

كلمة سواء والفعل الذي بعده	٣١	معاني المفرد وكونه حقيقة
الفرق بين الفواصل		في كل منته
والعضائل	٣٢	الركبات الناقصة توصف
القييد الواقع بعد الجملة قد يكون		بالقصاصة عند السيد
لمستند وقد يكون للشبوت		والسعد وعند السيلكوت
وقد يكون للاتباع وقد يكون		لا توصف وأما بالسلافة
صلة للانشاء		فلا توصف عند احد
١٠ حذف الجار والمجرور معا	٣٤	اسمى الفاعل والمفعول اذا كانا
ممنوع عند الامام المزدني		بمعنى الشبوت فالالف واللام
وجار عند غيره		للتعريف دون للوصول
١١ جواز حذف المبدل منه	٤٩	المعاني الثواني تطلق على
وامتناعه		الاغراض المنوطة لها الكلام
١٢ المفعول له قد يكون غائبة	٥٢	القييد في خبر التي يقيد العموم
وقد يكون صلة باعثة	٥٢	الفرق بين العرض والهيئة
١٥ المعلوم كما يطلق على المسائل	٥٢	اخراب ككلمة الا ان
يطلق على الموضوع ايضا	٥٣	الاغراض النسبية معروضة
١٥ موضوع هذا العلم ومحموله		للنسبة في المشهور والنسبة
١٩ الفرق بين الحشو والتطويل		جزء منها عند بعض
٢٠ الفرق بين التثايل والشاهد	٥٥	الافعال الواقعة في اعتبار
٢٢ التعريض والتلويح		بجريدة من الزمان
٢٣ واو لا بد وان يكون	٥٦	الفرق بين السبب والشرط
٢٤ عطف الفعلية على اللاحقة	٥٩	الاحكام اذ جاز الكلام عند
والانشاء على الاخبار والجملة		بعض وشرطه عند بعض
على المفرد	٦٠	الفرق بين الزكاء والقطعة
٢٧ بحث المقدمة		والقباض
٢٨ ظرفية الالفاظ والمعاني	٦٠	التوزيع لا يصح في الكل
بالاعتبارين		الافرادى

نخلف

٦٤	الفاء الداخلة على النفا سير	١٧٨	التعيين المشار اليه في المعرفة
	للتراخي في الذكر		امامتقاد من جوهر اللفظ
٦٥	اسم الجنس اذا لم تقم له قرينة		وامامتقاد من قرينة
	تخصصه ظاهر في الاستغراق		خارجية
٧٠	تعريف المعاني الاول والمعاني	١٧٨	بيان وضع اسم الجنس
	الثواني	١٨٤	بيان وضع الاعلام الجنسية
٨٢	متعلق من الاتصال في قوله		والمعرف بلام الجنس
	لكونه منه بمنزلة المفرد		والتعريف فيها
	من المركب	١٨٤	واطلاق الاعلام الجنسية
٨٦	اعراب فرد فرد		على الفرد الخارجي يكون
٩١	اللزوم معتبر في جميع انواع		حقيقة باعتبار مطابقتها
	المجاز فلا بد من علاقة		لما هيده ومجاز اذا اريداه
	مخصوصة	١٨٧	تحقيق قوله وبعد التباين التي
١٠٠	ما وقع في بعض عباراتهم	٢٠٠	الحصة والفرد بمعنى واحد
	من ان مداول الخبر الوقوع		عند المعانين لا عند المنطقيين
	وانلا وقوع ما اول بالايقاع	٢٣٦	الفرق بين حتى وثم
١٢٧	تحقيق السؤال عن السبب	٢٤٤	بيان استعمال ضمير القصر
	الخاص والسؤال عن	٢٧٠	تفصيل معنى قولهم من غير
	السبب المطلق	٢٨٧	بيان الكاف التي تلحق
١٥٣	الايم والبعيد بمعنى الموام		اسماء الاشارة
	والمبعدمردود عند الكشف	٣١٣	المستند السببي اربعة اقسام
١٦١	تفصيل كلمة من التي تزداد	٣١٨	مقارنة الحادث مع الحادث
	في التمييز		زمان ومقارنته مع القديم دهر
١٦٢	اضافة المصدر الى المفعول		ومقارنة القديم مع القديم سرمد
	اذا قامت القرينة	٣١٨	العدم الثابت في نفسه لا يمكن
١٧٧	بيان مراد من قال بالوضع		ان يقصد من اللفظ
	للمفهوم الكلي بشرط	٣٢٦	تعريف العهد عند الجمهور
	الاستعمال في الجزئيات		وعند السكاكي

٣٢٦	الشرط النحوي	٤٧١	الجملة قد تقع محكوما عليها
٣٤٥	القياس المركب		ظاهرا
	من الاتفاقين ومن اللزومية	٤٧٧	الفعل يكون بدلا عن الفعل
	والاتفاقية متجان للاتفاقية		ان يدل الكل
٣٥٩	من الجوامع الواضحة صفة	٤٧٩	قاعدة القائين في مثل قولك
	لفظ كل		فان قلت فاذا تقول
٣٥٩	معنى كل الرجل في قولهم		
	انت الرجل كل		
	الرجل		
٤٠٣	تعريف الذات وتعريف		
	المعنى		
٤١١	الكلام الذي يشتمل		
	على القصر فيه حكم واحد	٥٠٢	الفصل بين الموصوف
	متضمن للاثبات القصدى		والصفة بالا والواو جائر
	والنفي التبعي		عند الكشف وعند الجمهور لا
٤١٢	الاستثناء من الاثبات لم يعد	٥١٦	العلم حقيقة هو الادراك
	من طرق القصر		وقد يطلق على متعلقه وهو
٤١٦	في قصر الافراد حكم واحد		المعلوم اما مجازا مشهورا
	صواب في بعض خطأ		او حقيقة اصطلاحية وعلى
	في بعض وفي قصر التعيين		الملكية كذلك
	العكس	٥٣٦	كون وجه الشبهة اقوى شرط
٤٣١	وجود الشيء في الذهن		في الاستعارة المصروفة
	على نحوين		فقط
٤٣٦	معنى الصفة	٥٩٢	معاني المشترك والمرئجل
٤٣٧	معنى الذات		والمقول والحقيقة والمجاز
٤٣٧	مفهوم واحد يكون ذاتا	٥٩٣	معاني المجاز والمنقول والغلط
	بالنسبة الى صفة وصفة		والمربجل
	بالنسبة الى ذات	٦١٤	وضع الحروف

SOLEYMANIYE G. KOTOPHANESI	
İsmi	Sayyid Nazif ef.
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	56
Tacif No.	832.7(08)

٦١٨ مطلق اللزوم مشترك في جميع	٦٤٧ استعارة فعل ورب
انواع المجاز فلا يصح كونه	٦٥٤ مجاز متفرع على الكناية
علاقة	٦٦٣ معنى مستتبعات التراكيب
٦٣٢ الحبيبة اذا كانت عين المحب	٦٧٠ المشاكلة لبست بحقيقة
كانت للاطلاق	ولا مجاز
٦٣٩ الاستعارة التبعية من التمثيل	

ترسانه حكيم بكتبي السيد



قوله افتتح كتابه الخ اي كتابه المقدر في الذهن ان كانت الخطبة
ابتدائية او المحقق ان كانت الحاقية والافتتاح التصدير ومعنى افتتاح
الكتاب بالحمد بعد التمين بالتسمية اي بعد الافتتاح بها ذكر الحمد عقب
التسمية بلا فصل مقدم على ما سواها وهذا الكلام لا دلالة له على
جزئية شيء منهما ولا على عدمها على ما فهم وزاد لفظ التمين اشارة
الى ان الافتتاح بالتسمية للتمين والتبرك سواء قلنا ان الباء للملابسة كما هو
مختار صاحب الكشاف والشارح رح او للاستعانة كما هو مختار
القاضي او صلة للفعل المقدر كما ذهب اليه البعض فان الملابسة
والاستعانة انما هو ببركاتها والافتتاح بها لاجل البركة الا ان الاستعانة
زيادة وهو الاشارة الى ان المشروع فيه لا يتم بدونها والاستعانة ليست
حقيقية حتى توهم عدم كون ذكره تعالى مقصودا بالذات وكذا الحال
في قوله بحمد الله وفي حديثي الابتداء ولبس في كلام الشارح رح اشارة الى
خصوصية شيء من الاحتمالات نعم في نسبة الافتتاح اليهما مع البعدية
اشارة الى انه لا منافاة بينهما لان المراد التصدير على ما سوى التسمية
والحمد فلا تعارض بين الحديثين ان جعل الباء صلة لم يبدأ واما على
تقدير جعله للملابسة او الاستعانة فلا توهم للتعارض فانه يمكن تلبس
الابتداء والاستعانة فيه بطريق التمين بامور كثيرة اذ التمين بامور كثيرة ليس
مختصا بحال التلطف بل باق الى اخر الكتاب قوله اداء جعله علة للافتتاح

نظر

موسى نظيفا فديك وقف دونه

٥٩

نظرا الى كونه نصيب عبيد المصنف رح حيث قال على ما انعم والافنى
الافتتاح المذكور اقتداء بأسلوب الكتاب المجيد وامثال الحديثي الابتداء وعمل
بما شاغ بين العلماء قوله حتى متى مما يجب عليه من شكر نعماته الخ ان كان ما
موضوفا او موصولا للعهد او الجنس فكلية من فيهما يجب بيانها والثانية
مبينه لما يجب ان اريد بالشكر مطلقه وتبعية ان اريد به الشكر الكامل
وهو مجموع الاعتقاد والذكر وعمل الجوارح وان كان للاستغراق فمن الاولى
تبعية والثانية مبينة لشيء لا لما يجب اذ لا ايهام فيه ولانه لا يصح بيان
العام بالخاص وانما كان في الافتتاح المذكور اداءه حتى متى من شكر النعمة
التي تأليف هذا المختصر اثر من اثارها لانه في حالة افتتاح الكتاب تكون
النعمة التي اثرها هذا التأليف حاضرة في ذهن المصنف رح وحق شكر
كل نعمة ان يؤدي حال حضورها في الذهن ولا يؤخر عنه فاتضح
العلية وان دفع الشكوك التي اورد عليها الناظرون من غير حاجة الى كلمات
ذكرها وظهر فائدة توصيف النعمة بالتي تأليف هذا المختصر اثر
من اثارها قوله الثناء باللسان ذكر اللسان للتخصيص بالموارد لانه
قد يطلق الثناء بمعنى يشمل غير فعل اللسان والجميل صفة للفعل
المحذوف وينبأ عنه الاختباري كما صرح به الشارح رح في شرح
الكشاف ويدل عليه استعمال الكتاب المجيد وحده تعالى على صفاته
الذاتية بتزليلها منزلة الاختيارية او على ان المراد بالفعل الاختباري
النسب الى القاعل المختار سواء كان مختارا فيه اولا قوله سواء
تعلق بالفضائل الخ تصريح بتعلقه والافا لتعريف تصوير للماهية
المحدود لبيان له مومه وسواء اسم بمعنى الاستواء مرفوع على الخبرية للفعل
المذكور بعده لانه مجرد عن النسبة والزمان فحكمه حكم المصدر
والهمزة مقصورة لان ام المتصلة لا تستعمل بدونها وهما جردتا عن
الاستفهام واريد مجرد التسوية ولذا صارت الجملة خبرية فكانه قيل
تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفواضل سواء اي سببان وما قاله الرضي
والذي يظهر لي ان سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف تقديره الامر ان سواء
ثم بين الامر بين بقوله اقامت ام قعدت كما في قوله تعالى اصبروا ولا تصبروا

التعريف فيه قلت هو نحو التعريف في ارسالها العراك وهو تعريف
الجنس ومعناه الاشارة الى ما يعرفه كل احد من ان الحمد ما هو والعراك
ما هو من بين اجناس الافعال والاستغراق الذي توهمه كثير
من الناس وهم منهم انتهى فقيل في توجيهه انه لما كان معناه
نحمد الله جدا كان اخبارا عن ثبوت جد غير معين من التكلم له تعالى
على ان المصدر للعدد لا للتأكيد فالتوجه للسامع ان يقول كيف تحمدونه
اي ينووا كيفية جدم فانها غير معلومة فبين بقوله اياك نعيد واياك
نستعين اي نقول هذه الكلمات ونحمده بهذا الحمد فاورد عليه
السؤال بانه اذا كان المعنى ما ذكرت فامعنى التعريف فيه فان المناسب
للابهام ثم البيان التوكيد والجاب بان تعريفه مثل تعريف العراك يعنى
تعريف الجنس من حيث وجوده في فرد غير معين ولذا بين بقوله
اياك نعيد واياك نستعين وهذا موافق لظاهر عبارته وقيل انه لما كان
معناه نحمد الله جدا كان المصدر للتأكيد فيكون دالا على حقيقة
الحمد من غير دلالة على الفردية والسؤال المقدر عن كيفية صدور
تلك الحقيقة وحاصل الجواب بقوله اياك نعيد واياك نستعين انما يحمده
جدا مقارنا للعبادة التي هي فعل الجوارح والاستعانة التي هي فعل
القلب ولا تقتصر على مجرد القول اللسانى ثم اورد عليه السؤال
بانه يكفي لافادة هذا المعنى المصدر المنكر فا فائدة التعريف فيه واجاب
بانه تعريف الجنس للاشارة الى الماهية المعلومة للخطاب من حيث
هي كما في العراك الا انه فيه للجنس باعتبار وجودها في فرد ما بخلافه
ههنا وتعرف الماهية مشترك بينهما وعلى هذين الوجهين يكون
اختياره للجنس ومنعه للاستغراق رعاية مذهب والاختصاص على
الاول اختصاص الفرد وعلى الثاني اختصاص الجنس باعتبار الكمال
ولا يخفى حينئذ سقوط اعتراض الشارح رح بان الاختصاصين
متلازمان وكل منهما مخالف لمذهبه ظاهرا موافقا له تأويلا فلا يكون
رعاية المذهب موجبا لاختيار الجنس دون الاستغراق ولا يرد ما اورده
السيد قدس سره على الثاني من انه كما يجوز الحمل على الجنس باعتبار

الكمال

الكمال على مذهب يجوز الحمل على الاستغراق باعتبار تنزيل محامد
غيره منزلة العدم لان فيه تطويل المسافة والاتجاه الى معونة المقام
من غير حاجة وقيل حاصل الجواب عن كيفية صدور تلك الحقيقة
بتخصيص العبادة المشتملة على الحمد وغيره لان انضمام غيره معه نوع
بيان لكيفية اى حال جدنا انما يحمده بسائر عبادات الجوارح والاستعانة
في المهمات ونخص مجموعها بك وتقرير السؤال والجواب المذكورين
بقوله فان قلت قلت بحاله وحينئذ لا يصح ان يكون اختياره الجنس
لرعاية مذهب لان الاختصاصين متلازمان بل لان الحمد مصدر ساد
مسد الفعل والفعل لا يدل الا على الحقيقة فكذا ما ينوب منابه
وان كان معرفة ليصح بانه بقوله اياك نعيد واياك نستعين
والحمل على الاستغراق وهم لانه يطل النيابة عن الفعل المحذوف اذ
يصير الكلام مدفوعا لبيان العموم فلا يصح البيان وعلى هذا سقط
اعتراض الشارح رح بقوله وفيه نظر لان النائب الخ وقال الشارح رح
ان اختياره للجنس والمنع عن الاستغراق كما يدل عليه تقرير السؤال
المذكور بقوله فان قلت ما معنى التعريف في شرح الكشاف وكلمة
بل الاضربية ههنا فانه اضرب عن المبنى عليه والمبنى بحاله وقوله
فالاولى اى الاولى في بيان تلك الدعوى او جهين احدهما انه المتبادر
الى الفهم اى من نفس اللفظ وقوله الكثير الشائع في الاستعمال صفة المتبادر
باحتراز عن المتبادر عن نفس اللفظ الذي لا يكون استعماله كثيرا كالحجاز
المتعارف كما في قولنا لا يأكل من هذه الخلقة فالمتبادر من نفس اللفظ
الشجرة المخصوصة لكن استعماله في اليمين بهذا المعنى نادر ولذا يصح
لونهى حقيقة كلامه قوله لاسما في المصادر قال الشارح رح المحذوف
من غير دلالة على الوحدة والكرة فتبادر الجنس فيها من نفس اللفظ
اقوى ولا سيما عند خفا القرائن المرجحة للاستغراق كما فيما نحن فيه فان
الاختصاصين متلازمان بل اختصاص الجنس اولى لانه يدل على
اختصاص كل واحد من المحامد واختصاص جميعها والاستغراق يدل
على احدهما بخلاف ما اذا كانت القرائن المرجحة للاستغراق ظاهرة فان

متن

المتبادر من نفس اللفظ وان كان هو الجنس لكن يكون المتبادر
بالقياس الى القران الاستغراق و بما حذرنا اندفع نظر السيد الشريف
قدس سره اما الاول فلان تبادر الاستغراق في المقامات الخطائية لا يتنافى
تبادر الجنس عن نفس اللفظ واما الثاني فالتلازم بين الاختصاصين
فلانار ولا علم فضلا عن تارة على علم وثانيهما وهو المنقول عن صاحب
الكشاف في حواشيه ان اللام لا تدل الا على التعريف والاسم لا يدل
الا على مسماه فان كان مسماه الماهية من حيث هي كما في المطلق افاد
تعين الماهية وان كان مسماه الماهية من حيث الوحدة كما في اسم
الجنس افاد تعيين الواحد فاذا لا يكون ثم اى في الحمد لله استغراق
نظرا الى نفس اللفظ والجمال على الاستغراق وهم لانه ترك الحقيقة
من غير قرينة ما عتق عنها بما ذكرنا اندفع بحث السيد الشريف قدس سره
بالترديد كما لا يخفى وكذا ما قيل لو تم هذا الوجه لدل على عدم افادة اللام
لله هذا الخاريجي وقد ظهر لك بما ذكرنا ان ما يفهم من اختيار صاحب
الكشاف الحمل على الجنس والمنع عن الاستغراق مستفاد من جعل
قوله الحمد لله وياك نستعين بيانا لمدحهم فاندفع اعتراض السيد الشريف
بقوله فنقول منعه للاستغراق اما ان يفهم الخ وقال السيد قدس سره
في حواشى الكشاف ان قوله فان قلت الخ ليس سؤالا على ما تقدم بل هو
تفسير للام التعريف وبيان لما وضع له بعد الفراغ عن بيان معنى الحمد واعرابه
واورده بطريق السؤال والجواب اهتما ما يشانه وكان الواجب
ان يقول ما معنى اللام الا انه قال ما معنى التعريف اشارة الى ان اللام
للتعريف اتفاقا بين انه موضوع للجنس والقول بانه موضوع للاستغراق
وهم فانه انما يستفاد بمعونة القران والادبيل المنقول في حواشيه
ناهض عليه بلامونة لكن رد عليه انه بعد ما بين ما وضع له اللام لم
لم يبين ما هو المراد منه ههنا مع ان وظيفة المفسر هذا اما ان يقال ان
الحقيقة تنعين للارادة ما لم يصرف عنها صارف فلم يحمل كلامه اولا
على ان مقصوده بيان المراد من اللام واما ان يقال لم يبين المراد اشارة
الى تجويز ارادة الجنس من حيث وجوده في ضمن كل الافراد ففيه انه على

تقدير

فلذا لم يحمل
نفيته

تقدير الاستغراق كيف يصح ان يكون قوله اياك نعبد وياك نستعين بيانا
لحمدهم وان الاستغراق انما يراد بهما الجنس كما صرحوا بان الحكم ان لم يكن
على الماهية من حيث هي بل من حيث الوجود ولم يكن قرينة بالعضية
وكان المقام خطايا يحمل على الاستغراق لثلايلهم الترجيح بلامرجح في ههنا
بحث شريف وهوان قوله على ان صاحب الكشاف الخ انما يجبه لو كان
المراد بقوله بعد الدلالة على اختصاص الحمد به اختصاص ثبوت نفس
الحمد اما لو كان المراد اختصاص ثبوت استحقاق الحمد بان يجعل قوله وانه به
حقيق تفسير الاختصاص الحمد به او يكون المراد اختصاص اثبات الحمد به
كما يدل عليه بيانه بقوله اياك نعبد وياك نستعين فلا لان اختصاص
استحقاق الحمد به تعالى لا يتنافى ثبوته لاخر لا بطريق الاستحقاق كما في قولنا
الجل للفرس وكذا اختصاص اثباته به لا يتنافى ثبوته لاخر كما في العبادة هذا
ما افاده ذهنى الكليل بعد مطالعة الكشاف وما يتعلق به فعلك بالتدبر
الايق فان فيه فوائد جمة تعطيك الاقتدار على دفع ما غرض الناظرين
في هذا المقام قوله ليس كما توهمه الجار والمجرور في موقع المصدر اى ليس
مبنيا بناء مثل ما توهمه كثير من الناس اوفى موقع الحال من ضمير مبنيا اى
ليس مبنيا حال كونه مماثلا لما توهمه كثير من الناس على ما قاله صاحب المعنى
في قوله تعالى كما بد انا اول خلق تعبدوا وقال بانه خبر ليس ومبنيا بدل منه
او خبر بعد خبر تكلف بقوله بل على الخ اى بل هو مبنى على هذا
ولا يستدر من صواب على انه خبر ليس لانه يلزم ان يكون داخل تحت قوله
وبهذا يظهر فيلزم ان يكون هذا ايضا ظاهرا بما ذكر قوله على ما اتهم
كله على متعلقة بقوله الحمد لله باعتبار الاثبات لان القيد المذكور بعد الجملة
فد يكون قيدا للمسند كما في ضربت زيدا بالسوط وقد يكون قيد الشبهة
كما في ضربت زيدا قائما وقد يكون لاثباته كما فيما نحن فيه فكانه قيل
اثبت هذا الحمد اعني الحمد لله على مقابلة الانعام فلا يرد ان ثبوت جنس
الحمد على وجه الاختصاص كيف يصح بمقابلة الانعام وما قيل انه
تعليل لانشاء الحمد وكلمة على تعليلية كما في قوله تعالى ولتكبروا الله على
ما هديكم ففيه انه صرف عن الظاهر المتبادر من غير ضرورة قوله

اي انعم به الخ هذا على تقدير جواز حذف العائد المجزور مع الجار واما
 على تقدير امتناعه كما صرح به الامام المرزوقي فلا يصح قوله مع تقديره اه
 فيه انه يجوز ان يكون التقدير وعلم به من البيان ما لم نعلم ويكون ما علم به
 عبارة عما يتوقف عليه التعليم من الشعور وغيره فالاولى ان يقال مع تكلفه
 في المعطوف عليه قوله ان التقدير اه تعريف التقدير يفيد ان الزاعم قائل
 بانحصار التقدير على ما ذكره فلذا قال تعسف ولو كان مراده جواز ذلك
 التقدير فلا تعسف قوله بدل من الضمير اه بناء على جواز حذف المبدل منه
 وقد صرح بامتناعه في غير صورة الاستثناء ابن الحاسب قوله فقد
 تعسف اي سلك الطريق الغير المستقيم حيث ترك الايسر وهو جعل
 ما صدر به وسلك الاعسر قوله امكن من مكن الشيء مكانه اي اخذ
 مكانه قوله ولم يتعرض للنعم به اي صريحا والافهموم الانعام المستفاد
 من اضافة المصدر الى الفاعل مستلزم لعموم النعم به ضمنيا استلزاما عقليا
 لا يقبل التخصيص قوله لقصور العبارة اه اعادة اللام تشعر باستقلال
 كل واحد بالعلية وبيان ان التعرض للنعم به يذكر البعض او يذكر الكل
 تفصيلا او اجالا وعلى التقادير الثلاثة العبارة قاصرة اما لعدم افادة الاحاطة
 كما في ذكر البعض والتفصيل او لافادة الاحاطة الناقصة كما في الاجال وكذا
 توهم الاختصاص بشئ وهو المذكور دون شئ وهو المتروك متحقق على
 التقادير الثلاثة وكذا ذهاب نفس السامع كل مذهب ممكن انما يتحقق اذا
 لم يذكر شئ منها قوله ثم انه كلمة ثم للتراخي في الرتبة كما في قوله ان
 من ساد ثم ساد ابوه اشارة الى ترقى المصنف رح في مراتب البلاغة قوله
 صرح ببعض النعم من حيث انه نعمة وهو تعليم البيان حيث عطفه
 على الانعام المحمود عليه قوله الى اصول ما يحتاج اليه اه وهو الغذاء
 واللباس والمسكن وغيرها من المنكح ودفع المؤذيات وقيد الاصول احتراز
 عن الامور الجزئية التي يحتاج اليها في بقاء النوع احيانا وليس علم الشرايع
 والشارع والمجزة داخل في اصول ما يحتاج اليه فان الاحتياج اليها الانتظام
 امر الاجتماع على ما ينبغي وعدم اختلاله يدل على ما قلنا ذكر قوله فانعم
 الله بعد ذكرها وتقر يعه عليها وعطف قوله ثم ان هذا الاجتماع على قوله

ثم انه صرح اه وعدم ادخاله تحته قوله يتعاونون اه عطف بيان لقوله
 يحتاج او جملة مستأنفة وجعله حال اركبك من جهة المعنى قوله وفي الكتابة
 مشقة لانه يحتاج الى الآلات والحركات الغير الضرورية بخلاف البيان
 فانه متعلق بالنفس الضروري غير محتاج الى آلة مع ان في الكتابة ضررا
 وهو بقاؤها بعد تحصيل الاعلام ثم ان فهم المعاني من الاشارة والكتابة
 على تقدير فرض وضعها لهما كفهنا اياها من الالفاظ بتكرار اطلاقها
 عليها مع القرائن قوله وهو المنطق القصص الخ اي النطق الظاهري
 الذي لا يلبس ببعضه بعض كافي الحان الطيور المظهر عما في الضمير
 بدلالات وضعية امان الله او من اهل اللغة على ما حقق في موضعه قوله
 ثم ان هذا الاجتماع اه بيان لوجود عقلي لتعرض الصلوة على النبي صلى الله
 عليه وسلم وتخصيص الصفات الثلاثة المذكورة من نعوتيه قوله معاملة بان
 يأخذ واحد منهم ما يحتاج اليه من اخرو يعطيه ما عنده فاضلا عن حاجته
 عوض ما اخذ منه قوله وعدل يتفق الجميع عليه اي استواء في المعاملة
 يتفق الكل على انه عدل وليس بخروج عن الاستواء قوله والعدل
 ابتداء كلام كانه قيل فلا بد من العدل والعدل الى آخره وليس عطفا على
 المعاملة على ما فهم قوله رعاية لبراعة الى آخره المفعول له سبب حامل على
 الفعل وهو قد يكون غاية مرتبة معلولة في الخارج وقد يكون علة باعثة
 فالاول من الاول والثاني من الثاني فان الرعاية مرتبة على عطف الخاص
 على العام باشتماله على لفظ البيان والتبيين باعثة على العطف المذكور
 وليس معلولة في الخارج انما المعلول له التنبيه فاندفع ما قيل ان الرعاية انما
 تحصل بايراد لفظ البيان ولا مدخل للعطف المذكور فيه قوله ما لم نعلم اي
 في الزمان السابق على التعليم بوجه من الوجوه يدل عليه نفي العلم المطلق
 وذلك بخلاف علم ضروري في ابتداء آدم عليه السلام بجميع الاسماء والمسميات
 من كل لغة قوله وللفظ اوقى الخ يعني ان في لفظ الابداء تنبيها على انه ليس
 من عند نفسه ومعلوم انه لا يصلح لهذا الفعل غيره تعالى فيكون منه تعالى
 فالظاهر ان يقدم قوله لان عند نفسه على قوله من عند ربه الا انه قدمه
 للتأدب ولكونه اثباتا قوله وترك الخ دفع لما يترأى من ان اللائق

للتأنيب المذكور التصريح بالفاعل بان في عدم التصريح به تكتفي اخرى
وهي الاشارة الى ان هذا الفعل لا يصلح لغيره قوله اشارة الى المعجزة
باشتماله على القرآن الذي هو معجزة لان كل فصل الخطاب معجزة
لعدم اعجاز ما سوى القرآن ولا ان المراد منه القرآن لعدم صحة
المعنى قوله الذي يتبينه من يخاطبه اي يفهمه وايضا الكلام
البين لا يقتضي ان يكون كل كلام يؤتى به كذلك حتى ترد المناهات
على رأى من وقف على الا الله قوله بين الحق والباطل الحق
والباطل في الاعتقادات والصواب والخطأ في الاعمال قوله اصله اهل
ابدت الهام همزة فتوات همزتان ابدلت الثانية الفا قوله خص استعماله
الح يعني انه فرق بينهما في الاستعمال فيقال اهل الحجام ولا يقال آله
قوله في الاشراف في القاموس الشرف محركة العلو والمكان العالي
والجند او لا يكون الا بالآباء او علوا حسب انتهى فقوله ومن له خطر
دفع لتوهم تخصيص الاشراف بشرف الآباء او علوا حسب وبينان
انه يختص بالعلاء وفي الكشف ثاني تصغيره اختصاصه بالاشراف
فتدبر قوله جمع طاهر في القاموس الطهر بالضم نقبض التجاسة
كالطهارة طهر كنصر وكرم فهو طاهر وطهر وطهير والجمع اطهار
وطهاري وطهرون فلا ينافي ما في شرح الكشف من انه جمع طهر
كنصر وانما ولا حاجة الى ما قبل انه جمع لطاهر من حيث المعنى فانه
يحتاجه التأييد بصاحب واصحاب قوله وصحابته بفتح الصاد وكسرهما
يستعمل في الرفقاء والمراد اصحاب الرسول وهم الذين طالت صحبتهم
مع النبي وهم مسلمين وقيل بشرط الرواية وقيل هم مسلمون رأوا النبي
صلى الله عليه وسلم قوله جمع خير بالتشديد قيد بالتشديد لما في القاموس
من ان الخففة في الجمال والمبسم والمشددة في الدين والصلاح وما
ذكرناه اولي مما قيل انه اختراز عن خير افعال التفضل فانه لا يثنى ولا يجمع
لكونه في التقدير افعال من فان المذكور في النسخة الصحيحة جمع الخير
معرفا باللام قوله اصله اي غالبا اذ لا يطرده في نحو اما قر يشا فانا
افضلها فان التقدير مهما ذكرت قر يشا قوله مهما يكن من شيء

في

في القاموس مهما بسبب لامة كية من مه وما ولا من ما ما خلافا من الجمعا
ولها ثلثة معان الاول ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط كقوله
تعالى مهما تأتينا به من آية الثاني الزمان والشرط فيكون ظرفا لفعل
الشرط كقوله وانك مهما تعط بطونك سؤله وفرجك نالامتهى الذم
اجمع الثالث الاستفهام كقوله مهما الى الليلة مهما اليه اودى بنعلي
ومع باليه ويكن ثامة فاعله ضمير راجع الى مهما ومن شيء بيان لمما بال تأكيد
العموم ولا يدخل الزمان ايضا وان كان مهما للزمان والشرط فاعله
من شيء ومن زائدة لان الشرط في حكم خبر الموصوب قوله فوقعته كلمة اما
اي في نحو هذا التركيب وهو ما يكون الفاصل بين اما والفاء معمول الشرط
بخلاف ما اذا كان جزء من الجزء فان اما فيه واقعة موقع مهما فقط
والفاصل في موقع الشرط كما ينبغي في بحث متعلقات الفعل وانما وقعت
اما للاختصار مع ككون الشرط من الافعال العامة التي يدل عليها
الفاء الجزائية وفك البتة قوله موقع اسم اشارة الى انه ليس
مغيرا من مهما بقلب الهاء موضع الميم والهاء همزة وادغام الميم في الميم
قوله وتضمنت معناه كما تضمن نعم جملة الجواب قوله غالبا اي في الشرط
واما في اما فلازم دائما وقبل فيه ايضا غالبا قوله لصوق الاسم اللازم
للبتدأ لصوق شيء لشيء عام من ان يكون باعتبار مفهومه كاصوق الاسم
للبتدأ او باعتبار تحققه كاصوقه لاما فان الملاصق له فرد من الاسم
فلا غبار على هذا في العبارة سواء جعل لفظ اللازم صفة للاسم او
لصوق ولا حاجة الى ما حملوا به ثم ان لصوق الاسم لاما اكثري لقوله
تعالى فاما ان كان من المقربين فروح ورب جان الآية وقال الشارح رح
التقدير فاما المتوفى ان كان الخ ولا يخفى ان التقدير مستغنى عنه ولا دليل عليه
الاطراد الحكم قوله قضاء علة لما فهم من قوله لزمتها الفاء وزمتها لصوق
الاسم اي فعل ذلك قضاء فان لزوم انما هو يجعل الجاعل قوله الحق ما كان
اي الشرط والبتدأ وحققها الفاء والاسمية قوله وابقا له اي لما كان
بقدر الامكان وهو ابقاؤه باعتبار ابقاء لازمه قوله طرف اي فيما اذا وقع بعده
جلتان فانه يحكي بمعنى لم نحو ندم زيد ولما ينفعدو بمعنى الانحوائ كل نفس

من الافعال التامة التي
يدل عليها الفاء الجزائية
وقام البتدأ نسخة

لما علم الحافظ قوله بمعنى اذا اليه ذهب ابن مالك وفي المعنى انه احسن
 بما قيل انه بمعنى حين فانه حينئذ يكون ظرفا محضاً ولا يكون لازماً للاضافة
 الى الجملة قوله يليه فعل ماضٍ وجزاؤه فعل ماضٍ غالباً بدون الفاء
 وبالفاء قليلاً وقد يكون جملة اسمية باذ او الفاء كما في قوله تعالى فلما نجاهم الى
 البرفهم مقتصد وقيل الجواب محذوف اي انفسوا قسعين او مضارعاً
 مأولاً بالماضى وجب الاستعمال واقعى التزيل قوله فتوهم منه بعضهم
 وهو ان خروف جعله توهم بالتبادر معنى الظرفية منه وقال في التحفة القول
 بانها حرف هو مذهب سيبويه قال بعضهم وهو الصحيح لانه لو كان
 ظرفاً مضافاً الى الجملة التي تليها كان عاملاً للجزاء مع انه قد يكون مصدرًا
 باذا المفاجأة وما التافية نحو قوله تعالى فلما احسوا ما سنا اذ هم منها ركضون
 وقوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته وما بهدما لا يعمل
 فيما قبلها وايضا قد يقع الفصل بين المضاف والمضاف اليه وايضا لو كان
 البشير مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه وايضا لو كان
 ظرفاً لما صح قوائمه لما سلم دخل الجنة اعدم اتحاد الزمان اللهم الا ان يدعى
 المدلغة قوله علم البلاغة بالمعنى الاضافى الى العلم الذى له مزيد اختصاص
 بالبلاغة بان دون لاجلها وتقدير لفظ العلم في قوله وتوابعها للدلالة
 على انه مجرور معطوف على البلاغة دون العلم كما توهم من كون المضاف
 مقصوداً بالذات لان لفظ العلم في الكلام مقدر وحله على المعنى العلمى
 تكلف لانه يلزم حينئذ تقدير لفظ العلم في قوله وتوابعها لا يلزم العطف
 على جزء العلم وارجاع ضمير هـ الى البلاغة باعتبار المعنى الاصلى وعدم
 صحة افراد ضميره وفيه التكلف على ان كون علم البلاغة علماً لهذين
 العلمين مما لم يثبت وقول الشارح رح فيما سأتى وهو هـ علم البلاغة
 بمعنى الاطلاق لا الوضع قوله قدرا تمييز من نسبة الاجل الى الضمير
 الذى هو عبارة عن طائفة من العلوم مزال عن الفاعل اي من طائفة
 علوم اجل قدرها من العلوم وكذا قوله سراى من طائفة علوم ادق
 سرها من العلوم ولا يلزم عمل اسم التفضيل في الظاهر فان التقدير اعتبار
 لا استعمال على ما هو الفاضل الاسفرائنى والسراى بكنتم اولب الشئ

قوله

قوله اذا اليه ذهب ابن مالك
 في الجملة الاولى
 فمضعة

قوله لانه لم يجعله اه حتى يردانه ليس اجل من علم الكلام والفقه والتفسير
 والحديث قوله بل جعل طائفة اه ويكون بعض تلك الطائفة اجل
 من بعضها فلا يلزم تفضيله على العلوم المذكورة وعلوم مرتبة لانه من تلك
 الطائفة قوله مع ان هذا ليس المراد انه ادعاء امر مخالف للواقع فان العالم
 لا يفرح بشئ باطل بل المراد انه لكمال عناية وفرحه بذلك العلم يدعى
 ظاهراً اجليته بالنسبة الى كل العلوم ترجيحاً لطا ليه والمراد اجليته
 بالنسبة الى البعض كالوعيدات الواقعة من الشارع مطلقاً والمراد التقييد
 قوله فيكون من ادق العلوم سر الان دقائق العلوم العربية واسرارها
 متفاوتة فبعضها ادق من بعض ولا يلزم ان يكون جميع مسائله ادق وهذا معنى
 ما نقل عنه راجح ومعلوم ان دقائق العربية ادق اي بعضها من بعض لان جميع
 دقائقها ادق واودعاء على ما هو قوله لان المراد اى بطريق الكناية
 فان كشف الاسرار عن الشئ يستلزم معرفته قوله لكونه متعلق بالمعرفة
 والاعجاز وتقييد المعرفة بذلك القيد اشارة الى ان معرفة الاعجاز بطريق
 العلم يختص بهذا العلم فلا يردانها تحصل بالكلام ايضاً فلا يصح الحصر
 لان تلك المعرفة بطريق الان قوله لاشتماله على الدقائق والدقائق
 والاسرار المتعلقة باللفظ العربى انما تعرف بهذا العلم كما مر ولذا اخرجوه
 الاجلية عن وجه الادقية قوله لكون معلومه من اجل المعلومات العلوم
 بطلاق على المسائل وقد يطلق على الموضوع كما في شرح المواقف
 ومجمولات مسائل هذا العلم الدقائق والاسرار التي تدرج فيها الدقائق
 والاسرار التي في القرآن وموضوعه اللفظ العربى من حيث مطابقتها
 لمقتضى الحال المدرج فيه القرآن فيكون معلومه من اجل المعلومات
 فاندفع تحير الناظرين في كون معلومه اجل ومشاؤه حل العلوم على
 ان القرآن مجزئ قوله مدرك الاعجاز اى ما به يدرك لان المدرك حقيقة
 هو النفس الناطقة قوله هو الذوق ايس الاى الذوق فقد حصر
 ما به يدرك الاعجاز في الذوق وهو كيفية لنفس بها تدرك الخواص والمزايا
 التى في الكلام البليغ والمصنف حصر ادراك الاعجاز باعتبار المعنى الكنائى
 في هذا العلم قوله ونفس وجه الاعجاز اى نفس مرتبة البلاغة التى توجب

وقد يطلق على مجولات
 المسائل

٤٦
 الاعجاز لقوله وجه الاعجاز امر من جنس البلاغة ونفس الاعجاز على
 ان يكون الوجه تخيلا لا نقديا امكان كشف القناع عنه والمصنف ثبت
 كشف القناع عنه بهذا العلم باعتبار المعنى المكتفى به بالتدافع
 بين الكلامين متحقق بوجهين قوله قلنا معنى كلامه اي مجموع
 كلامه المذكور سابقا فقوله مدرك الاعجاز الخ معناه انه يدرك بالذوق
 وقوله لا يمكن كشف القناع معناه لا يمكن وصفه وبيان كماله واستقامة
 الوزن وسائر الوجوه انما تدرك ولا يمكن بيانها بخصوصها قوله
 وقد صرح بذلك حيث قال شأن الاعجاز عجب يدرك ولا يمكن وصفه
 قوله بل على انه انما يدرك بهذا لان نسبة الكشف الى العلم تدل
 على حصول العلم به لا على انه يمكن وصفه وبهذا تدفع التدافع
 بين اثبات الكشف وعدم امكانه بحمل الكشف على الادراك
 في الاثبات وعلى الوصف والبيان في النفي وحل وجه الاعجاز على مرتبة
 من البلاغة توجب الاعجاز وافراة نظرا الى نوع الاعجاز وجعه
 نظرا الى افراة او على نفس الاعجاز وجعل الوجه تخيلا وهو المطابق
 لعبارة المفتاح وقرر السبب في شرحه بين وجه الاعجاز ونفس وجه
 الاعجاز فقال يمكن كشف القناع عن وجوه البلاغة اي الخواص
 والمزايا ولا يمكن من الاعجاز نفسه وفيه حل الوجه في قوله ونفس
 وجه الاعجاز على التخييل وفي قوله ولا كشف للقناع عن وجه
 الاعجاز على الامور المؤدية اليه قوله ولو بالذوق المكشوب منه اشارة
 الى دفع التدافع بين الحصرين قال السكاكي حصر الادراك بلا واسطة
 على الذوق والمصنف رح حصر الادراك بالواسطة على هذا العلم
 وقد صرح به السكاكي ايضا حيث قال طريق اكتساب الذوق طول
 تخدمة هذين العلمين وكملوا الوضعية الدالة على ان بعض الشرط اول
 بالجزء بالنظر الى الحصر المستفاد من كلمة انما لا بالتعبير الى دفع التدافع
 الخيالي ودانها لم يكن الادراك بالذوق المكشوب لانه في دفع التدافع فضلا
 عن كونه اول على هذا التقدير قوله واما الحصر حقيقة بيان لفائدة
 اعتبار الحصر بالنسبة الى العلوم ولا بد خل له في دفع التدافع قوله

وقد

هذا وجه من التدافع
 في هذا

وقد اشير الى هذا الى انه انما يدرك بهذا العلم انما قال اشير لان المصريح به
 ان وجه الاعجاز اي مرتبة البلاغة التي بها الاعجاز امر من جنس البلاغة
 اي نوع منه لا طريق الى معرفته الا طول خدمة هذين العلمين لكنه يلزم
 عنه ان تكون تلك الخدمة موجبة لمعرفة الاعجاز ايضا وكذا في قوله لا علم بعد
 علم الاصول الخ قوله لا طريق اليه الخ ظرف مستقر وقع خبره اي لا طريق
 موصل اليه والاطول مرفوع على البدلية من محمل اسم لا او من خبره
 او ظرف لغو متعلق بالنفي ولا يجوز كونه لغوا متعلقا بالنفي لانه يجب التصيب
 والتنوين حيث ان يقال ان الحركة اعرابية وسقوط التنوين
 للتخفيف كما ذهب اليه السبكي في لارجل اول التشبيه بالمضاف كما ذهب اليه
 ابن مالك ويجوز ان يكون لا المشبهة بليس فيكون لا طريق مرفوعا واليه
 لغوا والاطول خيرا قوله بعد علم الاصول ليس هذا القيد صريحا
 في المفتاح الا انه مذكور مقدما في المعطوف عليه بقوله ولا اكشف فالظاهر
 ان يكون قيد في المعطوف لما سيجي في بحث الفصل والوصل من ان القيد
 اذا كان مقدما في المعطوف عليه فالظاهر تقييدا للمعطوف به كقولنا
 يوم الجمعة سرت وضربت زيدا نعم انه ليس بقطعي لكنه السابق
 الى الفهم في الخطايات والسبب الشريف في شرح المفتاح جعله قيدا
 للمعطوف عليه فقط وهو ظرف مستقر خبر لا او متعلق بالنفي المستفاد
 من لا بالنفي لما عرفت اي لا علم كائن بعد حصول علم الاصول اي الكلام
 واللغة والصرف والنحو كشف من هذين العلمين والبعدي زمانية
 فانه لا بد في كشف القناع عن وجه الاعجاز من فهم اصل المعنى ولا بد
 في حل الايات المشفرة بالجهة والجسمية والمكان على المعنى المجازي
 او الكشافي من العلم بامتناعها على ذاته تعالى فانه لو امتناع الاستواء
 على الله تعالى لما حلنا قوله تعالى الرحمن على العرش استوى على انه
 كناية عن مالكية الملك من غير تصور استواء وجلس فالدفع توهم
 كون علم الاصول اكشف منها لانه انما يلزم لو كان الظرف متعلقا باكشف
 ثم ان نفي الاكشفية عما سوى هذين العلمين كناية عن ثبوت الكشف الكامل
 لهما فلا يقتضي مشاركة علم اخر لهما في اصل الفعل انما يلزم ذلك لو كان

ان وجه الاعجاز امر من جنس البلاغة
 اي نوع منه لا طريق الى معرفته الا طول خدمة هذين العلمين لكنه يلزم
 عنه ان تكون تلك الخدمة موجبة لمعرفة الاعجاز ايضا وكذا في قوله لا علم بعد
 علم الاصول الخ قوله لا طريق اليه الخ ظرف مستقر وقع خبره اي لا طريق
 موصل اليه والاطول مرفوع على البدلية من محمل اسم لا او من خبره
 او ظرف لغو متعلق بالنفي ولا يجوز كونه لغوا متعلقا بالنفي لانه يجب التصيب
 والتنوين حيث ان يقال ان الحركة اعرابية وسقوط التنوين
 للتخفيف كما ذهب اليه السبكي في لارجل اول التشبيه بالمضاف كما ذهب اليه
 ابن مالك ويجوز ان يكون لا المشبهة بليس فيكون لا طريق مرفوعا واليه
 لغوا والاطول خيرا قوله بعد علم الاصول ليس هذا القيد صريحا
 في المفتاح الا انه مذكور مقدما في المعطوف عليه بقوله ولا اكشف فالظاهر
 ان يكون قيد في المعطوف لما سيجي في بحث الفصل والوصل من ان القيد
 اذا كان مقدما في المعطوف عليه فالظاهر تقييدا للمعطوف به كقولنا
 يوم الجمعة سرت وضربت زيدا نعم انه ليس بقطعي لكنه السابق
 الى الفهم في الخطايات والسبب الشريف في شرح المفتاح جعله قيدا
 للمعطوف عليه فقط وهو ظرف مستقر خبر لا او متعلق بالنفي المستفاد
 من لا بالنفي لما عرفت اي لا علم كائن بعد حصول علم الاصول اي الكلام
 واللغة والصرف والنحو كشف من هذين العلمين والبعدي زمانية
 فانه لا بد في كشف القناع عن وجه الاعجاز من فهم اصل المعنى ولا بد
 في حل الايات المشفرة بالجهة والجسمية والمكان على المعنى المجازي
 او الكشافي من العلم بامتناعها على ذاته تعالى فانه لو امتناع الاستواء
 على الله تعالى لما حلنا قوله تعالى الرحمن على العرش استوى على انه
 كناية عن مالكية الملك من غير تصور استواء وجلس فالدفع توهم
 كون علم الاصول اكشف منها لانه انما يلزم لو كان الظرف متعلقا باكشف
 ثم ان نفي الاكشفية عما سوى هذين العلمين كناية عن ثبوت الكشف الكامل
 لهما فلا يقتضي مشاركة علم اخر لهما في اصل الفعل انما يلزم ذلك لو كان

هذا وجه من التدافع
 في هذا

الاختصار من التجرى والابضاح قوله حكم كل على كل فان كلية الحكم كون المحكوم عليه كلياً والضمير في بنطبق وجزئياته راجع الى الكلى ومعنى انطباقه صدقه عليه وهو احتراز عن القضية الطبيعية واللام في قوله ليستفاد لام العاقبة وذكر هذا القيد لكونه مأخوذاً في مفهوم القاعدة وما قبل من ان المراد قضية كلية تشتمل على احكام جزئيات موضوعها اطلاقاً لاسم الجزء الاخير على الكل وحذف المضافين اوان الكلام محمول على الاستخدام بان يراد بلفظ الحكم معناه الحقيقي وضميرى بنطبق وجزئياته المعنى المجازى اعنى المحكوم عليه اوان اطلاق الكلى والجزئى على حكم الاصل والفرع باعتبار التشبيه بالمعنى الكلى والجزئى من حيث الاشتغال والاندراج فتكلمات لاتليق بمقام التعريف وان ذهب اليه الجهم الغفير قوله يجب تو كسده اى لا بد ان يكون مؤكداً قوله بان يقال ان متعلق بنطبق يعنى ان معنى انطباقه عليها انه يمكن ان يصير كبرى لصغرى سهلة الحصول قوله لا ما يستغنى عنه الحصر مستفاد من المقام حيث وصف القسم الثالث باشماله على الحشوفيه اشارة الى ان الحشوفى القسم الثالث بتكثير الامثلة والشواهد التى لا يحتاج اليها قوله فهى اخذ من الامثلة اى كل ما يصلح شاهداً يصلح شحالا من غير عكس كلى اذ لا يلزم الجزئى ان يكون مذكوراً بعد الحكم الكلى فضلاً عن كونه مثالا او شاهداً فكونه مذكوراً لا يضره اولاً ثبات عارض متعارف لا يمكن اعتباره في حقيقةهما ولو اعتبر ذلك فرماً يتباينان وربما يتصادقان فيهما على هذا التقدير تبين جزئى وهذا حاصل مانتهل عن الشارح رح قد برهانه قد خفى على الناظرين قوله من الالوكا تصرأوا العنو على مافى القاموس قوله وهو التفسير من قصر فى الشىء تواتى على مافى شمس العلوم لامن قصر عن الشىء بمعنى انتهى او عجز على ما وهم لقوله في تحقيقه قوله وقد استعمل الالو متعبداً الخ في الكشف في تفسير قوله تعالى لا يا ايونكم خبالا يقال الاق الامريالوا اذا قصر قديم استعمل متعبداً الى معنواين في قولهم لا آلوكم نصراً ولا آلوكم جهداً على التضمن والمعنى لا اضعك جهداً ولا انفصكه

والشارح

والشارح رح حمل عبارة المتن على الاستعمال المشهور رعاية لجزالة المعنى اى لم اضعك جهداً ولا انفصكه في تحقيقه والقول بانه لازم بمعنى التقصير وجهداً تميز اى من جهة الجهد او منصوب بترع الخافض اى في الجهد او حال اى مجتهد فباطل اذ لا يهام في نسبة التقصير الى الفاعل ولا يصح جملة فاعلاً الاعلى اعتبار الاستناد المجازى والنصب بترع الخافض كوقوع المصدر حالاً ليس بقياسى الا فيما يكون المصدر نوعاً من العامل نحو تانى سرعة وبطوانص عليه الرضى في بحث المفعول به والحال واما جملة بمعنى الترك متعبداً الى مفعول واحد على ما في القاموس ما لوت الشىء اى ما تركته وعلى هذا حمل السيد الشريف في خطبة المواقف وان كان صحيحاً ففيه ان المستفاد منه انه لم يترك الجهد في تحقيقه بل جهداً فيه والمقصود انه بذل كل الجهد في تحقيقه قوله في تحقيقه متعلق بلم ال لا يجهدا لعدم جزالة المعنى قوله لما تضمنه اه لالنى لان المفعول له مافعل لاجله الفعل وعدم المبالغة ليس بفعل ولا للمبالغة لاسيما واما قوله في اختصار لفظه فهو متعلق بلم البالغ كما هو الشايع في التقييدات ولذا لم يتعرض له الشارح رح قوله ولولم يؤل اه لفظه ولولم يؤل لم البالغ بترك المبالغة الا انه قصد الاشارة الى عموم الحكم وانه لا بد في كل قيد تعلق بالمتنى من حيث التنى من التأويل بالثبت لان التنى المستفاد منه مدلول جرى غير مستقل بالمفهومية لا يمكن للعقل تقييده مالم يلاحظه قصداً وحينئذ يصير مدلولاً اسماً او فعلاً مؤلاً بالثبت قوله لكان المعنى اه اى لولم يؤل المتنى بالثبت لكان متعلقاً بمدخول التنى اعنى البالغ لا متعلقاً بلفظه بالمتنى لما عرفت من الوجهين فيكون التنى داخل على كلام فيه تقييد وكل كلام شأنه كذلك يكون التنى فيه متوجهاً الى القيد مع بقاء اصل الفعل لما ذكره الشيخ فيكون المعنى ان المبالغة في الاختصار لم تكن اه وليس المقصود ذلك بل تنى المبالغة في الاختصار هذا خلاصة كلام الشارح رح وفيه دفع لشكوك الناظرين في هذا المبدأ لى له فقط انه قوله لم تكن للتقريب والتسهيل فيه اشارة الى ان كليهما مفعول له للمبالغ لعدم الفرق بينهما الا بان التمرير اعتبر بالقياس الى التناطح

والتسهيل بالنسبة الى الفهم وليس استعقيل برتبة وانما بان على ترتيب
اللف والنشر قوله ان من حكم النفي اي مقتضاه الاصل عند البلغاء
فلا يرد انه قد يحكى النفي الداخلى على كلام فيه تقييد لنفي التقييد والتقييد
مع نحو على لا يحب لا يهتدى بشاره فانه استعمال على خلاف الاصل
ولدفع هذا قال الشيخ وهذا مما لا شك فيه قوله كان نفيا
للاجماع لعطف اجمعون تأكيدي لمعنى الكل الا ان فيه معنى الاجتماع
بحسب اصل الوضع فكان نفيا للاجماع بهذا الاعتبار ولذا قالت الحنفية
ان الملائكة سجود والادم مجتمعين لقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم
لجعون على حافى البرزوى وغيره قوله وتلويح التلويح كناية تكون
الوسائط فيه كثيرة من لوح اذا اشار من بعد قوله على ما ذكرنا بقوله
لاما يستغنى عنه ليكون حسوا قوله ونعريضا التمرىض كناية مسوقة
لموصوف غير مذكور من عرض اذا امال الكلام الى جانب قوله ولقد
انجب الى انى بامر عجيب يحتمل الوجهين المدح والذم قوله لا يعرف
الح: يعنى ان تقديم المسند اليه على المسند الفعلي اذا لم يل حرف النفي
قد يأتى بالتخصيص وقد يأتى بالتقوى على ما سيجى وهم لا يعرفون شيئا
منهما وجه حسن اذا حسن في قصر السؤال عليه بل الشركة في
السؤال احسن ليكون اقرب الى الاجابة لاجتماع القلوب وابعيد عن
التحيز في الدعاء ولا فى تأكيد استناد السؤال اليه اذا انكار ولا تردد فيه
للسامع قلت التاكيد ههنا لظهور الرغبة في السؤال كما في قوله تعالى
انا معكم ولا تنفوا السؤال ولذا عطف بقوله انه ولى ذلك الانتفاع به
مثل الانتفاع باصله لا رد الانكار والتردد قال صاحب الكشف في
تفسير قوله تعالى الله تزل احسن الحديث في ايقاع اسم الله مبتدا
وبناء تزل عليه تأكيدي لاسناده الى الله واته من عنده قوله فكانه الخ
يعنى قصدا ان يجعل الجملة حالا لتقييد مقارنة السؤال لجميع ما تقدم من
التأليف والترتيب والاضافة والتسمية ولا يحصل هذا المعنى صريحا
الا بارتداد الجملة الاسمية مع الواو اذ لو اورد الفعلية بدون الواو كانت ظاهرة
في الاستئناف ولو اورد مع الواو كانت ظاهرة في العطف لكن هذا

ولا استعادة السؤال
نسخة

لا يدفع

لا يدفع الاعتراض المذكور من ان التقديم ليس الا لاحد الامرين
ولا حسن لشيء منهما ههنا الا ان يقال انه من جهة الاعتراض بيان
لمنشأ اختياره الجملة الاسمية قوله حال من ان ينفع به لكونه مفعولا
ثانيا لاسأل وليس من فضله من مولاه حتى يمنع تقديمه عليه قوله
انه ولى ذلك علة لقوله اسأل يعنى انه متولى ذلك النفع فله ان يتصرف
فيه كيف يشاء قوله كان الانسب الخ ليكون الجملتان علتين للحكمين
المستفادين من الله اسأل وانما قال الانسب لان ذلك انما هو على تقدير
عطفه على انه ولى ذلك كما هو الظاهر ويجوز ان يكون معطوفا على انا
اسأل او جملة مستأنفة لمجرد التثنية قوله عطف لانه الاصل في الواو وعدم
صحته الانشائية المحال وتقييد السؤال بها والاعتراض لكونه في آخر
الكلام وعدم تضمنه نكتة جزيلة قوله اما على جملة الخ انما انحصر
في هذين لان المذکور ثلث اجل لا يصح العطف على الاولى منها لعدم
الجماع وكونها حالا ولا على الثانية لانها معطلة وهذه الجملة لا تصلح
للتعليل فتعين الثالثة فاما على تمامها او على جزئها قوله فيه يكون
من عطف الجملة الخ وهو مختلف فيه فمنهم من يجوز عطف الفعلية
على الانشائية وبالعكس ومنهم من منع ذلك وكذا عطف الانشائية على
الاخبار منع البانيون وجهور النحاة وجوز الصغار كما فضله في معنى
اللييب فلا بد في جوازه عند الجمهور من تأويل احدى الجملتين فاما
ان يقال المعطوف عليه ايضا انشاء معنى لان المقصود انشاء المدح
بانه كاف والواو اعتراضية او يقال المعطوف ما ولى هو مقول في حقه نعم
الوكيل فتكون خبرية متعلق خبرها انشاء قوله ثم عطف الجملة
مبتدا خبر الجملة الشرطية والواو زائدة لزيادة الابطال وان يكون
والجزء محذوف تدل عليه الجملة الاستدراكية اي عطف الجملة على
المفرد ههنا وان صح باعتبار كذا لا يصح مطلقا لكونه في الحقيقة من
عطف الانشاء على الاخبار فلا بد من التأويل والقول بجوازه فيما له
محمل من الاعراب بدون التأويل عند الجمهور ممنوع لا بدله من شاهد
وهذا معنى ما نقل عنه ان هذا تحقيق لوجه العطف وتبين لطريق

التركيب لا يعترض انتهى ويؤيده انه لم يحكم بطلان العطف في شيء
من الاحتمالين وانه اختار هذه العبارة في خطبة شرح العقائد النسفية وغيره
قوله باعتبار تضمن الخ اشارة الى عدم جواز هذا العطف بدون اعتبار
التضمن نص عليه في الرضى والتسهيل حيث قال يجوز عطف الجملة
على المفرد بشرط ان يتجانسا بالتأويل قوله على رأى وهو ان يكون جعل
معطوفا على فالتق وهو اجترار من قول من يجعله حالا يتقدير
قد اومطوفا على جملة فالتق يتقدير هو بناء على عدم تجوز عطف الجملة
على المفرد وبما حررنا اندفع الاعتراضات الموردة ههنا بالكلية فتدبر
ثم ان تقدير مقول في حقه ليس بصحيح لانه يستلزم ان لا يكون افعال
المدح والذم مستعملة في معانيها الحقيقية اعني انشاء المدح والذم
العام في شيء من المواضع لانه على هذا التقدير اخبار عن وقوع هذا القول
في حقه ولان مقولية القول المذكور فيه انما تكون بطريق الحمل والاخبار
عنه بنعم الوكيل فلا بد من تقدير مقول في حقه مرة اخرى ويلزم
التقدير مرات غير متناهية قال السيد قدس سره بجوابه ان ذلك جار الخ
لم يوجد التصريح بالجواز في الكتب المتداولة بل في شرح التسهيل
لاين خالك في بحث المفعول معه خلاف ذلك حيث قال لا يعطف
جملة خبرية على استغها مية مع استقلال كل منهما فلان لا يجوز ذلك
مع عدم الاستقلال اولى قال السيد قدس سره نص عليه العلامة
اه عبارة الكشف فان قلت على م عطف قوله تعالى ولا ترد الظالمين
قلت على قوله رب انهم عصوني على حكاية كلام نوح بعد قال وبعد
الواو الثانية عنه ومثناه قال رب انهم عصوني وقال لا ترد الظالمين
الاضلالا اي قال هذين القولين وهما في محل النصب لانهما مفعولان قال
كقولك قال زيد نودي للصلوة وصل في المسجد تحكي قوله
معطوفا اخرهما على صناعته انتهى وهو دليل على انه لا يجوز
عطف الانشاء على الاخبار فيما له محل من الاعراب لان ما قبل قوله تعالى
ولا ترد الظالمين كلها محل خبرية مقولة لقال معطوف بعضها على
بعض قال الله تعالى قال نوح رب انهم عصوني واتبعوا من لم يزده

ماله وولده الا خشيتموا ومكر واسكرا اكبارا وقالوا لا تدن آلهتكم الى قوله
ولا ترد الظالمين الا اضلالا فلو يجوز عطف الانشاء على الاخبار لما تردد
في عطف ولا ترد الظالمين بل جزم بعطفها على قوله تعالى عصوني
كسائر الجمل السابقة فالسؤال عن عطفها والجواب بانه معطوف على رب
انهم عصوني لا عصوني بتقدير قال ليكون عطف الاخبار على الاخبار
دليل على انه لا يجوز عطف الانشاء على الاخبار فيما له محل من الاعراب
وكذا في المثال المصنوع عطف بتقدير قال واما قوله اي قال هذين القولين
فهو اشارة الى انه مقول اخر وليس دخل في المفعول الاول كالجمل
السابقة وليس فيه دلالة على ان الخرس القولين معطوف على القول
للاخر من غير تقدير وكذا قوله لانها مفعولان قال وقوله تحكي قوله
معطوفا على العطف على ما سيجيء لان المراد انهما كذا في الظاهر قال السيد
وكذا في جملة قضاة فخطا يلق بالخطايات وهو الفلم ورفات كون الزاوي
من المحكي يستلزم عطف الانشاء على الاخبار فيما لا محل له من الاعراب
فيحتاج الى التأويل وعلى تقدير كونه من الناحية فيكون عطف لحد
القولين على الاخر اللذين في حكم المفردين من غير تكلف استاويل
وقبه انه انما يتم لو ثبت جواز عطف الانشاء على الاخبار فيما له محل
من الاعراب لانه لم يثبت فعلى هذا التقدير ايضا يحتاج الى التلويح
بانه معطوف بتقدير قال قوله في المقصود اي في مقصود الكتاب ليجز
الخطبة وقوله من قيل المقاصد والشواهد والامثلة والاعتراضات
على المصاح من كمالات المقاصد فلا بد من النقص على المختصر قوله وعليه
منع ظاهر وهو منع انحصار ما لا يكون من المقاصد في المقصد منع
انحصار ما لا يكون الغرض منه الاحتراز في وجوه التحسين قوله
الاختفاء بان يقال تدعى المستكورة في الكتاب فلم نجد غير هذا قوله
ولما انجز الخ لانه انجز في آخر المقصدية ان علم البلاغة وتوابعها
منحصر في علم المعاني والبيان والديع وانها فنون اي ضروب مختلفة
لان الاول ما يحترز به عن الخطا في تأدية المراد والثاني ما يحترز به
عن التقيد المعنوي والثالث ما يرف به وجوه التحسين وهو معلوم تقدم

من قوله فلما كان علم البلاغة وتوابعها الى قوله الفت مختصر الخ
ان مقصود الكتاب مختصر في علم البلاغة وتوابعها فحصل لنا مقدمتان
مقصود الكتاب مختصر في علم البلاغة وتوابعها وعلم البلاغة وتوابعها
مختصر في علوم ثلاثة هي فنون ثلاثة ينتج ان مقصود الكتاب مختصر
في الفنون الثلاثة ومعلوم ان الامور الثلاثة المذكورة في الكتاب يكون واحد
منها اول واخر ثانيا واخر ثالثا فحصل ان مقصود الكتاب فنون ثلاثة
موصوفة بالاولية والثانية والثالثة وانها علم المعاني والبيان والبدع
الا ان النسبة بينهما مجهولة اذ لم يعلم ان الفن الاول علم المعاني او البيان
او البدع فقال لافادة النسبة الفن الاول اي من الفنون الثلاثة التي علم
المختصر مقصود الكتاب فيها علم المعاني وكذا قوله الفن الثاني علم البيان
والفن الثالث علم البدع فهذه التراكيب من قبيل قولنا المنطق زيد
كما ينبغي فيذكر فانه مما زال فيه اقدام الناظرين ووقعوا في خبط بعض
قوله فلم يكن لتعرف فيها اذ لا يمكن ههنا الا التعريف اللامي وهو يقتضي
تقديم المذكور صريحا او اشارة قوله فنكرها لانه الاصل في الاصل
ولا يقتضي العدول قوله وما يحصل بذلك عطف على معنى الفصاحة
كالمسايق وهو بيان النسبة بين الفصاحة والبلاغة وصكوا فيهما
صفة اللفظ او المعنى وبيان النسبة بين مقتضى الحال والاعتبار
المناسب وبيان مرجع البلاغة قوله والمقدمة ما خوزة الخ لم يرد
الها منقولة عنها او مستعارة لانه لا معنى لنقل اللفظ المفرد عن المضاف
واستعارته منه اذ لا بد من اتحاد اللفظ فيهما ولانه لم يبين معنى لفظ المقدمة
حتى يقال انها بذلك المعنى منقولة او مستعارة بل اراد ان لفظ المقدمة
ما خوز من مقدمة الجيش بالقطع عن الاضافة فاعناها المقدمة يعني
يش شونده وانما لم يقل ما خوزة من قدم بمعنى تقدم لان التحقيق ان
استعمال المشتق منه لا يكفي في اخذ المشتق ما لم يرد الاستعمال به كما
في لفظ الصلوة والركوة والطلاق المقدمة على مقدمة الجيش ايضا
باعتبار معناها الوصفي والتاء لتأنيث الموصوف اعني الجماعة يدل عليه
ايرادها في الاساس في الحقيقة حيث قال قدمته واقدمته فقدم بمعنى تقدم

ومنه مقدمة الجيش قوله يقال مقدمة العلم اي المقدمة اذا اضيفت
الى العلم يطلق على ما يتوقف عليه مسأله شرعا او تصورا او تصديقا
فيتم المبادي ايضا كما في شرح المعناج او شرعا فقط كما في المختصر اي براد
ذلك المعنى باطلاق العلم اعني ما تقدم العلم على فرد منه لانه نقل في
الاصطلاح الى هذا المعنى اذ لا داعي اليه وللزوم النقل الى معان كثيرة
لا يقال مقدمة الدليل لما يتوقف عليه صحة ومقدمة القياس لما هو جزء
منه ويؤيد ما قلنا قولهم المراد بالمقدمة ههنا ما يتوقف عليه الشروع
في العلم دون ان يقولوا معنى المقدمة قوله كمرقة خذ اي رسمه وهذا
ينته على زعم القوم فان الشارح رح نفي توقف الشروع على شيء منها
ومقدمة الشروع ههنا التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما قوله
ومقدمة الكتاب اي يقال المقدمة المضافة الى الكتاب لطائفة من الكلام
الخ ويطلق عليه اطلاق العام على بعض افراده كما يطلق الباب والفصل
والمقصد والفن على بعض اجزائه وذلك لانهم يعنونون بعض اجزاء
الكتاب التي لدلولها ارتباط بالمقاصد ونفع فيها بلفظ المقدمة كما في
هذا الكتاب ومعلوم ان اجزاء الكتاب هي الالفاظ فقد اطلقوا المقدمة
على طائفة من الكلام الذي عنوانه بها كما اطلقوا الفن الاول والثاني
والثالث على طائفة من الكلام الذي عنوانه بها فهذا الاطلاق ثابت فيما
بينهم بفرع عليه اندفاع الامرين لانه اصطلاح جديد احده الشارح
ويجى عليه الامرين كما قال السيد الشريف ثم ان اندفاع اشكال الظرفية
يحصل بكون مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ الدالة على المعاني
المخصوصة مقدمة الكتاب مطروقة لمعانيها كسائر عنوانات مقاصد
الكتاب واندفاع اشكال التقديم والتأخير بعدم اعتبار التوقف في مفهومها
ولا تدخل في اندفاع شيء منهما لثبوت مقدمة العلم كيف والشارح رح
نافي لكون مداول مقدمة الكتاب مقدمة العلم وانما تعرض لها ههنا
ليبين ان عدم الفرق بينهما منشأ لاشكال الامرين عليهم فما قال السيد
من انه لم يثبت عنده الامقدمة الكتاب فاشكل عليه امر الظرفية لبس شيء
قال قدس سره اثبت الخ لم يثبت الشارح رح مقدمة العلم بل نقل

ما قاله البعض قال قدس سره وهي ههنا امور ثلاثة الضمير راجع الى ما يذكر والمذكور اصالة هو اللفاظ وبالتمع المعاني فالمراد بالمرجع المعنى الاول كما صرح به في هذا الكتاب وراجع الثاني بطريق الاستخدام او المراد بهما الاول والكلام من قبيل اجراء حكم الدال على المدلول او على حذف المضاف اي دوال امور ثلاثة قال قدس سره ان ما جعله الخ قد عرفت انه ناقل لاجاعل وان ما جعله في شرح الرسالة مقدمة الكتاب اللفاظ الدالة على الامور الثلاثة قال قدس سره ويحتاج الخ قد عرفت عدم الاحتياج الى اشكاف قال قدس سره قد تطابق الخ وقد نطلق على الملكية تركه لعدم مناسبتها للمقام قال قدس سره فان كان الخ قد ظهر لك مما حررناه ان هذا هو مقصود الشارح قال قدس سره فكانه قيل هذا الكلي منحصر في هذا الخ انما يصح هذا التوجيه اذا كان قواهم مقدمة في كذا اما اذا كان اما المقدمة ففي كذا اشارة الى المقدمة المعينة المذكورة سابقا كما في رسالة الشمسية حيث قال ورتبه على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة ثم قال اما المقدمة ففي كذا فلا فلا يصح في قوله القسم الثالث لانه اشارة الى القسم الثالث من المقام المذكور سابقا قال قدس سره بل معان يتوصل بها اليها جعل اللفظ مظهروفا مما لا يوجد في كلام القوم ولا يقبله الطبع السليم قال قدس سره هو الثاني المذكور بقوله وقد يوجد ايضا بمعنى ظرفية تحصل الادراكات للعاني وغيرها وهذا اشنع من الثاني قال قدس سره وسقط الاول بالكلية الخ ان المجموع ليس مفهوما كليا المذكور حتى يقال بانحصار الكلي في هذا الجزئي قال قدس سره لان ظرف اللفاظ الخ الاظهر ان اللفاظ مظهروفة المعاني بالنسبة الى المتكلم لانه يريد المعاني اولا ثم يورد اللفاظ على طبقها فكانه يصب اللفاظ في المعاني حسب المظروف في الظرف والمعاني مظهروفة اللفاظ بالنسبة الى السامع لانه يأخذها منها كما يأخذ المظروف من الظرف قال قدس سره فلا يرد عليه الخ لا خفاء في ان البصيرة اذا لم تكن مضبوطة كيف يحكم بتوقفها على الامور الثلاثة وعدم حصولها بواحد منها او باثنين

وان

وان اريد ان البصيرة الحاصلة بكل واحد منها موهوبة عليه بل كل امر ينضم اليها فالبصيرة الحاصلة منه لا تحصل بدونه ففيه انه يلزم ان يكون كل مسألة من العلم مقدمة للشروع فيه لانه يتوقف عليه الشروع فيه بالبصيرة التي لا تحصل الا به قال قدس سره ثم ان الارتباط الخ فيه ان توقف الشيء على الشيء بمعنى امتناع حصوله بدونه يقتضي كونه مضبوطا واما الارتباط والاعانة في حصول ذلك فلا يقتضي كونه مضبوطا ولذا اختلف المقدمات في اوائل الكتب قال قدس سره على ان ماله ارتباط الخ فيه ان المعين في حصول شيء يستحسن تقديمه وليس يجب ان يكون موقوفاً عليه او مفيداً للبصيرة كالامور المعينة على السفر مع عدم توقفه عليها قوله لا فائدة فيها الا لطالب وفي الايضاح لم اجد فيها ما يصلح لتعريفها والا كان ذلك خلاف الواقع وسوء الادب غيره الشارح الى ما ترى اي لا فائدة في نقل تلك الاقوال الزيادة العسارات على ما هو المقصود اعني التفسير وان كان في كل قول فائدة فالاولى الاقتصار على تقرير ما في الكتاب لكفايته في التفسير وما قيل ان المراد بالاطاب التطويل والاستنباط للتأكد اي لا فائدة فيها اصلاً كما في قوله تعالى لا يدركون فيها الموت الاموتة الاولى مع كونه خلاف الواقع باني عنه قول الشارح فالاول تركه لان ترك التطويل واجب قواه وهي في الاصل اي اللفظة تنفي عن الابانة في دلائل التعزيز الفصاحة الابانة وفي الاساس سقام لينا فصيحاً وهو الذي اخذت رغبته وذهب لساؤه وخلص منه وفصح الدين وافصح وفصح وافصحت الشاة فصح ايها ومن الحجاز شربنا حتى افصح السج وحتى بدا الصباح الفصح وهذا يوم مفصح وفصح لا غم فيه ولا قر ولا خطر فصح من شاة اي فخرج وتخلص وجاز فصح النصاري اي يوم روزه الى مدهم وهذا مفصحهم اي مكان روزههم وافصح اعبيدوا وافصح العبي يتكلم بالمرية وفصح انطلق لسانه وبخاصة لفته من الكنية وافصح الضبي في منطقة فهم ما يقول في اول ما يتكلم يقول افصح فلان ثم فصح وافصح عن كذا فصح وافصح ان كنت صابراً فاي بين انتهى فحل ما سوى ذهاب

الرغوة واللباء معاني مجازية وهو موافق لما في تاج اليبهني من ان الفصاحة
 شيراز بان شذن وو برشدن شيراز كفي وفي الصحاح والقاموس جعل
 جميع المعاني مستوية الاقدام في الاستعمال ولما لم يبين عند الشارح رح
 اشتراك الفصاحة في تلك المعاني ولا كونها حقيقة ومجازا قال تبي
 عن الابانة والظهور سواء كانت معنى حقيقيا لها او مجازيا فان جميع
 معانيها مشعر عن الظهور وهو كاف للمناسبة بين المعنى اللغوي
 والاصطلاحي قوله والظهور عطف تفسيرى للابانة فانها تبي
 لازما ومتعديا ولم يكتف بالظهور رعاية لعبارة دلائل الانجاز وحلالها
 قوله يقال الخ استشهاد على الابانة المذكور وترك الاستشهاد بفصح
 اللبن مع كونه اصلا بالاتفاق لان فيما ذكره توصيفا للمتكلم والكلام
 بالفصاحة فهو انسب بالنقول اليه قوله وكلام فصيح لم يقل رسالة
 فصيحة كافي الايضاح تنبيها على ان لفظ الكلام شاع استعماله في النثر
 قال قدس سره المراد بالكلام هو المركب مطلقا اي تاما كان او غيره
 لانه قد يتصف المركب الغير التام بالفصاحة بالمعنى المذكور لفصاحة
 الكلام فلو لم يكن داخلا في الكلام لا يكون تعريف فصاحة الكلام
 مانعا لدخول فصاحة المركب الناقص فيه وفيه ان الانسليم ان المركب
 الغير التام يتصف بالفصاحة في نفسه بل انصافه بها باعتبار ان مفرداته
 متصفة بها واما باعتبار التركيب فلا لانه لا استعمال له الا بطريق الجزئية
 للمركب التام فخلوصه عن تناثر الكلمات وضعف التأليف والتعبد
 خلوص المركب التام بخلاف الكلمة فان استعمالها وان كان بطريق
 الجزئية ايضا الا ان خلوصها غير خلوص الكلام ولو سلم انه موصوف
 بالفصاحة في نفسه لكان ادخاله في الكلام انما يصح لو اطلقوا
 عليه انه كلام فصيح كما يطلقون على الرسالة والقصة ولم يفتل
 ذلك منهم هذا تحقيق ما ذكره الشارح رح في المختصر واجبت
 لا ورود لما ذكره السيد بقوله والنقول بان الكلام محمول على حقيقته
 باطل الخ ثم ان ادخال المركب الناقص في الكلام يقتضي انصافه
 بالتلاوة ايضا حقيقة وهو باطل اذ لم يدونوا عوارضه التي يطابق بها

مقتضى

مقتضى الحال كتدوينهم عوارض المركب التام وبؤيده انهم
 لم يدخلوه في موضوع الخواصم البحث عن عوارضه الا نادرا وبما حررنا لك
 ظهر ان المفرد والكلام محمولان على معانيهما الحقيقى وان المركب
 الناقص خارج عنهما لعدم انصافه بانصافه والبلاغة في نفسه
 فنقول الشارح رح في المختصر على ان الحق انه داخل في المفرد
 بقريته مقابلة بالكلام محل بحث اذ لو كان داخلا فيه لم يتم الاستشهاد
 بقوله يقال كلمة فصيحة الا ان تحمل الكلمة على ما يسم المركب
 الناقص قال قدس سره ومقابلته بالمفرد الخ فيه بحث لانه جعل
 في حاشية شرح الشريعة مقابلة الجملة بالمفرد فريضة لكون المراد
 بالمفرد ما ليس بجملة وهو المشهور بين القوم قال قدس سره شاء
 هي ان المتبادر عند الاطلاق اي عن القيد والتبادر علامة
 الحقيقة فيكون حقيقة فيما يقابل المركب فلا يصرف عنه بخلاف
 الكلام فانه نحقق فيه الصارف عن المعنى الحقيقى وهو تقدم المفرد
 وحمل المفرد على ما ليس بكلام بقريته مقابلة الكلام ترجع للتحف
 قبل الوصول الى المسألة هذا غاية التوجيه وفيه بحث اما اولانا
 لاننا التبادر فان كل واحد من المعاني الاربع للمفرد اصطلاحى
 نقل اليه المفرد من معناه اللغوى لا شتمال كل منها على معنى الافراد
 اما عن النسبة مطلقا او التسمية او صلاصة التثنية والجمع واما ثانيا
 فلان القرينة الصارفة لا يلزم ان تكون متقدمة بل ان تكون موجودة
 لان الكلام في افادته موقوف على آخره فكون المتبادر عند الاطلاق
 ما يقابل المركب لا يقتضى حمله عليه عند مقابلته بالكلام قوله
 تنبي عن الوصول الخ في التاج والقاموس بلغ الرجل بلاغة اذا كان
 يبلغ بعبارة كنه مراده من حد كرم وهي في اللغة تنبي عن الوصول
 والانتها لكونها وصولا مخصوصا وفي الاصطلاح مطابقة الكلام
 اقتضى الحال والمناسبة بين المعنيين ظاهرة ولم يقل في الاصل
 اكتفاء بما ذكره سابقا وقبل لم يقل في الاصل لان معناها لغة
 واصطلاحا واحد وفيه انه مع كونه خلاف الواقع يلزم ان يكون

قوله تلبي في الوضوء والانهاء مستند كما لا يخفى ودفعه
 ابداء المتأنيدين وعند اتحاد المعنى لاحاجة اليه قوله
 ولم يسمع كلمة بلغة ان ادخل المركب الساقض في المفرد كما هو
 رأي الشارح فلا يتم الاستشهاد الا ان يراد بالكلمة المسموعة من الحقيق
 والحكي كما في تعريف الكلام بغير كنهين بالاستناد فيحمل
 المركب الساقض وان ادخل في الكلام كما هو رأي السيد او اخرج عنها
 كما هو عندى فلا اكمال اصلا قوله يقال عندهم كقولنا لفظ اي يقال
 لما علمته هذا الكون لما في الفصاح ان الفصاحة هي ان تكون
 الكلمة بغيرية اصيلة وعلاقة ذلك ان تكون الكلمة على التمام الفصحاء
 الموثوق بغيريتهم الدور واستعمالهم لها اكثر ولما في الايضاح لم علامة
 كون الكلمة فصحة ان يكون استعمال العرب الموثوق بغيريتهم لها
 اكثر اه قوله لكون اللفظ كلمة كان او كلاما قوله على القوائين
 اي الصرفية والخيرية قوله وقد علموا الخ لم يجهل الجربان
 على القوائين متفرعا على كثرة الاستعمال فيكون الفصاحة عبارة
 عن كون اللفظ كثيرا استعمالا على الاستعمال كما في الفصاح والا يضاف
 لان القوائين خاتمة من استقرت كلامهم فحمل على الفصاحة المتقدمة
 عليها في الوجود متفرعة على مطابقة تلك القوائين يشجع قوله
 عن مخالفة القوائين الصرفية والخيرية يشتمل تحت التاليف
 قوله لا كونه لازما ملق بتفسير وقوله تستعمل في الخ فان قدس سره
 لا يترام تصديق اه لان تضادق المتقين بمناه اتحاد الذات المتصعة
 بمناه هما وهو لا يترام اتحاد المبدأين في الصديق قال قدس سره
 لا ان يكون احدهما بمنزلة الجنس الاخرى اعلم منه فانه يكون
 مبدأ الاعم صادقا على مبدأ الاخص فاذا قيد الاعم بقيد يتحقق
 التصديق بينهما وذلك لان الذات المهمة المتأخوذة مع النسبة متحدة
 في المتقين فالعموم لا يكون الا باعتبار المبدأ قال قدس سره ودعوى
 ادعاء الخ التعريف باللازم القبر المحمول منصوص به كتب الادباء
 كترين السكاى على المعاني بالقيم وتريف عند الفاضل العظيم

بالتوخي

بالتوخي على ما سيجي فلما ان لا يشترطوا في التعريف التام
 على ان الفصوص اداة المعرفة وهي تحصل بغير المحمول ايضا
 واما ان يدعوا المبنا لغيره والتبني على انه لازم في المعرفة سبب لمصولة
 فكما هو قال قدس سره افلا ان يكون الفصاحة الخ او حمل
 الوجود على ما يكون الانصاف به بغير ان يكون الفصاحة
 فان اللفظ يتصف به في الخارج والعدوى على ما يكون الانصاف به
 بحسب اعتبار العقيل كالخلوص فانه سلب التلغز والغراب والتعقيد
 عن اللفظ ولا تصاف بالبلوغ اعتباري محض كما لا مكان
 او حلا على الوجود المضاف الى شيء والعدم المضاف الى شيء
 فان الفصاحة الكون المضاف الى الحرمان والكثرة والخلوص بالعدم
 المضاف الى التلغز وغيره فظهر عدم صحة الحمل بينهما والرفع
 الاعتراض فان مبناء كون المراد بهما ما لا يدخل في مفهومه التلغز
 وما يدخل فيه قال قدس سره على ان يكون الفصاحة الخ
 قد عرفت ان الفصاحة يتصف بهما اللفظ في الخارج فكيف يقال
 انهما نفس الخلوص الذي يتصف بهما العقل نعم ان هذا السلب
 لازم لمناه اذا انصف اللفظ بالفصاحة في الخارج كان منكوبا عنه
 الامور الثلاثة في العقل قال قدس سره وبما يمنع الخ قد عرفت اذ فاعه
 عما حذرنا لك في قوله يقال لكون اللفظ جاريا الخ من ان المراد انه علامة
 للفصاحة ولازم له فانه عبارة عن كون اللفظ صريحا اصليا قال قدس
 سره او اكثر من استعمالهم اه فيكون موصوفة بالفصاحة الزائفة بالنسبة
 الى ما معناه فلا يردان هذا يقتضي ان لا يكون ما معناه فاضحا مع كونه
 كثيرا استعمالا فيما بينهم كما يدل عليه صيغة التفضيل قوله الى اللغة
 اي الصرفة قوله كانهما حقيقة ان ادل كثره المخالفة بينهما قوله وكذا ام
 عطف على قوله كانهما مخالفة اي لما كانت المخالفة راجعة الى امور
 مخالفة بسببها صارت الفصاحة في المفرد والفصاحة في الكلام كانهما
 حقيقتان مختلفتان اكثر مخالفة بينهما وكانت البلاغة يقال لمعان
 من جهة ومحمولها امر واحد فصارت البلاغة حقيقة واحدة

فالتشبيه بين الكونيتين باعتبار الوجود الان الى الوجود في الاول الى المعاني
 المختلفة والوجود في الثاني الى المعنى الواحد فالظاهر ترك لفظ كذا
 قوله ولا يوجد قدر مشترك باعتبار اطلاق اللفظ المشترك لانه ليس
 بينهما معنى مشترك اصلا قوله نظرا الى الظاهر وهو كثرة الخلفات
 بينهما لا بالنظر الى الحقيقة فانها مشتركة معنوية بينهما كما عرفت قوله
 على هذا الوجه اي تعريف كل من اقسامهما بخاتمة مضبوطة جامعة
 مانعة قوله لا يتوجه الاعتراض المعترض خطيب مصر اورده على
 المصنف رح حال حيوة وقال المصنف رح في جوابه اردت بالناس
 الناس اليهوديين كالكساكي وعبد القاهر وغيرهما من المهرة المشهورين
 قال قدس سره اسماعيل فاذللك ولا يلزم من ذلك حذف الموصول مع
 بعض صلته لان اسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكونا بمعنى الحدث كان
 اللام فيها حرف تعريف وههنا كذلك قال قدس سره لما ياتي جانب
 المعنى اقول ورعاية شوق كلام المصنف رح فان مقتضاه ان اشتراك
 الفصاحة والبلاغة بين الاقسام المذكورة لفظي وجعله حالا يوهم
 الاشتراك المعنوي وان اختلفا فهما بحسب الاحوال قال قدس سره
 نحو القصة اه بما يفهم منه المعنى الحديث وان كان اسما جامدا نحو ابي
 علي وفي الحروب نعامه قال قدس سره تضمن معاينتها الخ اي فهمه
 منها تبعا للزوم لها قوله اي ذواته موافق لما في الصحاح والقاموس
 وفي المذهب القدر موى سردين وهي جمع ذواته بالهمزة ابتداء
 الهمزة الاولى بالنوا والاستيقا لهم وقوع الف الجمع بين الهمزتين
 في القاموس الذوات الناصبة يعني موى يشان كما في الصراح وفي الاساس
 له ذواته وذواته وهي الشعر المنسدل من اوسط الرأس الى الظاهر
 فالغدا راما يطلق الشعر او شعر مقدم الرأس او الشعر المنسدل من وسط
 الرأس فعلى الاول الضمير راجع الى الحبيبة بنا ويل الشخص وعلى الثاني
 والثالث الى الفرع ومعنى البيت على الاول والثاني ان شعره مرتفع الى
 اعلى الرأس فضل عقاصه في المشي والمرسل وان شعر مقدم رأسها مرتفع
 تغيب عقاصه في مشاه ومرسله وحال شعر ماسوي المقدم قد علم

من قوله وفرع بين المتن الخ وعلى الثالث ان شعر وسط رأسه المنسدل
 يرتفع الى الاعلى فضل عقاصه في مشاه ومرسله ولا يعلم حال شعر
 ناصبته من البيت لانه معلوم انه يكون مرتفعا ومعنى قوله وفرع بين المتن
 عند ارساله واما قول المصنف رح وان شعره اي شعر الرأس ينقسم اه
 فيقتضي ان يكون الشعر مطلقا منقسم الى ثلاثة اقسام او ماعدا الذوات
 فيكون اربعة وحينئذ يكون جملة قوله فضل العقاص ابتداء لا حالية
 من ضمير مستشتر رات ولا خبر بعبد خير لعدم العائد بخلاف الوجود
 الباقية فان اللام عائد والقول بان العقاص هي الذوات فيكون
 من وضع الظاهر موضع الضمير فيكون اقسام الشعر ثلاثة فقيه انه مخالف
 لما في شرح السراج رح العقاص فانها الذوات المجموعة كالجائفة ليصير
 بمحمد قوله هو توسط الشين اه اي تضاد صفات الحروف المتجاورة
 في الكلمة كما يدل عليه توصيف الحروف بالصفات المذكورة
 والهموسة ما يضعف الاعتماد على تخرجه بجمعها من حيث تنقصه
 والهموسة ما هو بخلافه فهي الحروف الباقية والاشدية ما ينقص جزى
 صوتها عند سكونها في نحو حم او بجمعها ما حدث طبقا والرخوة ما هو
 بخلافه وهي ماعدا الحروف المذكورة والحروف التي بين يمين وهي
 حروف لم يردوا قوله ومن البعيدة اي بعيد من بعد التخرج ما هو بخلاف
 غير المتنافر اي متاخر فهو من عطفه بمولى عامل واحد الا انه
 قدم الجار والمجرور في المعطوف ثم الصواب ان يقال لا لا يبعد غير متاخر
 من قريب التخرج ومن البعيد كعلم وعمل ولمع اذ لا دخل في الود لو جدد ان
 البعيد متاخر فان الزاعم قد ثل به وما قيل انه لا يثبت ان القرب
 ليس منشأ التاخر لو جدد ان البعيد فليس بشي لان الزاعم لم يزعم
 ان القرب فقط منشأ التاخر بل زعم ان القرب والبعد كلاهما سبب
 التاخر قوله لا يوجد جيب انتفاء الكل قبل هذا هو الموجود في اكثر النسخ
 المعبرة ولا يخفى ان جعل الكلمة جزا من فصاحة الكلام وفصاحة
 الكلمة وصف اطره بحيث لا ينبغي ان يفضل عن فساد واحد ولذا
 قالوا المعنى على حذف المضاف اي وصف الكل كما وقع في بعض النسخ

لكنه بشكل حيثة مذكورة في الرد عليه من ان فصاحة الكلمة جزء
 من فصاحة الكلام لا وصف لجزئها ويمكن ان يقال يحصل الردان
 فصاحة الكلمة من حيث فصاحة الكلام قبل ان من انشاء الاولى انشاء
 الثانية لان فصاحة الكلمة وصف لجزئ فصاحة الكلام حتى يتم
 ما في علمه من صحة كلامه فلو قووه على انه ما يكون فصاحة علم
 الكلمة وصف لجزئها انتهى وفيه بحث اما اوله فلان المقصود الشارح
 روح رد الزعم والتأييد كلامه ولذا صرح بقوله وفصاحة الكلمة جزء
 من فصاحة الكلام مع كونه موقوفا على ما يبيد في رد الاعم فلا بد من كون
 المؤيد قائلا بان فصاحة الكلمة وصف لجزئ فصاحة الكلام حتى
 يصح الرد بقوله لا وصف لجزئها واما الثاني فلان مما قيل ما ادعى الزاعم
 انما تتوقف على عدم كون فصاحة الكلمة معتبرة في فصاحة الكلام
 وليست موقوفة على كونها وصفا لجزئها فلا يصح قوله لان فصاحة
 الكلمة وصف لجزئ فصاحة الكلام حتى يتم ما ادعى قبل ان يقتصر
 في قوله لجزئها راجع الى الكلام بتاويل الجملة والمعنى انه لا وصف لجزئ
 الكلام بحيث لا يدخل لها في وصفية الكلام بالفصاحة وقوله انه
 تعرض لما لا يعني وترك لما يعني واقول في توجيه كلام المؤيد على النسخة
 المعبرة ان قوله كفصاحة الكلمة مثال للجزء والكل عبارة عن فصاحة
 الكلام والمعنى ان انشاء وصف فصاحة الكلمة وهو الخلو من غير التناثر
 فيما نحن فيه لا يوجب انشاء فصاحة للكلام لخواص ان تكون الكلمة
 فصاحة مع التناثر لمجاورة كلمة اخرى او لافضاء المقام كما سيأتي
 في كلام الشارح روح عن قريب من قوله قد يمرض لاعتباب الاخلاص
 بالفصاحة ما يمنع السبب فالواقى قوله تعالى هو يبدى ويبعدان يبدى
 من اب الافعال غير مستعمل الا انه صار فصحا بوقوعه مع يبدى والما
 فلان الخلو وصف فصاحة الكلمة لما عرفت ان الفصاحة عبارة
 عن امر وجودي والخلو من المذكور لان لها وجبته بتدفع بحث
 الشارح روح لان فصاحة الكلمة وان كانت جزءا من فصاحة الكلام
 لكن المتى فيما نحن فيه وصف فصاحة الكلمة لا تفهمها قوله لانه

ممنوع

ممنوع اه توجه المتن اثنتي عشرة انا لا نسلم وقوع المفرد الغير العربي
 في الكلام العربي اى القرآن وما ذكره من لفظ السجيل والمشكوة
 والقسطان يجوز ان يكون من اللغات المشتركة ولو سلم ذلك الوقوع
 بناء على ما تقرر من ان اعلام الانبياء عم سوى السنة كلها بحجة فلا نسلم
 ان معنى العربي الذي به وصف القرآن في قوله تعالى نازلناه قرأنا
 عربيا انه عربي الالفاظ لم لا يجوز ان يكون المراد انه عربي النظم ولو سلم
 ان وصفه بالعربي باعتبار الالفاظ فيجوز ان يكون باعتبار الاعم لاغلب
 فلا يبقى وقوع الالفاظ قليلة غير عربية لغريته اعمد اشتراط عربية
 كل لفظ في عربية الكلام بخلاف فصاحة الكلام فانها مشروطة
 بفصاحة كل كلمة منه فتدبر فانه مماز في الاقدام قوله بما يقود الى
 نسبة الجهل له اى بوجه نسبة الجهل والجهل الى الله تعالى ولما لم يقل
 بوجه نسبة الجهل والجهل الى الله تعالى فانه قد ما قيل يجوز ان
 يتم الفصيح ويذكر على آياته من ذلك لم يأت به لحكمة خفية لا تطلع
 عليها قوله غير ظاهرة الدلالة الخ اللفظ قد يكون ظاهرة الدلالة
 على المعنى ولا يكون ما توس الاستعمال كودع ووذر وقد يكون بالعكس
 ككربت القرآن والحديث فانه ما توس الاستعمال فاقبل ان كل واحد
 منهما يستلزم الاخر والمقصود نصب علامتين على العربية ليس بشئ
 ولفظ غير معنى لا بقرينة عطف ولا ما توس الاستعمال فالنسخة
 من قبيل قوله تعالى غير المقصود عليهم ولا الضالين قوله على المعنى
 اى الموضوع له فلا يرد التشابه والمحمل والمشكل لانها غير ظاهرة الدلالة
 على المراد بقوله ولا ما توس الاستعمال اى استعمال العرب العرباء
 فلا يرد قرب القرآن والحديث لكونه مستعملا عندهم كما سيأتي قوله
 فانه فاجتاج الخ وهذا القسم من القرينة يكون في الجوامد والمصادر
 المشتقات باعتبار موادها والقسم الثاني يكون في المشتقات باعتبار معانيها
 ووجه الاحتجاج ان اللفظ مجوهره وهبته يدل على المعنى فعدم ظهور
 دلالة اياها باعتبار جدها فاجتاج الى التفسير او باعتبار هيئته فصاح
 الى التخرج قوله فهاجته مرة اى نارت الصفر له فاعنى عليه فوئت

مجتهدين عليه قوم يتصرفون ابهامه ليرزول عنه ذلك ويأذون في اذنه
ليعلم انه حتى اوميت فافلت من الافلات وهو الخروج قوله اي شعرا
اسود الخ ففاحا للنسبة كلابن ونامر نسبة المشبه الى المشبه به قوله
اي كالسيف السريجي الخ ففني مسرجا المجعول سيقاس سريجا وسراجا
بدهوي الاتحاد بين المشبه والمشبه به وصيغة التفعيل المجعل كفرحته
او المنسوب اليها نسبة المشبه الى المشبه به كقمته ولا يخفى بعدهما وقبل
الصادر كالسريجي او كالسراج او سريجا او سراجا او ذا سريجي
او ذا سراج على ان يكون صيغة التفعيل لصيرورة الفاعل كاصلة كفوس
الرجل او اصلة كحضرت المرأة او ذا اصلة كورق الشجر وفيه انه يجب
ان يكون مسرجا على صيغة اسم الفاعل والقول بانه مصدر ميمي بمعنى
اسم الفاعل ليس بشيء لانه اذا لم يحمي منه صيغة اسم المفعول كيف
يحمي المصدر منه على وزنه وكذا القول بانه يجوز ان يكون هذا وجه البعد
ايصاله حيث لا يكون صحيحا لا بعيدا قوله وهذا اي المعنى الثاني
قريب من هذا القول لان البريق والمعان موجب الحسن مطردا
بخلاف الدقة والاستواء فانه قد يوجه وقد لا يوجه والمقصود ترجيح
التخريج الثاني بانه قريب من استعمال سرج بمعنى حسن بخلاف الاول
وقيل معناه ان اخذ السرج من السراج كاخذ سرج منه فهذا الوجه
مؤيد لتحقيق نظيره في كلامهم حيث لا حاجة الى ما قاله الشارح
رحمه الله تعالى وانما لم يجعل اسم مفعول منه الخ وفيه ان قوله سرج
وجهه اي حسن ياتي عن هذا التوجيه فانه يدل على كونه معنى حقيقيا
اذ لا يمكن تخريج سرج على الثاني بمعنى انه كالسراج قوله وانما لم يجعل
الخ يعني اذا كان سرج بمعنى حسن مستعملا في كلامهم فلا يجعل مسرجا
مستقامته من غير حاجة الى التخريج البعيد بالوجهين قوله لم يعزو الى
لم يطلع الجاهلون لسراجا غير ياعلى استعمال سرج بمعنى حسن وان كان
متحققا في كلام العرب العرياء والحكم بالقرابة انما هو لعدم الوجدان
في الاستعمال اذ لا طريق الى عدم وجوده الا عدم الوجدان فيكون غريبا
عنه من لم يجد ولم يكن غريبا عند الواحد قوله وان يكون هذا الخ اي

لا احتمال ان يكون سرج بمعنى حسن لفظا احده المولدون من السراج
واستعملوه بمعنى التحسين ولا يكون في استعمال العرب العرياء فلا يمكن
جعل مسرجا في قول العجاج الذي هو من شعراء الجاهلية منه قوله
على انه لا يبعد الخ يعني لا يبعد ان يكون سرج بمعنى حسن ايضا غريبا
بان يكون معنى مجازيا له مستعملا فيه لمساكنته بالمعنى الحقيقي لسرج على
احد التخريجين المذكورين فلا يكون جعل مسرجا منه مجازيا من
القرابة يؤيد ذلك انه اورد سرج الله وجهه في الاساس من المجاز وانما
قال لا يبعد لان قولهم سرج وجهه اي حسن ظاهر في انه معنى حقيق
له اشتق من السراج لمساكنة وجود البريق الموجب للحسن فيه قوله
واما صاحب يحمل اللغة الخ عطف على قوله وانما لم يجعل الخ يعني جعل
صاحب الحمل مسرجا من سرج بمعنى حسن فلا يحتاج عنده الى التخريج
البعيد ولا يكون غريبا هذا ما عندي في حل هذه العبارة وللناظرين كلمات
لا يخفى حالها بعد التدبر فيما حررتا قوله القرابة كما يفهم اه الكاف للتعليل
لالتشبيه كما في قوله تعالى واذكروا الله كما هذا كم اي على ما هذا كم وانما
لم يتعرض لعدم ظهور المعنى مع كونه معتبرا في مفهوم القرابة اذ لا مدخل له
في بناء الاعتراض والفرق بين القرابة والوحشية وحاصل الاعتراض
ان تفسير القرابة بكون الكلمة وحشية لا يحسن لكونه اخص منه تحقفا
ومباشرة مفهومه قوله وهي اي الكلمة الغير المشهورة في الاستعمال قوله
والوحشية اي الكلمة الوحشية قوله المشبهة على تركيب يتفر عنه الطبع
اي الذوق التسليم من غير ان يكون فيه ثقل على اللسان وبهذا يمتاز
عن التاخر قوله فلا يحسن تفسيره اي القريب بالوحشية لكونها اخص منه
صدا فاكنا تعريف القرابة بكون الكلمة وحشية لكونه اخص منها تحقفا
قوله بل الوحشية اه اضراب عن عدم حسن التفسير الى قتاد تعريف
الفصاحة بان قيد الوحشية امر رائد اي خارج عن القرابة ليس عنها
ولا داخلا فيها معتبرا في فصاحة المفرد سلبا فلا بد من ذكر المخلوص عنها
في التعريف وان كان سلب القرابة مستلزما لسلبها فهو منها تحقفا
لان دلالة الالتزام معجورة في التعريفات ولذا ذكر المتأخر ومخالفة

القياس مع استلزام الخلو عن الغلبة الخلو عن غيرها ما يدفع الاعتراض
 بأن لا نسلم وجوب ذلك كمر فييد الوحشية في التعريف لأن الخلو عن
 عن العام يستلزم الخلو عن الخاص وقد تصفوا في دفعه قوله
 فلا نسلم أن الغلبة الخ حتى يصح تفسير الغلبة المحلة بالفصاحة
 بالوحشية بذلك المعنى قوله هذا أي كون المراد بالوحشية غير ما ذكر
 وأطلاقهم الغلبة عليه فقوله والوحي حتى فسمان عطف على مقول
 قالوا والمقول الأول لا يثبت إطلاق الوحشية على غير ما ذكر
 والمقول الثاني لا يثبت إطلاق الغلبة عليه قوله والوحي حتى أي في الجملة
 سواء كان عند العرب أو غيرهم قوله الذي لا يعاب استعماله على العرب
 أعلم أن الألفاظ على ثلاثة أقسام منها ما هي مستعملة مطلقا كالارض
 والسماء فلا يعاب استعماله أصلا ومنها ما هي مستعملة في العرب العرباء
 غير مستعملة في غيرهم فلا يعاب استعمالها عليهم ويعاب على غيرهم
 ومنه غريب القرآن والحديث ومنها ما هي غير مستعملة مطلقا
 فيعاب استعمالها على الكل فنه ما هو كثره على السدوق
 والسمع كجيش ومنه ما هو غير مكره كتنكا كما تم وأفرقوا واليه أشار
 الشارح رج بقوله فيما سيأتي في وجه النظر من أن الحرشي أمام قيل
 تنكا كما تم أو جيش فعلم مما ذكرنا أن قوله والوحي حتى فسمان ليس
 المقصود منه الحصر بل مجرد إطلاق الغريب على الوحشي ثم المنبر
 في الفصاحة أن لا يكون اللفظ غريبا عند العرب العرباء كما ينبر
 إليه قول الشارح رج لأنه لم يكن وحييا عندهم واستعمال غير العرب
 غير معتبر فيها لا وجودا ولا عدما فلا يدخل الغريب الحسن في تعريف
 الغلبة إذا المراد ولا ما نوسه الاستعمال عند العرب العرباء قوله مثل
 شرب أي غليظ الكفين والرجلين ورأيه الأسد والنون فيه زائدة
 بدلها شرايت واشمختر ارتفع وأخطر تفرق واشتد أوفر واجتمع
 قوله لا على الجمع أي من غير أن يكون فيه تناقض بوجوب التفضل
 على البيان قوله وقولنا غير ظاهرة أي عطف على قوله هذا أيضا
 اصطلاح قوله دفع كونه أي الوحشية والذكر كونه عبارة عن

غير

غير ظاهر والخاص على أن القول بأنه على تقدير أن يراد بالوحشية غير
 ما أشمل على تركيب جوهري من الخلو بالقطعة فاعده لأنهم فسروا
 الوحشية بما لا يكون لها نوسه الاستعمال والقطعة عندهم عبارة
 عن كون اللفظ جاريا على السمة العربية الموثوق بعربيتهم وبما حررا
 من السؤال والجواب اندفع الشكوك العارضة للتأطرين فيهما كما لا يخفى
 على من تدبر وانصف قوله أو ما هو في حكمها أي حكم المفردات الموضوعة
 كالمنسوب فإنه يثبت عن أحواله في الصرف وليس بمفرد لكنه في حكم
 المفرد في كون ما له السمة كما في لغة وكونه معتزلة المشتق بوقيل
 المركبات الثلاثة ليس على نحو محلي فأيضا فصيح دون مشمولي وليس
 بشئ لأن الأقسام في الكلمات والتفقاء الساكنين فيها ليس من قواعد
 الصرف كما تضمن عليه الشيخ الرضوي في شرح الشافية وتفقوا على
 أن الصرف يثبت من أحوال الكلام بالثبوت لئلا أو تغيرا من حيث الأفراد
 فالبحث عن إتمام نحو مسلي من قوانين النحو الكونه في حيث التركيب
 وكذا نحو من أنك بحث فيه عن أحوال الهمز من حيث أنها تسقط
 في الدرج دون الابتداء فهو أيضا بحث عن تركيب كلمة مع أخرى
 وما قيل أنه داخل في المفرد لأن هذه الحالة عارضة لمجرد المركب
 من النون والهمزة لا المجموع المركب التام فغير أنه اعتراف بالبحث
 عن أحوال الهمز في الصرف قوله فكأنه قال الخ فالقانون الصرفي
 من القاعدة مع الاستثناء قوله نحو الأجل الخ قيل الأجل ليس
 بكلمة فانه ليس بمفرد موضوع بل هو الوزن وقيل أن الأجل والأجل
 بناؤهما واحد ووضعهما كسائر المشتقات نوعي فالقول بأنه ليس بموضوع
 لا معنى له نعم أن هذا البناء بالأدغام مستعمل في بعض لغاتهم
 والضرورة أن الشعرية بما فيها يجوز أن كانت ثابتة في كلام العرب الموثوق
 بعربيتهم وفك الأدغام أي كلمة بلين في كلامهم منها قوله فويل له
 به من مظهره المستفاد من قوله فإن اللطيفين قيل الأصوات
 فهو انقسام العام إلى اللطيفين لا يستلزم انقسام الخاص إليهما فالصواب
 أن هذا الاستدلال والاكتفاء على ما في المتن لكن ذكره متابعه

للايضاح وتوطئة للوجه الثاني للنظر قوله لانها داخلية اي الكراهة
 في السمع داخلية تحت الغرابة بمعنى ان الخلوص منها يستلزم الخلوص
 عنها لانها داخلية في مفهومها لطلالة في نفسه واعلم ان مسامحة
 الدليل اعني قوله لظهور الخلوص في ذلك او ما قيل ان الخلوص من
 عن الغرابة يستلزم الخلوص من التنازع في القياس
 فلا حاجة الى ذكرهما ايضا فليس ان الاستلزام ممنوع لان مستلزمات
 واجل ليسا بفرعيين لعدم احتياجهما الى التفرع والتخرج مع التنازع
 في الاول وبحال القياس في الثاني على ان هذا الاصرار غير موجه
 لان الاصل ذكر جميع اسباب الاختلال صريحاً وتلك البصيرة يخرج بعضها
 يحتاج الى توجيه ولم يظهر وجه توصيف الغرابة بالمفسرة بالوحشية فانه
 ليس لها معنى سواها نعم للوحشية معنى سوى الغرابة كما مر قوله لظهور الخلوص
 يعني ان الخلوص اما من قبيل الغرابة الذي لا يكون كرها على السمع ثقيل
 على الذوق المستقيم او من قبيل الغرابة الكراهية العقل وعلى التقديرين
 هو خارج عن تعريف الفصاحة بقصد الخلوص عن الغرابة وانما لم يحزم
 ههنا بكونه من القسم الثاني كاجزم فيما بعد لعدم الاحتياج اليه في توجيه
 النظر وفي الافتتاح ما يدل على ان الكراهية لازمة للغرابة حيث قال
 ولا يكون غريباً وحشية نستكره لكونها غير ما لوفه وقال السيد قوله
 نستكره صفة كاشفة لكن الحق ان الغريب قد لا يكون مكروهاً وعدم
 الالفة لا يستلزم الكراهة كيف وقع قالوا في كل جديد مذموم قوله وضعفت
 اما الاول فلورود منع الملازمة على قوله والا فلا تخل بالفصاحة واما
 الثاني فلان كون اللفظ من قبيل الاصوات مما اتفق عليه الادباء وكون بعض
 الكلمات مكروهة على السمع بالاشبهة فيه سواء كان اللفظ من قبيل
 الاصوات او لا قوله لانه قد يرضى به معنى ان وقوعه في القرآن لا يدل
 على عدم كون الكراهة في السمع من اسباب الاختلال لظهور ان منع
 من السببية مانع فيكون ذلك فصيحاً مع سبب الاختلال وما قيل انه ذكر
 ما يقاوم قرب الخارج ليس سبباً للتنازع لوقوعه في قوله تعالى الم اعهد
 بغيره ان ذكره هناك كان على وجه التأييد لا لاثبات فلا يضر ورود

المنع

للمنع عليه وكذا ما قيل انه لا يصح تعريف الفصاحة حينئذ بما فيها
 بخلافه ليعمل لفظ على استنباط الاختلال بالفصاحة مع عرض ما
 يمنع السببية كما وقع في في القرآن بمقتضاه بعد مع انه لم يسمع ذلك
 لان الكلام في فصاحة المفرد في ذاته وهي تنفي لوجود شيء من اسباب
 الاختلال وفيما ذكرتم الفصاحة عارضة بواسطة التركيب فيجوز
 ان تكون الاسباب محلة حال الافراد دون التركيب لتحقيق مانع وهو
 التركيب مثلاً قوله حال من الضمير ان لا يجوز ان يكون صفة مصدر
 محذوف اي خلوصاً كائناً مع فصاحتها ولا ان يكون مع معنى بعد كما
 في قوله تعالى ان مع العسر يسراً لان مقارنة الخلوص بفصاحة
 الكلمات او كونه بعدها غير معتبر في فصاحة الكلام انما المعتبر ان يكون
 مقارناً بفصاحة كونه على ان القول بالحذف والمجاز لا يجوز مع ظهور
 الوجه الصحيح ولا يجوز ان يكون ظرفاً لغو الخلوص لانه يقتضي تعلق
 معنى الخلوص بها ومعيتها مع الفاعل او المجرور فيه فيصير المعنى خلوص
 الكلام مع فصاحة الكلمات مما ذكر او خلوص الكلام مما ذكر ومن فصاحة
 الكلمات سواء اشترط في المفعول معه صحة اسناد الفعل اليه كما ذهب
 اليه الاخفش او لم يشترط كما ذهب اليه كثير من النحاة وكلا المعنيين باطل
 كما لا يخفى قوله اي خلوصه اشار بهذا التفسير الى ان المراد الخلوص
 المقيد مع الفصاحة بناء على ان الحال قيد للعامل فلا يرد ما توهم من انه
 يلزم ان يكون يمدى الله الخلق بدون بعيدة فصيحاً فانه يصدق عليه
 انه خالص مما ذكر حال كون كونه فصيحاً وهو حال انضمام بعيد اليه
 لان الخلوص المقيد بانضمام بعيد غير الخلوص حال عدم الانضمام
 فلا حاجة الى ما شككوا من ان التلفظ حال الانضمام غير التلفظ حال
 عدم الانضمام فلا يكون الكلام واحداً بالشخص لانه تدقيق فلسفي
 لا يعمله عند الادباء قوله لانه يستلزم بناء على توجه التقي المستفاد
 من الخلوص الى التنازع المقيد مع فصاحة الكلمات والشايع في ذلك
 توجهه الى القيد سواء كان المقيد باقياً او لا قوله فافهم اشارة الى ما
 نقل عنه ربح في الحاشية بقوله لا يقال هذا يعلم بالطريق الاولى لانا نقول

لوم فقيها اذا كانت الكلمات متماثلة في الحروف ومع ان مثله لا يقبل في
 التعريفات واما اذا كانت الكلمات غير متماثلة ولا يفرق في الحروف فخصا
 للتعريف وبالجملة اذا جعلها محالا من الكلمات في الحديث اليان اشراط
 فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام انتهى وصدق التعريف بناء على انه
 لا يعلم من كون التماثل المقيد بفصاحة الكلمات بخلاف ان يكون عدم
 التماثل مع عدم الفصاحة محلا وهو ظاهر فتنزهه فانه قد اطال للكلام
 بعض النماذج في هذه الحاشية زعمنا انه يتحقق قوله ان يكون
 فانه اذا كان التأليف محيا للفقهاء المشهور وغير المشهور كان قاسدا
 لضعيفه قوله لفظا ومعنى المشهور لفظا ومعنى او حكما كما في المختصر
 فالمراد بالمعنى ما يعبر الاضمار حكما ايضا قوله اعني ما اتصل الخ احتراز
 عن صورة التنازع اذا طلب الاول الفاعل والثاني المفعول واعلمت
 الثاني نحو ضربني وضربت زيدا فانه فصيح لا يتناقض قوله لشدته
 الخ يعني ان الفاعل والمفعول به متساويان في اقتضاء الفعل المتعدي
 لهما لدخول النسبة اليهما في مفهومه فكما جاز الاضمار قبلي التذكرة
 في صورة المفعول المتصل به ضمير الفاعل المتأخر كذلك يجوز في صورة
 الفاعل المتصل به ضمير المفعول المتأخر والجواب انهما وان تساويا
 في اقتضاء الفعل اياهما الا ان اقتضاء الفاعل بتقديم في الملامح خطية
 العقلية على اقتضاء المفعول لان نسبة الوقوع تلا حظ بغيره لنبينة
 الصدور فكان الفاعل مقدما في الرتبة فلا يلزم الاضمار قبل المذكور مطلقا
 بخلاف صورة المفعول واما ما قيل من ان اقتضاء الفاعل لشدته فلا يظهر
 وجهه قوله والواو المحال لانه المنساق الى الفهم ولو افقده قوله وحدي
 فانه حال ومشاركة الوري للشاعر مفهوم من لفظه معنى مع احتياج
 العطف على الضمير المستتر في امدخه الثاني الى اعتبار تقدم العطف
 على اعتبار الجزائية فلا يتحدد الشرط والجزاء والى حل معنى على الاجتماع
 زمانا فان المشاركة في المدح مستفادة من العطف وكلاهما بخلاف
 الظاهر قوله على كلام غير فصيح الخ لان سمجة جملة وهذا لا ينافي
 حاصر من ان اشتمال القران على كلمة مشتملة على سبب يحل بالفصاحة

لا يضر

لا يضر فصاحتها لو وجود ما يمنع السلب لانه في الكلمة دون الكلام
 حيث قالوا لكل كلمة مع ضابطا حتميا لقيام اليقين له مع اخرى قوله
 اي كون الكلام مقيدا الخ فسر بذلك ليصير صفة للكلام بخلاف فصاحته
 معتبرا لخلوصه عنه كما ان كونه غير ظاهر الدلالة صفة له بخلاف المصدر
 المبني للبناء على واما الاضطرار بان ما ذكره تفسير التعقيد لا للتعقيد
 فغير متدفع لانه على تقدير كونه مصدرا مبنيا للمفعول يكون معناه المعقدية
 وهي عبارة عن محمولية الكلام غير ظاهر الدلالة لا كونه غير ظاهر
 الدلالة فاما ان يقال ان المراد بالمصدر المبني للمفعول الحاصل بالمصدر
 اعني الهيئة المترتبة عليه او يقال مبني على التسامح بناء على ظهور
 ان المراد جعله غير ظاهر الدلالة والاطهر ان يقال هذا تفسير للتعقيد
 الاصطلاحى فلا يحتاج الى جعله مصدرا مبنيا للمفعول والى تكلف في صحة
 الحمل قوله على المعنى المراد بقيد المراد يمتاز التعقيد عن القرابة فانها
 كون اللفظ غير ظاهر الدلالة على المعنى قوله لخلل اه داخل في التعريف
 لاجراجه المتشابه والمحمل والشكل فان عدم ظهور دلالتها ليس لخلل
 في النظم او الا يقال بل لارادة المتكلم اخفاء المراد منها لحكم ومصالح
 على ما تقرر في محله وكلمة اما منع الخلو ووجه انحصار موجب التعقيد
 في الخليلين ان الكلام اما ان يراد معناه المطابق وعلى هذا لا يكون التعقيد الا
 لخلل في النظم لان فهم المعنى المطابق بعد العلم بوضع المفردات وهيبتها
 للتركيب يكون ظاهرا او يراد غيره فاما ان لا يكون بين المعنى المطابق
 وذلك المعنى لزوم وحيد لا يفهم منه المراد اصلا فيكون قاسدا لا مقيدا
 فانه عبارة عن عدم الظهور لا عن عدم الدلالة واما ان يكون اللزوم
 ظاهرا فان كانت القرينة على عدم ارادة المعنى المطابق في ظاهرة
 فلا تعقيد اصلا وان كانت خفية او يكون اللزوم خفيا في نفسه ولو وجود
 الواسطة يحصل التعقيد لخلل في الانتقال وما قيل انه لو دخل قوله
 لخلل في النظم في التعريف يلزم ان يكون اجتماع امور كل واحد منها
 شايع الاستعمال خلافا في النظم فاما لا يفهم به ما قيل لان انحصار
 موجب التعقيد في الخليلين يقتضي دخول الاجتماع المذكور في خلال

النظم سواء كان قوله خلل دا خلا في التعريف اولا قوله بان لا يكون ترتيب الالفاظ اه اشارة الى ان المراد بالنظم ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني في الذهن لا ما ذكر سابقا من كون الالفاظ مرتبة المعاني متفقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل فان النظم حيثما ملزمه علم المعاني والبيان والخلل فيه يشعل التعقيد المعنوي والخطا في تأدية المعنى قوله بسبب تقديم اوتأخير ذكرهما اشارة الى كون كل منهما مستقلا بالاخلال وان كان كل منهما مستلزما للآخر قوله يجوز ان الخ لكون كل واحد منهما خلاف الاولى والاصل قوله فذكر ضعف اثبات الخ كما زعمه الخلل فان بينهما هو ما من وجه فوجد الضعف بدون التعقيد في نحو جاء في احد بالتون ويوجد التعقيد بدون الضعف في صورة اجتماع امور كل منها شائع الاستعمال ويحتمل ان يثبت الفرزدق قوله اي ليس مثله الخ يعني ان ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني هكذا قوله الابن اخنث مماثلة الملك مع المدح جاء من قبله بحكم ولد الخلال يتبع الخال قوله يظهر بان تأمل الخ نقل عنه لان الفرض في ان مماثلة احد ويقاربه وهذا يقيد في ان يكون المماثل له حيا يقاربه او بالعكس وهذا في الظاهر متدافع لاقتضائه وجود المماثل والمقارب مع عدمه ويفتر الى ان يقال هذا السلب بناء على عدم المحكوم عليه وكفى بهذا قلنا انتهى اي ما قبل يقيد على التوجيه الاول في المقارب من المماثل وفي المماثل من المقارب على الثاني وذلك ليس بمقصود ولا مستلزم له وهذا المقاد متدافع لاقتضائه وجود المماثل والمقارب بناء على ان مفاد كلمة ما في الحكم لا نفى المحكوم عليه سواء كان انتفاءه بانتفاء الموصوف والصفة معا او بانتفاء الصفة او بانتفاء الموصوف واقتضائه عدم وجود المماثل على التوجيه الاول لان الحكم بانتفاء المقارب يستلزم الحكم بانتفاء المماثل بالطريق الاول وعدم وجود المقارب على التوجيه الثاني ليصح استثناء ملكا من يقاربه وليس في التدافع كون المقاربة بمعنى المماثلة كما ذهب اليه الناظرون فانه مع كونه غير صحيح في نفسه لا يبي عنه

عبارة الشارح حيث عطف يقاربه على مماثلة وعطف المقارب على المماثل وما قبل انه لو لم تكن للمقاربة معنى المماثلة لم يصح الاستثناء لانه يستلزم ان يكون الملك مماثلا غير مقارب ومقاربا غير مماثل فانما يتجه لو كان ملكا مستثنى من الحكم المستفاد من قوله ومماثلة في يقاربه اما اذا كان مستثنى من في يقاربه فلا قوله بدل من مثله اه بدل الكل اوردته لافادة في المقاربة الذي هو اهم بعد في المماثلة قوله اي لا يكون ظاهر الدلالة اه اي لا يكون الكلام ظاهرا للدلالة على المراد عند السامع لخلل حصل في استقبال ذهنه عن المعنى اللغوي الى مراد المتكلم بسبب ابراده اللوازم البعيدة على ما في المفتاح من ان التعقيد المعنوي في الكلام هو ان يصير صاحبه فكرك في انصرفه ويشك طريقك الى المعنى ويؤخر مذهبك نحو حتى يقسم فكرك ويشعب ظنك الى ان لا تدري من اين تتوصل وبأي طريق مقصود يحصل فافهم ولا تلتفت الى ارادة ذهن المتكلم وتأويل قوله وذلك الخلل يكون لا يراد اه بانه يظهر ذلك بايراد اللوازم اه قوله اللوازم اي جنس اللازم واحدا كان او متعددا بناء على ان الجمع المعروف باللام اذا استحال ارادة الاستغراق منه يحمل على الجنس مجازا كما في قوله تعالى لا يحمل لك النساء وكذا في قوله الوسائط اي جنس الوسائط المتصفة بالكثرة بان يكون ما فوق الواحد وانما يقيد اللازم بالبعد والواسطة بالكثرة لان اللازم القريب فلما تخفى لزومه ولذا ذهب الامام الرازي الى ان كل لازم قريب بين وكذا اذا كان بواسطة واحدة فتمتخصيص اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط لانه اغلب ولكون المثال المذكور من هذا القبيل ولهذا خص اللوازم البعيدة والافتقار يكون الخفيا بسبب ايراد الملزوم وارادة اللازم البعيد المفتقر الى الوسائط والمراد باللوازم مصطلح علماء علم المعاني والبيان فان كل شيء وجوده على سبيل التبعية لاخر يكون لازما لاخر عندهم وان كان اخص منه كذا في شرح المفتاح للعلامة وانما لم يقل لا يراد الملزومات ويكون المراد الملزوم في الذهن كما ذهب اليه المصنف فيجعل جميع صور الانتقال من الملزوم الى اللازم ومن اللازم الى الملزوم فان اللازم

ما لم يكن ملزوما في الذهن لا يمكن الانتقال منه لان الانتقال من المعلوم
 الدخلى الى اللازم الذهني طريق واضح لا يكون فيه خفا قوله عنكم
 متعلق بعبارة بالاداء والانتقال منكم فالمعنى بعدد اري عنكم وفيه اشارة
 الى انه لا يرضى بنفسه طلب البعد الى دار المحبوب فضلا عن نفسه قوله
 كناية عما يلزم الخ اي جعل البكاء كناية عن الحزن لان البكاء يلزم الحزن
 عن فاعلا فان اصابة غير الملازم توجب توجه الروح الى القلب فيصعد
 منه بخار يصير ماء عند الوصول الى الدماغ ويخرج من طريق العينين
 لانه استعمال السكب في الغراق الملازم بينهما وجعل الغراق كناية
 عن الحزن على ما قيل فانه ارتكابه لخلاف ما في العبارة من غير ضرورة
 قوله ولكنه اخطأ الخ في الايضاح اراد ان يكتب عما يوجب دوام التلاق
 من السرور بالجمود لظنه ان الجمود خلو العين من البكاء مطلقا من
 غير اعتبار شيء آخر معه واخطأ لان الجمود خلو العين من البكاء
 في حال ارادة البكاء منها فلا يكون كناية عن المسرة وانما يكون كناية
 عن البخل انتهى يستفاد منه ان هذه الكناية خطأ بناء على انه ظن معنى
 الجمود ما ليس معناه وانه معناه لا ينتقل منه الى المسرة اصلا وانما ينتقل منه
 الى البخل فاليست مثال الخلل في الانتقال لا للتعقيد لاجله لانه لا انتقال فيه
 الى المراد اصلا لانه غير ظاهر فالمراد بقول الشارح رج ولكنه اخطأ الخطأ
 في نفس الامر باعتقاد المصنف رج لا الخطأ في نظر البلغاء لاشتمالها على
 التعقيد على ما وهم لعدم مساعدة الدليل وعدم مطابقتها لما في الايضاح
 ثم الشارح رج بعد نقل كلام المصنف رج على غره اورد عليه ان الانتقال
 له لا انتقال فيه اصلا حتى يكون خطأ لا يجوز ان يكون الجمود مستعملا
 في مطلق الخلو كناية عن المسرة لكونه تابعها عادة وان كان ينتفك عنها
 في بعض الاحيان واجاب بان هذا التوجيه صحيح الكلام ويخرج عن
 بطلان ارادة المسرة عن الجمود ولا يخرج به عن التعقيد المعنوي لخصا
 القربة الدالة على انه مستعمل في مطلق الخلو وخفا لزوم بين مطلق
 الخلو والمسرة لتحقيق كل منهما بدون الاخر فاليست مثال للتعقيد
 المعنوي لخلل في الانتقال بآراء اللوازم البعيدة المنفردة الى الوسائط مع

خفا

خفا القربة لان الجمود في الاصل ضد التسلان استعمال في خلو العين
 عن الدخخ حال اداة البكاء ثم استعمال في مطلق خلو العين ثم كني به
 عن المسرة فقول المصنف قول الاخر متعلق بقوله واما في الانتقال على
 تقرير المصنف رحمه الله ومتعلق بقوله وذلك الخلل يكون لا يراد اللوازم
 البعيدة الخ على تحقيق الشارح رحمه الله هكذا ينبغي ان يضبط
 هذا الكلام قوله من الفرح والسرور في تاج البيهقي السرور والمسرة
 والمسرة شادمان كردن فالمراد ههنا الخاضع بالمصدر ارضى شادمان قوله
 فان الانتقال الخ لما عرفت ان معناه خلو العين عن الدخخ حال ارادة البكاء
 فان الانتقال منه الى البخل بالدخخ لا الى ما قصده الشاعر من السرور لانه
 انما يصح لو كان معنى الجمود مطلقا لخلو العين كرا ينتقل منه اليه لاظهار عدم
 الانتقال الى ما قصده لان صميم الانتقال الى ما قصده مع وجود
 العلاقة لاجل ظهور الانتقال الى معنى اخر ولا لالاشارة الى ان الخلل
 في الانتقال ربما يكون من ظهور معنى اخر يحول بين اللفظ والمقصود
 على ما اتفق عليه الناطرون فانه يخالف لما في الايضاح ولما ذكره الشارح
 من ان ذلك الخلل يكون بآراء اللوازم البعيدة الخ ويرد عليه انه ان نصب
 القربة الظاهرة على تعيين المراد فظهور معنى اخر لا يحول بين اللفظ
 والمقصود وان لم ينصب كان عدم الانتقال بواسطة خفا القربة
 لا ظهور معنى اخر قوله لا الى ما قصده الخ قبل بوجه عليه ان ما
 ذكره في صدر البيت من قصده الحزن بالسكب قربة واضحة على المقصود
 فلا خلل في الانتقال وليس بشيء لان نصب القربة يكون بعد وجود
 العلاقة الصحيحة للانتقال قوله واما الكلام الخ دفع لما يرد على قوله
 والكلام الخالي الخ من ان هذا يقتضي ان لا يكون الكلام الذي ليس له
 معنى ان خالبا عن التعقيد بل معقدا مع ظهور دلالة على المعنى الاول
 المراد منه قوله معنى ان اراد به الاغراض الذي يصاغ لها الكلام
 كني الشك والانتكار والحصر لا المعنى المجازي واليكفاي حتى رد عليه
 انه يلزم من ذلك ان يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال الذي ليس
 له معنى مجازي او كفاي ساقطا عن درجة الاعتبار على ما وهم قوله

فيعد هذا إشارة الى ان السين للاستقبال قوله لا يدخل الخ فيكون
 تسكب معطوفا على سأطلب قوله اكب عليه بدل عليه صيغة
 المضارع للاستمرار قوله ما فيه من التكلف والتعسف حيث جعل
 عادة الزمان والاخوان ذلك وجعل سكب الدموع مطلوبا يداوم عليه
 ليظن الدهر الخ ومن ابن هذا كذا نقل عنه قوله وهو ذكر الشيء الخ
 لان الكر الرجوع والتكرار الارجاع فهو يحصل بذكر الشيء تائبا
 وبذكره ثالثا يحصل الكثرة المقابلة للوحدة في البيت كثرة التكرار
 بلا شبهة قوله الشدة بذكر المألوم وارادة اللزوم قوله واراد بها
 الخ يريد ان السج في الاصل العوم في القاموس سج كنع سجيحا
 وساحة عام استعمل في قولهم فرس سوح وساج بمعنى شدة العدو
 وانسياطها فيه فالمراد ههنا هو المعنى الثاني لكنه روى فيه المعنى
 الاول لان مقام المدح يقتضي ذلك ولان الاستعداد لا يتحقق بدونه فالمراد
 حسن الجرى في العدو على ما في شمس العلوم فرس ساج تعد وجمد
 اليدن كأنها تجري في الماء وهذه الرعاية كناية المعنى الاضافي في ابي لهب
 حال العلية والاطهر حسنة الجرى لتحملها ضمير الفرس المؤنث
 السماعي ووجه التذكير تأويله بالخيل قوله وهي ارض اه في الصحاح
 الجندل الحجارة والجندل بفتح النون وكسر الدال الموضع ذو الحجارة
 تاذكره الشارح رحمه الله لا يوافق الا ان يتكلف بانه بيان المراد على
 التيجوز بذكر الخصال وارادة المحل او يقرأ بكسر الدال وتسكين النون
 لضرورة الشعر وما قال الفاضل الاسفرائني من ان الجندل بالفتح
 وكسر الدال وبضم الجيم وقع النون وكسر الدال الموضع الذي يجمع
 فيه الحجارة فيجب ان يجعل الجندل مكسورا الدال لا مفتوحة وان
 اشهر تصحيفه فقلط نشأ من تصحيفه عبارة القاموس حيث وقع فيه
 جندل بكسر ما قبله الرجل من الحجارة ويكسر الدال وكعلبط الموضع
 الذي يجمع فيه الحجارة فقرأ ذلك الفاضل بكسر صيغة المضارع
 بالباء الحارة وعطف كعلبط عليه وجعل تفسيرهما الموضع الذي
 يجمع فيه الحجارة قوله كذا في الصحاح إشارة الى ان ما ذكره الزونقي

من ان المعنى انت بحيث ترى سعاد وتسمعين صوتها خلاف استعمال
 اللغة وفي المختصر انه غير صحيح عقلا ووجهه انه اذا كانت الجملة
 تسمع صوت سعاد كان الواجب عليها السكوت لا السمع فانه مخل
 بالسمع اللهم الا ان يجعل السمع مجازا عن النشاط مع خفا القرينة
 عليه ولا يمكن جعله كناية لامتناع الاستعمال في المعنى الحقيقي قوله
 لان كلا من كثرة التكرار الخ الفرق بين هذا الوجه والوجه الذي
 ذكره في بيان قوله وفيه نظر بقوله الاول انها ان ادت الى الثقل فقد
 دخلت تحت التثاقف والا فلا تخل بالفصاحة ان الشرطية الثانية
 في ذلك الوجه مجرد دعوى غير مؤيد بخلافها في هذا الوجه
 فانه مؤيد بالوقوع في الحديث ويقول الشيخ عبد القاهر فلذا اختلفا
 ردا وقبولا قوله قال الشيخ عبد القاهر اه هذا القول توطئة للقول
 الثاني المورد لتأييد النظر وفيه إشارة الى ما أخذ من شرط الخلو
 من تنابع الاضافات قوله قال صاحب اي ابو القاسم اسمعيل بن عباد
 الملقب بالصاحب استاذ الشيخ عبد القاهر قوله المتداخلة بعضها
 في خبر بعض متواصلة كانت او متفصلة قوله تستعمل في الهجاء
 اذا المقصود منه الذم فايراد الالفاظ القبيحة ادخل فيه لانه يحصل
 الذم لفظا ومعنى قوله في خسارة روى بالحاء المجهة المكسورة والباء
 المثناة من تحت ومعناه القناء والكلام على القلب اي خسارة في ثلجة
 وروى بالحاء المجهة المفتوحة والباء الموحدة ومعناه الارض الرخوة
 والمقصود على التقديرين ذم علي بن حنيفة بعلم النفع قوله من الاستكراه
 اي استكراه الذوق السليم بان لا يكون مؤديا الى الثقل قوله ومنه
 الاطراد وهو ان يوثق باسماء المدوح وغيره على ترتيب الولادة من غير
 تكلف في السبك قوله وما اورد المصنف رحمه الله اه تمهيد للاعتراض
 الآتي اي ما اورد المصنف رحمه الله من كلام الشيخ وهو المذكور
 سابقا بقوله قال الشيخ الى قوله ومنه الاطراد من حيث انه اورد مشعر
 بان المصنف رحمه الله جعل الخ وكذا الضمائر في المعطوفين الا تبين
 راجع الى المصنف رح ووجه الاشعار ان المصنف رحمه الله اورد ان الكلام

المنقول من الشيخ مستشهدا لوجه النظر وفي قوله يا علي بن حمزة بن
عمارة اضافتان غير مترتبتين فيعلم انه اراد بتتابع الاضافات ما فوق
الواحد اعم من ان يكون بينهما فصل او لا ولا شك ان التتابع بهذا المعنى
متحقق في الحديث وكونه من قبيل التكرار ظاهر فيكون مثالا لهما
قوله من اشترط ذلك اي الخلو من كثرة التكرار وتتابع الاضافات قوله
كافي اليقين المذكورين في المتن قوله والحديث سالم عن هذا فلا يصح
التأنيده للشرطية الثانية قوله هما ايضا ان اوجبا الخ يعني ان السؤال
المذكور كلام على السند الاخص بوجود سنده آخر للتأييد فيه كثرة
التكرار بالنسبة الى شيء واحد وتتابع الاضافات المترتبة قوله متقاربا
المفهوم الا ان هذه العبارة متعارفة في محاورات العلماء وتوجيهه
ان كلمة الاستثناء من مقدر تقديره لا فرق بينهما الا بهذا الاعتبار وليست
استدراكية على ما فهم قوله باعتبار عروضة اي حصوله في شيء آخر
والهيئة باعتبار حصوله في نفسه قوله الثانية في المحل فيه انه
يخرج الاصوات لانها اما آنية او زمانية قوله لتدخل اه بناء على ان
القيد في خبر النبي بقيد العموم قوله الكيفيات المقضية للقسم
وهي الكيفيات المختصة بالكميات او النسبة وهي الكيفيات العارضة
للاعراض النسبية قوله بواسطة اقتضاء محلها اي معروضها
يعني اقتضاءها للقسم والنسبة بتبعية محلها لانها ماقتضاؤها
هو اقتضاء المحل كما قيل انه لا اقتضاء لها بل قبول للقسم والنسبة
وهم قوله والاحسن الخ وجه الحسن ما في لفظ الهيئة والقارة
من الخفاء وان النقطة والوحدة واردتان على تعريف القدماء
وان الحركة ان جعلت من الكيفيات فلا وجه لاجرائها وان جعلت
من الين فقيد خرجت بقوله لا تقتضي نسبة وان جعلت من الكم فهو
خارج بقوله لا تقتضي قسمية وكذا الفعل والاتصال خارجان بقوله
لا تقتضي نسبة وايضا يخرج الزمان بقوله لا تقتضي قسمية لانه
نوع من الكم كذا نقل عنه رحمه الله تعالى والخفاء في الهيئة والقارة
بالنسبة الى لفظ العرض لان فيه خفاء في نفسه وورود الوحدة والنقطة

على

على تقدير كونها موجودتين كما هو المشهور وعدم دخولهما في الكيف
بناء على انهما ليستا داخلين في شيء من اقسام الاربعه واخراج الحركة
بناء على تقدير عدم دخولها في شيء من المقولات كما هو مذهب البعض
وخروج الفعل والاتصال والزمان بقيد المذكور جلت لا ينافي خروجها
بقيد مقدم وانما المستحيل اخراج المخرج نعم الاكتفاء بالاخير اولى
وبهذا النصح ان ما ذكره وبوجه الاحتمال لا وجه الحسن قوله لا يتوقف
تصورها على اجزاء من الاعراض النسبية فان تصورهما يتوقف على
تصور الغير والمراد بالغير الامر الخارج لانه المتبادر الى الذهن لان الجزء
ليس عين الكل ولا غيره اذ هو اصطلاح بعض قداماء المتكلمين
والتعريف للحكمة المتأخرين ومعنى التوقف ان لا يمكن التصور بدونه
اصلا فلا يرد الكيفية المركبة لان تصورهما يتوقف على تصور
اجزائهما لا على امر خارج وكذا الكيفية المكنسية بالحيد والرسم
اذ لا يتوقف فيما بمعنى عدم امكان التصور بدونها لا مكان حصولها
بالبداهة لكن يرد عليه ان هذا غلط فبقا سوي الاضافة على تقدير
ان تكون النسبة جزءا من مفهومها وهو ممنوع فانها في المشهور
مقولات معروضة للنسبة وتصور المعروض لا يتوقف على تصور
العارض قبل العرض ما خوذ في تعريف الكيف وتصوره متوقف
على تصور الغير اذ هو الموجود في موضوع واجب بان الموقوف مفهوم
العرض والكيف باصدق عليه العرض واعلم ان من توقفه توقفه لو كان
ذاتيا وقوله لا يقتضي القسمية اراد قبول القسمية الوهمية ليخرج الكم
فانه يقتضي قبولها وقوله واللا قسمية ليخرج الوحدة والنقطة فانها
تقتضيان اللا قسمية وقوله في محله طرف مستقر حال من فاعل لا يقتضي
والمعنى لا يقتضي القسمية واللا قسمية حال كونه في محله وقام بهذا القيد
الاشارة الى ان عدم اقتضاء القسمية واللا قسمية ليس باعتبار التصور
كما هو حال التوقف بل باعتبار الوجود والالام يخرج الكم لعدم
اقتضائه القسمية واللا قسمية في الذهن ضرورة ان تصوره لا يستلزم تصور
القسمية واللا قسمية وبهذا ظهر اندفاع ان قوله في محله على هذا المعنى

فقد لا طائل منعه وقوله اقتضاء اوليا اي ذاتيا فدل على عدم اقتضاء
 اللا قسمه صريحه في شرح الجنس فدل على بساطة الحل الكيفي الذي
 يقتضي الا قسمه لكن لا بد ان كان المقسم بالاسم لا باللفظ فانه يقتضي
 اللا تقسام لكن لا بد ان يكون بسبب متعلقه وقيل انه قيد الاقتضاء مطلقا
 وفائدة في اقتضاء القسمه الاحتراز عن خروج الكميات للكميات المقضية
 للقسمه بسبب عروضة للكميات كاليابض القائم بالسطح او بسبب
 عروضة الكميات لها شيئا لعل المتعلقين بالعلومين فاما هما
 يقتضيان القسمه لكن لا بد ان يكونا بسبب الكميات المتعارضة
 او المعروضة وفيه لانه لا اقتضاء هما وانما هو قبول القسمه بالتيقن
 واما ما قيل ان العلم الواحد او العلمين لا يقتضيان القسمه والا قسمه
 في محلهما اعني الذهن فغ قوله في محله لا حاجة الى قوله اوليا فانما يرد
 لو كان قوله في محله متعلقا بالقسمه والا قسمه ويكون المعنى لا يقتضي
 انقسام محله ولا عدم انقسامه وهو فاسد واللام يخرج النقطة مع انه
 جملة او وجه الاحتمالية قوله ان اختصت بذوات الانفس اي ان اختصت
 من بين الاجسام العنصرية بذوات الانفس مطلقا ان قلنا بوجود
 الصحة والمرض في النبات او الانفس الحيوانية ان قلنا بعدد منهما فيه
 قوله اشعار بان الخ لم يقل احتراز عن الفصاحة الغير المستحقة لعدم
 الدخول في شيء ما بقى على قوله ملكة ولا نه لوزن لفظ ملكة لحصل
 الاحتراز عنها بقوله عن المقصود المعروف بلام الاستغراق اذ صاحب
 الفصاحة الغير المستحقة لا يقتدر على التعبير عن كل مقصود بلفظ
 فصيح قوله اشعار بان الخ اي اشعار بهذه الفائدة لانه احتراز عن
 خروج من لا ينطبق اصلا فلا يرد ان قيد الاقتدار حيث لا يحتاجه
 عن خروج مالا يكاد يوجد قوله اي سواء كان ام اي ليس المراد
 ان يقتدر مشعر بان المتكلم يسمى فصيحيا في الحالتين دون اعتبارهما
 الظاهر فانه باطل لان معنى يعبر الاطلاق اي يعبر في زمان من الزمان
 لا بشرط الوصف اي يعبر مادام يعبر فهو ايضا مشعر بان يسمى فصيحيا
 في الحالتين بل المراد انه يسمى فصيحيا حال كونه من ينطبق في الجملة وحالة

كونه من لا ينطبق اصلا فهو تعميم المتكلم باعتبار افراده لا تعميم له
 باعتبار حاله بقوله لا يختص من ينطبق بمقصوده في الجملة وذلك
 لانه لا يكون اللام في المقصود حيث لا يستغراق اذ لا معنى لقولنا
 يعبر في وقت ما عن كل ما يتعلق به قصد بلفظ فصيح بل الجنس
 فلا يرد ما قيل انه لا يصدق على من ينطبق بمقصوده فضلا عن
 ان يختص به اذ لا يصدق عليه انه يعبر عن كل مقصود يرد عليه
 بلفظ فصيح قوله لان اللام الخ اما لفظا لعدم العهد والاحتراز
 وعدم قرينة العوضيه المطلقة وعدم صحة الحكم على الجنس
 من حيث هو واما معنى قوله لولا الاستغراق يلزم ان يصح اطلاق
 الفصح على من له ملكة يقتدر بها على التعبير عن بعض المقاصد
 كالدخول ولا يقتدر على التعبير عن بعض آخر كالنم قوله اي كل ما وقع عليه
 قصد المتكلم ان اراد بالمقصود مقصود المتكلم فلا يستغراق حقيق وان
 جرى على اطلاقه فهو عري اذا المنادى من التعبير عن كل مقصود كل
 مقصود للمعبر كما في جمع الامير الصاغة وليس المراد بوقع الوقوع في الزمان
 الماضي بل وقوع القصد في اي زمان كان لما تقرر ان يصح الاتصال
 اذا كثر في التعريفات يراد بها الحدث المجرد عن الزمان صريح به
 القاصد الى الارى في حواشيه على الفوائد الضيائية في تعريف
 الكلمة فالعنى ملكة يقتدر بها على التعبير عن كل ما يتعلق بقصد به
 في وقت ما سواء كان ذلك الملكة خلقيا او كسبيا ويعلم وجودها بطريق
 الحدس من التعريفات المختلفة الواقعة منه من غير كلفة كما يعلم بوجود
 سائر الملكات كذلك قوله سهو هو الخ لان مثل هذا الكلام يقال في مقام
 بيان رجحان بعض القيود على بعض والترجيح يقتضي صحة اتيان كل منهما
 ومعلوم انه لا يصح ان يقال بلفظ يبلغ لان البلاغة ليست بشرط في فصاحة
 المتكلم وما قيل ان قولهم قال هذا لكذا يقتضي انحصار العلة فيه
 فيكون علة عدم القول بلفظ يبلغ قصد الشمول فقط وليس كذلك
 فان عدم صحته مع فرض عدم الشمول ايضا علة لتركه فانه اقتضاه
 لانحصار المتنوع والقول بان الذوق السليم يقتضي ذلك مجرد دعوى

قوله لصدق قد على الابد والخالج اي اذا كانت هذه الصفات واحدة
في محلها لانه يصدق على كل واحد منها انها ملكة يقتدر بها على
التعبير المذكور قوله لا قبل ان هذه اسباب فان السبب ما يكون
مؤثرا في الشيء قوله مطابقة مقتضى الحال اي مطابقة لطبيعه ما
يقتضيه الحال بقدر الطاقة مخرج به في التلويح وفيه انه يخرج عن
التعريف بلاغة كلام الباري تعالى الان يراد بقدر الطاقة طاقة المتكلم
او المخاطب قوله لمقتضى الحال وهو الخصوصيات التي يبحث عنها في علم
المعاني كما يدل عليه بيان الشارح رحمه الله دون كيفيات دلالة اللفظ التي
يتكفل بها علم البيان اذ قد يحقق البلاغة في الكلام بدون رعاية كيفيات
الدلالة بان يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال هو دليلا للمعنى بدلالات
وضعية اي مطابقة غير مختلفة بالوضوح والحقا نعم اذا ادى المعنى
بدلالات عقلية مختلفة بالوضوح والحقا لا بد فيه من رعاية كيفية
الدلالة ايضا كما ستعرفه ما قبل ليس مقتضى مخصوصا بما يبحث عنه
في علم المعاني كما يشعر به كلام الشارح رحمه الله بل اعلم من الخصوصيات
التي يطلع عليها في علم المعاني وكيفيات دلالة اللفظ التي يتكفل بها علم
البيان فانه لا بد في البلاغة من رعاية البين بشئ كيف وانهم لا يطلعون
مقتضى الحال على كيفيات دلالة اللفظ قوله اي الى ان يعتبر او اشار
بهذا التفسير الى ان التكلم بدون الاعتبار والقصد غير معتبر عند فهم
والى انه لا يجب ان تكون الخصوصية من قبيل اللفظ ولذا اورد كلامه مع
دون في الموهم الجريئة قوله خصوصية في القاموس خاصة بالشئ بخاصة
وخصوصية وخصوصية وبتقريب وخصوصية وبعد وخصوصية وخصوصية
فضله انتهى والمراد الامر المختص جعله بغير المصدر بماله فانه ذكره
الناظر في تحقيقها كلها بحرف فان قوله وهو مقتضى الحال اي تلك
الخصوصية والتذكير باعتبار الخبر ولما كان معرفة مقتضى الحال موقوفا
على فهم الحال فقدم تعريفها بين مقتضى ثم بين معنى المطابقة التي هي
نسبة بينهما وفيه اشارة الى انه في الحقيقة هو الخصوصية كما يدل عليه
قول المصنف فقام كل من التكبر والاطلاق اه وقوله واما ذكره فلان

وحذفه

وحذفه لكذا واما ما سيجي من انه عبارة عن الكلام المؤكد المشتمل على
الخصوصيات فلغرض يدعو الى ذلك كما سيجي قوله ومعنى مطابقته اه
يعني ان المراد بالمطابقة الاشتغال لا مصطلح المنطقيين قوله فان
البلاغة الخ يريد ان الخصوصية شرط في تحقق البلاغة لانه
يعتبر في مفهومه وانما لم يعتبره السكاكي وقال البلاغة بلوغ
التكلم في تأدية المعنى حداه اختصاصا بتوفية خواص التركيب
حقها ويراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها قوله
وهو اي مقتضى الحال اه المقصود من هذا الكلام بيان تعدد مراتب
البلاغة لبيان به ما سيجي من ان ارتفاع شأن الكلام بمطابقته
للاعتبار المناسب وان له طرفين اعلى واسفل قوله متقاوئة اي بحسب
الاقتضاء لا من حيث الذات لا ليرد عليه ان اختلاف مقتضى لا يستلزم
اختلاف مقتضى اذ قد يقتضى امور كثيرة شيئا واحدا ولذا يذكر
لخصوصية واحدة دواعي متعددة قوله باعتبار توهم كونه الخ
فهذا الاعتبار معتبر في مفهوم المقام وكذا التوهم الثاني في مفهوم
الحال فهما متغايران بهذا الاعتبار فمحددان في القدر المشترك وهو
الامر الداعي الى اعتبار الخصوصية في الكلام فيكونان متقاربان
المفهوم وليس هذا بيانا لوجه التسمية حتى يرد ان وجه التسمية غير
داخيل في المفهوم فلا يحصل التغاير في المفهوم بسببها ووجه ذلك
التوهم انطباق مقتضى الامر الداعي انطباق الزمان والتمكن بالزمان
والمكان قوله وايضا المقام باعتبار اضافته اه ولذا اختار المصنف رحمه الله
المقاسمات على الاحوال فان تفاوتها ظاهر في تفاوت ما اضيفت اليه
اعني مقتضى بخلاف تفاوت الاحوال والتشبيه على انحاء المقام والحال
قوله فعند الخ تفريع على قوله فان مقامات الكلام متقاوئة قوله
ضرورة اه اي هذه المقدمة ضرورية وانما لم يذكرها المصنف رحمه الله
قوله ان الاعتبار اه اي الامر المعتبر الايق وهو الخصوصية التي هي
نفس مقتضى المقام الان الحكم عليها بالتغاير اذا لوحظ من حيث
انه لا يبق بهذا المقام ضروري لا خفا فيه بخلاف ما اذا لوحظ

من حيث انه مقتضى المقام قوله واختلافها اه معطوف على قوله فعند
تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام ليحصل بانضمامه اليه المدعى
اعني تفاوت مقتضيات الاحوال قوله ثم شرع اه معطوف على مقدر
مستفاد من قوله فان المقامات اه اى اجل ذكر تفاوت المقامات ثم
شرع في تفصيلها او كلمة ثم زائدة واما القول بانه معطوف على متوهم
فتوهم لا شاهد له قوله مقتضيات الاحوال اى اكثرها فان بعضها
يما يتعلق بنفس الجملة كوقوع الخبر موقع الانشاء وبالعكس وبعضها
يتعلق بكلمات الاستفهام التي ليست جزءا من الجملة كما كثر مباحث
الانشاء قوله ان مقتضى الحال اه المقصود من هذه المقدمة التنبيه
على ان مقتضى الحال معناه مناسب الحال لا الوجه الذي يمتنع تحلفه
عنه ليعلم ان اضافة المقام الى التكبير وغيره معناه مقام يناسبه التكبير
ليدخل فيه المحسنات وانما اطلق عليه المقتضى لان المحسن كالمقتضى
في نظر البلغ قوله كما يبيح جملة معترضة بين المبدأ والخبر في الرضى
الكاف الذي تدخل على مالها معان ثلثة اجدها تشبيه مضمون جملة
بمضمون اخرى وليس لها حينئذ متعلق من الفعل او شبه لانها لا خبر
والمتعلق انما يطلب اذا كانت جارة ويحتمل ان تكون للتعليل كما قال
الاخفش في قوله تعالى كما ارسلنا فيكم رسولا اى لما ارسلنا
فيكم قوله اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة الاصل في الخصوص
وان كان دخول الباء على المقصور عليه لكن الشايخ في الاستعمال
دخوله على المقصور فالمعنى ان لا يتجاوز اجزاء الجملة مثلا عن ذلك
الاعتبار فلا ينافي تحقيق ذلك الاعتبار فيما سوى اجزاء الجملة فاندفع ما قيل
ان اريد بالجزء المصطلح وهو الذي يعتبر في انعقاد الجملة خرج
المفعول ونحوه وان اريد الاعم من ذلك لا ينحصر في الاسناد والسند اليه
والسند لا تزايد الاول والمقصود قصر الاجزاء على تلك الاحوال
لا قصر الاحوال عليها على ان الاحوال الراجعة الى المفعول ونحوه
احوال للسند او السند اليه ولو بواسطة وكذا اندفع ما قيل ان الحذف
والاثبات ليس خاصا باجزاء الجملة لتأمر قوله اما ان نفس الاسناد

كون الاسناد جزءا من الجملة هو الظاهر وعد الجملة من اقسام اللفظ
اما باعتبار اكثر اجزائها او باعتبار ان الدال على الاسناد مفعول اما
اصالة كالاعراب او باعتبار اهمية الدالة عليه وبعضهم جعل الاسناد
شرطا للجملة فالمراد باجزاء الجملة اعم من الاجزاء وما في حكمها
كما لا تنفك الجملة بدونه قوله تأكيد واحد اه تفصيل لقوله وجوبا
قوله مخصوصا صفة لقوله منكرا قوله محجوبا خبر بعد خبر لقوله
ليكونه وكذا ما بعده قوله على المسند اليه اى الذى اسند اليه وهو
المسند فصيغة المسند مسند الى الضمير المستتر ارجع الى الموصول
لا الى الطرف الذى بعده وانما لم يقل على المسند مع انه اظهر واخصر
لحفاظه قوله كما ذكر فان المتبادر من هذه العبارة هو المذكور بعينه
فلو قال المسند لا يصح الا باعتبار تبدل لفظ المسند بالمسند اليه
بخلاف ما اذا قال المسند اليه فانه صحيح وان كان لفظ المسند في كل من
المقامين بمعنى مغاير للاخر قوله كونه مفردا افراد في المسند مقتضى
الحال مع قطع النظر عن كونه فعلا او غيره بخلاف افراد المسند اليه
فانه مما يتعلق به افادة اصل المعنى فلذا جعله الشارح رجحه الله زائدا
على ما ذكر في المسند اليه يشهد على ذلك ايرادهم الافراد في مباحث
المسند دون المسند اليه فما قيل المراد مفردا ينقسم الى قسمين فلا يرد
ان كونه مفردا غير فعل يكون في المسند اليه ايضا ليس بشئ قوله
مفيدا يتعلق المتعلق انما يكون للفعل وشبه بعد انسابه الى الفاعل
ففي قولنا الضارب زيدا عمرو زيدا مفعول للضارب المسند الى الموصول
والنفس الذى ضرب زيدا عمرو قوله تقيده بمؤكد او اداة قصر
ناظر الى الحكم والتعلق او تابع ناظر الى المسند اليه والمسند متعلقه او شرط
ان اريد به فعل الشرط فهو ناظر الى الحكم نحو ان ضربت ضربت
والى التعلق نحو ان ضربت زيدا ضربتك وان اريد به اداة الشرط
فهو ناظر الى المسند وقوله او مفعول يؤيد الاول قوله اى خلاف كل
منها بعد وجود التخالف بينها فاندفع ما تحير فيه الناظرون من انه
يقضى ان يبين مقام كل واحد من المذكورات لمقام خلاف كل واحد

منها حتى قال بعضهم ان يصح هذه العبارة دونه خرط القناد واما
ما قيل ان الكلام على التوزيع ففيه ان التوزيع لا يصح في الكل الافرادي
وانما ذلك في الكل المجموعي الا ان يقدر المضاف اليه للفظ كل جمعا معرفا
اي مقام كل الامور المذكورة ببيان مقام خلافاتها فيصح التوزيع
ويكون التعيين موكولا الى السامع وكذا ما قيل ان المراد خلاف نفسه
فانه لا يدفع الاشكال رجوع ضمير نفسه الى كل قوله وقد اشار الى
المقصود من نقل هذا الكلام محله فانه قد اشتهر على شراح المفتاح
قوله فان مقام الاول اه جعل الخطاب مقتضى المقام متابعة لما في المفتاح
حيث قال وكذا مقام الكلام مع الزكي يغاير مقام الكلام مع الغبي
فالمراد بالخطاب ما خوطب به سواء اراد به الخصوصيات او الكلام
المشتمل عليها والمقام الداعي اليها هو الزكوة والعبادة بشير اليه قوله
فان الزكي الخ فيشد كلمة كذا اشارة الى اليجاز ولك ان تجعلها اشارة
الى مقامه فيكون خطاب الزكي عبارة عن المقام والخطاب بمعنى
ومقتضاه هي الخصوصيات او الكلام المشتمل عليها وهذا التوجيه
اظهر نظرا الى السياق فان الكلام في تفاوت المقامات والى ان مقتضى
رعاية الاعتبار هو الخطاب مع الزكي لا نفس الزكاه وعلى
التقديرين اضافة الخطاب اضافة المصدر الى مفعوله فتدبر وفصله
عما تقدم لكونه باعتبار قوة الادراك وغير مختص بمحله او جزئها فان
التشبيه على عبادة السامع او فطنته يحصل بجزء الجملة ايضا كما سيجي
وما قيل فصله لان هذا باعتبار الغير وما قبله باعتبار نفس الكلام
ففيه ان الاعتبار في كليهما متحقق في نفس الكلام والمقامات
اعني الدواعي الى رعايتها باعتبار الغير قوله وكان الانسب اه انما قال
الانسب لانه يستعمل كل منهما مقام الاخر شايعا للقرب بينهما وما
قيل ان بينهما عموما وخصوصا فهو لتحقيق التباين بينهما فان الزكاه
بالنسبة الى اكتساب الآراء والافكار والفطنة بالقياس الى فهم كلام
الغير قوله مع الغبي فيه اشارة الى انه في موقعه لان الخطاب يتفاوت
باعتبار فهم المخاطب ما يرد عليه وعدمه لا باعتبار اكتسابه الافكار

وعنده قوله شدة قوة اه وغابته الحدس القويم فلا ينافي ما في شرح
لاشراق من ان الزكاه جودة الحدس وصفا للذهن قوله مع صاحبها
في شرح المفتاح للشارح ان مع متعلق بالظرف الواقع خبرا مقدما
عليه اعني لكل كلمة او بمضاف محذوف اي لوضع كل كلمة مع صاحبها
انتهى فهو على الوجه الاول متعلق بالحصول المتعلق بالكلمة كما
انه في الوجه الثاني متعلق بالوضع المتعلق بالكلمة وانما لم يجهله صفة
كلمة او حالها لان المقام ليس للكلمة النكاشة مع صاحبها او حال
كيوتها معها بل كائن للكلمة مع صاحبها فتدبر فانه دقيق قوله
صوحت معها اي جعلت الكلمة الاخرى مصاحبة معها بتعيين
معنى الجمل اشارة الى ان المنبر للمصاحبة القصدية دون المصاحبة
الاتفاقية وذلك لان المصاحبة تتعدى الى مفعول واحد بنفسه فهو
صاحبت زيدا وجمع نحو صاحبت مع زيد ولا تتعدى الى مفعولين
احدهما بلا واسطة والثاني بالواسطة قوله ليس لها الخ هذا
الحصر مستفاد من تقديم الخبر مع كون محط الفائدة القيد اعني مع
صاحبها كانه قيل المقام مقصور على الكلمة مع صاحبها
لا يتجاوز الى الكلمة مع غير صاحبها وانما قيده بالشاركة لها في اصل
المعنى لانه لو كان غير مشترك لها فيه لم يكن ابراده لاقتضاء المقام
بل لا فائدة اصل المعنى والمراد باصل المعنى القدر المشترك بين الكلمتين
كالشرط والاستفهام المشترك بين كلماتهما قوله بالشرط اي بفعل
الشرط فالمراد بالفعل الذي قصد اقترانه الجزاء او ابداء الشرط فالمراد
منه الفعل الذي هو الشرط قوله هكذا ينبغي الخ فانه على ما ذكره
من معنى كلام المصنف رحمه الله تعالى يكون جميع ما ذكره اعتبارات
مناسبة فلا يكون قوله وكذا خطاب الزكي مع خطاب الغبي
وقوله ولكل كلمة مع صاحبها في غير محله بخلاف ما قيل ان الاول
اشارة الى علم البيان لان خطاب الزكي يتا سبه المجاز والكناية وخطاب
الغبي يتا سبه الحقيقة والثاني اشارة الى علم البديع فان اكثر المحسنات
يحصل بذكر كلمة مع اخرى كاطباق والتجنيس والمقابلة والسجع

فان ذكرهما لا يكون في محله لان الكلام في بيان تفاوت المقامات
ومتضايتها والفاء في قوله جميع ما ذكر محتمل ان يكون للتفريع
وان يكون للتعليل كما لا يخفى قوله وارتفاع شأن الخ معطوف
على قوله وهو مختلف وقد مر ان الفرض منهما بيان تعدد مراتب
البلاغة وكون بعضها اعلى من بعض ثم تعيين اعلاه واسفله في المفتاح
ارتفاع شأن الكلام اى الكلام البالغ في باب الحسن والقبول وانحطاطه
في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به وهو الذى نسجه مقتضى
الحال اى كلما كانت المصادفة اتم وما صادف البقى كان الكلام
في مراتب الحسن في نفسه والقبول عند البالغ ارفع واعلى وكلما كانت
انقص كان اشد انحطاطا وادنى درجة واقل حسنا وقولا لا يخفى
المتن على طبق ما في المفتاح ان كل ارتفاع للكلام بالقياس الى كلام
اخر في باب الحسن سواء كان باصل الحسن او الزائد والقبول عند البلغاء
بقدر مطابقتها للاعتبار المناسب وانحطاطه بقدر عدم المطابقة للاعتبار
المناسب فالطرف الاسفل ارتفاعه على الكلام الذى تحته وهو التحق
باصوات الحيوانات بقدر مطابقتها للاعتبار المناسب وايضا بهما لاصل
الحسن وانحطاطه بعدم ذلك القدر والتحاقه بالاصوات وكذا الحال
في الطرف الاوسط والاعلى فان ارتفاع كل واحد منهما بالنسبة الى ما تحته
بقدر مطابقتها للاعتبار المناسب وايضا به الحسن الزائد على ما تحته
وانحطاط كل واحد منهما بعدم ذلك القدر من المطابقة وذلك التفاوت
في المراتب اما باعتبار تفاوت الكلامين في الاشتغال على المقضيات
في القلة والكثرة واما باعتبار تفاوت اقتدار المتكلم في الرماية فان المعبر
في البلاغة بمطابقة الكلام لجميع ما يقتضيه الحال بقدر الطاقة فاندفع ما قبل
انه كيف يتصور الارتفاع والانحطاط والمعتبر في البلاغة بمطابقة الكلام
لجميع ما يقتضيه الحال بقدر الطاقة وكذا اندفع ما قبل ان المطابقة
سبب لاصل الحسن لا لارتفاعه وعدم المطابقة سبب لعدم الحسن
لا لانحطاطه لان ذلك انما يرد لو كان معنى المتن ان الارتفاع في الحسن
بسبب المطابقة وانحطاطه فيه بسبب عدمها على انه لو سلم ان معناه

ذلك

ذلك فللمطابقة مراتب متفاوتة فيصح ان يقال كل ارتفاع للكلام
في الحسن بسبب المطابقة وان كان نفس الحسن ايضا بالمطابقة وكذا لعدم
المطابقة مراتب متعددة بحسب تعدد مراتب المطابقة فيصح ان يقال
كل انحطاط للكلام في الحسن بسبب عدم المطابقة وان كان انتفاء
اصل الحسن ايضا بعدم المطابقة وقد يجب ان المراد الكلام الفصيح
واصل الحسن فيه حاصل بالفصاحة عند المصنف رحمه الله تعالى
فلا اشكال وقبالة مناف لما سيجي من قوله واسفل وهو ما اذا غير الكلام
الى ما دونه التحق باصوات الحيوانات الان براد التهاقه بالاصوات
من حيث انتفاء هذا الحسن فلا ينافى بقاء حسنه من حيث الفصاحة
قوله في الحسن اى في باب الحسن وبهذا الوجه احتراز عن ارتفاعه
في غير ذلك الباب كالتزجيب والتزهيب فان ارتفاعه بهذا
الوجه باعتبار كثرة التأثير وقتله وكالتصحية فان ارتفاعه بهذا الوجه
باشتماله على كثرة النصائح وكالاعلام عما في الواقع فانه باعتبار الصدق
الى غير ذلك من امتناعات العقائد والاحكام وبيان احوال الاخوة
قوله وانحطاطه بعدمها جعل صاحب المفتاح الارتفاع والانحطاط
كليهما بحسب مصادفة الكلام لما يليق به فقال الكاشى وعدمهما بقدر
في عبارته وقال الشارح رحمه الله تعالى لاحاجة اليه لان الارتفاع
والانحطاط كلاهما بحسب المصادفة فيقول المصنف رح وانحطاطه
بعدمها اما اشارة الى ان عبارة المفتاح تحتاج الى التقدير واما
بيان وايضا لمراده قوله والمراد به فالكلام من قبيل قولهم العلم
حصول الصورة اى الصورة الحاصلة اخير هذه العبارة للتنبيه على
ان الاعتبار لازم في ذلك المناسب كانه نفس الاعتبار قوله واعتبار
هذا اى بيان لما يستفاد من قوله بمطابقته للاعتبار المناسب اى المعبر
المناسب من كون الاعتبار حاصلا حال تعلق المطابقة وانه ليس بسبب
هذا التعلق كما في جاني الرجل الراكب على ما قالوا ان كون مفرد
صفة لمعنى في تعريف الكلمة يقتضى كون الافراد حاصلا للمعنى
حال تعلق الوضع لا بسببه يعنى ان هذا الامر يعتبر قبيل اللفظ في المعنى

الاول الذي يستوى فيه البليغ وغيره ثم يعتبر في اللفظ ثانيا ويتبع اعتباره في المعنى فالخلف والاشبات ايضا يعتبر اولا في المعنى الاصلي ثم يورد اللفظ على طبقه وذلك ان تلفظ البليغ على طبق المعنى المدبر في الذهن والبناء في قوله وبالذات للابسة اي حال كونه ملتبسا بذات المعنى لا بمعنى في لانه لا يصح في قوله وبالعرض قوله واراد الخ هذا اذا كان معنى المتن ان كل ارتفاع للكلام بسبب المطابقة وكل انحطاط في الحسن بعد مهملها واما على ما حررناه على طبق ما في المفتاح فالمراد الكلام البليغ وهو الظاهر لان سياق الكلام في البلاغة وبيان مراتبها قوله لكونه اشارة الخ نكتة صحيحة للارادة يعني ان الكلام المقيد بالفصاحة المذكور فيما سبق فيمكن جعل اللام ههنا على العهد فلا يرد ما قبل ان المذكور صريحا فيما سبق الكلام المطلق وفي ضمن التعريف الكلام الفصح البليغ على ان الكلام المقيد بالفصاحة المذكور صريحا بخلاف البليغ فله مفهوم من التعريف قوله اذ لا ارتفاع اه علة الحكم المطلق واشارة الى النكتة المرجحة قوله الداخل في البلاغة صفة كاشفة للحسن الذاتي اذ المراد بالحسن الذاتي ما يكون موجبه داخلا في البلاغة اي غير خارج عنها وهو المطابقة لمقتضى الحال يفصح عما حررناه قوله لكنها اي المحسنات خارجة عن حد البلاغة اي تعريفها قوله فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب معناه على طبق ما في المفتاح حيث قال وهو اي ما يليق بالمقام الذي لسميه مقتضى الحال ان يقال ان مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب عندنا والغناء للتراخي في الذكر لان مزينة التفسير بعد ذكر الشيء الا ان المصنف رحمه الله جعل الاعتبار المناسب خيرا لكون مقتضى الحال معلوما والمطلوب تفسير الاعتبار المناسب وفي المفتاح عكس ذلك فان ما يليق بالكلام معلوم سابقا والمطلوب تفسير مقتضى الحال وحيث لا حاجة الى التدقيق الذي ذكره الشارح رحمه الله مع عدم تمامية قوله بمطابقته الخ اي المطابقة سبب دأر معه الارتفاع وجودا وعدما لما نقلناه من الاقتراح ان ارتفاع شأن الكلام بحسب مصادفه لما يليق به وكذا

المطابقة لمقتضى الحال لما في المفتاح ان مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيبه على مقتضى الحال وعلى لا انطباقه فهذان الحصران ليسا مثل لاصولة الا بظهور ولا صولة الا بالنسبة فان المراد بهما حصر السببية في الجملة وليس التناهي بينهما موقوفا على كون كل من المطابقتين سببا قريبا على ما فهم قوله لان اضافة المصدر اه لما في الرضى من ان اسم الجنس اعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم تقع قرينة تخصه ببعض ما يصدق عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذنا من استغراق كلامهم يعني التراب يايس والمساء يارد ان كل ما في هاتان الماهيتان حاله كذا فلو كانت في قولهم النوم ينقض الطهارة ان النوم مع الجلوس لا ينقضها لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ انتهى فعلم ان الظاهر فيما نحن فيه استغراق جميع ما يصدق عليه الارتفاع فيسقط ما قبل انه يجوز ان يكون لاستغراق انواع فلا يتناقض وجود فرد من الارتفاع بغير مطابقة الاعتبار المناسب او بغير مطابقة مقتضى الحال قوله ان يكون المراد اه اي تكون ذاتهما واحدا سواء اختلفا مفهومهما اولا قال قدس سره بطلانهما على الخ المراد بطلان الحصر بطلان الحكم السلي منه كما هو المتبادر في صورة التباين الكلي او الجزئي على تقدير صدق الحصرين بطل الحكم السلي في كل منهما بسبب تحقق الحكم الثبوتي في الاخر وفي صورة العموم مطلقا يبطل الحكم السلي للحصر في الاخص بسبب الحكم الثبوتي للاعم فيما عدا الاخص فاندفع ما توهم من ان في صورة العموم المطلق ايضا يبطل كلا الحصرين ولا يتعين بطلان الحصر في الاخص لبطلان الحكم السلي من الحصر في الاخص والحكم الثبوتي من الحصر في الاعم قال قدس سره فوجه ان الحصر الخ لا يخفى انه قاعد بما قررناه سابقا من ان كلا من المطابقتين سبب يدور معه الارتفاع وجودا وعدما لانه اذا كان دأرا مع الاعم يجب تناوله لجميع افراد تحقيق الدوران معه قال قدس سره على تقدير صحة المقدمتين فيمكن منع المقدمة الاولى بناء على ان المصدر المضاف

ليس نصافي الاستغراق والثابت بان المعلوم ان ارتفاع الكلام بمطابقته
لمقتضى الحال لانه لا ارتفاع الابه قال قدس سره لا يلزم الا المساواة
اي على ما زعمت من ان الحصر في الاعم يوجب تساوله لجميع افراد
قال قدس سره ليس صريحاً الخ فان مثل هذا التركيب يوجب للاتحاد
بين المسند اليه والمسند واقصر المسند على المسند اليه كما ذكره
صاحب الكشاف في قوله تعالى اولئك هم المفلحون وانما قال صريحاً
لانه ظاهر في الاتحاد بناء على ما قالوا من ان الاضافة كاللام اذا لم تكن
للعهد فان كان الحكم باعتبار التحقيق ولم يكن قرينة البعوضة فهي
للاستغراق والا فللمجنس فالظاهر فيما نحن فيه ان يكون الحكم على
مفهوم مقتضى الحال من حيث هو فيفيد الاتحاد وكان الفائل بان
المطلوب هو الاتحاد في المفهوم بنى الكلام على الظاهر لا على انه
نص فيه قوله وهذا اعني الخ هذه الجملة وقعت من المصنف
رحمه الله في الايضاح في البين لمجرد افادة الاتحاد بين النظم والتطبيق
ولا تعلق لها بالذريع الآتي والشارح رحمه الله نقلها لبيان اقوله توخي
معاني الخ اي المعاني التي يبحث عنها في النحو وهي الاحوال
الغرضية للكلم والجمل باعتبار تركيب بعضها مع بعض كالتعريف
والتكبير والعطف وتركه اعني الخصوصيات والكيفيات التي تراعى في
المعاني الاصلية او المعاني الاصلية من حيث اشتغالها على تلك
الخصوصيات كما سيجي في كلام الشيخ الاشارة الى الاحتمالين وقوله
فيما بين الكلم متعلق بالتوخي ولم يقل في الكلم اشارة الى انها تعرض
للكلم حال تركيب بعضها مع بعض دون حال الافراد وكذا قوله على
حسب الاغراض اي المقننات والاحوال متعلق بالتوخي بتضمن
معنى الوضع ووضعها بايرادها على حسب الاغراض في كلام نفسه
وبجملتها عليها في كلام الغير وانما فسر النظم بالتوخي مع انه الوضع
المرتب عليه اشارة الى ان الوضع الذي يكون بدون التوخي لا يعتبر
والصوغ والاصباغة زر كرى كرون يزيله راشبه تأليف الكلام على
حسب الاغراض بصبغة الحلي للاشارة الى المعنى الاصل والامتياز

بالخصوصيات

بالخصوصيات كالحوائيم المشتركة في اصل الفضة وامتيارها بالصورة
الخصوصية ومعنى لها لاجلها لانها المقصودة من الكلام عند البلاغ
قوله وذلك لانه الخ اي التطبيق عين النظم المفسر بالتوخي لانه حصر
النظم على الوضع المخصوص فراده بالتوخي الوضع المخصوص لكونه
مسيا عنه واللام يصح الحصر ومعلوم ان الوضع المخصوص عين التطبيق
فالتطبيق يتخذ بالنظم المفسر بالتوخي لانه يتخذ بالنظم المفسر بالوضع
التحيد بالنظم المفسر بالتوخي لان التحيد مع التحيد بالشئ متحد بذلك
الشئ قوله ان تضع كلامك اه اي كل واحد من مفرداته ومركباته
من حيث تركيب بعضها مع بعض في موضعه الذي يقتضيه الاحوال
المحسوس عنها في علم النحو باعتبار افادتها لاغراض المطلوبة منها كما فصله
في التمثيل وذلك الوضع قد يكون بالسليقة وقد يكون بخدمة علم المعاني
قوله وتعمل على قوانينه اي يكون تركيب كلامك على طبقها وهو
لا يتوقف على العلم بها وذلك بان لا يكون فيه ضعف التأليف والتعقيد
اللفظي وانما يذكر الخلو عن التعقيد المعنوي لان المقصود تعريف
النظم الذي يحصل به اصل البلاغة وهو يحصل بمجرد اشتغاله على
الخصوصيات والمزايا على حسب الاغراض المطلوبة منها وان ادبت المراد
بدلالات مطابقة وما ذكره الشارح رحمه الله من ان النظم عبارة عن ترتيب
الالفاظ متاسبة المعاني متاسبة الالفاظ فتعريف للنظم الكامل الذي
يحصل به البلاغة الكاملة قوله مثل ان تنظر اي تنظر الى اسميته وافراد
وتكبره وتذكيره وجليته وفعليته وتقبليته وتعرفه وكونه مع
ضمير الفصل وكونه بحالة اسمية قوله في الخبر اي في خبر المبتدأ بقرينة
ان المذكور في الامثلة اختلاف الاخبار مع اتحاد المبتدأ فذكر بمطلق زيد
على ان يكون زيد مبتدأ او ينطلق خبراً مقدماً ومثال لتقديم الخبر وقبل
على التعليل قوله فتعرف اه عطف قوله تنظر اي بعد النظر الى الوجوه
المتلفة التي تذكر في النحو تعرف ان لكل واحد منها موضعاً مخصوصاً
حين تركيب الكلام باعتبار افادتها لاغراض المطلوبة منها اما بالسليقة
او بالملكة الحاصلة من تتبع علم المعاني ونجى بكل واحد في موضع ينبغي له

قوله وتنظر في الحروف اه اي النظر في الخبر والشرط والجزاء كان باعتبار ما يعرضها وهذا النظر في الحروف باعتبار انفس معانيها
قوله وتنظر في الجمل الخ النظران السابقان كما في المفرد والجملة وهذا النظر في الجمل اي تنظر في الجمل التي تسبج باعتبار العوارض التي يثبت عنها في النحوي من العطف بالحروف المختلفة المعاني وتركه فتعرف بالسلقة او بعلم المعاني موضع كل واحد منها بحسب الاغراض المطلوبة منها فتجيب به في موضعه قوله وتنصرف في التعريف الخ هذه عوارض غير مختصة بشئ من المفردات فلذا فصله قوله مكانه اي مكانه الذي يقتضيه بحسب الاغراض كما بينه بقوله ثم لبس هذه الامور الخ قوله بحسب الخ متعلق بتعرض بعد اعتبار تعلقه بقوله بسبب لئلا يلزم تعلق حرفي جرمي واحد بفعل واحد اي تعرض لها بسبب الاغراض بحسب وقوع بعضها من بعض متصلة به فن اتصالية كما في قوله عليه السلام انت مني بمنزلة هارون من موسى فلا تعرض لها حال الافراد قوله واستعمال بعضها الخ اشارة الى ان لكل كلمة مع صاحبها مقاما قوله والى هذا اشار المصنف رحمه الله تعالى الخ اي ما ذكرناه من تمام التفصيل اشار اليه المصنف رحمه الله تعالى اجمالا بقوله فالبلاغة اه وليس المشار اليه قوله ثم لبس هذه الامور المذكورة اه كما وهم قوله متعلق بافادته لا بالمعنى الذي يقصده البلغ بالتركيب على ما قيل لانه يوهم كونه مدلولاً للتركيب قوله وذلك اه بيان لغرضه على ما تقدم من تعريف البلاغة قوله ضرورة اه هذا انما يدل على ان تحقق الاغراض والاشتمال على مقتضاياتها لازم في بلاغة الكلام واما افادته اياها فلانها مقتضيات الاغراض واثارها والاثر يدل على المؤثر قوله لانه من صفة الاحيان ليس المراد ان موصوفه الاحيان مقدر لان التأنيث حيثنشد واجب بل انه كان في الاصل صفة للاحيان ثم اقيم مقامه ونصب نصبه ولذا لم يجعل مستعملاً معه شائعا والظاهر ان يقول لانه صفة الحين قوله نصب على الظرفية في الرضى مما يلزمه الظرفية عند سيبويه صفة زمان

اقبعت مقامه واما غير سيبويه فانهم اختاروا في الصفة المذكورة الظرفية ولم يوجبوا انتهي فلذا اختار الشارح رحمه الله تعالى كونه منصوبا على الظرفية ولم يجعله صفة لمصدر محذوف اي اطلاقا كغير الان التسمية ههنا بمعنى الاطلاق قوله اي في كثير من الاحيان فيه اشارة الى انه صار بعد حذف الموصوف واقامته مقامه اسما لذلك الان فيه ايهاما يحتاج الى البيان قوله وفي هذا اي في قوله فالبلاغة صفة راجعة اه قوله ازاد اه اي اراد انها ليست من صفات الالفاظ من حيث هي هي قوله وحيثنشد لاتناقص اي في النفي عن اللفظ والاثبات له وكذا لاتناقص في النفي عن المعنى والاثبات له لان النفي كونها راجعة اليه نفسه والمثبت كونها راجعة اليه بالمدخلية قوله فكانه لم يتصفح اه وكذا لم يتصفح من قال حيث اثبت للفظ الفصاحة ارادتها ما مر في صدر المقدمة وحيث نقاها عنه اراد منها البلاغة قوله ولا نزاع في رجوعها اه فان الخلو من الصفات المذكورة منشأها للفظ نفسه وان كان من التعقيد المعنوي بالقياس الى المعنى ويوصف به اللفظ ايضا قوله هذه الفضيلة اي الفضيلة التي يقع بها التفاضل ويثبت بها الامتياز قوله ان الكلام الذي يدق اه فالكلام الذي ليس له معنيان لادقة فيه ولا فضيلة له بل هو ملحق باصوات الحيوانات قوله يدل بصيغة المجهول يشعر بالقصد فان ما ليس بمقصود ليس بمدلول عندهم قوله على معناه اللغوي اي معنى يستفاد من اللفظ بالوضع اما من نفسه كالتعريف والتكبر فانه يدل عليهما اللام والتثوين او من اعرابه كالفا عليه والمفعولية والاضافة والحالية وغير ذلك واما من الهيئة التركيبية كالقديم والحذف اعلم ان في كلام الشيخ نوع اضطراب فانه ان اريد بالمعاني الاول المعاني اللغوية اعني المدلولات التركيبية وهي اصل المعنى مع الخصوصيات على ما يدل عليه الحاشية المنقولة عن الشارح رحمه الله تعالى في هذا المقام يتأنيثه ما سأتى من قوله لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة اعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات حيث فسر المعاني الاول بنفس الخصوصيات لا بالمدلولات التركيبية وان اريد بها تلك

الخصوصيات يتأقبه قوله هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي الخ
فانه يدل على ان المعاني الاول هي المدلولات التركيبية والوجه ان يقال
ان المعاني الاول هي المدلولات التركيبية وانما قصرها بنفس الخصوصيات
تبيينها على ان اصل المعنى اعني ما يخرج به الكلام عن التعيق
في حكم العدم عند الالتقاء او يقال اراد بالمعاني الاول الخصوصيات
وانما جعلها مدلولات لغوية لان اللفظ بحسب معناه اللغوي يفهم منه
تلك الخصوصيات واصل المعنى غير منظور اليه عندهم قوله ثم تجد
لذلك المعنى الخ ان كان اللام للصلة فالدال هو المعنى والدلالة ثانية
باعتبارها في المرتبة الثانية وان كان للاجل فالدال هو اللفظ لكن
بتوسط المعنى والدلالة في نفسها ثانية وهذه الدلالة عقلية واو بالعرف
والعادة والعلاقة التخيلية والادعائية قوله على المعنى المقصود اعني
الاعراض التي يصاغ لها الكلام قوله فهمنا الفاظ ومعان اول الخ
وهو ما يفهم من اللفظ بحسب التركيب وهو اصل المعنى مع الخصوصيات
من التعريف والتكبير والتقديم واثنا خبير والحذف والاضمار والمعنى
الثاني الاعراض التي يقصدها المتكلم من هذه الصياغة اي جعل
الكلام مشتملا على تلك الخصوصيات من الاشارة الى معهود والتعظيم
والحصر ودفع الانتكار والشك وغير ذلك ومحصلها الاعراض التي يورد
المتكلم هذه الخصوصيات لاجلها هذا بالنسبة الى علم المعاني واما بالنسبة
الى علم البيان فالمعاني الاول هي المدلولات المطابقة مع رعاية مقتضى
الحال والمعاني الثواني هي المعاني المجازية والكتائية قوله بل على ترتيبها
اي جعلها في مراتبها بحسب الاعراض المطلوبة منها قوله اثباتها
او نفيها ذكر النبي استطرادي والمقصود انها محط الفساد عند البلغ
وذلك لان الاعراض مدلولات للمعاني الاول كما مر فكيف يقصد
من ارادها نفيها قوله حيث الخ دفع للتناقض اي اذا علمت قول
الشيخ فاعلم انه حيث ثبت اه قوله جعلت مطروحة اي لا اختصاص
لها باحد يقصدها من يشاء انما المختص باللفظ تأديتها بالمعاني الاول
قوله ولست انا احمل كلامه اه كلمة انا تأكيده للضمير المتصل والمقصود

نفي التجوز والسهو والسيان في نفي الحمل عن نفسه وليس من قبيل
ما انا قلت لنفي القصر على ما وهم لكونه غير مطلوب وكذلك تقديم
المستداليه في قوله بل هو بصرح اللغوي والمقصود انه مصرح به البتة
للقصر قوله لترتيب المعاني اي لافادة ترتيبها قوله لما فهم اه اذ لفظ المعاني
مشترك بين المعاني الاول المفهومة من الالفاظ والمعاني الثواني المقصودة
منها ولكل منهما مدخل في البلاغة لكون الاول دوال والثواني مدلولات
بخلاف الالفاظ فان لها خصوصية بالمعاني الاول لكونها مدلولات لها
بالذات ولا يذهب الذهن الى اتصاف الالفاظ المنطوقة بالبلاغة
قوله في المعنى اي في اصل المعنى الذي لا يتغير بتغير العبارات قوله وقولنا
صورة اه يعني ان اطلاق الصورة على الخصوصية بطريق التشبيه
قوله عدم التميز اه حيث فهموا من اجرائها على اللفظ انها وصفه
في نفسه وليس كذلك لانها وصفه من اجل امر عرض في معناه او المراد
انه لم يميز وابين الفصاحة بالمعنى المشهور التي هي صفة اللفظ في نفسه
وبين الفصاحة بمعنى البلاغة وهذا اظهر بالنسبة الى قوله فلم يعلموا
انا نعتي الفصاحة اه قوله مذاقة الحروف اي ملائمتها بالطبع السليم
وسلاستها اي سهولتها في النطق قوله بله دال اشارة بحذف متعلق
الدلالة الى ان المعنى لا يوصف بالدلالة مطلقا لانها عبارة عن كون
اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وبهذا اظهر ان قوله ثم تجد لذلك المعنى دلالة
ثانية معناه تجد في اللفظ لاجل ذلك المعنى دلالة ثانية قوله اليه ينتهي
البلاغة اه نقله واحاله تمهيدا للاشكال الذي يأتي في عطف ما يقرب
واشارة الى ان الطرف الاعلى داخل في البلاغة لان انتهاء الشيء انما
يكون بكماله قوله وهو ان يرتقي اه اي الاعجاز عند علماء البيان ذلك
والا فالاعجاز ان يخرج الكلام عن طوق البشر ولذا اختلف في وجه اعجاز
القرآن والتفريد بالبشر لانه المعتبر في مفهومه وان كان اعجاز القرآن
ثبت بالنسبة الى الجن والانس بقوله تعالى قل لئن اجتمعت الانس
والجن على ان ياتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض
ظهيراً ولم يقل ان يخرج مقدار اقصر سورة منه عن طوق البشر مع انه

المجاز لان الكلام في بيان مراتب البلاغة في نفسها لا باعتبار ما يتحقق فيه قوله فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة اه فكيف يمكن ارتقاء الكلام الى ان يخرج عن طوق البشر فالسؤال استفسار محض كما يدل عليه قوله لم لا يجوز اه وقوله ليست البلاغة اه بيان لمنشأ الاستفسار وقيل انه معارضة في كون الطرف الاعلى حجة الاعجاز والدليل لم يذكر من احد الجانبين لظهوره فصيح الجواب بالمنع وفيه ان قوله لم لا يجوز اه بظاهره يابي عنه وان ما ذكره في السؤال انما يدل على عدم إمكان جحد الاعجاز لا على عدم كون الطرف الاعلى حجة الاعجاز الا بضم مقدمة خارجة قوله وعلم البلاغة كافل اه اي علم له مزيد اختصاص بالبلاغة اعني المعاني والبيان كافل ببيان هذين الامرين من حيث يتعلق بهما الارتقاء في البلاغة على وجه التمام كما في قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله وذلك لان علم المعاني كافل للمطابقة وعلم البيان كافل للخلوص من التعقيد المعنوي وما عداه من الامور المستترة في الفصاحة لا يتعلق له بالارتقاء في البلاغة ولا يجوز تفسير علم البلاغة بعلم له يتعلق بالبلاغة فتشمل اللغة والصرف والنحو لانه خلاف المعنى المتعارف ويتأيد قوله لا يعرف بهذا العلم انه صريح في ان المراد به المعنى المتعارف ويرد عليه ان الخلوص من التناثر لا يتكفل له العلوم المذكورة فلا يصح ان علم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين وكذا لا يجوز ان يقال معناه ان علم البلاغة اي المعاني والبيان كافل باتمام هذين الامرين واكمله فلا يتأني توقف بعض هذين الامرين على علوم اخرى والذوق السليم لانه لا يصح تفريع قوله من اتقنه واحاط به كما لا يخفى قوله قلناه منع للمقدمات التي ذكرها المستفسر على الترتيب فقوله لا يعرف منع لكفائته وقوله فامكان الاحاطة منع لحصول الاتقان والاحاطة للبشر وقوله وكثير من مهرة اه منع لترتب الرعاية على الاتقان فتدبر فانه قد غلط فيه انما يطرون قوله واما الاطلاع اه اي معرفة عتد الاحوال وكيفيتها في الشدة والضعف ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات التي يتوقف عليها الايات بكلام هو في الطرف الاعلى فامر اخر لا يتعلق به علم البلاغة

ولا يستغاد منه قوله ولو سلم اي كفاية هذا العلم للاطلاع المذكور قوله كما مر في قوله اذ به يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استارها قوله ظاهر هذه العبارة الخ لقرب المعطوف عليه والمرجع قوله من المراتب العلمية الخ بناء على ان الحد بمعنى المرتبة وما يقرب من مرتبة الاعجاز ليس داخلها فيها فلا يكون من الطرف الاعلى قوله ولا جهة الخ استنباط لدفع ان يقال انه وان كان من المراتب العلمية بالنسبة الى ما فوقه فهو من الاعلى بالنسبة الى ما تحته فيجوز ادخاله في الطرف الاعلى وحاصل الدفع انه لا يجوز ادخاله في الطرف الاعلى المقصود بما يشهيه اليه البلاغة لعدم كونه نهاية حقيقية ولا نوعية فان النهاية الحقيقية جزئية من جزئيات البلاغة لا جزئية فوقه وللنهاية النوعية نوع لا نوع فوقه وهو الاعجاز وما يقرب منه ليس شيئا منهيئا عنه قوله ان الطرف الاعلى الخ يعني ان المراد بالنهاية النوعية والحد بمعنى المرتبة والاعجاز منهي نوعي للكلام مطلقا وما يقرب منه منهي نوعي للكلام البشر قوله او المراد اه يعني ان الحد بمعنى النهاية لا معنى المرتبة ونهاية الاعجاز وما يقرب منه مما لا يمكن معارضته كلاهما داخلان في الاعجاز الذي هو منهي نوعي للبلاغة قوله فلا يدفع الفساد لان منهي النوعي سواء اخذ حقيقة او نوعيا لا يكون متعددا فلا يصح ان يقال ان الطرف الاعلى اي منهي البلاغة امران نهاية الاعجاز وما يقرب منه او مجموعهما انما انتهى نهاية الاعجاز او الفساد المشترك بينهما وما قيل انه من قبيل اجزاء حكم الكل على جزئيه وافانها مقامه فانما يصح فيما اذا كان حكما للكل بلا شرط شي واما اذا كان حكما له بشرط شي او بشرط لشي فلا كما فيما نحن فيه فان كونه منهي حكم لمرتبة الاعجاز بشرط الوحدة النوعية وما قيل في وجه الفساد من انه ما يقرب منه لا يتناول جميع مراتب الاعجاز لان ما يقرب من نهاية الاعجاز هي المراتب التي هي قيسل الوسط بل المرتبة المتصلة بالنهاية ليس بشي لانه يزد على الملهم ايضا وان يخص فيه بما لا يمكن معارضته فليخص ههنا ايضا على ان الظاهر المتبادر ان المراد هو الفساد السابق

وإنما حردنا من وجه الفساد ظهر فساد ما قبل في توجيه المتن من أن المراد
بالطرف الأعلى مرتبة اعجاز الكلام للبشر بأن يبلغ مرتبة لا يمكن للبشر
الآتيان بمثله وما يقرب منه أي من حد الاعجاز أي الطرف الأعلى نوع
تحت صنفان كلام يعجز البشر عن الآتيان بمثله وقريب من حد الاعجاز
بأن لا يعجز الكلام للبشر ولكن يعجز مقدار اقصر سورة عن الآتيان
بمثله وكلاهما مندرج تحت الاعجاز وكذا بما في بعض شروح
الإيضاح أن قوله وما يقرب منه عطف على الاعجاز والمراد بحد الاعجاز
البلاغة في اقصر سورة وما يقرب منه البلاغة في مقدار آية أو آيتين
فكانه قال ولها طرفان أعلى وهو البلاغة القرآنية وذلك لما مر
من أن الطرف الأعلى النهاية سواء أخذ حقيقة أو نوعيا لا يتعدد
قوله ويؤيده انما قال يؤيده دون يشبه لئلا يكون الجدل في عبارة الكشف
بمعنى المرتبة لا يثبت كونه في عبارة المتن بمعناها لكن الظاهر الاتحاد ووجه
التأييد أنه لو لم يكن الخديف بمعنى المرتبة لم نصح الملازمة إذ لا يلزم من كون
بعضه من غير الله تعالى كون بعضه بالغا في نهاية الاعجاز وكون بعضه غير معجز
بل كون بعضه بالغا مرتبة الاعجاز وبعضه قاصرا عن تلك المرتبة
وبما ذكرنا دفع ما قبل من أن التأنيدي على أن يكون الضمير في منه راجعا
إلى الحد ويكون قوله يمكن أن صفة كاشفة لم لا يجوز أن يكون راجعا إلى
الاعجاز والخديف معنى النهاية وإن يكون قوله يمكن صفة مفيدة كما هو الأصل
في الصفة ولا حاجة إلى الجواب بأن الأصل راجع الضمير إلى المضاف وحيث
لا بد من القول بكون الصفة كاشفة قوله لكان الكثير منه الخ لما كان وجه
الاعجاز عند علماء العربية كون القرآن في المرتبة الأعلى من البلاغة وكان
المقصود من الآية إثبات أن القرآن كله وبعضه من الله تعالى ولم يمكن
وصف الاختلاف بالكثرة لأنه لا يكون الاختلاف حيث لا يكون إلا بأن يكون
البعض منه معجزا والبعض غير معجز وهو اختلاف واحد جعل صاحب
الكشاف وجدا متعديا إلى مفعولين وقوله كثير مفعول أول واختلافا
بمعنى مختلفا مفعول ثانيا فيصير المعنى أو جدوا الكثير منه مختلفا وانما
جعل اللازم على تقدير كونه من عند غير الله تعالى كون الكثير منه مختلفا

مع أنه يلزم أن يكون الكل مختلفا اقتصارا على الأقل كما في قوله تعالى
يصيبكم بعض الذي بعدكم وبما حردنا أنه دفع ما ورد عليه من أن الكثرة
صفة الاختلاف والاختلاف صفة الكل في نظم القرآن وقد جعل
صاحب الكشاف الاختلاف صفة الكثير والكثرة صفة المختلف لا لأن
أن الكثرة صفة الاختلاف في النظم بل هما مفعول واحد وما ورد
عليه من أنه يفهم من قوله لكان بعضه بالفا حد الاعجاز ثبوت قدرة غيره
تعالى على الكلام المعجز وهو باطل لا ناسل ذلك فان المقصود
أن القرآن كلاً وبفضا من الله تعالى أي البعض الذي وقع به التحدي
وهو مقدار اقصر سورة منه ولو كان بعض من الفاظ من غيره تعالى
لو جددوا فيه الاختلاف المذكور وهو أن لا يكون بعضه بالفا حد الاعجاز
قوله مما لا يمكن معارضته الخ يعني أن الموصول في ما يقرب منه لا عهد
أي ما يقرب منه المتعارف بينهم وهو ما يصدق عليه أنه لا يمكن
معارضته ليشمل جميع مراتب الاعجاز ولا يدخل غيرها وليس مقصوده
أنه ملحوظ بهذا العنوان حتى يرد أن الحكم على الطرف الأعلى مع ما
لا يمكن معارضته بأنه حد الاعجاز لا فائدة فيه إذ ليس معنى الاعجاز
سوى عدم إمكان المعارضة قوله أي من الطرف الأعلى الخ تفعل
تفسير الشارح رحمه الله تعالى أيضا لأن عبارة المفتاح تحتل
أن يكون ما يقرب منه مطلقا على هو فيصير المعنى أن حد الاعجاز
وما يقرب منه الطرف الأعلى موافقا لما يستفاد من ظاهر المتن وأورد عليه
الاشكال المذكور لكنه خلاف الظاهر لما في المفتاح قوله أي
الطرف الأعلى الخ أخذ الطرف حقيقيا وإشارا بإيراد كلمة مع موقع
الحوالي أن اعتبار العطف مقدم على الأخبار ليصير المحكوم عليه حد
الاعجاز كليهما لا كل واحد منهما كما صرح به شارح المفتاح لأن المقصود
تعيين مرتبة الاعجاز في نفسه لا بيان ما يصدق عليه وبهذا ظهر
أن تقدير الخبر لقوله ما يقرب منه وجعله من عطف الجملة على الجملة
مفوت بالمقصود ولذا لم يلتفت إليه الشارح رحمه الله تعالى وما اعترض
عليه بأن سوق الكلام يدل على أن مراده بقوله وهو حد الاعجاز بيان الطرف

الاعلى كان قوله في الطرف الاسفل وهو اذا غير البيان الطرف الاسفل
وعلى بيان الشارح رح يفوت هذا المقصود بل يتعين حد الانجاز بانه
الطرف الاعلى وما يقرب منه فجوابه ان الطرف الاعلى جزئي حقيقي
لا حاجة له الى البيان لانه النهاية الحقيقية والمقصود تعيين حد الانجاز
بخلاف الاسفل فانه محتاج الى البيان قوله ولا يخفى ان بعض الايات ادفع
لما يرد من انه يلزم على هذا التوجيه كون الايات متفاوتة في البلاغة مع
بلوغها حد الانجاز يعني ان بعض الايات اى البعض التحدى به اعلى طبقة
من بعض بلاشبهة فلا ضير في هذا اللازم وذلك التفاوت اما بحسب
تفاوت المقامات في البعض كما وكيفاً وان كان كل منهما مطابقا للجميع ما
يتنضيه الحال فان هذه المطابقة موجبة لتحقيق اصل البلاغة لما عرفت
من ان البلاغة مطابقة الكلام للجميع ما يقتضيه الحال لا التفاوت
درجاتها واما بحسب رعاية الاعتبارات لانه تعالى غير قادر بل الحكمة
مثل ان يكون المخاطب عاجزاً عن فهمه فتدبر فانه مما زلت فيه الاقدام
قوله اى طرف اه التنصيص على كون ما عبارة عن الطرف للنتيجة
على كونه داخل في البلاغة كالتطرف الاعلى هذا حاصل ما نقل عنه قوله
الى مرتبة هي الخ في القاموس دون بالضم نقيض فوق فغنى الى مادونه
الى ما تحته وهو ما يتصل به في جانب النزول فان غير المتصل تحت البحث
فيقول المعنى الى ما ذكره الشارح رحمه الله ويكون النزول داخل في مفهوم
دون وفي شمس العلوم هذا دونه اى اقرب منه وحينئذ يكون النزول
ما خولنا بقرينة التحق عند البقاء باصوات الحيوانات وعلى التقديرين
لا يتوهم صدق التعريف على المرتبة الاعلى والوسطى قوله سوى
المطابقة الخ قيل على هذا التفسير لافائدة في توصيف الوجوه بالآخرى
لانه معلوم من قوله وتبعها مع ايها من ان المطابقة والفصاحة ايضا
تبعان البلاغة فلفت الفائدة للاشارة الى ان الوجوه ليست تابعة للبلاغة
في الوجود ولازمة لها لكونها سوى الامرين اللذين يحصل البلاغة
بهما بل في الاعتبار بان تعبر في الكلام بعد البلاغة قوله وفيه اى
في هذا القول بتمامه اشارة الى ذلك لان العلم بتجسين هذه الوجوه

انما يحصل بعد اجراء قوله تورث الكلام حسنا على وجوه بخلاف الاشعار
الاتى فانه مستفاد من لفظ تتبعها واما تنسبه فكليهما الى قوله
تبعها في المختصر فلان المراد تتبعها الخ قوله ليست مما يجعل المتكلم الخ
فلا يقبل في عرفهم بعيد ايراد المتكلم في الكلام المجمع والطباق
والجنس انه مجمع ومطبق وحينئذ كما يقال بعد التطبيق وارا
الكلام الفصح انه بليغ وفصح قوله كلام بليغ اى كلام
بليغ يقصده لان التكرار الموصوفه نعم نحو اكرم رجلا عالما اى
رجل عالم كان فخرج عن التعريف ملكة الاقتدار على تأليف نوع
خاص كالمخرج دون اخر كالدم قوله لبيان انحصار اى لا يخرج
الكلام في بيان الامر الثاني بالآخرة اليه ولا يلزم من كون قوله فعلم الخ
تمهيدا لما ذكر ان يكون تمهيدا للجميع ما استفاد منه فلا يرد ما قيل
ان الامر الاول لا دخل له في بيان الانحصار بل كما لا يخفى قوله وانحصار
مقاصد الخ خلاصته ان مقاصد الكتب منحصرة في علم البلاغة
وتوابعها كما مر في الخطبة وعلم البلاغة وتوابعها منحصرة في العلوم
الثلاثة التي هي نفس الفنون قوله حيث لم يجعل الخ وذلك لانه قصر
بلاغة المتكلم بتوفيق خواص التراكيب حقها وارا انواع التشبيه والمجاز
والكناية على وجهها ولا مدخل في ذلك للفصاحة وهو الحق لان
الفصاحة امر خارج عن ما هيبة البلاغة بشرط تحقيقها كما اشار اليه
الشارح في تعريف البلاغة قوله اى ليس كل اى بمعنى ان المراد بالعكس
العكس اللغوي لا المنطوق قوله ان البلاغة في الكلام كذا في الابضاح
وانما خص الامر الثاني ببلاغة الكلام لان كونه مرجعا لبلاغة المتكلم
بواسطة كونه مرجعا لبلاغة الكلام كما يشيرون اليه فيما سبقت بقوله
والاقتدار عليها قوله وهو ما يجب الخ يعني ان المرجع اسم مكان
اى محل الرجوع ولا يجوز كونه مصدرا ميميا بمعنى المرجوع اليه على
الحذف والا يصال اذ لا يمكن استتار الضمير في المصدر وما قيل انه
يأبى عنه كلمة الى لان المرجع نفس الاحتراز فليس بشئ لانه كما يصح ان
مرجعها الاحتراز باعتبار تحققه فيه يصح ان يقال ان مرجعها علم اليه

باعتبار التحقيق وانما لم يحمله مصدرا مما خلوه عن الاشارة الى
 ان هذين الامرين يتوقف عليهما حصول البلاغة بخلاف المرجع
 فانه مشير الى التوقف كما استشهد عليه بقوله مرجع الصدق والكذب
 الخ وبما ذكرنا ظهر ان القول بان المرجع في المتن معنى المصدر وضمير
 هو راجع الى المرجع بمعنى اسم المكان بطريق الاستخدام ليس بشيء
 اذ على تقدير كونه في المتن مصدرا لاحاجة الى بيان معنى المرجع بمعنى
 اسم المكان وكذا ما قيل انه بيان الحاصل المعنى لان كلامه صريح
 في انه تفسير للرجع ولان هذا الحاصل يجب ان يذكر بعد تمام الكلام
 قوله حتى يمكن امكانه وقوعه فلا يرد ان الامكان لا يكون بالغير لانه الامكان
 الذاتي قوله مرجع الصدق اه اي صدق الخبر لا الخبر لان صدقه
 عبارة عن كونه بحيث يطابق حكمه الواقع فلا يرد ان الطابق واللاطابق
 نفس الصدق والكذب لمرجعهما قوله الى طابق اه اي عائد اليهما
 صود الكلي الى جزئياته من حيث التحقيق قوله الاختراز عن الخطأ اه
 ولا يدخل فيه الاختراز عن التعبد المعنوي لانه خطأ في كيفية التأدية
 فالاختراز عنه اختراز عن الخطأ في كيفية التأدية لا في نفسه فلهذا
 المعنى المراد وهي الاغراض التي يصاغ لها الكلام اهني الاحوال قوله
 والاربع اه اي وان لم يكن مرجع البلاغة الاختزان المذكور لما حصل
 البلاغة بدون الاختزان اي مع الخطأ في التأدية فلا يكون مطابقا
 لغرضي الحال فلا يكون بليغا وقد فرضناه بليغا هذا خالف وكذا العبارة
 السابقة قد برهانه قد رل فيه الاقدام قوله وفلساده واضح لان
 الاختزان مثلا انما يصلح لغرضها للعلم بشيء واما كونه غرضنا للطلاقة
 فلا معنى له وكذا التمييز وايضا كلاهما فعل المتكلم فلهما غرضنا
 لكون الكلام بليغا فلهذا المعنى له ولو قدر تأليف الكلام فهما ايضا ليسا
 بغرضين من التأليف وانما الغرض افادة المعاني على ما ينبغي كذا نقل
 عنه قوله تفيد هذين الامرين او تتوقف عليهما لانه يستفاد من
 التعريف ان بلاغة المتكلم سبب لتأليف الكلام البليغ مقبلة له
 والتأليف يحصل بالاختراز عن الخطأ في تأدية المعاني المرادة من ذلك

الكلام وتميز القصص عن غيره فيكون البلاغة مقيدة لهما وايضا
 الهما بلغة ومطووم ان ملكة كل علم تحصل بممارسته ومزاولته
 اذ لم يكن جليسا فلكه الاقتدار على التأليف يحصل بتكرار التأليف
 المتوقف على الامرين وملكة او المحضراي المعلوم مما تقدم متحصرا في
 الافادة والتوقف لا يتجاوز الى كونها علة غائية قوله فالحاصل من
 كلام المصنف راحة الله ان البلاغة اي بلاغة الكلام قوله والاقتدار
 اه لما عرفت ان الاقتدار يحصل بالممارسة فتكون بلاغة المتكلم ايضا
 مرجعها هذان الامران بالواسطة قوله وهو اي الانصاف هذين
 الوصفين قوله فراجع البلاغة مطلقا الى تلك العلوم اما بلاغة الكلام
 فظاهرة واما بلاغة المتكلم فتتوقف الاقتدار على الانصاف المتحصل
 من تلك العلوم قوله يعني معرفة الخ اي ليس المراد التمييز الفعلي
 بين القصص وغيره فان بلاغة الكلام لا تتوقف عليه وان كانت متوقفة
 على فصاحته بل على المعرفة المذكورة قوله فهو انه مركب الضمير الاول
 راجع الى التحقيق والثاني الى التمييز والجملة اعني اجزاؤه تميز السالم
 عن غيره صفة للمركب وانما كان مركبا لان تمييز القصص عن غيره انما
 يتحقق بمجموع التميزات المذكورة لا بكل واحد منها ولا يصدق على
 شيء منها انه تمييز القصص عن غيره لكونها اجزاء خارجية له قوله اذ به
 يعرف اه يعني كون التمييز المذكور ميبنا في علم من اللغة انه يحصل
 بسبب امر ميبن فيه فاستاد بين الى كلمة ما الذي هو عبارة عن التمييز
 استاد مجازي والمعنى منه ما يبين سببه وبما ذكرنا اندفع ما قيل ان التمييز
 عبارة عن المعرفة ولا معنى لتبينه في علم اللغة او غيره قوله منه
 ما يبين اه اي بعض تمييز القصص عن غيره تميزات يبين سببها في اللغة
 او في الصرف او في النحو ويدرك بالذوق فكلمة مالف ومحمل وما بعده
 لشمله والشياع في هذا التسمية او كما سمى فلا يرد ان الصواب
 ايراد الواو لانه ميبن في جميع العلوم المذكورة لا في احدها قوله
 والتعبد اللفظي فانه يحصل اما لضعف التأليف او لاجتماع امور
 كل واحد منها اختلاف الاصل وكل واحد منها يعلم بعلم النحو قوله

القول بالحسن اي تميز يدرك متعلق بالحسن وهو الشافر وعنده
كامل عليه قوله ان يدرك الخ فلا بد ان التميز عبارة عن المعرفة
ولا يدرك بالحسن ذلك التميز لانه لا يحصل به العلم بالعلم ولا يحتاج الى
القول بان يدرك معنى يحصل قوله بالحسن اي بالذوق الصحيح الذي
هو بالحسن في الادراك قوله اي ما بين الخ فالضمير راجع الى ما
المعنى بالتميزات المذكورة ليصح الحكم عليه بما عدا التعقيد المعنوي
والمعنى على تقدير المصاق اي ما عدا تميز التعقيد المعنوي قوله
من هذا الكلام اي قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوي قوله تعيين
ما بين اي تعيين التميز ان كما يشعر به عبارة المتن باعتبار انها تبين
في العلوم المذكورة او تدرك بالحسن وباعتبار انها محترزة بها عما يجب
الاحتزال عنها من اسباب الاخلال بالفصاحة اي تعيين ما يحترز عنها
عنه ولا شك ان قوله وهو ما عدا ذلك يفيد تعيين تلك التميزات
بانها ما عدا تميز التعقيد المعنوي وتعيين ما يحترز بها عنه ما عدا
التعقيد المعنوي ليترب على ذلك العلم بانه لم يبق مما ترجع اليه
البلاغة الا الامرات قد دون لاجل ذلك الامر من علم البلاغة فقوله
ويحترز عطف على بين وضميرها راجع الى ما لكونها عبارة عن
التفسيرات وهذا على قياس ما مر من قوله اجزاء وتفسير السلام
من غيره الخ حيث رتب على كل تميز اجزاء عن سبب من الاسباب
فتدبر افاه قد رل فيه الاقدام وقيل ان قوله يحترز عطف على
تعيين او على ما بين تاويل المصدر اما تقدير ان او بدونه كافي قولهم
تسمع بالمعدي خير من ان تراه والمعنى ان الغرض من قوله وهو ما عدا
التعقيد المعنوي تعيين التميزات التي تبين في العلوم المذكورة او تدرك
بالحسن والاحتراز تلك العلوم عما يجب ان يحترز عنه من الغرابة ومخافة
القياس والضعف والتشافر والتعقيد اللفظي ليس من هذا التبيين
والاحتراز لانه لم يبق لنا عما يتوقف عليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطأ
في التفسير الاحتراز عن التعقيد المعنوي وقيل انه محتمل ان يكون ما
كافية من التميزات كما يشعر به عبارة المتن ويحترز عطف على ما بين

بتقدير

بتقدير ما وضمير بها راجع الى ما المقدره ان لكونه عبارة عن العلوم
والحسن وما في قوله عما يجب كما بين عن الغرابة والمخافة وعبر ذلك
ويحترز يحتاج الى اعتبار مقدمات مطوية وهي معلوم لنا ان الامور
التي يجب الاحتراز عنها هي ليترب على ما ذكر قوله ليعلم الخ اذ يحترز
تعيين ما ذكر من غير اعتبار هذه المقدمات لم يعلم ان الساق في اي شيء
ويحتمل ان يكون ما كافية عن اسباب الاخلال التي تبين في العلوم
او تدرك بالحسن ويحترز ينبغي ان يقدر قبل قوله ويحترز كلمة ما كافية
عن جميع اسباب الاخلال ويكون المعنى للغرض تعيين الامور التي تبين
في العلوم المذكورة او تدرك بالحسن وتعيين امور يجب وينبغي ان يحترز
عنها في نفس الامر ليعلم ان المبين كم وان الساق في كم لكن لا يلازم هذا
القوحيه قوله عاثر جمع اليه البلاغة بل الملازم ان يقول لم يبق من اسباب
الاخلال الا الخطأ والتعقيد ويحترز لا يحتاج الى اعتبار تلك المقدمات
المطوية ولكن يحتاج الى تقدير كلمة ما لان كلمة ما في قوله ما بين لا تشمل
ما بين من اسباب الاخلال وكلمة ما المقدره ينبغي ان تشمل جميع الاسباب
والي جعل عما يجب من وضع المظهر موضع الضمير والى جعل ضمير
بها راجع الى العلوم من غير اعتبار قيده اعني المذكورة مع والى الحسن
لان ما بين من اسباب الاخلال لا يحترز عنه بالمقدمة المذكورة بل يحترز
عنه بالمعاني والبيان قوله اول الامر والاولية باعتبار كونه مذكورا
في الاول المقابل للثاني قوله فانه من مزال الاقدام اذ قد وقع فيه
اقتلاط كثيرة لانه ضمير المرجع بالعلة الغائية ولم يعرف معنى قوله بين
في متن اللغة واعتراض بانه ليس في علم متن اللغة ان بعض الانفاظ
يحتاج في معرفته الى ان يبحث عنه في الكتب البسيطة او يحتاج
الى تقرير وجعل كلمة هو في قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوي راجعا
الى ما يدرك بالحسن وجعل الاول في قوله وما يحترز به عن الاول على
الاول المقابل للثاني الذي هو تميز الفصح قوله الفن الاول علم المعاني
قد عرفت تحقيق ان اللام فيه للعهد ووجه حل علم المعاني على الفن
الاول دون العكس وان الحمل مفيد بحيث يدفع جميع الشكوك التي

عرضت للناظرين ثم ما ذكره الشارح رحمه الله من انحصار مقصود الكتاب في الفنون الثلاثة ان كان انحصار الكل في جزئياته كما هو الظاهر فالمقصود والفنون متحدان اذ كل منهما عبارة عن المعاني او الالفاظ فصحة الجمل في قوله الفن الاول علم المعاني ظاهرة لانه من اجل المعاني على المعاني او اجل الالفاظ على الالفاظ وان كان انحصار المظروف في الظرف بان يكون احدهما عبارة عن الالفاظ والاخر عن المعاني يكون الجمل المذكور جمل اللفظ على المعنى او بالعكس على سبيل التيسار بعلاقة الدالية والمدلولية مع الاشارة الى ان نظم المختصر في غاية الوضوح كانه عين المعنى وانه لا يزيد اللفظ على المعنى فيكون مستندرا ولا المعنى على اللفظ فيكون قاصرا قوله لكونه منه الخ كلمة من هذه تسمى اتصالية لانه يفهم منه اتصال شيء بمجرورها وهي ابتدائية الا ان الابتداء ههنا باعتبار الاتصال كذا في حواشي شرح المفتاح الشريف يعني ان مجرورها ليس مبدأ ومنشأ لنفس ما قبلها بل لاتصاله بشيء فاما ان يقدر متعلقها فعلا خاصا كما قال الشيخ الطيبي في شرح المشكوة في بيان قوله عليه السلام انت مني بمنزلة هارون من موسى ان قوله مني خبر للبدء او من اتصالية ومتعلق الخبر خاص والباء زائدة يعني انت متصل بي ونازل مني منزلة هارون من موسى واما ان يقدر فعلا عاما كما ذهب اليه السيد الشريف حيث قال في حواشي شرح المفتاح اي بمنزلة كائنة وناشئة مني كمنزلة هارون من موسى فالتقدير ههنا لكونه متصلا به ونازلا منه منزلة المفرد متصلا ونازلا من المركب اولكون بمنزلة كائنة منه كمنزلة المفرد كائنة من المركب قوله بعد ربانية اه ظرف لا يراد وليس المراد انه يعرف به الا يراد المقيّد بهذا الظرف فانه خلاف الواقع بل ان ذلك الايراد انما يعتبر ويعد به بعد ربانية المطابقة قوله ففيه زيادة اه يعني ان علم المعاني ليس معتبرا في علم البيان لامن حيث الذات ولامن حيث المفهوم لكن في مفهوم البيان اعتبر قيد وهو اراد المعنى اه زائد على ما اعتبر في علم المعاني وهو مجرد المطابقة فيكون مفهومه بالنسبة الى مفهوم علم البيان بهذا الاعتبار

بمنزلة المفرد من المركب فلذا قدم عليه وقيل معناه ان ثمرة علم البيان وهو الاراد المذكور معتبرة بعد ثمرة علم المعاني اعني المطابقة فيكون علم المعاني باعتبار ثمرة مقدما على علم البيان باعتبار ثمرة وفيه ان ثمرة العليين معرفة الاراد والمطابقة لانفسهما ولا شك ان معرفة الاراد ليست بعد معرفة المطابقة ولو سلم فاللازم ان يكون ثمرة احدهما من حيث التحقق بل من حيث الاعتماد متحققة بعد تحقق ثمرة الاخر وهو لا يصلح وجها وجبها لتقديم احدهما على الاخر الا يرى ان ثمرة الصو معتبرة بعد ثمرة الصريف ولا تقديم له على الصو بل يؤخره كافي الكتب المصنفة فيها كالتبسيط والالفية للسيوطي وجعل الشيخ ابن الحاجب مقدمة التبسيط اعني الشافية ملحقه بالكافية ولو سلم فحينئذ لا حاجة الى جعله بمنزلة المفرد من المركب وتبينه به لانه حصل جهة التقديم والتأخير في ذاتيهما قوله اشارة الى تعريف اي تعريف علم المعاني بمعنى المسائل لانه المراد في قوله الفن الاول علم المعاني واختصار لفظ اشارة الشامل للبيان القصدي والتبلي لان لفظ العلم في التعريف ان كان بمعنى الملكة يكون تعريفا للمسائل تبعا وان كان بمعنى المسائل يكون تعريفا لها قصدا قوله زيادة بصيرة اه اي بكل واحد منهما لان اصل البصيرة حاصل بالتصور بوجه ما السابق على التعريف او بمجموعهما بان يكون اصل البصيرة بالتعريف والزيادة بالضبط قوله كل علم فهمي اه في الرضى وقد يدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم والوجه الاول بالنظر الى نفس الشروع والشاق بالنظر الى غايته قوله باعتبارها تعد اه اي باعتبارها يصح عدّها علما واحدا وافرادها بالتدوين ولذا اختار صيغة المضارع وهي الجهة المساوية لها سواء كانت هي الجهة التي اعتبرها القوم من الموضوع والغاية او غيرها كالجهة المأخوذة من المحمولات قوله ومن حاول اه كبرى القياس وصورته ان طالب كل علم طالب كثرة تضبطها جهة الوحدة وكل طالب كثرة كذلك فعليه ان يعرفها بجهة وحدتها ثم يقول طالب علم المعاني

طالب علم وكل طالب علم فعليه ان يعرفه بجهة واحدة لينجى المطلوب
قوله تلك الجهة اي بالجهة المساوية قوله لئلا يفوت اه وذلك
لانه اذا لم يعرفها تلك الجهة فاما ان لا يعرفها اصلا فلا يمكن طلبها
والكلام فحين حاول تحصيلها او يعرف الكثرة لا من جهة الوحدة
بل من حيث الكثرة فلا بد من معرفة شكل واحد من تلك الكثرة
توجه ما قبل الشروع في تحصيله فيضيق وقت في معرفة تلك الوجوه
ويقتوت عنه تحصيل تلك الكثرة او يعرفها لاه من جهة مساوية
بل من جهة اعم فهي وان حصل بها الادفاع الى الاخص لكنه يجوز ان
يقع بها الادفاع الى فرد اخر من ذلك الاعم فينبذ بضيق وقته فيما لا يعنيه
وهو الفرد الاخر ويقتوت عنه ما يعنيه اعني الاخص او يعرفها بجهة اخص
فيقتوت عنه بعض ما يعنيه وهو البعض الاخر من الاعم الذي لا توجد
فيه جهة الاخص ويضيع وقته بقدر ما يحصل به الاخص بخصوصه
فافهم فانه قد رذل فيه اقدم الناطقين قوله ملكة يقتدر بها اي العلم
يطلق على الملكة المخصوصة وهي الموصوفة بهذه الصفة لانه معتبر
في مفهومه حتى يرد انه يلزم التكرار في توصيفه بقوله يعرف به وانه لا
تحتاج الى اعتباره الصفة التعريف بدونه والمراد بالادراكات الجزئية
الادراكات المتعلقة بالفروع المستخرجة بتلك الملكة عن المسائل
فص عليه في التلويح حيث قال ملكة يقتدر بها على ادراك جزئيات
الاحكام والحمل على الالتفاتات الواقعة حال الاستحضار مما لا يلتفت
اليه قوله مستنبطة اه في حال الاستنباط يكون في مرتبة العقل
بالمملكة وله التمكن على الاستحصال فاذا مارس المسائل المستنبطة
والفتت اليها مرة بعد اخرى فيتمكن من استحضارها متى شاء
وحاصلات له مرتبة العقل بالفعل يصير طالما يعلم المعاني بهذا المعنى
قوله بها يتمكن من استحضارها اشارة الى ان الاعتبار في العلم
بمعنى الملكة هو ملكة الاستحضار الحاصلة بعد تكرار المشاهدة والتمكن
على استحصال ما بقي ليس بمعتبر فيه لان هذه الملكة مرتبة العقل
بالفعل التأخر عن ملكة الاستحصال واو اعتبر فيها التمكن على

استحصال

استحصال ما بقي لزادت المراتب على الاربعة ولان العلم الذي مسائله
محصورة مثل كلام المتقدمين لا يتحقق غيبة التمكن على استحصال
ما بقي قوله وتفصيلها اي العلم بها مفصلة وهو الموفق لقوله فهي
مبدأ تفصيل مسائله وقيل اي استخراج الفروع المفيد للادراكات
الجزئية قوله جهتي ادراك فان جهة الادراك وسببه هي الملكة
لا الادراك اذا لشي لا يكون سببا لنفسه ولا المسائل لانها متعلقة
بالادراك لا سببه قوله لا تريد الخ اي لا تريد بالعلم الادراك اذا ادراك
جميع المسائل فتعذر لعدم الانحصار وكذا المسائل وهو ظاهر بل تريد
ملكة الاستحضار وما قيل ان العلم بمعنى الملكة اسم جامد فلا يشتق منه
فعلى تقدير تسليم عدم الاشتقاق من الجامد مد فوع بانه اذا استعمل
العلم بالمعنى المصدرى اعني الادراك في الملكة بعلاقة السببية سرى
هذا النقل في جميع مشتقاته من غير حاجة الى الاشتقاق من العلم بمعنى
الملكة قوله لانه كثير اما اه اشار بذلك الى ان اطلاقه بمعنى الملكة
اكثر في العرف من اطلاقه على الاصول كما صرح به في التلويح فحمل
اللفظ عليه اولى ولذا قال يجوز ولانه يحتاج الى تقدير المضاف في قوله
يعرف به اي بعلمه ولانه لا يصير سببا للمعرفة الا بعد حصول الملكة
فسببته بعيدة بالنسبة الى الملكة ومن هذا ظهر وجه عدم حمله
على الادراك ايضا قال قدس سره كما يشهد به الوجدان فان الاولى
هي الاستعداد التام الاستحضار المسمى بالعقل بالفعل والثانية مشاهدة
واستحضار على الوجه الاجمالي المسمى بالعقل المستفاد فبقيل
ان المتبادر ان الحالة الثانية خارجة عن العقل بالفعل وليس كذلك
والاقتصر مراتب النفس في حصول المطالب زائدة على الرابع
وليس كذلك بالاتفاق ليس بشي قال قدس سره فلا بد من تقديره
كما صرح به الشارح رحمه الله في تعريف البيان وذلك لان الاضافة
الى المتعلق مأخوذة في العلم بمعنى الادراك لانه صفة ذات تعلق او نفس
التعلق او حصول صورة الشيء فاندفع ما قيل انه لا حاجة الى التقدير
بل ياتي على الاطلاق الا انه في الواقع متعلق بالاحوال قال قدس سره

(1)

وجهه على الادراك جازوا التخصيص بالتصديق يحصل من تقدير
المتعلق او من التوصيف بقوله يعرف به الخ فان المعرفة سبب للتصديق
قوله فقال الفاء لتفصيل الجري المذكور مجملا لا للتفريع على ما وهم
قوله ادراكات جزئية الظاهر ادراكات متعلقة بالجزئيات لكن لاستلزام
جزئية المدركة جزئية الادراك اقامها مقامها اختصارا قوله كل فرد فرد
في الاقليد في بحث الحال ان العرب تكرر الشيء مرتين فيستوجب
جميع جنسه وفي شرح التسهيل في بحث الحال وفي نصب الثاني
من المكرر خلاف فذهب الزجاج الى انه توكيد وابن جني الى انه صفة
للاول وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع
الحال جاز ان يعمل ورد مذهب الزجاج بانه لو كان توكيدا لادى
ما يؤدى الاول والختمار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول
لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلوا خاض ولو ذهب ذاهب
الى ان نصبه بالعطف على تقدير حذف العاطف لكان مذهبنا حسنا
انتهى فملك بالاعتبار في حال الجر قوله بمعنى ان اى فرد الخ اى المراد
من المعرفة المعرفة بالقوة القريبة من الفعل لا المعرفة بالفعل قوله امكنا
الخ بناء على ان كل فرد ورد عليه عرفه فيحسد منه ان له امكان
مع فرد اى فرد يوجد قوله وجود ما لا نهاية اى ما لا ينقطع وهو
احوال اللفظ العربي لان اللفظ العربي لا انقطاع له لتحقيقه في الدار
الآخرة ايضا قوله ان اردناه يعني ان الاحوال جمع مضاف وحكمه
حكم الجمع المعروف في احتمالاته الاربعة فاما ان يراد به الجنس مجازا
وهو ظاهر البطلان لانه يلزم ان يكون من له ملكة يعرف بها حالا
واحدا عالما بالمعاني واما ان يراد به الاستفراق فيلزم ان لا يكون احد
عالما بالمعاني والعهد الذي فاما البعض المطلق فيلزم ما لم على تقدير
ارادة الجنس والظهور لم يتعرض له واما البعض المبهم اى المعين في نفسه
الغير المعين في الذكر فيلزم التعريف بالمجهول واما العهد الخارجي
اى البعض المعين في الذكر فلا دلالة للفظ عليه فافهم فانه
قد اشكل على الناظرين قوله فلا يكون الخ لاستلزام حصول

في الاقليد في بحث الكل
ان العرب اه سبعة

ثمرة قوله فيكون الخ لحصول ثمرة لا لصدق التعريف على
علمه فلا يرد انه بمجرد حصول مسألة منه لا يحصل الملكة حتى
يصدق التعريف قوله لكل من عرف مسألة فان الاحوال الكثيرة
تستنبط من مسألة واحدة فمن قال اى مسألة متضمنة لثلاثة احوال
فقد سها قوله مما لا بد اه ان يتوقف عليه صحة اللفظ وفصاحته
قوله وهو قرينة خفية يخطر بالبال ان وجه كون التوصيف
بالموصول المذكور مشعرا بقيد الحثية ما سيجي في بحث العطف
على المستند اليه من كلام الشيخ حيث قال ان النبي اذا دخل على كلام
فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك القيد وكذا الاثبات وجلة
الامر انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه
عنه الا وهو الغرض الخاص المقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل
الى الشك فيه انتهى فانه بمقتضى هذا الكلام يكون المقصود من قوله
يعرف به احوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال
هو معرفة الاحوال بحيث يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وهو معنى اعتبار
الحثية وانما كانت القرينة خفية لانه قد يصد من الكلام الذي فيه
تقييد مجرد اثبات شيء او نفيه عنه ويكون التقييد للنوضح ولان ذلك
انما هو في المقامات الخطابية في نظر البلغاء لا في مقام التعريف واما
ما قيل ان التعليق بالمشتق يشعر بالعلية فقيه ان التعليق بالوصف
الصالح للعلية يشعر بالعلية وفيما نحن فيه ليس كذلك وان الحثية
المعتبرة تقييدية لا تعليلية قوله ان يكون علم المعاني اى ثمرة
او يكون الملكة التي تقيده هذه المعرفة قوله مثلا اشار بذلك
الى ان ذكر التصور على طريق ضرب المثل وكذا ذكر التعريف
والتكثير ووجه اللزوم انه لا يفهم من معرفة الشيء الادراك التصوري
بانه ما هو او التصديق بانه هل هو ووجه الفساد غنى عن البيان
كذا نقل عنه وما اورد على التعريف من انه يصدق على ملكة العلوم
الثلاثة مثلا فانه يصدق عليه انه علم يعرف به احوال اللفظ العربي
التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فتوهم لان تلك الملكة ان كانت

خالقة بسيطة مبداً تفصيل مسائل العلوم الثلاثة فهي علوم ثلاثة
والفرق بالحديث فن حيث انه ملكة يعرف به الاحوال علم المعاني
ومن حيث انه يعرف به ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة علم البيان
ومن حيث انه يعرف به وجوه التحسين علم البديع وان كانت ملكات
متعددة فالجمل من ايراد المعاني ليس بموجود في نفسه فضلاً عن
ان يكون سبب المعرفة وهذا لا يرد مطرد في جميع تعريفات العلوم
والدفع ما ذكرنا قوله فان قلت اما استدلال على فساد التعريف
بمعنى قوله فكيف يصح فلا يصح او منع لصحته او استفسار بمحض
قوله وهي بعينها الاعتبار اما استدلال على عينتها لمقتضى الحال
بعينتها للاعتبار المناسب التمسك به لان الاعتبار المناسب نص في
كونه عبارة عن الاحوال كما مر قوله كما يفهم منه اي عن كون الاحوال
المذكورة مقتضى الحال قوله فكيف يصح فانه يقتضى ان يكون
سبب المطابقة مقارناً للمطابق والمطابق وعلى ما ذكرتم يلزم اتحاد
سبب المطابقة مع المطابق بقوله والا فمقتضى الحال اه وذلك
لان موضوع المعاني اللفظ العربي من حيث افادة المعاني الثواني
فلا بد ان يكون موضوعات المسائل راجعة اليه والاحوال ليست
كذلك وانما ما ذكره الشارح رج في شرح المفتاح من ان قول السكاكي رج
تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره يدل على ذلك فان المذكور
حقيقة هو الكلام دون الاحوال فثبت بذلك فالتناقض فيه بان
المراد بالذكر اعم من الذكر حقيقة او تمثيلاً او الحكم عليهما بالذكر على
التقليب فان اكثرها مذكور لا يجدي كثير نفع واما الاستدلال بتعريف
المصنف حيث قال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فانه يقتضى المغارة
ففساد لان الكلام في صحة التعريف وكذا الاستدلال بان المطابقة بمعنى
الصدق في الاصطلاح والاحوال لا تصدق على اللفظ لان هذا اصطلاح
المنطقيين واوجب عليه لوجب نسبة المطابقة الى الكلام الكلي
لا الى الكلام الجزئي قوله واحوال الاسناد دفع لما توهم من ان احوال
الاسناد من لسان كيد وعبد مد والمجاز والحقيقة العقلية والفكر

ليست من احوال اللفظ مع انه يبحث عنها في هذا العلم قوله مجرد اصطلاح
اي ليس للاحتراز عن المعنى ان يعرف بها احواله ايضا بل ان يقال
في جواب النكر لبيان زيد زيد ههنا استاده است بل مجرد اصطلاحهم
على يدوين العلم لذلك لما ان المقصود الاصلى معرفة الجان
المران قوله يتبع خواص الخ تتبع الا تابع شيئاً والمراد المعرفة
بل الملكة او المسائل للنسبة هذه والخواص جمع خاصة او خاصة
وهي ما لا يوجد في غيره كالاو بمضيا والمراد ههنا على ما فسر
السكاكي رج ان يراضى التي يصاغ لها الكلام حيث قال واصنى بخاصية
التركيب ما يتبين منه ان فهم ذي العطرة السليمة عند سماع ذلك
التركيب مثل ما يتبين من فهمك من تركيب ان زيداً منطلق اذا سمعته
من العارف بصياغة الكلام من ان يكون مقصود به نفي الشك والانتكار
الخ واختار التركيب على الكلام لشارة الى ان تلك الخواص تحصل
عند التركيب سواء حدثت في المفردات او في المركبات تركيباً اولياً او ثانياً
وقوله في الافادة طرقاً لتبيين اي تتبع الخواص من حيث افادتها
بالتركيب ان يعلم ان هذا التركيب لا يشبهه على الكيفية المخصوصة
فقد تلك الخاصة في قول المراد ان على المعاني عبارة عن التصديقات
بافادة التركيب من حيث اشتمالها على الخصوصيات لتلك الخواص
او الحكم الخاصة منها والساكن المتعلقة بها والشارح ان رج اتفاقاً على
انه متعلق بخواص حال عنها لوصفة لها وورد عليه ان معرفة نفس
تلك الخواص الجزئية ليست علم المعاني بل التصديق بافادة التركيب
لها على الوجه الكلي اللهم الا اذا اعتبر قيد الحقيقة اي من حيث انها
مقادة بها وقال العلامة رج انه تميز عن نسبة الخواص فان خواص
التركيب تنقسم الى ما هو خواصها افادة وهي المينة في علم المعاني
والى ما هو خواصها دلالة وهي المينة في علم البيان والى ما هو خواصها
تبييناً وتزييناً وهي المينة في علم البديع وهذا القدر تم الحد وحصل
الاحتراز عن مسائل العلوم مما لا يتعلق باحوال اللفظ او يتعلق باحوال
المفردات ومضما من حيث المادة كالفظة او الهيئة كالصرف

او يحال التركيب اعرايا كالنحو واختلاف دلالة في الوضوح والحقا كالبيان
 ثم ان منهم من جعل البديع علما على حدة كالمصنف رح ومنهم من جعله
 من ملحقات علم البيان نظرا الى المحسنات اللفظية ومنهم من جعله
 من ملحقات علم المعاني كالسكاكي رح وقد بينه العلامة رح في شرحه فهو
 جزء على من علم المعاني وليس جزءا منه حقيقة اذ لا دخل له
 في البلاغة ككتاب الامامة في الكلام فخال ادراج البديع فيه منها
 على كونه غير داخل فيه حقيقة فقال وما يتصل بالتركيب اي يعرض
 لها تبعا لما هو المقصود الاصل اعني البلاغة او بالخواص اي بعد
 من متبعا لها من الاستحسان وغيره من الاستهجان الواقع في كلام
 البلاغة هفوة منهم او قصدا الى اغراض لهم تتعلق بذلك كالمصاحف
 والهرليات والتعريض بالغير والحكميات فيعرفها صاحب المعاني
 احترازا عن مثلها كعرفة السموم في الطب اوليا في عملها في موضعها
 وما قاله السيد السند قدس سره في شرحه من ان محل الاستحسان
 على المحسنات البديعية غير صحيح لان تلك المحسنات لا مدخل لها
 في الاحتراز المذكور ولا في تحصيل البلاغة فكيف تجعل جزءا من علم المعاني
 وادراجها في حده مع جعلها جزءا منه لا خارج عنه مما لا يقبل فطرة
 سليمة والتمسك بذلك كالاتصال البدعي عن التسمية وهم فان معلومات
 علم واحد قد يتصل بعضها ببعض قد فوج بان الشارح العلامة رح
 فسر قوله على ما يقتضي الحال ذكره اعم بما يقتضيه الحال افادة
 اودلالة او تبينا وتزيينا فهو شامل لعلم البديع فانه مقيد للاحتراز عن الخطأ
 فيما يقتضي الحال ذكره تبينا وتزيينا على ان تعلق الاحتراز عن الخطأ فيما
 يقتضي الحال بالتتابع المتعلق بالامر لا يقتضي ان يكون لكل واحد منهما
 مدخل في الاحتراز لجواز ان يحصل الاحتراز باخذ هما ويكون الاخر
 من متبعا ومكملاته ولم يمسك بذلك كالاتصال على ذلك بل جعله
 منها عليه ومعلومات علم واحد وان اتصل بعضها ببعض في الواقع
 لكن لا يقال في مقام تعريف ذلك العلم بانه علم البعض وما يتصل
 بذلك البعض فانه يشتر بكونه ملحقا بذلك البعض في كونه من العلم

وقوله

وقوله ليحترز متعلق بالتتابع اي ليحصل بذلك التتابع الاحتراز المستكور
 وزاد لفظ الوقوف للاشارة الى ان مجرد المعرفة ولو مخزونة كما في حالة
 الذهول غير كافية فيه بل لابد من حضورها قوله لوجهين الخ
 حاصل كلام المصنف رح في الايضاح ان في تعريف السكاكي رح
 الفاظا ثلثة التبع والتركيب وغيره وليس استعمال شي منها صحيحا
 في التعريف فلذلك عدل عنه فلا يردان الوجه الثاني غير تام
 عند المصنف رح لانه صرف البلاغة بالمطابقة وجعله على انه الزاوي
 لا يصير له بعد ول المصنف رح قوله عن له فضل تمييز اي
 بين الحسنين والاحسن من الكلام ومعرفة باساليه وكيفية
 تأليفه قوله بتوفيقه وفي فلا تاحقه اعطاء واقيا اي تاما كذا
 في القاموس قوله فقد جاء الدور اي في تعريف بلاغة المتكلم
 حيث توقف معرفته على معرفة المعرف وفي تعريف علم المعاني باعتبار
 جزئه حيث توقف معرفته تراكيب البلغاء على معرفة البلاغة
 المتوقفة على معرفة تراكيب البلغاء قوله فلم يبينه فقد جاء الجهالة
 في تعريف البلاغة وعلم المعاني قوله المعرفة اي الحاصلة بالتتابع المذكور
 وهو العلم بالمسائل المترتب على تتبع الخواص الجزئية لان الاحتراز
 المذكور انما يترتب عليه لا على المعرفة الجزئية وانما اورد لفظ المعرفة
 متابعة للمفتاح حيث قال واذ قد تحققت ان علم المعاني والبيان هو
 معرفة خواص تراكيب اه قوله اطلاقا اه الاظهر اطلاقا لاسم السبب
 على السبب لان التزام معتبر في جميع انواع المجاز قوله مشكوة
 بالمجاز افا وجدت القرينة المانعة وهو امتناع كون التبع علما والمعينة
 وهو تفسير علم المعاني في موضع اخر بالمعرفة قوله بعد تسليم
 الخ اي لانه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء بل فسر بتراكيب من
 له فضل تمييز ومعرفة وقوله وهي تراكيب البلغاء جملة مستأنفة
 لتعيين تلك التراكيب قوله واقول اي في الجواب عن جانب السكاكي رح
 قوله لا يفهم اه اختيار الشق الثاني ومنع لبطالان الثاني فان ترك
 البيان انما يكون باطلا لاستلزامه الجهالة وذلك انما يلزم اذا كان الكلام

محتملا لغیر المراد وفيما نحن فيه لا يفهم منه الا ما هو المراد ومن هذا
 صحت انه لا يكتفى في الجواب جواز ارادة تراكيب المتكلم لان مجرد الجواز
 لا يخرج التعريف عن الجهالة بل لابد من اتمام حصر الفهم ظاهرا
 في ذلك حتى يصح انه لا يحتاج الى البيان فاقالوا من ان الشارح رح مانع
 لدفع اعتراض المصنف رحمه الله تعالى بان التعريف فاسد لاستلزامه
 الدور او الجهالة فالاحتمال سيما الظاهر كاف له وما ذكره من العبارة
 محمولة على المباعدة فبحث السيد السند قدس سره بجواز ارادة تراكيب
 البلغاء خارج عن سنن التوجيه لبس بشي كما لا يخفى قوله الا ان يكون اه
 وذلك لان معنى توفية خواص التراكيب حقها اعطاء حقها واقبا
 وذلك بايراد تراكيب نفسه كما يقتضيه الخواص ويحمل تراكيب غيره
 عليها ولا يجوز ارادة الحمل فقط فيكون المراد بالتراكيب تراكيب البلغاء
 لان بلاغة المتكلم لا تتحقق بالحمل بل لابد من الاراد ولا ارادة المعنى
 الشامل لهذا فيكون المراد بالتراكيب اعم من تراكيب نفسه وتراكيب
 البلغاء لان قوله تأدية المعاني وقوله ويراد انواعه ياتي عنه كما سيأتي
 ولانه لا دخل له في بلاغة المتكلم وان كان لازما له فتعين ان يكون المراد
 الاراد وهذا حاصل ما نقل عنه رح في الحاشية يعني انه لا يفهم الا ذلك
 بعد النظر والتأمل في الكلام وما يشتمل عليه من القريضة السابقة وهي
 تأدية المعاني فانه يقتضي تراكيب بها يحصل تأديتها اعلی وجهها واللاحقة
 وهي ايراد انواع التشبيه والمجاز والكتابة وهو ظاهر والخارجية وهي العلم
 بان البلاغة انما هي القدرة على تأليف الكلام في تأدية المعاني على
 ما ينبغي لاعلى فهم المعاني كما ينبغي من غير ان يكون له الاقتدار على التأليف
 والتركيب وزاد لفظ بحيث اشارة الى انه لا يلزم الاراد بالفعل بل الاقتدار
 عليه فيقول معنى التعريف الى انها ملكة يقتدر بها على تأليف كلام
 بليغ قوله لان خاصية الخ خاصة الشئ ما لا يوجد في غيره وزادوا
 الباء للمبالغة كأنها نفس الخصوصية فالخواص اما جمع خاصة بمعنى
 الخاصة او اسم جمع للخاصية ولم يقل خاصة ان زيدا قائم في شك
 او انكار لان في الشك والانكار ليس موجودا فيه بل مدلوله قوله وهذا

بعينه معنى الخ اي في الوجود وان تغايرا معهما لانه لا يصدر عن
 المتكلم الا فعل واحد يعبر عنه نارة بالتوفية ونارة بالتطبيق والتطبيق
 معتبر في كلام نفسه فكذا التوفية والا لم يتحد في الوجود فان قيل
 فسد في صكر الشارح رح في شرح المفتاح ان معنى التطبيق اعم من
 الاراد والجل قلت المراد وهذا بعينه معنى التطبيق اذا كان بالاراد
 قوله كما يفصح عنه الخ اذ لا معنى لتأدية معاني الغير ولا تأدية معاني
 نفسه بتراكيب الغير الا ان يراد من التأدية معنى مجازي كالتقرير
 والكشف او يقتدر بتراكيبه ويراد بتوفية خواص التراكيب مثل خواص
 تراكيب البلغاء اما على حذف المضاف او الحمل على المباعدة كما في قولهم
 فعلت ما فعلت وشي منها لا يفهم من اللفظ فاندفع المناقشة التي ذكرها
 السيد السند قدس سره في شرح المفتاح بانه يجوز ان يراد تراكيب البلغاء
 ويكون المعنى بلوغ المتكلم في تأدية المعاني بتراكيبه حدا له اختصاص
 بتوفية مثل خواص تراكيب البلغاء حقها قوله الا ان يكون الخ
 زاد الحاشية اشارة الى ان الاعتبار لا يقتدر على الاراد دون الاراد بالفعل
 ولم يقل بحيث يورد كل نوع كما هو اللائق بالسابق اشارة الى ان
 الاراد لا يتعلق بالاشخاص وان زيادة لفظ الانواع للاشارة الى ان
 الاعتبار يراد اشخاص جميع الانواع لا اشخاص نوع دون نوع قوله
 وليس المعنى على انه يورد تشبيهات الخ لا بالشخص لانه لا يمكن ايراد
 الاشخاص ولا بالتوع اذ لا انواع لها بخصوصها كما يقتضيه الاضافة
 قال قدس سره فليس لتراكيبه خواص الخ في شرح المفتاح
 للشارح رح ما حاصله ان خواص التراكيب ما يسبق منها الى فهم ذي
 القطرة السليمة على تقدير صدورها عن له فضل تميز ومعرفة
 وغير البليغ لا يوفيهما حقها انتهى فعلى هذا لا نسلم انه ليس لتراكيبه
 خواص كيف والتراكيب الصادرة عن غير البليغ لا يخلو عن التأكييد
 والخلو منه وعن التعريف والتشكيك والحذف والاضمار والتقديم
 والتأخير الى غير ذلك وهذه الخصوصيات دالة على الخواص دلالة
 المقضي على المقضي الا ان غير البليغ لا يورد تلك الخصوصيات

على وفق الخواص ولا يوفيهما حقها قال قدس سره اذ لا اعتداد
بها فيه ان عدم الاعتداد بها لا يقتضي عدمها بل يقتضي وجودها
لا على وجه الاعتداد قال قدس سره وان لم يسلم انه قد عرفت انه
لا حاجة الى دعوى الاتحاد بين المفهومين وانه يكفي اتحادهما في الوجود
قال قدس سره بانه لا فساد له قد عرفت انه لا يجوز ارادة انواع
تشبهاتهم وبجاراتهم اذ لا انواع لها بخصوصها قال قدس سره
لم يفسر بلاغة اه اي تفسير لا يلزم منه الدور بل اكتفى في
تفسيره بما يلزم من تفسير بلاغة المتكلم وهو كون الكلام بحيث وفي
فيه خواص التراكيب حقها واورد فيه انواع التشبيه والمجاز والكتابة
على وجهها ولا شك ان الاعتراض باق بحاله على هذا التفسير قوله
ويحصر المقصود من علم المعاني كذا في الايضاح يعني ان المراد انحصار
المقصود الذي هو بعض من علم المعاني اعني المسائل لا انحصار
العلم فالكلام على حذف المضاف او الضمير راجع الى المقصود المشتمل
عليه علم المعاني فلا يرد منع الانحصار بان التعريف وبيان الانحصار
والتبني داخل في علم المعاني لكونه عين الفن الاول المشتمل على
الامور الثلاثة ليصح حصر الكتاب في المقدمة والفتون الثلاثة وغير
داخل في الابواب الثمانية واليه اشار الشارح رح بقوله وتعريف
العلم وبيان الانحصار الخ قوله انحصار الكل الخ لان المقصود
شكل المسائل لكل واحد فانه جزء المقصود قوله لا الكلي اه
وان كان التعبير بالمقصود موافقا لذلك لصدق على كل واحد منها بناء
على ان جزء المقصود مقصود قوله والا لصدق اه اي ان كان الحصر
في الجزئيات اصدق المقصود على كل واحد منها ولو صدق المقصود
عليه لصدق علم المعاني عليه بناء على ان المراد منه المسائل وهي
حقيقة علم المعاني لما تقرر ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم فاندفع ما
نحير الساطرون في دفعه وتكلفوا بما تنجبه الاسماع من ان كلمة من اما
صلة فيرد عليه ان المقصود من الشيء خارج عنه وتلك الابواب
ليست كذلك بالنسبة الى علم المعاني واما تبعية فيكون الحصر

حصر الكلي في جزئياته واما بيان في زيادة لفظ المقصود
لان الامور الثلاثة تخرج من العلم حيث ذكرا تخرج من المقصود قوله
وظاهر الخ نقل عنه رح لان الظاهر ان تلك الابواب انما هي المسائل
والقواعد وليست اجزاء للملكة انتهى يعني ان ظاهر كلام المصنف رح
اعني قوله ويحصر المقصود من علم المعاني مشعر بان لفظ العلم
الذي هو مرجع الضمير عبارة عن نفس المسائل لا عن الملكة لان
الظاهر ان الابواب الثمانية هي المسائل وان الانحصار انحصار
الكل في الاجزاء والمسائل ليست اجزاء من الملكة وانما قال وظاهر
هذا الكلام لانه يجوز ان يكون العلم عبارة عن الملكة وارجاع الضمير
اليه بطريق الاستخدام او لكونه مشعرا بالمسائل او يكون الحصر
حصر المسبب في السبب او يكون المقصود عبارة عن المسائل بان
تكون كلمة من صلة المقصود ومعنى كون المسائل مقصودة عن الملكة
انها وسيلة الى بقائها وانما قال في الحاشية لان الظاهر ان تلك الابواب
الخ لانه يجوز ان تكون تلك الابواب عبارة عن التصديقات بالمسائل
ويكون المقصود من علم المعاني اي من تلك الملكة عبارة عن
استحضار المسائل لانها وسيلة اليه فيكون المعنى ويحصر استحضار
المسائل الذي هو مقصود من الملكة في التصديقات المذكورة في ثمانية
ابواب انحصار الكل في الاجزاء لان الاستحضار هو الادراك من غير
تجشم كسب جديد وحيث ان تكون كلمة من صلة المقصود قوله
احوال الاسناد الخبري مرفوع على انه خير مبتدأ محذوف كما صرح به
في الايضاح اي احدها احوال الاسناد الخبري وكذا ما بعده والجمل
كلها مذكورة على سبيل التعداد والقول بانه وما بعده مما لم يذكر
الواو فيه مذكورة على سبيل التعداد موقوفة الا واخرو كسر ما هو
مضاف الى ما بعده لاتقاء الساكنين يرد عطف الوصل على الفصل
والاطناب والمساواة على الايجاز قوله او انشاء فيكون لبيان احواله
المنحصنة به باب قوله يشتمل على نسبة الخ اشتمال الدال على المدلول
لاشتمال الكل على الجزء قوله فائمة بنفس المتكلم اي يدل على نسبة

بين الطرفين الحاصلين في نفس المتكلم بصورتهما فائدة تلك النسبة
 بوجودها الاصلية بنفس التكلم قيام العرض بانحل لان المتكلم بعد
 تصور الطرفين ينسب احدهما الى الآخر لانه يتصور نسبتها وهذا
 خلاصة ما نقل عنه رح وهو لا شك ان تلك النسبة في الخبر هي ايقاع
 النسبة وانزاعها وفي اضرب مثلا طلب الضرب فمضى قيامها
 بنفس التكلم كونها صفة لها موجودة فيها وجودا متصلا كسائر
 صفات النفس لانه معقولة حاصلة صورتها في ذهنه للقطع بانه
 لا احتياج في التصديق الى تصور الايقاع والانزاع وبان الموجود
 في نفس من قال اضرب طلب الضرب وانجا به لا مجرد تصوره انتهى
 ثم ان دلالة الكلام على النسبة القائمة بالنفس لا يقتضي قيامها بها في الواقع
 حتى يرد ان كلام السالك والمجنون ومن يقن بخلاف ما يتكلم به كلها
 اخبار مع عدم قيام النسبة بانفسهم قوله فلا يصح التقسيم لانه
 تقسيم للكلام باعتبار النسبة فلا بد من وجودها في الانشاء قوله
 تعلق احد جزئي الكلام الخ اي مدلول التعلق المذكور ليلام ما سبق
 ويصح التعميم اللاحق اعني قوله سواء كان ايجابا او سلبا وقبل المراد
 تعلق احد جزئي الكلام النفسي بالآخر بحيث يصح السكوت الباطني
 عليه وهو خروج عن السوق لانه في الكلام اللفظي وعن اصطلاح
 اهل العربية قوله ايجابا او سلبا هما يطلقان على الايقاع والانزاع
 وعلى الوقوع واللاوقوع كما ذكره الشارح رحمه الله في شرح المفتاح
 قوله ان كان النسبة اي لنفسه المفهومة منه الحاصلة في الذهن
 خارج عن مدلول الكلام اي حاصل بين الطرفين مع قطع النظر
 عن دلالة اللفظ والفهم منه محتمل لان تطابقه النسبة وان لا تطابقه
 فخير وان لم يكن كذلك بان لا يكون له خارج اصلا كما في مقام الطلب
 فانها دالة على صفات نفسية ليس لها تعلق خارجي او يكون له
 خارج لكن لا محتمل المطابقة واللامطابقة كصنيع العقود فان لها
 سببا خارجا فوجد بهذه الصيغة وليست لها نسب محتملة لان تطابقها
 النسب المبدأ اولا ولا تطابقها وبما ذكرنا ظم انه لا حاجة في هذا

التقسيم

التقسيم الى كون تلك النسبة شعرة بالخارج ودالغ عليه كما في شرح
 المقاصد حيث قال ان للكلام اللفظي مدلولان تقسبا وهي النسبة
 القائمة بالنفس فان كان مدلولها النسبة النفسية فقط فانشاء وان كان
 مع ذلك دلالة واشعار بان لها متعلقا خارجيا فخير ولا الى اعتبار القصد
 كما في المختصر حيث قال او يكون نسبته بحيث يقصد ان تكون لها
 نسبة خارجية ولا الى اعتبار كون تلك النسبة حكائية عن الخارج
 كما في الاطول قوله والخبر الخ فلا بد لبيان الاحوال المختصة بكل واحد
 من الاربعة من باب على حدة فحصل لها ابواب اربعة قوله لان
 الانشاء ايضا الخ فبدا ان عدم الاختصاص بشي لا يقتضي عدم
 التخصيص لجواز ان يكون للتخصيص جهة مع عدم الاختصاص
 في نفسه ككونه اصلا والخبر واوفر المطا ئف قوله وكل من الاستاذ
 الخ فلا بد من باب سادس لعدم اختصاصه بشي مما ذكر قوله وكل
 جملة قرئت الخ فلا بد من باب سابع لانه حال الكلام بالقياس الى
 الكلام اخر وما سبق انحوال لها نفسها قوله اما زائد الخ اما باعتبار
 ثامنه او باعتبار مفرد من مفرداته فلا اختصاص له بشي مما ذكر
 فلا بد من باب ثامن قوله لا طائل تحته اه قد عرفت فيما سبق ان وجه
 افراد كل منها مفهوم من كلام المصنف رح احسن مما ذكره الشارح
 رح قوله اقبضاد كلامه الخ لانه لا شتم له على ما ذكره المصنف
 يستعمل على تربية الاطائل فحينئذ لا يحصر عقليا ولا استقرارا ببقاء صفة
 بالترديد الضيق وتقليد الانشاء بل جعل على يد ابيه على ابداء
 المناسبة المتضمنة للمعنى قوله بابا خامسا اي بصير الاربعة
 السابقة خمسا لافي المرتبة وكذا ما بعده فلا بد ان ما ذكره مخالف
 لترتيب المصنف رح اذ الفصل والوصل فيه سابع والانشاء سادس
 والاطناب والايجاز والمساواة ثامن قوله لانه قد سبق الخ يعني
 علم من قوله تطابقه اولا تطابقه مفهوم المطابقة واللامطابقة
 والخبر خبر قبيح والفهم ينساق الى كون الاول صدقا والثاني كذبا
 فالمدكور ههنا لا يستحقار المعلوم لا التحصيل المجهول فيكون ترتيبها

لازالة الغفلة قوله وقد علم الخ هذه المقدمة اشارة الى عدم لزوم
الدور في تعريف المصريح للصدق بقوله مطابقة اي الخبر للواقع
حيث اخذ الخبر في تعريف الصدق مع ان الصدق مأخوذ في تعريف
الخبر لانه الكلام المحتمل للصدق والكذب يفي قد علم بمناظر في وجه
الاختصاص بالخبر بوجه لا يتوقف على معرفة الصدق فلا دور
قوله عن الشيء اي عن النسبة على وجهه من الالفاظ والتي هي
متلبيسة به او عن الموضوع على وجهه من ثبوت المحمول او انتفاءه هو
متلبيس به والاول اقرب الى المعنى والثاني الى اللفظ قال قدس سره
ان ما هو مضمون المتكلم قال الرضي في تعريف النعت بأنه تابع يدل على معنى
في متبوعه لو قال او متعلقه لكان اعلم بدخول محور رجل قائم ابوه وقال
السيد السند قدس سره في جوابه كان المصريح نظرا الى ان كونه
قائما ابوه معنى فيه وان كان اعتباريا فبالنظر الى هذين الاحتمالين
ردد التوهم في صدق المتكلم في لانه اما نؤمن بصدق الكلام او
اعتباري موقوف تعقله وحصوله على صدق الكلام قال قدس سره
سره حقيقة لاظهار الكونه جازيا على المتكلم واذا كان صدق المتكلم
صدق الكلام حقيقة من غير قيام معنى بالمتكلم فتعريف صدق
المتكلم بالخبر عن الشيء على ما هو به تعريف لصدق الكلام فقد
أخذ الخبر في تعريف الصدق المأخوذ في تعريف الخبر بخلاف الدور
قال قدس سره او موقوف الخ اي من حيث التعقل اذ صدق
الكلام مأخوذ فيه ولا شك ان الكون بحيث كذا لا جهالة فيه الا
باعتبار ما تضاف اليه الحثية وهو صدق الكلام فيكون التعريف
المذكور تعريفا لصدق الكلام وقد اخذ فيه الخبر المأخوذ في تعريفه
صدق الكلام قال قدس سره وجوابه الخ اعلم ان تحرير الجواب موقوف
على بيان ترتيب الابهات وهو ان الشكاكي رجح استبدال على بطلان
تعريف الخبر المحتمل للصدق والكذب بأنه دوري حيث عرفوا الصدق
بالخبر عن الشيء على ما هو به والكذب بالخبر عنه لا على ما هو به اجاب
الشارح رجح عنه بان لزوم الدور مبني على مقدمتين اتحادا للخبر

في التعريفين واتحاد الصدق والكذب فيهما وكل منهما ممنوع
ثم اورد التوهم كلاما اثبت به على تقدير تمامه اتحاد الصدقين
وقرر عليه لزوم الدور واجاب السيد قدس سره بان تعريف
لزوم الدور على مجرد اتحاد الصدقين غير صحيح لجواز تعدد الخبر
فيهما وانما يتم ذلك لو اتحد الخبر ايضا وهذا في غاية الوضوح فاندفع
ما قيل ان الجواب الثاني اصح قوله وايضا الخ مبناه تسليم اتحاد الخبر
فالجواب بجواز تعدد الخبر غير صحيح لان ذلك انما يرد لو قال الشارح
رجح ولو سلم فالصدق اه بل الشارح رجح الله تعالى منع كل واحد
من الاتحادين ابتداء وقرع عدم لزوم الدور عليه قال قدس سره
لكن الخبر متعدد فيهما ففي الاول المראה الكلام المخبر به وهو
ظاهر وفي الثاني الاخبار عن الشيء لانه بمعنى الخبر به لا يصح ان يكون
تعريفا لصدق الكلام لان الصدق ليس نفس الكلام المخبر به ولتعدده
يعن فصدق الكلام الاخبار عن الشيء اي الاعلام بانه بان النسبة على
ما هو به اي كون النسبة معلما لها على ما هي به فاندفع ما قيل ان صدق
الكلام كيف يمكن تعريفه بالاخبار عن الشيء على ما هو به قال قدس سره
او فسر الاخبار به بان يكون معنى الاخبار عن الشيء الا بيان بخبره لا معنى
الاخبار فقط اذ لا معنى للبيان بالخبر عن الشيء قال قدس سره الى وجه
الخبر بان يقال الخبر المعروف معلوم بوجه ما والامتنع طلبه والمقصود
معرفة بوجه بمره عماده ولساويه وهو المحتمل للصدق والكذب وقد
أخذ في تعريفهما بالخبر المعلوم بوجه ما فلا دور قال قدس سره واما على
الثاني الخ اعلم ان هذا الجواب انما يتم اذا كان معنى قول التوهم فالدور
لازم ان الدور في تعريف الصدق لازم لتوقف صدق المتكلم على
صدق الكلام المعروف بالخبر المأخوذ في تعريفه صدق الكلام وهو
المطابق لظاهر كلام الشارح رجح على ما في اكثر النسخ من ذكر قوله
فلا دور مرتين مرة قبل قوله وايضا لتي لزوم الدور في تعريف الخبر
ومرة بعد قوله وايضا الصدق الخ لتي لزوم الدور في تعريف الصدق
وانما قلنا لظاهر كلام الشارح رجح ان يحتمل ان يكون الثاني امادة

للاول تنبها على ان كل واحد منهما مستقل في نفي لزوم الدور في تعريف
 الخبر واما اذا كان معناه ان الدور لازم في تعريف الخبر وهو المطابق
 للنسخ التي اكتفي فيها بقوله فلا دور بعد قوله وايضا فلا ينفع في نفسه
 ما ذكره قدس سره من ان صدق الكلام لا يتوقف على صدق المتكلم
 بل لا بد من اثبات انه لا يتوقف على الخبر فقد برهان هذه الحاشية
 من المزالق كم زلت فيها اقدام الازكياء فوله ان الكلام الذي دل اه
 قدس فيما نقل عنه من الحاشية المتعلقة بقوله لانه لا محالة يشتمل على نسبة
 ان تلك النسبة في الخبر هي الايقاع والانتزاع وفي الانشاء الطلب
 فالمعنى ان الكلام الذي دل على حصول نسبة بين الشئين اما بالاثبات
 او بالنفي فدل اول الخبر هو النسبة الذهنية اعني الايقاع والانتزاع
 وما وقع في بعض العبارات ان مدلول الخبر هو النسبة بمعنى الوقوع
 والا وقوع فالمراد منه انه من حيث حصولهما في الذهن فيرجع
 الى الايقاع والانتزاع قال في شرحه المفتاح اذا اورد الجملة خبرية فهي
 لا محالة تشتمل على نسبة تامة حاصلة في ذهن المتكلم من نسبة من الخبر
 في ذهن السامع فالنزاع في ان مدلول الخبر الحكم بمعنى الايقاع والانتزاع
 او بمعنى الوقوع والا وقوع لفظي اذ الوقوع والا وقوع من حيث
 انها حاصلان في الذهن من الايقاع والانتزاع قال قدس سره
 ووجوده اه اشارة بهذا العطف الى ان ليس معنى حصول القيام لزيد
 انصافه به وحده عليه في الخارج بل وجوده له على نحو وجود العرض
 للموضوع بناء على انه من مقولة الوضع قال قدس سره ولا شك
 ان وجوده قد تقرر في موضعه ان حصول شئ لاخر اذا كان على نحو
 وجود العرض لموضوعه يقتضي وجود ذلك الشئ ايضا والجاز انصاف
 الجسم بالسواء المعدوم بخلافهما اذا كان بطريق الانصاف والجل
 فانه يقتضي وجود المتيقن له دون المتيقن لحواز ان يكون الانصاف
 انتزاعيا فلا رد ما قيل ان قولنا زيد اعني قضية خارجية مع عديمة
 المعنى في الخارج نعم او صدق ان المعنى حاصل لزيد في الخارج بمعنى
 وجوده له لا يقتضي وجود المعنى ايضا وانما احتج الى هذه المقدمة

لان

لان المذكور فيما تقدم ان ظرفية الخارج لوجود شئ في نفسه يقتضي
 كونه موجودا خارجيا في قولك القيام حاصل لزيد في الخارج ليس الخارج
 ظرفا لوجود القيام في نفسه بل لوجوده لزيد فلا بد من ان يقال
 ان وجوده لزيد يقتضي وجوده في نفسه فيكون الخارج ظرفا لوجوده
 في نفسه لئلا يقتضي بقاء قدس سره اردنا اه هذه الاردة لا تجري
 في النسب التي اطرافها امور ذهنية لان الخارج مرادف الاعيان
 كما حرره قدس سره ليس ظرفا لاطرافها فضلا عن ان يكون ظرفا
 لها فيلزم ان لا يكون الاخيار الدالة عليها موصوفة بالصدق
 لعدم الخارج لدلولها فضلا عن المطابقة وكذا لا يصح ان يراد
 بان النسبة خارجية ان الخارج بمعنى نفس الامر طرف لنفسها
 وليست خارجية ان نفس الامر ليس ظرفا لوجودها بمعنى الاعيان
 طرف لنفسها بل يراد بانها خارجية ان الخارج بمعنى نفس الامر طرف لنفسها
 وليست خارجية ان الخارج بمعنى الاعيان ليس ظرفا لوجودها
 لان النسبة المذكورة موجودة في نفس الامر فخالق الفرق كلا الامرين بمعنى
 ان النسبة خارجية ان الخارج بمعنى نفس الامر طرف لنفسها
 وليست خارجية ان الخارج بمعنى الاعيان ليس ظرفا لوجودها
 واذا قال الشارح رجح اولاه قطع النظر الخ اشارة الى ان المراد
 بالخارج نفس الامر ونعرض ثانيا للفرق باعتبار الظرفية للشئ
 ولوجوده فقوله ما قبله لوقوعنا الخ تعليل لما يستفاد من قوله للفرق
 الظاهر اه يعني ان الاول صحيح لان القيام حاصل لزيد في حده ذاته
 مع قطع النظر عن ادراكه كما هو هنا معنى النسبة الخارجية اي كونه
 الخارج بمعنى نفس الامر ظرفا لنفسها ولم يتعرض لبيان فساد الثاني
 اعني حصول القيام له امر متحقق في الاعيان لظهوره وكونه مقورا
 حيث يقولون ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية
 لعدم تعلق الغرض به اذ المقصود ان يكون النسبة في الخارج
 بالمعنى الذي ذكرناه لا يتعدح فيه ما هو المقرر عندهم من
 ان النسبة من الامور الذهنية دون الخارجية اي الاعيان قوله

واو خطأ واذا كان الاعتقاد متساويا في الطريق الاول لتحقق المطابقتين
 قوله واو كان خطأ فكيف اذا كان متساويا فانه يثنى المطابقتان وهذا
 التقدير اما ما خود بقريضة ذكره في الصدق لومن ارجاع الضمير الى
 المطابقة المقدمة قوله غير معتقد اي العوقية سواء كانت له
 اعتقاد بخلافه او لا وهذا هو المطابق للتعريف بعدم مطابقة الاعتقاد
 فمن قال الظاهر ان يقال معتقد بخلافه فقد خالف قوله لالحال اي مفروضا
 خطأ ايته اليد ذهب الى محسنى قال في تفسير قوله تعالى ولا ان تبدل بهن
 من ازواج ولو عجبتك منهن والواو لالحال والمعنى مفروضا عجبتك منهن
 يريد ان ككاهل او في امثال هذا المقام نفس التعليق والمعنى الاستقبال
 بل مجرد للفرض فلا يحتاج الى الجزاء وبهذا سقط ما ذكره الشارح راجع
 في شرح الكشاف في قوله تعالى ولا لامة مؤمنة خير من مشركه ولو
 اعجبكم ان الواو لو كان لالحال كان التقدير والاحال لو كان كذا بتقديم الواو
 على كلمة لو لكن التقدير ولو كان لالحال كذا قوله لا عطف والجزاء محذوف
 يدل عليه الجملة السابقة والشرطية مؤكدة لهذا اليه ذهب الجزولي
 قال الرضوي لو كان كذلك لوقع التصريح بالمعطوف عليه في الاستعمال
 وليس كذلك وفيه ان ظهور ترتيب الجزاء عليه اظني من ذكره حتى
 كان ذكره تكرارا وذهب الرضوي الى انها اعتراضية ويجوز الاعتراض
 في آخر الكلام والله ضوود منتهى كمال قوله لانه الحكم اي الحكم
 المقهور من منتهى فلا يرد لانه لا حكم في الطرف ارجوح قوله وثبت
 الاوسطية والنظام لا يقول بها قوله اللهم الخ وجعله المتعطف ان
 المتبادر من تعميم الاعتقاد بقوله ولو خطأ وجود الاعتقاد بقوله لا حكم
 معه ولا تصديق فيه اشارة الى ان الحكم الذي هو الاول الخبر بمعنى
 الايقاع والانتزاع قوله خبر لا محالة لانه كلام لا يشمله على الاعتقاد
 وليس بانشاء خبرا والابطال المحذور الكلام فيهما قوله
 وتمسك النظام اي على حكم بتوضيح التعريف وهو انه صحيح وما قيل
 انه تعريف لفظي فانه التعريف في ذلك استدلال عليه فليس بشئ
 لان المعرفين للصدق والكذب والخبر قد قالوا بظهورها على ما صرح به

في المفتاح

في المفتاح قوله لا يصح هذا اي اطلاق الكذب على الخبر المطابق
 للواقع ولا يجوز ان يكون عبارة عن المطابقتين لان الكذب حينئذ
 اما ان يكون عبارة عن عدم المطابقتين فلا يصح اطلاقه ههنا
 على المطابق للواقع وعن عدم احدي المطابقتين فلا يكون مفهوما
 الكذب سلب الصدق فتعين ان يكونا عبارة عن مطابقة الاعتقاد
 وسلبها وهو المطلوب فتم الاستدلال من غير حاجة الى ما تكلف به
 الساطرون واشبعوا الكلام فيمنه قوله بان المعنى الكذبون اه بدليل
 قوله تعالى والله يعلم انك لم توله في الكشاف فان قلت اي فائدة في
 قوله تعالى والله يعلم انك لم توله قلت لو قال قالوا تشهد لرسول الله
 والله يشهد ان المنافقين لكاذبون لتوهي ان قولهم هذا كذب فوسط
 بينهما قوله والله يعلم انك لم توله ليمط هذا الابهام قوله بشهادة اه فانه
 هذه التأكيديات لا كيدلت للآزم فائدة الخبر وهو علمهم بصدق الخبر
 فيكون تأكيديا للخبر الضمني في تشهد ومن هذا يعلم وجوب خبر الزيد
 وهو ان التكذيب راجع الى قولهم انك لم توله الله باعتباره لازم فائدة
 الخبر ولم يتعرض له لان ما له ال رجوع التكذيب الى الخبر الضمني قوله
 بل انشاء اضرب عن منع كونه خبرا لانه منع للسند وادعى انه انشاء ليكون
 انشأنا للمقدمة المنوعة وهو رجوع التكذيب الى الشهادة ولم يذكر
 الدليل على ذلك لظهوره اذ لو كان اخبارا عن الشهادة في الحال او
 على الاستمرار لا يقتضي وجود شهادة اخرى منهم كما قرره الشارح راجع
 في ابع قوله لان مثل هذا يكون الخ هذا ايضا ايات للمقدمة المنوعة قوله
 لا كذا في الطيبي شرح الكشاف قال الراغب الشهادة المتعارفة اصلها
 الحضور بالقلب والتبيين ثم يقال ذلك اذا عير منه باللسان ولذلك متى
 اطلق لفظ الشهادة على ما يظهر من اللسان دون حصوله في القلب عد كذا
 قوله فاشترط المواظاة اه لانه يقال شهادة الزور لكن قال القاضي في
 تفسيره الشهادة اخبار عن علم من الشهود وهو الحضور والاطلاع
 قوله فبين المعنيين اي بين عدم المطابقة للاعتقاد وعدم المطابقة
 للواقع في الاعتقاد في القاموس اليون بالضم مسافة ما بين الشئين

في المفتاح

كون المشكوك واسطة اعتقاده واسطة انه ليس بكلام تام واما زوم
كونه واسطة على تقدير اعتبار الاعتقاد في الكذب وعدم لزومه
على تقدير عدم اعتباره فمختار الشارح رح كما مر قوله وقد وقع ههنا
في شرح المفتاح اه عبارة الشرح مع المتن هكذا وعند بعض وهو
الجاحظ لا النظام على ما ظن الى طباق الحكم اي الحكم المطابق
للاواقع لا اعتقاد المخبر او ظنه والى لا طباقه اي لا طباق الحكم الغير
المطابق للاواقع لذلك اي لا اعتقاد المخبر او ظنه وعلى هذا يكون
بين الصدق والكذب واسطة هي كون بعض الاختيار لا صدقا ولا كذبا
والما قيدت الحكم بما ذكرت لما استشير اليه في اخر هذا البحث سواء
كان ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا قال الشارح رح في شرحه
والشارح العلامة رح في هذا المقام بخط عظيم وهو انه توهم ان قوله
ان طباق الحكم اشارة الى الحكم المعهود الذي هو المطابق للاواقع
وجعل ضمير لا طباقه للحكم الغير المطابق للاواقع مع انه فائد الى الحكم
الذكور الذي فسره بالمطابق ولم ينظر الى قوله سواء كان ذلك
الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا ولا الى ان قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين
لكاذبون ليس بظاهره ملائمة لهذا المذهب حتى يحتاج الى التأويل
بل هو مخالف له حيث سمي ما هو مطابق للاواقع دون الاعتقاد كذبا
وانما الكذب هو ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد فخير المشافقين
بهذا التفسير واسطة لا صدق ولا كذب ثم اخترع مذهب اخر وثق
الواسطة فزعم انه المشهور مع انه لا ذكر له في كلام القوم وهو ان الخبر
ان طباق الواقع والاعتقاد فصدق والا فكذب ثم قال وههنا مذهب
اخر في غاية السخافة وهو ان الخبر ان طابق الاعتقاد فصدق والا
فكذب واطلاق المصنف رح الحكم وسياق كلامه يدلان على انه
يريد هذا المذهب انتهى اقول وبالله التوفيق في الجواب عن الاول
ان العلامة رح لم يجعل الحكم اشارة الى الحكم المعهود حتى يلزم
مخالفة المرجع والراجع بل قيد الحكم في المرجع بالمطابق وفي الراجع
بغير المطابق كيف وقد وقع مثل ذلك من الشارح رح ايضا في بيان

قوله

قوله مطابقة للاواقع مع الاعتقاد اف كما مر وعن الثاني ان معنى قوله
سواء كان الاعتقاد خطأ او صوابا انه لا يستبر في الصدق والكذب
كون الاعتقاد خطأ او صوابا وان كان يتحقق كونه صوابا فيها وفائدة
التعميم تظهر في الاقسام الاربع التي هي واسطة بينهما وعن الثالث
انه لم يجعل الا تبديلا على هذا المذهب حتى يقال انه لا يلازم
بل فرج احتياجه الى التمسك ويل على مذهب الجمهور حيث قال
لكن تكذبني ليهودي مثلا اذا قال الاسلام باطل وتصدقني ليهودي
قال الاسلام حق يتجسس بالقطع على هذا البناء ويستوجب ان اي
تصدقني وتكذبني طلبه تأويل لقوله تعالى اذا جاءك المنافقون اه
وذالك لان الله تعالى يحبهم كاذبين في قولهم انك رسول الله مع
كونه مطابقا للاواقع لعدم اعتقادهم ذلك ولو كانت المطابقة للاواقع
كافية في الحكم بالصدق لكان تسميتهم كاذبين لاعلى ما ينبغي واما
قوله ثم اخترع مذهبنا اخر في عدم التبع فان هذا المذهب مختار
الراغب كما حققه في تفسيره ونقله الطبري في شرح الكشاف رح في
تفسير سورة المنافقين والفاضي رح في تفسير قوله تعالى ان كنتم صادقين
واما قوله وزعم انه المشهور فغيره بلا مزية فانه قال هكذا نقل هذا
المصنف في جميع الكتب المشهورة ولم يقل انه المشهور فان قلت
لم جل عبارة المفتاح اولا على مذهب الجاحظ مع احتياجه الى تقييد
الحكم ومخالفة ظاهر التعميم وحمله على مذهب النظام ثانيا مع
ظهوره قلت لكونه في غاية السخافة كما اشار اليه ولما سببه الدليل
الذي ذكره السكاكي رح بعينه حيث قال بناء على دعوى تبره الخبر
من الكذب متى ظهر خبره بخلاف الواقع واحتياجه لبيان لم يتكلم
بخلاف الاعتقاد او الظن اي احتياجه لدعوى التبره بان لم يتكلم
على خلاف الواقع في اعتقاده فيعنده الناس وليس المراد انه لم يتكلم
على خلاف اعتقاده فانه لا يكون حينئذ دليلا على تبره عن التكلم بخلاف
الواقع فظهر عاذا كرنا ان كلام العلامة رح ليس ما يقضي منه العجب فانه ذكر
التوجيهين وقدم احدهما لانه عند في الواقع والنظر الى الدليل فتشيع

الشارح ربح على هذا الوجه ما يقتضي منه العجب وقضاء العجب اتصافه
 أي يتعجب منه كل التعجب بمعنى لا ينبغي بل يقتضي الكل هذا إذا كان بمعنى
 الاختفاء من قضي نجيته مات وضربه فقتل أي قتله أو من قضي حاجته
 ويجوز أن يكون من قضاء حكمه ويجوز أن يكون بمعنى يفعل العجب
 من قضيت كذا فعلته أو يحكم بالعجب من قضيت كذا حكمته به كذا
 في الأقلية قوله لأن الكفار حضروا أي ظاهر الآية يدل على طلب
 تعيين أحد حال النبي صلى الله عليه وسلم المستويين في اعتقاد المنكلم
 حين الاختيار بالحشر وهو يستلزم طلب تعيين أحد حال الخبر
 والاستفهام ههنا للتقرير فيفيد ثبوت أحد الحالين للخبر ولا شك أن
 ثبوت أحد الحالين لا يثبت الواسطة ما لم يعتبرتا فيهما في الجمع وكذا تنافيهما
 في الجمع لا يثبتها بل لابد من تنافيهما في الارتفاع يعني أن خبره بالحشر لا يخلو
 عن أحد الأمرين المتنافيين فيكون المراد بالثاني ما هو متناف وقسم
 للأول ومعلوم أنه غير الصدق فليس الصدق عبارة عن مطابقة
 الواقع فقط والكذب من عدم المطابقة أو مطابقة الاعتقاد وعدم
 مطابقته له فيكونان عبارتين عن مطابقتيهما وعدم مطابقتيهما وهو
 المطلوب وبما ذكرنا ظهر لك أن الاعتبار الحصر على سبيل
 منع الخلو من خلا في الاستدلال وإن المراد بمنع الخلو المعنى العام الذي
 هو معنى كلمة أم قوله يجب أن يكون غيره في التحقق فيجب أن يكون
 حال الجنون غير حال الكذب ولو في بعض الصور لا صحة المقابلة على
 سبيل منع الخلو قوله لأنهم لم يعتقدوه أي الصدق ولا بد في السؤال
 بكلمة أم من اعتقاد أحد ههنا لا على التعيين ولذا لا يصح الجواب بنعم ولا
 وجبت لاخبار في عبارة المصنف ربح قوله فقد اظهر أنه مدفع لما ورد
 على المتن من أن عدم الاعتقاد بالصدق لا ينافي التردد بينه وبين غيره
 يعني أن معنى قوله لم يعتقدوه أنهم يعتقدون عن الصدق غاية البعد بحيث
 لا يجوزونه فكيف يريدون ذلك عند اظهر تكذيبه قوله لكان اظهر
 ولك أن تقول لأنهم لم يعتقدوه قضية معدولة أي موضوعون بعدم
 الاعتقاد وإن كان الظاهر المأذون منه السالبة قبوله إلى الاظهر

قوله بل على عدم ارادتهم الخ لأن قوله وغير الصدق معطوف
 على قوله غير الكذب فقوله لأنهم لم يعتقدوه دليل على عدم الإرادة
 وليس خبرا لمبدأ محذوف أي هو الراجع إلى الثاني حتى يكون قوله
 لأنهم لم يعتقدوه دليلا على عدم الصدق قوله فإن قلت أنه إن جعل
 الرد معارضة في المقدمة كما يشعر به الجزم بقوله فالثاني ليس قسما
 للكذب بأن اعتبر قوله لأنه قسيم مقدمة مدلة بأنه قسيم الافتراء والافتراء
 هو الكذب فقسيم قسيمه وكان هذا السؤال منعا أي لانسلم أن
 القصد معتبر في مفهوم الافتراء ولانسلم أن المعنى اقصد الافتراء يلزم
 أن يكون قوله فالأولى غصبا للاستدلال الذي هو منصب المعارض
 بعد المنع وإن جعل الرد منعا لقوله لأنه قسيم كما ينبغي عنده قوله ولو سلم
 بناء على جواز كون القصد معتبرا في مفهوم الافتراء أو جواز اعتباره
 من خارج وكان السؤال المذكور إثباتا للمقدمة المنوعة بإبطال السندين
 وظهور انتفاء سند آخر يلزم أن يكون قوله فالأولى غصبا للمنع بعد
 اتعام الاستدلال بإثبات المقدمة المنوعة فالوجه أن يقال مقصود
 المسائل مجرد الاستفهام وبيان أن توجيه الرد بما ذكرته غير مرضي
 لكونه خلاف اللغة والأصل فالأولى أن يقال في توجيهه هكذا وجبت
 يكون الجواب اتصافا للتوجيه السابق وبيانا لعدم تمامية التوجيه
 الثاني الذي اختاره بعض الشراح قوله في التقييد أي تقييد الكذب
 بالعدم سواء كان داخلا في مفهوم الافتراء أو خارجا عنه مستفادا بمعونة
 القرائن فهو جواب عن كلا الإرادين اللذين أوردهما على التوجيه
 الأول قوله ولانسلم الخ أراد على التوجيه الثاني المذكور
 بقوله فالأولى قال فقد من سره أن أورد السؤال أنه لا ينبغي أن
 قوله الافتراء هو الكذب مطلقا أراد على اعتبار القصد في مفهوم
 الافتراء وقوله والتقييد أي أراد على قوله فالمعنى اقصد الافتراء
 فالسؤال مشتمل على الإرادين والجواب المذكور جواب عنهما فلا معنى
 لترديد السؤال بين الإرادين والجواب بين التقريرين قال قدس سره
 حقيقة وإن كان كلاما صورة لا شمالة على المسند إليه والمسند والاستناد

قال قدس سره او ان الانحصار اى نقول ان كلام المجنون كلام حقيقة لكن انحصار الكلام في الخبر والانشاء باطل عند بل المحصر الكلام الصادر عن قصد وشعور فتدبر فانه قد غلط فيه قال قدس سره انه لا فرق بينهما اصلا كما هو الظاهر من لا التبرئة والاستثناء المتصل قال قدس سره لا فرق بينهما الخ وحينئذ يكون الاستثناء منقطعا او من قبيل تأكيد المدح بما يشبه الذم قال قدس سره لان الاحكام الخ يعنى ان احتمال الصدق والكذب من الاحكام الثابتة للماهية النسبة من حيث هي والمعلومية وعدمها وكذا استفادتها من نفس اللفظ وعدمها عارضتان لهما وما بالذات لا يزول بتبديل العوارض وبهذا يدفع ما قيل انه يمكن الفرق بان المعلومية داخلية في ماهية النسبة التقييدية فلا يجوز قطع النظر عنها فيها بخلاف النسبة الخبرية وكيف يقال ان المعلومية العارضة بالقياس الى المخاطب مقومة للنسبة التقييدية التي لا اعتبار لوجود المخاطب فيها فضلا عن معلوميتها قال قدس سره فظهر بما ذكرنا الخ قيل ان الشارح قد حصر الخط على قوله فظاهر ان النسبة الى قوله ثم الصدق فالنظر المذكور ابداء للفرق المطلق الى قوله ثم الصدق وهو ابداء للفرق المؤثر قال قدس سره فلا اشعار الخ لا يخفى ان هذه المقدمة نظرية والقائل بعدم الفرق لا يسلمها والرجوع الى الوجدان لا ينفع في مقام البرهان قوله الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه اى اظهار ثبوت او انتفاءه في الواقع فان النسب حينئذ يشعر من حيث هي بوقوع نسب آخرى خارجية فلذلك احتملت الصدق والكذب بخلاف النسب التقييدية فانك لا تقصد بقولك زيد الفاضل اعلان ان الفضل ثابت بل اعلام ان زيدا الفاضل ثبت له كذا فالنسب في المركبات التقييدية لا اشعار لها من حيث هي بوقوع نسب اخرى تطابقها ولا تطابقها بل ربما اشعرت بذلك من حيث ان فيها اشارة الى نسب خبرية مشعرة بالنسب الخارجية وهذا هو الوجه الذي افاده السيد قدس سره قوله او ما يجري مجراها وهو الجملة الواقعة في موقع البتة

والخبر قوله بان مفهوم الخ يسان الحكم واشارة الى ان المراد بالحكم الوقوع واللاوقوع قوله لمفهوم الاخرى اما باعتباره في نفسه كما في الطبيعة او باعتبار اتحاد صدقه على شئ كما في المتعارفة وفيه اشارة الى ان الحكم منحصر في الجملة والشرطية المتصلة بجملة والشرطية فيه بمنزلة الظرف والمفصلة قضيتان قوله من اوصاف اللفظ الخ لان احوالها المبحوث عنها من حيث انها كذلك انما تعرض للالفاظ كالكرو والخذف وكونه معرفة ضميرا واسم اشارة وعلما ونكرة وكذلك كون المسند اسما او فعلا او جملة اسمية او فعلية او ظرفية وقوله الفصل لتخصيص المسند اليه بالمسند من باب اجراء حكم المدلول على الدال فالمراد بالمسند اليه والمسند هو اللفظ لان الفصل انما يقع بين اللفظين وما قيل ان الخواص والمزايا انما تعتبر اولا في المعاني فاللائق باصطلاح اهل المعاني ان يعتبر المسند اليه والمسند من اوصاف المعاني فليس بشئ لاستلزامه ان لا يكون علم المعاني باحتناع احوال اللفظ قوله وانما ابتدأ بالمخات الخبر مع ان تلك الابحاث لا تختص بالخبر قوله اعظم شأنا شرفا لان الاعتقادات كلها اخبار ولغة فان أكثر المحاوراة اخبار قوله بتصور بالصور الكثيرة من كونه جملة اسمية وفعلية وظرفية وشرطية قوله وفيه تقع الخ من كونه ابتدائيا او طلبيا وانكاريا مخرجا على مقتضى الظاهر وعلى خلافه قوله وفيه تقع اى تحصل المزايا التي بها التفاضل بين الكلامين قوله ولكونه الخ عطف على قوله لكونه اعظم شأنا وهو بالنظر الى معنى الخبر وهذا بالنظر الى لفظه قوله كالأمر والنهي لم يجعلها حاصلين بزيادة اللام ولا لان هذين الطرفين لا يختصان بجعل الاختيار للشاء كلام التعليل ولا النسابة فكان صيغة الامر مجموع اللام والمضارع وصيغة النهي مجموع لا والمضارع قوله انما يبحث كلمة انما اما للتأكيد واما المحصر بالنسبة الى اللفظ الغير الموصوف بهما والمراد انما يبحث في بابيهما وعلى اى تقدير لا يرد ان علم المعاني يبحث عن غير احوال المسند اليه والمسند ايضا فلا يصح انحصار قوله اى من يكون بصدده الاخبار في اللغة الاعلام وفي المرف التلخيص بالجملة الخبرية

مرادها معناها وان لم يحصل بها العلم ولذا يعنى الكل فيما اذا قال
من اخبرني بقدم زيد فهو حر واخبروه على التعاقب صرح به الشارح
رح في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى ويشر الذين امنوا بالخبر
ههنا بالمعنى اللغوي لا بالمعنى العرفي الا انه ليس المراد العلم بالفعل
والاصح التزديد الا في بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن استغنى
عن المؤكيدات اه بل من هو بصدد الاعلام قوله ككثيرا ما تورد
الجملة الخبرية اي مرادها معناها فان الملتقط بها مطلقا لا يقال له الخبر
قوله كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب اه فان اللفظ مستعمل
في معناه لكن لا للاعلام بل للتعسير فان اظهار خلاف ما يرضوه يلزمه
التعسير وكذا في الاشارة الباقية قوله وليس باخبار اي ليس باعلام
لكون الحكم ولازمه معلوما لانه انشاء حتى لا يصلح شاهدا للشارح
رح قوله اما الحكم سواء كان مدلوله الحقيقي او المجازي او الكناي
قوله والمراد اه فانه المقصود الاصيل من الخبر افادة المخاطب وقوع
النسبة اولا وقوعها والابقاع والانتراع وسيلة اليه فان المخاطب
يستفيد من الخبر ليتقل عنه الى متعلقه الذي هو المقصود بالاعلام
قوله لا الايقاع اي ليس المقصود الاصيل افادة الايقاع اي ادراك
الوقوع وان كان مدلوله لما عرفت سابقا من ان دلالة اللفاظ
على الصور الذهنية وتوسطها على ما في الخارج قوله لما كان
لانكار الحكم معنى اه يعني ما ينبغي من قوله وان كان منكرا وجب توكيده
بيان لاحوال هذا الحكم واذا كان المراد به الايقاع لا يكون لانكاره
معنى لامتناع الجزم بعدم ايقاع الغير غاية الامر في ذلك التردد وعدم
الجزم بنفيه وايضا فاندفع الاشكال الذي يحير فيه الناظرون وتخلوا
لندفعه قوله فان قلت اه معارضة بمعنى ان دليلكم وان دل على ان
المراد بالحكم الوقوع لا الايقاع لكن عندنا ما ينفيه وهو انهم اتفقوا
على حصر مدلول الخبر في الحكم وعلى نفي كون مدلوله الثبوت ومعلوم
انه لا يكون المقصود من الخبر الا مدلوله حقيقيا او مجازيا او كناية
مفد ثمان المقصود من الخبر مدلوله مدلوله الايقاع دون الوقوع

فقصود الخبر هو الايقاع دون الوقوع فاندفع ما قيل ان ما ذكره السائل
على تقدير تمامه انما يثبت ان الايقاع مدلول الخبر لانه مقصود الخبر
لجواز ان يكون مدلوله ولا يكون مقصودا كما في المجاز والكناية قوله
حكم الخبر بوجود المعنى اي الادراك بوقوع النسبة قوله على ثبوت
المعنى اي وقوع النسبة بين الشئين في نفس الامر قوله لما وقع شك
اه بخلاف ما اذا كان مدلوله الايقاع فان الشك في تحقق مدلوله في الواقع
قوله ولما صح ضرب زيداى عند قصد معناه الحقيقي قوله عن معناه الذي
وضع له اي عند استعماله فيه كما فيما نحن فيه فلا يرد ان اخلاء اللفظ عن
معناه الحقيقي واقع كما في المحل انما المحال اخلاؤه عن المدلول فالصواب
عن مدلوله والصواب ليس بصواب لان عدم وجود الضرب لا يستلزم
الاخلاء عن المدلول مطلقا بل عن مدلوله الحقيقي قوله وح لا يتحقق الكذب
اه بخلاف ما اذا كان مدلوله الايقاع فان الكذب باعتبار عدم مطابقة مدلوله
للواقع قوله وللزم التناقض اه عطف على قوله لما صح اي لتحقيق التناقض في
الواقع بتحقيق المتناقضين فيه عند الاخبار بالمتناقضين لدلالة الاخبار بهما
على ثبوتهما في الواقع بخلاف ما اذا كان مدلوله الايقاع فانه لا يلزم من
الابقاع الوقوع فلا يلزم تحقيق المتناقضين قوله قلت طاهر الخ منع
للازمات الثلاث المذكورة ككما صرح به في شرح المفتاح بسند ان العلم
بثبوت الشئ لا يستلزم ثبوته في الواقع فدلالة الخبر على الثبوت وانفصاله عنه
لا يستلزم الثبوت في نفس الامر حتى يلزم المحالات الثلاثة قوله فكانهم
ارادوا الخ جملة مستأنفة كانه قيل فاصحى كلام القوم انه لا يدل على
الثبوت والانتفاء قوله وعدم الخروج احتمال عقلي نشأ من كون
دلالة الخبر وضعية يجوز فيها تخلف المدلول عن الدال قوله سمعته
من فلان فان تعلق السماع به يقتضى وجوده قبل علم السامع به فيكون
مدلول خرج زيد نفس الخروج لا العلم به ولو قال ولهذا يصح ان يقال
من اين تعلم هذا فتقول سمعته من فلان كان استدلالا على المطلوب
بوجهين نسبة العلم اليه ونسبة السماع قوله ولو كان الخ عطف
على قوله ظاهر اه وابطلان للمصير الذي ادعاه السائل بقوله ان مدلول

الخبر انما هو حكم الخبر بوجود المعنى ولذا اورد ضمير الفصل واذا بطل
 الحصر كان ماداه حقا لما مر ان الخبر يدل على الحكم لينقل منه
 الى الثبوت والانتفاء فاقبل ان الشارح رح اول قولهم الخبر لا يدل
 على الثبوت والانتفاء ولم يأول قولهم انه يدل على الحكم اشارة الى
 انه باطل لا يقبل التأويل منشأ قلة التدبر قوله لكان مفهوم الخ
 وذلك لانه لما كان مدلول الخبر هو الحكم فقط من غير دلالة على الثبوت
 والانتفاء في الواقع كان الخبر كالانشاء في الدلالة على النسبة الذهبية
 فقط من غير اشعار بالنسبة الخارجية فيكون مدلوله الانتفاع بمعنى
 تصور الوقوع لا التصديق بان النسبة واقعة اذ دلالة على الوقوع
 ولا شك ان من يتلفظ بالقضية يتصور وقوع النسبة فيكون مفهومات
 جميع القضايا ثابتة في جميع الاوقات ولا يكون ثبوت مفهوم قضية
 متناقضا لثبوت مفهوم قضية اخرى فتدبر فانه قد اشكل على الناظرين
 فهم هذه الملازمة قوله ثم الحق الخ اي بعد ما ثبت ان المدلول القصدى
 في الخبر هو الثبوت والانتفاء فالحق ان مدلول الخبر هو الصدق
 والكذب نشأ من جواز تخلف المدلول عن الدال وليس للخبر دلالة
 عليه بخلاف ما اذا كان مدلول الخبر هو الحكم فقط فان الصدق
 والكذب كليهما احتمال عقلى ولادلالة الخبر على شئ منهما فتدبر
 فانه قد زل فيه اقدام الناظرين قوله اي الحكم الذى الخ اشارة الى
 ان تسميته بالفائدة انما هو بهذا الاعتبار فان الفائدة في اللغة جيزى كه
 داه وكرفته شوه قوله لم اذكر في المفتاح اه بيان لوجه تسمية الثانى
 باللازم يعنى ان الاولى لا تنفك عن الثانية والثانية تنفك عنها فتكون
 الثانية لازمة للاولى دون العكس فليس ذكر المقدمة الثانية استطراديا
 كما هو قوله اي اللازم الاعم اه لاشك ان ما نحن فيه لازم اعم بحسب
 الواقع معلوم عموم فالظاهر ان يقال كما هو حكم اللازم الاعم بحسب الواقع
 فامعنى قوله كما هو حكم اللازم المجهول المساواة فقال الشارح رح انه
 كناية عن اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان مجهولية
 المساواة لازمة لهما اما للاعم بحسب الاعتقاد فقط فظاهر واما للاعم

بحسب

بحسب الواقع فلا نه لا مساواة فيه فلا علم فعبّر عن الملزوم باللازم
 وفائدة الكناية تعميم الحكم الاعم بحسب الواقع وبحسب الاعتقاد وان كان
 فيما نحن فيه اعم بحسب الواقع ويرد عليه ان ادخال اللازم الاعم
 بحسب الواقع في مجهول المساواة مع كونه معلوم الامساواة خلاف
 المتبادر من افط مجهول المساواة اذ المتبادر منه ان لا يتعلق العلم
 بمساواته لاثباتا ولا نفيًا وانه لا فائدة للتعميم المذكور فيما نحن فيه وقال
 السيد قدس سره في شرحه انه كناية عن اللازم الاعم بحسب الواقع
 فانه اول مجهولية المساواة لعدمها جزا فانه قال كما هو حكم اللازم الاعم
 وفيه ما مر وانه لا فائدة في سلوك طريق الكناية مع ايهامه خلاف
 المقصود والقول بان الكناية ابلغ من الصريح انما ينفع في المقامات
 الخطائية وقيل انه كناية عن اللازم الاعم بحسب الاعتقاد فان مجهولية
 المساواة ينهادر منه ان لا يكون مساواته معلومة والمقصود منه التشبيه
 يعنى ان حكم اللازم الاعم الواقعى حكم اللازم الاعم الاعتقادى
 في ان اللازم يتحقق عند تحقق الملزوم دون العكس وان كان
 في احدهما بحسب الواقع وفي الاخر بحسب الاعتقاد وفيه انه لا فائدة
 في هذا التشبيه فان الثانى ليس اظهر من الاول وقيل انه حقيقة
 فقبل المراد بقوله يمتنع ولا يمتنع الحكم بالامتناع والحكم بعدم الامتناع
 وفيه انه خلاف الظاهر مع ان الامتناع واللامتناع فيما نحن فيه
 بحسب الواقع وقيل ان قوله يمتنع ولا يمتنع على ظاهره والمقصود
 التشبيه يعنى ان حكم ما نحن فيه حكم اللازم المجهول المساواة
 في الامتناع واللامتناع وان كان في احدهما في الواقع وفي الاخر
 في الاعتقاد وفيه انه لا فائدة في هذا التشبيه وصندى ان المراد باللازم
 المجهول المساواة معناه الحقيقى وانما اختاره على اللازم الاعم للاشارة
 الى ان المقصود وهو كون الثانى لازما للاول لا يحتاج الى اثبات عموم
 الثانى بل يكفيه عدم العلم بمساواته للاول وجواز وجود الثانى
 بدون الاول ثم المراد باللازم الاعم بحسب الاعتقاد ما يجوز العقل
 وجوده بدون الملزوم فيتناول ما يعتد عمومه وما يكون خالبا عن اعتقاد

عمومه ومساواته وبالجملة ما لا يكون معتقدا مساواته يجوز عند العقل وجوده
بدون الملزوم فان بناء عدم التجوز المذكور على اعتقاد المساواة قال الشارح
رح في شرحه لفتح اذا لم تعلم المساواة لم يمنع عند العقل وجود اللازم
بدون الملزوم لان مبنى الامتناع اعتقاد المساواة وكون اللازم ملزوما فحتى
اتقنا انقضي فاقبل قد بقي للآزم المجهول المساواة فردا غير وهو اللازم المساوي
في الواقع مع انه لا اعتقاد بالمساواة ولا بالاعمية منشأ قلة التدبر
قوله هي الحكم ولازمها اي المعلومات قوله ومعنى اللزوم اي
لبس اللزوم بينهما باعتبار التحقق لجواز تحقق الحكم من غير وجود
المتكلم والمخاطب فضلا عن الخبر بل باعتبار الافادة وانما اعتبر الشارح
رح الافادة رعاية لسوق عبارة النص رح حيث قال لا شك ان قصد المخبر بحبرة
افادة الحكم والمراد من الافادة ما يترتب عليه اعني العلم لان الافادة بالمعنى
المصدرى مقصودة من الاخبار دون الخبر وكذا الحال في الاستفادة
فاللزوم بينهما باعتبار العلم قوله وترجم العلامة اه اطلاق الزعم على ما
ذكره العلامة رح لبس لعدم صحة في نفسه فان اللزوم بين المعلومات
باعتبار العلم وبين العلمين باعتبار التحقق بل لكونه غير مرضي عنه
السكاكي رح تصحيحه بخلافه لكن يمكن ان يقال المراد باستفادة
الحكم الحكم المستفاد غير عنه بالاستفادة تبيينها على انه انما يطلق
عليه الفائدة من حيث الاستفادة لا من حيث نفسه قوله صرح به اه
حيث قال فائدة الخبر لما كانت هي الحكم او لازمه ولازم الحكم وهو
كون المخبر عالما بحكم ايضا اه فاعتبر اللزوم بين نفس الحكم وكون المخبر
عالما به لا بين استفادتهما واما اطلاق فائدة الخبر عليهما فباعتبار المعنى
اللفوي والظاهر في ذلك ما ذكره في تحت تعريف المستند البند حيث قال
واذا كانا اي المستند والمستند اليه معلومين فاما اذا استفيد السامع فاما
نقول يستفيد اما لازم الحكم او الحكم فاطلق الحكم واللازم على
المستفادين دون الاستفادة من قوله اي يمنع الخ فانه صريح في امتناع
الافتكاك بين العلمين في الحصول قوله اذا التقدير ان حصولهما
اي المفروض ان حصول كل منهما انما هو من نفس الخبر من غير

اعتبار امر اخر حيث قلنا من الخبر نفسه في كل واحد منهما وليس المراد
تقدير حصول مجموعهما من الخبر نفسه على ما وهم فاورد عليه
ان التقدير المذكور ممنوع اذ لا ذكر له فيمتنع تقديم قوله عليه الخ اي انه
المصريح في الايضاح وفي لفظ التبيين اشارة الى ان الحكم المذكور
بديهى وقصد المصريح ازالة الخفاء قوله ولا يمنع تعطيل على قوله
يمنع داخل تحت التفسير قوله فان قيل كثيرا ما الخ اعراضا بورد
بعض شراح الايضاح بطريق المنع على قوله مع ان سماع الخبر
من الخبر كاف الخ وعلى قوله لجواز ان يكون الاول الخ اعتمد ذكر
الدليل عليهما في الايضاح واجاب عنه الشارح رح بالبيان المقدمة
المتموعة بالدليل الذي خصه سابقا فقوله وفيه نظر منع وشككا
قرره في الحاشية المنقولة عنه وبويده الاكتفاء على تحقيق السماع بدون العلم
الثاني من غير تعرض للاسئلة الاول وقوله ولوسلم في الجواب السابق
بالمعنى اللغوي لانه اثبات المقدمة المتموعة وليس اعراضا على ما خصه
الشارح رح بطريق المنع او المعارضة لقوله والاولى تمنع بدون الثانية
كما قيل اما الاول فلانه مقدمة مدالة وان رجع الى منع مقدمة دليلها اعني
قوله لان صفة حصوله سماع الخبر من الخبر ككان الجواب افادة
للمقدمة المتموعة بعينها وقوله وفيه نظر افادة المنع واما الثاني فلانه
يكون الجواب الاول حينئذ منسوخا لقوله لا يخطر ببالنا الخ فيكون
في ذلك ان يقال لا نسلم ذلك والذ هو الالحاح هو من العلم بالعلم ويكون
قوله وفيه نظر منعا للسند اذ لا يمكن حمله على اثبات المقدمة المتموعة
كما لا يخفى ويكون الجواب الثاني منعا للملازمة المذكورة بقوله اذا
صحها خبرا وحصل لتامه الخ وليس كذلك لان قوله وبهذه اتيتم
بقصودنا صريح في اثبات المقدمة المتموعة قوله صرح به اه اي لا بد من
لانه بديهى لان قوله لوجود علمه لا يثبت البتة اه قوله والذ هو
الخ بيان لمنشأ غلط الاستدلال على الجواب والذ هو الالحاح هو من العلم
بالعلم وهو عدم التصور مع وجود ما يقتضيه لا بمعنى عدم اثبات
التصور فانه لا حصول للعلم باحتمال قوله وفيه نظر الخ لا بالانسان ان هذا

ضروري وانما يكون كذلك لو كان السماع علة مستلزمة وهو ممنوع اذ لا بد فيه من التعلل النفس واحضار الخبر قصد قوله ويمكن ان يقال اه
يعني ان اللازم عبارة عن المعلوم والمزوم عبارة عن العلم بالحكم على ما هو مقتضى السوق حيثما كفي بيان اللازم والمزوم بينهما في التحقق كما هو المتأخر من المزوم اي كما تحقق العلم بالحكم من الخبر تحقق كون الخبر عالما به وان لم يتحقق العلم به والقول بان المزوم نفس الحكم امكن اللازم والمزوم على وتيرة واحدة واللازم باعتبار العلم من جانب المزوم وباعتبار التحقق من جانب اللازم فاعتزاف ان المزوم هو العلم اذ لا بد للمزوم من طرف واحد من الوجود الخارجي والذهني قال قدس سره فسر فائدة الخبر ولازمها اولا بالحكم وكون الخبر عالما به موافقا لما في المفتاح وذكر اه ذكر اولا ان المزوم في الافادة ثم رتب عليه ان المزوم بينهما ليس الا باعتبار الاستفاد ووعطف عليها العلم اشارة الى اتحاد الكل واختلاف بالتعبير كما ذكرناه قال قدس سره مقتضود السائل من عدم المزوم بينهما قال قدس سره باعتبار المزوم بين اه يعني ان المزوم بينهما نفس الحكم والعلم يكون الخبر عالما باعتبار تحقق المزوم بين تعلميهما اعني العلم بالحكم ونفس اللازم قال قدس سره اراد اه يعني ان المراد من حصول صورة الحكم الادراك المطلق لا التصور المقابل للصديق قال قدس سره مستعينة لغة ولو محاذافا لاني ما في المواقف من ان اطلاق العلم على غير الاعتقاد الجازم المطابق خلاف الشرع والله والعرفه قال قدس سره اذ قلنا اه هذا ظاهر اذ قيل افاد التكلم بالحكم واما اذ قيل افاد بالخبر الحكم فالظاهر ان معناه افاد به حصول صورة الحكم واما الاعتقاد به فيستفاد من امور خارجة عن الخبر قوله وقد ينزل الخطاب اه اورده السكاكي رح هذا الكلام في اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر والصريح اشار اراده ههنا الى انه ليس منه لان الاخراج على خلافه ان يورد الكلام بخصوصية من كونه ابتدائيا او طلبيا او انكاريا على خلاف الخصوصية التي يقتضيها ظاهر الحال وفيما نحن فيه القاء اصل الكلام الى العالم الذي لا يليق به الالقاء بتزيله منزلة من لا علم له من غير نظر الى كونه خاليا اوسائلا او منكرا في الاخراج

على خلاف مقتضى الظاهر النظر الى كيفية الكلام وههنا النظر الى اصل الكلام فعوله وقد ينزل الخطاب اه بجهة معطوفة على قوله لاشك ان قصد الخبر اه والمقصود منه ان الافادة التي يقصد بها من هو بصدد الاخبار قد يكون تحقيقا بان لا يكون الخطاب عالما بهما وقد يكون تنزيلا بان يكون عالما منزلا منزلة من لا علم له بهما وبما ذكرنا ظهرا ان ما قاله السيد قدس سره من ان الجاهل اعم من ان يكون خاليا اوسائلا او منكرا والمراد ههنا الخالي كافي المفتاح والثالث داخل في قوله وقد يجعل غير التكر كالنكر والثاني معلوم بالمقايضة لاساس له بهذا الكلام وخروج عن مذاق النص والشارح رح ومن لم ينسبه لهذه الدقيقة قال كان اللائق ان يورد هذا الكلام في خلاف مقتضى الظاهر كافي المفتاح الا انه اورده النص رح ههنا جوابا لسؤال مقدر وهو ان يقال ان الخبر قد لا يقصد بخبره افادة الحكم اولا زمه بان يلي الكلام الى العالم بهما ولم يتذكر ان المراد بالخبر من هو بصدد الاعلام ومن لا يقصد بخبره افادة الحكم اولا زمه ليس بصدده قوله ومثله اه اي مثل هو كتاب هي عصا في انه جواب للسائل العارف لعدم جريه على موجب العلم وهو ترك السؤال الحكيم وهو استحضار احوال العصى ليظهر التفاوت بين المنقلب والمنقلب اليه وان لم يكن فيه تنزيل الخطاب العالم منزلة الجاهل ولا تنزيل المعلوم منزلة المجهول ولذا قال مثله قوله وان شئت اي ان شئت شاهدا على ما ذكر من التنزيل فطلبك اي خذ بكلام رب العزة وهو قوله تعالى ولقد علموا الخ واللام الاولى جواب للقسم المقدور واللام الثانية للابتداء متعلقة بعلوموا من اشتراء مبتدا خبره ماله في الاخرة من خلاق والجملة في خير مفعول علموا والخلاق النصيب ومن زائدة لتأكيد النفي اي والله لقد علموا ان من استبدل كتاب السحر بكتاب الله ماله في الاخرة شيء من النصيب واللام الثالثة ايضا جواب للقسم والجملة القسمية معطوفة على القسمية الاولى او الواو اعتراضية ومانكرة ميمرة للضمير المهم الذي في بشس والخصوص بالذم محذوف اي والله لبشس شيئا شروا به حفظوا انفسهم اي

بالهوية المشروها في زعمهم ذلك الشراء ولو بشرطية ومفعول يعلمون
 محذوف فلو محذوف منزلة اللازم والجزاء محذوف اي لو كانوا يعلمون
 مذمومية الشبهة المذكور او لو كانوا من اهل العلم لا متعوا عن ذلك
 الشبهة فمفعول يعلمون بعينه مضمون الجملة التي هي مفعول علموا اي
 من اشترى ماله في الآخرة من خلاف لان الشراء المذكور لما كان موجبا
 الخوفان في الآخرة كان مذموما غاية المذمومية فاندفع ما قيل ان
 مفعول يعلمون ما قال عليه ليس ما شروا به انفسهم اي مذمومية
 الشراء ومفعول علموا انه لا نصيب لهم في الآخرة والعلم بانه لا نصيب
 لهم في الآخرة لا يتنافى في العلم بمذمومية الشراء بان يعتقدوا
 اياهم فلا تنزى بل قوله كيف تجدد الخ تجد استئناف
 جواب الامر من حيث المعنى او حال من فاعله او مفعوله وضد
 مفعوله الاول والثاني يصف وكيف حال من مفعوله الاول والمعنى
 خذ بكلام رب العزة تجد او واحد اوله واصفا لاهل الكتاب
 بالعلم مكينة بكيفية ما ومن قال ان جملة كيف تجد وقع حالا من فاعل
 الامر او مفعوله اي مقولا في حقك او في حقك لم يأت بشئ لان كيف
 مفعول لما بعده قدم عليه لتوضيح في الاصل معنى الاستفهام وان
 انشأ منه ههنا لجود التخييم قوله يعني ان شئت اذ يعني ان مفعول
 شئت تنزىل العالم مطلقا لا العالم بالعائدة ولازمها وان كان
 سوق الكلام فيه لان الاستبعاد انما هو في تنزىل العلم منزلة الجهل
 لا في خصوصية المتعلق بل في تنزىل وجود الشئ منزلة عدمه مع
 قطع النظر عن خصوصية العلم قوله اعلم من فائدة الخبر الخ المستفاد
 من الآية تنزىل العلم بشئ مخصوص منزلة عدمه ومعلوم انه لا مدخل
 لخصوصية ذلك الشئ في التنزىل فالمستفاد منه تنزىل العلم مطلقا
 ومنه يستفاد عموم المتعلق قوله خطاية اي منسوبة الى الخطاية
 وهي صناعة تقييد الاقتناع لتركه من مقدمات مقبولة قوله بلوح
 عليه اثر الاهمال اما اول فلان هذا الخبر اعني ليس لهم علم لو فرض
 كونه ملق اليهم فلا معنى لكونهم عالمين بمضمونه كيف وقد تمحق

في قوله ولقد علموا فضله وهو ان لهم علم به ويعتد اليقين والى لاجه
 لتزويلهم منزلة الجاهل بل ان ليس لهم علم بل ان من اشترى ماله في الآخرة
 من خلاف بل انه كان ولا بد فينبغي ان يزولوا منزلة الجاهل بان لهم
 علم بذلك وبالجملة فهذا الكلام من الاهمال بحيث لا يسع المقال اتيان
 اهماله كذا تفصيل فخر راج اقول الجواب عن النع الذي اشار اليه بقوله
 لو فرض يعني لا يستلزم كون هذا الخبر ملق اليهم لان الخطيب للرسول
 صلى الله عليه وسلم ان الخطاب من رجا للرسول صلى الله عليه وسلم
 وتعرضوا لهم ولذا اكد بالقسم فاندفع الاعتراض على التوجيه الثاني
 ايضا ومن الثاني ان المتعلق بقوله تعالى ولقد علموا موت العلم
 لهم حقيقة والمستفاد من الخبر الملقى اليهم ملق العلم عنهم تنزىلا
 ولا حافاة بينهما وعن الثالث ان العالم اذا علم بخلاف علم كان عالما
 بانه منزلة الجاهل في عدم ترتيب ثمرة علمه ومقتضى هذا العلم ان يمنع
 عن ذلك العمل ففينا نحن فيه كانوا عالين بان ليس لهم علم وانهم
 بمنزلة الجاهل في ذلك الشراء ومقتضى هذا العلم ان يمنخوا عنه فاذا
 لم يمنخوا كانوا بمنزلة الجاهل في عدم جبرهم على مقتضى هذا العلم
 فالتى الخبر اليهم بانه ليس لهم علم مع علمهم بقدر فانه لغاية الغرض
 والاشكال بطرح عليه اثر الاهمال قوله لا يوافق ما في المشايخ لانه
 صريح في ان العلم المتيقن والمتيقن هو علم اهل الكتاب بمضمون كتاب
 اشترى ماله في الآخرة من خلاف وخص كلام القائل الاول صريح
 في ان المعلوم الذي تنزىل العالم به منزلة الجاهل هو مضمون هذا الحكم
 وهو انه ليس لهم علم به فلا يمتنعون ويترجم ان يكون العالم بذلك
 هو المخاطب بذلك الكلام وكلام القائل الثاني صريح في ان المعلوم
 هو مضمون قوله ولقد علموا بان اشترى ماله الا انه لا يمتنع ان يكون المخاطب
 به هو العالم بذلك كذا تفصيل فخر راج فانه قد عرفت ان فاعله خطيب
 لاهل الخطاب بالعلم المتيقن والمتيقن بطريق التعريض هو اهل الكتاب
 وكانوا عالين بالعلم المتيقن فحقا وبني العلم عنهم تنزىلا ففقدوا
 اليهم الخبر ان تعرضوا ومعلوم انه ليس المقصود بهما لازم الفائدة

فيكون من قبيل تنزيل العالم بهذا من الجاهل قال قدس سره
 أي ما رغبنا حقيقة لكون الأثر المستتر خارجا عن طرق البشر
 لا من غير ضرورة مباشرة اسباب الرعي فهما جهتان لنفي الرعي وإثباته
 والنفي والمثبت أمر واحد فلا يرد أنه لا يكون النفي والمثبت واحدا
 والكلام فيه قال قدس سره وعدم صحة الخ لا أن يراد بالكسب
 مجرد مباشرة الأسباب لأمّا هو المتعارف أصنى المقابل للخلق فيكون
 المعنى ما رغبنا تأثيرا لا تأثيرا في العجزة لقدره العبد اذ رغبنا باستعمال
 أسبابه فيصح على دأى من ينكر الكسب قوله وإذا كان قصيد الخ
 يعني أن فاه فينبغي جزائية والشرط محذوف دل عليه الكلام السابق
 وقد صرح به في الايضاح ووجه الترتيب أنه اذا كان المقصود افادة
 الخطاب لك أن اللائق رتبة حاله في الافادة فينبغي أن يقتصر
 في التركيب على قدر احتياجه ولا يزداد عليه حذرا عن اللغو في الكلام
 ولا يتصل عنه حذرا عن لغو في الكلام فان الناقص لعدم افادة المقصود
 لغو قوله الى تفضيله أي تفصيل الاقتصار على قدر حاجة الخطاب
 قوله الخال الذهن عن الحكم الخ المراد بالحكم الوقوع واللا وقوع
 كما في السابق اعني قوله افادة الحكم واللاحق اعني قوله والتردد
 فيه فان التردد انما هو في الوقوع واللا وقوع دون الابقاع والانتزاع
 وكذا الانتكاز ومعنى خلو الذهن عنه ان لا يكون حاصله فيه وحصوله
 فيه انما هو الاذعان به فيكون المعنى خاليا عن الاذعان به والخلو
 عن الاذعان لا يستلزم الخلو عن التردد فان الاذعان والتردد
 متافيان لا يستلزم الخلو عن احدهما الخلو عن الآخر فظهر
 فساد ما سبق الى بعض الاوهام وان مبتدأ عدم التبدل اعني الخلو
 عن الحكم وان ما قبل ان معنى كلام الشارح راع على الاستخدام
 بإرادة الابقاع عن لفظ الحكم والوقوع عن محضه او على ارادة الخلو عن
 ادراك الحكم وتخصيصه بالتصديق ليس بشئ فكيف وانه صرف
 للنفي عن الظاهر ولا يدفع به عدم الحاجة الى ذكر التردد غاية عدم
 لزوم الاستدراك قوله طالما بوقوع النسبة الخ عبر بالركب التقيدى

مع ان المرام ان النسبة واقعة او ليست بواقعة للتصريح على ان
 الخلو عن الحكم عبارة عن عدم تعلق العلم بالوقوع واللا وقوع
 سواء تعلق العلم بالنسبة او لا بخلاف الخلو عن التردد فانه لابد فيه
 من تصور النسبة ولذا قال في ان النسبة هل هي واقعة ام لا يذكر
 الاستفهام عن حكم بعد النسبة قوله ام لا منقطعة كان المتردد ينتقل من
 الاستفهام عن حكم الى الاستفهام عن حكم آخر في الرعي قال سيبويه
 ام في قولك ان يد عندك ام لا منقطعة كان هذا السائل ان يدا عنده
 فاستفهم ثم ادر كم شغل ذلك الظن اني انه ليس عنده فقال ام لا وانما
 عنده منقطعة لانه لو سكنت على قوله ان يد عندك لم لم الخطاب انه
 يريد اهو عندك ام ليس عندك فلا بد ان يكون لقولك ام لا فائدة محددة
 وهي تغير ظن كونه عنده الى ظن انه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع
 والاضراب انتهى واذا كانت منقطعة جاز استعمالها مع هل فانها تستعمل
 مع جميع كلمات الاستفهام فافهم فانه دقيق قد دل فيه الاقدام قوله
 ولا يحكم بشئ اه فبعد تحقق الخلو عن الحكم مع وجود التردد قوله
 وهي ان لم يبد كر القسم ههنا مع ذكره في صورة الإنكار لان الاستغناء
 عن هذه المؤكدات يستلزم الاستغناء عنه لانه لابد معه من ايراد بعض
 هذه المؤكدات قوله واممية الجملة اه أي كونها اممية لاصيرورتها
 اممية كإزهم فانه لا يشترط في التأكيدها كونها معدولة قوله وحروف
 الصلة أي أحرف في الزيادة فان الغرض منها التأكيدها وليست موضوعة
 للتأكيد والالكانت مترادفة لان فهي زائدة في الكلام لا بتغيره المعنى
 بخلاف ان فانها موضوعة للتأكيد بتغيره المعنى قال قدس سره المراد
 بالخالى اه لا حاجة الى هذه التفسيرات لكونها مذكورة في قوله وانما
 انحصر قال قدس سره فهو المتردد قبل يجوز ان يكون النسبة
 حاضرة في ذهن الخطاب من غير الثبات الى وقوعها ولا وقوعها
 وطلبت ابقاعها وانتراعها والجواب ان النسبة الحكمية هي النسبة التامة
 الخيرية اعني النسبة المشعرة بالوقوع واللاقوع فلا يمكن تصورها بدون
 ملاحظة الوقوع واللاقوع نعم النسبة بمعنى الربط بين الشئين

فان كان ملاحظتها بدون الحكم والتزدد قال قدس سره فيمكن اعتبار
الخلو من خلاصة ان في صورة الخطو اعادة اللازم بين الافادة بالحكم
فيمكن اعتبار التزدد من التاكيد لافادة الحكم واعادة لازمة بخلاف
صورتى التزدد والانكار فان التاكيد لا يسلل الحكم لا يستلزم فاكيد
والعلمانية الابواب منطقتا منتهى انما اعتقاده بالحكم يتبع فطبيعة الحكم
فاذا كان ملاحظتها مؤكدا فلو كان اعتقاده كان اعتقاده به ايضا كذلك وبما
مستورنا ان وقع ما قيل انه لا يتصلوك بين الخطو وبين التزدد والانكار في ان
شيئا منها لم يعتبر على وجه الاحتمال في اللازم حتى لو اعتبر ذلك مختار
باللازم فائدة ويمكن اعتبار كل منهما في اللازم على وجه التبيين
قال قدس سره فبعد القاطبة الخبراء يريد ان بعد القاطبة الخبر من غير التاكيد
لا يتصور بقاء التزدد والانكار فلا حاجة الى التاكيد بخلاف صورتى
التزدد والانكار فانه بعد القاطبة الخبر الغير المؤكد يتصور بقاء التزدد
والانكار فلا بد من التاكيد فانه قدس سره لا يتصور وخلق من السماع
عن صاحب المتكلم بهذا المعنى بعد الاعتناء لكن يتصور قبيل الالقاء
كما في صورتى التزدد والانكار فانهما يتصوران قبل الالقاء ولا يتصوران
بعده قال قدس سره ثم الظاهر انه يعنى ثم اعلم ان ما ذكرناه من
اعتبار الاحوال الثلث بالقياس الى اللازم خلاف ظاهر الحال لانه
بما يرى الكتابية حيث جعل اعتبارها في اصل الحكم كناية عن اعتبارها
في اللازم والظاهر ان ظاهر الحال انك اذا اعتبرت هذه الاحوال في
اللازم صار اعادة اللازم مقصودا اصليا وافادة اصل الحكم مقصودا
تبعيا فينبغي على مقتضى ظاهر الحال ان يعبر عنه على بقية صريح
فيكون حيث فائدة الخبر وبما جرت اذ دفع ما قيل ان قوله ثم الظاهر
حيث ان في امكان اعتبار الخطو بالقياس الى اللازم مناهى لما من قوله
يمكن اعتبار الخلو قال قدس سره وانت خبيره اعادة لما سبق من
قوله على انه اذا ان يبعد لم المتكلم به الا ان فيه تفصيلا ليس فيما سبق
فلذلك اعادة قوله حسن تقويته فيه اشعار بان هذا في اقتضاء
المؤكد دون المربية الاولى من الانكار حتى لو ترك لم يبعد ذلك قوله

قال الشيخ في دلائل الاستحسان اكثر مواقع الخ قل في شرح المفاتيح ذكر
الشيخ عبد القاهر انه انما يحسن التاكيد اذا كان للسائل ظن في الطريق
والاخر للقطع بحسن صلاح في جواب كيف زيد وقام في جواب اقام
زيد او قلعه من غير التاكيد انتهى افاد ان ذكر ان في عبارة الشيخ
يعطى يق التمسك بدليل انه ذكر في الدليل صحة جواب صلاح بدون
التاكيد ولو كان الحكم المذكور مخصوصا بان عنده لا ورده مؤكدا
بما سوى ان وما قيل انه يجوز ان يكون كلامه مخصوصا بان كونه علما
في التاكيد مفيد الغاية وان الاكتفاء بذكر صلاح بدون التاكيد ليظهر
صحة الجواب غير ان طريق الاولى فطية ان كونه علما في التاكيد ومفيدا
لغايتة ممنوع كيف وانه قد يستعمل مجرد الاعتناء بشأن الحكم من غير
قصده التاكيد بخلاف سائر المؤكدات ويستعمل في جواب المتردد
فلا يكون مفيدا لغايتة قوله هو الجواب تعريف لفظ الجواب ليس
للفصل بل من قبيل والدك العبد اى كونه اكثر المواقع معلوم مشهور
فصغير الفصل لتاكيد الحكم وكذا اذا كان مبتدأ وانما قال اكثر مواقع
ان لانه قد يحكى مجرد الاعتناء بشأن الحكم ووقوف الرغبة فيه قوله
ظن انه في ناج اليه في الظن كان يردن فالظن ههنا بالمعنى اللغوي
كافى قوله تعالى وما تدري بالساعة ان نطق الاظن وليس بالمعنى المصطلح
اعنى الاعتقاد الغير الجازم حتى يرد انه اذا كان له ظن كان واجبا في
النكر ولو ادنى الانكار قوله فاما ان يحول مجرد الجواب اضلا اى اما جعل
مجرد الجواب من غير اعتبار الشرط المذكور اصلا مقتضيا ليراد ان
فلا يصح قوله لا يستقيم اى لا يكون واردا على الاصل ومقتضى الظاهر
قوله بما لا قائل به كيف وقد وقع في كلام الفصحاء نحو قال لي كيف
انت قلت عليل قال قدس سره فيه بحث انه لا يخفى ان السؤال
والجواب في جميع صور الاستفهام انما هو بالجملة الخبرية الدالة على
الحكم اعنى الوقوع والاقوع فالملوب والفساد هو التصديق الا
انهم اصطلحوا على ان جهالة الحكم اذا كان باعتبار نفسه بعد العلم
بالنسبة والطرفين بخصوصهما فهو اطلب التصديق واذا كان

جهالة باعتبار أحد الطرفين أو قيد من قبودهما فهو لطلب التصور
كما صرح به الشارح ربح في بحث الاستفهام فيعد ملاحظة الاصطلاح
لا ورود له هنا البحث ولو لم يلاحظ يلزم أن لا يصح الجواب بصالح
أيضا لأنه لا فائدة التصديق بثبوت الصلاح والمطلوب التصور
قال قدس سره قالوا المطلوب أه يعني أن القوم يتساجحوا في قولهم
كيف وابن وأمثالهما لطلب التصور مع أن المطلوب بها التصديق
بأنه على أن التصديق الحاصل بعد الجواب لا يمتاز عن التصديق
الحاصل قبله في جميع تلك الصور إلا باعتبار التصور وقد عرفت
أنه لا حاجة إلى القول بالتساجح قال قدس سره ثم إن اشتراط الخ
يعني أن اشتراط الشيخ يقتضي عدم الفرق بين طلب أصل التصديق
وبين طلبه بخصوصه في أنه لا يحسن التأكيذ بدون ظن الخلاف
ويحسن معه والاولى أن يفرق بينهما بأنه يؤكد في الاول لأنه متردد في
التصديق سواء كان له ظن الخلاف أولا ولا يؤكد في الثاني لحصول
التصديق قال قدس سره فهناك يؤكد يقتض بقوله تعالى اجعل
الإنسان أن لن يجمع عظامه إلى قادرين على أن يسوي بانه ويقول
تعالى الست بر بكم قالوا إلى قال قدس سره فلا حاجة أه وإن
جاز إرادته نظر إلى كونه لطلب التصديق بخصوصه فلا يقتضي
بقوله تعالى أنها بقرة صفراء في جواب ما لو أنها قال قدس سره أنه
لا يلزم أه الجواز أن يكون مشروطا بأن يكون السؤال عن أصل التصديق
وفيه أنه يلزم أن يكون أه صالح في جواب كيف زيد خلاف الأصل
قال قدس سره اعتبار ظن السائل أه فحق الاشتراط المذكور مجرد
دعوى لا دليل عليه وهو لا يسمع وما قيل أن الدليل عليه الاستقراء
فليس بشيء لأن الاستقراء دليل على أن أكثر موافقه الجواب لأعلى
الاشتراط قال قدس سره وهذا القدر أي كون السؤال عن أصل
التصديق كاف في استحصان التأكيذ ولا يلزم أن يكون مستحسنا في
جميع صور السؤال حتى يلزم عدم صحة صالح في جواب كيف زيد
قال قدس سره وبما الذي له أه يعني أن الصورة التي ذكرها الشيخ

لا يراد أن وهو أن يكون للسائل ظن على خلافه فلا يبعد أنه حاله في
المنكر وفيه أنه لا اعتقاد في تلك الصورة فكيف يدرج في المنكر قال
قدس سره أنسب أه لأن السؤال عن السبب الخاص سؤال عن أصل
التصديق كقوله تعالى أن النفس لامارة بالسوء فانه جواب عن هل النفس
امارة بالسوء بخلاف السؤال عن السبب المطلق فانه سؤال عن التصديق
بخصوصه كقوله سر دأثم وحزن طويل فانه جواب عن ما سبب حزنك
قوله اذكذبوا طرف للقول المدلول عليه بحكاية فانه نقل قول الغير
وفيه تعريض لصاحب الكشف حيث قال فان قلت لم قبل أولا أنا
اليكم مرسلون وأنا اليكم لمرسلون آخر اقلت لأن الاول ابتداء اخبار
والثاني جواب عن انكار انتهى يعني أن الاول أيضا واقع بعد التكذيب
فكيف يكون ابتداء اخبار إلا أن التكذيب في المرة الاول ضعيف وفي
المرة الثانية قوى فلذا اختلف الكلامان في التأكيذ وفي شرح المفتاح
الشرقي أن قوله ابتداء اخبار للنظر إلى أن مجموع الثلاثة لم يسبق
منهم اخبار فلا تكذيب لهم في المرة الاولى فيحمل التأكيذ فيها على
الاعتناء والاهتمام منهم بالخبر انتهى وفيه أن الرسل الثلاثة كانوا عالمين
بانكارهم والكلام المخرج مع المنكر لا يقال له أنه ابتداء اخبار وقيل
لأنه بمنزلة ابتداء اخبار بالنسبة إلى المرة الثانية لا حقيقة وقيل معناه
أنه اخبار غير مسبوق بأخبار آخر ولا يخفى ضعفها وعندى أن ما ذكره
البنكاكي ربح مبنى على أن قوله تعالى فقالوا أنا اليكم مرسلون معطوف
على قوله تع فكذبوه مناهاة للتعقيب فهذا القول صادر عن الثلاثة
بعد تكذيب الاثنين والتعريض بالتأكيذ كما هو طريقة المتكلم مع الغير
من صكون المتكلم واحدا والغير متفقا معه فلا يراد أن سمعوا كان
سواء كما محققا حاله فكيف يقال أن قوله تع أنا اليكم مرسلون صادر عن
الثلاثة فيكون كلاما مع المنكرين بخلاف مؤكدا بأن واسمية الجملة
وقوله تعالى ربنا يعلم أنا اليكم لمرسلون بعد تكذيب الثلاثة المبين
بقوله تعالى قالوا ما أنتم إلا بشر مثلنا الآية بخلاف مؤكدا
بالتأكيذات وقول صاحب الكشف مبنى على أنه معطوف على قوله

اذ طاعة المرسلون قوله تفصيل للقصة المذكورة اجمالا بقوله نعم اذ جاءها
المرسلون الى قوله نعم ففرزنا بناتنا لفاء لتفصيل فقوله تعالى انا اليكم
مرسلون بيان لقوله نعم اذ ارسلنا اليهم اثنين فيكون ابتداء اخبار صيد
من الاثنين قالوا بل صيغ الجمع تقرير باللسان الخبر باتفاق جماعة عليه
والمتكلم واحد سبحانه وقوله تعالى قالوا ما اتم الا بشرا مثلاما انزل الرحمن
من على من اتم الا تكذبون بيان لقوله تعالى فكذبوهما وقوله تعالى قالوا
ربنا يعلم انا اليكم المرسلون وما علمنا الا البلاغ المبين بيان لقوله تعالى ففرزنا
بناتنا فان البلاغ المبين هو اثباتهم الرسالة بالجزات وهو التعزيز والعلية
ولا ينبغي حشون هذا التفسير لموافقته بالقصة المذكورة في التفاسير
وملائمة المتن الاية فانها ذكرت اولا اجمالا بقوله واضرب لهم مثلا
اصحاب القرية ثم فصلت بعض التفصيل بقوله تعالى اذ جاءها المرسلون
الى قوله تعالى ففرزنا بناتنا ثم فصلت تفصيلا تاما بقوله تعالى فقالوا
انا اليكم مرسلون الى قوله خامدون وعدم احتياجه الى جعل الفاء في قوله
فكذبوهما فصحة بخلاف تفسير السكاكي رحمه الله تعالى الى تقدير دعوا
الى التوحيد والله اعلم بامرار كتابه قال قدس سره ليدعوه الى عبادة الله
اه فيه بحث لان المذكور دعوتهم الى التوحيد والاسلام يدل عليه قوله تعالى
وما لي لا اعبد الذي فطرني الاية اي ما لكم لا تعبدون بعد قوله اتبعوا
المرسلين قال قدس سره والظاهر اه لا ينبغي كونه خلاف الظاهر
اللهم الان يدعى ظهوره بالنسبة الى ما قاله الشارح رحمه الله تعالى ان فيه
بعضا من حيث المعنى وفي هذا بعدا من حيث اللفظ واقول لا حاجة
الى شئ من الشاويلين لان رسل عيسى هم كانوا رسلا من الله تعالى
ردا له ففرز بناتنا كمسارون لموسى هم بناتنا لظهور المجزة على
ايمانهم المنص بالتى على ما تقرر في الكلام وانه لا معنى لتكذيبهم في
كونهم رسل من البشر ووجههم بذلك قال قدس سره ان يحكمهم اه
فان في كم مطلقا المندم على السلطان بقوله هو اعلى بداركم فان السلطان
داخل فيه وفي اصنافه الحكم تغلب له عليهم والاطهر في التثنية قوله
تعالى اذ فرعون في فلان حيث غالب شعب عليه السلام على قومه

في الخطاب وغلب القوم عليه في نسبة العود قوله ابتدائا لكونه غير
مسبق بطلب او انكار قوله فان قيل اه معارضة للدليل المذكور على
ان مقتضى الظاهر اخص مطلقا وتوجيه ان دليلكم وان دل على ذلك
لكن عندنا ما ينفيه فان الكلام المذكور على وفق مقتضى الظاهر اي على
وفق امر ظاهر وهو الانكار وليس على وفق الحال اصيلا لان الحال كما مر
عبارة عن الداعي الى اعتبار خصوصية في الكلام زائدة على ما يقيد
اصل المعنى ولا داعي للتكلم ههنا سوى الخلو الادعائي وهو يقتضي ترك
التأكيذ لا التاكيد فبينما عموم وخصوص من وجه لاجتماعها فيما اذا
كان الداعي هو الظاهر وتحقق مقتضى الظاهر بدونه فيما اذا كان الكلام
على وفق الظاهر الذي لا يكون داعيا كالصورة المذكورة وتحقق مقتضى
الحال بدونه فيما اذا كان على وفق مقتضى الحال الغير الظاهر ومبني
المعارضة ان مقتضى الظاهر ليس عبارة عن مقتضى ظاهر الحال حتى
يكون اخص مطلقا بل عن مقتضى الامر الظاهر سواء كان حالا او لا وما
حجرتنا انه دفع ما قيل انه اذا كان مقتضى الظاهر عبارة عن مقتضى
ظاهر الحال كان اخصيته ضروريا فلا ورود لهذا الاعتراض وان
قول المعارض انه على وفق مقتضى الظاهر اي ظاهر الحال اعتراف
بانه على وفق مقتضى الحال فكيف يقول انه ليس على وفق مقتضى
الحال مطلقا قوله غير مبلغ لعدم صكوته على وفق مقتضى الحال
قوله اذ لا يعرف الخ اي لا يعرف اعتبار التكلم وعدم اعتباره الا
بالتأكيذ في كلامه وتركه وان كان يعرف الانكار وعدمه بعدا ما بان
دالة عليه او بظاهر الخطاب قوله فيجعل الخ لا ينبغي ان يجعل ليس
متأخرا عن الاخراج فاما ان يجعل الاخراج مجازا عن ارادته او يجعل
الفاء لتفصيل قوله اذ قدم اليه اه قال في شرح المفاتيح هذا الاشتراط
بالنظر الى ما هو الشائع في الاستعمال ولا يمنع ان يقع ذلك بسبب
غير التلويح انتهى كما لا يخفى ببيان الخبر لكونه متبعدا او التنبية
على غفلة السامع قوله اي الخبر فاللام زائدة كما في ردف لكم على
ما ذكره الرضي في معرفة التعدي واللازم من ان استعمال الفعل

اذا كان بحرف الجر وبدونه كثيرا فهو متعدد ولازم واذا كان بحرف الجر كثيرا فهو لازم وما ورد بدونه فهو على نزع الخافض واذا كان استعماله بدون حرف الجر كثيرا فهو متعدد وما ورد به حرف الجر فيه زائدة وانما لم يجعل ضميره للملوح مع عدم احتياجه الى توجيه اللام لان القاء بغيره ما يقيد اللام فيلزم الاستدراك قوله لا بدعي كني عنه بالنهي عن مخاطبة معنى المجاورة للمبالغة قوله فهذا كلام بلوح بالخبر اي بخصوصه مع قوله وامتنع الفاك لان صنعه للخلاص من الفرق واما بدونه فإلوح الى جنس الخبر اي كونهم محكوموا عليهم بالعذاب كافي المختصر ان هذا كلام بلوح بالخبر تلو بحاما ويشعر بانه قد حق عليهم العذاب قوله فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب بالنظر الى الملوح وان لم يتردد المخاطب ولم يطلبه قوله اشارة ما اي خفية فان التلويح في اللغة الاشارة من بعيد وانما كان المراد ذلك لان في بعض الاثلة ليس التلويح الى خصوص الخبر فان قوله تعالى صل عليهم تلو بحالا جنس الخبر وهو ان في صلوة عليه السلام منفعة لهم وفي قوله تعالى اتقوا ربكم اي احفظوا انفسكم عما يضركم في الآخرة تلو بحالا ان في الآخرة عقوبة على الاعمال ومن جعلتها ان زلزلة الساعة اي الاهوال التي في تلك الساعة شيء عظيم قوله حتى ان النفس البقظي اي المنهية لدرك ما يرد عليها تكاد تتردد في الخبر بخصوصه بناء على انها تعلم ان الجنس لا يوجد الا في فرد ما فتكون ناظرة اليه بخصوصه كأنها مترددة فيه كنظر السائل وتردده وبعاء ذكرنا اندفع ما قبل ان سبق الملوح الى جنس الخبر واستشعر افعله يقتضي تأكيد كيد لانا كيد الخبر بخصوص هذا لكن ما ذكره الشارح رح مخالف لعبارة المفتاح حيث قال تميل بين اقدام التلويح والجمام لعدم التصريح اي النفس البقظي تميل اي تتكلف الميل بين اقدام على الحكم الملوح به لاجل التلويح وبين اجمام عنه لعدم التصريح به فانه يدل على ان التردد في الحكم الملوح به بالنظر الى الاعتبارين اللهم الا ان يعتبر التلويح الى الجنس تلو بحالا الى الخبر بخصوص فتدبر قوله جميل بالفتح عم النبي صلى الله عليه وسلم واسمه مقبرة واما جميل

بالتحريك

بالتحريك فهو شاعر عبد لني ما زن كذا في القاموس قوله واضعنا على العرض في التناج العرض جوب ربنا نهدن وشمشير ربنا ورا نهدن وفي شرح المفتاح للكاشي العارض هو الذي يضع السيف وغيره على فخذ عريضا فالمراد بالعرض عرض الموضوع لا الموضوع عليه على ما فهم ومعنى كون الرمح موضوعا على عرضيه ان يكون عرضيه الى العدو دون طوله او ان ميل عرضيه وثقله واقع على الشيء بخلاف ما اذا كان مرفوعا فان ثقل طوله واقع عليه قوله ان بني عمك فيهم رماح وبعده هل احدث الدهر لنا نكبة ام هل رقت ام شقيق بسلاح قوله رقت من الرقية والمراد من سلاح سلاحنا وقد حذف المضاف اليه كذا في شرح العلامة رح ومن هذا يظهر ان القائل داخل في بني عمه بخاطبه بهذا الكلام فظهر كونه التفاتا من الغيبة الى الخطاب بلارية بل في جاء شقيق ايضا التفات على رأي السكاكي رح وان ما قبل انه حكاية كلام صدر من شخص عند مجيء شقيق لمجارية بني عمه وليس في ذلك الكلام التفات لعدم سبق التعبير عنه وعدم كونه على خلاف مقتضى الظاهر ليس بشيء قوله يعتقد الخ لان الجنائي للحرب لا يكون خالي الذهن عن تصور السلاح للعدو والمتردد فيه لا يترك التهو للحرب والالتفات الى السلاح قوله لان عماديهما لان المتردد لا يكون متعاديا والخصالي لعدم قصوره الموت والا هوال التي بعده لا عراض له عنه قوله ظاهر في التمثيل اي المتبادر من اراده بعد القيا عدة انه مثال له قوله فان قيل الخ ظاهره ابطال لكونه تمثيلا فيكون معارضة ويجوز ان يكون منعاه البسندين قوله ليكثر المرات بين فالرب فيه متحقق في نفس الامر من المشركين معلوم للتكلم فلا يصح في الرب عنه في نفس الامر ولو باعتبار علم المتكلم فضلا عن ان يؤكد قاب التنبأ كيد لدفع انكار المخاطب للحكم الذي هو صحيح في نفس الامر في علم المتكلم قوله مما اكده فيه الحكم بالتركيب فالحكم في كل واحد من الجملتين مؤكدا بالآخرى لان محادهما في المال وان كان اطلاقا مؤكدا في الاصطلاح

على الثانية قوله ويكون على مقتضى الظاهر لورود الكلام
المؤكد للذكر ولا نسلم انه من قبيل جعل المنكر كغير المنكر
هذا ان قرر السؤال معنا وان جعل مقارضة فتقول والا حصل
ان يكون الكلام على مقتضى الظاهر وعلى التقديرين اندفع انه
يجوز ان يكون من قبيل تنزيل المنكر منزلة المتردد والتأكيـ
لازالة تردده فلا يكون على مقتضى الظاهر قوله بل مقصود المص
رح عطف على قوله التمثيل به لا يكاد يصح واضراب عن السؤال
الى توجيه المتن بانه نظير للقاعدة السابقة وليس مثالا له فاللام في قوله
لتنزيل للاجل اى لاجل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه في كل
منها بناء على ما يزيله قوله انه لما نفي الرب الخ يعنى ان ظاهر الكلام
غير صحيح وبالتأويل يصح كونه نظيرا وكونه مثالا فاضراب السائل
عن عدم صحة التمثيل الى صحة الظاهر غير موجه وبهذا اعلم ان اعادة
ما ذكر في السؤال ليس استطراديا كما وهم على ان الاستطراد
ازاد كلام ينسج كلاما آخر ولا يتعلق للتأويل الثاني بالاول قوله وح
لا يكون مثالا الخ قيل اذا ضم اليه اعتبار آخر بان يقال هذا الحكم
اعني جعل وجود الرب بمنزلة عدمه مما ينكره المرتابون لانكارهم
وجود المزيل فيجب التأكيـ وتركه لتنزيل المنكر منزلة غيره فيكون
مثالا اقول هذا التنزيل غير معلوم المرتابين قبل الفناء هذا الكلام
فتكيف يتصور انكارهم اياه والقول بان انكار هذا الحكم باعتبار
انكار بناء اعني وجود المزيل ووجوب التأكيـ فيه باعتبار وجوب
التأكيـ في بناء مما لا يقول به عاقل وما قيل في الجواب من ان المراد
لا يكون مثالا بمجرد هذا التنزيل وهذا لا ينافي كونه مثالا بضم اعتبار آخر
مع عدم فلتس بشئ لان المقصود صحة كونه مثالا باى طريق كان
وكذا الجواب بانه بعد التنزيل المذكور صار الرب معدوما فلا يصح ضم
اعتبار آخر يكون مترتبا على وجود الرب فان ضربه معدوما تنزليا
لا ينافي وجوده حقيقة قال قدس سره فاشار الى الخ الاظهر ان يقال
معنى ما نفي ما اريد بنفي الرب ان احدا لا يرتاب فيه انما المنفى اى انما المراد

بالمنفى كونه محلا للرب والتعريف بالفعل عن ارادته شايع قوله
بل بمعنى الخ يعنى ان معناه ذلك لانه كايه عنده كما وهم فاعتراض
بان الكتابة ابلغ من الصريح فيكون فيه تأكيـ اعلى ان اراد الحكم
بطريق الكتابة لم يعدوه من طريق تأكيـ الحكم ردا لا انكار
فان الحكم بها يكون اوقع في القلب لكونه كد عوى الشئ بالبين لا وكـ
قوله وهذا حكم صحيح وخطوب به لكل الناس بل الجن ايضا لصدقوا
بالقرآن وعلوا كونه من عند الله وان كان المخاطب معنى من يتلقى الكلام
هو النبي صلى الله عليه وسلم كما يدل عليه الكافر في ذلك وفي قوله تعالى
بما انزل اليك وما انزل عن قبلك فانه فع ما قيل ان مخاطب بهذا الكلام
هو النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضوان الله عليهم وهم غير منكرين له
فلا يجب تأكيـه فان منشأ عندم الفرق بين معنى مخاطب اعني
من يتلقى الكلام ومن يتوجه اليه الكلام ويقصد منه كيف ولو كان
المخاطب هو النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رض لم يكن هذا الكلام
لافادة الحكم ولا لازمه قوله وهو انه كلام الخ يعنى ان اعجازه دليل وكون
من اتى به صادقا مصدقا بالمعجزة دليل آخر لان المجموع دليل واحد
فان كل واحد منهما دليل مستقل على كونه من عند الله ولما جمع الدلائل
وباعتبار كثرة النكرين ولكل واحد منهم دليلان قال قدس سره ما اتى
بهما الخبر وهو ان احدا لا يرتاب فيه كما صرح به في حاشية الكشاف ففاجل
نفي على هذا التوجيه ان احدا لا يرتاب فيه قوله ان المذكور اى المذكور انه
بمنزلة التأكيـ كيد المعنوى وهو انما يكون لدفع التجوز فلا يكون من قبيل التكرير
اللفظي حتى يكون مفيد التأكيـ كيد الحكم وفيه بحث لان المذكور ان الجملة
المؤكدـ لابد ان تكون مقررـ للجملة الاولى والام تكن مؤكدا فان اختلف
معناها كانت بمنزلة التأكيـ كيد المعنوى وان اتحد المعنى كانت بمنزلة التأكيـ كيد
اللفظي فتقرر الحكم واجب في كليهما الا انه فيما هو بمنزلة التأكيـ كيد المعنوى
باعتبار حاصل معنيهما وفيما هو بمنزلة التأكيـ كيد اللفظي باعتبار صريح المعنى
الاهم الا ان يقال مراد الجيب انه لا يكون من قبيل التكرير المفيد لتأكيـ
الحكم صريحا للالزام في رد الانكار وما قيل ان الجواب الحاسم لمادة السؤال

ان يقال ان التمثيل على قول من يجعل لا ريب فيه خبر ذلك الكتاب
كما ذكره صاحب الكشف وما هو في الفصل والوصول فبني
على مخاره من ان لا ريب فيه جملة مستحيلة فليس بشئ لانه على تقدير
كونه خبرا يكون جملة ذلك الكتاب لا ريب فيه مستحيلة على تأكيد الحكم
تكرار الاستناد كما في قوله تعالى كان ذا خلاقا في التقوى
الاصطلاحى كما هو عند الشيخ عبد القاهر ولا كما هو مذهب المصريح
قال قدس سره كما صرح به فيما بعد اقول صرح ايضا فيما بعد ان
التأكيد في نحو جاني الرجلان كلاما يدفع توهم ان يكون الجاني
واحد منهما والاستناد اليهما اجماعا وقع سهوا والتحقق ان التأكيد
المضوى يدفع السهو بخصوص وهو ان يكون ذكر المتبوع سهوا عما
يخالفه في الافراد والتثنية والجمع ولا يدفع كونه سهوا عما يخالفه في مثلا
نفسه في قولنا جاني زيد نفسه يدفع ان يكون زيد سهوا عن التثنية
والجمع ولا يدفع كونه سهوا عن عمرو وكذا كلاما يدفع ان يكون ذكر
المتبوع بطريق السهو عن الجمع والمفرد ولا يدفع عن شئ اخر غير
المذكور وكذا يدفع ان يكون ذكر متبوعه سهوا عما لا جرح له ولا يدفع
عن ذي اجزاء غير متبوعه قال قدس سره فلا يدفعه ما هو بمنزلة
قد عرفت الفرق بين التأكيد المعنوي وبين ما هو بمنزلة في ان الاول
لا يدفع السهو والثاني يدفعه لكونه مقرر الحكم قوله لكن المذكور
لعل المذكور في دلائل الاعجاز مبنى على ان الضمير في فيه راجع الى الحكم
المدلول عليه بذلك الكتاب فالقول بانه لا ريب في هذا الحكم كتكرير ذلك
الحكم وما ذكره المص والسكاكي رح مبنى على رجوعه الى ذلك الكتاب اى
لا ريب في هذا الكتاب بوجه من الوجوه لامن حيث اللفظ ولامن حيث
المعنى فيكون في غاية الكمال اذ لا كمال للكلام ابلغ من عدم الريب فيه بوجه
من الوجوه فيكون كما باننا غاية الكمال فيكون تأكيد ما معنويا لذلك
الكتاب لا خلافا فيمن حيث المعنى ولكل وجهة هو مواليها والتمثيل بكيفية
الاحتمال ولا يجب كونه نضافه قوله كناية عن انك زلت اه لانه ذكر اللازم
الذى هو مدلول الكلام المشتمل على الخصوصية وهو المقام الذى يناسبه

بحسب الظاهر عدم قرينة مانعة عن ارادته بل استعمال اللفظ فيه وقصد
منه لينقل منه الى منزلة الذى هو تنزيل المقام الغير المناسب منزلة
المقام المناسب وهذا التزويل هو المقصود الاصلى ومحمد الفاضل والظهير
والكتف كما هو شأن الكتابة هذا ان اريد بالكتابة المعنى المصطلح
وتنص الكلام الدال على المقام المناسب ان اريد بها المعنى الاصح
قوله لان هذا المعنى اى تنزيل المقام المحقق منزلة المقام المناسب
بما يلزمه اى بقية اراد الكلام مشتملا على الوجه المخصوص اى الكيفية
المخصوصة من التأكيد وتركه اى بطله اشتغال الكلام على الكيفية
المخصوصة بناء على ان محط الفاعلة هو الفاعل ليدل ذلك الكلام باعتبار
تلك الكيفية على المقام المناسب وينقل منه الى تنزيل المقام المحقق
الغير المناسب منزلة وليس المراد ان نفس اراد الكلام تابع للتزويل
المذكور ولازم له حتى يرد ما اورد السعيد قدس سره من ان يكون
احد فعلى المتكلم تابعا لفعل اخر لا يوجب صحة كونه كناية اصطلاحية
قوله عن انك خطت اه فقولنا الاسلام حتى كناية بلا واسطة
عن جعل انكاره كناية لان الخلو الذى يدل عليه ترك التأكيد في
ذلك القول يتبع التزويل المذكور وكناية عن وجود التزويل بواسطة
لان التزويل المذكور يتبع وجود التزويل قوله لان سوق الكلام اه
اى ذكره مع النكر مشتملا على ترك التأكيد الذى هو وظيفة الخيال
يدل على الخلو الاسطالى الذى يتبع التزويل المذكور ويشتمل منه اليه
والى ما ينبغي وهو وجود التزويل فقوله الى هذا المعنى اشارة الى مجموع
الجمال المذكور ووجود التزويل قال قدس سره اذ ليس هناك استعمال
اه فلا يتحقق الكناية لا بالمعنى المصطلح ولا بمعنى نفس اللفظ فها
فيقال ان هذا توجيه لكلام السكاكي رح على مقتضى تعريفه للكتابة
ويمكن التوجيه على تقدير كونها نفس اللفظ بان معنى قوله اراد الكلام
الكلام المورد ومعنى قوله يلزمه اراد الكلام يلزمه معنى الكلام المورد
ومعنى قوله سوق الكلام مع النكر الكلام السوق فعلى هذا لا يرد
اعتراض السيد الشريف ليس بشئ لان مقصود السيد الباحث

ان الشارح ربح ما اثبت لزوم الا بين الفعلين وليس ههنا استعمال
لفظ في اللازم والانتقال منه الى غير ذلك لانه لا يصح هذا توجيه على تقدير
كونه على مقتضى مقتضى اللفظ قال قدس سره بوجه ظاهر عبارة الفتاح
له وان ما كان في قوله بان يقتضيه ان يخرج الكلام على خلاف
مقتضى الظاهر اذ اوقع في طبع البيان بان يترك اللفظ الدال على اللازم
ويراد به الملازم فانه ايضا يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر
بمعنى الكساية وليس المراد ان يخرج الجواهر عن مقتضى الظاهر على معنى
عليه الكتابية او يتركها لتفصيل الجواهر والمجروح في علم البيان على معنى
وخصه بكونه التسمية في الحقيقة على الوجه الذي هو المستلزم من الاطلاق
قال قدس سره في الاشارة الى التبيين في الوجهة والاشارة الى صحة
وجه الشارح ربح في الجملة بناء على ما قلنا قال قدس سره ان معه
ما يستلزم خلوه عنده وهو عدم بحرية على موجب العلم وانما قال ادعاء
اذ كان الجرح لا يستلزم عدم العلم في نفس الامر قال قدس سره
اعني علم الانكار اي عدم الانكار المطلق اللازم للدلول العرفي للكلام
بالمجرد المعنى الخلو لا عدم الانكار بطلان المحقق في صورة الخلو والعلم
حتى يرد انه يلزم ان يكون القناء للكلام المجرد الى العالم على مقتضى
الظواهر كما وجهه قال قدس سره واوجب ما يستلزمه الخ ان اراد انه
ان يتركه ما يستلزمه بلا واسطة فبوجه عليه ان لا يلحقه ان التزويل ويجعل
انكاره كمال انكار مع ان القوم من نحو ذلك وان مقتضوه المنكسر من القاء
الكلام المجرد العتالة على موضوع الحكم وعدم الاجتهاد بانكار الخطاب
لا مجرد الدلالة على وجود التزويل وان اراد انه اوجب به ما يستلزمه
بواسطة ان الدال على الكلام المجرد على عدم الانكار يستلزم جعل انكاره
كلا انكار فهو حينئذ مل في ذكره الشارح ربح كما هو المراد بالاستلزام
الاستنباح بناء على ان السكاكي ربح بشرط في الكناية ان يكون الانتقال
من التابع الى المتبوع وانما لم يقل ههنا ادعاء لتحقيق الاستنباح في نفس
الامر ايضا في هذه الصورة لان وجوده مزيل لانكاره يستلزم عدم
الانكار قال قدس سره يستلزم انكاره ادعاء وان كان في الواقع ملازمة

امارات الانكار لازما وتابعا للانكار والادعاء المذكور بناء على ان وجود
الامور الحقيقية في العرف مبني على وجود اماراتها ولذا يحكم بكفر من
توجد فيه امارات الكفر وبإيمان من توجد فيه اماراته فاندفع ما قيل
ان الاستلزام ههنا بالعكس قال قدس سره فهي اغراض اصلية
كما مر سابقا فتقولا عن الشيخ ان المعاني الاول مطروحة في الطريق
وان الكلام الذي ليس له معنى فان لمحق باصوات الحيوانات وكونها من
مستبعات التراكيب بمعنى انها تفهم من خصوصيات ومزايا زاعى في
التراكيب بعد اعتبار معانيها الاصلية لا ينافي كونها اغراضا اصلية
كما وجهه وفي قوله فهي اغراض اصلية اشارة الى ان اخراج الكلام
على خلاف مقتضى الظاهر كناية عن الصفة كما صرح به في
شرح الفتاح اعني ما يستلزم عدم العلم او عدم التردد او عدم الانكار
لا من النسبة كما وجهه من قوله معه بقرينة ذكره فيما بعده قوله
ونفسير ذلك الخ قال في شرح الفتاح وتقرر كون الاخراج على
خلاف مقتضى الظاهر كناية عما لم ار احدا حاشا حوله الا انه ذكر
صاحب لسان الاعراب في شرح قول الشاعر اه فاستفدت منه انه
يجوز ان يقال ان اراد الكلام في مقام لا يناسبه الى اخر ما انتهى وبعلم
منه ان تقرير الشارح ربح كونه كناية على وفق عبارة صاحب الباب اشارة
الى ان ما هو محل عبارته فهو محل لهذه العبارة بلا تفاوت فان صح
احدهما صححت الاخرى والا فلا وانما قال نظير ذلك لان في البيت
اراد الجملة على وجه الاستنباف الدال على كونه جواب السؤال كناية
عن تنزيل السؤال المقدر منزلة المحقق وان الجملة السابقة لغرابتها
تجوز الى السؤال وتلوح له قوله ولما كانت الامثلة المذكورة اه اشارة
الى ان قوله وهكذا اعتبارات التي على حذف المضاف اي امثلة
اعتبارات التي وذلك لان الاعتبارات المذكورة فيما سبق
لا يخرج الكلام على مقتضى الظاهر وعلى خلافه فامثلة الاختصاص
لشيء منها بالاثبات انما وقع الاختصاص في الامثلة فعمم الامثلة لدفع
توهم اختصاص الاعتبارات بالاثبات سيما اذا ضم معه اراد مثال

لنوع واحد من النفي وما ذكره الشارح رح موافق لما في الايضاح
حيث قال هذا كله اعتبارات الاثبات وقس عليها اعتبارات النفي
كقولك ليس زيد او ما زيد منطلقا او بمنطلق او ما ينطلق او ما
ان ينطلق زيدا وما كان زيد منطلقا او ما كان زيد ينطلق ولا ينطلق
زيد ولن ينطلق زيد والله ما ينطلق او ما ان ينطلق زيد انتهى
حيث اكتفى بإيراد الأمثلة قوله وكذا المجرد عن التأكيده اي لا يجب
ان يكون لخلو ذهن المخاطب كما بينه بقوله وقد تركنا كيد الحكم اه قوله
اوردا لانكار اي محقق او مقدر قوله ولا يجب في كل كلام الخ تعميم بعد
التخصيص بان زيادة الاعتناء بحالها قوله ان يكون الغرض منه رد
انكار اي نفي لشك اوردا لانكار بقرينة ذكره فيما سبق فعبارة
من صنعة الاحتياك قوله للدلالة اه فهو لاستبعاد وقوعه بقرره بادخال
ان وليس المنظور فيه حال المخاطب اصلا ثم انه يتولد من الاستبعاد
التعزير والتعسر والتوبيخ وغير ذلك مما يتناسب المقام وهذا معنى
قولههم انه لا نشاء التعسر والتعزير لانه موضوع له اذ لا تؤكد
الانشاء ان بان قوله كان من المتكلم كان الاولى ناقصة خبرها انه لا يكون
والا خبرتان تامتان كذا نقل عنه قوله كان من الامر ما ترى كان تامه
ومن الامر حال من ما ترى بيان له وليست ناقصة ومن الامر خبرها
لان من بيانها ولم يمهدها كونها خبرا صرح به الشارح رح في شرح
الكشاف قوله جزائي ما ترى بدل من جزائي او بيان له او مقول بان لفعل
يتضمن معنى الجعل قوله ان ضمير الشأن الخ وجه الحسن
ان ضمير الشأن يستعمل في مقام الاجمال ثم التفصيل لاعتناء المتكلم
بشأن الحكم وتقريره في ذهن السامع وان المقيدة للتأكيده ادخل فيه
قوله بل لا يصح عطف بحسب المعنى اي لا يحسن بدونها اصلا بل
لا يصح في بعض الصور وهو اذا كانت الجملة المقيدة شرطية
او فعلية كما يدل عليه القليل وقد نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز
وهذا بالاستقراء فلا يرد نحو قل هو الله احد على تقدير كون الضمير
لشأن قوله نهية النكرة اه لان كلمة ان لكونها مشبهة ومتضمنة لمعنى

الفعل تقدمها كتقديم الفعل فيصح وقوع النكرة بعدها كالفعل قوله
مبتدأ اي محلا لانها من حيث اللفظ تكون اسم ان قوله اولم يجوز اي بل
لا يجوز وانما اورده كلمة او قطعا للمناقشة كذا نقل عنه يعني ان مقصود
الشيخ الجزم بعدم الجواز بدليل ما بعده من قوله لانها الخاصة له
والتكلمة لشأنه والمترجمة عنه الا انه اورده كلمة او دفعا للمناقشة بانه
ان لم توجد القرينة لا يجوز الحذف في ان وان وجدت يجوز في غيرها
ايضا وليس المراد ان كلمة او بمعنى بل حتى يرد انه اذا كان بمعنى بل
فالمناقشة باقية قوله وقد تركنا اه بيان للكلية المذكورة بقوله ولا يجب
في كل كلام مؤكداه على غير ترتيب اللف كما ان كلام الشيخ بيان لقوله
لا ينحصر فائدة ان اه وحاصله ان تو كيد الحكم وتركه كما يكون راجعا
الى المخاطب يكون راجعا الى المتكلم نفسه فالتأكيده لاظهار صدق
رضيه وكونه راجعا منه يتلقاه السامع بالقبول ويصغي اليه بشرا شرة
فالمقام خلق بالاطمئنان وترك التأكيده لعدمها قوله غير معتقده اي
الحكم واذا لم يكن معتقده لا يكون له وقع واعتداد عند المتكلم فلا يقصد
تأكيده وتقريره وانما يتكلم به ضرورة وبهذا ظهرا انه لا يمكن ان يكون
من تنزيل المنكر منزلة غير المنكر على ما وهم لان التزويل المذكور
انما يكون لادعاء ان ذلك الحكم بين لا ينبغي ان ينكر لوجود المزيل
وهذا انما يكون في حكم يكون للمتكلم مزيد اعتناء بشأنه قوله على
لفظ التوكيد بخلاف ما اذا اورده غير مؤكدا فانه لا يبعد قبوله منه
قوله ويؤكد الحكم المسلم بين المتكلم والمخاطب فلا يمكن جعله
من قبيل تنزيل غير المنكر منزلة المنكر للابسة امارات الانكار فانه
بعد العلم بثبوت الحكم لا اعتداد بالامارات قوله ليس ما خاطبوا
به اه عبارة الكشاف فان قلت لم كان مخاطبتهم المؤمنين
بالجملة الفعلية وشباطينهم بالاممية محقة بان قلت ليس ما خاطبوا
به المؤمنين اه فقوله لانهم في ادعاء حدوث الايمان دليل لمخاطبتهم
المؤمنين بالجملة الفعلية يعني انهم في ادعاء حدوث الايمان والمفيدة
الجملة الفعلية الدالة على الحدوث واما ترك التأكيده المستفاد من قوله

بالجملة الفعلية أي فقط من غير تأكيد ومن مقابلته بالاسمية محققة
 بأن فدلله قوله لافي ادعاء انهم اوجدون فيه قوله جديرا باقوى
 الكلامين تفصل عنه يعني ليسوا في ادعاء معنى يكون جديرا بالكلام
 القوي الوكيل فكيف بالاقوى الاوكيد والظاهر انه لم يقصد بالاقوى
 التفضيل على كلام قوي برشدك الى هذا جعل مخاطبة اخوانهم مظنة
 لتحقيق وثمة للتوكيد انتهى يريد دفع ما ردد من ان اقل التفضيل يقتضي
 اشتراك الكلامين في القومع انه لا قوة في قولهم آنا وبشعر بان مخاطبة
 المؤمنين جديرة بالكلام القوي والدليل يدل على عدم كونها جديرة
 بالكلام القوي وحاصل التوجيه الاول ان النفي المستفاد من ليس
 متوجه الى اصل الفعل لا الى الزيادة فاندفع اليراد الثاني واختيار
 صيغة التفضيل لكون قولهم انا معكم اقوى حيث اتى بالاسمية المحققة
 بان مع التأكيد بقولهم انما نحن مستهزون وان اقل المضاف مستعمل
 للزيادة المطلقة يشير اليه قوله بالاقوى الاوكيد حيث لم يذكر المفضل عليه
 لا للزيادة على ما اضيف اليه فلا يقتضي الاشتراك في اصل الفعل
 كما بين في محله فاندفع اليراد الاول وحاصل التوجيه الثاني
 ان صيغة التفضيل مجرد عن معنى التفضيل وصيغة التفضيل المضاف
 تبيح معنى اصل الفعل نص عليه في التسهيل وشرحه للعلامة
 المصري والدليل على ذلك انه اثبت في مخاطبة الشياطين مجرد القوة
 والتأكيد لا الزيادة فيها فاندفع اليراد ان معا قوله لافي ادعاء انهم
 اوجدون فيه لم يقل لافي ادعاء تحقيق الايمان وتقريره مع انه المستفاد
 من التأكيد اشارة الى ان تحقيق الايمان وتأكيد كذبه كتابة عن كونهم
 اوجد بين فيه مضارعين عن اخوانهم في تلك الصفة يدل عليه قولهم
 لاخوانهم انا معكم قوله اما لان انفسهم اه دليل لنفي الادعاء المذكور
 وهو محل استشهاده الشارح رح حيث يفهم منه ان ترك التأكيد فيه
 لعدم المساعدة اول عدم الرواج قوله واما مخاطبة اه عطف على
 قوله ليس ما خاطبوا اه قوله بالثبات على اليهودية اشارة الى وجه
 ايراد الاسمية قوله فهم فيه على صدق رغبة فليق بالتأكد والاطناب

فهم

فهم مبتدأ خبره على صدق رغبة والجملة خبر مخاطبة اخوانهم
 والعايد محذوف اي فيها وفيه متعلق برغبة اي فهم في تلك المخاطبة
 على صدق رغبة في الاحبار بالثبات على اليهودية قوله مظنة بكسر
 الظاء اسم مكان والقياس القبح كسر وها فرق بينهما وبين المصدر اي
 موضع يظن فيه التحقيق قوله وثمة للتوكيد اي موضع يقال فيه
 انه يؤكد في الاساس فلان شدة الخبر اي موضع يقال فيه انه خير وفي الغائق
 وحقيقتها انها مفعلة من معنى ان التأكيد غير مشتقة من لفظها
 لان الحروف لا يشتق منها وانما حتمت حروف تركيبها لا يوضح الدلالة
 على ان معناها فيها والمعنى مكان لقول القائل انه كذا ولو قيل اشقت
 من لفظها بعد ما جعل اسما كان قولاً انتهى ولا يخفى ان القول
 بعدم الاشتقاق في الحروف يستلزم عدم انعكاس تعريفه حيث
 اطلقوا الكلمة ولم يقيدها بما عدا الحروف قوله وقد يؤكد اه اي
 قد يحى التأكد في الخبر بالنسبة الى لازم الفائدة قوله وعليه قوله تعالى
 اه فالتأكد ليكون الرد موافقا للردود قوله لدفع الابهام اه اي لدفع
 ابهام رجوع التأكيد المدلول بقوله تعالى ان المنافقين لكاذبون
 الى كونه رسول الله لان قوله والله يعلم انك لرسوله من مقول الله
 معطوف على اذ جاءك المنافقون ولا يجوز ان يكون من مقول المنافقين
 معطوفا على تشهد ويكون التأكد المستفاد من قوله والله يعلم
 بالنسبة الى لازم الفائدة اي والله يعلم انما عالمون مصدقون بانك رسول الله
 لانه ج يكون تأكيدا لقولهم تشهد انك لرسول الله فلا يصح عطفه
 عليه بالواو قوله ثم الاستناد مطلقا اي النسبة مطلقا بقرينة ادخال
 اسناد المشتقات والمصدر في تعريف الحقيقة والبيان والاصل ان يكون
 القسم اخص من المقسم مطلقا والتعرض لتعميم الخبر والاشياء
 لدفع توهم تخصيصه بالخبري او المراد بالخبري اعم من ان يكون
 صريحا او ضمنيا قوله لا لا يعود اه يعني لو ذكر الضمير لكان مقتضى
 الظاهر رجوعه الى الاسناد الخبري لانه المذكور صريحا فعدل عنه
 الى الظاهر ليكون هذا العدول قرينة على ان المراد به غير الاول وقولهم

وانما ضمت
 نكتة

المعرفة اذا عرفت معرفة كان الثاني عين الاول ليس على اطلاقه بل مقيد بما اذا خلا عن قرينة المقابلة نصر عليه في التلويح ويحيى في بحث التشبيه ايضا قوله لان من الاستناد الخ يعني لو قال بكلمة اما لا فادحضرة في القسمين وليس كذلك فاقبل انه يجوز ان يكون كلمة اما المنع الجمع لا منع الخلو منشاء عدم العلم فائدة التفسير على انه يكتفي في العدم ولتوهم منع الخلو ولا يجب ان يكون نصا فيه قوله بعضه حقيقة اشار الى ان من يتأويل البعض مبتدأ وما بعده خبره لانه محط الفائدة حكما حقيقة في شرح الكشف قوله يعني الخ يريد دفع ما يترافى من ان التشبيه الى الفاعل مأخوذة في مفهوم الفاعل فكون الاستناد اليه حقيقة والى غيره مجازا يكون مستفاد من الوضع وحاصل الدفع ان تعيين الفاعل منسوب الى قصد المتكلم ومفوض اليه وهو مناط كونه حقيقة او مجازا والغائد الى الواضع تعيين المعنى وانه لا يثبت الحدث المفترق بالزمان للفاعل قوله انه من الاحوال المذكورة اه يعني لهما من الاحوال التي يطابق بها اللفظ مقتضى الحال كالتأكيذ والتجريد فذكر احدهما في المعاني دون الاخر فحكم قوله لان علم المعاني اه يعني مجرد كونهما من الاحوال المذكورة لا يكتفي في ادخالهما في المعاني بل لابد ان يكون البحث من حيث المطابقة كما مر والبحث عنها ليس من هذه الخبيثة اذ لا يبحث عن الدواعي المقضية لبراد الحقيقة والمجاز قوله والا اي وان لم يعتبر الخبيثة لم دخول اللغويين في المعاني ايضا قوله اسناد الفاعل اي نسبتة مطلقا ناقصة كانت او تامة خبرية او انشائية محقة او مقدره صرح به الفاضل اللاري في تعريف الفاعل بما اسند اليه الفعل فدخل فيه نسبة المصدر المشتقات الى فواعلها قوله اي شيء فسر ما بالذكرة لان التعيين غير معتبر ولذا قال في المجاز الى ملا بس له قوله متعلق بالظرف انيابه عن العامل قال قدس سره توضيح ما ذكره اه هذا التوضيح مناف لما سيحيى من قول الشارح رح بل جوابه ان ما عند المتكلم اعم من ان يكون عنده في الحقيقة او في الظاهر فانه يدل على عدم تبادر كونه في الواقع

فالصواب

فالصواب ان يقال ان ما هو له محتمل الامر ان يكون هو له في الواقع وان يكون عند المتكلم فاذا قيد بقوله عند المتكلم صار نصا في ما هو له عنده فدخل ما يطابق الاعتقاد فقط ثم بعد التقييد به يحتمل ان يكون عند المتكلم في الحقيقة وان يكون في الظن فبعد التقييد بقوله في الظن صار نصا ودخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد في الحقيقة قوله بان لا ينصب امداد الحقيقة والمجاز على نصب المتكلم للقرينة وملاحظته اياها ولما كانت الملاحظة امرا خفيا ادير الامر على وجودها فلذا يعبر تارة بنصب القرينة وتارة بوجودها كما سبق من قوله لوجود القرينة قوله ووصفه سواء كان قائما به كالاوصاف الموجودة او متزعزعة كالاوصاف الاعتبارية قوله وحقه ان يستدل اليه اي ينسب اليه سواء صح حله عليه او لا كما صرح به فقائه به دفع توهم حل الوصف على المحمول قوله وما يطابق الواقع فقط لا الاعتقاد لكن يكون مطابقا له في الظاهر كما يشهد به آخر كلامه قوله لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها اه اعتبر القيد لانها اذا كان المخاطب عارفا بحاله او يكون المتكلم مظهر حاله له كان كلامه المذكور مجازا عن الاقدار والتمكين فبين عدم العرفان والاختفاء عموم من وجه اذ عدم عرفان المخاطب يجتمع اظهار المتكلم واختفاء المتكلم بجامع عرفان المخاطب فاعتمد القيد لا يعني عن الاخر كما وهم قوله وهذا المثال غير مذكور في المتن فلا يتوهم من عدم ذكره ان الحقيقة العقلية مخصصة في الاقسام الثلاثة لكون المقام مقام البيان فان المصرح صرح في الايضاح بان الحقيقة العقلية اربعة اضرب واورد الامثلة الاربعة وخصى ان هذا المثال مندرج في المثال الثالث بان يكون المراد من قوله وانت تعلم اه لم يحيى انت تعتقد اه لم يحيى سواء كان مطابقا للواقع او لا فيكون مثالا للقسمين ما لا يطابق شيئا منهما وما يطابق الواقع دون الاعتقاد والشارح رح تبع الايضاح حيث صرح فيه بان الرابع الاقوال الكاذبة التي يعلم خالفها المتكلم دون المخاطب وانت تعلم ان اللائق بالثقة الاختصار والادراج قوله بتقديم المستداليه فان تقديم المستداليه على المستداليه قد يفيد الحصر قوله احتراز عما اذا كان المخاطب اه قيل فيه تأمل لان المخاطب اذا لم يكن عالما بانه لم يحيى يجوز ان يكون عالما

بان المتكلم قد اعتقد انه لم يجي فالتال حيث من الجاز لوجود القرينة
 الصارفة اعني علم المخاطب بعلم المتكلم بانه لم يجي ولا دخل في القرينة
 لكون المخاطب ايضا عالما بانه لم يجي موافقا للتكلم اقول هذا انما يتم
 اذا كان المراد بقوله وانت تعلم انت تعتقد مطابقة صحتان للواقع
 اولا وقد علمت انه حيث يكون المثال المتروك داخلا في هذا المثال
 والشارح رح لا يرضيه ويريد بالعلم معناه المشهور المتعبر فيه
 المطابقة تبعا للايضاح وحيث يكون علم المخاطب بان المتكلم عالم
 بانه لم يجي مستلزما لعلمه بانه لم يجي لان العلم بمطابقة الحكم للواقع
 يستلزم الاعتقاد بذلك الحكم فلا يمكن علم المخاطب بان المتكلم
 عالم بانه لم يجي بدون علمه بانه لم يجي قوله او وجود القرينة الصارفة وهو علم
 المخاطب بان المتكلم عالم بانه لم يجي وقد عرفت ان نصب القرينة ووجودها
 متلازمان فلا يرد انه يجوز ان لا يكون المتكلم عالما بان المخاطب عالم
 بان المتكلم عالم بانه لم يجي مخفيا حاله منه فيكون الاستناد الى ما هو له
 بحسب الظاهر لعدم نصبه القرينة قوله الى ما يكره من قلة
 العقل والكياسة وكثرة البلاهة والخفاقة قال قدس سره في المشهور
 فيه به لانه في اللغة العقلة يقال سها عن الشيء اذا غفل عنه وذهب
 قلبه الى غيره كافي القاموس قال قدس سره في تصور في الثاني حالة
 التهمة هذه الحالة انما تصور بالنظر الى حال المخاطب لانه لا يعلم حال
 المتكلم واما بالنسبة الى المتكلم فلا تصور في حال تكلمه لالا سهو
 او النسيان اذ المروض ان المتكلم عالم بانه لم يجي قبل التكلم فتدبر
 قوله هي الكلام المضاد الخ اي المركب الذي اقيده به ما ثبت عند
 المتكلم من النسبة فيه سواء كانت بامة او غير تامة كذا في شرح المفتاح
 الشريف يشمل الحقيقة العقلية باقسامها التي مرت قوله كل جملة
 وضعتها اي يفتها على ان الحكم اي ان النسبة المقامة بها كائن على
 الوجه الذي هو كائن على ذلك الوجه عند العقل وقوله واقع موقعه
 خير بعد خبر لان للاشارة الى وجه التسمية اي ان الحكم المقادير واقع
 موقعه الذي له عند العقل قوله مما لا يلتفت اليه اذ ترك قيد في التعريف

محل

محل بطرده بناء على فهمه مما ذكر في تعريف مقابله لا يليق بالتعريفات
 نعم يجوز ذلك في الخطليات والمساورات قوله اعم من ان يكون الخ
 اي ما عند المتكلم يحتمل ان يكون معناه ما عند المتكلم في الحقيقة ويحتمل
 ان يكون ما عنده في الظاهر وليس نصا في كونه عند المتكلم في الحقيقة
 حتى يلزم عدم صدق الحد على ما ذكره وبهذا القدر تم الجواب عن
 عدم الانعكاس والاضراب بقوله بل دلالة لدفع لزوم الابهام في الحد
 ولا يثبت دخول ما ذكره في الحد فعني قوله اعم الشمول على سبيل
 البذل وليس معناه انه شامل لهما معا حتى يرد ان ما عنده في الحقيقة
 اعم من ان يكون في الظاهر اولا وكذا ما عنده في الظاهر اعم من
 ان يكون في الحقيقة اولا فيبينهما عموم وخصوص من وجه واذا كان
 شاملا لهما يلزم ان يكون ما عنده في الحقيقة فقط دون الظاهر داخلا
 في الحقيقة مع انه مجاز ويحتاج الى انه لورود الاعتراض عليه اضرب
 عنه بقوله بل دلالة الخ كما وهم فانه اعتراف باستدراك التعرض للعموم
 في الجواب قال قدس سره من انصف من نفسه اه الانصاف ان
 لفظ ما عند المتكلم لا يدل الا على ثبوت عنده وحصوله في ذهنه في الجملة
 واما كونه معتقدا اياه فانما يستفاد من كون الظاهر عنوان الباطن ولذا
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحكم باسلام من تلفظ بكلمة التوحيد
 ما لم يعلم نفاقه قال قدس سره يفهم منه اه هذا الفهم مستفاد من كون
 القائل مجتهدا ميتا لا ادري اليه رايه لامن لفظة عند اي حنيفة قال
 قدس سره لا يقدح اه لم يجهل الشارح رح عدم الاطلاع دليل على
 عدم التبادر طلقا بل على عدم التبادر من اللفظ نفسه قال قدس سره
 بنقسم اه الانقسام محل بحث فانه كانقسام المعين الى الجارية والباصرة فانه
 ترد في المعين وليس ههنا ضم قيود الى امر مشترك لتفصيل الاقسام
 وكانقسام الماهية الى المجردة والمخلوطة والمطلقة قال قدس سره
 الظاهر ان اللفظ اه بناء على ان التبادر علامة الحقيقة قال قدس سره
 على معنى ثالث اه وهو ما يطلق عليه هذا اللفظ ولا يخفى انه تكلف
 قال قدس سره فسيب تبادر احدهما اه والتبادر بامر خارج عن اللفظ

اذ ليس ههنا ضم فوال امر
 مشترك لتفصيل الاقسام

لا يدل على كونه حقيقة في المتبادر قال قدس سره فان قلت المجاز العقلي
 اما اسناد اه لا توجه لهذا السؤال عندي فانه صرح في المفتاح بان المجاز
 العقلي عند اصحابنا كل جملة اخرجت الحكم المقاديرها عن موضعها في العقل
 بضرب من التأويل ولا شك ان الحكم المضاد بقولها انما هي اقبال
 وادبار وهو الحكم بالاتحاد بين الناقه والاقبال والادبار خارج عن موضعه
 في العقل بتأويل انما صار بسبب كثرة الاقبال والادبار كانها
 عندها ونجست منها فهو مجاز لا شبهة فيه فقول السيد ان المجاز
 العقلي اما اسناد الى غير ما هو له والكلام المشتمل عليه كلام
 لا معنى له لانه عند الاصحاب غير صحيح وكونه عند المصرح كذلك
 لا ينفع لان الشارح رح معترض على تعريفه للحقيقة بانه يدخل فيه
 ما هو مجاز عند القوم فهو غير مانع قال قدس سره قلت الخ
 خلاصة الجواب ان الناقه غير ما هو له بهذا الاسناد المجلي وان كان
 ما هو له بالاسناد القياسي وفيه ان المتبادر من ان يستند الى ما هو له او الى
 غير ما هو له كونه ما هو له وغير ما هو له فيل ان يستند اليه لا كونه كذلك
 بعد ان يستند اليه قال قدس سره ويظهر من ذلك اي من كوني شي
 واحد ما هو له وغير ما هو له باعتبار اسنادين قوله كانها نجست اه
 فالحكم المضاد بقولها خلاف ما عند العقل فيكون مجازا عقليا قوله
 عبارة عن الملابس اذ لا معنى لاسناد الفعل الى ما لا تعلق له به اصلا قوله
 اي الى فاعل او مفعول اي الى فاعل نحوي فيما بي له او الى مفعول
 نحوي فيما بي له فخرج المبتدأ بقوله ما هو له اي الفعل كائن له وحقه
 ان يستند اليه خرج المجاز لانه اسناد الى فاعل او مفعول نحوي غير ما
 هو له وحقه ان يستند اليه قوله على ما صرح به اي القرينة على
 ارادة الفاعل والمفعول ما صرح به حيث قال فاسناده الى الفاعل
 او المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة واما ما قيل انه لا يلتفت الى امثال
 ذلك في التعريفات على ما سبق فوهم منشأ عدم التنبه لما سيجي
 من قوله وقد اشار الى تفسير التعريفين بقوله وله ملابسات شتى فانه
 اذا كان تفسير الهمما كان من تنهما وكذا ما قيل ان اللازم مما صرح به

قرينة ان الاستناد الى الفاعل او المفعول به حقيقة لان كل حقيقة كذلك
 لانه جعل ما صرح به قرينة على ارادة الفاعل او المفعول به من كلمة ما
 واما كون كل حقيقة كذلك فلازم من مساواة الحد للمحدود وكذا ما قيل
 ان المراد فيما سياتي الفاعل والمفعول به الحقيقيان لان الاسناد الى الفاعل
 والمفعول به النحويين متحقق في المجاز ايضا وهما النحويان لخرج المبتدأ
 فلا يصح كونه قرينة لان المراد بهما فيما سياتي الفاعل والمفعول به
 النحويان كما هو المتبادر وسيجي بيانه فتدبر فانه قد دل فيه الاقدام
 ونجست فيه الاقوام قوله والاستناد الى المبتدأ قيل ان كان قول الشيخ حجة
 على المصرح فلا يتدفع الاعتراض بان الاسناد الى المبتدأ ليس بحقيقة
 ولا مجاز وان لم يكن حجة عليه فلا يصح ما سبق من قوله وكفاك قول
 الشيخ اه وترتب عدم انعكاس تعريف المصرح عليه وليس بشي
 لان ما سبق سند لمنع عدم تسمية القوم لقولنا الانسان جسم حقيقة
 ولا شك ان قول الشيخ حجة كافية في التسمية ويترتب عليه عدم
 انعكاس تعريف المصرح رح على رأي القوم واما ههنا فالمقصود اثبات
 عدم اطراد تعريف المصرح رح على رأي القوم بدخول بعض المجازات فيه
 وذلك انما يتم اذا كان قائلا بكونه مجازا غير مخرج بخروجه عن الحقيقة
 والمجاز قوله واما الثاني الخ يعني ان خبره هو فيما هو له راجع الى الفعل
 على المتبادر ان يكون ذلك الفعل قائما به ووصفا له فيلزم خروج الحقايق
 المنفية لعدم كون الفعل فيها وصفا لما استند اليه لا في الحقيقة ولا
 في الظاهر وان اريد اعم من ان يكون نفس الفعل وصفها او من
 حيث النفي فيشتمل تلك الحقايق لكون الفعل من حيث النفي وصفا
 لما استند اليه لكن تدخل المجازات المنفية في تعريف الحقيقة قوله
 وحاصل الاشكال اه زاد في الحاصل عموم الاسناد ليليدفع ان يقال
 ان التعريف المذكور للمقاييق اليتية لانه قال ان يستند وليس
 في الحقايق المنفية الاسناد بل نفيه قوله معناه ظاهر وهو انيات
 الفعل لما هو وصف له قوله نفي الفعل عما هو له فان اريد بما الفعل
 وصف له خرج الحقايق المنفية وان اريد بماتى الفعل وصف له

دخل المجازات المنفية قوله وجوابه اختار للشق الاول والمزاد في الفعل
 مما للفعل وصف له على تقدير التجرد عن النفي والاداء بصورة الاثبات
 نقل عنه هذا الجواب هو الجواب الظاهري واما الحقيقي فاشترنا اليه
 في بعض كتبنا وهو ان ينظر الى النفي وما يتضمنه من معنى الفعل فان
 كان استناده الى ما هو له حقيقة وان كان الى غيره مجازا مثل قوله
 تعالى فارجحت تجارتهم مضمونه خسرت تجارتهم فيكون مجازا بخلاف
 ما اذا قلت ما ربححت تجارتك بل التاجر نفسه فان ذلك ليس بقصد
 اسناد النفي ومضمونه بل لقصد نفي اسناد الريح وكذا اذا قلت
 ما تام لي بل انما تمت في ليلي وعلى هذا فقس انتهى وخلصته
 ان في صورة النفي ان اريد نفي الاسناد فقط حقيقة وان اريد اسناد
 النفي بان جعل كناية عن اسناد فعل يتضمنه اسناد النفي كان مجازا
 فارجحت تجارتهم ان اريد به نفي الريح فقط كان حقيقة وان اريد به
 اثبات الخسران كان مجازا وكذا امثاله وانما كان المذكور ههنا
 جوابا ظاهريا لانه يستلزم كون صورة النفي حقيقة ومجازا باعتبار
 اثباتها بخلاف الجواب الحقيقي فانه يفيد كون صورة النفي حقيقة
 ومجازا في نفسها لكن باعتبار ان لانا قالوا من انه يلزم على الجواب
 الظاهري ان يكون مثل قولنا ما ربححت التجارة بل التاجر نفسه مجازا
 لان اثباته مجازا لانا لاننا ان اثباته الذي ورد عليه النفي مجازا فانه ورد
 على اثبات الريح لنفس التجارة فهو حقيقة كاذبة قال الشارح ربح
 في شرح الكشاف ان المستند الى التجارة في قوله تعالى فارجحت
 تجارتهم عدم الريح كناية عن الخسران لان يثبت الفعل ثم يدخله
 النفي مثل ما ربححت التجارة بل التاجر نفسه فانه ليس من المجاز
 في شيء ومثل ما اذا قيل ما صام نهاري بمعنى افطر وما تام لي بمعنى
 فهو مجاز بخلاف ما صام النهار وما تام الليل قصدا الى نفي الصوم
 عن النهار ونفي النوم عن الليل فتدبر فانه من المزالق كم زل فيه الاقدام
 قوله وكذا الكلام في سائر الانشاءات فانها مجازات لانها فروع
 الاختارات التي هي مجازات وقيل ان كان المقصود من قولك

انهارك صائم ام لا كان مجازا وان كان المقصود انهارك صائم
 ام انت كان حقيقة وليس بشيء اذ لا معنى للاستفهام عن صوم النهار
 والتردد فيه بخلاف ما صام نهاري بل لانا فان النفي فيه صحيح مطابق
 للواقع لكنه لا يفيد ثابته جديدة وكذا الحال في التثنية والترجي والعرض
 والقسم قوله مجازا حكما اي منسوب الى حكم العقل او الى الحكم الذي
 هو اشرف افراده واغلب اولى النسبة بان يراد بالحكم مطلق النسبة
 قوله ومجازا في الاثبات اي في النسبة مطلقا لكونه في النفي فرع
 الاثبات قوله واستناد مجازيا اي منسوب الى النسبة للنسبة وقوله فيها
 اولى اشرف افرادها قوله اي اسناد الفعل اي نسبة الفعل الاصطلاحي
 او معناه نسبة تقييدية او تامة خبرية او انشائية محقة او مقدرة كما مر
 في تعريف الحقيقة ومن هذا يعلم ان المراد بالملابس الملابس الاصطلاحية
 اعني العمول لا الملابس الحقيقي اذ لا تعلق للفعل الاصطلاحية به
 الا باعتبار المعنى لوح يلغوه كذا او معناه قوله اي خبر الملابس فسر
 الموصول بالملابس رعاية لسابق الكلام حيث فسره فيه ما هو له
 بالملابس وللأحقه اعني قوله وله ملابس شئ واشارة الى علاقة
 المجاز وهو اشتراكهما في الملابس لالا حصر اذ لا يكون ملابس لما
 هو له فانه قد حصل الاحتراز عنه بقوله الى ملابس قوله يعني خبر الفاعل
 الخ بناء على ما قرر من ان ما هو له في المعلوم هو الفاعل لكون النسبة
 بطريق القيل مأخوذة في مفهومه وان ما هو له في المجهول هو المفعول به
 لكون النسبة بطريق الوقوع عليه مأخوذة في مفهومه قوله متعلق
 باستناده على اللغوية والبناء للملابسة او التسمية او الالفة لا على الاستقرار
 على ان يكون صفة مصدر محذوف اي استنادا لطلبها بتأول او على
 الحال كما قيل فان فيه حذوا وقولا بالحال عن خبر المبتدأ من غير ضرورة
 قوله وحقيقة اه اي المعنى الحقيقي لتأولت الشئ اي الاستناد عبر عنه
 بالشئ اشارة الى ان النسبة الى الاستناد بخصوصه ليست بمأخوذة
 في التأول قوله تطلبت واختيار تطلبت على طلبت لاذواج تأولت
 وللأشعار بان الطلب لا يلزم ان يكون واقعا بل بمجرد الاعتقاد لدلالته

على التكلف قوله من الحقيقة بيان لما اى فيما نحن فيه اذ لا يكون
 تأويل كل شئ طلب حقيقته وهذا اذا كان للمجاز حقيقة كما في اثبت
 الربيع البخل فان التأويل فينبه طلب حقيقته وهو الاستناد الى ما هو له
 اى اثبت الله البخل في الربيع قوله او الموضع الذى الخ عطف على الحقيقة
 اى طلب ما يؤول اليه فذلك الاستناد من جهة العقل وهذا اذا لم يكن
 له حقيقة كما في اقدمنى بذلك حقلى عليك اى قدمت بذلك حقلى
 عليك فانه لا حقيقة لهذا المجاز لعدم الفاعل الاقدام لانه موهوم
 اكن له محيل من جهة العقل وهو القيدوم الحق وسببى تحقيقه وهذا
 هو الموافق لمذهب الشيخ من انه لا يلزم للمجاز العقلى ان يكون له
 حقيقة وقيل في حل هذه العبارة ان معنى تأويلت طلبت المال والمال
 يجوز ان يكون مصدرا ميميا بمعنى المفعول فيكون معناه ما يؤول اليه
 على الخذف والايصال وان يكون اسما مكان فيكون معناه الموضع
 الذى يؤول اليه فقوله او الموضع الخ معطوف على قوله ما يؤول
 اليه ومن في قوله من الحقيقة بيان لما ومن العقل متعلق بتطليعت
 ومن ابتدائية وقية انا لاسم ان معنى تأويلت طلبت المسأل بل طلبت
 الاول وانه لاسم لاخذ اسم المكان في معنى الفعل وانه اللاتى
 ان يقال او الموضع الذى يؤول اليه وانه اخراج للنظم عما هو المبادى
 منه من العطف والتعلق بالقرين مع خلوه عن الفائدة العظيمة
 وهى التنبيه على منهية في المجاز كما لا يخفى قوله لان اولت الخ دليل
 على ان حقيقته طلب ما يؤول اليه يعنى انه مأخوذ من آل الامر والنساء
 للطلب فمعناه طلب الاول اى الانتهاء والرجوع وطلب الاول طلب ما
 يؤول اليه قوله وحاصله ان تنصب الخ عطف على قوله حقيقة قولك
 تأويلت الخ اى معناه الحقيقى فاذا ذكر وحاصله على سبيل التكرار
 نصب القرينة لان طلب ما يؤول اليه رديف وتابع لنصب القرينة
 اى وجودها لما عرفت ان مدارا لنصب هو الوجود فقولك جرى النهر
 عند قصد اثبات الجرى له حقيقة كلام لغو لا يصدر عن عاقل فضلا
 عن ان يكون صادقا او كاذبا واذا كان التأويل مستعملا في معناه الحقيقى

ونصب القرينة معناه الكسائي لا يكون ذكر قوله ولا بد للمجاز من
 قرينة زائلا بل تصريحا بما علم كاية والتأويل لصحة المجاز اذ لولا
 لا يجوز الاستناد الى غير ما هو له وكذا نصب القرينة لعدم صحته بدونها
 فاندفع الشكوك الثلاثة التى عرضت لبعض الناظرين قوله اى مختلفة
 اشار بذلك الى ان اختيار صبغة الجمع لجرده موافقة الموصوفى
 قوله بلا بس الفاعل الخ بلا واسطة او بواسطة حرف الجر نحو
 كنى بالله ومررت برشد وضربت في الدار وفي يوم الجمعة ولذا
 لم يقل والمفعول فيه والمفعول له لانها اقا يطلقان على المنصوبين تقدير
 في واللام في المشهور خلافا للشيخ ابن الحاجب والمفعول به بواسطة
 حرف الجر ما لا يكون بتوسط كلمة في واللام لان المراد بوقوع الفعل عليه
 على ما فسر الشيخ ابن الحاجب نطقه بما لا يعقل الاية فلا يدخل المكان
 وازمان بواسطة حرف الجر فيه كما وهم وما ذكرنا ظهر وجه ترك المص
 رح ذكر الجار والمجرور قوله والمصدر اى المفعول المطلق وهذا ظهر
 ان المراد بالملايسات الملايسات الاصطلاحية دون الحقيقة اذ ليس
 المصدر بمعنى الحدث ملايسا للفعل بل نفسه قوله والمصوب سواء كان
 مفعولا او لا كما في بنى الامير الدينية قوله ونحوهما من المستثنى والتميز
 قوله لا يسند اليها اصلا لا الفعل المعلوم ولا المجهول بخلاف المفعول له فانه
 وان لم يسند اليه الفعل المجهول لكنه يسند اليه المعلوم كما مثله الشارح رج
 وفي التميز خلاف الكسائي فانه يجوز اسناد المجهول اليه فقال في طلب
 زيد نفسا طلبت نفسه كذا في الرضى قوله فاستاده الى الفاعل اى
 الى ما هو فاعل او مفعول به عنده في الظاهر كما مر بتحقيقه والمراد الفاعل
 والمفعول به الاصطلاحيان فيخرج قول الجاهل اثبت الله البخل عن
 الحقيقة لانه ليس اسنادا الى ما هو فاعل عنده في الظاهر ويدخل
 في المجاز لكونه اسنادا الى غير الفاعل لاجل الملايسة فافهم قوله
 فقوله في تعريف اه اشارة الى كون هذا الكلام تفسيرا لتعريف الحقيقة
 قوله من الامثلة الحقيقة للاستناد الى الفاعل والمفعول حتى يرد عليه
 انه لم يذكر سابقا مثالا لاستناد المبنى للمفعول الى المفعول قوله والى غيرهما

للملابسة مجاز قد ذكر المصنوع امثلة المجاز لاستناد الفعل المعلوم
ولم يذكر من امثلة المجاز لاستناد الفعل المجهول الا واحدا اعني سبيل
معنى فانه استند فيه معنى الفعل المجهول الى الفاعل فنقول استناد
الى المصدر لا يكون الا مجازا نحو ضرب ضربت شديدا واستناده الى
المكان والزمان ان كان يتوسط في مفعولة او مفعولة فهو حقيقة نحو
ضرب في الدار وفي يوم الجمعة وان كان غيرهما على الاتساع باجرئهما
يجري المفعول به في اعتبار وقوع الفعل عليهما كان مجازا نحو ضرب
يوم الجمعة والدار والمفعول به لا يستند اليه الفعل المجهول واستاده الى
السبب الغير المفعول به مجاز فلاجل اخراج استناد الفعل المجهول الى المكان
والزمان بتوسط في قبيل قوله والى غيرهما بقوله للملابسة ولم يتعرض
لذكر قوله في الحقيقة لظهوره وقد يقال ان في صورة الاستناد بتوسط
في مفعولة او مفعولة استنادا الى مصدر الفعل حقيقة فان معنى قولنا
ضرب في يوم الجمعة او في الدار وقع الضرب فيه فافهم قوله ولا مجاز
دفع توهم نشأ من قوله كما استعمل الرجل الشجاع قوله تشبيه هذه
الحالة بالاشراك بها في انه استعمل في كل منهما شي تشبيها
بينهما وليس باستعارة اصطلاحية لانه ليس ههنا لفظ استعمل في
غير ما وضع له قوله ليس هو التشبيه لانه تشبيه مقصود بالافادة
فلا فقه ههنا فانه تشبيه يرتب عليه المقصود بالافادة قوله من
افهم الماء لم يقل من افهم الماء لانه ليس بمفهم بل آلة للافهام
مخلاف السيل فانه نفهم للوادي قوله فهو بمعنى المفعول بحسب المعنى
المستعارف المتبادر وان صح بالعنى المستندى ايضا فلذا قال الاول
قوله وتليها على تشابهه لدلالته على كماله بحيث يتبرع عنه اخر مثله
قوله وثله انما قال مثله لان الحساب ما ليس لاجله انقام حقيقة
لكنه شبهه به في ترتيبه عليه قوله على ما مر من انه استناد الى ما هو له
ذكره سابقا لا ابطال طرد تعريف الحقيقة وههنا لا ابطال عكس تعريف
المجاز قوله فان المبني للفاعل الخ بيان لخروجه عن تعريف المصريح
قوله لكن لا الى المفعول به لان الحكم مشتق من حكم بالضم اى صار

حكما متقنا للامور كما في الصحاح وفي التاج في باب مفهوم المصنوع في
الماضي والمستقبل الحكمة محكم كاشدن فهو لازم قوله وكلامه اه
مقدمة تامة لبيان الاخراج معطوف على قوله فان المبني للفاعل الخ
اى كلام المصنوع في تعريف المجاز وقوله وله ملاحظات شتى له ظاهر في كذا
قوله وكذا احد خرج من تعريف قوله من افعال فاعله اى فاعل ما
استند الى المصدر قوله مثل جده التمثيل في مجرد وصف الفعل
وقبل التمثيل في كونها من قبيل الانداد الى المصدر فان العذبة هو
الالم القادح والضلال يستعمل بمعنى البعد فكأنه قيل لم الهمو بعد
وقبل لا مجاز لان الالم والبعد معنى المولم والمبعد ورده صاحب الكشاف
بانه لم يسمع فعل بمعنى مفعول قوله ليس عذبه الخ لان المبدأ ليس من
ملاحظات الفعل او معناه قوله وللمعبر الخ يعنى المعبر عنه في المجاز
العقلى تلبس ما استند اليه بالفاعل لا تلبس الفعل به فالامثلة السابقة
داخلة في تعريفه من غير تكلف قوله فالجواب ان المجاز العقلى تقر باوجود
المجاز في النسب الايقاعية والاضافة يستدفع ما يقال ان اطلاق المجاز
العقلى عليها بطريق المجاز لتشابهها بالمجاز العقلى وخلاصة الجواب
بخصيص المصنف او بمعنى التعريف بمحمل التشبيه على ما هو اعم من
ان يكون صريحا او مستلزما والمجازيات المذكورة وان لم تكن امتدادات
صريحة لكنها مستلزما لها فيكون اطلاق المجاز عليها حقيقة وليس
المراد انها يطلق عليها المجاز باعتبار استلزامها لها حتى يرد له جيبته
لا يكون التعريف لطلاق المجاز بل للمجاز الاستنادى فافهم فانه قد
ظهر فيه والاطهر انه يرد بالاستناد مطلق النسبة كما عرفت ولا يرد
ما قيل انه يلزم ان يكون النسبة الايقاعية في ضربت زيدا مجازا
لكونها نسبة المبني للفاعل الى غيره لان تلك النسبة ليست للملابسة
قوله كما ذكرنا في قولهم مل الهموم اذا لم يكن يتقدم في اثن هذه النسبة
الايقاعية للمصنوع المجازية كناية عن نسبة ايقاعية مجازية ملزومة
لتلك النسبة اعني نسبة الخزن اليها المقصودة من هذا القول لانه تعريف
باصابة الخزن البليغ المحاطب حتى صارت همومة مخزونة قال قدس سره

لانه تعريف الخ

فقص قول الدهري الخ فيه بحث اما اولاً فلان هذا القول ممنوع
كما صرح به وظله في حواشي شرحه المقتضب بان الزمان امر
مفهوم حصو ما اذا كان له امتداد طويل كالربع مثلاً فلا يتصور
منه ايجاد الامور الخارجية كالتبائن والمنشع لاصوره في العقل
كما قرر في موضعه فلا يثبت له عند العقل فلا يكون متدرجاً فيما ثبت
عند العقل واما ثانياً فلان معنى قوله ما حصل عنده وثبت ما حصل
وثبت في نفس الامر عند العقل بالامكان اما الاول فلانه المتبادر كما ذكر في
بيان قبود حد الحقيقة واما الثاني فلقوله لا مكان تصور الكواذب اي
ما يحكم العقل بجواز ثبوته في نفس الامر وقول الدهري لا يحكم العقل
بجواز ثبوته في نفس الامر فيكون داخل في خلاف ما عند العقل
فلا يكون الحد مطرداً واما ثالثاً وهو مختار الشارح راجح فلما سيجي في
بيان قوله وجبت يدفع الاعتراض الاول واما ما قيل في الجواب من
ان حاصل كلام السكاكي راجح ان لقوله خلاف ما عند المتكلم فائدة
اخراج قول الجاهل وادخال نحو كسا الخليفة الكعبة دون قوله خلاف
ما عند العقل فانه ليس فيه هاتان الفائدتان ولا يقدح في ذلك حصول
احدهما بقوله خلاف ما عند العقل اعني خروج قول الجاهل ففيه انه
لا فائدة في جمع هاتين الفائدتين لان التابعة على العدول ليس الا
احدهما وان إعادة اللام في قوله لئلا يمنع عكسه يدل على استقلال
كل منهما في العدول وان مجموع الفائدتين اعني عدم امتناع الطرد
وعدم امتناع العكس مرتب على العدول من غير حاجة الى التأويل
بقوله ليجرح قال قدس سره والظاهر انه توجيه لعبارة المقتضب بحيث
يتبدل في اعتراض المص راجح والمنافاة المذكورة قال قدس سره
المراد بما عند العقل الخ فيه بحث اما اولاً فانه ان اراد ان مراد
السكاكي راجح ذلك كما يشهد به الاستدلال بكلامه عليه فيرد عليه
انه لا معنى للعدول من عبارة القوم لاجل فساد معنى اراده من عبارتهم
ولا يفهم منها لغة ولم يضر جوابه وان اراد ان مراد القوم ذلك فلا معنى
للاستشهاد عليه بكلامه واما ثانياً فلانه لا شك انه لا يصح ارادة

هذا المعنى من ما عند العقل على قانون اللغة لانه طرف مستقر فارادته
بان غير متعلق بالشئ ويحمل على امكان الشئ الذي لا يمتنع
فهو يعني التوجيه للمقتضى من عبارة الشارح راجح كما عرفت سابقاً قال
قدس سره لا اعتقد الخ فلا يدخل في خلاف ما عند العقل كما لم يدخل
في خلاف ما عند المتكلم فلا يطل طرد الحد في قدس سره واما الجواب
هذا إعادة لما ذكره سابقاً بقوله وصح ايضا ما يدل عليه الخ وبقوله
ورد عليه انه خلاف الخ من غير فائدة قال قدس سره فانما يتم اجماع
بمنازع اذ لا دليل عليه ولعل انما التاكيد قوله فلا يجوز التصريح به
لذا دلالة اللسان على الجاهل فلا يكون مراداً منه وفيه ان الشارح المتبادر
من قوله هذا عند اي خيفة وعند اهل السنة والجماعة الى غير ذلك
ان ذلك مرصهم ومقتضى عقولهم وان كان من حيث اللغة اعم قوله
وج يتدفع الخ اي حين ان كان ما عند العقل اعم اندفع الاعتراض
الاول وهو منع بطلان الطرد كما اندفع الاعتراض الثاني وهو منع
بطلان العكس لانه اذا كان اعم كان نحو كسا الخليفة الكعبة داخل
فيه فلا يكون داخل في خلاف ما عند العقل فلا بد من تبديله بقوله
خلاف ما عند المتكلم ليدخل نحو كسا الخليفة الكعبة في الحد وبعد
التبديل يحصل لقوله ما عند المتكلم فائدة مختصة لا بد من ذكره
لاجل تلك الفائدة وهي ادخال نحو كسا الخليفة واقوله لضرب
من التأويل فائدة خاصة لا بد لاجلها من ذكره وهي اخراج الاقوال
الكاذبة وحصل فائدة مشتركة بينهما وهي اخراج قول الجاهل وج
يصح استناد اخراجه الى كل واحد منهما لكن يكون حصولها من
احدهما اي واحداً غير الاخراج به مقصود بالذات ومن الاخر
بالنتج لئلا يلزم اخراج التخرج واذا كان الامر كذلك لا يتجه ان يقال
لا يتم بطلان الطرد لو لم يقبل ما عند المتكلم بدخول قول الجاهل
لخروجه بقوله لضرب من التأويل لان ذكره لاجل الفائدة المختصة
اذا لوله لبطال عكس الحد وهذه الفائدة المشتركة مرتبة على ذكره
فقوله لئلا يمنع طرده فائدة مرتبة على قوله وانما قلت خلاف ما عند المتكلم

دون ما عند العقل وقوله لا يمتنع فكذلك مسألة باعثة عليه فافهم
 فانه اعمومه حتى على السيد قدس سره ومن جاء بعده قوله ولا يكون
 هذا تكرارا جله معترضه لدفع التوهم لادخله في الطوائف قوله وعلى
 هذا كان الانسب الخ لان المستتر على التبريل المذكور الخروج
 لا الطرد فانه حاصل بقوله المضرب من التأويل وان لم يستدل قوله
 ما ذكرت من قرير كلام المص ربحه وادلفظ التفرير لان المذكور سابقا
 ليس كلام المص ربحه وبوجه الاستدلال ان المص يحكم بان تعريف
 الجواز العقلي بالكلام المتعاقبة للافق ما في نفس الامر لا في التأويل
 مطرد وفيه كس والتعريف الذي فاكهه متعدي في المكان فلو لم يرد
 بغير ما هو له غير ما هو له في نفس الامر بل انما هو بطلان تعريف
 او عكسه فتدبر قوله وبوجه الجمله انما كان الاشعار خفيها حال وبالجمله
 اي سواء كان كلام المص ربح مشعرا او غير مشعرا لا قوله بقرينه ذكره
 يعني كان ماهره مقبلة على تلك الطرفين يكون الغير مقبلا عليها
 يدل عليه قوله اعني المتعارف في الواقع او غشيه المتكلم به وصرح به
 في المحضر وليس المراد ان ماهره مقبلة بتمامه في تعريف الحقيقة
 فيكون مقبلا بهما في تعريف الجواز ويكون الغير مطلقا والارم
 ان يكون الاستناد الى ما يتعارف في نفس الامر لما هو له في نفس الامر دون
 اعتقاد المتكلم نحو قول الدهري انبت الربيع البقل بجواز وجل لفظ
 الغير على معنى ليس بخالف ما صرح به سابقا من قوله اي غير الملابس
 الذي هو له وقول المص ربح واستاده الى غيرهما للملابسة بجواز ولا حقا
 من قوله اعني المتعارف في الواقع ويستلزم عدم صحته في نفسه لانه
 يقتضي ان يكون الجواز الاستناد الى ملابس لا يكون ماهره اعتدلا
 لافي نفس الامر ولا عند المتكلم لافي الحقيقة ولا في الظاهر بناء على
 دخول المقيد في حيز النفي قوله وح يدخل نحو قول الجاهل والاقوال
 الكاذبة اراد بهما ما ذكره آخر في السؤال بقوله فقد خرج نحو قول
 الجاهل والاقوال الكاذبة اعني انبت الربيع البقل والاقوال الكاذبة
 عمد وبقول المعتزلي ما عر في تعريف الحقيقة من نحو خلق الله الافعال

كلها

كلها بخفي حاله قوله فاخرج جميعا بقوله بتأويل اذ لا تأويل الجاهل ولا لمن
 يعتمد الكذب ولا للمعتزلي الحق حاله قوله اي ولان مثل له لم يحمل
 المتعارف اليه استرط النول رجاية لقرب المتعارف اليه وكونه مذكورا
 بهما بقوله الصلتان في القاموس الصلتان محركة بضمراء جندى
 وضى وفهمى والقيدى نسبة الى عبد القيس ويقال له عيسى
 قوله اي على ان استناد اه قال كلام محمول على الحذف اي لم يحمل
 استناد نحو قوله او على الاستناد المجازي او على التجوز من اجراء وصف
 الجزء على الكل ولم يرد ان معنى قوله على المجاز على ان السناد اشاب
 وافق مجازا فان العبارة لا تساعده قوله مادام لم يعلم ليس مراده ان
 افضلة دام مقصورة فانه لا يجوز حذف الافعال الناقصة سوى كان
 سببا حذف بعضه بل بيان الحاصل المعنى بجعل ما مصدرية نائية
 من ظرف الزمان المضاف الى المصدر المتأول هي وصلتهما به اي
 لم يحمل على المجاز مدة انتفاء العلم والظن حتى اذا تحقق احدهما
 بطل على المجاز قوله او لم يظن انما ذكره لم اشارة الى دخوله
 تحت النفي وان المقصود انتفاءهما لان انتفاء احدهما لا يوجب
 يستلزم انتفاءهما وليس بتقدير لكلمة لم حتى يكون التردد في الانتفاقين
 فيجوز بالمقصود قوله ان فانه لم يرد ظاهره لم يقل لم يقتضد كما في المفتاح
 لان عدم الاعتقاد في نفس الامر لا يكفي بل لابد من عدم الارادة
 بنصب القرينة ولذا لم يقل لم يحمل فانه لم يرد ظاهره اذ لابد من العلم
 او الظن بعدم ارادة الظاهر بنصب القرينة قوله بل يحمل على الحقيقة
 لانه استناد الى ماهره عند المتكلم في الظاهر وما في شرح المفتاح
 الشريفي من انه ينبغي ان يتردد عند انتفاء العلم والظن في كونه مجازا
 او حقيقة ككاذبة لان الجزم بكونه حقيقة يحكم يقتضي انه اذا لم يعلم
 ايمان شخص ولا كفره يحكم بكفره في الظاهر فقيه ان المعتزلي الحكم
 بالكفر العلم بعدم الايمان لا عدم العلم بالايمان بخلاف كونه حقيقة فانه
 يكفيه عدم العلم بكونه غير ماهره في الظاهر فتدبر قوله ولم يستدل
 بشئ الخ فقوله كما استدل مفعول مطلق افعل محذوف عن عليه

لم يعلم والمراد بالاستدلال المعنى اللغوي لا الاصطلاحي المقابل للتدبير
فلا يرد ان عدم ارادة الظاهر قد يكون بدية كاستحالة قيام المسند
بالمسند اليه قوله قد اصبحت ام الحيار تدعى اه اصبحت بمناه الخلق
المناسب للمقام وام الحيار اسم امرأة وتدعى خبير اصبحت وكله بالرفع
ليفيد عموم النفي المناسب للمقام لا بالنصب المقتضى لنفي العموم ولان
الكل المضاف الى الضمير لم يستعمل الاثنا كيدا او معمولا للعامل المعنوي
ومن ان رأت مفعول له والاصلع الذي انحسر شعر رأسه والمعنى
ان هذه المرأة اصبحت تدعى على ذنبها لم ارتكبت شيئا منه لوثها
رأسى كراس الاصلع فان النساء يفيضن الشيب ويطلبن الشباب
ومير عنه جملة مفسرة لرؤية رأسه كراس الاصلع وميمنة لوجه الشبه
اي سلب عن الرأس والقزعة بضم القاف والزاء وفهمها وكسرهما
وتجديده وقنقذ الشعر جوا الى الرأس كذا في القاموس قوله اي بعد قزح
اشارة الى ان عن معنى بعد كما في قوله تعالى ليزكن طبقا عن طبق
قوله اي مضى بها اه في التاج الجذب كشيدن فالمعنى جذب البسالى
بعضها لبعض والمراد لازمه اعني مضى بها ومحى بعضها خلف بعض
لانه الموجب لتغير القسازع عن الرأس والقناء وعبر باليالي عن مطلق
الازمنة لان العرب تؤرخ الشهور بالبسالى او للاشارة الى شدتها
وكثرة الغيوم فيها قوله وفي الاساس اه فالمعنى مضى اكثر البسالى
اي من عمره قوله مقولا فيها الخ اي من الناس في جفها حين البسر
والرافهة ابطن وحسن العسر والضيق اسرعى او من الشاعرة
لانه لا يسالى بعد التغير المذكور عنها قوله او كون الامر الخ والتعبير
للدلالة على انها مأمورات بامر تعالى مستخرات حكمه في تحقيق
دليل آخر على كونه موحدا قوله ويجوز ان يكون منقطع اي استئنافا
على طريق الانقسات قوله اي امره وارادته فسر القيل والبالا امر
للقوله اطلعي فانه مفعول القيل ان كان مصدرا او بد لا او عطفا بيان
له ان كان اسماله وكذلك لفظ الامر يحتمل ان يكون مصدرا وان يكون
اسما بمعنى الصيغة ثم بين المراد بعطف الارادة عليه لعدم الامر

حقيقة عند المحققين واما عند القائلين بخطاب كن بعد الارادة فالامر
بمعناه الحقيقي لان اطلعي بمعنى اكون طالعة قوله حتى اذا واراك اه
حتى ابتداءه ولذا دخلت على الشرطية وهي تقتضي ان يكون ما قبلها
مبينا مؤدبا الى ما بعدها فالقول بان معنى اطلعي تحركي ليصح وقوع
حتى بعده ليس بشئ ونحوه على ما في بعض الحواشي يابنت على
لا تلوي واهم معنى الخطاب لام الحيار والمجموع التوم ومن هذا ظهر
فساد تفسير اصبحت بصارت قوله فانه يدل على الخ فان استاد الافناء
الى ارادته تعالى شان الموحد وان كان هذا الاستاد ايضا مجازا ولا يجوز
ان يكون استاد افناء مجازا واستاد مير حقيقة لان جملة افناء قيل
الله مبينة لقوله مير عنه اه قوله وكذا المراد بشباب الزمان اه في
القاموس الشباب الفناء وقد شب يشب وجع شاب والمراد ههنا الاول
اذ لوجه الجمعية لارادة جماعة الفناء واضافته الى الزمان لادنى
ملازمة باعتبار حصوله فيه للكائنات والفاقدات فيصح حمل الازدياد
عليه ولا يرد ان الشباب صفة الزمان والازدياد صفة القوى
وكيف يصح تفسيرها به ولا يحتاج الى تكلف ارتكبه الناظرون والمعنى
هيج قوى الارض وحدث تضارها از ياد قوتها النامية قوله والروح
اي الحيواني قوله وانحصار الاقسام اه والكتابة داخله في الحقيقة
المطلقة في شرح المفاتيح الشرقي والكتابة داخله في الحقيقة بمحدودها
الثلاثة اي المذكورة في المفاتيح والمقابل لها انما هو التصريح منها وقال الشارح
روح في شرح قول السكاكي روح الحقيقة في المفرد والكتابة تشر كان
في كونها حقيقيين وتفرقان بالتصريح وعدم التصريح واما الكتابة
فلا كلام في انه لا يراد بها معناها وحده وانما الكلام في انه هل يراد به معنى
المعنى ام يقتصر المراد على معنى المعنى لكن مع جواز ارادة المعنى ومبناه
على انهم لم يعتبروا في الحقيقة الا استعمال في الموضوع له واما ان لا يكون
غير الموضوع له مرادا فلا ومنهم من فهم ذلك وجزم بان الحقيقة مطلقا
تقابل الكتابة فحمل ما ذكره من اشتراكهما في كونهما حقيقيين على
اشتراكهما في ارادة المعنى الحقيقي فهما من غير ان يصح اطلاق اسم الحقيقة

على الكناية وهذا الاصطلاح عالم بحسبه من القوم واما ما قيل من ان
اللفظ اذا اراد به نفسه واسند اليه الفعل او معناه كان مجازا كما
في قولك سرتي ايلي اذا اردت لفظ ليلى فانه مجاز لان السر من اللفظ
ما وليس طرفه اعني ليلى حقيقة ولا مجازا لان اللفظ اذا اراد به نفسه
لا ينصف بالحقيقة والمجاز كما صرحوا به فليس بشي لان السرور انما
هو من سماع هذا اللفظ من حيث دلالة على معناه لامن حيث هو
قوله وكل مفرد مستعمل قد بدلت لان اللفظ قبل الاستعمال لا يسمى
بالحقيقة والمجاز قوله لا اسناد الجملة فان الاسناد الى المبتدأ عنده
ليس حقيقة ولا مجازا قوله ففيه اشكال عندي لا اشكال فيه لانه
صرح في آخر كلامه في بحث الكناية ان الكلمة اذا اسندت فاسنادها
بحسب رأى الاحكام دون رأينا اما ان يكون على وفق عقاك وعملك
اولا يكون والاول هو الحقيقة في الجملة والثاني هو المجاز فيها انتهى فانه
صرح في ان الحقيقة والمجاز العقليين صفتان لاسناد كلمة الى اخرى
لا اسناد الجملة الى شي في قولنا زيد صائم نهاره المجاز هو اسناد الصوم
الى النهار وبعد ذلك الاسناد للمجاز في اسناد صوم النهار الى زيد لانه
في معنى زيد صائم في نهاره فتدبر فانه من اللطائف وانما قال دون رأينا
لان رأيه رد المجاز العقلي الى الاستعارة بالكناية قوله لم يقل منه اه
بل اورده بطريق التعداد ولذا لم يعطف ما بعده عليه قوله انهما
لافتباس وروما للاختصار مع ان المناصب لبيان الكثرة هو التعداد
وهو ايضا من المحسنات وان لم يعدوه منها لعدم الاختصار فيما ذكره
قوله وان المعنى او الضمير في عليهم راجع الى المؤمنين والمراد بهم
حينئذ مؤمنوا وقوع المجاز فان دفع الاشكال بانه كيف يصح الزيادة
بالقياس الى منكرى وقوع المجاز فانه يقتضي حصول اصله من ضمير
بحاجة الى ان يقال اصل الايمان به حاصل ببعض الآيات والزيادة ما هو
فانه خلاف ما هو الظاهر من نسبة الزيادة الى كل الآيات والى ان يقال
الزيادة قد يراد بها الامر الزائد في نفسه وهو لا يقتضي وجود المزيد عليه
قوله على انه مفعول به لتقون آه اعلم ان اصل تقون توتقون من الوقاية

وهو فرط الصيانة فتدبر الى مفعولين والاول محذوف والثاني يوما
على حذف المضاف اي عذاب يوم حذوف لفظا عنه والمعنى
فكيف تقون انفسكم عذاب يوم وقد يستعمل الاتقاء بمعنى الخند
وحيث تدبر الى مفعول واحد ويحتمل ان يكون يوما مفعولا به
لتكفرتم والمعنى فكيف يحصل لكم الوقاية والخذل ان كفرتم ويحصل
يوما يحصل الولدان شيئا في الدنيا قوله اي كيف تقون يوم القيمة
اي في يوم القيمة فهو منصوب على الظرفية ويوما يحصل الولدان
مفعول به على حذف المضاف وليس بدلالة من يوم القيمة كما وهم اذ
لادخل في تفسير معنى المفعول به لا بد من اختلاف الظرفية فانه بيان
للاستقبال الذي في تقون وقد مر قوله تعالى ان كفرتم بان يقيم على
الكفر لئلا يحتاج الى المفعول به ولان الخطاب للكفار قوله الى مكانه اه
اي الى مكان وقع منه الإخراج فهو نسبة الى المفعول به بواسطة من
لال الظرف اذ المعنى واخرجت من الارض لاف الارض قال قدس سره
فيه اشعار اه لعزل وجه الاشعار من ايراد كلمة من فائتها تزداد في التميز
لكن من التي تزداد في التميز تبينية كما في الرضى او تبينية كما في شرح
التسهيل او زائدة عند بعض وكلمة من هيئت ابتدائية كما لا يخفى قال
قدس سره لاف ذاتها والتبشير ما رفع الانعام الذاتي قال قدس سره
فان الاستحالة لازمة في التاج الاستحالة محال شدن وفي القاموس كل ما تغير
من الاستواء الى الاوجاج فقد استحال قال قدس سره لا العقل يعني
ان التميز عن النسبة الى الفاعل منزال عن الفاعل فليزم ان يكون العقل
مستحيلا وليس كذلك والجواب ان ذلك اكثري وليس بلام في التسهيل
وميز الجملة منصوب منها بفعل بقدر غالب الاسناد اليه مضافا الى الاول
وفي شرحه يريد انه بقدر استناده اليه فاعلا فاذا قلت طبت نفسا فهو مفعول
عن الفاعل والاصل طلب نفسي واشار بقواه غالبا الى المفعول عن المفعول
نحو وفجرا الارض عبونا والى ما لا يصلح لاسناده اليه ولا لا يتقاه عليه
نحو امثلا الكوزما وكفى بالله شهيدا وما احسن الحكم رجلا وفي الحقة
شرح المعنى والتزام بعضهم في كل ميمز وقع عن النسبة في الجملة ان يكون

تكلف اذ هو غير متأت في نحو قولهم امتلا الكوز ماء ونحو طاب زيد ابا
حيث يراد ان زيد انفس الاب واما الجواب بان العقل فاعل لما يتضمنه
الاستحالة اذني الاحالة كما قالوا في امتلا الكوز ماء انه فاعل ملا الذي
يتضمنه امتلا فقيه ان من التزم ان يكون التميز فاعلا لنفس الفعل
اولما يتضمنه اراد بما يتضمنه مطا وعه كما في مثال الماء او مطا وعه
كافي فخرنا الارض عيوننا اي انفجرت عيونها والاحالة لبس مطا وعا
للاستحالة ولا مطا وعا لها قال قدس سره كانت مصدرا
مضافا الى مفعولها في الرضى اضافة المصدر الى المفعول انما يجوز
اذا قامت القرينة على كونه مفعولا اما بمجيئ تابع بعينه منصوب المحل
او بمجيئ الفاعل بعده او بقرينة معنوية ولا شك في انتفاء القرينة
ههنا قال قدس سره فلا يصح ان يجعل فاعلها وما قيل من
انه تمسيز عن النسبة الفاعلية المقدرة الا يرى الى قوله في حاشية
الكشاف انه يجوز ان يراد الحال عن الفاعل المحذوف المصدر فبره انه
قياس في اللغة وان ما ذكره الشارح رح فيما يكون الفاعل محذوفا مرادا
وفما نحن فيه لبس كذلك قال قدس سره اي استحالة عقلية او عادية
بيان لماصل المعنى والا فالتقدير استحالة عقل او عادية قال قدس سره
او على الطريقة المقدرة اي بتقدير غير الظرف ظرفا واظهار في وحذفه
شايبان في امثال هذه الكلمات يقال هذا قبيح في الشرع وفي العادة
وفي العقل وشرعا وعادة وعقلا واللام في قوله في العقل والعادة
زائدة لتحسين اللفظ اذ لا عهد ولا استغراق ولا تعيين للجنس
فلا يرد انه لادلالة على تقدير المعرفة قوله لان العقل اه في بعض
النسخ باللام الجسارية وان وفي بعضها بحرف النفي وان فعلى الثاني
عطف على قوله يعني يكون الخ اي المراد بالاستحالة العقلية ما ذكر
لاهذا لان حكم العقل بشرط التخلية بالاستحالة لا يصير قرينة
على المجاز لجواز انتفاء الشرط وعلى الاول تعليل لقوله لا يدعى اه
اي لا يدعى احد جواز ذلك القياس لان العقل مطلقا من غير اعتبار
امر آخر من نظر او عادة او احساس وتجربة الى غير ذلك بعده محالا

فقوله اذا خلى ونفسه للتقييد على الثاني وبيان للاطلاق على الاول
قوله مما يستحيله العقل اي العقل في نفسه بدون اعتبار امر آخر معه
قوله ومعرفة حقيقته لم يقل وحقيقته للتصيص على ان المراد
الظهور والخفاء بحسب العلم لا بحسب الوجود قوله يريد اه يعني
ان المراد بالحقيقة ما يصير حقيقة لا ما هو حقيقة بالفعل اذ لا خلاف
في انه لا يجب لكل مجاز حقيقة قوله فمعرفة فاعله او مفعوله لم يقل
فمعرفة اسناده الذي اذا استعمل يكون حقيقة كما يقتضيه السوق لان الاسناد
لا يتصف بالظهور والخفاء الا باعتبار ظهور فاعله او مفعوله وخفائه
قوله اي يزيدك الله حسنا في وجهه اي من حيث الظهور لا من حيث
الوجود فانه في غاية الكمال في نفسه لكن لذاته يظهر بعد التأمل
والنظر قوله سر تي رؤيتك هذا القول مجاز اذا اريد منه حصول
السرور عند الرؤية اما اذا اريد ان الرؤية موجبة للسرور فهو
حقيقة قوله اي اقد متني نفسي قدر السكاكي رح في مثل هذا المثال
الفاعل النفس وفيما عداه الله سبحانه بناء على ان الظاهر ان الحادث الذي
يظهر فاعله ينسب اليه والذي لا يظهر ينسب الى ذاته تعالى لكن
لا يخفى ان الفعل الصادر ههنا هو القدوم واعتبار النفس الناطقة
مقدم ما للبدن تكلف بارد غير متعارف عند اهل اللغة وكذا جعل
النفس فيما عداه فاعلا باعتبار التوليد مع عدم جريانه في صيرني
تكلف بقوله بهذه الحالة في شرح المفتاح فالواو مزيدة في ثاني مفعولي
صير تشبيها بالحال او الواو المحال والحال قائم مقام الخبر دال عليه
اي صيرني هوالك مضروبا في المثل في الهلاك انتهى وعبارته ههنا
مشعرة بالوجهين حيث جعل بهذه الحالة مفعولا ثانيا وعبر عنه بالحالة
قال قدس سره دل عباره الظاهر اشعر لما عرفت من انها محتمل
الوجهين قال قدس سره يضرب المثل الخيني وبني اي يضرب
المثل بالاشياء الخيني ويضرب المثل للاشياء بني قال قدس سره الا انه
قدم المعطوف على المتبوع والصامل كما قولك عليك ورجسة لله
السلام وما ينبغي من ان جوازه مشروط بان لا يتقدم على الصامل

كما في الرضى فاعل ذلك مختلف فيه فانه لم يذكره في شرح التسهيل
عند تعداد شرائط جواز تقديم المعطوف مع انه بالغ في ذلك وذكر
الشروط المتفق عليها والمختلف فيها وان ايت فاجعل المذكور
مفسرا للعامل المحذوف مقدا ويروي بحسب البناء فهو يدل من في
قوله نوع خفا لكثرة الاسناد الى الفاعل المجازي وترك الاسناد
الى الفاعل الحقيقي قوله في هذا اي في المجاز العقلي قوله صارت اه
اي النسبة حقيقة لذلك الفاعل قوله فانك لا تجد تعليل لقوله ليس
بواجب اي اذا قلت عند قدومك الحق اقدمني حق لا تجد في قصدك
فاعلا للاقدام سوى الحق لكنك صورت القدوم بصورة الاقدام
والحق بصورة المقدم فبالغة في كونه داعيا للقدوم فلا فاعل في قصدك
سوى الحق لا محققا ولا موهوما فضلا عن الاسناد اليه والنقل عنه
قوله وكذا لا نستطيع الخ بناء على تصويرك الصيرورة تصيرا
والازدياد زيادة ولا تصير ولا زيادة قوله فالاعتبار بقرع على ما قبله
اي اذا لم يكن للفعل في المجاز العقلي فاعل بناء على انتفاء الفعل
وكونه محضالا محضا فالاعتبار في امتيازه عن الكذب ان يكون المعنى الذي
هو مقصود التكلم من الكلام ومحط الفائدة موجودا في المجاز بخلاف
الكذب فانه لا وجود له في اقدمني حق بل ذلك ان لم يكن القدوم متحققا
كان كذبا وان كان متحققا كان مجازا عقليا قوله واذا كان اه عطف
على قوله ليس بواجب الخ ويبان لمنهات كون الكلام مجازا عقليا وهو انه
اذا كان المعنى الذي وضع له اللفظ موجودا على الحقيقة بان يكون
مستعملا فيه مرادا منه لم يكن مجازا في ذلك اللفظ نفسه لكونه
مستعملا في معناه الذي وضع له فيكون في الحكم في قولك اقدمني بذلك
حق لي ان كان لفظ الاقدام مستعملا في معناه الذي وضع له
وان كان موهوما يكون مجازا في الحكم وان كان مستعملا في معنى
الجل على القدوم كان مجازا في اقدم والاسناد على حقيقة وكذا
ان كان الحق مستعملا في المقدم بطريق الاستعارة بالكناية فتلخص
من كلامه ان مثل اقدمني بذلك حق لي يحتمل وجوه ثلثة

مجازا

مجازا في الطرف ومجازا في الاسناد واستعارة بالكناية وبما حررنا لك اندفع
الشكوك التي عرضت للناظرين الذين لم يقدرُوا على تخرج جواهر
مقاصده من صنوبر عباراته قوله هذه الجملة اي الضابطية للمجاز
العقلي واحسن ضبطها فانه ما قد نسبته الخذاق كالسكاكي والمص والامام
رج حتى تكون على بصيرة في استخراج الجزئيات منها قال قدس سره
وانت تعلم اه قد الحق الشارح بالنقول جواب الاشكال بحيث
يظهر منه صحة كلام الشيخ حيث قال والجواب ان عدم تحقق المعنى
لا ينافي كون اللفظ حقيقة ولا يستلزم كونه مجازا في معنى آخر غاية الامر
ان مدلول اللفظ وما يشتمل عليه لا يكون ثابتا ولا يلزم الكذب ايضا
لان المقصود ثبوت ما هو المرجع كالقدوم مثلا انتهى وخلاصته
ما حررناه سابقا في حل عبارة الشيخ فكن الفيصل الحق فان الشارح رج
حق المقام بما لا مزيد عليه قال قدس سره بل هو في الحقيقة اه فيه
بحث لان الاشكال انما هو على الشيخ حيث يقول ان هذه الافعال
موهومة لفاعل لها واما القائلون بانها موجودة قد نقل الاسناد من
فاعلها الحقيقي الى المجازي فلا اشكال عليهم ولذا قال الشارح رج
لا يكون حيث اي اذا كان هذه الافعال المتعدية غير موجودة حقيقة
بخلاف ما اذا كانت موجودة وبهذا ظهر فساد ما قيل ان اول الحاشية
يوجب رجحان مذهب الشيخ فان محصله ان الافعال المتعدية المذكورة
في تلك الامثلة موهومة فلا فاعل لها يصير الاسناد اليه حقيقة واما
آخر الحاشية فاشكال على جميع القائلين بالمجاز العقلي ولم يذكره
لترجيح مذهب الشيخ على غيره قال قدس سره واذا نظرت اه الفرق
بينه وبين الاستعارة بالكناية ان المقصود بالذات في الاستعارة المبالغة
في نفس الحق بجملة مقدم او اما في هذه فالمبالغة في الملاينة وان كان كل
منها يستلزم الآخر قال قدس سره فثبت اه فيه ان الثابت مما ذكره
انه لا حقيقة له موجودة او معتد بها لان في الحقيقة مطلقا وعبارة الشيخ
تتبادر على نفي الحقيقة مطلقا فالوجه ما حررناه من انه لا اقدام في قصد
التكلم اصلا وانما هو صور القدوم بصورة الاقدام واستند الى الحق

وهذا ما ذكره الشارح رح في شرح المفتاح وانا اظن ان ما ذكره الشيخ اقرب الى الصواب بالنظر الى مقصود الكلام اذ ليس المقصد الى اقدام وتصيير بل الى قدوم وصيرورة قوله استعارة بالكتابة اي فيه استعارة بالكتابة قوله وانكره السكاكي وقال ما عندكم من المجاز العقلي عندى داخل في الاستعارة بالكتابة لانه بنى المجاز العقلي باحتماله الاستعارة حتى يرد ان الاحتمال لا يكون نافيا قوله من اللوازم اى من الروادف منفكة كانت اولازمة قوله المساوية للمشبه به اى المختصة به اما مطلقا او بالنسبة الى المشبه بقرينة لاحق كلامه حيث قال بعد قوله من لوازم المشبه به ما لا يكون الاله وكان على الشارح رح ان يذكره وسابق كلامه حيث قال في تعريف مطلق الاستعارة ان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الاخر مدعي دخول المشبه في جنس المشبه به دالا على ذلك باثباتك المشبه ما يخص للمشبه به قوله ثم تفرد بها بالذكر عن اداة التشبيه والاشعار به قوله القادر المختار بعنوان هذا المفهوم لا من حيث خصوصية ذاته تعالى فلا يرد ان ادعاء كون الرب ذاتا تعالى ركيك جدا بخلاف ادعاء كون ملائكة الالهيات بالرب عين ملائسته بذاته تعالى قوله المدبر لاسباب الهزيمة لا الجيوش بخصوصه حتى يكون ادعاء امر ركيك قوله خلق من شخص يدفق الماء لان المقصود بيان مادة يكون منها الانسان كما يدل عليه سابقه اعني قوله نعم فليظهر الانسان ثم خلق ولا حقه اعني قوله نعم يخرج من بين الصلب والترائب لبيان اصله الذي نشأ منه كما في قوله نعم خلقكم من نفس واحدة قوله كالاستخدام اورد حرف التشبيه لان الاستخدام من المحسنات وهي زاعى بعد المطابقة ووضوح الدلالة وما نحن فيه من الاستعارة وهي متعلقة بوضوح الدلالة لكنها مشاركة له من حيث انه اريد باللفظ معنى وبالضمير معنى آخر والجهة مختلفة قوله لان النداء له الخ فيكون الامر ايضا له اذ لا يجوز تعدد المخاطب في كلام واحد من غير تثنية او عطف وما قبله انه يجوز ان يكون الامر لها مان بان يأمر العملة بالبناء ففيه انه خروج عما نحن فيه لانه ح يكون المجاز في الطرف

حيث اريد بان الامر به قوله كما ذكرنا الخ حيث بين بعد كل ملازمة بطلان لازمة قوله وجعل لفظ المنة اه هذا لادخله في دفع الاعتراضات فانها من دفعه بمجرد ارادة المشبه به ادعاء وانما هو جواب سؤال اورد السكاكي رح وانجاب عنه بما ذكر وهو ان يقال ان ادعاء السبعة وانكار ان تكون شيئا وراه ينافي في التصريح باسم المشبه كالمنية لانه كمال الاعتراض به للقطع بانه لم يرد غير معناه الموضوع له وحاصل الجواب انا نجعل اسم المشبه من اسماء المشبه به يجعل اسماء قسمين متعارفا وضع بازاء المشبه به حقيقة كالسبع وغير متعارف وضع بازاء ادعاء كالمنية فالتصريح باسم المشبه لا ينافي ادعاء كونه نفس المشبه به وانما ينافيه لولم يكن هذا من اسماء المشبه به على ما لازم من ادخال المشبه في جنس المشبه به قوله تدخل في جنس السبع فانه تصريح بان المراد بالمنة الموت وكيفية الادخال ادعاء ان السبع موضوع لما يقتال النفوس من غير فرق بين النافع والضار سواء كان في الهيكل المخصوص او في غيره كالموت فيكون لفظ السبع موضوعا له ادعاء ومعلوم ان لفظ المنة موضوع له حقيقة فيكونان كالمترادفين مثل السيف والصارم وان كان اطلاق السبع عليه من اطلاق العام على الخاص ولذا قال السكاكي رح ثم تذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين بحقيقة واحدة وان لا يكونان مترادفين بقى ههنا شيء ذكره الشارح رح في شرح مختصر الاصول وهو انه اذا كان المراد بالمنة الموت بادعاء السبعة لها لم يكن هذا مغنيا عن القول بكون الاسناد محازيا لان حق الالهيات مثلا ان يسند الى القادر دون الزمان المشبه بالقادر المصور بصورة اقول اذا كان مبنيا الاستعارة على ادخال المشبه في جنس المشبه به وانكار ان يكون شيئا وراه وكان آيات لازم المشبه به كالآيات مثلا مبنيا على هذا الادعاء كان اسناده اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن الى ما هو له عنده في الواقع ولعل هذا وجه تركه في هذا الكتاب واماما اجيب به من ان قرينة الاستعارة بالكتابة استعارة تخيلية عنده فان المراد بالمخالب

في محال المشبه تثبت بفلان صورة وهمية شبيهة بالمخالب الحقيقية
فهي المنية حقيقة وحقة ان يستدل اليه فليس بشئ لانه متى على كون
القرينة للاستعارة بالكناية مستندة منحصرة في التخييلية وليس كذلك
فانه اذا كان المجاز العقلي داخلها كان القرينة في مثل انبثاق ربيع البقل
مثلا مستعملة في معناه الحقيقي وسبب صريح الشارح ربح فيما سياتي
بان كل واحدة من الاستعارة التخييلية والاستعارة بالكناية منفكة
عن الاخرى فلهذا قوله اعتراض قوى وهو ان لفظ المنية ح مشتمل
فيما وضع له على سبيل التحقيق فلا يدرج في الاستعارة التي هي مجاز
وادعاء السبعية المنية لا يجدي نفعا لان ذلك لا يحرر جها عن كونه
موضوعا لفظ المنية حقيقة وفي شرح المفتاح الشرطي وربما يجاب عن
ذلك بان ما ليس بمجاز عن الموضوع له اذا اعتبر به امر خارج صان خارجا
عنه فيكون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له وخلاصته ان المراد
بالمنية الموت مع وصف السبعية وذلك غير موضوع له لاعتبار امر خارج
مع الموضوع له فتدبر قوله ولانه ينتقص الخ حاصل استدلال السكاكي ربح
كما اشار اليه الشارح ربح بقوله والحاصل انه ان كل مجاز عقلي فهو ذكر المشبه
وارادة المشبه به بواسطة القرينة وكل ما هذا شأنه فهو استعارة بالكناية
فامر منع لصغره مستندا بانه يستلزم المحال وهذا نقص له بالتخلف
فان دليله يجري في المجاز العقلي الذي ذكر فيه الطرفان والاستعارة بالكناية
لاشراطه بعدم ذكر المشبه به فتدبر فانه قد ذكر في تقريره الاقدام قوله
ان تخور رأيت اه اي التجريد سواء كان بالباء او بمن والمعنى رأيت برؤية
فلان اسدا ولقيني من ملاقاته اسد قوله على وجه بني عن التشبيه
وفي قولنا نهاره صائم ولبه قائم ليس كذلك لان الاضافة لامية لتعيين
المشهد المستعار لان المشبه بالشخص نهار مخصوص لا مطلق النهار
وانما يكون طرفا التشبيه المذكورين لو كان الاضافة بيانية فانه في معنى
الجل المبالغة في التشبيه كما في لجين الماء فاندفع ما قيل ان الفرق بين
لجين الماء ونهاره صائم يجعل احدهما ميثاقا دون الاخر فحكم لان في كل
منهما اضافة غاية الامر ان في نهاره صائم اضافة المشبه الى المشبه به

وفي لجين الماء بالعكس قوله على ذكر الطرفين وهو القمر وضهير
ازراره او ضمير غلالته قوله هو شخص صائم مطلقا فلا ذكر للمشبه به
اصلا والمراد بالنهار معناه الحقيقي بادعاء الصوم له فلا يكون من اضافة
العام الى الخاص على ما فهم فاختاره هذا لانه لا ينافي استباحه كونه من
اضافة العام الى الخاص قوله من غير اعتبار صك كونه صائما
او ضمير صائم انما قال هذا ليكون ابعده من كونه مشبها به لانه اعتبر في
المشبه به كونه صائما قوله من لم يقف على مراد السكاكي وزعم ان
مذهبه في الاستعارة بالكناية ارادة المشبه به حقيقة وكان الظاهر
ان يقدم هذا الكلام على قوله ولانه ينتقص اه لكونه اجوبة عن قوله
لانه يستلزم اه لكن اخرا اشارة الى عدم الاهتمام بشانه وانه غير معتد به
قوله والمعنى فهو اه وذلك لان الاستعارة اذا كانت في ضمير
راضية والضمير لا يقبل الاستعارة الا باعتبار ما يدبر به عنه كان المراد
من الضمير العيشة المشبهة بصاحبها فهو غير العيشة المذكورة في
المعنى وان كانت من حيث اتحاد اللفظ مرجعاه فان تقدير فهو في عيشة
راعى صاحب عيشة اي كعيشة راض صاحب العيشة بها ليصح
وقوله صفة للعيشة المذكورة في قول المعنى الى ما ذكر المحيرون وما قيل
انما قدر ما قدر مع ان المقصود يحصل بان يقال في عيشة راض صاحبها
على ما صرح به الكاشي تفخيلا لسان العيشة فانه يفيد عيشة برضى بها
بمخلاف ما اذا قيل فهو في عيشة راض صاحبها به والصياح
من هو فيه فان المعنى انه راض في العيشة التي هو فيها ولا يلزم من ذلك
ان يكون عارضا به فقيه ان الكلام في كيفية افادة هذا التركيب ليا
قدر على تقدير كون الاستعارة في الضمير لاني نكتة التقدير قوله من باب
اضافة العام الى الخاص وملاحظ في الحكم عليه بانه صائم من حيث
اتحاده بالخاص لانه حيث اضافة بالصوم لئلا ينفق الحكم وقيل ان
المراد بانصاف المضاف الى الشخص ما يصح ان يكون صائما وفيه ان
المشبه به للتبديل ليس من يصح الصوم منه قوله فمن اضافة المسمى
الى الاسم فالضمير في نهاره راجع الى الاسم كانه قيل الشخص المسمى

زيد صائم وانما لم يقل من اضافة الاسم الى المعنى لعدم مجيئها وعدم كونه مشبهاً به وعدم صحة حمل صائم عليه قوله بن التبعيلات قد عرفت التبعيلات مما ذكرنا قوله لاحقيقة ولا مجازاً لان المراد بضمير ابن جئت العلة فيكون النداء لهم اذ لا يجوز تعدد الخطابات في كلام واحد نعم يكون لفظ هـ مان مجازاً لكن الامر لسميها اصلاً قوله ولم يعرف الخ زيد انه لو كان هـ هذه التراكيب الصادرة عن البلفاء استعارة بالكناية لكان الحكم بصحتها دأراً على اعتقاد التوقيف وعدمه فيصح عنده من لم يعتقد ولا يصح عنده من يعتقد وليس كذلك فان هذه التراكيب شائعة من غير توقف عن احد في الحكم بصحتها فاندفع اعتراض السيد قدس سره فيه كما لا يخفى قوله اعني الامور العارضة الخ قيل اي الامور العارضة التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اي تكون شيئاً قريباً لها حتى لا يرد الرفع فانه عارض للمستند اليه من حيث انه مستند اليه ولا حاجة اليه لان المقصود ان الامور المذكورة في هذا الباب عارضة المستند اليه باعتبار كونه كذلك لان كل ما هو عارض له بهذا الاعتبار فهو مذكور فيه فان كثيراً من الاحوال العارضة له من حيث هو كذلك لم يخرج من القوة الى الفعل ولم يدون قوله لاذاته متعلق بالراجعة بتضمنين معنى العروض اي الراجعة اليه العارضة لذاته بان لا يكون لها واسطة في العروض ولذا عطف قوله لا بواسطة الحكم او المستند اليه فلا ينافي كونها عارضة لذاته كونها عارضة لاجل كونه مستند اليه فانه واسطة في الثبوت ومن هذا يظهر ان قيد الحية للتقييد اي العارضة لذات المستند اليه حال كونه موضوعاً بكونه مستند اليه فلا ينافي في كونها اعم لا للتعليل فلا يرد ما توهم من ان احوال المستند اليه من حيث انه مستند اليه لا يوجد في غيره ولما يوجد حال تختص به على ان المجوئ في الباب حذف المستند اليه وذكره وتعرفته وتشكره الى غير ذلك لا مطلق الحذف والذكر مثلاً فيكون مخصوصاً بقوله اولى بالتقديم اي في الذكر فيكون بيان احواله ايضا اولى بالتقديم قوله لانه عبارة اي في الاصطلاح وان كان لفظه من حيث مفهومه اللغوي

اعني الاسقاط مشعراً بالعدم بعد الايمان ولذا اختير على لفظ الترك اشارة الى كونه ركناً اعظم كما انه اسقط قوله وهو مقدم على الايمان والايمان مقدم على سائر الاحوال لكونها كالتفصيل له قوله والحذف يقتضي الخ اي الحذف الذي نحن فيه وهو ما يكون متوياً في التقدير لا الحذف الذي يكون نسباً لنفسه كحذف فاعل المصدر وفاعل الفعل المبني للمفعول فانه لا يحتاج الى القرينة لعدم كونه مراداً قوله وهو ان يكون السامع عارفاً به اي يمكننا من معرفة المحذوف لان وجود القرينة لا يوجب العرفان بالفعل قوله لوجود القرينة صيغة الجمع بالنظر الى تعدد الموارد اي القرينة الدالة على المحذوف اما بخصوصه او باعتبار كونه اخذ الاشياء المعينة كما فيما حذف لذهب نفس السامع كل مذهب يمكن قوله الداعي الخ سواء كان حاملاً عليه او غاية مرتبة عليه فاللام في قوله فللاحتراز للتعليل المطلق الشامل للماملة والغرضية قوله ايضا اي كما هو معلوم متقرر في علم المعاني وان لم يذكر فيه ضمير محضار الظاهر ترك لفظ ايضا قوله اشارة ماضية كما يدل عليه ههنا قوله عن العيب فانه مشعر بوجود القرينة قوله بنسأه على الظاهر حال عن العيب اي حال كون العيب مبنياً على ما هو الظاهر من اغناء القرينة عنه لا على الحقيقة وفي نفس الامر قوله والاى وان لم يبين على الظاهر فهو في الحقيقة الركن الاعظم فذكره لا يكون عيباً وان قامت القرينة فان الاكتفاء بالقرينة ليس كالتذكر في التخصيص على ما هو المقصود الا هم قال في شرح المفتاح ان ذكر المستند اليه لا يكون عيباً على الحقيقة وان قامت القرينة لكونه جزءاً من الكلام بل العيب فيه فلا يرد ما قبل من انه لا منافاة بين كونه الركن الاعظم من الكلام وكون ذكره عيباً لتحقيق القرينة المغيبة قوله وقيل معناه انه عيب نظراً الخ قال في شرح المفتاح قيل المراد انه يكون عيباً نظراً الى ظاهر القرينة المغيبة عن ذكره فان ذكر اللفظ لا يكون الافادة المعنى وقد حصل لكن يجوز ان يتعلق به فرض نحن من الاغراض المناسبة في باب ذكر المستند اليه وقال السيد قدس سره في حواشي شرحه انما اعتبر حذفاً لانه

انما اعتبر حذفاً الفائدة لانها لو ظهرت الخ نسخة

لو ظهر لم يكن ذكره عبثا في الظاهر ايضا فالمراد بظاهر القرينة
 الامر الظاهر الذي يقتضيه القرينة وهو الاغناء عن الذكر والحقيقة
 في قوله واما في الحقيقة نفس الامر اي يجوز في نفس الامر ان يتعلق
 بذكره غرض خفي فلا يكون عبثا مع وجود القرينة المعنية عنه
 وبما نقلناه ظهر ان ما قيل ان المراد بظاهر القرينة الظاهر الذي
 هو القرينة والمعنى ان ذكره عبث نظرا الى القرينة ولما في الحقيقة اي
 في نفسه فيموز ان يتعلق به غرض فلا يكون عبثا ثم الاعتراض عليه
 بانه اذا يتعلق بذكره غرض كان المقيام مقام الذكر والكلام في مقام
 الحذف اللهم الا ان يراد بالغرض معنى الفائدة خروج عن مقصده
 الشارح رح على انه يرد عليه انه اذا اريد بالظاهر الظاهر الذي
 هو القرينة لا حاجة الى قوله بناء على الظاهر لان الكلام في مرجحات
 الحذف بعد وجود القرينة قوله من حيث الظاهر لانه يفهم من اللفظ
 لكن لا يفيد دلالة عليه ما لم يحكم العقل بصحة ارادته فالاعتماد
 بالآخرة على العقل قوله على دلالة العقل لانه يستدل بالعقل
 بمعونة القرائن على المحذوف الدال على المستند اليه فالاعتماد اولا
 وآخر على العقل وان كان اللفظ مدخلا ولذا لم يقل ههنا من حيث
 الظاهر قوله لاستقلاله بالدلالة اي في الجملة كما في المعليات الصرفة
 وان كان اللفظ ههنا مدخلا قوله فانه يفهم اي في جميع المواد
 قوله وانما قال تخيل اه يعني ان المدلول ليس محققا لان كونه
 محققا يتوقف على كون كل من العقل واللفظ مستقلا في الدلالة
 عليه وليس كذلك قوله هو اللفظ اه ضمير الفصل لمجرد التأكيّد
 وتحقيق ذلك ان اللفظ مدخلا في الدلالة عند الحذف بناء على ان
 المدلول عليه بالقرائن هو اللفظ دون ذات المستند اليه وليس للعصر
 فانه باطل مخالف لقوله من حيث الظاهر ولقوله فلا عند الذكر يكون
 الاعتماد بالكتابة على اللفظ قوله والاعتماد الخ لا عند الذكر ولا عند الحذف
 ولذا لم يقيد بشئ منها قوله هل ينتبه ام لا ام هذه منقطة على مام
 تحقيقه فحاقل الصواب انتبه ام لا ليس بصواب على ان ام المتصلة

نحي مع هل على قلة كفا في الرضى قوله او تعينه اما لان
 المسند لا يصلح الاله او لكماله فيه بحيث لا يسبق الذهن الى غيره او
 لكونه متعينا بين المتكلم والمخاطب وهذا وان كان يجمع الاجزاء
 من العبث لكن مدار الدواعي والمقتضيات على القصد وقصد التعيين
 غير قصد الاحتراز فقد يقصد كل واحد بدون الآخر وقد يقصد ان
 معا وكذا الحال في جميع الدواعي اذا لم يكن بينها تناف قوله او يجمع
 او قافية بان يكون ذكر المستند اليه واجب التأخير او يكون القافية
 او الجمع لفظ المستند مع حركة ما قبله فاذا ذكر المستند اليه يحصل
 الانفصال بينهما ويتوقف القافية او السجع قوله لا يسع اما لعدم
 القرينة او للسجع والسبب في الحاصل للصياغة من طلب الصيغ قوله
 من غير السامع من الحاضرين الصواب من غير المخاطب من السامعين
 قوله وكاتب الاستعمال الخ الفرق بين الاتباعين ان في الاول يكون الكلام
 في الاستعمالين واحدا سواء كان الاستعمال قياسا ولا وفي الثاني الكلام
 الثاني غير الاول ولا بد ان يكون قياسا قوله وقد يكون اه اي قد يكون
 المحذوف من غير ضرورة الفاعل الاصطلاحي للفعل ليترتب عليه قوله
 وجب ان يستند اليه بالقياس الاول خرج نحو اضربن واضربن واضربوا
 القوم فان حذف الفاعل فيه اضروا التمام الساكن باقامة الحركة
 مقامه وبالقيد الثاني خرج نحو انبت الربع البقل وجاء ربك فان المحذوف
 فيه الفاعل الحقيقي وبالقيد الاخير الفاعل المحذوف للمصدر قوله
 وجب ان يستند اليه الفاعل الى المفعول الانذار نحو ما مضى الا ان
 وبذلك اي رأى وانما يجب ذلك لان الفعل لابد له من فاعل او ما يقوم
 مقامه ولا يوهن ان ههنا من حذف الجملة بل بتعديل جملة بجملة اخرى
 لتكن لان هذا البين تبديلا للمستند بل بتفسيره بغيره ولذا سمى كل واحد
 منهما صيغة المسامحة قوله فلكونه الفاعل اي ما يقضى عليه الشئ او
 القاعده قوله ولا مقتضى للمدول عنه بمعنى كونه اصيلا لا يكتفى بتكسية
 للذكر لانه متحقق في حال الحذف ايضا فلا بد من عدم مقتضى للمدول
 ليكون مرجحا للذكر على الحذف والمراد عدم مقتضى في قصد المتكلم

على ما مر فلا يرد ان الكلام فيما اذا قامت القرينة المعينة لا محذور في
 كابدل عليه سابق كلامه ولا حقه فالاحتراز عن العبث وتحليل العدول
 بتحقيق في جميع صور الذكر وقوله ولا مقتضى للعدول عنه عنصوبها
 وسقوط التنوين اما الكونه مضافا واللام زائدة كما قال منبويه في الاعلام
 لك واما تشبيهه بالمتضاف كما قاله الشيخ ابن الحاجب قوله اورد زيادة
 الايضاح اي ايضاح المسند اليه وزائدة تشبه في ذهن السامع فتضمن
 الايضاح والتقرير حاصل عند الحذف ايضا لوجود القرينة المعينة
 له وفي الذكر زائدتهما لان الدلالة اللفظية اجتمعت مع الدلالة العقلية
 قوله ومنه واولئك هم الفاعلون اي من زيادة الايضاح والتقرير ولكن لا
 لايضاح المسند اليه وتقريره ولذا اورد لفظه منه اي لايضاح غرض
 تعلق بتكرير المسند اليه وهو ان هؤلاء الموصوفين يشرف الاعيان
 بمشاركون بكل من الاثرين وكل منهما يكفي في تمييزهم فلا يوضح هذا
 الغرض ذكر المسند اليه ولم يحذف بنصب القرينة على تقديره ام
 مع الحذف لا يتضح التكرير كما لا اوضح ولا يفصح عن الغرض
 كان الافصاح وبهذا ظهر فساد قول من قال ليس الآية من قبيل
 اختصار النكت على الحذف اذ لو ترك اولئك الثاني لم يكن مقبولا
 بل كان ما بعده معطوفا على مسند اولئك الاول لان الغرض منه
 لترك ونصب القرينة على تركه لم يحصل بزيادة الايضاح وان دفع ما قبل
 ان المتبادر من قوله ومنه ان النكتة في ذكر المسند اليه في الآية
 الايضاح لمع انها شئ آخر كما علم من قوله تشبها الخ وذلك ظاهر كذا
 قيل لكن الظاهر من عبارة الكشف ان النكتة المذكورة لتكرير اسم
 الاشارة وعدم الاكتفاء على الاول وما صلها انه لو لم يكرر لاحتل
 ان يكون مجموع الاثرين بمراتبهم اعلا عن كل واحدة منهما
 وبالتكرير صارت نصافي ان كل واحدة منهما لهم فالمراد بقوله زيادة
 الايضاح الايضاح الكامل والتقرير الابلغ كافي تعريف النص بما ازداد
 وضوحا على اللفظ قوله كما ثبتت لهم الاثر الخ في موقع المصدر لقوله ثابتة
 والغناء في فهي زائدة كذا ذكره الشارح راجع في شرح الكشف وفيه

ان التشبيه ليس بمقتضوه في المقام وان زيادة الغناء لم يجوزها منبويه
 وعندي ان الكاف للقرينة في الوجود وما كافي كافي كما قال زيد فعد
 عمرو وصلى كما دخل الوقت والقباء للشيبة كافي قوله زيد فاصلى
 فاكومه والجملة في محل الخبر لان اي تشبها على اسم هذه المسألة وهي
 ان كما ثبتت لهم الاثر بالهدى فانه في الوجود ثبوت الاثر لهم بالفلاح
 مسببة عنها وفي هذا كمال التوضيح لمن طلبوا اهل الاعميان والاثر
 يقع المهمة والثناء الاستعداد وبالفلاح تعلق بالاثر المدلول عليها
 بالصبر والاثبات المرجع وفي تمييزهم متعلق بمجملات وعبارة وضبطت
 وكفت للاثر وتخير الموصول محذوف اي اكدت فيها اي في تلك المسألة
 على حبالها اي اقرادها ولصيلة حوال من الحوال بمعنى الطرف قال
 قدس سره فكيف يكون الخ قال الشارح راجع في شرح الفتاح كما
 ان الحضور عند السامع نوعه القصد اليه كاية عن وجود القرينة
 كذلك عموم النسبة واردة التخصيص كاية عن عدم القرينة فاندفع
 البحث لانها عند السكاكي راجع عبارة عن ذكر اللازم اي التتابع واردة
 للزوم اي المتوحد بحيث يحصل الانتقال منه اليه في الجملة ولا يجب
 استلزامه له ولا شك ان عموم النسبة واردة التخصيص ينبع انتفاء
 القرينة مطلقا وينقل منه اليه وان لم يستلزمه كطول النجاد وكثرة
 الزمان يتبع طول القسامة والمضيافة فالمراد بقوله تفصيل لانتهاء القرينة
 انه لازم له فيه تفصيل لكونه مركبا من امرين وتحقيق له لان الكتابة
 كدعوى الشئ بالبينه وليس المراد انه تفصيل ويسان له حتى يرد ان
 انتهاء القرينتين المخصوصتين كيف يكون تفصيلا وبيننا لانتهاء القرينة
 فطلقا والعجب من السيد قدس سره انه اعترف بكون استحضار السامع
 للمسند اليه وعرفانه قصدك اليه في قوله اما الحالة التي تقتضي طي ذكر
 المسند اليه فهي اذا كان السامع مستحضرا له عارفا منك القصد اليه
 عند ذكر المسند اشارة الى وجود القرينة المخوزة المحذوف ومنع ههنا
 كون العموم واردة التخصيص كاية عن انتفاء القرينة حيث قال
 في شرحه ومن زعم ان عموم نسبة الخبر بمعنى صلاحية في نفسه لتعدد

وارادة التخصيص كتابة عن عدم القرينة مطلقا فقد سها لان انتفاء
 القرينة بين التخصيصين لا يستلزم انتفاءهما مطلقا اذ اهم افراد اخر
 كتقديم الذكر في السؤال وغيره وبما خرجنا لك اندفع ما لوورد على
 جواب التستارح يرجح من انه اذا كان عموم النسبة وازادة التخصيص
 يتانا لانتهاء القرينة كان الذكر لا انتفاء القرينة وذلك وطيفة النور
 دون المعاني لانه ليس من الجزايا والخواص الثلاثة على اصل المعنى
 وذلك لانه اذا كان كناية عن انتفاء القرينة والكتابة يجوز فيها ارادة
 المعنيين كان الذكر ههنا لعموم النسبة وازادة التخصيص مع انتفاء
 القرينة فلا يكون البحث عنها وطيفة النور قال قدس سره وقبل الخ
 اى في توجع اعتبار السكالي بحيث لا يرد عليه اعتراض المص ربح
 وقد اختاره في شرحه فالتعبير بقابل ليس للاشارة الى ضعفه قال
 قدس سره وعلى هذا يكون عموم النسبة الخ فتم جواب الشارح ربح
 ولا يرد البحث المذكور عليه وان كان القابل بقوله نحو خالق كل شئ
 ظاهرا في ان المراد عموم الخير في نفسه وقد اشار اليه الشارح ربح
 في شرحه حيث قال والمراد بعموم النسبة الى كل مستند اليه ان يصح
 في تلك الحالة استاده الى كل واحد مما يصح انصافه في نفسه واستاده
 اليه حيث قيد بقوله في تلك الحالة قال قدس سره انها موضوعه اذ قيل
 فيه انه يلزم ان يقع الالتفات الى الافراد المعينة الغير المتناهية ولا شك
 انه اذا سمع ان لم يلاحظ الافرد واحد والجواب انه موضوع لكل واحد
 بشرط الانفراد عن الآخر فلذا لا يقع الالتفات الا الى واحد قال
 قدس سره اذ لم تستعمل فيما وضعت هي لها فيه بحث لان المراد
 بقولنا انها موضوع لمفهوم كلى يستعمل في جزئياته انها موضوع
 للمفهوم الكلى من حيث تحققه في جزئى من جزئياته لانه المفهوم
 من حيث هو فيكون استعمالها في كل جزئى حقيقة واستعمالها في المفهوم
 الكلى من حيث هو محال وهذا اظهر ان الاختلاف بين الرايين لفظي
 لان من قال بالوضع العام اراد ان المفهوم الكلى آلة للملاحظة الجزئيات
 ووجه المفهوم بها وقد تقرر في موضعه ان العلم بالشئ بالوجه

في الحقيقة علم بوجه الشئ بناء على اتحاد العلم والمعلوم بالذات والفرق
 اعتبارى فانه من حيث حصوله في الذهن علم ومن حيث اتحاد
 بذلك الشئ معلوم قالوا وضع اذا لاحظ الجزئيات باعتبار المفهوم
 الكلى فالمعلوم حال الوضع ليس الا ذلك الوجه لكن من حيث اتحاد
 تلك الجزئيات فيكون الموضوع له ذلك المفهوم من حيث اتحاد
 تلك الجزئيات اذ لا علم له بتلك الجزئيات الا من هذا الوجه وهذا مراد
 من قال بالوضع للمفهوم الكلى بشرط الاستعمال في الجزئيات فتدبر
 قال قدس سره فان هذه الضمائر كلها نكرات الخ لا يخفى عليك
 ان النكرة المختصة بوصف او حكم لا تخرج عن كونها نكرة وان قل
 شيوعها فان اعتبر المرجوع اليه يكون الضمير الراجع الى النكرة المختصة
 ايضا نكرة وان اعتبر حال الراجع يكون الضمير الراجع الى النكرة الصرفة
 ايضا معرفة فالفرق فحكمه قال قدس سره طوبى له على غره وغر الثوب
 كسره الاول يقال طوبى الثوب على غره اى على كسره الاول
 وهو كناية عن عدم ارادة الكشف والاطهار قال قدس سره
 وانما المقصود التبيه الخ لا يخفى عليك انه لم يظهر مما نقله المتراد بالذات
 والخارج ماذا ولذا كتب قدس سره في حاشية الحاشية اراد بالذات
 المعنى المستقل بالمفهومية الذى يصلح ان يحكم عليه وبه وهو معنى
 الاسم فقط فان معنى الفعل لا شمله على النسبة المخصوصة خرج
 عن تلك الصلاحية ثم لا يخفى ان المشارية الى خارج هو اللفظ للدال
 على الذات وانما نسب اليها مجازا انتهى وكتب في نسخة اخرى
 وانه اراد بالخارج ما يقابل الذهن وليس بشئ لان المقابل للذهن
 اما الاعيان او نفس الامر ولا شبهة في ان المعرفة لا يجب ان يكون
 المشار بها اليه امر موجودا في الاعيان او في نفس الامر نحو شريك الباري
 والمعدوم المطلق فحذف هذه الحاشية اولى من اتيها وتحقيق المقام على
 ما قاله المحققون ان حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرفه مخا طبعك
 وان المعرفة ما يشار بها الى امر متعين اى معلوم عند السامع من حيث
 انه كذلك وان النكرة ما يشار بها الى امر متعين من حيث ذاته ولا يقصد

وكتب في حاشية اخرى انه
 نسخة

ملاحظة تعينه وان كان متعبا معهودا في نفسه فان بين مضاجبة التعيين وملاحظته فرقا ينافي وتحقيق ذلك ان فهم المعاني من الالفاظ انما هو بعد العلم بالوضع فلا بد ان يكون المعاني متميزة متعينة عند السامع فاذا دل الاسم على معنى فان كان كونه متميزا معهودا عند السامع ملحوظا مع ذلك المعنى فهو معرفة وان لم يكن ملحوظا معه يكون نكرة ثم ذلك التعيين المشار اليه في المعرفة ان كان مستقادا من جوهر اللفظ فهو علم اما جنسي ان كان المعهود جنسا واما شخصي ان كان حصصا والافلايد من قرينة خارجية يستفاد منها ذلك فان كانت الاشارة الحسية فهي اسماء الاشارة وان كانت الخطاب اي توجه الكلام الى الغير فهي المضمرات وان كانت نسبة فاما الخبرية فهي الموصولات واما الاضافية فهي المضاف الى احدها وان كانت حرف التعريف فاما حرف النداء فهو المنادى واما اللام فهو المعروف باللام ثم المعروف باللام ان اشير به الى حصص معينة من مفهوم مدخوله فاما المعروف بلام العهد وان اشير الى نفس مفهومه فهو الجنس واما القسمان الباقيان فهما فرعا للجنس اذا تقرر هذا فنقول ان ماسوى العلم لما كان تعينه مستقادا من خارج ففيها نوع عموم فلا يخلو اما ان يقال انها موضوعة لمفهومات كلية بشرط استعمالها في الجزئيات المتعينة عند السامع من خارج واليه ذهب المتقدمون والشارح رح واما ان يقال انها موضوعة لتلك الجزئيات لكن بملاحظة امر كلي آله اوضعه فالوضع عام والموضوع له خاص واليه ذهب المتأخرون كالفاضي ضد الدين والسيد الشريف وان الوضع في المعارف اعم من الافرادى كما فيما سوى المعروف باللام والنداء والتركيبى او المنزل منزلة الافرادى كما في المعروف باللام فان لام التعريف حرف وضع لمفهوم كلي هو تعيين مدخوله بشرط الاستعمال في الجزئيات اولئك الجزئيات على اختلاف الرأيين واسم الجنس موضوع لغناه اعني المساهية او الفرد المنتشر على اختلاف الرأيين والمجموع موضوع بالوضع التركيبى او الوضع المنزل منزلة الافرادى لمعين

عند السامع هو مفهوم مدخوله او حصص منه بشرط الاستعمال في الجزئيات اولئك الجزئيات من حيث هو معين عنده فالمعرف بلام الجنس مثلا من حيث انه معرف بلام الجنس موضوع المفهوم الكلي وهو مفهوم مدخوله المعين عند السامع بشرط الاستعمال في الجزئيات اولئك الجزئيات اعني هذا المفهوم وذلك المفهوم وكذا العهد وبما ذكرنا اندفع ما قيل ان كون الموضوع له الامر الكلي بشرط الاستعمال في الجزئيات اولئك الجزئيات الملحوظة بالمفهوم العام في المعروف بلام الجنس مشكل وان الوضع في المعارف اعم من الشخصى والنوعى سواء كان بنفسه كما في المعروف باللام المستعمل في معناه الحقيقي او مع القرينة كما في المجازات المعرفة باللام نحو لقيت الاسد في الجمام فانه موضوع مع القرينة بالوضع النوعى لمفهوم كلي اعني الرجل الشجاع يستعمل في شئ معين عند السامع وبما حررنا لك انكشف لك ان تعريف المعرفة بما وضع ليستعمل في شئ بعينه وما وضع لشيء بعينه على اختلاف الرأيين لا بد فهما من اعتبار القرينة اي من حيث هو بعينه ليخرج التكررات وان الشئ في التعريف الاول اعم من ان يكون نفس الموضوع له كما في العلم او فردا منه كما في سائر المعارف وان الضمير الراجع الى النكرة وعلم الجنس وسائر المعارف داخل في الحد وان قول الشيخ الرضى حقيقة التعريف جعل الذات بحيث يشار بها الى خارج اشارة وضعية معناه جعل الاسم بحيث يشار به الى امر خارج عما يثبت في ذهن المخاطب من مدلول الاسم وهو كونه معلوما عنده اشارة يكون للوضع مدخل فيها فيخرج بقوله الى خارج التكررات كلها وبقوله اشارة وضعية للنكرة اذا اشير بها الى مفهوم معلوم للمخاطب من حيث انه كذلك فان ذلك يكون فيها بالقرينة لا بالوضع فالاشارة الى ما في ذهن المخاطب بحسب الوضع ثابتة في النكرة والمعرفة والى الخارج محصورة بالمعرفة ففيها اشارتان وضعيتان تشارك في احدهما النكرة وتختلف بالآخرى ولبس المراد بالخارج ما يراد في الاعيان فانه يلزم ان لا يكون المعروف بلام الجنس وكذا المعروف بالاضافة للجنس بل الموصول والمعرف بالاضافة اليه اذا كان مدلولهما ممنوع الوجود

والضمير الراجع الى المساهبة من حيث هي والراجع الى النكرة الموصوفة
والعرف بلام العهد الخارجي اذا كان المشار اليه الجنس او النكرة
الموصوفة والعهد الذهني وعلم الجنس معرفة حقيقة بل لفظا والشيخ
المذكور وان قال في بعضها فلا يقول في جميعها وكذا الخارج عن
الذهن سواء كان في الاعيان او في الذكرا فانه وان ادخل العرف بلام
العهد والضمير الراجع الى النكرة والجنس في التعريف وخروج العرف
بلام الجنس وعلم الجنس والعهد الذهني لا يضر لانها غير داخله
في المعرفة عنده لكنه لا يشمل الموصول الذي اراد به المتع نحو
قولنا الذي هو شريك الباري تمتع وكذا لبس معنى عبارة جعل
الذات مشارا بها بنوسط امر خارج وهو القرينة اشارة وضعية فانه
لا يصح في العلم هذا هو الكلام المحمل في هذا المقام والفضلاء بدقيقات
وتحقيقات تركها مع زبانات تسخلى مخافة الاطراب قوله لان الاصل
اي الراجع الحكم على شيء معين عند السامع بخلاف المستند فان المقصود
ثبوت مفهومه لشيء والتعريف زائد عليه يحتاج الى داع قوله فتعريفه
الح جواب شرط محذوف اي اذا علمت معنى التعريف والمعرفة
فتعريفه لكذا وفي بيان النكتة العاطفة للتعريف اشارة الى ان ارتفاع
شان الكلام ان لا ينفل عن نكتته العامة بعمومه وعن نكتته الخاصة
بخصوصه والمص رح اقتصر على بيان النكات المختصة باقسام
التعريف في هذا الكتاب مع التعرض للنكتة العامة في الايضاح اكتفاء
باشارة الفاء العاطفة في قوله فبالاضمار فانها للتفصيل فيقتضى تقديم
المحمل كانه قيل اما تعريفه فلا فائدة الخطاب اتم فائدة فبالاضمار
لكذا وبالعلمية لكذا وليست جزائية بان يكون تقديره مبهما يمكن
من شيء فتعريفه بالاضمار لكذا لان الفاصل بينهما وبين اما الفاعل مقام
الشرط المحذوف يجب ان يكون من اجزاء الجزء ما هو ملزوم في الذهن
والتعريف لبس ملزوما لكونه بالاضمار لكذا فاقبل ان المص رح
ترك النكتة العامة ظنا منه ان العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص والنكتة
الخاصة تنكح لا يراد العامة وان الاولى واما تعريفه بالاضمار فلان المقام اه

منشأه عهد من التبع لا يختص بالاضمار المصريح قوله كان ابعده بشرط
ان لا يوجب البعد عن حد الوقوع قوله فبالاضمار اراد به ما يقتضيه
الشيوع الذي في النكرة فيعلم الاستغراق ايضا للتلايد ان قولنا جاءني
كل عالم ابعده من جاءني زيد مع عدم تخصيص في الاول قوله ان زاد
الحكم بعدا بالنسبة الى الحكم على السامع بالسامع فلا يرد ما قيل انه قد يكون
المستند من اللوازم البينة للمستند اليه كقولنا الانسان زوج اول فلا يكون
مفيدا البعد الحكم والقاعدة المذكورة باعتبار القالب قوله كما ترى
الح شور للقاعدة البديهية بالثال قوله لانه وصفي اى يفهم من نفس
لفظ المعرفة بالوضع بخلاف التخصص اختصاصا للنكرته فانه يفهم
من فلا حطة لاختصاص الوصف فيها واما من حيث المفهوم فالشيوع
باق فلا يرد ان تخصيص النكرة بالوصف ايضا وصفي بالوضع النوعي
كالعرف باللام والمضاف قوله ثم التعريف اه اشارة الى ما ذكرنا من
ان الفاء لغطف الفصل على المحمل قوله لان المقام للتكلم اه اي
للتصريح عن المتكلم من حيث انه متكلم والمخاطب من حيث انه مخاطب
والغائب من حيث انه غائب فتقدم ذكره لفظا لوقوعه او حكما فلا يرد
ان مقام التكلم متحقق في قول الخلفاء امير المؤمنين بامر بكذا
مع عدم الاضمار وان الخطاب اعني توجيه الكلام الى حاضر لا يقتضي
التعريف بضمير الخطاب كما يقول في حضرة جلالة كلامه لا مخاطبة به
واحد منها وان الغيبة وهو كون الشيء غير متكلم ولا مخاطب لا يستدعي
الاضمار فان الاسماء الظواهر كلها غيب قوله واصل الخطاب اي
اللايق به والواجب فيه بحكم الوضع قوله او اكثر فالواجب بحكم
الوضع ان يكون الخطاب بصيغة التثنية لا تثنيتين معينين وبصورة
الجمع لجماعة معينة او للجمع على سبيل التثنية كما في قوله تعالى
يا ايها الناس اعبدوا ربكم وفي قوله عليه السلام كلهم راع وكلهم مسئول
عن رعيته فان الشمول الاستغراق من قبيل التبيين قوله اه حاضر اه
اي من حيث انه حاضر بان يكون فيه اشارة معينة الى حضوره فلا عرف
قوله وقد يتركه اذ قيل انه من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر

بل هو من التحقيق من وضع المضمير موضع المظهر فان قوله
 واوردى الظاهر نفسه ولو يرى كل واحد قد ذكره ههنا يخل بقوله فيما بعد
 هذا كله مقتضى الظاهر والجواب انه ليس ههنا شيء دافع الى ايراد
 الخطاب لعمري فاجري الكلام على خلاف ذلك الداعي الظاهر وروعي
 مطابق الداعي الغير الظاهر بل مجرد استعمال اللفظ في غير ما وضع له
 لدفع وهو تعميم الخطاب فهو مقتضى الظاهر ولو كفى هذه القدوة
 في كونه خلاف مقتضى الظاهر لزم ان يكون جميع المحاذات اللغوية
 خلاف مقتضى الظاهر وكذا ليس وضع المضمير موضع المظهر مجرد
 صحة اقامته مقامه اذ كل مضمير يصلح لذلك بل ان يكون المقام مقام
 المظهر فاقم المضمير مقامه وليس ههنا مقام المظهر بل مقام الخطاب
 قوله وقد يترك الظاهر ان يرجع الضمير الى الاصل الا ان الشارح راجع
 راعى قريب المرجع قوله اي الخطاب مع معين قال الشارح راجع
 في شرح المقتضى في شرح قوله وحق الخطاب ان يكون مع مخاطب معين
 حتى العبارة ان يكون لمعين يقال مخاطبه وهذا الخطاب له لا مخاطب
 معه والخطاب معه انتهى وفيه ان الشاهد انما يدل على ان الخطاب
 متعد بنفسه وانه قد يستعمل باللام للتقوية ولا يستعمل بكلمة
 مع وما في المقتضى انما هو متعلق به كونه لا بالخطاب واستعمال
 الكون مع شائع يقال كنت مع زيد وفي التنزيل بالبنى كنت معهم فافوز
 فوزا عظيما وفي شرح المقتضى الشريفي لو قال لمخاطب معين لكان
 اظهر فان قولك حصل الخطاب له اسد في المعنى من قولك حصل
 الخطاب معه لكن لا يظهر وجه كونه اسد لان الكون والحصول
 يتعلق به كل جار ولذا لا يقدّر متعلق الظنوف المستقرة كلها فعني عبارة
 الشرح على وفق ما في المقتضى قد يترك الخطاب للكائن لمعين اي
 الصالح له مما لا الى غير المعين وانما جعل الشارح راجع ضمير يترك راجعا
 الى الخطاب دون المعين لان الكلام فيه وضمير غيره راجعا الى المعين
 دون الخطاب لا يهاجمه انه قد يترك الخطاب الى غير الخطاب كالنية
 والمقصود اعمالة الخطاب من المعين الى غير المعين فما قيل ان الانسب

ان يقال قد يترك الخطاب الى غير الخطاب او يترك المعين في الخطاب
 الى غير المعين تحقيقا للمقابلة بين المترك والمأتى به ليس بشيء قوله
 تقطع اي يان فطاعة حالهم من قطع الامر بالضم اي اشتد شناعته
 قوله حالهم الفطبيعة اي حالهم الشديدة الشناعة والمراد به ما طرأ
 عليهم في وقت نكس الرأس لاجل الخيانة والخوف من احوال القيمة
 من رثانة الهيبة واسوداد الوجه وغيره وبسرية وصفرته وغير ذلك
 التي هي في غاية الشناعة والجزء محذوف اي رأيت امرافطيا وما
 قيل ان المراد بحالهم الفطاعة ووصفها بالفطبيعة من قبيل شعر
 شاعر او الكلام على حذف المضاف او الحبيبة مرادة مع كونه تكلفا
 لا يحتاج اليه غير صحيح في نفسه اذ لا يتعلق بها الرؤية ولا يصح تقدير
 الجزاء حيث ذكر رأيت امرا فطيعا ثم ان اعتبار صحة رؤية كل من يتأني
 منه كاف في كون حالهم في غاية الظهور ولا يحتاج الى وقوع الرؤية
 لما قيل ان صدق الشرطية لا يقتضي وقوع مقدمها بل كلمة لوتدل
 على امتناع وقوعها فلا يدل على كون حالهم في غاية الظهور في غاية
 السقوط لان تحقيقها في نفسها وكونها في غاية الظهور لا ينافي امتناع
 رؤية المخاطب لها لكونها فطبيعة هائلة قوله على حذف المضاف
 اما قبل ضميرها او قبل مخاطب قوله اكرم اليه الظاهر اسقاط اليه
 قوله او احسن اورد بكلمة او نظرا الى كونه كل واحد منهما
 جزاء الشرط على حدة وفي الايضاح بدون حرف العطف بطريق التعداد
 وفي بعض النسخ بالواو وهو ظاهر قوله لفساد المعنى لان الاخراج
 في صورة الخطاب يفيد الخصوص والعموم انما هو لاخر اوجه عما
 يفيد صورة تقدير فانه قد زل فيه الاقدام قوله بايراده علما اشارة
 الى ان العلمية مصدر متعدي ومعناه جعله علما والجعل بالايراد قوله
 وهو ما رضع لشيء مع جميع مشخصاته المراد بالمشخصات امارات
 الشخص لا موجداته لان الشخص هو الوجود على النحو الخاص
 او حالة تبعه اي تقاربه والاعراض والصفات كالشكل والكيف والكم
 امارات يعرف بها الشخص كما تقرر في محله فتبدل الشخصات لا يوجب

فبدل الشخص وانما لم يزل مع شخصه لانه انما يتم على القول بكون
الشخص زائدا على الماهية وجودا بخصلاف ما اذا كان نفس الذات
او امر اقدم ما فانه لا مقارنة في الاول ويلزم انعدام الشخص في الثاني
وهي هذا التعريف يعلم طريق انحصار الشخص بان يعلم باعتبار
العوارض التي هي امارات للشخص فالعلم بان كان كائنا لكن المعلوم به
جرت لعدم مطلقا لا يحوي ذلك الجرتي فالتدفع الشكوك التي عرضت
لنا طريق في هذا المقام قال قدس سره يخرج عن هذا التعريف
الاعلام الجنسية لانها موصوفة لنفس الماهية الحاصلة في الذهن
كالعرف بلام الجنس الا ان التعريف فيها والاشارة الى مقلوبيتها
منسجمة من جوهر اللفظ وفي العرف من اللام والقول بان الماهية
التجسدية في الذهن شخص لعدم التعدد فيها وان لم يكن شخصا
بمعنى امتناع فرض الاشتراك ولذا قال المنطقيون الطليعية في قوة
الشخصية تكلف قال قدس سره مع جميع الشخصيات الذهنية
فان الماهية الحاصلة في الذهن تعرض لها عوارض في الذهن
فان الصورة الانسانية الحاصلة في ذهن زيد غير الحاصلة في ذهن عمرو
بالشخص والمراد بالشخصيات في تعريف العلم مطلق الشخصيات
اي ما يكون مقيدا لشخصه في الجملة سواء كان في الخارج
او في السد من لا الخار جية فقط ولا الذهنية فقط ولا جميع
الشخصيات الذهنية والخارجية قال قدس سره لا اشتراكه وذلك
لان الماهية المأخوذة مع الشخصيات الخارجية تبين الماهية المأخوذة
مع الشخصيات الذهنية تبين الشخصيات الذهنية والخارجية
ولا يجوز اطلاق لفظ احدهما على الآخر حقيقة وهو ظاهر
ولا محازا الابعاد اعتبار علاقة صحيحة بينهما واطلاق الاعلام
الجنسية على الفرد الخارجي بكون حقيقة باعتبار مطابقته لماهية ومحازا
اذا اريد ذلك منها بخصوصه باستعمال المطلق في المقيد لا باعتبار
العلاقة بين المقيدين فتدبر فانه قد حقي على الناظرين قال قدس سره
بل بان علميتها تقيد بربه هذا ما ذهب اليه الرضي من ان علميتها

لفظية ولا فرق بين اسم الجنس وعلم الجنس في المعنى حيث قال واذا
كان لنا ثابت لفظي كعرفة وبشرى ونسبة لفظية ككرسي فلا بأس
ان يكون لنا تعريف لفظي اما باللام كما في اشتر اللحم وان يا كله الذئب
واما بالعلمية كما في اعمامة انتهى فليس لتاداع الى اراد العلم الجنسي
الاجزء التوسعة في اللغة فعلية خارجة عن وظيفة علم المعاني فالتدفع
ما قيل فيه ان نظرا لن شامل للنكات المتعلقة بالعلمية ببوله كانت
تحقيقية او تقديرية قال قدس سره لضرورة الاحكام من منع الصرف
وربك ادخال اللام وبمعنى الاحوال والوصف بالمعارف قوله وقد معها
اي قدم العلمية على بقية تعاريف المعارف لان العلمية اعرف
من البقية باعتبار ان موصوفها اعرف من موصوفها كما في قوله بعينه
حال من مفعول المصدر والمراد به نفس الشيء وثاته للعين وفي تفسيره
بقوله بشخصه لاشارة الى انه ههنا الغيبة للمعنى الذي مر في تعريف
المعرفة فانه بمعنى المعين مطلقا تعيينا جنسيا او شخصيا وهذا كما تقول
اريد مخاطبا بعينه لولا بعينه كذا في شرح المفاتيح قوله بحيث راج
ولو باعتبار حاله مساوية له لا بحيث يتبع اشراكه بين كثيرين
في الذهن وبهذا يظهر انه يمكن احضاره تعالى بعينه في الذهن
بان يحضر باعتبار كونه واجب الوجود خالق العالم قوله عن احضاره ثانيا
اي المستند اليه بعينه فلا حاجة الى تفيد الضمير القريب بالراجع
الى العلم كما قيل قوله بالضمير الغائب فانه لا يمكن احضاره به ابتداء
لاشراطه تقدم ذكر المرجع لفظا او تفيد بقوله فانه يمكن احضاره اه
اما في الثلاثة الاول فظاهر واما في الاخيرين فلان الشرط فيها تقدم
العلم به لا تقدم الذكر وانما قال يمكن لانه قد يكون الاحضار بها مرة
ثانية بان ذكر اول مرة ما يعبر به عنه باخذ المعارف الست المذكورة لكن
تقدم ذكره ليس بشرط في شيء منها قال قدس سره لتوقف كل
منهما الخ التوقف في الضمير النائب مسلم ولذا قال الشيخ ابن الحاجب
في تعريف الضمير ما وضع للكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا او معنى
او حكما وفي العرف بلام العهد ممنوع فان مدلوله الخاصة من الحقيقة

المعهودة بين المتكلم والمخاطب سواء تقدم ذكرها أو لا ومنشأه عدم الفرق بين الحضور والاحضار قال قدس سره كما أشار إليه فيما بعد أي في ضمن لا يقال لكنه غير مسلم عند الشارح راجع ولذا خص الاحتراز بقوله ابتداء بالتصغير الغائب قال قدس سره أي بحسب وضعه في ابتداء في أول حاله قال قدس سره وأما بحسب ما فلا فيه أن جميع المعاني المشتركة بحضرة عند سماعه بعد العلم بالوضع إنما التردد والتوقف في تعيين المراد قال قدس سره أعم من أن يكون بقرينة أو لا تدخل فيه المعارف التي سوى العلم وتخرج بقيد باسم مختص به قوله لأن الاسم المختص بشي معين أي مشخص وإنما اعتبره لأن الكلام في التعبير عن المسند إليه المعين كما أشار إليه بقوله لكن ليس شي منها مختصا بمسند إليه معين لأنه اعتبره مع قوله باسم مختص به حتى يرد أن الكلام في كون القيد الاختياري من الأولين فاختار التعيين غير مناسب وأما المختص بشي مع لفظا فليس العلم وحده فإن التعريف بلام الجنس مختص بالجنس لا يطلق على غيره بحسب وضع واحد وإطلاقه على الفرد الذهني أو جميع الأفراد إنما هو بالقرينة خافيل المراد بالتعيين أعم من التعيين التعريفي أو التكميلي ولو حذفه لكان أول ليس بشي قال قدس سره إذا انحصر في شخص أما ابتداء كالشمس أو بالقرينة كالرجل كان اسمه مختصا به في الظاهر إذ لا يستعمل في غير ذلك الشخص ولا يحضره بعينه في الحقيقة من غير قرينة لكونه غير موضوع له وإنما كان هذا الجواب تكلفا لأن المراد بالاختصاص الاختصاص الوضعي كذا قيل وقبه أن الظاهر من الاختصاص أعم وأكونه في العلم بحسب الوضع لا يقتضي إرادته ولعل وجه التكلف أنه لو كان غرض الشارح راجع الاحتراز عنه بقوله بعينه لتعرض له فانه لحقائه أحق بالتعرض بقوله موقوف على الخ كما يدل عليه قوله بواسطة تقديم ذكره وقوله بواسطة العلم بالصلة قوله يكون هذا بعينه الخ أي في المأل فان الإحضار بنفس اللفظ والاحضار بالاسم المختص مألها واحد وما قيل أن الإحضار بنفس اللفظ متحقق بالتصغير المتكلم والمخاطب وليس بالاسم المختص فوهم لما عرفت من أنهما يختصان إلى قرينة التكلم والمخاطبات

وكذا

وكذا الإحضار بلفظ الرحمن بقرينة الغلبة قوله وبعد اللبث والتي اللبث يقع اللام وجاء بضمها تصغيرا في الرضى التزم حذف الصلة مع اللبث معطوفا عليها التي إذا قصد بهما الدواهي أي قيد حذفها أن الداهية الصغيرة والكبيرة وصلت إلى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل في حد البيان فلذلك تركا على أيها مهما غير مبنية بصلة أي بعد ورود الداهية الصغيرة أعني كون ابتداء بعني بنفسه ثم تفسيره بنفس اللفظ ثم تفسيره بمعنى عدم التوقف على شي ثم تقييده بعد العلم بالوضع ثم تخصيص الشيء بالقرائن المفيدة للاحضار بعينه وبعد الداهية الكبيرة التي هي لزوم المحادة بقوله باسم مختص وإنما كانت كثيرة لأنها معنوية والأولى لمفوضية أو بالعكس بأن يكون التصغير للتعظيم والأصل فيه أن رجلا تزوج امرأة قصيرة فقاسي منها الشدائد وكان يعبر عنها بالتصغير فتزوج امرأة طويلة فقاسي منها الشدائد ضعف ما قاسي من الصغيرة فطلقهما وقال بعد اللبث والتي لا تزوج أبد أقوله فينبغي جزاء شرط محذوف قال قدس سره ليرد أحد البعدين أعني الداهية الصغيرة وكذا يزول مطالبة وجه التخصص وإنما لم يتعرض له لظهوره وأما الكبيرة فواردة لأنه إذا خرج بهذا القيد سائر المعارف لم يكن لقوله باسم مختص به فائدة قوله أن الوجه ما ذكرناه لأن فيه حل الابتداء على المتبادر وعدم اغناء القيد الأول عن الثاني قوله أصله إلا أنه تبع الكشف في ذلك لأنه الأصل القريب وفي تفسير القضاة أي الله بالتكثير تبع الصحاح لأنه لا نزاع في كون الالف واللام خارجة عن أصله إنما النزاع في أنه الأول أو قد فصلنا وجوه رجحان المنكر في خواشي التفسير قوله حذف الهمزة أمام حركاتها على خلاف القياس فيكون التزام الإدغام قياسا لأن الساقط الغير القياسي بمنزلة العلم فاجتمع حرفان من جنس واحد ولهما ما كن وأما ينقل حركاتها إلى اللام فيكون التزام الإدغام غير قياسي لأن المحذوف القياسي كالشابت فلا يكون المتحركان المتجانسان في كل واحدة من كل وجه وإن اعتبر التوحيض أيضا نعم لو قيل بلزوم الإدغام بعد الغلبة كان قياسا لأن الإعلام لا تغير فيه خلاف القياس ليكون الاسم مطابقا للمسمى

قوله وعوضت أي اعتبرت عوضا منها ولذا جاء محل عليه يعرف
 النداء بدون التوسل بأي وبتنقطعا قوله ثم جعل الخ أي لم يكن
 قبل التعويض والادغام علما للذات المخصوصة بل اسما للمفهوم الكلي
 اعني المعبود بحق وقبل اللام اسما للمعبود مطلقا خفا كان او باطلا
 هذا ما اختاره الشارح رخ في شرح الكشافه وقال السيد انه قبل
 الادغام كان من الاعلام الغالبة لذاته تعالى يطلق على غيره تعالى
 اطلاق الجمع على غير الترتيب وبعد الادغام من الاعلام المختصة لا يطلق
 على غيره تعالى اصلا والتحقيق انه قبل الادغام وبعده من الاعلام
 الغالبة المختصة بذاته تعالى الا انه قبل الادغام عليه تعقبة لتحقيق
 استعماله منكر في غيره تعالى وبعد الادغام عليه تدبرية وقد فصلناه
 في حواشي التفسير وفي توصيف الذات بالواجب الوجود الخالق لكل
 شيء اشارة الى طريق اختصار الذات المعينة اعني اللازم المتساوي
 له في نفس الامر وان كان كليا عند العقل قوله كلمة توحيد أي كلمة
 تفيد التوحيد وتدل عليه ما قال الابرار من ان الافادة بحسب الشرع
 دون اللغة ان اراد ان دلالتها على التوحيد بحسب وضع الشرع
 فليس بشيء للقطع بان الشرع لم ينقل هذه الكلمة عن المعنى اللغوي
 الى معنى آخر وان اراد ان افادتها لكون القائل مؤحدا بحسب الشرع
 فليس كذلك لانه في قوله على اعتبار عهد أي على اعتبار فرد
 معهود من لفظ الله قوله فيلزم استثناء الشيء من نفسه اما اذا كان لفظا لله
 اسما للمعبود بالحق فظاهر لاتحاد المستثنى منه والمستثنى مقهوما وصداقا
 واما اذا كان اسما للواجب الوجود فلانه لا معنى للاستثناء من حيث المفهوم
 فالاستثناء من حيث الصدق والمعبود بالحق وواجب الوجود متحدان
 صدقا سواء اريد بهما هو معبود بالحق وواجب الوجود بالفعل او بالامكان
 واما ارادة المعبود بالحق بالامكان من المستثنى منه وواجب الوجود بالفعل
 من المستثنى فملاوجه له قوله او موجودا لم ينقل عنه يشير الى ان الاستثناء
 يدل من اسم لا على المحل والخبر محذوف فان قلت فلا قد رث
 الامكان ونفي الامكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس قلت لان هذا

رد على خطأ المشركين في اعتقاد تعدد الالهة في الوجود ولان القرينة
 وهي نفي الجنس قرينة الوجود دون الامكان ولان التوحيد هو بيان
 وجوده ونفي آله غيره لا بيان امكانه وعدم امكان غيره ولا يجوز ان يكون
 الاستثناء مفرغا واقعا موقع الخبر لان المعنى على نفي الوجود عن الالهة
 سوى الله لا على نفي مغايرة الله عن كل آله انتهى والمراد بالمحل المحل
 البعيد اعني الابتدائية لا المحل القريب اعني النصب والا لدخل البديل
 تحت النفي ولذا لم يجوز النصب في المستثنى مع انه في كلام غير موجب
 والمستثنى منه مذکور ويرد على قوله لا على نفي مغايرة الله عن كل آله ما ورد
 في النساء ولا اله غيرك فتدبر قوله وفي التنزيل الخ غير الاسلوب لان
 العلم مضاف اليه في الظاهر ومسنده اليه في الحقيقة لان ذكر السيد
 كافي قوله تعالى بما قدمت يداك أي ما قدمت فقوله تعالى ثبت يدا
 اي لهب دماء وقوله وتب الذي بعده خبر وقيل المراد هلاك يديه لانه اخذ
 حجر اسيده ليرمي به رسول الله صلى الله عليه وسلم وحينئذ لا يكون العلم
 مسندا اليه حقيقة ايضا فيكون نظيرا ويكون معنى ثبت هلك كله
 كذا افاده السيد قدس سره قوله اي يدا جهنمي انما قاله بالتنكير فهو بلا
 كانه قال اي جهنمي وقيل عدل عن اسمه عبد العزى استقبالا لانه وقيل
 لشهرته بكنته وقيل كنى بذلك لتلعبه ويحتبه واشرافهم فاذا ذكر
 كنته فكما به وبافتخاره بذلك فهذه وجوه ثلثة اخرى كذا في حواشي
 شرح الفتاح الشريفي قوله انتسبه الى النار كانه انتسب الى الالهة يدل
 على ملازمته لها وملازمته لها يستلزم كونه جهنميا (وما يعرفيا وان
 لم يستلزمه عقلا فان خزنة النار ملايصون لها وليسوا بجهنميين قوله
 انتسب من المألوم الخ فان التلازم بينهما في الجملة متحقق في الخارج
 والذهن قوله وهم يصيرون الخ قابولهم باعتبار الوضع العلم
 مستعمل في الشخص المعين وينقل منه باعتبار وضعه الاصلي الى
 ملابس اللهب لينقل منه الى انه جهنمي فهو كناية عن الصفة بالواسطة
 قال في شرح الفتاح لم يطلق الاسم الاصلي للشخص المعنى بل لئلا يكون
 لينقل منه الى معنى يلزم اللهب لينقل منه الى جهنمي وكذا الوجه

كتابة عن الجاهل وأبو الخير كتابة عن الخير وقال السيد قدس سره أبو الهب
معناه الأصلي ملابس اللهيب ملازمة لازمة لأن لفظ الالب ههنا مستعمل
في معنى الملابس دون معناه الحقيقي فاطلاق أبو الهب على الشخص
المسمى به ولو حظ معه معناه الأصلي اعني ملابس اللهيب لينتقل منه الى
ملازمة وهو كونه جهنميا انتهى فمعناه كتابة بلا واسطة لأن باللهيب معناه
الأصلي ملابس اللهيب ملحوظ مع معناه العلي ولا كتابة في أبي جهل
وأي الخير لكونه مستعملا في معناه الحقيقي والحق مع الشارح رح لأن
باللهيب مستعمل في الشخص المعين والمتكلم بناء على اعتبارهم المعاني
الأصلية في الكنى ينتقل منه الى المعنى الأصلي ثم ينتقل منه الى الجهنمي ولا
يلاحظ معه معناه الأصلي والألكان لفظ أبي الهب في قوله تعالى ثبت بدا
أبي الهب مجازا سواء أوحظ معه المعنى الأصلي بطريق الجزئية
أو التقييد لكونه غير موضوع للجموع أو المقيد وما قيل ان المعنى
الحقيقي لا يكون مقصودا في الكناية وان مناط الفائدة والصدق
والكذب فيها هو المعنى الثاني وههنا قصد الذات المعين فلبس
بشيء لأن الكناية لفظا رتبة لازم معناه مع جواز ارادته معه فيجوز
ههنا ان يكون كلا المعنيين مرادا وفي المفتاح تصريح بان المراد
في الكناية هو المعنى الحقيقي ولازمه جيبا كما سيحكي وقد تكلفوا
لدفعه بما لا ترضى بمعاذ الاذن الكريمة بان المعنى الثاني هو الذات مع
وصف كونه جهنميا دون مجرد وصف كونه جهنميا وبان المكنى عنه
في نظر البلغ هو كونه ملابس اللهيب لينتقل منه الى الجهنمي وهو ليس
بمقصود بالذات والله يد الشارح رح حيث قال ان هذا من مزال الاقدام
قال قدس سره صار كونه جهنميا بما يفهم من هذا الاسم فيه بحث اما أولا
فلان الكناية لا يشترط فيها ان يكون المعنى الذي اريد منها مفهوما
من اللفظ بل ان يكون ذلك المعنى الثاني لازما للمعنى الاول لينتقل منه
اليه للزومه له فاذا كان الشخص ملازوما لكونه جهنميا يجب ان يفهم
من كل لفظ دل على ذلك الشخص تحقق الزوم ثم لو ادعى ان الزومه
له انما هو في ضمن هذا اللفظ دون غيره لم يكن مكابرة واما ثانيا

فلانه يلزم ان يكون الكناية في أبي الهب وامثاله موقوفة على اشتهار
ذلك الشخص بذلك العلم ولبس كذلك فانهم ينتقلون من الكنية
الى ما يلزم مسماها باعتبار الوضع الأصلي من غير توقف على شهرته
بها قال الشاعر قصدت ابا المحاسن كي اراه * لشوق كاد يجذبني اليه
فلما ان رأيت رأيت فردا * ولم ار من بينه ابنا لديه قوله والمقام الصالح اه
ولا بد منه قال في شرح المفتاح في جميع هذه الاعتبارات لا بد من مخرج
ومر جم اكثنه قد يفصلها لكثرة المرحلات كافي الموصول واسم الاشارة
وقد يحملها كافي الضمير والعلم وتبعه السيد قدس سره في شرحه وكتبي في
حواشيه فلا بد في الضمير من صحة احضار المسند اليه بطريق الاضمار ومن
ان يتصل بذلك احد الامور الثلاثة كون المسند اليه متكلما او مخاطبا
او غائبا مذكورا او في حكمه وقس على ذلك حال العلم ولما لم يكن
في هذا التفصيل مزيد فائدة اعرض عنه بخلاف التفصيل في الموصول
واسم الاشارة فان الصحيح فيهما معنى معتد به والمرجح معنى آخر واما
في الضمير والعلم فكان المرجح هو الصحيح انتهى ولا يخفى عليك تخالف
الحاشية والشرح فعليك بالتأمل في التطبيق قوله الى مشار اليه اي الى
معين عند المخاطب يشار اليه باعتبار تعينه عنده واما الجملة الواقعة
صفة فهي معلومة الانتساب الى شيء مالا الى شيء معين عنده الا يرى
انها لا تقع صفة الا للذكرة كذا في الشرحين قوله وتكون معرفة على
صفة المجهول من التعريف اي محضرة بعينه في ذهن السامع بعنوان
الصلة قوله تفصيل الساعت المتناول للغاية التي بقصد حصولها
ياود الموصول كزيادة التقرير والاعياء الى وجه بناء الضمير والمعامل
الذي يتقدم وجوده كعدم العلم بغير الصلة والاستهجان قال الشارح
رح في شرحه للمفتاح ان كثيرا من الاغراض قد يحصل بغير المسند اليه
الموصول مثل الشيء الذي حارت البرية فيه وراودته المرأة التي هو
في بينها والله الذي سمك السماء ونحو ذلك فقد نبهناك على انه ليس
بوارد بناء على ان ليس المراد بالاقتضاء ههنا الا مجرد الملازمة من غير
اطراد ولا انعكاس قوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة

هذه النكتة موجبة لإرادة موصولة لانه اذا لم يكن معلوما للخطاب
بشي من احواله المختصة به الا الصلة لا يمكن إرادة بشي من طرق
التعريف سوى الموصولية وإرادة نكرة خروج عما نحن فيه لان كلاهما
على تقدير كون المسند اليه معرفة وما قبل انه يتحقق بمثل قولنا
مصابحا رجل عالم فلا بد من امر آخر مرجح فليس بشي بل طريق
الاصلية غير طريق الموصولية لان الاول احضار المعهود به وان
النسبة الانشائية المفيدة لا يختص المضاف بالمضاف اليه والشاقي
اختصاصه بطريق النسبة الخبرية المفيدة لا تصادف الموصول به
كأمر ذلك في بيان اتسام المعرفة فتدبر فانه قد يزل فيه الاقدام قوله لعله
جدوى هذا الكلام لان المفروض ان لا يصلح للتكلم بشي من الاحوال
المختصة به سوى الصلة فلا يمكن الحكم عليه من التكلم الا بالاحوال
العامة والحكم بالاحوال العامة قليل الجدوى لان الاصل العلم بها
بمخلاف ما اذا لم يكن للخطاب عما يستوي الصلة فان التكلم يجوز
ان يكون عاما بالاحوال المختصة به فيحكم بها عليه ويكون الكلام كثير
الجدوى وما قبل ان في قولنا الذين في بلاد الشرق زهاد فائدة ثمة فليس
بشي لان فيه العلم بالتكلم بحال يخص بهم سوى الصلة وهو الزهد فوجه
او استهجان التفسير بالاسم هذه نكتة مرجحة لا يلزم فيها الاطراد
والاعتداد ككاس فلا بد ان يحدد استهجان التفسير بالاسم لا يفسد
اختيار الموصولية لجواز ان يعبر بطريق آخر لاستهجان فيه قوله
اي تقرير الفرض الخ اختياره على تقرير المسند والمسند اليه انما
لما هو المفهوم من الايضاح حيث قال فانه موقوف لثبته بوضع عليه
السلام عن المحشاء قوله وكان المعنى لخاصته اي ارادته المذكورة
من حيث لا يعلم وفيه اشارة الى ان المرادة مجاز عن المخاطبة ان لم يكن
فهي مودعاب منها اما بطريق الاستعارة النعنية او الاستعارة التمثيلية
وبمعنى من نفسه لاجل نفسه يقال بحسامه فلا بد من فلان قوله
وقطعت الخ عطف تفسير وفيه اشارة الى انه لم يتحقق المخاطبة
حقيقة اذ لم يحصل لها ما ارادته من الموافقة قوله عن الشيء مطلق

بالمخادع

بالمخادع اي لاجل الشيء الذي لا يريد صاحبه ان يخرج عنه عن رده
قوله بمخادع الخ جملة مبنية لقوله فقلت فعل المخادع ولذا ترك العاطف
اي مختال المخادع على صاحبه ان يغلبه وراخذ ذلك الشيء من
صاحبه لقوله وهي اي المخادعة عبارة عن التجميل اي الاحتيال
للمخادعة يوسف بالخيار قوله لآخر الخ لثلايق بين الحكايق وما يتعلق
به من استهجان التفسير فاصل اجتناب قوله فغشبههم من الهم بما
غشبههم التعظيم من حيث الكم والكثرة المساء المحمق ونقصه انواعا من
العذاب ومن حيث النكبة لشره في الغشيان فان الماء المحمق
بالقصر اذا وصل على طبعه كان في غاية السمر حنة ولا حظ له بحشبههم
بمخادع واحد منهم قوله انما كس حساب واد في جهنم
وللعقوبة ويكسر كذا في التمامين قوله اي تهللوا بالصرع
الانقضاء على الارض وهو اما كناية عن الهلاك او الاصابة بالحوادث
قوله من التفسير على خطاهم الخ بحيث رتب على تحقق الصلة
ما هو مخالف لها اي لم يند لها متوفرة قوله كان فيه ايماء الخ اي
الكلام في كون الائمة ذرية الى التلذذ على الخطا ويصلي بمسائه
قوله او الائمة الى وجه بناء الخبر هذا المطلب من المدح فنقول
ما عسدي في بيانه انه قال السكاكي ربح وان توى بذلك اي بالموصول
الى وجه بناء الخبر الذي يقنيه عليه اي حلة ثوبت الظاهر الذي يشبه
لذلك الموصول وفيه ايماء الى ان الائمة يحصل بعبدان ثبت الخبر
له وان تلك العلية لا يجب احدا من التكلم سواء كان محققا او ادعاء
وهذا قريب من قول الاطوب البشير ان رتب الحكم على الوصف
الذي لا يصلح العلية ايماء الى علية له نحو السارق والسارقة فاقطعوا
ايدهما فتقول الذين لهم ذر جلت النعم والذي القوا وهم ذر كابت
بالجهم اي لاجل ايمانهم ولجل كفرهم ثم جرح على هذا ارجح ارائ
لطيفة اي بعد حصول الائمة قد يكون هو المصوبة منه كما في المثالين
الذكورين وكافي قوله تعالى ان الذين يستكبرون عن صلواتي سيدخلون
جهنم داخرين فان المقصود منه مجرد التعليل والوصف على الاستكبار

من خبر ان يتوصل به الى معنى آخر وقد انفرج عليه اعتبارات اخر
يتوصل منه اليها وتكون هي المقصودة منه ربما جعل ذريعة الى
التعريض بالتعظيم بيان تلك الاعتبارات اي ربما يكون المقصود
من الاعناء التعريض بالتعظيم ولا يكون الاعناء مقصودا بالذات كقولك
الذي يرافقت يستحق الاجلال والرفع والذي يشاركك يستحق
الاذلال والصفع فانه ليس المقصود من هذا الكلام مجرد الاعناء الى كون
مرافقة الضابط سببا لاستحقاق الاجلال ومعارفته سببا لاستحقاق
الاذلال بل التوصل الى تعظيمه حيث يستحق مرافقه لاجل مرافقته
لذلك وكذا في المفارقة ومنه اي مما جاء للاعناء قولهم جاء بعد الدنيا والتي
اي التعظيم وسأيتك في فصل الاجاز فقامت حيث قال وقول العرج
بعد الدنيا والتي بركة صلة الموصول اشارة للايجاز فيها على ان المشار اليها
بالمتى والتي وهي المحنة والشدة بلغت من شدة تها وقطاعة شاعها
فبلغت اليها الوصف معها حتى لا يجرب عين شفة او بالاعناء
كما اذا قلت الخبر في الضمور ثمة اي قلت الذي يرافقت يستحق
الاذلال والصفع والذي يشاركك يستحق الاجلال والرفع وربما
جعل ذريعة الى تعظيم شأن الخبر كقوله * ان الذي يشاركك يستحق
يتادعاه عز واطول * فان فيه اعناء الى ان غلب ثبوت الخبر اعني بناء البيت
باعتبار القيد الذي هو محط الغائبة اعني كون في غاية عز واطول كون
بافق بغير السماء بناء على تشابه آثار مؤثر واحد والمقصود من هذا الاعناء
التوصل الى تعظيم البناء ورفعة الاجراء الى التعليل وربما جعل
ذريعة الى تحقيق الخبر اي جعله محققا ثابتا كقوله * ان التي ضربت
يتشابهها جرة * بكوفة الجند غالت ودها غول * اي زالت محبتها بعد
ان ضربت لان المهاجرة توجب نسيان الاحبة فان المقصود من الاعناء
الى التعليل تشبيه زوال المحبة وتغيرها بغيره بغيره بغيره والتأنيب
بوليس المقصود مجرد الاعناء وربما جعل ذريعة الى التنبية للخطا
على خطأ كقوله * ان الذين تروهم الخواكم * بشي غليل صدورهم
ان تضرعوا * فان المقصود من الاعناء الى ادعاء كون ظن الاخوة

علة لمضول شقيا المخلول التوصل الى ان ظن الاخوة باطل للوقت
ما يتا فيه عليه وهذا التعليل ادخل في صكها في قوله تعالى
قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاكمكم يجعل القرار علة للاعناء
ادعاء ليرتجى عليه بطلان اعتقاد ان القرار ناج عنه او على معنى آخر
اي تنبيه الخاطب على معنى آخر كقوله * ان الذي الوحشة في دونه
توفقه الرحمة في ليله * فان فيه اعناء الى ان الوحشة والفقر في الدنيا
سبب لا ينقضي الرحمة في القبر وفي ذلك تسلية للفقير على فقره وان كان
هذا القول لغرضية المصائب فيكون المعنى ان الذي مات وجعل الوحشة
والمعكة في داره توفقه رحمة الله نعم في ليله ان شاء الله تعالى والمقصود
من الاعناء تعليل المصائب ونحوها على الصلابة بان الموت سبب
الرحمة فلا يجزعوا على موته فانه قد حصل له احسن مما كان فيه وان
بعد اخاطبتك بما ذكرنا حتى الاخطية يظهر لك ان هذا توجيه وبجبه
لا تكلف فيه ولا يرب عليه شيء من الاصرار طيات واما توجيه التفسير
روح خبره على منوع ما ورد في المسند انه ان باراد ان يفيل الطسلة
توصي الى جنس الخبير المني فمخرج الظهور ان نفس الاعناء لا يوصي الى
ان الخبر من جنس الثواب وكذا الكفر والاستكبار كيف والتعليل في قوله
ان الذي يرافقت يستحق الاجلال والرفع بقصد التعظيم والذي يرافقت
يستحق الاذلال والصفع عند قصد الإهانة والخذل والخبر المني عليه
في لغز القولين مختلف الخبر المني عليه في القول الآخر ولا يكون الشيء
المواحد هو ما الى الجانبين المتماثلين وان اراد ان الصلة بمعية المقام
وسوق الكلام توصي الى جنس الخبر المني بفعل لكن من اين يعلم
ان ذلك الاعناء حاصل بالصلة لم لا يجوز ان يكون حاصل من السوق
والمقام حتى لو بدل الموصول مع الصلة بلفظ آخر ولو حفظ المقام
والسوق يحصل ذلك الاعناء قال قدس سره وليس يتلوه اجناسا مختلفة
اي في نفسه وكونه اجناسا مختلفة بحسب اختلاف الجناسات الخبر لا يرفع
الاستدراك كما لا يخفى قال قدس سره لعله جعل البناء هذا التوجيه
الما يتلوه في ضياع المتن دون المفتاح لانه وقع فيه بناء الخبر المني عليه

ولذا قال الشارح راجع في شرح القناع يعني يفهم من المستند الذي هو
الموصول مع الصلة بالفكر والتأمل ان طريق بناء الخبر عليه طريق اثبات
الثبوت والحقان كما في قولك الذي اخبرنا والعقاب والبرهان كما في قولك الذين
كفروا اه فعمل البناء فيه بمعنى الاثبات واعتبر تعدد طرقه باعتبار تعدد
طرق الخبر لكن هذا لا يرفع الاستدلال والاستغناء قال قدس سره كما يشهد به
الكلام السكاني في تعريف المستند الذي يجب ان يكون مفهوما
المستند مع الحكم عليه بالثابت للشيء الذي في عليه ذلك المستند المطلوب
التعليق لا يفهم ما في عليه ذلك المستند تعليل اثبات ذلك الغير نوع ما
او تعليق في حقه بنوع ما او يكون المستند فعلا يستند الى الاستناد الى ما بعده
بالإثبات او بالنفي فيطلب تعليل ذلك المستند على ما قبله بنوع الثبات او بالنفي
لكون ما بعده ذلك المستند متعلقا بما قبله بسبب ما قبله لول نحو زيد ابوه
منطلق والثاني نحو زيد طر من اخوه انتهى فعمل القسم الاول مقصودا
للعلم الثاني وفيه تقديم المستند قال قدس سره على تفسيره في
لا نسلم ان الموصوف بالبناء هو الخبر للتأخير فان البناء عبارة عن الثبوت
او الاثبات وهو لا يختص بالتأخير والتأخير في تعريف السكاني مستفاد
من المقابلة قال قدس سره والاستغناء لان الخبر وان كان موصوفا
بالتأخير لكن لا يدخل له في الابعاء قوله كالارضاد والفرق بينهما ان
الارضاد من المحسنات اللفظية وان هذا من النكالات المتقوية كما يدل
عليه تفسيرهما قال قدس سره لا تراعى في كون هذا الكلام مستملا
الخ لا يتحقق على المنصف ان الابعاء في هذا الموصول انما هو الى كون الخبر
المذكور بعده محالة نوع مناسبة رفع السماء والاما اختصاره اما انه من
جنس الرفعة والبناء فكلا حتى لو قيل ان الذي رفع السماء فرش الارض
كان كلامه باسما قال قدس سره الا ان ذلك الابعاء لا يدخل له الخ
قيل ان قصد التمر يرض بالتعظيم من نفس الموصول فالابعاء له مدخل
في ذلك لان الابعاء الى جنس الخبر الذي بناؤه مشعر بالتعظيم ابعاء الى
التعظيم وان قصد التمر يرض بالتعظيم من مجموع الكلام المختلف على
الموصول والصلة والخبر فالتعظيم حاصل من نفس الصلة

من غير مدخلية الابعاء قديم الموصول لو اخرج ومقصود الشارح راجع
هو الاول وفيه ان التمر يرض بالتعظيم اذا كان اسلا من نفس الصلة
بعد ملا حظ الخبر فالحاجة الى اعتبار حصوله من الابعاء مع خفائه
واي فائدة في ذلك قال قدس سره وانما انما التعظيم من نفس الصلة لكن
بعد ملا حظته فهو الخبر الموصول قوله حقيقة اعلاء الى ان الطريق اه
فيه بحث لا في قال الله تعالى الذي كذبوا شعيبا كان لم يصفوا فيها الذين
كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين فربيت على صلة واحدة امرين كل
منهما اذا حصل تحت جنس فلو فرض ان الابعاء فيه بالمعنى الذي ذكره
الشارح راجع كان اعلاء الى القدم والمشيرك بينهما اعني كونه مضموما عليهما
بطلانها انما كان بالهلال في الدنيا وبالجملة والخبر ان في الاخرة
قال قدس سره ومقتب حامل وعله باعثة اه فيه انه ليس المراد بالصلة
الباعثة العلة الغائية وهو ظاهر اذ ليس المقصود من الاستدلال الاستكبار
بل انه لولا استكبارهم لما استند المتكلم للسؤال اليهم وكذا الحال في
الامثلة الاخر فالحاصل ان ايراد الموصول للابعاء الى ان لولا اقصاف
الموصول بالصلة لما استند المتكلم بالخبر اليه وتبين ان الاصل ان الموصول
ايعاء الى ذلك ثم انه يتحقق في الواقع ولو سلم فاي فائدة في هذا الابعاء
فان كل مستند اليه معرفة او نكرة علة استناد المتكلم بالخبر اليه كونه على
الوجه المخصوص من التمر يرض والتكبر قال قدس سره ثم ان ذكر
عله الياء الخ لا يتحقق ان كلامهم هنا وفي شرحه للقناع مبرمج في ان
ذكر الصلة قد يحصل ذريعة الى التعظيم والاهلية والكلام في ان
الابعاء الى علة الاستدلال قد يحصل ذريعة الى ذلك وهذا من البحث الذي
اوردته على الشارح راجع قال قدس سره فان لم يشترط الخ دفع لما يقال
ان التمر يرض بالتعظيم وغيره حاصل سواء قدم الموصول او اخر فلا وجه
لتخصيصه بالبناء ووجه الدفع ظاهر قوله ولا سطوة الاشارة اليه
حسنا اي من حيث الحسن او اشارة حسن ومعنى الاشارة الجنسية على ما
في الرضى الاشارة باليد او بجارحة اخرى قوله الى مشاهد محسوس
اي حاضر من شدة اذا حضره قال القاضي في تفسيره واصل التركيب

يدل على الخطو وقوله يجوز ان يكون من الحسنة اذ لا يطرده على
 ما في القاموس والمعنى الى حاضر عند المتكلم في كنه من الاشارة اليها
 وقد نصح به الاضطرار بغيره وقد يقول فلا يجوز ان يكون بها المعنى
 الاشارة الى ان يكون معناه ذلك وبصا من الحسنة او القوس في الاق
 المربوبين الى ان يكونا معا في المعنى الاول ان يقول ان يكون من حيث
 وجعل اليه لسانه على البصر والحواس على ما في قوله الحق ليس بشي
 قوله الى محسوس غير شاهد اي غير غير حاضر كافي نحو تلك الحجة
 قوله اولى الى استكمال الحسنة اي ان يكون حجة نحو ذلك الله وهذا
 على ان يكون في الارض واما الثاني روح ومعناه اي حضوره عليها
 على ان لا يستحيل ان يصل الى استكمال حضوره او لا يجاز ان يكون
 محسوسا لخال الا انها في قول ان الظاهر لبراد كذا او اوتى له لفظ
 من شاهد به ليس بشي وقوله ان كل تغيير وهو التغيير بالقلب والضمير
 ظنه لا تغير الكل من هذا لا يحصل ذلك الا بسلام الاشارة الى ان
 هذا اعتبار في اللفظ كالمعنى اما المتضمنات والذوات التي تليق في علم المعاني
 بهما فليس كذلك وطبيعة الالفاظ كالكلام والخطاب والعبارة والاحضار
 بعينه وبعضها من مستلزمات الالفاظ بل عليها الالفاظ بدالات عقلية
 ولو توطئت الذوق السليم فاذا قصد البليغ افادة المعاني الوضعية اورد
 الالفاظ الدالة عليها بالوضع وجزء الكلام على الكيفيات الزائدة وكذا
 للمواضع التي افادتها الاصطلاح ومعنى زيادتها على اصل المراد
 ان اختياره لفظا معنويا في خصوصه على لفظ آخر يترك في افادة
 الحكم على ذلك المشددا اليه او المستند الى الالفاظ افادة ذلك المعنى
 للخصوص بعينه واذا قصد افادة الخصوصيات الزائدة على معانيها
 الموضوعية بكونها محطوفة في الالفاظ كالتجديد والتعظيم والتأني
 على العبادة وغير ذلك كان معنى زيادتها على اصل المراد ان اختياره
 لهذا اللفظ لهذه الكيفية الخصوصية على ان يكون لها من الالفاظ تلك
 الخصوصية فظهر ان ما ذكره الشارح راجع الى المعاني في الالفاظ كلها
 وانما قوله وهو زائد على اصل المراد لبيان مستند كاشف عنه من المتفاني

وفي شرح المقام الشرعي انه ان جعل القرب والبعد والتوسط داخله
 في معاني الاسماء الاشارة الى هذا بحسب القوي وان جعلت خارجة عنها
 بقصد جعل اللفظ بحسب متنازلة الالفاظ في القلة والكثرة والتوسط
 كان من عدم المعاني انتهى ولا يخفى ان اعتبار الخرج والرجوع خارج عما
 اتفق عليه ائمة اللغة قال قدس بعلوم اجزاء الامور العقلية بحسب ما
 فيكون استعمال اسماء الاشارة فيها بطريق الاستغارة المكنية على
 تشبيه الامور العقلية بالامور المحسوسة في تفاوت المراتب قال
 قدس سره ولك ان تقول اما ومع يكون استعمالها في زعمه المحل
 وفيها بطريق المجاز المرسل قال قدس سره قال نعم الا انه المقصود
 من هذه الالفاظ تفصيل بعض ما سأل به الشارح راجع فان قوله ويجوز
 ان يشار الى قوله في خلاف المعنى الغائب المذكور تفصيل لقول
 الشارح راجع وقد ذكر المعنى الحاضر المتقدم ذكره بحيث اشارة بلفظه قد
 ان ان الاصل في هذه الاشارة بلفظه القريب ولم يذكره لانه محال ولا
 بعينه وقوله بخلاف المعنى الغائب المذكور الى قوله اما كان غيبا
 تفصيل لقول الشارح راجع ولفظه ذلك صالح الى قوله وقد يذكر المعنى
 الحاضر والتعريف المذكور فيه بقوله لان المعنى عنه غائب فاضطر لابد
 ان يضم اليه انه تقدم ذكره صار كالمشاهد قال قدس سره الى المعنى
 الحاضر اراد بالمعنى ما يقوم بخبره وبالحاضر ما يبعد العرف حاضرا
 كالقسم المذكور فان حضوره ليس الالفاظه وصلة انفصاله عما
 بعده وان كان متضمنا في نفسه قال قدس سره بخلاف المعنى الخ
 متعلق بقوله ويجوز ان يشار قال قدس سره وهكذا الحال اي بحال
 المعنى الغائب حال العين الغائب قال قدس سره واسم الاشارة الى
 هذا الكلام لا يثبت ما هو المفهوم مما تقدم من اشراط تقدم الذكر
 في جميع الاقسام الاربعة ليصح التعبير عنها باسم الاشارة قوله
 وهو الذي يؤمنون اي الذوات المعهولة بقوله هذه الصلة فالصلة
 داخلية في الصفات خارجة عن المشار اليه فلا ينافي ذكر الصلة ههنا
 هذه الايمان من الاوصاف والسايطرون لم يتنبهوا اليه الطيفة ففقالوا

منها ولا اشارة لعلته

ذكر الصفة ههنا استطرادى افعج ذكر الوصول بدون الصفة والمراد
هو الوصول فقط قال قدس سره المناصب ان يقام وهو المتقون الخ
فيه بحث لان الذين يؤمنون اذ ان كان مفصولا عن المتقين فخطا
اولئك على هدى في محل الرفع على انه خير من وجهه الذي يؤمنون
مع خبره جواب سؤال كانه قيل ما بال المتقين خطوا بالهدى وهل
هم اخفاء بذلك فاجيب بالذي يؤمنون اه فلا بد ان يكون اولئك الشارة
الى الذين يؤمنون اه ليرتبط النظم ويصح الجواب وان كان مفصولا به
صفته فخطا اولئك على هدى استبان لا محل لها وهو نتيجة الاحكام
والصفات المتقدمة او جوابه سؤال كانه قيل ما للموصوفين بهذه
الصفات اختصاص بالهدى فانما سب ان يكون المشار اليه الذين يؤمنون
لقربه ولكونه مجرى عليه الصفات المذكورة بالذات واما المتقون
فانضافهم بالصفات المذكورة لاتحادهم بالذين يؤمنون قال قدس سره
كما سرح به في ان المصريح به الايمان بالذين يؤمنون قال قدس سره
ان ظاهر المقام اه فيه ان تقدم الذكر لا يقتضي ايراد المضمرة فانه لازم
في المصريح بلام العهد الجارى وفي اسم الاشارة اذا كان المشار اليه
صينا غائبا صكها من فانه يقتضي ان يكون ايراد اسم الاشارة
من خلاف مقتضى الظاهر وليس كذلك كما عرفت منقولاً عن
الرضي على ان هذه المقدمة لا تحتاج اليها في اتمام المقصود اذ يكفي ان
لان يقابل اسم الاشارة لاستعماله كالتميم وهو انما حصل بالصفات
المتقدمة كان ايراده بمزلة ذكر المشتق فيشعر بغير تلك الاوصاف
لما اجري عليه قوله اي الى حصة الخ يعني ان المراد باليهود الحصة
المعروفة لانها الكاملة في اليهودية ولوقوعه في مقابلة نفس الحقيقة
والا فلاشارة الى اليهود حقيقة في لام الجنس ايضا والجملة والفرد
عندهم بمعنى واحد والفرق بينهما انما هو في اصطلاح المنطق
ولذا قال في شرح الفتح واما الى حصة معتمدين الحقيقة فردا
او فردين او اكثر وانما اختار لفظ الحصة لان المتبادر من الفرد الشخص
الواحد واليهود الجارية قد يكون نوحا وقد يكون اكثر من واحد

متممة من كلامه في المصباح

قال في شرح الفتح واما الحصة التي تقتضي تعريف المستند باللام
فهو من اريد بالمستند اليه نفس الحقيقة او عموم الافراد وشمولها او حصة
معينة منها قوله واحدا كان الخ كما اذا قيل لك جاء فرد رجل اور جلاله
اور جلاله فنقول اكرم الرجل او الرجلين او الرجال كذا في شرح الفتح قوله
وذلك لتقدم له وهذا التقديم بشرط صحة استعماله كما في المضمرة الغائب
لانه قريبة لازادة الحصة على ما وهم لانه يلزم ان يكون استعمال
المعرف فيه مجازا مع ان كمال التعريف فيه والمراد بالكتابة ما يقابل
المصريح باللفظ المصطلح قوله رب اي وضعت فيها اي تأنيث الضمير
مع كونه راجعا الى مالا له دار بين المرحوم والحاصل الى هي بمنزلة الخير
اي اي فرعية الخير او قوله لكن التحريم به يعني بضم الحاصل اي
يحجز را صبار مختصا بالذكر لان المراد من كلمة ما الذكر قوله كما في
وصف المنادى اه هذا على تقدير ان يكون المنادى هو المعروف باللام
كما اشار اليه الشيخ ابن الحساح بقوله واذا نودي المرفوع باللام قيل
يا ايها الرجل فيكون المنادى هو الرجل اليهودي والحضور المستفاد
من النداء لا يحتاج الى تقديم الذكر واما على ما ذهب اليه الشيخ الرضي
من ان المنادى هو اي والوصف لازالة الابهام وبيان الماهية فالتعريف
الجنس قوله واسم الاشارة اه ليت شعري ما معنى كون اللام في هذا
الرجل للهداية ذكر الرضي في بحث المنادى انه لا يوصف اسم الاشارة
الا باسم الجنس المعروف باللام اما اسم الجنس فسلالة هو الدال على
الماهية من بين الاستعمال والحاج اليه في نعت اسماء الاشارة بيان ماهية
المشار اليه واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من لفظ
الجنس وتعيين الفرد من افرادها فحصل من اسم الاشارة فلم يبق
الا التعليل بالمطلوب بين التبعات والمنعوت والخبر الذي التعريف
هي اللام اذ هي اقل من المضاف اليه قوله الى نفس الحقيقة اي مع
الاشارة الى حضورها في ذهن السامع قوله وبفهوم المعنى عطف
تفسير الحقيقة للتبعية على ان ليس المراد ههنا المعنى المشهور
اي الماهية الموجودة وامتازة المفهوم الى المعنى بسببه لان المفهوم

قد لا يكون مسمى بان لم يوضع له الاسم والمعنى قد لا يكون مفهوم
 الاسم بل ما صدق عليه وقد يجتمعان فهو من قبيل تمام قضية قوله
 من غير اعتبار للمصادق الخ لعدم اعتبار الشيء ليس اعتبارا لعلبه
 فلام الجنس متناول للام الطبيعة نحو الانسان نواح واللام الداخلة
 على المعارف قوله وقد يأتي لم يقل وقد يقصد لان الوحدة البهية
 مستفادة من القرينة الخارجية ولم يقصد من المعارف باللام قوله باعتبار
 عهديته الخ اي الفرد المسمى باعتبار مطابقته للماهية المعلومه صار
 مفهوما اي معلوما فلهذا عهديته بهذا الاعتبار يسمى مفهوما ذهبيا
 ومعنى المطابقة اشتمال الواحد عليها او صدق الماهية عليه قوله
 الحقيقة المتحدة اي الموضوعات بالوحدة في الذهن فالوحدة خارجة
 عن الموضوع له وفائدة هذا القيد الاشارة الى صدق تعريف
 المعرفة على المعارف بلام الحقيقة اعني بما وضع يستعمل في شيء
 بعينه فان الماهية الحاصلة في الذهن امر واحد لا تعدد فيه في الذهن
 انما يلحقها التعدد بحسب الوجود قوله باعتبار ان الحقيقة او الاعتبار
 بخصوصه والا لكان محالاً من باب اطلاق المطلق على المقيد
 من حيث انه مقيد قوله بقاء التعدد المستلزم للابهام من حيث
 الوجود لا باعتبار الوضع بخلاف التكرار فان الابهام فيها
 باعتبار الوضع قوله والفرق بينه الخ لما علم مما تقدم ان المعارف
 بلام العهد الذهني مستعمل في فرد من الحقيقة والتكرار
 ايضا كذلك بين الفرق بينهما دفعا للاشتباه ومعهذا القول
 وهذا في المعنى كالتكرار بان الفردية في التكرار مستفادة من نفس اللفظ
 وفي المعارف المذكور من القرينة الخارجية واما الفرق بينه وبين اسماء
 الاجناس التي لا دلالة فيها على الفردية فواضح وكذا الفرق بين
 اسماء الاجناس المعرفة بلام الجنس وهي المعرفة بها وهو الاشارة الى
 نفس الحقيقة في الاولى دون الثانية معلوم مما مر فلذا لم يتعرض لهما
 قوله المستعمل في فرد اي الذي اطلق على فرد لانه مستعمل في الماهية
 المتحدة في الذهن والفردية انما جاءت من خارج الالهي لا من اعتبارها

على ما ينبغي قوله ختم اي تعينا بسبب اعتبار الوجود لا قصدنا من
 لفظه بحسب الوضع قوله بالنظر الى القرينة قيد لفظ اللفظ قوله
 وان كان في اللفظ يجري الخ فلي تقدر عدم اجراء احكام المعرفة عليه
 في اللفظ كافي ولقد اصر على التزم بسبب كونه في المعنى كالتكرار اول
 وليس المراد انه تعريف لفظي لما عرفت ان اللفظ فيه للاشارة الى
 نفس الحقيقة وان الفردية جاءت من قرينة خارجية قوله اضطرهم
 الى الحكم بكونه معرفة بالشرع فيها تقدير دلي على تقدير اجراء
 الاحكام المذكورة كالمعنى في غير وليس المراد ان الاحكام اللفظية
 اضطرهم الى اعتبار التعريف اللفظي فيها وليس في معانيها تعريف
 اضطرهم بخلاف مذهب القوم وانما ذهب اليه الشيخ الرضي قياسا
 على التاميم اللفظي والنسبة اللفظية قوله حتى تكلفوا ما تكلفوا حيث
 قالوا ان اللفظ في الاشارة الى نفس المفهوم والفردية انما جاءت من
 خارج وان العلم بالشيء موضوع للماهية المتحدة المفهومة في الذهن
 بخلاف اسم الجنس قوله لا توقيت فيسم هذا على تقدير ان لا يفسر
 الذي انعمت عليهم بقوم مخصوص قال قدس سره رد عليه اذ فيه
 ان جوابه الشارح راجع الى ما تقرر عندهم من ان المعارف بلام
 الجنس حقيقة في الماهية من حيث هي واذا كان كذلك فلا شك ان
 استعماله في الفرد او وجود الحقيقة فيه لا بخصوصه يكون حقيقة على
 ما بين في الفن الثاني من ان استعمال المطلق في المقيد من حيث انه
 ما يصدق عليه لا باعتبار خصوصه حقيقة كاطلاق الانبياء على
 زيد واما ان المعارف بلام الجنس كيف يكون حقيقة في الماهية من
 حيث هي هي بعد ان يكون اسم الجنس موضوعا للفرد المنشئ فكلام
 آخر لا يتعلق به الجواب قال قدس سره وفيه بعد لا يبعد فيه فانه قد
 اختلف في الحقيقة التي بعده بذلك في المعارف بلام العهد وقد صرح
 الشيخ الرضي وغيره بوضع المركبات بالوضع النوعي ووضعه اجزائه
 بالمادية قال قدس سره لم يكن اختلاف فيما هو معنى التعريف
 هذا انما يتم اذا لم تكن النسبة الى الحاضر الجزئي مأخوذة في مفهوم

كل منهما لكن الحق انهما ما خوذت فيه لكون المعاني الحرفية نسبيا جزئية
فترسطة بالهجومية قال قدس سره ان معنى التعريف مطلقا لا ميا
كان او غيره قال قدس سره لان معرفة الجنس غير كافية ان يعنى الى
المعنى في العهد الخارجى تعيين الخاصة وسرقة الخاضع لها بخصوصها
وهي لا يحصل بمعرفة الجنس بخلاف العهد الذهبى والاستغراق
فان المعترف بها معرفة الجنس من حيث هو وكون الحكم بحسب الوجود
في كل الافراد او بعضها مستفاد من قرينة خارجية عن مدلول اللفظ
قال قدس سره ثم الظاهر ان لثلاثين كونه مجازا من باب اطلاق اسم
الجزء على اسم الجنس الموضوع للماهية على الكل وانما قال بالظاهر
لان القول بكونه مجازا وقدم الذكر فرقة خلاف الظاهر لان كمال
التعريف والتعيين فيه قال قدس سره ولا حاجة الى ذلك اى القول
بوضع آخر في الاقسام الثلاثة بل يكفي فيها وضع الاجزاء وذلك لان اسم
الجنس مستعمل في الماهية من حيث هي واللام للاشارة الى حضورها
في ذهن المخاطب والقرينة كالا او بعضها مستفاد من خارج هذا فحين
ذكره بحث اما اولا فلا بد ان اراد ان الاسم الذى دخله لام العهد
موضوع بوضع آخر للهو والجارحى فذلك فاعلم ان موضوع
الجنس وبعبارة دخول اللام لم يوضع للفرد المعين وان اراد ان يحصر
الاسم واللام موضوع بوضع آخر غير قطع الاجزاء الخاصة للماهية
كان اللام فيه بهذا الوضع للاشارة الى الخاصة المعينة كما كان اللام
في كل هذا الوضع للاشارة الى حضور الماهية بل يجب ان يكون
الاختلاف في مدلول اللام في المعرف بالام الجنس للاشارة الى حضور
الماهية وفي المعرف بالام العهد للاشارة الى الخاصة المعينة ولا يكون
معنى اللام متغيرا فيها والاختلاف باعتبار معروض التعريف واما
ثانيا فلا بد القول بالوضع العام فيه لا يكاد يصح لانه انما يكون فيها اذا كان
الموضوع لفظا مخصوصا والموضوع له الجزئيات المطلوبة بوجه
شامل لها وهيها لو حفظ الموضوع بوجه كلى اعني الاسم الذى دخله اللام
ووضع باعتبار الهيئة التركيبية الخاصة بالعهد بين المتكلم والمخاطب

من مدلول ذلك الاسم الذى تضمن ذكره حقيقة او تقدير فهو
موضوع بالوضع الثوبى فكما ان المركبات في اللام الداخلة عليه
فموضوع بالوضع العام لكل واحد من جزئيات حضور الخاصة
المتقدمة ذكرها قال قدس سره اذا جعل له ينطق بقوله وضع آخر
بخلاف ما اذا جعل موضوعا لفرد التفسير فان الحال بعكس فاذا ذكر
اذ لا حاجة حينئذ الى القول بوضع آخر للاسم المعرف في المعهود
الخارجى بل وضع الاجزاء كافية فان اللام يفيد تعيين ذلك المفرد ولا بد
من القول به في المعرف الجنسى لثلاثين كونه مجازا من باب اطلاق اسم
الكل على الجزء قوله وهذا المعنى الخ اورد الفرق بين المعرف والتكرار
مع انه يصدق الفرق بين المعرفين اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو
انه اما ان يكون الحضور الذهبى معتبرا في اسماء الاجناس النكرة او
لا يكون فعلى الاول لا يكون فرق بينها وبين المعرفات بلام الحقيقة
وعلى الثاني يلزم ان يكون الخطاب بها خطبا عاما لا يعطى الخطاب
فاشار الى دفعه باننا نختار الشق الثانى ولا نسل كزوم ما ذكر لان عدم اعتبار
الشيء ليس باعتبار عدمه فليس عدم اعتبار الحضور في اسماء الاجناس
النكرة باعتبار عدم الحضور فيها حتى يلزم ما ذكر وبعض النباظرين
قرر الاعتراض هكذا وهو انه لما كان الحضور الذهبى غير معتبر في اسماء
الاجناس ومعتبرا في المعرف بلام الحقيقة لم يجز ادخال لام الجنس
عليها الا ان يجمع بين المتأخرين فاشار الى دفعه بان عدم اعتبار الحضور
ليس اعتبارا لعدمه والمناقاة انما هو بين اعتبار الحضور واعتبار عدمه
لا غير ولا يخفى ان المناسب لهذا التفرع ان يترك الشارح ربح قوله وهذا المعنى
غير معتبر في اسم الجنس النكرة لان المعترض معتز فانه وان يواد بالنكرة
ما ليس فيه آية التعريف لا ما فيه تنوين التكبر لانه بدخول اللام يسقط
التنوين الدال على عدم الحضور فكيف يلزم اجتماع المتأخرين وان يقال
ليس اعتبار عدمه على ما في بعض النسخ دون ما في اكثر النسخ
من قوله ليس باعتبار عدمه قوله وهو ان يواد كل فرد مما يتناول
الظاهر ما في شرح الفتاح الشرايى ان الاختلاف في الفرق ما يعود

في العرف شمولاً واختصاصاً مع خروج بعض الأفراد وغير العرف في المعنى
بالحقيق ما يكون شمولاً لجميع الأفراد بحسب نفس الامر فلا واسطة
بينهما أصلاً وأما على ما ذكره الشارح من قوله فلا بد ان يقال ان ذكر القضية
بطريق التخصيص والمزاد بحسب القضية او الشرح او الاصطلاح اعلم
من ان يكون بحسب المعنى الحقيقي او المجازي قوله بمعنى الخصوص
اي الدلالة على الزمان قوله اتفاقاً فيه اشارة الى عدم الاعتداد بقول
من قال ان اللام فيها ايضاً موصول كافي المعنى قوله باني للاستفراق
فان الموصول كما عرف باللام يعني المضاف اليه اربعة والاصل فيه العهد
والجنس قوله واستفراق المفرد للاستفراق لا يعمد فيه في ذاته بل يتعدى
بحسب الدلالات والالفاظ المفيدة له فالقضية اما تخصيصية او كلية وهذا
الحكم بحسب اصل للوضع والنظر الى المدلول المطابق فلا بد في
تخليقه في بعض الصور المعونة المقام لو بحسب استلزام الحكم على الكل
الحكم على كل واحد او بالعكس فلا بد ان قولنا لا يرفع هذا الخبر العظيم
كل رجال او هذا الخبر يشيع كل رجال اشتمل من قولنا لا يرفع هذا الخبر
العظيم كل رجل وقولنا هذا الخبر يشيع كل رجل ولان قولنا جاء في كل
رجل ليس اشتمل من قولنا جاء في كل رجل ويشترك الى ما ذكرنا تعليل
الشارح من قوله لا يتناول قوله اما تناول كل جماعة او لان الاستفراق
ومعناه شمول افراد مدلول اللفظ ومدلول صيغة الجمع الجماعية قوله
واما اورد البيان الخ لا يخفى ان عبارة المتن ليست نصاً في لا التي لني
الجنس فيصور ان يكون في كلا الموضعين لا المشبهة بليس او الاولى
لني الجنس والثانية المشبهة بليس وما وقع في الايضاح والمفتاح
من قوله بل لعل له لا يصحق لا رجل في الدار في نفي الجنس اذا كان
فيها رجل او رجلان ويصدق لا رجال في الدار فيصور ان يكون معناه
لا رجل في الدار اذا اشتمل في نفي الجنس اجتزازاً عما اذا اشتمل
في نفي الوحدة فانه لا عموم له كاصريح به السيد ويؤيده انه قال
في نفي الجنس دون نفي الجنس قال قدس سره جاز في غيره من المجموع
فيسمى بحثاً اما ولا فلا بد ان اراد بالمجموع المجموع المستفراق سواء كانت

بحرف التعريف او بالاضافة او بوقوعها في سياق النفي فلا نسلم الملازمة
لان البيان مختص بالواقع في سياق النفي وان اراد المجموع الواقعة
في سياق النفي الظاهرة في الاستفراق فالملازمة مسلمة لكن لا نسلم انضاح
ثبوت المدعى بذلك لان المدعى اعم من الواقع في سياق النفي
وغيره واما ثانياً فلان اللازم مما ذكره ان يكون الاستفراق
المنصوص في المفرد اشمل من الاستفراق المنصوص وغير المنصوص
في الجمع ولا يلزم ان يكون الاستفراق الظاهر في المفرد اشمل منه
ولو اراد البيان بطريق الاولوية لوجب ان يقرأ لا رجال بلا التي
لني الجنس ولا رجل بلا المشبهة بليس ليدل على اشتمالية الاستفراق
الظاهر في المفرد من الاستفراق المنصوص في الجمع قبلزم اشتمالية
للمنصوص في المفرد من الظاهر في الجمع بطريق الاولى والحق
ان كلام الشارح من غير محتاج الى هذه العنابة فان مقصوده
ان الاستفراق بلا التي لني الجنس واضح غاية الوضوح فلا استشهاد بها
اولى الصكونه نصاً في المقصود وان انضاح ثبوت المدعى حاصل
بهذا البيان اذا الظاهر عدم الفرق بين الاستفراق الحاصل بحرف
النفي وغيره وبين الظاهر والمنصوص في مفهوم الاستفراق انما
الفرق بين ادوات الاستفراق وبين احتماله لغير الاستفراق وعدمه
قال قدس سره لا يوجب تخصيصاً الخ اما على مذهب الجمهور
من ان الاستثناء اخراج عن الحكم دون المدلول فلان المستثنى منه
على عومه واما على مذهب من جعل المستثنى منه مستثلاً فيما سوى
المستثنى محاذراً والاستثناء قرينة عليه فلان التخصيص فرع استعمال
اللفظ في المعنى العام ولا استعمال فيه جهناً واما على مذهب من قال
ان مجموع المستثنى منه والمستثنى موضوع للمساواة بالوضع التركيبي كانه
وضع لفظ سبعة مثلاً للعديد المخصوص وعشرة الاثنية ايضاً فلان
المستثنى منه عنده بحسب هذا الوضع بمنزلة زاء زيد لا معنى له فضلاً
عن التخصيص هذا خلاصة التحقيق الذي اشار اليه ومن لم يثبت
قال هذا انما يتم على محذور الرضى من انه تخصيص في الحكم لاني مدلول

المستثنى منه قال قدس سره في واحد لا يثبت في الواحد
لا بشرط شيء من الاجتماع مع آخر وغنما قال قدس سره لانضا
بمختلف لا رجل بلا الجنسية فانه نص في الاستغراق تضمنه من
الاستغراق ولا يستعمل الوجه الثاني المنافي مع الاستغراق في قول
قدس سره في الواحد من حيث هو واحد اي بشرط عدم الاجتماع
قال قدس سره وليس هذا في العموم اي الشمول والاحاطة اذ المعنى
في الواحد من حيث الافراد زعم له عموم على سبيل البديل ان يجوز
ان يكون ذلك الواحد المنفرد زيدا او عمرو او بكرا فن قال فيه مناقضة
فانه يقيد في فرد موصوف بالوحدة على الاطلاق سواء كان زيدا
او عمرو او غير ذلك فيحقق العموم لم يأت بشيء قوله ولما قيل ان يقول
الح يعني ان المدعى ان استغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف
او بغيره اشمل من استغراق الجمع والبيان الذي ذكره الصرح لا يجري
الافى النكرة المنفية فلا يتم التقریب فهو منع لاستلزام الدليل المذكور
للمدعى ويتم بقوله فلا يتم ذلك في المعرف باللام وقوله بل الجمع المحلى
الح اعراض عن الملح وانبات للنسابة بينهما استظهرنا قوله
مثل المفرد المحلى باللام الاستغراق في كون كل منهما لشمول
فرد فرد وان كان فرق بينهما من حيث انه لا يستثنى من المفرد
المتفرق الا الواحد ويستثنى من الجمع الواحد والاشنان والجماعة
في الرضى في بحث المعرفة لا يستثنى من المفرد الا المفرد وقوله تعالى
ان الانسان لى خسر الا الذين آمنوا واكلوا من ثمره ولا يهرؤن
ان يقال الرجل يرفع هذا الحجر الا الذين آمنوا واكلوا من ثمره ولا يهرؤن
لا يستثنى من المثنى الا المثنى واما الجمع فيصح استثناء الواحد والمثنى والجمع
منه نحو لقيت العلماء الا الذين آمنوا والذين آمنوا ذلك لان الجمع المحلى باللام
في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى كل مكرضا الى مفرد وغيره بمعنى
لقيت العلماء الا الذين آمنوا والذين آمنوا كل عالم وكل عالم وكل علماء انتهى
والشرف في ذلك ان الجمع المتفرق مستعمل الجنس المطلق اي من غير
اعتبار معنى الجمعية قوله ولهذا صح اى بلا تأويل لما عرفت بما قلناه

من الرضى والضوابط التي لا تقبل القوم لان الكلام في الجمع صيغة والقوم
تفرد اللفظ مجموع المعنى لانه اسم الجماعة من الرجال خاصة فاستغراقه
يكون بمعنى كل قوم ولا يصح استثناء زيد منه الا باعتبار ان معنى القوم
يستلزم معنى الواحد وقد نص في التلويح ان استثناء زيد في جاء في القوم
الا فاد اعتبار ان معنى المجموع يستلزم معنى كل واحد فوله مع امتناع قولك
ي جاء في اى من غير تأويل لعدم صحة شرط الاستثناء المتصل وهو دخول
المستثنى في المستثنى منه لولا الاستثناء لان زيد ليس بجماعة واما التأويل
بان يراد كل فرد من كل جماعة لان معنى الجماعة يستلزم معنى افرادها فيصح
كافي قولك اى على عشرة الا واحدا اى كل جزء من العشرة وفي قولك
غير زيد الا اربعا اى كل عضو منه قال قدس سره يستلزم تكرار اى
وفي شرحة الفتاح وجيشد بشرط ان لا يتداخل الجماعات واجزاؤها
حذرا عن التكرار وفيه انه حيث للجمع المتفرق وضع آخر غير وضع
الاجزاء واشترط عدم التداخل امر زائد على ما يفيد وضع اجزائه
وما قيل انه لا فساد في هذا التكرار فانه لم يقع ذلك في الخارج ولا يلزم
ان يلاحظ المحكوم عليه على وجه التكرار فان المعنى ان كل فرد
من المحكوم عليه مما ثبت له الحكم لكنه اذا احتل العقل الثلاثة مثلا
على الوجوه المذكورة اعتبر الحكم عليها في جميعها فالجواب ان المراد
لزم التكرار في مدلول الجمع المستغرق مع قطع النظر عن الحكم
عليه في الخارج اوفى الملاحظة العقلية ولا شك ان الواضع حكيم
لا يعتبر التكرار في مدلول اللفظ وكذا ما قيل ان مثل هذا واقع في التزويل
نحو كل حزب بما لديهم فرحون وكذا اى فيها فوج سألهم خزنها وكذا
دخلت امه لغبت اخنها لان المراد في الايات المذكورة الجماعات الغير المتداخلة
بقرينة الاحكام التي نسبت اليها فان ما لدى حزب غير ما لدى الآخر
وما القى فيها مرة غير ما القى مرة اخرى وكذا الامه الداخلة مرة غير الامه
الداخلة اخرى قال قدس سره كانه قد بطل انما قال كانه لان الجمعية
انما بطلت في جانب الكثرة واما في جانب القلة فباقية حتى لا يجوز
تخصيصه الى الواحد كما سيجى قال قدس سره كافي قولك للرجال

وقد اورد ح ليس للجمع ان ينفذ

عندى درهم لعله حمله على الاستغراق العرفي والاظهار انه العهد
 اذ لا يصح لقولنا مجموع رجال الذنبه درهم قال قدس سره والوحدة
 المطلقة اى غير المقيدة بالاجتماع مع آخر وعلمه قال قدس سره ظاهرا
 في استغراقه لعدم من الاستغراقية قال قدس سره نفي الوحدة المقابلة
 للعدد اى الوحدة بشرط عدم الاجتماع مع آخر قال قدس سره مطلقا
 اى سواء كان مع الجمعية او لا قال قدس سره فلا يكون فرق اى الاعتبار
 انه لا يصح الاستثناء من لارجل الا الواحد بخلاف لارجال فانه يصح
 استثناء الواحد والاثني والجماعة على قياس ما عرفت في المحلى باللام قال
 قدس سره معين نفي الجنس ونفي الجمعية ونفي الوحدة العارضة للجماعة
 ثلاثة معان نفي الجنس ونفي الجمعية ونفي الوحدة العارضة للجماعة
 قال قدس سره ايضا معين نفي الجنس ونفي الجمعية ولا يحتمل نفي الوحدة
 العارضة للجماعة لمنافاة لاستغراق الجماعات المفادة بكلمة من المقدرة
 قوله فان قيل اه استغراق محض لما ذكره في الاستظهار بقوله بل الجمع
 المحلى باللام اى كيف يصح ما ذكره الاثمة والحال ان مقتضى القياس
 خلافه وليس هذا اثباتا للمقدمة المنوطة فان المنع وارد على استدلال
 المصنف رحمه الله تعالى اعادة الدليل المذكور في الشرح الا ان يقال ان اعادة
 الدليل السابق اشارة الى ان المدعى ثابت بذلك الدليل وما ذكره
 المصنف رحمه الله تعالى شاهد صدق على ذلك لوقوعه في الاستعمال فعلم
 مما بينه لا يضر لكنه بعيد عن عبارة الشرح قوله فان زعموا اه
 اى فان زعموا ان دخول واحد مع اثنين لا يقتضى ثبوت الحكم لكل
 واحد منها لجواز ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد قوله بل هو
 اول المسئلة لان النزاع انما هو في ان ثبوت الحكم للجماعة يستلزم
 ثبوت الحكم لكل واحد منها قوله فظهر اه اى اذا ثبت ان الجمع
 والمفرد متساويان في العموم قال قدس سره الظاهر من كلامه اه
 الظاهر من ايراد لفظ المجموع الاحتمال الاول ومن تربيته على
 ان استغراق المفرد اشمل الاحتمال الثاني فكلا الاحتمالين متساويان
 وليس احدهما ظاهرا من الآخر قوله لصحة ما متعلق بمحذوف

اى

اى ذالا يحصل بصيغة الجمع قوله وذلك لا لان اسماء فيسئل اذا كان مبنى
 كلام المفتاح ما ذكره الشارح ربح كان باطلا واما اذا كان مبنيا اه
 قدسية متحدة بالجمع المعرف باللام المجموع من حيث هو مجموع فلا كان
 ومن العظام يحتمل هذا المعنى قصير بتقدير اللفظ تكثير المعنى قطعيا
 فلا يخلو ان يقول اوادة هذا المعنى بعيد عن كلامه غاية البعد لانه
 فرع هذا الكلام على ان استغراق المفرد اشمل من استغراق الجمع
 حيث قال ومن هذا يعرف لفظ ما يحكيه الله تعالى عن ذكر بارب
 اى ومن العظام من دون ومن العظام حيث توصل باختصار اللفظ
 الى الاطبات في معناه قوله وهذا المعنى غير مناسب لل مقام لان المقام مقام
 التضرع والابتهال فالمناسب ان الوهن اصاب لها هو قوام البدن
 واحدة ما تركب منه الجسد فكيف ما عداه لان الوهن اصاب كل العظام
 ولم يخرج منه واحد منها فانه وان كان المعنى متلازمين لكن متفاوتان
 في القصد فتدبر قوله وتوهم بعضهم اه مبنى هذا التوهم على لفظ
 كاشف في قول الكشاف على معنى مجموعها فيكون معناه اه لو جمع
 لكان القصد الى ان مجموع العظام من حيث هو مجموع اصابه
 الوهن وان بعض عظامه عظام يصيب الوهن ويرد عليه ان الجمع
 المعرف باللام على تقدير حمله على الكل من حيث هو كل انما يفيد
 ان الحكم للكل لا على من ان يكون باعتبار كل جزا وباعتبار بعض
 الاجزاء فكيف يصح على هذا التقدير قوله لكان القصد الى ان بعض
 عظامه عظام يصيب الوهن والجواب ان هذه الافادة مبنية على ما مر من
 ان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله والقابل للكل من حيث هو كل
 نفي كل فرد فتبين ان لم يصيب كل عظم قوله لا منافاة بينهما وان كان
 بينهم عاقرق من حيث انه حل السكا كمدح اللام في العظم على الاستغراق
 وصالحه للكشاف على الجنس قوله بل يتناول كل محسن بخلاف ما اذا
 قيل يجب المحسن فانه يحتمل الجنس اى ما فيه المحسن ولو في فرد فهو
 ليس صريحا في التناول قوله على معنى اه بناء على انه لعموم السلب
 لا اسلب العموم قوله كما يسمى بالعظام اى على إطلاق عليه لفظ العظام

والقابل للكل من حيث هو كل جنس
 لا يفيد انه لم يصيب كل عظم
 نهضة

نكاه

لا مترك معنى لا لفظا قوله لو افرد توهم اه يعنى لو افرد الصام وعرف
بلام الاستغراق وان كان يشمل كل جنس الا انه لا يكون شموله قطعيا
لان العالم يطلق على مجموع ما سوى الله تعالى وقد غلب استعماله بهذا
المعنى في هذا العالم المحسوس لانتفاء النفس بالمحسوسات فيجوز ان يتوهم
ان يكون المراد بقوله رب العالم رب هذا العالم المحسوس بان لا يكون
اللام للاستغراق بل للعهد بخلاف العالمين فانه لا يمكن حمله على
المجموع لان الجمعية صارفة عنه فلا بد ان يراد كل جنس ليفيد الشمول
بطريق القطع وتفصيل هذا الكلام في حواشينا على البيضاوى
قوله لانه اذا لم يكن الجمع اه كما يدل عليه قوله ان المفرد وان كان اشمل اه
فانه اذا كان العالم اشمل من العالمين كان اشمل به باعتبار انه يدخل
فيه كل ما سمي بالعالم وهو الاجناس بخلاف العالمين فانه يجوز
ان يخرج منه واحد وانسان قوله فيناولها الجمع ذون المفرد لانه
يتناول الاتحاد المتعقبة يعنى قوله ليشمل كل جنس بخلاف لا آخر
في الماهية قوله بكلام من دراج وهو ان استغراق المفرد اشمل من استغراق
الجمع قوله نعم الخ اراد بالجمع المسمى بلام الجنس المستغرق لانه
حقيقته ذلك لانه ليس للماهية من حيث هي هي ولا له من الافراد
لعدم الاولوية فحينئذ الكل على ما بين في الاصول وحاصل الفرق
ان المفرد المستغرق صالح لان يراد به اجمع الافراد وان يراد به
ويصحبها الى الواحد بان يخصه حتى يبقى اتمه واحد واما الجمع
فلا يجوز تخصيصه الى الواحد لانه ازالة العموم فلا بد من بقائه
اشمل المعنى وهو في المفرد الجنس مع الوحدة وهو متحقق في الواحد
وفي الجمع الجنس مع الجمعية واقطع ثلثا وانسان على اختلاف الرايين
فلا يجوز تخصيصه الى الواحد والا لكان له هذا الجمع لا تخصيصا
كذا ذكره الشارح في التلويح وظهيره انتم الاصول والحاصل
انه لا فرق بينهما في جانب الكثرة لكن افرق بينهما في جانب القلة
وانما قوله فيقولون اه انما هو ان اذا قرر ان الجمع المسمى بلام الجنس
اذا كان على حقيقته لا يجوز ازالته الواحد منه لما قالها الجمعية فيقولون

فلان يركب الخيل بما عني فيه بالجمع الواحد مثل قوله تعالى لا يحمل لك النساء
وقوله لا يزوج النساء حيث صرحوا بانها بحيث يزوج واحدة مجاز عن
الجنين وبطل عنه الجمعية على ما صرح به ائمة الاصول وقالوا انه
لما لم يكن في تلك الاثنية معهود ولم يكن للاستغراق فائدة اذ لا يركب
كل خيل ولا يمكن تزوج كل امرأة فانه يكون لقولنا ان الجمع فيها
للجنس لان فيه ابقاء الجمعية من وجه لان الجنس يدل على الكثرة
ولولم يحصل على الجنس واتى الجمعية تبطل اللام بالكلية وبطلان
الجمعية من وجه اولي وبما ذكرنا ظهر ان ما قبل ان هذا بيان للفرق
بين المفرد الخيل والجمع المسمى بلام الجنس لا المستغرق وذكره الشارح
بح ههنا مع ان الكلام في المفرد والجمع المستغرق بناء على ان لام
الاستغراق ايضا لام الجنس بخلاف لسوق كلام الشارح رج باطل
في نفسه اما الاول فلان قوله نعم وقوله من وجه آخر حيث وصف
الوجه بالاخرية شاهد اصدق على ان المقصود بان الفرق بين مانتي
الفرق بينهما بوجه غير ما ذكره واما الثاني فلان الجمع المسمى بلام
الجنس تبطل عنه الجمعية ويراد منه الواحد ولا يجوز ان يراد به الجمع منه
لان الحمل على الجنس على تقدير امتناع الاستغراق على ما صرح به
في التوضيح حتى لو قال يزوج النساء يحصل البر بزوج واحدة
قوله ان افراد الاسم يدل الخ الاسم المفرد لكونه في مقابلة التثنية
والجمع يدل بافراده على وجهه معناه يعنى انه لا يكون آخر معه مثله
واستغراقه وان كان مستغادا بالفرق يدل على تعدده وان معه آخر
مثله فينبغي تناقض لتناقض مقتضاهما فلا يجتمعان وحاصل الجواب الثاني
منع التناقض بينهما بناء على ان استغراق المفرد بمعنى الكل الافرادى اى
كل فرد مع قطع النظر عن ان يكون معه آخر وكل فرد موصوف
بالوحدة يعنى عدم اعتبار اجتماع آخر معه لا الكل المجموعى اى كل
فرد بشرط اجتماعه مع آخر فيكون منافيا للوحدة لا باعتبار امر آخر
مثله معه وهذا الجواب مبنى على ان الاول المفرد بالوحدة يعنى عدم اعتبار
امر آخر معه مثله لا اعتبار عدم امر آخر معه وانما ذلك لعدم الدليل

طلبه وحاصل الجواب الاول انما قلنا الثاني بينهما لكن لا يستغرق
 المفردة بالتعدد انما تدخل عليه بعد تجريده عن الوحدة كما ان علاقة
 الجمع في نحو مائة انسان انما يلحقه بعد تجريد ما عداها وهذا الجواب
 مبنى على ان مدلول المفرد الواحد يعطى اعتبارا عدم آخر معه وهو
 الظاهر لانه في مقابلة الشيء والمجموع فكما يشير فيمن ان يكون آخر
 معه كذلك اعتبار المفرد ان لا يكون آخر معه ولذلك لا يستثنى من المفرد
 الاثنان والجماعة ونحو ذلك كما ظهر لك ان ترتيب البحث بتقديم الجواب
 الثاني على الاول وانما قد عرفت انما لا يجازى قال قدس سره لاذ قبل ان
 لا يخفى ان من شأن الاعتراض افراد اسم الجنس ولا يشك في دلالة على
 الوحدة لكونه في مقابلة التثنية والجمع ويكون اسم الجنس وهو الاصح
 مع قطع النظر عن الاقران والتثنية والجمع موضوعا للمساوية او الفرد
 المتشبه لا يدخل في هذا المقام ولعله قدس سره لم يفرق بين اسم
 الجنس والمفرد بناء على ان رجلا مثلا اسم جنس ومفرد لكن يفرق بينهما
 بان اسم الجنس يشمل الشيء والمجموع دون المفرد فباختصار قدس الافراد
 مفرد ومع قطع النظر عنه اسم جنس قال قدس سره حقيقة صريحة
 اى بالاستعمال فلا يثنى ما تقدم من ان القول بان المجموع المركب
 موضوع باراء الحقيقة وضعا آخر بعد قال قدس سره في ضمن فرد
 منها اه فيه بحث لان الاحكام المستعملة جارية عليها بحسب التعلق
 في ضمن فرد او افراد كلها او بعضها وخلاصة الجواب ان الوحدة وان
 لم تكن مدلوله بحسب الوضع الاكثرا قد اؤلفه في الاستعمال قوله
 كما انه مجرد اه يشير الى ان ليس معنى التجريد من الوحدة ان يكون
 التجريد قبل التعدد فيكون قد اؤلفه الجنس بغير تعدد الوحدة
 بل ان لا يعتبر تعدد كالا بغير التعدد قوله وانما اشاع او لما كان مدلول
 الاسم المفرد بعد دخول اللام متعلقا كالجمع كان القياس بجواز وصفه
 بجمع الجمع لانه في معنى الجمع فكما يجوز ان يقال الطوال يجوز ان يقال
 الطوال اشار الى دفعه بان اشاع وصفه اى بتعدد او قد تضمن عليه الشارح
 ربح في شرحه المشاع المحفوظ على الشا كل اللفظي بين المتعوت

والنعت

والنعت اذا كان وصفه بحال نفسه لكونها متعدي بالذات وانما
 قلنا منظره لانه جاء وصفه بالجمع في اهلك الناس الديار الصفر والدرهم
 البيض ونحو جاء في القوم الطوال نظرا الى التعدد معنى قال قدس سره
 ان ليس فيه ملاحظة وحيدة وفردية الصواب ان يقول ان ليس
 فيه ملاحظة وحدة مع اخرى قال قدس سره فاذالم يكن هناك
 امر آخر فيه ان الوحدة مدلوله المفرد كالاتية والجمعة لصيغة المثنى
 والمجموع والقول باستفادتها من عدم ما يدل على ان يد من الواحد تكلف
 وقد عرفت تحرير الجواب بما هو الحق قدس سره قال قدس سره والا كان
 كل رجل طولا فيه انه لو كان كذلك لاعتنع وصف الجمع به ايضا
 لان الجمع المحلى باللام صكا المفرد في انه لا يستغرق بمعنى كل فرد
 والجواب ان اعتبار الاستغراق في الجمع بعد توصيفه بالجمع بخلاف
 المفرد قال قدس سره فلم يرد به كل فردا لا يخفى ان الحكم في قولنا اهلك
 الناس الديار الصفر والدرهم البيض ليس باعتبار الحصة المخصوصة
 خارجا ولا باعتبار الطبيعة لعدم اتصافها بالصفرة والبياض ولا باعتبار
 الحصة الغير المعينة فهو باعتبار تحققها في كل فرد فالمعنى اهلك الناس
 كل فرد منهما غير مختص اهلا به بفرد او آخر قال قدس سره
 فالاولى اه الصواب ذكره ههنا لبيان فائدة قيد عند الجمهور
 ولكونه خلاف القياس لعدم اعتبار التعدد في الموصوف واماما ذكره
 فيما سبق فغير مناسب لكونه على وفق القياس انما المحتاج هناك بيان
 امتناع اطراة وقد عرفت ذلك قوله اخصر طريق اى باعتبار
 المفهوم الذى قصد المتكلم احضاره به كافي البيت قصد احضاره
 باعتبار كونه مهويا له ليقيد زيادة التخصيص بطرق الاحضار به الذى
 اهواه ومن اهواه وهو اى وهذا اخصرها وفي قوله وهذا اخصر
 من الذى اهواه اشارة الى ما ذكرنا فلا حاجة الى ادعاء كونه اخصر
 من جميع طرق التعريف كما ذهب اليه بعض النظارين قوله مهوى
 كرمى بالاضافة الى بلاء المتكلم في اكثر النسخ وفي بعضها محذوف
 والاكتفاء على الكسرة قوله مع الزكباء الزكباء اسم جمع للراكبين

جمع على الصلة يعني حذف الياء المدعمة لوعوض عنها الالف قبل التثنية
على خلاف القياس قصار يملئ حذف الياء لا لتقاء الساكنين كذا قالوا
والاظهر انه حذف الياء النسبة عوض عنها الالف على خلاف القياس
لكثرة الاستعمال والتخفيف ومضاعف من اصبحت في الارض مضي فالبضلة
محمدة وفي بقرينة المقام ومبعد كجمل بعد الاستعارة فهو بيان للشي
الارادته في الارض ببيان لاصل المعنى وقراءته على وزن مكرم فحاط
لان بعد لا يعني لا يمارى في قوله خبيب اشارة الى انه ذهب اكرها ولم يرض
بما رقى اختيار او يجوز ان يكون هو اي بمناه بان يكون فعله به باعتبار
ذهاب حمله وهو القليل قوله او لتضمنها الخ الاول باعتبار المسالك
والثاني باعتبار الملوكة والثالث باعتبار المصاحبة قوله ومنه قوله تعالى
لا تضاراه اي من التعريض لكن على الامتنع طاف ولا تضار قري بالفتح
على انه نهي وبالضم على انه نفي والمعنى على النهي والباء محتمل المعلوم
والجهول فان كان بمعنى تضار بان يكون النساء معلوما والباء صلة له
اي لا تضار الوالدة ولدها او السبية والمفعول محذوف اي لا تضار
الوالدة او البسبب وايضا فكون الاضافة للتعريض على الاستعطف
ظاهرا وان كان بمناه معلوما كان او جهولا والباء للسبية فلان مضارة
كل منتهى الاخر في الحضنة والانفاق عائد الى ضرر الولد وهو محل
الاستعطف بقوله نحو ان رسولكم الخ فان اضافة فرعون الرسول
الى المخاطبين مع انكاره الرسالة والازدراء بخالفهم يفيد الاستهزاء بموحي
عليه السلام قوله او اعتبار الطيفاء بحجاز باق شرحه للفتاح في بيان لطيف
قوله تعالى يا ارض ابعي ماء لك ظاهرا كلاله اي السكاني انه يريد بالحجاز
الاستعارة المنبثقة على تشبيه اتصال الماء بالارضين باتصال الملك
بالمالك بناء على ان مدلول الاضافة في مثل هذا هو الاختصاص المسمى
فيكون الاستعارة تضمن حجة اصلية مجازية في التركيب الاصنافي
الموضوع للاختصاص المسمى في مثل هذا وان اعتبر اللام ونحو
الاتصال والاختصاص عليها فالاستعارة تنبذ عنهم من يجعل الحيز
في الاضافة بادق الملازمة بحاز اعقلا بناء على ان كون النسبة الى ما هو

والى غير ما هو له مما يتعلق بالعقل دون الوضع انتهى فذكر الوجهين
واختار ههنا في شرح المفتاح وفي حاشيته على هذا الكتاب كونها مجازا
حكيميا فلا خلاف في كلامه فمن قال اختل كلام الشارح رح في بيان
كونه مجازا فخل كلامه قوله نحو كوكب الخرقاء اضيف الكوكب اليها
بسبب الملازمة البعيدة اللطيفة قوله لا طريق الخ اي لا يعلم التكلم
والخطاب سوى اختصاصه بشي بطريق التملك او ما في حكمه
فلا يمكن اخضاره ابتداء الا بالاضافة فانه وقع اعتراض السيد بان
النسبة الاضائية المعلوم مشيرة الى النسبة خيرية فيمكن التعبير
بالوصول فانه بعد اخضاره بالنسبة الاضائية وارجاعها الى الخيرية
قوله واما تكبيره الخ اي اذانه مشتملا على التنوين قوله فلا فراد اي جعل
المستد اليه فردا بالقصد اليه فان التكبير يدل على الوحدة اما شخصا
لونهما قوله غير ما يتعارف الناس يجعل الابهام وسيلة الى الجهالة
وكذا الحال فيما عداها من التعظيم والتحقير وغير ذلك وفادتها
ان لا ياتي الخطاب عن قبوله ويعلم انه غير الازالة لعدم معرفته له
قوله وبين الادراك اي ادراك الآيات الدالة على وحدانيته فان الخواص
الآيات الادراك قوله له حاجب او الحاجب يستعمل بغير قال الله تعالى كلا انهم
من ربهم يومئذ لمحجوبون فالشاق على اصله وعدم الحاجب عن طلاب
المعروف كآية من ورودهم عليه وهو كآية عن حصول عقابهم
فلا حاجة الى التفسير اي عن الحضنة كما قيل والاول صلتهم محذوف
لوق كل امر طرف مستقر صفة للحاجب اي له حاجب عن الاركان
في كل امر يشبه وهو الشين وفيه اشارة الى ان المانع له هو كونه شينا
لا امر آخر قوله حاجب حقير الخ وههنا اول من القول بموم النكرة
المنبثقة لبطان الاول ولكون المقام قابلا للتخصيص بخلاف هذا
قوله ورضوان من الله اكبر اي رضوان قليل اكبر من كل نعيم
في الجنة لان كل ما ينوء من عمراته وهذا المعنى اول مما قيل اي رضوان
عظيم من الله اكبر من كل نعمة كآية لهم لعدم حصول الرضوان
للعظيم الكبير لجميع المؤمنين والمؤمنات ولانه يتضمن الاشارة الى

على التكبير
نسخة

كأن كبريائه تع والوعد لا يطربق الحزم كما هو شأن الملوك إشارة إلى أنه غني
عن العالمين قوله اعتبار الكمية أي العدد كما هو مصطلح أهل العربية
والمعدودات إشارة إلى ما يعرض له العدد بالذات والموزونات
إلى ما يعرضه بالواسطة فيشمل المسوحات والمكيلات والمشبهات بها
فما لا يعرضه بالذات ولا بالواسطة بل شبههما كالفلة والكثرة للرضوان
فتدبر فاته قد اشكل على بعض الناطقين قوله لعدم علم المتكلم أه
أي عدم علم المتكلم في نفسه أو بالقياس إلى المخاطب بجهة من جهات
التعريف وفيه إشارة إلى أن مجرد عدم الداعي إلى التعريف كاف
في التكثير وما قبل أن انتفاء جميع جهات التعريف ممنوع لأنه لا بد
من العلم بمسمىه والا لا تمتنع الخطأ فيصح تعريفه بلام العهد
الذهني ليس بشيء لأنه لا بد من صلاحية المقام للتكثير والمقام الصالح له
أن يكون الحكم على فرد من الجنس ثم يطلب الداعي إلى تعريفه
وتكثيره ولام العهد الذهني إنما هو لتعريف الجنس لا الفرد قوله
مانع كإرادة الإبهام على السامع أو تأني الانكار لدى الحاجة أو الحرز
عن التطير بالاسم الذي يعيبه أو عن ثقل فيه قوله لم يقل بمينة
أوما يؤدي معناه أي المعرف بلام العهد لأن في كل منهما نصريحا
بنسبة السامة إلى عين المدح واما غيرهما من طرق التعريف فليس
المقام صالحا له قوله أي جهة تفسير لقوله تعالى نفخة أي معنى نفخة على هذا
التقدير هبة وهي تدل على التحقير لأنها نسيم ضعيف على ما في شرح
الكاشي وكذا قوله أي فوحة وحاصل اعتراض المصريح أن المتكلم إنما
يطلب الداعي إلى التكثير والتعريف بعد اعتبار اللفظ الدال على أصل
المعنى ولفظ النفخة بدون التكثير يدل على التحقير باعتبار المادة والصورة
فلا يكون التحقير داعيا إليه والقول بأن التحقير داخل في أصل المراد
وزائد عليه مما لا يقبله الذوق نعم لو كان المقيد للتحقير زائدا أمورا متعددة
علم كونه شديدا كالتأكيد المستفاد من المؤكدات وبما حررنا اندفع جواب
الشارح رجع قوله للفرق الظاهر الخ لا نزاع في تحقق الفرق بينهما
باعتبار الإبهام والذمين إنما النزاع في إفادة التكثير التحقير قوله نطفة أي

تخصيص الاب وإن كان مخلوقا من نطفة الاب والام لكونه منسوباً إليه
في تفسير القاضي أي ماء هو جزء مادته أو ماء مخصوص هو النطفة
فيكون تزيلا للغالب منزلة النكل إذ من الحيوانات ما يتولد لأمه النطفة
وقيل من ماء متعلق بدابة وليس صلة خلق قوله وبهذا يحل أه
في الرضى وفي المفعول المطلق إذا كان للتأكيد ووقع بعد الاشكال
كقوله تعالى إن نظن الاظنا فلن الشارح رجع إنما هو لهذا المثال على تقدير
كونه للنوع والاشكال إنما هو في المفعول المطلق الواقع بعد الاللتا كيد
والقول بأنه لا يقع المفعول المطلق بعد الاللتا كيد أصلا باطل فإن قوله
وما اغتره الشيب الاغترارا ليس القصد فيه إلى نوع من الاغترار
حقير أو عظيم قوله وحشد لا حاجة الخ الحاجة باقية في المفعول
المطلق الواقع بعد الاللتا كيد قوله فكذلك قلت أه في هذا التشبيه
إشارة إلى أن الشمول متحقق بناء على توهم استعمال لفظ الضرب لما
هو اعم منه ولذا يؤكد في ضربت ضربا لدفع توهم إرادة غير الضرب
لأن الشمول متوهم فاندفع ما قاله السبكي في حواشي الرضى من إن
ما ذكره من الاحتمال مما لا شبهة فيه وأنه يظهر به فائدة التأكيد واما
الاستثناء فلا بد فيه من الشمول ولا يكتفي فيه الاحتمال المحقق فضلا
عن التوهم قال قدس سره لانه خلاف الواقع أي أن أريد اختصاص
نوع النطفة بالفرد باعتبار خصوصه إذ ليس كل نوع منحصرا في فرد
ومستبعد جدا أن أريد اختصاصه به باعتبار نوعه لأنه خلاف المتبادر
قوله أو يرتبط أه عطف على أرضها فيما قبله أعني تاركه أمكنة إذا لم أرضها
داخل تحت النفي وكلمة أو لعمومه والمعنى أي تاركه لا أمكنة إذا انتفى كلا
الأمرين الرضاء بها وإرتباط الموت وإذا تحقق أحدهما لم يتحقق الآخر
وقيل بمعنى إلى أو لا وإن مقدرة بعدها والجزم لضرورة الشعر
أولا جزاء الوصل مجرى الوقف ولو كان إن المصدرية المقيدة
بجائزته كما في بعض اللغات وأوله أولم تكن تدري نوار باتي * وتصل عقد
حباتل جزامها * وصل عقود الحياتل كابة من رهاية العهود وجزمها
عن عدم الرعاية قال قدس سره فأنسأ وبالعرض فان الكشف والتبيين

فأم بالثبوت وذكره إنما يصفه باعتبار أنه مطلق له كركب مركب
السفينة فلا وجه لاعتباره وترك الموصوف بالذات قال قدس سره
أظهر في المراد أن الثبوت شائع في التابع المخصوص ولأن الثبوت المذكور
شائع في عبارة الشارح روح بمعنى التابع ولأن تغيير الأسلوب وذكر
الثبوت بعد ذكر الوصف يشعر بأن المراد به غير ما أريد بالوصف فالتدفع
ما قيل كما أن الوصف في اللغة بمعنى ذكر التابع فكذلك لفظ الثبوت
بلافاوت وكلاهما مخصوصان في عرف النحاة بالتابع فلا وجه لكون
أحدهما أظهر في المراد من الآخر قال قدس سره صيغ حذاه أي
تعريفها كما يشعر به آخر كلامه وما يجري مجراه ما يكون مستلزما للتعريف
كما في الذي يظن بك الظن كان قد رأى وقد سمع فانه تعريف الالهي
باعتبار لازمه وهو كونه مصيبا في رأيه قال قدس سره على رأي المعتزلة
والحكماء فإن المراد به المنفذ في الجهات الثلاث والجسم موصوف به
بالفضل وأما تعريفهم بالقابل للابعاد الثلاثة أو ما يمكن فيه فرض
الابعاد الثلاثة فلا رادتهم بالابعاد الخطوط المفروضة فيه أو اطرافه
الآن ما صدق عليه الجسم عند المعتزلة منحصرا في الجوهر وهو
المحتاج إلى الفراغ الذي يملأه وعند الحكماء في التعليم والطبيعي
وكلاهما محتاجان إلى المكان بل الشاغل بالذات هو الجسم الطبيعي
بدليل اختلاف المكان بالتخلخل والتكاثف مع بقائه الجسم الطبيعي
بجمله وإنما قال عند المعتزلة والحكماء لأن الجسم عند الأشاعرة
متركب من جوهرين فصاعدا لكل ما ذكرنا فاشهر على من هو واقف
على كلا منهما قال قدس سره لا يتصور إلا في مكان وأما الجوهر الفرد
عند المعتزلة فيحتاج إلى التحيز كما ذكر في محله قال قدس سره وليس
فيه دلالة الخ إذا المصداق لا دلالة له على الوحدة والكثرة فمضمر كونه
راجع إلى مطلق الثبوت المذكور في ضمن الوصف فيصور أن يكون
كمبرامته داخل قدس سره ومنهم من قال أنه لا يفتي بعقد كل منهما
والثاني أبعد من الأول لأنه يلزم أن لا يكون الطويل والعريض مدخل
في الكثرة وأن يكون ذكرهما مستلزما قال قدس سره لانهما

قلات الاشتراك مطلقا حيث رفعت الاشتراك اللفظي ونقي الاشتراك
المعنوي في أفراد معنى واحد وهذا ظهر كونه محلا قال قدس سره
ليس معناه الخ فإن استعمال المطلق في المقيد بخصوصه محذور قال
قدس سره فأمنا بنسأ من اللفظ دون المعنى لأنه جزئي لا اشتراك فيه
إلا أن اللفظ يجوز استعماله في كل خصوصية سواء كان موضوعا له
أو لمعنى العام فلذا جاء الاحتمال قال قدس سره بحسب وضع واحد
لكل خصوصية أو لمعنى كلي بشرط استعماله في الخصوصيات قال
قدس سره أمور مخصوصة أراد بها المعاني الجزئية المندرجة تحت
الأمر المشترك سواء كانت جزئيات إضافية كما في المشتقات أو حقيقيات
كما في أسماء الأشارة والضمائر قال قدس سره وصين اللفظ أما
بخصوصية كما في الضمائر والبهيمات أو باعتبار أمر كلي كما في التعريف
باللام والمضاف إليه فإن الواضع عين كل لفظ معرف بلام العهد وقد
لاحظه بعنوان أنه معرف باللام لكل حصص مما دخل عليه أو جنسه
وكذا المشتقات مثلا وضع كل ما هو على وزن فاعل لكل ذات قام به
مصدره وليس موضوعا لمفهوم ما قام به المصدر والاحتمال استعماله
في هذا المفهوم فالوضع المحفوظ بامر عام وكذا الموضوع له فتأمل
فإن فيه غوصا فنزل فيه الأقدام قال قدس سره فالمعتبر في الوضع
مفهوم عام سواء كان آلة للاختصاص الموضوع له أو موضوعا له
قدس سره وهذا معنى كونه تاما أي ليس معناه أن له أفرادا متعددة
بل أن له تعلقا بامر عام وهذا كما يقال هذا الحكم عام معني أن له تعلقا
بالعام المعنى الموضوع قال قدس سره ولا يجوز إطلاقها أي بطريق
الحقيقة لعدم كونه موضوعا له قال قدس سره كان كل من الوضع أو
كذا ذكره في حاشية شرح الأصول وقال الأبهري أنه إذا وضع لفظ
واحد بلاء معنى واحد فهذا وضع خاص سواء كان ذلك المعنى
كلية أو جزئية والوضع العام يكون إذا كان الأمر للمعام آله للاختصاص
أمور بخصوصية ووضع اللفظ لكل واحد منها قال قدس سره فقير
مفعول في حاشية على شرح مختصر الأصول لأن الجزئي ليس وجهها

من وجوه الكلي ليتوجه به العقل اليه فيتم صورة اجالا وانما الامر
بالعكس قبل قد جوز قدس سره كون الاختص معرفا للاعم قبل
لا يجوز ان يكون الجزئي مرآة للملاحظة الكلية وفيه ان الجزئي لكونه
خاصا من طريق الخواص كيف يكون آلة للملاحظة ما حصوله
بظريق العقل والحق ما اختاره السيد لانه اذا كان الوضع عاميا باعتبار
عموم الموضع فلان يكون عموم باعتبار عموم الموضوع له اولي قوله
ان القصد منهما الى الجنس اه يعني ان لفظ دابة وطائر حامل لمعنى
الجنس والوحدة فوصف بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد
الى الجنس فيفيد عموم كل فرد يصدق عليه الجنس دون الفرد اي
وليس القصد الى الجنس مع الوحدة فيجوز ان يراد الوحدة
التوحيدية فيفيد عموم افراد نوع واحد بان يراد به دابة ترعى وطائر
يصيد قوله وبهذا الاعتبار اي باعتبار ان هذا الوصف للجنس
فيهم جميع افرادهم وليس له اختصاص بنوع افاد زيادة التعميم على
التعميم الذي كان يحتمله بدون الوصف هذا ما اختاره الشارح
رح في شرح كلام المفتاح وتبع العلامة في ذلك فيكون مآل
هكلامي صاحب المفتاح وصاحب الكشف متحدا وقد صرح
به في شرح المفتاح حيث قال وصف الدابة والطائر بما هو
من صفات الجنس والمردول المطابق للفظ لبيان ان القصد بهما
الى الجنس فيفيد تأكيد امر الشمول والاحاطة ورفع توهم الخصوص
وهذا ما قاله صاحب الكشف ان معنى هذا الوصف زيادة التعميم
والاحاطة كانه قبل مامن دابة قط في جميع الارضين السبع وما من
طائر في جو السماء من جميع ما يطير بخاخيه الا انهم امثالكم قال قدس سره
نفيد العموم ولو بطريق النصوص بواسطة من الاستغراقية
فلا يحتمل عدم الاستغراق اصلا لكنه يحتمل التأويل بان يراد الاستغراق
العرفي وبعد الوصف لا يحتمله وخلاصة التوجيه انه قبل الوصف
كان نصا في الاستغراق وبعد الوصف صار مفسرا قال قدس سره
لان كل فرد اه يعني ان التكثير اما للفردية او للنوعية وعلى التفسيرين

لا يصح الحكم بقوله اهم لان الفرد ليس بمجموعة والنوع ليس بمجموعات
وما قبل ان النوع يشتمل على اصناف وكل صنف امة اذا لامة كل
مجموعة في كل زمان فيدفعه توصيف اهم باصنافكم اذا المراد بكم افراد
نوع الانسان فالناسب تشبيه النوع بالنوع في كونها محفوظة الاحوال
لاتشبهه الصنف بالنوع او تشبهه جماعة في وقت بالنوع قال قدس سره
انها محمولة اه ظاهره بقصد ان هذه التكررة مراد منها المجموع ولا خفا
انه مخالف للسابق اعني قوله مامن دابة قط في جميع الارضين اه
واللاحق اعني قوله قلت اه فانه يدل على ان الحكم المذكور باعتبار
اللازم كما في قوله تع وكل في ذلك يستعملون فلا بد من العناية بان يقال مراده
ان التكررة المذكورة من حيث الاختصار عنها محمولة على المجموع لا انه
مراد منها قال قدس سره ان القصد من لفظ دابة اه يعني ان لفظ
دابة وطائر حامل للجنس والوحدة فليبان ان القصد من كل منهما
الى الجنس من حيث هو دون الوحدة والكثرة وصف يصفه لازمة
للجنس من حيث هو اي بلا شرط شي منهما والاستغراق المستفاد
من كلمة من بالنظر الى الجنس كما اشار اليه بقوله كانه قيل مامن جنس
من هذين وهذا كما يقال مامن رجل من هذين الرجلين الا كذا
وحيث لا اشكال في صحة الحكم لا شتمال كل من الجنسين على انواع
كثيرة كل واحد منها امة كالانسان وما حردنا لك اندفع ما قبل
ان الظاهر من زيادة كلمة من الاحاطة بالافراد نصا فكيف يمكن
الحمل على الجنس من حيث هو فلا بد من تأويل عبارة المفتاح ان
ما هو مراد الكشف قال قدس سره لان الجنس مفهوم واحد لان
المراد الجنس من حيث هو اي بلا شرط كما عرفت فاقبل ان يكون
الجنس مفهوما واحدا انما ينافي زيادة التعميم والاحاطة اذا اعتبر
من حيث هو ولا يخفى ان المراد ههنا الجنس من حيث الوجود في ضمن
جميع الافراد كيف ولو كان المراد هو الجنس من حيث هو لم يصح الحكم
بكونه امما كلام من قلة التدرج وعدم الفرق بين الجنس من حيث
هو اي بلا شرط شي وبينه بشرط لا فان عدم صحة الحكم على الثاني

دون الاول قال قد مره والشارح قال هو ههنا كلام المفتاح
 يحتمل العتق كما عرفت وما اختاره السيد في ذكره القاضل الكاشي
 ولما اختاره الشارح رجع في ذكره العلاقة فله قول بالتحديد الكلامين
 توهم في الكلام في الترتيب ولم يزل ما اختاره الشارح في اول النظر
 الى انه يقيد بقوله تعالى وقدرته اكل فريد فريد سريعا وما ذكره
 السيد اول نظرا الى عدم لزوم الاشكال في صحة الحمل وفي قوله
 وبهذا الاعتبار ان له اعتبار آخر لا يقيد بزيادة التعميم والاجابة
 وهو الوجه الذي ذكره السيد والله يشهر كلامه في التوهم
 حيث اورد في بحث التخصيص بالصفة كلام الكشاف اولا ثم ذكر كلام
 المفتاح ثم رد على التوضيح فانه يشعر بان لا يقول بالاحكام الكلامين
 بالقطع قوله صفة وقوع المفرد موقعها سواء كان مذكورا فيها
 في مزيل رجل قام ابو اي قائم ابو اولان هو مزيل رجل ابو اي
 كائن ابو اي في الرضى قوله والمفرد الذي يسلك من الجملة المنكرة
 والمختص ان يختص فيها حال ما يشك منها قوله باعتبار الحكم اي المحكوم له
 لانه يسلك منها لا يمتنع الوقوع واللاوقوع اذ لا يسلك منها نعم ان له دخلا
 في السبك قوله ليعرف الخطاب لان الاصل في الوصف التميز وان كان
 يقصد به معنى آخر مع كون التميز لها صفة قوله ليست كذلك اي
 ليست معلومة الثبوت قبل ذكرها لانتفاء اطلاقها عن النسبة
 المتبادرة بنقل المتكلم من حيث انها قائمة فيها قوله بتقديم القول
 في حقه في اضربه زيد بقول في حقه اضربه اي انه يستحق ان يقال
 في حقه ذلك قوله مراده ان الصلة الخ وانما لم يقل انه صلة بتقديم
 القول لان جعل الجواب صلة يفيد ثبوت الابطال منهم وتقديم القول
 يفيد ثبوت استحقاق قول الجملة القومية والاول ابلغ في مدعيتهم ولان
 تقديم القول انما يصار اليه اذا لم يصح كون المذكور جوابا قال
 قد مر مره بانها مدنية والجواب ان كون السورة مدنية لا ينافي كون
 بعض آياتها مكينة فان كونها مكينة او مدنية باعتبار الاكثر وكذا كون تلك
 السورة مدنية انما فان معناه انه لم يقل انها مكينة قال قد مر مره

وقد سبق في هذا ايضا الخ والجواب ان معناه ان المصدر بها اليها الناس خطاب
 المشركين لاهل مكة وان المصدر بها اليها الذين امنوا خطاب لاهل المدينة
 لانها مازلة بمكة او بالمدينة قوله دون الصفة فان قوله فرفوا منها نارا
 موصوفة فانه يدل على انهم لم يكونوا عالمين بها قبل الآية ويعلم منه
 ان الخطاب بالصفة قبل الذكر ليس بشرط كما ذهب اليه شاذة قوله
 قلنا يمكن الخ يعني لاننا دلالة كلامه على ذلك لان اللازم مما ذكره
 ان المظهر كغيره من فوائدها انما موصوفة ولم يعرفوها قبل الآية لا
 ان الخطابين بها لم يعرفوها قبلها واللازم في الصفة من الخطابين
 بها قبل ذلك هو دون السمع والخطابون بها اي المؤمنين قد عرفوها
 بسماع من النبي صلى الله عليه وسلم وخلاصة الجواب ان الخطابين
 بكل واحدة عن الآية ان عالم بانصاف النار بالصفة والصلة الا انها
 جاءت في آية البقرة معرفة لتقديم ذكرها في آية سورة التهميم موصوفة
 بهذه الصفة فكان للمقام مقام التعريف التهميدي بخلاف آية سورة التهميم
 فانه لم يبق منها ذكر النار الموصوفة لا صريحا ولا كناية فكان المقام
 مقام التنكير وهذا كما يقال جاءني رجل فاضل فقال الرجل القاضل
 فانه اورد رجل اولان ذكره لعدم سبق الذكر وان كان معلوما انصافه
 بالفضيلة واورد ثانيا معرفة لتقديم الذكر والحاصل ان تقديم الذكر
 صريحا او كناية بشرط في تعريف العهد وهو متحقق في آية البقرة
 دون آية التهميم لو يؤيد بما قلنا انه ذكر صاحب الكشاف في بيان كون
 الصلة المذكورة قصة معلومة للخطاب ثلثة وجوه سمعهم
 من اهل الكتاب لو من النبي عليه السلام او سمعهم من آية التهميم واكتفى
 في الجواب عن ملوالت تعريف النار وتشكيها بعلمهم بها من آية سورة التهميم
 فقط لا يمتنع بشرط التعريف التهميدي من تقديم الذكر وبما حردنا
 المدفع لعارض السيد بقوله وقد يقال الخ كما لا يخفى وما قيل ان ما ذكره
 هو جيبه لتعريف النار في آية البقرة ولما وجه تشكيها في آية
 التهميم فتعريفه مذكور في كلامه فينادي على فساد عبارة الكشاف
 حيث قال فان قلت فلم جاءت النار الموصوفة بهذه الجملة منكرة

في سورة البحر وهو ما عرفت فانه صريح في السؤال عن الامر بنقله كان
الجواب المذكور جوابا عن التمرين فقط كان ناقصا قوله اي تقرير
المستداليه اي تحقيق مفهومه بالكلام بعد تقدير لفظ المستداليه على
حذف المضاف والاستخدام او اقامة الدال مقام المدلول وعطف مدلوله
لا فائدة انه ليس المراد تقرير معناه الحقيقي كما سبق الى التهم من لفظ المفهوم
بل ما يدل عليه وان كان معنى مجازيا كما في رمي الاميد بنفسه قوله اعني جعله اذ
يعني ليس المراد تحقيقه حقيقة في نفسه وازالة الخلق عنه بل تحقيقه بالقياس
الى ازالة احتمال الغير قوله عن سماع لفظ المستداليه لشارع شغل بسمعه
قوله او جعله اذ اي غفلة السامع عن حل لفظ المستداليه على معناه ليشغل
شغل فهمه قال قدس سره فربما كان مقصودا بنفسه مع قطع النظر عن
حال السامع بان يكون الاهتمام بشأن المستداليه كما تقول في مكان يستغرب
فيه وجود الاسد رأيت الاسد الاسد قوله وذكر العلامة في شرحه الخ
في المفتاح واما الحالة التي تقتضي تأكيد كيد في اذا كان المراد ان لا يظن بك
السامع في حكمك ذلك تجوز اوسهوا او نسيانا كقولك صرقت
انا وعرفت انت وعرف زيد وادون نفسه او عينه وربما كان القصد مجرد
التقرير كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل انتهى
اقول هذه العبارة صريحة في ان مراده تقرير الحكم حيث اعتبر دفع
ظن التجوز والسهو والنسيان فيه فقال في حكمك ومراده من الحكم
الاستناد والاثبات لا الثبوت لان التأكد انما يدفع التجوز والسهو
والنسيان فيه ولذا اضاف الى كاف الخطاب فالتأكد كيد ربما كان القصد
منه مجرد تقرير الحكم بمعنى الاستناد يعني ان المستداليه في قصد المتكلم
عين المذكور لا غيره وهذا لا يتنافى ما صرحوا به من ان التأكد لا يكون
لتقرير الحكم بمعنى الثبوت وتقويته فان المقيد له تكرير الاستناد لا تكرير
المستداليه فاندفع الاعتراض بالمخالفة قال الفاضل الكاشي ان المتكلم
اذا قال جاء زيد فقد حكم على زيد بالحيي فاذا اكده وقال مرة ثانية
زيد فحكمه حكم على زيد مرة ثانية بالحيي فتقرير الحكم بسبب
تكريره وقال الشارح الرضي في تفسير التأكد تابع بتقرير امر المتبوع

التكرير لفظا او معنى بتقرير ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه مشوبا اليه
الفعل والفاظة الشمول لتقرير ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه ما
نسب اليه عاما لاجزائه شاملا وفي المفتاح في بحث التقوى ان انت في
نحو لا تكذب انت هنا لنا كيد المحكوم عليه بنى الكذب عنه بانه هو
لا غيره لانه كيد الحكم فتدبر وفي قوله فتدبر اشارة الى الفرق بين كونه
تأكد الحكم عليه بنى الكذب اللازم لكونه تأكيدا للمحكوم عليه
بنى الكذب وبين كونه تأكيدا للنكذب وقد اورد الشارح رح هذا
الفرق في بحث التقوى ثم انه لما كان في كون المقصود مجرد التقرير من
غير ان يجعل وسيلة الى امر آخر خفا اصابه الى ما اورد في الفصل
المذكور من انك اذا اردت التأكد في انا كفيت مهمك قلت انا كفيت مهمك
لا غيري او وحدي وفي موضع آخر بعده اذا قصدت التأكد والتقرير
في زيد اعرفت قلت زيدا اعرفت لا غيره فان لا غيري ووحدى ههنا مجرد
التقرير من غير ان يكون وسيلة الى شيء آخر ولما كان الحوالة ظاهرة
لم يتعرض لبيانها العلامة هذا ما عندي في حل كلام المفتاح والعلامة
فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين قوله فان قيل اي في رفع مخالفة
ما ذكره العلامة لما صرحوا به قوله انه لم يرد التأكد اي السكاكي رح
لم يرد بالتأكد في قوله واما الحالة التي تقتضي تأكيد كيد الاصطلاحى
وهو التابع المخصوص كيف وقد ذكر فيه كل رجل عارف وكل انسان
حيوان ليكون معنى قوله وربما كان القصد مجرد التقرير ان ربما كان
القصد من التأكد الاصطلاحى التقرير فيكون تفسيره بتقرير الحكم
مخالفا لما صرحوا به من ان التأكد الاصطلاحى لا يكون لتقرير الحكم
بل اراد مجرد التكرير اي تكرير المستداليه بحسب المعنى ليشمل التأكد
المعنوي ايضا سواء كان تأكيدا اصطلاحيا او لا فيكون معناه ربما
كان القصد من تكرير المستداليه مجرد تقرير الحكم ولا شك ان تكرير
المستداليه في نحو الاعرفت وانت عرفت مقيد لتقرير الحكم وتقويته
عندهم فاندفع المخالفة قوله لانسل الخ ان قلت ان تقديم المستداليه
انما يقيد تقرير الحكم وتقويته اذا كان بوجه يستلزم تكرير الاستناد فتكريره

ايضا يفيد اذا كان مستلزما لتكرره فالفرق في كون احدهما مفيدا له
دون الآخر قلت ايراد المسند اليه مقصد ما مع عدم توقف اصل المعنى
عليه انما هو لاجل افادة التقوى بتكرار الاسناد بخلاف تكريره فانه
ليس لاجل افادته وان كان يحسمه في بعض الصور قوله على ان
ان السكاكي اه يعني لا يصح الحوالة على هذا التوجيه لان افادة انا
عرفت للتقوى وتحقيقه لم يورده السكاكي رح في الفصل المذكور بل فيما
قبله اعني بحث تقديم المسند في قول الشارح رح في آخر بحث تأخير
المسند اليه فسامح باقامة اللازم مقام المعلوم قوله ولو سلم اه اي لانسلم
انه اراد بالتاكيد مجرد التكرير وانه يفيد تقرير الحكم ولو سلم انه اراد
ذلك فليكن معنى قوله وربما كان القصد اه ربما كان القصد من
تكرير المسند اليه مجرد تقرير المحكوم عليه فانه اذا كان التاكيد الصناعي
مفيدا لتقرير المحكوم عليه يصدق ان تكريره ربما كان مفيدا لتقرير
المحكوم عليه وليكن قوله كما يطلعك اشارة الى ما ذكره في ذلك البحث
من ان لا تكذب انت يفيد تقرير المحكوم عليه فلا يصح حزم العلامة
بان المراد تقرير الحكم غاية الامر انه يصح ارادته وهذا التقرير موافق
لما نقل عن الشارح رح اي لانسلم ان المراد التاكيد الغير الصناعي
وانه يفيد تقرير الحكم ولعبارة الشارح رح لتعليق التسليم بالنوع المذكور
في الجواب والاشارة الى البعيد قال قدس سره يتضمن الحكم بان الحوالة
الخ فيه بحث اما اول فلان الوجه انما تصدى لرفع مخالفة مذكورة
العلامة لمناظر جوابه واما الحوالة فهو ساءت عند كماله واما
ثانيا فلانا لانسلم انه يتضمن الحكم بان الحوالة ليست على ظاهرها
بل هو ان يحصل الحوالة على ما يشته او على ما ذكره الشارح رح بقوله
والاظهر اه واما ثالثا فلان القائل المذكور موجه لكلام العلامة وبكفي
لتوجيهه ان لا يكون في كلام السكاكي رح ما ينافيه ولا يتوقف على
ارادته ذلك فالمناسب منع كون الحوالة مجعولة على خلاف الظاهر
لامنع ارادته ذلك واما رابعا فلان الوجه ادعى ان مراده بالتاكيد
مجرد التكرير ولم يتم دليلا عليه فلم ترك منع هذه الارادة مع انها

مذكورة صير محبا واما خامسا فلان حاصل الملاوة عدم صحة الحوالة
على التوجيه المذكور فاللايق بعينه ان يقال ولو سلم صحتها بناء على
التوسع فليكن اه لامنع الاشارة قوله ولو سلم اي لو سلم ان المراد
بالتاكيد مجرد التكرير وانه يفيد تقرير الحكم وان الحوالة ليست على
ظاهرها قوله فكان ينبغي ان يتعرض اه بان يقول وربما كان
القصد مجرد التقرير والخصيص قوله لانه الذي يعتبر اه فانه قال
ان تقديم ما لو اخر كان فاعلا اي تاكيدا معنى يفيد التخصيص نحو
انا عرفت اذا اعتبر انه كان في الاصل عرفت ان قوله والاظهر اي
في بيان الحوالة سواء اجل التقرير على تقرير الحكم او تقرير المحكوم عليه
واما ان كان اظهر لكون الحوالة جارية على ظاهرها والكاف
حيث في كما يطلعك للتشبيه وعلى التوجيهين السابقين بمعنى على
لكن لا ينبغي على القطع انه لا فائدة في هذه الحوالة قوله ولهذا غير اسلوب
الخ حيث قال ومنه كل رجل عارف بقوله الى اجل كلام المص
اي في الايضاح وهو قوله كما شأني على ذلك اي على ما حل عليه
كلام المتنازع لانه غير تابع له في امثال هذه المقامات بل فيما
هو صحيح جيد عنده قوله وبهذا اي بما ذكرنا من انه لا حاجة الخ
قوله معنى كلامه اي كلام المصلح قوله غلط فاحش اما الاول فلما
عرفت ان تقرير الحكم مستفاد من التفسير لامن التاكيد واما الثاني
فلان انا ليس التقرير بل التخصيص واما لو سلم اي ولا غيري فليس
تاكيدا للمحكوم عليه بل للتخصيص قوله لثلاثتهم ان اسناد القطع
الى الامير محراز الخ اما في الطرف بان ذكر الامير واداد بعض علمائه
اوفي النسبة بان اسند فعل ذلك اليه وكلاهما يدفع بالتاكيد
اللفظي والمعنوي لما عرفت من كلام الرضائي ان التاكيد اللفظي والمعنوي
يقرر امر المتنوع في كونه منسوب اليه فكله تكرير لنفسه ايضا واما
المحراز بان ذكر القطع واديد الامر به فلا يدفع بتاكيد المسند اليه بل
بتاكيد المسند قوله ولا يدفع هذا التوهم اي توهم وقوع مفرد آخر موقعه
سواء واما وقوع المثني والجمع في موقعه سواء فيسند دفع هذا التاكيد

فلا تدافع بينه وبين ما سيجي من قوله بل الاولى انه قد دفع توهم
ان يكون الجنائي واحدا منهم والاعتماد اليها انما وقع سهوا قوله
على انهم في حكم شخص واحد فلا تفاوت في ان ينسب الفعل الى
بعضهم او الى كلهم وما قيل الاظهر ان يقال بناء على ان البعض بمنزلة
المجموع فاما بنسب المجاز اللغوي قال قدس سره ولا يلزم من ذلك
انما نسبة النسبة انه قد مرقت انما طاعة عما قلناه عن الرضي من ان الفاظ
الشمول تقرر انما هي المتبوع يكون ما ينسب اليه عاما لاجزائه شاملا
بجملته لا في كل القوم فلو كان في نسبة الاطراف والشمول في اعماد القوم
لا في النسبة فان قدس سره اما في الهيئة التركيبية ان قلنا ان الهيئة
التركيبية للفعل مع الفاعل موضوعه للنسبة بطريق القيام استعمال
في النسبة بطريق الوقوع فيه واما في لفظ الفعل ان قلنا ان النسبة
الى الفاعل التي هي جزء من فعل الفعل هي النسبة بطريق القيام شبه بها
النسبة بطريق الوقوع فيه واستعمل صيغة الفعل فيها والتزبد
بسبب الهم لم يصرحوا بالاستعارة في الهيئة التركيبية او
في صيغة الفعل باعتبار النسبة بل حصروا الاستعارة في الاصلية
وهي في اسماء الاجناس وما يجري مجراها وفي التسمية وهي في
الحروف والمشتقات باعتبار اعتبارها المصدرية واما الاستعارة في
الهيئة التركيبية او في الافعال باعتبار مدلولاتها التي هي
النسبة والزمان كما في الماضي المستعمل بمعنى المستقبل فليس يصحوا
بذلك قال قدس سره لا يدفع هذا التجوز قد مرقت انه يدفعه لما قلنا
عن الرضي قال قدس سره هذا انما يصح اذا اريد ان لا يش مقصود
الشارح البحث على المص رحمه الله لا حاجة الى ذكر عدم الشمول لاغناء
عن التجوز عنه حتى يرد عليه ما ذكره السيد تاج العمايم اذا اريد بالتجوز
الاعم الشامل للغوي والفلسفي واما اذا اريد بالتجوز العقلي على
ما يدل عليه عبارة المفتاح فلا بد من ذكره بل مقصوده انه يمكن الاكتفاء
بذكر التجوز بان يراد المعنى اعم وليس ذكر عدم الشمول في بيان
دواعي التأكد لازما والبحث بمعنى التفتيش لا بمعنى الاعتراض قوله

واما بيانه بالمعنى المصدرية اي كشفه وايضا وجه والمراد كشفه
وعطف البيان بقرينة المقام فقوله الشارح راجع الى تعقيب المستداليه
بيان لجواب المعنى قال قدس سره فغالب بين الاولين انما اعتبر
الغايرة بينهما يحصل باجتماعهما لا بوضوح ما هما لا بصدق ان الاعلى
ذات واحدة بخلافها اذا كان واحدا من الاثنين المتعينين بزيادة مشاركا له
في الكمية المشتركة بين عشرين فانه لا يحصل الايضاح من تلك المشاركة
قال قدس سره اوضح لفظ الاشتراك فيها قوله لا يتخصص في الايضاح وان
كان لازما له ولذا صرفوه انه تابع غير صفة بوضع متبوعه فاقصارا المعنى
رجع عليه لانه الغفلة بقوله المدح اذ فيه اشعار باعتبار الوضع التركيبي
الى كونه محزوما فيه القبال والتعرض لمن التما اليه وان كان مستعملا
ههنا في معناه العلي ولذا جعل المجموع عطف بيان فاقيل انه يجوز
ان يكون التجوز الجرام لفظا موطئا للكلمة كما جعل قوله تع قرأنا صريحا
حالا موطئا لمن يميز انما ليس بشي واما البديل فلانه في حكم تكرير
العام وليس المقصود تكرير نسبة الجمل اليه ولا النسبة الى الثاني
مقصودا اصليا قوله لا الايضاح لان الكلمة اسم مختص بين الله تع
لا يشارك فيه شئ قوله وفائده انه في الكشف قوم هو عطف بيان
لساد فان قلت ما الفائدة في هذا البيان والبيان حاصل بدونه قلت
الفائدة فيه ان يوضح هذه الدعوة وسما ويجعل فيهم امرا محققا
لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ولان اذا عاين الاول القديمة التي
هي قوم هو والقصة فيهم والاخرى ارم انتهى فالجواب الاول مني
على ان اذا اسم مختص بقوم هو صكما ذكره السيد وهو القول
الراجح ومعنى قوله تعالى اذا الاول على هذا القول ماد القدماء اي
المتقدمون في الهلاك بعد هلاك قوم نوح والجواب الثاني مني على
ان اذا عاين فان عطف البيان للايضاح ورفع الابهام المحقق وكان
الحق تقديم الجواب الثاني لانه منع لقوله والبيان حاصل بدونه والاول
يسلم له لكن اخبره اشارة الى رجوع الجواب الاول لانه على القول
الراجح وما ذكره صاحب الكشف من انه ينبغي ان لا يحمل قوله

ولان عاد على وجهه لا يخلو لان السياق غير متعين حتى يجعل اليان
 لا زال الله تعالى بل هو مقيم الوجه السابق وانه في مثل هذا المصاحف
 اجتمع الاحتمالات البعيدة كالكائن المجنح ويرى ان تأكيدها وتقريرها لا فائدة
 بل هي الموضوعة فبما ان عطفها اليان موضع ورافع للاجسام المحقق بالنظر
 الى نفس المتبوع لا بالنظر الى السابق والقرينة الاولى ان عرق قوله
 اقسام بالله ابو حنيفة عر ازال الاجسام المحقق في ابو حنيفة للاشتراك
 فيه لا بالنظر الى سبق القضية والمقام والالتزام لان السياق غير متعين
 لان كون السياق في شأن قوم غود لا يقتضي ان يكون الدلالة به قوله تعالى
 الا بعد العاد بمقتضى الجواز ان يكون شاملا لهم ولغيرهم ثم ما ذكره
 من ان عاد الاخرى ارم موافق لما ذكره في سورة الحج مخالف لما ذكره
 في سورة النجر من ان عقب عادين عوض بن ارم بن سام بن نوح قبل
 لهم عاد كما يقال ابي هاشم هاشم ثم قبله الاولين منهم عام الاولى
 وارم سمية لهم بلتم بحدتهم ولى بعدهم عاد الاخرى وكانها قولان
 تفيد كلا في موضع والاوفق للمعنى الذي ذكره في سورة النجر كذا
 في الكشف وفي الكواشي ان عاد الاول قوم هود وعاد الاخرى قوم
 هود والله اعلم قال قدس سره واشهد بقوله اى وجهه التشبيه
 بان المتطور اليه في الطر ليطابق المستقيم وهو الوصف لوقى طر ليطابق الذين
 الذات فيكون من اجزاء الموصوف على الصفة في الحقيقة قال
 قدس سره فيه اشعار الخ وذلك لان التفسير يحتاج الى معنى المنه بلغة
 اظهر في الدلالة عليه فاذا جعل الموصوف بياناً وبهتلاً صفة فلا بد
 ان يكون انضافه تلك الصفة معلوماً كذا يلزم تفسير المنه بالمهم قال
 قدس سره فاشعار الشارح راجع ما ذكره الشارح راجع بينه اى قوله
 عطف بيان الحسن الى اقصد الايضاح والاعتماد كذا الكوران وما ذكره
 صاحب الكشف في ان كونه بدلاً لا يحسن بل ان قصد ذكره بالنسبة
 والايضاح معاً فالتبدل مختار بالنسبة الى مجموع التكميل واذا قصد
 التباينة فقط فالاحسن عطف البيان لانه العرق في التفسير وقبل
 مختار التبدل على كل حال لان اصل الصفة ان تجرى على موصوفها

ويقال بها معنى فيه فاذا عبر عن الذات بها فالاولى ان يجعل الذات
 المذكورة مقصودة بالنسبة قال قدس سره تأكيده النسبة بل تأكيده
 المنسوب والمنسوب اليه كما لا يخفى قال قدس سره على ابلغ وجهه واكد
 اى على وجهه هو ابلغ واكد من ان يوصف صراطهم بالاستقامة
 اما اولاً فالتبينة ذكره ليتمكن المشهود في ذهن السامع واما ثانياً فالتفصيل
 بعد الاجال واما ثالثاً فلتكرير العامل قال قدس سره بل اذا كان وارداً
 في مقامه لا يخفى ان التقيد المذكور لا يستفاد من عبارة الكشف
 او اختياره في المشبه به ليوافق المشبه قلت المقصود من التشبيه اعني
 الايضاح المشبه فالاول ان قوله كما تقول هل اذ لك يتعلق بقوله والاشعار
 بان الطر ايق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين فقط وليس متعلقاً
 بمجموع قوله فائدة التأكيدها فيه من التثنية والتكرير والاشعار اه
 فتح يكون زيد عطف بيان للاكرم الافضل وشبهه بالدل به لكونه
 اعرق في التفسير فيكون كلام الكشف موافقاً لما ذكره الشارح رح
 قوله وكذا كل صفة المشار اليه المشبه به الحكم المذكور بان الطر
 عطف بيان والمشبه الحكم المستفاد من قوله كل صفة اجري عليها
 الموصوف قوله فالاحسن ان الموصوف اه ادخل الفاء على الخبر لتضمن
 المبتدأ معنى الشرط اى مثل الحكم المذكور هذا الحكم فقوله كذا خبر
 لمجموع قوله كل صفة اه سأل وبلى هذا الحكم فتدبر فانه اشكل على
 الشارحين وتكلموا في حله قوله لا لئلا كيد وان افاده قوله مثل امس
 الدار فانه لغرض التأكيد قوله اى يحققه ويقرره فهو يحقق
 الغرض من المتبوع ولا يؤكده امر المتبوع في النسبة او الشمول قوله
 تكرر لفظ المتبوع اما بنفسه او بما يوافقه معنى على ما في التسهيل
 نحو اجل جبر وانزل نزال وضربت انتك قوله على ما ترجمه القوم
 من ان كلام المصالح يشير الى انه عطف بيان وكلام الايضاح الى انه
 صفة وكلام الكشف الى انه تأكيده قوله على ما نقلت اه فان ما نقل
 فيه وان كان في بيان ان التعريفات التعريفية حدود وان ما اعتبروه
 فيها ذاتيات الا انه يستلزم ما ذكره العلامة فالدفع ما ذكره الشارح رح

في الحاشية الموقوفة على قوله على ما نقل عن ابن الحاجب فيه ايماء
الى ان في النقل خلافا وانا اذكر عبارة ابن الحاجب في شرحه للوافية اه
كما يظهر بالتأمل في العبارة المنقولة لمن له حسكة قوله واقول ان اريد
الح اختيار الشق الثاني وتقول مراد العلامة من قوله ذكر ليدل على
معنى في متبوعه ان يكون المقصود من ذكره الدلالة على حصول
المعنى في المتبوع ليتوصل بذلك الى التخصيص او التوضيح او المدح
او الذم او غير ذلك وذكر اثنين وواحد ليس للدلالة على حصول
الاثنين والوحدة في موصوفيهما بل لتعيين المقصود من جزئيهما
فلا يكونان صفة قوله كما ان الداراء ذكر الدار ليدل على حصول
الدور في الامس ثم يتوصل بذلك الى التأكيد وكذا في الوصف
الكاشف بخلاف ما نحن فيه فتدبر فانه غامض قوله لان لم ان البدل
يجب الخ في الرضى لما لم يكن البدل معنى في المتبوع حتى يحتاج
الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع
كما فهم ذلك في التأكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اى صا لفظا
لان يقوم مقام المتبوع انتهى ولا يخفى ان صحة افتراضه بهذا المعنى
لا يقتضى ان يتم معنى الكلام بدونه حتى يرد ما اورده الشارح راج
قوله ان الله وشركا اه ويجوز ان يكون مفعولا شركاء والجن والله
متعلقا بشركاء قوله وان كان اه اى فيطلقان عليه وان كان مفهوماهما
متعارفين كما هو صريح في الرضى فلا اشكال في كلة الوصل قوله
لان ما صدق عليه اثنين اه وان كان مفهوما بعضا من مفهوم الهين
قوله دالا عليه اجالا ومتقاضيه اى من حيث نسبة الفعل اليه كما فصله
السيد ناظرا عن المبرد لامن حيث ذاته فان ذات زيد لا تنقضى الثوب
قوله بدل الغلط اى البدل لاجل الغلط اول تدارك الغلط او بدل المخلوط
اعنى المبدل منه قوله وهو من اصنافه اه الزيادة نجحى مصدرا ومعنى
الحاصل بالمصدر وعلى الاول الامتصاص لامية اما الى الفاعل او الى
المفعول لان الزيادة نجحى لازمة ومتعدية ولذا اختار لفظ المفعول
وعلى الثاني بانه قال قدس سره بقوله نصر الله يقال نصر الغيث

الارض بالصاد المجهلة والتخفيف اذا غلبها كذا في الاقليد قال قدس سره
بما يحتمل غيره بان يكون الاول بدل الكل اما بان يكون اعظما كناية
عن طلمة او بخذف المضاف من طلمة الطلمات اى اعظم والثاني
ان قصد الملازمة بين الفمرو فلكه فهو بدل اشتمال والا فهو بدل
غلط قال قدس سره ابلغ في المعنى اه لانه جعل التشبيه الاول غلطا
وقصد التشبيه الثاني ابتداء قال قدس سره ولو ذكر اى الفصل
مثلا لكان وقع في كلامهم كما ذكر شارح التسهيل قول على رضى
ان الرجل يصلى الصلوة وما كتب له نصفها ثلثها اى عشرها وانما
قال اول لان قوله وهذا معتمد الشعراء كثيرا بمنزلة ذكر المثال له قال
قدس سره بذلك على ذلك عبارة حيث قال سابقا وهو في حكم
تكرير العامل ولا حقا لانك شئت ذكره مجعلا او لا ومفصلا ثانيا قوله
فلان المتبوع فيه اى من حيث نسب اليه الفعل كما فصله السيد
قوله كما مر اى قوله والاشعار بان الصراط المستقيم يساه اه قال
قدس سره كانه قيل اعجبني شئ من زيد فيه اشارة الى رد من زعم انه
يجوز في النسبة فيتحقق ان ما هو له قد يبدل من الفاعل المجازى
فيجتمع في كلامه اسناد مجازى بالنسبة الى المبدل منه واسناد حقيقى
بالنسبة الى البدل فانه وهم اذ في الاسناد المجازى لا يكون النفس
منشوقة الى الفاعل الحقيقى ولا يذكر بعده اصلا والافات المقصود
من الاسناد المجازى قوله من غير دلالة اه انما تعرض لعدم الدلالة على
تفصيل الفعل مع ان تفصيل الفاعل لا ينافى تفصيل الفعل لان كلة
اوفى بسان دواعى العطف انما هو باعتبار اختلاف حروف العطف
في افادتها فيكون كل منها مختصا بما يفيد تحقيقا لمعنى كلة او قوله
لجمع المطلق مرادهم بالجمع ان لا يكون لاحد الشئين كما كانت او واما
وبالمطلق ان لا يبدل على حصوله لهما في زمان واحد اوفى زمانين
واشار الشارح راج الى ذلك بقوله اى لثبوت الحكم اه قوله واحترز
بقوله مع اختصار اه في شرحه المفتاح قد نبهت فيما مضى انه لو لم يقيد
في صورتين لكان مستقما الا انه مع التقييد اقوم وابعده من الاشياء

انتهى وأشار بقوله قد نيهت الى ما ذكره سابقا في قوله واما الحالة
المقتضية لطى المسند اليه ان المناسبة هي المتغيرة في هذا الباب وليس
بلازم ان لا يحصل ذلك الترض الا بهذه الخصوصية قوله بعده يوم
اوسنة لم يرد بهما تعين المدة بل المهلة فكانه قال بعده مهلة وفي شرحه
للفتح بعده متعاقبا ومترافيا فلا يرد ما قبل ان المقصود بهذا التركيب ليس
من مقاصد العطف حتى يكون الاختصار داعيا الى اختيار العطف عليه
كيف وثى من الفاء ثم وحتى لا يفيد التعقيب يوم اوسنة فلا فائدة
التعقيب بلا مهلة مقام يقتضي الفاء ولا فائدة التعقيب يوم مقام يقتضي
هذا التركيب وليس ترجيح العطف عليه للاختصار قوله مما ينقض شيئا
فثبت له كلمة الى ليست متعلقة ينقض حتى يصير المعنى من الاشياء التي
تنقض شيئا فثبت الى ان يبلغ ما بعد حتى فيكون سمجا بل متعلقة بالانتهاء
انما حال عما قبلها او خبر بعد خبر لان اى متبها ما قبلها او متبها الى ان
يبلغ ما بعدها في حتى دلالة على امرين احدهما ان ما قبلها مما ينقض
شيئا فثبتا فيكون متبوعها ذا اجزاء يكون الحكم متعلقا بها تدريجيا
بخلاف ثم فيجوز جاني زيد ثم عمرو ولا يجوز حتى عمرو والثاني ان يبلغ
ما بعدها فيكون مدخولها داخلا في الحكم السابق وهذا تمايز من
حتى الجارة فان فيها اختلافا جزم ان محسرى بالدخول مطلقا اى
سواء كان جزأ لما قبلها او ملاقيا لا آخر جزء منه وذهب ابن مالك
الى عدم الدخول مطلقا وقال الشيخ عبد القاهر بالدخول اذا كان
ما بعدها جزأ وبعده اذا كان ملاقيا لا آخر جزء منه وما ذكره من
الدلالة على الامرين في حتى العاطفة للقرن واما في حتى العاطفة
للجملة على الجملة ونسبي الابتدائية فانها تدل على تعظيم ما بعدها
او تحقيره قوله والتحقيق اى تحقيق الانقضاء التدريجي في حتى انه
يعتبر بحسب العقل دون الخارج وكذا المهلة قوله ترتيب اجزائه افعيه
اشارة الى انه ما بعد حتى العاطفة يكون جزءا لما قبلها اما حقيقة كما
في قديم الخارج حتى المشاة او بجزء منه بالاختلاط نحو ضربى السادات
حتى غلاتهم او جزأ لما يلزم ما قبلها نحو اعجبنى الجارية حتى حدبها

بخلاف الجارة فانه يجوز ان يكون جزأ لما قبلها وان يكون آخر جزء منه
قوله على كلام فيه تقييد اه فيه دلالة على ان يكون التقييد منحصرا
على التقييد ولا يكون التقييد متعلقا بالتقييد وهذا هو الاصل وقد يرد
نفي التقييد فقط او التقييد والتقييد معا بواسطة القرينة قوله من غير
تفصيل للمسند اعميم تعدد المجيء فضلا عن ان يكون متعلدا بحسب
الوقوع في الأزمنة قوله ليس من عطف المسند اليه حتى يكون الفاء
فيه تفصيل المسند بل من عطف الجمل التي هي صلاته الالف
واللام بعضها على بعض وانما اعيد اللام لشدة الامتزاج مع الصلة
ولذا اجزى اعرابها على الصلة قوله ولوسم اه لا ينفق ان الا كل بمعنى
الذى بأكل فان لم يعتبر التغير الاعتبارى بين الموصولات يكون من
عطف الصلات بعضها على بعض وان اعتبر يكون من عطف
الموصول على الموصول قوله عن الخطأ في الحكم اه اراد بالحكم
المحكوم به كما يدل عليه قوله لئن الحكم عن التابع بعد ايجابه للتبوع
والخطأ في المحكوم به من حيث نسبتها الى المحكوم عليه فالحكم بمعنى
المحكوم به موصوف بالخطأ والصواب في النسبة والحكم بمعنى الإيقاع
نفسه خطأ او صواب فن قال ان الصواب ان يفسر الخطأ والصواب
بمعنى الاعتقاد الغير المطابق والا اعتقاد المطابق لكونهما قسمين
له لا بالخطأ في الحكم لانه يشعر بان الخطأ والصواب صفتان الحكم
لم يتدبر حتى التدبر قوله تحقيقه اى بيان حقيقة وطرقه واقسامه قوله
لمن اعتقده اه المراد بالاعتقاد ما يتناول الظن الضعيف بل التوهم ايضا
على ما قاله السيد قوله او انهما جاءاك جميعا يعنى لا يجيى القصر القلب
والافراد ولكن لقصر القلب فقط والاقصر التعيين فلا يجيى له شيء
من حروف العطف قوله لكونه مثل لاه وليس لكن معنى رائد على
الرد الى الصواب فكل من لا ولكن مشاك الرد من غير تفاوت فلذا
اكتفى ههنا على مثال واحد بخلاف الفاء ثم وحتى قلنا وان كانت
مشتركة في التفصيل لكن يعتبر في كل منها خصوصية ليست في الآخر
فلذا ذكر ههنا كلها قوله والمذكور اه خلافا لابن مالك فانه

في التسهيل ان كلمة بل في مقام زيد بل عمرو مقرر للحكم ما قبلها ويجعل
 ضده لما بعدها وقال شارحه ان هذا هو الصحيح ثم قال ان لكن بعد
 نهى او نفي كبل فالهص والسكاكي راجح موافقان لابي مالك في كونه لقصر
 القلب وانما لم يذكره في طريق العطف في بحث القصر لاختصاصه
 بقصر القلب والبحث معقود لبيان طرق القصر الحاربية في جميع
 اقسامه وفي جميع العمولات ولذلك لم يورد فيه تعريف الخبر وخبر الفصل
 قوله في ما جاءني زيد لكن عمرو لخص مثال النفي لان الخلاف فيه واما
 في الاثبات فهي الاستدراك بالاتفاق قوله وهو دفع توهم اه فهو
 لتبني الكلام السابق واصلاحه مع قطع النظر عن حال السامع
 وان كان دافعا لتوهمه على تقدير تحققة فليس لكن للقصر اصلا
 فانه مبني على حال المخاطب قوله شبهها بالاستثناء في كونه اجزا
 لما بعد لكن عما قبلها توهمها وان لم يكن استثناء حقيقة لعدم شمول
 ما قبلها قوله في انه انما يقال اه اي على تقدير استعماله في القصر انما
 يقال لمن اعتقد الشراكة في عدم الجبي قبل القاء الكلام المشتل عليه
 لا لقصر القلب على ما قلناه المص والسكاكي راجح قال قدس سره وعلى
 هذا لا يبعد الخ هذا بعيد بل فاستد انما اول فلان القصر مبني رد
 اعتقاد المخاطب وهذا الكلام ابتدائي وازاد لكن لاصلاحه
 وتجنبه لارد اعتقاد المخاطب واما ثانيا فلان القصر مشتل على حكيم
 الاثبات والنفي والمنكلم بعد توهم المخاطب اشتراكهما في انتفاء الجبي
 عنهما لم يلفظ الا بالاثبات نعم يكون لمجموع الكلام قصر اذا فرض
 ان المخاطب قبل التكلم كان معتقدا لانتفاء الجبي عنهما قال قدس سره
 وهو منقوض اه خلاصته ان استعمال لكن في قصر الافراد في الاثبات
 كما يستلزم استدراك الجزء الثاني من الجملة كذلك استعمال لاق قصر
 الافراد في الاثبات يستلزم استدراك الجزء الاول بلا فرق فلو تم التوجه
 المذكور يلزم ان لا يستعمل لاق قصر الافراد فالقول بانه فرق بين المادتين
 لانه يصح الاكتفاء بقولك ما جاءني زيد فيكون لكن عمرو لغوا ولا يصح
 الاستثناء بلا عمرو حتى يكون جاءني زيد لغوا لا ينفع في دفع النقص

نعم يكون مجموع الكلام قصرا
 اذا فرض اه نفي

كما لا يخفى قوله نحو جاءني اه فكلما بل للصرف سواء كان بعد الاثبات
 او بعد النفي واختصار في باب القصر انه اذا كان بعد النفي يفيد القصر
 تبعاً للسكاكي راجح بناء على ما ذهب اليه ابن مالك وهو ما ذكره بقوله
 وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعاً قال قدس سره سوى انه
 حكم اه فان الاخبار عن جبي زيد اذا كان غلطاً اي غير مطابق
 للواقع عند المتكلم كان انتفاءه مقطوعاً عنه عند قال قدس سره
 ومعناه اي ليس معنى الغلط انه غير مطابق للواقع بل ان تلفظه وقع
 غلطاً اما للسبق للسان او للبيان وهذا لا ينافي كونه للصرف وكون
 للمتبوع في حكم المسكوت عنه وفيه تعريض للشارح راجح بان قوله
 وفي كلام ابن الحاجب انه ناش عن سوء الفهم وحل كلامه على ما توهمه
 عبارة ولا يخفى ان كلام الشارح راجح فيما سبأ من قوله كدل الغلط
 حيث شبهه ببدل الغلط صريح في انه جعل لفظ الغلط في كلامه على
 ما هو المتبادر منه لا على عدم كونه مطابقاً للواقع فعمل الشارح راجح
 اطلع في كلامه على مانقه وعدم وجدان السيد ذلك في كتبه لا يدل على
 عدمه وقد قيل انه صرح ابن الحاجب بذلك في انما لم قال قدس سره
 لا الى ما بعد بل والالكان كلمة بل لغوا قال قدس سره افادت تأكيد النفي
 السابق ان لا يمكن ان جاءني ما بعد بل لافادته في الحكم عنهما ولا الى
 ما قبله لاستلزام نفي النفي الثبوت فيلزم ثبوت الحكم لهما وليس كلمة بل
 مستعملة للنفي عنهما معاً ولا لاثبات لهما معاً قال قدس سره ولكن بعده
 ولكن مقرر الحكم ما قبلها ويجعل ضده لما بعده عند كابر قال قدس سره
 يحتمل اثبات الجبي لعمرو بان يكون معنى بل عمرو بل جاء عمرو ويحتمل نفي
 الجبي عن عمرو بان يكون معناه بل ما جاء عمرو على قياس الاثبات فان فيه
 صرف مثبت الى التابع وهما صرف النفي اليه قال قدس سره هذا مبني اه
 اي التردد المذكور بين كون المتبوع في حكم المسكوت عنه او متحقق
 الثبوت مبني على ما توهمه الشارح راجح من كلام ابن الحاجب والا
 فالمراد جعل المتبوع في حكم المسكوت عنه فانه صرح بان الغلط
 في اسم المعطوف عليه كما نص عليه في الرضى دون الحكم المتبني

قال قد مر من قبل وجعل الاول في حكم المستكوت عنه وبهذا الاعتبار كان
 حرمه في خلاف قول من يقول ان الطعن مفتوح عن المتبوع ثابت
 لا يمنع فان قيل لا يلزم الاول وانما الثاني فلا يصرف قوله بل
 في المصنف مطلقا اي عند الكل فانهم يتفقون على انه في المصنف تصرف
 الحكم عن المتبوع الى التابع سواء جعل المتبوع في حكم المستكوت عنه
 او مضاف اليه التي هي في قوله الشارح رح عن ابن ابي عمير في
 عند المبرد فانه يصرف النبي عن المتبوع الى التابع سواء كان المتبوع
 في حكم المستكوت عنه او لم يفتق الثبوت فيكون التلفظ بسلم المتبوع
 على كلا التفسيرين من باب الغلط والمقصود نسبة الحكم الى التابع
 بخلاف الذي على مذهب الجمهور فانه انما الحكم عن المتبوع وانما
 التابع فانه يكون للاتصال من حكم الى حكم اهم منه فلا يكون شي
 منها غلطاً فتدبر فانه مما غلط فيه بعض الناظرين قوله بما ذكره بعض
 المحققين من شرح به الشيخ الرضائي في شرحه قوله او الشك الخ او
 موضوعه لاحسن الامرين والظاهر المتقدم على ايراد ذلك في الكلام
 والغاية المتقدمة في كتابك السامع وقد يكون الداعي مجردا بهما
 الحكم مع قطع النظر عن حال المتكلم والسامع قوله او للتخبر
 بالولا باحتمال هذا اذا وقع بعد الامر ولذا قد ينسبون الالاحة والتخبر
 الى الامر وقد ينسبون الى كلمة او ولما ترك المصنف رح ذلك لان كلامه
 في الخبر قوله لا طائل فتمت الخ اذا اختلف المعنى في الاعتبارين قوله
 اي تعيب الخ بانه على ما فصل المعنى وعبارة النبي على حذف المضاف
 الى اراد الفصل قوله ولانه في المعنى عبارة عنه عند من يجعل له محلا
 من الاحزاب سواء كان مستدأ او تابكنا او بدلا وهذا القدر كاف
 في ترجيح كونه من احوال المستدأ اليه قوله لانه تخصيص المستدأ اليه
 يمكن ان يوجه بان مراده ان قصر المستدأ على المستد اليه اذا خبر عنه
 بعبارة شائعة عربية يقال تخصيص المستد اليه بالمستد فيكون
 اعتبار المستد اليه فيما خبر به عن مستدأ او لا وبلا واسطة واعتبار
 المستد تابكنا وبواسطة اليه فيكون له تعلق بزائد بالمستد اليه على المستد

فلذا جعل من احواله فلا يرد ما اورده الشارح رح واطله لذلك قال اولي
 قوله يخص المسند والخاص هو المقصور قوله نعم ولكن الخ قال
 الشارح رح في شرح المقتض والكشاف الاول الاستعمال العامي والثاني
 هو الشايع العربي قوله وجعلته من بين الامتناع الخ عبارة صريحة
 في ان التخصيص بمضاهي جعل الشيء مختصا لكن البناء ليست
 صلة له حتى يصير الاول مختصا والثاني مختصا بل هو ياء السببية
 او الالة فيكون مدخول البناء مختصا بصير سيبا او آلة لتخصيص
 الشيء الاول وخلاصة كلام السيد ان هذا المعنى يستفاد من جعل
 التخصيص مجازا عن التمييز لكونه لازما له او من تضمين معنى الامتياز
 فيه وفي كلا التوجيهين تكلف اما الاول فلان المجاز يحتاج الى القرينة
 وادعاء انه مجاز مشهور حتى صار حقيقة عرفية غير محتاجة الى القرينة
 مما لا دليل عليه والتضمين يحتاج الى قرينة لفظية على اعتبار المضمين
 كما صرح به الشارح رح في شرح الكشاف ويماذ كرنا ظهور ان
 ما ذكره الناظر ونعم ان عبارة الشارح رح ليست صريحة في افادة ما قصده
 فلو قال متميزا ان ثبت له المسند لكان اظهر خروج عن مذاق
 الشارح رح قوله من زعم الخ اطلاقا لان بناء على انه لم يجر
 في الاستعمال ضمير الفصل لقصر المسند اليه على المسند الاعلى انه
 اخطأ في اخذه من عبارة الكشاف وان كان في نفسه حقا كما قاله بعض
 الناظرين قوله حيث قاله افاد في الكشاف ان التعريف في المعلوم
 لما للعهد بان يكون المراد حقيقة معينة بما يصدق عليه مفهوم
 المفهوم اعني الذين يلقونهم ففهمون في الآخرة وحينئذ اما ان يلاحظ
 اتحاد المتعبد بتلك الجماعة فلا يكون ضمير الفصل للقصر بل للتأكي
 والفرق وهو الظاهر اذا لم يعهد تعريف المسند بلام العهد
 للقصر واما ان يلاحظ تفسيرهما من حيث المفهوم فيصور ان يكون
 ضمير الفصل للقصر اما لقطع شركة الغير معهم في المسند اليهم
 اولدفع اعتقاد القلب او التردد على ما جوزه السيد في حواشي
 شرح المقتض واما الجنس اي للاشارة الى معنى المفهوم الخاص

في ذهن كل احد وحيث يكون الحكم باتحاد المتقين بطبيعة الفلحون
من حيث هي لكن صحة هذا الحكم مشروطة بتفصيل مفهوم الفلحون
بمساواة كل ما عداه لا بوجه اعم والعلم اليقيني بحقيقتهم وتصويرهم
بالصورة التي تليق بتلك الحقيقة حتى يعترف المتأمل بذلك الحكم
ولا ينكره لانه حكم باتحاد المفهوم مع الحقيقة وحيث لا قصر في الكلام
لانه فرع التفسير ولا تغاير بينهما فقله ان حصلت شرط جوابه
فهمهم والجملة الشرطية صلة الذين وصفة الفلحون عبارة عن مفهومه
لكونه وصفا للذوات وتحققوا عطف على حصلت من تحققت الشيء
تيفته وما هم جملة استفهامية للسؤال عن الحقيقة واقعة موقع
المفعول الثاني لتحققوا وتصوروا من تصورت الشيء جعلت له
صورة لا بمعنى الادراك والحقيقة صفة لصورتهن والضمير الاول
من فهمهم للمتقين والثاني للفلحون وفي عدم ايراد الضمير للموصول اشارة
الى ان الموصول مقسم للتبيين على ان هذا مجرد وهم وتقدير المسالفة
في وصف المتقين على ما وقع في كلام الشيخ عبد القاهر من انه ليس
شيء باغلب على هذا الضرب الموهوم من الذي وفي ترتيب الجزاء
على الشرط المشتمل على الامور الثلاثة تنبيه على ان انكار هذا الحكم
منشاء اشتقاء احد الامور الثلاثة وهذا معنى قول الشيخ عبد القاهر هذا معنى
دقيق يكون المتأمل عنده يعترف وينكر وما ذكرنا ظهرا ان هذا المعنى
من فروع الجنس لانه معنى الجنس لكنه مشروط باعتبار امور ثلاثة
عليه كاستغراق والعهد الذهني وكونه معلوم الاتصاف بالسند
وقوله لا يعدون اه اي المتقون حقيقة الفلحون اي متحدون بتلك الحقيقة
تأكيد الحكم بهم هم هذا ما عدى في حل هذه العبارة الجزلة التي
لم يتعرض لحملها شارحوا الكشاف والتأطرون في هذا الكتاب قال
قدس سره بعد ما فصل فائدة الفصل حيث قال وهم فصل وفائده
الدلالة على ان الوارد بعنده خبر لاصفة والتوكيد واجباب ان فائدة
السند ثابتة للسند اليه دون غيره قال الشارح راجع الى توكيد الحكم لما
فيه من زيادة الربط حتى قال الحكم ابو نصر الفارابي ان معنى قولنا

زيد هو العادل زيد است كه عادل است وما قيل انه لتأكيد السند اليه
لانه بمنزلة زيد نفسه العادل ليس بشيء قال قدس سره يوهم ان
هناك اه فيه ان التعرض للتي الحقيقة يدفع ذلك اذ القصر يقتضي
التفسير كيف والقصر اما في قصر الموصوف على الصفة او عكسه
وهو ليس شيئا منهما والمقصود انه متحد به وقد اكده بقوله وهل تعرف
حقيقته فزيد هو هو وبينه فعبارة الشيخ اظهر في افادة الاتحاد من
عبارة الكشاف قال قدس سره كما اوهم ذلك عبارة الكشاف لفظ
لا يعدون وان اوهم القصر لكن لفظ تلك الحقيقة يدفعه قال قدس سره
وتحقيق المقام اي في نفسه وليس فيه دفع البحث السابق اذ خلاصته
ان كلام الشيخ لازمة له في افادة ما قصده الشارح راجع على كلام الكشاف
فقله لا فائدة فيه وهذا التحقيق لا يدفع ذلك كما لا يخفى قال قدس سره
فظهر ان هذا المعنى اه ظهر مما سبق كونه معنى التعريف الجنسي اما
فراجه فكلما وقد ذكرنا فيما سبق وجه الفرعية قال قدس سره
فان قلت قول الشيخ اه بطلان لكون مراد الشيخ الاتحاد بانه منافي
لكلامه كما ان الاعتراض اللاحق ابطال لكونه معنى تعريف الجنس
قوله فخير به هو افضل الخ زلة مثال المعرف باللام لما فيه من احتمال
ان يكون القصر فيه مستلزما من لام الجنس قوله ان هو للتخصيص
معنى ان الله يقبل التوبة لا غيره وهذا على تقدير ان لا يكون تقديم لفظ الله
على السند الفعلي للتخصيص فانه سيجي ان تقديم السند اليه على السند
الفعلي اذا لم يل حرف التي قد يأتي للتخصيص وقد يأتي للتقوي قوله
والثابت اي تأكيد الحكم يدل عليه عطف قوله وان الله من شأنه قبول
التوبة فانه عطف تفسيرى للتأكيد قوله وقد يكون مجرد التوكيد اي
لتأكيد الحكم من غير افادة التخصيص بالسند اليه فيكون الفصل
مستلزما في معنى فانه كان الحكم بطريق قصر السند على السند اليه
افادة تأكيد وان كان بطريق قصر السند اليه على السند افاد تأكيد
وهذا معنى قوله في شرح المفتاح ان الاظهرا في الخبر المعرف باللام انما يفيد
تأكيد التخصيص اذا التخصيص حاصل بدونه سوله كان قصر السند

على المسند اليه مثل زيد هو القائم والله هو الزايق او بالعكس مثل الكرم
هو التقوى اي لا كرم الا التقوى انتهى لانه مستعمل لتأكيد التخصيص
فضمير الفصل لا يستعمل الا لتخصيص المسند بالمسند اليه اولنا كيد
الحكم على الوجه الذي افاده الكلام ولا يستعمل لقصر المسند اليه
على المسند اصلا وما ذكره السيد في شرح مقتضاج من انه لا يستعمل
لنا كيد قصر المسند اليه على المسند ايضا فليس بشيء لانه يستعمل
لنا كيد الحكم فالحكم اذا كان بقصر المسند اليه على المسند لابد
ان يفيد تأكيد كيد والا خلا الفصل عن القاعدة المعنوية قوله نحو الكرم
هو التقوى فان قصر الكرم على التقوى افاده تعريف الكرم باللام
ولا معنى لقصر التقوى على الكرم فضمير الفصل لتأكيد الحكم
المستعمل على قصر المسند اليه على المسند وكذا في المثال الثاني قوله
قال ابو الطيب الخ استشهد على محي الفصل لتأكيد الحكم بقصر
المسند اليه على المسند اذ لا يحال لقصر المسند على المسند اليه
فاستعمل ضمير الفصل في كلام هو لقصر المسند اليه على المسند دون
العكس فيفيد تأكيد كيد قال قدس سره الضرب الاول اه يعني ان
التقديم من صفات اللفظ وتقسيمه الى المعنوي واللفظي باعتبار تحقق
معنى التقديم وهو نقل الشيء من مكانه الى ما قبله في الاول دون الثاني
كتقسيم الاضافة التي هي من صفات اللفظ اليهما باعتبار تحقق
معنى الاضافة وهو الاختصاص في المعنوية دون اللفظية وقيل سمي
الاول معنويا لكونه مقيدا لتغير المعنى بالاختصاص غالبا بخلاف
الثاني فانه لا يفيد ذلك عند السكاكي رح اصلا وان افاده في الجملة عند
غيره فيسمى تقديم لفظيا فالاول اشبه بالاضافة المعنوية المقيدة
للتعريف او التخصيص والثاني باللفظية المقيدة لجزء التخصيص اللفظي
والاول اظهر قال قدس سره فلا يتم انه لابد من تحقق المحكوم عليه
اه والجواب ان المراد منه الوجوب الاستثنائي فربما ان الأصل
بمعنى الراجع والاول دون الواجب قال قدس سره فلا راجح فيه اذا كان
اه لامتناع قياس الوجود بالمعذور بخلاف ما اذا كان كلاما عدميا

وهو ظاهر واذا كان المحكوم به عدميا وكان الانصاف ذهبا فانه لا يجب
تحققه في الخارج فضلا عن التقديم وان كان الانصاف خارجيا
فالواجب تحققه في الخارج قبل الانصاف به لاقبله واما كون المحكوم به
موجودا خارجيا والمحكوم عليه عدميا فغير ممكن قال قدس سره
الا ان ترتيب الالفاظ اه فالواجب ان يكون وضع الالفاظ على وفق
ترتيب المعاني في العقل والجواب ان المستحسن ان يكون تعقل المعاني
على ترتيبها في الخارج وبذلك يحصل المقصود وهو كون الراجع والاول
تقديم المسند اليه قوله اهم اي من ذكر المسند وان كانا جميعا مهمين
لكونهما ركزي الكلام واهم افعول التفضيل من هذه الامور مهمين
ويؤيده عطف بعينك على بيمك في عبارة شرح المقاصح الشريف او
من هم السمع جهم اذ به واذهب لجه فهو كناية عن كمال الضابطة
ولا يجوز ان يكون من همت الشيء اذ لا يتناء صيغة التفضيل
للفعل او القول بالاشارة الجازية اي اهم صاحبه قوله يجري مجرى
الأصل معناه ان جميع المواضع التي تذكر للتقديم كلها راجعة اليه
رجوع الفروع الى اصله المستنبط منه لانها محتاجة في كونها مقتضية
للتقديم الى ارجاعها اليه في شرح المقاصح الشريف ان جعلها حالات
مقتضية للتقديم بلا واسطة الاهمية اول من جعلها من اعتبارات
الاهمية بناء على ان تقديمه لما كان مقيدا لهذه المعاني كان ذكره اهم من
ذكر المسند ولعل المص ربح ادرجها في تلك الاعبارات وروما للخطبة قوله
اذ لم يكن معه ما يقتضي العدول الخ فانه عند تحققه بترك تقديم المسند اليه
لا اه اول ويزك الاول عند تحقق مقتضى خلافه فغير فانه قد غلط
فيه وقيل ان اللازم من وجود مقتضى للعدول ان التعارض بينه وبين
ما يقتضي التقديم قوله حصول الشيء في المراتب الثلاث ما يقتضي
ان حصوله في مرتبة غير مرتبة اللزوم كزني لا يحسب قوله بمقتضى
يقول بالعداد وهو الهادي كعاديل عليه قوله بان امر الاله
لحيث جعل الحشر من امر الاله وقوله بعينه واليبس اللبس من لبس
يفتر يكون مقتضاه للعداد اي فساد الزواج وعدم المعانة قوله

واما التعجيل المسيرة او المساواة للتقال او التطير اي كونه صالحا للتقال
او التطير على ما في الايضاح فلفظ المسند اليه لكونه صالحا للتقال
او التطير بقيد المسيرة او المساواة وتقدمه للافراد تهيئ لاجل التعجيل ما اشار
بزيادة لفظ التعجيل الى ان ما وقع في المقام وهو اما لان اسم المسند اليه
يصلح للتقال فتقدم الى السامع المسيرة او تسوده معناه تسيره او
تسوية استنداء واما ما في شرح المقام من انه اذا كان الاسم يصلح
للتقال وتقدم التقال فتقدم الاسم الى السامع بتقديمه على المسند
للتقال به فتحصل له مسيرة او مساواة وذلك لان التقال والتطير انما
يكونان مستهل الكلام لا بما يذكر في اثنائه فبطل ما قيل ان التقال
حاصل قديم الاسم او اخر فالقضى لتقديمه تعجيل المسيرة او المساواة
بتعجيل التقال ففيه بحث اما اولانا لان اسم التقال والتطير
انما يكونان مستهل الكلام في الاسباس الفصال ان يجمع الكلمة
الطبيعية فيبين بها وفي القاموس الفصال ضد الطيرة فيكون
يجمع مريض باسم او طالب يا واجد وفي الطبي شرح المشكوة
دوى انس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا عدوى ولا طيرة
ويجوزي القال قالوا وما الفصال قال كلمة طيبة واما ثانيا فلا بد ان اراد
بالكلام في قوله مستهل الكلام الجملة على ما هو مصطلح النحوي
فلا نسلم ان التقال والتطير انما يكونان مستهل الجملة فانه يقال انه
لما شهد النبي يوم المهرجانات عند الداعي لتقل بشرى ولكن بشرى بان
غفر الداعي يوم المهرجانات قال الداعي لا بشرى لك يا قبيح بشرى فتطير
بشيء البشرى مع انه ليس في مستهل الجملة وان اراد به الحديث والقصبة
فقولنا في دارك بعدا وسماح بقيد التقال والتطير اذا وقع في مستهل
القصبة سواء قدم المسند اليه او اخر ثم التعجيل انما هو كتيب
في حاشية الشرح ان التقال قد يكون باللفظ المجموع في مستهل الكلام
كلفظ بعدا وسماح مثلا وهذا هو الذي يقتضي تقديم المسند اليه
اذا كان صالحا وقد يكون مضمون الكلام كما في قولك سعد في دارك
خانة قد تفصال يكون سعد في داره وهذا التقال حاصل سواء قدم

المسند اليه

والحاصل الخ

المسند اليه او اخر فلا يقتضي تقديمه على المسند وكان صاحب الايضاح
اشبه عليه الفرق بين التقالين فتصير انت ولا تغفل انتهى والحال
ان عبارة الايضاح صريحة في التقال باللفظ المجموع حيث قال لكونه
اي المسند اليه صالحا للتقال او التطير ثم انه اذا اعتبر في التقال كونه مستهل
الكلام فكيف يحصل بقولك سعد في دارك عالم يعتبر بعده كلام آخر
وان اعتبر بعده كلام آخر فكذلك التقال الحاصل باللفظ المجموع يحصل به
وان لم يكن مقبدا على المسند او وقوعه في مستهل ما بعده قوله
مثل اظهار تعظيمه اي التعظيم الحاصل بلفظ المسند اليه بجوهر لفظه
نحو ابو الفضل او بالاضافة نحو ابن النبطان او بالصفة نحو رجل فاضل
فالتعظيم حاصل بلفظ المسند اليه لكونه صالحا واظهاره يحصل بتقديم
لانه يدل على انه سبق الكلام له ففيه اظهار التعظيم المستفاد منه وهذا
كما قال الاصوليون ان في النص زيادة وضوح بالقياس الى الظاهر
لسوق الكلام له وكذا الحال في التحقير اذا كان لفظه مشتملا على التحقير
كان التقديم لاظهاره ولذا زاد لفظ الاظهار ولم يقل تعظيمه او تحقيره
فلا حاجة الى ما قال السيد في شرح المقام ان ابناء التقديم عن التعظيم
والتقدم في الشرف على المتأخر متعارف الا ان المتأخر ههنا هو الخبر
ويبان شرف المبدأ عليه عمالا بلغت اليه فكانه اراد ان الافتتاح به
لما كان على سنن تلك الطريقة انما عن تعظيمه في الجملة فانه مع كونه
تكلفا انما يتم في الانبياء عن التعظيم دون التحقير فلا بد من القول
بان المراد انما هو عن التحقير ابتداء اذا كان لفظ المسند اليه صالحا
بجوهره او بالاضافة او بالوصف قوله اولان كونه متصفا بالخ هذه
البارة لادلالة لها على الاستمرار ولذا قال السيد في شرحه يريد
ان انصافه مضمون الخبر على الاستمرار بحيث بعد من المتصفين
المتضمنين به يكون هو المطلوب من الكلام لا مجرد الاختيار بحصوله له
والاوجه ما قال الكاشي اراد ان موصوفية المسند اليه مضمون الخبر
هو المطلوب دون وصفية الخبر له وهما اعتباران متلازمان الا انه
قد قصد الاول كما اذا كان الكلام في الزاهد وانه هل يتصف بالشرب

فيقال الزاهد يشرب وقد يقصد الثاني كما اذا كان الكلام في الشرب
وانه هل يقع وصف الزاهد فيقال يشرب الزاهد انتهى وخلاصته
ما في الجواب الفاضل للاربي على الموافقة شرح الكافية في الفرق
بين قام زيد وزيد قام انه اذا وضع زيد ليثبت له القسم يقال زيد قام
واذا وضع قام ليشهد الى شيء يقال قام زيد قوله لانسان للتقديم الخ
لو قيل ان الاستمرار لم يقصد من المضارع بل المضارع افاد التجدد
والحدوث واسم الجلالة دللت على الدوام الا انه لما كان الخبر فعلا
افاد الاستمرار والتجديد في اندفع المنع وانجبه الكلام لانهم لم يفرقوا
بين الاسمية التي خبرها فعل وبين الفعلية في دلالتها على التجدد
فقط لكن الحق احق ان يقع قوله جمع خاف في شرح العلامة والظاهر
انه جمع خفيف كظرف وظريف قوله واجيب بمنع الخ ليس هذا الجواب
منع لانه يصير مع السند بل اما اثبات المقدمة الممنوعة او ابطال للسند على
زعم المساواة وان كان العبارة مرسحة في المنع قوله لتصرف في التفسير
لا يذهب عليك ان ما صرح به الاثبات هو فيما اذا كان السند اليه يلى حرف
النفي والكلام فيما لم يلى حرف النفي فالاول ان يستشهد بقوله تعالى انها
كله هو قائلها وقوله تعالى هم بالآخرة هم كافرون فانه صرح في الكشف
بالخصر فيهما قوله غير مناسب للمقام اذا اظهر انه لم يقصد انهم خفوف
لا غيرهم بل المناسب التقوى قوله واجيب ايضا يعني لم يرد به التخصيص
في الثبوت اعني القصر بل التخصيص في الاثبات وهو التخصيص بالذكر
قوله وهذا سند اي القول بان المراد التخصيص الذكرى قوله نوع
حقا اذ التخصيص الذكرى لا يقبل الزيادة والنقصان ولا يمكن حمل
اضافة الزيادة الى التخصيص على اليانية كما لا يخفى قوله ليفيد
تخصيصه بالخبر الفعلي اي تخصيصه به سلبا كما في ما انا قلت او ايجبا
كما في انا قلت وانما سميت فلا يرد ان المثال لا يوافق المثل له ولا ما قاله
السيد انه لو اريد ان نفي الفعل مقصور على المتكلم لم يبق الفرق
بين ما انا قلت وانا ما قلت بحسب المعنى وذلك لان في ما انا قلت قصر
القول من حيث النفي وفي انا ما قلت قصر عدم القول فالاول سائلة

والثانية

والثانية معدولة وسيجي في بيان عطف قوله والافقديا في ما يتعلق بذلك
قال قدس سره هذا هو الحق اي نظرا الى السبب المعنوي لاحادة التقديم
لخصر والاعتماد فيها على الاستعمال فلا يرد انه يلزم من ذلك ان يكون
التقديم في نحو زيد عرف مقبله لخصر مع ان السكاكي زج لا يقول به
لانه لا يكتفي في تحقق الشيء وجود المعنوي بل لابد من تحقق الشرط
وارتفاع المانع قال قدس سره قاصدا بذلك اشارة الى انه لابد في افادته
من القصد وكذلك في جميع المعاني المستفادة من الحالات المقبضية قال
قدس سره في الامور العرفية بخلاف الامور العقلية فان وقوع الخطأ في
معاني الجوامد اي الخلقاني كثير قال قدس سره فلم يكتف به فترك التعرض
لافادة التقديم فيها لخصر لقلتها لاعدم افادتها قال قدس سره
وربما يصرح بها كما في العطف والاستثناء قال قدس سره وعلى
كل تقدير يكون تخصيصه لا يخفى ان التخصيص لا يستلزم على النفي
والاثبات ليس له خصوصية بما اثبت له ولا بما نفي عنه وكذا التخصيص
المضاف الى القول لانه انما يعرض له التخصيص باعتبار انشائه الى
شيء لا باعتبار في نفسه والانشاب اعم من ان يكون بطريق الثبوت
او بطريق النفي نعم ان تخصيص الفعل يتبادر منه التخصيص من
حيث الثبوت لكن ذلك لا يقتضي ان لا يجوز ان يراد منه تخصيص
الفعل مطلقا بمعنى المقام والمراد بقول المص رح تخصيصه بالسند
الفعل تخصيصه به مطلقا وما قبله من حصول الاضراض ان التخصيص
بحسب الاصطلاح ينسب ابتدا الى من اثبت له الفعل المتنازع فيه لا
الى من نفي عنه فالمناصب اسناد التخصيص الى مثبت له هذا الفعل
اعني غير المتكلم دون من نفي عنه اعني المتكلم فقيه ان قولنا ما جازي
القوم الا زيدا التخصيص نفي الجحى عن القوم لا تخصيص الجحى بزيد
فانه ثابت بالاشارة على التحقيق قال قدس سره وما يرد ان نفي اي
الكلام على جند المضاف فيكون نفي الفعل ثابتا للسند اليه دون
غيره فيكون تخصيص الفعل بما اثبت له لكن المثلث يكون منفيا لجند
لم يكن فرقا بين ما انا قلت وانا ما قلت حيث يكون معنى كل منهما

تخصيص المسند اليه بثبوت المسند المتني وفيه انه انما يلزم عدم الفرق
لوقلت ان معنى تخصيصه بنى الفعل تخصيص المسند اليه بنى الفعل
في نفسه بان يكون عليه الفعل ثباته واما لو كان معناه تخصيص
المسند اليه بنى الفعل عنه بان يكون المتني عنه دون غيره فالفرق
باق ليكون احدهما موجبة معذولة المحمول والثانية سالبة وهذا
هو الفرق الذي سياتي وبهذا ظهر دفع ما قيل من انه لا يلزم من عدم
الفرق بينهما من حيث المعنى عدم الفرق بينهما مطلقا كيف وان
ما ناقلت لا يستعمل الا للتخصيص واما قلت قد يستعمل للتخصيص
وقد يستعمل للتقوى لان المقصود لزوم عدم الفرق بينهما من حيث
المعنى لا مطلقا قوله لانه قد نفي عن التكلم الرؤية اه الفرق بين الوجه
الذي ذكره الشارح رج والوجه الذي ذكره المص رح ان الشارح رح
قال ان المتني عام فيكونا الاثبات عاما والمص رح قال ان المتني اى ما يورد
عليه المتني عام فيكون الثبوت عاما ما فبرد عليه النظر المذكور وهو
اننا نسلم اه وسياتي انه يمكن ارجاع كلام المص رح الى ما اختاره
الشارح رح قوله واعتذر عنه اى من ترك لفظ كل قوله بدلا
عن الواو بان يكون مبهوز الفاء وهذا احتراز عن احد في نحو
قل هو الله احد فان اصله واحد بمعنى واحد يستعمل في الإيجاب بدونه قوله
الاجمع كل اه وقيل لا يستعمل في الإيجاب اصلا وبهذا صرح في التلويح
قال قدس سره على الاشتراك المعنوي بان يراد من يصلح ان يخاطب به
المفهوم قال قدس سره وباختلاف القدر المشترك فان القدر المشترك على
قول الصحاح يخص بذوى العلم وعلى ما قيل بمن يتصف بالوحدة
قال قدس سره على الاشتراك اللفظي بان يراد من يصلح ان يخاطب به
ما يصدق عليه هذا المفهوم من الواحد والاثني والجماعة قوله
واذا كان الخ مقدمة ثابتة للاعتذار الثاني قوله جار في نحو اه معللا
بعلة واحدة وهو كون المتني عاما على ما سيجي في كلام الشيخ فلا يرد
ما توهم من انه يجوز ان يكون الامتناع في هذه الصورة معللا بهذه العلة
وفي سائر الصور بعلة اخرى قوله وايضا يجوز الخ فيلزم مما ذكرتم

ان لا يكون على ذلك التقدير متمنع ان الشيخ صرح بالامتناع في كل
ذكره وقلت في سياق المتني قوله ما لم يحصل اه اى حاصل النظر المورد
على ما قاله المص رح يعني انه بعد ظهوره في كلامه على ترك
كل والاكتفاء بين المذكورين من احوال حاصل النظر المورد جاريا في كل
ذكره وقلت في سياق المتني شيئا لا يخطأ اخذ وخبره قوله وتحفیه اه
اى تحقيق الجواب ان تخصيص المص رح بالشئ اى قصوره عليه
كقصر السلب الكلي على المتكلم لا يستلزم تخصيص المص رح باللام وقصره
عليه كقصر السلب الجزئي على المتكلم ليعتد ان قصوره وهو الايجاب
الكلي ثابت لتغير المتكلم فيلزم الحال كذلك قل من الشارح رح قوله
وقال السبب من الفاعل اه عطف على قوله قال المص رح والمقصود
من نقل كلامه مع انه متعين الوجه الذي اختاره الشارح رح فيما سبق
نقل كلام بعض المحققين واراد عليه بقوله هذه هي الكلمات الدائرة
قال قدس سره وان كان في رؤية واقعة على احد لا يعينه اه فبما
ان المفهوم المصريح من ما ان رأيت الاحد وما ان رأيت احدا في رؤية
واحد لا يعينه والفهوم التام من كل منهما في الرؤية عن فرد فرد
فان اعتبر في القصر المفهوم المصريح كما ذكره الشارح رح فمعنى
كلامه ان كان ثبوت رؤية واحد لا يعينه تغير المتكلم والاستطالة فيما
يوضح كلامه وان تغير المفهوم الآخر الى لا يوضح كلامهما لا استلزاما
الحال فلا فرق في الا ان يقال ان الثبوت الواقعة في سياق التي موضوعه
بالوضع النوعي للمفهوم كما صرح به في التلويح فيكون في الرؤية عن
فرد فرد مفهوما المصريح بخلاف لفظ الاحد الواقع في سياق المتني
فان عمومهما محتمل لان المفهوم المصريح فلا يقتصر في القصر قال
قدس سره فيبقى عموم في الرؤية الخ قوله ان يجوز ان يكون السبب
في نفي رؤية واحد لا يعينه الا ان يقال المقصود في القصر رد خطأ
الخطأ في السبب فلا يفرض للفعل الا على الوجه الذي علمه
المخاطب فلا يؤدي الى اختلاف الفرض قوله هذه هي الكلمات اه
اى النظر المورد على المص رح وان لفظ كل سقط من قلم الناسخ

والاعتذار والاعتراض بعض المحققين وأما تحقيق العلامة بقوله
جيد مبنى على الفرق على ما سيجي قوله وهي متعارفة لذات حاصل النظر ان
ما اناريت احدا يفيد اختصاص المتكلم بثبوت السلب الكلي فلا يكون
لغير السلب الكلي ثابته وهو لا يستلزم اثبات الإيجاب الكلي الذي
هو المحال وحاصل سقوط لفظة كل والاعتذار ان ليس لاختصاص
السلب الكلي بل لاختصاص رفع الإيجاب الكلي وحاصل اعتراض
بعض المحققين انه لا كان فيه اختصاص المتكلم بالسلب الكلي
يكون رد الاعتقاد المخاطب بثبوت السلب الكلي لنفسه اما بالانفراد
او المشتركة وهو ليس بمحال انما المحال اعتقاد الإيجاب الكلي ولا شك
ان مبنى جميع ما ذكر على ان ما اناريت احدا يفيد اختصاص المتكلم بالسلب
الكلي بمعنى ثبوت السلب الكلي له دون غيره ومثله عدم الفرق
بين ما اناريت احدا وبين انما اناريت احدا اذ المفيد لاختصاص
المتكلم بالسلب الكلي هو الثاني دون الاول فان الاول سالبه معناه اما
من اتى عنه رؤية واحد واحد من الناس لا غير فيجب بمقتضى القصر
ان ينتفى عن المتكلم رؤية احد من الناس وان ثبت لغيره تلك الرؤية
العامة وان يعتقد المخاطب فيه ان رؤية واحد واحد واقع من المتكلم
لها بالانفراد او المشتركة مصيبا في اصل الفعل مخطئا في نسبتها اليه
وكلا الامرين من ثبوت الرؤية العامة للغير واعتقاد المخاطب وقوعه
محال فلا يصح ما اناريت احدا والثانية موجهة معدولة المحمول معناه
ان من ثبت له عدم رؤية واحد واحد من الناس لا غير فيجب بمقتضى
القصر ان يثبت للمتكلم عدم رؤية واحد واحد من الناس اعني السلب
الكلي وان ينتفى ذلك السلب الكلي عن غيره وان يعتقد المخاطب ان ذلك
السلب الكلي واقع من غير المتكلم اما منفردا او مع المشتركة مصيبا
في اصل الفعل مخطئا في نسبتها الى الغير وكلا الامرين من عدم ثبوت
السلب الكلي للغير واعتقاد المخاطب بثبوت لغيره ممكن وهذا هو الذي
عليه مدار النظر والاعتذار والاعتراض هذا واذا تحققت ان ما اناريت
احدا يفيد نفى رؤية واحد واحد عن المتكلم وثبوتها لغيره كذلك

فقول

فقول المصنف رح في الإيضاح ان المتنى هو الرؤية الواقعة على كل
احد ان ارادته ان ما ورد عليه المتنى هو الرؤية العامة كما هو الظاهر
فهو ظاهر البطلان وان اراد ان يحصل بعد ورود المتنى هو الرؤية العامة
المنفية فهو حق ويؤيده انه قال في بيان معنى ما اناريت احدا نفى الفعل
عنك وثبوت لغيره ويكون ما ذكره السارح رح بعينه وان دفع
الاعتراض عنه بضل هذا ما وجد من الخاطر الغليل والنظر الكليل
والله اعلم بحقيقة الحال قوله لم يصح ان يكون المتنى ما انما يكون
في الكلام المتنى عموم لان ما ورد عليه المتنى لا يصح ان يكون ما انما ليس
في الامثلة المذكورة ما ورد عليه المتنى عما قوله ان تكون اي ذلك
الانسان قوله فاذا اعتقد الخ بيان للفرق بين ما اناريت احدا
وانما اناريت احدا قوله ولا يصح في هذا المقام الخ عطف على قوله
فلا بد وان تقول له انما اناريت شعرا او على قوله تقول في ان تقول قوله
ولم يقل احدا رد على ما قاله بعض المحققين بغيرضا على العلامة
وعلى ما يفهم من حاصل النظر المذكور حيث قال وتخصيصه بالمتكلم
يقضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعني يجب ان لا يصدق على الغير
انه لم ير احدا قوله لانه يقتضي ان يكون له سواء اعتبر الاستثناء
من الامثلة فلا يكون زيد مضرورا بالمتكلم ولا للغير او من التي فيكون
زيد مضرورا بالمتكلم ولا يكون مضرورا للغير ويكون مفاد التقدير
القصر باعتبار جزئي الجملة اعني نفى ضرب من ضرا زيدا وثبوت
ضرب زيد اي ما اناريت ضرب زيد بل غيري وانما ضربت زيدا
لا غيري كما افاده السيد في شرح القشاح ولا يجوز ان يكون قصرا
مجموع الجزئين باعتبار الجزء الاول فقط او الجزء الثاني فقط لانه
يستلزم الخلاف بين المتكلم والمخاطب في الفعل وهو يناقض مقتضى التقديم
وعلى التقديم ين يقتضي التقديم ان يكون غيرك قد ضرب كل احدا
سوى زيد وهو محال فباقل ان هذا التعليل مبنى على اعتبار الاستثناء
من الامثلة ليس بمستقيم قوله لان المستثنى منه مقدر عام لانه يجب
ادخول المستثنى فيه يقتضي الاستثناء المرفوع وما ذكركم للاعتبار عموم

ما بعد

واستغرافه لجميع افراد جنس المشتكى فان اعتبر الاستثناء من الاثبات
 فلا بد من تقدير كمال احد فيكون ما ورد عليه التقي عاماً ويلزم
 بمقتضى التقديم ان يكون المتيقن للغير عاماً وان اعتبر الاستثناء من التقي
 فلا بد ان يكون التقي عاماً ليصح الاستثناء فيكون الاثبات ايضا عاماً وعموم
 التقي والاثبات يستلزم عموم التقي والمتيقن فيصح قوله فيجب ان يكون
 في التقي كذلك اي عاماً على كلا التقديرين ويصح الاشارة بقوله لما تقدم
 فانه نقبل بالمعنى الذي لا يوضح من قوله وقد سبق ان ما يقتضيه التقديم
 شبهة لغير المذكور هو ما نقي عن المذكور فلا يرد ما توهم من ان ما تقدم
 هو ان التقديم يقيد في الفعل من المذكور وشبهه للغير ان كان عاماً
 فعام وان خاصاً فخاص لان التقي ان كان عاماً يكون المتيقن كذلك
 فانه مبني على ان قوله لما تقدم اشار الى ما ذكره الشارح راجع بقوله
 ما تقدم يقيد في الفعل عن المذكور وشبهه للغير على الوجه الذي
 في عدم من العموم والخصوص على انه لو سلم انه اشارة اليه فقد طردت
 ان عموم التقي والاثبات يستلزم عموم التقي والمتيقن وبما ذكره ذلك
 ظهر انه لا يرد ههنا النظر المورد في ما اثاره ايت احداً من ان لا يثبت
 ان التقي ضربت كل احد سوى زيد حتى يكون المتيقن للغير كذلك
 بل التقي ضربت احد ممن سواه لانه لا بد من تقدير المشتكى عليه عاماً
 اما قبل التقي او بعد التقي فتدبر حتى التدبر حتى يظهر لك الشك
 بجميع الشكوك التي عرضت للناسطين قوله وفي هذا اي في التعليل
 المذكور المنقول عن الايضاح اشارة الى الرد لانه لا يخالف الشك في ربح
 الا فيما يقصد فيه الرد وكون الرد المذكور مع دليل الشك في مذكور
 في الايضاح صريحاً لا ينافي ان يكون في التعليل المذكور اشارة اليه
 وما قبل ان في قول المصنف ربح ولهذا اشارة الى الرد فان تقدم فقط
 لهذا فيه الحصر يعني ان هذه الامتاع ما ذكرناه لاما ذكره الشيخان
 فليس بشئ لان كلمة هذا في المتن اشارة الى كون التقديم مقيداً
 للتخصيص ولا خصوصية له بدليل النص ربح فان دليل الشك في ايضاح
 متين على كون التقديم مقيداً للتخصيص قوله بان نقص التقي الخ

تعليل

تعليل الشك في محض بما اذا اعتبر الاستثناء من التقي بخلاف
 ما ذكره النص ربح فانه عام كما عرفت قوله لا سلم ان الخ وانما
 ذلك اذا لم يستثن على ما هو قياس الاستثناءات المفردة فان نحو
 ما ضربت الازيد لا يقتضي ان لا يكون زيد مضرراً بواسطة عموم
 ما ضربت فان الحكم بانفي بعد الاستثناء وكذلك ههنا الحكم بانفي
 الضرب عن المسند اليه بعد الاستثناء وخلاصة الجواب ان صورة
 التقديم لا تقاس على سائر الاستثناءات المفردة فان مقتضى التقديم
 ان يكون الفعل المذكور بعينه اي مع جميع قيوده المذكورة مسبق
 الثبوت بخلاف سائر الاستثناءات المفردة كما بينه العلامة قوله لالتقي
 الفعل كافي سائر الاستثناءات المفردة قوله ان التقديم الخ يعني ان
 مقتضى التقديم ذلك لانه يقتضي ان يكون المناظرة في الفاعل فقط
 فن الوهم ما قيل ان هذا البيان يقتضي اعتبار الاستثناء مرتين
 يلزم كون زيد مضرراً المتكلم وعدم كونه مضرراً ولا يقدم على
 ذلك احد قوله الى ضرب معين اي مقيد بالاستثناء بل الى مطلق
 الضرب فيجوز ان يكون متفياً باعتبار البعض مثبناً باعتبار البعض
 الآخر فلا تناقض قوله لا يقال يجوز ان يكون الخ يعني كما انه يتأتى
 التوفيق في ما ضربت الازيد باعتبار تعدد الضرب يجوز اعتبار
 تعدد الضرب ههنا بان يقال اصل الكلام ما ضربت انا الازيد
 فيكون في الضرب محمولاً على افراد غير زيد والاثبات زيد لم قدم انا
 ليقيد التخصيص في الجزء الاول فقط بان نقض المتكلم عن نفسه
 وانته لغيره فلا يكون زيد مضرراً بهذا الضرب بل مضرراً بالضرب
 آخر فلا تناقض قوله المتفرض بالا الخ يعني لا يمكن القول ههنا
 بتعدد الضرب لان المتفرض بالا في الضرب المعين الذي وقعت
 المناظرة فيه وهو ضرب من عدا زيداً وذلك لان المتفرض بالا في
 الضرب المذكور قبله والمذكور قبله بمقتضى التقديم هو الضرب المعين
 اعني ضرب من عدا زيداً واذا انتقض في ضرب من عدا زيداً باخراج
 زيد منه يكون زيد مضرراً بذلك الضرب فيلزم التناقض

فلا يكون زيد مضرراً بهذا الضرب
 ومضراً بالضرب آخر فلا تناقض
 نسخة

وبما قلنا من ان المذكور فيه بمقتضى التقديم انه يدفع ما قيل ان هذا الكلام
انما يتم لو كان ما انا ضربت قبل قوله الا زيدا اشارة الى اني ضربت
من سوى زيد ويكون المتعقب بالانفي ضرب من سوى زيد لكن
الاشارة الى اني ضربت من سوى زيد بتمام الكلام وان المتعقب بالا
نفي الضرب المطلق لان في التقديم اشارة الى اني ضربت من سوى زيد
كما لا يخفى قوله وعندى ان قولهم نقض الخ عندي ان هذا الاعتراض
ليس له ورود اصلا لان مقصود الشيخين من تقرير عدم صحة ما انا
ضربت الا زيدا على ان التقديم يفيد التخصيص ان من عمات افادة
التقديم تخصيص المسند اليه بالنفي وغيره ان لا يصح استثناء شيء
من هذا النفي لاستلزام نقض ذلك النفي بالا التناقض بخلاف ما ضربت
الا زيدا فانه يصح الاستثناء على ما حققه العلامة فاذا جعل الاستثناء
فيه من الاثبات لامن النفي فثبت مدعاها من انه لا يصح الاستثناء من
هذا النفي قوله فيقال ان النفي لم يتوجه الخ قال السيد السند في شرح المفتاح
وقد سمعنا في ذلك اما اولافلانه ادعى في ما تاريت احدا ان الرؤية منتبهة
على وجه العموم في المفعول فيجب ان تكون ثابتة للغير كذلك واذا لم يكن
الفعل منتبها بالقياس الى المفعول وكان النفي مقتصر على الفاعلية لم يصح
ذلك الادعاء وكان اللازم هناك ثبوت رؤية واحد من الناس لا ثبوت رؤية
كل احد منهم فكانه قيل رؤية احد من الناس منتبهة على ثبوت رؤية
واما ثانيا فلان الاثبات في ما انا ضربت الا زيدا ليس بعام لان المقدرا احدا
الا يرى انه يجوز ايضا ان يقال ما انا ضربت احدا الا زيدا فلا يتناول زيدا
فلا يصح ان يستثنى منه الا ان يفسد مع احد لفظة كل بناء على انه
في الاثبات لا يستعمل الا معه وهو مردود عنده والجواب عن الاول
ان عبارة الشارح رخ ظاهرة فيما ذكره لكن مراده بقوله ان النفي
لم يتوجه الى الفعل اصلا انه ليس المقصود على هذا التقرير نفي الفعل بمعنى
انه لم يتحقق في الخارج ليكون الا زيدا ناقضا لذلك النفي ويكون المعنى
ليس ضرب احد مصادرا مني الا ضرب زيد بل المقصود هو اني كون
المتكلم فاعل الفعل المذكور واما عموم النفي فبما قيل على التقديم

لان المذكورة واقعة في سياق النفي على كليهما الا يرى انه لا فرق بين ان يقال
ليس ضرب احد بمقتضى ما مني سوى زيد وبين ان يقال لست ضارب
احد سوى زيد بل يخبرني في كون النفي عاما فيهما انما الفرق في ان
الاول نفي الفعل بمعنى عدم تحققه والثاني نفي الفعل بمعنى عدم كون
الفاعل فاعلا له فتدبر وعن الثاني بوجهين الاول ان كون الاستثناء
من الاثبات انما يلزم من كلامهم في توجيه ان تقديم الضمير وابلا حرف
النفي يقتضي ان لا يكون زيد مضمرا بحيث قالوا مثل هذا الكلام انما
يكون زيدا لخطا في فاعل فعل معين مقرر هو الضرب لغير زيد لكن فاعله
غيري لا انا فلا يكون مضمرا بالكل ولغيرك فظاهر ان كون الضرب
الواقع على من عدا زيدا مسلما مقررنا بناء على ان الاستثناء من الاثبات
لا من النفي فاصل اعتراض الشارح رخ انكم لما جعلتم الضرب الواقع
على من عدا زيدا مسلما مقررنا جعلتم الاستثناء من الاثبات لامن النفي
فلا يكون من انتقاض النفي بالا في شيء الثاني انه لا موجب لكون المستثنى منه
احدا بل المستثنى منه في المخرج عام من جنس المستثنى مما كان
او منتبها فيجب ان يكون المستثنى منه كل احد كما ان المستثنى منه في قرأت
اليوم كذا كل يوم على انك قد صرفت في الجواب عن الاعتراض الاول ان نفي
الفاعلية لضرب احد يفيد عموم احد والاثبات للغير يجب ان يكون
على طبق النفي فثبت للغير ضرب كل احد الا زيدا قوله والمعنى ان ولي
الخ يشير الى ان قوله ان ولي حرف النفي شرط محذوف الجزاء
يعني فهو يقتضي التخصيص قطعا اي من غير احتمال للنفي وبمجموع
الشرطين بيان للجملة السابقة عليهما اعني وقد يقدم ليفيد تخصيصه
بالخبر الفعلي ولذا ترك العاطف في قوله ان ولي وليس جزاؤه مادل
عليه قوله وقد يقدم اه اذ لا معنى لقولنا ان ولي المسند اليه حرف
النفي فقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي لان المقصود انه ان ولي
المسند اليه المقدم بحرف النفي فهو التخصيص فقط لا انه ان ولي فقد
يقدم للتخصيص ولان افادة التخصيص غير مختص بالصورة الاولى
خسا قول انه معطوف على مجموع قوله وقد يقدم ليفيد تخصيصه

بالخبر الفعلى ان ولى حرف النى ليس بشئ قوله وان لم يل حرف
النى الخ وما قبل ان ههنا احتمالا آخر وهو ان يكون المسند اليه
بمعنى النى مع فصل لابد من التعرض له فذكره ان الكلام في بيان
احوال المسند اليه بالقياس الى المسند لا بالقياس الى متعلقه فانه محتمل
آخر سيجئ والفصل بحرف زائد للتأكيده نحو ما ان انا قلته فهو
كعدم الفصل وقد يقال انه غير واقع في كلام البلغاء او قليل فلذا
تركه قوله والدال صريحا ومطابقة له لابد من ضم مقدمة وهي
ان دفع الشبهة انما يحصل بالدال عليه صريحا ومطابقة قوله
لتقوى الحكم لم يقل لتقوية الحكم مع ان مناسبة لفظ التخصيص
يقتضى ذلك رعاية لما هو المشهور فيما بينهم بقوله وكذا اذا كان
عطف على محذوف اى هذا اذا كان الفعل مثبتا والمشار اليه بكذا
الى بيان المذكور في اناسعت وفي هو يعطى الجزيل لاتباعه عند عدم
الاول للتخصيص والتقوى حتى يرد ان المذكور فيما سبق لم يكن مختصا
بما اذا كان مقبلا يحسن ايراد هذا الكلام قوله ولم يثل المص رح
اه اى لم يبين التمثيل الا بالتقوى لانه لم يورد مثال التخصيص فان المثال
المذكور يصلح لهما قوله بنى الكذب البناء متعلق بالحكم المدلول عليه
بلفظ المحكوم فالمعنى الذى حكم عليه بنى الكذب هو الضمير لا غير
الضمير اى ليس غير الضمير محكوما عليه وليس معناه ليس غير الضمير
موضوفا بنى الكذب قوله فليتامل حتى تبين لك الفرق بين التخصيصين
فان في لا تكذب انت تخصيص الالفاظ وفي انت لا تكذب تخصيص
الثبوت قوله وليس اذا قلت الخ اى اذا لم يكن فاعل معنوى او كان
ولم يقدم لم يكن هناك تخصيص ورد خطأ فاعلم بذلك ان التخصيص
فيما ذكر مستفاد من تقديم الفاعل المعنوى واسم ليس ضمير الشأن واذا قلت
ظرف له ويحتمل خبره والتمنى الوجوب هنا اشارة الى وجوبه فيما اذا قدم
ويكون ثامنا فاعله ان مع اسم الذى هو وجود وخبره اعنى عند السامع وقد
وقع صفة سعى وفي بعض النسخ بالواو حال منه وقوله متقصده عطف
على يكون وقوله غير مشوب حال من السعى قبل فيه سمحاجة لان انشاء

الشوب بهذه الامور هيئة الفاعل الذى هو المؤكد لا السعى وقوله
مع جواب اذا قلته قوله لانه محل الاشياء لوجود الفاعل المعنوى
فيها والتعلول بالتقديم والتأخير فعلى هذا يحط الفائدة قوله ابتداء
وقوله غير مشوب اى بيان للواقع وان الفرق بين اناسعت وسعت انا
عدم صحة وقوع الاول ابتداء دون الثاني بخلاف توجيه العلامة
فان يحط الفائدة فيه قوله غير مشوب يجوز اه وذكر قوله ابتداء بيان
للاواقع ولذا نعم الحكم في اناسعت اى سواء كان في الابتداء او لا في الابتداء
فانه مملوب يجوز وسهوا ونسبان امامن السامع او من الحكم
قال قدس سره اورد اه دفع لتوهم الاطالة في عبارة الشرح بان يترك
لفظ لا غيره ويقال انت لتاكيد المحكوم عليه بنى الكذب وهو الضمير
من غير يجوز وسهوا ونسبان في الحكم يعنى ان مقصوده من ايراده
وتفسيره الاشارة الى تحقيق عبارة المفتاح وانما اورد صاحب المفتاح
اشارة الى ان منشأ عدم الفرق بين الكلامين عدم الفرق بين تخصيص
الالفاظ وتخصيص الثبوت ولذا امر بالتدبر واقتدى به الشارح زج
قال قدس سره على ما يقتضيه كلامه حيث فسر السهو بعدم العلم
وان كان في المشهور عبارة عن زوال المعلوم عن المدركة قال قدس سره
كان يجوز بناء على ان المعانى الثواني هي المعانى الحقيقية عند البلغاء
حتى بالحق الكلام بانفسها باموات الحيوانات العجم والمعادى الاول
معنى لوازمها قال قدس سره وجعل قوله غير مشوب اه فيه انه صريح
بانه حال من وجود السعى اى مقيدا باياه والحال انه اى وجود السعى
غير مشوب بجوز اه وانما اخبره في بيان الغرض للتنبيه على ان يحط
بالفائدة هو ههنا القيد دون قيد الابتداء ولذا تعرض لبيان حال
اناسعت في الابتداء ولا في الابتداء ولم يتعرض لبيان حال سعت انا لا
في الابتداء لان قيد الابتداء لبيان الواقع قوله كان يجوز لم يقل كان يجوز
على طبق ما سبق لعدم استعمال اللفظ من مخاطب فضلا عن كونه في غير
معناه بل فيه يجوز بالمعنى اللغوى حيث نسب الفعل الى الغير بالمتساهلة
وعدم المسالة فلا يرد ما قبل ان كونه يجوز بانى كونه ردا لخطأ فان يجوز

لا يقال له انه نخطي قوله من التفصيل المذكور من قوله ان اولي الى ههنا
 لا التفصيل المذكور بقوله والا فقد رأتى اه لانه قال في الايضاح هذا
 كله اذ اني الفاعل على معرف بلفظ التوكيد قوله تخصيص الجنس
 اي مايم القليل والكثير على ما هو المعنى الشائع عندهم ولذا صح
 وقوع النكرة مبتدأ فانه في معنى التخصيص بالصفة قوله ولم يدر
 جنسه اي تردد فيه ولذا قصره بقوله ارجل ام امرأة فيكون قصر
 تعيين قوله او اعتقد انه امرأة فيكون قصر قلب وفي الحصر اشارة
 الى انه لا يعمي لقصر الافراد قوله بشرط ان يقصد اه اما اذا لم يقصد
 شي منها بان يحمل التقوين فيها على التعظيم او التهويل او غير ذلك
 لم يقصد التقوى ولا التخصيص بالوصف المستفاد من التكثير الصحيح
 للابتداء قوله فلا يكون للتخصيص البتة اي لا يقيد التخصيص اذ ليس
 هناك تقديم معنوي يستفاد منه التخصيص ويورد عليه انه يجوز
 استفادته من التقديم اللفظي كما ذهب اليه الكشاف في قوله تعالى
 الله يسطر الرزق كذا في شرح المفتاح الشريفي وله ان يقول ان التقديم
 اللفظي تكفيه الاصلان قوله بافتراق الحكم بين الصور الثلاث اي النكرة
 نحو رجل عرف والمظهر المعرفة نحو زيد عرف والمضمر نحو هو عرف
 في ان الحكم في الاول للتخصيص وفي الثاني للتقوى وفي الثالث
 يحتملها قوله على سبيل القطع لا يمتنع ان ارتكاب الاحتمال المرجوح
 من غير ضرورة وهو اعتبار التقديم والتأخير في المظهر المعرف
 على انه فاعل معنى في مقابلة الراجع اعني المجهول على الابتداء كما معدوم
 فلذا حكم الله لا يحتمل التخصيص وان كان في نفسه محتملا ويرتكب
 في رجل عرف لاجل الضرورة فلا ينافي هذا ما في المفتاح وشرحه من ان
 هو زيد عرف يحتمل الاعتبارين لكن لا على السواء فهو عرف قوله
 ان جاز تقدير كونه اه ذكر الجواز شرطاً على احدى مع ان التقديم يستلزمه
 لا لا يحتمل التقديم على مجرد الغرض والتفصيل المذكور بقوله والا اه فان
 قيل قد مر ان السكاكي رجع فاعل بالتخصيص في نحو مانت عليا بعزير
 مع انه لا يتصور فيه انه بعد اعتبار التقديم والتأخير بكونه فاعلاً معنوياً

اجاب السيد عنه في شرحه المفتاح بان الصفة بعد النفي تستقل
 مع فاعلها ككلاما بخاز ان يقال ما عزير انت على ان يكون
 انت تا كيد المستتر ثم يقدم ويدخل البناء على عزير بعد تقديم انت
 وجعله مبتدأ وفيه بحث لان الصفة بعد النفي انما تستقل كلاماً اذا
 كانت رافعة لظاهر والجواب ان يقال ان هذه الصفة في المعنى كالفعل
 ولذا تم بفاعله كلاماً ولا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع
 لص عليه الرضى فانت بعزير في الحقيقة بمعنى ما انت عزيرت فيبعد
 اعتبار التقديم والتأخير بصير المسند اليه فاعلاً معنوياً وهذا كالصفة
 التي هي صلة الالف واللام او يقال المراد بكونه فاعلاً معنوياً ان
 لا يكون فاعلاً لفظياً لانه المانع من اعتبار التقديم والتأخير لان يكون
 تابعاً وبعد اعتبار تأخر انت في مانت عليا بعزير لا يتعين كونه فاعلاً
 لفظياً بل اذ كونه مبتدأ لما تقرر له اذا طبقت مفرداً جاز الوجهان
 قوله يجوز يد قام اي المظهر المعرف قوله لما استذكره من انه يلزم
 تقديم الفاعل اللفظي وهو لا يجوز قوله واخرجه الخ اشارة الى
 ان الاستثناء بالمعنى اللغوي اي اخرج السكاكي رج المنكر عن حكم افادة
 التقوى بان اخرجه عن عدم جواز التأخير فيه بان جعله بدلاً
 من الضمير المستكن وارتكب الوجه المستبعد قوله وهذا معنى قوله اه
 اي المراد بالاستثناء المعنى اللغوي والاخراج عن حكم افادة التقوى
 بالاخراج عن ضابطته فالمعنى واستثنى السكاكي رج المنكر عن حكم افادة
 التقوى باخراجه عن عدم جواز التأخير بكونه بدلاً من الضمير والمراد المنكر
 الذي لا يقيد الحكم عليه حال تكبره فانه يحتاج الى اعتبار التخصيص
 واما المنكر الذي يصح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم والتأخير فهو
 بقره تكلم وكوكب انقض الساعة ووجوه يومئذ ناضرة الى غير ذلك
 فلا حاجة الى اعتبار التخصيص فيه بالتقديم والتأخير ولا بغيره
 قوله الثلاثي التخصيص اي الصحيح لوقوع النكرة مبتدأ ان لا سبب
 له ههنا سوى التقديم او الحصر اذ لا سبب الحصر سوى تقدير كونه
 مؤخراً وهذا انسب للسابق واللاحق قوله واذا انثى التخصيص اه

اي التخصيص الصحيح او الحصر لم يصح كونه مبتدأ وفيه اشارة
الى ان قوله بخلاف المعرف متعلق بما يفهم من الكلام السابق وليس
متعلقا بقوله لئلا يتنى التخصيص او بقوله اذ لا سبب له اذ لا معنى
لقولنا بخلاف المعرف فان التخصيص فيه غير مشتق او سبب التخصيص
فيه متحقق سوى التقديم قوله من غير هذا الاعتبار البعيد اي جعل
الضمير المبهم فاعل الفعل ثم ابدال المظهر منه فانه قليل في كلامهم
سيما ابدال من المستتر والآية محتمل وجوها اخر من كون الواو علامة
الجمع فقط وكون الذين منصوبا او مرفوعا على التثنية وان يكون مبتدأ
تقدم عليه الخبر قوله ثم قال كلمة ثم ههنا وفي جميع ما سياتي لمجرد
الترتيب في الذكر والتدريج في مدارج الارتقاء وذكر ما هو الاول
ثم الاول دون اعتبار التراخي والبعيد بين تلك الدرج ولا ان الثاني
بعد الاول في الزمان كما فيما نحن فيه فان قول السكاكي رح اذا لم يمنع
مانع متصل ببيان التخصيص والاستثناء قوله ان لا يمنع من التخصيص
مانع توطئة لبيان انتفاء التخصيص في قولهم شرهه ذاتا وبيان
وجه التوفيق والافكون التخصيص مشروطا بعدم المانع امر بين
مستحق عن البيان قوله اذ ظهور الخبر اه لان الهرير صوت الكلب
عند نأذيه وعجزه عما يؤذيه قوله واذا قد صرح الخ متعلق بمحذوف
اي لم يطلب وجهه اذ قد صرح الائمة هكذا ذكره الشارح
رح في شرح المفتاح وقد يقال اجري اذ مجرى ان لموافقته اياه
في الحركة والسكون وعدد الحروف فادخل الفاء في جوابه كما
في قوله تعالى فاذا لم يأتوا بالشهادة فاولئك عند الله هم الكاذبون
قوله فالوجه تفتيح الخ نتيجة عليهم انهم جعلوا التخصيص في قولهم
شرهه ذاتا تاب مقابلا لتفتيح شأن الشر كما في العباب والافلية
فلا يجوز حمل التخصيص عليه فانه يحتمل ان يكون راجعا الى التخصيص
بالوصف ولا يكون وجهها آخر محتملا لوقوع المبتدأ تكرر مع انهم اوردوه
بالذكر في التخصيصات قوله عنده بدل اه فيه ان كون التثنية بالوصف
متفيدة عنده لنتي الحكم عما عداه لا يصح الحصر الواقع في كلام الائمة

ما لم يثبت ان الائمة يقولون بمفهوم الوصف والمسئلة خلافة اللهم
الا ان يقال ان السكاكي رح زعم ان الائمة قائلون به ثم يرد على هذا
التوجيه ان الصحيح للاشده هو اعتبار الوصف دون الحصر وانما
ذلك لازم له في قول الائمة في تصحيح ابتدائية شرهه بتأويله ما هو ذاتا
الاشهر ترك ما يعني وهو التصريح بالوصف واخذ ما لا يعني وهو الحصر
قوله اي فيما ذهب اليه اه لما كان المذكور سابقا هو المذهب فقط
ولا معنى للنظر فيه اشارة بطف واحتج الى ان نسبة النظر الى المذهب
تجاوز والمراد النظر فيما احتج به عليه ومذهبه ان الضمير المتقدم يحتمل
التخصيص والتقوى والمظهر المعرف لا يحتمل الا التقوى والمنكر
لا يحتمل الا التخصيص واحتجنا به ان الضمير يحتمل التقديم لانه فاعل
معنوي فان اعتبر التقديم كان التخصيص والا فتقوى والمظهر المعرف
لا يحتمل التقديم لانه فاعل لفظي الا بان كتاب وجد بعيد ولا ضرورة
اليه لوجود شرط صحة الابتداء فلا يفسر اليه بخلاف المنكر فان فيه
ضرورة غير تكب ذلك الوجه البعيد الا ان يمنع مانع والمص رح منع
اولا احتمال الفاعل المعنوي دون اللفظي وثانيا تحقيق الضرورة في
المنكر وثالثا وجود المانع في المثال المذكور والمنع الاول متوجه والثاني
والثالث ليس بشئ كما سيجي قوله لا يقال الخ توجيه باختيار الشق
الثاني قوله بوجه لبقاء الفاعل بدون الفاعل قوله لانسل ذلك اي عدم
احتمال الفاعل التقديم بوجه ولا يلزم ما ذكرتم من بقائه بدون الفاعل
لجواز اقامة الضمير مقامه مقارنا للفتح قوله وتجاوز اه جواب سؤال
وهو ان يقال عدم احتمال الفاعل التقديم عند الفسخ لانه لا يحتمل
الفسخ بخلاف السابع فانه محتمل ولذا يقدم قوله تحكم اذا القا عليه
غير لانه لذات الفاعل كالتأدية فالفرق تحكم قوله فان قلت اه توجيه
باختيار الشق الاول ولما يكن في عبارة المفتاح اشارة الى ان الضمير
في انا قلت ورجل في رجل جاء في مبتدأ على ما يدل عليه النظر فيه نحل
صاحب التوجيه كلامه على انهما باقيا على ما بعينهما وان السكاكي
رح يحجوز ذلك وان كان مخالفا للجمهور وحاصل الجواب انه لا يمكن

حل كلام السكاكي رح عليه لانه مكافؤ محضة قوله ليس بمبتدأ عند
 السكاكي رح قبل انه صرح بان ارتكاب الوجه البعيد في رجل جاء في
 لقوات شرط الابتداء فكيف يقال انه بدل اصطلاحى عنده وكذا
 للكلام في غيره اقول عبارة المفتاح هكذا فلا يرتكب اى الوجه البعيد
 عند المعرف لكونه على شرط المبتدأ وانما يرتكب عند المنكر لقوات الشرط
 وهذا يدل على انه يرتكب في المنكر لذلك الوجه البعيد لم بشرط صحة
 الابتداء وانما ان ارتكاب ذلك الوجه البعيد صحة الابتداء فليس في كلامه
 اشعار بذلك اذ يجوز ان يكون ارتكابه ليكون تابعا لمقدم ما نم يرد عليه
 ما اورده السيد في شرح المفتاح من ان هذا التوجيه مناف لما ذكره
 السكاكي رح في اوائل الفن الرابع من ان نحو عليك ورحمة الله السلام
 يلزم ان يكون عديم النظير وان لا يسوغه الاية التقديم والتأخير
 قوله قائم هنا اى في اناقت ورجل جاءنى وهو التباس التأكيد والبدل
 بالمبتدأ قوله ولما تقدم الخ تفرض لما هو المقصود بالنفي فان ما نحن فيه
 من هذا القيل والقال لا يلائق بما سبق من جواز تقديم المعطوف
 بالاحرف الخمسة في ضرورة الشعر على المتبوع فقط ان يتعرض
 لجميع الاحتمالات الحاصلة بانتفاء القيود المذكورة فيما سبق قوله
 ثم لانسل الخ عطف على مدخول اذ اى فيه نظر اذ لانسل الخ قوله
 لولا تقدير التقديم الاظهر لولا تقدير التأخير اذ المقدر التأخير لا التقديم
 ووجه صحته ان المراد من التقديم القسم المتبادر منه وهو ما يكون في
 الاصل مؤخر اثم قدم ولا شك ان فرض هذا التقديم انما هو لفرض
 التأخير فتدبر قوله لا يقال اه اثبات المقدمة المنوعة كما يدل عليه
 قوله فلا بد منه بحال مع ابطال السند يعنى ان التكرار انما يدل على
 اعتبار معنى زائد على الجنس به بصير نوعا ولا يقيد المحصر والمحصر
 لا يستفاد الا من تقدير التقديم اذ لا يفيد له ههنا سواء ثبت ان
 التخصيص يثنى لولا اعتبار التقديم قال قدس سره هذا كلامه اه قد
 عرفت ان التخصيص في المتن يجوز حله على صحة الابتداء وعلى المحصر
 بل الثاني انسب فلا وجه لما ذكره قدس سره قال قدس سره فالاولى

انما قال ذلك لان الاكتفاء على جواب التسليم صحيح الا ان الاولى
 الاستيفاء قوله قد ذكرناه منع المحصر المستفاد من كلمة انما في قوله
 والمحصر انما يستفاد من تقدير التقديم لجواز استفادته من الوصف
 الا انه ادعى الوجوب مبالغة في قوة السند قوله والا فلا توجيه لكلامه
 اى كلام صاحب المفتاح حيث لزمه امتناع تقدير التأخير اذا تخلص
 التكرار بالوصف فلم يبق ان المحصر مستفاد من الوصف لا يتأتى في
 التوفيق بين كلامه وبين كلام الائمة حيث تأولوه بما اوردنا من الاشر
 كذا نقل عنه قوله بل الجواب اه اضرب عن قوله لا يقال اه اى لا يقال
 في جواب منع المحصر رح التكرار انما يدل اه بل الجواب هذا قوله قال الشيخ اه
 تأييد لمنع المحصر رح وقول الشيخ صحة على السكاكي رح لانه المرجوع اليه
 في هذا الفن كما صرح به في المفتاح قبل هذا بناء على ان يحمل الخير
 والشر على اطلاقهما اى ما يكون في الواقع فيجوز ان يقال شر
 اه هذا انما لا خير لان الخير الواقعي قد يهر لتأذيه منه وليس المراد
 الشر والخير بالنسبة الى الكلب وفيه انه على تقدير حملهما على الواقعيين
 لا معنى للقصر ايضا لان الهرير صوته الغير المعتاد على ما في الصحاح
 وغيره وذلك يتشابه به ويخشى منه السوء ولا يكون الا شرا وهو مسلم
 عند العرب كما صرح به الفاضل الكاشي في شرحه والتحقيق ان صحة
 القصر وعد مهما مبنى على معنى الهرير فان كان معناه النباح الغير
 المعتاد فلا صحة له اذ هو معلوم عندهم انه منه امارات وقوع الشر
 وان كان معناه مطلق الصوت على ما في مقدمة الزحشرى فهو
 قد يكون خيرا وقد يكون شرا فيصح القصر يمكن ان يقال في توجيه
 منع المصنف رح وصحة كلام الشيخ ان مقصودهما ان القصر حقيقى
 وليس اضافيا حتى يكون رد الاعتقاد المخاطب ان المهر قد يكون خيرا
 وهذا اقرب الى كلام الشيخ حيث اعتبر القصر مع قطع النظر عن حال
 المخاطب قبل هذا مثل يضرب لرجل قوى ادركه الجسر في حادثة
 وفي القاموس انه يضرب في ظهور امارات الشر ونحوه لما سمع قائله
 هرا اشفق من طارق شر فقال ذلك تعظيما لمحال عند نفسه ومستعجلا

اي ما هو ذائب الاشر انتهى ومن هذا ظهر ان الشمر والخير ليس
بالنسبة الى الكلب وان القصر ليس بالنسبة الى الخير بل الى غير الشر
مطلقا قوله ثم قال صطف على قال الاول والثاني وقد عرفت ان في جميع
المواقع لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في مدارج الارتقاء ولا يلزم
ان يكون الثاني بعد الاول في الزمان بل ربما يكون مقدما كما في قوله
ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده فلا يرد ان قوله
ويقرب اه مقدم على بيان التخصيص في كلام المقصاح واما ما قيل انه
للترتيب في الاخبار فما لا يقبله الطبع السليم اذ لا فائدة في ذلك قوله
ويقرب اه يعني ان في هوقام تقويا من غير شبهة وزيد قائم فيه تقو
مع شبهة عدمه فيكون قريبا منه في افادة التقوى وانما قال من هوقام
مع ان المناسب زيد قام افظا وهو ظاهر ومعنى لانه نص في التقوى
عنده فاعتبار القرب اليه اولى من اعتبار القرب الى ما هو محتمل
للتخصيص ايضا فانه يوهم ان زيد قائم ايضا يحتمل التخصيص
لان المذكور في كلامه قبل قوله ويقرب بيان التقوى في المضمير المقدم
قوله لم يتفاوت في الخطاب اه اي في كون ما جرى عليه مخاطبا او متكلما
او غائبا او في الاحوال الثلاث التي يستحقها عند الاجراء على موصوفة
قوله وهذا معنى قوله وشبهه اه لا يخفى ان الاستفادة من كلام السكاكي رح
ان مشابهته بالخطاى بواسطة عدم التفاوت سبب نقصانه في التقوى
وعدم كونه نظيره فالتناسب لكلامه ان يجعل داخلا في دليل قرينه
لامعطوفا على قال كما اختاره الشارح رح على ان الاستفادة من كلامه
هو انه مشابه له لانه جعله مشابهه كما يدل عليه صيغة التفعيل وجعله
على بيان المشابهة لا يساعد المقام قوله على انه مفعول معه ومصاحبه
اما التضمن والتعامل فيهما معنى العلية الاستفادة من اللام اي علل القرب
بالتضمن مع الشبه واما الضمير فالتضمن بمعنى الاشتغال اي لاشتماله
على الضمير مع الشبه قوله المقاربة في التقوى في تاج البيهقي المقاربة
القصيدة في الامور ومنها قاربه في البيع مقاربة وفي بعض النسخ
المقارنة بالنون وعلى التقديرين اندفع ما قال السيد ان الاظهر احدهما

ثبوت التقوى لان المقاربة كالتقريب يشتمل على امرين قوله ولا يخفى ما فيه
من التعسف نقل عنه وجهان احدهما جعل الواو الذي اصله العطف
يعني مع والثاني جعل قوله وشبهه تعليلا لما هو غير مذكور وهو
ان ليس فيه كمال التقوى وكلاهما ليس بشيء لان الواو بمعنى مع كثير
في الكلام الا انه لكونه مجاز يحتاج الى القرينة وهي جزالة المعنى
فان جعله عاطفة ليس نصا في كون العلة بمجموع الامرين بخلاف كونه
بمعنى مع وعدم كمال التقوى مذكور ضمنا كثبوت اصل التقوى
ومجموعهما معنى القرب معلل بمجموع الامرين وقيل لانه يلزم ان
يكون التضمن متعلقا بامر من احدهما لفظ وهو الضمير والثاني معنى
اهني المشابهة وفيه ان الضمير في زيد قائم منوي وهو معنى حقيقة لفظ
حكما وان التضمن هنا بمعنى الاشتغال ولا شك في اشتماله عليهما على انه
لا يتم على تقدير كون مصاحبه التضمن وقيل لان المفعول معه سماعي
عند سيبويه وفيه انه ذكر في التسهيل وغيره ان الصحيح ان المفعول معه
قياسي وقيل ان مد دخول الواو بمعنى مع يكون مقصودا بالنسبة
ومصاحبه غير مقصود بالنسبة بل تابع فيها وفيه ان اكثرا مثلته
لا يجري فيه ذلك نحو اعجبي استواء المساء والخشب وسرت والنيل
وجئت وطلوع الشمس كيف والواو فيه بمعنى مع وهي للمصاحبة
قد تدخل على السابغ نحو جاء الامير مع الوزير وقد تدخل على المنوع
نحو ان مع العسر يسرا وفي المفصل بشرطه ان يكون الفعل مشتركا
بينه وبين فاعل فعل قوله ليكون اوضح فيه ان العطف يوهم كون
كل واحد منهما علة للقرب بخلاف كونه بمعنى مع فانه نص في كون
المجموع للمجموع علة له وهو المقصود قوله حيث اعرابه اي جعل
معربا مختلفا في الاحوال الثلاث مع تحمله للضمير فلو عومل معه معاملة
الجملة لكان مبنيا معربا محلا لافعال نحو عرف في زيد عرف وانما قلنا انه
معرب مع الضمير لان الاعراب الذي اجري عليه اعراب يستحق
مع الضمير لانه المركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عام له فان الضمير
او الصفة مثلا قائم مع الضمير واما قائم بدونه فلا يستحق الاعراب

لعدم تحقق عامله فعلم انه مع الضمير في حكم المفرد نحو قاعة وبصري
بمخلاف يضرب في زيد يضرب فانه يستحق الرفع بدون الضمير لاجل
عامله المعنوي والاعراب الذي يستحقه مع الضمير محلي ومن زعم ان
الخبر او الصفة هو قائم وحده لامع فاعله لزمه ان يقول ان الخبر
او الصفة هو عرف وحده بدون فاعله وذلك لا يلتزمه من له شبهة
من علم الاعراب وقد وهم ان نحو فاه الى في جملة مبنية مع اجراء اعرابها
الذي استحقته على جزئها الاول اعني فاه وليس بشيء لانه في حكم
المفرد اجري الاعراب على جزئه الاول لعدم قابلية باقي الاجزاء
في الرضي لمافهم من قوله الى في معنى المفرد لان معناها مشافها قامت
الجملة مقام المفرد وادت مؤداه واعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء
الاول اعراب المفرد الذي قامت مقامه وما قيل ان البناء لازم اعم
للجملة وانتفاء المزوم لا يستلزم انتفاء لازم فلا يلزم من عدم كونه
جملة عدم كونه مبني فوهم لانه لم يستدل بانتفاء الجملة على انتفاء البناء
بل عمل شبهه بالخالى بامر من عدم الحكم بكونه جملة وعدم بنيانه
قوله نحو زيد عارف ابوه الا انه اورد المبتدأ ليكون الكلام تاما والمقصود
بالتمثيل عارف ابوه قوله اي جعل تابعا لعارف لانه استعماله مستندا
الى الضمير اكثر ولا شتر اكهما في عدم الاستناد اتمام قوله اذا حصل
لهذا لانه اذا اسند الى الظاهر فلا وجه لثنيته ووجهه كالفعل
فلا حاجة الى جعل افراده بالتبعية وايضا الافراد ههنا في مقابلة الجملة
كما ذكر سابقا في مقابلة التثنية والجمع قوله وبما يرى في التاج الزوية
والرابة ديدن ودانستن وبدا شستن والصيغة بمحتمل التكلم المعلوم
والجهول الغائب قوله لفظ مثل وغير خصهما بالذكر لانها المستعملان
في كلامهم والقياس يقتضي ان يكون ما هو معهما كالمماثل والمغاير
والشبيه والنظير كذلك قوله مثل الامير محل على الادهم والاشهب
فانه لم يقصد ان يجعل احدهما مثله قوله وعبري باكثر الخ فانه
معلوم انه لم يرد ان واحدا ههنا وصفه بانه يتخذ بغيره ان قالوا
جبنوا او حسدوا شجعوا قوله كما في قولنا مثلك لا يوجد مثال للمثني

اي كما يقصد في قولنا اه فلان المقصود نفى مثل المخاطب قوله فبري
جنى فان تقديم المسند اليه ههنا للتخصيص ليصح التشبيه بسبابة
المتقدم فيكون كلا حكمي النفي والاثبات مفهوما من المنطوق ولا يكون
احدهما كتابة عن الآخر فتدبر فانه قد خفي على بعض الناظرين
وجعله من قبيل الكتابة في النسبة اي انما لم اجن كما في غيري باكثر
اه او في المحكوم عليه بان يراد منه مغاير معين اشهر بوصف مغايرة المتكلم
لكن لا لاثبات الحكم له قصدا بل لينقل الى المزومه اعني نفي الجناية
عن نفسه فانه وهم لما عرفت ان مقصود الشاعر كلا الحكمين من غير
ان يجعل احدهما وسيلة للآخر ولان مقصود الشارح روح تمثيل المثني
لا النفي كما يدل عليه قوله قال التقديم ليس كاللازم اه قوله من غير
ارادة اه اي عدم التصريح على ما يستفاد من القاموس والتاج والمراد
بغير مخاطب المعين كما يفصح عنه عبارة الايضاح وبه صرح الشارح روح
في شرح المقنن فالمعنى من غير ارادة عدم التصريح بالمعين الغير
المخاطب وذا بان ليراد المعين اصلا كما في مثلك لا يوجد فبري جنى
على احدهما الاحتمالين او يراد المعين ولم يصرح به بان يكنى عن ذلك
المعين بالمثل او الغير لاشتهاره به او بان يجعل الاضافة للعهد وعلى التقدير
الثالث لا يلزم تقديم لفظ المثل والغير فاندفع ما قيل ان التعريض
بالمعنى الاصطلاحي غير متحقق في جنى من الاحتمالات الثلاث لكون
الكلام موجها الى المثل والغير بطريق الاستقانة وان اريد به المعنى
المعنوي فهو انما يتحقق على تقدير ارادة المثل المعين او الغير المعين
بطريق الكتابة في المحكوم عليه واما اذا اريد المثل والغير مطلقا
او اريد المعين بالاضافة للعهدية فلا تدبر فانه مما خفي على كثير
من الفضلاء قوله مماثل له او غير مماثل تعميم لغير مخاطب للاشارة
الى ان الغير في المتن ليس مقابل المثل كما في قوله لفظ مثل او غير والا كان
الواجب ان يقال من غير ارادة التعريض بمثل المخاطب او غيره بل الاعم
لشامل للمثل وغير المثل وليس لفا ونشرا بان يكون مماثل متعلقا بمثلك
وغير مماثل متعلقا بغيرك حتى يرد ان الغير في غيرك لا يخص بغير المماثل

فالمصواب مماثل له أو غير المخاطب بمائلا أو غيره قوله حال كون الخ
فهو ظرف مستقر وقع حالا من قولك المضاف إليه نحو وضع لاه
يمكن إقامة المضاف إليه مقام المضاف واختاره لراعاة لفظ المخاطب
فانه في القول دون نحو ويجوز ان يكون حالا من نحو ويكون ذكر
المخاطب بطريق التمثيل قوله اي ضربا لم ينسأ من ذنب فان كونه
ناشئا مما يغار ارادة التعريض يلزمه ان لا يكون ناشئا من ارادة التعريض
كافي غيري يخضع وغيري فعل كذا اي انا لا انخدع وانما افعله وهذا
هو الوجه القوي السابق الى الفهم اذ لا تكلف فيه وقال السيد
في شرحه المفتاح ان كلمة غير معني لا اي ناشئا من ارادة التعريض
ويلزمه ان لا يكون ناشئا من ارادة التعريض وفيه صرف لفظ غير
عن معناه مع كونه مدخول حرف الجر وقيل من زائدة في الاثبات
لكونه في معني التثنية كانه قبل لا من ارادة التعريض وغير وقع حالا
من قولك اي حال كونه غير ذي ارادة التعريض اي ليس مراداه
التعريض وكذا ضربتي من غير ذنب اي ضربتي ضربا مغارا الذي
ذنب وفيه زيادة من في الاثبات بتأويل التثنية وحذف المضاف وعدم
سبق الذهن اليه قوله فهذا مقام آخر اي غير المسند اليه قوله يستعمل فيه
غير على سبيل الكتابة كما يستعمل المسند اليه كذلك قال قدس سره
على معنى اشتهراه وقد يطلق عليه باعتبار الاضافة العهدية فينبذ
ليس في الكلام كناية لافي الحكم ولا في المحكوم عليه لكون كل منهما
مضمر حابه ولا تعريض ايضا لانه الانسان قال قدس سره كان ذلك
تعريضا اه كانه قيل ذلك الشخص المعروف بمائلك لا يخجل فيفهم
منه بطريق الخطابي معجونة المقام انك تخجل كما يفهم من لست انا
بأن بطريق التعريض كون المخاطب زائلا قال قدس سره بانسان
ضرمعين اولا معني للتعريض بغير المعين قال قدس سره ولا بالمخاطبة
لا بعدم الجمل وهو ظاهر ولا بالجمل قال قدس سره وفيه بعد
لذا الانتقال من وصف الشخص المعين المعروف بمائلة المخاطبة
بعدم الجمل قد يقع الى تعريض المخاطب بالجمل اما الانتقال من وصفه

المائل مطلقا بعدم الجمل الى بخل المخاطب فيبعد فان السابق الى
الفهم منه عدم انصافه بالجمل قال قدس سره كما يفهم من سياق الخ
نحو قال وعليه قوله غيري باكثر هذا الناس يخضع فانه معلوم انه
لم يرد ان يعرض بواحد هناك فيصفه بانه يخضع بل اراد انه ليس
بمن يخضع قال قدس سره دون الاطلاق اي لم يكن التعريض
موجودا حين ارادة المثل والغیر مطلقا قال قدس سره كما يدل عليه
اي على وجود استعمال المثل للاطلاق قال قدس سره فيجتمعل
التعيين والظاهر الاطلاق وخلاصة ما حصل من بسطه وبيان
ان الاولى اسقاط لفظ التعريض في المتن ليشمل جميع الصور التي
يستعمل فيها لفظ المثل والغیر لا على سبيل الكناية وقد عرفت شموله
ايها ما يشاء بما لا مزيد عليه قال قدس سره مؤكداه لما عرفت ان
الاستعمال على سبيل الكناية لا يحتمل التعريض بغير المخاطب وان كان
يحتمل التعريض بالمخاطب قريبا او بعيدا قال قدس سره وعرض بانه
ليس مثله لا يخفى ان مراده التعريض بغير المخاطب بالحكم الذي
اجري على المثل او الغیر ايحيا او نغيا لا التعريض بعدم المائلة
لواغارة تفصح عنه عبارة الايضاح قال قدس سره اللهم الا ان يقال
اه استثناء من قوله ان لا يكون الاستعمال بطريق الكناية قال
قدس سره لا معني للتعريض بنفي الغيرة اه اي اذا انضاف لفظ الغيرة
الى المخاطب او المتكلم بما لا يحتمل التصدد كما في الامثلة المذكورة قوله
اعون من الاعانة وبناء افضل التفضيل من باب الافعال قياسي عند
سبويه وقيل معاني لامن العون على ما قيل لانه اسم على ما في القاموس
لكن وقع في شرح التسهيل المصري ناقلا عن بعض الكتب انه
مستند قوله اعون على اثبات الحكم اه فيه دفع لما ردد على قوله يرى
تقديمه كاللازم من ان المخاطب ان كان منكرا او مستردا فقد يعمما
واجب او حسن وان كان خاليا فقد يعمما غير جائز وحاصل الدفع
ان التقديم ليس المقصود منه تقوية الحكم للرد بل لكونه اعون على ما
هو المراد من لفظة مثل وغير من افادة الحكم على وجه البلع فان كون الحكم

المذكور ابلغ ليس للرد اذ لم يقل احد بان قولنا زيد اسند للرد على
 المخاطب ومعنى كون التقديم اعون ان لفظ مثل وغير مع التقديم اعون منهما
 على المراد بهما مع التأخير لان التقديم اعون من التأخير اذ لا اعانة
 في التأخير قوله لانه لم يقع اه متعلق بقوله معناه اي قلنا ان معنى
 التشبيه المشعر بعدم لزوم انه يجوز التأخير لان التأخير واقع على
 النكرة لانه لم يقع الاستعمال على خلاف التقديم اصلا كما يدل عليه
 كلام الشيخ قوله قيل وقد يقدم الواو من المحكى وهي اما للمطف
 على ما قبله في كلام القائل او للاستئناف وما قيل انه معطوف على
 مقول قول عبد القاهر مطف استلحقين كما يقال ما كرمك فتقول وزيدا
 اي قل وزيدا فليس بشيء اذ لا معنى لتلحقين هذا القائل للشيخ بهذا
 الكلام وايضا لا يطرد في قول عبد القاهر وقد يقدم المسند اليه
 لتخصيصه فانه لا يمكن ان يكون فيه امطف التلحقين قوله المسند
 بكل اه وما يجري مجراه في افادة العموم لجميع الافراد وانما اشترط
 ان يكون مقرونا بكل اذ لو لم يكن كذلك لايجب تقديمه نحو زيد
 لم يقيم ولم يقيم زيد لعدم قوت العموم وكذلك اذا لم يكن المسند مقرونا
 بحرف النفي لايجب تقديمه نحو قام كل انسان وكل انسان قام لتلك الدلالة
 بعضها لكن بنى شرط آخر وهو ان يكون المسند اليه بحيث لو اخرج كان
 فاعلا بخلاف قولك كل انسان لم يقيم ابوه فانه لا يفوت العموم او قيل
 لم يقيم ابو كل انسان قوله لانه دال اه دلالة المقضي على المقضي
 فهي غاية مترتبة على التقديم وان اردت قصدا لدلالة كان على باعثة
 ثم المقضي ان كان عبارة عن نفس الخصوصية فالعبارة على ظاهرها
 وان كان عبارة عن الكلام المشتمل عليها فالاعتنى لان المسند اليه المسود
 بكل دال على العموم اي شموله لكل الافراد قوله بخلاف ما لو اخرج
 الخ كلمة ما زائدة كما في قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون ولو شرطية
 جزاؤه قوله فانه يقيده نفي الحكم الخ ان جاز وقوع الاسمية جواب
 لو كما في المنفى ومحذوف ان لم يحز كما في الرضى اي لم يدل على
 العموم وقوله فانه تعليل له وانما لم يقل بخلاف التأخير تنصيصا على

يشتمل على محض اللفظ حكمي التقديم والتأخير قوله عن جملة الافراد
 اي رفع الاجتناب الكلي لا النقي عن الكل المجموعي فان كل المضاف
 الى النكرة لعموم كل فرد لا لعموم الكل قوله يقيده عموم السلب
 لما كان عموم السلب مستلزما للعموم ذلك اذ اداة الحصر بخلاف سلب
 العموم فانه لا يستلزم عموم السلب فاوردته بطريق الحصر قوله بمنوع اي
 لانهم كثيرا استعماله في التأكيد فانه مشروط بان يكون مضافا الى الضمير
 غير محذوف عن العوامل اللفظية قوله في اصل الدعوى اي كون تقديم
 المسند اليه المسود بكل لعموم السلب وتأخير السلب العموم قوله بالاستعمال
 اي استعمال اللفظ كذلك والاستعمال دليل اللغة قوله لبيان السبب
 اي السبب الباصت للوضع على هذا الطريق قوله اهمل فيها جملة
 مستأنفة لانيات كونها مبهمة قوله لان حرف السلب اه هذا وجه
 لفظي للفرق بين المعدولة والسالبة كما تقرر في موضعه لكنه جار في
 لم يقيم انسان ايضا مع انه سالبة على ما سمحى والتحقيق ان الحكم
 ان كان سلبا الربط فهي سالبة وان كان ربطا السلب فهي معدولة
 ففي انسان لم يقيم كان الخبر جملة مشتملة على الضمير يكون المحمول
 مجموع مضمون الجملة اعني سلب القيام المنسوب الى الفاعل فيكون
 الحكم على الجسدية بالايجاب وفي لم يقيم انسان سلب نسيبة القسمة عن
 الانسان فيكون سالبة وهو ظاهر هذا هو المستفاد مما ذكره الفاضل
 الطوسي في شرح الاشارات وما قاله صاحب المحاكات انه لا يستفاد
 من قولنا زيد يقيم الا الحكم بقيام زيد كما في قولنا قام زيد والقول بان
 المحكوم به في الاول هو مجموع الفعل والفاعل فذلك امر آخر لا يتعلق له
 بالمعنى وانما اعتبره الفخية صيانة لقاعدتهم ان الفاعل لا يتقدم على
 الفعل فليس بشيء لانه الفرق بين الكلامين متحقق في العرب الفصح
 حيث يستعملون الاول للتقوى دون الثاني ولو لا تكرار الاسناد لما افاد
 التقوى كيف والفاصلة المذكورة انما اخذوها من استعمالهم بالفرق
 بين القولين وابطلوا به قول الكوفي يجوز تقديم الفاعل وسمي
 بيان ذلك في بحث التقوى قوله ولم يذاه اي لاجل ان الواقع كذلك

جعلت معدولة موجبة والا فكونها سالبة محصلة ايضا مثبت
لذعواه بل هو اظهر لعدم الاحتياج الى قوله لان الموجبة المهمة
المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية وما قبل ان الضمير الراجع
الى النكرة تكرة كما صرح به في الرضى فالضمير الذي في لم يعم في المعنى
تكرة واقعة في سياق النفي مفيد لعموم السلب فلو كان بعد دخول
كل له يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فليس بشئ لان عموم الضمير
يستلزم مخالفة الراجع بالمرجع فلا يكون عاما فهو هذا رجل لا يصلح
شيئا قوله يكون معناه نفي القيام اه اي يحصل معناه والافضاء
ثبوت انتفاء القيام بجملة الافراد واختاره لظهور لزوم ترجيح التأكيد
على التأسيس على هذا البيان قوله بمعنى انها متلازمان في الصدق
بيان للواقع والافق ثبوت المدعى يكفي استلزام الموجبة المعدولة
للسالبة فقط قوله ولما كان اه اشارة الى وجه تعطيل هذا الحكم بقوله
لورود موضوعها في سياق النفي وعدم تعطيل كون الموجبة المهمة
المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية فلا رد ما قيل ان الحكم بان كل
مهمة في قوة الجزئية لا ينافي ان البعض في قوة الكلية لانه انما ورد لو كان
معنى كلام الشارح رح انه لما كان الحكم بان هذه المهمة في قوة الكلية
منافيا لقولهم ان المهمة في قوة الجزئية اشار الى بيانه اه كيف وما ذكره
المص رح ليس وجه الجمع بينهما قوله لسلب العموم اي باعتبار لازم
معناه والافضاء الصريح ثبوت اللاقيام لما صدق عليه الانسان لكنه
يستلزم السالبة الجزئية قوله اي الى كل وتأيت الضمير لان المراد
اللفظة قبل فيما ذكره المص رح بحث لان المسند اليه هو ما اضيف اليه
كل وكل لبيان كية افراد المسند اليه ولذا لا يوصف بل المضاف اليه
هو فالتنق عن الجملة او عن كل فرد لا يستفاد الا من الاستناد الى ما
اضيف اليه وايضا ما ذكره لا يجري لو وضع لام الاستغراق في موضع
كل لان المقيد في الصورتين الاستناد الى امر واحد فاللام لتأكيد ما
يفيد الاستناد وتقريره اقول ما ذكره من ان المسند اليه هو ما اضيف اليه
كل ان اراد ان ذلك مسند اليه في المعنى فليس ولكن مراد المص رح

ان

ان لا مسند اليه في اللفظ وان اراد ان المسند اليه في اللفظ
ايضا فهو خلاف الواقع لان المرفوع بالابتدائية لفظ كل لا ما اضيف
اليه ولذا يقال كل الرجال جاءني دون جاؤني واما ان ما ذكره لا يجري
في المعرف المستغرق فغير مضير اذ هو مانع بكفيه عدم جريان الدليل
اعني لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس في صورة اعني المسند اليه
المسود بكل على ان المطلق وجهه في ذلك قوله ولما كان الخ اشارة
الى دفع ما يحتج ان الجواب السابق مناف لهذا الجواب لان مقتضى
السابق ان كلا في الصورتين تأسيس لا تأكيد ومقتضى هذا الجواب
ان كلا تأكيد لا فاداه ما افاده التركيب قبل دخوله وخلاصة الدفع
انه جواب تسليم مانع في الاول وقد نبه عليه المص رح في الايضاح
حيث قال وان سلمنا انه يسمى تأكيد اه قوله هو التأكيد الاصطلاحي
كلمة هو مبتدأ ثان يفيد تقرير كون ما ذكرت تأكيد اصطلاحيا وليس
فضلا اذ ليس قصر المسند على المسند اليه مطلوبا ههنا قوله
والحاصل الخ اي حاصل الاعتراض الثاني المصنف رح قوله لا يقال
اي في جواب هذا الاعتراض قوله بطريق الالتزام لان مدلوله
المطابق للسلب الكلي وهو يستلزم رفع الايجاب الكلي قوله فلا يكون
تأكيد لعدم اتحاد الدلائل قوله فان لم يشترط الخ اعادة هذا الشق
مع انه معلوم من السؤال لا فاداه التعميم الذي علم من قوله سواء جعل
الخ قوله لزوم ان يكون كل في قولنا الخ لان الاول مدلول التزامي لقولنا
لم يعم انسان والثاني مدلول مطابق له فعلى اي معنى يحمل لم يعم كل انسان
يلزم التأكيد قوله لان دلالة قولنا انسان لم يعم اه ودلالة كل انسان
لم يعم بطريق المطابقة لان المفروض انه بعد دخول كل لوجعل
لنفي العموم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس قوله بل الجواب
عن اعتراض المصنف رح قوله واما اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد
اي رفع الايجاب الكلي على الوجه المحتمل للوجه الثلاثة المذكورة
وليس المراد بالوجه المحتمل الوجه الاخير المذكور فيما سبق على ما هو
قوله لا يقال اه منشأ هذا السؤال ما هو المشهور من ان السور لفظ

سور لفظ

قال على الكمية والجواب مبني على التحقيق من ان ما يجذب كية الافراد
 فهو سور قوله يجوز ان يكون هيئة القضية وكون النكرة الواقعة
 في سياق التي مستعملة لعدم العموم كما في لا رجل بل رجلان انما يتأني كونه
 نصافي العموم لادلاله عليه فاقبل كون هيئة القضية للعموم انما يستقيم
 لو لم يصلح الجزئية وهو ممنوع ليس بشئ قوله فلامهمة اه لان اسم
 الجنس لا يستعمل في لغتهم الا معرفا باللام او ما في حكمه من الاضافة او مضافا
 قوله فالاقرب اه الاقرب الاظهر ان يجعل قوله او معمولة بتقدير الفعل
 معطوفا على اخرت ومجموع المعطوفين يفيد تعميما للدخول في خبر التي
 بناء على ان المتبادر منه ان تكون مذكورة بعده ويحمل التأخير على ظاهره
 اعني اللفظي اعم من ان تكون معمولة للفعل التي اولا وكذا معمولة اعم
 من ان تكون مؤخره اولا فينبغي عموم وخصوص من وجه وكلمة او مانع
 الخلو وقوله ما كل ما يتني المزمع مثال لافتراق التأخير عن معموليتها
 للفعل والامثلة المذكورة بعد قوله او معمولة امثلة لافتراق معمولية
 ولا اجتماعهما وما قاله السيد من ان القول بالخصوص والعموم من وجه
 بعيد لم يعمل وجه بعده فان كلمة او لاحد الامرين سواء جاز الاجتماع
 بينهما او لا وما ذكره الشارح رح من تقييد التأخير بما اذا لم تكن معمولة
 للفعل التي وان حصل المبانيه الكلية بينهما فصرف عن الظاهر
 وكذا ما ذكره السيد من تفسير الدخول بذلك قال قدس سره وانما كان
 اقرب الخ لا يخفى ان ما ذكره من وجه الاقربيه مستفاد من كلام
 الشارح رح بلا خفاء حيث اورد كلمة التاء اي اذا علمت ان العطف
 على داخله او اخرت لا يتخلو عن تعسف من لزوم عطفه الخاص
 مطلقا او من وجه على العام فالاقرب ان يجعل عطفا على اخرت
 ويخصص التأخير فاذا ذكره السيد تكرر انم انه يجب اسقاط قوله وكذا
 انفسر الدخول بالتأخير لفظيا او رتبة لانه بعينه معنى الدخول مطلقا
 قال قدس سره ولو قيل المراد الخ لاقرينة على تخصيصه بالدخول
 بخلاف التأخير فان المثال قرينة على تخصيصه قال قدس سره مع انه
 لا اشكال اه لانه يمكن فيه اشار مبالغة التقديم والتأخير ويحتاج

ولا اجتماعها فحينئذ

الى ان ينفسر قوله والامان لم تكن داخله ولا مخرجه بخلافه ما ذكره الشارح
 رح فان يحصل الضابطه الدخول او عدم الدخول قوله بل لا يتعمد
 معموله عليه لانه يقتضي الضدلة كعرف الاستفهام بخلاف لم ولن ولا
 فانها تخطاها اليها اما لم فلا مخرجا عنها بالفاعل بتغير معناها الى الماضي
 واما لن فلكونها تليض سوف التي لا تخطاها اليها اما لا فلكثرة
 الاستعمال حيث يقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بالامال فهو مسجع
 فيها بجوار عمل ما بعدها فيما قبلها قوله واذا ثبوت الفعل اي مدلوله
 وكذا قوله او الوصف وقوله بما اضيف اليه في الكلام توسع باقائه
 الدال مقام المدلول فانه قد قيل ان اراد بالفعل المصطلح فلا ثبوت له
 الا على التجوز وان اراد به الحادثة فلا حاجة الى قوله او الوصف
 والمراد بالفعل او الوصف المستند الى كلمة كل فلا يرد النقص به ولما قال
 كل انسان متوقفا وسائر الافعال بالنساقصة لانه لا يفيد اصل الفعل
 بل ثبوت امر وزاد الفعل اعني الخبر لان الافعال الناقصة ليست مستندة
 اليها بل هي قيود الاخبار المستندة كما سيظهر من قوله او الوصف الذي
 جعل الخ اي الوصف الذي جعل خيرا عنها او الوصف الذي جعل
 عاملا فيها بان يكون الوصف متبدا وكلمة كل فاعل له متبدا مسند الخبر
 وهذا الوصف وان كان محمولا في الحقيقة لكنهم جعلوه قسمين من المبدأ
 فلذا خصه بالذكر قوله وفيه نظرا في قوله لا يصلح الاحتياط براد ان
 بعضها كان وبعضها لم يكن فانه مخرج في كلية الحكم والجواب ان مقتضى
 الاستعمال ذلك والايات مصر ووجه عن الظاهر دليل خارجي حتى
 لو لم يلاحظ الدليل كان مقامها سلب العموم ولهذا قال الشارح رح
 في شرح الكشاف انه يعتبر التي في الايات بعد دخول كل فلا يكون
 كلمة كل داخله في خبر التي حقيقة وان كانت داخله ضرورة فلا يتقضى
 الضابطه بها قوله وان لم تكن داخله في خبر التي هذا التي متوجه
 الى العبد فقط فيفيد ثبوت اصل التي فلذا اعم التي كل فرد قوله
 اقتصرت الصلوة اما الظاهر او العبر على ما رواه البخاري ومسلم
 كذا في الطبي والقول بانها احدي المشائين وهم نساء من لفظ الحديث

حيث وقع فيه احدي صلوتي العشاء والمراد صلوتي وقت العشاء وهو من الزوال الى الغروب قوله كل ذلك لم يكن فيه دليل على ان من قال ناسيا لم يفعل وكان قد فعله انه غير كاذب كذا في الكرماني فكلام الناسي ليس بصادق ولا كاذب فيه وقيل المراد لم يكن في ظني وهو الوجه وقيل كاذب عن لم اشعر ثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ما عمل عملا كثيرا وتكلم بعدا بما مضى من صلواته وصلّى ركعتين وسجد للسجدة فقال الاوزاعي ان التكلم بعدا في الصلوة بما فيه مصلحة الصلوة لا يفسدها لكن في اشكال بالعمل الكثير وقيل ان الرسول صلى الله عليه وسلم واصحابه رض في ذلك التكلم والعمل في حكم الناسي اما الرسول صلى الله عليه وسلم فلا استفادته الفراع من الصلوة واما الصحابة رض فلفظهم القصر وفيه انهم متدكرون للصلوة متددون في انه لم وقع الاكتفاء على ركعتين فكيف يقال انهم في حكم الناسي للصلوة على ان عدم قساد الصلوة بالتكلم والعمل انما يثبت في حق الناسي دون من هو في حكمه وقيل ان هذه الواقعة كانت قبل حرمة التكلم في الصلوة وفيه ان حرمة التكلم كانت بمكة حين نزل قوله تعالى قوموا لله قانتين على ما في الحديث وهذه الواقعة كانت في المدينة لان راويه ابو هريرة رضي الله عنه وكان حاضرا في تلك الصلوة كما يدل عليه لفظ صلى بنار رسول الله صلى الله عليه وسلم احدي صلوتي العشاء فليس روايته عن صحابي آخر بطريق الارسل الا ان يقال صلى بنا حكاية لفظ صحابي آخر روى عنه ابو هريرة مرسل او يقال المراد بضمير المتكلم جماعة من الصحابة رض سوى ابي هريرة او يقال انه كاذب عن امر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه الوجوه وان كانت لا تخلو عن تكلف لكنها تدفع الاشكال من غير ان تكاب امر لم يثبت في الشرع بخلاف ما سبق وعندى ان البناء في تلك الواقعة كان بالوحى وهذا اظهر واسلم قوله من الذنوب إشارة الى ان النكرة اعني ذنبا للعموم وان كان في الايات قوله والشائع الخ فيه إشارة الى جواز الرفع فيه على ما قبل من سبويه في التحفة شرح المعنى واليه يشير قوله

ونظيره ما ذكره سبويه في قوله ثلث كلهن اه قوله فلو كان النصب اه يعني لو كان النصب مقبدا والرفع غير مقيد لما اخسار الرفع على النصب لكن الثاني باطل فكذا المقدم وهو افادة النصب وعدم افادة الرفع ثبت ان الرفع مقيد دون النصب لان افادة العموم متعقبة كما يدل عليه قوله وسياق كلامه اه فلا يرد ان بطلان عدم افادة الرفع للعموم لا يقتضي افادته اياه لجواز ان لا يفيد شيئا منها قوله لم يعدل الشاعر اه في الرضى ان البيت يروي برفع كله بنصبه وفي المعنى ان الشلوين وابن مالك يسويان بين الرفع والنصب في المعنى لكن الحق ما ذهب اليه البيانون قوله لم يستعمل اه في التحفة ان الغالب فيه ذلك قوله ونظيره اى نظير استدلال المص رح والاعتراض عليه استدلال سبويه على جواز حذف الضمير العائد من الخبر في السعة واعتراض ابن الحاجب عليه قوله لما اشغلت بالتحفيف على ان ما قصد رتبة او موصولة او بالشديد على انه ظرف ان تستعمل قوله واما تأخيره اى عن الاستدلال الكلام فيها ولما كان الاصل تقديمه عليه كان مقتضى تأخيره عنه هو ما يقتضى عدم تقديمه عليه فاندفع ما قيل انه قد يقتضى داع تأخيره في نفسه مع قطع النظر عن المسند كالتقدير والتمكيم وكونه حقيرا لا يخطر في خاطر قوله هذا كله مقتضى الظاهر فيل هذا مبنى على التغليب لان ترك الخطاب مع معين الى غيره من خلاف مقتضى الظاهر وقد سبق ذكره وقد عرفت فيما سبق انه فاعه فتذكر والقول بالتغليب مع وجود لفظة كله تكلف قوله كفولهم اى مثل الوضع في قولهم واعتبار الصويين تقدم المرجع في الضمير المبهم حكما لتكون ضابطتهم ان تقدم المرجع شرط في الضمير الغائب صكسية لا يقتضى كونه من مقتضى الظاهر كما وهم لان مقتضى الظاهر التقدم حقيقة قال قدس سره واجيب بان المراد اه ليس الادعاء في الجنس انما الادعاء في تفسيره بزيد مثلا فالصواب اسقاط هذه العبارة وزيادة لفظ الادعاء بعد قوله وصح تفسيره بالخصوص قال قدس سره فالابهام موجود فيه انه ان اراد الجنس

من حيث هو فلا إجماع فيه بل الإطلاق وكذا الوارد من حيث الحقيقة
 في كل فرد فان المصوم غير الإجماع وان اريد باعتبار وجوده في فرد
 غير معين فهو العهد الذهني قال قدس سره فالمراد به جنس النسيئة فيه
 بل المقصود مدح كل واحد من المخصوصين المذكورين بعد الرجليين
 لا مدحهما من حيث الابلية قال قدس سره وبإضافة مبالغة لا يخفى
 ان المبالغة انما تحصل بمحصن الجنس في المخصوص او انحصاره به
 ولا حصن ههنا ودعوى الاتحاد انما يتجه على تقدير كون المخصوص
 خبر مبتدأ واما على تقدير كونه مبتدأ فاللازم حل العام على الخاص
 وهو لا يقتضي المبالغة قوله اعني من غير تعيين خصلة يشير الى ان المراد
 بالعموم الاطلاق قوله بالفاعل اي الضمير المستتر قوله في مثل
 نعم زجلا السلطان اذا لم يفسر بوجهه لئلا يكيد اي يحاروا وان كان
 موضع التمييز لرفع الابهام قوله ذرعها سبعون ذراعا على ان يكون
 المراد من ذرعها ذراعها ولما اذا كان المراد منها مد روعها فالتمييز
 على حقيقة قوله ولم يسمع اه تعريض بالمص رح وما قيل ان كلام
 المص رح مبني على التباس بزره لفظ قولهم قوله قد بقاء تقديمه
 وانما ازم كون الفاعل لهما مع تقديم المبتدأ لان تقديمه كالتأخر
 بالنسبة الى ما اخره كذا في الرضى قوله ابو موسى اظ جدك بدل من
 ابو موسى والفاء زائدة وقد صرح بزيادة الفاء في التسهيل والمغني وهو
 المخصوص وكذا الحال في شيخ الخي طالك وهذا هو الظاهر اذا حذف
 فيه والناصب المقصود الشاظر من وصف المندوح بكونه كرم الطرفين
 وما قيل ان حذف خبر ابو موسى بزيادة الفاء وكذا طالك خبر شيخ الخي
 والمخصوص محذوف اعني هو ارتكاب المحذوف من خبر داغ البه وكذا
 ما قيل ان ابو موسى خبر مبتدأ محذوف اي جدك ابو موسى والمقدمة
 بالناصب محذوفة اي وابو موسى مندوح ينتج من الشكل الاول جدك
 مندوح وهو موسى جدك ثم جدا وان ابو موسى مبتدأ محذوف الخبر
 اي ابو موسى جدك ونصها مع المقدمة الثانية المحذوفة ينتج ما ذكر
 من الشكل الثالث فتكلف بارد وهرب من زيادة الفاء الى ما لا يرعى

به الطبع المستقيم قوله ليس بسند يمكن ان يقال مراد المص
 رح ليكن في ذهن السامع ما يعقبه بعد العمل بالصغير والعمل بالصغير
 لا ينصرف في جميع الفسيفساء لوزان ان يعلم بالقرينة وانه لم يقل
 ليس بصحيح قوله وصف ام اي ليس بتا كيد كما سبق الى الوهم
 اذا يحمل للتاكيد ومغايرة الموصوف بحمل الابهام المستفاد من التكرار
 على الكمال فكانه قيل كم عاقل كامل العقل قال قدس سره لان
 اختصاص السند اليه اه فيه ان مراده من كونه عبارة عنه انه يصدق
 عليه انه يدعي اي انه ضد ما ينبغي وهذا لا يقتضي عدم تغايره به والتحامه
 به مفهوما وكذا مراده من قوله ومعنى كونه يدعي انه ضد ما ينبغي انه
 يصدق عليه هذا المفهوم فالوجه ان يقال المتأخر من اختصاصه
 بحكم يدعي ان يكون المحكوم به يدعي قوله عطف على كمال العناية
 لا على اختصاصه ولا على العناية اذ التكميم من لا يصير له مثيلا انما
 يقتضي ايراد اسم الإشارة لا قصد كمال العناية بغيره وان كان اسم الإشارة
 مفيدا له وفيه تعريض لصاحب المحتاج حيث جعل التكميم ذاتا لا
 تحت كمال العناية مقابلا للاختصاص بالحكم البدعي قوله لانه الذي
 يصعد اليه اه إشارة الى انه حرف الضمير لا فائدة الحصر المطلوب
 بخلاف احد فانه نكر لانه الاجل في السند مع عدم ما يقتضي التعريف
 وقد رفته قدس سره بعض الناظرين وقرق بالعلم وعدم العلم وليس بشي
 فتأمل قوله الا بالحكمة اي المراد من الحق الحكمة الداعية الى انزاله
 وهي اشتماله على صلاح العاقل والمعاد لانها حق ثابت في الواقع
 وتقدم الحار والمجرب والمحصن قال القاضي ولعله اراد به في اعتناء
 البطلان له اول الامر وآخره قوله ادخال الروح في الخوف وكذا
 الامانة والمفهوم منها عرفا هو الحالة التي تكون في قلوب الناظرين من
 الملوك والسلطان ولذا قال تربية اي تقوية وازداد بخلاف الروح فانه
 امر يحصل ويحصل من مخاطبتهم كذا في شرحه المضاج قوله في
 رحم يسكون المنع على اجراء الوصل بحري الوقف كذا في شرحه
 للفتاح قوله اعني نقل الكلام اه فسر السكاكي رح اسم الإشارة

بسم الله الرحمن الرحيم
 في تفسير قوله تعالى
 ولا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل

بهذا التفسير فهو إشارة الى ما فهم ضمنا من اراد قوله تعالى فتوكل على الله
ومن قوله الهى عبيدك العاصي مثالا لوضع المظهر موضع المضمير
وفهم ضمنا ايضا من قوله فتوكل على الله انه غير مختص بالسند اليه
والنصرح بما علم ضمنا ليس من التكرار فاقبل انه لا فائدة لقوله
غير مختص بالسند اليه لاني كلام المص رح ولا في كلام السكاكي رح لانه
علم ذلك من قوله وعليه من غيره فتوكل على الله ليس بشئ لان المفهوم
صريح بما ذكر عدم اختصاص وضع المظهر موضع المضمير لعدم
اختصاص نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة قوله اي النقل الخ
في الكلام حذف بقرينة العقل او المشار اليه بهذا النقل المقيد وفي
ضمنه النقل المطلق فيصح ان النقل المخصوص غير مختص بالسند اليه
باعتبار القيد وانه غير مختص بهذا القدر باعتبار المطلق قوله في العبارة
ادنى تسامح اما بالحذف او بحمل عدم اختصاصه من حيث كونه نقلا
لامن حيث خصوصه ولولا التسامح لم يصح ادلا معنى لنفي اختصاص
الشيء بنفسه قوله اوفق لقوله باللام كما في النسخة الصحيحة والبناء
تصحيح في التسامح اوفق ما زار شدة فاللام صلة له ووجه الاوفقية
ان التعميم في قوله بل كل من التكلم الخ لا يلائم التخصيص المستفاد
من التوجيه الثاني اللهم الا ان يحمل كلمة بل على الاضراب عن
هذا المقصود اعني ان يكون وضع ضمير غائب موضع التكلم الى الاعم
الافيد الشاهد له واغبره قوله الاقسام ستة قبل ههنا اقسام اخر
كالانفعال من التذكير الى التأنيث وبالعكس ومن الجمع الى المفرد
وبالعكس ومن صيغة من الذي لذوى العلم الى ما ظنهم يجعل التفاتا
فليكن من ملحقاته وليس بشئ لان المعبر عنه فيها ليس بواحد
لان المذكور مخالف للثبوت بالذات وكذا الجملة الواحدة وكذا
اولو العلم لغير اولي العلم بخلاف الاقسام الستة فان المعبر عنه
واحد ولا اختلاف باعتبار الخطابات والغيبة والتكلم
قوله ويحتمل الخ عطف على زيادة قوله من التفات الخ
في التاج الالتفات وانكر يستن و اراد الواو للاشارة الى اشتراكهما

قوله مراده باني معنى محصل
من المعاني الالهية

في كونهما من الالتفات لان مجموعهما ما جود في مفهومه اذ الواو
لمطابق الجمع لا للبيعة قوله على العلوم الثلاثة وكذا على المعاني
والبيان كما مر في آخر المقدمة واختاره في شرح المفتاح لانه كاف فيما هو
المقصود واختاره ههنا اطلاقه على الثلاثة لانه اشهر منه قال قدس سره من
حيث انه يشتمل اشتمال المقيد على المقاد على نكته عامة وخاصة هي خاصة
التركيب في الافادة من علم المعاني قال قدس سره ومن حيث انه اراد الخ
فانه من خلاف مقتضى الظاهر وخلاف مقتضى الظاهر من باب
الكناية كما مر تحقيقه لكن يكون جيبته من جزئيات ما يبحث عنه
في علم البيان لامن مسائله واليه اشار في شرحه للفتاح حيث قال وكونه
من الاجراخ لاعلى مقتضى الظاهر المندرج تحت الكناية لا يوجب كونه
من مباحث البيان كسائر الجزئيات المندرجة تحت قواعده قال قدس سره
ومن حيث انه يحسن اه اي حسنا عرضيا يحصل من افتتان الكلام
من غير نظر الى مائة فني اراده قوله من الدلالة اي صريحا لقوله
لانه صرح فلا ينافي حصول الدلالة على مذهبه في طحاك وتذكرت
لانه لم يصرح بذلك فيهما وان اشار اليه بقوله فالتفت في البين فاقاله
السيد هذه الدلالة الى قوله الا ان التصريح بان في قوله ليك التفاتا
ادل على هذا المعنى ان اراد به الاعتراض على الشارح رح بان الدلالة
على مذهبه متحققة في غير هذا البيت ايضا فلا يكون وجه التخصيص
المصنف رح بالذكر فلا وجه له لان المراد الدلالة صريحا بقرينة
التعليل وان اراد تحقيق كلام الشارح رح فهو مستقيم قال قدس سره
تذكرت اه تمامه واصبح باق وصلها قد تقصيا والمعنى تذكرت في بيت
وذكرتك ايها تهيجك اي تثير حزبك ووجدك على مفارقةك ايها
وصار ما بيني من وصلها قد انقطع والكلام خير ومعناه تحسن وتحسين
على ما فات من الوصل قال قدس سره مع ان الرواية اه انما قال ذلك
لانه لو كان الرواية بالتكلم يكون الالتفات في تهيجك من التكلم الى الخطاب
قال قدس سره الى غير ذلك من الايات التي اوردها امثلة للالتفات
قال قدس سره معبودا من عبده المرض فرجه من حبه ضرب

والله اعلم كما عرفت عن صفات الموعود معقول بان لا يخلط الكلام خبر ومعناه
 فحسب قال قدس سره فلا يدل على المقصود من عدم اشتراط سبق
 التعبير في الالتفات لان المقدر كالمقووظ قوله وبهذا يفسر اهـ يعني
 ما يشعر به من كلام المصريح في الانصاح وبيان الاشعار وما يتعلق به
 فيما بعد في بيان مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب قوله لا نأتم اهـ
 يعني ما ذكره من النكتة الغامضة يقتضي اعتبار هذا القيد فيه اعني كونه
 على خلاف مقتضى الظاهر ويؤيده ايرادهم الالتفات في ما تحت ارجاع
 الكلام لا على مقتضى الظاهر قوله نحو انما زيد وانت عمرو اي فيما اذا حكم
 بالاسم الظاهر على ضمير المتكلم او المخاطب فان التعبير عنه بهما واحدا
 ضرورة اتحاد المراد من التويز يد مثلا وقبسه انتقال من التكلم الى الغيبة
 وتعار ذلك المسمى بالاعتبار فانه مداول انا من حيث انه يحكى عن نفسه
 ومداول زيد من حيث انه علمه لا يوجب التفسير في المعبر عنه والالم يكن
 الالتفات في شيء من الصور السبب قوله نحو انما زيد اي فيما اذا عبروا ولا
 بالاسم الظاهر ثم بصير الخطاب على حكم السابق قوله وفي التبريل
 اهـ كان المناسب ايراده فيما سبق لان فيه انتقالا من الخطاب الى الغيبة
 اورده ههنا الاشتراك في كون المظهر منادى قوله لان الاسم المظهر
 طريق عنه وان عرض له الخطاب بسبب النداء ولذا كان حق الكلام
 بعد تمام النادى الخطاب قوله نحو بان هو عالم الخ المقصود منه
 التعبير عن الموصول المنادى في صلته بظرفي الغيبة فانه انتقال
 من الخطاب الذي حصل المنادى بحرف النداء الى الغيبة التي في الفاعل
 اليه لا لتبرعه بعده بصيغة الخطاب كما في حقيق لانه داخل بهذا
 الاعتبار في باريد في لانه جهة ما في الدليل اختصارا قوله بعد تمام المنادى
 اذا خطاب قبله فالمنادى الموصول والموصوف وان صار مخاطبين ظاهرا
 بدخول حرف النداء ليسا بمخاطبين حقيقة لعدم تمامهما بدون
 الصلة والصفة وكونهما معهما في حكم المفرد واذا اتى بهما
 سرى الخطاب اليهما فيكون الاسلوب قبل ذكر الصلة والصفة الغيبة
 لان الاسماء الظواهر كلها عيب وبعد ذكرهما يكون الاسلوب الخطاب

فكل من الغيبة المستفادة من العائد والخطاب الذي يحكي عنه
 ذكرهما مقتضى الظاهر فلولم يعتبر كون التعبير الثاني على خلاف
 مقتضى الظاهر دخل التعبير ان اعني التعبير بالعائد والتعبير بالخطاب
 بعد ذكر الصلة والصفة في الالتفات لكون الاول انتقالا من الخطاب
 الى الغيبة والثاني من الغيبة الى الخطاب فانه دقيق وبما ذكرنا
 ظهر ان ما في شرح اقتراح الشرح في من انه لا يبعد ان يحمل مثل انا الذي
 سمعني وانت الذي اخلفتني ونحن قوم فقلنا وانتم قوم تجهلون من الالتفات
 من الغيبة الى التكلم والخطاب وتبعد بعض الناظرين بعبء لان التعبير انما
 يحصل بمجموع الموصول والصفة لا بالموصول وحده حتى يصح ان يقال
 انه انتقال من تعبير الى تعبير آخر قوله فيجاء الحكم بالفتح فيجاء وبارد
 مردود فانه وقع في حديث سيد المرسلين وخاتم النبيين وهو اوضح من تكلم
 بالاضاء صلوات الله وسلامه عليه روى جابر بن مطعم عن النبي صلى الله
 عليه وسلم في خمسة اسماء انا محمد واحد وانا المساحي الذي يحكي الله
 في الكفر وانا الخاشع الذي يحشر الناس على قدمي وانا العاقب
 متفق عليه ونقل عن سيبويه انت الذي تفعل على الخطاب وهو
 اعلم المخويين كذا في شرح الكشف للشيخ الطوسي في تفسير قوله
 تعالى استكبرت ام كنت من العالمين والحق ما في الرضى من ان الموصول
 او الموصوف اذا كان خبرا عن متكلم جاز ان يكون العائد اليه غائبا
 وهو الاكثر وجاز ان يكون متكلما خلا على المعنى وكذا في الخطاب
 نحو انت الذي قال كذا وهو الاكثر او قلت كذا خلا على المعنى وان
 المار في قال لولم اسمع انا اجوزة وكان النكتة في اختيار هذا الاسلوب
 وترك النائع الكثير الدلالة على اختصاصه بضمون الصلة وانه لما
 لا ينحى على احد حاله بخلاف ما اذا اورد ضمير القائب لانه يدل على
 الاخبار بالحمادة مع الشخص المتصف بضمون الصلة مثلا لو قيل
 في انا الذي سمعني امي حيدرة انا الذي سمعته امي حيدرة كان معناه
 انا ذلك الشخص المسموع المخاطب بكونه مسمى بذلك الاسم وقس
 على ذلك الحديث المذكور قوله بعض فاذا ذكرنا وهو المذكور قوله منها

نحو ان يزيد وانت عمرو بخلاف ما ذكر بقوله ومنها نحو يازيد ثم وبقوله ومنها
تكرير الطريق فان التعبيرين فيهما في جملتين قوله تطاول اليك
يقع الكاف وان كان خطابا للنفس يجعلها بمنزلة مكروب او مستحق
للعقاب الا ترى انه وقع لم ترق بالند كبر وبلت تامة بمعنى اقام ليلا وزل
به تام اولم ينم فلا ينافي لم رقد وباتت اما ناقصة وله خبره او تامة وله
حال وكلية اما حال اخرى او مصدر اي كيتونة ليلة ذي العار الارمد
والارمد افضل صفة من رمد عينه اذا هاج وعطف باتت على بات
عطف المبين على المبين من حيث اللفظ وعطف المقيد على المطلق
من حيث المعنى والضمير في خبرته مفعول مطلق قال الرضي في انباءه
نبا ان النبا اسم صريح اقيم مقام المصدر لان فعل الانباء والتخير
يتعدى الى المفعول الاول بنفسه والى مضمون الثاني والثالث او مضمون
الثالث وحده بالباء ولك ان تجعل الضمير مفعولا به على الحذف والايصال
على قول من يجعل ذلك قياسا قوله فيصح ان اه فهلا جلت كلام
الكشاف على ذلك لثلاثا يكون مخالفا لما ذهب اليه الجمهور فهذا السؤال
استفسار محض وما قيل انه معارضة للاستدلال بظاهر عبارة الكشاف
على موافقته للمقاسح ووجه استدلال المعارض ان قول الجمهور اول
بالابحار مع توجيه العبارة في الجملة فالمنع في الجواب الثاني غير موجه فليس
بشي لان الشارح رح ادعى ظهور عبارة الكشاف في الموافقة لانها
صرححة في ان الالتفاتات الثلاثة في الايات الثلاثة على سبيل التوزيع
والقابل انما يثبت جواز حملها على مذهب الجمهور بتأويل ان يراد
ان الالتفاتات الثلاثة متحققة في مجموع الايات الثلاثة قوله انما لا ينسب اه
يعني ان التوجيه الثاني انما يتم اذا كان الخطاب في ذلك لنفسه قطعا
ليكنه يجوز ان يكون خطابا لمن يتلقى منه الكلام اي يأخذه ويسمعه
فلا يكون المعبر عنه واحدا فلا يضح الحكم بطريق الجزم بانه قد التفت
ثلاث الالتفاتات وتفصيل الكلام ان الخطاب القاء الكلام نحو الحاضر من
حيث انه حاضر وذلك الحاضر الملقى اليه الكلام قد يكون هو الذي توجه
اليه الحكم المستفاد من الكلام كافي يازيد ثم وقد يكون غيره كما في الخطابات

المتعلقة بالامنة فان الملقى اليه هو الرسول صلى الله عليه وسلم ثم ان
الكاف التي تلحق اسماء الاشارة لبيان احوال المخاطب بها من الافراد
والثنية والجمع والند كبر والتأنيث فان كان المخاطب بها هو الذي يتعلق به
الحكم قطعا فالاصل ان يكون الكاف اللاحقة لها متفقة بالخطابات
التي في ذلك الكلام نحو قوله تعالى ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون وذلكم
خير لكم عند بارئكم وقد تكون مخالفة لها نحو قوله تعالى فاجزاء
من يفعل ذلك منكم وذلك خير لكم فلا بد من احد التأويلين المنقولين
عن ابن الباذش احدهما ان يفعل بالخطاب على واحد من الجماعة
جلالته والمراد له ولهم والثاني ان بقدر اسم مفرد من اسماء الجمع يقع
على الجماعة كالفرق والجماعة وان كان المخاطب بها غير من يتعلق به
حكم الكلام قطعا كما في قول المعري فان المشار اليه باولئك غير بني كانه
المخاطبين بقوله يزجرنكم فلا يجوز ان يكون الكاف في اولئك خطبا
لبن كانه فلا تأويل لان الملقى اليه غير المتوجه اليه الحكم وان كان
محتملا لهما نحو قوله تعالى ثم توليتهم من بعد ذلك وقوله ثم صفونا عنكم
من بعد ذلك فيجوز الامر ان وما وقع في الرضي انه لا يجوز تعدد الخطاب
في كلام واحد بدون ثنية او جمع او عطف فانما هو اذا كان الخطابان من
جنس واحد كما تدل عليه الامثلة التي اوردتها من انما فعلتما وانت وزيد
فعلتما واما اذا كانا من جنسين فلا كيف وقد وقع في التنزيل نحو
قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني وقل يا عبادي الذين اسرفوا فاندفع ما قبل
له مخالف لما في الرضي من انه لا يجوز تعدد الخطاب في كلام واحد
وايه مخالف لما في التلويح من ان المخاطب باولئك هم القاسقون هو
المخاطب بقوله فاجلدوا وان كان كاف الخطاب مفردا كما في قوله تع
ثم صفونا عنكم من بعد ذلك فانه اختار في كل كتاب احتمالا هذا وقد ذكر
العلامة في شرحه للمقاسح ان ذلك ونحوه من اسماء الاشارة لا يجوز
ان يلتفت بها لامتناعه فيها نعم لو اختلف حرف الخطاب المتصل بها
من الكاف واخواته بالحكاية والغيبة لا يمكن الالتفات وحيث امتنع
امتنع انتهى وهذا هو الحق وحاصله ان الاسلوب الثاني يجب ان يكون

على خلاف مقتضى الظاهر وحروفه الخطاب الاحقة لاسماء الاشارة
على مقتضى الظاهر ولا يجوز تغيرها الى الحكاية والغيبة قوله
حيث لم يقل الخ فيكون نصا في ان الخطاب به هو المخاطب بعنكم
وتوابعهم لانه الاصل على تقدير الاتحاد قوله المخاطبون لان الغائل به
حيثما التجار وهو من المؤمنين الا انه اقام نفسه مقام المخاطبين ليكون
ادخل في النصح لما انه لا يريد لهم الا ما يريد لنفسه وكونه من باب
التعريض لا ينافي ذلك لان باب التعريض عند المص والسارح رح
اما مجاز او كناية ومهما مجاز لا متناع ارادة الموضوع له فيكون اللفظ
مستعملا في خبر ما وضع له فيكون المعبر عنه في الاسلوبين واحدا فليست
على ما حققه السيد من ان المعنى التعريض من مستلزمات التركيب
واللفظ ليس مستعمل فيه بل هو بالنسبة الى المعنى المستعمل فيهما
حققة او مجاز او كناية برطان اللفظ ليس مستعملا في المخاطبين فلا يكون
المعبر عنه في الاسلوبين واحدا قوله وهذا مشعر الخ الى التقييد
بقوله عند السكاكي رح لكن في الاشعار خفا اذ يجوز ان يكون التقييد
لاجل ان تلك المقدمة مسبوقة لبيان الالتفات في البيت الثالث عنده
قوله وقد كثر في الواحد الخ حتى قال في شرح السهيل بالمصري
ان معنى تفعل وفعلنا التكلم المعظم نفسه او المشارك قوله في الكلام
القديم اي في كلام القمقم على المتقدمين في الجاهلية يدل عليه ما بينه
بالمولدين قوله وانما هو استعمال المولدين اي المحدثين يقال كلام مولد
اي محدث وفي القاموس المولدة المحدث من الشعراء لحدوثهم وتمكوا
في ذلك بما وقع في القرآن المجيد من قوله تعالى رب ارجعون اعلى عمل
للعظيم وقال القائل في تفسير قوله تعالى وقالت امراة فرعون فزة
عين لي ولك لا تفتلوه خطاب بلفظ الجمع للعظيم وجوز الكشف في قراءة
الحسن لتجديده بالناء على خطاب العزير ووجهه للعظيم الى غير ذلك
ومع عدم مجيئه في كلام الغناء الجاهلية لا يدل على عدم فصاحته
ان القرآن مما يشهد به لا عليه فاقبل ان كلام الشارح رح

يقضى ان يكون القرآن واردا على استعمال المولد بن ابي بنى
بل استعمال المولد بن واردا على أسلوب القرآن قوله اي حسين
ولي الشباب او تولية الشباب وانما ارضه كناية عن زواله وانقطع
قوله وكاد ان يضرهم اي بالكناية اشارة الى بقاء بعض آثاره كابدل عليه صيغة
التصغير وعصم حال يدل على بعبه وهذا المشي هو من الكم وله فان
فيه بقية آثار الشباب وظهور بعض آثار الشباب قوله ان يكون الخطاب
اه لم يرد بالخطاب مطلق الكلام واخذه لان اشعاره في التعبير في شرط
هذا القوم ايضا والا لم يحقق النكتة العامة الالتفات ولان عدم اتحاد
المتلقي في قول خبره غير معلوم بل الظاهر اتحادهم لانه يلحق الكلام
الى الخليفة فان القضية في مدحه بل ازاوية من يكون مخاطبا بالحكم
المستفاد من الكلام ولا شك في مقابلة المخاطبين في قول جبريل هذا
المعنى فان الامر بالثقة لامرأته والامر بالاعانة الخليفة خافهم فانه قد غلط
فيه بعض النحاطرين قوله انه اضطراب له لان ام المتقطعة تغيد
الاصراض عن الحكم الذي خوطب به بنو كنانة بقوله هيل يجر نكم
الى الاخبار بقوله ليس يقع في اولك الوك بعدد دفع الرسالة فهم
ولا يمكن ان يكون بنو كنانة مخاطبين بالاخبار لان اسم الاشارة عبارة
عليهم فلا يكونون معبرين بكاف الخطاب كذا في قوله اقبى الخ
في الصحاح ان ذكر مخاطب الشاعر فليس هو والمخاطب بكسر الراء
الاسنان على التفصيل المذكور في الصحاح واداه صفي الخ والضمير
في فصل الحية والفرع الغصن والبشامة شجر يستاك به والاستفهام
في اليقين التحضر والتدله على ما فات من اوصال الحية قوله فاجاب اه
فقوله وفي البأس راحة اعراض لدفع توهم ناش عن السابق او استئناف
بالواو قوله من طربت الثوب اذا علت به علا صاريه كانه جسد يند
فقوله تجديده ايمان المعنى اللغوي وقوله احدا ثانيا في المراد فان احداث
هيئة اخرى لازم تجديده الثوب ولم يذكر ههنا ما في شرحه للمفتاح
من كونه من طرا بالهمزة بمعنى الورد فالعنى ارادا واحدا لان بناء
المنطوية من الطره مجرد قياس غير مذكور في الكتب المشهورة من اللغة

واللام في قوله لنشاط لتقوية العمل لان النظرية متعددة بنفسه وفي قوله
 للاصفاء للتعليل ومفعول الايقاظ محذوف اي السامع ولك ان تجعلها
 في الموضوعين بمعنى واحد فيقتدر المفعول للنظرية اي نظرية الكلام
 لاجل تحريك سيرة او يقتدر المضاف للاصفاء اي ايقاظ لاهل
 الاصفاء اليه قوله وقد يخص على صيغة المعلوم او المجهول فانه يحكي
 لازما ومتعدا يقال اختصه فاخص قوله اي قد يكون لكل الصفات
 اذ اشار الى ان اختصاص مواضعه كتابة عن اختصاصه ولما كان
 الجمع المضاف ظاهرا في العموم افاد اختصاص كل الصفات والمراد
 كل نوع من النوع الستة فلا ينافي جريته الحكم المستفادة من كلمة قد
 قوله على طريق الاتساع بالجرائم المفعول فيه مجرى المفعول به
 فيكون مجازا في النسبة الايقاعية قوله والمفعول محذوف اي نسبا
 متسا كما في قولهم فقال ان يعطى اي فعل الاعطاء فلا يراد ما قيل
 ان المحذوف المقدر كالمفعول كانه قيل مالك يوم الدين اجمع الامور
 فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في النسبة الايقاعية والحيث بان قولهم
 ياسارق الليلة اهل الدار مثله على المجاز مع ذكر المفعول الحقيقي
 وتوجيه جعل المفعول به بدلا والجمع بين الحقيقة والمجاز غير قليل
 في البدل كما في قطع زبيده وطلب زبيده فقول هذا القائل والمفعول
 محذوف زبيده ما كان مفعولا به قبل الاتساع وصار بدلا بعده وفيه
 ان اهل الدار مفعول فعل محذوف اي اثنى اهل الدار وان جعله
 بدلا غير بدل الغلظة لا يصح وهو ظاهر وبدل الغلظة مناف للعرض
 المطلوب من الاتساع اعني للدلالة على التعميم وان القول بان الجمع
 بين الحقيقة والمجاز غير قليل في البدل باطل لان معنى قطع زبيده
 قطع شيء من زبيده هو بده وكذا كل بدل اشتمال ولذا قالوا انه لا بد فيه
 من تشويق السامع الى ذكر البدل وانه يفيد التقرير حيث اجل الحكم
 ولا ثم فسر قوله دلالة على التعميم اما علة حذف المفعول اي حذف
 المفعول نسبيا دلالة على التعميم لانه يتوصل من الاطلاق في المقام
 الخطابى الى العموم لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح كما سيجي واما علة

لاصف على الاتساع لانه اذا جعل الزمان مما وقع عليه الملك افاد
 بمفعول الملك اكل ما فيه بالدلالة العقلية بحيث لا يقبل التخصيص
 بخلاف ما اذا قيل مالك الامر كله في يوم الدين قوله بان العبادات الياء
 لبيان التخصيص اي التخصيص بهذا الطريق وليس صلة التخصيص
 واللام تخصيص المخصص قوله لئلا يلام الكلام اي يكون كل واحدة
 من الجمل الثلاث آخذة بحجرة الاخرى هذا ما اختاره صاحب
 الكشف واختار القاضي تعميم مفعول الاستعانة ويبان وجه ترجيح
 احد الوجهين على الاخر بطلب من خواشيتنا على تفسير القاضي
 قوله فالطيفة المخصص بها اه اشار الى ان مذكوره المص ربح قاصرا
 لان خاصته انا اجزاء تلك الصفات بموجب لوجود المحرك الذي
 يوجب ان يخاطب العبد ذلك الحقيق ولا تفهم منه نكتة الخطاب
 الذي وقع في كلامه تعالى فلا بد من ضم مقدمة وهي ان العبد ما دور
 بقراءة القافية ففقه تبيينه على ان العبد ينبغي ان يكون قرأه بحيث
 يجد ذلك المحرك لتكون قرأته بالخطاب واقعة موقعها قوله وطريقة
 للكشاف ان الخطاب لدلالته على كمال التمييز يتعلق بالعبادة بتطبيقه
 بالمتن فيشعر بعلة ذلك التميز الحاصل بالصفات للعبادة فغاية
 الخطاب لتعليل حكم العبادات كانه قيل تخصك بالعبادة لتمييزك بتلك
 الصفات قوله واهله اي العباد لانهم عروء وبهم ختم سلسلة
 الخسوفات فهو وتخصيص بعد التعميم ليعلم ترتيب قوله فانصرف
 النفس بالكلمة اليه ولذا تعرض للعبادة في بيان معنى الرحمن الرحيم
 ومالك يوم الدين قوله لتأهلي وضوحه اه في الخطاب اشارة الى انه
 تعالى بسلب هذه الصفات واضع غاية الوضوح كالمشاهد فسبحان
 من دل بانه على ذاته قوله تبيينها على ان من هذه صفاته بحيث ان يكون اه
 لانه ظهر من اجزاء تلك الصفات عليه ان الصلة لشمول قدرته
 تعالى وارادته والطاقته في امر المعاش والمعاد يحتاج اليه في جميع
 تعلقاته غير خارج عن تحت تصرفه في حين من الاجيان فيجب
 ان يكون حاضرا في قلبه كالرئي المشاهد سيما في حال العبادات

حيث قرآن الخطاب بها فانها حال المناجاة له تعالى فالطيفة التي ذكرها
 الشارح رح متضمنة لثلاث لطائف كما لا يخفى قوله ولا يخرج كلامه
 اى كان كلامه في احوال المستداليه على مقتضى الظاهر وانجز ذلك
 الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر من المستداليه فان وضع المصغر موضع
 المظهر وعكسه انما اورد من المسند اليه ولذا قال فيمنه ليس منه
 ونظيره من غير هذا الباب قوله اورد عدة اقتسام مشهورة منه
 وان لم يكن من المسند اليه ولذا قال ومن خلاف مقتضى ولم يقل
 منه تكريلا لبيان وجه وفيه اشارة الى ان اقسامه لا يتصور فيها ذكره
 فان المجاز والتكليف ايضا من اختلافه قال قدس سره وهو ظاهر
 لان غير ما يترقبه كلام المتكلم صدر في مقابلة كلام المخاطب غير
 مطابق له ظاهر او اقل المقصود ههنا مطابقة بسبب حمله على خلاف
 مراده للتنبيه على انه الاولى بالارادة لا للتنبيه على ان الاولى بالارادة
 ما صدر عن المتكلم في مقابلة كلامه مثلا قول القبيضي في مقابلة
 وعيد الحاج ليس عطفا على له فانه كلام في مقابلة الوعد للتنبيه على
 ان اللائق بحاله ارادة الوعد لا الوعيد لان اللائق بحاله ما صدر
 عن القبيضي وما قيل في دفعه بانه يمكن ان يراد بالقصد والارادة الترتيب
 فالمعنى للتنبيه على ان الغير اولى بالترتيب وان يراد بالتفسير غير المراد
 فتكلف اورد اذ ليس مقصود المتكلم التنبيه على خلاف ترقيب المخاطب
 بل التنبيه على ان يريد ما يطابق به كلامه بكلامه وكذا ما قيل
 ان مقصود السيد بيان مراد الشارح رح وليس غرضه الاعتراض
 عليه فان معنى كلامه ان الصحيح في الواقع رجوع الضمير الى خلاف
 مراده فالمراد من التفسير في كلام الشارح رح خلاف مراده وجعله راجعا
 الى غير ما يترقبه كما هو ظاهري قول الشارح رح وهو ظاهر فانه
 بعيد عن العبارة غاية البعد تايها هذه الطائفة الآية وقيل في وجه
 السهو يريد ان خلاف مراده الجماع مثلا انما هو الغرض وغير ما يترقب
 حمل القبيضي للادهم في كلامه على خلافه فانه انما يترقب حمل
 الادهم على مراده اعني القيد ولا يرب في انه لا معنى للقول بانه اولى بالارادة

وفيها انما لا يعلم ان المترقب حمل الادهم على القيد بل المترقب الكلام
 الذي يطالب به حمل الادهم على القيد فغير المترقب الكلام الذي
 لا يطالب به وقيل ان غير المترقب الكلام الذي القاء لاجله كلام المخاطب
 على خلاف مراده ولا شك ان الكلام الذي القاه القبيضي لا معنى لكونه
 اولى بالارادة وفيه انه ان اراد به ان المترقب نفس الكلام فمنوع لان الكلام
 انما يترقب باعتباره مدلوله وان اراد به الكلام باعتباره مدلوله فحمل
 كلام المخاطب على خلاف مراده مدلوله لانه انما يترقب هذه القدر
 من التصرف لا يقتضى كون ارجاع الضمير الى الغير المترقب منه ويطالبه
 قوله انما لو احسن السبب الى اعلم ان ما يقال به من الجاس فلا يسؤل عنه
 ههنا حقيقة امر الهلال وشبهه في اختلاف تشكلا في التورية
 ثم عوده الى ما كان عليه وذلك الامر المسؤل عن حقيقةه يحتمل
 ان يكون غاية وحكمته ويحتمل ان يكون سببه وعقله فثبت النزول
 لا لاختصاص له باحد هما وكذا لفظ القرآن ان يجوز ان يقدر ما سبب
 اختلاف الاهلة وان يقدر ما يحكمه لاختلاف الاهلة فاختر صاحب
 الكشف والراغب والقاضي انه سؤل عن الحكمة كما يدل عليه الجواب
 اخرجنا للكلام على مقتضى الظاهر لانه الاصل واختار السكاكي رح
 انه سؤل عن السبب لانه الحكمة ظاهرة لا تتحقق السؤل عنها
 والجواب من الاستلزام الحكيم فان قلت الاهلة جميع الهلال وهو
 القمر البين او قلت اباي فالآية تدل على انه سؤل عن تعيين الاهلة
 وكثرة والجواب ببيان الحكمة التعبدية على انه سؤل عن اختلاف
 تشكلات القمر قلت السؤل المذكور في الآية صريح في السؤل عن
 التعبدية متضمن للسؤل عن اختلاف تشكلا في التورية لان تعبدية
 تبع لاختلافها فانه لو كان على شكل واحد لم يحصل التعبدية كما ان
 شأن النزول صريح في السؤل عن اختلاف التشكلات حيث
 للسؤل عن التعبدية حيث قيل ثم يؤيد كما قبل قوله ببيان الغرض
 اى الحكمة الظاهرة فانه اللائق بشأن التبليغ التمام واما الحكمة
 الباطنية مثل كون اختلاف التشكلات سببا في ايماننا او جعلنا

لاختلاف احوال المواليد العصريين كما ينبغي محله لا يطلع عليه
كل احد قوله بوقت اي يوم من الناس امورهم فهو بيان للوقت التي
بالختيارهم وقوله ومما لم يلمح اشارة الى الموافقة التي عينها الله تعالى للعبادات
الوقتية الا انه خص الملمح بالذكر لانه لا يكون له شيء الى الوقت لما لا يحتاج اليه
لكداه وقضاء قوله على الاول اه اي على تقدير وقوع السؤال والا فالاول
بحالهم ان لا يستلوا عن الحكمة ايضا لما ان الفاعل المختار يفعل ما يشاء
ولاه معلوم انه حكيم لا يفضل شيئا بدون حكمة بالغة قوله لانهم اه
بالصواب لا يلائم له صلاح معاشهم ومعادهم والتي هم انما يبعث لبيان
ذلك لانه يدل على ان سبب الاختلاف ما بين في علم الهيئة وهو باطل عند
اهل الشريعة فانه يفتي على امور لم يثبت شيء منها غاية الامر لانهم
تخلوها فوافقت لما ايدعه الحكيم المطلق قوله فليهما على تحقق
وقوعه فيه اشارة الى ان التعبير عن المستقبل بالماضي لكونه استعارة
بسبب تشبيه المستقبل بالماضي في تحقق الوقوع وتطبيقه البيان لمكانه
من حيث ان الداعي اليه التنبه المذكور من وتطبيقه المعاني لكن في
ان هذا استعارة في المشتق باعتبار الهيئة ولم يذكره القوم في مباحث
والاستعارة اقوله لواقع يقع فائدة لام الابتداء امران فأكبره مطعون
الجملة وتخلص المضارع المحال فالام في الواقع ويطع كليهما المجرد
التاكيد كافي قوله تعالى اولسوف يعطيك ربك فترضى قوله بحسب
العراض اي الاستعمال للطوارئ على الوضع واهم هذا يخرج عن حد
المفعول لان المراد فيه الاقرب بحسب الموضع قوله على تمكن الوصف
وتبينه اي حصول الوصف للوصوف وكونه ثابتا له ولو في الزمان
المستقبل لانها وضعت للذات المتصفة بالمصدر امل فاعلمها او واقعا
عليها كما في الزماني فالنسبة للصيغة في مفعولها تليق به فاذا جعلها
مخبرين عن شيء اقالا لهما فاعلمها بالذات المتصفة بالمصدر وان كان انضافه
بمضي الاستقبال بخلاف المستقبل فان النسبة فيه تامة مقصورة بالافادة
فاذا استند الى شيء يقيد به يتصرف بالبداء في الاستقبال حتى زيد
ضارب انه ذات متصفة بالضرب ولو في الاستقبال ومعنى زيد بضرب

انه يتصرف بالضرب فيما يدلان على تحقق الاتصاف ووقوعه
والمضارع على انه يتحقق فاستعملهما في معناه للدلالة على وقوعه
يكون على خلاف مقتضى الظاهر وهذا مراد الشارح رج من قوله
وان شئت فوازن اه وعلى ما قررناه اندفع ما قيل في وجه النظر
انا لا نسلم انهما يدلان على التمكن والثبت فان الشيخ نص على ان
زيد منطلق لا يدل على اكبر من قيام الانطلاق زيد وحصوله
له واوسلم فدلالتهما على التمكن والثبت لا يدل على ان استعمالهما
في المستقبل مجاز فان الدلالة على الثبات لا ينافي كونه مستقبلا اما الدفاع
الاول فظاهر لانه لم يرد بالتمكن والثبت الاستمرار والدوام بل مجرد
الحصول واما الثاني فلان المقصود ان فيهما دلالة على حصول
الوصف والاتصاف به وافي الاستقبال فالتعبير عما لم يحصل في الاستقبال
بلفظ يدل على حصوله خلاف مقتضى الظاهر ووجه النظر فيه
ان اللازم مما ذكره ان الوصف الذي لم يقع ويكون تحقق الوقوع
ان قصد الدلالة على انه سيقع عبر بصيغة المضارع وان اريد الدلالة
على انه متحقق الوقوع في الاستقبال عبر بصيغة اسم الفاعل والمفعول
فالعنوان مختلفان يعبر عن كل منهما بما يدل عليه وضعا وليس شيء
منهما على خلاف مقتضى الظاهر ثم ان الشارح رج يدل هذا الجواب
بقوله لا خلاف في ان اسم الفاعل اه وحاصله ان اسم الفاعل والمفعول
فيما وقع حقيقة وفيما لم يقع مجاز بالاتفاق فاذا استعمل في كان استعمالا
في غير ما وضع له فيكون خلاف مقتضى الظاهر واورد عليه انه يلزم
ان يكونا دالين على الزمان بحسب الوضع فينتقض تعريف الاسم والفعل
طرذا ومنعوانه يلزم من ذلك ان يكون كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر
والجواب انهما موضوعان لما وقع في الحال او الماضي لانها موضوعان له
مع الحال او الماضي وشتان بينهما وان الشارح رج نص في شرح
المفتاح بان كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضى الظاهر
ان يعبر عن كل معنى بما وضع له لكن خلاف مقتضى الظاهر اعم
من المجاز بناء على ما مر في باب احوال الاسناد وان خلاف مقتضى الظ

منه فانه ظاهرا قد من سره بل الجواب ببشارة لا يخفى فانه مبشر
بلن الفرق بين الجوابين بالبشارة قوله ان يجعل اجزاء الخ
الى من حيث افادته للمعنى التركيبي فلا يرد في الدار بل لا بد من معنى
في الدار وفي الدار لا بد من معنى قوله والاخر مكانه فخرج من ضرب
ن بدالة وان جعل المفعول مكان الفعل لكن لم يحوّل الفعل مكان
المفعول قوله كل اذا وقع ما هو في موقعه فانه ليس ذلك في كلام العرب
في الخبر وانما في الاستفهام فقد اتفقوا في من ابوك على ان من مبتدا
وابوك خبره وما في ماذا صنعت اذا جعل ذا معنى الذي ان ما مبتدا
وقا خبره بل وفي باب الخبر ايضا ورد قوله تعالى ان اول بيت وضع
للناس للذي ببكة بشاركا ولك ان تجعله من باب القلب ~~كذلك~~
في شرحه لافشاح وقال السيد في حواشي شرحه ان القول بالاتفاق
سهو فانه مذهب سيبويه ومذهب غيره ان من خبر لما بعده وفعل المراد
اتفقوا على جواز كون من مبتدا لا يدل انه صريح في بحث الانشاء
بكون الالهام المتضمن للاستفهام اخبارا لما بعده عند البعض ثم الجواز
في الاستفهام انما هو في الالهام المتضمن له كما ينبغي في بحث تكبير
المستند من هذا الكتاب وتسير اليه عبارة في شرح المقشاح حيث
قال فقد اتفقوا في من ابوك دون ان يقول فقد اتفقوا فيه فلا يرد انه
اذا جوز ذلك في الانشاء فلا يكون اظهي كان ام حار من باب القلب
من جهة اللفظ قوله ههنا اشارة الى ان العرض مطلقا لا يقتضي ذلك
مخو عرضت الاشارة على السبب انما يقتضي لذلك المعنى المقصود
من العرض ههنا وهو الميل الى العروض ومن لم ينظر الى ههنا المعنى
ونظر الى ان العروض يتحرك الى العروض عليه قال انه على الاصل
ومن لم ينظر الى شيء من الاعتبارين وقال العرض اظهر شيء لشي
قال ان كلام القولين على الاصل وهو الحق فان كلام الاعتبارين
خارج عن مفهوم العرض قوله فكان المقدر وانك خبره فيكون
الاسم الواقع موقع المستند نكرة والخبر معرفة وذا جمع في الاستعمال
فكيف ان يحصل على القلب وان الاصل كان ظاهرا ام حار قوله

لان الاستفهام اي انما اختر تقدير كان لان الاستفهام بالفعل اولي
قوله فوجوه كذا من اي اعتبار وجوه لفظا لاجل هيمنة الاستفهام
كقوله من حيث التفصيل لان المقصود المعادلة بين الظني والحار
مطلقا لا مقيدا بالزمان الماضي قوله والضمير من قوله لان فيه من التبيين
والاشارة الى المرجوع اليه ما ليس في المظهر النكرة ولا معنى للتعريف سوى
التبيين والاشارة ولو الى مبهم قوله اظيها كان امك تذ كبر ضمير كان
باعتبار المرجع على وفق البيت وان كان امك يقتضي التانيث قوله المقصود
التسوية الخ لا التسوية بين الظني والحار في كونه امه فافهم الفرق
بين المعنيين كالفرق بين زيد المطلق والمنطوق زيد قوله في باب
الخ وقع الاستبعاد وتوقعه قوله وفي التنزيل قال الله تعالى وكم من قرية
اهلكناها فجاءها بأسنا وقال تع خالفه فقد رآه اذالم ياول الاهلاك
والخلق باولدهما قوله من طين السطح اي اصلته وسوته بالطين
قوله بانفد بالتحريك والسباع يقع السين وكسرهما الطين مع الذين
وقيل بالكسر الالة قوله ولم اصيب بمعنى انه لم يوجع في الكتب المتداولة
الاصابة بمعنى الجرح الخ في القاموس وغيره الاصابة ضد الاصعاد
والايتانة بالصولة وراية والوجه ان الاحتياج والتفجع وزاد
في شمس العلوم والتاج النيل يعني رسيدن قلعه معنى مجازي من التفجع
او من النيل قوله لان قوله اصيب بمعنى جرحته ام اشار بقوله بمعنى
جرحته الى ان كونه قرينة معنى اظيها عليه المجيب من ان اصيب بمعنى
جرحته حيث لم يتعرض لبيان معناه فلا يرد ما قيل ان كونه قرينة
انما يصح اذا كان نصا في ذلك المعنى لم لا يجوز ان يكون بمعنى نلت
كما قال الميزوقي قوله على انه لما جعله او قال الرضي ان اصاب لم يستعمل
متعبدا الى مفعولين وكون ما يفسر به متعبدا الى مفعولين لا يقتضي
تعبده اليهما فليناجيه حلا لا قوله والجواب المرضي او انما كان مرضيا
لان في الجواب المقدم صرف النفي اليه القيد والظاهر ان يصرف
الى ما دخل عليه اعني الفعل كافي هذا الجواب قوله ولم يبالوا ما زادوا
معي فلا يلاد في لم اصيب مجازي قلعه لاجل هذا جعل الاصابة بمعنى الجرح

قوله انما كان في التاج الترك مستنداً في الحذف فيمكن ان في الاول
اشارة الى عدم الايمان به ابتداء وفي الثاني الى انقطاعه بعد الايمان
قوله امسى بالمدينة رحله امسى امامه الى ضمير من وجلة بالمدينة رحله
خبرها ان كانت ناقصة وحال ان كانت تامة وامامه الى ارجله بحجازا
وبالمدينة خبره او حال قوله من الثاني لان الاول لان الابتداء لا يدخل
على خبر المبتدأ قوله بافراده ليس هذا قبيحاً اجتزأ بالانه اذا كان
مثنى او مجموعاً لا يصح كونه خبراً عنهما ايضاً كما في المثال المذكور
بل للتصريح على ان الافراد لا يمنع كونه خبراً عنهما لانه يجوز ان يعتبر
موصوفه مفرد اللفظ متعدد المعنى كقوله لا فتاع العطف الخ
لما يلزم من توارده عاملين اعني ان والابتداء على معمول واحد وهو
الخبر بخلاف ما اذا مضى الخبر فانه حينئذ يقدر المعطوف خبراً آخر فيكون
مرفوعاً بالابتداء اما اذا لم يعتبر عطفه على خبر ان بل عطف المبتدأ
فقط على اسم ان فقط ظاهر واما اذا اعتبر معطوفاً عليه فلا يكون
معطوفاً على لفظة لا نهما اعتبرت في حكم العدم فكان الرفع لا يعمها
وتعتبرها في الابتداء ويكون الكلام من قبيل عطف المفرد على
المفردين فانه قد قيل انه اذا قدر المعطوف خبر يكون معطوفاً على محل
خبر ان دون لفظة ليحذف عامل المعطوفين على اسم ان وخبره والمعطف
على محل خبر ان لم يوجد في كلامهم قال قدس سره عطف الخبرية
على الانشائية في المعنى ان عطف الخبر على الانشاء وبالعكس جوهرة
سندوية والصغار وجماعة وهذا القدر يكفي في التمثيل قوله في التفسير
على القرينة قد يتدبر على يتضمن معنى التفسير وفي بعض النسخ
عن بدل على قوله بحسب الظاهر اذا في الحقيقة لكل منهما خبر
على حدة قوله وهذا الوجه هو الذي اى عطف الجملة على الجملة ويكون
المستند اليه في الجملة الثانية مقدماً على خبر ان قوله في قوله تعالى
اي في سورة التوبة رفع الصابون وتقدمه على النصاري واما في سورة
البقرة فمضى الصابون ولا اشكال فيه قوله اي من المذكورين
ضلالاً اهـ لكونهم مائلين من الايمان كلها مشتركين عابدين للخالق

او الكواكب قوله فاما الظن بغيرهم في البيت التشرية في الخبر بحسب
الظاهر بعد التدوير في التفسير وفي الآية يعيد الحكم فيجاء الصابون
بظن في الاول قال قدس سره اشارة فيرجح عطف المفرد على المفرد
بكونه الاصل لكون المعطوف من جملة التوابع والتابع كل ثان باعراب
بنا بقة وبانه لا يلزم تقدم المعطوف على المعطوف عليه لانه يقدر
خبر الثاني مؤخر عن خبر الاول ويرجح عطف الجملة على الجملة
بان المعطف على المحل بخلاف الاصل لا يصار اليه الا للضرورة
وبانه يلزم في عطف المفرد على المفرد الفصل بين المبتدأ والخبر
بمجرد ان قد مر مؤخر وتقدم المعطوف على المعطوف عليه
ان قد مر مقدماً بخلاف عطف الجملة على الجملة فانه لا يلزم الا التقدم
على بعض المعطوف عليه وان جواز العطف على محل اسم ان
مختلف فيه فلا يجوز عند من يشترط وجود المحرر اي الطالب الاعراب
المحلى وهما قد ابطال الان الرفع للاسم محلاً هو التجرى وقد بطل
بدخول لت ويجوز عند من لم يشترط وتفصيله في المعنى قال قدس سره
هل يجوز ان يكون خبراً لا يجوز لان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ
الا اذا تقدم عليه نحو اقام زيد قال قدس سره فهل يجب ان يقدر
مؤخر الا يجب ذلك لان احد الامرين لازم اما تقدم للمعطوف او الفصل
وبكلاهما خلاف الاصل قال قدس سره فان اقدر الخبر مقدماً اهـ
لا رجح شيء من التفسيرين على الآخر لكونهما واقعتين في الشعر
كما مر من قوله ثم اشكتك لاشكائي وسما كنه فير يسفار او قهر على قهره
وقوله عليك ورحمة الله السلام قال قدس سره لماذا قطع اهـ بينه
في الكشف عما حاصله انه لو عطف على محل اسم ان يلزم توارده
العاملين اعني ان والابتداء على الخبر ان قلنا ان العطف في المبتدأ هو
العامل في الخبر او اختلاف المعامل في المبتدأ والخبر ان قلنا ان العامل
في الخبر ان فقط وتوارد عليه الشارحون فاطنة بانه انما يلزم ذلك اذا
لم يقدر المبتدأ خبراً واما اذا قدر له خبر مقدماً على الخبر المذكور
او مؤخر فلا لانه يكون حينئذ لكل من ان والمبتدأ خبر على حدة

والجواب ان كلامه معني على عدم تقدير الخبر وانما اذا قيل الخبر فهو
في الحقيقة من عطف الجملة على الجملة لان عطف المفرد على المفرد
اذ لا يشرى في شيء من اجزاء الجملة انما الفرق بين الوجهين انه
اذا اعتبر الاستناد بين المبتدأ والخبر بقدم ما على العطف كان من عطف
الجملة على الجملة واذا اعتبر العطف بقدم ما على الاستناد كان من
عطف المفرد على المفرد قال قدس سره يحتمل ان يكون اعتراضه
اختصاره الرضي في بحث الحروف المشبهة وفي الكشف انه يجري
مجرى الاعتراض وانما جعله جاريا مجرا لانه يلقى على حقيقة العطف
وانما نزل عن مفرغ المعنى الذي افاده بقوله وفائدة التقديم قال قدس سره
الى غير ذلك كلة اشارة الى وجه اختيار حذف الخبر عن الثاني على
حذف الخبر عن الاول ليكون السابق قرينة اللاحق دون العكس
ولان الآية متوافقة لبيان حال اليهود والنصارى فهم احق بالخبر
المذكور وفي المعنى والذي حمل مناجيب الكشاف على ان جعل المذكور
خبراً للتسليم وخبر الصابئون محذوفاً من بابية التأخير مع ان من
عبويه في زيد وعز قائم ان المذكور خبر الثاني وحذف عن الاول وهو
الظاهر لا يلزم الفصل والحذف وما ذكره من المعنى فانه لا يفتشى الا
اذا اخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر والى ما ذكره صاحب
المرآة من ان رفع الصابئون من قبيل العطف على الدوهم كافي قوله
يداني لست بمدرك ماضى ولا سابق عيشا اذ كان جلياً مكانه وهو
انه قال لست بمدرك ماضى فكانه قيل ههنا الذين امنوا وهاهنا والى
ما قيل ان الصابئون منصوب ويحى للنصب بالواو وفي بعض اللغات
والى ما قيل انه عطف على الضمير المتصل في هادوا ولا يخفى ضعفها
قوله وخبر الاول محذوف في المعنى وقد تكلف بعضهم فزع ان نحن
لما ظم نفسه وان واضح خبر عنه ولا يحفظ مثل نحن قائم بل يجب في
الخبر المطابقة نحو والما نحن المسافون وانا نحن المسجون واما قوله
رب ارجعون فافردتم جمع فلان غير المبتدأ والخبر لا يجب لهما من التصديق
ما يجب لهما قوله خبر لوالدي اي لكان من حيث انه عامل فيه

اذ لا يصح تركه بربا على النصب خبر لوالدي قوله من عطف
المفرد وانما يصح للعطف مع ان المعطوف لا يثبت له صيغة التثنية
لانه وقع تابعاً ويقتضي في التابع ما لا يقتضي في التبع او على سبيل التعليل
قوله والخبر محذوف والكلام من عطف الجملة على الجملة على نسبة
تقديم رب او تقدير المحذوف مؤخر اخذ قوله والخبر ايضا مروج
ولفظية كان في المعطوف عليه مجرد للاستعارة بالنسبة بين الجملة
في المعنى متفقة قوله لم يكن بعيداً في اشارة الى ان في ذكره الجمهور
والرؤى بعد لان الاصل في العطف ان يكون عطف المفرد على
وان يكون السابق قرينة على اللاحق دون العكس قوله اي وعزوا
كذلك ان جعل من عطف الجملة فقد حذف المسند من الجملة
الثانية وان قصد عطف عزو على زيد وعطف منطلق المحذوف
على منطلق المذكور فقد حذف فيه المسند ايضا ولا ينافي كون المحذوف
معطوفاً على مجرد كذا في شرح المفتاح الشريفي وفيه ان المسند
والمسند اليه لا يطلق في الاصطلاح على التوابع قوله يدل على إطلاق
الوجود فانها وجود بقية قوله نعم قد يدل الخ يعني قد يحذف الخبر
الخاص اذا دل القرينة على الخصوص قوله للشيئة اي الشيئة
من غير عطف بقرينة المقابلة كافي قولهم الذي يطير فيفض
زيد الذي وج يكون العامل فيها هو الخبر سواء كانت زمانية او مكانية
اي فزيد موجود في ذلك الوقت اوفي ذلك المكان فجاء قوله لزوم
اي تفيد اسوق ما بعد ما قبلها من غير مهلة لا كونه متبوعاً
بما قبلها قوله حيث يكون مفعولاً به فبعد ان اذا ظرف غير متصرف
على الاصح قوله لا يكون مضافاً لتلازم اعمال التأخر لفظاً ورتبة
في التقديم فيها ولا يجوز ان يكون خبراً لما بعده لان ظرف الزمان
لا يخبره عن الجهة الا بتقدير مضاف اي في ذلك الوقت حصول زيد
قوله فيجوز ان يكون هو خبر المبتدأ قبل الجواز اما بالنسبة الى انه
يجوز ان يكون مفعولاً به لجا بانه وفيه ان مفاعلة المكان لا معنى له
واعتبارها بان وجود زيد فيه ركك واما بالنسبة الى انه يجوز ان يكون

طرق المذهب المحذوف وفيه انه اذا كان خبرا فهو في الحقيقة طرف
 الخبر المحذوف والمطرف سادس والفرق بينهما في السند وعدمه
 انما يتم لو وجد طرف مستقر محذوف العاقل والقائم على خبر السند
 فالصواب ان يقال معنى يجوز له ان يمتنع اشارته على تقدير
 الزمانية فيمتنع كونه خبرا ليقدر الا لا يتقدروا المضائق اقوله فان لمعنى لقولنا
 الخ والقول بالبدل تعينف لما معنى فلهذا من انسابك والذين بالبدل
 لفظ فلانه يدل على انما هو الجار والجار في البدل منه والقول بانه خبر بعد
 خبر او من معنى تبيح العكس بكونها ما معنى فلهذا من التعبد في الحكم واما
 لفظ فلانه يتعلق به واما من يمتنع وانما هو طرف جز واحد من غير
 قطف قوله جمع اى اسم جمع لان خبر لا ليس من ابيته الجمع قوله
 لا رجوع لهم اى الى خواصهم قوله ونحن على ارضهم اى بفهم ذلك من قوله
 ان محلا فان الخلق لم يزل على عدم الاقامة فيه كثير قوله طرف قطعا
 بخلافه في فاذا زيد فانه ليس لطرفه طرفا قطعا قوله وقد وضع الخ
 تأريدا لكون الخلف طرفا قوله لم يحسن الخلف اولا لم يحسن اى لم يحسن لحد
 للمعنيين بل لم يحسن عند البيانين كما يدل عليه التظليل بقوله لانهما
 الحاضنة اى الجساقطة من حصص الظاهر فيصير اذا صعد الى نفسه تحت
 بضاعته قوله قد جره او يملكون يملكون اى في القساح التقدير او يملكون
 يملكون لغاية التأكيدهم حذف الفعل الاول اختصاصا للدلالة صيغة
 عليه لا يدل بعدا لانهما الفعل متصل وقال الشارح ربح في شريطة
 ما ذكر من كون التقدير يملكون يملكون بالتركيب للتاكيد وكون الدال
 على المحذوف هو ضمير المحذوف في محالها عليه الجمهر من كون
 الثاني للتفسير لا يجمع بينهما قط لا للتاكيد وان الدال عليه كلمة
 فوالفقتضيه للفعل مع قيام المد كونهما في قول وقع في شرح التسهيل
 ان في ويدا من جهة التقدير وليس في ويدا من جهة وفي ويدا من جهة
 التقدير جاوزت ويدا من جهة وانما قيل مكررا لانه الخذف مشروط
 بوجود القرينة ولو قدر يملكون بدون التكرار لم يوجد قرينة الخذف
 فلا بد من التقدير مكررا فيكون الثاني قرينة على حذف الاول

فقد البصريين وام جند
 عند البيانين نسخة

لقص الاختصار مع حصول التأكيده لان المدرك كما لم يكون يؤيده ما ينبغي
 من قول المص ارح واما يجوز بدا عزفتا فتاكيد ان قدرا المقصود قبل
 المستوفى فقول الشارح ربح لوجود المقصود اشارة الى تحقق القرينة
 وبما لا يصلح ان يكون مقصودا فلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر
 لانه كان تأكيده ثم بعد ما حذف صار مفسرا فحصل الاجام من الخذف
 والتفسير من ابقاء الثاني ومعنى قوله اذ المقصود من الاشارة بهذا الظاهر الخ
 ان المقصود بالثبات بعد حذف الاول من الاشارة بالظاهر تظهير
 للمعنى واما جعله الاصح والا على المحذوف فاعتبار انه لو لا الضمير
 لتكاثرت لوردا خلة على تملكون فلا دلالة لها على الفعل المطلق بول
 تملكون على خصوصه وبما تحريرا ظاهرا علم الخباية بين الجمهون
 واليها كى ارح وان صرح به الشارح ان ربح قوله ولا تعلم بعمد الخ لان فيه
 قلب المقول باقضاء الفرع واستقاط الاصل قوله هم المحذوفون الخ
 لانه اذا كان الامساك لازما لهم على تقدير خصم مالكية خزائن الرجة
 فيهم كانوا في غاية الخلل التاهري اى الامساك فانه افع ما قيل ان كونه
 في صورة الاسمية انما يفيد خصم المالكية فيهم لا خصم الشئ واما
 فسر الخلل التاهري لان الباطني لا يتعلق بالمالكية فلهذا ملكية
 يتصف بها الشخص ما لكا كان اولا قوله واصبر الجليل هو الذى
 لا شكوى فيه الى الخلق اى وان كان فيه الشكوى الى الخلق كاقال
 يعقوب عليه السلام انما شكوى الى الله والظلم الغير
 للجبل ما فيه شكوى الى الخلق وقوله ورجع خذف المسند اليه اى
 الى المسند المذكور لا مطلقا لانه لو قدر ان لا يحكى فيه ما سوى الوجه
 الاول قوله فكثير اماه وكونه مجيبا عن السؤال فكيف حاله بقوله امرى
 صبر جليل فيكون القرينة على تقدير المسند قوله وبما للمفهوم من قولنا صبر
 جليل الجمل الخ في الصلح الصلح بين النفس عن الجرح وقيل الاقام
 في الاحياء الخ باطلاق داعي الهوى قبل ان يرفع للصوت والصوت
 الخ وما وشق الجيوب ولما بالغة في الشكوى واطهر الكا به وتفسير العادى

في المثلين والاطم وهو على التوضيح لجل وهو الذي لا شكوى فيها
 الى الخلق ولا يبرح جليل وهو الذي يشكوى الى الخلق لكل لا يخرج
 فيه ولا يخالقه في الشكوى اذا عرفت هذا فاعلم انه اذا قدر الخبر
 اجل لانه من الفضل عليه والمفهوم الظاهر من تقييد الصبر بالجل
 ان الفضل عليه صبر غير جليل فيكون المعنى فصبر جليل اجل
 في هذه الواقعة من صبر غير جليل وليس المعنى على هذا ان يفهم منه
 ان المقام كان مقام الصبر الغير الجليل الا ان يعقوب عليه السلام صبرا
 صبرا جليلا في هذه الواقعة لانه اجل ولا يخفى انه لا يناسب كمال تمدحه
 عليه السلام بل المعنى ان الصبر الجليل في هذه الواقعة اجل من الجوع
 وهذه الشكوى لشعره ان المقام مقام عدم الصبر ويعقوب
 عليه السلام صبرا صبرا جليلا فيقيد كمال تمدحه هذا ما اراد الشارح رح
 بقوله وبان المفهوم اه وانما بعد احاطتك بهذا انما ان ادبنا التي اوردها
 القاضل الخليلي بعبارة عن المقصود بمراد حل قدر قوله كقولك اريد عندك
 ام عمرو الخ قال الشارح رح في شرحه المتنازع لقائل ان يقول لم لا يجوز ان
 يكون عمرو في هذا المثال عطف ما على زيد عطف مفرد على مفرد المشاركة
 في السند المذكور كما في قام زيد وعمرو من غير ان يجعل ذلك على ترك السند
 انتهى وهو موافق لما في معنى السبب حيث قال ان في نحو زيد في الدار
 وعمرو جاز ان يكون الخبر لهما معا واعرص بانه اوجاز ذلك لصح
 زيد قائما وعمرو بتقدير زيد وعمرو قائمان واجاب بانه ان حمل معه
 فلهج اللفظ وهو منتف فيهما حين بضاد ولكن يشهد الجواز بقوله
 وابست مقر للرجال ظلامه الى فالك على الاكرمان وخالبا قائم كره
 السند في شرحه المتنازع ونحو اشبه من ان اريد عندك ام عمرو لا يجوز
 ان يكون من عطف المفرد على المفرد لتخصل الظرف ضمير زيد
 فلا يحمل ضمير عمرو ثم يجوز ذلك فيما اذا كان الخبر مقبلا او مؤخر
 بخالف لما نقلنا مواعيل ونسب الفرق لانه اذا كان الخبر مؤخر او مقبلا
 يكون العطف عطف ما على الاخبار فهو خبر في الحقيقة عن احدهما
 فتصل ضميره ولما اذا توسط الخبر فيكون الاخبار مقبلا على العطف

فيكون الخبر متحملا لضمير العطف عليه فلا يجوز ان يكون متحملا
 لضمير العطف دفعا لدفعه التعليل اللهم الا اذا اعتبر العطف
 مقبلا على الاخبار وذلك مكلف في السعة بخلاف الشعر فاشاهد
 الذي اورده صاحب المعنى لا يفيد المدعى واما ما ذكره صاحب التحفة
 وتبعه الناطرون من ان الامتناع انما هو اذا عطف بالواو واما
 اذا عطف بالواو فلا لانه يكون خبرا لاحدهما فما لا يشهد له عقل
 ولا نقل اما النقل فلانه في العطف بالواو يكون خبر الكل واحد منهما
 في الحقيقة كما انه في العطف بام واو يكون الخبر في الحقيقة عن احدهما
 واما النقل فلان البيت الذي استشهد به في المعنى من قبيل العطف
 بالواو والجواب عن بحث الشارح رح ان جواز كون المثال من عطف
 المفرد على المفرد لا ينافي كونه مثالا لحذف السند على تقدير اعتبار
 عطف الجملة على الجملة قال قدس سره دفعا لدفعه التعليل دفع
 المدفعه انما يحصل اذا كان البيان بطريق الضبط فنقول ما بعد ام
 اما مفرد فهي متصلة والاعقب فيما قبلها المزمرة وقد جاء هل واما جملة
 فان لم تكن مصدرة بالمهمزة فمقطعة وان كانت مصدرة بها فان كان
 بعد ام في الجملة المذكورة بعد المهمزة نحو اجاني زيد ام لافهي منقطعة
 وان كانت عبره فان كانت المهمزة للتسوية فمتصلة وان كانت لا نكار
 فمقطعة لانه في معنى الخبر وان كانت الاستفهام فان لم تكن الجملة ان
 مشتملة كتي في شيء من السند اليه والسند فالتساخرون على انها
 منقطعة والشيخ ابن الحاجب والاندلسي يجوز ان كونها متصلة
 وان اشتركتا في جزء فان تقدرا على ايقاع مفرد مقام الجملة فهي
 منقطعة وان لم تقدرا على ذلك فان كان بينهما تناسب فهي متصلة
 ولا يجوز كونها متصلة ومنقطعة قال قدس سره ان القرينة
 هي ذات السؤال اه لا يخفى ان ذات السؤال ما لم يعتبر معيه وصف
 السؤالية لا يصير قرينة على تقدير شي في ذات الجواب اذ لا يتعلق بين
 الكلامين بحسب ذاته حتى يكون احدهما قرينة الاخر انما صار قرينة
 بواسطة كونه سؤالا فتجب مطابقة الجواب له قوله والجواب

اي عن النظر المذكور باختيار الشق الثاني وضم مقدمة اخرى وحاصله
ان تقدير المبتدأ وان كان يؤدي هذا المعنى لكن فيه كثرة الحذف
فالاحتراز عنه اولي بل واجب مهما امكن كما في المعنى وان القرينة
وان قامت على ان تقدير الفعل اولي من اسم الفاعل لكن الموافقة
لا وقع عند عدم الحذف تقتضي تقدير الفعل وليس جوابا للمعارضة
المذكورة بقوله الاول لان المعارضة لا تعارض قال قدس سره الزيادة
تشمل اه فيه ان السائل غير متردد في الحكم والسؤال انما هو لا قرار
المحجب بالحكم والتقوى لا يتامس والمطابقة اللفظية وان كانت تحصل
لكنه تفوت المطابقة المعنوية التي هي اهم كما سيحكي قال قدس سره
كما صرح جوابه في ماذا صنعت حيث قالوا ان قدر اي شيء صنعت
بان يكون ذا زائدة وما مفعول صنعت فالجواب الاكرام بالنسب اي
صنعت الاكرام وان قدر اي شيء الذي صنعه بان يكون ما مبتدأ
وذا معنى الذي فالجواب الاكرام بالرفع اي الذي صنعه الاكرام
قال قدس سره والحق في الجواب اه هذا حق لان الاسمية التي خبرها
فعل فعلية حقيقة عند علماء المعاني ولذا تفيد التجدد الا انه اورد
في صورة الاسمية لكنه معنوية كقاعدة التقوى او التخصيص اولفظة
كنصته الاستفهام لكن بيانه بان الاستفهام بالفعل اولي قاصر لانه
رد عليه ان المعادلة بين مدخول ام والهمزة اولي كما بينه سابقا بقوله
واعلم ايضا ان المتصلة اذا وليها مفرد اه وان الاصل ان يلي المسؤول عنه
الهمزة وههنا السؤال عن تعيين الفاعل وان شئت تحقيق المقام
ما سمع ان السؤال ليس عن نفس الفاعل ولا عن نفس الفعل
بل عن الفاعل من حيث انه استند اليه الفعل وعن الفعل من حيث
انه استند الى الفاعل وكل منهما يمتثل لآخرهما الشان في كون احدهما
اهم من الآخر فنقول قوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض
سؤال عن الفعل لان المقصود منه الزام المشركون بالخلق على
نفي الشرك بانكم اعترفتم بان الخلق الذي هو مناط العبادة متفرد به
فانه تعالى فيكون العبادة مخصصة به كما يدل عليه آخر الآية اعني

قوله نعم قل الحمد لله يعني على الزام الحجية عليهم واذا كان كذلك يكون
قوله تعالى من خلق السموات جلة فعلية قدم فيها الفاعل وجعل مبتدأ
انصته الاستفهام فيكون الجواب المطابق تقدير الفعل ايكون نصا
فيما هو اهم اعني اسناد الخلق اليه تعالى لا تقدير المبتدأ قال الفاضل
في سورة لقمان في تفسير قوله تعالى لقوان لله اوضح الدلائل المانع
من اسناد الخلق الى غيره بحيث اضطرهم الى اذعانه وفي الكشف
في تفسير قوله تعالى خلقهم العزيز العليم لينسب خلقهم الى من هذه
صفاته وليسندته اليه ولذا كما وقع الجواب مكررا في التزويل وقع بتقديم الفعل
الاكتفاء كافي قوله تعالى قل الله ينجيكم لافادة القصر قال الله تعالى
خلقهم العزيز العليم ماذا احل لهم قل احل لكم الطيبات من يحكي العظام
وهي رميم قل ينجيها الذي انشأها اول مرة واما المطابقة اللفظية
فانما تراعى بعد حصول المطابقة المعنوية قوله لا احل خصومة
اي خصومة الغير معه ويحتمل ان يكون اللام للوقت وحشد محتمل
بخصوصه وخصومة غيره قوله ليس بقوى اه لان هذا البكاء بكاء
قوة لا بكاء الخصومة مع انها ليست سببا قريبا للبكاء قوله من غير
وسيلة اي من غير علاقة وسابقة حتى يقال اختطه فلان واصله
من خطت الشجرة انا ضربتها بالعصى ليسقط ورقها قوله والطوايح
جمع مطيحة اه على حذف الواو كما قال اعشب فهو فاشب ولا يقال
مطيحات على القياس قوله كواقيح جمع ملقحة يقال رياح اواقع اي
للحجاب ولا يقال ملقحات الالتجاء اي كرون قوله اع بيكي المفسر
قال المولى الحامى في حواشيه على شرح الكافية وتعلقه بيكي المقدر بما
تأباه سليفة الشعر لانه لما بين سبب الضراعة ناسب ان يبين سبب الاحتياط
ايضا قوله اهلاك الناي والتعبير عن الميتة بالناي اما باعتبار الاستنباط
او بالمبالغة قوله فقد علم اه في الرضى بما كان جوابا للماضي مقرونا
بالفاء قوله اي بيكي ضارع في الموصول ان التقدير ليكيه ضارع
وهو البق بالمعنى كما ان بيكيه ضارع اوفق لسؤاله من بيكيه كذا في شرح
المفتاح قوله بسلامته عن الحذف فيه ان الحذف لنكتة وان لا يرجع

على الذكر فلا مرجح قوله لضعف التعويل على القرينة اه يعني
ان وجود القرينة فيصح الحذف لا موجب له فان عول على دلالتها حذف
وان لم يعول عليها احتياطاً بناء على ان المخاطب له لا ينقل عنها ذكر
وان كان المخاطب والكلام في الحالين واحداً ونكتة تخصيص الحذف
اذا اسند الخلق الى الله تعالى الاشارة الى ان الاستناد اليه في غاية الوضوح
يكفيه ادنى ثبوت بخلاف اسناده الى ذات له تلك الصفات فانه يحتاج
الى زيادة تدبر وملاحظة ان الخلق على هذا النمط البديع والنظام
المحكم لا يتصور بدون القدرة التامة والعلم التام قوله ومنه قوله تعالى
بل فعله اه فان السؤال عن الفاعل لان المسؤول عنه بلي المهمة والفعل
مسلم الثبوت كما يدل عليه اسم الاشارة فكان مقتضى الظاهر ان يقال
بل كبرهم الا انه قصد التنبيه على غياوتهم بانهم لا يعقلون كونه فاعلاً
اذن ذلك الفصل ما لم يصرح به قوله فيفيد الثبوت اه اي صريحاً على
ما في المقام فلا رد ما قيل ان قامت القرينة على كونه اسماً او فعلاً
فعند الحذف ايضاً افادة الثبوت او التجدد متحققة وان لم تقم القرينة
على ذلك فلا يجوز الحذف اصلاً والمراد بالثبوت حصول المسند
للمستند اليه من غير دلالة على تقيده بالزمان وبالتجدد اقترانه بالزمان
قوله او ان يدل على قصد التعجب اه يعني ان قرأت الاحوال من حضور
الاسند وتلطخ ثوب زيد وسيفه بالدم ونحو ذلك وان دلت على انه
يقاوم الاسد لكن يدك ذلك لقصد تعجب السامعين من حال
زيد ومما هو بصدد كذا في شرحه للمقام ثم ان الداعي الى ذكر
المسند التعجب وهو باعتبار القصد حله حاملاً وباعتبار الحصول غاية
مرتبة فاقع في المقام من قوله او قصد التعجب وفي الايضاح واما التعجب
تفنن في العبارة للاشارة الى ان هذا الداعي يحتمل كونه حاملاً وكونه
غاية فقول الشارح رج وحصول التعجب على وفق ما في الايضاح
لا يحتاج الى تقدير المضاف اي حصول قصد التعجب كما ذهب اليه بعض
الناظرين قوله وحصول التعجب اه دفع لما اورد المصنف رج في الايضاح
بحث قال وقية نظر لحصول التعجب بدون الذكر اذا قامت القرينة

قال الشارح رج في شرح المقام وما يقال ان التعجب حاصل
بدون الذكر عند قيام القرينة ممنوع على انه جعل الغرض قصد
التعجب واي دلالة لذكر المسند اليه فقط على ان قصده التعجب دون
افادة النسبة وان قامت القرينة على نفس المسند نعم اذا ذكر ما لا حاجة
اليه في افادة النسبة طلب العقل له فائدة وكان قصد التعجب مناسباً
لحصول عليه ومنهم من زعم ان مراده ان التعجب وان كان حاصل بدون
الذكر لكن التعجب الحاصل بالذكر لا يكون بدونه واطن هذا كلاماً
قليل الجدي جداً انتهى وذلك لانه بمنزلة ان يقال الداعي الى الذكر
التعظيم الحاصل بالذكر والاستناد الحاصل به والتنبيه على الغاوة
الحاصل به قوله غير جملة اي لكونه غير جملة لالكونه غير شئ ولا مجموع
او غير مضاف ولا شئ له او غير مركب اذا انفرد قد يطلق على مقابله
كل واحد منهما لكن المراد بالافراد ههنا هو هذا المقابل الخاص
وهو كونه غير جملة بقرينة المقابلة قوله واما نحو زيد اه يعني انه داخل
في ضابطة الافراد اما عدم كونه سبباً فظاهر واما عدم افادته التقوى
فلانه قريب من غايته التقوى لانه ان اعتبر تضمنه للضمير الموجب
لتكرار الاستناد المفيد للتقوى كان مفيداً له وان اعتبر شبهه بالخالي
عن الضمير لم يكن فيه تكرار الاستناد فيدخل في عدم افادة التقوى
لان المتبادر منه ان يكون افادته بلا شبهة وما قيل ان المراد التقوى
المعند به لان المطلق ينصرف الى الكامل وهو لا يفيد التقوى المعند به
فليس بشئ لان قوله بل هو قريب اه ياباه وعدم انقسام التقوى
الى قسمين واعلم انه لو فسر الافراد بالمراد المسند مفرداً الى غير مركب
وجعل نحو زيد قائم سواء كان مستنداً الى الضمير او الظاهر خارجاً عنه
كما انه خارج عن الجملة ووافقاً لما هو المشهور من ان اسم الفاعل مع فاعله
ليس بمفرد ولا جملة وعدم التعرض لبيان ما يقتضي ايراده بناء على انه
يعلم من بيان دواعي الافراد والجملة لاشتماله على شئ ههنا لم يخرج الى تكاف
في ادخاله في ضابطة الافراد بانيات له غير مفيد للتقوى في صورة الاسناد
الى الضمير وانه غير شئ في صورة الاسناد الى الظاهر قال قدس سره

ولم يكن المقصود به وتغيير لفظي المفتاح والمصدر في اختيار لفظ يشير
وان كان المقادير واحدا قال قدس سره بطلان بقوله اولا انه تحليل
لمقدور هو علة لعدم القول اي انما لم يقل مع عدم قصد التقوى لثلاثة
ضابطة الافراد لشمول عدم قصد التقوى لصورة التخصيص مع
ان المسند فيها جملة وهو التوجيه الذي اشار اليه بقوله وربما يتوهم
ان فاصل اه قال قدس سره فيكون المعنى يدل على ذلك قوله لكنه
يفيده قال قدس سره يشمل ما ذكره اي عدم افادة التقوى او الافراد
قال قدس سره وهذا سهو من طغيان القلم فانه اراد ان يكتب يخرج
واخص فكتب بطريق السهو اشمل واعلم وفي قوله من طغيان
القلم اشارة الى انه سهو لا يقع مثله من الضالين وما قيل في اصلاحه
من انه اراد الشمول والعموم من حيث الاجزاج فهو اصلاح للسهو
بعد الوقوع وليس يخرج منه عن كونه سهوا اذ التعبير عن الاجزاج
بالشمول وعن الخصوص بالعموم لم يوجد في كلامهم قال قدس سره
راجع الى عدم قصد التقوى لا الى عدم افادة التقوى اوالى الافراد قال
قدس سره يدفعه فانه من انه خلاف ما يقتضيه سياق الكلام قال
قدس سره ياتي عن هذا المعنى لانه يدل على حدوث الشمول وشمول
عدم قصد التقوى لصور التخصيص ثابت دائما قال قدس سره
يفيد التقوى ايضا وان لم يكن مقصودا بشيء على ان نفس الحكم مسلم
الثبوت غير محتاج الى قصد قال قدس سره وهو ظاهر لما عرفت
ان التسامع من حيث انه تابع لا يتقدم على المتبوع فضلا عن عامه الا
في العطف والضرورة قال قدس سره لا قصد ولا تبع للصواب
لا ذاتا ولا تبع او هذا الاعتراض المحار لو اراد بالمقصود تبعا
ما يتعلق به القصد وانما تبعة الغير فيكون هناك قصدا ان اما اذا اراد به
ما لا يتعلق به القصد اصلا وانما يتعلق بما يستلزمه كاقا او افي معنى
الحركة بالشع فلا يرد له كالا يقتضي اقال قدس سره ولا يوصف
التركيب الخ فكما انه غير مقصود منه التقوى غير مفيدة ايضا
فتكون ضابطة الافراد منتقضة بصور التخصيص سواء قبل

مع عدم افادة التقوى او مع عدم قصد فلا يكون للحدوث منه فائدة قوله
لكن هذا غير مفيد اي يعني ان بيان كون تعريف المسند الفعلي لا يصدق
على السبي لا يفيد في ضابطة الافراد لان تعريف الفعلي يصدق
على الجملة او الواقعة خبر المبتدأ سواء سمي سبي او لا قوله وصف اعتباري
فان الاطلاق صفة حقيقية للاب وانطلاق ابن زيد صفة اعتبارية
لا يد كاختاره في تعريف الدلالة قوله قلوا اراد ههنا الخ اي او اراد
السكاكي رخ في تعريف الفعلي من الثبوت الثبوت بالفعل لا بالقوة حقيقة
لاتوسعا والجملة ليست بشائبة للمبتدأ بالفعل لا بشائبة على النسبة التامة
النافية للارتباط بشي بل بالقوة بتأويله بالنسبة التقيدية او ثابته له
بالفعل توسعا باعتبار استلزامها لما هو ثابت له فاقبل ان قوله بالفعل
لا طائل تحته لا طائل تحته قوله لا تفيض بكثير من المسندات الفعلية
الاعتبارية وهو المسندات الانشائية كالامكان والوجوب والامتناع
اذ لا انصاف بها بالفعل بل بالقوة بعد انتزاع العقل او بطريق التوسع
باجرائها مجزى الامور الحقيقية لكون الاستناد فيها على طريقة واحدة
وانما قال بكثير لان الامور الاعتبارية التي يكون الاتصاف بها
في الخارج كالعلمي ثابتة بالفعل حقيقة وبما حررنا ظهر سقوط الجواب
الذي ذكره السيد بقوله اجيب عنه اه لانه ان اراد انه لا اسناد
للجملة الى المبتدأ اصلا فباطل لانهم يطلقون عليها المسند وان اراد
لانه لا اسناد بالفعل حقيقة فمسلم لكنه يخرج عن تعريف الفعلي كثير
من المسندات الفعلية الاعتبارية كما عرفت فاجيب لم يقبله لمراد
الشارح رخ فاجاب بما اجاب قوله واذا كان اه عطف على قوله
فلا بد من الحكم بثبوت الخ قوله ومما ذكره اه غرض الفاضل من
هذا الكلام ادخال منطلق في زيد منطلق اياه في ضابطة الافراد
باعتبار كونه فعليا واخراجه عن ضابطة كونه جملة والشارح رخ
ادخله باعتبار عدم افادة التقوى قوله وهذا خبط ظاهر
ان تأملت في كلام السكاكي رخ علمت انه حق وقد اعترف به الشارح
رخ مما عرفت قال في تفسير قول السكاكي رخ واتبعه في حكم الافراد

نحو زيد عارف ابوه اي جعل عارف المسند الى الظاهر تابعا
 لعنارف المسند الى الضمير فحكم بانه مفرد مشبه فاذا حكم بانه
 مفرد كالمسند الى الضمير يكون فعليا ويكون فاعلا كالعدم قوله
 والظاهر هنا ليس بظاهر لانه حصر الوصف في الفعل والسي
 في قسم التحوط المسند ايضا كذلك ولذا اخرج عن ضابطه
 كونه جملة بتقييد القسم الثاني من السبي بكونه فعلا يستدعي الاسناد
 الى ما بعده الخ ثم قال متصلا بالفعل نحو زيد ضارب اخوه او مضروب
 او كرم لمر نطلعك عليه فانه اخرجته عن السبي لان كونه سبييا
 يقتضي الجملة وهو في امثلة الثلاثة مفرد قوله كما انه ليس بسبي لعدم
 كونه جملة والمسند السبي جملة قوله والا لكان المناسب قد اورد
 في الفعلي ابو زيد منطلق ومنطلق ابوه مثله فذكره قوله تحكم محض
 لا تحكم اذا جعل الفاعل في حكم عدم واجرى الاعراب عليه قوله
 ثم المذكور الخ اي ما ذكرناه من مراد السكاكي رح من ان المسند
 في زيد منطلق ابوه ليس بفعل اه بخالف لما هو المذكور في قسم التحوط
 فانه يقتضي ان يكون سبيا قوله في الجملة عبارة المص رح يعني غير سبي
 اوضح من عبارة السكاكي رح اي فعليا لا حول زيد منطلق ابوه
 في عبارة المص رح بلا شبهة بخلاف عبارة السكاكي رح قوله
 نحو الكرم من البرستين ومن البرحال من ضمير برستين فالمسند فعلي بخلاف
 البر الكرمه برستين فان المسند فيه سبي لان برستين بهمزة استاده
 الى الكرم علق بالبر بتوسط العائد قوله لعدم اعتماد الظرف على
 شي فان قيل لم لا يجوز ان يكون فاعلا للفعل المقدر ويكون الظرف
 متعلقا به من غير نيابة عنه في العمل قلت لان هذا الفعل العام واجب
 الحذف لا يجوز اظهار ارم اصلا فلا يقال زيد حصل في الدار والنيابة
 لازمة فلا بد من القول بعمل الظرف بدون الاعتماد على تقدير الفاعلية
 قوله لم يصح التركيب لافظا لعدم وجود الرفع للمستقر ولا معنى لكون
 النسبة غير قائمة لان اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد لانه جازم
 عند الاخفش وبشاء صحة هذا التركيب على مذهب بزم العلامة

قوله وجميع ذلك اي المذكور من السؤال والجواب بخط لان منسأهنا
 ان تكون الامثلة للمسند المفرد وليس كذلك فانها امثلة للمسند الفعلي
 مفرد ان كان او جملة على ان جعل الكرم من البرستين على تقدير انتم الفاعل
 وفي الدار خالد على تقدير الفاعل وعلى مذهب الاخفش تعسف
 قوله مقدره ص كان او جملة في اثبات الاول ان قوله او تقديره
 المنقر او حصل في الدار يشعر بانه لو لم يقدر كذلك لما كان فعليا وليس كذلك
 ان على تقديره اسم الفاعل ايضا فعلى وجوابه ان السكاكي رح اثبت
 اورد هذا التقدير ليعلم ان الحق عنده ذلك لانه على التقدير الاخر
 لا يكون فعليا كذا قال الفاضل الكاشي وقال السيد في شرحه
 لم يفصل بقوله او تقديره استقرا وحصل انه لو قدر باسم الفاعل
 لم يكن مستندا فعليا بل لانه كان المعنى في المسند الفعلي هو الثبوت
 الحقيقي او انتفاءه ولم يكن كذلك ظاهرا في قولك في الدار زيد اراد تقديره
 بما يكون ثبوته للمسند اليه ثبوتا حقيقيا الا انه قدر بما هو المختار عنده
 ولا يفتي بضعف الجوابين اما الاول فلان كلمة اذا تعليلية تايها واما الثاني
 فلان كون الظرف مقدره بالحصول والاستقرار مما يقدر في التحوط
 بحيث لا يخفى فيه فالاعراض قوى ولذا لم يمرض الشارح رح الجوابه
 الثاني انه ذكره ان الخبر اذا كان فعلا للمبتدأ مثل زيد اقام لم يصح
 تقديره واجاب الشارح رح عنه في شرحه بان كلمة الاستماع هو الالتباس
 بالفاعل ولا التباس ههنا لعدم بقاء الاعتماد قوله لاشكاله لان الفرق
 بين ابوه منطلق وبين منطلق ابوه في ان الاول سبي دون الثاني مع
 التماثل في المعنى مشكل قوله وتفسير ضبطه لان المسند السبي
 اربعة اقسام جملة اسمية يكون الخبر فيها فعلا نحو زيد ابوه انطلق
 واسم فاعل نحو زيد ابوه منطلق او اسم فاعل نحو زيد اخوه عمرو
 او جملة فعلية يكون الفاعل فيها مظهرا نحو زيد انطلق ابوه
 والتعريف الضابط لجميع اقسامه متعسر ولذا اورد السكاكي رح
 كلمة اوفى التعريف قوله ليس بعائد لانحاد المبتدأ والخبر فلا يحتاج
 الى الربط وكذلك ليس بسبي ولا فعلى لانها فيا اذا انما المبتدأ والخبر

فلا يرد انه اذا لم يكن سببيا كان فعليا قيد دخل في ضابطه
 الافراد مع انه جملة قال قدس سره لانهم جعلوا كون المسند سببيا
 احدى الخ فيه بحث لانهم جعلوا كون المسند سببيا من مقتضيات كونه
 جملة وكونه جملة يعرف من النحو حيث قالوا الخبر قد يكون جملة
 والجملة ما تضمن كثرين بالاجناد وهذا كسائر الخصوصيات من التعريف
 والتكبر والخصف والذكر يعرف في النحو ودواعيها تعرف في هذا العلم
 فلا توقف لمعرفة كونه جملة على معرفة كونه سببيا قوله وغيره فان
 عموم من في الآية المذكورة نائب عن الضمير كانه قبل الا لانضبع اجرهم
 واجر غيرهم قال قدس سره هو اى كون المسند وفي شرح المفتاح
 للشارح رح هو اى المسند السببي ذوان يكون على حذف المضاف
 قوله مفهوم المسند سواء كان فعلا او مشتقا او جامدا فدخل فيه زيد ابوه
 انطلق وابوه منطلق وزيد اخوه وعمر وقوله مع الحكم عليه بانه ثابت
 الخ كان الظاهر مع الحكم بثبوت الذي سبب عليه الا انه زاد لفظ عليه
 للإشارة الى ان كل جزء من اجزاء الكلام محكوم عليه ضمنا بما هو له
 وقوله مطلوب التعليق بالنصب خبر يكون وتعليق اثبات منصوب
 على المصدرية وقوله او يكون عطوف على يكون وقوله فيطلب
 نصب عطفا على يكون ووصف الفعل باستدعاء الاستناد مع ان كل
 فعل كذلك يظهر كونه جملة وانما قال بنوع اثبات لانه ليس اثباتا
 حقيقيا بل اعتباريا وقوله لكون ما بعده اه متعلق بطلب اى اثبات
 بطلب تعليق ذلك المسند بما قبله لكون ما بعده متعلقا بما قبله
 بسبب الضمير الراجع اليه اذ لو لم يكن بينهما تعلق كان المسند جملة
 مستقلة برأسها فيلزم يحصل منهما جملة واحدة قال قدس سره يخرج
 به نحو انطلق ابوه اى مجموعه كما هو الظاهر قال قدس سره لان المسند
 ههنا اه اى لان المسند في هذا التركيب اعني انطلق ولذا ذكر لفظ
 المسند ولم يقل لانه وزاد لفظه ههنا ليس فعليا كما تحفته من ان الفعل
 ما يكون مفهومه محكوما عليه بالثبوت لشيء من غير ملاحظة انتسابه
 الى آخر وانطلق ليس كذلك فهو خارج عن الفعلى لانطلق ابوه

اذ انطلق الاب ثابت زيد من غير ملاحظة انتسابه الى شيء آخر
 فهو فعلى وليس المقصود من التركيب التقوى فيكون دخلا في ضابطه
 الافراد مع انه جملة فلا بد من زيادة قيد لاجراجه بخلاف ما اذا كان
 دخلا في السببي فان قيد الفعل يخرج له عدم الواسطة فان قلت
 كيف يخرج منه مع صدق تعريف الفعل عليه كما من قلت قد تردد
 كلامهم في ان المسند السببي هل هو الجملة او المسند الذى فيها
 فالفعل ما يكون محكوما عليه بالثبوت لشيء من غير ملاحظة انتسابه
 مطلقا لانفسه ولا بما فيه الى شيء آخر لتحقيق المقابلة بينهما ولا يجتمعان
 في زيد انطلق ابوه لتحقيق ضابطه الافراد والجملة فيه معا وليس
 لذلك القائل ان يفسر الفعلى هكذا لانه يلزم الواسطة بين الفعل
 والسببي لان انطلق ابوه ليس سببي عنده ولا فعلى بهذا التفسير
 والسكاكى رح لا يقول بالواسطة ولذا جعل اسم الفاعل المسند الى
 الظاهر في حكم المسند الى الضمير في الافراد كما مر هذا غاية السببي
 في تصحيح كلامه ودفع ما يرد عليه من انه سهو محض لانه اذا لم يكن
 فعليا كان خارجا بقيد الفعلى قال قدس سره لا يقبله طبع سليم
 فان الطبع لا يسبق الى تقدير الزمان او جعل ان يكون مصدرا حينئذ
 قال قدس سره معنى ريك اذ ليس المقصود الحكم بالحداد الوقتين
 قال قدس سره مفاهيم المسند اه واما ضمير مفهومه فليس راجعا الى
 المسند السببي والا لزم اخذ المحدود في الحد بل الى مطلق المسند
 فلا يرد ما قيل بتأثير التباين على هذا التأويل مع ان كلام السكاكى رح
 هو ان يكون مفهومه بالضمير محيل بحث ودعوى التبادر مع ذكر
 الضمير دون اثباته خرط الفتاد قوله للمسند اى الحدوث لانه المسند
 حقيقة لا للاستناد كما وهم يد له عليه تعريف الفعل بمبادل على معنى
 في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة كيف وان النسبة التى هي
 مدلول الفعل غير مستقل بالمفهومية فكيف يعقل اقترانها بالزمان
 وقد صرح بذلك المولى الجامى في شرح الكافية قوله قبل
 زمان تكلمك غير عبارة المفتاح اعني الذى انت فيه زمان تكلمك

وتم برد الأضيق دائرة الحال والمآضي إذا لم يحل لا يخص زمان التكلم بل زمان يكون زمان فعل آخر وكذا الماضي ولعل ذلك لأن الكلام في إيراد السند فعلا ماضيا والحال والمستقبل المتماثل هو بالنسبة إلى التكلم قال قدس سره كلمة قبل ظرف زمان وكذلك بعد في تعريف المستقبل اكتفى بذكره عنه قال قدس سره فيلزم أن يكون للزمان زمان للاستحالة فيه عند المتكلمين فإنه عندهم مجرد معلوم بقدر به فيجوز به مجهول يقال طلعت الشمس عند مجيء زيد وجاء زيد عند طلوع الشمس قال قدس سره دال على زمان مستقبل فيه أن الأفعال المذكورة في التعريفات متسلسلة عن الزمان قال قدس سره فيلزم أن يترقب وجود المستقبل في المستقبل لأن المستقبل الذي هو بدلول يترقب كما هو ظرف للترقب ظرف لوجود المستقبل أيضا إذ لا معنى لترقبه في الماضي والحال فيكون المستقبل ظرفا للمستقبل فيلزم أحد المحذورين ويتدفع ما قيل أن ترقب وجود زمان في زمان آخر لا يستلزم أن يكون الزمان الآخر ظرفا لوجود الزمان الأول ألا ترى أنه يترقب وجود المستقبل في الحال وفي شرحه المفتاح أن لفظ يترقب أن جعل للاستقبال فأت معنى الترقب الألف معنى لترقب الاستقبال في الاستقبال قال قدس سره ويلزم أحد المحذورين ويلزم أيضا أن لا يكون الزمان المتصل بالحال من المستقبل إذ لا يترقب في الاستقبال وجوده بل في الحال قال قدس سره لأن هذه التعريفات تنبيهات اه يريد أن آتية الزمان وانقسامه إلى الماضي والحال والاستقبال والتمييز بين أقسامه الثلاثة معلوم لكل أحد فيجوزون بها في كلامهم والتعريفات المذكورة لفظية قصد بها إزالة الخفاء لا تحصيل المجهول وبفهم المقصود منها كل أحد من غير ملاحظة الغارفة وما يلزم منها وأما تدقيق النظر في تحقيق ماهية تلك الأقسام فهو في علوم بلا حفظ فيها جانب المعنى فيعبر فيها عن المتقدم بالقبل وعن المتأخر بالبعد ويقال الماضي الزمان المتقدم على ما أنت فيه قدما لا يجتمع فيه المتقدم المتأخر سواء كان بالذات كما في أجزاء الزمان أو بالوقوع في الزمان كما في الزمانيات وكذا المستقبل قال قدس سره دون القواعد اللفظية

لن التي قبل وأبعد ظرف زمان لازم الظرفية والظرفية لا يصح علمها بها ما قيل أن قبل أن قرى بالرفع لا ظرف ظرفية الزمان للزمان ليس بظرفية وإنما على ما ذكره السيد السند قوله وهو أجزاء الزمان وكل منها بطلان عليه الحال فلا يرد أن يقتصر الحال لا يقتصر في الزمان أو زمان وانتهائه وأن لا تكون الأمور الآتية واقعة في الحال قوله يجوز به قائم أمس اه قيد بالقرينة اللفظية إشارة إلى أن التقييد المستفاد من القرينة اللفظية خارج بقوله فلا يقتصر لأن الزمان عند التقييد المستفاد من اللفظ وما قيل أن اسم الفاعل حقيقة في الحال التماسا في الماضي فلهذا البعض فيكون مقيد بالتقييد على الخطر وجهه فقد عرفت المدحاة بأنه مستقيمة في الذات الموصوفة بالحدث الواقع في الحال لا أن يدال على الحال والآن أن يكون قيد الآن تأكيداً وتقييداً للمعنى وقد استجريت بقوله إفاضة التقييد إلى الحصول بعد أن لم يمكن فانه بدلول الفعل لا التضييق شيئا واليه أشار الشارح راجع به طيف الأحداث عليه قوله يقتضي تقييد الكل على مجرد كل مفهوم الفعل ما يدعى الزمان لأن معنى اقتضائه بالزمان حدوثه بحدوثه أما ما عجزت به المعنى الحديث أو باعتبار النسبة والعلق كلفي إرادته أو علم الله وبما ذكرنا ظهر فائدة اختيار لفظ الكل على لفظ الحدث وان دفع اعتراض السيد السند ثم أن بيان الشارح راجع فاصلا لأن كون التقييد لازما للزمان وكون مجرد الخبر مقتضيا لتقييد الكل لا يقتضي أن يكون لفظ الفعل مقيدا له ما لم ينضم إليه أن التقييد لازم بين الزمان والتقييد الكل لازم بين التقييد الجزئي فإذا أفاد الفصل الزمان أفاد تقييده المقتضى لتقييد مفهومه اقتضاه يتناوبه أن حصول اللازم البين لا يستلزم حصول لازم ذلك اللازم وأن كان بينا إلا إذا كان مخطرا بالياء وبهستنا ظهر أن إفادة التقييد لا تستلزم إفادة تقييد المفهوم لجواز أن لا تكون الوساطة وهو مجرد الزمان مخطرا بالياء كما قال السيد السند في شرحه المفتاح من أن ذكر إفادة التقييد لتحقيق المقام لا تقييد للاختراز محل بحث قال قدس سره فان مجرد الزمان لا يستلزم تقييد ما يقارنه فيه أنه مخالف لما ذكره في حواشي شرح حكمة العين من أن مقارنة الشيء بالزمان

ليس الاحدولة معه ويؤيده ما قالوا الله تعالى ليس بزمان وان كان مقارنا
 معه في الوجود وان مقارنته الحادثة مع الحادث زمان ومقارنته مع القديم دهر
 ومقارنته القديم مع القديم مع مد قال قدس سره وماذا كره لا يدل له بان يقال
 معنى ما ذكره ان تجديد الحيز من مفهوم القول يستلزم تجديد كل جزء منه
 للمقارنة بينهما فيلزم تجديد الحديث فاندفع ما قيل ان قوله فان تجديد الزمان
 لا يستلزم اه لغوا ولو فرض ذلك الاستلزام لا يدفع الاعتراض عن الشارح
 راج فان مدار كلامه على مجرد تجديد الحيز الذي هو الزمان قال قدس سره
 لا دليل مستقل على المطلوب حتى يرد عليه ان مجرد الزمان لا يستلزم
 تجديد ما يقارن به قال قدس سره من هذه الجهة وان كانت حقائق من حيث
 استعمالها في بعضها الموضوع له اعني الحديث والزمان والنسبة قال
 قدس سره والصواب اي في بيان افادة الفعل التجديد قال قدس سره
 من خصوصية الحديث كالانطلاق والحركة قوله لا يجمع اجزاؤه فيكون
 كل منها حادثا فيلزم حدوث ما يقارن به وليس المراد ان اجزاءه متعضية
 فيكون ما يقارن بها متعصيا قوله او كماله ظرف لاحتواء معطوف على ما قبله
 في البيت السابق عند الشيخ الرضوي قدس سره عليه المصداق وعلى مقدار
 عند صاحب الكشاف اي اخافوني ويغشوا الي والمهمزة للتعريف على الوجهين
 قوله فكما في القاموس كقرب متوق بصحراء بين نخلة والطائف كانت
 تقوم هلال ذي القعدة وتسخر عشرين يوما يجمع فيه قبائل العرب
 فينعاكظون اي يتفاجرون وينتشدون قوله ينفرس الوجوه اي وجهي
 ووجوه الذين معي قوله تجديد عنه اي بيان للمعنى المراد المستفاد بمعونة المقام
 والمضارع انما يدل على حدوث التوسيم مطلقا قوله جناية بالكسبر في الاصل
 اخذ الثمرة من الشجرة ثم نقل الى احداث الشر ثم نقل الى فعل محرم كذا
 في القرب والمراد الثاني يعني ان في كل قبيلة احداث الشر قوله فلافادة
 عدمها الخ لم يقل فلعدم افادتها كما تشعربه عبارة المفتاح حيث قال
 واما الحالة المتعصية لكونه اصحا فهي انما لم يكن المراد افادة التجديد
 والاخصاص باحد الازمنة الثلاثة الخ لان عدم الافادة لكونه عدم ما
 ثابتا في نفسه لا يمكن ان يقصد من اللفظ بل انما يقصد منه افادة شيء

والاعلام به في عبارة المفتاح تسامح ولم يقتل لافادة الثبوت مطلقا
 من غير اعتبار التقييد والتجديد وعددهما لان ذلك مدلول رابط
 المسمى بالمسند اليه ان اسمية المسند يدل على افادة عدم التجديد
 والتقييد بالزمان بناء على عدم ما يدل عليه من فلافادة المذكورة
 مدلول التزماني لا يمتنع كما ان التجديد مدلول التزماني لغيره قوله
 بل لافادة الثبوت والدوام ليست بل للاضرب حتى يلزم ان يكون كل
 جهة اسمية دالة على الثبوت والدوام بل للسرفي اي لا يقتصر كونه
 اسميا على افادة عدمه بل قد يكون مع ذلك لافادة الدوام والثبوت
 فانه اذا انقضت الدلالة على الحدوث والاختصاص بالزمان يمكن
 ان يستفاد منه الدوام والثبوت بمعونة المقام قال قدس سره من الاسم
 كماله يدل له اي يدل باعتبار نسبة التقييدية المأخوذة الى الذات المسماة
 فيه على ثبوت العلم اي حصوله مطلقا من غير تعرض لحدوثه اي
 حصوله بعد ان لم يكن عدوا كان ذلك الحدوث على سبيل التقضي
 او على سبيل التقضي وما قيل انه يجوز اطلاق الاسم على الاستمرار
 التجديدي كما يجوز اطلاقه على الدوام والثبوت بمعونة القرائن لا تفاوت
 فان كلامهما معي محتمل يعين بالقرائن ولم يقل احد بذلك اصلا فليس
 بشيء لانه لما كان الاسم مقيدا لعدم التجديد لا يمكن قصد الاستمرار
 التجديدي منه قال قدس سره دون الصفة المشبهة فانها تدل على
 الاستمرار في الشهور وعلى الثبوت المطلق عند الشيخ الرضوي قال
 قدس سره من اثبات الانطلاق اه هذا مبني على ان الالفاظ موضوعة
 للصور الذميمة وقول المفتاح بالدلالة على الثبوت مبني على انها
 موضوعة للامور الخارجية فلا يخالف قال قدس سره واما فرقه
 اه حيث قالوا اذا قصد بالصفة المشبهة الحدوث ردت الى صيغة
 اسم الفاعل فيقال في حسن حاسن الا ان اوغندا وفي صديق ضائق
 قال قدس سره جاريا في اللفظ الخ اي موافقاه في عند الحروف
 والحركات والسكات قال قدس سره ثبوت مطلقه الظاهر الثبوت
 مطلقا كما يدل عليه قوله ونفي الاخص لا ينافي ثبوت الاعم

قال نعم من جهة بقرينة ايراد ذلك في ثبوت مقابلة التبعيد في
 جملته على مقتضى الفعلية المجدد ومقتضى الاستيعاب في الثبوت قال
 قدس سره والظاهر ان قوله في وجه الجمع المصداق كونهه انما هو ان كان
 المراد بالجمع في التقاضي هو قولهم ان كان الظاهر ان المراد به مطلق
 الحديث في كل واحد من القولين انما هو ان لا يمكن ان يكون كل واحد على التقاضي والاول قوله
 قال الشيخ عليه السلام او نقل عن الخارج روح انما نقلت كلام الشيخ
 عليه السلام ان قولهم الجملة الاستيعابية تدل على الدوام والثبوت وتفيد
 ذلك بل تدل على اطلاقه وان الاستيعاب والفعل يستلزمه في ان كل
 واحد منهما يدل على ثبوت مقابلة في الاستيعاب على الدوام
 والثبوت انما كان مقتضى المقام الفعلية فيقول الى الاستيعاب وكذلك
 انتهى يعني انما كان ما ذكرته من انما من ان الدوام والثبوت يستفاد
 من الاستيعاب بخونه المقام محال لانه هو المشهور من دلالة الاستيعاب
 على الدوام والثبوت نقلت كلام الشيخ عليه السلام على ان الاستيعاب لا يدل
 على ان يكون الثبوت المحكم ان دلالة الاستيعاب على الدوام ليس لكونه
 فيكون بخونه المقام قوله يحصل منه انما هو في قوله لان حقيقة الانطلاق
 كذلك لان حقيقة المضارح تقتضيه قوله وهو يشبهه لان ذكر الفعل
 يشبهه بذكره بناء على كونها متصلة منطقيا في اكثر الاحكام لقوله والاستيعاب
 اي المستثنى في الرضى ان المستثنى اليه للفعل او يشبهه هو المستثنى منه
 مع الاستثنى ولهذا اعرب المستثنى انما يقتضيه المصنوع دون المستثنى
 لانه الجزء الاول والمستثنى صيغته في جهة الفضلات فاعرب بالضم
 انتهى وهذا ظهر كونه اقرب للفعل واندرج ما قيل ان المستثنى من تحت
 المستثنى منه فهو من تحت الفاعل او المفعول او غيرهما فلا معنى لتعريف
 الفعل به اقوله فلتعرف الفاعل والاداء القائمة بما يشمل الحكيم بولائه
 فلا بد ان المفعول به ليس لترتبة الفساد لتوقفه فهم بالفعل المعطى
 عليه قوله ازدياد التعبد على نفس الفساد بواجب ازدياد الخصوص
 لان اصل المصنوع القائمة كان حاصله بذكر المصنوع والمصنوع اليه وهذا
 يشمل المفعول المطلق الذي للتاكيد لان التاكيد لا يندفع على اصل الحكم

قوله مستثنى من هذا الحكم اي خبر داخل في قيد وهو الموافق
 لما في المقام حيث قال لما ذكر الخبر في نحو كان زيد مطلقا لان الخبر
 هناك هو نفس المصداق لتعريفه لئلا يفتقد هو كان فاعل فلا بد ما قيل
 ان الاستيعاب يقتضي الدخول في المستثنى منه انما يقتضي بالفعول ونحوه
 والاخراج من ترتبة القائمة والمصنوع من اخرجها عن التعريف المذكور
 قال قدس سره وعلى ان خبر كان انما خلاصته ان خبر كان وان كان
 داخل في نحو كونه فضلا كسائر الفضلات الا انه ليس قيدا للفعل
 فلا يكون داخل في الفعل في قوله وانما يقتضي الفعل فهو مستثنى من الحكم
 الذي هو التعريف وفيه بحث لان عبارة المخرج صريحة في انه مستثنى
 من ترتبة القائمة فالاول ان يقال انه وان كان داخل في تعريف الفعل
 بخونه مستثنى من ترتبة القائمة لانه في الحقيقة ليس تعريفه للفعل بل الامور
 بالعكس قوله دلالة على ذلك ان التسمية هذا الوجه جار في الفعل
 واما المشتقات والمصادر فتوابع لها قوله اي جعله وتثبته اه كذا
 في الرضى فهو من قريب اذا ثبت وسكن كافي القاموس وليس بمعنى التاكيد
 لانه بهذا المعنى يتعدى بنفسه لا يعلى ولا ينفى في لفظه والظاهر انه
 مصدر مني للفعل ومعنى التثبيت والاثبات ادراك ثبوت الشيء ايجابا
 او سلبا يشمل ليس اي الثبوت الحاصل في الذهن على وجه الاذعان
 على ما تقر في محله وهذا بناء على ان الالفاظ موضوعة للصور الذهنية
 فيصح صيغون التقرير موضعها واندرج الاشكال من ان معانيها
 ثبوت الفاعل على صفة او انتفاءها لا التقرير سواء كان مصدر الفاعل
 او المفعول قوله نحو كونه ان تكرمى اه اشارة الى انه لا فرق بين
 صورتي التعبد والتأخير في كونه قيدا سواء قلنا ان المقدم جزء لفظي
 كاهور أي الكوثرين او ان المقدم دال على الجزاء كاهور أي البصريين
 قوله فتعريف الحكم قوله في نفسه على خلاف ما حملوا عليه في
 تعريف الخبر قال قدس سره واصيل غرضه اه اي غرضه من اثبات
 كون الاقضية الناقصة قيدا لاجبارها باعتبار كلاً جزئي معناه
 اعني الزمان والمكان قال قدس سره تبعا لغيره اي الشيخ الرضى

حيث قال كان ينبغي ان يقول على صفة غير مصدره فان زيدا في ضرب زيد
ايضا منصف بصفة الضرب وكذا جميع الافعال التامة قال قدس سره
فانها وضعت لتقرير الفاعل على صفة هي مصدرها فيه انها وضعت
لتقرير الصفة على الفاعل لان نسبة الحدث الى الفاعل مأخوذة
في مفهومها لا لتقرير الفاعل على الصفة قال قدس سره ان
ذلك المعنى موضوع له فيه ان التقرير المذكور ليس بموضوع له
لتلك الافعال لدخول الحدث الخصوص والزمان في معناها والجواب
ان هذا تعريف للقدر المشترك بين الافعال الشافعية التي به تمناز
عن سائر الافعال ولا شك انه بالنسبة الى القدر المشترك تمام الموضوع له
وانما هو جزء بالقياس الى كل واحد منها وتماه في تعليقاتي على الفوائد
الضمانية قال قدس سره فلو كان معناه اضربه الخ فيه
ان هذه الملازمة انما تتم لو كان التقيد بالشرط مثل التقيد بالظرف
وليس كذلك لان الظرف قيد لنفس المستند دون النسبة اعني ثبوت
المستند للمستند اليه فانه مطلق فالمستند المقيد بالزمان والمكان ثابت
للمستند اليه فقولنا اضرب زيدا يوم الجمعة اخبار بثبوت الضرب الواقع
في يوم الجمعة المتكلم فلا بد في صدقه من تحقق المقيد والقيد معا
واما الشرط فهو قيد لثبوت المستند للمستند اليه فعني قولنا ان ضربني
زيد ضربته الاخبار بثبوت ضرب المتكلم زيدا في وقت ثبوت ضرب
زيد له فصدقه لا يتوقف على تحقق الشرط والجزاء بل على ان يكون
ثبوته في وقت ثبوته وان لم يثبتا قال الشارح رح في شرح المفتاح فقولنا
ان يضرب عمرو يضرب زيد حكم بنسبة الضرب الى زيد في وقت
وقوع الضرب من عمرو وعلى تقديره وفي موضع آخر فان قيل قد سبق
ان مضمون الجملة الشرطية تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول
مضمون الشرط فما معنى ذلك في الانشاء وكيف امتنع في الشرط
دون الجزاء قلنا الحصول قد يكون لثبوت شيء لشيء او تنبيه عنه كما
هو مدلول الخبر وقد يكون التوجه الطلب او التمني او نحو ذلك كما هو
مدلول الانشاء فيعلق ذلك بحصول مضمون الشرط المفروض الصديق

فن ههنا امتنع كونه انشاء فحصل ان جاءك زيد فاصك ربه اني
على تقدير صديق انه جاءك اطلب منك اكرامه لا بمعنى الاخبار بالطلب
بل بمعنى انشاء انتهى كلامه فهو صريح في ان الشرط قيد لثبوت
شيء لشيء او تنبيه عنه في الخبر وتطلب شيء او تمنيه او ترجيه في الانشاء
واليه اشار ههنا بقوله وصدقهها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار
بجانب اي حين طلوع الشمس فان قلت فما الفرق بين مذهب اهل
العربية والميراثيين فان المآل واحد قلت الفرق ان الشرط عند اهل
العربية محقق للجزء ببعض التقديرات حتى انه لولا التقيد بالشرط
كان الحكم الذي في الجزاء عاما لجميع التقديرات فيكون القيد مفيدا
لمفهوم المخالفة كما ذهب اليه الشافعية وعند الميراثيين كل واحد
من الشرط والجزاء بمنزلة جزء القضية الكلية لا يفيد الحكم اصلا
فلا يكون الشرط مخصصا للجزاء ببعض التقديرات ولا يتصور مفهوم
المخالفة بل هو ساكت عنه كما هو مذهب الحنفية قال قدس سره
فظهر ان الحكم الاختياري اه ليت شعري انه كيف ينبغي هذا الاختلاف
والجواب انه ثابت بين الحنفية والشافعية كما فصله في التوضيح ومعنى
الاختلاف المذكور ان الميراثيين قالوا ان الجملة الشرطية الواقعة
في استعمال العرب معناها الحكم بلزوم شيء لشيء وقال اهل العربية
معناها ثبوت حكم الجزاء على تقدير ثبوت الشرط كما قالوا ان الاول
مذهب الحنفية والثاني مذهب الشافعية وليس معناه ان الميراثيين
وضعوا الشرطية لهذا المعنى حتى يرد ما ذكره بقوله كيف وهم يصدد
بيان مفهومات القضايا المستعملة قال قدس سره وفيه اشارة الخ
فيه ان كون الاول سببا للثاني يقتضي ان يكون تحقق مضمون الاول
مقتضا الى تحقق مضمون الثاني سواء كان الحكم في الشرطية بالارتباط
بينهما او بالتقيد لا اختصاص له بشيء منهما قوله للشرط في الاستقبال
اي لتعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى في
الاستقبال كما صرح به في شرح المفتاح فلفظ الشرط بالمعنى المصدري
وفي الاستقبال متعلق بالحصول الثاني الذي يتضمنه لفظ الشرط

لا بالتعليق لانه في الحال ولا بالحصول الاول لانه معلق بالحصول الثاني
قوله من التأويل ينزّل المجزوم منزلة المشكوك لتكنه قوله كما انه
يشترط في ان عدم الجرم اهـ لك ان تقول المتبادر من عدم الجرم
بالوقوع في العرف التردد قوله في المعاني المحتملة اي بالوقوع
واللا وقوع في نفس الامر قوله المشكوك اي غير المتيقنة عند المتكلم
فان الشك في اللغة خلاف اليقين كما في القاموس وليس المراد منها
المتساوية الطرفين لما في الرضى من ان ان ليست للشك بل لعدم
القطع في الاشياء الجائز وقوعها وعدم وقوعها وفيه ايضا ان لا يهتزم
فلا تستعمل في الامر المتيقن المقطوع به وقال الشارح رح في شرح المفتاح
وقد اطلقوا على ان المعاني المحتملة المشكوك وانها تستعمل فيما يرجح
اي يتردد بين ان يكون وان لا يكون قوله لان الغرض اهـ نص عليه
في الايضاح حيث قال اما ان ان واذا فهم الشرط في الاستقبال لكنها
يفترقان في شيء اهـ قوله فليست امل ليطهر لك ان كون عدم الجرم
باللا وقوع في ان بسبب التردد وفي اذا بواسطة الجزم بالوقوع لا يتنافى
اشراكهم في عدم الجزم على ما فهم قوله وكذا ذكره طائفة في بيان
معناه على ما هو الفارق وفيه في المثال على اعتبار عدم الجزم باللا وقوع
ايضا حيث قال ام لا قوله وكذا قال اي كما انه وفي المثال قال انه اهـ
قوله في نحو ان لم اكن لك ابا اهـ مبني على تنزيل المخاطب منزلة الجاهل
بالوقوع الشرط الذي هو انتفاء ابوتك له مع انه جازم بانك انت له عالم
بحقيقة الا انه لا يجري على وجه علمه من مراعاة حقيقته فكانه غير عالم
لكذا في شرحه للمفتاح قال قدس سره ههنا بحث وهو انه لم يرد بالجزم اهـ
قد صرفت في بيان قوله في المعاني المحتملة المشكوك ما يدل على ان المراد
بالجزم معناه الحقيقي وان لا واسطة بين محل ان واذا كما هو الظاهر
فقاله السيد السند من ان المراد بالجزم الرجحان الشامل للظن وانه واسطة
بين موقع ان واذا فلا بد له من شاهد من كلام القوم واما قوله ولذلك
كان المظنون موقع اذا المجازيم اذا ثبت استعماله في المظنون على الحقيقة
دون التزويل ودونه خراط القناد قال قدس سره اقرب الى كونه اهـ

لان رجحان اللا وقوع اقرب الى التساوي منه الى رجحان الوقوع
اكونه وسطا بينهما وفيه اهـ عند لكل منهما وتوسط التساوي فخطي
فتدبر قوله كالحصص والرخاء اورد الكافي في بيان الحسنة اشارة
الى شمولها للمعصية والرخاء وغيرهما وورد كلمة اي في تفسيره اشارة
الى ان المراد منها نوع منها قوله ونحن مستحقوها اشارة الى اهم
ادعوا اختصاصا من الحسنة بحسب الاستحقاق لا بحسب الوقوع
فان الحسنة لم تكن مخصوصة بهم قوله لان القطع اهـ وفيه ان هذا الدليل
انما يقتضي تساويهما في خطية الحصول لافي كثرة الوقوع اذ وقوع الحسن
وتحققه في ضمن كل نوع على سبيل الشمول والاحاطة ووقوع نوع ما في
ضمن نوع واحد على سبيل البدل لان معنى نوع ما نوع معين في الواقع
مجهول عند السامع والى ما ذكرنا اشارة السلامة في شرحه حيث فسر
قوله تعالى وان تصبهم حسنة اي نوع منها كحصب او غنمة او لطف
يوم بدر فاورد الكافي وكذا اورد قوله تعالى ولئن اصابكم فضل من الله
اي نوع منه كفتح او غنمة انتهى ولا شك ان وقوع النوع المعين الواحد
المهم عند السامع اقل من وقوع الجنس قوله اللهم الا ان يقصده اهـ
اورد اللهم اشارة الى ضعفه لان ارادة النوع المعين من التكرار ويجعل
تكبيره للتعظيم او للتكثير بخلاف المتبادر وبين الشارح رح النوع
المخصوص في الايتين في شرح المفتاح بان المراد بالحسنة في قوله تعالى
وان تصبهم حسنة هو الحصب والرخاء لان الآية ذكرت في اليهود الغنوا
حيث تشاءوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ففما التوا من دخل المدينة نقصت
انهارها وعلت اسعارها وبيان المراد بالفضل في قوله تعالى ولئن اصابكم
فضل من الله هو الفتح والفتحة لوقوعه في طائفة فان اصابكم مصيبة
اي قتل وهزيمة بدليل ما قبله يا ايها الذين آمنوا خفوا وحذروا فانظروا ثبات
او انقروا بهيعة وان منكم من ليبطئن انتهى وانما تعلم ان شان التزويل
لا يقتضي خصوص النص فالحق ان ليس في الايتين قرينة على ارادة
النوع المخصوص قوله والمصنف قد قطع اهـ وفيه ان ايراد المصنف
قد قطع بتعريف الجنس في الآية فهو ممنوع لان المستفاد من المتن

ان الحسنه المطلقة كونها مقطوعا بها عرفت تعريف الجنس
ولا يدل ذلك على قطعه بعدم صحة كونه للعهد وان اراد انه قد قطع به
على تقدير كون المراد الحسنه المطلقة فصل لكن الرد على صاحب
المفتاح انما يتم لو جوز كونه تعريف العهد على تقدير ارادة الحسنه
المطلقة وسيظهر لك انه ليس في كلامه دلالة على ذلك قوله على مذهب
الجمهور تعريف العهد عند الجمهور والاشارة الى خصه معهوده مقدمة
الذكر تحقيقا او تقديرا وعند السكاكي رج الاشارة الى شيء معهود
حاضر في الذهن سواء كان نفس الحقيقة او خصه منها فتعريف
الجنس عنده قسم من العهد وقسم له عند الجمهور قوله ولو سلم
انه تقدم ذكر الحسنه تقديرا بناء على كثرة وقوعها فيما بينهم واتساع
وجودها قوله والمقدر ان المراد اه اي مقدر السكاكي رج وسائق
عبارة قوله وبهذا ظهر اه اي عما قلنا ان المقدر ان المراد الحسنه
المطلقة ظهر فساد الوجه الذي ذكره الترمذي في بيان كون العهد
اقضى لحق البلاغة لكونه مبنيا على ارادة الحصة حيث قال جعل الحسنه
المعهوده التي حقها ان يشك فيها فان الشك انما يليق بالحصة لكونها
قليلة بالنسبة الى الجنس قوله فهذا بعينه تعريف الجنس فلا يصح جعله
مقابله في قوله ذهبا الى كونها معهوده او تعريف جنس قوله وبهذا يبطل
الحجج اي بما ذكرنا في الشق الثاني من ان هذا بعينه تعريف الجنس على مذهب
يبطل ما ذكره العلامة من كون العهد اقضى لان قوله بمنزلة المعهود
الحاضر في الذهن وقوله ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس يدل على
ان الحضور في الذهن معتبر في العهد غير معتبر في الجنس عنده فلذا حكم
بكون العهد اقضى منه وقد عرفت انه خلاف مذهبه والقول بان مراد
العلامة ان العهد على ما اختاره اقضى من تعريف الجنس عند القوم
كما اختاره السيد في توجيه عبارة المفتاح وذكره في الحاشية بقوله اجيب
اه لا يخفى ضعفه لان العهد المقابل للجنس كما يدل عليه عبارته ليس
اقضى بل اعتبار الجنس على مذهبه اقضى من اعتباره على مذهب
القوم وما ذكره السيد بقوله لما كان مختاره راجعا الى العهد عبر عنه به

بما لا يرضى به الطبع السليم فان قول السكاكي رج ذهبا الى كونها
معهوده او تعريف جنس ينادي بكون الحسنه معهوده او جنسا
لان تعريفها تعريف جنس مختلف باعتبار الحضور في الذهن وعدمه
والناظرين جعلوا قوله وبهذا يبطل اشارة الى قوله والمقدر ان المراد
الحسنه المطلقة وحيث يكون الواجب تقديمه على الشق الثاني من الترتيب
ويكون قوله واذا جعلت الحسنه هي الواقعة الموجودة اه تكرارا
اعتبروا من الاول بان تقديم الشق الثاني للملكه يلزم الفاصله بين
شق الترتيب بكلام طويل وعن الثاني بان اعادته ليرتب عليه قوله
وحيث يظهر فساد ما قيل ولا يخفى ما فيه من بطلان نظم وايهام خلاف
المقصود ولزوم ركافة عبارة الشرح فان نظم الكلام حيث ان يورد
شقا الترتيب متصلين ثم يقال وبما ذكرنا من ان المقدر ان المراد الحسنه
المطلقة يظهر فساد ما قيل وما ذكره العلامة وما قيل قوله انهم
اذا ادعوا لا يخفى ان مجرد استحقاق الجنس لا يقتضي دخول المعهود
لجواز ان يكون استحقاق الجنس لفرد غير المعهود نعم اختصاصه
يقتضي دخول المعهود لكن قد عرفت سابقا ان ادعاءهم اختصاص
الجنس بقولهم لنا هذه باعتبار الاستحقاق لا باعتبار الوقوع
قوله واما من حيث هي متنع اه فيه انه لم يرد العلامة بالجنس
من حيث هي هي الماهية بشرط لا شيء حتى يمنع وقوعها بل الماهية
لا بشرط شيء ولا شك في انه يلزم بها الوقوع قوله واذا جعلت اه
صطف على قوله وقوع جنس الحسنه اه واعتراض آخر على العلامة
بان ما ذكره خلاف المقدر قوله والحاصل اه اي حاصل اعتراض
المصنف رج على السكاكي رج وفيه اشارة الى ان ذكر الشق الثاني
لمجرد الاستظهار وان عبارته لا تساعد لوجود كلمة او فيها كما عرفت
قوله ويمكن الجواب اه فيه انه تأني عنه عبارة المفتاح فانه قال قال الله تعالى
فاذا جاءتهم الحسنه قالوا لنا هذه بلفظ اذا والماضي حيث اريدت الحسنه
المطلقة لا نوع منها قوله صحة ما ذكر من قوله لكونه ابعيد عن التكرار
وادخل في الازام ومن كونه ادل على فضل الله وعنايته دون ما ذكره العلامة

هذا هو الوجه الذي عليه السيد في توجيه عبارة المفتاح وذكره في الحاشية بقوله اجيب اه لا يخفى ضعفه لان العهد المقابل للجنس كما يدل عليه عبارته ليس اقضى بل اعتبار الجنس على مذهبه اقضى من اعتباره على مذهب القوم وما ذكره السيد بقوله لما كان مختاره راجعا الى العهد عبر عنه به

لأنه يدل على مغيرة المراد على تقدير العهد بالاريد على تقدير الجنس
كما لا يخفى وفي لفظ ذكر يصيغوا المحمول إشارة التبدل هذا واما الجواب
عن عبارة المفتاح بحيث يطلع صبح الحق ويغنى عن المصباح فاقول اتي
بلفظ اذا في جانب الحسنة حيث اريدت اى حين اريدت فانه يعنى
بمعنى حين كاتى الزمى الحسنة المطلقة اى جنس الحسنة لا نوع منها
اى لا نوع واحد منهم منها واما اذا اريد النوع المعين منها فإراد اذا والماضى
مما لا شبهة فيه لكونه متحقق الوقوع معهودا عند المخاطب لكون
حصول الحسنة المطلقة مقطوعا اى بالحصول ككثرة وقوع غير
اى مقطوع ككثرة وقوعه او وقوعه اى لكثرة وقوعه واتساعا اى اتساع
وجوده ولذلك اى لكون الحسنة المطلقة قطعية الحصول لكثرة الوقوع
عرفت الحسنة ذهبا الى كونها معهودا او معرفة تعريف جنس
فان من نظر الى ان قطعية الحصول وكثرة الوقوع بالذات ليس الا للحسنة
ذهبت الى ان التعريف للجهود واراد بها الحصة المعينة كما نقل الامام
في التفسير الكبير عن ابن عباس رضي الله عنهما انه اريد بالحسنة الحاصب والرخاء
وزيادة الخيرات والصحة والعافية ومن نظر الى انه لا تقدم لذكر الحصة
تحقيقا لجل التعريف على الجنس وهى ايضا قطعية الحصول في ضمن
الحصة والاول اقضى لحق البلاغة للوجوه الثلاثة التى نقل الشارح رح
لانه اذا اريدت الحسنة المعينة كان من حقها ان يشك في وقوعها
في طلبة كثر الوقوع قطعية الحصول ادل على فضل الله وكان اجده
عن الامكار والاحمال في الارام وكان في تعريف العهد دلالة على انكارهم
عظام الحسنة وتوكل الشكر عليها بخلاف الجنس لجواز انكاره بانكار
فرد حقير بوزن الشكر عليه ويجوز ان يكون المراد بالعهد ما يقابل الجنس
اعنى الحصة المعهودة وان دفع اعتراض المص رح لانه لم ينهم من عبارة
انه قد ارادة الحسنة المطلقة بل وجد ايراد الا حين ارادة الحسنة المطلقة
كما لا يخفى فتدبر حتى التدبر واخفظة فانه من الواجب قوله فتناظر الى لفظ
المس اه قيل انه مناسف لما ذكره في بحث تنكير المنسبة اليه من انه
الدلالة للفظ المن على القلة والجواب ان المنى سابقا دلالة لفظ المن

قد اراد الحسنة المطلقة نسخة

على ارادة التقليل في العذاب فان استعماله مع العذاب العظيم شائع لانه
لا يبنى عن القلة في الاصابة قوله فلان الضمير في منه اه يعنى ان الظاهر
ان يكون الضمير لمطلق الانسان لكن الذى يقتضيه البلاغة ان يكون
للا انسان المقيد بما يدل عليه الجزاء اعنى قوله نعم اعرض وتانى بجانبه
اى اعرض عن الشكر وذهب بنفسه اى انفسه عن رتبة مبارات الناس تكبرا
ونظما كذا في شرحه المفتاح قوله في مقام الجزم بوقوع الشرط قيد
الجزم بالوقوع على طبق الايضاح ورعاية لسوق الكلام حيث قال سابقا
اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط والا فاستعمالها في مقام الجزم
باللا وقوع ايضا يكون على خلاف اصله انكته قوله استطلعت
ليلتك اى عذبتا طويلا بناء قياسى فان الاستعمال يحى للمسيان والعبد
والاستعمال اللغوى للاستطالة هو اللازم في القاموس طال واستطال
بمعنى قوله توأما الوله محركة الحزن او ذهاب العقل حزنا والضمير
العلق قوله لمن يكذبك اى يجوز كذبك ليكون مقام استعمال ان
لكون المخاطب متردد اذ قوله وتصور ان المقام اه وربما يتحقق التصور
بدون التوجيه كما في قولك ان كان بالك فلا تؤذ لان فيه احتمال المقام اعنى
صدور الايذاء من المخاطب على ما يقطع الشرط عن اصله لكن لا توجيه
على وقوع الشرط قوله كما يفرض الحال يعنى كما ان استعمال ان في الحال
المحقق شائع كثيرا استعمال ههنا في الحال المقدر قوله اى انه جلكم
قدر المعطوف عليه تبعا للكشاف رعاية لجزالة المعنى وليس مذهب
الكشاف وجوب التقدير في امثال هذه العبارة وان صرح الرضى بذلك بدليل
انه جزم في قوله تعالى افان اهل القرى انه عطفا على اخذناهم فهو
اكثرى عنده قوله اى اعراضاه على الاول مفعول مطلق من غير لفظه
وعلى الثانى مفعول له اى اعتبارا لاعتراضكم ليتحد فاعله وفاعل الفعل
المعلل وعلى الثالث حال بمعنى اسم الفاعل قوله فحين قرأ بالكسر فيكون
بحرف شرط ولا جزاء له لانه في موضع الحال اى مفروضا كونه مسرفين
او جزاءه محذوف بقربته المتقدم وهو المتقدم واما على قراءة الفتح فهو
معلل لما تقدم بتقدير اللام قوله يعنى الاصنام والتعبير بضمير العقلاء

على اعتقاد المخالفين الألوهية المستلزقة للعلم ثم كما بهم قوله ان الحال
الحق واستعمال ان في فرض المحالات شائع كما نقله الشارح رح مثل
لو الا ان لو اشيع منه ففي استعمال ان ههنا مع تحقق الشرط اشارة
الى تنزيله منزلة الحال نظرا الى وجود ما يقبله فاندفع ما قبل
ان ما ذكره المحقق صحيح لاستعمال ان في هذا المقام لا نقول لهم ان
الاستعمال للتوبيخ والتصور المذكور اذ التصور انما يحصل لو كان
ان مستعملا في فرض المحالات مثل لو قوله كان فيهم اه هكذا ذكر
المص رح في الايضاح فيكون المراد بغير المرتابين من لا ارتباط لهم
قوله والاشكال المذكور بقوله لا يقال المستعمل في المحالات اه قوله
ههنا اي في تغليب غير المرتابين على المرتابين والجواب المذكور غير جار
ههنا كما لا يخفى اذ قوله لا يقال اه اراد على قوله لان عدم الشرط ح
يكون مقطوعا به واما اعتبار التغليب ح فلان الشرط يجب ان يكون
على خطر الوجود غير متحقق الوجود في الحال فلا يقال لزيد القائم
ان قد اضربك فاندفع اعتراض السيد رح قوله ظاهر ان ليس المعنى
اه لان التحدى ينشأ فيه قال قدس سره لزم ان يشاركها اه انما يلزم
لو اريد بالاحداث الخصوصية الاحداث المستفادة من اخبارها اما
اذا اريد بالاحداث الخصوصية التي هي مدلولاتها من الانتقال والدوام
وغير ذلك فلا يلزم مشاركتها له في ذلك قوله لتحضنه له اي ليس له
دلالة على الحدث المخصوص كما يدل عليه التعليق فإرادته مجرد الدلالة
على الزمان المخصوص فلو تجرد عنه كان ذكره عبثا لانه لا يدل على
الحدث اصلا على ما وهم فقبل انه مخالف لما في الرضى من دلالة على
الكون المطلق قوله انه يجوز الخ بناء على كون الحسن والقبح عقليين
قوله قبل النهي بقوله فاعرض عنهم حتى يتوضوا في حديث غيره قوله
من هذا الاشكال اي الاشكال الوارد على التغليب قال قدس سره
لان اللازم اه يريد ان استعمال ان شائع في الحال بتزيله منزلة المشكوك
لاعتبار خطا في بخلاف استعماله في مقطوع العدم الذي ليس بحال
فانه لم يجرى استعماله فيه بتزيله منزلة المشكوك فاندفع ما قبل

فيه بحث اذ فيما سبق كونه محالا بالتزيل يستلزم القطع بعدمه وههنا
كون المرتابين غلب عليهم غير المرتابين يستلزم القطع بعدم الارتباب
فكما نزل ثمه اولا الشرط بمنزلة الحال ثم جعل ذلك الحال بمنزلة
المزدد فيه فكذا ههنا يجوز ان يغلب اولا غير المرتابين على المرتابين
حتى يصير المجموع غير مرتابين بالتغليب ثم ينزل منزلة ما لا قطع
بارتبابهم ولا بعدمه للتبكيك على انه لا يكون استعمال ان ح في مقام
الجزم بالوقوع للتغليب بل للتبكيك ولا دخل لا اعتبار التغليب فيه
اذ يكفي ان يقال لما كان بعضهم مرتابين وبعضهم غير مرتابين نزل
الكل منزلة من لا قطع بارتبابهم ولا بعدمه للتبكيك قال قدس سره
وفي ذلك زيادة مبالغة اه لا يخفى انه اذا اعتبر الاثبات داخله في القاتنين
بحكم التغليب للاشتراك في القنوت كانت مريم داخله في الاثبات لا
في الذكور حتى يستفاد المبالغة نعم لو اريد بالقاتنين الذكور فقط
كان دخولها فيهم مفيدا للمبالغة المذكورة اللهم الا ان يقال ان في اراد
صيغة الذكور وان كانت شاملة للاناث نوع مبالغة لكنه يستلزم
المبالغة المذكورة في حق كل القاتنات وهي لا تليق بمقام مدحها
قوله لان الغرض الخ اي الغرض مدحها باعتبار الحسب لا باعتبار
النسب قوله بانها صدقت الخ اشارة الى مضمون الآية الواردة
في شأنها قال الله تعالى ومريم ابنت عمران التي احصنت فرجها
فنفخنا فيه من روحنا وصدقت بكلمات ربها وكتبه وكانت من
القائمين قوله بناء الخطاب وليس الآية حيثث من الانثى
من الغيبة التي في قوم الى الخطاب على ما وهم اذ ليس المراد بقوم
قوم موسى حتى يكون المعبر عنه في الاسلوبين واحدا بل معنى كلي
جمل على قوم موسى قوله لكنه في المعنى عبارة اه لا تحسده معهم
بالحمل عليهم قوله وينبغي ان يغلب الاخف لان المقصود من التغليب
التخفيف فيختار ما هو ابلغ في الخفة قوله وعين المبران في الصحاح
في المبران عين اذا لم يكن مستويا قوله ولو سلم اي اعتبار الاتفاق
في المعنى في التثنية والجمع فذلك فيما اذا كانا حقيقة فليكن نحو ابوان مجازا

قوله من المجاز وقوله بل انتم قوم تجهلون من المجاز باعتبار ما كان فان الخطاب في تجهلون باعتبار كون القوم مخاطبا في التعبير بانتم فلا يرد ان اللفظ لم يستعمل فيها في غير ما وضع له ولا الهيئة التركيبية ولم يستند الفعل الى غير ما هو له فكيف يكون مجازا فيها قوله لان اللفظ لم يستعمل الخ يعني ان هذا القدر معلوم قطعاً وظاهراً ان ذلك الاستعمال يكون لعلاقة والا لكان خطأ فيكون مجازا وان لم تعلم خصوصية العلاقة وهذا معنى قوله في شرحه للمفتاح واما بيان مجازية التغليب وبيان العلاقة فيه وبيان انه من اى نوع منه فما لم ارا احداً حام حوله قوله ان القائلين اى باعتبار هيئته قوله لم يكن في ملتهم لان ملتهم الكفر والانياس معصومون عن الكفر قبل البعثه وبعد ها انفسا قوله نحو انا وانت فعلنا اه فانه لثني المتكلم ومجموعه فلا بد من اعتبار كل واحد من احاده متكلما فاقالوا من انه موضوع المتكلم مع الغير معناه مع الغير الذي اعتبر متكلما قوله فيمن قرأ بناء الخطاب واما قرأة الغيبة فالمراد منه الامة اذ لم يجز تغليب الغائب على المتكلم او المخاطب قال قدس سره الظاهر ان لفظ غيرهم الخ فيه ان اختصاص من بذوى العلم آب عن هذا التعيم الان يعتبر فيه تغليب او يجعل بمعنى ما فالظاهر ان المراد من غيرهم اهل التميز الغير المكافين كالصبيان والمجانين ولان قول الشارح رخ وقد يجتمع في لفظ واحد اه يدل على انه لم يكن فيما سبق اجتماع التغليبين قال قدس سره كانه يجعل اولا صالحا للمخاطب اى لتوجيه الكلام وانما اعتبر تقدم اعتبار الصلاحية لان تفسير الاسلوب من الغيبة الى الخطاب فرع الصلاحية لتوجيه الكلام قال قدس سره وقد اشير الى ذلك في قوله تعالى يذروكم فيه حيث قيل غلب فيه المخاطبون على غيرهم والا لقل يذروكم فيه واياهن وغلب العقلاء على غيرهم والا لقل يذروكم وايان ولقد احسن من قال لتغليب المخاطبين على غيرهم جى بالكاف لا بالنهاء ولتغليب العقلاء على غيرهم جى بالميم لا بالنون قال قدس سره واعلم ان خصوصية الخ دفع لما يشوهم

من قول الشارح رخ الا تى بلفظ كم المختص بالعقلاء بان المراد باختصاصه بالعقلاء من حيث كونه خطايا لان حيث خصوصيته وليس غير ايضا للشارح رخ على ما وهم اذ ليس في كلامه تعرض لكون الواو في تعلمون لتغليب العقلاء على غيرهم قال قدس سره لان العباد مناهم ليست اه لانه ان جعل التقوى على المرتبة الاولى اعنى الاتقاء عن الشرك فهو متقدم على العباد شرط لها وان جعلت على المرتبة الثانية اعنى الايمان بالطاعات والاجتناب عن المعاصي فهي عين العباد وان جعلت على المرتبة الثالثة اعنى الاتقاء عما سوى الله تعالى فهو لا يناسب لعموم الخطاب بقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا الله ان المؤمنين والكفار اذ لا يفهم تلك المرتبة ولا يرغب اليها الا الاوحديون من المؤمنين والعبادة منهم رجاء الثواب والتخليص من العذاب وقد اختار القاضي في تفسيره تعلقه باعبدا وفصلنا رجاءه ودفع الاعتراضات التي اوردت عليه في حواشينا عليه قال قدس سره الارادة تتبع الكشف فالمراد بها الطلب لان معنى ارادته تعالى فعل الغير عند المعترلة طلبه منه ولذا جوزوا تخلف المراد عن الارادة في لعل استعارة تبعية شبه الطلب مع حصول الدواعي المطلوب بالرجاء فاستعمل لعل فيه قال قدس سره كان لفظ لعل حقيقة الخ تصح الاستعارة فانها استعمال اللفظ في غير ما وضع له لمشايمته لما وضع له قال قدس سره لعلية استعمالها فيه وغلبة الاستعمال اشارة الحقيقة قال قدس سره بمعنى الغاية فعنى لعلكم تتقون لكي تتقوا تشبها للغاية بالمرجى في كون كل منهما مطلوبا قال قدس سره وهذه الوجوه لا تجري في لعل اذا جعلت الخ لان طلب العباد منهم ليس لارادة التقوى وطلبها ولا غاية له اذ لا يصح ان يقال اعبدا واربكم من يدا منكم التقوى او لكي تتقوا ولا معنى لقولنا شبه حبا له تعالى بالقياس اليهم في ان طلبه منهم العباد واقدروهم على التقوى ونصب لهم الدواعي اليها والزاو اجر عن تركها بحال المرجى بالقياس الى المرجى منه بخلاف قولنا شبه حال خالفهم بالقياس اليهم في ان خلقهم واقدروهم على التقوى

قال قدس سره هذا التقدير اه اما تعريض للشارح رح في ايراد
ضمير الجمع الراجع الى صاحب الكشف وصاحب المفتاح وغيرها
واما بيان صحة ايراده بان صاحب الكشف مصرح بذلك التقدير
وصاحب المفتاح موافق له في القول بالتعليق فكانه ايضا قائل بذلك
التقدير قال قدس سره لكنه لا يقتضي اه لم يقل الشارح رح انه
يقتضي ذلك بل قال وعلى هذا اي على ان يكون الخطاب مختصا بهم
يكون التقدير هكذا والفرق بينهما ظاهر قال قدس سره وذكرها
في الانعام اه فيه انه ذكرها في الانعام على ذلك التقدير بحيث يكون منفعة
لها الذي يشهده الذوق ان بيان كونها معدنا للتكثير يتناول الحسنيين
معنا لكن بحيث يبين كون تكرار الانعام منفعة لهم فلا بد من اعتبار
خصوص الخطاب بهم والحاصل ان قوله تعالى يشكم فيه بيان الحكمة
خلق الناس ازواجا وخلق الانعام لاجلهم ازواجا فقتضى السلافة
القرآنية ان يكون الخطاب في يذروكم مختصا بالناس ليكون اشارة الى
ان خلق الانعام ازواجا لاجلهم وفي قول الشارح رح خلقكم لكم
فيها دقا غور ونافع ومنها تأكلون اه تصریح بما قلنا قال قدس سره
ولا يقدح اه عدم القدح مسلم لكن تقدير لكم يقتضي تخصيص الخطاب
قوله وهذا النسب ينظم الكلام ليكون قوله ومن الانعام عطفا على القريب
مع كالالتناسب بين المعلومين بخلاف توجيه الكشف فانه يحتاج
الى ان يعتبر عطفه على لكم قال قدس سره والاول ادراجه اه لا يخفى
ان المتبادر من تعليق الاكثر على الاقل كون الكثرة والقلة في ذاتيهما
كافي شبيب عليه السلام والذين آمنوا وفيما نحن فيه الكثرة والقلة
باعتبار عارض وهو المزاولة بالابدي فالانساب ان يجعل من تعليق الواقع
توجيه على ما وقع بغير هذا الوجه قال قدس سره ان مثل قولك
اكرم زيدا اه فيه محتم اما لافلا نه يلزم ان يكون صيغة الامر دالا على
زمان حال والاستقبال مع ان الفعل ما يدل على احد الازمنة الثلاثة وامانا
فلان المضارع يدل على تفييد ثبوت الحدث للفاعل في الحال والاستقبال
فالظاهر ان الامر يدل على توجيه الطلب الى متعلقه في الحال

او الاستقبال فان الطلب فيه مدلول الهيئة كما ان ثبوت الحدث
مدلول الهيئة في المضارع قال في شرح التحرير في مسألة ان الامر
هل يدل على الفور ام لا ان هيئة الامر لادلالة لها على الطلب
في خصوص زمان وخصوص المطلوب من المادة وامانا لافلا نه يلزم منه
ان يكون الامر ظاهرا في التراخي وامارا بعاقلاته يلزم منه ان تكون الاوامر
الا كهيئة المقيدة بالشرط مثل قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا
لطلب في الحال فيلزم اما القول بتخلف الوجوب عن الايجاب ان قلنا
بعدم الوجوب حين الطلب او القول بكون المأمور اذا لمات قبل
تحقق الشرط مات عاصيا لترك الواجب ان قلنا بالوجوب عليه
حين الطلب واذا ظهر لك فساد هذه المقدمة ظهر لك فساد ما ينشئ
عليها قال الشارح رح في شرح المفتاح ما يحصله ان في الشرطية التي
جزاؤها خبر تعليقا بمحصول ثبوت شئ شئ او نفيه عنه وفي الشرطية
التي جزاؤها انشاء تعليقا بمحصول توجه الطلب او التخي او نحو ذلك
بما هو مدلول الانشاء فحاصل ان جاءك زيد فاكرمه اه على تقدير
صدق ان جاءك اطلب منك اكرامه لا بمعنى الاخبار بالطلب بل بمعنى
انشاء قال قدس سره ثم القائل اه يعني ان كلمة المجازاة تدل على
مسببة الجزاء عن الشرط فلا بد من فهم المسببية وملاحظتها عند
ذكرها لكن ملاحظة مسببية الطلب من حيث انه مستفاد من صيغته
غير ممكن وان كان في نفسه مسببا عن شئ باعث للطالب عليه وذلك
لان الطلب من حيث انه مستفاد من صيغة اكرم ملحوظ من حيث هو هو
بدون اعتبار وصف معه كالوجود والحصول والتعلق والاستحقاق
والشئ من حيث هو من غير اعتبار وصف لا يمكن ملاحظة كونه
مسببا عن شئ واذا اعتبر الطلب باعتبار وصف كان ما ولا بالخبر هذا
والجواب ان كلمة المجازاة موضوعة للتعلق في شرح التسهيل ادوات
الشرط كالموضوعة لتعلق جملة بجملة تكون الاولى سببا والثانية
مسببا فدلالتها على السببية كدلالة لو على الامتناع ولا شك ان نفس
الطلب قابل للتعلق كما انه قابل للتقييد بالظرف وهذا لا يقتضي ان تكون

ملاحظة السببية باعتبار نفسه فيجوز ان تلاحظ السببية بالادبار فلاحظ
وصف كالحصول ونحوه وسبب بيان سببية الطلب ومقتضيه في بحث الامر
انشاء الله تعالى وقال بعض الناظرين في بيان قوله لكنه من حيث هو مستفاد
منه لا يمكن ملاحظة كونه سببيا على معنى ان الحكم بكونه سببيا عن
الشرط ولا ملاحظة لا يتصور الا بان يلاحظ طلب الاكرام من حيث
انه مفهوم راسخ ويجعل ملحوظا في نفسه والمفهوم من اكرام هو طلب
الاكرام الملحوظ من حيث انه حال من احواله وفيه انه يلزم ان لا يكون
معنى الامر مستقلا بالمفهومية لا المطابق ولا التضمني مع ان المقرر
ان المدلول التضمني للفعل مستقل بالمفهومية وغير المستقل انما هو
مدلوله المطابق باعتبار النسبة الداخلة فيه قال قدس سره ويتفرع
الحق انه ان اول كان الحكم بين الجزاء والشرط بالاتصال فيحصل
الصدق وعدمه وان لم ياول كانت النسبة الانشائية مفيدة بالشرط
غير محتملة لهما قال قدس سره هذا حكم بانتفاء الشيء اه مقصود
الشارح رح ان تاويل الجزاء الطلبي لكونه جزاء وهم لان الجزائية
لا يقتضي الا كونه مطلقا بشئ مفروض الصدق في الاستقبال وهذا
متحقق في الطلبي ولا يصبر في الجزاء كونه مفروض الصدق كما في الشرط
في قياس امتناع كونه جزاء على امتناع كونه شرطيا وليس مقصوده
الاستدلال بانتفاء السبب الخاص على انتفاء السبب فان مرتبته اجل
من ان يشوهم في حقه ذلك بل بيان الفارق بين الشرط والجزاء واما
البيانات ان في الطلب امرا آخر يقتضي عدم وقوعه بدون التأويل
فلا بد من اثباته ودونه شرط القناد وقد عرفت حال مانبه به عليه
قال قدس سره في بعض اه وعلى التقديرين هو فاعل اجن من اجنه
اذا ستره وفاعل ذهلت ضمير راجع الى الابل وان قرئ بصيغة المتكلم
فصدورها بالهاء لا بالنون فاعل ذهلت قال قدس سره فينبغي
ان يقيد اه لا يخفى ان في قول الشارح رح وهذا يصلح اشعارا بذلك
حيث لم يقل هذا مثال لهما قوله لان تسليم ان الشرط الكوي الخ
مخالف لما في كتب الاصول من قسمهم الشرط بالمعنى المذكور الى

عقلى

عقلى وشرعى ولغوى وهو المذكور بعد ان اه وانه يستعمل غالبا في السبب
وفي شرط شبهه بالسبب الا ان يقال ان ذلك المذكور انما هو في كتب
الاصول للشافعية والمنع مبنى على مذهب الحنفية وما ذكره من قولنا
ان كان هذا انسانا فهو حيوان فهو باعتبار العلم فان العلم بالاول
سبب للعلم بالشئ من غير توقفه على شئ آخر قوله انه لا خلاف اه
يعنى ان الدلالة على المفهوم المخالف مشروطة بان لا تكون للتقيد
قاعدة اخرى كما تقرر في محله وفيما نحن فيه يجوز ان يكون القاعدة
اطهار الرغبة فيه او كون الخافضة التي زلت فيها كذلك قوله معناه
يحرم اه على اختلاف بينهم في ان مدلول النهى عدم الفعل او الكف
عنه قوله فالخطاب لحمد صلى الله عليه وسلم وليس عاملا بل جمع
الانبياء بقريئة ما قبله على ما وهم لان الحكم المذكور موجه الى كل
واحد منهم لا الى مجموعهم فيكون لكل واحد منهم خطاب على
حدة قوله وعدم اشراكه مقطوع به في جميع الازمنة لان الانبياء هم
معصومون عن الكفر قبل البعثة وبعدها فلكون الجزاء استقباليا
نزل الحال وقوعه منزلة المشكوك لتصور ان في المقام ما يقامه عن
اصله فكان المقام مقام ان تشرك لكن جئ بلفظ الماضي وان كان
المعنى على الاستقبال ارازا للاشراك الغير الحاصل من النبي عم في معرض
الحاصل على سبيل الغرض والتقدير التعريض من تحقق منهم الشرك
بانه قد حبط اعمالهم لتحقيق موجه فيهم قوله لا معنى للتعريض من
لم يصدر عنهم الشرك بانه قد حبط اعمالهم لعدم صدورهم منهم
والحكم عليهم بانه سيجب اعمالهم مستفاد من النص بطريق لغوى
الخطاب كما في قوله تعالى لا تقل لهما اف فان الشرك من النبي عم الذي
هو بمكانة من الله تع اذا كان موجبا للحبط كان بمن بداه موجبا له
بطريق الاولى ومنه ظهر ان صيغة المضارع لا تفيد التعريض من
صدر عنهم الشرك لان المضارع ح يكون مستعملا على اصله اعنى
وقوع الشرك من النبي عم في الاستقبال بطريق الغرض وهو الارتداد
وتجب الحبط على الارتداد لا يفيد التعريض من صدر عنه الشرك ابتداء

بانه قد حبط عمله بل يكون تعريضا بمن ارتد بخلاف الماضي فانه
وان كان بمعنى المستقبل لكن في التعبير بصورة الماضي ابرازا له
في صورة الحاصل تعريضا بمن صدر عنه الشرك بانه قد حبط عمله
هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام فانه قد خفي على الناظرين قوله
في هذا الكلام من الحق والضعف اما الحق فظاهر حيث ذهب الخلق الى
الى انه تعريض بمن صدر عنه الشرك وبمن لم يصدر عنه بناء على
عدم الفرق بين غوى الخطاب والتعريض وان المضارع يفيد ايضا بناء
على عدم الفرق بين مفاد الماضي وهو تحقق الشرك ومفاد المضارع
وهو الارتداد واما الضعف فلان التعريض بمن صدر عنه الشرك
يستفاد من التعبير بصيغة الماضي الدال على الوقوع صورة ولا حاجة
في ذلك الى ابراز الشرك الغير الحاصل من النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم في معرض الحاصل بطريق الفرض وار تكاب سوء الادب قوله
هذا التعريض لا مطلق التعريض اذ لا يجري ذلك في قوله تعالى
لئن اشركت ليحيطن عملك فان المقصود منه نسبة الحبط اليهم على
وجه ابلغ قوله لان كل من سمعه اه فعلى الاول المنصف معنى الحاصل
على القول بالانصاف وعلى الثاني المنصف صاحبه قوله خالصي العداوة
مستفاد من صيغة المبالغة فان الاعداء جمع هددوا قوله تمنوا ان تردوا
اشارة الى ان لو مصدرية بقرينة وقوعه بعد الوداد اليه ذهب البعض
كالفرء وابى على وابى البقاء وغيرهم والوداد بمعنى التني لان وقوع
الارتداد من المؤمنين غير متوقع لهم ويجوز ان يكون بيانا لحاصل
الماضي ففعل ودوا محذوف واو شرطية اي ودوا ارتدادكم لو تكفروا
اسروا كما هو مذهب الجمهور قوله وهو المذكور في الكشف اي
المفهوم مما ذكر فيه فان عبارته هكذا فان قلت كيف اورد جواب
الشرط مضارعا مثله ثم قال ودوا بلفظ الماضي قلت الماضي وان كان
يجري في باب الشرط مجرى المضارع في علم الاعراب فان فيه نكتة
كانه قبل ودوا قبل كل شيء كفرتم وارتدادكم انتهى ولا تعرض فيها لكون
ودوا جوابا للشرط لاني السؤال لان حاصله الله كيف جاء ودوا مضارعا

بعد ان اورد جواب الشرط كالشرط مضارعا كما هو الاصل سواء
كان ودوا جوابا اوليا ولا في الجواب اذ خلاصته ان ودوا وان فرض
كونه جاريا مجرى المضارع بان يكون معطوفا على جواب الشرط
فيه نكتة وهي الدلالة على ودادتهم للكفر قبل كل شيء وانه اذا
لم يكن جاريا مجزاه بان يكون معطوفا على مجموع الشرط والجزاء
كانت النكتة المذكورة فيه بطريق الاولى كما هو مدلول ان الوصلية
وذلك لانه لا يكون ودادتهم مقيدة بالشرط المذكور فيدل على تحققها
قبل كل شيء يريدونه من مضار الدنيا والدين وانما حاصله لهم وان
لم يشفقوكم بخلاف ما اذا كان جاريا مجرى المضارع فانه يكون بمعنى المضارع
مترتبا على الشرط لكن ابراده بلفظ الماضي يشعر بكونه حاصل لهم
قبل زمان التكلم وايراد الشرط والجزاء المذكورين بلفظ المضارع
يدل على حصولهما بعد زمان التكلم فيكون في لفظ الماضي دلالة
على قبلية ودادتهم للكفر من كل مضرة يريدونها وانما حاصله لهم
وان لم يشفقوكم ولا شك ان الدلالة على تقدير عدم الاجراء اظهر لكون
الماضي مستعملا في معناه بخلافها على تقدير الاجراء فان الدلالة
حينئذ بمجرد التعبير بلفظ الماضي وما ذكرنا من توجيه عبارة الكشف
مصرح به في تفسير القاضى حيث قال ومجيئه وحده بلفظ الماضي
للاشعار بانهم ودوا ذلك قبل كل شيء وان ودادتهم حاصله وان لم يشفقوكم
وبما جزرنا ظهر وجه تخصيص الشارح رج قوله فان قلت اذا عطفت
على جواب الشرط اه بالوجه المذكور في المفتاح ولم يتعرض
اوروده على وجهه الكشف لانه لم يتعرض لكونه معطوفا على جواب
الشرط ثم ان ودادتهم للكفر اذا كان قبل كل ما يريدونه كان لزوما
لفظ اوضح بالنسبة الى العداوة والبسط فيقول وجه الكشف الى
وجه المفتاح فلذا قال الشارح رج في شرحه وهذا حاصل ما ذكره
صاحب الكشف قوله ان لزوم اه يعني ان الماضي اذا وقع
جزاء وان كان بمعنى المضارع لكن التعبير بلفظ الماضي يشعر
بتحقق مفهومه ولا شك ان التعليق بالشرط الذي هو على خطر الوجود

ينافي ارادته فيحمل على تحقق لزومه للشرط بقريضة وقوعه
جزله وقال السيد في شرحه للمحتاج انما دل الماضي على تحقق لزوم
لان الجزاء معلق بالشرط فعشاء اذا وقع جزاء يتحقق مفهومه جزما
على تقدير الشرط وفيه انه يتوقف على اعتبار المضي بعد الجزائية
والظاهر انه مقدم وان تحقق مفهومه جزما على تقدير الشرط
لا يدل على تحقق لزومه له من غير شبهة بطراز ان يكون اتفاقا من غير
لزوم كما في قولنا كلما كان الانسان ناطقا كان الجبار ناهقا قوله
اذا عطف الخ خرج بهذا القيد كون المجموع من حيث هو جزاء
لانه لا يكون العطف على الجزاء بل مقدما على وقوعه جزاء على ان
معنى قوله على وجهين انه يستعمل على وجهين والاستعمال بان يكون
المجموع جزاء لا بد له من شاهد حتى يمنع الحصر قال قدس سره
وحينئذ لا يرد اه فيه بحث لان المراد بقوله ليكون المجموع لازما واحدا
ان ترتب مجموع الجمل الثلاث بالترتيب الذي بينها في اللزوم يكون ان لازم
لازما واحدا بالقياس الى الشرط كانه قيل ان يتحققكم يكونوا انكم اعداء
الملزوم لان يستطوا اليكم ايديهم والستهم الملزوم لان يودوا كفركم
فلا يكون هناك لزومات متعددة بالقياس الى الشرط حتى يصح ان لزوم
الثالث للشرط واضح بالنسبة الى لزوم الاولين له قال قدس سره لانها
حاصلة لهم اه فيه بحث لان التثني على ما سيجي في بحث الانشاء
طلب الشيء على سبيل المحبة فيجوز ان لا يتحقق طلب الكفر منهم على
تقدير البسط وفي تفسير الكشاف ودوا بقوله تمنوا ان تردوا اشارة
الى ما قلنا قال قدس سره ويظهر لك مما قررناه تعريض الشارح رج
بانه لا وجه لتخصيص لزوم خلو التقيد عن الفائدة بما في المفتاح
وقد عرفت انه قاعه فيما سبق قال قدس سره نعم لو قيل اه لا يخفى
ان التريد المذكور انما يستقيم او ثبت في الاستعمال وقوع المجموع من
حيث هو جزاء وان لم يتوقف بعض اجزائه على الشرط قال قدس سره
وعلى كل تقدير يطل اه اما على تقدير ان يكون المجموع لازما واحدا فاعلم
بعدمه اللزومات فلا يصح كون بعضها اوضح واما على تقدير ان يكون

شكل واحدة منها لازما بلا واسطة او بوا سطة فطالوا الاثني عشر
بالشرط المذكور او المقدر عن الفائدة ولا يخفى عليك ان التريد
بين المجموع وبين كل واحدة منها قال قدس سره فاختاره لانه لم يقل
بتعدد اللزومات والكل من حيث هو لازم وان لم يكن كل واحد من اجزائه
لازما فلا يخلو التقيد بالشرط عن الفائدة قوله انه من الطرب الاول
لانه الشائع المتبادر الى الفهم قوله والمراد اظهاره قد عرفت ان المراد
بالودادة التثني ويجوز ان يكون التثني بعد الظرف فلا حاجة الى التأويل
وكذا في قوله يكونوا انكم اعداء لان المراد خالصي العداوة والخلوص
انما هو بعد الظرف لا قبله فانه لا يخلو عن شيء من الملازمة الظاهرة
قوله يظنونهم كفارا اي يظن المشركون المؤمنين كفارا بسبب
ارسال المکتوب اليهم واطهار اسرار النبي صلى الله عليه وسلم قوله
هذا انما يصح اه فيه ان اخبار المرأة التي حلت مکتوب خاطب
بما جرى لها مع اصحابه يكفي في ظن المشركين للمؤمنين كفارا
مثلهم ولا يتوقف على وصول المکتوب اليهم قوله فرضا متعلق
بحصول الشرط اي حصول فرض او مفروضا او من حيث الفرض
لا بالتعلق لكونه محققا وكذا في الماضي متعلق به حال قوله مع القطع
اه اي الحصول المفروض للشرط المقارن للعلم بانقائه اللازم منه
انتفاء الجزاء المسبب عنه مدلول او فداؤها التعلق المذكور مع الامتناعين
وهو مذهب الجمهور وقال الشلوبين وابن عصفور واختاره القاضى
في تفسير قوله تعالى ولو شاء الله لذهب بجمعهم وابصارهم انما مجرد
التعلق بين الحصولين في الماضي من غير دلالة على امتناع الاول والثاني
كان مجرد التعلق في الاستقبال وقبل انها للتعلق مع امتناع الشرط
من غير دلالة على امتناع الجزاء بل يستفاد ذلك بقريضة كالمساواة
كما زان في التثني قوله على سبيل القطع قال العلامة انه متعلق بامتنع اي
تعلق ما هو معلوم انتفاؤه قطعا بامتناع غيره للدلالة على عليه امتناع
الاول لامتناع الثاني لا للاستدلال على انتفاء الثاني لكونه معلوما
كما سجدقه الشارح رج وقال الشارح رج الاظهر انه متعلق بامتناع غيره

لا يك تعليق امتناع الاكرام بالامتناع القطعي للمجنى يعني تجسده مسييا
عنه على ان التعليق مجاز عن التسيب لا يك اذا قلت ان جئتني اكرمتك
وعلفت الاكرام بالمجنى فقد جعلته مسييا والمجنى سببا والافالظاهر انه ليس
بمستقيم اذ ليست كلمة او لتعليق الامتناع بالامتناع بل لتعليق الحصول
بالحصول قوله لان تعليقا هذا غير ما قالوا من ان تعليقا الحكم بالوصف
مشعر بالعلية وبعض الناظرين لم يفرق بينهما فاعترض بانه
لا معنى لقولنا انها لتعليق ما امتنع لاجل امتناعه اذ ليس الامتناع
علة للتعليق قوله لتعليق الامتناع اه قد عرفت انه جعل الشارح رح
التعليق مجازا عن التسيب وعندى انه لا حاجة اليه لانه تعليقا كالتعليق
في لما وما له السببية فعني قوانا او جئتني لا كرمك ان ثبت المجنى
ثبت الاكرام ولما اتنى الاول اتنى الثاني قوله والمالك واحد لان التعليق
بالحصول الفرضي للدلالة على ان انتفاء الثاني لا انتفاء الاول قال
قدس سره اما ان اريد به التعليق الشرطي اه قد عرفت انه تعليقا
شرطي كالتعليق في لما وقد اعترف به في شرح المفتاح فقال ومحصل
ما ذكره انها تدل على معنى قولنا لما اتنى الشرط اتنى الجزاء بانتفاءه
فيرجع الى ما هو المشهور من انها لا انتفاء الثاني لا انتفاء الاول نعم انه
ليس تعليقا شرطيا بمعنى تعليقا امر بآخر على خطر الوجود كما في ان
قال قدس سره وان مفهوم لو هو التعليق اه لا يخفى ان كلا المعنيين
مفهوم من او وكون الاول مفهوم ما مطابقا والثاني لازما مما لم يتبد
بل التبادر وكون المقصود ان امتناع الثاني لا امتناع الاول يدلان على
ان مفهومهما مجموع الامرين فكل منهما داخل فيه قال قدس سره
فيكون التعليق في عبارة اه فيه انه لا بد في هذا التوجيه من تأويل
الامتناع بالامتناع في الموضعين ومن تقدير الحصول فيهما اي تعليقا حصول
ما امتنع بحصول ما امتنع مع انه خلاف الظاهر لان المتبادر من قولنا تعليقا
ما امتنع تعليقا من حيث الامتناع قوله سواء كان اه اشارة الى دفع
ما توهم بعض شراح المفتاح من ان قوله لا امتناع الثاني لا امتناع الاول
لا يشمل الا صورة واحدة وهي ما اذا كان الشرط والجزاء مثبتين

مع ان لاستعمال لواربع صور قوله والسبب قد يكون اعم اي اكثر في نفسه
وفي الرضى والسبب قد يكون اعم اي تحققا قوله اما الاول فلان
الشرط اه قد مر سابقا ان الشرط التحوي معتبر فيه معنى السببية
ولذا قال الاصوليون انه شرط شبهه بالسبب وقال في المغنى ان لودالة
على عقد السببية والمسيبية لكن السببية المعتبرة فيها الجمالية سواء
كانت في الواقع او لا وفي نحو قولنا او كان النهار موجودا فالشمس طالعة
السببية باعتبار العلم على انه لا يلزم على الشيخ دعوى الكلية حتى يرد عليه
ما ذكره بل يكفي ان تكون جزئية فعني قوله ان الاول سبب والثاني مسبب
انه قد يكون سببا ومسببا قوله فهي لا امتناع الاول اه اي هو داخل في مفهومها
قوله انه يستدل بامتناع الاول اه فان كلا الافتائين معلومان في نحو قولنا
او جئتني لا كرمك قوله على ان انتفاء اه يعني انه قد حصل جميع الشروط
والاسباب او وجود الثاني كالاكرام سوى مضمون الاول كالمجنى مثلا
فلا ينفك الاكرام الا لا انتفاء المجنى كما مر منقولا من التحرير العسدي
قوله فقد جعلوا اه اي جعلوا هذا الاستعمال اصطلاحا واخذوه هناك
مذهبا كالشلوبين ابن عصفور الا انه لما شاع استعمالها فصار يكون انتفاؤها
قطعة فالوا انها لا تحتاج الى ذكر استثناء نقيض الثاني بخلاف استثناء العظم
قال قدس سره يفهم من ظاهرهما اه الاول مفهوم من ظاهر القول
الاول والثاني من القول الثاني لكن يرد على الاول ان الحصر المستفاد
من قوله انما هو بحسب الاوضاع الاصطلاحية لا رباب المعقول بمنوع
بل المفهوم منه انه معنى حقيق عندهم مجازي عند اهل اللغة لكونه جزء
ما وضعه وعلى الثاني ان المفهوم منه ان الآية الكريمة واردة على وفق
اصطلاحهم لا على مقتضى اصطلاحهم حتى يرد انه يفهم منه انه فرع
الاصطلاح ولولا لما وجد قوله فيكون دائما ادلا واسطة بين النقيضين
وما توهم من انك تقول لو ضربني الامير ضربته فتقصده وجود ضربك
على تقدير ضرب الفقير بطريق الاولى ولا يلزم منه استمرار ضربك
ولا يلزم منه انه لو ضربك السلطان ضربته فدفع لانه ليس مما نحن فيه
لانه ليس فيه نقيض الشرط اعني عدم ضرب الامير انسب والبق بالجزء

بل هو من باب التعريض فتدبر قال قدس سره هذا انما يأتي الخ
خلاصة كلامه انه اذا كانت اولامر كية من لو وحرف التي كان معنى
التعليق باقيا فيه فيفيد استمرار الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه
اذا كان تعلقه بالشرط مستبعدا واما اذا كانت كلمة برأسها كان معناها
ان وجود الاول مانع من تحقق الثاني فلا يفيد استمراره قال قدس سره
واما قولك الخ يعني انه فرق بين لولا ولولم فانه مركب من لولا وقطعا فهي
تدل على التعليق فتفيد استمرار الجزاء في المثال المذكور قوله ان
الارتباط الخ ولذا فالوا ان رفع المقدم لا يوجب رفع التالي ووضع
التالي لا يوجب وضع المقدم ولو اعتبر الارتباط لا يتجأ قوله
فلو قد راه بان تكون مستعملة على اصلها قوله ويتناقض اي
يحصل التناقض بين ثبوت نفي الذي المستلزم لثبوت العصيان وبين
ما اريد بقوله نعم العبد صهيبة لانه سيق للمدح بعدم العصيان
قوله وهذا وهم اه قيل كان الشيخ استبعد التقييد بالنفي لانه يتنافى
عموم النفي الصريح ففيه مزيد تكلف ليس في تقييد المثبت وح لا يتجأ
ما ذكره الشارح رح والجواب ان ترديد الشارح رح في اعتبار الارتباط
في مفهوم الجزاء ولا شك انه لا فرق بين النفي والمثبت ح انما الاستبعاد
اذا كان التقييد بقرينة خارجية عن مفهوم الجزاء قوله واما قوله
تعالى ولو علم الله فيهم خيرا اول الآية ان شر الدواب عند الله الصم
الكم الذين لا يعقلون ولو علم الله اه اي لو علم الله في الكفرة الصم عن
الحق البكم من نطقه سعادته كتبت لهم او انتفعا بالآيات لاسمعهم
سماع تفهم قوله واجيب اه في المعنى والجواب بثلاثة اوجه اثنان
يرجعان الى منع كونه قياسا وذلك لاختلاف الوسط احدهما ان التقدير
لاسمعهم اسماعا نافعا ولو اسمعهم اسماعا غير نافع لتواوا والثاني
ان يقدر ولو اسمعهم على تقدير علم عدم الخير فيهم والثالث الى منع
استحالة النتيجة بتقدير كونه قياسا متحد الوسط اذ التقدير لو علم الله فيهم
خيرا وقتما لتواوا بعد ذلك ولا يخفى ضعف الجواب الاول لانه لا قرينة
على تقييد لو اسمعهم بالاستماع الغير النافع ولانه تحقق فيهم الاستماع

الغير النافع لان تقييد الاستماع بعد نزول هذه الآية وكذا ضعف الثالث
لان علمه تعالى بالخبر ولو في وقت لا يستلزم التولي بل عدمه واما الجواب
الثاني فهو خوي لان الشرطية الاولى قرينة على تقييد الاستماع
في الشرطية الثانية بتقدير علم عدم الخير فيهم وهذا بخلاف القاضي
في تفسيره حيث قال ولو اسمعهم وقد علم ان لا خير فيهم لتواوا
ولم يتفهموا به او ارتدوا بعد التصديق والقبول قوله فانما يتجأ ان اي
اللزومية كما يدل عليه قوله وهذا محال لان المحال استلزام علمه تعالى
بالخير فيهم التولي لا توافقهما في الوجود وقوله والمحال جازان يستلزم
المحال والقياس انما يتجأ لزومية اذا كان من اللزوميتين وليس المراد
ان الانتاج مطلقا يكون من اللزوميتين فان القياس المركب من الاتفاقيتين
ومن اللزومية والاتفاقية متجأان للاتفاقية وتفصيله في شرح المطالع
فلا يرد ما قيل انه على تقدير كون الاولى اتفاقية عامة والثانية لزومية
اذا سلم كونه كلية يجب ان يتجأ كما لا يخفى على من له درية بصناعة البرهان
فلا يصح قوله انما يتجأ اذا كانتا لزوميتين قوله فاستحالة النتيجة
ممنوعة اي لا يسلم استحالة الحكم باللزوم بين المقدم والتالي وان كان
الطرفان محالين فما قيل اي استحالة على تقدير وقوع المقدم واما
قوله والمحال جازان يستلزم المحال فبالنظر الى استحالة في نفسه
فلا تدفع بينهما ناس من سوء الفهم قوله والمحال جاز ان يستلزم
المحال وان لم يوجد بينهما علاقة فليعلم على ما هو التحقيق من عدم اشتراط
العلاقة في استلزام المحال للمحال فاندفع ما قيل لا كلام في جواز استلزام
المحال للمحال لكن لا ريب في استحالة استلزام المحال للمحال في تحققه
عند تحققه وههنا كذلك قوله وهذا اي المذكور من السؤال والجواب
غلط اما السؤال فلان لو استعمل الى اخره واما الجواب فلقوله وكيف
الى اخره يعني ان فيه تسليم كونه قياسا ومنع كونه متجأ لانتفاء شرائط
الانتاج وكيف يصح اعتقاد وقوع قياس في كلامه تعالى اهملت فيه
شرائط الانتاج وان لم يكن مراده تعالى قياسية ذلك وما جرت له
قد دفع كالا اعتراضين للسيد اما الاول فلانه ان اراد بقوله بل اراد

منع كونه قياسا متجا منع قياسته فباطل لان الشرائط المذكورة شرائط
الاشراج لاشرائط القياسية فباتفاقها لا ينتج القياسية وان اراد منع
اشجاءه فقيه تسليم كونه قياسا الا انه غير منتج لانتهاء شرائط الاشراج
واما الثاني فلانه مبني على ان يكون لفظ هذا اشارة الى الجواب ويكون
قوله لان لفظه لولم يستعمل الخ اعراضا على التسليم المدلول عليه
بقوله ولولم وقد عرفت انه اشارة الى مجموع السؤال والجواب بين غلطية
كل منهما على ترتيب اللف قوله ثم ابتداء قوله ولولم اسمعهم لتولوا كلاما آخر
الخ يعني انه كلام منقطع عما قبله والمقصود منه تقرير توليهم في جميع
الازمنة حيث ادعى زومه لما هو مناف له ليقيد ثبوته على تقدير
الشرط وعدمه فغني الآية انه اثبت الاسماع لانتهاء علم الخير وانهم
ثابتون على التولي في الشرطية الاولى للزوم بحسب نفس الامر
وفي الثانية ادعائي فلا يكون على هيئة القياس فاندفع ما قيل ان الاشكال
باق بحاله اذ لو كان هاتان الشرطيتان حقيقتين لكان استمرار علم الله تعالى
الاسماع واستمرار الاسماع للتولي ثابتين وبلغت منهما قياس اقتراني
يتبع للجمال قوله يجوز ان يكون الخ يعني ان التولي بمعنى الاعراض
عن الشيء كما هو اصل معناه لا بمعنى مطلق التكذيب والانكار عن الحق
حينئذ يجوز ان يكون لولم معناه المشهور ويكون المقصود منه الاخبار
بان انتهاء الثاني في الخارج لانتهاء الاول فيه كالشرطية الاولى ولا ينظم
منها القياس اذ ليس المقصود منها بيان استمرار الاول للثاني في نفس
الامر ليستدل بل اعتبار السلبية واللزوم بينهما لعلم المسيية واللزومية
بين الاتفاقيين المعلومين في الخارج قوله وعدم الاتقياد كالمعطف
التفسيري لما قبله لا فائدة ان الاعراض ههنا عقلي لاحسن قوله لم يتحقق
منهم التولي والاعراض لان الاعراض عن الشيء فرع تصفقه قوله ولم يارزم
من هذا تحقق الاتقياد له لان الاتقياد للشيء وعدم الاتقياد له ليس
على طرفي النقيض بل كالمعادل والتحصيل لجواز ارتقاها معهما بعدم
ذلك الشيء قوله لان تسليم ان اه لانه يجوز ان يكون ذلك بسبب عدم
الاهلية للاسماع وهو داء عضال وشتر عظيم قال الله تعالى

فذكر

فذكر ان نعت الذكرى قوله ليس خيرا فيه وان كان خيرا له فلا يكون
مخالفا لما هو المشهور ان من النعمة ان لا تقدر قال قدس سره فيه
بحث الخ والجواب ان في الامر الاول كمال ذمهم وتوابعهم حيث صار
الاسماع الذي هو سبب اعدام التولي سببا لتوليهم بناء على فرط عنا ذمهم
وتضييعهم الاهلية والاستعداد كانه قبل جميع اسباب التولي وشرايطه
متحقق فيهم الا الاسماع ولولا سمعهم لتولوا قال قدس سره بخلاف
دوام التولي الخ يعني بخلاف ما اذا جعل من قبيل لولم يخف الله
لم يعصه فان المدلول حينئذ دوام التولي وهو يفيد كمال ذمهم
قال قدس سره فان قلت الخ هذا انما يرد لو اريد لتولوا عما سمعهم
اما لو اريد لتولوا عن الحق وانكروه فانه متحقق على التقديرين لانهم
صم بكم ثابتون على التكذيب والانكار اسمعهم الحق اولم يسمعهم
اما على تقدير عدم الاسماع فظاهر واما على تقدير الاسماع فلا نهم
ينكرونها عنا دا قال الله تعالى وحيدوا بها واستبقتهن انفسهم
قال قدس سره لاسمعهم اللطف بهم الخ فسر الاسماع باللطف وهو
ما يقرب العبد الى الطاعة ويبعده عن المعصية لانه لا يمكن تفسيره
بالاقدار على السماع لحصوله ولا بخلق السماع فيهم بالخير لانه لا يعتبر
في الشرع ولا يترتب عليه الحياة ولا بتوسط اختيارهم لكون الافعال
الاختيارية مخلوقة للعبد عند المعتزلة فالمراد بخلق اسباب السماع
وهو اللطف قال قدس سره لما تنفع فيهم اللطف اي اثبتوا على
التكذيب والانكار كما كانوا قبل اللطف فلا يرد ان عدم نفع اللطف
فيهم فرع تحقق اللطف فكيف يصح قوله وهذا مستمر على تقدير
اللطف وعدمه قال قدس سره قلت هو ايضا محمول على الاستمرار
لا يخفى انه لا حاجة على هذا الوجه الى الحمل على الاستمرار بل هو محمول
على الاستعمال المشهور يعني انه لم يبق عن ارتدادهم عن الحق الا انتهاء
اللطف ومحبي الآيات حتى لو تحقق تحقق ويمكن جعله على طريق
الاستدلال فانه يتبع حينئذ لو علم الله فيهم خيرا اي انتقاما باللطف
لا رتدوا ولا شبهة في صحته واما الجواب الذي ذكره السيد فنكاف

لان التكذيب وعدم الاستقامة ليس مطلقا بل هو مقيد بقوله بعد ذلك
 كما هو الظاهر ولان التصديق يتا في الاستمرار على التكذيب والتفديد
 بالافتكالك المعتد به خلاف الظاهر قوله واما قوله تعالى ولو جعلناه
 الخ في تفسير القاضى وقالوا لولا انزل عليه ملك هلا انزل معه ملك
 يكلمنا ان نبي كقوله لولا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا ولو انزل ملكا
 لقضى الامر جواب لقولهم وبيان لما هو المانع مما اقترحوه والحلل فيه
 والمعنى ان الملك لو انزل بحيث عاينوه كما اقترحوه لحق اهلاكمهم
 فان سنة الله في حركته بذلك فيمن قبلهم ثم لا ينظرون بعد نزوله طرفه عين
 ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا وللبسنا عليهم ما يلبسون جواب ثان
 ان جعل الهاء المطلوب وان جعل للرسول فهو جواب اقتراح ثان
 فانهم تارة يقولون لولا انزل عليه ملك وتارة يقولون لو شاء ربنا لازل ملائكة
 والمعنى ولو جعلنا قريتنا ملكا يماينونه او الرسول ملكا لثلاث رجلا كما مثلنا
 جبريل عليه السلام في صورة دحية الكلبي فان القوة البشرية لا تقوى
 على رؤية الملك في صورته وانما سارا هم كذلك الافراد من الانبياء بقوتهم
 القدسية واللبسنا جواب محذوف اى ولو جعلناه رجلا للبسنا اى خلطنا
 عليهم ما يحاطون على انفسهم فيقواون ما هذا الا بشر مثلكم انتهى ولا يخفى
 عليك بعد التدبر فيما نقلناه ان كلمة او همنا مجرد الربط والتعليق ليفيد ابداء
 المانع لما اقترحوه ويكون جوابا عما اقترحوه واما ما قاله الشارح رخ من انه
 لا استمرار الجزاء على تقديرى الشرط وعدمه فلان مدخله في الجواب
 عن اقتراحهم وكذلك كونها على اصلها اعني امتناع الثاني لامتناع الاول
 او بالعكس اذ ليس المقصود ههنا بيان السببية بين الامتناعين المعلومين
 ولا الاستدلال بانتفاء اللبس على انتفاء كونه رجلا ومنه على انتفاء كونه ملكا
 فان جواب اقتراحهم يحصل بمجرد ابداء المانع ولا حاجة فيه الى اعتبار
 امتناع الثاني ليفيد امتناع الاول قوله فيا زم عدم الثبوت اى عدم ثبوت
 الشرط والجزاء اما عدم ثبوت الشرط فظاهرا واما عدم ثبوت الجزاء
 فلكونه معلقا على الشرط المفسر الثابت والتعليق لا يدل على عدم ثبوت
 شئ منهما لانه يقتضى كونهما على خطر الوجود لا القطع بعدم الثبوت

قال قدس سره واليه ائى الى كونه مراد قال قدس سره ولو كان
 بالصين الصواب ولو يكون في وقت الطلب قال قدس سره كانه
 لم ينظر اه البارق غيم يظهر منه البرق بفقداد متعلق بطريق الوهن
 ايلة فيها غيم او نصف اللبلة مالم ين ومالى يجب متصل بما دل عليه الكلام
 اى طريق فاخذت اسكتها وهى لا تسكن ثم اعاودها وهى تدافعى الى ان
 قضيت من كثرة مساودتى وشدة مدافعتها العجب فويقا نهر غائبة عنها
 وتمنت لها ورغبت عن القرات وهى حاضرة حولها تارب لها دعاء
 على الابل اى لا شربت الماء بل لها بدل الماء التراب انيق وجمال بيان
 للضمير فى اياها والكرخ ولاية بغداد اى ان كنت فى ولاية بغداد فاني
 عطشان الى وطني فهل جلت ايم البرق قطرة من ماء بلدى وهى المعرة
 قوله فى الجهد والهلاك اه يقال فلان كنت فلانا اى يطلب ما يود به
 الى الهلاك كذا فى الكشف فالهلاك مأخوذ فى مفهوم العنت فلا يرد
 ما قبل ان الصواب اولان العنت معناه الفساد والمشقة والهلاك والا ثم
 على ما فى القاموس ولا يجوز ارادة معينين من لفظ واحد قوله لقصد
 استمراره اى للاشارة الى استمرار الفعل لان اللفظ مستعمل فيه قوله
 فيما مضى اذ الجزاء ماضى ولو لا يقلب الماضى الى المضارع قوله وقتا فوقتا
 لان المضارع يدل على الاستمرار التجددى لتجدد زمان الاستقبال
 قوله لان كان اه وفيه تعكيس امر الايالة فقصد الاشارة الى ما ارادوا
 توبيخا لهم عليه واستهجانا له ولذا عبر عن الموافقة بالاطاعة وانما
 قلنا ان اللفظ ليس مستعملا فيه بل هو من مستثبات التراكيب بايراد
 صيغة المستقبل كالتعريض فى قوله تعالى لئن اشركت ليجعلن علك
 بايراد صيغة الماضى لان المقصود من الآية نفي الاطاعة فى الكثير
 لانفى الاستمرار لاطاعته فى الكثير قوله بدليل قوله تعالى متعلق بقوله
 كان فى ارادتهم ووجه الاستدلال ان المراد من الكثير الحوادث التى
 تحتاج الى الرأى وهى كثيرة فى نفسها وان كانت قليلة بالنسبة الى الحوادث
 التى لا تحتاج الى الرأى فالمعنى لو يطبعكم فى الحوادث التى تحتاج الى الرأى
 بان يعمل على رأيكم فيها وهذا هو استمرار عمله على ما يستصوبونه

قوله بعد قوله اه انما قال ذلك ليظهر ان مقتضى الظاهر الله مستهزئ
 عدل عنه الى المضارع لافادة الاستمرار الجدي والله مستهزئ وان كانت
 دالة على الدوام بمعنى المقام الان الاستمرار الجدي ابلغ قوله
 ليكون المعنى اه هذا بيان لحاصل المعنى وما يؤول اليه وكذا ما في المفتاح
 لما عرفت من ان المعنى ان انتفاء عنكم بسبب انتفاء اطاعتكم في كثير
 من الامر وذلك لان الاطاعة في كثير من الامر تستلزم استمرار الاطاعة فان
 اعتبر النفي المستفاد من كلمة لو قدما على الاستمرار كان ما ل المعنى انتفاء استمرار
 الاطاعة وان اعتبر الاستمرار مقدما على النفي كان اله استمرار انتفاء الاطاعة
 ووجه آخر وهو انه ان كان في كثير متعلقا بطبيعتكم كان ماله الى انتفاء
 استمرار طاعتكم وان كان متعلقا بالنفي المستفاد من كلمة لو كان ماله الى استمرار
 امتناع طاعتكم قال قدس سره فظاهر لان استفادة المعاني من الالفاظ
 على وفق ترتيبها قال قدس سره واما موافقته اه لا يخفى ان موافقته
 ايها اما بالوحى او بالاجتهاد وهو ايضا وحى عند من يجوز له الانبياء اعم
 لامتناع تقريرهم على الخطأ وعلى كل تقدير لا موافقة لآيهم فالتنبي
 عليه الصلوة والسلام مستر على امتناع اطاعتهم وانه لو اطاعهم في شيء
 لوقعوا في العنت والامر بالمعروف والنهي عن المنكر لمجرد تطيب قلوبهم وقوله وللشأن
 ايضا وجه بناء على ان البليغ يصور المعاني الأصلية أولا في الذهن
 ثم يعتبر فيها الخصوصيات والمزايا فالتنبي والاثبات مقدم في الاعتبار
 على الاستمرار وعدمه قوله الخطاب اه في التخصيص تسليمة للرسول
 عليه السلام وفي التعميم تفصيح لهم بظهور شناعة حالهم على كل احد
 قوله اروهاه قال الزجاج قوله تعالى اذ وقفوا على النار يحمّل ثلثة اوجه
 الاول ان يكونوا قد وقفوا عندها حتى يعاينوها فهم موقوفون الى ان
 يدخلوها والثاني ان يكونوا قد وقفوا عليها وهي تحتهم يعني انهم وقفوا
 فوق النار على الصراط وعلى هذين الوجهين وقفوا من وقفت الدابة
 والثالث انهم عرفوها من وقفته على كلام فلان عليه معناه قوله
 وجواب لو محذوف وكذا مفعول ترى اي لوترى الكفار في وقت وقوفهم
 ولا يجوز ان يكون اذمفا ولا لانه اخراج لاذن الروية عن الاستعمال الشائع

اعني

اعني الظرفية والادراك البصري من غير ضرورة قوله رأيت امر اقطبها
 بقصر العبارة عن تصويره قدر الماضي على طبق الكشف رعاية
 لمقتضى الظاهر في او موافقة لقوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم
 قوله فهذه الحالة اي رؤية الكفار في تلك الاوقات بدليل قوله فاستعمل
 لو وقال السيد في شرح المفتاح وهذه الامور انما تقع في الآخرة وفسرها
 في الحاشية بقوله يعني ان وقوفهم على النار وكونهم ناكسي رؤسهم وكونهم
 موقوفين عند ربهم امور مستقبلية توجد يوم القيمة لكنها لتحقيق
 وقوعها زلات منزلة الماضي المقطوع به فاستعمل فيها الوارد المختصان
 بالماضي كانه قبل هذه احوال قد تحققت وانقضت وانت ما رأيتها وحينئذ
 كان المناسب ان يقول واو رأيت لكنه عدل الى صيغة المستقبل تنبيها
 على نكتة اخرى وهي ان اللفظ المستقبل الصادر عن لاختلاف
 في اخباره بمنزلة الماضي المعلوم تحقيق معناه انتهى ويرد عليه ان كون
 هذه الامور بمنزلة الماضي يقتضي التغير عنها بصيغة الماضي
 وادخال اذ عليها لاستعمال لو فانه انما يرتب على تنزيل الرؤية المستقبلية
 بمنزلة الماضي واما لا لئلا ان المناسب لكون تلك الامور متحققة ان يقال
 لو رأيت قوله قد انقضى هذا الامر اي رؤيتهم في تلك الاوقات
 قوله هكذا ينبغي اه يعني ينبغي ان يفهم ان ما هو منزل بمنزلة
 الماضي هو اصل الرؤية لتحقيق وقوعه والذي فرض وقوعه وادخل
 عليه لو هو الرؤية بالنسبة الى المخاطب كما يدل عليه قوله لكذلك ما رأيت
 وفي شرح المفتاح وانت لو رأيتها رأيت العجب فاندفع ما يقال ان خبر
 الصادق يدل على تحققه واما فرض الصادق فلا لان المفروض انما
 هو النسبة الى المخاطب واما اصل الرؤية فقد كور لا على وجه الفرض
 فدخول لو يجعل اصل الرؤية المستقبلية بمنزلة الماضي وكذا اندفع ايضا
 ما يقال ان تنزيل المضارع بمنزلة الماضي في التحقيق ينافي دخوله
 لوالدالة على الامتناع لان الامتناع باعتبار الاستناد الى المخاطب والتحقيق
 لاصل الفعل فذكر لو يدل على ان الرؤية بمثابة من القطاعة يمتنع معها

روية المخاطب قوله في احد قول البصريين وهو لزوم وقوع الماضي
بعد رب دون القول الآخر لهم وهو جواز وقوع الحال والاستغناء
بقوله على ذلك فترى على ما تقدم بقوله فقول ربه اورد الذين
قوله والفعل للتعلق به رب محذوف لانه جند لا يجوز تعلقه برب ولا بد له
من فعل يتعلق به على ما ذهب اليه الجمهور من كونه حرف جر واما على
مذهب الاخفش واختاره الشيخ الرضي من كونه مبتدأ لا خبر له والمعنى
قليل او كثير واداد الذين كفروا خلافا جنة اليه قوله من التعسف
لان المعنى على تقليل وادادهم لا على تقليل في يودونه الا ان يراد رب شيء
يودونه من حيث انهم يودونه قوله وبتر النظم اى قطع قوله نعم لو كانوا مسلمين
عاقبه قوله وزيد ههنا لتقليل النسبة في الحديث لا يزال الرب رحيم ويتفق
اليه حتى يقول من كان من المسلمين فليدخل الجنة فيمتنون الاسلام قوله
لتقليل النسبة اى لتقليل النسبة الى اصل زمان ذهاب عقابهم
من الدهشة قوله مستعارة للتكثير اى مستعارة بالنسبة الى اصل الوضع
وان شاع استعماله في التكثير حتى التحق بالحقيقة قوله نقلت من التقليل الخ
كان التقليل في الماضي يلزم التحقيق قوله على ان اورد متعلق بمحذوف
اى محذوف بنسبه على ان اول المعنى والحالة في موضع الحال اى قائلين لو كانوا
مسلمين ويجوز ان يكون للشرط والجواب محذوف اى لو كانوا مسلمين
انجوا من العذاب قوله بعد فعل يفهم منه اى في الغنى واكثر وقوع
لو انصبرية بعد واداد يورد وقد تقع بدونها قوله لاستحضار الصورة
واعلم ان استحضار الصورة غير حكاية الحال فانه احضار للصورة
من غير قصد الى الحكاية والنقل فلا ينافى هذا لما في الرضى في محبة
اذ واذا من انه لم يثبت حكاية الحال المستقلة كما ثبت حكاية الحال
الماضية قوله ولا تكذب قري بالرفع اى ومن لا تكذب وبالنصب
اى وان لا تكذب قوله متقاولين تلك المقالات اى يقول الذين استضعفوا
لذين استكبروا لولا انهم لكانوا مؤمنين الآية قوله كفوله تعالى واوانهم
امنوا الآية في تفسير القاضى لثوبة من عند الله خير جواب او واصله لا يبدوا
ثوبة من عند الله خيرا لهم مما شرابه انفسهم فحذف الفعل وركب

الباقي

الباقي جملة اسمية لتدل على ثبات الثوبة والجزم بخبريتها وحذف
المفضل عليه اجلالا للمفضل من ان ينسب اليه انتهى دفع بقوله واصله
الخ اشكالين لفظي وهوان جواب لو انما يكون فعلية ماضوية ومعنوية
وهو ان خبرية الثوبة ثابتة لا تعلق لها بايمانهم وعدهم ولا اجل هذين
الاشكالين قال بعض النحاة ان اللام جواب قديم محذوف والنقد بر
ولو انهم امنوا واتقوا لكان خيرا لهم والله لثوبة من عند الله خير لهم
والمصنف وصاحب الكشف اختار ان الجزء لتضمنه البلاغة
مع قلة الحذف والماضوية في جواب لو اعم من ان تكون حقيقة او تارة
ومعنى قوله وركب الباقي جملة اسمية ان النصب لما كان دالا على الفعل
والفعل على الحدوث عدل عنه الى الرفع وركبت الجملة اسمية لتدل
على ثبات الثوبة فان الفعل للدلالة على الزمان يفيد حدوث مداولة
اعني الحدوث وحدث النسبة ايضا لتلازمها فاذا عدل الى الاسم
نقضا لغبار الحديث ليتوصل به بمعونة المقام الى الثبات والدوام كان
مدلول الجملة الاسمية ثبات الثوبة وثبات نسبة الخيرية اليها الا انه لما كان
المقصود ههنا ثبات الثوبة ودوامها تحسيرا لهم على حرمانهم الثوبة
الدائمة وترغيبا لمن عداهم في الايمان اكتفى به ولم يتعرض لثبات نسبة
الخيرية اليها فاندفع ما قبل انه لا يدل على ثبات الثوبة بل على ثبات
الخيرية لها قوله واما تنكيره اى اراد المستند نكرة وهذا في مقام يصح
للتكلم بزيادة معرفة ونكرة ولا يكون ذلك الا بالتعريف باللام او الاضافة
وهما يجزمان الجنس والعهد والتعريف الجنسي قد يفيد الحصر
والتنكير يكون لافادة عدم الحصر المستفاد من التعريف الجنسي
وعدم العهد المقاد بالتعريف العهدى والمراد ارادة عدمهما فقط
فان الاطلاق قد يكون دليل التقيد فلا يرد ان في قولنا هو البطل
المحامي ووالدك العبد ارادة عدمهما متحققة مع تعريف المستند
فان المراد في المثالين شيء زائد على ارادة عدمهما وهو الاتحاد والاشتمار
ولا ان تلك الارادة متحققة اذا اورد المستند مضمرا او اسم اشارة او علما
او موصولا مع عدم التنكير على ان الاطراد والانعكاس غير لازم

الباقي

وإنما لم يقل مع عدم إرادتهما لأن عدم الإرادة ليس مقتضيا لشيء فان غير
البلغ يورد التكثير لاداء اصل المعنى مع عدم إرادته لشيء منها قوله
ويدخل فيه أي في قوله وأما تكثيره فلا رادة الخ حكاية المنكر من حيث
أنه منكر لأن الحكاية نقل كلام الغير مع استبقاء صورته ولا شك أن استبقاء
البلغ الصورة السابقة أعني التكثير مع علمه بجهالة التعريف إنما هو
لاستبقاء المعنى الذي قصده التكلم من التكثير من إرادة عدم الحصر
والعهد أو التخييم أو التحقير أو غير ذلك وفيه تعريض لصاحب
المفتاح حيث جعل قصد حكاية المنكر مقتضيا برأسه بأن مقتضى
حكاية كل شيء هو مقتضى ذلك الشيء وأبى الحكاية أمرا
يقصده البليغ بذاته إنما يقصده لاستبقاء ذلك المقتضى فالمراد بقوله فلا رادة
عدم الحصر والعهد أو التخييم أو التخييم من أن يكون ابتداء أو حكاية ولو كان
الحكاية مقتضية برأسها الوجوب ذكرها في سائر الأحوال فاندفع اعتراض
السيد بأن كل واحد من القصدتين مستقل باقتضاء التكثير فلا وجه لادخال
أحدهما في الآخر قال قدس سره منهم من ذهب إلى هذه العبارة إلى
قوله مذهب سبويه زائدة لا فائدة فيها كما لا يخفى قال قدس سره
وبالجملة ليست المسئلة لا يخفى أن ما نقله عن الرضى من الحكم بالاولوية
يدل على جواز كون كم مبتدأ وما بعده خبره فلعن الجواز متفق عليه إنما
الخلاف في الوقوع قال قدس سره وأنت تعلم أنه في شرحه للمفتاح أن
للسكاكي رح أن يحمل قوله تعالى أن أول بيت وضع للناس للذي ببكة
وقولك مررت برجل افضل منه أبوه على القلب قوله لاستلزام الحكم
أنه يتجه عليه أنه يستلزم أن يكون الأصل في المحكوم به التعريف لأن
الحكم على الشيء يستلزم العلم بالطرفين ومفشا غلطه عدم الفرق
بين التعريف والعلم قوله أن العلم بحكم من أحكام شيء أي من حيث
أنه حكم له وحال من أحواله قوله وهذا وهم أنه خلاصته أن إيراد الشروع
من حيث المفهوم فلا نسلم وجوده في الاسم الذي يختص به الوصف
وإن أراد الشروع من حيث الوجود فلا نسلم أخفاءه في الفعل وما قيل في دفعه
من أن الفعل يدل على الطبيعة بلا شرط شيء فلا يلاحظ معها الوحدة

فلا شيوخ فيها لأنه فرع ملاحظة الوحدة الشايعة بخلاف النكرة
فإنها تدل على الوحدة الشايعة فيناسب الأول التقييد لكونها مطلقة
عن الوحدة والكثرة بل عن جميع القيود ويناسب الثاني التخصيص
الدال على نقص الشيوخ المفهوم من دلالة على الوحدة البهية فلا يدفع
اعتراض الشارح رح لأن الشيوخ ليس لازما للوحدة التي في النكرة
في الذهن بل في الخارج وكذلك مفهوم الفعل قال قدس سره لأن
الفعل يستند أولا له لأن النسبة إلى الفاعل جزء من مفهوم الفعل
والنسبة إلى المفعول خارجة عنه قال قدس سره ثم يستند ثانيا لأن المستند
هو المقييد والا كان التخصيص بالاضافة أو الوصف بيان تغيير
قال قدس سره وهذا القدر لا يلزم وجود الشمول في جميع أفراد
الاسم قوله بحسب الذات أي الذات التي يصدقان عليها واحدة
في الوجود الخارجي أي الأصلي مع تغيرها بحسب المفهوم في الوجود
الذهني أي الظلي كما تقر في محله قوله حال كون أي يشير إلى
أن الجار والمجرور وقع حالا عن عمر والمنطلق لكونه مفعولا له لعني المماثلة
المفهومة من لفظ نحو ولا حاجة إلى ما قيل أنه حال عن المعطوف على
المضاف إليه خبر المبتدأ أعني نحو والحال عن المبتدأ أو عن المعطوف
على خبر المبتدأ واقع في عبارات المصنفين نص عليه الشارح رح
في شرح الكشاف في سورة آل عمران على أن شهادة لا توافق دعواه
قوله تمهيد أي ليس التقييد احترازا قال قدس سره منافي لذلك
الاطلاق عدم المناقاة بين عبارتي الإيضاح ظاهر لأنه قال بعد قوله
فلا فائدة السامع أما حكما على أمره تفسير هذا أنه قد يكون للشيء
صفتان من صفات التعريف ويكون السامع عالما بانصافه بأحديهما
دون الأخرى فإذا أردت أن تخبره بأنه متصف بالأخرى فتعبد إلى اللفظ
الدال على الأولى وتجهله مبتدأ وتعبد إلى اللفظ الدال على الثانية
وتجهله خبرا فتفيد السامع ما كان يجهله من انصافه الثانية كما إذا كان
السامع أخ يسمى زيدا إلى آخر ما نقله السيد فإذا كان هذا تفسيرا
لما قبله كان ذلك الإطلاق مفسرا لهذا التقييد فلا منافاة ولذا اقتصر

الشارح رح على اياه عبارة التخصيص عما يشعر به عبارة الايضاح وانما
قال يابى عنه لانه يمكن ان يقال ان الايضاح كما اشرح لهذا الكتاب
فيكون اطلاقه ايضا محمولا على ذلك التفسير قال قدس سره
وحكمه بانه يمتنع الحكم الخ مراد المصنف رح من قوله على من لا يعرفه
المخاطب اصلا من لا يعرفه المخاطب بالوصف الذي جعله عنوانا اصلا
لا بخصوصه ولا بوجه ما ولا شك ان عدم معرفة المخاطب للمحكوم عليه
بالعنوان الذي جعل مرآة لاحضاره يوجب امتناع الحكم عليه فلظهور
ان دفع هذا البحث لم يتعرض الشارح رح له قال قدس سره في المعنى
لا في اللفظ فانه يجري عليه احكام المعرفة كما مر قال قدس سره في المؤدى
لا في مد اول اللفظ فان مدلوله الجنس المعهود باعتبار مطابقة لفرد
لا بعينه بخلاف النكرة فان مدلولها فرد لا بعينه قال قدس سره فلا منافاة
بين ان يكون له ان معرفة باعتبار مفهوم الجنس المضاف وعدم معرفته
باعتبار مطابقة لفرد ما في الخارج قال قدس سره لان المسند حينئذ
في الحقيقة اه يعني ان المسند على تقدير عدم معرفته بان له اخا في الخارج مفهوم
اخوك اعني ذاتا موصوفة باخوة المخاطب دون الذات الموصوفة به في الخارج
وذلك المفهوم معلوم له بقاعدة اللغة فيكون معنى التعريف الاضافي
متحققا فيه وهو الاشارة الى امر معهود عند المخاطب وان لم يعرف ان هناك
ذاتا موصوفة بذلك المفهوم في الخارج وانما قال في الحقيقة لان الظاهر
من اللفظ كون المسند تلك الذات الموصوفة في الخارج بناء على ان السامع
استعماله فيما اذا عرف المخاطب ان له اخا في الخارج قال قدس سره
واما قولك اخوك زيد اه يجوز ان يكون استنباطا وان يكون معطوفا على
مقدر مفهوم من السابق اي هذا يعني ان جواز ارادة المعنيين انما هو
في زيد اخوك واما اخوك زيد فلا يراد به المعنى الاول اذ لا فائدة في حمل المعين
على المبهم لا كون المعين وصفا له ولا كونه متحدا به بل تعيين ارادة المعنى
الثاني فلا بد فيه من معرفة المخاطب ان له اخا في الخارج فيكون الاضافة
اشارة الى تلك الذات الموصوفة بالاخوة في الخارج المعلومة للمخاطب
بمطابقة المفهوم الجنسي له ويكون فائدة الحمل اتحاد زيد بتلك الذات

وحاصل توجيهاه قدس سره انه ليس معنى قوله سواء عرف
ان له اخا اولم يعرف عرف هذا المفهوم اولم يعرف هذا المفهوم
حتى يتاقي الاطلاق المذكور سابقا بل معناه عرف ان له اخا في الخارج
اولم يعرف ان له اخا فيه وهذا لا يتاقي معرفته المفهوم الجنسي فاندفع
البحث الاول وان المراد بالامتناع الامتناع الوقوعي فاندفع الثاني هذا
غاية تنقيح كلامه ولا يخفى ما فيه من التكلف لان المتبادر من قوله سواء
عرف ان له اخا اولم يعرف النسوية بين معرفة مفهوم ان له اخا وعدم
معرفته ومن الامتناع الامتناع الذاتي على ان ذلك لا يدفع المناقاة بين
ما ذكره المص رح بقوله بالآخر مثله وبين المذكور في كتب النحو كما لا يخفى
فالحق ما ذكره الشارح رح في دفع المناقاة وما ذكرناه في دفع البحث الثاني
قال قدس سره نعم قد يقصد به الجنس الخ يعني ان الفرق بين زيد
اخوك واخوك زيد اذا قصد العهد الذهني بانه يصح في الاول دون
الثاني واما اذا قصد به الجنس او الاستغراق بمبالغة بادعاء انه الجنس
كله او كل الافراد فلا فرق بينهما كما لا فرق بينهما في العرف بالسلام
قال قدس سره وجوابه ان من في السؤال الخ لا يخفى ان تقرير السؤال
على مذهب سبويه لا يناسب قوله اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك
تاب فانه يتبادر بان الغرض الحكم على التائب بمعين كانه يسأل هل
التائب زيد او عمرو والجواب حينئذ التائب زيد وانما يناسب التقرير
المذكور كون السامع طالبا للحكم على معين بالتائب وحينئذ الجواب
زيد التائب فالنظر غير مندفع والتحقيق ان السامع بعد علمه بان انسانا
من اهل بلدك تاب سؤاله بمن هو سؤال عن تعيين ذلك التائب سواء
كان من مبتدأ او خبرا ولذا اختلفوا في جواز الامرين واو كان المعنى مختلفا
لما صح ذلك ويؤيد ذلك انه لا فرق بينهما في الترجمة الفارسية بان يقال
كبتست ان تائب وان تائب كبتست وانه يجوز ان يقال في جوابه زيد
التائب والتائب زيد لا فائدة كل منهما تعيين التائب قال الله تعالى
فمن ربكما يا موسى قال ربنا الذي اعطى كل شئ خلقه وقال
نسألك من يجبي العظام وهي رميم قل يجيها الذي انشاها اول مرة

وقال تع والى سألهم من خلق السموات والارض ليقولوا خلقهم العزيز
 العليم فانها من قبيل الثائب زيد وقال تعالى من يجيبكم من ظلمات
 البر والبحر قل الله يجيبكم وقال تعالى من يكلؤكم بالليل والنهار قل الله
 يكلؤكم وقال تعالى من يبدؤا الخلق ثم يعيده قل الله يبدؤا الخلق ثم
 يعيده فانها من قبيل زيد الثائب وقال تعالى والى سألهم من خلق السموات
 والارض ليقولوا الله وقال تع قل من يرزقكم من السموات والارض
 قل الله محمدا للتقديرين وانما اختار صاحب الكشف زيد الثائب
 لموافقة لقوله تعالى اولئك هم الفلكون ولانه اكثر وقوعا في القرآن
 ولان الاصل ان تجعل الذات مبتدأ والوصف خبرا لانه لا يجوز
 في جوابه الثائب زيد وكلام صاحب المفتاح يشير الى اختيار الثائب
 زيد لان المناسب لطلب التعيين ان يجعل ما بعده خبرا وبما ذكرنا
 ظهر ان ما في شرحه للمفتاح من ان الكلام في ان السامع اذا علم ان احدا
 اتى عليه او ان احدا حصل له الانطلاق فقال من الذى اتى على
 او من المنطلق طالبا لتعيينه فالذى يصلح الجواب عنه هو زيد الذى
 اتى عليك وزيد المنطلق ام الذى اتى عليك زيد والمنطلق زيد
 وكلام المصنف رح يميل الى الثاني وقد صرح جارا لله وعبد القاهر
 بخلافه وانفقا على انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخفيت
 من هو فجوابه زيد الثائب محل نظر الا ان يقال ان معنى يصلح بخيار
 لان الصالح عند البقاء هو المختار قال قدس سره منقوض بقواهم
 اه لان معنى من قام زيد قام ام عمرو فبقي ان يجاب زيد قام قدس سره
 لا المطابقة المعنوية لان معنى من قام اقام زيد ام قام عمرو لان الاستفهام
 بالفعل اولى فيكون السؤال عن فاعل قام فيكون قام زيد مطابقة له
 قال قدس سره اعترضك على معنى قول المعنويين الخ وهو ان تقدير
 الخبر على المبتدأ يوهم قلب المعنى المقصود بناء على ما قالوا انما يقدم
 ويحكم على ما يهتدون ان المختاطب مطالب للملك عليه وعبروا عن هذا
 المعنى بدفع الالتباس قال قدس سره على ان قد حققنا اه وهو مامر
 في بحث حذف المسند من ان من قام جملة فعلية حقيقة الا ان من قد

على الفصل تضمنه الاستفهام فصارت اسمية قوله بل ما قاله فيه
 لان المقصود قصر الكلام من الجنس فيه وقد جعل مطابقة الجنس
 مقصورا مبالغة في ذلك القصر كما يدل عليه سانه بقوله اى الكامل
 في الشجاعة فيبرز الكلام اه فاقبل لامبالغة في القصر بل في النسبة
 بواسطة القصر ايس بشئ قوله لا تفاوت بينهما اه في شرحه للمفتاح
 وميل صاحب الكشف الى التفرقة حيث قال في الفائق ان قولك الله
 هو الدهر معناه انه هو الجانب للحوادث لا غير الجانب وقولك الدهر
 هو الله معناه ان الجانب للحوادث هو الله لا غيره قوله وذلك اه اى افادة
 المعرف بلام الجنس القصر مطلقا الا انه صور الاستغراق في المسند اليه
 والجنس في المسند لان الاصل ان يعتبر في جانب الموضوع الافراد
 وفي المحمول المفهوم قوله على طريقة انت الرجل الخ يعنى انهما
 على طريقة واحدة في الحمل على الاستغراق وافادة القصر وان كان
 الاستغراق في الاول يعنى الكل الافرادى وفي الثاني يعنى الكل الجموعى
 في الرضى من الجوامد الواقعة صفة قياسا لفظ كل تابعة للجنس
 مضافة الى مثل متبوعها نحو انت الرجل كل الرجل والوصف بهذا
 اللفظ كالتأكيذ اللفظي فلا يقال انت زيد كل الرجل اذ ليس في زيد
 معنى الرجولية حتى يؤكد بكل الرجل ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه
 من خصال الخير ما تفرق في جميع الرجال وبما ذكرنا تبين فساد ما قيل
 ان كل الرجل معناه كل رجل فانه قد يحى كل المضاف الى المعرفة لاحاطة
 الافراد كما في قوله تعالى كل الطعام كان حلالا لبني اسرائيل وقوله
 عليه السلام كل الطلاق واقع الاطلاق المعنوي اذ لا معنى لتوصيف
 الرجل بكل رجل سواء اريد منه الجنس او كل فرد على انه يأتي عنه
 قوله في شرحه للمفتاح على طريقة هم القوم كل القوم بام خالد
 قوله الاحب يصدق زيد وعمرو الظاهر الا في زيد وعمرو اذ لا صدق لهما
 في شئ قال قدس سره وان كان موضوعا للماهية بقيد واحدة مطلقة اه
 لا يخفى ان مفهوم فرد ماهو الماهية مع واحد من الخصوصيات على صيغ
 بل وهي حصة من الجنس واتحادها بشئ لا يقتضى اتحاد الماهية

مطلقا به بخلاف الم عرف بلام الجنس فان مفهومه الماهية بلا شرط
فاذا اتحدت مع شيء يجب ان لا توجد في غيره والالم يكن الماهية متحدة به
بل حصة فليس قول المجيب انه لا يلزم من اتحاد فرد من افراد الانسان
زيداه من باب اشتباه العارض بالعرض كيف وانه قال في الجواب
ان المحمول ههنا مفهوم فرد ما فخلاصة جوابه ان الم عرف بلام الجنس
يدل على الماهية بلا شرط واتحاده بشيء يستلزم انحصاره فيه والمنكر
يدل على حصة منها واتحادها لا يقتضي الحصر وبما ذكرنا اندفع الوجه
الاول من النظر وكذا الثاني لان صدق فرد من افراد الانسان على زيد
في الخبر المنكر يستلزم صدق حصة منه لصدق ماهيته وكذا الثالث
لان المجيب قال باقتضاء صدق الماهية بلا شرط الانحصار لا الصدق
مطلقا وهذا الجمل لانه لم يقل بان الاتحاد في الوجود الحساري
يستلزم اتحاد المفهومين او تساويهما بل قال بان اتحاد الطبيعة
من حيث هي شيء يستلزم حصرها فيه واین هذا من ذلك وامل
وجه النظر الذي اشار اليه الشارح رح ان ما ذكره المجيب لا يطرد
في المصادر لانها بالاتفاق موضوعة للماهية من حيث هي للافراد
على ما صرح به الشارح رح في شرحه للفتاح في بحث تعريف
الجنس فيلزم ان لا يكون فرق بين الم عرف والمنكر منها في افادة الحصر
والجواب ان افادة تعريف الجنس للحصر دليلها الاستعمال وما ذكر
ابدا متاسبة معنوية بينهما كسائر النكات العربية وبهذا الجواب يسقط
وجه نظر السيد ايضا قال قدس سره فانهما تفدي هذه الصناعة
فضولا كون معنى الجمل اتحاد المتفكرين ذهنا في الخارج ليس له
اختصاص بصناعة دون اخرى فانه متفق عليه ولذا قال الشارح رح
اظهار امتناع حله بل فقط الظهور قال قدس سره والا ينبغي ان
يحمل الخ لا يرى ما وجه هذا الابقاء وزوم ضياع التعريف الجنسي
منوع لانه يفيد الاشارة الى الحضور الذهني كما مر غير مرة واوضاع ههنا
لضاع في كل معرف بلام الجنس لا افادة النكرة ما افاده وقيد ظاهرا
لا يجدي نفعا على ان ما ذكره لا يجري فيما اذا كان الم عرف المذكور

فان معنى الاتحاد بمفهوم الجنس انما يوجد في الاستعمال في الخبر الم عرف
ولذا قال الشيخ ان الخبر الم عرف باللام معنى غير ما ذكر قال قدس سره
ويذكر ان لا يسمى قصرا لا ينبغي انه حينئذ لا يكون ما ذكره توجيهها
لكلام القوم فانهم صرحوا بافادة القصر قال قدس سره احتمل
ان يكون المبتدأ لا تنافي بين الاحتمالين فليكن الكلام مقيدا لكلام
القصرين وقوله فيما ذا ينبغي ان يميز احدهما عن الاخر ان اراد عدم التميز
من حيث المفهوم او من حيث الدلالة فظاهر البطول لان المفهومين
مميزان والادال عليهما التميز فبان وان اراد عدم تميز احدهما عن الاخر
اذا كان مراد التكلم احدهما واورد المبتدأ والخبر كليهما مرفقا باللام
فنقول انه مفوض الى القرائن كسائر الحملات فلا وجه لهذا الاستفسار
قال قدس سره هناك قصر المبتدأ على الخبر اظهره لا ينبغي ان يصح
ذلك فيما اذا كان المبتدأ اعم من الخبر كقولنا الناس العلماء واما اذا كان
الخبر اعم كما في قولنا العلماء الناس فلا اذ لا وجه لقصر الخاص على
العام فلا وجه لجعله مقابلا لقوله وقيل الخ والصواب ان يقال انه
اذا كان احدهما اعم فهو المقصور وان كان بينهما عموم من وجه
يفوض الى القرائن وان لم توجد قرينة فلا يظهر قصر المبتدأ على
الخبر قال قدس سره لان المعنى ان كل توكل على الله لا ينبغي على المتصف
ان من يقول التوكل على الله لا يقصد العموم في افراد التوكل والاحاطة
بل يقصد ان حقيقة التوكل ومفهومه على الله تقع مع قطع النظر عن
وجوده في كل الافراد او بعض منها قال قدس سره بدلالة اللام
على الاختصاص الخ في المعنى اللام الجارة احد وعشرون معنى
احدها الاستحقاق وهي الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله
والعزة لله والملك لله ونحوه بل للمطففين ولهم في الدنيا جزى ومنه
وللكافرين النار اي عذابها والثاني الاختصاص نحو الجنة للذين
وهذا الحصر للمسيح والسرور للذابة اه فليحمل اللام في الحمد لله
للاختصاص بمعنى القصر بل الاستحقاق وهو الاظهر حيث يفيد
قصر استحقاق الحمد على الله نعم وانه لا استحقاق لغيره قال قدس سره

ونحن بما قررناه لك اه قد عرفت حال ماقرره وماقرره الشارح رح
قوله ليس معناه اه الفرق بين المعنيين ان المقصود في الاول كمال
المحبوبة بتزويل محبوبة كل ما سواه منزلة العدم وفي الثاني كمال محبة
المتكلم بتزويل كل محبة متعلقة بما سواه منزلة العدم ولا شك انه ليس
المقصود بهذا الكلام بيان كمال المحبوبة او كمال المحبة انما المقصود
قصر محبة عليه وانه ليس لغيره نصيب منها ودقة هذا المعنى ليس
لان ههنا قصر الجنس الخصوص كما توهمه السيد بل لان المتعارف
في قصر الجنس انه لا يوجد فرد منه في غير المقصور عليه لانه لا يوجد
جزء منه في غيره وانه ذكر المحبة مطلقا واراد محبة نفسه خوفا من
الرقباء قوله مثل زيد المنطوق في ارادة العهد الا انه في انت الحبيب
نوع ولذا كان اللام للجنس وفي زيد المنطوق شخصي قوله وبهذا
سقط الخ لكون كل واحد من القصرين مخالفا للعرض من الكلام
قوله ان ثبت له العبودية الخ فيه اشارة الى طريق استفادة هذا
المعنى وهو ان يعتبر اسناد الخبر الى المبتدأ قبل تعريفه باللام فيكون
اشارة الى حضور الخبر المثبت للمبتدأ في الذهن قوله لان القصر
وعدمه اه فيه تنبيه على انه لا يقال فيما لا يعقل فيه العموم عدم القصر
ايضا لان التقابل بينهما تقابل العدم والملكية قوله فيما يعقل فيه
العموم الخ بان يكون العقل عند تصور مفهومه بما يجوز فيه صدقه
على متعدد لان القصر عبارة عن تخصيص امر بامر والتخصيص
فرع العموم في نفسه ولولا ذلك لما اعتقد المخاطب الشركة
او القلب او التردد وليس مراده انه لابد ان يعتقد المخاطب العموم
والشركة حتى يرد ما اورده السيد من انه لا يوجد في قصر القلب
والتعيين قوله وقيل الاسم الخ قاله الامام الرازي والجملة عطف
على ما فهم من قوله فلا فائدة السامع حكما على امر معلوم اه فانه يفهم
منه ان الامر المعلوم باحدى طرق التعريف سواء كان اسما او صفة
يصح ان يكون محكوما عليه بامر آخر مثله اسما كان او صفة فكانه
قال هذا اي صحة كون الاسم او الصفة المعروف محكوما عليه

عند الوجه ووقيل الاسم متعين للابتداء والمراد بالصفة ههنا ما دل على ذات
بهيمة باعتبار معنى قائم به فقباله الاسم بمعنى ما دل على الذات فقط
او المعنى فقط او الذات المعينة باعتبار المعنى كما سم الزمان والمكان
والآلة قوله على امرئسي وهو المعنى القائم بالذات قوله لكونه منطوقا به
اولا لانه قد يجب تأخير قوله ومثبته المعنى اي في الجملة الخبرية
كما سيحكي قوله ورد بان المعنى الخ يعني ان تعين الاسم للابتداء والصفة
لخبر انما يثبت بالدليل المذكور اذا كانت دلالة الاسم على الذات
والصفة على الامر النسبي متعينة وهو ممنوع لان المعنى الشخص الذي له
هذه الصفة صاحب هذا الاسم فاقبل ان النزاع على تقدير هذا المعنى
لغظي وهم قوله وجوابه الخ يعني ان الاحتياج الى التأويل المذكور
ناش عن خصوص المثال المذكور لانه كون الخبر جامدا لان المقصود
الحكم على الذات المعينة المعلومة بالصفة ولا يمكن ذلك الا بملاحظة
باعتبار مفهوم مجهول اذ صاف الذات به كيلا يلزم حمل الشيء على نفسه
قوله لان الجسري الخ الحقيق او لكونه متأصلا في الوجود الذي هو طرف
الحمل والحكم بالاتحاد انما يصح من جانب ما هو موجود بالتبع بما هو
موجود بالاصالة وان كان الاتحاد من الجانبين قوله لان الخبر اه هذا
الوجه لابن الانباري والثاني للسكاكي رح والثبوت عنده اعم من الوجود
والمعنى ان مفاد الكلام الايجابي المركب من المبتدأ والخبر تقرر الخبر
وحصوله للمبتدأ سواء كان الطرفان من الموجودات او من المفاهيم
الممكنة او الاول موجودا والثاني مفقودا بخلاف المنفي فانه لا يتصف
عندهم بشيء وانما خص البيان بالحكم الايجابي لان السلب فرع
الايجاب فاذا لم يصح كونه خبرا في الايجاب لم يصح في السلب ايضا
وتقرر الاستدلال ان الخبر ثابت للمبتدأ اي مدلوله لمدلوله ولا شيء
في نفس الامر من الانشاء بثبت لغيره فلا يكون الخبر انشاء اما الصغرى
فقطنا هرة لان مدلول الكلام المركب من المبتدأ والخبر ذلك واما الكبرى
فلان الانشاء اي مدلوله ليس بثبت اي متقرر في نفسه اي مع قطع
النظر عن المتكلم لانه معان ما رضة للمتكلم وكل ما لا يكون له تقرر في نفسه

لا يكون متقرر الغيرة فان المنفى الصريح لا يمكن ان تصاف شي به
 فان قلت له تقرر في نفس المتكلم فيمكن الاخبار به قلت الكلام في ان المعنى
 الانشائي في نفسه لا يمكن الاخبار به لانه بعد ثبوته في نفس المتكلم
 وحصوله لا يمكن الاخبار به فلا يقال زيد طالب للضرب وبما خردنا
 ظهر اندفاع ما قيل ان اريد بالثبوت في قوله الخبر يجب ان يكون ثابتا
 للبنداء قياسه به ينتقض بالانوار الاعتبارية وان اريد به ان يكون محمولا
 عليه موافاة ينتقض بالجل الواقعة اخبارا لانه اريد به الحصول والاتصاف
 سواء كان حقيقيا او اعتباريا وما قيل لانسل ان الانشاء لا ثبوت له
 في نفسه فان الطلب الذي هو مدلول اضرب ثابت قائم بنفس المتكلم
 وغير الثابت انما هو متعلقه لان المراد بالثبوت في نفسه تقرر مع قطع
 النظر عن المتكلم وكذا ما قيل لانسل ان ما لا ثبوت له في نفسه لا يكون
 ثابتا لغيره لما تقرر ان ثبوت شي لشي انما هو فرع ثبوت المثبت له لا ثبوت
 المثبت نحو زيد اعني لان ذلك انما هو في الثبوت بمعنى الوجود
 لا في الثبوت بمعنى التقرر ضرورة ان المنفى لا يثبت لشي وكذا ما قيل
 انه ينتقض الثبوت بالاخبار الإيجابية الجارية على المستحيلات فانها
 غير ثابتة في انفسها مع ثبوتها لغير لانها في صورة الإيجاب وليست
 بثابتة حقيقة ضرورة ان المنفى الصريح لا يتصف بشي نعم يرد عليه
 ما ذكره الشارح رح من ان ثبوته وحصوله للبنداء انما هو في الخبر
 الذي هو جزء القضية دون مطلق الخبر فان اللازم فيه ان يكون
 مسندا والاسناد اعم من الثبوت فانه متحقق في قولك اضرب زيدا
 من غير حصول طلب الضرب للمخاطب واتصافه به فكذا في زيد
 اضربه ولا فرق بينهما باعتبار ان الثاني يفيد التحقيق لتكرر انقاس
 الضرب على زيد بخلاف الاول كما ذكره السكاكي رح ان قولك زيد
 عرف او عرفته بالرفع يفيد تحقيق المك عرفته زيدا قال قدس سره
 على معنى انه يجب اه اي لم يرد به وقوع النسبة حتى رد ما ذكره الشارح
 رح من ان هذا الوجوب مختص بالقضية الموجبة بل اريد به النسبة
 الحكمية اي يجب ان يكون الخبر مرتبطا بالبنداء بان يتصور حصوله له سواء

او انما اصبا نفعه

كانت فوعة بان يكون الحكم بالسلب او موضوعا بان يكون الحكم بالإيجاب
 او مشكوكا فيها بان لا يحكم بشي منهما فيشمل جميع صور الاخبار وهذا
 وقد عرفت فيما خردناه انه يمكن ان يراد به الوقوع الإيجابي كما هو المتبادر
 بناء على ان مفاد الكلام الإيجابي المركب من البنداء والخبر ذلك
 قال قدس سره مما لا ينبغي ان يشازع فيه قد عرفت بما خردناه انه يمكن
 النزاع فيه فان الواجب في الخبر الاسناد واما كونه على وجه الثبوت
 والاتصاف فكلا سواء فسر الثبوت بالوقوع او بالنسبة الحكمية فانه
 بكلا المعنيين انما يجب في القضية الموجبة قال قدس سره لينسب اليه فيه
 لانه ان اراد ان يكون مدلوله الصريح حالا من احواله فيجب تأويل الجملة
 الخبرية الواقعة خبرا في نحو زيد قام ابوه لان قيلم الاب ليس حالا من
 احوال زيد وقد اعترف السيد به في تعريف الدلالة وان اراد اعم من
 مدلوله الصريح والضمي فلا شك ان قولنا زيد اضربه يدل على كون
 زيد بحيث يتعلق به طلب الضرب كما ان زيد قام ابوه يدل على كون زيد
 بحيث قام ابوه على ان مختار الشارح رح كما ينبغي في تعريف الدلالة ان
 فهم المعنى وان كان صفة للمعنى الا ان فهم المعنى من اللفظ صفة اللفظ
 ففي زيد اضربه وان كان طلب الضرب صفة للمتكلم لكن طلب الضرب
 زيد صفة لزيد وحال من احواله قال قدس سره وبهذا فرق اه قد عرفت
 ان لا فرق بينهما باعتبار دلالة الشاق على التحقيق دون الاول ولوسم
 ان الثاني يقتضي اسناد حال من احواله فالحال اعم من ان يكون صريحا
 او ضمنا قال قدس سره ولذلك صرحوا اه هذا التصريح انما هو
 في الجملة الخبرية الواقعة خبرا والشارح رح معترف بانه لا بد من الثبوت فيها
 انما النزاع فيما اذا كانت الجملة الانشائية خبرا قال قدس سره فيستفاد
 من لفظ اضربه اه يعني ان في زيد اضربه عبارة ليست في اضرب زيدا
 لانه يقتضي طلب الضرب مع الاستحقاق اه صرح به في شرح المفتاح وجوابه
 وفيه ان استحقاقه قوله اضربه لا يقتضي وقوع ذلك القول حتى يستفاد منه
 طلب ضربه وحينئذ ظهر كآلة تقدير مستحق لان يقال فيه اضربه
 لان مقصود القائل من قوله زيد اضربه تحقيق طلب ضربه لا اطاعة

كونه مستحقاً للقول المذكور قال قدس سره بعض النجاة اراد به الشيخ الرضى
قال قدس سره و اشار به الى ما نقله الشارح رح من ان وقوع الانشاء
خير اكثير في كلامهم والتقدير تعسف قال قدس سره وقد عرفت
ما فيه من انه ليس تعسفا محضاً ولا بد من التقدير ليكون الخبر حالاً
من احوال المبتدأ قال قدس سره ان انتفاء مانع مخصوص وهو كونه
معرفاً او مخصوصاً للمبتدأ قال قدس سره فقد اوجب التأويل يعني
انه اوجب التأويل فيهما لما في غير ما ذكره في الصفة والصفة فليكن
في الخبر ايضا مانع آخر يوجب التأويل كوجوب كونه حالاً من احوال
المبتدأ قوله وليس بشايت للمبتدأ هذا الكلام يدل على انه
حل الثبوت في قوله يجب ان يكون ثابتاً على الثبوت الذي يلزم الانقاع
اعني الوقوع اذ الثبوت الذي يثبت بين المبتدأ والخبر اعني النسبة الحكمية
حاصل في ابن زيد واني لك هذا ومتى القتال وان لم تكن موقعة قوله بل
اتم الامر حبا بكم في الكشاف ويقال لمن يدعي له مرجحاً اي اتيت رجلاً
من البلاد لا ضيقاً ورجبت بلادك رجلاً ثم ادخل عليه لاني الداء السوء
انتهى فالجمله الداعية خير لا تتم قوله وزيد كانه الاسد اذا اريد
انشاء التشبيه او الشك فانه يكون الخبر جملة ناشئة بخلاف ما اذا قصد
التشبيه فانه حينئذ خبرية قوله ونعم الرجل زيد فانه جملة لانشاء المدح
العامة وقع خبر الزيد قوله ولا يخفى ان تقدير القول في ججع ذلك تعسف
يسمى لفظاً لجميع بان القائل بعدم صحة وقوع الانشاء خبراً بقدر القول في نحو
ابن زيد على ما صرح به في شرح المقاصح حيث قال بل بآباء المعنى
في كثير من المواضع سيما في باب المدح والذم فبين يحصل الخصوص
مبتدأ وفي الدعاء كقوله نعم بل اتم الامر حبا بكم وفي مثل ابن زيد ومتى القتال
وكيف الحال وقال السبدي في شرحه واما مثل ابن زيد ومتى القتال فليس
بما نحن بصدده لان الاستفهام ههنا داخل في الحقيقة على النسبة
بين المبتدأ المذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده انتهى وفصله في الحاشية
بقوله فالعنى ازيد حصل في الدارام في السوق فلا يصح تقدير القول
اذ لم يقع الانشاء خبر المبتدأ وليس المعنى زيد احصل في الدارام في السوق

الارى انه اذا قدر باسم الفاعل مكان الاستفهام داخلاً
في المبتدأ حقيقة ولولا هذا لما اوجب تقديم الكلمة المتضمنة للاستفهام
على المبتدأ اعني زيدا كما في قوله زيد ابن هو وفيه بحث اما ولا فلان
هذه الكلمات موضوعات لطلب التصور اي التصور ومعناه على ما
حققه السيد ان الحاصل بعد السؤال تعيين المسند واذا كان كذلك
كان الاستفهام استفهاماً عن تعيين المسند فالقدير زيد احصل
في السوق ام في الدارام لا عن نسبة الحصول الى زيد واما ثانياً فلانا لان
انه لولا هذا لما اوجب تقديم الكلمة المتضمنة للاستفهام على المبتدأ
لانه ليس المراد بالمغير في قولهم كل مغير للكلام يجب تصديقه ما يغير النسبة
بل ما يحدث في الكلام معنى زائداً على اصله كما في ضمير الشأن ولان الابتداء
فان الاول يحدث كونه مفسراً والثاني التأكيد وليس بمغير للنسبة قوله
فعلى هذا يختص التقوى الالهية اذا كان مسنداً الى غير ضمير المبتدأ لا يصلح لان
يسند الى المبتدأ ولا يكتفى بالحكم به قوة فان الحكم الاول الحكم على المبتدأ
والاستفاد من ضمير الحكم على غيره فاقيل ان تخصيص الضمير بالمسند
الى المبتدأ تخصيصاً بلاقربته والظاهر العموم وان الظاهر دخوله في التقوى
لانه قال في فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل ونظير قولنا انا عرفت
في اعتبار التقوى زيد عرفت او عرفته الرفع يفيد تحقيق انك عرفته
والنصب يفيد انك خصصت زيداً بالعرفان فقوله الرفع يفيد تحقيق انك
عرفته يدل على انه يفيد التقوى ليس بشئ لان القرينة كناية على علم
وكونه نظيراً لانا عرفت في افادة التحقيق لا يدل على انه مشتمل في افادة التقوى
المصطلح وفي قوله ينبغي اشارة الى انه ليس داخل في التفسير الذي ذكره
السكاكي رح للمسند السببي كما مر في ضابطه الافراد لا الى انه داخل في التقوى
على ما فهم فاورده عليه اشكالان احدهما انه انما يصح ادخاله في التقوى اذا كان
كونه جملة ناشئة من قصد التقوى وليس كذلك لانه لو لم يقصد التقوى
وجب كونه جملة لا مناد الفعل فيه الى غير المبتدأ وثانيهما انه اذا كان
زيد ضربته داخل في التقوى كان زيد ابوه منطلقاً ايضا داخل فيه
مع انه سببي على تفسيره فلا يصح المقابلة بينهما على انه يمكن ان يقال

ان كلمة اوفى قوله اولكونه سببا لمنع الخلو وانما قال ينبغي ليكون ضابطة
 الافراد والجملة مطردة ومنعكسة قوله كما سبقت الاشارة اليه حيث
 حُسِرَ المسند السببي في ضابطة الافراد بجملة علفت على المبتدأ
 بعناداه وصرح بدخول زيد صيرته فيه قوله معرى عن العوامل
 في الحال اوفى الاصل فيه ما دخل فيه ما دخله التواسخ نحو ان زيدا قام
 وما زيد قام قوله فهذا اى القول بزيد كالنوطنة للاسناد اليه قوله
 فاذا قلت قام اى ما يحمل ضمير زيد دخل الاسناد دخول المأنوس لان
 اراد قام محتملا لضميره حقق ان ذكره كان نوطته وتقدمه اذ لو كان
 المقصود مجرد الاعلام بقيام زيد كفى قام زيد بخلاف ما اذا لم يكن الخبر
 محتملا للضمير نحو زيد انسان فانه دل على ان ذكر زيد اولا كان الحكم
 عليه اذ لا طريق له سواء وابطل كون ذكره نوطته وتقدمه فاندفع
 اعتراض السيد واماما قبل في جوابه ان تعرية المبتدأ عن العوامل
 ليس الا في الخبر الفعلي فان التعرية تقتضي تحقق العامل ولم يتحقق
 في زيد انسان وزيد قائم ما يصلح للعمل في زيد حتى يكون تقديمه
 عليه تعرية له عن العوامل بخلاف زيد قام فان تقديم زيد تعرية
 عن العوامل ففهم بحث لان التعرية حادثة انما تعلم بعد ذكر الخبر بانه
 يصلح عمله فيما تقدم فتقدمه يكون تعرية اولا يصلح فلا يكون تعرية
 وهذا مناف لقوله فاذا قلت زيد فقد اشعرتاه لانه يدل على ان ذكر المبتدأ
 فقط تقدمه ولقوله ليس الاعلام بالشئ بقية مثل الاعلام به بعد التنبه
 عليه والتقدمة قوله هي انه لم يتعرض اه ذكر الشارح رح في شرحه للفتاح
 نقضا على ضابطة كونه جملة اربع صور احدها ضمير الشأن والثانية
 صور التخصيص والثالثة جملة اسمية وقعت خبرا وليس فيها فعل
 او مشتق نحو زيد اخوه عمر واوغلامك فانه ليس مقيدا للتعوى ولا سببيا
 عند السكاكي رح لما عرفت من تفسيره والرابعة زيد صيرته والمصنف رح
 لما لم يقصر السببي امكن ادخال الثالثة والرابعة في السببي بان يقصره بالتفسير
 الذي ذكره الشارح رح فيما سبق والصورة الاولى لكونه مشهورا واحدا
 متعبا كما هو كور في الصورة الثانية فاورد النقص براهها واجاب عنه

وهذا

وهذا الجواب لا يتم من قول السكاكي رح لانه قال وانما الحالة المقضية
 لكونه جملة فهي اذا اريد تقوى الحكم اذ لا يراد التقوى في صورة التخصيص
 قوله هو داخل في التقوى لانه معنى قوله فالتقوى فلا شمله على التقوى
 واللام التبيين لا الغرض بل لبيان ان المعلن كونه جملة لا يراد وجمله
 والاستعمال على التقوى بالمعنى المصطلح اعني تقوية الحكم بنفس
 التركيب لا بجزءه والمستند واللام لكونه حاصل في جميع صور التخصيص
 ضرورة تكرار الاسناد فيها وما قاله المصنف رح سابقا من ان كل
 جاء في التخصيص فقط ومثاله انه يستعمل في التخصيص ولا يستعمل
 للتعوى لان لا يستعمل عليه ولا يفهم منه قوله واعتبارهما في التقديم
 والتأخير بين زيد وعرفه بان يكون الاصل عرف زيد على ان زيد يدل
 عن الضمير المستتر فيكون فاصلا بمعنى كما مر في تقديم المستند اليه
 قوله كيف لا اى كيف لا يكون صور التخصيص داخل في التقوى
 وقد ذكر ان كل تخصيص تأكيدي على تأكيد لانه لا شمله على الحكم
 على المقصور عليه فكان تأكيديا لاصل الحكم المستند اليه المنافع
 ولا شمله على تفيد عماد المقصور عليه المستلزم لثبوت المقصور عليه كان
 تأكيديا للحكم الثبوتي المستفاد من الكلام خبر محض واذا كان كل
 تخصيص تأكيديا على تأكيد فاذا استفيد ذلك من نفس التركيب
 كافي صورة التخصيص كان تقويا مصطلحا فتدبر فانه مما خفي على
 الناظر من قوله وبهذا ظهر فساد اه لان اللازم من قوله وبهذا تسليم
 العرفان لاحاجة الى التأكيد والبيان ان لا يكون مرادا لان لا يكون
 مقادا على ان عدم الحاجة بالنظر الى السامع لا يستلزم عدم الحاجة
 مطلقا لحوال حقيقة باعتبار آخر ككون الحكم نصب التعيين وترتيب
 الاحكام على ثبوته والتعريف بغيره من انكره ا قوله مع تعريجه
 بان المستند اه اى لم يبد هبناى ما قاله بعض من ان التأكيد مقيد
 والمستند مفرد قوله واعتبارها اى المقضى لا يراد الجملة ومطلقا لما
 التقوى او كونه سببيا والمقتضى بخصوص كونها اسمية اعادة الثبوت
 ولكونها فعلية اعادة التجدد ولكونها شرطية اعادة التعريف بالشرط

فانما

فانما

والأداة نسخة

قوله لأن الأصل أنه لكونه حدثاً فلا بد له من القياس على والمفعول والزمان
والمكان والعلة قوله ثبت تعلّقها بالفعل قطما وإن كان خصوصية
المقام من وقوعه صلة أو جزاء بخلاف تعلّقها باسم الفاعل فإنه
لم يثبت في موضع أصلا قوله والذي جاء في قوله درهم أي حصل له درهم
لأن الجزاء لا يكون إلا جملة تبع في ذلك ظاهر عبارة الكشف حيث
قال في تفسير قوله تعالى فيه ظلمات قال قلت بم ارتفع ظلمات قلت
بالظرف على الاتفاق لا اعتماد على الموصوف فإنه يفهم من ظاهره
أن تعين جهة الرفع أي الفاعلية متفق عليه لكن مراده أن رفعه
بالفاعلية حيث لا خلاف فيه لأن جهة الرفع لا خلاف فيه إذا مانع
من كونه مبتدأ مقدم الخبر ولذا لم يوجد في بعض النسخ وخط عليه
في بعض في الرضى قال أبو علي وأدعى بعضهم أنه يجمع عليه أن
الظرف إذا اعتمد على موصوف أو موصول أو ذي حال أو حرف استفهام
أو حرف نفي فإنه يجوز أن يرفع الظاهر بقوة بالاعتماد قوله لأن الأصل
في الخبر في الرضى لما منع أن يمتنع ذلك لتضمن الجملة الحكم المطلوب
من الخبر كالمفرد قوله لا صلة المفرد أنه فيه أن أصالة في الإعراب
لا يقتضي أصالة في الخبرية على أن أصالة في الإعراب إنما يتم ذلك
أو كان الأصل في الإعراب اللفظي قوله ولم يحدف الخ لأنه
يؤكد نحو فؤادي عندك الدهر أجمع وبعطف عليه نحو عليك
ورحمة الله السلام ويقع ذحال نحو في الجنة خالد بن فيها وقال
السرياني حذف مع الفعل فالخبر عنده هو الفعل المحذوف كذا في الرضى
قوله لكنه لو قصد الخ أثبت القصد أو لا بالنظر إلى تغيير الجملة إلى
الفعل ونفاه ثانياً نظر إلى عدم القول المذكور فلا منافاة بين اثبات
القصد وتقيده على ما وهم قوله لأن معنى أنه ليس هذا معناه اللغوي لأن
التقدير المتعدي بالبناء معناه النسبية يقال قدرت الشيء بالشيء إذا
قست به كما في القاموس بل يؤل إليه كتفسيره بما أوله بالجملة فإنه إذا كان
بعد تقدير الفعل مساوياً بالجملة كان في التقدير جملة وما أوله به وقبل
التقدير بمعنى الفرض والبناء زائدة أي مقروضة جملة أو للسلامة

إذا قصدت نسخة

أي

نابيس الخبر إلى الكلى نسخة

أي مقروضة متلبساً بالجملة نابيس الخبر بالكل قوله لا معنى لعبارة المص ربح
أذ لا يجعل الجملة الطرقية في التقدير فعلاً قوله أن حلت على ظاهرها
بأن أراد بصيرته هي الجملة الطرقية بخلاف ما إذا أراد منه الظرف فإنه يدفع
هذا الفساد قوله فكان ينبغي أي لدفع هذا الفساد وأما الفساد
الأول فغير متدفع إذا لم يفتى لقولنا يجعل الظرف في التقدير فعلاً قوله
على ما مر في ضمير الفصل من أن البناء داخل على المقصور وهو الاستعمال
العربي الشائع قوله أن عدم القول أنه اعتباراً لا تصاف أولاً متابعة
أصلاً حسب المفتاح في قوله تعالى إن حسنا بهم الأعلى وفي لفظهم كونه
من قصر الموصوف على الصفة ثم عطفت الحصول عليه إشارة إلى
أن المقدر هو الفعل العام لا إلا تصاف إذا قرينة عليه وأعتبر القصر
بالنسبة إلى الاتصاف والحصول لأنه المقصود من القصر على التصف
والخاصة ومعنى الاتصاف في جنور الجنة الاتصاف بظرفية
جنور الجنة لها فلا حاجة إلى أن يقال معناه على الاتصاف بكونها
في جنور الجنة مع أنها من أن القصر على الاتصاف بالحصول لا على
نفس الحصول ثم أصل أن كلمة لا هنا تأتي الجنس ولو وقع الفصل بين
وبين الاسم والخبر وجب الرفع والتكرير فالتعدي سألته ومقصود
الشراح ربح من اعتبار التلبس في جانب الموضوع والتحمول أن الذي
متوجه إلى الحكم فالتقي مفسد بالقصر وليس متوجهاً إلى القيد حتى
يكون لنبى القصر وهذا كما اعتبر فيما سمي من قوله بناء على اختصاص
عدم الربب بالقرآن لأن القطعية معدولة حتى يرد عليه أن لا التبرئة
موضوعة لنفي الخبر عن المبدأ لا لنفي أحدهما في نفسه وإن كلمة لا
إذا كانت جزء من الموضوع لا يصح الفصل بينهما بقوله فيها وأنه
قد صرح في بحث المساواة بأن تقديم الخبر في مثل في الدار رجل لا يفيد
الاختصاص لكونه محتملاً لوقوع التكرير مبتدأ ولا شك أنه إذا كان
قوله تعالى لا فيها قول معدولة كان تقديم الخبر فيه محتملاً فلا يكون
مفيد للاختصاص بخلاف ما إذا كان سألته فإن الصحيح حينئذ وقوعه
في سياق النفي والتقديم للاختصاص وبما حذرنا ظهر الدفاع ما ذكره السيد

لان القضية سالبة والمقصود قصر نفي الغول على الكون في خور
الجنة فالغول فسم الثبوت والزاع في محله والمخاطب يعتقد محله
خور الجنة والمكلم يتقنه وتكون مستلزما للعدالة لا يتنافى ذلك
فان السالبة والمعدولة متلازمان عند وجود الموضوع الا انه فرق
بينهما في الاستعمال فيستعمل لافيهما غول اذا كان الزاع في محله الغول
وفيها لا غول اذا كان الزاع في محله عدم الغول كما في ما انا قلت وانا
ما غلت فلا يظن الفرق الذي بينه الشارح رح فيما مر قوله وهذا
بظهوره لان القصر اضافي لاحق حتى يرد عليه ما ذكره قوله ليس
على معنى اه لان الخطاب في لكم لكفار مخصوصين ودينهم يتجاوز الى ما
سواهم من الكفار وكذا الذين النبي عليه السلام يتجاوز عنه الى المؤمنين
قوله فليظن الى ما في هذا الكلام اه وعندى انه لا يخط فيه ولا خروج
اماه عدم الخط فلا نه قال في شرحه في بيان مقتضيات تقديم المسند
او ان يكون المراد تخصيصه اي تخصيص المسند بالمسند اليه لا قصره
عليه على ما قبل كقوله تعالى لكم دينكم ولي دين وان المعنى ان حصول
دينكم لكم دون غيركم بخلاف ما لو قيل دينكم لكم لدلالة على حصول
الدين لهم لا على الاختصاص بهم كما يدل عليه التقديم وذلك لان التكلم
اذا ذكر المبدأ عقب الخبر على المخاطب انه لم يرد عطف شي على الخبر
لفصل المبدأ بينهما ولهذا يجوز ان يقال دينكم لكم وغيركم ولا يجوز
ان يقال لكم دينكم وغيركم فلهذا يفتد القصر لانه لا يستقيم اذ ليس المعنى
على ان دينكم لا يتجاوز عنكم الى غيركم ولا ان ديني لا يتجاوز عنى الى غيرى
فانه فاسد لوجود التجاوز عنكم الى غيركم بل على اختصاصه به على معنى
ان المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بدينى لا دينكم كما في المثالين الاخيرين
اذ المعنى في الاول ان المختص بدين القينام دون القعود وفي الثاني المختص
بى التيمية دون القيسية لان غير زينة لا يكون قائما وغيرى لا يكون تيمية
فأعرفه فانه الصحيح لا ما قبل انتهى فإراد بقوله انه لا يستقيم عدم استقامة
قصر المسند اليه على المسند قصره حقيقيا كما زعم صاحب القيل
حيث قال ان حصول دينكم لكم لا غيركم لا عدم استقامة القصر الاضافي

فاندفع الوجه الاول للخط و اراد بقوله بل على اختصاصه به اختصاص
المسند بالمسند اليه مطلقا سواء كان اختصاص المسند من سائر المسندات
بالمسند اليه فيكون لقصر المسند على المسند اليه لعدم تجاوز
المسند اليه عنه الى سائر المسندات او اختصاص المسند بالمسند اليه
من بين سائر ما ليس له بها فيكون لقصر المسند اليه على المسند لعدم
تجاوز المسند عنه فالاول كما في لكم دينكم ولي دين اي الحصول لكم مختص
بدينكم لا يتجاوز الى ديني والحصول لى مختص بدينى لا يتجاوز الى دينكم
وهذا معنى قوله ان المختص بكم دينكم لا دينى اي ليس حاصل لكم دينى ففى
الاختصاص بنى الحصول كما يفيد تقديم الخبر لا الحصول مع الاشراك
كما قاله السيد فانه لا يقوله عاقل فضلا عن علامة فاندفع الوجه الثاني
وانما لم يحمله على قصر المسند اليه على المسند قصره اضافيا كما ذهب
اليه الشارح رح لعدم موافقته لسياق الآية اعنى قوله تعالى لا يعبد
ما تعبدون ولا اتم عابدون ما عبد فانه نفي فيه ككون النبي
صلى الله عليه وسلم على دينهم وكونهم على دينه فالتناسب له
كونهم مقصورين على دينهم وكونه عليه السلام مقصورا على دينه
لا قصر دينهم عليهم وقصر دينه عليه ولذا قال القاضي في تفسيره لكم
دينكم لا تتركوه ولي دين لا رفضه والثاني اعنى اختصاص المسند
بالمسند اليه من بين سائر ما ليس له بها كما في المثالين الاخيرين اعنى
قائم زيد ونعمى انا فانه لقصر المسند اليه على المسند فيكون مال المعنى
ان المختص بزيد القينام دون القعود والتيمية مختصة بى دون القيسية
فخلاصة كلامه ان تقديم المسند على المسند اليه يكون تارة لقصر المسند
على المسند اليه وتارة لقصر المسند اليه على المسند فاندفع الوجه الثالث
للخط واما عدم الخروج عن القانون فلان الشارح رح قال في شرح الكشاف
في تفسير قوله تعالى لهما ما كسبت ولكم ما كسبت ان قول الكشاف والمعنى
ان احدا لا ينفعه كسب غيره يشعربان في لهما ما كسبت ولكم ما كسبت
قصر المسند على المسند اليه اي انها كسبها لا كسب غيرها ولكم كسبكم
لا كسب غيركم وهذا كما قبل في لكم دينكم اي لا دينى ولي دين اي لا دينكم

وقال فيه ايضا في تفسير قوله تعالى لنا اعمالنا ولكم اعمالكم اي لنا اعمالنا
لا اعمالكم وبالعكس او لنا اعمالنا لاكم وبالعكس انتهى وبما حذرنا
ظهر لك ان مراد العلامة من الاختصاص في قوله ان المخصص بكم دينكم
لا ديني الاختصاص المستفاد من تقديم الخبر لا الاختصاص المدلول عليه
باللام فيكون مؤدى كلامه قصر الاختصاص بكم على دينكم
على ما زعمه بعض الناظرين فقال حل العلامة اللام على الاختصاص
فصار معنى اكم دينكم المخصص بكم دينكم ومعنى ولى دين المخصص بى ديني
وجعل تقديم المسند لقصره على المسند اليه قوله ولم يقل لافيه ريب
وجود المانع المعنوي من تقديم الخبر لا ينافي وجود المانع اللفظي وهو
عدم التكرير وكذا كون الاصل تقديم الاسم على الخبر ولذا قال
في الكشف ولو قدم لافاده بكلمة لو الدالة على فرض التقديم فتدبر
فانه خفي على بعض الناظرين حتى قال قصده بلاريب فيه القراءة
الغير المشهورة من رفع الريب بجعل لا بمعنى ليس ثم اعترض عليه بان
صاحب الكشف يحى الامر على القراءة المشهورة قوله والمعتبره اشارة
الى دفع ما توهم من انه اذا كان القصر اضافيا فيمكن بالنسبة الى كتب
السحر والشعوذة وحاصل الدفع ان تخصص هذا الكتاب من بين
كتب الله تعالى النفس مبادرة الى سائر الكتب فانها المعبرة في
مقابلة القرآن قوله اجل من الدهر اى الزمان فانه يتعلق بما فيه وهيته
يتعلق بالدهر مع ما فيه وليس المعنى اجل من ان يسعه الدهر كما قيل فانه
حينئذ يكون اجل مستعملا بدون احد الامور الثلاثة ومحتاج الى تضمين
معنى التباعد مع قوت المبالغة في المدح قوله فانه لو اخراه بان يقال
هم له توهم انه صفة له توهم اقربا لاستدعاء التكررة في مقام الابتداء
التخصص وصلاحة الظرف لذلك ويكون لامتهى لكبارها خبره
او صفة بعد صفة والخبر محذوف وكلاهما خلاف المقصود اذا المقصود
اثبات الهم الموصوفة له صلى الله عليه وسلم لاثبات الصفة المذكورة
لهم او اثبات امر آخر للهم الموصوفة فانه حينئذ يكون الكلام
مسوقا لمدح همه صلى الله عليه وسلم لا لمدحه صلى الله عليه وسلم

ولا يصح ان يكون التقديم ههنا المحصر اذ ليس المقصود قصر الهم
الموصوفة عليه وان كان مستقيما لاثباته كما يقتضيه السوق قوله لجواز
ان يكون قائم مبتدأ من القسم الاول منه قال الشيخ ان الحاجب في
شرح المظومة ان المقدم اذا كان ظرفا لعين الخبرية بخلاف قائم رجل فانه
لا يتعين الخبرية عند قولك قائم لجواز ان يقول القائل قائم في الدار
فيكون مبتدأ انتهى ولعله لانه في معنى ذات موصوفة بالقبم فيكون
التكررة مخصصة في المعنى او لان التثوين للتحكم لا للتكبر بان يكون
المراد منه الذات المعينة ولا يخفى ان ما ذكره الشيخ لا يحتاج الى اعتبار
رجل بدلا حيث اعتبر احتمال الابتداء عند ذكره قبل ذكر رجل بخلاف
في الدار ومن القسم الثاني منه عند الاخفش والكوفي فانهم
لا يشترطون وقوعه بعد النفي او الاستفهام قوله ان التخصيص الخ هذا
انما يرد او كان عليه متعلقا بالحكم واما اذا كان متعلقا بتقديم الحكم ويكون
المراد بالحكم المحكوم به فلا لانه يكون التخصيص بتقديم المحكوم به
المشعر بان ما بعده ما يصلح ان يكون محكوما عليه فكانه حكم على شيء
معلوم قبل ذكره اجالا لصحة الحكم عليه قوله فلان الاهمية اه
هذا اذا اريد بالاهمية كثرة العناية به واما اذا اريد بها كونها نصب
العين عند المتكلم فهي نكتة برأسها كما لا يخفى قوله يغزاه في تاج اليبقى
الافيرار دندان برهنه كردن وفي الاساس افترت عن ثغركا ليرد فمعي
يفتر عن كذا يظهروه والخطب السير في الليل من غير هدى كما في القاموس
وفي الاساس ويات بخطب الظلم وما ادرى اى خطب الليل هو وخطب الليل
وخطب عشوة الجناهل فالخطب بمعنى الجهل يعنى لا يفهم من كلامه معناه
حق الفهم فلذا تركه فلا يرد ما قيل ان خلل البيان لا يوجب ترك المقصود
ولا يقتضى الاستدعاء بالبيان المحمود واراى بالخطب عدم ظهور دلالة
على مقصوده وبالشكال الاشكالين المذكورين وبالاختلال ما اشار
اليه بقوله بى اعتراض صعب قوله او ان يكون المراد اه اى اذا اريد
بالجملة افادة التجدد جعل مسندها فعلا لانه الموضوع لافاده
وقدم البتة على المسند اليه الذى هو فاعله فكيف ان افادة التجدد

مقتضى كون المستند المفرد فعلا على ما مر كذلك تقتضي كونه مقتضى ما
 على المستند اليه وكيف لا يكون فعلا مقتضى كونه على فاعله كذا
 في شرح المفتاح الشرقي وفيه ان التقديم لا يدخل له في افادة التجدد
 بل هو لازم لكونه فعلا كما اعترف به فلا يصح جعله مقتضى افادة
 التجدد وانما هذا وجه ترك المصنف رخ وقال الشارح رخ في شرح
 المفتاح هذا تكرير لما سبق من ان قصد التخصيص باحد الازمنة
 ولفادة التجدد يقتضي كون المستند المفرد فعلا فاضاف افادة التجدد
 تارة الى جعل المستند فعلا وتارة الى تقديمه ولا يخفى ان ماله الى ان اضافة
 التجدد الى التقديم بطريق التوسع اكونه مقتضى الفعلية التي تقتضي
 افادة التجدد وفيه تعسف قوله وهل هذا الاتساق منسأ التناقض
 ان المقرر عند القوم ان في نحو انا عرفت اسنادا في الجملة الصغرى
 وهو اسناد الفعل الى الفاعل واسنادا في الجملة الكبرى وهو اسناد
 الجملة الصغرى الى المبتدأ في بحث التقديم جعل الاسناد الى الضمير
 وهو الاسناد الى الفاعل متقدما على الاسناد بتوسط الضمير الى المبتدأ
 وهو اسناد الجملة اليه وفي بحث التقوى جعل الاسناد الى المبتدأ وهو
 اسناد الجملة اليه متقدما على الاسناد الى الضمير الذي هو الفاعل واما
 قوله صرّف ذلك الضمير فانهما يدل على كون الاسناد الى الضمير مقتضيا
 للصرف وليس فيه دلالة على انه اسناد آخر قد عرفت فاندفع ما قيل ان كلام
 السكاكي رخ صريح في الاسانيد الثلاثة فالصولب ان يقال انه يستلزم
 القول بالاسانيد الثلاثة ويجزئ لزوم التناقض قوله وامتناع اسناد
 الفعل اه اشارة الى اندفاع ما يقال من ان الضامح اكونه خبرا عن المبتدأ
 هو الجملة المركبة من الفعل والفاعل لا الفعل وحده ولا شك ان صرف
 المبتدأ هذه الجملة متأخر عن اسناد الفعل الى الضمير وعما هو لازم له
 اعني اسناد الفعل الى الجملة بتوسط عود الضمير كذا نقل من الشارح رخ
 قوله ممنوع الا يرى ان العرب الفصح يقتضون من زيد عرفت ثبوت الفرقان
 زيد مع عدم شعوره بالضمير المستتر فان ذلك امر اعتبره الخويون حفظا
 لقاعدتهم ان الفاعل لا يتقدم على الفعل قوله ولا شك ان ضمير الفاعل اه

فيه بحيث لا يكون ضمير الفاعل لا يتقدم ولا يكون لا بعد الفعل
 لا يتقدم كون الفعل صالحا للنسبة الى ما قبله قبل تحقق الفاعل فان المعنى
 المطابق للفعل غير مستقل بالمفهومية قبل ذكر الفاعل لان النسبة
 الى الفاعل المعنى مأخوذة في مفهومه واذا لم يكن مستقلا بالمفهومية
 قبل ذكر الفاعل توقف صلاحية النسبة الى ما قبله على ذكر الفاعل
 فتدبر قوله وكلامه في بحث تقوى اه ولم يتعرض ههنا لاسناد الفعل
 الى الضمير لانه لا يدخل له في افادة التقوى كما انه لم يتعرض
 للاسناد الى المبتدأ ابتداء في بحث التقديم اذ لا يدخل له في الاحتراز
 بقوله في الدرجة الاولى قوله فالتقدم اه اه هذا من كلام
 الشيخ المجيب يدل عليه قوله هذا خلاصة ما اورد به من مشايخنا في شرح
 المفتاح وقوله لم يستلزم كلاهما التناقض ولا يقتضي الاسانيد الثلاثة
 على الوجه المستبعد المبتدع كما زعم والمعنى فلا يصح ان يدعى ههنا
 ويورد على السكاكي رخ ان احدا الامر ان لازم قوله انه كان عبارة
 اه بان يقال معناه عرفت ذلك الضمير بسبب الاسناد اليه المبتدأ الى
 المبتدأ ثانيا من غير ان يقال بالاسناد اليه بذلك الصيرف وهو الظاهر
 من العبارة كما مر قوله وان كان غيره بان يكون معناه صرفه ذلك الضمير
 الى المبتدأ واسنده اليه قوله كانت هذه الامثلة اه يعني ان المستند في هذه
 الامثلة فعل يتقدم على ما يستند اليه مع انها ليست مقبولة للتجدد
 فاعرجها بقوله في الدرجة الاولى لان المستند اليه فيها في الدرجة
 الاولى هو المبتدأ ولم يتقدم المستند عليه بخلاف صرف زيد فان
 المستند اليه في الدرجة الاولى هو الفاعل والمستند مقدم عليه
 واذا تحققت طريقة الخرج لندفع اعتراض السيد من منع الملازمة
 المتفاداة من قوله لما كان اول الاسانيد الى قوله كانت خارجة بقوله
 في الدرجة الاولى ناه اذا كان الاسناد الاول في هذه الامثلة اسناد
 الفعل الى المبتدأ كان هذا الاسناد في الدرجة الاولى فكيف يتصور
 خروج هذه الامثلة به ثم المجت ان قل ان يجب ان يكون داخل
 فيه واردة نقض على ما ذكره من المساعدة الفائلة ان الفعل يتقدم اليه

على ما استند اليه في الدرجة الاولى لان القاعدة انه اذا اراد اعادة التجدد
يقدم المستند على ما يستند اليه في الدرجة الاولى وفي هذه الامثلة
لم يقصد اعادة التجدد فلذا لم يقدم المستند فيها قوله لكن بقي ههنا
اعتراض صعب انه يمكن ان يقع بان معنى كلامه ان في الدرجة الاولى
احتراز عن دخول هذه الامثلة باعتبار الاستناد الى المبتدأ بناء على
اقادتها للثبوت بهذا الاعتبار وعلى خروجها باعتبار الاستناد الثالث
لاقادتها بالتجدد بهذا الاستناد اما الاول فلان المستند فيها وان وجب
تقديمه على ما يستند اليه في الجملة اعني الفاعل لكن لا يجب تقديمه
على ما يستند اليه في الدرجة الاولى اعني المبتدأ وانما لم يبين كونه
في الدرجة الاولى ههنا لان بيانه في بحث التقوي اهم لانه يصدد اليه
وبعد فلا حظ كونه في الدرجة الاولى خروجها ظاهر واما الثاني
فلانها باعتبار هذا الاستناد مفيدة للتجدد ولا يقدم اليه على ما يستند اليه
اذ لا يجوز تأخير المبتدأ فيها فليست مفيدة قوله في الدرجة الاولى دخلت
لوجوب التقديم على ما يستند اليه في الدرجة الاولى اعني الفاعل
ولاجل ان الاحتراز اعم من الاحتراز عن خروجها من جملتها لم يقيد
بشي منهما واما بيان ان الجملة الواحدة كيف تفيد الثبوت والتجدد
كما فسيجي بيانه في جواب الاعتراض الاول فالتعليل المذكور تعليل
لدخول الامثلة المذكورة باعتبار الاستناد الثالث وتعليل خروجها
باعتبار الاستناد الاول متروكة لظهوره بعد ملاحظة كونه في الدرجة
الاولى قوله هذا خلاصة ما ذكر من الاشكالين والجوابين
والاعتراض الصعب قال الشارح رح في الحاشية المراد ببعض مشايخنا
فامر الدين الترمذي قوله وحينئذ لا تنافض لان المذكور في بحث
التقوي تقديم القسم الثاني على الضرب الثاني والمذكور
في بحث التقديم تقديم الضرب الاول على الضرب الثاني
قوله يتحقق ثلثة اشياء لا يخفى ان في جملة الاستناد قسمين
وجعل استناد الفعل الى الفاعل ضربين اشارة الى ان في هذه
الامثلة استناد بن استناد يقتضيه المبتدأ واستنادا يقتضيه الفاعل

الا ان الاستناد الى الفاعل على اعتبارين اعتبارا الى الضمير واعتبارا الى
الى المرجع من حيث ان الضمير عبارة عنه فلا يكون تسليما للاسناد
الثاني قوله فلا بد من بيان جهة تقديمه الى جهة التقديم ظاهرة
لان الجملة تحصل باعتبار الضمير فيها ولو سلمت والاستناد الى المبتدأ
بواسطة الضمير انما يحصل بعد رجوعه الى المبتدأ المتأخر عن
وقوعها خبرا ومنع صلاحية الجملة الخبرية قبل رجوعه الى المبتدأ
بناء على انه لا بد في الجملة الواقعة خبرا من مائد والضمير انما يصير قائما
بعد رجوعه الى المبتدأ فخرج بيان الواجب الى بطل حال الخبرية لا قبلها
فالاستناد الى الضمير نفسه مع قطع النظر عن المرجع متقدم على استناد
الجملة واستناد الجملة متقدم على الاستناد الحاصل الى المبتدأ بعد
وقوعها خبرا واما ما ذكره الشارح رح في بيان جهة التقديم فسيجي
فعلى هذا لا يخفى في صحة كلام ذلك الفاضل الا انه ما اوضحه حق
الابيضاح والله الملهم للصواب قوله ولم يره ولا طيف خيال عطف
على الضمير المنصوب في ليرة في القاموس العفيف الخيال الطائف في المنام
او مجيش في النوم طاف الخيال بطيف طيف ومطافا ويطوف طوفا
وانما قيل لطائف الخيال طيف لان اصله طيف كيمتوميت قوله
تلافيا لما كان عند المناظرة اه اي من الشيخ الشارح على الفاضل
مفعول له لقوله ثم بالغ او كتب وقوله وكتب تحته جملة معترضة
ويؤيده انه لم يوجد في اكثر النسخ ويجوز ان يكون مفعولا له لكتب
والتلا في التدارك والتشفي طلب الشفاء والضمير في عليه للفاضل قوله
لفظ المفتاح صريح اي صرح بالاول في الحالة المقضية لكون الجملة
فعلية وصريح بالشأن والثالث في الحالة المقضية لذكر المستند قوله
بما لا يخفى بطلانه اذ لامرية لقولنا زيد انطلق على قولنا انطلق زيد
الا بالتقوي والحكم في صورتين انما هو يصدر الانطلاق في الزمان
الماضي وليس ههنا حكمان احدهما بالثبوت والاخر بالتجدد ولهذا
يجزم صاحب المفتاح بان امثال هذه لا فائدة للتجدد من غير تعرض للدوام
والثبوت كذا نقل عن الشارح رح وفيه بحث لان زيد انطلق جملتان

الجملة الكبرى باعتبار اسنادها تدل على ثبوت الانطلاق من خبر دلالة
على التقييد بالزمان لكونه اسناد الخبر الى المبتدأ والمبتدأ انما يستدعي
ثبوت شيء له سواء كان له اقتران بالزمان اولا والجملة الصغرى باعتبار
اسنادها تدل على ثبوت الانطلاق في الزمان الماضي لكونه اسناد
الفعل الى الفاعل ولا تنافي بين الثبوت بمعنى الانصاف مطلقا والتحديد
بمعنى التقييد بالزمان انما ينافيه الثبوت بمعنى الدوام فقوله وليس ههنا
حكمان اه ان اراد به انه ليس ههنا حكمان في الواقع فليس ولا يضربا
وان اراد به ليس ههنا حكمان من حيث الاستفاد من اللفظ فمنوع
وعدم تعرض السكاكي لرح لا مادة الثبوت بناء على انه في بيان الجملة
المقتضية لكون الجملة فعلية والدلالة على الثبوت لكونها اسمية وبما
ذكرنا ظهر عدم صحة التعليل الذي ذكره السيد في شرح المفتاح
من ان الضمير والمرجع شيء واحد فكيف يتصور ثبوت المسند وتجدده
معاً اذ لا تنافي بينهما فيمحوز ان يكون الثبوت باعتبار اسناد والتحديد
باعتبار اسناد آخر نعم لا يتصور اجتماعهما في الواقع لوحدة الحكم
فيه قوله ظاهر في ان المراد اه فيه انه لا دلالة لكلامه على الحصر وانه
ان اراد حصر المراد مطلقا فمنوع كيف وعبارته في بحث النقوى
تدل على كون الاسناد الى المبتدأ في الدرجة الاولى وان اراد حصر
المراد ههنا اعني في بحث التقديم فليس ولا يضربا قوله ان حل قوله اه
هذا انما يدل لو اراد بالاسناد مصطلح الصاة واما اذا اراد به النسبة
المعنوية فلا لان النسبة المعنوية انما هي لمجرد الفعل اعني الحدث
لامع الفاعل والمراد بالتضائف المعنى المصطلح فان بين المبتدأ والخبر
تضائفا مشهورا قوله انه ان اراد بالاسناد اه يختار الشق الاول ونقول
انها وان كانت واحدة بحسب الواقع لكنها ثلاثة بحسب الفهم من
اللفظ فانها تفهم اولا من اسناد الخبر الى المبتدأ وثانيا من اسناد
الفعل الى الضمير وثالثا من عود الضمير الى المبتدأ قوله انه ان اراد اه
يختار الشق الثاني والاقتصار على الثلاثة لانه اراد بالاسناد النسبة
المعنوية والنسبة المعنوية للمجموع الى المبتدأ وانما اصطلاح الصاة

على كون المجموع خبرا لانهم يبحثون عن احوال اللفظ من حيث
الاعراب والبناء والاعراب المحلى والبناء انما هو للمجموع قوله لان
هذا الاسناد مما يقتضيه اه يعني ان مقتضى الاسناد وهو المبتدأ
منحرف والمسانع مرتفع فيجب ان يتحقق الاسناد اما الاول فظاهر واما
الثاني فلانه بعد تحقق الخبر اعني الجملة لا يتوقف الاسناد على شيء
آخر حتى يكون انتفاءه موجبا لعدم تحققه ولا شك في تحقق الجملة
اعني الفعل مع اسناده الى الضمير المائد الى المبتدأ فتتحقق اسناد
الجملة الى المبتدأ بخلاف الاعتبار الثاني اعني اسناد الفعل الى المرجع
فانه انما يتحقق بعد اعتبار التضمن والعود ونفس التضمن والعود
وان كان مقدما على اسناد الجملة لكن اعتبارهما متأخر عنه لان التضمن
وعدمه وصف لذات الخبر اعني الجملة والوصف متأخر بالذات عن
الموصوف فيكون اعتبارهما من حيث انه وصف له متأخرا عن ذاته واذا
كان هذا الاعتبار متأخرا عن ذاته كان متأخرا عن اسناد الجملة ايضا لما مر انه
بعد تحقق الجملة لا يتوقف على شيء آخر فهو مع ذات الجملة المتقدمة على هذا
الاعتبار فهذا الاعتبار متأخر عن اسناد الجملة وهو المطلوب وفي كلامه
اشارة الى السؤال والجواب الذين ذكرهما في شرح المفتاح بقوله
فان قلت اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدأ متأخر عن اسناد الفعل الى
الضمير وعما يقارنه في الوجود وبغيره بحسب الاعتبار اعني الاسناد الى المبتدأ
بواسطة الضمير فبمعنى قوله ثم اذا كان متضمنا للضمير بلفظ ثم قلت
معناه تأخر هذا الاعتبار وملاحظة هذا المعنى عن اسناد الخبر الى المبتدأ
سواء كان متضمنا للضمير او لم يكن فان ملاحظة تفصيل الشيء يكون
بعد ملاحظته على الاطلاق انتهى ولا يخفى انه يستفاد منه ان تكرار الاسناد
الموجب للنسبة موقوف على اعتبار التضمن والعود مع ان نحو زيد
عرف مشتمل على تكرار الاسناد والموقوف على الملاحظة استفادته
الا ان يراد اعتبار التكلم فان المزايا والخصوصيات انما تراعى في الكلام
على حسب اعتبار التكلم قال قدس سره ليحصل مجموع صالح
الخبرية قبل ان اراد ان هذا المجموع بخصوصه صالح لهذا المبتدأ نفسه

فلا نسلم ان اعتبار كون الضمير عائدا الى هذا المبتدأ متأخرا
عن اسناد هذا المجموع بخصوصه الى هذا المبتدأ لان هذا المجموع
لا يصلح لكونه خبرا لهذا المبتدأ الا بعد اعتبار كون الضمير عائدا
الى المبتدأ وهو ظاهر وان اردنا ان ذلك صالح للخرية مطلقا فهو
مقدم على اسناد الفعل الى الضمير باعتباريه والجواب باختصار الشق
الاول وصلاحيته للخرية لهذا المبتدأ انما يتوقف على كونه متضمنا
للضمير العائد لاعلى اعتبار التضمن والعود كما مر وقال السيد في شرحه
المقتضاح ان اسناد الجملة مقدم على اسناد الفعل الى الضمير باعتباريه
لان المقضى لهذا الاسناد هو المبتدأ المتقدم مع مطلق صلاحية ما
يذكر بعده وملاحظة هذا المطلق متقدمة على اعتبار اشتماله
على الضمير وعوده الى المبتدأ الا انه اشار الى تقدمه على الاعتبار الثاني
من الاسناد الاول حيث قال ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك
الضمير الى المبتدأ تابعا وانما اقتصر ههنا على ذكر اعتباره الثاني لانه
داخل في سبب التقوى واما اعتباره الاول فهو وسيلة الى ما هو داخل
فيه وهذا القول هو الصواب انتهى ولا يخفى ان القول بكفاية مطلق
الصلاحية في حصول اسناد الجملة الى ما قبله محل تأمل واعلم انه
ظهر لك مما تقدم ان لمادة المفتاح توجيهات اربعة احدها ما ذكره
الشيخ الشارح ومبناه حل الاسناد على النسبة المعنوية والقول
بتعدد الاسانيد الثلاثة بالاعتبار وثانيها ما ذكره بعض الفضلاء ومبناه
حل الاسناد على المصطلح والقول بالاسانيد المتعارفين بالذات وان لا اسناد
الفعل الى الضمير اعتبارا بين والاعتبار الاول متقدم على اسناد الجملة
المتقدم على الاعتبار الثاني وثالثها ما ذكره الشارح رح وهو بعينه
ما ذكره بعض الفضلاء والفرق بينهما ان الشارح رح اعتبر تأخر
الاعتبار الثاني عن اسناد الجملة باعتبار الملاحظة وبعض الفضلاء
باعتبار الذلت على ما حررناه ورابعها ما اختاره السيد من تقدم اسناد الجملة
على الاسناد الى الضمير باعتباريه ومبناه اعتبار مطلق الصلاحية
للخرية في اسناد الجملة فكأن الفصل واختراهما شئت هذا نهاية الكلام

في هذا المقام والله الموفق لتبليك المرام قوله وهذا معنى الاحتراز اه
يعني الاحتراز عن الخروج لاعن الدخول كما زعمه الشيخ الشارح قوله
وانما قال ككثير اه يعني لورثك لفظ كثير بان يقول ما ذكر في ههنا
الياب اه لتوهم جريان ما ذكر في غير اليابيين وليس كذلك اذا لم يكن
مختص بهما فلذا قال كثير فتدبر فانه غفل عنه بعض النساطين وقال
لو قال جميع ما ذكر اه لطال الكلام بلا فائدة قوله متعلقات الفعل
يقع اللام نظرا الى ان الحديث يتعلق بها كافي الكافية المتعدي ما يتوقف
فهمه على متعلق ويكسر اللام نظرا الى ان الفعل عامل فيها كما يقال
الجار والجرور متعلق بكذا قوله اشارة اجالية لان لفظ الغير يشمل
التعلقات وغيرها فالاشارة الى خصوص التعلقات اجالية وان كانت
الى مطلق الغير تفصيلية قوله من ذكره معه لفظا او تقديرًا يدل
عليه قوله لان المقدر كالمذكور قوله لا ذكر الفعل الخ وفي بعض النسخ
بكلمة او موافقا لما في المختصر وفي بعضها مع زيادة من والاول
اوجه يدل على يعرف بالتأمل قوله يعرف بالتأمل لان كلمة مع
تدخل على المتبوع يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير مع فلان
صرح به الشارح رح في بحث الكاية والفعل اصل في الذكر والفاعل
والمفعول تابعان له فيذكران بعد ذكره كما ان مدلول كل منهما اصل
ومدلول الفعل تابع له ولذا قال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل
واما كلمة او فبالنظر الى انه قد يجرى مع مجرد المصاحبة صرح به السيد
في حواشي شرح المفتاح في بحث ترك المسند قال قدس سره وذلك اه
يرد على الوجه الاول ان اللائق حينئذ ان يقول المفعول مع الفعل
كالفاعل مع الفعل وعلى الثاني ان كلا منهما كما انه قيد للفعل في اللفظ فيكون
تابعاه كذلك كل منهما متبوع للفعل في المعنى فلا ترجيح وعلى الثالث
انه يصح ان يقال فاذالم يذكر الفعل مع كل منهما بان يكون النتي متوجها
الى القيد قوله اي تلبس الفعل بكل منهما والمعنى ان الغرض من ذكر
واحد منهما مع الفعل اي واحد كان منهما تلبس الفعل مع ذلك الواحد
اي واحد كان لان الضمير المفرد اذا كان واجعا الى المتعدد

باعتبار كل واحد يكون المراد منه أي واحد لا كل واحد على مبدل الشمول
فلا اشتباه في صحة هذه العبارة وإن خفي على الأذكياء وقالوا أنه يقتضي
أن الفرض من ذكر كل منهما افادة تلبس الفعل مع كل منهما وإذا لا يصح
وهذا كما أورد على تعريف الترتيب بوضع كل شيء في مرتبة قوله أي
من غير اعتبار كذا في الإيضاح يعني أن ذكر المفعول قد يكون لفصدا
عموم الفعل نحو فلان يؤذي كل أحد وقد يكون لخصوصه نحو فلان
يؤذي أياه وقد يكون مجرد تعلق بالمفعول من غير نظر إلى عموم الفعل
وخصوصه وإن كان لازما لموضوعه بمتأخر أحد أفاد لم يكن شيئا منها مقصودا
ينزل الفعل منزلة اللازم فاندفع ما قيل أن عدم اعتبار عموم الفعل
وخصوصه لا مدخل له في الترتيب فإن مثله عدم اعتبار تعلقه بالمفعول
قوله كان الفرض بيان جنس ما لما تقدم من قولنا من الشيخ من أن محط
القائمة هو القيد الأخير كيلا يلفظ ذكره قوله ويكون كلاما مع من
أثبت أم كذا في دلائل الاعتزاز وذلك لأن نحو هو يعطى أما للتخصيص
أو للنفوي فلا بد أن يكون المحاطب معتقدا لثبوت الفعل لا غير أم بالضرورة
أو بالغالب أو بالتزدد باعتبار القيد مع تسليم أصل الفعل أو متكررا
أو تردد في ثبوت الفعل باعتبار القيد له وعلى التساوي يكون بمثابة الفعل
المتعلق بغير ذلك القيد له لكون أصل الفعل مسلم الثبوت فاندفع ما قاله
السيد من أنه لو قيل يكون كلاما مع من أثبت له الخطأ ولا يدري المعطى
لكان أول قوله لا مع من نفي أم ما باعتقاده ثبوت له غيره على أحد الأقسام
التي هي فيكون للتخصيص أو لا فيكون للنفوي قوله ذكر السكاكي
في نسبته إلى السكاكي روح اشعار بتفرده به على ما يشعر به عبارة الإيضاح
قوله خذنا يسا بعث الخاء كما نقل عن بعض المتأملين للشارح روح
من يوثق به منسوب إلى الخطأ بالفتح مصدر خطب إلى إنشاء الخطبة
منه الطي خطا بيا لأن الخطيب معادن الطنون قوله كقوله صلى الله
عليه وسلم في ذكره الموضوعات الله موضوع وإن كان في المصباح
قوله ذهبا أه حال من العامل المحذوف المصدر أو مفعوله أي بتزليل
المتكلم ذاهبا أولذ هاب وكذا قوله أيها ما أمحال أو مفعوله بأن يكون

تعليل

تعليل الفعل الممثل قوله والله أي إلى العمل المذكور أشجار بقوله الخ
لأنه جعل القول المذكور مقول السكاكي روح مع أنه ليس بقوله إلا قوله
بالطريق المذكور فعبارة الإشارة إلى أنه جعل بالطريق المذكور مفسرا
بهذا القول قوله أي كون الفرض أنه جعل المشار إليه كون الفرض
دون نفس الثبوت والانتفاء إشارة إلى أن مداول الترتيب كونه فرضا
مقابل عليه قول المصنف روح فالفرض أن كان أسبابه أو فنيه مطلقا
نزل منزلة اللازم قوله معرف بلام الحقيقة لا متكرر لدلالته على الفردية
وهي غير مقصودة قوله لا يلزم من عدم كون الشيء أي لا يلزم من عدم
كون الشيء معبرا وداخلا فيما هو فرض من الكلام ومقصود منه
أن لا يكون مفادا من الكلام ومقصودا لجواز أن يكون مقصودا بما هو
مقصود من الكلام وإن لم يكن داخلا فيه فيكون من مسامحات التركيب
يقصد بطريق الإشارة من مقصود الكلام المقصود من الكلام الإثبات
والتي مطلقا يقصد بتوسطه من الكلام التعميم أيها ما للبالغة
قوله إذا ذكر المفعول العام يحصل تعميم أفراد الفعل لكن لا حتماله
للتخصيص لا يحصل المسامحة بخلاف ما إذا نزل منزلة اللازم فإن عموم
لأفراد الفعل عقلي لا يقبل التخصيص وهذا كقضايا الحقيقة من أن لا كل
لا يحتمل للتخصيص بظواهره دون ظاهره بخلاف لا أكل الكلا وما حررنا اندفع
الركاكة التي ذكرها السيد في الجواب كذا خفي وأما ما ذكره بقوله
والأظهر أنه فبرد عليه أن اللازم مما ذكره أن يكون بينهما الفصدا
لجواز الإثبات والتي مغايرة المنشأ المقصود للعموم والاختلاف في حيث التعدد
باعتبار المنشأ لا يدفع اجتماع المتناقضين إنما الدافع له وجود الاختلاف
باعتبار في أنفسهما ذكر السيد في شرح المواقف في بحث لا يجوز
تعليل الواحد بالشخص بعين مستغنيين قوله هو لا غيره أه هو مبتدأ
ويوجد خبره والجملة خبران قوله لأن ما ذكره من التخصيص أه نقل عنه
أعلم أن المراد عقلا ونظرا هو اجتماع الخصمين في مثل فلان يعطى
على زعم العلامة أما الخصم الأول فقد حققناه على وجه يصح عند
صاحب المفتاح أيضا وأما الخصم الثاني بناء على التقديم فلا يصح شرحا

لكلام المفتاح على ما غرضت في موضعه انتهى اراد بقوله في مثل فلان يعطى
ما يكون المسند اليه المقدم على المسند الفعلي مظهرا معرفا وقوله فقد
حققناه ما ذكره بقوله نعم اذا حل على التعميم او قوله ايضا اشارة الى صحة
الحصر المذكور عند الشيخين بناء على قولهما بافادته البناء على المظهر
للتخصيص وعدم صحته شرعا لكلام المفتاح بناء على ما مر من ان تقديم
المسند اليه اذا كان مظهرا معرفا يكون عند السكاكي رجح للتقوى دون
التخصيص قوله وهو ان يجعل الخ قبل ههنا اشكال وهو انه اذا جعل كناية
عن المتعلق بمفعول مخصوص خرج عن ان يكون الغرض منه اثباته او نفيه
مطلقا نعم لو لم يجعل كناية وجعل معنى تعريضا لاستقام ولا يخفى انه فرق
بين ان يكون غرضا من الكلام وبين ان يكون مقصودا بطريق الكناية
قوله نصب اي ليس محجوزا وما بان يكون جزءا للشرط محذوف
اذا حذف لا يضار اليه الاعتدال ضرورة ولاه ليس المعنى على التعليق قوله
ثم حملهما عطف على نزل وبادعاء متعلق به ودلالة تعليل له قوله
بل لا يصح اذ لو اصر غير محاسنه لتحقق رؤية مطلقة غير مستلزمة
رؤية محاسنه بناء على ان استلزام الرؤية المطلقة لرؤية محاسنه استلزام
العام للخاص اعني من حيث الصدق فلا يرد ما قيل لم لا يكون الرؤية
المطلقة مستلزما لرؤية محاسنه ومع ذلك تكون مستلزمة لرؤية
غير اثاره ادم المذاقة بين اللزمين قوله وانما قلنا الخ لما كان قوله والاعطاف
على الشرطية التي وقعت جزءا لقوله فاذا لم يذكر المفعول به فقوله والا
بتقدير انشاء ما ذكر في الشرطية المعطوفة عليه اي وان لم يكن الغرض
اثباته لفاعله او نفيه مطلقا وذلك اما بان يعتبر تعلقه بمفعول او يعتبر
في الفعل عموم او خصوص على ما يقتضيه ما نقل من تفسير الاطلاق
من المصنف رح وحيث لا يترتب عليه قوله وجب التقدير لان
وجوب التقدير ليس الاقتضاء التعلق بالمفعول به اعتبر الشارح رح
في هذا الشرط محذوفا ليصح الترتيب وهو قوله بل قصد تعلقه بمفعول
غير مذكور قوله كما اذا قلنا اه نشر على ترتيب اللفظ فان الاول مثال
لخصوص الفعل من غير اعتبار تعلقه بالمفعول والثاني لعمومه كذلك قوله
فالفرق الخ رد لما قيل ان التعميم في افراد الفعل يستلزم التعميم في المفعول

الذاتية المطلقة مستلزما
نسخة

فلا يعنى تجويز اعادة تعميم الفعل من غير اعتبار عموم المفعول قوله
وهما وان فرض تلازمهما اه فيه اشارة الى منع التلازم لا مكان
تعلق جميع افراد الفعل بمفعول واحد وخبر المستدأ اما الجملة الشرطية
والواو الزائدة لتأكيد التصديق ولما قوله فلا تلازم بينهما في الاعتبار
والقصد والقاء زائدة في خبر المبتدأ وقوله وان فرض اه حال لا يطلب الجزاء
اي وهما مفروضا تلازما لا تلازم بينهما في القصد قوله ونحوهما
اشارة الى ان ذكر فعل المشية والارادة بناء على كثرة حذف المفعول فيهما
لا للتخصيص بل ان يكون الكاف للبيان لا للتعميل قوله اذا وقع بشرط سواء
كانت كلمة الشرط اسماء نحو ومن يشأ يجعله على صراط مستقيم او حرفا
نحو ان يشأ يذهبكم ولو شاء الله لهدى لكم قوله اي تعلق فعل المشية
الخ لا يفسره بمطلق الفعل مع كون الحكم شاملا لغير فعل المشية والارادة
رعاية لسوق الكلام فان المص رح بين حذف المفعول وغرابة التعلق
في فعل المشية واما عموم الحكم فقد استغنى عن كاف التعميل قوله فلم يحذف
مفعول المشية اعني بكاء التفكير بناء على ان التفكير مذكور في اللفظ والاعلان
متوجهان اليه والتقدير في احد هما رفع التنازع حفظا لقاعدتهم من عدم
جواز توارد العلمين على مفعول واحد كتوارد العلمين الحقيقيين وكذا
من قال بالنشريك لا يقدر فانه قد قيل انه ان اراد بالمفعول مفعول شئت
وتعلق الفعل به ليس بغريب لانه مطلق البكاء وان اراد بمفعول ابكى
فهو متروك فكيف يصح قوله انه ترك حذف المفعول لغرابة تعلق
الفعل به وانما ما قيل من انه مبنى على اعمال الفعل الاول فيكون بكاء
التفكير مذكورا لغرابة تعلق المشية به فقيه انه حيث يكون ذكر المفعول
لعدم قرينة تدل عليه اذ الجزاء حيث يكى من تغيير تعييده بالتفكير
قوله وما نشأ من سوء التأمل اه لانه لم يتدر عبارة المتن فان قول المص رح
لان المراد بالاول البكاء الحقيقي لا يساعده ولا عبارة الايضاح التي نقلها
الشارح رح من قوله لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكى تفكرا الى قوله كذا
في دلائل الإعجاز ولا كلام الشيخ في دلائل الإعجاز ولم يرد ان ابكى
او فكيت تفكرا من باب التنازع لا من باب الحذف بل قوله لا يقال اه

نسخة

في الجواب عن جانب صاحب الضمير قوله لان نكاح التفكير ليس سوى
 الاستغراق في هذا مسئلة لكن ادعاء ان الاستغراق والكيد يكافئ حقيق كما هو
 شأن الاستغراق انما يحسن ترتيبه على عدم بقاء مادة الجمع قوله والقدر
 اه فيه ان القاء لا يقتضي الا توسط من خوله على ما قبله وسببه له
 لا توقفه عليه بحيث لا يوجب من دونه جواز تعدد الاسباب الشيء واحد
 الا ان يقال المستحسن عند اللغاة الاختصاص لكل الترتيب والتفرع
 واحده لم نأمر بالتأمل قوله يجوز اه لان الله تعالى لا يأمر بالفتشاء
 وقيل امرنا بالطاعة ففسقوا وخيئت لا يكون مما نحن فيه قوله عطف
 على قوله ان نص عليه بعد العهد والا فلا احتمال سوى هذا الوطء
 قوله متعلق بقوله توهم اه لا اختصا في ان اولية التوهم تستلزم اولية
 الدفع وبالعكس فيجوز تعلقه بكل منهما الا ان الشارح رجح اختيار
 تعلقه بالتوهم مع الاشارة الى جواز تعلقه بالدفع بقوله ويصور في نفسه
 من اول الامر اه لقرب الرجوع ولكونه اصلا في الاولية ولقول المصنح رجح
 لما توهم قبل ذكر اه ولموافقة الايضاح قوله لئلا يلتبس المميز اه لانه
 اذا فصل بين كم الخبرية ومبرها وجب نصب جملا على الاستفهامية
 خلافا للقراءة فانه يجوز بتقدير من وخلافا لليونان فله يجوز الاضافة
 مع الفصل كذا في الرضى وتخصيص كم الخبرية مع ان الاستفهامية
 ايضا كذلك نحو من في اسرائيل كم آياتهم من آياته لانه لا يفتقر الى
 خبرية قوله لكان المناسب اي مقتضى الظاهر ذلك ووضع الظاهر
 موضع الضمير وان كان يحصل به الغرض المذكور لكن لا يجب الاطراد
 والانعكاس في المقضيات وقد مر مرارا قوله عكس ذوالرسم حيث
 ذكر مفعول الفعل الاول وحذف مفعول الثاني قوله نعم الناس كافة
 وذلك لان المزداد بالدعوة شرح الاحكام وبيان الحلال والحرام بلام
 والتميم ومسايطر هذه الدعوة العهد الذي جرى بينه تعالى وبين
 العباد الذي اشير اليه بقوله تعالى واذا اخذ ربك من بنى آدم الآية
 فهي نعم الموجودين والمعدومين والعقلاء وغيرهم وما قالوا من ان
 مناط التكليف العقل فالمراد به تعبير التكليف فانضح ان الآية تنبئ

ومستبينة له نسخة

الاستغراق

الاستغراق الحقيقي الحقيقي قوله ان المقصد في هذا المقام الى المفعول
 اي المقصد الى تعلق الابلام بكل احد للمبالغة في كونه مودعا للمعاني دون
 صدور كل فرد من افراد الابلام والى شمول الدعوة لكل احد لا عموم
 افراد الدعوة وان فرض التلازم بينهما قال قدس سره بان لا يكون هناك
 قرينة اه هذا كلام ذكره الفاضل الكاشي في شرحه المفتاح وفيه
 ان المص رح قال سابقا ثم الحذف بعد قابلية المقام اعني وجود
 القرينة وقال الشارح رجح في بحث حذف المستند اليه ان الحذف
 يقتضي قابلية المقام وشار اليه ههنا بقوله انما هو من قبل ما يجب فيه
 تقدير المفعول بحسب القرائن وفي الرضى في بحث الفاعل لا يحذف
 شيء من الاشياء الا لقيام قرينة دالة عليه سواء كان الحذف
 جازا او واجبا فلا يصح ان لا يكون هناك قرينة غير الحذف تدل على
 تعيين عام من العمومات وبما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره في شرح
 المفتاح من انه اجب بانه يجوز ان يدل القرينة على ان هناك محذوفا
 من غير دلالة على خصوص او عموم وبحمل على العموم حذرا عن الترجيح
 بلام رجح فيصح اسناد اقتضاء الحذف الى قصد التعميم والاختصاص
 لانه كما لا يجوز ان يكون الحذف قرينة على المحذوف كذلك لا يجوز
 ان يدل القرينة على ان هناك محذوفا اذا الحذف مشروط بوجود
 القرينة الدالة على المحذوف قوله اي اذ في دلالة فان النسبة الى الاذن
 مأخوذة في الاصغاء فالقرينة قائمة مع ذكر الفعل قوله يكون الاعتماد
 على اللفظ من حيث الظاهر الخ اشارة الى ما مر في بحث حذف المستند اليه
 من تحيل العدول الى اقوى الدليلين يعني ان الاعتماد عند الحذف
 على العقل وعند الذ كر على اللفظ من حيث الظاهر وفي الحقيقة
 يحتاج اليهما في كليهما قوله لما له مزيد اختصاص بناء على التسليم
 المذكور والا فلا دلالة للمحذف على العموم فضلا عن الاختصاص
 قوله مما قصد فيه التعميم الخ قد عرفت فيما سبق بان الاستغراق
 فيه حقيق وان دفاع البحث الذي اورد عليه قوله على ان الدعاء
 يعني التسمية في تاج البيهقي الدماء والدماية ككاشيكاية

والدهوى خواتدن وقد جاء دهوته زيدا أي سميته والتسمية تامة كقول
ويعدى إلى المفعول الثاني بنفسه وبالباء قوله فله الاسماء الحسنى ومن جعلها
هذان الاسمان قوله اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء ومعلوم انه لا يتعلق
باللفظ بل بالمسمى فاندفع ما قبل انه يجوز ان يكون كلمة اول التخيير في العبارة
قوله باعتبار الصفات بمنزلة تعدد الصفات منزلة تعدد الذات
قوله لانها لاحد التبيين المتعارين أي في الاصل ولا يتصور الاحدية الا
في المتعارين بالذات قوله ولان التخيير أي على تقدير كونها للتخيير قوله لان ايا
انما يكون لواحد من اثنين كما في الآية فان الاصل اسمها تدعونه حذف الضمير
المضاف اليه وعوض منه التثنية وزيد مائتا كيدا لاجلهم قوله ولما ورد
أي موسى هم ماء مدين من ماء هم الذين يستقون منه وكان بئر افيما روى
ووروده مجيئه والوصول اليه وجد عليه وجد فوق شفيره ومستفاه
امة جماعة كثيرة العدد من الناس من اناس مختلفين ومن دونهم في مكان
اسفل من مكانهم والذود الطرد والدفع وانما كانتا تذودان لان على الماء
من هو اقوى منهما فلا تمكثان على السقي كذا في الكشاف قوله لتوهم
ان الترجم الخ بناء على ان محط الفائدة في الكلام البليغ هو القيد الاخير وانما
قيل توهم لفساده لان الدلالة عليه وهمية وذلك لان موسى عليه السلام
لم يدفع عنهم بالترجم الامشقة الذود قال قدس سره ان المفعول
أي المفعول الذي تزل الفعلان بالنسبة اليه منزلة اللازم هو الابل
والغنم مثلا أي النوعين من المواشي بدون الاضافة بدل عليه قوامها
واما ان المسقى والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود وكل منهما
مقابل للآخر في نفسه أي ليس احدهما صادقا على الآخر حتى لا يتوهم
بذكر المفعول خلاف المقصود وهو ان الترجم عليهما من جهة
ان مسقيهم ابل ومذودهما غنم ولذا قدر السكاكي رح مفعول يستقون
مواشيهم ومفعول تذودان غنمهما اشارة الى ان منشأ الترجم الاضافة
دون المفعول في نفسه وهاتان المقدمتان مع قوله فلو قدر في الآية
المفعول الخ كافيتان في المقصود كما لا يخفى ولذا اكتفى عليهما في شرح
المفتاح وزاد قوله وجعل ما يضاف اليه لدفع شبهة ان قوامها

اذ لو قيل او قدر يستقون ابلهم وتذودان غنمهما بدل على اعتبارهما
المفعول مضافا يعني جعل ما يضاف اليه خارجا عن المفعول من حيث
انه مفعول غير ملحوظ معه فالمفعول هو مطلق الابل والغنم وقوله
بل هو باق على حاله عطف على قوله وجعل لا انتقال من جملة الى جملة
اخرى اهم منها لان فيها اثبات خروج ما يضاف اليه كما هو شان
بل العاطفة للجملة ومع ظرف باق يعني في عبارة الشيخين ما يضاف اليه
باق على حاله من غير تغيير وتبدل فيه مع تقدير تقدير المفعول
فلو كان معتبرا في المفعول لوقع التغيير فيه بناء على ان محط الفائدة هو
القيد الاخير كما وقع في عبارة السكاكي رح حيث قال حتى لو كانتا
تذودان غير غنمهما وكان الناس يستقون غير مواشيهم والدليل على
ان ما يضاف اليه احدهما باق على حاله وقوع المفعولين اول مضافين
في يستقون ابلهم وتذودان غنمهما ومن غير اضافة في من جهة
ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل قال قدس سره لكان الترجم باقيا
على حاله لان الترجم عليهما انما كان لعدم قدرتهما على السقي
قال قدس سره وكل واحد منهما باق بل الاخر من حيث انه مضاف
لا في نفسه كما صرح به في شرح المفتاح وبديل عليه قوله حتى لو كانتا تذودان
غير غنمهما الخ قال قدس سره فلو لم يقدر الخ فيه بحث لان عدم
التقدير ان قصده التعميم أي يستقون مواشيهم او غير مواشيهم وتذودان
غنمهما او غير غنمهما يلزم الفساد اما اذا قصده مجرد السقي والذود
من غير ملاحظة التعلق بالمفعول كما في قوله تع هل يستوي الذين يعلمون
والذين لا يعلمون فكلا لان ككون طبيعة السقي والذود منشأ
الترجم لا يقتضي ان يكون عند تعلقه بمفعول مخصوص كذلك
حتى يلزم ان يكون سقى غير مواشيهم وتذود غير غنمهما محلا للترجم ايضا
فتدبر فان منشأ ما ذكره السكاكي رح عدم الفرق بين الاطلاق والعموم
قوله كقول عائشة رضي الله عنها ويجوز ان يكون الحذف لتأكيدهم العورة
قوله ولان الغرض اه تحبث يكون الحذف لتزليله منزلة اللازم في حق المنذر
قوله وتقديم مفعوله الخ للتقديم ثلث صور تقديم الفاعل على الفعل

وقد سبق ذكره في باب السند اليه وتقديم مطلقاته عليه وتقديم بعضها على بعض وبينهما في هذا الباب قوله رد الخطأ في الاشتراك واما الخطأ في التردد بان تساويا اعتده فهو اما داخل في الخطأ في التعيين بان يراد منه اعم من ان يعتقد العكس او تساويا اعتده او في الخطأ في الاشتراك بان يراد منه اعم من اعتقاد الاشتراك او تجويزه كما سيحكي قوله فكان على المص ان يذكره لو دخل الخطأ في التعيين على اعم من ان يعتقد العكس او الشركة او يتردد ويكون قوله كقولك مثلا لاحدا قسمه ثم الكلام من غير مؤنة المقايضة قوله ليدخل فيه القصر بانواعه الثلاثة اي جنس القصر ملتبسا بانواعه الثلاثة فيدخل الحقيقي ايضا قوله فان اعتبار رد الخطأ اه لان الخطأ في الحكم انما يتصور اذا كان السامع عالما به قبل لقاء الكلام وفي الانشاء انما يفهم من نفسه وما قيل من ان الخطأ انما يكون في الحكم ولا حكم في الانشاء لانه من قبيل التصورات فليس بشئ لان ذلك اصطلاح المنطقيين واما عند علماء العربية فالحكم هو النسبة التي يصح السكوت عليها ولذا قسموا الجملة الى خبرية والاشائية قوله لا يخلو من تكلف بان يأول يزيد يستحق ان يقال فيه اكرم او يطلب له الاكرام والاستحقاق او الطلب مما يتعلق به علم السامع قبل التكلم بالانشاء قوله فهو ابلغ اه هناك صور اربع زيدا عرفت وزيدا عرفت وزيدا عرفت وزيدا عرفت والثالث ابلغ من الاولين والرابع ابلغ من الثالث قوله من التكرير اي تكرر عرفت لبقائه ببقاء اظه لانه مقدري الكلام حتى يرد انه يلزم اجتماع المفسر والمفسر على انك قد عرفت في قوله نعم لو اتمتم تملكون ان السكاكي رح يجوز اجتماعهما على ان الثاني تأكيد للاول ثم بعد حذف الاول صار الثاني مفسرا قوله ليس القصر اه سيحكي تحقيقه في باب القصر قال قدس سره لا يلتبس عليك لا يحكي عليك ان هذه مناصبه ذكرت لوضع التقديم في مثل زيدا عرفت لافادة المتابعة في الاختصاص لايات بالدليل العقلي لافادتها وقد ذكر الشارح رح هذه الشبهة فيما سيحكي ودفعها بهذا الطريق على ان في ان زيدا القائم اجتماع تأكيد

وليس الثاني متينا على الاول وتفرضا عليه بان لا يكره ما يفيد الشك في الاتباع لما يفيد الاول ولا يكره بالاستقلال كافي ما والا ولا العاطفة ولكن واجبا انما والتقديم في معنى ما والا قال قدس سره في تجوز يد ارضية الحق اذا علمت ان ما ذكره من الخارج روح غير تام في تجوز يد ارضية افادة المتابعة في الاختصاص اما باعتبار دخول المفسر على القصر بمؤنة المقام او باعتبار افادته المتابعة في الجزئية الشوق وهذا ان الوجهان ذكرهما الشارح رح في شرح الكشفاف وهو طريق آخر ليسان افادة المتابعة لا يحتاج فيه الى اعتبار كون الحكم تأكيديا على تأكيد قال قدس سره فان قيل لا يكون اه وهذا الاعتراض لا يورده بعد بيان وجه المقابلة الصحيحة للعطف باعتبار الاختصاص العارض بتقديم المفعول في الاول دون الثاني لان المقابلة العارضة لا تنافي الاتحاد في القهرم انما الوارد عليه اعتراض التعقيب والجواب عنه انه باعتبار التفسير فان مراتب المفسر بعد مرتبة المفسر والمفسر في الخارج على هذا الاعتراض والجواب في شرح مقتضاه في باب الاجاز والالطاف ثم يرد الاعتراض الذي ذكره السيد اذا اريد بالارضية الثانية في الاولى فيستأثران ذاتا لو حيت يجب انما جالبه من ان الاتحاد النوعي بينهما كاف في التفسير والتعقيب بينهما اما زمان فالقصور منه استمرارية واما في المقصود منه المتزاي من مرتبة الى مرتبة اقوى هكسدا ينبغي ان يتفهم هذا المقام قال قدس سره الفائدة التكرير هذه الفائدة انما يحصل اذا اريد بالارضية الثانية غير الارضية الاولى فانما كيدل عليه قوله خصوصية عينية ارضية اما اذا اريد بالثانية عين الربية الاولى فيفسر الفرق باعتبار عروض التخصص للاولى دون الثانية فلا قال قدس سره كافي المثال المذكور هذا اذا اريد بذلك المثال الغريب في الفلطات واما اذا قصد بيان طريق التلاوة فهو للزوني في افرادها قال قدس سره في قوله لا وجه لوجه الحق بضمه فانه قول صاحب الكشفاف وعلية الثقات كل صريح في الخارج رح في شرح المقام لا طرافه في جميع الموارد نحو ذلك فكبروا شيئا كطهر والجز فاهجر بل الله فاهجد فذلك فليفرحوا بخلافه فلف

قال قدس سره وقد صرح بعضهم الخ وهو الشيخ الرضوي وذلك
التقدير ليكون ضابطه تقديم معمول ما بعد الفاء الجزائية مطردة وهو
وقوعه بعد اما قوله فهو على تقدير فاي اي فاعبدوا فاعبدون
وفي المفتاح انه على تقدير فاي اي اعبدوا فاعبدون ز حلفت الفاء
الجزائية الى المفسر ثم ان تقدير المفسر بالفاء واجب ههنا لكونه جوابا
لشرط محذوف اعني ان لم تخلصوا اليصح ترتيبه على قوله ان ارضي
واسعة ولذا اتفقا عليه بخلاف قوله تعالى واي اي فارهبون فان الفاء
المذكورة عند السكاكي رح للعطف على المفسر المحذوف والعاقل
في اي اي محذوف ولادلالة فيه على كونه جوابا لشرط محذوف بل
الظاهر عدمه لكونه عطفا على قوله اذكروا واما صاحب الكشاف
فلم يصرح بشئ من تقدير الفاء في المفسر وعدمه في قوله تعالى
واي اي فارهبون وصرح به في قوله تعالى فاي اي فاعبدون فتنبه بمحتمل
ان يكون الفاء المذكورة عاطفة ويحتمل ان تكون جزائية وبهذا
ظهر ان ما ذكره الشارح رح في شرح المفتاح في بحث اليجاز والاطناب
من انه ذكر صاحب الكشاف في اي اي فارهبون انها للعطف على
المحذوف اي اي اي ارهبوا فارهبون سهو ظاهر اللهم الا ان يكون
ذلك في الكشف البسيط قوله لان المعنى الخ وذلك لان وصف
الارض بالسعة ورتب طلب الاخلاص في العبادة عليه يوجب انصباب
هذا المعنى الى الذهن قوله مع افادة الاختصاص فاختصر من فخلصوا
العبادة لي فاعبدون قوله نكر ر لها ليكون المفسر على طبق المفسر
قوله او عاطفة ومعناها استمرار العبادة او الترفي من مرتبة الى مرتبة
افوى قوله ويظهر لك اه لانه يظهر منه ان الغرض من تقديم الملزوم
القصدي واقامته مقام الملزوم المذكري تحقيق الحكم وثبته وانه واقع
النية من غير تردد وانكار فيكون التقديم لتأكيد الحكم فلا يكون
للتخصيص لامتناع الجمع بينهما في القصد لاقتضاء الاول اعتناء التكلم
بنفس الحكم وتحقيقه والثاني الاعتناء بما يقدم دون الحكم فانه
مسلم الثبوت نعم يمكن الجمع بينهما بان يكون احدهما مقصودا

والثاني تبعاله في الافادة من غير ان يكون مقصودا كما مر في بحث التقوى
فسقط اعتراض السيد من ان التحقيق المذكور انما يظهر منه ان
للتقديم فوائد غير التخصيص وذلك لا ينافي افادة التخصيص والتوجيه
الذي ذكره بقوله واعمل اه بعيد عن عبارة الشارح رح واما ترك الواو
في قوله لظهور اه فلان التعليل المستفاد من التحقيق لم يوافق
بقوله لظهور اه اني فقد اثبت عدم كون مثل هذا التقديم للتخصيص
بالدليل اللغوي والاني واما ما ذكره السيد في شرحه المفتاح من ان صاحب
الكشاف جمع بينهما في قوله تعالى الله تزل احسن الحديث حيث
قال في ايقاع اسم الله متبادر ونبأ تزل عليه تأكيد لاسناد تزل احسن
الحديث الى الله وانه من عنده وان مثله لا يجوز ان يصدر الا منه فليس
بشئ لانه جعل تقديم المسند اليه على المسند الفعلي للتقوى فقط
وعدم جواز صدوره من غيره تعالى انما حصل من بناء المسند على
لفظ الله الجامع لجميع جهات الكمال فكانه تعليل بالاشتق كيف
والمستفاد من التقديم عدم وقوع الصدور من غيره دون عدم الجواز
قوله لانه لا يمكن ان يعنى يجب في الحصر سواء كان حقيقيا او غيره ان يكون
اصل الحكم مسلي الثبوت عند السامع والمقصود من الكلام افادة الحصر
وفيما نحن فيه ليس السامع عارفا باصل الحكم نعم انه لا يجب في الحقيقي
اعتقاد مخاطب القلب او الشرية او الردد وبعض الناظرين لم يفرق بين
كون الحكم مسلي الثبوت وبين الاعتقاد بالقلب او الشرية او الردد فاعترض ان
ما ذكره الشارح رح لا ينفي كونه المحصر الحقيقي اذا البناء على حال السامع
انما هو في الاضافي قوله والتخصيص لازم للتقديم قال لازم التخصيص
للتقديم في اكثر المواد لا يقتضي تحققه في تقديم بعض الممولات على
بعض حتى يحتاج الى ما قيل ان المراد من التقديم تقديم المفعول على الفعل
لا مطلق التقديم لان تقديم بعض معمولاته على بعض ليس للتخصيص
على ما سطره قوله يعني ان التخصيص الخ يعني ان الغالبية ليست
بالنسبة الى الاوقات والاحوال حتى تنافي الارزوم بل بالنسبة الى المراتب
كما في عبارة الكافية وشرطها ان تكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا
قوله قال الله تعالى اه امششهد بامثلة كثيرة من القرآن كلها بما فيه التقديم

رعاية القضاة صفة أو مجرد الاهتمام ولو ترك بعضها وأورد ما فيه
التقديم لأغراض أخرى لكن أحسن قوله وقال خذوه إني يقول الله تع
لخزينة جهنم خذوه فقلوه اجعلوا يديهم إلى صفتهم في الغل ثم الخيم صلوه
أو خلوهم النار كذا في الكواشي وفي تفسير القصاصي ثم لا تطع صلوه إلا الخيم
وهي السيل العظمى لأنه كان يعظم على الناس ثم في سلسلة ذرعهما
سبعون ذراعاً أي طويلاً فاستلوه فاذ صلوه فمما بان ظهورها على
جسده وهو فمما بانها مرهق لا يقدر على حركة وثقل السلسلة
كتقديم الخيم للدلالة على التخصيص والاهتمام بذكر أنواع ما يعذب
به وهم متفاوت ما بينها في الشدة ويجوز أن يكون على حقيقته بأن يكون
الغل بعد الأخذ متصلاً بالأدخال في الخيم والسلك مرأخياً وقادراً
فاستلوه زائدة لتأكيد الحكم لا إشاع اجتماع حر في العطف قوله
لا يحسن فيه أنه فيه إشارة إلى جواز اعتبار التخصيص في بعض
الأمثلة كما مر لكنه غير حسن وفيه تأمل قوله حتى ذكر أنه ثبت شعري
ما وجه عدم القول بالتخصيص فيه فإن التبرئة عن الشرك واجب
على كل مسلم في كل حال وهو مضمون كلمة التوحيد وسورة
قل يا أيها الكافرون والقصر الحقيق لا يجب فيه رد اعتقاد المخاطب قوله
ما ذكره الشيخ أنه قال في الإيضاح قوله الله أحد على طريقة إياك بعد
تقديمها للاهم وما ينقل أنه المحصر لا دليل عليه والتسك فيه بمثل
بل الله فاعيد ضعيف لأنه قد جاء فاعيد الله ويكتب في حاشيته
على قوله لا دليل عليه لأن العبودية من صفاته الخاصة بالمحصر
مستفاد من الحلال لا من التقديم ويحذف فقط اعتراض الشارح
لأن الذوق وقول أئمة التفسير يدلان على أن معناه تخصيص بالعبادة
لا على أنه مستفاد من التقديم وذلك أن يحمل كلام ابن الأثير على هذا المعنى
قوله أي يعيد يعيد بمعنى واد فله من الإصباح بمعنى الخلف
والإقدام والصفة السيرة والعبادة بحسب الرتبة قوله اهتماماً بالتقديم أي
نوع اهتمام على ما ذكر في المفتاح بشأن التقديم في أن يعلق به الحكم معناه
كان أو بعد أو كراهة أو استلزاماً أو غير ذلك على حسب ما يقصد

بتخصيصه

بتخصيصه بالمقدّم كذا في شرح المفتاح قوله قال الشيخ أنه تأييد
لأفادة التقديم للاهتمام بوجه من الوجوه بأن الاهتمام بوجهي مجرى
الأصل ولابد من بيان وجه الاهتمام وأنما كان جلياً بما يحل في الأصل
لأن الأصل قاعده محكمة لا يخرج منها أحكام الجزئيات والأحكام
لأن ذلك لكنه مشارك له في الاشتغال على الجزئيات قوله وفيه
نظر أي في قوله الأخير نظر لما لا ينسب أن القول بأن التقديم رعاية
للفاصلة أو القسافية خطأ على ما ذكرنا فيمليح من الأمثلة والآيات
كذا نقل عنه ولا يخفى أن معنى قوله وغير مقدم في آخره لا يكون
مفيد القسافية أصلاً في كلام آخر بأن يقال إن التقديم مجرد التوسعة
في رعاية القواني ولا يجعل لا يتعلق بخصوصه في كلام فائدة ويزق
بين أن يقال التقديم للتوسعة وإن يقال أنه رعاية القسافية فتدبر قوله
فانه قدم فيه الفعل أه كلامه يدل على أنه أراد على قوله ويغيب
التقديم وراء التخصيص اهتماماً ويرد عليه أن كون كلام الله تعالى حق
برعاية ما يجب رعاية منه لكن إذا ثبت أن الاختصاص مع الاهتمام
واجب الرعاية في إقرار باسم ربك وهو ممنوع فالوجه أن يورد على
قوله ولهذا يقدر المحذوف مؤخرًا كما قرره في شرح المفتاح حيث قال
وإذا كان الواجب تقدير الفعل مؤخرًا فما بال قوله تعالى اقرأ باسم ربك
قدم الفعل فيه والحال أن كلام الله تعالى الحق برعاية ما يجب
رعايته قوله لأنها أول سورة نزلت إلى قوله تعالى ما علم يعلم على ما
صرح به في أول سورة المائدة رواية عن الزهري وهو الأصح قال
قدس سره وحتى من الأمر باختصاص القراءة بالاصواب من باسم ربك
لأن الكلام في تقديمه وتأخيره من الفعل قال في الكشف فإن قلت
لم قدرت المحذوف متأخراً قلت لأن الأهم من الفعل والتعلق به
هو المتعلق به ثم قال فإن قلت فقد قال الله تعالى اقرأ باسم ربك
فقدم الفعل قلت هناك تقديم الفعل أوقع لأنها أول سورة نزلت
فيكون الأمر بالقراءة أهم انتهى ولا يخفى في أن تكون القراءة بمسودة
المقام أهم من ذكر اسم الله الذي هو أهم في نفسه قال قدس سره

بتخصيصه

وكما يمكن قطع النظراء قطع النظر عن التعريف الاول موجه لان النسبة
الى المفعول به بلا واسطة مأخوذة في مفهوم الفعل المتعدي بخلاف
المفعول به بالواسطة فان النسبة اليه ليست داخلية في مفهومه فلامعنى
لقطع النظر عن تعلقه اللهم الا ان يراد به عدم ذكره قال قدس سره
بل هو فيها ظاهر مكشوف اه هذا ممنوع على توجيهه الشارح رح
لا بد له من بيان قال قدس سره فقله افعلى القراءة اه التعريف من عدم
ذكر المعلق بحرف الجر ينقسم الى ايجاد الفعل بعيد غاية البعد قال قدس سره
بدل على ذلك اه هذه الدلالة انما يتم لو لم تكن الياء فيه زائدة كما في
اقر باسم ربك فهو استدلال بالشئ على نفسه قال قدس سره استقام
الكلام الخ لا استقامة له لان ما ذكره مع اشتغاله على صرف العبارة
عن ظاهرها في مواضع يستلزم استدراك قوله ان يحمل اقر الى قوله
غيره معدي اذ يكتفى ان يقال فالوجه معدي ان اقر الاول غير معدي
الى مقروبه فان باسم ربك مفعول اقر الثاني قال قدس سره من غير
ابتداء اه كونه نادرا غير مستلزم فانه سوف بين التوجيهين في الكواشي
وقال الياء دخلت لتبدل على الملازمة والتكرير كما خلت الختام وانجذبت
بالخطام او دخلت لتبدل على البداية باسمه تعالى ومحملها حال اقر
مكتسبة باسم ربك وفي الرضى في بحث المتعدي وغير المتعدي وان كان
تعدديه بحرف الجر قليلا فهو متعددا والحرف زائد كما في بقران بالسور
وهكذا في معنى اللبيب في بحث زيادة البناء قوله والاحسن اه لا يخفى
ان هذا التوجيه سواء قبل التبريل او بعد حذف المفعول يستلزم طلب
القراءة بدون المقروء وهذا محال فاما ان يقال بوقوف التكليف بالمحال
كما هو مذهب الاشعرية او بتأخير الجان الى وقت الحاجة لكن
الظاهر انه طلب القراءة في الظاهر بدليل جوابه صلى الله عليه وسلم بقوله
ما انا قارئ قلت مران قال الوجه ما قاله صاحب المعانيح قوله والياء
للاستعانة اه وتعلق باقر الثاني اذ لو تعلق باقر الاول كان الاراد باقيا
على حاله و يحتاج الى جواب الكشاف واخبر عن تعلقه الشبه في شرحه
الافتتاح بان التخصيص بوقوف على العلم باصل القراءة وليس كذلك

لانها اول ما ترأت وايضا الخطاب هو الذي صلى الله عليه وسلم ولا يتصور
منه تجوز القراءة بغير اسمه تعالى حتى يقصد بتقديم احد وجوه القصر
والجواب ما افاده الشارح رح بقوله ان المشركين كانوا يسدون اه
يعنى ان تقديم اسم الله تعالى للاهتمام والرد عليهم لارد اعتقاد الخطاب ثم قال
معترضاه على قول الشارح رح ولا يبعد ان القول بحمل باسم الله متعلقا
باقر الاول وباسم ربك متعلقا باقر الثاني يتطابق فيه الفساد
وقد عرفت اندفاعه قوله ولا مقتضى للمدول اه ان كان اللام صلة لمقتضى
فالفتحة فيه نصب وسقوط التنوين تشبيهه بالمتضاف وان لم يكن صلة له
فالفتحة فيه تنائية والجار متعلق بفعل محذوف يدل عليه لفظ المقتضى
اشار الى الوجهين في معنى اللبيب قوله فراد المصل اه لما تقرر ان العلام
اذا قول بالخاص يراد به ما عدا الخاص واما الاحتمال من الاخلال
ببيان المعنى او بالناسب فليس داخلا عند المص رح في الاهمية كما سيجى
في الاعتراض الثاني على ما اورده السكاكي رح قوله فسيب تقديم الخ
واولم يكن التوهم ان كان المناسب تقديم الوصف الثالث لان كتمان الايمان
يقتضى تحققه فهو اشرف من كونه من آل فرعون قوله احدهما ان
يكون اه اى احدهما تقديم يكون اصلا في الكلام الذي فيه التقديم
قوله كتقديم المبتدأ المعروف وباقى حكمه من النكرة المخصصة واحترزه
عن المبتدأ النكر فان الاصل فيه تقديم الخبر نحو في الدار رجل وكذا
في ذى الحال النكر فان الاصل فيه تقديم الحال كذا افاده الشارح رح
في شرح المفتاح وفيه ان التقديم ههنا عارض التنكير والجواب ان التقديم
في الكلام الذي قدم فيه اصل وان لم يكن في مطلق المبتدأ وذى الحال اصلا
قوله وثانيهما ان يكون اه اى ثاقى قسمي التقديم يكون العناية به
اما لكونه اه قوله وتقدم المفعول الثاني اه اى تقديم المفعول بواسطة
على المفعول به بلا واسطة بان كان جعلوا متعبدا الى مفعول واحد
ويكون ظرفا لغوا لا خبرا عن شريك اى انبوا عنه شريك والجن بدل
او عطف بيان او مفعول اهنى المقدر فالتأنيذ والاولية بحسب المرتبة كذا
في شرحه المفتاح واختاره السيد ايضا وهو مبنى على انه لو كان جعلوا متعبدا

الى مفعولين يكون تقديم الله على شريكه من القسم الاول اعني
ما اصله التقديم من قبيل في الدار رجل وفيه بحث لانه بعد الفصح
عن الابتدائية والتجريد لم يبق تقديم الخبر على المبتدأ بل تقديم المفعول
الثاني على الاول فلا يكون في هذا الكلام ما اضله التقديم فالاول ان يحيل
كلامه على الظاهر بل على المعنى الا ان قوله على انهما مفعولا جعلوا
الخير او عدا ذهاب اليه صاحب الكشاف عن ان شريكه والجن
مفعولا جعلوا والله متعلق بشركاء قدم عليه الاهتمام فانه حينئذ يكون
من تقديم المفعول على العامل قوله بتقديم الحال بناء على ان الاصل
في متعلق الخبر والمجرب ان يكون نكرة قوله على الوصف مع ان حتى
السايع ان يدرك بغيره المشيوع ثم ياتي بالظلال والوصف للملاء
هو الموصول بصلته وتامه تمام ما دخل في الصلة من الجمل الثلاث
المتعاطفة التي تالفتها وارتفتها في الحياة الدنيا اي نعماتهم بكرة الاموال
والاولاد وما هو من ملاء الدنيا قوله من صلة الدنيا من جملة ما يقع
صلة الدنيا وان لم يقع لهما ولو قد يقال ان المولد ان المجزور بعض الصلة التي
هي الجار والمجرور كذا في شرحه المفتاح قوله ولست اعمالك كونه صفة
المجرب بخلاف ما اذا قيل حياة الدنيا بالاضافة فانها حينئذ اسم لهذا العالم
الجموس قوله والدنو يتقدم عن فيكون من قومه تعلقا باصل الفعل
لا بالحق التفضيل فلا يرد ان لا يجوز استعمال فعل التفضيل باللام وعن
وما في كنه يتوهم كونه صلة الدنيا قوله الحق بالتقديم لكونه اكبر سنا
واخفاه قلوا قوله الا باعتبار تعلقه بالآخر اي خصوصية كائنا في
مخالفي لما اذا كان باعتبار تعلقه لا خصوصية فانه يوضح التمايل كذا
صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن على ان شركاء
والجن مفعولا جاعلا من ان قايمة التقديم باعتبار عظام ان يتخذ الله شريك
كذلك من كان ملكا او حيا او انسيا او غير ذلك لوجه كذا في بعض ما قيل
في الجواب ان تعلق الان بغيره لا يوجب اعتبار الاخر لا يوجب التعلق
احد المتعلقين اصلا ولهما ان ذلك انما يفسر انما لم يكن مخصوصا
كل واحد منهما لمخوطة في التعلق قوله والجواب ان منشأ الاعتراض

انه جمل المصريح قول السكاكي برج لكونه في نفسه اي مع قطع النظر
عن العوارض نصب عينك على كونه نصب عينك في ذلك الكلام ومبنى
الجواب محله على كونه نصب العين في حد ذاته وان لم يكن في ذلك الكلام
قوله لا وجب التقديم او وكون ما تقدم نصب العين لاجل الاحتراز
المذكور لا يقتضي عدم حصوله بوجه آخر فلا رد ما قيل ان الاحتراز
المذكور لا يحصل بالتقديم يحصل التأخير فلا يكون ما تقدم نصب العين
للاحتراز المذكور قوله دنت من قوم نوح فيه بحث اما اولا فلان ضمير
من قومه راجع الى رسولا منهم المذكور في اول القضية والمراد منه هود
عليه السلام على ما في الكشاف واما ثانيا فلانه يجوز ان يكون المراد
دنت اهلها على الاسناد المجازي اوحذف المضاف في دنت والدنو
من حيث الزمان وان يكون المراد دنت حيوة من قوم نوح على التجوز
او حذف المضاف من قومه والدنو من حيث المشابهة كما قاله الشارح رح
وكلاهما كثر شايخ في الكلام المجيد لا بعد فيه فالصواب ان يقال انه
لامعنى لقولنا دنت من قومه اي من قوم هود عدم لان دعوته بقوله
ان اعبدوا الله ما لكم من الدخيرة ادلائقون انما كانت لقومه فلا بد
ان يكون الجواب من الملاء الذين من قومه لامن الملاء الذين دنوا من قومه
الاهم الا ان يقال ان ضمير قومه ليس راجعا الى هود بل الى نوح المذكور
فيما قبل هذه القضية وهو بعيد غاية البعد قوله تخصيص الشيء بالشيء
لما ان يكون له اي جعل الشيء خاصا لشيء ومخصص فيه يكون بحسب
الحقيقة وفي حد ذاته من غير ملاحظة شيء دون شيء سواء كان الاختصاص
ايضا كذا لا ولم يكن كذلك فيم النص الحقيقى التحقيق والادعائى
قوله بهذا المعنى اي بكونه في نفسه او بالقياس الى شيء معين قوله
لا ينافي ان كان كون ابوة ادم في نفسه لا بالقياس الى معين من اولاده
لا ينافي كون الابوة من الاضافات قال قدس سره فهو معنى مجازي امعني ان
كون التخصيص في غير الحقيقى ناقضا لا يقتضي ان يكون معنى مجازيا
والا لزم ان يكون المشكك في افراد ما بالزيادة والنقصان حقيقة في الكامل
مجازا في الناقص وتبادر بعض الافراد من اللفظ بواسطة كماله

لا يقتضي ان يكون حقيقيا والتام في مجازيا كان تبادل الوجود الخارجي
 من لفظ الوجود لا يقتضي كونه حقيقيا والوجود الذهني مجازيا صرح به
 السيد في تصانيفه ولوسم فاللازم ان يكون القصر الغير الحقيقي معنى
 مجازيا بالتحصيل بحسب اللغة دون الاصطلاح فان المعنى الاصطلاحي
 اعني تخصيص شيء بشيء بطريق معهود سواء كان بالنسبة الى كل
 ما عداه او بعضه بعمومها ويقسم اليها وكون التسمية بالنظر الى
 المعنى اللغوي والتقسيم للمعنى الاصطلاحي ركب جدا على ان اطلاق
 الاضافي على غير الحقيقي واقع في عباراتهم دون المجازي قوله لعله
 جدواه لان جدوى التقسيم تحصل الاقسام لتبيين احكامها وليس
 في هذا الفن للقصر الحقيقي احكام سوى انه لا يكون لرد اعتقاده
 المخاطب وانه يكون حقيقيا وادعائيا بخلاف القصر الغير الحقيقي
 فان المذكور كلها احكامه فليس جدوى الحقيقي الا هذا اودفع توهم
 انحصار القصر في غير الحقيقي وذلك قليل الجدوى فيكون التصريح
 بالتقسيم ايضا قليل الجدوى فالضمير في جدواه اما للتصريح بالتقسيم
 او للقصر الحقيقي والمآل واحد قوله دون ثانياه ويسمى قصر افراد
 فادرج قصر التعيين في الافراد ولا مشاحة في الاصطلاح الا ان في قصر
 التعيين ازالة الشركة الاحتمالية وفي قصر الافراد ازالة الشركة
 الاجتماعية كذا في شرح المفتاح الشريف قوله مكان آخر ويحتمى
 قصر قلب قوله وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره ولا ينافي هذا
 الشمول قوله عند السامع لان معناه افادة السامع ذلك لارد اعتقاده
 قوله لا غير اي لا غير زيد او لا غير شاعر قوله على الوصف المسلم اي
 في اعتقاده المتكلم ثبوته في نفسه والمراد بالوصف ما يقوم بالغير قوله
 الى ثبوته للمدعى له اي للشيء الذي ادعى المتكلم ثبوته له وحاصله ان النبي
 لا يتوجه الى نفس الوصف اذ لا معنى له فاما ان يتوجه الى ثبوته في نفسه
 او الى ثبوته لغيره والاول منتف لان المقروض انه مسلم الثبوت في نفسه
 فتعين الثاني قوله ان اما اي ان كان ثبوته للمدعى له عاما توجه
 النبي اليه قاما وان كان خاصا فخاص قوله فيناوله عطف على توجه

لذلك

لذلك اشارة الى المدعى له وفي بعض النسخ كذا اي ان عاما فعام
 وان خاصا فخاص ولا بد حينئذ من تقديره قال قدس سره انما
 يتصور له اذ القصر في الحقيقة صفة للنسبة والمراد من النسبة اعم
 من النسبة للاعتقاد بقاى ثبوت شيء والعلقية اعني تعلق شيء بشيء
 على نحو من انحاء التعلق في ما ضرب زيد الاعرا قصر او فوج
 ضرب زيد اعني المضروبة على عمرو وما قيل انه من قصر الفاصل
 على المفعول فن قيل يجوز والمراد قصر نسبة ضاربية زيد من
 حيث الوقوع على عمرو فيكون من قصر الصفة على الموصوف
 والمراد المنسوب والمنسوب اليه في المعنى لافي اللفظ فلا يرد انه صرح
 صاحب المفتاح بان قولنا ليس شاعر غير المذكور او الا المذكور من
 قصر الصفة على الموصوف مع ان المقصور منسوب اليه قوله والمراد
 المعنوية اي الدال عليها لكون من احوال اللفظ العربي الذي هو
 موضوع علم المعاني قوله التي هي معنى قائم بالغير الظاهر ان يقول
 ما يقوم بالغير كما هو المشهور لكنه اورد لفظ المعنى اشارة الى ان قولهم
 الصفة المعنوية معناه الصفة التي هي المعنى فالنسبة لفظية كافي اليكسي
 وقوله قائم بالغير صفة كاشفة لمعنى وليس المعنى ههنا مقابل اللفظ
 فان اللفظ ايضا صفات معنوية قوله الذي هو تابع او يتبع الشيخ
 الرضي في ذلك فانه زيف تعريف الشيخ بتابع يدل على معنى في متبوعه
 مطلقا بان قيد مطلقا مستلزك لانه لاخراج الحاصل وهي غير داخل
 في تابع وبالله يصدق على البدل والمقطوف بالحرف وعطف البيان
 والتأكييد في مثل قولك اعجبت زيد صلو واعجبت زيد وعلمه وجاء
 زيد صديقك وجاء القوم كلهم فان كل واحد منها دال على معنى
 في متبوعه ثم قال ونقول في هذه تابع دال على ذات ومعنى فيها غير الشمول
 فيدخل فيها التابع في نحو هذا الرجل ومررت برجل اي لرجل
 ورجل تميم ورجل حسن وجهه ورجل حمار وغير ذلك ويخرج
 البدل في نحو اعجبت زيد علمه انتهى ونحقيقه ان المراد بالذات ما يقوم
 بنفسه وبالمعنى ما يقوم بغيره فكما هو الشائع في اطلاقاتهم

ولا راد في الحركة الشديدة والسريعة والبطيئة فالتباينات بالنسبة الى ما يقوم بها وان كانت قائمة بالغير بالنسبة الى موصوفها او بالدلالة مطلق الدلالة سواء كانت بالوضع الافرادى او بالوضع التركيبي فيه خل فيه ما يكون مشتقا من رجل ضارب وما يكون بجامدا نحو هذا الرجل ورجل اى رجل وغيرهما في ابضاح المفصل ان الرجل في قولنا جاء في هذا الرجل لم يجرى الا بعد ما تقدم لفظ يدل على الذات ثم يحيل اليها اسم في الحقيقة التي يتخير بها الذات فسمي بالرجل ههنا الاتيين المعنى بالذي يخبر به الذات فهو لفظ يدل على ذات في ههنا الموضع باعتبار معنى هو المقصود والذى يظهر لك منهم يؤولون مررت بثلاثة رجال وهو عندهم اسم غير صفة بالاختلاف ويقولون مررت برجال ثلاثة وثلاثة صفة بالاختلاف فانظر الى اللفظ الواحد كيف جاء صفة وغير صفة فجاء بغير صفة لما قصده الذات وجاء بصفة لما عرفت الذات وام يقصده الاقصاء المعنى انتهى ويخرج البديل في العجى زيد علم لانه وان يدل على ذات ومعنى لكن لا يدل على معنى فيها وان كان في الواقع فيها وكذلك المعطوف بالحرف وعطف البيان في الامثلة السابقة وخرج التأكيدي بلفظ كل بقوله غير الشمول ولا يريد ان يخرج عنه نحو قولنا جاء القوم الشامل لزيد لان الشمول لا يشمل غير الشمول الذي في القوم فانه مطلق فافهم غايته قد يخبر في حله الناظرون واما التريفي الذي ذكره المشايخ الزماني فلفظه الشيخ في امالي الكافية بما حاصله ان مطلقا لدفع توهم دخول الحال اما باللفظة عن قيد التامع او حله على المعنى اللغوي فهو بغير احتياطي لا اعتبارا في وان المراد بالدلالة على معنى في متبوعه الدلالة بالهيئة التركيبية والدلالة في الامثلة السابقة بخصوص المنادة ولذا لا يدل في سائر صور البديل والمعطوف بالحرف وعطف البيان وان التأكيدي بكلمة انما يدل بالذات على شمول الحكم لانه لم يفتح توهم التحويز فيلزم منه شمول المتبوع والمراد بقولنا تابع يدل تابع ذكر ليدل وبهذا ايضا يدفع النقص بالامثلة السابقة قال قدس سره حشره اجرة من حيث الخ قد عرفت انه دال على ذات بهيئة التركيبية

لانه لا يتركز الا بعد المتبوع وانه خارج بقوله فيها قال قدس سره لعل ان يقول او قد عرفت صدق التفسير المذكور عليه بلا مريية قال قدس سره بتاويل معروف في الباب واسم الجنس الجارى على البهيم وصف له على الاعرف لان ما تقدم دال على الذات فتعين دلالة على المعنى وهو تعيين حقيقة الذات ولذا لا يوصف الابهى وقوله على الاعرف احتراز عما ذهب اليه البعض من انه يدل او عطف بيان بقوله لتصادفهما اه قال لفظ العلم يصدق عليه انه يدل على ذات ومعنى في متبوعه كما عرفت ويصدق عليه انه قائم بالغير باعتبار نفسه لقياسه بالنكلم باعتبار مدلوله لقياسه بالعالم قوله على ذات اى مبهمة من غير اعتبار تعيينها بوجه فخرج اسماء الاشارة والمكان والزمان والالاء قوله هو المقصود اى يكون المقصود الاصلى ذلك المعنى من حيث اتسابه الى شئ فالذات انما يقصد لاجل اعتبار نسبة المعنى اليه فخرج اسماء الاجناس فان لفظ رجل مثلا وان دل على ذات باعتبار معنى الرجولية لكن ليس ذلك المعنى هو المقصود بالذات بل كالا هذا مقصود ان معناه قال قدس سره واما النسبة بين معنى المعنوية اى بين نفس المعنى الاول ومدلول المعنى الثاني كما يدل عليه بيانه وانما قال الظاهر لانه يمكن ان يقال ان بينهما محوما من وجه اما اعتبارهما فظاهر واما اجتماعهما في نحو لفظ العارض فانه يصدق عليه انه يدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود اعني العروض ويصدق انه قائم بالغير لان العارض لا يكون قائما بنفسه لكن فيه تحق لان معنى عارض اعني ذات ماله العروض ليس معنى قائما بالغير نعم انه يقتضى انصافه بالعروض كونه قائما بالغير قدس سره الى زيادة تكلف اى تكلف زائد وهو تاويل الفعل الواقع في صورة القصر بالمشتق نحو ما ضرب زيد الامرا وانما قال ذلك لان في اعتبار المعنى الاول ايضا تكلفا وهو اعطاء الدال حكم المدلول لان القصر من احوال المستند والمستند اليه قوله اذا اريداه فان كان هذه الارادة للبالغة وعدم الاعتماد بغيرها كان القصر حقيقيا ادعاسا وان كانت بحسب الحقيقة

كان حقيقيا تحقيقا كاذبا قوله وهو لا يكاد يوجد أي القصر الحقيقي
 الحقيقي لا يوجد في نفس الامر قوله لتعذر الاحاطة الخ ككتابة
 عن كثرتها واذا كان الشيء صفات كثيرة لا يمكن قصره على صفة
 واحدة في نفس الامر واما ما ذكره الشارح رج فقيه بحث اما ولا
 فلان قوله اذا ما من متصوره اعاده لما ذكره المص رج من غير فائدة اذ يكفي
 ان يقال فكيف يصح منه قصره اه واما ثانيا فلان المتعذر انما هو الاحاطة
 تفصيلا لا اجالا وعدم كفايته في صحة القصر محل بحث كما قالوا
 في التعريف بالخارج انه يكفي في اختصاصه بالمعرف علم ما سواه اجالا
 قوله الا ان يراد الصفات الوجودية حيث لا يلزم ارتفاع النقيضين
 لانه يصح القصر الحقيقي حيث لا يلزم ما قيل انه بعد ارادة الوجودية
 لا يصح القصر في نحو ما زيد الا كاتب لانه يلزم خلوه عن الالوان
 والا كوان قوله نحو ما في الدار الا زيدا المقدر احد لا شيء حتى يكون
 القصر غير حقيقي لان المستثنى منه يقدر من جنس المستثنى كما سيجي
 وما قيل فليقدر في نحو ما هذا الثوب الاسود ملونا فيكون القصر الحقيقي
 من قصر الموصوف على الصفة موجودا فوهم لان مفادة قصر الملون
 على اسود فهو من قصر الصفة على الموصوف ولو كان هذا من
 قصر الموصوف على الصفة لكان ما احد في الدار الا زيدا منه ايضا
 قوله لعدم الاعتداد بغير المذكور وذلك اما لزم غير المذكور او لمدح
 المذكور قال قد من سره ورجوعه الى الحقيقي مطلقا اه فيه ان كلمة
 قد المفيدة لتقليل قصد المبالغة تأتي عن رجوعه الى الحقيقي مطلقا
 لانه يشترط ان القصر الحقيقي مطلقا استعماله لا على سبيل المبالغة
 كثيرا فيكون قصر الموصوف على الصفة على الحقيقة كثيرا وهو ينافي
 قوله وهو لا يكاد يوجد مع ان قوله اذا اريد انه لا يتصف بغيرها لا يخلو
 عن الاشارة الى مجيئه على سبيل المبالغة والتقييد على هذا قال الشارح رج
 ويمكن ان يعتبر هذا في قصره وفي لفظه اشارة الى عدم مجيئه في كلام
 من يصد به قوله والفرق اه على الفرق بينهما في موارد الاستعمال
 فبين فليأمل في مفهوميهما حتى لا يلبس احدهما بالآخر في الموارد

وقد بين السيد مفهوميهما بما لا مزيد عليه وبذلك ارتفع الاشباه بينهما في
 الموارد فن قال فسر السيد دعوى الشارح رج دقة الفرق بدقة الفرق بين
 مفهوم الادعاء والاضافي وهذا غير خفي فقد خفي عليه مقصود السيد
 قوله تجاوزا اي ذلك الامر او المخصص وفيه اشارة الى ان نصب دون على
 الحالية وقيل ان نصبه على الظرفية وان لم يبق طرفا كما هو شأن الظروف
 اللازم الظرفية وفيه ان كونه لازم الظرفية ممنوع في الرضى ان دون بمعنى
 قدام نادرة التصرف وبمعنى اسفل متصرفه يقال انت دون زيد وهذا شيء
 دون اي خسران وبمعنى غير لا يتصرف نحو اه اتخذ من دونه الهة قوله
 لدني مكان اي اقرب مكان لكن اللفظ مع انحطاط يسيران دون نقبض فوق
 على ما في الصحاح فهو ظرف مكان مثل عند الا انه ينبي عن دنوا اكثر
 وانحطاط قليل ونسبه باختيار ادنى على ان بين دون وادنى اشتقاقا كبيرا
 لتساويهما في المعنى مع الاختلاف في ترتيب الحروف قوله في الاحوال
 والرتب اه تشبيهها بالمراتب الحسية وشاع استعماله في ذلك اكثر من
 استعماله في الاصل فلذا اتسع في ذلك واستعمل في كل تجاوزا ولا
 يلزم المجاز على المجاز قوله في كل تجاوزا وان لم يكن تفاوت وانحطاط
 وهو بهذا المعنى قريب من غير كافي الرضى في بحث المفعول فيه قوله
 وكذا الكلام الخ من انه ان اريد مكان صفة واحدة اخرى او مكان
 امر واحد آخر يخرج ما اذا اعتقد المخاطب اكثر من صفتين او امرين
 وان اريد اعم دخل القصر الحقيقي لانه يصدق عليه تخصيص
 صفة مكان سائر الصفات ومكان امر دون سائر الامور قوله فان قلت
 تخصيص اه لن قرر السؤال كما قرره السيد انجده الجواب الذي ذكره
 الشارح رج والبحث الذي ذكره السيد لكن رد عليه انه يقتضي ان لا يوجد
 القصر الحقيقي والسائل في سؤاله بدخوله في غير الحقيقي على وجوده
 كما تقرر سابقا من ان القصر نوعان ولذا قال السيد الاولى ان يورد
 هذا السؤال ابتداء شبهة على القصر الحقيقي ويمكن
 تقريره بحيث لا يجبه جواب الشارح رج ولا بحث المحشي
 بان يقال تختار ان المراد باخرى اعم من الواحد والاثنين والجمع

تخصيص امر بصفة مكان سائر
 الصفات او صفة امر مكان سائر
 الامور نسخة

ولا بد خل فيه القصر الحقيقي لانه تخصيص امر بصفة اي اثبات صفة له وانما
سائر الصفات لا تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات فان هذا القيد
يقضي اعتقاد المخاطب انصافه بجميع الصفات لان قولنا دون اخرى
معناه متجاوزا عن صفة اخرى اعتقدها المخاطب والافتاد ذكره لان نفي
صفة اخرى مطلقا قد يفهم من لفظ التخصص فيكون معنى دون
سائر الصفات دون سائر الصفات التي اعتقدها المخاطب وهذا مما لا يقع
وعلى هذا قوله لان القصر يقتضي الخ لعل لاقتضائه الانصاف
بجميع الصفات دون البعض لاقتضائه اعتقاد المخاطب فانه معلل
بان معنى دون اخرى ذلك ولظهوره لم تعرض له كما قرره الشارح ربح
بقوله متجاوزا عن صفة اخرى وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكره سابقا
من ان هذا التفسير شامل للحقيق وغيره محمل بحث فتذكر واما ما قيل
من ان معنى دون اخرى ذلك بناء على ان معنى مكان اخرى ذلك
كما قرره في النظر الذي سبأني فليس بشيء لان ما قرره فيما سبني
لأنما هو في القصر الغير الحقيقي قوله ويمكن ان يجاب اه يعني ان هذا
ليس تفسير القصر الغير الحقيقي لتغير عن القصر الحقيقي اذ قد علم
ذلك من قوله وهو نوعان انما المقصود تفريع بيان الاقسام الثلاثة عليه
فلا بأس بكونه اعم منه قبل هذا الجواب لا يتم من جانب المصنف ربح
لانه لو كان معتقدا لعدم التعريف لما قال قد اهل السكاكي ربح
القصر الحقيقي قوله متجاوزا عن القعود الذي تساوى بالقيام عليه
المخاطب من غير ترجيح قوله مراد المصنف اه اي متبراد المصنف ربح
من قوله مكان اخرى ومكان اخر مفهوم احدي الصفتين من حيث
الصديق في ضمن واحد معين كما في صورة قصر القلب لو في واحد
مهم كافي قصر التعيين فلا بد ما قيل انه لا يمكن ارادة مفهوم احدي
الصفتين من حيث هو لانه لا يعتد بالمخاطب ولا المتكلم ببقية
ولا ما يصدق عليه لان ما صدق في احدي الصفتين الشعرية والمجبة
مثلا وليس شيء منهما مستلذا على الاخرى فلا يصح قوله في الجواب
فهو صادقة على الصفة المذكورة قوله ما زيد الا قائم على فرض كونه

لقصر الاخران بناء على عدم اشتراط عدم التساوي فيه او فرض
عدم التساوي بين القيام والقعود والتمثيل المذكور في كلامه المختص
نقله الشارح ربح على غيره والامر حين قوله قلت بعد ارتكاب اه
حاصله انه لما كان في قصر التعيين تساوى الصفتين بحيث يجوز كل
واحدة منهما بدل الاخرى ففيه تخصيص امر بصفة دون اخرى
نظرا الى تساويهما عند المخاطب وتخصيص امر بصفة مكان اخرى
نظرا الى تجوز المخاطب كل واحد منهما بدل الاخر فادخله في احدهما
دون الاخر تحكم قوله انه يقتضي الى هذه التكلفات بخلاف كلام
صاحب المفتاح طه اجل مكان اخرى على مكان اخرى ثابتة عند
المخاطب كما هو المتبادر فلا يكون قصر التعيين داخل فيه قوله عدم
تساوي الوصفين اي لا يكون مفهوم احدهما عين نفي الاخر كما في الجمعية
والشاعرية ولا يلزم ما لعل وما يبين يحصل في الذهن بمحصوله كالقعود
والقيام اذ لو كان كذلك لم يتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما لان اجتماع
اجتماع النفي والاثبات يذهب الى اليهيات كما تقرر في محله فلا يتحقق
قصر الافراد لاقتضائه على اعتقاد الشريعة ومن هذا تبيين تخصيص هذا
الشرط بقصر الموصوف على الصفة اذ لا يتصور التساوي في الموصوفات
فلا حاجة الى الاشتراط فلا ريب ان صحة اعتقاد المخاطب للاجتماع
لا يتوقف على عدم التساوي لجواز انه يتصور خلاف الواقع والاعتقاد
المطابق للواقع ليس يلزم في القصر قوله ليكون اثباتها اذ اي ليكون
اثباته المتكلم احدي الصفتين مشعرا بالثبات غيرها وهي الصفة التي
تضافه فيكون القصر قصر قلب يقين بخلاف ما اذا لم يكن احدهما
نقيا للاخر فان المخاطب يجوز اجتماعهما في رايه فيحصل ان يكون
قصر افراده ويحتاج في كونه قصر قلب الى امر خارج يعرف به
ان المخاطب يعتقد العكس فاندفع نظرا الشارح ربح اما الاول فلان اثباتها
نظرا الى القصر انما يدل على انتفاء الغير مطلقا لا على غير معين
وفي صورة التصريح انما يفهم ثبوت احدهما وانتفاء الغير المعين
ولا يفهم منه انه قلب لاعتقاد المخاطب الا اذا كان احدهما انقيا للاخر

كافي زيد قائم لا فاعدا حتى اوقعت زيدا قائما لا شعاع يجوز ان يكون لنفي
الاجتماع واما الثاني فلان قولنا ما زيد الاشاعر انما يكون قصر قلب
اذا علم ان الخطاب يقتضيه انه كاتب لا شعاع من خارج وفي نفسه
يحمل الافراد والقلب فتدبر فانه من المواهب قوله بل بآباء لفظ
الايضاح يعني قوله ليكون اثباتها شعرا باثباتها غيرهما فان الظاهر
المستاق الى الفهم ان يترتب عليه فيتحقق قصر القلب ولو فهم كونه
شرط الحسن بان يترتب على التعليل المذكور فيحسن قصر القلب
للاشعار المذكور فلا دليل على كونه شرط الحسن قوله اعني ثبوت
مانع المتكلم اه وهو نفس الثاني في الاعتقاد فيكون الاشتراط المذكور
ضائعا بخلاف اعتقاد الشركة فانه ليس نفس عدم الثاني في الاعتقاد
بل يترتب عليه فلا يكون اشتراط عدم الثاني في الاعتقاد
في قصر الافراد ضائعا بل يصح بما عايناهما قوله واما عدم اه
متعلق بقوله ولقد احسن في عدم اشتراط هذا الشرط قوله فكل مادة
تصلح مثلا الخ يعني ان العموم بحسب التحقيق باعتبار الصلاحية
لا بحسب الضدق والتحقيق بالفعل قوله من غير عكس اه اي ربما يصلح
للتعيين ما لا يصلح للافراد وهو القلب وربما يصلح ما لا يصلح للقلب اعني
الافراد فالخاص ان عموم التعيين بحسب التحقيق انما هو بالنسبة
الى كل واحد منهما على التعيين لا بالنسبة الى كلا القصرين معا
ولان النسبة الى احدهما لا على التعيين قوله وما اشبه ذلك كتحريف
المستند اليه قوله فكانهم جعلوا يعني ان الاقتضار على ذكر الاربعة
اما لان القصر الاصطلاحي ما يكون بهذه الطرق الاربعة وان كان
بالمعنى اللغوي شاملا لما يكون بضمير الفصل وتعريف المستند ونحو
لفظ الخصوص قوله ويمكن ان يحمل الخ يعني ان القصر
بضمير الفصل وتعريف المستند ايضا داخل في القصر الاصطلاحي
بان يكون عبارة عن التخصيص بأحد الطرق الستة ولم يذكرهما
هنا لاختصاصهما بالمستند اليه والمستند وتقدم ذكرهما وعلى الوجهين
التخصيص الحاصل بضمير الخ لفظ ليس داخل في القصر الاصطلاحي

قوله

قوله بل شعاع بالرفع في الرضى واذا عطف عليه اي على خير ما سواء
كان منصوبا او مجزورا بالياء بموجب وذلك اذا عطف عليه بل
ولكن قال رفع واجب وذلك لان وال عمل الفعل وهي النفي وقد ذكرنا
وجه الرفع في باب الاستثناء فلا يعيده وقال عبد القاهر هو خير مبتدأ
محذوف اي ما زيد بقا لم يكن هو فاعدا انتهى ووجه الرفع الحمل على المحل
وان كان مانعيا لمعنى الجملة ولا يبق المحل مع العامل المتغير لكن اعتبر
هنا للضرورة اذا لوجه لصحة سواء والكون ما ضعف العمل فتدبر فانه
قد خبط فيه بعض النظارين قوله وفيه اشعار اه حيث اقتصر عليهما
في محمل بيان طريق العطف ثم بل ليس للقصر على مذهب الجمهور
لان المتبوع عندهم في حكم المنكوت عنه انما هو عند من يقول انه
لنفي الحكم عن المتبوع وانما للتابع وقد مر في بحث العطف قوله
وقد اشرنا اه قد صرح في بحث العطف بانه يقال ما جاء في زيد لكن
عز وجل ان مقتضى ان زيدا جاءك دون عمرو كذا في الايضاح والمفتاح
واورد هناك ان مذهب النجاة ان يقال لمن اعتقد ان المحي متف ضمما
جيبا لاني اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو فكلام المفتاح انه لقصر
القلب وكلام النجاة انه لقصر الافراد قوله مقتضى للعكس مثلا
كما في قصر القلب ويجوز له كما في قصر التعيين ثم اعلم ان الكلام
الذي يشتمل على القصر فيه حكم واحد متضمن للاثبات القصدي
والنفي التبعي والغرض من تكرر الاعتقاد المتخاطب الشركة او العكس
او التردد وليس المقصود منه اقامة حكمين خافيل ان ههنا مجتبا
متريفا وهو ان في قصر الافراد اخيرا الحكمين معلوم المتخاطب
فلا فائدة في القسائه اذ ليس الغرض ههنا اقامة لازم الحكم والاخر
بتكرار المتخاطب وقد اتى المتيقن غيرنا كيد وفي قصر القلب القاء
كلام الحكمين الى المتكلمين غيرنا كيد وهم على ان كون القصر
نا كيد الخلى نا كيد بطلع ههنا الوجه قوله لوطان عمل ما يتقيد
الخبر اي على تقدير ان يكون ما بمعنى ليس واما اذا كان التركيب
من القسم الثاني من المبتدأ فرفع احد الايمن المنكوت مبتدأ

والثاني لكونه فاعلا سادا مستند الخبر وما توهم انه جليل لا يصح علمها
 في العطف لعدم بقاء اعتماد الصفة على حرف التي وليس بشئ لان
 علمها في العطف ليس بتقدير الصفة بل الصفة المعتمدة على حرف التي
 عاملة في العطف عليه اصله وفي العطف بفتح قولاه وقد اجمع
 النحاة انه اي اكثرهم فان البعض لا يقولون بطلان العمل مع التقديم
 كما في الرضي قوله اما لان اصله العمل الخ يعني ان اصل ما العمل
 وحين العمل يمتنع التقديم لضعفه في العمل فكذا حالها عند عدم العمل
 وهذا عند الحجازيين واما عند من وافقها اللغة العامة وهذا
 عند الكوفيين فان عند من ما غير عاملة الا انه لا يجوز تقديم الخبر عليها
 لصير هذه اللغة عروضة للغة العامة اعني التجارية قوله ومنها التي له
 في شرح الفصح الشريفي اي التي ياد وانه ليس وما وان وغيرها من
 كلمات التي والاستثناء بالا او احدي اخواتها واما الاستثناء من الاثبات
 كقولك جاء القوم الا زيد فليس بعده من طريق القصر فتأمل وكتب
 في حواشي لعل السر في ذلك هو ان المستثنى اذا كان جزئيا للمستثنى منه
 كما في المفرغ من التي نحو ما جاء في الازيد وكافي الذي يؤول اليه المفرغ
 المذكور اذا صرح فيه بالفسد كما في نحو ما جاء في احد الازيد حسن
 ان يفتر فيه اعتماد مخاطب للشركة او العكس او زبد في ذلك الجزئي
 سواء ثبته من الجزئيات الاخر واما اذا كان المستثنى جنس للمستثنى منه
 كما في قولك جاء في القوم الا زيد وما جاء في القوم الا زيد وقولك قرأت
 اليوم كذا فلا يحسن فيه ذلك الاعتبار كما يشهد به الذوق السليم وخلاصة
 ان التي والاستثناء في المفرغ وما في حكمه طريق القصر كما يدل عليه
 بيان السكاكي رجلا فانه القصر لان المستثنى فيه جوف المستثنى منه
 والجزئيات تكون مخالفة في الاحكام فينبغي ان لا اعتبار للثلاثة من
 الشركة والعكس والتردد بخلاف ما اذا كان المستثنى جنس للمستثنى منه
 كما في الصور التي لا كراهة في الاجزاء فلما اختلفت في الاحكام
 فلا يجوز للاعتبار ان الثلاثة فيه والتحقيق ان القصر مختص بالتي
 والاستثناء المفرغ وما في حكمه كما يكون المستثنى جزئيا للمستثنى منه

لانه لا يكون المقصود به الاثبات الذي يستفاد من المستثنى وانما فاكر التي
 تأكد الاثبات فيكون حكما واحدا من جهة الاثبات القصدي والتي التي
 بخلاف ما سواهما فان الحكم في المستثنى منه مقصود اصالة وكذا الحكم
 على اختلافه في المستثنى سواء قلنا انه ثابت بالاعتبار كما هو مذهب
 المتأقفي او بلاشارة كما هو مذهب الحنفية فكلا الحكمين من الاثبات
 والتي مقصود ان بلافاة ثابته بنفس اللفظ فان الثابت بالاشارة ايضا
 ثابت بالنظم فاذا كان الحكمان مقصودين من الكلام لا يكون مقيدا
 للقصر لانه حكم واحد وهو تخصيص شئ بشئ يتضمن الاثبات
 القصدي والتي التي قال السارح رخ في التلويح في بحث الاستثناء
 ان مثل ما جاء في الازيد وما زيد الاقام مسوق لاثبات محي زيد وقيامه
 بالبلغ وجهه واوكده حتى قالوا انه تأكيد على تأكيد واما ما قيل ان الاستثناء
 من الايجاب لتصحيح الحكم الايجابي فهو بمنزلة تقييد طرف الحكم فكما ان
 جاء في الرجال العلماء ليس قصر اكد لك جاء في الرجال الاجهال ليس
 قصر بخلاف الاستثناء من التي نحو ما جاء في الازيد فان المقصود منه
 قصر الحكم على زيد لا محصل من الحكم والا لقبل جاء في زيد فيه انه
 مخالف لما قرر من اهل العربية ان الاستثناء من التي اثبات وبالعكس
 ولكن ما ذكره لا يجري في نحو ما جاء في القوم الا زيد فان الاستثناء فيه ايضا
 لتصحيح الحكم التي قوله وفي هذا الكلام الخ اي في ايراد لفظ التضمن
 ونسبته الى معنى ما اولد لك قال ههنا وفي هذا الكلام وفيها سياي واشار
 بلفظ التضمن لاول قبل لكونه بمعنى ما ولو تضمنه ما لم يحصل الاشارة المذكورة
 ففيما قاله السيد يعني ان في ذكر التضمن اشارة الى ذلك تقصير فلا تكن من
 القاصرين قوله بل لم يبق للكلام معنى اصلا وان قدر الخبر والعائد اي انه
 الذي حرمه الله نعم الميتة ثابت على ان يكون الميتة لا من الضمير المنصوب
 او مفعول اعني لان المقصود بيان حرمة الميتة لا حصوله وثبوته قوله ان نحو
 المنطلق زيد الخ سواء كان اللام موصولا او حرف تعريف وانما
 ذكر زيد المنطلق وان لم يكن مقصودا بالاستشهاد لان الميتة معروفة
 بلام الجنس فيفيد قصر الميتة على الحرم ايضا كما في زيد المنطلق

قوله الاعلى تأويل انما حزم الله شيئا هو الميتة فيه ان هذا التأويل
 يقتضى ان لا يكون الجزء الاول الذى هو مناط الحكم مذكورا في الجملة التي
 دخل عليها انما لان الميتة حيثما خبر مبتدأ محذوف وهو خلاف
 الاستعمال قوله اما في قصر الموصوف الخ يعلم من التخصيص الذى
 ذكره ان المراد بما الحكم معنى المحكوم به او النسبة الحكمية اي للدلالة
 على ثبوت المحكوم به او ثبوت النسبة ووقوعها ولا يخفى انه لا يجري
 فيما اذا كان الجزء الاخير في جملة انما غير المستند والمستند اليه نحو انما
 زيد قائم في الدار وانما يقوم زيد في الدار لانها ليست لاثبات الحكم
 المذكور بعينها وفي الحكم الذى سواه بل لاثبات قبضد الحكم المذكور
 ولقي قبضد سواه فلا بد من تعميم الاثبات والنفي اى اثبات الحكم وتعيينه
 بنفسه او باعتبار قبضد ومع ذلك رد عليه ان قولهم على هذا المعنى انما
 يدل على ان انما يقبضد القصر لا على تضمنه معنى ما والا فلا بد من ضم
 عدم القول بالفصل الى لا قائل بانها تقبضد القصر وليست بمعنى ما والا
 بخلاف التوجيه الذى نقله بقوله وقد يقال فانه يدل على تضمنه ما والا
 ويجزى في جميع صورها بلامؤنة ويكون نسبة الذكر الى ما بعينه
 بلا يجوز الا انه يحتاج الى حل ما يذكر بعده على الجزء الاخير كاجتناب
 توجيه الشارح رح الى حل نفي ما سواه على الخصوص قوله الصحيحة
 انفصال الخ في شرح المفتاح الشريفي قلت اذا اردت قصر الفعل
 في الفاعل المضمر بطريق انما فعمل بجذب انفصاله او لا قلت ان ذكر
 بعد الفعل شي من متعلقاته وجب انفصاله وتأخره دفعا للالتباس
 وان لم يذكر احتمال الوجوب طرذا للباب وطلب الوجوب بان يجوز
 الانفصال نظرا الى المعنى والاتصال نظرا الى اللفظ اذ لا فاصل
 لفظيا فقوله الصحيحة انفصال الضمير مع ارادة ما يلزم الوجوب وتعيينه
 قوله ووجوه المستند ضرورة وهي التقديم على العامل بوجده وكونه
 مقبولا او مرفقا والضمير مرفوع والفصل بينهما الخ ومن اكون المستند
 الى الضمير صفة جاوية على غير من هي له قوله وفي الاساناه فاعلم
 هذا الدمار اع من العهد قوله اذا جى الخ الحساسة نكاه دأشطن

ومن جاء بيان لما والضمي كالى ويمدما جى من شى واخرى الرجل ما يحويه
 ويقابل عنه كذا في القاموس قوله فصل الضمير واخره بناء على
 ان المقصور عليه في انما هو الجزء الاخير من الجملة التي بعدها بقوله
 ولا يجوز ان يقال الخ اى لا يجوز ان يقال ان انفصال الضمير ضرورة
 الشعر لا لارادة القصر قوله فليعمل على ان الغرض الخ لما عرفت
 ان المستند اليه والمستند اذا كانا معرفتين فليهما كان الخطاب بربك
 كما طالب لان يحكم عليه بالاخر يجب ان يقدم اللفظ الدال عليه
 ويجعل مبتدأ والاخر خيرا في انا الذائد يكون المطلوب الحكم على
 المنكلم بالذود وفي قوله المدافع انا يكون المطلوب الحكم على المدافع بانه
 المنكلم ولا يخفى عدم حسنة قوله ولو سلم هذا الوجه نظرا الى
 المعنى وظاهر لفظ يقوم لان البناء علامة الغيبة وما ذكره اولا نظرا
 الى انفصال الضمير وكونه فاعلا مجازا كما هو الحكم في الاستثناء المفرغ
 قوله باعمال الصفة الواقعة اه اذ لا اعتماد على شى سوى النفي وما قيل
 انه ككيف عمل الصفة ولم يعتمد على النفي حين العمل في ابوابك
 لا تنقض النفي بمعنى الاقنوه لان عمل الصفة لاجل المشابهة بالفعل لا
 للنفي ولذا عمل في ما قائم الا ابوابك قوله فلا يلزم اطلاقها فان المناسبة
 من جهة للوضع وليست صحيحة وكذا لا يلزم انعكاسها ان فرض
 انفساء تلك المناسبة في بعض الضرور قوله اى تقديم ما حقه التأخير
 سواء بقى بعد التقديم على حاله يجوز به اضربت اولا كما في انا كفيت مهمك كذا
 في شرح المفتاح وهذا عند السكاكي والمص رح واما عند الشنين
 فتقديم المستند اليه على المستند الفعلى يقبضد القصر نحو الله يسط الرزق
 وقد سبق تفصيله قوله انا كفيت مهمك اه اذا قدر ان اصله كفيت
 انا مهمك واما اذا لم يقدر فهو يبيد التقوى وكذا في ما انا تسمى اذا قدر
 ان اصله ما تسمى انا في شرح المفتاح الشريفي في بحث تقديم المستند اليه
 فان قلت شرط التخصيص عند السكاكي رح ان يكون المقدم بحيث
 اذا اخرج كان فاعلا معنويا وذلك لا يتصور في ما انت علينا يعزير قلنا
 الصفة بعد النفي تستقل مع فاعلها كلاما مجازا ان يقال ما عزير انت

على ان يكون انت تالكيدا المستتر ثم يتقدم وتدخل البناء على من
بعد تقدم انت وجعله مبدأ لما قبل ان هو ان اشكالا وهو انه كيف
يحكم بان حق المسند اليه في انا كفت ميمك التاخير دون انما يحتمل
كلام منشأه فله التدبر فان السكاكي رجع لا يقول بالقصر في انا كفت ميمك
مطابقا بل اذا قدر ان اصله كفت انا ميمك قوله حكما مشوبا بصواب
وخطا اي حكم واحد صواب من وجه وخطا من وجه فان في قصر
الافراد حكما واحدا صواب في بعض اخطا في بعض وفي قصر
القلب العكس صواب باعتبار اطلاق لازم له خطا باعتبار تعيينه
وفي قصر التعيين صواب باعتبار اطلاق لازم له وخطا باعتبار تجوز كل
منهما على التساوي وليس المراد ان هناك حكمتين احدهما صواب
والاخر خطا حتى يرد ما اوردته السيد من ان التجوز ان كان بمعنى اليك
والتردد فهو ليس بحكم فكيف يوصف بالخطا فان ذلك انما يلزم
لو اراد الشارح رجع ان التجوز خطا بل اراد ان الحكم الذي اعتقده
المخاطب باعتبار الاطلاق صواب وذلك الحكم باعتبار التردد والتجوز
خطا فقدر وصار شرحه المفتاح صريح فيما ذكرنا قوله بالمحوى
في القاموس المحوى الكلام معناه ومذهب في شرحه المفتاح دلالة
التقديم على التخصيص بوساطة مدلول الكلام ومفهومة الخطابي
وحكم الذوق اي القوة المدركة لخواص التراكيب والطاقات اعتبارا في
اللفظ اما انما التخصيص من غير وضع لذلك وحزم عقل بذلك حتى ان
من لم يكن له هذا مع كمال قوته الادراكية والتسابق الى المعاني العقلية ربما
يافق في ذلك ولهذا قال ابن الحاجب ان التقديم في الله اخذ للاهتمام
وما يقال انه المحصر لدلائل عليه قل قدس سره هذه الثلاثة اذ دفع
لما يتوهم من انه اذا كان دلالتها بالوضع لم يكن البحث عنها من
وظيفة هذا العلم لا يباحث عن الخصوصيات والمزايا الزائدة على
المعاني الوضعية قوله لمعان بقدر القصر اي يحرم العقل عند ملاحظته
معانيه بل ذلك قوله بعض الحكماء اي الشيخ الرضوي قوله لا التي ان
الجنس معني زيد شاعر لا غير زيد شاعر افعود الى التي والاستثناء

كذا في شرحه المفتاح كما في كلام بعض الناظرين من ان نحو لا غير
طريق آخر للقصر على هذا القول وهم قوله على الميث فقط فلا يترك
الا في مثل ما زيد اضربت وما انا كفت فانه في التحقيق لقصر الفعل
على غير المذكور لا لقصر في الفعل على المذكور فالمثبت المقصور عليه
ضمير المذكور كذا في شرحه المفتاح قوله دون المتي وان كان النص
على التي متحققا في الاول قوله لان الحكم مختص بلا دون بل اي
الحكم بعدم الجامعة للثاني مختص بلا بالنقل من الاثمة لا يتجاوز ذلك
الحكم الى بل فانه ثبت انه يحى بعد التي للاثبات او التي لاختلافهم
في معنى ما جاءني زيد بل عمرو ونحو بعد الاثبات للاثبات في نحو
جاءني زيد بل عمرو ولم يثبت انه لا يكون للتي بعد الاثبات فيجوز
ان يكون في مثل قولنا ما زيد الا قام بل قاعد للتي فلم يثبت الحكم
بعدم الجامعة فاندفع ما قيل ان عدم الجامعة بل للثاني ظاهر
لامتناع ما زيد الا قام بل قاعد لانه مبني على ان يكون للاثبات قوله
لان التي بها اول بقرينة قوله لان تعيد بها التي فلا يرد ما قيل ان
وضعها لان التي بها ما اوجبه المتنوع لا يقتضي الا ان يكون بعدم
الايجاب المتنوع ولا يقتضي ان لا يكرر التي في ما جاءني الا زيد
لا عمرو بتحقيق نفي ما اثبت المتنوع الا انه تكرر بقوله لا عمرو قوله ما اوجبه
المتنوع من كونه محكما عليه او محكما به او متعلقا من متعلقات
الحكم فيشمل قصر الصفة على الموصوف والموصوف على
الصفة بلا مربية فما قيل ان في اجرائه في قصر الموصوف على الصفة
تكلفا وهم قوله وكان يجوز الخ مبني التجوز المذكور ارجاع ضمير
غيرها الى جنس لا العاطفة قوله وكان الاجتنان اه الا انه ترك المص
رح لان المتبادر من غير كلمات التي يكون كلمة لا كلمة التي قوله فهو
مرتفع اه مبني الارتياع ارجاع الضمير الى العاطفة المعينة لا الى الجنس
كما في قولك دأب الرجل الكريم ان لا يوذى غيره اي غير نفسه
لا غير جنس الرجل الكريم قوله واحد بهذا في شرحه للكشاف
لفظ احده قد يكون بمعنى الواحد من العدد وقد يكون اسما لمن يصح

ان يحاطب مذكرا كان او مؤنثا واحدا او اكثر وهو لا يقع في الاثبات
الامع كل وقد سبق ذلك في بحث ما لنا رأيت احدا قوله لا من جهة
ان النبي اه فلا يرد انه لا يصلح نظيرا لما سبق لان النبي بلا لبس متفيا
قبلها بخلاف ما سبق قوله في نفسه فيد بذلك لانه لا بد من اختصاص
الوصف بحسب المقام ايصح القصر قوله لتقديم الفائدة له يعني
ان الوصف اذا كان مختصا بالنظر الى نفسه بقية المخاطب للاختصاص
بادنى تنبيه على ذلك فيمكن كلمة انما فلا فائدة في جمع لامعه والقصد
الى زيادة التخصيص انما يناسب الحكم الذي يحتمل عدم الاختصاص
فيصر المخاطب على انكاره قوله نحو انما يستجيب الذين اه نزل النبي
صلى الله عليه وسلم لشدة حرصه على ايمان الكفار منزلة من يعتقد
الاستحارة ممن لا يسمع قوله ويعقل فيه اشارة الى ان المراد بالسمع
في الآية ما يكون مقرونا بالعقل قوله اضعف من انما لان دلالة
التقديم خفية لكونه بالفحوى لا بقسمها الا صاحب الذوق لكن
بعد التحقيق قوية لكونها عقلية فلذلك ينسب الحصر الى التقديم
اذا اجتمع مع انما نحو انما تسمى انا وهكذا حال كل دلالة عقلية خفية
مع دلالة وضعية فلا تدافع بين قول الشارح رح نعم ان التقديم اقوى
وبين قوله دلالة التقديم اضعف على ما في شرح المفتاح قوله لان
الكلام اه وما يجاب به من ان الشيخ عمم بعد ما خصص الكلام اولا
بلا عاطفة ولذا وضع المظهر موضع المضمحل حيث قال ثم ان النبي ولم يقل
انه فليس بشي لان محيى النبي ليس مختصا بما سوى النبي والاستثناء
قال الله تعالى ما انت سمع من في القبول ان انت الا نذير فائدة
قوله فيما يحيى فيه النبي حيث قد قوله وفيه اشكال قيل لا اشكال فيه
لانه يجوز ان يكون انما غالبا فيما يزل منزلة المجهول دون النبي والاستثناء
فيكون النبي والاستثناء غالبا في المنكر وربما يستعمل في معلوم منزل
منزلة المجهول كما انه ربما يستعمل انما في مجهول منزل منزلة المعلوم
ومأل تنزيل المجهول منزلة المعلوم فيها تنزيل المجهول الحقيقي منزلة
المجهول الادعائي كما ان مأل تنزيل المعلوم منزلة المجهول في النبي والاستثناء

تنزيل المجهول الادعائي منزلة المجهول الحقيقي ولا يخفى لطافة هذين
التنزيلين ودقتهما انتهى وفيه ان اعتبار التنزيل في اكثر موارد انما
بعد غاية البعد مع ان هذا بما لم يصرح به احد من ائمة الفن فلا جزم
عليه فيج على انا لا نسلم ان مأل تنزيل المجهول منزلة المعلوم
بمنزلة تنزيل المجهول الحقيقي منزلة المجهول الادعائي كيف ويلزم
ان يكون شي واحد معلوما ادعائيا ومجهولا ادعائيا قوله اي مقصور
على الرسالة الخ قال في شرح الكشاف صرح به صاحب المفتاح بانه
قصر افراد اخرجوا للكلام لا على مقتضى الظاهر تنزيلا لاستعظامهم
هلاكة منزلة استبعادهم اياه وانكارهم حتى كانوا يعتقدوا فيه وصفين
الرسالة والتبرئ عن الهلاك فقصر على الرسالة نفيا لتبرئه عنه وفيه
بعد من جهة عدم اعتبار الوصف اعني قد دخلت من قبله الرسل
حتى كانه لم يجهله وصفا بل ابتداء كلام لبيان انه ليس متبرعا عن الهلاك
كسائر الرسل اذ على اعتبار الوصف لا يكون القصر الا قصر قلب
لانهم لما اقبلوا على اعقابهم فكأنهم اعتقدوا انه رسول لا كسائر
الرسل في انه يخلو كما خلوا او يجب التمسك بدنيته بعد كما يجب التمسك
بدنيته بعد هم فرد عليهم بانه ليس الا رسول كسائر الرسل يخلو كما
خلوا او يجب التمسك بدنيته بقصد كما يجب التمسك بدنيته وهذا صريح
كلام المص رح انتهى وفيه بحث اما اولا فلان قوله تعالى قد دخلت
من قبله الرسل ليس نصا في كونه وصفا حتى يكون في توجيه المفتاح
بعد من جهة عدم اعتبار الوصف بطوان كونه جملة مستأثفة معاملة
كما ذكره بل الاظهر في الجمل الاستقلال واما ثانيا فلان الظاهر عدم
اعتبار الوصف لما سيجي ان المقصور عليه يجب ان يلي خرف
الاستثناء واذا اعتبر الوصف يكون المقصور عليه هو الوصف واما
ثالثا فلان عدم اعتبار الوصف انما يكون بعيدا اذا كان الوصف
للتفريق فانه حيث يكون محط الفائدة هو القيد واما اذا كان للتعليل
فلا استبعاد ولذا لم يعتبروا الوصف في القصر في قوله تعالى ان اتهم
الا بشهر مثلبا ومن هذا ظهر عدم صحة قوله اذ على اعتبار الوصف

لا يكون الا قصر قلب فانه على اعتبار الوصف لتعليل يكون قصر افراد
واما انما قلنا ان انقلابهم كان للرعب لاستعظامهم هلاكه على ما في الكشف
انهم لما اجتمعوا على الرسول صلى الله عليه وسلم سألهم عن سبب الانقلاب
فقالوا رعبت قلوبنا يا رسول الله لما سمعنا الخبر السوء فلا يكون
الانقلاب سببا لاعتقادهم انه رسول الله لا كسائر الرسل في الخلو والتسك
بدنه كيف وانه ارتداد ولم يرتد احد من الصحابة رضى في وقعة احد على ما
في الكشف وان اراد انهم بسبب الانقلاب تراوا منزلة من اعتقد ذلك
كما يدل عليه لفظ كان ففيه ان الانقلاب المذكور ليس من امارات
ذلك الاعتقاد وان تنزيل الصحابة رضى منزلة من له ذلك الاعتقاد
اجزاء على الصحابة رضى والحق ان عبارة الكشف لا تعرض فيها للقصر
اصلا وانما هي مجرد بيان معنى الآية وان اتفق شراحه على انها شجرة
بقصر القلب باعتبار الوصف له قال الشارح رح انه صريح كلامه قال
قدس سره فالنشا في تنزيل الخطاب قيل هذا الفرق وهم لان
النشا في التنزيل مطلقا مخالفة علم المتكلم لما عليه الخطاب الا انه
في السابق يطابق الواقع وههنا غير مطابق وفيه ان مخالفة علم
المتكلم لما عليه الخطاب نشأ القصر مطلقا سواء كان مبني على الحقيقة
او على التنزيل وانما نشأ التنزيل فقد يكون حال الخطاب فقط
وقد يكون مع حال المتكلم ثم الجواب انه قال ذلك القائل بعد هذا
الكلام وهناك بحث شريف وهو ان ما جعلوه تنزيلا يحتمل مقتضى
القاهر ويكون الكلام من قبيل الكناية فيكون ان اتم الا بشر مثلنا
كناية عن ان اتم الا غير رسل لا سائر البشر بل في الرسالة قد ذكر البشرية
واريد في الرسالة في الكلام قصر قلب من غير تنزيل وفيه ان
القصر لابد ان يشتمل على حكيم وليس هناك الاحكام واحد اثبات
الرسالة عند الخطاب ونفيها عند المتكلم فلا يكون في قوله ان اتم
الا غير رسل قصر اذ لا معنى يصح حقيقيا وليس هناك وصف يكون
القصر صحيحا بالنسبة اليه قوله مع اصرار الخطابين الخ

فاصرار

فاصرار الرسل هم على دعوى الرسالة بمنزلة الاصرار على انكار البشرية
عند الكفار فلذلك جعلوه منكرا للبشرية وخاطبوهم بخاطبهم
قوله من باب المجازاة الخصم اي يجري معه في الطريق ومثاله ان تريد
ازلاق صا حبك فتما شبه في الطريق المستقيم حتى اذا وصلت الى
مزاينة ازلقته واللام في ليعبر متعلق بالمجازاة وحيث يراد طرق ليعبر
قوله ولكن ذلك لا يمنع الخ كما يدل عليه ما بعده من قوله تعالى ولكن الله
يعلم على من يشاء من عباده قوله وهذا يصلح اي كونه من باب المجازاة
يصلح جوابا لاصل الحكم اذ ليس المقصود منه افادة نفس الحكم ولا لانه
قوله طريق القصر فيكون على وفق كلام الخصم اه فانه اقوى في
المجازاة ولم يقصد بذلك تسليم القصر بقرينة قوله تعالى ولكن الله
يعلم على من يشاء من عباده فالدفع ما قيل انه يلزم ان يكون النفي والاستثناء
لغيره اذ ليس المراد الا مجرد اثبات البشرية وانما ما قيل الوجه
ان يقال ان الكفار اعتدوا ان الرسول يكون ملصكا لا بشرا
فترأوه هم في دعوى الرسالة منزلة من يدعي الملكية وينكر
البشرية فقالوا ان انتم الا بشر مثلنا فقول الرسول ان نحن من الا
بشر مثلكم ليس فيه تسليم انتفاء الرسالة بل تسليم انتفاء الملكية
فيكون من باب المجازاة والراهم بقوله ولكن الله يعلم على من يشاء
من عباده او يقال ان القصر باعتبار الوصف اعني مثلنا فقول الكفار
ان اتم الا بشر مثلنا مغتاه انكم لا تتجاوزون البشرية الى امتياز
يتمتعون به النبوة فاجاب الرسول بتسليم القصر المذكور ومنعوا
ان يكون النبوة بالاستحقاق والامتياز بل هي من الله تعالى ويؤيده
هذا التوجيه قوله تعالى فاتوا بسلاطين مبين فانه يدل على انهم لا ينكرون
رسالة البشر فيرد على التوجيه الاول ان المساواة الواقعة بين الرسل
والكفار في سورة يس من قوله تعالى فقالوا انا اليكم مرسلون قالوا
ما اتم الا بشر مثلنا وما ازل الرحمن من شيء ان اتم الا تكذبون الى
قوله تعالى وما علينا الا البلاغ المبين يدل على ان الرسل كانوا يدعون
الرسالة والكفار ينفونها باثبات البشرية وعلى التوجيه الثاني

فاصرار

ان دعوى الكفار المماثلة انما هو في البشرية واوازمها في جميع الصفات
فالقصر على المثلية قصر على البشرية فالمقصود عليه البشرية
والدعوى الرسالة وذكر الوصف لتعميل البشرية كانه قيل انتم
الابشر لانكم غاثلوننا في صفات البشر واما قواهم فأتونا بسلطان
مبين فعلى تقدير التسليم اي ان سلطنا انكم رسل فأتونا بقرائنكم فانما
انتم به ايسر من ادعواكم قوله اوفق لانه على هذا التقدير لا دخل
لقوله بالتسليم انتفاء الرسالة في جواب الشبهة اذ يكفي ان يقال انه
من باب المجازاة والتقرير السابق موافق له باعتبار هذا القول ايضا
فهو اوفق لموافقته له تمام العبارة دون التقرير الثاني فانه موافق له
باعتبار بعضها قال قدس سره كان معناه اه اقول لم لا يجوز ان يكون
معناه لا ينبغي منكم قطعكم بكونكم صادقين في نفس الامر عند السامعين
لانه لا يروج ذلك منكم عندهم قبل الاثبات وليس من شأن العاقل
ان يقول كلاما لا يروج عند السامع بل غاية امرهم ان تكونوا متردين
بين كونكم صادقين في نفس الامر وكاذبين لانه لا رايح عند السامع كما هو
ظاهر حال المدعى فان الرايح منه قبل الاثبات تردده بين صدقه وكذبه
في نفس الامر لا جزمه بالصدق وحيث لا غبار على صحة التشبيه
ويكون الطرف اعني عندنا متعلقا بلسانكم كما هو الظاهر نعم قوله
لا يجوزونه الى حق كما يدعونه بنوعه بعض النبوة فانه صريح في
قصر القلب الا ان اراد الى احتمال حق ويرد هذا على التوجيهين المذكورين
الذين ذكرهما السيد ايضا قال قدس سره اذ لا طائل تحته اذ نفس
الدعوى لا تختلف بالنسبة الى شخص دون شخص انما يختلف صدقها
وكذبها وصحتها وفسادها قال قدس سره ما ذكره بعضهم اه حاصله
ان القصر كما يكون بالنظر الى حال المخاطب من الشبهة والتردد والقلب
في نفس الامر كذلك يكون بالنظر الى حاله في اعتقاد المتكلم بان يعتقد
المتكلم ان المخاطب يعتقد للشبهة او التردد والقلب وان لم يكن حاله
في نفس الامر ذلك بل اقول القصر من المتكلم انما يكون بحسب اعتقاده
حال المخاطب الا انه قد يكون اعتقاده حال المخاطب مطابقا للواقع

وقد لا يكون اذا المتكلم لا يورد الكلام الاعلى حسب اعتقاده قال قدس سره
بحسب المعنى انما قال ذلك لان المصدر لا يعمل فيما قبله سيما اذا كان
مضافا اليه قال قدس سره محالفا لظاهر عبارته لاحتمال وجه الى
تعلق الطرف اعني عندنا بما بعده بحسب المعنى بخلاف التوجيه الاول
فانه لا مخالفة فيه وصفة التفضيل باعتبار فرض القرب فيما ذكره الشارح
رح اكونه فاسدا عند السيد كما مر قوله ان رفقته اما بالقافين من الرقة
ضد الغلظة في الصحاح الرقيق ضد الغلظ والخين يقال رقيق الشيء
ارقه ورفقه والتعدي به على بتضمين معنى الاشفاق كما اشار اليه الشارح رح
وحيث يقرأ رقيقا ايضا بالقافين والمراد رقيق القلب ولما بالغاه
والقاف من الرقيق بمعنى اللطف وحسن الصنع يقال رقيق به وعليه
وبناء الافعال او التفعيل للمجمل والتصيير فيقرأ رقيقا بالغاء والقاف
قوله والاولى بناء على ما ذكرنا من ان انما هي لخبر من شأنه ان لا
يجهل له المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصح
عليه ان يكون هذا المثال من تنزيل العالم بالاخوة منزلة الجاهل بها وانما
قال والاولى لانه يجوز ان يكون على مقتضى الظاهر من غير تنزيل لان
المقصود رقيق المخاطب لا افادة الحكم فكونه معلوما له لا يضره القصر
للمبالغة في الترقيق لانه يفيدنا كيدا على تأكيد قوله وتعريف الخبر
اي تعريف الخبر المفيد لقصر الافساد عليهم وتوسيط خبر الفصل المؤكد
لذلك لرد تعريفهم للمؤمنين بالافساد فانهم لما قصروا انفسهم
على اصلاح قصود ارباب التعريض بان من يخالفنا شأنه الافساد
وهم المؤمنون فرد عليهم بقصر الافساد عليهم ولا يخفى ان التعريف
والتوسيط المذكورين يفيد ان رد المضمون الصريح لقولهم ايضا لان
قصر جنس المفسدين عليهم لشدة فسادهم وعدم الاعتداد بفساد
غيرهم يتنافى انتظامهم في جملة المصلحين من غير حاجة الى ان تعريف الخبر
لخبر المستند اليه على المسند او لدعوى الاتحاد كما في اولئك هم الظالمون
والفصل لتوكيده قوله ومزية انما على العطف دون التقديم والنفي
والاستثناء اما على التقديم فظاهر واما على النفي والاستثناء فلان حكم النفي

موقوف على الاستثناء ولا يتم بدونه فيعمل الحكمان معا وان كان في اللفظ
المتنق موقفا على الاستثناء قوله اذ لا يذهب الخ ولان القصر حكم
اجالى يتضمن الحكمين فالقصر من انما يستفاد من حا ق العسارة
وفي اللفظ لازم مفهومها قوله واحسن مواقعها التعريض لان
افادة الحكم لا يعم لكونه معلوما او من شأنه العلم بخلاف الطريق الاخر
فان الحكم فيها اهم لكون المخاطب جاهلا به مصرى على انكاره قوله
تعريض بان الكفار الخ ففيه تعريض بدم الكفار بانهم كالبهائم يترتب
عليه تعريض النبي عليه السلام بانه لكامل حرصه على ايمان قومه
يتوقع التذكير من البهائم قوله اذا استقرت اى مواقع انما وجدت انما
اقوى اوقات وجودها واشدها تعلقا بالقلب من اوقات رؤيتها وقت لا يراد
بالكلام معناه فالجملة اعني اقوى وخبره اذا كان مفعول ثان لوجدت قوله
لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه اى لا يكون المقصود بالذات معناه
بل لينوسل به الى ما يلزمه بنوع لزوم قوله سوى المفعول معه فانه لا يجرى بعد الا
فلا يقال لا تمش الا وزيدا ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل من حيث
المعنى عما قبله لمخالفته له نفسا واثباتا فالاموذن من حيث المعنى بنوع من
الانفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين موزنين بالفصل ولذا
لا يقع من التوابع بعد الاعطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمر وكما يقع
الصفة واما وقوع واو الحال بعدها في نحو ما جاءني زيد الا وعلامه راكب
فلم يدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر كذا في الرضى وهذا
ظهر الفرق بينه وبين لا تمش الا مع زيد كما لا يخفى قل قدس سره لا بد
ان يعتبر مع ذلك الخ لا يخفى ان الفعل المستند الى الفاعل صفة للمفعول به
باعتبار وقوعه عليه وان كان باعتبار الاسناد صفة للفاعل وكذا
في سائر المتعلقات فلا حاجة الى ان كتاب التحمل الذي ارتكبه السيد
ويؤيد ما ذكرنا من في كلامه في بيان انحصار القصر في القسمين حيث
اعتبر مطلق النسبة ولم يقيد بكونه على وجه القيام قال قدس سره
حتى يرجع صفة له لا بد من صرفه عن الظاهر اذ الضرب المستند الى زيد
صفة له ولا يصير صفة لغيره وان اعتبر تعلقه به بان يقال حتى يرجع

مبدأ

مبدأ أصفها وسيجيء تفصيله في تعريف الدلالة قال قدس سره
ثم اشتباه الشيء الخ هذا مبني على اختلافهم في الارادة من انه عبارة
عن الميل او صفة ترجح احد طرفي المقدور قوله واعلم ان تقديمهما
ذهب السكاكي والمص رج الى جواز تقديمهما بحالهما بان يكون
المقصود في النسبة مقديما وان يكون ما قبل الاعمالا فيما بعد المستثنى
وذهب اكثر النحاة ومنهم الشيخ ابن الحاجب الى عدم جوازه بناء على انه
لا يجوز افعال ما قبل الا فيما بعد المستثنى والحق ما ذكره السكاكي رج
لانه واقع والتقدير تكلف قوله وهذا اى لزوم القصر في الفاعل والمفعول
قوله مطلقا سواء ذكر المستثنى على سبيل البدلية اولا قوله فتقدمهما
اى اذا ثبت ان جعل الاستثناء متعديا يفيد خلاف المقصود فتقدمهما
بحالهما انما يجوز على تقدير ان لا يجعل الاستثناء متعديا كيلا يلزم
خلاف المقصود ويجعل المقصود في النية مقدما للالزام قصر الصفة
قبل تمامها ويجعل ما قبل الاعمالا فيما بعد المستثنى اذا لم يجعل عاملا
لقد رما بعد المستثنى عامل آخر فيصير ان كلامين متقلين لا تقدم لشي
من الفاعل والمفعول على الاخر لكن عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى
باطل عند اكثر النحاة فلا يصح تقديمهما بحالهما ايضا قوله قالوا
اى اكثر النحاة جملة مستثناة لتوجيه ما يترأى فيه عمل ما قبل الا فيما
بعد المستثنى قوله اى قامت النواحي اى عليك قوله واعتبار الضمير
اه اشارة الى دفع ما يقال من انه يجوز ان يكون الفاعل مضرا قبل الذكر
كما قيل في ضربى واكرمت زيدا وكذا تصح ان يقال ان الفاعل ضمير
صائد الى مصدر الفعل قوله يصح هذا اى جملة معمول لا محذوف قوله
ما وقع ضرب الامن زيد بتزويل الفعل منزلة اللازم قوله في غير
هذا المقام اى في غير ما يقصد فيه القصر ان قوله اى السبب في
افادة النفي والاستثناء اى المفرغ انما تعرضوا في بيان افادته القصر لان
افادة التقديم لا يدركه الا صاحب الذوق وافادة طريق العطف وكذا النفي
والاستثناء اذا كان المستثنى منه مذكورا بين وافادة انما لكونه بمعنى ما والا
خا نقي الخفا الا في الاستثناء المفرغ اعدم ذكر المستثنى منه قوله

هذه الاقوال من نسخة
الشيخ الطوسي

عنون هذا القول وكذا عنوان القول
السابق انما وجدان في النسخ
المكتوبة في اطراف السيد الشريف

ففرغ الفعل اه فالمستثنى المفرغ بمعنى المفرغ عامله على الجواز والمفرغ له
على الحذف والايصال قوله لان الاللاخراج اه فالقرينة على المقدركلة الا
وكذا على عموم قوله ولئلا يلزم اه يعني لا قرينة على تقدير خاص دون خاص
فلولم يقدر الاسم يلزم التخصيص بلا محصص قوله ولذلك اى
لاستلزام الاعوم المستثنى منه قوله بالرفع واما على قراءة النصب فتأنيث
الضمير لكونه للعقوبة او الاخذة المدلول عليها بما قبل الاية قوله برفع
مساكنهم واما على قراءة النصب فتزى مستند الى الخطاب قوله للنظر الى
ظاهر اللفظ اه فان ظاهر النظم ان الفعل مستند الى ما بعده الا وهو مؤنث
واما في الحقيقة فالعمول بمجموع المستثنى منه والمستثنى فالمستحق للاعراب
هو المجموع الا انه اجري على الجزء الاول منه لتقدمه في الذكركم صار
الجزء الثاني فضلا فنصب واذ حذف الجزء الاول اقيم الجزء الثاني
مقامه واجري اعرابه عليه كذا في الرضى قال في شرح المفتاح اى بالنظر
الى ظاهر لفظ المستثنى اعني صحيحة ومساكنهم راضوع حيث بعد فاعلا
والفعل اليه مستند والافعال تحقيق الفعل للعام المقدر الذي يعم الكل
ويصدق في جميع الصور وهو شئ من الاشياء وتخصيص الجسم والحيوان
او الانسان او غير ذلك بحسب المقام وتخصيص المستثنى انتهى وبما قلنا
اندفع ما قبل لا نسلم ان اتأنيث فيما ذكر بالنظر الى ظاهر اللفظ لجواز
ان يقدر المستثنى منه في الكل مؤنثا كالعقوبة والمواضع والاعضاء لان
تقدير المؤنث انما هو ملاحظة المستثنى منه واما بالنسبة الى كلمة الالامتنى
للخروج عنه فليس المقدر الامتنى شئ من الاشياء وهو مذكور هذا ويرد
على تفسيره اللفظ بلفظ المستثنى انه يلزم استدراك قيد الظاهر اذ ليس
لفظ المستثنى حقيقة بخلاف ما اذا فسر بالنظم فان له حقيقة وهو الاسناد
الى المستثنى منه قوله وفيه اشكال اه يمكن الجواب بانه صبر عن تأنيث
الفعل بتأنيث الضمير لان تأنيث الفعل انما يكون بتأنيث الفاعل قوله
والافكيك يستداه فيه انه انما لم يمكن اسناده بلا توسط الاواما بتوسطه
فلالانه انتقض النقي بالا قوله فحين قرأ بالياء واما من قرأ بالياء فالفاعل
ضمير مستتر فيه راجع الى الرسول قوله ولم يجوز النصب

مع ان مقتضى القاعدة جواز النصب لكون المستثنى منه مذكورا يعني انما
لم يجوز النصب لان المستثنى منه فيه في حكم غير المذكور لعدم جواز اظهاره
وانصراف العامل نظرا الى الظاهر حيث اعرب باعراب المستثنى منه
فعلى هذا التوجيه معنى قوله نظرا الى ظاهر اللفظ ان ظاهر اللفظ
يدل على سقوط المستثنى منه وان كان في التحقيق ثابتا قوله في جنسه
اى في كونه جنسه لان المستثنى منه من جنس المستثنى لا امر مشترك له
في جنسه قوله بل المراد اه وهو ان يكون مع ذلك مما ينساق اليه الفهم
بملاحظة المستثنى قوله واعلم انه قد يقع اه يعني ان الاصل ان يقع
بعد الا الاسم وقد يقع بعدها الجملة لكن بشرط ان يكون الاستثناء
مفردا وذلك لانه حيث يكون الامتلاء عن العمل على قول وعن التوصل
بها الى العمل على قول فتكسر شدتها فيسهل دفعها عن اقتضاها
الاسم والاكثر ان يليها الفعل المضارع لمساكنهم الاسم كما تدل عليه
الامثلة قوله وكثيرا ما يقع الخ وذلك اذا كان ما قبله حاضيا
منقبلا قوله مجردا عن فداء اى لفظا او تقديره مع انه لابد للماضى المنيب
من قد وانما قال كثير الاله يحيى مع قد والواو نحو ما اتيت الا وقد اتاني ويحيى
مع الواو فقط نحو ما اتيت الا واتاني كل منهما بالنظر الى اصله وهو الحالية
ولا يجوز الاقتصار على قد لانه ان نظرا الى مشابهته الجزء فهو لا يتجرد
عن الغاء اذا كان مع قد وان نظرا الى حالته فليس فيه الواو الذي
هو رابط المطرد في هذا الحال لكونه غير مقترن بمضمونه مضمون عامله
وكونه منفصلا عن عامله بالا فاستظهر ربطه بالواو الذي هو اصل
في الربط قوله وذلك اى وقوع الماضى بدون قد والواو حالا قوله
فاشبه الشرط والجزاء لان هذا المعنى اى لزوم تعقيب مضمون ما بعد
الاولا قبلها معنى الشرط والجزاء في الاغلب وانما قلنا في الاغلب لانه قد
لا يكون تعقيب هناك نحو ان كان هناك احتراق واذا كان مساهما
للشرط والجزاء يعامل معاملة الشرط من التجرد عن قد والواو
لعدم قصد المقارنة مع العامل بل التعقيب فلا حاجة الى ما يقرب الماضى
الى الحال ولا الى ما ربط لان الجزء من ربط بالشرط بنفسه قوله

وهذا الحسب أي الحال الذي قصد به لزوم تعقيب ما بعد الالما قبلها
بما لا يقارن مضمونه مضمون عامله لأن التعقيب يتأني المقارنة فوقه
حالا على تأويل العزم ليحصل المقارنة قوله والتقدير الخ وبهذا التقدير
يتدفع اشكال مشهور من ان ظاهر الحديث يدل على انه لا بأس للشيطان
من الاغواء قط أي ابد الا في زمان الايمان من النساء والمقصود انه لا بأس له
في تلك الحالة اصلا لان منشأ ذلك الاشكال قصر اليأس على الزمان ونفي
ان يكون بأس في غيره فيكون المقصود بالاثبات والنفي اليأس واما اذا كان
الاستثناء من اعم الاحوال ونفي اليأس مقبدا بغير جهة النساء كان المعنى
انه ما ليس من جهة غير جهة النساء كاشا على حال من الاحوال الاحال
عزمه على الايمان فيفيد ان يأسه من كل جهة سوى جهة النساء متحقق
حال عزمه على الايمان واما انه هل يتحقق له اليأس في حال الايمان
فقد وض الى المقام وفيما نحن فيه الظاهر عدم اليأس لان اتيانه من
هذه الجهة لازالة اليأس ولما قيل النساء خيائل الشيطان قال قدس سره
وقيل فائله صاحب كشف الكشاف وما ذكره الشارح رح من جعله
حالا مقدرة مطرد في جميع الامثلة بخلاف ما ذكره صاحب الكشف
فانه لا يجري في قولنا ما اتيت الا انا في اذ لا يصح ان يقال ما اتيت حينما
الامور ما يانه انا في فيه قال قدس سره صفة لظرف محذوف
وفي الكشف اول مصدر محذوف أي ما ليس يأسا الامور فابانه اناهم
فيه من قبل النساء تركه السيد لان معنى آيسانه فيه اتيانه في زمان ذلك اليأس
فيعود الى تقدير الظرف قوله وفي انما يؤخر المقصور عليه أي يكون
المقصور عليه في انما هو الجزء الاخير والمراد بالجزء الاخير ما يكون
فيه جزأ بالذات عمدة او فضلة لا ما ذكر في آخره فقط فان الوصول
المشتمل على قيود متعددة جزء واحد وكذا الموصوف مع صفته
فالمقصور عليه في قولك اتاجا في من اكرمه يوم الجمعة امام الامير
هو الفاعل أي الموصول مع صفته وفي قولك اتاجا في رجل عالم
هو الموصوف مع صفته وانما يؤخر المقصور عليه دون المقصور
لان المقصور مقدم طبعه فقدم موضعا كذا في شرح المفتاح الشريفي

قوله وهذا ليس كذلك لان لزم مفعول له فلا يصح ان يقال حادثة الا ذكرناها
فان دفع ما قيل ان الحكيم بان انما في هذا التركيب ليس للقصر وفي الخارج في زيد
لا عرو والقصر يحكم قوله الاستثناء اه اعاد الظاهر لان المراد منه
لفظ الانشاء وليس في بعض النسخ في ضمير قد يقال استخدام أي
لفظ الانشاء يطلق على هذين المعنيين وليس له اطلاق ثالث قوله
كالاخبار فانه يطلق على الكلام الخبري وعلى القسامة فمن عليه
في التلويح قوله واراد بها معانيها المصدرية أي طلب الشيء على
سبيل المحبة وطلب حصول الشيء في الذهن وطلب الاقبال وطلب
الفعل وطلب الترك لانها في الاصل مصادر على ما في تاج اليبق التني
ازرو خواستن والاستفهام مفهوم كردن خواستن والنداء خواندن
والامر فرمودن والنهي بازردن ثم اطلقت على ما يفيد تلك المعاني
ولا اطلاق لها على الهيئات المخصوصة في كلامهم وان ذهب السيد
الى اطلاق التني على الهيئة المخصوصة وقصة الالتقاء بالمعنى المصدري
الى الطلب بالمعنى المصدري وغيره صحيح لان الالتقاء عين الطلب في الخارج
وان كان مغاير له في المفهوم مثلا الالتقاء اضرب عين طلب الضرب من
المخاطب اذ لا فعل من التكلم سوى تلفظ اضرب وكذا اقسام الطلب الى
الاقسام الخمسة لان كل واحد منها طلب مخصوص وليس المراد بمعانيها
المصدرية القاء الكلام المشتمل على التني والقاء الكلام المشتمل على
الاستفهام الى غير ذلك على ما وهم فانها ليست معاني تلك الالفاظ
اصلا وينافيه ما مباني في كلام الشارح رح من تفسير كل واحد منها
بالطلب المخصوص وجعله موضوعا للبت والهمزة والاستفهام وغير
ذلك قوله بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا فان اللام فيه
صلة الوضع بدليل ذكر المعاني المجازية بعد بيان الموضوع له حيث
قال وقد يتنى بطل وبلو وقد يستعمل لعل للتني وكذا في الاستفهام قوله
لظهور ان ليت موضوعا لافادة التني أي لا يعمل افادته فيكون التني
معنى حقيقته لان اللفظ انما وضع لافادة المعنى الحقيقي قوله لا للكلام
الى اخره أي ليس موضوعا لافادته فلا يكون معناه الموضوع له

فلا يمكن ان يراد بالانشاء الكلام الذي ليس لنفسه خارج لانه لا يمكن جعل
 التثنية من اقسامه وكذا الاستفهام والامر والنهي والقول بالاستفهام بان يراد
 بقوله منها التثنية الكلام المخصوص ويصعب له في قوله واللفظ
 الموضوع له التثنية بالمعنى المصدري وكذا في جميع العبارات التي
 ستاتي في الاستفهام والامر والنهي والتداء تكلف يرد عليه انه يلزم
 استدراك قسمة الانشاء الى الطلب وغيره وقسمة الطلب الى التثنية
 والاستفهام وغيرهما من الانواع الخمسة اذ لم يبين من احوالها
 معنى الكلام المخصوص شيئا بل احوالها باعتبار معانيها المصدرية
 من الانقضاء الموضوع لها وبيان المستعمل فيها مجازا الى غير ذلك
 وانه لا حاجة الى لفظ صيغة في قوله ومنها الامر والظاهر ان صيغته
 اذ يمكن جثته ان يقال والظاهر انه اه وكذا في قوله ومنها النداء
 وقد يستعمل صيغته في غير معناه قوله ولا يتوهم الخ فيه دفع لما قيل
 من ان قسمة الكلام التسام الى الخبر والانشاء في اول الفرض يقتضي ان يراد
 بالانشاء الكلام الانشائي كالخبر قوله كافعال المقاربة اي كالفاء
 افعال المقاربة وبما حررنا لك من تحقيق توجيه الشارح ربح اندفع
 اعتراض السيد والشكوك التي تحجب فيها الناظرون فان منشأ كلها
 حل قوله معانيها المصدرية على الالتفات بظهورك بالتدبر الصادق
 فلا نقصه مخافة الملل قال قدس سره الا ان يجعل الامم لغاية اه
 فيه ان وضع ليت لمعناه ليس غايته الفاء الكلام المخصوص قال
 قدس سره واما اذا جعل الخ هذا الكلام حق لكنه لا يدفع الاشكال
 عن المتن لان التثنية بمعنى التهيئة النفسانية المخصوصة ليس قسمها
 من الانشاء اذ لا اطلاق له الا على نفس الكلام الانشائي او الفاء
 كآخر قوله غير حاصل اي في اعتقاد المتكلم فيدخل فيه ما اذا طلب
 شيئا حاصلا وقت الطلب لعدم علم المتكلم بحصوله قوله وقت
 الطلب لم يقل وقته لئلا يتوهم كونه فاعل حاصل والضمير
 راجعا الى المطلوب قوله والفرض الخ يعني ان هذه المقدمة
 تمهيد لبيان المعاني المتولدة منه قال قدس سره فيل ينقض الخ

وما قيل انه لا انتقاص وان لم يعتبر الحقيقة اما بمجموع علمي فلان
 الطلب نفس علم لا مجموع واما بمجرد علم فلان المطلوب به حصول امر
 مطلقا لا في ذهن الطالب فهو منشأ حل الطلب على صيغته والمراد
 ههنا المعنى المصدري كما عرفت قال قدس سره ان كان المطلوب اه
 يعني ان قيد الحقيقة مراد بناء على ما تقر من اعتبار الحقائق في تعريفات
 الامور التي تختلف بالاعتبار وان لم تذكر فالمعنى ان كان المطلوب به
 اي الغرض منه لا بد لوله فان مدلول الاستفهام ايضا حصول امر
 في الخارج وهو تفهيم المخاطب للتكلم نص عليه السيد في حواشي
 شرح الرسالة الشمسية حصول امر في ذهن الطالب من حيث هو
 حصول امر في ذهنه اي من حيث هو وجود ظلي فمثالي له لا يرتب
 عليه الاثار والاحكام فهو الاستفهام مثلا ازيد قائم طلب حصول
 نسبة القسام الى زيد في ذهن المتكلم ووجودها فيه وجود ظلي ليس
 معلوما وان كان ذلك مستلزما لا تصاف الذهن بالعلم تلك النسبة
 بوجوده فيه بوجود اصلي كسائر الكيفيات النفسانية بخلاف علمي
 فان الغرض منه حصول العلم واتصاف النفس به ووجوده فيه وجودا
 اصليا وان كان مستلزما لحصول ما يتعلق به وجودا ظليا وهذا الفرق
 دقيق مبناه على ان وجود الشيء في الذهن على نحوين اصلي بترتيب
 عليه الاثار كما في الاتصاف بالشجاعة وهو المطلوب في علمي ووجود
 ظلي لا يرتب عليه الاثار كما في تصور الشجاعة وهو المطلوب في الاستفهام
 وبما حررنا لك ظهر ان مثل اعلم ولا علم داخل في الامر لان المطلوب به
 العلم بما يتعلق به فالمطلوب به وجود امر في الخارج وان الحاجة الى الحقيقة
 انما هو في تعريف الاستفهام فان وجود الشيء في الذهن على نحوين
 دون وجوده في الخارج فتدبر فانه من المهمات قال قدس سره وقد يجاب
 بان المطلوب اه فيه انا لانعلم ان مطلوب القائل بعلمي وجود التعليم
 من المخاطب بل مطلوب حصول العلم في ذاته الا انه يجعل التعليم وسيلة
 اليه قال قدس سره من حيث انه انتفاؤه وعدمه لانه مدلول حرفي
 يدل عليه كلمة لانا هبة فيكون آله للملاحظة غيره بخلاف اترك

من المهمات نسخة

فان لا تنفصل فيه مداول الفعل فيكون ملحوظا في نفسه قال قدس سره
وقد حقق ذلك انه وهو ان اللزوم قديلا حظ من حيث ان نسبة بين
اللازم والملازم وآلة التعرف حالها حيث لا يكون للزوم لزوم آخر
وقديلا حظ من حيث انه مفهوم في نفسه فبعض له لزوم آخر وقس على
ذلك الامكان والوجوب وسائر الامور الاعتبارية التي يلزمها التكرار
قوله انتفاء فعل اه اي المطلوب حصول انتفاء فعل عن الفاعل
بان يتصف الفاعل بعدم ذلك الفعل ووجوده من انفسه
وكذا المراد بحصول ثبوته ان يتصف الفاعل بثبوت ذلك الفعل
وتحققه منه وانما زاد لفظ الحصول ليعلم السكاكي ج ولم يقل ان كان المطلوب
انتفاء الفعل او ثبوته اشارة الى ان المطلوب في الامر والنهي انصاف
الفاعل به فلا يرد انه لا معنى لحصول الانتفاء وحصول الثبوت قوله
فهو الامر سواء كان بطريق الاستعلاء او التضرع او التساوي
وهذا وجد ضبط الانواع الخمسة وان كان غير مختار عند المص ر ج
لشرطه في الامر والنهي الاستعلاء قوله وهو طلب حصول الشيء على
سبيل المحبة اي ان كان مبنيا على الطلب هي المحبة واطهارها من غير قصد
الى وجوده ولذا يطلب المحال فلا يرد الاوامر الدالة على المعاني المحبوبة
قوله امكان التمني اي امكانه الذاتي بل يجوز ان يكون متمنا كما في لبث
الشباب يعود فان الشباب عبارة عن زمان ازدياد القوى النامية كما مر
في بحث المجاز العقلي واعادة الزمان محال لاستلزامه ان يكون للزمان
زمان فاقبل ان اراد الامكان الثاني ففي دالة قوله لبث الشباب يعود
على عدم اشتراطه بمقتضى الامتناع في عود الشباب لبس بشي قوله
والا صار ترجيا اي انقلب التمني بالترجي لان الطبع ارتقاب المحبوب
على ما سيجي فاقبل فيه بحث لانه لا يطلب في الترجي وهم قوله فكما
يفرض اه بيان لعلاقة المجاز قال قدس سره وقبل انها حكاية
للمعنى المستفاد من ودوا فان ودادة الامر المستحيل ككاد هان
الرسول صلى الله عليه وسلم عن قلوب في لوتهم التمني على سبيل الحكاية
كانه قبل ودوا دهانك فائدين لوتهم وقوله فيدهنون على تقدير المبتدأ

اي فهم يدهنون جند ولذا لم ينصت كذا في الكشف قال قدس سره
لا حرج الى ترتيبها اه والا يجوز ان يراد من ككبة كل منهما مع
لاوما لان المعنى على التوزيع لا الحكم على كل واحد منهما قوله
بحال كونهما اه فاما دخول الكلمات الاربع والمأخوذ منه هل واو حال
التركيب مع لاوما فلا يتصور التأخوذ والمأخوذ منه على ما وهم والمحب
انه قال انه حال مقدرة ولا حصول لهذه الكلمات في حال التقدير قوله
لبس افادة التمني لا محضا كما لا يقيدان التمني قبل التركيب بل ليصير
التمني بالوضع التركيبي معنى حقيقيا بالوضع الثاني فيتولد منه التقديم
والخصيص فان المجاز من الجواز لا يجوز قوله في الماسطي التقديم اي
تقديم المخاطب لان المتكلم انما يحبه لاجل شقيقته عليه فلا يرد ان محبة
المتكلم لا تقتضي لذة في مخاطب فكيف يتولد من طلب المحبة التقديم
وكذا في التخصيص قوله وهذا اي قوله تضمنيهما قوله حاصل معناه
فان لازم معنى التمني هو معنى التضمنين قال قدس سره وعلى هذا
يظهر الفرق اه فان معنى التمني في هل ولو معنى مجازي وفي الفعل من
مستدعات التركيب فتدبر قوله ومن هذا اي من دخول الاشتقاق
في الترجي اظهره وان العاقل لا يطلب ما يكرهه قوله فان كانت تلك
الصورة وقوع نسبة اه اي صورة وقوع نسبة بدل عليه قولهم اي
ادراك وقوع النسبة الا انه به يحذف لفظ الصورة على اتحاد العلم
بالمعلوم فمع قطع النظر عن القيام بالذهن معلوم وباعتبار القيام به
علم قوله بان بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب اي بالوقوع واللاوقوع
فان الايجاب والسلب يطلق عليهما نص عليه في شرح الشرح
المضدي قوله وهذا ظاهر اه اي استدعاء التقديم حصول التصديق
بنفس الفعل طاهر في تقديم المنسوب لان تقديم ما حقه التأخير يقيد
التخصيص الا اذا تبا المقام عند التخييل على انه لغتير التخصيص
كما مر واما تقديم الوقوع المظهر فلا يجي التخصيص اصلا عند
السكاكي ر ج فلا يستدعي تقديمه حصول التصديق بنفس الفعل
واما عند الشيخ عبد القاهر فتدبر اي للتخصيص وقد يأتي للتقوى

والتعيين مفوض الى المقام فلا يقع هل زيد عزفت اصلا قوله فخل هذا
اي الفعل الداخلة عليه الهمزة محتمل لطلب التصديق ومحتمل
لطلب التصور وتعيين احد المعنيين بحسب القرائن اللفظية كما قرأنا ام
الداخلة على صديقه فقولك اضربت زيدا ام لا لطلب التصديق
وقولك اضربت زيدا ام اكرمته لطلب التصور او المعنوية كما في افرغت
من الكتاب الذي كنت تكتبه قوله لا يخلو عن تعسف لانه اذا كان
المسؤل هو التصديق لم يكن شئ من الجزئين مسئولا عنه بخصوصه
حتى يلحقه الا ان يقال ان المسؤل عنه هي النسبة وهي جزء مدلول
الفعل فلا بد ان يلي الفعل الهمزة قوله ومما يؤيد ذلك اي كون
المسؤل عنه يلي الهمزة قال قدس سره اطلاق اليك اه تأييد لما
ذكره سابقا من ان المطلوب في الحقيقة في صورة طلب التصور هو
التصديق قوله نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اورد المثالين دفعا
لنوع اختصاص هل بالفعل لكونها في الاصل بمعنى قد قوله فينهما
اي بين هل وام قوله اي هل ضربت زيدا اضربت فلا يكون هناك
تقديم حتى يستدعي التصديق بمصوّل نفس الفعل قوله لكنه يصح
لصح احتمال عدم التقديم لا لكونه خلاف الغالب قوله سوى ان
الغالب الخ اذ كون التقديم لغیر التخصيص ليس يصح فلم يكن
قيحدا الا لاجل كونه على خلاف الغالب فيلزم ان يكون كل تقديم
لغير التخصيص قبيحا فذكر قوله وجه الحبيب اتبعني على سبيل
التشيل قوله من ان اعتبار التقديم الخ يعني ان هل والهمزة انما
يدخلان على الجملة الخبرية فلا بد من صحتها قبل دخول هل ودخل
عرف لا يصح بدون اعتبار التقديم والتأخير لعدم صحح الاستدائية
سواها واذا اعتبر التقديم والتأخير كان الكلام مقيدا لمصوّل
التصديق بنفس الفعل فلا يصح دخول هل عليه بخلاف الهمزة فانها
لطلب التصور فلا ينافي التصديق بالحاصل بنفس الفعل بسبب
التقديم هذا اعتبار اهل المعاني الباحث عن الخواص والمزايا وما في الرضى
من انه يصح ارجل في الدار وهل رجل في الدار لو وقع النكرة

في خبر الاستفهام فكلام ظاهرى واعتبار النحاة الباحثين عن صحة
الالفاظ ولا يلزم تطابق الاصطلاحين عند اختلاف الاغراض قوله
وهي تخص المصارع بالاستقبال وليس من الحروف المغيرة
معنى الفعل لانها في الاصل بمعنى قد وهي لا تغير فلا بد ما قيل انه لو كان
مخصصا لمحض التوضيح لكان مخصصا للماضي بالاستقبال مع انه ليس
كذلك قال الله تعالى فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا قوله وهو اخوك
قيل المراد بالاخوة الصداقة لا الاخوة الحقيقية والا لكان الجملة الاسمية
صالحة مؤكدة فلم يجز دخول الواو عليها كما تقرر في الصواتر وهو
فان الحال المؤكدة ما يكون مؤكدة لمضمون جملة وهي ما لا يكون الاسما
غير حدث نص عليه في الرضى قوله بمعنى انه لا ينبغي بعنى اراد به
انكار توحيح لانكار تكذيب وسيجى ان الانكار يكون لمعنيين قوله
لعدم المقارنة اه هذا مبني على عدم الفرق بين الحال الذي هو قيد للعامل
وبين الحال الذي هو الزمان المخصوص قوله فهم منه اه لعل منشأ
فهمه انه فهم من الجملة الحالية الواقعة في قول النحاة الجملة التي
وقعت الحال قيد لها مع ان مرادهم الجملة التي وقعت حالا قوله وهو
يتأدى اه لانه يدل على وجوب تجريد الجملة الحالية لاعلى تجريد الفعل
المقيد بالحال قوله لكون هل اه يعني ان الباء داخلة على المقصور
كما انها في قوله وتخصيصها المضارع بالاستقبال داخلة على المقصور عليه
فقد جمع العبارتان استعمال التخصيص قوله مزيد اختصاص
اي ارتباط اذا اختصاص لا يقبل الزيادة والنقصان وانما قال مزيد لان
للاستفهام مطلقا اختصاصا بالفعل قوله انما اقتضاء الثاني اه
قيل فيه بحث لان كونها مخصصة للمضارع بالاستقبال لا يقتضي مزيد
الاختصاص والتمايز فيه لو كان المخصص مختصا بالمضارع والجواب
ان المراد بمزيد الاختصاص زيادة الارتباط ولا شك انما كانت مخصصة
للمضارع بالاستقبال كان لها مزيد ارتباط بالفعل من الاسم حيث
تخصص الفعل بالاستقبال دون الاسم قال قدس سره يطلب من علوم
الخر المراد بالعلوم الاخر ما ليس من جنس العربية وسائر العلوم العقلية

بل من العلوم العقلية كالكلام والاقسام الحكيمة من الالهية والطبيعية
وليس بالازم ان يكون ذلك مطلباً او مسئله من كل منها بل يمكن ان يكون
مسئلة من احد هاهو يكون ما يفتر اليه في تحققة مبنافيهما كما هو
بعضها بمحضها او متفرقا كذا في شرح المفتاح للشارح رح قال قدس سره
توجه النقي الى الوصف اي الى اوصاف زيد قال قدس سره بعد ذلك
متعلق بقوله متى قلت وعين لا نزاع متعلق بقوله تساو لهما النقي اي
تناول النقي النجم والشاعر لا اوصاف الاخر حين لا نزاع بين مخاطب
والمتكلم فيها وانما النزاع في كونه شاعرا او نجما قال قدس سره توجه
اي النقي الى ثبوت الوصف المدعى له اي الذي ادعى ثبوت الوصف له
ان طامنا اي ان كان المدعى عاما وان كان خاصا توجه النقي اليه في الحالتين
كذلك اي كما ادعى المدعى له يعني يتناول النقي ثبوت الوصف المدعى له كما ادعى
اي ان ادعى عاما تناوله على عمومته وان ادعى خاصا تناوله على خصوصيه
قال قدس سره ولا استدعائه عطفت على قوله ولكون هل قال قدس سره
ولما يحتمل ذلك اي المضارع دون الماضي وانت تعلم في موقع الحال
او اعتراض بين قوله ولكون هل وما عطفت عليه وبين قوله استلزم وذلك
اشارة الى ما يفهم من قوله ولكون هل ولا استدعائه اي لكون هل متصفا
بالصفتين المذكورتين استلزم ذلك الاتصاف مزيد اختصاص اهل
دون الهمة بالشئ الذي زمانته اظهر قوله فظاهر فيه تعرض
للسكاكي رح بانه تعرض لبيان ماهو ظاهر بما لا حاجة اليه وقصر
في بيان ماهو اخفى اعني اقتضاء الثاني لذلك قوله انما يتوجهان
الى الصفات اي الامور القائمة بالغير وانما لم يفسرها لاشتهارها
بهذا المعنى وتقدم ذكره في القصر حيث قال والمراد الصفة
المعنوية اي المعنى القائمة بالغير قوله التي هي مدلولات الافعال
لان مدلولاتها الاحداث القائمة بالفعل لان النسبة الى الفاعل
يطريق القيام بجزء مفهوم الفعل قوله من حيث هي متعلق بالصفات
اي من حيث هي صفات والمعنى التي والنقي والاثبات انما يتوجهان الى الامور
القائمة بالغير من حيث انها قائمة بالغير اي قيامها وانما يظهر هذا الحكم

لم يتعرض

لم يتعرض لبيانها واذا كان تلك الامور القائمة بالغير مدلولات
الافعال كان للنقي والاثبات من هذا اختصاص بالافعال بخلاف مدلولات
الاسماء فانها يتوجهان الى قيامها الذي هو خارج عنها وانما قيد
بالحسية لان الامور القائمة بالغير اذا لم تعتبر من حيث القيام بالغير
بل من حيث ذواتها لا يتوجه النقي والاثبات اليها قوله لا الى الذوات
اي الامور القائمة بنفسها اي ما لا تكون قائمة بالغير التي هي مدلولات
الاسماء فان مدلولاتها سواء كانت مشتقة او غير مشتقة لا يعتبر فيها
قيامها بالغير وان كان تعرض لها وانما قيد بالحسية لان مفهومها
واحد قد يكون ذاتا بالنسبة الى صفة وصفة بالنسبة الى ذات كالحركة
فانها ذات بالنسبة الى السرعة صفة بالنسبة الى ذي الحركة ولما كان
في هذا الحكم خفا بناء على انه انما يدل على علة توجه النقي والاثبات
الى مدلولاتها من حيث قيامها بالغير ولم لا يتوجهان اليها من حيث انها
ذوات يند بقوله لان الذوات ذات اي ما فرضه ذاتا موصوفة بالذاتية
دائما فانبات الذاتية لها لا فائدة فيه ونفيها عنها خلاف الواقع
فكلام الشارح رح لا غبار عليه الا انه عرض في كلام السكاكي رح
بان اقتضاء الثاني لمزيد الارتباط بظاهر لا حاجة في بيانه الى الاستدلال
الذي ذكره وبان استدلاله لاقتضاء الثاني ذلك قاصر حيث اكتفى
بقوله وقد ثبت فجباً قبل على ان النقي والاثبات لا يتوجهان الى الذوات
وانما يتوجهان الى الصفات لابد فيه من ضم ان الصفات مدلولات
الافعال والذوات مدلولات الاسماء وضم ما جعله دليلا على عدم احتمال
الذوات الاستقبال وبما حررنا ظهورك ان الشارح رح لم يعدل
عن الطريقة المملوكة في ايضاح المواضع المتشابهة الا انه ما اوضح
كل الايضاح قال قدس سره فانها لا تنفي اه يرد عليه ما سبوره
على التوجيه الثاني من ان الازم منه ان لا يمكن نفيها بمعنى جعلها
منفية واثباتها بمعنى جعلها ثابتة لا بمعنى الحكم بثبوتها فانه صادق والحكم
بانقائها فانه ممكن وان كان كاذبا قال قدس سره في الاصرار
وكذا في الاستحسانات والجواهر قال قدس سره فلذا اختار بعضهم

وهو الغاضل الكاشي حيث قال يمكن ان يحمل مذهب المص
رح على مذهب المعتزلة من انهم يقولون ان المنى هو المتع وذوات
الممكنات ثابتة في حال الوجود والعدم ولا يمكن الحكم بنفيها ويمكن
ان يحمل على ما يقول الحكماء من ان الماهيات غير محمولة ولا يمكن نفي
الماهيات من حيث انها ماهيات على معنى انه لا يمكن ان يقال
الماهية ليست بماهية بل لا يمكن الا سلب الوجود والصفات الاخر
عن الماهيات فيقال الماهيات ليست بموجودة او متحركة وحيث لا يمكن
ان يراد بقولنا ما زيد ان زيدا ليس بزيد بل يراد ان زيدا ليس بموجود
او كاتب او مجسم او غير ذلك من الصفات الى اخر كلامه ولا يخفى انه
لا يرد عليه ما اورده السيد لانه قال لا يمكن الحكم بنفيها ولا يمكن الحكم
بنفيها عن نفسها فلا يراد بما زيد ان زيدا ليس بزيد لكونه خلاف الواقع
بل يراد به ان زيدا ليس بموجود او متحرك او نحو ذلك ولا تعرض
في كلامه ولا في كلام السكاكي رح ههنا الحكم بثبات الذوات اذ لا حاجة
في تحقيق القصر اليه وان كان في الواقع الحكم بثباتها ايضا غير ممكن
لان الحكم بالانبيات والنفي يقتضي امرين ولا تغاير بين الذات وتقسيم
نم يرد على بيبانه انه لا يجري في قصر المتعاط نحو ما شريك الباري
الا تمتع الا ان يقال لا يمكن تصور المستحيلات الا باعتبار التشبيه والمثال
فيقول الى قصر الممكنات فتدبر قال قدس سره ولا يبعد ان يقال
اه هذا الوجه مع اشتماله على التكلفات التي ارتكها السيد بعيدا لان المراد
بالصفة في تقسيم القصر الى قصر الموصوف على الصفة وبالعكس
الصفة المعنوية كما مر فلا بد ان يراد ذلك المعنى في تحقيق القصر ايضا
ليتم التقريب قال قدس سره يطلق على المستقل بالمفهومية هذا
المعنى هو من فروع ما يقوم بنفسه حيث ان يد القسام في الوجود
الذهني قال قدس سره الذات ما يصح ان يعلم ويخبر عنه هذا المعنى يصدق
على ما لا يستقل بالمفهومية لانها يصح ان يعلم ويخبر عنها اذا لوحظت
بالذات كما بينه قدس سره الا ان يراد من حيث انه يصح ان يعلم ويخبر عنها
قال قدس سره وحيث لا يطلق اه لا يخفى انه لا بد في اثبات ذلك من شاهد

ومجرد كون الصفة في مقابلة الذات لا يقتضي ان يطلق
الصفة بهذا المعنى لجواز ان لا يستعمل الصفة في مقابلة الذات بهذا
المعنى بل النسبة الا ان يقال انه نقل في شرح حكمة العين في بحث الحال
عن افضل المحققين انهم يعني القائلين بالحال يعنون بالذات ما يصح
ان يعلم ويخبر عنه بالاستقلال وبالصفة ما لا يعلم الا بتبعية الغير قال
قدس سره لان الافعال تتضمن اه اي دون الاسماء فلا يرد ان الجمل
الاسمية ايضا تتضمن نسبا حكمية على ان النسب فيها مدلولات الروابط
قوله على طلب الشكر اه اي طلب حصوله في الخارج لانه المراد به دون
حقيقة الاستفهام لامتناعها على علام القيوب قوله لان ارازا ما يتجدد
اي ما يتغير وجوده زمان الاستقبال في معرض الامر الثابت اي غير
المقيد بالزمان ادل على كمال العناية حيث يدل على طلب حصوله
غير مقيد بزمان من الازمنة فتدبر فانه قد خفي على بعض الناظرين وهذا
الكلام اطلب اصل الشكر كما يدل عليه قوله اطلب الشكر لا اطلب
استمرار الشكر فلا يرد ما قيل ان الاستمرار التجديدي المستفاد من هل انتم
تشكرون امس بالمقام من الاستمرار الثبوتي المستفاد من فهل انتم
شاكرون قوله وقد اخذ الخ توضيحه ما في الشفاء ان مطلب
هل على قسمين احدهما بسيط وهو مطلب هل الشيء موجود على الاطلاق
اوليس بموجود على الاطلاق والاخر مركب وهو مطلب هل الشيء
موجود كذا ولبس بموجود كذا فيكون الموجود رابطا لا محمولا مثل
هل الانسان موجود خيوانا وهذا اندفع ما قيل ان هذا الكلام طاهري
خال عن التحصيل اذ لا يخفى في كل قضية سوى الوجود رابطي امر ان
فلا يستحق ما محموله الوجود ان يكون بسيطة بالنسبة الى ما محموله
غير الوجود قال قدس سره قد يطلب اه فيه اشارة الى ان بيان
الخارج رح لما الشارحة للاسم قاصر حيث اكتفى بالقسم الاول فقط
واكمل اكتفائه ههنا وقد ذكر في التلويح كلا قسميه لانه الذي يحتاج
اليه في شرح قول المصنف رح ويقع هل البسطة بينهما في الترتيب
قوله فيجاب بآراء لفظ اشهر اي احق الجواب ذلك اذ مفهوم الاسم

أمر بمحمل فاذا اجيب بمركب دخل في الجواب تفصيل لبس من دواخل
 المسؤل عنه فاذا لم يوجد مفرد اشهر عدل الى التركيب ولا يكون التفصيل
 المستفاد منه مقصودا والمراد بالاسم ههنا ما يقابل المسمى اذ شرحه
 الاسم لا يختص بالاسم المقابل للفعل والحرف قوله اى حقيقته اى لبس
 المراد بالماهية ما يقع في جواب ما هو فانه شامل لما يكون شرح الاسم
 بل الماهية الموجودة ووصف الحقيقة بالتي هو بها هو اشارة الى ان المراد
 بالحقيقة الماهية الثابتة في نفس الامر لا التحققة في الخارج على ما صرح به
 في التلويح من ان تعريفات الماهيات الثابتة في نفس الامر تعريفات حقيقية
 قوله فيجاب بايراد ذاتية اى حق الجواب ذلك واما قبيح الرسوم مقامها
 توسع واضطرارا كذا في شرح الاشارات وحكمة الاشراق قوله
 بين ما التي لشرح الاسم اى يطلب به معنى الاسم على ما في الشفاء
 ولبس ما الشارحة مختصا بطلب الحد التام الاسمي على ما وهم
 وان كان الشائع ذلك قوله لان من لا يعرف الخ في الشفاء
 واما ان طلب احد هل حركة او زمان او خلا او اله موجود فيجب
 ان يكون فهم اول ما يد ل عليه هذه الاسامي انتهى ويفهم منه انه
 لا بد من معرفة مفهوم الاسم اجمالا قبل طلب الوجود قال قدس سره
 ولم تعرف خصوصية ذلك المفهوم عندك من بين المفومات في الجملة بل
 توجب تمييز ذلك المفهوم عندك من بين المفومات في الجملة بل
 احتمل عندك كل مفهوم ان يكون مدلول ذلك الاسم فلا يكون
 ذلك المفهوم متصورا لك الا باعتبار انه معنى ذلك الاسم فلا يمكنك
 السؤال عن وجوده اذ لو قلت هل معنى لفظ الحركة موجود كان سؤالا
 عن وجود معنى هذا اللفظ الواقع بعد هل اعني افظ معنى لفظ الحركة
 لان السؤال عن وجود مفهوم ما يدخل عليه هل كفولنا هل الحركة
 موجودة اى مفهومها منطبق على موجود فالواجب حينئذ تقدم تصور
 معنى هذا اللفظ اجمالا وهو حاصل اذا كان لك علم بان لها معنى وهذا
 معنى قول الشارح رح فان من لا يعرف مفهوم هذا اللفظ اى مفهومه
 من حيث انه مدلول اللفظ استحالة من طلب وجوده وبما حررتك سقط

الاعتراض المشهور من انه اذا عرف ان له معنى فقد تصور به باعتباره
 معنى اللفظ وان كان مبهما فلم لا يكفي هذا التصور في طلب وجوده
 واما السؤال عن خصوصيته فانه متجه لاك تصورات الاسم بخصوصية
 وعلمت ان له معنى فنقول ما الحركة قال قدس سره وبعد ان عرفت
 خصوصيته اجمالا في ضمن ذلك اللفظ امكنك السؤال عن وجوده
 بان تحصل ذلك اللفظ مدخول هل قال قدس سره لكن الانسباء
 ليكون الاشتغال بمطلب هل بعد الفراغ عن مطلب ما الشارحة ولا به
 قد يكون لشرح المفهوم تفصيلا مدخل في التصدديق بوجوده
 قال قدس سره اى ماهية الموجودة اى في الاعيان هذا على ما ذهب اليه
 القوم واما عند الشارح رح فالمراد الموجودة في نفس الامر قال قدس سره
 بقدر الامكان اى بقدر ما يمكن تصوره بالذاتيات كلها او بعضها
 او العرضيات قوله والمعدوم اى في نفس الامر لا هوية له اذ لا يشير
 اليه العقل الا بعد اعتباره وفرضه هذا على طريقة الشارح رح واما
 عند القوم فمناه لا وجود له فان الهوية بطلق بمعنى الوجود قوله
 والفرق الخ هذه عبارة الشفاء وما ذكره وجدة اني لمغارة الحد لا محدود
 وقوله بالجملة وبالتفصيل اشارة الى الوجه الاسمي كالا يخفى قوله حتى
 ان ما يوضع الخ مثلا تعريف المثلث المتساوي الاضلاع بما احاط به
 ثلاثة خطوط متساوية احدا سمي وبعد ذلك بوجوده بالشكل الاول
 من التحرير يصير جدا حقيقيا قوله فانه يجاب عنه بزيد فان العلم بقيد
 احضار ما وضع له بعينه وهو عارض له بمعنى انه خارج عن ماهية اوشبهه
 بالعارض القائم قوله عن الجلس اى الماهية الكلية سواء كانت
 متفقة الافراد او مختلفة الافراد اجمالا وتفصيلا فيشمل جميع اقسام المقول
 في جواب ما هو نحو ما زيد وعمر و فيجاب بانسان وما الانسان والفرس
 فيجاب بحيوان وما الانسان فيجاب بحيوان ناطق فيطلب بما عتد السكاكي
 رح شرح الاسم وشرح الماهية الموجودة الا انه مختص عند الامر الكلي
 وعند صاحب القيل شرح الاسم كليا كان او جزئيا قوله اى
 اى اجناس الخ لا يتوهم من تفسيره مطلب ما بمطلب اى اقتدارها

فان اي لطلب المميز والطلب الماهية الا انه لما كان طلب ماهية الشيء
مستلزما للطلب فميز تلك الماهية وتعيينها عما عداه من حيث اشتغالها
على الخصوصية اقيم مطلب اي مقام مطلب ما ولذا يتحدجوا بهما
فيقال كتاب ونحوه لانه من حيث انه مشتمل على بيان الجنس اجنالا
جواب ما ومن حيث اشتغاله على الخصوصية الميزة عن الاجناس الاخر
جواب اي كذا يستفاد من شرحه للمفتاح قوله فقد سبق المفردون
اي لانفسهم بطاعة الله تع او عما سوى الله تع قوله وما المفردون اي ما
وصفهم الذي يعرف به انهم مفردون قال قدس سره قلت بينهما الخ
حاصله ان المطلوب في من في الدار تعين المستد اليه قصدا وتبعه
حصول التصديق بخلاف ادبس في الاء ام حصل فان المقصود منه
هو التصديق قوله واما ما ذكره السكاكي الخ يعني ان السكاكي رح
ادعى ان قوله تعالى فن ريكما للسؤال عن الجنس حيث قال ومنه
قوله تعالى ولا نسلم انه للسؤال عن الجنس لم لا يجوز ان يكون للسؤال
عن الوصف كما يدل عليه الجواب الا انه اورد المنع لقوته بصورة دعوى
فساد الجمل على الجنس مبالغة في قوة المنع فلا يرد انه يجوز ان يكون الجواب
من الاسلوب الحكيم واسارة الى ان السؤال عن الجنس لا يلبق بجوابه
بل اللائق السؤال عن اوصافه الكاملة على ان ادعاء فساد باعتبار
اجراء الجواب على مقتضى الظاهر فانه الاصل قوله بقوله ربنا الذي
اه اي اعطى كل نوع من الانواع صورته وشكله الذي يطابق كماله
الممكن ويجوز ان يجعل خلقه مفعولا اول لاعطى يعني اعطى خلقه
كل شيء يحتاجون اليه ويرتفعون به قدم المفعول الثاني لانه المقصود
ثم هدى ثم عرفه كيف يرتفق بما اعطى وكيف يتوصل به الى بقائه
وكما له كذا في شرحه للمفتاح قوله احد المتشاركين في امريهما
اعتبار بالاقل والمراد احد المتشاركين او المتشاركات في امره مضمون ما
اضيف اليه اي ووصفه بانه يعم المتشاركين لزيادة الايضاح والبيان
والا فالامر الذي يشارك فيه الشبان لا يكون الا بعمهما كذا في شرحه

للمفتاح وتبعه السيد وفيه بحث لان المتشاركين في دار او مال لا يسأل
بأي عما يميزهما ما لم يجعل تحت ما يعمهما ولو كان مفهوم المتشاركين
في هذا المثال قوله الى مشار اليه اي شيء يمكن التعبير عنه باسم
الإشارة قوله سل بني اسرائيل اه اي سل هذا السؤال فيكون في موقع
المصدر او جواب هذا السؤال فيكون في موقع المفعول او قائل هذا
السؤال فيكون حالا قوله اعشرين ام ثلثين إشارة الى ان عشرين
الاستفهامية يكون منصوبا مفردا اعتبارا باوسط احوال العدد فان عشرين
ثلاثة الى عشرة مجرور بمجموع وعشرين الى تسعين منصوب مفرد
وما بعد ذلك مجرور مفرد قوله واقول سل بني اسرائيل اه لعل مراده عدم
الوجدان ان قطعاً فانه يحصل كم في الآية ان تكون خبرية على ما
في الكشف او عدم الوجدان في صورة عدم الفصل بفعل متعد قوله
ان يكون المأني يقع التاء على صيغة المكان موضع الحرث وهو القبل
دون الدبر وفيه رد على اليهود فانهم كانوا يحرمون آتيان المرأة وظهرها
الى السماء كذا في تفسير القاضى في سورة الاحزاب قوله لعراقتها
في الاستفهام لانها موضوعة له وبار الكلمات موضوعة لمعانيها
فضمنت معنى الهمزة في الاستعمال قوله ولهذا يجوز اه اي لعراقة
الهمزة في الاستفهام دون غيرها يجوز وقوع سائر الكلمات الاستفهامية
بعد ام التي اصلها ان تكون متضمنة للاستفهام مع انها حقت بمعنى
بل فقط وبهذا يتدفع المخالفة بين هذا القول وقوله وبهذا ينحل اه
فان هذا القول يقتضى ان يكون جواز وقوع سائر الكلمات بعد ام
لعدم مراقبتها وقوله وبهذا ينحل اه يقتضى ان يكون جواز وقوعها
بعد ام خلوه عن معنى الاستفهام فلا يلزم اجتماع الاستفهاميين
وحيث يجوز وقوع الهمزة بعد ام ايضا اذ عراقتها في الاستفهام
لا ينافي كون ام بمعنى بل وقبل في توجيهه ان عراقتها في الاستفهام
يقتضى كمالها في التصدير فلا يجوز دخول ام التي بمعنى بل عليها كما في
حروف العطف من الواو والفاء وثم وفيه انه لا وجه حيث لا يخصص
ام بالذكر وقبل ان كون عدم عراقة سائر الكلمات في الاستفهام حلة

لجواز وقوعها بعد ان لا يشافي ان يكون العلة له تجزئته ام عن الاستفهام
وتقديم بهذا على بطلان ليس المحض بل مجرد الاهتمام ولا يخفى ركا كنه
قوله ريمان انك بكسر الراء وسكون الهيمزة مصدر رثمت الناقة
ولدها كسج عطفت عليه يروي مرفوعا على انه يدل من ما ويجوز ان
على انه يدل من ضميره والضمير في به على التقديرين راجع الى ما على
ان يكون النساء زائدة والضمير مفعول تعطى او راجع الى الولد وتعطى
بمعنى تجود او منزل منزلة اللازم ومنصوبا على انه مفعول تعطى وكلمة
ما مصدرية قوله وهذا يخل اي يكون ام بمعنى بل يكون الاستفهام
قوله اذ لا يستفهم عن الاستفهام ودعوى التأكيدي بعد هذا اذا انشاء
لا يؤكد قوله استكذبتم ام لم تكذبوا الخ في المعنى حذف المعطوف
بدون عاظفه لم يسمع وايضا فيه حذف الشرط من غير دليل عليه
وحذف الفاء الجزائية قوله كثيرا ما يستعمل في غير الاستفهام ظاهر
كلامه يدل على انها مجازات في تلك المعاني كما يشير اليه
قول الشارح رح وتحقيق كيفية هذا المجازة لكن التحقيق انه قد يراد منها
تلك المعاني بطريق المجاز وقد يراد بطريق الكناية وقد يراد
انها مستبغات الكلام وتفصيله في جواشينا على تفسير القاضي لقوله
نعالي كيف تكفرون بالله قوله نحو ما لا اري الهدى عدم الرؤية
قد يكون لحال في جانب الراي وقد يكون لحال في جانب المرفي فقوله
ما لا اري الهدى ان كان استفهاما عن حال في جانب الراي
يوجب عدم الرؤية فالاستفهام لا يمكن حله على حقيقة اذ لا معنى
للاستفهام عن حال نفسه فهو مجاز عن التعجب وان كان استفهاما
عن حال في جانب المرفي يوجب عدم الرؤية كالسائر فيجوز ان يكون
الاستفهام على حقيقة فان قصد منه التعجب ويكون ارادة المعنى الحقيقي
لمجرد التصوير والاتصال كان كناية وان قصد منه المعنى الحقيقي مع التعجب
كان التعجب من مستبغات الكلام وبما ذكرنا ظاهر الجمع بين كون الاستفهام
على حقيقة وكونه للتعجب وبين كلام الشارح رج في المختصر من ان قول
صاحب الكشاف نظر سليمان هم الى مكان الهدى فلم يصبره فقال ما

لا اري الهدى على معنى انه لا يراه وهو حاضر لساير يستره او غير ذلك
ثم لا حجة في انه غائب فاضرب عن ذلك واحد يقول هو غائب كانه يسأل
عن صحة ما لا يحل له لا يدل على ان الاستفهام على حقيقة وبين ما قاله السيد
في شرح المفتاح يظهر مما ذكره صاحب الكشاف انه حمل ما
على حقيقة الاستفهام فيكون المعنى اي امر ثبت لي وتلبس لي في حال
عدم رؤي الهدى هذا هو حاله سائر ما منع آخر لان من لد الشارح رح
عدم الدلالة قطعا ومرار السيد ظهوره في حقيقة الاستفهام واما الم
في قوله تعالى ان كان من الغائبين فهي منقطة كانه عليه عبارة الكشاف
لان المتصلة شرطها وقوع الهيمزة قبلها فوقع في شرحه للفتاح
قد يقال لاما منع من حله على حقيقة الاستفهام معنى اي امر وقع لي
وتلبس لي في حال عدم رؤي الهدى هذا مانع وحائل ام هو غائب ليس
على ما ينبغي قال قدس سره ما يتضح به وجه المجاز وبين قدس سره
استلزام الاستفهام للمعنى المراد وذلك لا يكفي في تعيين نوع المجاز فانه
ينحقق في جميع انواعه قال قدس سره الاستفهام عن عدد دعائه
الخ الاستفهام عن عدد الدعاء يستلزم الجهل استلزام المسبب للسبب
وكذا استلزام الجهل للاستكثار واما استلزام الاستكثار للاستبطاء
فهو استلزام السبب للمسبب فلا يدخل كم دعوئك في استعمال السبب
في السبب ولا في العكس وكذا الحال في متى نصر الله فان الاستعداد سبب
الاستبطاء وفي ما لا اري الهدى فان الجهل بالسبب مع وقوع السبب
سبب التعجب قال قدس سره الاستفهام عن الشيء يستلزم الخ هذا
من استعمال السبب في المسبب وكذا في الوعيد والتفريق كالا يخفى قوله
الام لم يتعرض السيد لبيان العلاقة ههنا ولعله ان طلب الفهم عن
وقوع امر مرغوب يستلزم طلب وقوعه على ابلغ وجه كانه وقع
ذلك الامر والتكلم بطلب فهمه قوله وهو الذي قصد المصنف
حيث قال بآلاء المقرر به بحرف الجر قوله ان كسر الاصنام قد كان
اي منك يدل عليه لفظ الاقرار وفيه اشار الى ان ذكر الفاعل في صورة
انكار الفعل نحو اضربت ام لم تضرب انما هو تعيين الفعل لان الانكار

متوجه اليه وليس المراد كسر الاصنام مطلقا كما وهم فاعلموا
 بانهم لو كان التقرير بالفعل لكان الجواب وقع بالكسر او لم يقع اقوله ان
 على الاقرار بانه منه كان كانه قبل ان انت فعلت ام ضرتك ولذا اجاب بقوله
 بل فعله كبيرهم قوله يعني اذا كان التقرير بالهمزة او التقرير
 لا يخص بالهمزة لكن اجبت الابداء بما يقرر به مختص بها كما في حقيقة
 الاستفهام لا يستلزم التقرير بالفعل والفاعل وغيره والفرق باعتبار الابداء
 قوله للتقرير بنفس الحكم لانه اطلب التصديق فيدخل الجملة ولا اثر لالابداء
 باحد الجزئين فيه قوله للتقرير بما يسأل عنه اي عدلوا لانهم من الزمان
 والمكان والحال فلا يتصور هنا ابداء قوله كذلك حال من الانكار اي حال
 كون الانكار مثل التقرير في حديث الابداء قوله لكن لا يجري فيه هذا
 التفصيل وهو انه يكون لانكار الفعل والفاعل والمفعول وغيره ابل لانكار
 التصديق فقط كهل اول انكار وتدلوا لها كالاصنام الاستفهامية كما مر
 في التقرير قوله فاذا بضرك او قلت كذا فان معناه انكار كون شيء ما
 مضر لك ويلزم منه انكار الضر وكذا من ذافعل كذا انكار كون شخص ما
 فاعلا ويلزم منه انكار الفعل وكذا من ذافعل كذا انكار كون شخص ما
 انكار الدعوة وكيف تؤذي اباك انكار حال يقع عليه الابداء ويلزم منه
 انكار الابداء ومن اين انكار لكان الدراية ويلزم منه في الدراية قوله فانه
 ذكر ما يكون معناه فان مضاجعة السلاح مانع لوقوع الفعل لا لفاعلية
 الخاطب بان يكون الفعل متحققا لكن ليست فاعله فاقبل انه يجوز
 ان يكون مضاجعة السلاح مانعا لتصور الفعل منه وان كان في نفسه
 قادرا عليه وهم ناش عن فلة التدبر قوله فان المنكره يعني ان الظاهر
 ان المقصود فيه التخصيص ردا لقولهم لولا رل هذا القرآن على رجل
 من القرين عظيم وانكار ان يكونوا هم المبدريين لامر النبوة والتولين
 لقسمه رجبه ربك ولذا اهتم بقوله نحن قسمنا بينهم معيشتهم وفيه رد
 على المفتاح حيث جعله لتقوية حكم الانكار قوله واما قوله تع اتخذ
 اصناما ايعني فرق بين هذه الآية والآية السابقة فان المنكر في الاولى
 تعلق اتخذ اذا لولي بغيره لا اتخذ اذا لولي وفي الثانية اتخذ اذا تعلق

بالالهة

والله انكار لكان الدراية نسخ

بالالهة وذ كر الاصنام كمال توحيثهم والمسالمة في توحيثهم والدلالة
 على كمال جهلهم فلا يصح ههنا تقديم المفعول الاول بان يقال اصناما
 اتخذ الهة فانه يفيد ثبوت اتخاذ الالهة وانكار تعلقه بالاصنام
 وما قبل انه حيث يجب تقديم الالهة لان المنكر اتخاذ الالهة لا اتخاذ
 مطلقا فليس بشيء اذ ليس المقصود ثبوت اتخاذ المطلق وانكار
 تعلقه بالالهة وان كان اتخاذ المطلق في نفسه متحققا فقد برهان
 الفارق بين النكات هو الذوق السليم قوله فيقدر المفسر بعده ووجهه
 ان سياق الكلام يدل على انهم لم ينكروا مطلق الاتباع وانما انكروا
 ان يتبعوا بشر امثلهم في الجسدية وطلبوا ان يكون من جنس آخر
 وهم الملائكة وقالوا لئلا يله اذا كان منهم كانت الملائكة اقوى
 وقالوا واحدا انكار لان ينسج الامة رجلا واحدا وارادوا احدا من
 امثالهم ليس بانهم فهم وافضلهم فوجب ان يقدر الفعل بعد المنصوب
 ليكون ما يلي الهمزة هو المفعول فيعود الانكار الى كونه المفعول لا الى
 الفعل نفسه قوله اذا قدم المرفوع اي المضمر نحو وانت ضربت
 واما المظهر المعرف نحو ازيد ضرب فلا يحتمل الا على تقوى حكم
 الانكار والمنكر نحو ارجل ضرب على انكار الفاعل هذا على الضابط
 الذي فرره السكاكي رح في تقديم المسند اليه قوله لمجرد التقوى
 فيكون ما يلي الهمزة مجموع الجملة كهل لانكار التصديق قوله تقوية
 حكم الانكار فيه اشارة الى ان حرف الانكار اذا دخل على كلام يفيد
 التقوى كان لنا كيد الانكار لا لانكار التأكد كما انه اذا دخل على ما
 يفيد الاختصاص نحو اغيبر الله اتخذ وليا كان لاختصاص النبي
 لاني الاختصاص كذا في شرحه المفتاح قوله ولو كانوا لا يعقلون
 اي ولو ضم الى مجسمهم عدم تعقلهم قوله من قيل التخصيص
 والتقديم للتخصيص وما يليه هو الفاعل قوله الى تذكر هذا التفصيل
 حيث قال اباك ان يزول عن خاطرك التفصيل الذي سبق في نحو
 انا ضربت وانت ضربت وهو ضرب من احتمال الابتداء واحتمال
 التقديم ونفاوت المعنى في التوجيهين قوله فلا يحمل نحو قوله تعالى

منوان هذا القول لم يوجد في اكثر النسخ

آله اذن ليكم اه اي آله اذن في التبريم والتحليل حيث جعلتم ما
 رزقكم الله خلا لا وخراما وقلتم ما في بطون هذه الانعام خالصة
 لذكورنا ونحرم على ازواجنا ما على الله تفترون في نسبة ذلك اليه
 قوله على التقديم للخصيص فيه اشارة الى انه يجوز التقديم لانكار
 الفاعل لتوابعه الى نفي اصل الفعل بالمبالغة كما سيجي قوله ان
 الاذن ينكر من الله دون غيره اذ معلوم ان المعنى على انكار ان يكون
 من الله اذن فيما قالوه من غير ان يكون هذا الاذن قد كان من غير
 الله واصنافه الى الله قوله وهذا بخلاف ما ذهب الخ اعترض عن
 ذلك بانه اذا ان في الآية مانعا اخر سوى ما تقدم قوله على مذهب
 القوم فهو بالحقيقة اعتراض على ما في الكشاف من ان هذه الآية
 من قبيل اغتراب الله اتخذ وليا في كون الانكار راجعا الى ما يلي الهمزة
 لا الى الفعل كذا في شرحه للمفسر قوله اي الله كاف يعني انكار النفي
 لا يكون مقصودا بالذات بل وسيلة الى الالبات على ابلغ وجه وقته
 يعلم ان انكار الالبات وان كان نفيها فهو ليس لتقرير النفي لانه ليس
 مقصودا نحو ما فخصبت فان المقصود منه انه لم كان العصيان وما كان ينبغي
 لاجل الخطاب على الاقرار بالنفي او ثبت النفي قوله اي لعل الخطاب اه
 ويجوز ان يكون لتقرير معنى التحقيق قوله وعليه قوله تعالى اه فانه
 لانكار الالبات والحمل على الاقرار بالنفي وثبت النفي قوله وعليه قوله تعالى
 اه اي لو كان نحرهم امكن متعلقا بما لذكرين من جنس الضأن والمعز
 او الاثنين منها او ما اشكلت عليه ارجاها والمقصود انه تعالى لم يحرم
 شيئا منها كما كانوا يزعمونه فانه كانوا يحرمون تارة ذكور الانعام وتارة
 لثامها واخرى اولادها كيف كانت ذكورا او اناثا او مختلطة وينسبون
 ذلك التحريم الى الله تعالى فورد عليهم بانكار محال التحريم قال قدس سره
 انكار الشيء اه على الاول اعتبارا من السبب المسبب وعلى الثاني اعتبارا من
 المسبب للسبب ومعنى الاول اعتبار الاستلزام من جانب الانكار ومعنى
 الثاني اعتبار من جانب الاستفهام قال قدس سره وقس على هذا
 اه لو اسقط قوله وادعاء انه مما لا ينبغي اوزاد عليه او انه لم يقع ولا يقع

كان اظهر واخصر ولا يحتاج الى القياس المذكور قال قدس سره
 وبالحمل اه اي لا حاجة الى توسيط ادعاء اعتقاد المخاطب قوله
 اعصيت ربك اي لم كان العصيان وما كان ينبغي ان يقع قوله وذلك
 في المستقبل اي في صيغة المستقبل سواء كان معنى الحال او الاستقبال
 فلا يرد انه لا وجه للخصيص لان التوبيخ على الحال محال قوله في الماضي
 اي في صيغة الماضي قوله نحو قوله تعالى افاض فيكم اه اي اخصكم
 ربكم على وجه الخلوص والصفاء بافضل الاولاد وهم البنون واتخذ
 لنفسه دونهم وهي البناات لم يكن ذلك قوله وعليه قوله تعالى
 هل جزاء الاحسان الا الاحسان لم يقل منه لانه ليس لتكذيب ما دخل
 عليه هل بل لتكذيب الحكم الذي يدعيه الكفار ويقولون ان اصحاب
 محمد فقراء فان كان الحشر حقا كما قالوا يكونون في الآخرة ايضا فقراء فرد
 الله تكذيباتهم قوله وهل يذخر الضرعام اه يذخر كينهم واذخر
 بتدبير الدال افعل في القياموس ذخره كنعه ذخرا بالضم واذخره
 اختاره قوله والافكل مصلحه فيه اي ليس المراد مجرد نفي الوبال
 في الايمان بل معه الذم والتوبيخ اذ لو كان مجرد نفي الوبال مع ان
 في الايمان كل مصلحه لما حسم الاخبار بمجرد نفي الوبال بل المناسب
 التمرض بالمصالح ايضا قوله بلفظ الاستفهام اه والحمله استيفائية
 لتهويل العذاب بانه كان من المنكر العسائي الذي لا يكتفه عتوه قوله
 نحو اني لهم الذكرى اي من اين لهم الذكرى او كيف يتذكرون ويتعظون
 بهذه الحالة وهي الدخان وكيف يوفون بما وعدوه من الايمان عند كشفه
 وقد جاء هم ما هو اعظم من كشف الدخان وهو الرسول المبين بالآيات
 والمعجزات قيل وقع على قرين دخان من السماء حين اخذوا بالسنة
 بدعاء عليه السلام وكان الرجل يكلم الرجل فلا يراه فناشده بالله
 والرحم ووعدوه ان يؤمنوا اذا كشف عنهم ثم لم يفوا كذا في شرح المفتاح
 الشريفي قوله ولا يخصص المتولدات فيما ذكره ذكر في الاتقان اثنين
 وثلاثين معاني متولدة من الاستفهام وان كان بعضها راجعا الى ما ذكر
 قال قدس سره فورد عليه اه اجاب عنه الشارح رح في التاويل بان المراد

غير كف عن المشتق منه وفيه ان هذا التقييد بما لا دليل عليه وانه حيث
لا حاجة الى قوله غير كف اذ يكفي ان يقال المراد طلب فعل هو المشتق منه
وانه يخرج اكفف عن الكف واجيب عنه بان اكفف لم يوضع للكف
عن الكف بل للكف مطلقا والكف عن الكف مستفاد من المجموع
لا من صبغة الامر قال قدس سره فان الكف له اعتبار ان حاصله
منع كون النهى لطلب الفعل لانه لطلب معنى حرقي ملحوظ بتبعية الغير
وهو الكف الجزئي المدلول بالانتهائية ولا يقال له الفعل
وان اتخذ ذاته بالفعل الا يرى ان الابتداء فعل ولا يقال وضع
من للفعل قال قدس سره اذ لا يتصور اي لا يتصور من فرعون
اعتقاد استعلاء الماء مع ادائه الالوهية لنفسه فلو كان
الاستعلاء معتبرا في مفهوم الامر لما قال فرعون ماذا تأمرون
واجيب بان المراد ماذا تشيرون من الموافقة بمعنى المشاورة وبانه اختضع
لنفسه بعد رؤية معجزة موسى عم ولا يخفى ان كلا الوجهين خلاف الظاهر
قال قدس سره لا يتناول التنب حيث ادخل التنب فيما سواه وقال
الطلب على جهة الاستعلاء يورث الايجاب وانه يستلزم الوجوب
بشرط العلو والالم بقدر غير الطلب قال قدس سره ولا شبهة في ان طلب
المتصوره اشارة الى ما سبق من انك تطلب بالامر ان يحصل في الخارج
ثبوت ما هو متصور اي حاصل في ذهنك وقوله على سبيل الاستعلاء
اشارة الى ان الطلب على سبيل التضرع او غيره لا يورث الايجاب
وقوله يورث ايجاب الايمان به اي بالمتصور وقوله على المطلوب منه اي
على من يطلب منه المتصور وقوله بحسب جهات متعلق بوجوب الفعل
ومعناه انه بحسب اعتبارات مختلفة من الشرع والعقل والعرف اي ان كان
الايجاب من الشارع فيجب شرعا او من العقل فعقلا او من العرف
فعرفا وقوله والا اي وان لم يكن الاستعلاء عن هو اعلى رتبة لم يستتبع
ايجابه وجوب الفعل وقوله فاذا صادقت هذه اي صبغ الامر اصل
الاستعمال بالشرط المذكور وهو كون الاستعلاء عن هو اعلى رتبة افادت
الوجوب والا اي وان لم تصادف اصل الاستعمال بالشرط المذكور

بان لا يكون مع الاستعلاء اولا يكون الاستعلاء من العالي لم تفد غير
بمجرد الطلب من غير ايجاب ووجوب كذا في شرح المقاصح الشريف
قال قدس سره حصل التوقف اه فيه انه ليس معنى قول الشارح رح
وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك وبين الاشتراك اللفظي انه
بعد قوله بالاشتراك توقف في انه مشترك بمعنى اولفظي اذ لم يقل به
احد بل معناه انه توقف في انها موضوعة للقدر المشترك او مشترك
لفظي بان يكون حقيقة فيهما او حقيقة في الوجوب فقط او في التنب
فقط فان التوقف في الاشتراك اللفظي يشمل الاحتمالات الثلاثة فيكون
حيث مراد موافقا للمذهب الاخير الذي ذكر في المحصول واما ما وقع
في الشرح المعتمد يعني العسدي فقد اضطرر الشارح رح عليه
في شرح الشرح حيث قال جعل الشارح الضمير في فيما للوجوب
والندب على ما هو الظاهر ولعدم اشعاره بالتوقف في نفي الاشتراك
لفظا او معنى بل لاشعاره بعده ذكر في بعض الشروح ان الضمير
للاشتراك والانفراد بمعنى لا يدري مفهوم اصلا وهو الموافق لكلام
الامدي انتهى وماله ان الشارح رح وان راعى الظاهر في ارجاع
الضمير لكنه قاصر في بيان مذهب الاشعري والقاضي لعدم اشعاره
بالتوقف في نفي الاشتراك اللفظي والمعنوي بل لاشعاره بعدم التوقف
والحزم بعدم الاشتراك لان المتبادر من التوقف في الوجوب والندب
انه لا يدري انه حقيقة في الوجوب او في التنب او فيهما ولا حصل قصوره
في بيان المذهب ذكر في بعض الشروح ان الضمير راجع الى الاشتراك
والانفراد فيكون عبارة المتن وافيا ببيان المذهب وايدى به موافق لما في
احكام الامدي قوله ويختص بما ليس اه الباء داخل على المقصور
فلا بد استعمال المقتضية باللام للمخاطبة نحو قوله تعالى فلتقرحوا
قوله ما يصح ان يطلب الخ لم يقل ما يطلب به ليشمل الصيغ الغير المستعملة
في الطلب قوله بحذف حرف المضارعة اخرج بهذا القيد
نحو فلتقرحوا فانه داخل في الاول قوله بما هما الصيغون الصيغون ههنا
في مقابلة الاصوليين كما وقع في شرح المقاصح ولما بحسب عرف النحاة

فالامر حقيقة في المقرون باللام والصيغ المخصوصة وفي عرف الاصوليين
في الطلب على سبيل الاستعلاء فلا يرد ان النجاة لا يسمون المقرون باللام
امرافاته ليس عندهم الاما حذف عنه حرف المضارعة كما في الرضى وان
تسمية غير صيغة الامر الحاضر امر الاختصاص بالنجاة بل نعم جميع ائمة
اللسان كما ينبغي في عبارة المفتاح ان ائمة اللغة يسمون قيم وليقم صيغة الامر
قوله حال كون الطالب اذا جعل استعماله خلا من قاعل الطلب المحذوف
بالتأويل باسم الفاعل والظاهر انه تمير عن الطلب بويده قوله على جهة
الاستعلاء قوله باناسمائه في التسليم اشارة الى ما ذكره في شرح المفتاح من ان
الاصل والشائع في مثل هذه الاضافة هو الاضافة الى ما هو المدلول الحقيقي
كالفاظ الاستفهام وكانت الشرط وحروف التبداء واسماء الاصوات
وافعال المقاربة وغير ذلك وان احتمل ان يكون المراد به المعنى العرفي
التحوي والاضافة بيانية قوله وان لم يصلح دليلا عليه لجواز ان يكون
نسيبهم امر الكثرة الاستعمال في الامر قوله كالاباحة لاشتراك الاباحة
والايجاب في مطلق الجواز قوله نحو جالس الجلس او ابن سببرين
فان مخاطب توهم ان لا يجوز بحاليتها لما كان بينهما من سوء الامتزاج
فابحله المجالسة بهما قوله والتهديد فان ايجاب الشيء يستلزم التخويف
على مخالفته قوله وهو اعلم انه لا بد ان يكون من عند نفسه قوله هو اي
الانذار تخويف مع دعوة الى الحق فعلى هذا ايضا اعلم لان الدعوة لا تستلزم
التهديد قوله والتجبر اه فان ايجاب شيء لا قدرة للمخاطب عليه يستلزم
التجبر عنه قوله والتجبر اي جعله مستغرا متعلقا لما امر به فان ايجاب
شيء لا قدرة للمخاطب عليه بحيث يحصل عقبيه من غير توقف يستلزم
تسخيره لذلك قوله والاهانة فان طلب شيء من غير قصد حصوله
اعدم القدرة عليه مع كونه من الاحوال الخسيسة يستلزم الاهانة
قوله والتسوية فان الواجب الخير يستلزم التسوية قوله والتي فان طلب
وجود شيء لا يمكن له يستلزم التثني قوله حقه الفور اي وجوب الفعل
عقيب ورود الامر وجواز التراخي مفوض الى القرينة وهذا مذهب
بعض الاصوليين قوله كافي الاستفهام انه لا خفا في انها على الفور

ولا يظهر

ولا يظهر لذلك سبب سوى كونهما للطلب مع اشتراط امكان المطلوب
والامر كذلك فيشار كهما في الفور قوله حتى المساء اي اضطلع
زمانا طويلا فيسبب بذلك لتحقيق التراخي فانه اذا قال قيم ثم قال اضطلع
وفعل الجسد كليهما على التعاقب يكون ممثلا على الفور بخلاف ما اذا امره
بعد الامر بالقيام بالاضطجاع زمانا طويلا فانه يفهم منه انه غير الامر
الاول قوله مع تراخي احدهما اي القيام والاضطجاع ابهما كان
وارادة القيام فقط وهم قوله وهو اي لفظ النهي واما صيغته فالاختلاف
فيها كالاختلاف في صيغة الامر قوله ان النهي الخ اي النهي المطلق
عن القرينة يقتضي الفور فيجب الانتهاء في الحال والتكرار اي دوام
تركه وعليه المحققون لتبادرهما منه الى الفهم والفرق توقف انتفاء حقيقة
الفعل على التكرار وعدم توقف تحقق حقيقة الفعل عليه قوله
وقال السكاكي اي ليس للامر المطلق والنهي المطلق دلالة على شيء
من التكرار وعدمه بل كل منهما مفوض الى القرينة فان كان المقصود منهما
قطع الفعل الواقع في الحال كاللمرة وان كان اتصال الفعل الواقع كانا
الاستمرار والدوام في جميع الازمنة التي بقدر المكلف عليه قوله اختلفوا
الخ اختلفوا في تعليق النهي فقال الاشاعرة هو فعل ايضا وهو كف
النفس عن الفعل وقال ابو هاشم وكثير هو عدم الفعل واستدل الاولون
بان عدم الفعل نفى محض وهو غير مقدور للمكلف وبانه مستمر من الازل
فلا يكون اثر القدرة الحادثة وقد يقال دوامه واستمراره مقدور لانه قادر
على ان يفعل ذلك الفعل فيزول استمرار عدمه فمن هذه الجهة يكون
مقدورا وصلى اثر القدرة الحادثة وقال ابو هاشم ان الناس يمدحون
من دعى الى الزنا وتركه وان لم يخطر ببالهم انه فعل الضد والجواب
ان لا نسلم انهم يمدحونه على عدم الفعل بل يمدحونه على فعل الضد
وهو كف النفس عن الزنا بالاشغال بغيره قوله وهو نفس ان لا يفعل
فمنزلة لك لان الترتيب يعلق على انصراف القلب عن الفعل وكف
النفس عنه وعلى فعل الضد وعلى عدم الفعل المقدور قصدا على ما
في المواقف في بحث الكيفيات النفسانية وشي منها ليس بمراد ههنا

قوله وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات وهذا المعنى مجازي لانها موضوعان لطلب الفعل او الكف عن الفعل ونفس الفعل والكف عنه غير الثبات والدوام عليهما وليس ههنا معنى حقيقيا للنهي بناء على ان الحق انه يقتضي التكرار على ما وهم لان معناه كما تقدم ان صيغة النهي المستعمل في معناه الحقيقي اعني طلب الكف عن الفعل يقتضي استمراره في جميع الاوقات وههنا الصيغة المستعمل في نفس الثبات والدوام قوله مجزوما بان المضمره مع الشرط اليه ذهب الجمهور وقال الخليل ان هذه الاربعة تتضمنها معنى الشرط عملت في الجزاء قال الرضي وهذا ليس بجيد لان الاسماء تتضمنه بمعنى الشرط اذا عملت في الشرط والجزاء فلم لا يعمل الفعل المتضمن له قوله ان ارزقناه ميل الى المعنى للاختصار والا فالمتقدم ان يكن لي مال انفقته كما في نظائره قوله والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطلب عليه لان الطلب فعل اختياري متعلق بشئ فلا بد من التصديق بفائدة مترتبة على ذلك الشئ ليعتلق به الطلب وهذا معنى كونه حاملا على الطلب وليس معناه انه علة غائية لنفس الطلب مترتبة عليه اذ ليس الطلب مقصودا لذاته حتى يكون له غاية في نفسه قال السيد في حاشية المطالع الضروري في الشروع الذي هو فعل اختياري توقفه على تصور العلم بوجه ما والتصديق بفائدة مترتبة عليه فاعتبر التصديق بفائدة مترتبة على العلم لا على الشروع اذ ليس مقصودا لذاته بل لتحصيل العلم وبما حررناك من ان السبب الحامل على الطلب غاية مترتبة على المطلوب وانما صار حاملا على الطلب لتعلقه به فالشرط المقدر هو المطلوب لا الطلب فاندفع الاعتراض الذي اوردته السيد بقوله هذا الوجه يقتضي الخ فان قيل ما ذكرت يدل على انه لا بد للطلب من غاية مترتبة على المطلوب حاملا على طلبه وذلك انما يتصور فيما يطلب لغيره والشئ قد يطلب لذاته فلا يكون له غاية فلا يصح قوله والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطلب عليه قلت قد صرح السيد في حاشية المطالع في تحقيق

له علة غائية في نفسه نهضة

غاية العلوم الغير الالية حصولها انفسها ان الشئ قد يكون غاية لنفسه بان يكون بحسب وجوده الذهني علة لوجود ذي الغاية في الخارج فاللازم منه ان يكون وجوده الذهني علة لوجوده الخارجي ولا محذور فيه قوله فوجود ذلك السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب بمعنى ان الطلب انما يتعلق بالشئ بواسطة وجود ذلك السبب وترتبه على المطلوب قوله لان العلة الغائية بوجودها معلولة للعلة الفاعلية اي العلة الغائية باعتبار وجودها الخارجي معلولة للعلة الفاعلية بنفسها اذا كان الشئ غاية لنفسه ويتوسط معلولها اذا كانت الغائية غير المعلول وقس على ذلك قوله وان كانت بما هيها علة لعلة العلة الفاعلية اي بنفسها او بواسطة معلولها ولاجل هذا التعميم لم يقل معلولة لمعلول العلة الفاعلية وعلة لمعلولها فاندفع الاعتراض الذي اوردته السيد بقوله المناسب اه قال قدس سره والطلب لا يكون الا لغرض اما نفس المطلوب باعتبار وجوده الخارجي او امر اخر يرتب عليه فيصح الحصر بلامونة قال قدس سره فقد تضمنت اه اي الاشياء الخمسة من حيث المعنى انها سبب لسبب ما فاذا ذكر السبب اي ما يصلح ان يكون مسببا لها علم ان تلك الاشياء الخمسة هي السبب له وانما خص ان بالذكر لانها الاصل في الشرط قال قدس سره وهذا اي الطلب متلبس بمخالفة الخبر فان الخبر لا يلزم ان يكون لغرض غير مدلوله فان الاصل فيه افادة مضمونه وانما قال لا يلزم اذ قد يكون الغرض منه غير مدلوله كالتحسر والتوله وغير ذلك كما مر في اول احوال الاسناد الخبري قال قدس سره بخلاف اه اما الكلام السابق للتعليل والتأكييد لتحقيق المخالفة بينهما فيما ذكر قال قدس سره فكان الشارح رح اه هذا من قبيل ان بعض الظنن اثم اما اولا فلان قوله بخلاف اه صريح في انه متعلق بما قبله بيان للفرق بين الطلب والخبر في انه لا بد للطلب من غرض فكيف يظن بالشارح رح انه جعله اشارة الى وجه آخر واما ثانيا فلان الوجه الاول منقول من شرح العلامة والوجه الثاني من الرضي واما ثالثا فلان الوجه الثاني مبني على ان المقصود

من القاء الخبر افادة مضمونه ومن القبله الطلب كون المطلوب مقصودا وليس فيه تعرض للغرض من الطلب والخبر اصلا والوجه الاول مبنى على كون الغرض من الطلب امر اسوى الطلب مرتباً عليه وعدم لزوم ذلك في الخبر من غير تعرض لبيان مفادهما قال قدس سره والمراد منه الوجه الثاني حله على الوجه الثاني بغير لا بد فيه من صرف العبارة عن ظاهرها كما اعترف به قدس سره قال قدس سره لان اكثر الاشياء الخ هذا دعوى بلاينة فان اكثر الاوامر والنواهي التي وقعت في كلام الشارع مطلوبة لذواتهم بل الاصل ان يكون المطلوب مطلوباً لذاته الا اذا صرف عنه صارف قال او حال قوله يعني يتوقف ذلك الخبر على حصوله اي عند المتكلم توقفاً عليه في الواقع ام لا نحو ان شئت اكرمك قال قدس سره الاظهر ان لا ظهوره فضلاً عن الاظهرية لان كون الشيء مطلوباً لغيره يقتضي ان يكون ذلك الغير موقوفاً على حصوله لان يكون ذلك الغير علة غائية له فان الاسباب والآلات كلها مطلوبة لغيرها وليس ذلك الغير علة غائية لها قوله وتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط اي بحسب الوضع وان شاع استعماله اي الشرط اللغوي في السبب وفي الشرط الذي هو تشبيه بالسبب اعني الشرط الذي لم يبق للسبب امر يتوقف عليه سواء في الشرح العضدي الشرط ما لا يوجد الشيء بدونه ولا يلزم ان يوجد عنده وهو عقلي وشرعي ولغوي اما العقلي فكانا يؤوله الى العلم فان العقل يحكم بان العلم لا يوجد بدون الحيرة واما الشرعي فكانا يؤوله الى الصلوة فان الشرع هو الحاكم بذلك واما اللغوي فمثل قولنا ان دخلت الدار من قولنا فانت طالق ان دخلت الدار فان اهل اللغة وضعوا هذا التركيب ليبدل على ان ما دخلت عليه ان هو الشرط والاخر المعلق به هو الجزاء هذا وان الشرط اللغوي صار استعماله في السببية غالباً يقال ان دخلت الدار فانت طالق والمراد ان الدخول سبب للطلاق يستلزم وجوده وجوده لا بمجرد كون عدمه مستلزماً لعدمه من غير سببية ويستعمل في شرط تشبيه بالسبب من حيث انه يستلزم الوجود وهو الشرط الذي لم يبق للسبب امر يتوقف عليه سواء فاذا وجد ذلك الشرط وجد

الاسباب والشرط حكماً كلها فيوجد الشرط فاذا قيل ان طلعت الشمس فالتفت مضي فهم منه انه لا يتوقف اصابته الا على طلوعها انتهى وهكذا في كتب الاصول المعتبرة عرفوا الشرط بالمعنى المذكور وقسموه الى الاقسام الثلاثة يعلم مما ذكرنا ان الشرط اللغوي موضوع لما يتوقف عليه الشيء عند المتكلم مطلقاً غلب استعماله في السبب والشرط السببية فقد ظهر صحة قول الشارح رح ان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة اه على ما هو اصل وضعه وان شاع استعماله فيما يتعلق بالجزاء قطعاً فاندفع اعتراض السيد بقوله المذكور في الكتب اه لان وضعه لما يتوقف عليه الشيء في الجملة لا ينافي استعماله غالباً في السبب وما يشبهه ثم ما ذكره السيد في معنى الآية المذكور في شرح المفاتيح للشارح رح تركه ههنا لعدم اطراذه في نحو قوله تعالى فذهب لي من لدنك وليا يرثني على قراءة الجزم فان المفهوم منه ان الارث موقوف على الهبة لا دعاء اه سبب تام او شرط اخيره وذهب القراء في الآية الى ان الجزم باضممار اللام الحازمة والتقدير قل للذين آمنوا قولي اقبموا الصلوة بعساة تليق وهي اقبموا ورد السكاكي رح بان اضممار الحازم في الافعال نظير اضممار الحار في الاسماء في الشذوذ وفي الكشاف وانما جئنا بذلك ههنا ولم يحسن في قوله محمد فقد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امرئ لا لادالة قل عليه فكانه عوض عنه قال قدس سره وكذلك ان توضأت اه لا يخفى انه تكلف والحق انه مجرد التوقف قوله لا يوجب عدم النزول مثلاً اي في الحال والاستقبال فانه اذا كان متردداً في النزول في الاستقبال كان الاستفهام على حقيقته قوله فيقول منه بقرينة اه فيكون اللفظ الموضوع لطلب الفهم مستعملاً لطلب الحصول وكونه مرغوباً اليه قوله اي لا ينبغي اه اي لا نكار المستقبل اي لا ينبغي لك ان لا يحدث منك النزول والتوبيخ ههنا باعتبار ترك الاول في اعتقاد المتكلم لا باعتبار ترك الواجب والتعير عليه فانه ينافي الغرض قوله ويجوز تقدير الشرط اه لما ذكره في الشرط بعد الاشياء الاربعه اشار الى تعميم الحكم اه انه جار في غيرها ايضا فكثيراً الفائدة وتأسيساً بقدره قوله في غيرها

اي في غير هذه المواضع التي يحزم فيها المضارع فلا يرد ان قوله ام اتخذوا
 للاستفهام فيكون داخل في ما سبق قوله فانه هو الولي تعريف المستند
 وصحرا الفصل اقصرا للافرا لان الية في حق المشركين فلذا قال يجب
 ان يتولى وحده وليس لقصير القلب على ما وجه قوله انكار لكل ولي اه
 بناء على ان ام منقطع عن معنى بل والهمزة والاستفهام لانكار فيكون النكرة
 في سياق التثنية بمعنى فيفيد العموم قوله وحيتئذ يترتب عليه اه يعني
 ان الظاهر ان الغاء للسببية فيفيد ترتيب السبب على المسبب بحسب الوجود
 او ترتيب المسبب على السبب بحسب العلم قوله لكونه ناعما فيحمل كل واحد
 من النوم والسهو بمنزلة البعد في اقتضاء اعلاء الصوت قوله فقبل اه
 حقيقة في القريب والبعد وهو قول ابن الحاجب والثاني قول الزمخشري
 قوله واستعادته يعني انه يتصور نفسه في مكان بعيد عن تلك الحضرة
 قوله بتبعيد الله مفعول له لاستعماله المقدراى استعماله للقريب لا يحيطاط
 شأنه بتبعيد الله عن مجلس الحضرة والاول على جاذبة والثاني غاية مرتبة
 قوله واما الحرص على الحق اي الرغبة والرضا ولا يجوز ان يراد مقتضى الحقيقى
 لاستعماله على الله تعالى قوله وانما الغرض اذراؤه اه فاللفظ الموضوع
 لطلب اقبال الخاطب على المتكلم مستعمل في طلب اقباله على الامر الذي
 يتاديه له قوله على زيادة التظيم التظيم الشككية من التظيم والشكوى
 من شكوت فلانا شكوة وشكوى وشكايه اذا خبرت عنه بسوء فهو مشكى
 ومشكو قوله مجردا عن طلب اه لان المتكلم لا يطلب اقبالا لنفسه
 فان هذا السبب يجرى في المتكلم اما وحده او مع غيره قوله وانقل اه
 كتاب التعجب نقل عن باب الامر مثل اسمع بهم وابصرو عن الخبر
 والاستفهام مثل ما احسن زينا وكتاب التوبة لا بالى اخذت ام فقدت
 نقل عن معنى الاستفهام قوله لم يسبق فيه معنى النداء اصلا اى لا حقيقة
 كافي بازيد ولا مجازا كافي التعجب منه والمندوب فانها متادى دخلها
 معنى التعجب والتعجب فعنى بالله المحض حتى تعجب منك ومعنى يا محمد اه
 زعمال فانما شئت انك كذا نقل عن الشارح ربح قوله فاهى مضموم اه
 لان كل ما نقل عن باب الى باب آخر فاعر به على حسب ما كان عليه

كتاب الغياب قوله وقد يقوم مقام اى اسم منصوب اه اشارة الى ما
 ذكره الشيخ الرضى الاولى ان يقال نصب الجميع على انه منقول من النداء
 اجراء لباب الاختصاص مجرى واحد لكنهم جوزوا نصب ودخول
 اللام في نحو يا عميل وفي نحن العرب لانه ليس بمتادى حقيقة ولانه
 لا يظهر حرق النداء الذي لا يجامع اللام قوله قال ابن الحاجب
 وتبعه صاحب الباب قوله لا تدعى لاه اخرى * عنه ولا هو بالاشاء
 يشترى * اى لا تعدل بالنسب عن نهي لا جعل اب آخر ولا هو بيلعنا
 بغيرنا من الاشياء قوله وكان فعلة لذلك بتشديد النون او تخفيفها عطفا
 على كان السابق قوله لا يخلو عن خول اه اى عن اشعار بان فيه
 خولا وجهلا من المخاطب بساتهم قوله امن بصيغة المعلوم او المجهول
 فانه يتعدى ولا يتعدى قوله او شفاعته لم يذكر في الكتب المشهورة
 من الاصول الشفاعته من معاني الامر واملها داخل في الدعاء فان الطلب
 على سبيل التضرع ان كان لغيرة فلم وشفاعة فالمراد بالدعاء
 ههنا ما يكون لنفسه بقرينة مقابلة الشفاعته قوله لاستعمالها
 في غير ما وضع له يعني ان لفظ الخبر مستعمل في معنى الطلب لانهم
 قالوا ان مثل رجة الله انشاء وان مثل لا وابدك الله من عطف الانشاء
 على الاخبار الذي هو مضمون قولك لا اى ليس الامر كذلك وجوز مع
 كال الانقطاع لما فيه من دفع اتهام خلاف المقصود وهو ان يصير الداء
 له عليه وقال بعضهم انه بعد خبر وانما التصرف في ان جعل ما هو
 متوقع الحصول بمنزلة الحاصل واخبر عنه واقعا وهذا النسب بقولهم
 انه استعمل في موقع الطلب دون ان يقولوا في معنى الطلب كذا في شرحه
 المفتاح والحق ان جعل قولهم على العموم اليق فان تنصبهم على كون
 مثل رجة الله انشاء لا يدل على ان استعمال الخبر في موقع الطلب
 في جميع الصور كذلك واليه مال السيد في حواشي شرحه المفتاح
 قوله ان يجعل كناية في بعضها وهو في صورتين الاخيرتين اللتين
 وقع الفعل المستقبل موقع الطلب لاني جميع الصور كذلك يمكن ان يقال
 ان حصول الفعل في الاستقبال لازم لطلب الفعل في الجملة

فذكر المزموم واريد اللازم بخلاف الصورتين الاولين اللتين وقع الفعل
 الماضي موقع الطلب فان حصول الفعل في الزمان الماضي ليس لازما
 لطلب الفعل فلا يصح جعلها كناية بل يتعين كونها مجازا بعلاقة
 تشبيه غير الحاصل بالحاصل للتعامل والمحرص على حصوله قوله
 في كثير مما ذكرنا في جمعه فان مسند الخبر قد يكون جملة بخلاف
 مسند الانشاء فانه لا يكون الا مفردا كذا قيل ويرد عليه ان يدقام
 وقيل لان التأكيد في الانشاء ليس للشك او الانكار من المخاطب ولا يترك
 التأكيد تخلوه من الايقاع والانتزاع بل لانه بعيد عن الامتنان او قريب
 منه وفيه ان هذا اختلاف في الغرض لا في الاحوال ولذا ادرجهما
 الشارح راجع في كثير فقال فان الاسناد الانشائي ايضا قد يكون اما مؤكدا
 او مجردا عن التأكيد قوله فان الاسناد الانشائي اه ولا يجري فيه الاخراج
 على خلاف مقتضى الظاهر في التأكيد وتركه من جعل المنكر كغير
 المنكر وبالعكس وتنزيل العالم منزلة الجاهل وبالعكس قوله الى غير
 ذلك اشار بذلك الى ان جميع احوال المسند اليه في الخبر جارها
 قوله وكذا المسند اسماء ترك الحذف تبيينها على انه لا يجري فيه قوله فيبينهما
 نقابا بل العدم والملكية اي اذا كان الفصل عبارة عن ترك عطف
 بعضها على بعض لاعتراك العطف مطلقا يكون بينهما تقابل العدم
 والملكية لانه اعتبر في العدمي اعني الفصل تقدم الجملة كما يدل عليه
 قول المصنف راجع اذا انت جملة بعد جملة فترك العطف في الجملة
 المبتدأ بها لا يسمى فصلا فاعتبار تقدم الجملة بمنزلة اعتبار قابلية
 المحل في العدم والملكية في استلزام كل منهما تحقق الواسطة فهما
 بمنزلة العدم والملكية في الحقيقة كما قال في المختصر واطلق عليهما
 العدم والملكية ههنا توسعا وما قيل انهما من العدم والملكية لانه اعتبر
 في الفصل ان يكون من شأنه العطف اذ لا يقال الفصل في ترك عطف
 الجملة الخالية على جملة قبلها اذ ليس من شأن الحال العطف على
 ما هي قبله لانه قيد له فمع عدم مساعدة عبارة الشارح راجع لانه لم يذكر
 قيد من شأنه العطف ورتب كون التقابل بينهما تقابل العدم والملكية

على

على مجرد التعريف المذكور يرد عليه انه ان اعتبر ان يكون من شأنه
 العطف في ذلك المحل بان يراد العدم والملكية المشهور بان يلزم ان
 لا يطلق الفصل في صور كمال الاتصال والا تقطاع لعدم الصلاحية
 للعطف في ذلك المحل وان اعتبر ان يكون من شأنه العطف في نفسها
 ولو في محل آخر بان يراد العدم والملكية الحقيقيان فالجملة الخالية ايضا
 قابلة للعطف في نفسها ان الجملة الخالية لكونها قيد لما قبلها لم تقدمها
 جملة حتى يتحقق فيه الفصل والوصل قوله ما تضمن الاسناد
 الاصل قد عرف الشارح راجع الاسناد في الباب الاول بضم كلمة او ما
 يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم اخيهما ثابت
 لمفهوم الاخرى او منى عنه وهذا شامل لاسناد المصدر والمشتقات فلذا
 قيده بالاصلي تبع للرضي لاجراجه فان اسناد الفعل الى الفاعل اصلي اي
 بحسب الوضع وكذا الاسناد الذي يتضمنه الجملة المركبة من المبتدأ
 والخبر لان هيتاهما موضوعا لذلك بخلاف المصدر فانه موضوع للحدث
 فقط عرض له الاسناد الى الفاعل في الاستعمال وكذا المشتقات
 فان النسبة الى الذات البهيمية مأخوذة في مفهومها والنسبة الى الفاعل
 انما عرضت لها في الاستعمال وتفصيله في الرضي في بحث المصدر
 واما اذا فسر الاسناد بضم كلمة الى اخرى بحيث يصح السكوت عليه
 فلا حاجة الى قيده الاصل قوله والصفتان المستندتان الى فاعلهما اذا
 لم تكن واقعة بعد حرف النفي او الاستفهام او صلة الالف واللام فانها
 حينئذ في تأويل الفعل والاسناد فيها اصلي قوله اما ان يكون لها محل
 من الاعراب اي على تقدير اعتبار العطف عليها سواء كان قبله كما في زيد
 يعطى ويمنع او لا كما في قوله تع قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فانه لو لم يعتبر
 العطف كان المجموع محل من الاعراب لا الاول لكونها جزء المقول
 قوله اي حكم الاعراب اي حكم هو مدلول الاعراب دلالة مقتضى
 على مقتضى قوله بخلاف الواو فان معناه مطلق الجمع وهو لا يكفي
 في كون العطف بهما مقبولا لتحقيقه في الجمل التي لا يحسن العطف بينهما قال
 قدس سره هناك احتملان والاوجه ان المراد بنحوه الحرف العاطف الذي

صواب هذا القول لم يوجد في المطول بل في المختصر

يستعمل بمعنى الواو مجازاً من الفاء و ثم واو ويؤيد ما قوله على معنى عاطف حيث لم يقل على عاطف قوله وإنما قال الخ الظاهر أنه أراد إتمامكم إنما نحن مستهزون لأن مقول القول مجموع الجملتين فهو في محل النصب لا أنا معكم فقط لا قوله بين الضبط والنون فإن اجتماعهما يمنع لأن النون وهو السمك بحري لا يعيش إلا في الماء والضبط لا يشرب الماء ولو عطف روى بالريح قوله لأنه بيان الخ في شرحه للمفتاح الفرق بين الجمل الثلاث أن في الجملة البدلية استئناف القصيدة ومزيد الاعتناء بالشأن وفي الجملة اليسيرة مجرد إزالة الخفاء وفي الجملة المؤكدة إزالة توهم التجوز أو السهو أو الغفلة فنقول إنما نحن مستهزون إن اعتبرناه باعتبار لازمة بقر الثبات على اليهودية يكون مؤكداً وإن اعتبرنا اشتماله على أمر زائد على الثبات على اليهودية وهو تحقير الإسلام وتكثير الكفر فيكون الاعتناء بشأنه أزيد يكون بدلاً لكونها وافية بنظام المراد دون الأولى وإن اعتبر مجرد إزالة الخفاء عن المعية فإن المراد منها المعية قلبه لإظهارها يكون عاطف بيان وإن اعتبر السؤال مقبلاً يكون استئنافاً وما قيل أنه أراد بالبيان الإيضاح فبمعنى التوكيد والبذل والاستئناف فيما في حقه ما في شرح المفتاح حيث قال أنه بيان وتفسير رفع عاطف التقرير على البيان قال قدس سره تأكيده أي بمنزلة التأكيد المعنوي لتغايرهما في المدلول الصريح وفائدة دفع توهم التجوز بأن ما قالوه من أنا معكم مما يرمون به جزافاً ولا يخالطوا المؤمنين ووافقهم على ما قيل أن لا ريب فيه تأكيده ذلك الكتاب قال قدس سره لأن المستهزى أهلاً لنا كان بمعنى قوله أنا معكم الثبات على اليهودية وليس إنما نحن مستهزون بظاهرة تأكيده اعتباره لأنه لازماً يؤكده وهو أنه ردوني للأسباب فيكون مقرراً للثبات على اليهودية قال قدس سره أو بدل أنه قد تقرر أن الجملة الأولى إذا كانت كغير الوافية والثانية وافية بذلك ولم يكن مضمون الثانية جزء من مضمون الأولى نزل الثانية منزلة بدل الاشتغال من الأولى وهنا كذلك لأن الجملة الثانية تفيد ما تفيد الأولى وهو الثبات على اليهودية على ما بينه بقوله

لان

لأن المستهزى أهلاً وتفيد أمراً زائداً على ذلك وهو تكثير الكفر المكثف لدفع شبهة الخاطلة مع المؤمنين وتصلبهم في الكفر فيكون بدل الاشتغال منه وبما حررنا لك ظهر وجهه تخصيص التعليق بالأعتبارين قال قدس سره وكان معناه الخ اعتبر لازم الأولى على عكس ما في الكشف وهو أولى لأنه إنما يؤكده المذكور لالوازمه وإن جاز أن يعد تأكيده اللازم تأكيده قال قدس سره وقع قوله إنما نحن مستهزون مقرر لأن الاستحسان بهم وبدينهم تأكيدها بهم أصحاب محمد عم الإيمان قال قدس سره ولا يخفى عليك الفرق فإن صاحب الكشف اعتبر لازم الثانية مؤكداً للمدلول الأولى وصاحب المفتاح اعتبر مدلول الثانية مؤكداً للزوم الأولى كما قال قدس سره ما أوجبه المتنوع أي أثبت فبشرط أن يتقدم ما أثبت قال قدس سره وأما نحو قولك أه فصله عما تقدم مع دخوله فيما في حكمها لعدم ظهوره في ما أوجبه المتنوع فيه إذ لم يثبت له وإنما وجهه حسن شيء الإبدال بل فانه حيث ثبت له كونه شيئاً زائداً قال قدس سره فلان شرطها أي شرط حتى العاطفة أن يكون ما بعدها جزءاً مما قبلها أما حقيقة كافي أكلت السمكة حتى رأسها أو حكماً كافي تمت البساحة حتى الصباح قال قدس سره أما الضعف في ذهن النظر إلى تعلق الفعل السابق كافي جاء الخراج حتى المشاة أو أقوى كذلك نحو مات الناس حتى الأنبياء قال قدس سره ولا يتحقق له في الجمل في معنى اللبيب وهذا هو الصحيح وزعم ابن السبكي في قول امرئ القيس سربت بهم حتى تكل مطيهم فمن رفع تكل أن جملة تكل مطيهم معطوف بجنى على سربت بهم وفي الحقيقة لا يجوز أن يكون مضمون إحدى الجملتين بعضاً من مضمون الأخرى كما تقول أكرمت زيدا بما أقدر عليه حتى أقت نفسي خادماً له وقد نص علماء المعاني في باب الفصل والوصل على أن الجملة الثانية قد تنزل منزلة بدل البعض كقوله تعالى أمدكم بما تعملون أمدكم بأنعام وبنين والجواب أنه لا يكون جزءاً أضعف أو أقوى باعتبار تعلق الحكم السابق في ذهن من اعتبر في حتى مجرد التدرج من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس فهو متعق في الجمل أيضاً

وان اريد بالنظر الى ما قبله فهو مختص بالمفردات وما في حكمه قوله
 نحو قوله نع ثم انشأناه في الرضى وكذا نحو قوله تعالى ثم جعلناه نطفة
 في قرار مكين ثم خلقنا النطفة خلقا نظرا الى تمام صيرورتها خلقا
 ثم قال فخلقنا العلقه مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لما نظرنا
 الى ابتداء كل طور ثم قال ثم انشأناه خلقا آخر انما نظرنا الى تمام الطور الاخير
 واما استبعاد المرتبة هذا الطور الذي فيه كال الانسانية من الاطوار المتقدمة
 قوله لاستبعاد الاشراك بخالق السموات والارض كذا في الرضى وفيه
 اشارة الى ان قوله ثم الذين كفروا برهم يعدلون عطف على خلق
 وان يعدلون مشتق من العدل بمعنى التسوية وبرهم متعلق به فيؤى الى معنى
 الاشراك وحذف المفعول للتعميم والدلالة على ان اشراك اى شئ كان
 بخالق السموات والارض مستبعد منكر واورد عليه انه اذا كان معطوفا
 على خلق مكان صلة واقعا موقع الحمد عليه فيؤى الى قولنا
 الحمد لله الذي الذين كفروا برهم يعدلون مع انه يحتاج الى القول
 بان برهم من وضع المظهر موضع المضمحل لا يكون العائد في الصلة
 متروكا والقول بان هذه الجملة لما كان مدخول ثم الاستبعاد ادى الى انكارى
 كان في معنى النفي فكأن قيل الحمد لله الذي لا يعادله شئ مع ظهور
 الوجه الصحيح تصدق وهو ان يكون عطف على جملة الحمد وبرهم
 صلة كفروا و يعدلون من المعدول فالمعنى انه تعالى هو الخالق بالحمد
 على ما خلقه نعمة على العباد ثم الذين كفروا به يعدلون عنه فيكفرون
 نعمته وعندي ان الصلة جملة لا محل لها من الاضراب فعلى مقتضى
 قوله وعلى الشاى ان قصد ربطها على معنى عاطف اه العطف عليها
 لا يقتضى الوجود معنى ثم بينهما وبين ما عطف عليه اى شركتهما
 في الحصول مع الاستبعاد بينهما وهو محقق ههنا ولا يقتضى ان يكون
 المعطوف ايضا صلة كما لمعطوف عليه وذلك لان المتعلق المذكور
 يجعل المجموع امرا واحدا ولذا جاز مجرد احدهما عن الضمير المتفاد
 باختصاصه عليه في الرضى في بحث العطف بالخسوف في شرح قوله
 الذي يطير فيغضب زيد الذباب قوله كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ا

في المعنى ان كلمة ثم فيه للترتيب في الاختيار لا للترتيب الحسب وقال
 ابن عصفور المراد ان الحدباء السوداء من قبل الاب والاب من قبل الابن
 كما قال ابن الرومي قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم * كلا لعمرى
 ولكن منه شيبان * كم من اب قد علا بابن ذرى حسب * كما علت برسول الله
 عدنان * ولا يخفى ان المعنى الاول لا يناسب مقام المدح والثاني يتنافى لفظ قبل
 والذرى يضم الذال المجهة الاعلى الواحد ذروة بالكسر والضم مفعول
 علا كذا في التحفة قوله هذا القدر مشترك له اى الجمع في الحصول ونفى
 احتمال الرجوع مشترك بين الاحرف الثلاثة فلا يكون مرجعا لاختيار
 الواو عليه نحو القول بان فيهما شيئا زائدا وهو التعقيب والتراخي بخلاف الواو
 لا يجدى لان مطلق الجمع الذي يقيد الواو حاصلا فيهما مع شئ زائد
 نعم او كان مدلوله الجمع المجرد اعنى بشرط لا شئ لا يمكن حصوله بهما
 فنبرفانه مع ظهور الفرق بين الماهية المطلقة والمجردة قد خفي على
 بعض الناظرين فاعترض بان هذه المقدمة لا تدخل لهما في الجواب قوله
 والحمد المشترك اه جواب ثان وهو ظاهر قال قدس سره انما يجزى
 في بعض الصور اه اى فيما يكون مضمون الجملة الثانية مقابلا لمضمون
 الاولى واما اذا كان الاول لازما للشاى او مغايرا له من غير مقابلة فلا يتوهم
 فيه كون الشاى ابطالا للاول وهذا انما يرد لو كان المراد بالابطال
 اهدار الاول كما هو الظاهر واما اذا كان المراد منه الاعراض عنه وجعله
 في حكم السكوت فهو جار في جميع الصور فلذا قال والاحسن
 قال قدس سره ضرورة ان الامور الخ يعنى ان مدلول الخبر
 هو الصدق والكتب احتمال عقلى فيكون مدلول كل منهما واقعا
 في نفس الامر والامور الواقعة فيها مجتمعة قال قدس سره وورع لا يكون
 اه بان يكون مقصوده مجردا فائدة مضمون كل منهما من غير التفات الى
 اجتماعهما قال قدس سره ومعرفة هذه الاحوال اى التوسط والاتحاد
 والتباين وغايتها باعتبار تحققهما فيما بين الحمل متعصرة جدا لتوقفها
 على معرفة الجامع بين كل جملتين ومعرفة الجامع الخيالى متعصرة جدا
 لاختلافه باختلاف الجرف والعادات والصناعات والاحوال والاشخاص

قوله وان لم يقضه ذلك بان لا يقصد الابطال ولا تعيين الفصل حيث
 ظاهر او يقصد الابطال على معنى الواو ففيه التفصيل المبين بقوله فان كان
 قوله لا نسلم ان اذافي الاية ظرفية اه يعني ان ما ذكره بقوله لئلا يشاركه
 في الاختصاص بالطرف انما يتم اذا كان اذ ظرفية وهو ممنوع لم لا يجوز
 ان تكون شرطية معمولة للشرط بناء على القول بعدم اضافتها الى
 مدخولها كما ذهب اليه الشيخ ابن الحاجب فلا تكون معمولة للجزء
 متقدمة عليه وبعد تسليم انها معمولة للجزء لا نسلم ان مثل هذا التقديم
 للتخصيص بل للتصديق كما لاستفهام في ابن ابي عمير مثالا والتخصيص لازم
 للتقديم غالبا لا في جميع الصور ولوسم افادة تقديم الشرطية للتخصيص
 فلا نسلم ان اختصاص المعطوف عليه يستلزم اختصاص المعطوف والغاء
 في قوله فلا نسلم زائدة لا فائدة لزوم ما بعدها لما قبلها في الرضى قد يوتى
 في الكلام بقاء موقعها موقع الغاء السببية وليست بها بل هي زائدة وفائدة
 زيادتها التنبيه على ان ما بعدها لازم لما قبلها لزوم الجزء للشرط فلا حاجة
 الى التكلف الذي اركبه بعض الناظرين قوله اذا الشرطية هي بعينها
 ظرفية فسقط المنع الاول وقولنا اذا خلوت قرأت القرآن سواء قلنا ان
 اذا معمولة للجزء قدمت للتخصيص او لمجرد التصديرا وانما معمولة للشرط
 تفيد التخصيص اما التقديم اول مفهوم الشرط فسقط المنع الثاني والثالث
 واما المنع الرابع فجوابه قوله ثم القيد اذا كان اه قوله فهو على ضربين
 اى يستعمل على ضربين واما كون مجموع المعطوف عليه والمعطوف
 جزءا فليوجد في الاستعمال على انه حينئذ يكون العطف مقدما
 على الجزائية فلا يكون العطف على جزء الشرط قوله ويكون
 الشرط اه فلا يكون سببا بنفسه للمعطوف فلا يكون شرطا لغويا له
 لما عرفت من انه انما يستعمل في السبب او ما هو شبيه به فلا يتحقق
 مفهوم الشرط بالقياس الى المعطوف لانفاء التعليق به فانه يصح
 التعليق في اذ ارجع الامر استأذنت وفي اذا استأذنت خرجت ولا يصح
 في اذ ارجع الامر خرجت لتوقفه على الاستئذان فانه ما اتفق
 عليه الناظرون من انه اذا كان من الضرب الثاني يلزم اختصاص

الاستهزاء

الاستهزاء بحال قولهم انا معكم انما نحن مستهزون وهو مخصوص
 بحال خلوهم الى شياطينهم الدلالة قوله واذا خلوا الخ فيلزم اختصاص
 الاستهزاء بحال خلوهم لان الكلام في ان العطف على الجزء يقتضي
 الاختصاص بالشرط لا في استيفاده بطريق العقل قوله من هذا
 القيسل كانه قيل اذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم واذا قالوا انا معكم
 الله يستهزئ بهم ولا يلزم من ذلك اذا خلوا الى شياطينهم الله
 يستهزئ بهم لتوقفه على القول المذكور قوله لا على اخبارهم اه
 اى استهزاء الله بهم ليس الا انفس استهزئهم وليس للاخبار المذكور
 مدخل فيه بدليل انه لو تحقق القول المذكور بدون الاستهزاء بان يكون
 لدفع الشر لم يكن عليهم مؤاخذه فانه مع ما قبل ان الدليل المذكور انما
 يدل على عدم ترتيب الاستهزاء على تعليق القول لا على القول عن اعتقاد
 قوله حكم زائد يمكن اعطائه للثانية فلا بد ان كل جملة تقع في كلام
 البغضاء له حكم زائد على اصل المراد قوله او كمال الاتصال وتعين
 فيه الفصل وان كان فيه ايهام خلاف المقصود بناء على انتفاء صحيح
 العطف وهي المغيرة فيذفع الابهام بطريق آخر فيقال في لا تركت
 شربه مثلا لا قد تركت شربه بخلاف الانقطاع فان الصحيح متحقق
 فيه والثاني الذي بينهما المتأني لكون العطف مقبولا بالواو مع قوله
 الابهام قوله اى بتعين الفصل ولا يمكن اعطائه حكم الاولى للثانية
 بالعطف بل بطريق آخر كما عادة الحكم قوله فان موت كل نفس اه
 اشار بادخال كل على نفس الى ان دخولها على حنف باعتبار المضاف اليه
 لا باعتبارها في نفسه وكان على الشاعر ان يقول فحنف كل امرئ
 موافقا لقوله تعالى ولكل اجل مسلمي واما اعتبار التعدد في الموت
 باعتبار اسبابه فلا يفيد ما لم يعتبر العموم في امرئ بمعونة المقام فقيه
 كثرة المؤنة من غير حاجة اليه قوله وقيل الضمير للمفيدة والمعنى قال
 اميرهم الذي قام بتدبيرهم للملاحين ارسوها ولا تجروها كما تروا ولها
 ونقوم بتدبير اخذ رجالها والاستيلاء على نفائس اموالها ولا تخاف
 من كثرة عددهم وواقعة عددهم فكل حنف امرئ بحري معتد

من الله تعو بعده اما غوت كراما او نفوز بها فواحد الدهر من كد واسفار
 اى الشخص الذى يكون واجدا في زمانه كاليته من الكد والاسفار
 كذا في شرح القاضى الكاشى قوله والوجه ما ذكرنا لان مناسبة
 المصراع الثانى للاول ظاهرة فيه قوله ولما كان ايهان لكىمال الانقطاع
 وعدم الوصل بينهما مع قطع النظر عن كونهما من كلام الشاعر او من كلام
 الراى كما سيظهر لك قوله والامر في الجزم بالعكس اى بصير العلة اعنى
 المزاولة معلولا والمعلول اعنى الامر بالارساء علة ولو باعتبار متعلقه اعنى
 الارساء فلذا افسر العكس بقوله اعنى بصير الارساء علة للمزاولة وانما لم يقل
 اعنى بصير الامر بالارساء علة للمزاولة لان في صورة الجزم يكون المطلوب
 علة لا للطلب فيقدر في اسم تدخل الجنة ان تسبق وقد مر ذلك وحاصل
 كلامه ان المقصود ههنا تعليل طلب الارساء وبيان الغرض منه
 فلو جزم افاد سببته للمزاولة لانه في تقدير الشرط فلا يرد ما قيل
 ان المزاولة علة غائية لطلب الارساء معلول له في الخارج فلا منافاة
 بين كونه علة ومعلولا لان تلازمهما اسم لكن المقصود افادة الغرضية
 لا افادة السببية قوله في محل النصب اى على تقدير اعتبار العطف
 فتكون داخلية في القسم الاول اعنى فان كان للاولى اه وترك العطف
 فيه لعدم قصد التشريك في حكم الاول لا لاختلافهما خيرا والشاء
 وبما حزرنا اندفع ما قيل ان الجملة الاولى ليس لها محل من الاعراب
 وان اعتبر في الحى كايه لان المقول مجموع ارسوا تراولها
 لا ارسوا فقط قال قدس سره وقبل امرتكم ان ترسوا للمزاولة فيه
 انه لا معنى لطلب الارساء الذى غايته مزاولة المتكلم من الخياط
 فالصواب هو الاول ولذا اقتصر الشارح رح عليه قال قدس سره
 واما على الاول الخ قد عرفت اندفاعه قال قدس سره فيكون استنباطا
 ولا تراحم بين كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال فيجوز ان يكون الفصل
 لكل منهما وانما اختاروا كونه للانقطاع اظهره قوله من غير
 نظر الخ ولذا اورد في كمال الاتصال مثال بدل الاشتمال
 اقول له ارجل لا تقين عندنا مع ان ارجل مقول القول قوله

لقد هذا

فهذا مثال مجرد كمال الانقطاع وذلك لانه لا يجوز ان يكون مثالا للانقطاع
 بين الجملتين اللتين لا محل لهما لان الجملتين المذكورتين في المصراع
 لهما محل من الاعراب ولا يجوز ان يكون جملة واحدة في محل وان
 لا يكون في كلام واحد ولا ان يكون مثالا للجملتين اللتين لهما محل
 من الاعراب لان ترك العطف حيث لموافقة المحكى لا للاختلاف
 ولانه يجوز العطف مع الاختلاف اذا كان للاولى محل من الاعراب
 نص عليه الشارح رح في شرحه للمفتاح ومثله بقوله قل اكرمتى واكرمتك
 ولانه حيث يكون داخل في القسم الاول والفصل فيه لعدم قصد
 التشريك فتعين ان يكون مثالا لجردا لانقطاع من غير نظر الى
 كون الاول في محل الاعراب ولا قوله ما وقع في كلام الراى فالمصراع
 المذكور ليس مثالا لتمامه ولا بعضه وانما هو اشارة الى المثال ولا يخفى
 كونه تعسفا لان الظاهر ان المثال هو المصراع اما بنفسه او ببعضه
 قوله والجملتان فيه مما له محل من الاعراب اى على تقدير العطف
 قال قدس سره فلان ما تقدم من قوله لم يعطف ولم يجزم ايضا يدل
 اه اعتراض على قوله لان المثال انما هو هذا المصراع بانه مخالف
 لما قرره سابقا لانه يدل على ان المثال قول الراى والجواب منع تلك
 الدلالة بل يدل على انه مثال مع قطع النظر عن اعتباره في الحكاية
 وعن كونه محكما قال قدس سره واما ثانيا فلانه لا خفا اه والجواب
 ان الانقطاع بوجوب التفصيل بين الجملتين مطلقا وعدم ايجابه
 للفصل فيما له محل من الاعراب اكونه في حكم المفرد قال قدس سره
 لكن باعتبار دلالة اه فيه ان المصراع ليس مثالا باعتبار دلالة على
 المحكى بل لانه بهذا الاعتبار في محل الاعراب المحكى المدلول عليه
 بالمصراع ولا يخفى كونه تعسفا بخلاف ما قاله الشارح رح فان المصراع
 مثال له باعتبار بعضه وهو الشائع في كلامهم قال قدس سره واما قوله
 تعالى انا معكم اه هذا البيان حق لكن لا يتعلق به بكلام الشارح رح
 ان محموله ان ارسوا له محل من الاعراب كما ان قوله تعالى انا معكم انما
 نحن مستهزون له محل من الاعراب لكون كل منهما مقول القول

قال قدس سره كما توهم الشارح رج افتراء على الشارح رج فانه ما قال
 ان ترك العطف في الحكاية لكمال الاقطاعات بل في الجملة مع
 قطع النظر عن الحكاية كما من قوله واما النعت فلما لم يتميز به لا يفتي
 ان حاصل الاستدلال ان النعت سواء كان مخصصا او موصفا
 او مؤكدا او غيرها لا بد ان يدل على بعض احوال المتبوع لانه تابع يدل
 على معنى في متبوعه وهذا المعنى اصنى الدلالة على بعض احوال
 المتبوع لا يتحقق في الجملة فلم يزل الثانية منزلة النعت ولا مدخل
 في هذا الاستدلال لعدم غير النعت عن عطف البيان وانما تعرض له
 اشارة الى الرد على من زعم ان الجملة الموصفة للاخرى نعت لهما
 تنزىلها منزلة النعت الموضح وحاصل الرد ان النعت لا يتميز عن
 عطف البيان في المفردات الا بكونه دالا على حال المتبوع وعطف البيان
 دالا على نفسه ولذا قالوا ان الفاضل في جاء في زيد الفاضل نعت
 لزيد ولو قدم عليه يكون عطف بيان له والسدالة على حال
 المتبوع لا يتحقق له في الجملة فلا يتميز فيها النعت الموضح عن عطف البيان
 فالجملة الموصفة عطف بيان لا نعت كما وهم وانما قلنا ان
 هذا المعنى لا يتحقق في الجملة اى من حيث هي جملة لان الجملة
 من حيث هي جملة تدل على نسبة تامة بين الطرفين لا تعلق لهما
 في افاده معناها بشي آخر فضلا عن ان تدل على حال من احواله الا
 ان ياوّل النسبة التامة بالتقييد فتقع صفة وحالا وخبر بهذا الاعتبار
 فالجملة في نفسه من حيث هي جملة موصوفة بعدم الدلالة المذكورة
 فلا يستحسن تنزىلها منزلة ما هو موصوف بالدلالة وان كانا
 مشاركين في بعض الامور كالايضاح وبما حذرنا لك اندفع ما قبل
 ان تنزىل شي منزلة آخر لا يقتضى الامتساك بينهما ولا يقتضى
 رتبة خصوص معنى معتبر في الاخر وما قيل ان الجملة ربما تدل
 على حال جملة كان يقال زيد قائم علمت فيحصل علمت لانه يدل على انه
 معلوم فهو بمنزلة النعت بخلاف انها جملة واحدة في الحقيقة لان المعنى
 علمت زيدا قائما اخر العامل فعلق عن معنوه قصارا جلتين صورة
 ولذا لم يعدوه من صور الفصل قال قدس سره والاكتات الجملة

محكمة عليها

محكما عليها اى وان كان المعنى المذكور متحققا فيما بين الجملة
 لكان الجملة التي فرضت منعوتا محكما عليها بالجملة التي فرضت نعتا
 لكن الجملة من حيث هي جملة لا تصلح لكونها محكما عليها لما ذكره
 في خواشي شرحه للمقتضاح من ان المحكوم عليه حقيقة لا بد ان يكون
 مفهوما مستقلا لموظا في نفسه والجملة ليست كذلك يظهر ذلك
 كله لمن راجع الى وجد انه وانصف من نفسه واذا كان الامر على هذا
 لم يستحسن تنزىل الثانية منزلة الوصف انتهى يعنى ان المحكوم عليه
 حقيقة لا من حيث الظاهر فان الجملة قد تقع محكما عليها ظاهرا نحو
 نسمع بالمعدي خير من ان تراه لا بد ان يكون لموظا في نفسه لا بتبعيه
 شي آخر لان النفس مجبولة على انه لا يحكم على شي ما لم يلاحظه قصدا
 وبالذات بخلاف المحكوم به فانه حال من احوال المحكوم عليه فيكفيه
 الملاحظة التبعية فلذا يقع الجملة خيرا نحو زيد قائم فانه يكتفى في ذلك
 بملاحظة القيام من حيث انه حال من احوال زيد ولا يلزم ان يكون لموظا
 بالذات والجملة من حيث هي جملة ليست لموظة في نفسها اذ المقصود
 من الجملة معرفة المسند اليه من حيث ثبوت حال له او انتفاءه فهي آلة
 لتعرف حاله فلا يصح الحكم عليها بالابعدان يلاحظ المجموع من الطرفين
 والنسبة مرة ثانية قصدا وبما حذرنا لك ظهران الشكوك التي اوردها
 بعض الناظرين غير واردة عليه منشأها عدم التدبر في كلامه وانت خبير
 بالفرق بين الوجه الذي ذكرناه وبين الوجه الذي ذكره السيد
 فان ما ذكرناه يدل على عدم كون الجملة دالة على حال شي آخر
 وما ذكره يدل على عدم كونها دالة على حال الجملة فتدبر قوله لدفع
 توهم تجوز او غلط سواء كان للسهو او للنسيان او لسبق اللسان وقدم
 في بحثنا كيد المسند اليه ان التأكيد المعنوي قد يكون لدفع توهم الغلط
 نحو جاني الرجلان كلاهما فانه يدفع توهم الغلط بتلفظ التثنية
 مكان المفرد والجمع دون تسمية اخرى على ان كلامه لا يدل على ان يكون كل
 واحد من التأكيد المعنوي واللفظي لدفع كلا الامرين من الغلط والتجوز
 فليكن على سبيل التوضيح قوله مع الاختلاف في المعنى المراد بالاختلاف

والاتحاد ههنا الاتحاد والاختلاف في المعنى المقصود لاقى المعنى المدلول
فانه لا بد منه قوله وهذا على تقديره اي صكونها مؤكدة بالنسبة
الى ذلك الكتاب على هذا التقدير بخلاف ما اذا اعتبر الم ذلك الكتاب جملة
واحدة فان لا ريب فيه مؤكدة ايضا لكن بالنسبة الى ذلك الكتاب
قوله جملة مستقلة اسمية بان يكون التقدير الم هذا او هذا الم او فعلية
بان يكون التقدير اقسام الم فيكون الجار مجذوبا او اذ كر فيكون
منصوبا وعلى التقدير الم اما اسم السورة او القرآن واسم من اسماء الله
تعالى او ما اول المؤلف من هذه الحروف قوله او طائفة من الحروف الخ
واقعة في اوائل السور على سبيل التعداد للهدى من غير ان يكون لها محل
من الاضراب كاذب البصاحب للكشاف قوله كان ماعداه كان الظاهر
ان يقول كان ماعداه من الكتب بالنسبة اليه ليس بكتاب كما قال كان
ما سواه بالنسبة اليه ليس برجل او يقول وما عداه بالنسبة اليه ناقص الا انه
اورد كان رعاية للتأنيب في اطلاق النقصان على ما عداه من الكتب
الالهية كذا قيل والاوجه انه اشارة الى ان المقصود من حصر الجنس
للدلالة على كماله في لا التعريض بنقصان غيره كما مر من ان قولك زيد
الشجاع قد يقصد به مجرد كمال شجاعته وقد يتوسل بذلك الى التعريض
بنقصان شجاعته غيره من يدعي مساواته في الشجاعة قوله نفي ذلك التوهم
فتوهم الجراف في ذلك الكتاب بمنزلة توهم الجوز في جاء في زيد
لاشترائهما في البناء على المساواة ودفع هذا التوهم على تقدير
كون الضمير المجرور في لا ريب فيه راجعا الى الكلام السابق اعني
ذلك الكتاب ظاهر كانه قيل لا ريب فيه ولا يجازف في ان كان راجعا الى الكتاب
كما هو الظاهر في بناء على انه اذا لم يكن ريب في كونه كاملا غاية الكمال
لم يكن قول ذلك الكتاب بالمجازفة قال قدس سره ذكر صاحب
الكشاف اه في الرضي اختلفوا في التأكيذات المحتمة فقال ابن برهان
ان كل واحد منهما تأكيذ لما قبله وقال غيره بل كل واحد منهما تأكيذ
للمؤكد الاول فاختلاف الشيعين في هدي للتفريق في انه تأكيذ للاربيب
فيه اول ذلك الكتاب مني على ذلك الاختلاف والاتجاه المذكور بقوله

فحينئذ عليه ان الانسب له ليس بشي لان كل واحد من التأكيذين اذا كان
محمدا بالمؤكد كان كل واحد منهما محمدا بالآخر فيكون بينهما ايضا كمال
الاتصال كما كان بالقياس الى المؤكد قوله لنا في تنكير هدي اه يعنى
يقصد تعظيم الهدياية وتعظيم الهدياية يعنى بسبب حله عليه
وجعله عين الهدى قوله هذا داخل في الهدياية هذا انما يقيد لو كان
للسيد فيسأوي او الجواب بان ان يقال التقديم المحصور بالاعتناء بشان
هذا التفاوت بشرطين غير مذكورة في القديم قوله لكن ذكر الشيخ اه كان الشيخ
نظر الى ان المقصود من في الربيب فيلما بات كونه كاملا غاية الكمال
فيجد الجلسان في المعنى والظاهر ما قاله السكاكي رح فان المقصود
منه في الربيب فيه بالكلية ويعوسل بذلك الى كونه بالغا غاية الكمال
فيختلفان في المعنى المقصود مع تقرير الثانية للاول باعتبار لازمهما قوله
او كغير الوافية لكونها محتملة او خفية الدلالة قوله لى ريشان المراد
فلا بد من تمامه وايضا ولم يرجع الضمير الى تمام المراد لان الاعتناء بشان
المراد يقتضى ان يبلغ في التمام قوله او قطيعا اه فلفظا غيبة او لكونه
عينا او لفظا لا يدرك العقل اعتناء يكون اعتناء بشان فيدل عنه
ليتم في ذهن السامع قوله لما بين البذل والمبدل منه من كمال الاتصال
بان لوحظ ان الجملة الاولى من كورة فيترك العاطف كمال الاتصال
وان اعتبر انها غير مذكورة حكما لكونها في حكم النفي فالترك لكون
الجملة الثانية عارية عن المصطوف عليه وفي كلام المقنن
اشارة الى الوجه الثاني ايضا قال قدس سره ثم الجمل اه لا يتحقق
انه لم يبين معنى لاسيما فانه يقتضى ان لا يتحقق كونه مقصودا
بالنسبة في الجملة مطلقا مع رجحان عدم تحققه في الجمل التي لا محل لها
ووجهه ان كونه مقصودا بالنسبة فرع كونه منسوب اليه او منسوب
والجملة من حيث هي جملة ليست كذلك الا اذا اولت بالمفرد فالجمل التي
لا محل لها ارجح لعدم قبولها التأويل بخلاف التي لها محل فانه لا يتصور
فيها كونها مقصودة بالنسبة من حيث انها جمل ويتصور فيها ذلك
من حيث وقوعها موقع المفرد وتأويلها به واما ما قيل في توجيهه

من ان المراد ان الحمل لا يتحقق فيها مجموع الامرين لاسيما فيما لا محل لها
من الاعراب فانه لا يتحقق فيها شيء منها فنصف قال قدس سره ولهذا
جاء اه لا يخفى انه يمكن اعتبار هذا المعنى في بدل الكل ايضا بان يكون
في الجملة الثانية من زيادة التفصيل او الايضاح او التقرير ما ليس في الاولى
وان التحديد في المعنى وهذا يخبر عن بدل البعض والاشتمال وتلك الزيادة
توجب الاعتناء بشانها واستيفان المقصد منها في قول الثانية منزلة
بدل الكل ولذا قال الشارح رجع في شرح المفتاح وتبعه السيد ان الجملة
الثانية في قوله تعالى يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يستلزم اجرا
يشبه ان يكون بدل الكل من الكل الا ان اتحادهما في المعنى يقوى
جانب التأكيدي قوله والمقام يقتضي اعتناء بشانها اي بشأن التنبية
المذكور قوله لكونه مطلوب في نفسه لان اعتبارها عليهم عن صفة عقلم
عنهما مطلوب في نفسه فانه مبدأ كل خير قوله او تدبر مع الي غيره اي التقوى
المذكور قبله بقوله واتقوا الذي امدكم بما تعلمون بالذبحوا بذلك التنبية
ان من قدر ان يتفضل بهذه النعمة فهو قادر على الثواب والعقاب
فاتقوه ومن لم يفهم جعل الضمير في المجرور ربي راجع بين الي نعم الله تعالى
بما وبل المذكور وفهم النعم المطلوبة في نفسه بالاكل والشرب
والذبيحة مما يتوسل به اليها وكلها والتعميم قوله فان المراد اه خبرية
قوله والافكن في السر والظهر مناسكا كما ينبغي ولا يخفى ان الحقيق طلب
الرحلة ثم ان دلالة على اظهار الكراهة بتلك القرينة ظاهرة فاما
دلالة على كمال اظهار الكراهة فلم يثبت الشارح رجع ههنا لادائه الظهور
حيث قال في شرح المفتاح فيكون المقصود من ارجل كمال اظهار
كراهة اقامته على ما لا يشبه على من له ادنى معرفة بالكلام وقال السيد
في شرحه وذلك ان الرجل اذا ذكره اقامته من يصاحبه لمخالفة سره علمه
ربما رمز الى كراهته رمزة خفية وربما ارجله فيما لا يعنيه فاذا قال له
ارجل فقد كمل اظهار الكراهة لانه يدل على اقامة الاتجار المسمى
لكمال الكراهة انتهى وعلى هذا الوجه يكون في لا تقم مع قطع النظر
عن التأكيدي دلالة على كمال اظهار الكراهة ايضا لانها اقوى

من دلالة الرمز والارسال الا ان دلالة ارجل على كمال اظهار الكراهة
الترائية وههنا لا تقم عليه مطابقة فيكون اوفى بتأدية المراد من ارجل
من وجهين هذا الوجه ووجه اشتماله على التأكيديين ارجل وهذا
ما اختاره في شرح المفتاح لكون عبارة جرحية في ذلك حيث وقع
فيه فصل لا يقيم من ارجل لقصده البطلان لان المقصود من كماله هو هذا
كمال اظهار الكراهة لاقامته بسبب خلاف سره العلني وقوله لا تقم
عندنا اوفى بتأدية هذا المقصود من ارجل لدلالة ذلك عليه بالتضمن
مع التجرد عن التأكيدي ودلالة هذا على المطابقة مع التأكيدي فانه
صريح في ان لا يقيم اوفى من وجهين الدلالة بالمطابقة وكونه مستملا
على التأكيدي ويمكن ان يقال ان دلالة ارجل على كمال اظهار الكراهة
لانه يدل على اظهار الكراهة بواسطة قوله والافكن في السر والظهر
مستلزاما من اظهار الكراهة مع التنبية كانه قيل ارجل لمخالفة سره
علني فيكون دلالة على اظهار الكراهة اقوى وهو معنى كمال اظهار
وعلى هذا الوجه لا يكون لا يقيم بدون اعتناء التأكيدي دالا على
كمال اظهار كمال بواسطة التأكيدي ويكون لا يقيم اوفى من ارجل
من وجه واحد وهو انه دال على كمال اظهار بالمطابقة وارجل بالالتزام
وهذا ما ذكره الشارح رجع في الجواب من ان لا تقم يدل على مجرد
اظهار الكراهة ولا يقيم على كمال اظهار الكراهة وعبارة المتن محتمل
التوجيهين بان يكون قوله مع التأكيدي متعلقا بالدلالة فيفيد مقارنة
الدلالة مع التأكيدي في كون لا يقيم اوفى وان يكون حالا من ضمير دلالة
فيفيد ان دلالة عليه بالمطابقة حال كونه مع التأكيدي دون حال خلو
عنه والى التوجيه الثاني في اشار في الجواب والى الاول في قوله وقرب
من هنا ما يقال ان قوله مع انه ليس فيه شيء من التأكيدي يدل على ان
في لا يقيم دلالة بالمطابقة مع شيء من التأكيدي فاقولهم ان ما ذكره في الجواب
مخالف لما في المتن منشاء قوله التبرير قدس سره قال قدس سره ان ليس
المقصود كمال اظهار فقط اه هذا مجرد دعوى لا دليل عليه لم
لا يجوز ان يكون المقصود اظهار الكراهة بحيث لا يبق فيه شبهة

عما يكفيه الى نسخة

وانا كنت الكراهة غير كاملة بان يكون المخاطب بما يكفه الكراهة القليلة
من المتكلم اذا علمنا يقينا قال قدس سره لان الاعتناء بسان اما ولان
المقصود الفرق بين الخمتين يكون الثانية اوفى ولا مدخل في ذلك
لكون الكراهة عدية اوضحة قال قدس سره يدل في الجملة لان الاعتناء
باطهار شي يكون فيما يعنى بشيائه في الاغلب قال قدس سره يدل
على كراهة شديدة باعتبار اشتغالها على التاكيد وفيه اشارة الى اختيار التوجيه
الثاني قال قدس سره كان اظهارها لكون الدلالة واضحة واظهارها كالمها
لدلائها على الكراهة الشديدة قال قدس سره فيقول اه على صيغة
الفية معطوف على لا يفرق للاشارة الى ان مقصده علم الفرق بين الطلب
المخصوص اعني طلب الفعل من الغير وبين ارادته فنه لا عدم الفرق بين
مطلق الطلب والارادة اذ لم يذهب احد الى عدم الفرق بين الارادة والطلب
فاقسامه الخمسة قال قدس سره فيكون مدلول الامر لان النهي مقابل الامر
فاذا كان مدلوله الارادة كان مدلول النهي ضدها فافهم فنه قد خفي على
بعض الناظرين فاعترض بما عجمه الاسماع قال قدس سره واذا اكد اه
فيه ايضا اشارة الى توجيه الثاني قال قدس سره وذلك اه وخلاصته
ان للشارح رح قال اه حقيقة عرفية وذلك القائل فانه مقصود منه قصد
صرح بحسب ما كان حقيقة او محض افتراء فنه يكون اه اعم مما قاله الشارح رح
قريب منه قال قدس سره اذا فهم منه معنى اه اي من غير قرينة تكافي
لاتقبن لا يخلو عن ان يكون حقيقة عرفية او محض افتراء فانه قد خفي ما قبل
يجوز ان يكون فهم المعنى الغير الموضوع له قصدا وصرحا بالسلطة
ومشروع الفرق بين الدالة قال قدس سره قد حققنا ان الكلام اه يعني ان قوله
ارحل لا تقين حكايته عما يقوله الشارح في زمان الاستقبال فهو مثال
باعتبار المحكي ولا محل له من الاصراب وقصد الشارح رح هو مثال المحرك
بدل الاشتغال من غير اعتبار الحكاية والحكي وقد مر في تحقيقه
قال قدس سره لا يخفى ان الاول اراد محض ان لا اراد مثاليين شي واحد
اعني ما هو كغير الواقعية قوله بالتضمن على مفهوم لا تقم و معلوم
ان كان الاظهار مة هو منتهما لكون الدالة كل منهما اظهر من دلالة

الرمز والارسل فكما ان اظهار الكراهة مفهوم مطابق عرفي لا تقم
بدون التاكيد وجزء من مفهوم ارحل لدلالتة عليه مع طلب الرحلة
ولا تقين فيه التاكيد الذي ليس في ارحل فيكون لا تقين اهل الاشتغال
لارحل لا يدل البعض ولا حاجة في هذا البيان الى اعتبار ان النهي
موضوع للكراهة انما يحتاج اليه اذا قيل ان اظهار الكراهة مدلول
مطابق لقوى لا تقم كما اختاره السيد في شرحه للفتاح فانه حينئذ
مدلوله طلب الكف عن الاقامة لاظهار الكراهة فيحتاج الى اعتبار
ان النهي مدلوله الكراهة كما ان الامر مدلوله الارادة فتدبر فانه مماثل
فيه اقدام الناظرين وحرصت عليهم التدكك فيه قوله ولا يجوز ان يقال اه
لا يخفى انه لم يذهب احد من المحققين الى كون الفعل عطفيه بيان للفعل
وانما منشأ هذا الجواز انهم قالوا يكون الفعل بدلا عن الفعل بدل الكل باتفاق
ومثلا بقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما ايضا عطف له العذاب وقوله
من تأتاتلم ينافي ديارنا * وقال الرضي لا ادري فرقا بين عطف البيان
وبدل الكل فحصل من هاتين القولتين سؤال جواز كون قال عطف بيان
او موصوف قد فعه الشارح رح فانه اذا اعتبر مطلق القول بدون
اعتبار الفاعل لم يكن بيانا لمطلق الوسوسة اذ لا يسم في مفهوم
الوسوسة فانه القول الخفي بقصد الاضلال ولا في مفهوم القول ايضا
حينئذ بخلاف ما اذا اعتبر الفاعل فانه حينئذ يكون المراد منهما فرد
صادر من الشيطان فنه اسم يزيله قول مخصوص صادر منه فاقبل
لم لا يجوز ان يكون القول المقيد بالمفعول بيانا للوسوسة المقيدة بكونها
الى آدم مع من غير اعتبار الفاعل في كليهما فلا يكون الجملة عطف بيان
للمحكمة ليس بشي اذ لا منشأ لهذا الاحتمال ولا معنى لاعتبار الفعل
بدون الفاعل واعتبار مع المفعول قال قدس سره لانه اهم منه فيه
ان كون الثاني اهم من الاول لا يضر في كونه عطف بيان اذ لا يلزم فيه
حصول البيان باحتمالهما لا كون الثاني اخص من الاول قوله لانه
اوفي على جلس العبد في التاج الايقاء بر بالاشد والما كان اوفي
لان الذبح في نفسه عذاب وذبح الانشاء اشد منه ثم عند استحباب الامهات

اشق منه قيل بقي الكلام في اختصاص من آية البقرة بترك العطف
 وآية سورة ابراهيم بالعطف وعندى ان المقصد واحد عبر عنها بتعريف
 مقتضى البلاغة ان يكون لكل تعبير فكتة واما طلب التكتف لخصيص
 التعبير بما يتبعه اذ كان موضع التعبير متعبدا كما مر في قوله تعالى وجده
 من اقصى المدينة راجل يسقى في قصة رسل انطاكية وفي قوله تعالى
 وجده راجل من اقصى المدينة يسقى في قصة موسى ثم نقول لعل تكتف
 تخصيص آية البقرة بترك الواو وان قوله تعالى واذا نجيتكم من آل فرعون
 عطف على نعمتي في قوله تعالى يا بني اسرائيل اذكروا نعمتي التي انعمت
 عليكم عطف الخاص على العام اظهرا الشرا فتم وعظمت فاللائق
 ان يكون سوء العذاب نفس الذبح فيكون التخصيص منه اعظم النعم
 واما اذا كان عبارة عن مطلقه فالتخصيص منه نعمة كسائر النعم بخلافها
 وقع في سورة ابراهيم فان القائل به موسى ثم كما قال الله تعالى واذا قال موسى
 لقومه يا قوم اذكروا نعمتي الله عليكم اذ انجيتكم من آل فرعون الآية
 والخلص منه ومن الذبح نصب صيغة فبعد ذكر مطلق سوء العذاب
 والنجاة منه عطف عليه الذبح ليكون التخصيص بعد التعميم والى
 على عظمة نعمة التخصيص حذمه قوله فانه بين الخ يعنى ان جهة الى الله
 مرجعكم مبتدا وخبر بين العذاب باعتبار مدلوله الاتزانى ولو قيل
 العباد فيه يجوز ان يكون صفة ليوم لصكن الاول ابلغ قوله
 بما يؤدى الخ يسان للغير والمراد تأديته الى فساد المعنى تأدية
 العطف عليه وجعله حالا من عطفها فانه لانه يفيد تقييد الايهام
 حال كون العطف مؤديا الى فساد المعنى لقوله انه يشتمل على ملحق
 من العطف به مع وجود الصحيح وهو التفسير بخلاف كمال الاتصال فان الصحيح
 فيه منتف عن قال ان المانع في كمال الاتصال ايضا موجود فلا بد من اعتبار
 قيد مع التفسير في المعنى حتى يكون صورة الايهام شبهة كمال الاتصال
 فقط فكتة وهم قوله ابني بها بدلالة الباء المقابلة فناقيل انهما
 بمعنى منها حال من بد لا والمعنى اطلب بدلا عنها تكلف حسنى عند
 وازاها بصيغة المجهول شاع بمعنى الظن وانما جعل ضلالها مقلوبا

مع ان المناسب دعوى اليقين رعاية لمقابلة الظن بالظن وقيل للتأديب
 عن نسبة الضلال اليها فيقال قوله فيكون هذا ايضا اى وما قيل
 ان هذا التوهم باق بعد القطع لانه يجوز ان يكون اراها خيرا لان بعد
 خبر او حالا او بدلا من ابني فسد فوج بان الاصل في الحمل الاستقلال
 وانما يصار الى كونه في حكم المفرد اذا دل عليه الدليل على ان الشيخ
 عند الفاهر نص بان ترك العطف بين الحمل الواقعة اخبار لا يجوز
 قال قدس سره وهو ان يكون قبل الجملة اى ظاهرة بدل على ان اذا كان
 قبل الجملة كلاما مانع احد هما مشتمل على المانع والثاني لا مانع فيه بقطع
 الجملة عنه لكن ضمن في شروح المفتاح بان القطع لا مانع اذا كان
 الكلام المشتمل على المانع متأخرا عما لا مانع فيه فلا يجوز للعطف واما
 اذا كان بالعكس فيجوز العطف لانه لا توهم العطف على البعد المشتمل
 على المانع مع وجود القريب الذي لا مانع فيه فلا بد من ان يراد بقوله
 قبل الجملة قطبة لا فصل لانه المتأخر وان يقال قوله وكلام لا مانع
 فيه بتغيير وقوله كلام لا مانع فيه اى قبل ذلك الكلام كلام لا مانع فيه
 قال قدس سره وكانه المراد من العطف على الجملة الشرطية اى الجملة التى
 تعتبر الشرط جزء منها لا الجملة التى تدرك فيها بين الشرط والجزاء
 حتى يرد ما ذكره قال قدس سره وهذا القدر كاف في المنع لا نقول
 انه لم يعطف الله يستعمل على قولوا سواء اعتبر التقييد بالشرط
 فقتلنا على العطف او متأخرا لان المتأخر منه اشترأ كهما في القيد وفيه
 ان هذا التماس ان اذا كان المعطوف عليه حال التقييد بالشرط وطد منه
 جملة واحدة وليس كذلك فان المعطوف عليه حال التقييد بمجموع
 الشرط والجزاء وحال عدم التقييد جزؤه اعنى قالوا فقط فالقطع
 عن العطف على المجموع لدفع الايهام الحاصل من العطف على جزئه
 اعنى قالوا فيكون القطع للاحتياط ولعله لاجل هذا اورد الاعتراض
 المذكور في شرحه المفتاح ولم يجب عنه قال قدس سره فان قلت
 فاذا نقول اى الظاهر ترك الفاعل لان ايراد الاولى في الاسئلة للاشارة
 بان مورد السؤال ما تقدم وليس مورد هذا السؤال ما تقدم فانه

لا يات قول الخ نسخة

استفسار محض لوجه اللفظ في الآية وإيراد الثانية للاشعار بانتمشأه
 ما تقسم وقد ذكره بقوله حيث زعمت ان المتبادر هو الاشتراك قال
 قد من سره قلت قد يخالف الظاهر اه خلاسته ان المانع اعني التبادر
 المذكور في الآية قد زال بواسطة القرينة الواضحة فلذا جاز العطف
 فيه بخلاف ما نحن فيه فانه لفظا القرينة تبادر الاشتراك باق فلا يجوز
 العطف وفيه ان الاستمرار التجددي المستفاد من يستهزي قرينة
 واضحة على عدم التقييد بالشروط قوله ففصل الثانية اه اي اذا تزلزلت
 الاولى منزلة السؤال كانت الاولى سؤالا منزلا ففصلت الثانية عنها
 كما فصل الجواب عن السؤال قوله لمسا بينهما من الاتصال اي الاتصال
 الشبيه بكمال الاتصال فكما ان الجملة الاولى في الاقسام الثلاثة من كمال
 الاتصال مستتمة للثانية ولا يوجد الثانية بدون الاولى كذلك السؤال
 مستتبع للجواب والجواب لا يوجد بدون السؤال فكلما صور في السؤال
 والجواب والاستئناف من شبيهه كالانصاف وهو الظاهر من التشبيه
 وقيل المراد من الاتصال كمال الاتصال فصورة السؤال والجواب من كمال
 الاتصال وفيه ان كمال الاتصال محصور في الاقسام المذكورة وليس صورة
 السؤال والجواب داخل في شيء منها وما قيل انهم لم يعدوها في تفصيل
 الاتصال لان السؤال والجواب لا يحتاجان الفصل بينهما الى اعتبار
 لانهما يكونان كلامي متكلمي ولا يعطف كلام متكلم على كلام متكلم
 آخر فمع كونه غير صحيح في نفسه لانه يقال وعليكم السلام مطلقا
 على السلام عليكم لا ينفع في شرح كلام المصدح لانه صريح في ان
 الفصل بينهما للاتصال وقيل انها داخل في قوله يلقا لان الجواب
 بيان من السؤال وليس بشيء لانه لا بد من الإيهام الذي في السؤال
 اذ لا إيهام فيه انما يدفع الإيهام الذي في مورد السؤال قوله بمجواه
 اي معناه فالتقييد به لزيادة الايضاح والمورد على صيغة اسم الفاعل
 فان الكلام بسبب كونه منشأ للسؤال كانه يورده وقرئ يصيبه اسم
 المكان وينزل ويطلب بالرفع اي فينشد ينزل ويجوز نصبه مفعلا
 على يكون ويقطع بالرفع ولا يجوز نصبه اذ ليس من تمام الخلال

المقتضية

المقتضية للقطع بل هو مقتضاها اي فيقطع هذا الثاني عن السابق
 لذلك اي لطلب وقوعه جوابا للسؤال المنزل منزلة الواقع اول اجل
 ذلك السؤال المقدر اي ليدل على تقدير السؤال فانه لو عطف لم يكن
 دليل على السؤال المقدر قوله وتزيل السؤال بالمعنى اي حال كون
 السؤال مدلولاً عليه بالمعنى قال قد من سره منهم من ادعى اه
 والتفصيل ان السؤال والجواب ان نظر الى معنيهما فينبغي ان يشبه
 كمال الاتصال وان نظر الى لفظيهما فينبغي ان يشبه كمال الاتصال
 السؤال انشاء والجواب خبر وان نظر الى قائليهما فكل منهما كلام
 مبتدأ وعلى جميع التقادير فالفصل متعين واما ما قيل انه قد ورد الواو
 في قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لآبيه الا من موعدة الآية
 والحيال انه جواب لسؤال نشأ مما قبله وهو قوله تعالى ما كان النبي
 والسيد انتموا ان يستغفروا للمشركون الآية فليس بشيء منشأ
 الغفلة عن شأن نزوله فانه نزل في منع الرسول صلى الله عليه وسلم
 عن استغفار آبيه واهله والمؤمنين عن استغفار آبائهم ومجتهبين
 في ذلك بان ابراهيم عليه السلام استغفر لآبيه على ما في الكشف
 فالآية الاولى منع لهم عن استغفار الآباء والاقرين والثانية جواب
 تمسكهم باستغفار ابراهيم ثم عطف احديهما على الاخرى للتناسب
 وليست جوابا عن سؤال نشأ من الآية الاولى وكذا ما قيل في جوابه
 من ان الواو للاستئناف فانه لم يعمد دخول الواو على الجملة المستأنفة
 البائية اعني جواب السؤال انما دخل على قوله على المستأنفة
 التحويلة اعني الجملة الابتدائية وكذا ما قيل في الجواب ان المشبر
 في صورة الاستئناف التردد في حال السؤال عنه بان حاله كذا ام لا
 والفرض من السؤال في الآية الكريمة ونظائرهما النقص فليس من
 صورة الاستئناف والفرق واضح فان المطلوب في الاول بيان ما اجل
 فيتم كمال الاتصال الموجب للفصل وفي الثاني دفع ما اورده فكان كل
 واحد مما يؤدي اليه الغرض من السؤال والجواب في ظرف وكان
 المقام مقام وصل يقتضي التماس من وجه والمقابلة من وجه آخر

مقتضية

ليس بشيء لانه على تقدير ان يكون الذي يؤمنون الاية استنباطا يكون
جوابا لقوله ما بال المتقين هذا الكتاب هدى لهم مع انه ليس فيه تردد
في حال المسؤل عنه بان حاله كذا ام كذا قال قدس سره والاختلاف
خيرا وانشاء من عطف الخاص على العام لبيان جهة كمال الانقطاع
وذلك الاختلاف في الاغلب فانهما قد يكونان الشائين كما اذا قيل
اضرب زيدا لمن قال من اضرب قال قدس سره وادراكه ان الكلام
اه حيث اورد الجواب قبل ان يسأل قال قدس سره وعدم تنبيه اه
حيث لم يورد السؤال بعد القاء المتكلم الجملة التي هي منشأ السؤال
قوله لان كون الجملة الاولى اه فيه خفا لان مجرد كونها منشأ السؤال
لا يوجب شبهة الاتصال بالجواب الا اذا لوحظ ان المتصل بالمتصل
بالشيء متصل بذلك الشيء وهذا انما يتم اذا كان جهتا الاتصال واحدة
والافيجوز ان يكون كالمقطعة عنه بناء على تباين جهتي الاتصال فلا بد
من تزييلها منزلة السؤال ليكون كالتصلة والسكاكي وج انما لم يعتبر
التزييل لانه جعل الحسالة المقضية للقطع نوعين احدهما عدم قصد
اشتراك الثاني في حكم الاول والثاني ان يكون الكلام السابق بفحواه
كالمرور للسؤال فيقطع الثاني عنه ليكون دليلا على تقدير السؤال
وجعله كالحقق واو اورد الواو لم يكن شيء دليلا على تقدير السؤال
واعتباره ولم يعتبر فيه كون الثاني كالتصل بالاول حتى يحتاج الى اعتبار
التزييل ومن هذا ظهر ان ما نقله من الكشف ليس مؤيدا لما ادعاه
من كفاية كونها منشأ للسؤال في كونها كالتصلة لانه لا يدل الا على
تقدير السؤال ولا دلالة له على جعله بهذا الاعتبار كالتصلة قوله وانه
مبنى على تقدير سؤال كانه قبل ما بال المتقين خصوصا بالهداية وهو محل
استشهاد الشارح رح وقد عرفت انه لا استشهاد على انه يجوز ان يكون
اقتضاره على تقدير السؤال لكفايته في كونه كالجاري عليه من غير
حاجة الى التزييل قوله عن سبب الحكم مطلقا بان يكون التصديق
بوجود السبب حاصل والمطلوب بالسؤال تصور حقيقة السبب كافي اليق
المذكور فان التصديق بوجود العلة يوجب التصديق بوجود السبب

لا لانه جاهل عن حقيقةه فيطلب بما شرح ماهيته ولذا يسأل
بما والتصديق الحاصل بوجوده سبب معين ضمنى ليس مقصودا للسائل
وقد سبق في بحث الاستفهام تحقيقه في كلام السيد قدس سره
قوله لان العادة جارية اه لا يخفى ان خبر ان كان قوله ان يسأل عنه يجب
اسقاطه وان كان قوله اه اذا قيل اه لا بد من اسقاط ان من ان يسأل
ليكون جزءا لقوله اذا قيل والجملة الشرطية تفسيرا لصحير الشأن وغاية
التوجيه ان يقال ان يسأل مبتدأ اذا قيل خبره والجملة خبر ان والضمير
لشأن لقوله عن سبب علمته فالسائل بهذا الكلام جاهل بنفس السبب
لان العلم بالاسباب بخصوصها ويتردد في تعيين احدها ليكون السؤال
عن السبب الخاص ولما يجاب بسبب خاص يحصل مطلوبه اعني
تصور سبب المرض مع التصديق بكون السبب الخاص متبعا الا
ان هذا التصديق لما لم يتردد التصديق الحاصل له قبل السؤال لم يكن
هذا السؤال الا لتصور ماهية السبب فافهم فانه قد خفي على بعض
الناظرين قوله وعدم التأكد اه لان السائل طلب التصور والتأكد
انما يجي لطلب الحكم فلا حاجة الى ما قيل ان هذا اذا جرى الكلام
على مقتضى الظاهر واما اذا جرى على خلافه فيجوز ان يكون ترك
التأكد لتزييل المتردد منزلة الحسالي قوله كانه قبل اه وليس السؤال
المقدر ما سبب عدم تيرتك لنفسك على ما يسبق اليه الوهم لانه معلوم
وهو الهم المفهوم من قوله ولقد همت به وهم بها في الكشف وما ابرئ
نفسى عن الزلل وما اشهد لها بالبزاة الكليسة ولا اذكها ولا يخفى لو اما
ان يريد في هذه الحادثة لما ذكرنا من الهم الذي هو ميل النفس عن
طريق الشهوة البشرية لا عن طريق الفصد والعزم واما ان يريد
على عموم الاحوال انتهى فالسؤال المقدر هل جنس النفس مجبولة
على الامر بالسوء حيث لا بد من هذه النفس الشريرة المزكاة فاجيب
نعم ان جنس النفس آمرة بالسوء مجبولة عليه والتأكد ان في الجواب
لان السائل ترددا قريبا الانكار اولا لان احدهما لدفع التردد والثاني
الاعتناء بالحكم لانه يستبعد الا وهما كون جنس النفس آمرة بالسوء

حتى نفوس اليتيماء عم قوله فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص
والمخاطب به من يعلم اسبابا شتى لطلب العباد من الاستحقاق وشكر
النعمه والتخلص من العذاب والتعظيم فيطلب تعيين واحد منها
وهو الاستحقاق ويقول هل العباد حق له قوله يسان ظاهرا لمطلق
السبب اه والمخاطب به من هو خال عن طلب السبب والمتكلم به يلقي اليه
الحكم المعلن ابتداء قوله ووصل ظاهرا يربط للسبب مع السبب بحيث
لا يخفى فيه قوله بحرف موضوع للوصل فان قلت الفاء تدل على التعقيب
فكيف تدخل على السبب الذي هو مقدم على السبب قلت باعتبار
انهمنا آخر عنه في الذكر عند بيان السبب قوله وصل خفي لانه جواب للسؤال
المقدر والمخاطب به من يصدق ان لطلب العباد سببا ويطلب شرح
ماهية ويحصل ذلك بذكر السبب المعين والتصديق الحاصل في ضمه
ليس مقصودا له قوله وهذا ابلغ الوصلين اى الوصل التقديري
ابلى من الوصل الظاهري لكون الاعتماد في الاول على العقل وفي الثاني
على اللفظ ولان العلم بالسبب بعد السؤال اوقع في القلب من العلم
من غير السؤال قوله في تفاوت هذه الثلاثة الخ كما عرفت سابقا يسانه
قوله نحو قالوا اسلاما قال سلام النكات المذكورة انما راعى في الحكاية
لا المحكي لانها الكلام البليغ غاية البلاغة في حال يحتمل ان يكون تقاويم
بلغة يعتبر فيها مثل ما يعتبر في اللغة العربية ويحتمل ان يكون بها لانهم
صكوا قبل يتكلمون باللغة العربية نعم شيوخ هذه اللغة
انما كان من اسمعيل عليه السلام فقد بعد عن المقصود قوله زعم
اكثر استعماله في الاعتقاد الباطل وقد يستعمل في الحق على ما في القاموس
ويدل عليه قول الشاعر صدقوا قوله اى اوقع عنه الاستئناف اه
بيان لحاصل المعنى فالفعل اما مسند الى مصدره ويؤيده شروع هذا التقدير
فيه واما الى الطار والمجرور ويؤيده تصديهما على الاستئناف قوله
نحو احسنت انت فليان انه على صيغة الخطاب بقرينة صديقك دون
صيغة التكلم فانه لا معنى لتعليق احسان المتكلم الى زيد بصداقته
للمخاطب الا بعد اعتبار امر خارج عن مفاد الكلام كصدقة المخاطب

المتكلم او قرأته له والمقصود من هذا الكلام اعلام المخاطب بان
وقع الاحسان منه بالقياس الى زيد لتقرير الاحسان السابق واستجلاب
اللاحق لافادة لازم الفائدة كما قيل حتى يكون معنى الكلام انى اعلم
احسانك الى زيد ويكون السؤال المقدر سؤالا عن سبب علمه والجواب
عنه بان اعلم ذلك بانه حقيق بالاحسان او بانه صديق لك فانه مع بعده
عن الفهم يد عليه ان العلم بكونه حقيقا للاحسان لا يستلزم العلم
باحسان المخاطب اليه ثم ان كون صنع المخاطب احسانا انما يتحقق
اذا كان زيد اهلا للاحسان لان الفعل الحسن في غير موقفة اساءة
فانجى السؤال عن سبب كون زيد محسنا اليه اى اهلية للاحسان
فان المخاطب بعد تصديقه للتكلم في قوله احسنت الى زيد يصدق
بان كونه محسنا اليه بسبب ما فهو اما جاهل عن نفس السبب طالب
لتصوره فيكون السؤال المقدر لماذا احسن اليه على صيغة الماضي المجهول
اى لاي سبب صار محسنا اليه اى اهلا للاحسان واما عالم باسباب كونه
محسنا اليه من كونه في نفسه حقيقا للاحسان وكونه صديقا للمخاطب
وقر ياله الى غير ذلك وطالب لتعيين السبب فيكون السؤال المقدر
هل هو حقيق للاحسان والجواب على التقديرين زيد حقيق بالاحسان
من غير اشارة الى سبب استحقاقه او صديقك القديم اهل لذلك مع
بيان سبب استحقاقه الا انه على التقدير الاول يكون مقصود السائل تصور
السبب المعين والتصديق به تابع له حاصل بالعرض وعلى التقدير الثاني
يكون التصديق بالسبب الخاص مقصودا بالذات وتصوره حاصل
بالعرض بقى الاعتراض بانه على التقدير الثاني يستحسن التأكيذ
انكون السائل مترددا في تعيين السبب والجواب ان الكلام في نفس
الاستئناف وكونه على طريقين وان الطريق الثاني ابلغ من الاول واما
استحسن التأكيذ على التقدير الثاني وعدده على التقدير الاول فخارج
عنما نحن فيه اذ الوصف قائم مقام التأكيذ كما قاله السيد قدس سره
وبما حذرنا لك ظهر انه قاع اعتراض السيد بان المخاطب اعلم بسبب فعله
الاختياري فلامعنى لسؤاله عن الغير بسبب احسانه لان السؤال المقدر

سؤال عن سبب كون زيد محسنا اليه لا عن كون المخاطب محسنا وظهر
 ان تقدير لما اذا الحسن اليه صحيح على كل واحد من التقديرين قوله
 فلا يظهر الخ اي الظاهر ظهورا تاما او اظهور من كونه اشارة الى نفس
 الذات فانه ظاهر لا استعمال اسم الاشارة موضع الضمير قال قدس سره
 وهذا وجه مرجوح بالنسبة الى استنباط الذين يؤمنون وذلك لان اجراءه
 على المتقين مشعر بان الحكم بكون الكتاب هدى مختصا بهم بواسطة تلك
 الصفات فلا وجه للسؤال عن السائل الا لعقله عن التأمل في تلك الصفات
 ليحصل فيها ولا الجواب بالاجمال على تنبيه المخاطب على غفلته عن احضار
 تلك الصفات ولذا اعيدت بالاجمال والا فالجواب باعادة الحكم الذي هو
 منشأ السؤال بتقدير المطلوب وزيادة عليه بذكر ثمرته وهو الفلاح
 في الآخرة بخلاف ما اذا كان الذين يؤمنون استنباطا فان الحكم باختصاص
 كونه هدى للمتقين ليس فيه اشعار بعلة الاختصاص فالسؤال من وجه غايه
 الانجاء والجواب مشتمل على بيان علة الاختصاص تفصيلا واجالا
 قوله فان قلت ان كان اه اراد على قوله وهذا ابلغ لاشتماله على بيان
 السبب الموجب للحكم وتقريره ان المراد بالحكم الحكم الذي يتضمنه
 الجواب يدل عليه التعليل بان ترتيب الحكم على الوصف مشعر بالعلية
 والحكم الذي يتضمنه الجواب هو الحكم المسؤول عن سببه اذا كان
 غيره لم يطابق الجواب السؤال لان بيان سبب الحكم الغير المسؤول عنه
 لا يكون جوابا للسؤال عن سبب الحكم المسؤول عنه فحينئذ يرد عليه
 ان السؤال ان كان عن سبب الحكم فلا بد من اشتمال الجواب عليه
 اي استنباط كان وان لم يكن سؤالا عنه فلا معنى لاشتماله على بيانه
 فلا فرق بين الاستنباط في هذا الاعتبار فلا يصح الحكم بكون الثاني
 ابلغ من الاول فاندفع ما قيل ان ما قاله الشارح رح من ان السؤال
 ان كان عن السبب اه ضعیف منشأ عدم الفرق بين الحكم المتضمن
 للسؤال والحكم الذي يتضمنه الجواب وظهر ان مجرد الفرق بينهما
 لا يدفع الاعتراض قوله وجهه انه او تقريره ان كون الثاني ابلغ بواسطة
 الاشتمال المذكور ليس في كل استنباط بل في استنباط يكون السؤال

فيه عن سبب الحكم واذا اريد ان يجاب بان سببه استحقاقه له فالجواب
 حينئذ ان كان باعادة الصفة كان ابلغ منه ان كان باعادة الاسم
 لاشتمال الاول على بيان سبب الحكم الذي يتضمنه وهو سبب الحكم
 المسؤول عنه بخلاف الثاني قوله ثم قدر سؤال عن سببه حتى لو لم يقدر
 السؤال عن السبب كما في قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام لا تصور فيه
 ذلك وكذلك او قدر السؤال عن السبب ولم يرد الجواب بان سببه
 الاستحقاق كما في قوله سهر دائم وحرز طويل قال قدس سره هذا
 كلام مختل اه هذا انما يرد لو كان السؤال المقدر سؤالا عن سبب كون
 المخاطب محسنا الى زيد اما اذا كان سؤالا عن كون زيد محسنا اليه واهللاه
 فلا وقد مر تفصيله قال قدس سره فالصواب ان يقال اه اي لا يقال
 ان السؤال المقدر سؤال عن السبب بل يقال انه سؤال عن غير السبب
 وهو استحقاق زيد ليعلم ان الاحسان في موقعه اولا واعلم ان ما ذكره
 المصنف رح من تقديم الاستنباط بقوله منه ومنه مأخوذ من الكشف
 في تفسير قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم وصبارة هكذا واعلم
 ان هذا النوع من الاستنباط يحى قارة باعادة اسم من استوفى عنه
 الحديث كقولك احسنت الى زيد زيد حقيق بالاخصان وتارة باعادة
 صفته كقولك احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك منك فيكون
 الاستنباط باعادة الصفة احسن وابلغ لانطوائها على بيان الموجب
 وتخصيصه انتهى فعمل الشارح رح قوله هذا النوع اشارة الى الاستنباط
 الذي يكون السؤال فيه عن السبب ويكون الجواب ببيان الاستحقاق
 لانه المذكور سابقا في تفسير الآية المذكورة حيث قدر السؤال على تقدير
 كون الذين يؤمنون استنباطا بالمتقين مخصوصين بذلك وفسر الجواب
 اعني الذين يؤمنون اه بقوله اي الذين هؤلاء عقائدهم احقا بان يهديهم الله
 وكذلك على تقدير كون اولئك على هدى استنباطا والسبب لما اشكل
 عليه كون المقدر في المسائل المذكورين السؤال عن السبب جعل
 قوله هذا النوع اشارة الى كون الاستنباط باعادة من استوفى عنه
 الحديث سواء كان سؤالا عن السبب كما في الآية الكريمة اولا كما

في المثالين ولا يخفى انه خروج عن الظاهر المتبادر قال قدس سره
وبذلك يظهر الخ قد عرفت صحة تقدير هذا السؤال فيما سبق
فلا تعيده قوله وليس يجري ههنا في سائر صور الاستيفاء وان كان
باعتدال ما استوفى عنه الحديث اسما او صفة كما اذا قيل
قالوا سلاما ابراهيم قال سلام والني الخلق قال سلام فان الاستيفاءين
جواب للسؤال فما قال ابراهيم وليس احدهما ابلغ من الآخر
وكذا لا تفاوت بينهما لو قيل قلت عليل في شهر داهم
او للعشق شهر داهم فانها وان كانتا جوابين عن السؤال عن السبب
لكن ليس الجواب بان سببها الاستحقاق كما في نحو احشنت بصيغة
المتكلم الى زيد زيد يدفع اعدائي او كما مل الشجاعة يدفع اعدائي
فالتفاوت بينهما لانه في الحقيقة جواب بالاستحقاق كما في زيد
حقيق بالاحسان لدفع اعدائي او لدفع اعدائي بالشجاعة الكاملة قوله
لهم القدر في تاج اليبس في الالف والالف والكسر موسي كرفتن
من احسن سمع والالف في الفت دارن والفت كرفتن والموا لفة
والالف بكسر يوسن قوله فحذف هذا الاستيفاء لك ان تقول
يجوز ان يكون الاستيفاء مذكورا لان الزعم يدل على الكذب ولذا قيل
كعبة الكذب الزعم قوله بل يحتمل التاكيد والبيان اي بمسئلة
احدهما كما في لا ريب فيه وهدي المتقين لكن المؤكد هناك مذكور
وههنا محذوف وذلك لان معنى لهم الف وانس لكم الف مقرر لمعنى
كذبتم وموضح له قوله فلندفع هذا الوهم اه قيل هذا الوهم بعد
ايراد الواو باق لانه يجوز ان يكون العطف على المنفي لا النفي والجواب
ان العطف على المحذوف مع وجود المذكور مما لا يذهب اليه الوهم
قوله جي بالواو العاطفة فيه اشارة الى انها ليست رائدقا واستيفاء
كما قيل لكونها في الاصل للعطف فلا يصار الى خلافة الاعند الضرورة
ولعله اتركب ذلك ههنا من زوم عطف الاشياء على الاخبار قوله
فوقع في خبط عظيم اي لفظا ومعنى اما لفظا فلا لانه لا يلائم العاطفة
من تقدم اما في المعطوف عليه ولا يجوز حذفها في السمة حتى يقال انها

غيره قبل قوله لدفع الابهام واما معنى فلان قوله والا فالواصل دل
على ان للواصل صورتين كمال الانقطاع مع الابهام والتوسط فالقول
بعده بان الوصل اما لدفع الابهام واما للتوسط لغو فالواجب بيان
مواضعهما واليه اشار بقوله وقد علم عامران الابهام اه قوله لم يذكر
الامثلة الا واحد اي اورداية واحدة في ذلك قوله اي لا تعبدوا له ويؤيده
قراءة عبدالله واي لا تعبدوا ولا بد من ارادة القول وقيل هو جواب قوله
اذاخذنا ميثاق بني اسرائيل اجراء له بجرى القسم كما في قيل واذا قسمنا
عليهم لا تعبدون وقيل معناه ان لا تعبدوا فلما حذف ان رفع كقوله
الا بهذا الزاجري احضر الوغي * ويدل عليه قراءة عبدالله ان لا تعبدوا
ويحتمل ان لا تعبدوا ان يكون ان فيه مفسرة وان يكون ان مع الفعل
بدلا من الميثاق كما في قيل اخذنا ميثاق بني اسرائيل توحيدهم
كذا في الكشف قوله كما في سورج الى الامثال اه فان قيل ما ذكره
اعمال صح لو كان الاخبار بلفظ الماضي قلنا وكذلك بالحال قوله لانه
يعني آمنوا ولذا اجيب بقوله يغفر لكم ويؤيده قراءة ابن مسعود آمنوا
كذا في الكشف ولان المتعارف في اخذ الميثاق هو الامر قوله وفيه
نظراء هذا النظر والعلامة اوردهما المصنف رح في الايضاح واجاب
عنهما صاحب الكشف بان قوله يا ايها الذين آمنوا تناول للنبي صلى الله
عليه وسلم واسمه كما تقر في اصول الفقه فاذا فهمر بآمنوا وبشر دل
على تجارته صلى الله عليه وسلم الى الجنة ونجارتهم الصالحة وقدم آمنوا
لان التبشير بالنصر والمغفرة متأخر عنهما وهما عن الايمان المتبع لهما
فناسب ان يقدم الامر بالايمان من هذا الوجه لا لتقديم رتبة الفاعل
واوسلم فلان مع من العطف على جواب السؤال بما لا يكون جوابا اذا ناسب
فيكون جوابا للسؤال وزيادة كيف وهو داخل فيه كأنهم قالوا
دلنا يا ربنا فقبل آمنوا يكن لكم كذا وبشرهم يا محمد بشوته لهم وفيه
من اقامة الظاهر مقام المضمرة وتنويع الخطاب ما لا يخفى موقعه انتهى
قوله بدليل قوله آمنوا بالله ورسوله اذلا معنى تكليفه عليه السلام
بالايمان برسوله وفيه رد للجواب الاول الذي ذكره صاحب الكشف

فان قيل لم لا يجوز ان يكون رسوله من اقامة المظهر مقام المضمير كما قاله صاحب الكشف قلت لا يصح التعبير بالمضمير في حق الامة الا ان يقدر قل قبل يا ايها الذين آمنوا وصاحب الكشف لا يقول به ولانه لا يحتاج الى تأويل يؤمنون بامتنوا لكون بشر معطوفا على قل قوله الاعتد التصريح بالتداء لعل صاحب الكشف لا يسلم الحصر المذكور بل يجوز تقدير التداء ايضا فانه قال فان قلت علام عطف قوله وبشر المؤمنين قلت على تؤمنون لانه في معنى الامر كانه قيل آمنوا وجاهدوا يؤيدكم الله وينصركم وبشر يا رسول الله المؤمنين بذلك ويشهد له قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا واستغفر لي ذنبي قال قدس سره والعجب من الشارح رح اه العجب من السيد انه قال لم يتبداه والحال انه مذكور في شرحه للكشاف حيث قال وحاصله انه عطف بمجموع على مجموع بلا اعتبار عطف شيء من هذا على شيء من ذلك والعجب انه قال مع ظهوره من عبارة العلامة فانها ظاهرة في عطف الجملة على الجملة كما يدل عليه التثنية وجعلها على عطف مجموع الجملة على مجموعها صرف عن الظاهر بقريئة ما ذكره في عطف ومن الناس من يقول آمنوا بالله اه فان عبارة هناك ظاهرة في عطف القصة على القصة كما لا يخفى على الناظرين فيها فاعلم ان مقصود الشارح رح في هذا الكتاب الاشارة الى توجيه آخر لعبارة الكشف بحيث لا يحتاج الى الصرف عن الظاهر بان يقال مقصوده ليس المعتمد بالعطف الامر اى الجملة المشتملة عليه من حيث هي امر اى جملة مشتملة عليه فان التعبير عن الفعل والتعبير المستتر فيه بالفعل شائع في عباراتهم بل المعتمد جملة وصف ثواب المؤمنين اى الجملة من حيث انها مهيئة لثواب المؤمنين مع قطع النظر عن كونها امرا وهذا هو الحق لانه اذا جاز عطف جملة متعددة على جملة متعددة لتناسب الغرضين فلم لا يجوز عطف جملة على جملة اخرى لتناسب حاصل مضمون احدهما لحاصل مضمون الاخرى مع قطع النظر عن الاخبارية والانشائية فانهما يتعلقان بالانفاذ والمعاني الاول دون الحاصل والخلاصة وبما حررنا ظاهر

انه لم يرد بالامر صيغة مجردة عن الفاعل وانه لا يلزمه حمل بشروا تقوا عليهما مجردتين عن الفاعل كما فهمه السيد قال قدس سره لان العطف على المسند اه اى العطف على احدهما فقط يستلزم الاشتراك في الاخر فلا يرد ما قيل انهم جوزوا في زيد قائم وعمرو قاعد ان يكون من عطف المفرد على المفرد وليس فيه الاشتراك في شيء منهما قال قدس سره ليوا فق ما مثل به من الآية فيه ان الآية ليس نصافي عطف المجموع على المجموع حتى يقدر في المثال المذكور وانه بعد التقدير مثل الآية لا ظهور فيه في كونه من عطف الحمل على الحمل بالنسبة الى الآية حتى يجعل مثالا لها قال قدس سره لادقة اه لافرق بين عطف المجموع على المجموع وعطف الجملة على الجملة على ما ذكرنا في السدقة حيث قطع النظر فيهما عن خصوصية الانشائية والاخبارية انما الفرق بينهما في ان التناوب في الاول بين الغرضين وفي الثاني بين الحاصلين ولا في الحسن حيث يوجب كل منهما الخلاص عن التكلفات التي اعتبرت في عطف الانشائية على الاخبارية انما التفرق الفرق على ما فهمه السيد حيث قال مراد الشارح رح انه ليس المقصود عطف الامر مجردا عن الفاعل بل عطف الجملة قال قدس سره وان اراداه هذا مراد الشارح رح ولا نسلم انه من عطف الانشائية على الاخبارية بل من عطف الحاصل على الحاصل مع قطع النظر عن الانشائية والاخبارية قال قدس سره لم يتنبه لعطف القصة على القصة والحق انه لم يتنبه لعطف الحاصل من مضمون احدي الجملة على حاصل مضمون الاخرى ايضا فان التنبه لكل واحد منهما لمخلص عن التكلفات قال قدس سره والله درجاء الله اه هذا كلام جرى من جانب الشارح رح على لسان السيد قوله اى فانذرهم وهو معطوف على قوله فان لم تفعلوا اه وعطف الانشاء على الاخبار وبالعكس يجوز بالقاء كما سبق قوله فكأنه امر النبي عامه فلا يرد انه ان لم يدخل قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا الآية في حيز القول اختل نظم الآية وان دخل كان المعنى قل ان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وفساده ظاهر

وخاصة الجواب انه مأمور بتأدية معنى هذا الكلام بعبارة تليق به
 بان يقول وان كنتم في ريب مما نزل الله تعالى ولا يخفى انه
 خروج عن التوق فان المعطوف عليه في خبر القول باعتبار نفسه
 هو انه كما تقول انه فان السلام مأمور بان يقول اما ينبغي ان تضربني
 ومولاي منم عليك قوله في نحو خاتمي ضيق وخفي ضيق اي في مقام
 الاشتغال بذكر الخواص فانه يذوق عن ذكر الخلف بخلاف ما اذا كان مشغولا
 ببيان احوال الامور التي تتعلق به فانه يصح العطف كان تقول كي واسع
 وداري واسع وخاتمي ضيق وخفي ضيق وخلاصي آبق قوله من القوى
 المدركة اه القوة تطلق على مبدأ الفعل والافعال جوهرها كان
 او عرضا فيجوز ان يكون العقل هو النفس الناطقة وان يكون صفة
 قائمة بها فاعلى الاول المدركة للكليات على ظاهره وعلى الثاني من قيل
 نسبة الفعل الى الالة كما يقال للسكين قاطع واراد بالقوة المدركة
 ما يكمل به الادراك ومدركة كانت او معينة قوله من غير ان يتأدى اه
 زيادة توضيح لان المعاني عبارة عما تقابل الصور قوله يتأدى اليها
 الخ تأدى الادراكات الحسية بواسطة الارواح التي في الاعصاب الى
 التي في مباديها المتصلة بالروح المصوب في البطن المقدم والتأدية
 ههنا استعارة عن ادراك النفس بواسطة الروح المصوب في كل
 حس محسوس وبواسطة الروح الذي هو مبدأ مشترك للجميع اي
 جميع المحسوسات واتصال الاعصاب ليس اتمهيد طرق يسير فيها
 الكيفيات فان الكيفيات لا تنقل من موضوعاتها وادراك النفس ليس
 عتاً اخر عن ملاقات الخواص للمحسوسات زماناً يقطع فيه تلك المسافات
 قوله بواسطة القوة العاقلة ان كانت النفس مقابلة للعقل فالعبارة
 على ظاهرها وان كانت عينية فالعني بواسطة انها قوة عاقلة قوله لا يدرك
 بذاته الجزئي اي المادي كما تقرر في محله قوله اذ العقل الخ يعني ان التماثل
 في تصور من تصورات الجملتين انما كان جامعاً بينهما لان العقل
 يتجريد المثليين برفع التعدد عنهما فيكون راجعاً الى اتحاد الجملتين
 في التصور قوله قلت اه اي العوارض الكلية ليست موجهة لتعدد

عند العقل لجواز صدقها على كل واحد منها عنده بناء على كليتها
 وان كانت مختصة في الخارج ببعض منها قوله وهو ان التماثل اه
 يعني ان الجامع بين المستندين في المثال المذكور متحقق فلو كان التماثل
 بين المستند اليهما جامعاً لم يتوقف صحته على امر اخر لتحقيق الجامع
 بينهما باعتبار الجزئين قوله والجواب اه يعني ليس المراد بالتماثل
 معناه المشهور اعني الاتحاد في الماهية النوعية بل المماثلة في معنى له مزيد
 اختصاص اي ارتباط بهما بحيث يصير سبباً لاجتماعهما في المفكرة
 دون ما عداهما سواء كان ذاتياً او عرضياً فعني قوله فان العقل يتجريد
 المثليين اه تجريد هما عما سوى ما فيه المماثلة بجعل كل ما سواء داخل
 في الشخص واليه يشير قوله فيما ينبغي ويتوهم ان هذه الثلاثة
 من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والخصائص او معناه كما ان العقل
 يتجريد المثليين عن الشخص برفع التعدد عنهما كذلك فيما نحن فيه
 بعد قطع النظر عما فيه المماثلة برفع التعدد عنهما وبهذا اندفع ايضا
 ما قيل ان التشابه والتجانس ايضا يصير جامعاً عقلياً اذ يصح الانسار
 كذا والجار كذا في مقام بيان احكام انواع الحيوان ويصح زيد الكريم كذا
 وعمر الكريم كذا في مقام بيان افراد الكريم فلا وجه لاختصاص
 التماثل بالذكر قوله ويقتضيه ذلك اه اشار به الى ما ذكره في شرح
 قوله ووجه التشبيه ما يشتركان فيه من ان زيد والاسد في قولنا زيد
 كالاسد يشتركان في الوجود والجمعية والحيوانية وغير ذلك من المعاني
 مع ان شياً منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذي له مزيد
 اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه قوله وذكر الشارح
 العلامة اه عبارة سواء كان التضايف بين الامور المعقولة كالذي بين
 العلة والمعلول او بين الامور المحسوسة كالذي بين السفل والعلو وهو
 تضايف محسوس مكاني او مائيم القيلتين كالذي يكون بين الأقل والاكثر
 لان الكم التفصيل اعني العدد يعم المعقولات والمحسوسات اشبه ومراة
 ان العلة والمعلولة لا تعرضان للشيء الا في الذهن لكونهما من المعقولات
 الثانية فكان التضايف بينهما نصاً نصاً في الامور المعقولة

والعلو والسفل لا يعرضان الالامور المحسوسة فكان التضايف بينهما
تضايفا في الامور المحسوسة والاقلية والاكثرية من عوارض العدد
وهو يعبر المحسوسات والمعقولات فكان تضاديهما يعبر القيلتين وحلي
هذا لا يرد اعتراض الشارح رح لان تلك المفهومات كلها وان كانت
صورا معقولة الا ان الاتصاف ببعضها في الذهن فقط وبعضها
في الخارج فقط وبعضها في الذهن والخارج معا قوله ان الوهم
يختال في ذلك الامر ويصوره بصورة يصير سببا لاجتماعيهما وليس
في الواقع سببا له سواء كان يدركه الوهم كشبه التماثل والتضاد وشبهه
الجزئيات اولا ككلياتها والحاصل ان لا يكون الجامع امرا في الواقع
بل باعتبار الوهم وجعله جامعا قوله يسبق الى الوهم اعدام غاية
الخلاف بينهما قوله زيد في احدهما عارض فالبياض هو الصفرة
زيد فيه الاشراق والصفرة هو البياض زيد فيه الكدورة وكلا الامرين
خارجان عن ماهية البياض والصفرة فيكونان متماثلين قوله ويتوهم
ان هذه الثلاثة من نوع واحد بسبب اشتراكهما في اشراق الدنيا
وان كان اشراق الاثنين حسيا واشراق الثالث عقليا باقيا منه انواع
العدل والاحسان ينزيل ذلك المعقول منزلة المحسوس لكان ظهوره قوله
وانما اشتركت في عارض وهو اشراق الدنيا وهذا الاشتراك كاف
في صحة العطف بين المفردات كما في قام زيد وعمرو وبكر لكن حسنه
بمحصول باراز الوهم تلك الثلاثة في معرض الامثال ليقيد استوائها
في الاشراق فان حكم الامثال واحد فاندفع ما قيل انه حقيق سابقا
ان المراد بالتماثل الاشتراك في وصف له نوع اختصاص بهما والثلاثة
مشاركة في الاشراق المطلق الشامل للجسم والمعنوي فيكون الجامع
بينهما التماثل لاشبهه ثم الجمهور على ان تلك خبر مقدم على المبتدأ
والابن بالمعنى والاعلى القلب انهما مبتدأ محذوف الخبر اي لنا وفي
الوجود تلك تشرق الدنيا بهجتها وشمس الضمى بدل او عطف بيان
او خبر مبتدأ محذوف وفي كذا في شرحه للفجاج قوله وهو التقابل
بين امرين اه تركه لعدم تعقل احدهما بالقياس الى الآخر

اذلا دخل له في كونه جامعا قال قدس سره ولعله انما تركه لانه اراد
بالوجودى اه لا يخفى ان تلك الارادة خلاف التحقيق كما تقر في محله وان قسمه
الجامع الى الاقسام الثلاثة باصطلاح الفلاسفة فانهم يشيرون الحواس الباطنة
فاللائق اجراء الكلام على طريقته قوله على ما فسر المحققون اراد به
على بن سينا فانه قال في دانش نامه علا في دانش دو كونه است يكي
دريافتن ودوم كرويدن وياور داشتن وتقصيل هذا المطلب في شرح
المقاصد وفي رسالة الشارح رح في تحقيق الايمان قوله معتبر في مفهوميهما
اما في مفهوم الاول فظاهرا واما في مفهوم الثاني فلا اعتبار قيد فقط
فيه قال قدس سره كانه اعتبر غاية الخلاف اه اعتباره غاية الخلاف
لان المص رح جعل البياض والصفرة والخضرة والسواد من قبيل شبه
التماثلين واما ايراد السكاكي رح الخلاوة والجووضة من امثلة التضاد
فعله مبني على ما قالوا في مباحث الطعوم من ان الفاعل اذا كان معند لا
في الكيف تحدث الخلاوة والبارد اذا كان فاعلا في اللطيف تحدث
الجووضة والحر اذا كان فاعلا في الكثيف تحدث المرارة فيبين الخلاوة
والجووضة اختلاف في الفاعل والقابل معا وبين الخلاوة والمرارة اختلاف
في الفاعل فقط فيكون بين الخلاوة والجووضة غاية الخلاف دون الخلاوة
والمرارة قوله يترلها منزلة التضايف يعني التضاد عنده كالتضايف
عند العقل لانه كما لا ينفك احد المتضادين عن الآخر عند العقل لا ينفك احد
المتضادين عن الآخر عنده لانه يعتبر التضاد داخلا في التضايف حتى يرد
انه اذا كان احد الضدين لا ينفك عن الآخر عنده يكون التضاد جامعا عنده
من غير حاجة الى تنزيل منزلة التضايف وان التضاد داخل في التضايف
فلا معنى للتنزيل قوله انه لا يحضره اه وذلك لانهما يحضران عنده حين
ادراك التضاد الجزئي المتعلق به اذا كانا من المحسوسات فيتوهم من ذلك
انه لا انفكاك بينهما فاذا حضر احدهما حضر الآخر وقال السيد
في شرحه للمفتاح وذلك لاشتراكهما في الضدية التي هي من الاضافات
اللازمة لهما لزوما بينا وفيه ان اشتراكهما في الضدية امر مطابق للواقع
وهما بهذا الاعتبار من المتضايفين والجامع بينهما عقلي قوله يعني ان ذلك

اي كون التضاد وشبهه جامعاً مبني على حكم الوهم حكماً مبني على خلاف الواقع
بتلازمهما في الخضوع وبناء على حضورهما عنده حين ادراك التضاد
الجزئي بينهما قوله تقارن في الخيال اي يكون حصول احدهما
في الخيال مع حصول الاخر فيه لالعلاقة عقلية او وهمية تقتضي ذلك
بل مجرد الاتفاق بينهما لاسباب مؤدية الى ذلك وليس المراد اجتماعهما
فيه مطلقاً فان جميع الصور الخيالية كذلك قال السيد في شرحه
للمفتاح والضابط في الجامع ان الجمع اما بسبب التقارن في خزانة الصور
اولاً فالاول هو الخيالي والثاني اما ان يكون بواسطة امر يناسب الجمع
ويقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلي اولا فهو الوهمي انتهى لكن
بقي وجه ضبط هذه الثلاثة في اقسامها فاقول الجملتان اما ان يحددا في مفرد
من مفرداتهما اولا وحينئذ اما ان يكون بين مفرديهما اتحاد في
وصفه له نوع اختصاص بهما ذاتياً او عرضياً فهو التماثل اولا يكون
وحيث اما ان يكون بينهما تقابل اولا وعلى الثاني اما ان يكون بينهما
تقارن اولا وحينئذ لجامع بينهما اصلاً وعلى الاول اما هو تضاد
او تضاد اوسلب واجباب او عدم وملكية والاختيار لا يصلحان للجامعة
لان السلب والعدم وان كانا مشتركين للايجاب والملكية لكن الايجاب
والملكة لا يستلزمانهما فالجامع اما الاتحاد او التماثل او التضاد
او التضاد او التقارن او شبه احدها لكن لا وجود لشبه الاتحاد وشبه
التضاد وشبه التقارن ففي سبعة ثلثة منها عقلي الاتحاد والتماثل
والتضاد وثلثة منها وهمي شبه التماثل والتضاد وشبه واحد
منها خيالي التقارن قوله سابق على العطف فيكون محتملاً قوله
لانفكاكاه كصور القرطاس والحبرة والقلم والسكين والمسطر في خيال
الكاتب دون القصاص قوله وكم من صور لا تغيب اه كصورة
محبوب زيد لا يظهر في خيال عمرو ولا يزول عن خيال زيد قوله لما
لم ينفك على ذلك اي على ان ليس المراد بالجامع ما ذكره المترجم على عدم
الوقوف هو الجواب لا بناء على ارادة المعنى المذكور وذكر الاعراض
توطئة لذكر الجواب فلا بد ان مبني الاعراض على جعل الجامع العقلي

الوهمي والخيالي على ما يكون بين الامور المعقولة والموهومة والخصوصية
لا يكون مثلهما اي يكون مدركاً بالعقل وبما هوهم وبما الخيال فلا يصح ترتيبه
على عدم الوقوف على ذلك قوله وجميع ما ذكرنا من ان ليس المراد
بالجامع العقلي ما يكون مدركاً بالعقل وانه جعل بعضهم على الاطلاق عقلياً
وبعضهم وهمياً وانه جعل الجامع الخيالي تقارن الصور في الخيال يظهر
بالتأمل في كلام المفتاح اما الاول فلانه قال في الحالة المتضمنة للاعتدال
ان لم يكن بينهما ما يحتمل عند المفكرة جمعاً من جهة العقل او الوهم
او الخيال فانه جعل العقل والوهم والخيال جهة الجمع ومقتضياً له
لامدراكه واما الثاني فلانه قال الجامع العقلي ان يكون بينهما اتحاد
في صور او تماثل هناك او تضاد والوهمي ان يكون بينهما شبه تماثل
او تضاد او شبه تضاد والخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال
ولم يقيد بشيء منها بقيد يخصه بواحد منها قوله مشعر بانه يكفي اه
لان الكلام في الجامع الصحيح للعطف اذا ما لا يصح العطف لا يتعلق
عرضاً ببيانته قوله قلت اه اي لا نسلم ان الكلام في الجامع الصحيح بل
في مطلق الجامع اذ كونه صحيحاً علم من سابق كلامه من عدم صحة
نحو الشمس والقمر بان نجاة ومرة الارنب محدثة او من لاحق
كلامه من عدم صحة نحو خاتمي ضيق وخفي ضيق مع اتحاد المسند
في كلا المثالين لانه علم منهما ان الكافي في صحة العطف وجود
الجامع في كلا الجزئين قال قدس سره فلا يكون صحة للعطف
جامعاً بينهما هذا مناف لما تقدم من انه ان كان الغرض الاصل هو
القيد او المسند او المسند اليه فهو جامع يلتفت اليه فانه يدل على انه
يجوز ان يقال خاتمي وخفي ضيق اذا كان المقصود تعديد الامور
المشتركة في الضيق وقد صرح بذلك سابقاً لم انه يقتضي ان لا يجوز
خاتمي وخفي ضيق لعدم الجامع قبل ذكر المسند ويجوز خاتمي ضيق
وخفي ضيق لا مشتركة في المسند قبل العطف قوله سهو منه بواسطة
رود الشك والالذ كور حيث قال في الانصاح واما ما يشعر به لظاهر
الكلام الشكائي راجع في موضح من كتابه انه يكفي ان يكون الجامع

باعتبار الخبر عنه او الخبر او قيد من قيود هما فهو منقوض بخوض مامر
 ويضوهزم الامر الجند يوم الجمعة وخاطب زيد ثوبى فيه ولعله سهو منه فانه
 صرح في موضع آخر منه بامتناع عطف قول القائل خفي ضيق على
 قوله فانمى ضيق مع اتحادهما في الخبر قوله غيره الى ما ترى اه ظني
 ان تبديله الحملتين بالشبهتين لتعميم الحكم فان الجامع كما يجب بين الحمل
 يجب بين عطف المفردات والمركبات الغير التامة ولذا حكم السكاكي
 رح بامتناع العطف في نحو الشمس والف باذنيانة ومرارة الارنب
 وسورة الاخلاص ودين الجوس كلها محدثة لعدم الجامع بين الخبر عنه
 وان اتحد المستند وتعريفه للتصور الاشارة الى التصور المعهود وهو الذي
 كانه جزء من الشبهتين فاللام فيه بمنزلة الصفة التي في قول السكاكي رح
 في تصور مثل الخبر عند او المخبرية او قيد من قيود هما الا ان القسم الاول
 من الجامع العقلي يكون مختصا بالحمل والمركبات والثاني والثالث
 بالمفردات وليس هذا التغير لدفع الشبهة المذكورة فانه اشار بقوله
 ظاهر كلامه الى انه لو حمل كلامه على خلاف الظاهر بقرينة ما ذكره
 في موضع آخر بان يكون المراد بيان الجامع مطلقا لا الجامع الصحيح
 للعطف لم ترد الشبهة واما ما قاله الشارح رح من ان التغير للاصلاح
 ففيه انه ان اراد بالشبهتين ما بعم الحملتين فالشبهة باقية وان اراد
 المفردتين فلا معنى لاتحادهما في العلم فان اتحاد العلم وتعدد
 المعلومات وتعدد وكذا لا معنى لتماثلهما في العلم وتضاديهما فيه اذا تماثل
 والتضاد من اوصاف العلوم لا العلم ولم يظهر لي الى الآن مقصود
 الشارح رح ولعل عند غيره ما يظهره قوله وكذا التقارن اه فيه انه مبني
 على ان المراد بالتصور حصول الصورة لا الصورة الحاصلة وان التقارن
 بين صورتين يستلزم التقارن بين حصوليهما ولا يجاب بان التقارن
 في الحصولين ليس في الخيال لعدم كونهما من الصور لان المراد بالخيال
 الخزانة مطلقا يشمل التقارن في المعاني والصور وانما ينسب الى الخيال لان
 ابتداء التقارن فيه والتقارن في المعاني فرع التقارن في الصور كما حققه السيد
 قدس سره قوله ليكون له وجه صحة فيه انه ان اراد من حيث انهما

مفهومان اي جامعان في الذهن لا يصح الحكم بالتضاد لان المفهوم
 من حيث انه مفهوم هو الصورة الحاصلة ولا تضاد بين الصور وان اراد
 من حيث انهما لا يصح الحكم بالتضاد في الخيال لانه انما هو بين الصور
 وان اراد مطلقا بالتضاد بينهما من حيث الوجود العيني والتقارن
 من حيث الوجود الذهني لكن يجري هذا بعينه فيما اذا اراد بتصويريهما العلم
 بمعنى الصورة الحاصلة فان التضاد بينهما بالنظر الى الوجود العيني
 والتقارن باعتبار الوجود الذهني قوله اراد بالشبهتين الحملتين والتغير
 للاختصار والتفنن قوله وبالتصور المفرد الواقع باطلاق التصور
 على التصور وحل اللام على العهد قوله لانه قد رد هذا الكلام
 على السكاكي رح يعارضه انه ناقل لكلام السكاكي رح فكيف ينسب
 اليه ما ليس هو فثلاثة قوله بما لا يدل عليه ايدى عليه انه نسب اليه
 فان طريقا المصنف رح انه اذا نقل كلام السكاكي رح على غيره نسب
 اليه والا فكل ما في هذا الكتاب من السكاكي رح قوله وبآباء قوله
 في التصور اه فيه ان الآباء انما هو اذا اراد تعريف الجنس واما اذا اراد
 تعريف العهد كما يدل عليه قول القائل وبالتصور المفرد الواقع في الجملة فلا
 كما لا يخفى قال قدس سره اي اذا كان المقصود بمجرد الخ فقوله
 من غير تعرض الخ يسان للتجريد وذكر التجدد والثبوت على سبيل
 التمثيل والمعنى من غير قصد التعرض لقيد زائد على مجرد الاخبار
 ولا شك ان كون المقصود بمجرد الاخبار من غير قصد امر زائد
 لا يشاق في دلالة على التجدد او الثبوت او غيرهما فلا يرد ان قام زيد
 وقعد عمرو يد لان على التجدد والمضي وزيد قائم وعمرو قاعد
 على الثبوت المقابل للتجدد اعني الحدوث في زمان معين من
 الازمنة الثلاثة فكيف يصح التمثيل بهما لمجرد الاخبار وحيث قد
 زائد ان تراعى تناسب الحملتين وان كان المقصود اعني مجرد الاخبار
 يحصل بعين رعاية التناسب ايضا وهذا ولا يخفى ان اللائق لهذا التوجيه
 ان يقال من غير تعرض للتجدد والثبوت بدون قوله في احدهما
 وفي الاخرى فالوجه ان يقال انه تمييزا لتجريد الاخبار بان المراد منه

ان لا يكون المقصود اختلافهما في التجدد والثبوت مثلا وذلك بان يكون
 المقصود فيهما التجدد والثبوت اولم يكن شيء منهما مقصودا فيهما
 او مقصودا في اختلافهما دون الاخرى في جميع هذه الصور رعاية
 للتساوي بينهما من محسنات العطف اما في صورتين الاخرتين
 فقط اظهر لان المقصود يحصل بالاختلاف ايضا واما في صورتين
 الاولىين فلان وجوب اتفاقهما للحصول المقصود اعني التجدد والثبوت
 لا يتأتى ان يكون محسنا بالقياس الى العطف لتحقيق مجوزاته في صورة
 اختلافهما ايضا وهو عدم الاختلاف خبرا وانشاء وجود الجامع
 قال قد من سره يمكن ان يدفع اه يمكن ان يقال ان كونه في غاية السقوط
 ينسب على انه صريح بطلان مذهب الكوفيين بابلغ وجهه وابطل حل
 كلام السكاكي ربح عليه في بحث تقديم المسند اليه حيث قال في بحث
 تقديم المسند اليه في شرح قول السكاكي ربح فلا يكون لقولنا زيد
 صرف غير احتمال الابداء وهو احتمال التقديم اللهم الا بذلك الوجه
 البعيد وهو كون زيد مرفوعا على انه بدل من ضمير الفاعل كما علمت لا كون
 الفاعل جازم التقديم على المفعول كما هو مذهب الكوفيين على ما قيل
 فانه فاسد لا معنى له فضلا انتهى فلا ينبغي ان يحمل كلامه على ما
 ابطال حل كلامه عليه وحينئذ لا يكون ما ذكره السيد رافعا لغاية
 السقوط قوله بان يوتي بالثانية فعلية صرفة وان كانت مناسبة للاولى
 في افادة التجدد بخلاف الاسمية الصرفة فانه لا مناسبة لها بالاولى
 لا معنى ولا ضرورة ولذا لم تعرض اهل قوله واختلاف الاعرابين اي
 في المعطوف باختلاف الاعرابين اي في المعطوف عليه قوله وبهذا
 يحصل المناسبة اي مناسبة الاسمية والفعلية لانهما على تقدير النصب
 وان كانت معطوفتا على الاسمية لكن باعتبار فاعليتهما نظرا الى الخبر كذا
 نقل عن الشارح ربح قال قد من سره مشتملة على جملة اسمية وجملة
 فعلية الى على تاويل جملة اسمية بان يقال زيد قام في معنى زيد قائم
 بالنظر الى المنسب وتأويل جملة فعلية بان يقال انه في معنى قام زيد نظرا
 الى الخبر قوله * تذيب * في الساج التذيب ذبال كردن والذابة بالضم

للتتابع كذا في القاموس قوله يوتي بها تقرير مضمون الجملة الاسمية كذا
 في شرح الفتح للعلامة اي حال فلا يرد المصدر المؤكد لمضمون
 الجملة نحو قوله على الف درهم اعترفا ولا الجملة المؤكدة الجملة نحو
 هو الحق لا شبهة فيه والظاهر ما في الرضى اسم غير حدث تقرير مضمون
 الجملة لا فادته انها لا تكون الامردا غير مصدر لكن في التسهيل وقوع
 الجملة حال مؤكدة نحو هو زيد لاشك فيه لكن الظاهر انه جملة مؤكدة
 وفي الرضى والمفضل والتسهيل والسيائل المتفرقة للشيخ ابن الحاجب
 ان تقرير مضمون الخبر وتأكيده ولعل مرادهم الخبر من حيث انه خبر
 ثم مضمون الجملة اما تفاخر نحو انا حاتم جوادا او تعظيم نحو انت الرجل
 كاملا او تصغير نحو انا عبد الله آ كلا كليا كل العبد او تصغير نحو
 هو المسكين مرحوما او تهديد نحو انا الحجاج عفاك الدماء او غير ذلك
 نحو زيد ابوك عطوف فوهذه تامة الله لكم آية وفي الرضى واما الاستدلال
 على مضمونه نحو اكلوا من حوماء ومصدق تركه الشارح ربح لان في الاستدلال
 نوعان كيد للدارل والجملة الاسمية لابد ان يكون جزءا من معرفتين
 جامدين نصن عليه في الرضى والتسهيل ولذا اوجب حذف عاله ثم انها
 في الاكثر من الصفات اللازمة الذي الحال وقد لا يكون نحو زيد على الفرس
 راكبا كما ان الاكثر في غير المؤكدة عن الثبوت وقد تكون ثابتة نحو شهد الله
 قائما بالقسط ولذا قال في المفتاح والاصل في النوع الاول ان يكون
 وصفا ثابتا وفي النوع الثاني ان يكون وصفا غير ثابت اي الكثير
 الراجع فيهما اذ لك وغير المؤكدة ملائمة كون كذا بان لا يكون
 مقرا او يكون مقرا لمضمون جملة فعلية او لمضمون جملة اسمية لا يكون
 جزءا لها جامدين نحو الله شاهد قائما بالقسط هذا وامام اقله السيد
 في شرح المفتاح من ان الحالة المؤكدة مانقرن مضمون اسم واقعه في الجملة
 السابقة سواء كانت الجملة اسمية او فعلية فان المؤكدة قسمتان
 بعد الفعلية ايضا كقوله تع انا لئن لم اذبح ذراعا عرييا بان يذبح كذا مضمون
 الضمير الراجع الى القرآن الذي يفهم منه كونه عرييا وكذلك قائما بالقسط
 يوف كذا مضمون لفظة الله اذ يفهم منها القيام بالقسط فمالم نجد

في كلام القوم ولم يذهب اليه احد قوله ومضمون الجملة مطلقا على رأى
ذهب اليه ابن مالك حيث قال في السهيل ويؤكد بها ما نصبها من
فعل او اسم يشبهه وتخال فهم اللفظ اكثر من توافقه اقل شارحه الحال
ضربان مبنية وهي التي تدل على معنى لا يفهم بمقابلتها ومؤكدة وهي التي
تدل على معنى يفهم بمقابلتها والحال المؤكدة ضربان مؤكدة لعاملها ومؤكدة
لجزء مضمون جنة والاول ضربان ضرب يوافق معنى لا لفظا وضرب
يوافقه لفظا ومعنى وهو قليل في الاول ولينم مذكرين ولا تعشوا في الارض
مفسدين ومن الثاني قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا ومخبر لكم الليل
والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات انتهى والمراد الفصل
من حيث انه منسوب الى الفاعل قوله كثير اما يقع اه قال ابن مالك
ومن ورود الحال على معنى غير المتقلة قوله تعالى وهو الذي انزل الكتاب
مفصلا وخلق الانسان متعيفا ويوم ابعث حيا وفي كلام العرب
خلق الله الزرافة يداها اطول من رجلها ومن امثلة سبويه هذا خا عنك
حديدا وهذه جيتك خرا كذا نقل عن الشارح رح قوله لشدة
ارتباطها اه لكونها مؤكدة ولا نهى تكون مفردا محولة لا بالتيبة فان
الاعراب بالتيبة يدل على تعلق التابع بالتبوع ابتداء لا بالاعمال قوله
على ان المعاني الطارئة من الفاعلية والمفعولية والاضافة قوله بسبب
تركيبها بالعمال حقيقة او حكما كافي العامل المعنوي قوله كالحبر
اذالم يكن معلوما للمخاطبة بثبوت لذي الحال قبل السماع وكما وصف له
فقد العلم بثبوت لذي الحال للمخاطبة قبل السماع قوله فكثير
باب كان واقفا بعد الا وهو كثير نحو ما كان احد الاوانت خير منه وليس
احد الاوانت خير منه ولا كافي قول الحاسي وقول علي كرم الله وجهه
قد كنت وما هدر بالحرب قوله فانها قد تصدر بالواو اه اليه ذهب
صاحب الكشاف وابو البقاء وقالا ان الفصل بين الموصوف والصفة
بالا والواو جائز وقال الجمهور بعد جوازه حتى قال الخطيب انه
لا يجوز ما مررت ورجل الاقام لا يتصدر الموصوف على انه بدل من الاول
كافي المعنى في آخر الباب الثاني فاقاله الشارح رح في شرح المفتح

ان التفرغ بالصفة جائز بالاتفاق سهو قوله لتأكيد لصوق الصفة
الح يعني انها زائدة دخولها كخروجها ولذا جاء بدونها في قوله تعالى
وما اهلكنا من قرية الا الهام منذرون وفائدتها تأكيد وصل الصفة
بالموصوف كافي سائر الحروف الزائدة وقد اثبت الواو الزائدة الكوفيون
كافي المعنى وفي الكشاف في تفسير قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا الهام
منذرون قال قلت كيف عزلت الواو عن الجملة بعد الاول تعزل عنها
في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا الهام كتاب معلوم قلت الاصل
عزل الواو لان الجملة صفة لقرية واذا زيدت قلنا كيد وصل الصفة
بالموصوف قوله كافي سبعة وثامنهم كلبهم فان الجملة صفة لسبعة كافي
قوله تعالى الى ذلك اربعة كلبهم وخمسة سادسهم كلبهم والقول بانها واو الثمانية
كاذب اليه ضعفه الصفاء والمفسرين او بانها عطفا على سبعة بتقدير
المبتدأ اي هم سبعة والواو من المحكي فالجموع مقولهم او من الحكاية
تصديق اقوالهم اي نعم هم سبعة وثامنهم كلبهم كافي المعنى خروج عن السوق
في الكشاف هذه الواو هي التي آذنت بان الذين قالوا بسبعة قالوه
عن ثبات علم ولم يرجوا بالنفن كما يرجع غيرهم قال ابن عباس رضي الله عنهما
حين وقعت الواو انقطعت الامة اي لم يبق بعدها عدة عاد بثلثت
الها قوله ونحو ذلك حتى انكروا شيئا وهو خير لكم ونحو او كالذي
مر على قرية وهي خاوية على عروشها قوله حال من قرية اه يضعفه انه
يقضي تقييد الاهلاك بالحال وهو ليس بمتصور وان كان الاهلاك واقعا
في تلك الحال وصاحب الكشاف داعي جزالة المعنى فجعلها صفة قائم من علماء
البيان يرجح جانب المعنى على جانب اللفظ مع وقوعه صفة في آية اخرى
كاسبق وابطل ابن مالك كونها صفة بوجه خمسة احدها ان قياس
الصفة على الحال لا يصح لان بينهما فرقا لجواز تقديم الحال على صاحبها
وتخالفها في الاعراب والتكثير والتعريف واغناء الواو عن الضمير
الثاني انه مذهب لم يعرف ابصري ولا كوفي فلا يلتفت اليه الثالث انه
معلل بما لا يناسب لان الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك
مستلزم لتغايرهما وهو ضد ما يراد من التأكيد الرابع ان الواو فصلت

الاول من الثاني ولولاها لتلاصقا فكيف يقال اكدت واصوقها الخامس
ان الواو اوصلت لتسا كيد واصوق الصفة لكان اول المواضع بها موضع
لا يصلح الحال نحو انه جلازايه سديد سديد فراه سديد جلة نعت بها
ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحيتها المحال بخلاف قوله وانما كتاب معلوم
لانها بعد متنى كذا في شرح التسهيل للفاضل المصري وكلها مندقة
اما الاول فلانهم قاسوا الحال على الصفة في ان الاصل فيها عدم
الواو واما الثاني فلانها زائدة وقد اثبتت الكوفيون فلا يكون قياسا
في اللغة ولما الثالث فلانها لتسا كيد الاصوق والاصوق يتألف الجمع
للتسا كيد مضمون الجملة واما الرابع فلان كونها بعد الا وكونها جلة يدل
على انفصالها عما قبلها فلا يصح قوله ولولاها لتلاصقا واما الخامس
فلو قوعها فيما لا احتمال للحالية اعني قوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم
قوله وحله على الوصف اه هذا من جلة كلام السكاكي رح اعتذار
من جانب الكشاف بانه سهو والسهو معفو انما المواخذة على الخطأ
وليس يسهو لانه مصر على ذلك وصيرح بذلك في مواضع متعددة
قوله خولف ذلك الاصل اي في الجملة وهي ما اذا لم يكن مضارعا
مثبتا قوله لتثبت اي الحال قوله وكل من الضمير والواو اما الضمير
فلكونه عبارة عن المراجع واما الواو فلكونه موضوعا لربط ما بعدها
بما قبلها قوله في الحال المفردة والخبر والنعت اي في الحال المتبند
الى متعلق ذي الحال نحو ضربت زيدا قائما ابوه وكذا الخبر والنعت
فلا يرد ان الضمير فيها لكونها صفة محتاجة الى الفاعل لا للربط ولذا
يرتبط كل واحد منها بموصوفها اذا كانت جامدة من ضمير ضمير قوله
ومعنى اصابته الخ يعني ان المراد بالاصل الكثير الواجب في الاستعمال
لا الاصل في الوضع قوله والحال اه معطوف على قوله وكل واحد
منها الصالح للربط مقدمة ثانية لاثبات محكي الحال بالواو قال قدس سره
والخاص ان له المكان مفاد ظاهر عبارة الشارح روح انه اراد ان يبين
ان اي جملة يجوز وقوعه حال واي جملة لا يجوز يعني تعيين مواضع
يجوز الخصال بالواو ويحتمل بلزم ان يكون تقييد جملة بقوله

خالية

خالية عن ضمير ما يجوز ان يتنصب عنه حال لغوا ان كل جملة تصح
ان تقع حالا بالواو سوى المضارع المثبت سواء كانت خالية عن الضمير
او مشتملة عليه صر فها السبد عن ظاهرها بان المراد بيان موارد ذلك
الحكم الكلي بان كل جملة خالية عن ضمير صاحبها يصح ان تقع
حالا حال تلبسه بالواو الا المضارع المثبت الخصال عن الضمير فانه
لا يصح وقوعه حالا حال تلبسه بالواو واذا كان محبة وقوعها حالا
معية بحال كونها متلبسة بالواو فهم منه ان الواو واجب فيه فعل
منه ان كل جملة خالية عن الضمير يصلح لهذا الوصف الا المضارع
المثبت قوله او سكرنا مخصوصا بالثبوت او بالانطافاة او بوجه علة بعد
التي اوشبهه اعني التثني والاستفهام قوله ولا تذكر محضه اي
لا يكون شيء من المسوغات معها كتقديم الحال عليه او اشتراكها مع
المقر فذكر الحال او كون الحال بما عدا ضمير صالح للو صفة نحو هذا
خاتم عتيق وصندي واقود خلاصكنا في شرح التسهيل قوله
يدخل فيه الجملة الخالية الخ وان خاله مطلوب ليعلم حكمها بالاستثناء
عنه بطريق الاشارة انه يمتنع وقوعها حالا بالواو قوله لا يصح
ان تقع حالا في المعنى وذلك بالاجحاج امكن في البسيط جواز الغراء
وقوع الآخر ونحوه حالا لقوله من الاقتران في التثنية اما طلبة
او ايضا في الاستفهام والمضارع من الاول مجزى للطلب قوله
وقع معطوف على الاولين الثانية الاجحاج وهو خلاف له ضد وقت الوقوع
وهذا التعليق جار عند من يجوز وقوع الانشاء خبرا من غير تأويل
وعند من لم يجوز كذا في الرعي ومعنى قوله مجزى للطلب اي نفس
الطلب لا حصوله في الخارج وان كان لازما فلا يرد ان المطلوب الذي
هو مضمون الطلبية امر مضمون حصوله فلا يجوز وقوعه حالا بذلك
الاعتناء وان كان المطلوب خبرا متيقن الحصول قوله وزعموا اه انما
قال زعموا اشارة الى صفة ثمة صير في شرح التسهيل في المصري
يجوز وقوع الشرطية حالا نحو اقبل هذا ان جازم يفتيل يلزم
الواو وقيل لا يلزم وهو قول ابن جني قوله لا يندرها اه بشكل

محو انت طابق ان دخلت الدار ومنقوض بان المكسورة فان الجملة المصدرية
 بها تقع حالا والسران الحرف انما يقتضي التصدر على الجملة التي دخلتها
 قوله واما الواو الداخلة اه يعني ما ذكر من امتناع وقوع الشرطية حالا
 انما هو فيما عدا هذه الصورة واما هذه الصورة فتختلف فيها قوله
 بالزوم لذلك الكلام السابق لذلك فاعل الزوم واللام فيه لتعوية
 العمل والمفعول محذوف اي لزوم ذلك الكلام السابق اياه في شرح
 الكافية للعارف الجاسي قبل لم يجر في القرآن من المصادر المعروفة
 باللام عاملا في الضاعل او المفعول صريحا بل قد جاء عاملا بحرف الجر
 نحو لا يحب الله الجهر بالسوء وحيث ان دفع اعتراض السيد بان الصحيح
 بالاستلزام لذلك الكلام السابق واما التوجيهات التي ذكرها الناظرون
 فلا يخفى ركاكتها قوله الى انها الحال والجملة مع حرف الشرط في موقع
 الحال بتأويل مفروضا المستفاد من الحرف في الكشف في تفسير
 قوله تعالى ولو اجنحك حسنهن انه في موضع الحال من ضمير تبدل
 وتقديره مفروضا بحال حسنهن فتقديره في بعض المواضع ولو كان
 الحال كذايان لحاصل المعنى ويؤيد ما قلنا ما في الرضى ان الذي كالهوض
 من الجزاء عامل في الشرط نصبا على انه حال كما عمل جواب متى عند
 بعضهم النصب في متى على انه ظرف والظرف والحال متقاربان فلا بد
 ان كونه حالا يقتضي ان يكون الواقع بعد الواو اعني الفعل مع الحرف
 في موقع الحال ولا يستقيم فلنا قدر صاحب الكشف واو كان الحال
 كذا دون والحال لو كان كذا ولا يخفى حاله قوله انها لا تخطف اه في الرضى
 يلزمه ان ياتي بالقاء في الاختيار فيقول زيد وان كان غنيا فخير لما تقدم
 من ان الشرط لا يلحق بين المستبعد والخبر اختلافا قوله ونهى بالجملة
 اه هذه عبارة الرضى والمراد بضمير المتكلم مع الغير جماعة النعماء اخترازا
 عن الاعتراضية عند علماء المعاني فانهم يقولون ما يتوسط بين اجزاء
 الكلام او بين كلامين متصلين معنى واجزاء الكلام ما يكون مذكورا
 فيه اعم من ان يكون عمدة او فضلا او تعليل المعنوي بان يكون مذكورا
 بطريق المشل او الداء او المدح او الذم وان يكون بيانا لغرضه او دفعا

لما يحتاج منه في ذهن السامع الى غير ذلك والاستنباط لفظا ان لا يكون
 معرولا لما قبله وكونه على طريق الالتفات الى المقتضى عن الاسلوب السابق
 اخترازا عن الشرط الواقع بين اجزاء الجزاء فانه ليس على طريق
 الالتفات من الاسلوب السابق بان يكون فيه نوع تغيير بالنسبة اليه
 قوله فان تطلق والطلاق اليه هكذا في الرضى واخره ثلثا ومن يخرق
 اعني واظم * فيكون الجملة واقعة بين اجزاء الكلام ووقع في المعنى
 بدل اليه عزيمة والمعنى واحد وما قبل ان اخره * بها المرء يخرج من شبك
 الطوامث * فوهم لانه حيث لا يكون الجملة بين اجزاء الكلام قوله
 وهذا معنى الصفة فان ما يقوم بالغير باعتبار حصوله فيه هيئة وباعتبار
 قيامه به صفة قوله فيجتمع اه تعليل نحوي لما وقع عليه الاستعمال ولا يتوهم
 انه قياس في اللغة قوله على التجدد اي الحدوث في الزمان قوله على الحصول
 اي حصوله فيما ثبت له قوله لفظا اي في الحركات والسكنات قوله معنى لكونه
 مشتركين الحال والاستقبال قوله ومثله قوله نع لم تؤذوني اه في التسهيل
 ان المضارع المثبت اذا كان مع قد يجب فيه الواو ولا يكتفى بالصغير قوله شاذ
 اي واقع على خلاف القياس النحوي فلا ينافي الفصاحة ولا الوقوع
 في كلام الله نع كما مر في تعريف الفصاحة قوله ضرورة اي دعا اليه
 الضرورة وهو ايضا شاذ قوله فتعين كون الواو والحال واحتمال ان يكون
 لا تبعان بنون الخفيفة وكسرها لالتقاء الساكنين او بحذف النون الساكنة
 من الثقيلة او يكون لغير معنى انتهى معطوفا على فاستعجابا لا يصح الاستشهاد
 لان بناء على الظاهر والوجوه المذكورة خلاف الظاهر قوله اي شيء
 ثبت لنا في تفسير القاضي اسلفهم انكار واستبعاد لاشتغال الايمان مع قيام
 الداعي وهو الطمع في الانحراف مع الصالحين والدخول في مداخلة
 ولا تؤمن حال من الضمير والعامل ما في اللام من معنى الفعل اي اي شيء
 حصل لنا غير مؤمن انتهى فهو انكار لحصول شيء في هذه الحالة
 مستلزم لانكارها على سبيل المتألفه اذ حصول شيء مالا يزم في هذه الحالة
 فاذا كان منكرا كان تلك الحالة منكرا واما ما ذكره الشارح رج
 بقوله والمعنى اه فيلم يظهر لي وجه ابراده والفسادة فيه قوله في الجملة

اي في الظاهر كما في الرضى وان لم يكن بينهما تناقض حقيقى وقيل
 معناه في بعض المواد وهو اذا كان عامل الحال مقتريا زمان التكلم فانه
 لو صدر الحال بعلامة الاستقبال حيث لا يمتنع التناقض لان مقارنته
 بالاعمال تقتضى كونه في زمان الحال وتصدره بعلامة الاستقبال يتنافى
 فاشترط ان لا يصدر بعلامة الاستقبال مطلقا طردا للباب وعلى هذا
 ينتفع ايضا ما اورد عليه من ان اطلاق الحال على الجملة المخصوصة
 وضع محوى وعدم تصدرها بعلامة الاستقبال في وضع اللغة فلا يصح
 ان يقال ان عدم تصدر اهل اللغة لاجل توهم التناقض الذى
 توهم بعينه هذا عن وضع الجملة لفظ الحال قوله وهو ما فانه
 يستعمل انى الحال قوله وجعل الواو مزيدة لانه خلاف الاصل
 لا يرتكبت الاعطال الضرورية مع خلوه عن التمكنة الشريفة التى ذكرها
 السيد قوله وقد يلقى الكبر بلوغ الكبر حال متغلة وان كان الكبر بعد
 الحصول غير متغلة فلا يرد ان الكلام في الحال المتغلة وبلوغ
 الكبر ليس كذلك قوله ولم يمتسنى بشر الحال المتغلة يجب ان لا تكون
 من الصفات اللازمة وعدم المس كذلك وان لم يتفك عنها قوله
 شرط في المباحث المثبتة ان لم يكن تاليا لا او متلوايا ونحو ما تأتت بهم
 من آية الا كانوا به يستهزؤن وكقوله * كن الخليل نصرا جار او عدلا
 ولا تشخ عليه جادا او بخلا * كذا في التسهيل قوله او مقدره قال
 ابن مالك هذه دعوى لا يقوم عليها حجة لان الاصل عدم التقدير ولان
 وجود قدوم الفعل المشار اليه لا يزيد معنى على ما يفهم به اذا لم يوجد
 وحق المحذوف المقدر بونه ان يدل على معنى لا يفهم بدونه فان قلت
 قد يدل على التقريب فلنا دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة
 سياق الكلام على الحالية قوله لوجب اه هكذا في النسخ التى رأيتها
 والظاهر ان لا ينافى المقارنة وتحقق الدلالة على الحصول والعلية
 لوجوب الواو انتفاء مجموع المقارنة والحصول فاما ان يقال ان وجب
 بمعنى ثبت او يقال ان الوجوب بالنسبة الى انتفاء المقارنة وان كان بالنسبة
 الى الدلالة على الحصول جوازها قوله للقطع بان المضارع اى الذى

عنون هذا القول وكذا عنوان
 القول الا فى انما يوجد ان
 فى بعض نسخ المطول

هو الحال قال قدس سره والصواب ان يقال ان الافعال الخ هذا
 مجرد دعوى لا بدله من شاهد فان الافعال التى تقع بشرط او ظرفا
 لافعال اخر يفهم منها ماضويتها وحاليتها واستغنيا ليهما بالنظر
 الى زمان التكلم نحو لو جئتني لا كرمك وان جئتني اكرمك واذا جاء زيد اكرمه
 وندم زيد ولما يتفعه ولم يتفعه نعم يمكن ان يراد منها ذلك المعاني بالقياس
 الى زمان المقيد لالى زمان التكلم اذا قامت قرينة قال قدس سره فقد صرح
 بالجملة اه حيث قالوا يتصحب المضارع بتقدير ان بعد حتى اذا كان
 ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها نحو سرت حتى ادخلها فان
 الدخول مستقبل بالنظر الى السير سواء كان ماضيا بالنسبة الى زمان
 التكلم او حالا او مستقبلا او لا يكون شئ من ذلك بان سار ولم يدخل
 لما منع ولا يخفى عليك ان ما نقله لا ينفعه اذ لا كلام في كون فعل
 مستقبلا بالقياس الى فعل اخر فان الفعل اذا كان غاية او مسيئا
 لفعل اخر كان مستقبلا بالنظر اليه انما الكلام في دلالة الفعل
 الذى هو قيد على كونه ماضيا او حالا او مستقبلا بالنظر
 الى ما قبله قال قدس سره ويفهم منه المقارنة ان اراد فهم المقارنة
 من قد خضع لانها تدل على القرب دون المقارنة وان اراد انه يفهم ذلك
 بمعونة المقام اكونه حالا فلا حاجة الى اراد قد قال قدس سره ظاهر
 هذا الكلاماء بما يشعر به كلامه هو الحق لانه ذكر في الاصول ان الفعل
 المثبت لا عموم له والفعل المنقلى له عموم والخاص من اقسام اللفظ
 باعتبار الوضع وليس في كلامهم التقييد بوقوع النى في مقابلة الايات
 واما كون المستفاد مما تقدم ان الامتناع انما يستفاد من استمرار النى
 فلا ينافى كونه مدلول عليه بالوضع فان الوضع وقع على ما يقتضيه
 الفعل كافي التكررة المنفية قال قدس سره كان النى الموردا عليه غير ان
 الايات فى انه لا بد من تعمله في نفسه حتى يمكن نفيه اذ لو تعمله من حيث انه
 بين الطرفين كان آية للملاحظة فلا يمكن للفعل نفيه ولا اياته كالتعقل
 الزوال والاتعكاف في نفسه فيورد النى عليه قوله والاصل في الحوادث عدم
 فيكون الانتفاء في سبب الوجود اصلا ولا يحتاج العدم الى انتفاء طار

على سبب الوجود قوله ما فيه من ان المطلوب مقارنته للحال
 بزمان العالم لا بزمان التكلم قوله لكونها مستمرة لكونها معدومة
 عن القطعية اذا اتصل في الحال المفردة ثم الفعلية التي هي قريب منه
 فلا يرد ان الاسمية لا تدل على اكثر من ثبوت المستند للمستند اليه كما مر قوله
 لعدم دلالتها لما كان دعوى الاولوية مشتملة على جواز الترك ورجحان
 الدخول اعاد الدليل المذكور على جواز الترك وضم اليه دليل الرجحان
 وهو ظهور الاستئناف فسطما قبل ان الاول ترك قوله لعدم دلالتها
 ان قد علم ذلك سابقا قوله حتى ذهب اه غايه لقوله دخولها اولى
 قوله حتى تدخل الخ بان تجعل قيدا من قبوده تابعه له قوله في الاثبات
 تخصيص الاثبات بالذکر لانه الاصل والا فالحكم في النفي ايضا كذلك
 نحو لم يجر زيد وهو يتسم او وهو يتسم قوله في ان لا يستأنف
 اه المراد بالاستئناف معناه اللغوي وهو ان لا يكون قيدا لما قبله
 قوله وجئت اه عطف تفسيره لقوله احدث ذكر زيد قوله وجرى اه
 عطف على قوله كان بمنزلة اعاده اسمه صريحاً فانه تشبيه آخر لقوله
 هو يسرع بعد تشبيهه بزيد يسرع قوله ان لا يجرى الجملة الاسمية سواء كان
 مبتدأ فیه ضمير ذي الحال او اسمه الصريح واسم آخر ضمير ذي الحال كما علم
 من الامثلة السابقة قوله والذي يلوح اه اعتراض على المصنف رح
 كما بينه السيد قوله بمنزلة قولك جئت في زيد وهو منقلبه الواء في كلا المثالين
 عاطفة لكون كل واحد منهما ابتداء اثبات قوله وذكر اه هذا الذكر
 في سورة الاعراف لا البقرة وهو حال من فاعل اهبطوا والخطاب لادم
 وحواء وابليس قوله لو اريد ذلك اي كون هو فليس في حكم المفرد
 قوله يبين ذلك اي كون جاءني زيد وهو فارس حيثما قوله فكذلك الخبر
 والنعت يعني ان الاصل في الخبر والنعت ان يكون مفردا ومع ذلك
 اذا وقع الظرف خبرا او نعتا فلا اكثر اه مقتدر بحسب قوله دون الخبر
 والنعت كما يدل عليه قول الشيخ خصوصاً وما قبل ان خصوصاً احتراز
 عما اذا وقع صلة دون الخبر والنعت ليس بشيء لانه حينئذ يشتر
 بكون التقدير بالمفرد اصلاً فبها ايضا وهو خلاف الاكثر قوله والحق

اي الحق في هذا المقام قوله وهذا اذا لم يكن الخ اي كون ترك الواء
 اكثر في جملة اسمية يكون الخبر فيها ظرفاً متقدماً على المبتدأ اذا لم يكن
 صاحب الحال نكرة متقدمة بان يكون معرفة او نكرة متأخرة فانه
 لا التباس حينئذ الحال بالصفة عند ترك الواء واما اذا كان نكرة متقدمة
 سواء كانت موصوفة كما في المثال الاول او غير موصوفة كما في الثاني فانه
 يجب فيها الواء لرفع الالتباس بالصفة قوله كما في قوله تعالى وما اهلكناه
 يعلم من كلامه ان الجملة في قوله تعالى وما اهلكناه من قرينة الاله المنذرون
 صفة وفي قوله تعالى وما اهلكناه من قرينة الاولها كتاب معلوم حال والفارق
 وجود الواء وعدمها واما عند صاحب الكشف في كلتا الايتين صيغة
 والواو زائدة لتأكيد التصديق كما مر قوله اما الایجاز والاطناب في شرح
 المفتاح الشريف لم يتعرض للمساواة مع انها نسبية ايضا لانه لا فضيلة
 للكلام الاوساط فما صدر عن البالغ مساوياً له لا يكون فيه نكتة يستد
 بها انتهى اي من حيث انه مساو لكلامهم وان كان من حيث اشتباهه
 على المزايا معتدا بها لانه بهذا الاعتبار ايجاز بالقياس الى المتعارف او الى
 مقتضى المقام قوله من الامور النسبية التي يكون اه فائدة التوضيف
 الاشارة الى انها ليسا من الامور النسبية التي تكرر النسبة فيها فان كلا
 منهما بالقياس الى المتعارف او الى ما هو مقتضى المقام وليس المتعارف
 وما هو مقتضى المقام مقبلا اليهما قوله انما يكون اي في الخارج
 والذهن بالنسبة الى كلام اخر ازيد منه اما محقق او مقدر وكلمة
 من بعد ازيد وانقص واقل واكثر ليست تفضيلية بل هي صلة
 للفعل الذي يتضمنه صيغ التفضيل فهي بمعنى اصل الفعل قال
 قدس سره وذلك لان النسبة لا ينبغي ان ما ذكره السيد تحقيق لجواب
 الشارح رح فالاولى ذكره في ذلك المقام والتحصيل عبارة عن التعيين
 وزوال الابهام قال قدس سره اولى بذلك لان الاوساط لما كانوا اكثر
 من الطرفين كان كلامهم على مجرى متعارفهم في تأدية المعاني
 مشهورا بين الناس فهو امر عرفي معروف الوجه معلوم الطريق فناسب
 ان يجعل اصلاً يقاس عليه غيره فلا يكون البناء عليه ردا الى الجهالة

كذا في شرحه للمفتاح قوله من الاوساط فيسبب بذلك لا محمد
من البلغ لانه يورده لكونه مقتضى المقام بان يكون الخطاب من الاوساط
قوله يخرجها عن حكم التعيين بان يكون مطابقا للغة والصرف
والتعريف يتوقف عليه تأدية اصل المعنى قوله من عبارة
التعارف المطابق للسياق من التعاريف ولا فائدة في زيادة العبارة
قوله اى الى كون ام المذكور سابقا كونه اقل من عبارة التعارف الا انه
يلزمه ككون التعارف اكثر منه فهو كالمذكور سابقا وانما لم يحمله
على ظاهره رعاية لما في الايضاح والمحتاج بحيث وقع فيه انما الاختصار
لكونه مبيها يجمع في بيان دعواه تارة الى ما سبق فانه لو قسرها على ما سبق
يكون اقل من عبارة التعارف فكان بيان دعوى الاختصار به اشد
لشيء بنسخة والقرينة على ذلك قوله واخرى الى كون المقام خليا
ببساطة حيث لم يقل كونه اقل مما يليق بالمقام قوله وليس المراد انه
اللافتى لان يقال مرجح كون الكلام موجزا ان يكون المقام خليا ببساطة
من التعارف ولظهوره لم يتعرض له قوله بحسب مقتضى الظاهر
اى ظاهر المقام فيسبب بذلك اذ لو كان اقل مما يقتضيه ظاهر المقام
وباطنه لم يكن بليغا لعدم مطابقته لمقتضى الحال لا ظاهرا ولا باطنا
قال قد من سره على مناسبة خفية اه اعتبر المناسبة الخفية التي
تقتضى ذكر المبدأ اذ لو لا ذلك لكان الكلام من متعارف الاوساط
فلم يكن بليغا فلا يكون موجزا والمناسبة الخفية ان يكون المقصود
تجريدهم على اخذ النعم لا رأى قبحهم من الكسل وعلامة الامتهال
وكذا قوله هذا نعم فاعتنوه اذ كان المقصود زيادة الحث والتحريض
قال قد من سره فامل فان الاول يوجد في قد شئت والشاق يوجد
في هذا نعم ويحتمل ان في نعم فاعتنوه وهذه الصورة اربعة لم يتعرض له
الشارح رح لظهوره بما ذكره قوله ثبت منها مقولة اى في باب
التعريف عن المقصود مع قطع النظر عن حال المتكلم من كونه بليغا
او من الاوساط فلا بد ان لو ازيد المقبول مطلقا فالقول ناقص غير مقبولين
من الاوساط وان ازيد من البلغ فليس المساوي والتناقض التواقي

مقبولين منه مطلقا بل اذا كان لداع قوله تأدية ازيد لفظ الاصل
اشارة الى ان المتعريف في المساواة والايجاز والاطباء المعنى الاول المعنى
الذي قصد المتكلم اعادة للخطاب ولا يتغير بتغيير العبارات واعتبار
الخصوصيات فتقولنا جاءني انسان وجاءني حيوان فاطبق كلاهما
من باب المساواة وان كان بينهما تفاوت من حيث الاجال والتفصيل
والقول بان احد هما ايجاز والاخر اطناب وهم قوله ناقص عنه
اى عن مقدار اصل المراد اما باسقاط لفظ عنه او بالتعريف عن صفة
بلفظ ناقص عن ذلك المقدار فيشمل ايجاز القصر والحذف فتقولنا
جدا له وشكره مساويا لاصل المراد غير ناقص عنه لان تقدير الفعل
انما هو رعاية قاعدة نحوية وهو انه مفعول مطلق لا يدل له من ناصب
والقرب الفصح يفهم اصل المراد وهو جده تعالى من غير تقدير وهو
معارف الاوساط ايضا فالقول بانه ايجاز عند المصريح ومساواة عند
التكاسي رح فحما لفته مع التكاسي رح لا تسمع بدون سبب قوى
من القوم وهم قوله غير وافي بذلك لان اعتبار الناعم في الاول وفي
ظلال العقل في الشاق لا دليل عليه قوله بفعل مطلق العيش اى من
غير تقييد بالناعم والشاق حال كونه في ظلال النوك كناية عن العيش
الناعم بناء على ان العيش في ظلال النوك لا يكون الا ناعما وكذا العيش
الشاق المطلق من غير تقييد بكونه في ظلال العقل او غيره كناية
عن عيش العقلاء بناء على ان العيش الشاق لا يكون الا للعقلاء فيكون
كلا التقييد مستقادا من الكلام بسبب ملاحظة ما اشتهر في العرف
فيكون وافيا بما هو اصل المراد وهو ان العيش الناعم في ظلال النوك خير
من العيش الشاق في ظلال العقل مع اشتراكه على لطيفة وهو ان العيش
في ظلال النوك لا يكون الا ناعما وان العيش الشاق لا يكون الا في ظلال
العقل فكنا ينبغي ان يفهم هذا الكلام ولا يلتفت الى ما سبق اليه
الاولاهام قوله ولا يكون لفظ المراد متعبا مدار التعيين وعدم التعيين
انه ان لم يتغير المعنى باسقاط ايها كان فالمراد غير متعين وان تغير المعنى
باسقاط احدهما دون الاخر فالمراد هو الاخر ولا يعتبر في ذلك

كون احدهما متقدما والاخر متأخرا فلا يتوهم ان مبناهما للزيادة لان
التكرار حصل به قوله وهذا انما يصح اه لا يخفى ان هذا البيان لا يدل
على كون الندي زائدا على اصل المراد فان مراد الشارح في الفضل
من الامور الثلاثة وانما يدل على عدم صحة ذكر الندي وفساده لا على كونه
مفسدا الان يقال ان المقصود الشارح ان يهون الموت على الناس وانه
بما يجب ان يرغب فيه اذ به يظهر الفضل للصفات التي هي كال الانسان
ولاشك ان الندي لا يدخل لها في ذلك المقصود قد ذكرها زائدا على
اصل المراد بل مفسده اذ فضلها على عدم الموت قوله لا يفهم من
الطلاق الخ فان لفظ الندي لا يكاد يستعمل في بذل النفس وان استعمل
فعلى وجه الاضافة اما مطلقا فلا يفيد الا بذل المال كذا في الايضاح
ويمكن ان يريد بذل النفس مطلقا من غير تقييد بكونه الخوف او الحياء
او طلب رضا المحبوب او الخلاص من المرض والفقر قوله وهذا بعينه
معنى الشجاعة اشارة الى ان الشجاعة ههنا ليس عبارة عن الملكة
المخصوصة بل اثرها اعني الاقتحام في العسائر وعدم التردد عن الامور
المهلكة فانه الذي يفهمه اهل اللغة والعرف ولذا قال سابقا هان عليه
الاقتحام في الحروب والعسائر قوله يقتصر الى التاكيد اذ دفع التجوز
بالابصار والسماع عن العلم بلا شبهة وبما ضرب عن الامر به قوله
خفاء اه اي ليس التقييد فيه للتاكيد بل للتأنيس قوله لانها الاصل اه
فيه ان المقصود عليه على ما اختاره المص رح هو اصل المراد فالوجه انه
قدمه لقلة مباحثه ولك ان تقول انها الاصل والمقصود عليه عند السكاكي
رح وهذا القدر كاف للتقديم قوله شبه بالبل لا بالصح قوله فحينئذ
اي الهارب واصلا الى اقصى الارض قوله من غير ان يتوقف عليه اه
فان معنى المثنى منه مفهوم من الكلام وكذا مفهوم الجزء من المضارع
الاول قوله اطنابا اي ان كان لفائدة قوله يكون تطويلا ان لم يكن
فيه فائدة اصلا والمراد بالتطويل المعنى اللغوي اي الزائدة لا لفائدة
وان كان متعينا قوله بان مثل هذا الشرط وهو ما يكون بان الوصلية
لا يحتاج الى الجزء لكونه حالا وقد مر تحقيقه قوله لان المراد به الخ

زاد لفظ المراد اشارة الى ان مدلول قوله تعالى في القصاص حية ذلك
لفظه يتيسر ومعناه كثير ولو قيل لان الانسان اذا علم اه كان المتبادر انه
دليل على تفنن القصاص للحياة فاقبل ان هذا دليل على دعوى ان
في القصاص حية ليس بشيء ولو كان هذا موجبا للايجاز لكان كل دعوى
نظرية ايجازا قوله لكان تطويلا بالمعنى اللغوي اذ الفعل متعين
للزيادة قوله اي من قوله لكم في القصاص اه الظاهر ان يقول اي من
قوله القتل اني للقتل بان يكون كلمة من صلة لقلة الا ان الشارح رح راعى
مطابقة ما في الايضاح فان من فيه ظرف مستقر وقع حالا من ضمير ياتظه
حيث قال ان عدة حروف ما ياتظه منه وهو في القصاص حية عشرة
وعدة حروفه اربعة عشر قوله والنص على المطلوب اي
التصريح به فيكون اذ جرح عن القتل بغير حق لكونه ادعى الى القصاص
كذا في الايضاح قوله الفن الثاني علم البيان قد مر تحقيق التعريف
اللامعي وبيان المراد من المبتدأ والخبر وبيان صحة الجمل بما لا مزيد عليه
قوله من علم البلاغة اي من علم له مزيد اختصاص بالبلاغة كما مر
في المقدمة قوله ومحتاجا اليه اه لان الاحتراز عن التعقيد المعنوي
ما خوذ في مفهومها وهو لا يتيسر لغير العرب العرباء الا بهذا العلم
قال الشارح رح في آخر المقدمة انه لم يبق لنا مما يرجع اليه البلاغة
الا الاحتراز عن الخطأ في التأدية وتمييز السالم من التعقيد عن غيره
ليحتراز عن التعقيد المعنوي فست الحاجة الى علم يحتز به عن الخطأ
وعلم يحتز به عن التعقيد المعنوي ليم امر البلاغة فوضعوا لذلك
علمي المعاني والبيان ومعهما علم البلاغة فاقبل انه يحتاج اليه في نفس
البلاغة في الجملة لا انه لا يتم بلاغة الكلام بدون اعمال علم البيان
اذ الكلام المركب من الدلالات المطابقة لا يحتاج في تحصيل بلاغته
الا الى علم المعاني اذ لا حاجة الى البيان كالدلالة المطابقة كما ستعرف
فليس بشيء لان المقصود احتياج بلاغة الكلام الى علم البيان لا الى اعماله
ولاشك ان الاحتراز عن التعقيد المعنوي لا يمكن بدون علم البيان قوله
وهو علم لا يخفى ان المراد من علم البيان في قوله الفن الثاني علم البيان القواعد

فانما اريد بقوله علم يعرف به الملكة او ادراك القواعد لا بد من القول
 بالاستخدام في ضمير هو قوله بطرق مختلفة فان لكل معنى لوازم
 بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة فيمكن ايراد عبارات مختلفة
 في الوضوح قوله اراد بالعلم العلم حقيقة هو الادراك وقد يطلق
 على متعلقه وهو المعلوم اما مجازا مشهورا او حقيقة اصطلاحية
 وعلى ما هو تابع له في الحصول ووسيلة اليه في البقاء وهو الملكة كذلك
 والشرح رخ اختار حله على المعنيين الآخرين لعدم احتياجه الى
 تقدير متعلق وما قيل انهم لم يقصدوا تقدير المضاف اليه بل بيان حاصل
 للمعنى فان لفظ العلم يطلق بمعنى التصديق بالقواعد بل على ادراكها
 فليس بشئ لان ذلك الاطلاق في اعمد العلوم المدونة لافي لفظ العلم
 قال السيد في حواشي شرح المفتاح الخوي يطلق على القواعد المخصوصة
 وعلى ادراكها وعلى الملكة التابعة لادراكها وكذا لفظ العلم
 يطلق على المعلوم وعلى ادراكه وعلى ملكة استحضاره ثم المراد الادراك
 الحاصل عن الدلائل او المسائل المعلوم عن الأدلة او الملكة الحاصلة
 عن التصديقات بالمسائل المدللة لما تقرران علم المسائل بدون الدلائل
 يسمى تقليدا لاصلا فلا يدعى علم الواجب وعلم جبريل على التقديرين
 الاولين ولا علم ارباب السليقة على التقدير الثالث قوله اي ادراكها
 على ان يكون المبادئ التصورية داخلة في العلم والاعتقاد بها على
 تقدير عدم دخولها قال قدس سره ومع ذلك فقد ساعد القوم
 دفع لما يترتب من انه اذا لم يكن جابح المجاز المفرد تساعده فكيف
 حله على ذلك بانه ساعد القوم على ذلك بالتوجيه الذي ذكره هناك
 قال قدس سره ينبغي ان يتأخرا قبل تأخير علم البيان من علم المعاني
 في الاستعمال واجب قطعا لان علم البيان باحث عن كيفية افادة
 الخواص وهي انما تحصل بعد التطبيق على مقتضى الحال والجواب
 عن ذلك التعريف بعد اعتبار تأخره الاستحقاق والافهوه عبارة عن
 ايراد المعنى الواحد مطلقا بعبارات مختلفة الدلالة الا ترى ان اكثر
 المجازات والكتابات انما هو في المعاني الاول قال قدس سره فان هذه

اي رعاية المطابقة كالاصل في المقصودية لان المقصود افادة
 المعاني التي روي فيها المطابقة وتلك اي رعاية من انب الدلالات
 في الوضوح والحقا فرغ لها لانها اشهرت لاجلها قال قدس سره عن افادة
 التراكيب لخواصها اي المعاني المشتملة على الخواص الا ان المعاني الاول
 لما كانت ساقطة عن نظرهم قصروا الافادة على الخواص قال العلامة
 في شرح قوله اراد المعنى الواحد انه وهو ما يقتضيه الحال بحسب
 المقامات كافتضائها بالنسبة الى من ينكر كون زيد مضافا جلة مفيدة
 لرد الانكار سواء كان افادتها اياه بدلالة واضحة او اوضح او خفية
 او اخفى نحو ان زيدا لمضيا او لكثيرا زادا ولم يزل الفصيل او البيان
 الكلب وبما ذكرنا اندفع ما قيل ان الشائع في اعتبار البلغاء المجازات
 والاستعارات والكتابات في المعاني الاصلية للتراكيب البليغة وذلك
 بما يثبت عند في البيان لان هذا الاعتبار مما يوجب البلاغة ورجع
 البلاغة منحصر في العلمين بل تقول لا يظهر جريان كثير من انواع
 التشبيه والكتابة والاستعارة كالتشبيه في الخواص قوله واراداه قال
 العلامة وانما وجب تفسير المعنى الواحد بمعنى من المعاني التي يقتضيهما
 الحال بحسب المقام لكون علم البيان اخص من علم المعاني لان هذا
 ذكر المعنى الذي يقتضيه الحال وذلك اراد ذلك المعنى بطرق مختلفة
 ولو فسر بما هو اعم من المعنى الذي يقتضيه الحال لما بقي اخص
 لوجوده حيث تدون المعاني قوله يقتضيهما الخ صفة للملكة واصول على
 سبيل التازع وهو بالنسبة الى ملكة نصريح بما علم ضمنا بقوله اراد
 بالعلم الملكة التي يقتضيهما قوله على اراداه اي على معرفة اراد
 بدليل قوله فلو صرف من ليس له هذه الملكة وفيه اشارة الى ان معرفة
 الايراد المنصو لا يجب ان يكون بالفعل بل القدرة التامة على
 تلك المعرفة كافية بضم الصغرى السهلة بالحصول الى المقاعدة التي
 كانت حاصلة عنده وبما حررنا لك اندفع ما قيل ان الاول ان يقول
 يعرفه بل يقتدر لهوافق المتن وان القدرة على الايراد المذكور ليست بلازمة
 لما مر ان كثيرا من مهرة هذا الفن لا يقتدرون على تأليف كلام بليغ

قوله كل معنى ما يعنى ان الالام في المعنى للاعتراق العرفي اذا لا عهد
وامتناع الحقيق وهو طاهر والجائز للزوم كون من له ملكة الاقتدار
على معرفة اراد معنى واحدا في تراكيب مختلفة عما بالبيان قوله
ان يورده بالفاظ مترادفة اي يورد المعنى التركيبي في تراكيب وجميع اجزائها
الفاظ مترادفة قوله لا يكون ذلك لان تلك التراكيب بعد العلم
بوضع الفاظها لا يكون دلالتها مختلفة في الوضوح والتفاوت الواقع
بينها باعتبار الالف ببعض الالفاظ وكثرة دورها يوجب التفاوت
في تذكر الوضع وكذا اشترك بعضها يوجب الاحتياج فيه الى دفع
مراجعة الغير في تعيين المراد لافي الفهم قوله ومعنى اختلافها فيه
اشارة الى ان ملكة اراد المعنى الواحد في تراكيب متساوية في الوضوح
ليس من علم البيان لانه لا يحصل به التفاوت في مراتب البلاغة قوله
يخرج ملكة الاقتدار اه اي يخرج عن ان تكون داخلة في علم البيان
وجزا منه والا فالملكة بالنسبة الى معنى واحد خارجة عن كونه
ما صدق عليه بعموم المعنى قوله اولى من تعريفه الخ لان المعرفة
المذكورة علم البيان فلا بد من القول بذكر المسبب وارادة السبب
قوله يلزم من العلم به اي من حضوره في الذهن والافتات اليه
حضور شيء اخر والا يلزم ان لا يبق الدليل بعد ان يلزم من العلم به
العلم بشيء اخر دليلا قوله كدلالة الخطوط اه اشار بآراء المثاليين الى
انحصار الدلالة الغير اللفظية في الوضعية والعقلية وبه صرح
السيد في حواشي المطالع وقال المحقق الدواني ان الطبيعية
منها ايضا متحققة كدلالة بعض الاوضاع العارضة لوجه التألم
وحاجية على شدة الالم ودلالة خمر الوجوه على الجحالة والصفرة
على الوجع وحركة النبض على المزاج المخصوص الى غير ذلك ولعله
قدس سره اراد ان تحققها اللفظ قطعي فان تلفظ اخ لا يصدر عن الوجع
وكذا الاصوات الصادرة عن الحوانات عند دعاء بعضها الى بعض
لا يصدر عن الحالات العارضة لها بل انما تصدر عن طبيعتها بخلاف ما
جد اللفظ فانه يجوز ان يكون تلك العوارض منبثقة عن الطبيعة

بواسطة الكيفيات النفسانية والمزاج المخصوص فيكون الدلالة طبيعية
ويجوز ان تكون اثارا لنفس تلك الكيفيات النفسانية والمزاج فلا يكون
للطبيعة مدخل في تلك الدلالة فتكون عقلية وبهذا تبين الفرق
بين العقلية والطبيعية فان العلاقة في الاولى التأثير في الثانية الايجاب
والتأثير اقوى من الايجاب وان دفع ما قيل ان الدلالة الغير الوضعية
محتاجة الى العلاقة والملازمة بين الدال والمدلول فلا وجه لاجراج
الطبيعية من العقلية قوله اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع الطبع
والطبيعة والطباع بالكسر في اللغة السجية التي جبل عليها الانسان
كثافي القاموس وفي الاصطلاح تطلق على مبدأ الآثار المختصة بالشيء
سواء كان بشعورا ولا وعلى الحقيقة فاذا اريد به طبع الالفاظ المراد به
المعنى الاول فان صورته النوعية او نفسه تقتضي التلفظ به عند
عروض المعنى واذا اريد به طبع اللفظ لم يطق مدلوله فالمراد به المعنى الثاني
واذا اريد به طبع السامع فانه يتأدى اليه عند سماع اللفظ من غير احتياج
الى الوضع فالمراد به مبدأ الادراك اي النفس الناطقة او العقل وقد ذكر
الوجوه الثلاثة في حواشي المطالع واقتصر الشارح رح على الوجه الاول
لانه اظهر قوله كدلالة اخ يقع الهزة وتشديد الخاء الهجاء على ما
في حاشية شرح الشمسية وبضم الهزة وتشديد الخاء الهجاء على ما في
حواشي المطالع واما اح اح بالحاء المهملة وقع الهزة او ضمها
فلاذی الصدر قال قدس سره لا بدلالة اللفظ اي فقط ان قلنا ان العلم
بالمشاهدة يجامع العلم بدلالة اللفظ اذ لا مضافة بين الطريقتين حيث
او اصلا ان قلنا بعدم مجامعة العلمين بناء على ان المعلوم بالضرورة
لا يستفاد من الدليل فقوله في حواشي الشمسية لتظهر دلالة اللفظ
على الاول من الظهور معنى آشكار شديدا وعلى الثاني بمعنى يبدأ شديدا
قال قدس سره ان الفهم صفة السامع بناء على ان المتبادر هو المصدر
المتبني للفاعل قال قدس سره بان الدلالة اه يعني ان الدلالة رابطة
مخصوصة بين اللفظ والمعنى مترتبة على رابطة اخرى بينهما
هي الوضع الا ان الاول قائمة بمجموعها والثانية بالواضع قال قدس سره

إذا جئت أه فان النسبة بين المنسبين يجوز انسابها الى كل واحد منهما
قال قدس سره وإذا نسبت الى اللفظ كانت مبدأ وصف له ليس
في عبارة المنسب كانت مبدأ وصف له فانه قال اذا نسبت الى اللفظ قيل
انه دال على المعنى بمعنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع عند
اطلاقه واذا نسبت الى المعنى قيل انه مدلول لهذا اللفظ بمعنى كون المعنى
متفهما عند اطلاقه وكلا المعنيين لازم لهذه الاضافة انتهى وانما اخذه
السيد من قوله لازم لهذه الاضافة كما صرح به في حواشي المطالع لكن
كتب ذلك المحقق في حواشيه على شرح المطالع على قوله واذا نسبت
له الدلالة نسبة بعد الوضع بين اللفظ والمعنى ولا شك ان النسبة تكون
منسبة الى كل واحد من المنسبين فهذه النسبة ان اضيفت الى المعنى
يكون مدلولاً وان اضيفت الى اللفظ يكون اللفظ دالاً وكلاهما لازم
للدلالة فامكن ان يعرف بينهما كان انتهى وهذا هو الحق اذ لو كانتا
مغايرتين لتلك النسبة بالذات لا يمكن التعريف بشيء منهما لعدم
صححة الحمل ولا يمكن حمل عبارة السيد على هذا ان براد كان مبدأ وصف
مغاير بالاعتبار لتلك النسبة لانه قدس سره رده في حواشي المطالع
قال قدس سره وكلا الوصفين لازم لتلك الاضافة محمول عليه اكونهما
في الحقيقة تلك النسبة فيقال الرابطة المخصوصة بينهما هي كون اللفظ
بحيث يفهم منه المعنى وكون المعنى بحيث يفهم من اللفظ قال قدس سره
بان المفهومية اه بمعنى لا نسلم انه تعريف بل لازمها بالقياس الى المعنى
فان اللازم كون المعنى بحيث يفهم منه لا المفهومية فانه ما اضافة
للمعنى كما ان القاهمية صفة للسامع والحاصل من جعل الفهم المصدر والمبنى
للمفهوم المفهومية لا كونه بحيث يفهم من اللفظ خلا بعد التحقيق المذكور
في دفع الاشكال قال قدس سره فالجواب هو ما ذكره هذا نعم لو كانت
المفهومية حين كون المعنى بحيث يفهم من اللفظ اما اذا كانت غير فلا
قال قدس سره وان كانت نسبة اه لا ينبغي ان القائم باللفظ هو الدلالة
المخصوصة اعني الدلالة المقبسة الى اللفظ لا الدلالة مطلقا قال قدس سره
كابدل عليه اشتقاق الدال اه كما انه يشق من الدلالة الدال بمعنى القيام

كذلك

كذلك نسبه يشق المدلول بمعنى الوقوع وكما يضاف الدلالة الى اللفظ
بصفة المعلوم يسند الى المعنى بصفة المجهول هكذا يستفاد من كلام
ذلك المحقق في حواشيه على شرح المطالع حيث قال لا نسلم ان الفهم
المدكور في التعريف صفة المتباع وانما يكون كذلك لو كان اضافة
الفهم بطريق الاستناد فان الفهم من حيث الاستناد اي القيام بصفة
القاهم ومن حيث التعلق اي الوقوع بصفة المعنى كما ان الضرب
من حيث الاستناد صفة الضارب ومن حيث الوقوع صفة
المضروب قال قدس سره وفيه وطاهر البطلان لان صفة الشيء
لا تعتبر صفة الاخر باعتبار تقيدها بغيره والجواب ان تعلقه باللفظ
غيره من الوصف الحقيقي الذي كان للسامع قبل المعنى ولا يحصل صفة
اعتبارية لللفظ بغيره بغير اعتبار التعلق وهو محال متعلقه
وهو امر اعتباري قال الشارح الجلي في شرح قوله ويوصف
بحال الموصوف وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة
اعتبارية يحصل له بسبب متعلقه فهو مرتب برجل الجسدي غلامه
اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا قال قدس سره
نعم يفهم من تعلقه انما ياتي عن هذا التأويل جعلهم الوصف بحال المتعلق
فما من النسبة فانه ما يدل على معنى في مقبوعه لا ما يدل على معنى
هو لزوم لما في مقبوعه قوله صفة في كثير من النسخ صفة من الوصف
والنسخة التي عليها خطه روح مبدع من الصوغ قوله وهذا مثل قولهم اه
اي على تقدير كون التعريف على ظاهره بان يكون العلم اضافة بوجهه
ان الحصول صفة الصورة والعلم صفة العالم فلا يجوز تعريفه بالجواب
ان الحصول وان كان صفة الصورة لكن حصول الصورة في العقل صفة
العالم قوله على تمام ما وضع له ذكر لفظ العلم للاختصاص والحقن مقابلة
الجزء والافيدى على ما وضع له قوله من جهة ان العقل له لى من جهة
هي مثلاً الحكم العقل سواء تحقق الحكم بالفعل او لا قوله ونخص الاولى اه
نقل عنه لى تقدير الاولى بالمطابقة اي بالقياس الاضافى لا الوصفى انتهى
ويجوز ان لفظ تخص من الخصوص لا من الاختصاص فانه حينئذ

معناه يختص الاولى بالظاهرة ولا يطلق هذا الاسم على غير ما قوله واريد به
الكل واعتبره انما اعتبر ارادة الكل واعتبر دلالة على الجزئية باعتبار
ليظهر في كونها مطلوبة وثبوت كونها مختصة به حين عدم اضافة الكل
واعتبر اعتبار دلالة على الجزئية باعتبار اطلاقه على دلالة على الجزئية
انما تضمن ومطابقة ما يجهتين قوله فالجواب انه بهذا الجواب يدل
على انه يجوز ترك بعض القيود في التقسيم المشعر بالتعريف اعتمادا
على الموضوع والشهرة ولا يجوز في التعريف بل لابد فيه من اللبالية
في رتبة القيود وذكر في المختصر ان قيد الحثية مأخوذ في تعريف
الانوار التي تختلف باعتبار الاضافات وكثيرا ما يترك هذا القيد اعتمادا
على شهرته وانساق الذهن اليه فلعل ما ذكره ههنا بالنظر الى مطلق
القيد وما ذكره في المختصر بالنظر الى خصوص قيد الحثية فلا يخالف
بينهما وخلاصة الجواب ان قيد الحثية معتبر والترك في اللفظ لكون
المقصود بالذات التقسيم دون التبريق فما اورد عليه من انه جند
لا يحصل تعيين الدلالة المعتبرة عندهم في التعريف ويختل التقسيم
لانه ضم القيود التخيالية واذا لم تراعى تلك القيود على ما ينبغي يحصل
وهم وكذا ما قيل ان اعتبار الحثية في تعريف الدلالات يبطل انحصار
الدلالة الوضعية في الثالث لان دلالة اللفظ الموضوع المتضامين على
احدهما بواسطة انه لازم الاخر ليس دلالة على الجزئية من حيث انه
جزء بل من حيث انه لازم جزء اخر فلا يكون تضمنا ولا التزاما لانه ليس
خارجا عن الموضوع له لان المتضامين يعقلان معا ولا يمكن ان يعقل
احدهما بواسطة انه لازم للاخر على ان المقسم الدلالة الوضعية فلا بد
من اثبات لفظ وضع المتضامين قوله لما كانت وضعية كانت متعلقة
بارادة الالفاظ اثبت هذه الملازمة بوجهين الاول ان الدلالة الوضعية
انما هي بتذكر الوضع وبعد تذكر الوضع يصير المعنى مفهوما لتوقف
التذكر عليه فلا معنى لفهمه من اللفظ الا فهمه من حيث انه مراد المتكلم
وليس بشيء لان المراد من الفهم في تعريف الدلالة مجرد الالتفات
الى المعنى لا حصوله بعد ان لم يكن فلا معنى لقوله فلا معنى لفهمه من اللفظ

لا فهمه من حيث انه مراد الثاني ما ذكره طيغيب المحاكات وهو
ان الغرض من اللفظ تأدية ما في الضمير وذلك بتوقف على ارادة الالفاظ
فلا لم يرد المعنى من اللفظ لم يكن له دلالة عليه وفيه ان الغرض تأدية
المعنى التركيبية فيتوقف على اوفائها لا على ارادة معاني الالفاظ المفردة
قوله لان قانون الوضع اوجبها لو كان قانون الوضع ما ذكره المذهب
الشافعية الى جوار استعمال المشرك في المعنيين والمذهب السككي حرج
الى ان عدول المشرك ان لا يتجاوز المعنيين قوله فاللفظ ابد لا يدل
الا على معنى واحد اه هذا الكلام نص على ان مطلق الدلالة مشروط
عند هذا المذهب بالارادة قال قدس سره فتعولا عن الشقاء عبارة
يدل على اعتبار ارادة الدلالة في الوضعية لا على اعتبار ارادة المدلول
فانه قال في بحث تعريف المفرد لبيان ان تعريفه بما لا يدل جروء
على شيء كما وقع في التعليم الاول وتعرفه بما لا يراد بجزءه جزء معناه
في المسأل واحد ان اللفظ يتعبد لا يدل البتة ولولا ذلك لكان لكل لفظ
حق من المعنى لا يتجاوز بل انما يدل بارادة الالفاظ فكيف ان الالفاظ
بطلقة دال على معنى كالعين على ينبوع الماء فيكون ذلك دلالة ثم يطلقه
على معنى آخر كالعين على الدثار فيكون دلالة كذلك اذا اخلاص في اطلاقه
من معنى في غير دال واذا كان كذلك فالمتكلم باللفظ المفرد لا يريد
ان يدل بجزءه على جزء من معنى الكل ولا ايضا يريد بجزءه الدلالة
على معنى اخر من شأنه ان يدل عليه وقد انعقد الاصطلاح على ذلك
فلا يكون جزءه البتة دالا على شيء اخر هو جزءه بالفعل اللهم الا
بالقوة حين يحدد الاضافة المشار اليها وهي مقارنة ارادة القائل دلالة
انتهى فالظاهر انه اشارة الى ما يسمى من ان دلالة اللفظ لغزاة باطلة
فلا بد لها من تخصص والتخصص هو الواضع وتخصص وضعه لهذا
داون ذلك ارادة الواضع المراد من الالفاظ الواضع لانه الالفاظ او لا
وفيه اشارة الى ان الوضع يستفاد من ارادة الواضع دلالة اللفظ على المعنى
باسمها له فيه من غير قرينة وليس ذلك منصوصا منه وهذا حق
وما ذكره صاحب شرح الاشارات ماورد عليه صاحب المحاكات ما ذكره

الشارح بقوله وقيد نظره قال قدس سره واطلق اي العلامة الطوسي
 لكن انحر كلامه على ان المراد بالدلالة المطابقة كما لا يخفى على الناظر
 فيه قال قدس سره لكن بعض المتفكرين وهو صاحب المحاكات
 قال قدس سره فكان الساقل اذ لفت جيبه بانه لو اعتبر الارادة
 في الدلالات الظنية لم يتصور الدلالة الوضعية في التمسك لانه حين اطلاق
 اللفظ على الكل والمعلوم يفهم الجزء واللازم وليس هذا الفهم شيئا
 من الدلالات الثلثة لعدم الارادة فالحق ان من اطلق الدلالة اراد منه
 اعتبار الارادة اعم من ان يكون اصالة او تبعيا ومن قيدها بالمطابقة
 اراد منه اعتبارها اصالة قال القولين واحد والاختلاف في العبارة
 وما فهمه الناقل الجيب توهم قال قدس سره ان جل كلامه على التقييد
 قد عرفت ان عبارة الجيب تضمن في الاحتمال الثاني فذكر هذا الاحتمال
 لتبينه وبيان انه لا يمكن ان يحجب بغير العبارة السابقة قال قدس سره
 لان تلك الدلالة لا لا يخفى ان اللازم احد الامرين اما بطلان الاستلزام
 المذكور او انتفاض حدى التضمن والالزام فحمل احدهما لازما الاخر
 لا على التزم لا وجه له قال قدس سره لا يستلزامهما الدلالة المطابقة
 لانه يجوز ان يكون استلزامهما المطابقة باعتبار ان الدال باحدهما صالح
 لهذه الدلالة ايضا في الجملة كما اشار اليه الشارح رح في شرح التسمية
 قال قدس سره واعلم انه حرف اه حاصلة ان اشتراط الارادة
 في الدلالة المطابقة نافع في جواب الاعتراض باجماع الدلائل
 بغير نافع في دفع انتقاض حده وبالدلائل والشارح رح حرف الكلام
 فحمل الكلام المذكور في جواب اعتراض الاجماع جوابا عن الانتقاض
 قال قدس سره توقف على الارادة فلا نسلم قوله بل يدل عليه دلائل
 احدهما تضمن والاخرى مطابقة وكذا الحال في اللازم واما قوله
 ولا نسلم ايضا انه اذا اطلق قسم تحقق ارادة المعنى المطابق قوله لا سيما
 في التضمن والالزام فان توقفهما على الاول فظاهر بطلان لصيرورتها
 عنه تعلق الارادة بهما مطابقة واما قال كثيرا لان بعضه ذهب الى انهما
 فهم الجزء واللازم بعد فهم اسكل وفهم المعلوم كما سيجي بيانه قوله

والشارح صرفه في نسخة

في

في ضمن الكل الخ فان الكل يمنع حصوله في الذهن والخارج بدون
 حصول الجزء وكذا اللازم البين بالمعنى الاخص لا يمكن حصوله
 في الذهن بدون حصول المعلوم فيه فهذان الحصولان الضمنيان
 هما التضمن والالزام قوله صارت الدلالة عليهما مطابقة ان قلنا
 ان هذه الدلالة هي الدلالة التضمنية فعلمنا صارت تلك الدلالة التي
 كانت تضمنية بعينها مطابقة لصيرورتها قصدية وعدم بقائها تضمنية
 وان قلنا ان هذه الدلالة الحاصلة عند الارادة دلالة اخرى لان المعنى
 التضمني والالزامي صار ملتقيا اليه مرة اخرى بعد تعلق الارادة
 بفتاه حصلت الدلالة عليهما مطابقة وبما حذر ذلك ظهران الاعتراض
 الذي ذكره السيد بقوله واما قوله واذا قصد بالمفظة اه فباطل الى آخره
 متدفع لانه ان اراد بقوله والاول باق على حاله انه باق بعينه لم يتغير اصلا
 فباطل لصيرورته قصدية بعد ما كان ضمنيا وان ارادته باق على حاله
 من حيث الذات فسلم لكنه لا ينفع في كونه دلالة تضمنية والسرامية
 لا تنفاه كونه ضمنيا على ان لا يسلم بقائه اصل الفهم ايضا لانه حصل
 بعد تعلق الارادة فهم آخر غير الفهم الذي كان ضمنيا وكذا يرد على قوله
 والقريضة في مثل هذا المجاز لا تعلق لها بالفهم انه ان ارادته لا تعلق لها
 بالفهم قصدية لان صفة القصد انما حصل لها بالقريضة وان اراد
 انه لا تعلق لها باصل الفهم فسلم ولا ينفع لان الفهم القصدية هي
 المطابقة وبما ذكرنا ظهران القريضة في المجاز لفهم المعنى المجازي اعني
 فهم الجزء واللازم من حيث انه مراد فهم جزء المقضي ولو لا القريضة
 فسلم بفهم المعنى المقصود وفي المشترك لدفع المزاحمة فان المعنى المراد
 وبغيره مفهوم منه تحقق المقضي وهو العلم بالوضع والقريضة لدفع المانع
 وهو ايس جزأ من المقضي وسيجي هذا الفرق في بحث المجاز مفصلا
 في كلام السيد قال قدس سره وما ذكره ايهان لبطان اللازم
 في نفسه بعد ابطال الملازمة المستفادة من قوله واذا قصد باللفظ الجزء
 او اللازم صارت الدلالة عليهما مطابقة لا ضمنا او التزاما يعني ان
 صيرورة الدلالة على الجزء او اللازم مطابقة لا ضمنا او التزاما باطلة

في نفسها مع قطع النظر عن لزومها للشرط لتوقفها على المقدمتين
 المنوعتين تحقق المطابقة على المقدمة الاولى وانتفاء التضمن والالتزام
 على المقدمة الثانية قال قدس سره موضوع باراء المعنى المجازي
 وضمانا فانه لا بد في المجاز من اعتبار الواضع للعلاقة الصحيحة بحسب
 نوعها ولا شك ان اعتبارها كذلك وضع نوعي له كذا في حاشية المطالع
 قال قدس سره فلان الوضع المعبراي في تعريف الحقيقة والمجاز
 تعيين اللفظ بنفسه اي لا بالقرينة فاللفظ المستعمل فيما وضع لنفسه
 حقيقة والمستعمل في غير ما وضع له مجاز لا تعينه بازاء مطلقا سواء كان
 بنفسه او بالقرينة قال قدس سره بل بقرينة شخصية اي في المجاز
 الشخصي كالاسد المستعمل في الشجاع بقرينة في الحمام او نوحية اي
 في المجاز النوعي كما يقال لفظ الكل يستعمل في الجزء بقرينة ما فنعى
 عن ارادة الكل والجواب منع بناء على المقدمتين اما منع بناء على كونها مطابقة
 على الوضع النوعي فلان من قال بكون هذه الدلالة مطابقة لم يفسرها
 بدلالة اللفظ على ما وضع له بل بدلالته على تمام المعنى اي ما عني باللفظ
 وقصده صرح به الشارح رخ في شرح المشرح حيث قال اذا استعمل
 اللفظ في الجزء او اللزوم مع قرينة مانعة عن ارادة المسمى لم يكن تضمنا
 او التزاما بل مطابقة لكونها دلالة على تمام المعنى اي ما عني باللفظ
 وقصده به لكن ابتداء كونها مطابقة على اعتبار الوضع النوعي صرح به
 في شرح المطالع وشرح الرسالة الشخصية للشارح رخ فالجواب ان القرينة
 الشخصية او النوعية انما هي شرط الاستعمال وليست بمقتضية في الوضع
 فان الوضع النوعي على ما فسر السيد في حاشية المطالع لم يغير فيه
 ويخود القرينة واما منع بناء على كونها تضمنا او التزاما على المقدمة الثانية فلانه
 مبني عنده على عدم كون فهم الجزء او اللزوم في ضمن فهم الكل او اللزوم
 لاهل انه اذا دل اللفظ عليه مطابقة لا يدل عليه تضمنا او التزاما فتدبر
 فانه قد حكي كلام الشارح والسيد رخ في هذا المقام فخذ ما آتيتك
 وكن من الشاكرين قوله وقد صرح حواءه الوال للحال وهو بيان لطلان
 اللزوم قوله سلطانا جميع ذلك اي سلطانا اشتراط الدلالة مطلقا بالارادة

وان التضمن والالتزام ليس فهم الجزء واللازم في ضمن الكل واللزوم
 وانه اذا قصد باللفظ الجزء واللازم لا تصير الدلالة عليهما مطابقة
 وامتناع اجتماع الدلالات مع مخالفة لما صرح حواءه من الالتزام
 لكنه لا يفيد في دفع الانتقاض فانه دفع ما قيل ان من جملة الاعتراضات
 السابقة امتناع اجتماع الدلالات فاذا ذكره بعد التسليم ينبغي ان يجمع
 مع ما ذكره القوم من استلزام التضمن والالتزام للمطابقة فان التسليم
 ما هو المنوع سابقا وليس الاستلزام المذكور ممنوعا سابقا بل دليل على
 بطلان امتناع الاجتماع قوله لا يظهر اي نظرا الى نفس الاطلاق
 وتعرفات الدلالات الثلاث فلا ينبغي ظهور كونها مطابقة نظرا الى
 استلزامها للمطابقة فانه دفع اعتراض السيد على ان الالتزام عنده
 باعتبار الصلاحية كما مر قال قدس سره والظاهر ان مراد العلامة
 اه فيه ان عبارته صريحة في انه يكفي في الالتزام فهم الخارج من لفظ المسمى
 والانتقال منه اليه سواء كان بسبب اللزوم الذهني او بغيره من القرائن
 كما في الاستعارة التكميلية والتلميح واليه ذهب الفاضل النسري ومثله
 باطلاق المطلقين من الارض وارادة البراز نعم يمكن تأويل كلام العلامة
 بذلك بان يحمل اللزوم الذهني على اللزوم البين وغيره على اللزوم في الجملة
 بسبب القرائن لكنه خلاف الظاهر فلذا قال الشارح رخ والظاهر
 وانما كان ما ذكره اظهر لانه لا بد له من اللزوم في الذهن في الجملة لينقل
 من معنى اللفظ اليه ولا يؤموا في الشهور من ان اللزوم البين
 شرط في الدلالة الالتزامية عند المنطقيين وليس بشرط عند
 اهل العربية والاصول قوله مثل هذا اللزوم اي هذا اللزوم وما يؤدى
 مؤداه قوله لخرج كثير من معاني المجازات وهي ما عدا الجزء واللازم
 البين بالمعنى الاخص قال قدس سره اعلم ان من فسر اي التحقيق
 في هذا الاختلاف انه فرع الاختلاف في تفسير الدلالة فمن اخذ
 في تفسيرها معنى اطلق الدالة على الكلية اشترط اللزوم الذهني بمعنى
 امتناع الانفكاك في التعقل ومن اخذ في تفسيرها اذا اطلق الدالة
 على الجزئية لم يشترط ذلك اللزوم بل اللزوم في الجملة قال قدس سره

بل الدال عليها عند المجموع والمجاز هو اللفظ بدون القرينة لانه المستعمل
في غير ما وضع له لا المجموع قال قدس سره ومن قرأ شيئاً طائفة
اول المقالة التي بانح سببها المعاني الالزامية بمرتبة امتناع الافكار
عن المعنى قال قدس سره هذه هي المناسبة لقواعد اصول والعربية
لانهم يمحون عن المجازات والكتابات التي فيها الاشغال بابعد وجه
قال قدس سره والاول انسب لقواعد المعقول فان قواعد كلية
وانما قال انسب لان مباحث الالفاظ خارجة عن المقاصد ذكرت لتوقف
الافادة والاستفادة عليها فلا بأس بمخالفتها للقواعد في الجزئية
والكلية قوله مما يتأتى فيه الوضوح والحقا اي بالطريق الذي قرره وهو
ما ينبغي من انه يجوز ان يكون للشيء لوازم متعددة بعضها اقرب
من بعض بواسطة قلة الوسائط فيكون اوضح روعاله فاندفع ما قيل
ان مراد الشارح رح بقوله بل لم يكن دلالة الالتزام دلالة الالتزام الذهني
بلا واسطة فلا يرد الاعتراض الذي اوردته السيد بقوله فثبت ان
لازم اللازم اه على ان عدم تأني الوضوح والحقا في الالتزام الذي
بلا واسطة لا يضر لان المقصود انه يتأتى الوضوح والحقا في الدلالة
الالزامية لافي الدلالة الالزامية التي بلا واسطة قال قدس سره
لان لازم لازم الشيء المراد به اللازم البين بالمعنى الاخص لان الكلام
فيه حيث فسر الشارح رح بقوله ان لا يترك العقل المداول الالزامي
عن العقل المعنى قال قدس سره وان كان لازماً له اي على تقدير
فرض كونه لازماً للشيء وانما قال ذلك لان المستلزم لتصور اللازم
الثاني انما هو تصور اللازم الاول محطراً واللازم من تصور المعنى هو
تصور اللازم الاول تبعاً فلا يكون تبعاً فلا يكون اللازم الثاني لازماً للشيء
وفي ان الوصلية اشارة الى انه لو لم يكن لازم لازم الشيء لازماً للشيء بل
لازمه كان دلالة لفظ الشيء على لازمه ظاهر من دلالاته على لازم
لازمه بطريق الاول قال قدس سره يتفاوت الدلالات فيه انه ان اراد
تفاوتها بوجود الوسائط وعدمها فليس لكن لا يقع وان اراد تفاوتها
في الوضوح والحقا فلا نسب لم ذلك لان التفاوت في الوضوح والحقا

بالسرعة والبطور ومنها فهم المعنى وفهم اللازم الاول وفهم اللازم
الثاني في زمان واحد ثم يتم ذلك لو كانت تلك الافهام والملاحظات
مرتبة في الزمان قال قدس سره وايضا يشترط هذا الحكم اه وذلك
لان كل واحد من الجزئ وجزء الجزئ لازماً لفهم الكل بالمعنى الاخص
مع انكم قلتم انها يتأتى في نفسها الوضوح والحقا قال قدس سره وله فيها
كلام اي في تصوير الوضوح والحقا فيها وهو قوله قلنا الامر كذلك
لكن القوم اه قوله لان السامع ان كان اه وكذا بوضع الهيئة التركيبية
فلا يرد انه يجوز ان يكون عالمها بوضع الالفاظ ويكون الوضوح والحقا
في الكلام بواسطة التعقيد اللفظي الجاهل من تقديم بعض الممولات
على الاخر لان ذلك الحق والوضوح بسبب عدم علم السامع بوضع
الهيئة التركيبية على ان المقصود انه لا يتأتى بالدلالة الوضوح مع بقائه
فصاحبه الكلام قوله لتوقف الفهم على العلم بالوضع فان قيل
الموقوف على العلم بالوضع الفهم بالفعل والدلالة كون اللفظ بحيث
يفهم منه المعنى عند العلم بالوضع فلا يلزم من نفي الفهم نفي الدلالة
قلت المراد بالدلالة في قوله لم يكن بالاعليه لم يكن المعنى مفهوماً بالفعل
كما اشار اليه الشارح رح بقوله وان لم يكن عالماً بوضعها لم يفهم
من المراد فثبت ذلك المعنى قوله وعلى التقديرين اي السلب الكلي
والسلب الجزئي يصدر في رفع الایجاب الكلي قلنا قال لا يكون كل واحد
دالاً وقوله ويجوز ان يكون اي محتمل عدم كون كل واحد منها دالاً ويجوز
ان يكون بعضها دالاً فهو معطوف على قوله لا يكون كل واحد بعد التعقيد
بقوله وعلى التقديرين اي على القيد والمقيد لا على المقيد اذا احتمال على شيء
من التقديرين لتعيين السلب الكلي والجزئي والمقصود منه اثبات قوله دون
ان يقول لم يكن واحد منها اي قولنا لا يكون كل واحد دالاً لا محتمل
ان يكون بعضها دالاً بخلاف قولنا لم يكن واحد منها دالاً الاولى ترك
انما المقصود بدونه قوله فليأمل على هذا اشارة الى انه لما يتم على مذهب
من يقول ان المستند اليه المسور بكل اذا اخرج يفتقد سلب العموم واعماله
مذهب الشيخ حسب القاهر من انه اذا اخرج من ادلة النفي وما في معناها

يفيد النفي عن الكل مع بقاء اصل الفعل فلا يصح وذلك ظاهر
قوله وقرب من اي الجواب الاول بحسب التفسير بالاطلاق والتقييد الثاني
بحسب التفسير بالزمان وكل منهما يستلزم الآخر قوله على الحسن
اي الخيال قوله فيمكن تأدية ذلك المعنى لا يخفى ان اللازم من حيث انه لازم
لادلالته على المازوم وان دلالة الالتزام هو الاتصال من المازوم الى اللازم
دون العكس فلا بد من اعتبار كون تلك القوازم ملزومات في الذهن
وحيثئذ يكون داخل في قوله وكذا اذا كان لشيء ملزومات فالاولى
الاقتصار عليه والجواب بان المراد بالمازوم واللازم ههنا المتبوع والتابع
فيكون كونه خروجا عن السابق واللاحق لكون المراد فيهما المعنى
للتعارف لا فائدة لهذا التفصيل في هذا المقام وانما يفيد في الفرق
بين الكناية والمجاز قوله هو ان يكون الخ فانه الذي يتأتى فيه
الوضوح والحقا دون ما هو عند الميراثين كما مر قوله فلا نه يجوز ان
انما اعتبر المعنى الواحد جزءا من شيء وجزءا من شيء اخر لا في
اراد المعنى الواحد بطرق مختلفة للدلالة في الوضوح قوله ينبغي
ان يكون الامر بالعكس نقل عنه يعني قد لازم من كلامه ان دلالة
الشيء على جزءه اوضح من دلالة على جزءه لوجود الواسطة
مثلا اذا كان دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه لان
ان يكون دلالة الانسان على الحيوان اوضح من دلالة على الجسم
لان المساوي للاوضح اوضح لكن الامر بالعكس انتهى فحق قوله بالعكس
بعكس ما هو مفهوم منه ويجوز ان يحمل على ظاهره وهو ان يكون
دلالة الشيء على ما هو جزء من جزءه اوضح من دلالة على ما هو جزء منه
لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فيكون فهم جزء الجزء سابقا
على فهم الجزء لكونه كلا بالنسبة الى جزء الجزء سواء كانا مفهومين
من لفظ واحد او من لفظين قوله الامر كذلك لما تقرران الجزء سابق
على الكل في الوجودين والابطال الجزئية قوله لكن القوم الى اخرى
يعني ان تعليلهم التبعية بما ذكره يدل على ان المراد التبعية في الوجود
فيكون التضمن فهم الجزء التأخر عن فهم الكل فيصح ما ذكرنا

من ان دلالة لفظ الكل على الجزء اوضح من دلالة على جزء الجزء التأخر
عن فهم الجزء والتبعية بالمعنى المذكور نقله شارح المطالع عن القوم
وقال هذه هي المصطورات في كتب القوم الا انه اعترض عليه بان الامر
في التبع بالعكس وقال في بيان اشتراط اللزوم الذهني ان فهم المعنى توسط
للموضوع لما يستلزم وضعه له او بسبب انتقال الذهن من المعنى الموضوع له
اليه واعترض عليه بانه منقوض بالتضمن اذ المدلول التضمني لم يوضع له
اللفظ ولا يتقبل الذهن من الموضوع له اليه بل الامر بالعكس فعلم
من كلامه ان القوم مصرحون بالتبعية بالمعنى المذكور وفعلا ونظرا
بما ذكره في كلامه البشاري راجع تام على ما ذكره القوم قال قد من مرة
قد لا يصح حمل الخ التبعية على المذكور يجوز ان يكون باعتبار الصلاحية
فكروا البشاري راجع في شرح الرجال الشنسية قال قد من مرة على ان المقصود
الاصلي من هذا المعنى تأويل التبعية ومصر قد عن الظاهر ان تكة
من قال ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل اما اعتبار الفهم الكل بالذات
او بالاعتبار كما ذهب اليه الشيخ ابن الحناجب لانه حكم به القوم
وقال الشارح راجع في شرح الشرح لما اتفق القوم على ان التضمن تبع
للمطابقة وهذا يقتضي الاتينية بل التأخر عن المطابقة مع القطع
بان فهم الجزء سابق اجاب الشيخ بانه توسع حيث ذكرنا التبعية
واذا وان فهم الجزء ليس بمقصود اصلي وانما يلزم بواسطة انه
لا يتصور فهم الكل بدون فهم الجزء قال قد من مرة ورد وانه هذا الرد ليس
من القوم وانما اوردته شارح المطالع على ما ذكره القوم وهو
مدفوع بان فهم الجزء مقدم على فهم الكل بلا شبهة اما فهمه
من اللفظ فلا نسلم تقدمه على فهم الكل اذ فهم الكل سوله كان
من اللفظ او لا يحتاج الى فهم الجزء بنفسه لا الى فهمه من اللفظ
اذ لو فرض عدم وضع اللفظ للكل او فهمه بدون اللفظ كان فهم
الجزء سابقا عليه بل فهم الجزء من اللفظ متأخر عن فهم الكل من اللفظ
بحصل بعد تحليل الكل الى الاجزاء وبما ذكرنا اندفع اعتراض
اخر وهو انه لو كان التضمن فهم الجزء القصد من التأخر عن فهم الكل

بأنهم عدم انحصار الدلالة اللفظية الوضعية في الثالث لأن فهم الجزء
في ضمن فهم الكل ليس شيئاً منها إلا بالاشتراك في اللفظ والعلية بل هو لازم
لفهم الكل وضع اللفظ أولاً فلا دلالة للفظ عليه وإن اجتمع منه
قال قدس سره لقواعد القوم المذكورة من الاستمرار وتفسير التسمية
وتقديم الجزء على الكل في الوجودين قال قدس سره مكافئ اللفظ
المركبة فاتها موضوع باعتبار تقابل صيغ اجزائها ودلائلها ليست
الدلالة اجزائها من اللفظ المفردة والهيئة التركيبية على معانيها
باللفظ بقية قال قدس سره في المركبات أي في المعاني المركبة
قال قدس سره وهي متقدمة على فهم الكل تقدمتها على فهم الكل
مطلقاً مستلماً لا يمكن تصور الكل بدون تصور الأجزاء سواء كان
تصور الكل بالكنه أو بالوجود وما تقدمتها على فهم الكل من اللفظ
متمم ومما ذكره في حاشية المطالع من أنه عالم بفهم الجزء من اللفظ ولا يمتنع
فهم الكل منه لأن حقيقة الدلالة تذكر المعنى عند إطلاق اللفظ لم يسبق
منها موقفه على العلم بالوضع والمحافظة المعنى في النفس فإذا أطلق اللفظ
فلا شك أن ذكر المعنى المركب يوقف على ذكر الجزء أولاً ولا نعي به ذكر
الجزء مفصلاً لخطر إيل ذكره أجا في ضمن الكل فالعلم بتقدمه على ذكر
الكل ضروري انتهى غير مثبت لتقدم ذكر الجزء من اللفظ بل ذكر الجزء
مطلقاً لا يلحق على التأمل كيف وتذكره من اللفظ موقوف على ذكر
وضعه للكل فيكون بعد فهم الكل وهو الفهم التفصيلي نعم إن فهم الكل
من اللفظ غير فهم كل جزء منه أجا لا كما اختاره الشيخ ابن الحاجب ما تقدمه
عليه بالذات فهو موقوف على إثبات تقابلها للذات واجتياج فهم الكل
من اللفظ إلى فهم الجزء منه ودونها خطر القناد قال قدس سره وبالجمل
الاختلاف في المدلولات التضمنية الخ ولا يمكن حمل كلام السالوح رح
على هذا التوجيه بأن يقال معنى قوله أن التضمن هو فهم الجزء وملاحظته
بعد فهم الكل أي فهم الجزء المراد والتماركة التضمين بقيد الإرادة لما تقر
عندهم أن ما ليس بمزاد ليس بعد أول لأن ترتيبه على ما قبله بالقائه في قوله
فكانهم بنواه أب منه كل الآباء قوله فكانهم بنواه أي بلفظ كان

لعدم قصر فهمهم بذلك لكنه يفهم مما ذكر ويؤيد ذلك خافي الفساح
من أن اللفظة أي كانت موضوعاً لفهمهم أمكن أن تدل عليه بحكم الوضع
ومع كان لفهمهم لها يتعلق بفهمهم آخر أمكن أن تدل عليه بتسامح ذلك
التعلق بحكم العقل سواء كان ذلك المفهوم الآخر داخل في مفهومها
الأصلي أو خارجاً عنه ولا يجب في ذلك التعلق أن يكون مما يشبه العقل
بل أن كان مما يشبه اعتقاد المخاطب أما العرف أو غير عرف لم تكن الحكم
أن يطمع من مخاطبة ذلك في صحة أن ينقل ذهنه من المفهوم الأصلي إلى
الآخر بواسطة ذلك التعلق ثم فسر الدلالة العقلية بالانتقال من معنى
إلى معنى آخر بسبب علاقة بينهما كما ذكرنا من أحدهما للآخر بوجوده من الوجوه
التي لا ينفك في دلالة كلامه على أن في الدلالة العقلية انتقالين والثاني
متأخر عن الأول قوله أن الجاهل عالم بخطأ الخ الجمل الثالث معطوف
بعضها على بعض وليس الواو في شيء منها الخصال لأن الجزاء مرتب
على مجموع الجمل الثالث أي أن الم يكن الجمل الخطأ أي منتقياً إليه قصداً
أو يكون النوع بخطأ أو لم تراع التسمية ليشبهه يكون أحد هذا جزء للآخر
لمكن في هذا الحالة أن لا يخطر الخلق في ذهن قوله لا محالة يكون
معنى تركيبها لأن المطابقة لفظية الخصال لا يمكن في المعنى الأفرادي
قال قدس سره فينبغي تصور اختلاف له فيه إن اللازم من اختلاف
الشرط قوة وضعها اختلاف المطابقة قوة وضعها وهو غير الوضوح والخصا
في الدلالة فانهما سرعة الانتقال من اللفظ إلى المعنى وبطءه والقوة
والضعف رجحان عدم جواز تخلف العلم بالمعنى وبعدم رجحانه
الأيري أنهم قالوا أن الدلالة العقلية أقوى من الوضعية وهي أوضح
منها قال قدس سره وما تقدمه من جواب سؤال مقدر وهو أن هذا
الاعتراض منسحق بما مر من أن المراد بالاختلاف في وضوح الدلالة
أن يكون ذلك بالنظر إلى نفس الدلالة أي يكون الانتقال من اللفظ
إلى المعنى سريعاً أو بطئاً كما في الدلالة العقلية فإن الانتقال
إلى اللازم أسرع من الانتقال إلى اللازم اللازم والانتقال إلى الجزء
أسرع منه إلى جزء الجزء وفيما نحن فيه ليس كذلك فإن قوة العلم

بالوضع وضعه بوجوب سرعة حضور المعنى وبطلان امره
 الانتقال من اللفظ الى فاقصاف الدلالة بالوضوح والحقا فيسبب اعتبار
 سرعته حضور المعنى وبطلان الامر الى نفسها فانها قبل التعيين
 بالوضع غير حاصله وبطلان امره حاصله اليه من غير تفاوت في ذاتها كما
 في صوارف الفيد النفس وقرب العهد وكثرة الورد على الخيال ليس
 بالتفاوت بالوضوح والحقا في نفس الانتقال من اللفظ الى المعنى بل
 باعتبار سرعة حضور المعنى وعدمها من جهة سرعته بذكر الوضع
 وبطلان امره وحاصل الجواب ان تقييد الاختلاف بما ذكرنا لا يحسم في
 فهمه في المناقشة المستدركة لو كان في التعريفات اشعار به وانزل كذلك
 في شي زواجره على تقرير التسمية بكون هذه المناقشة على السؤال
 المتكرد سبقت بقوله فان قيل لا نسلم انه والتفاوت بينهما باعتبار السند
 وانما لم يقل في غرضه تصور اختلاف في المطابقة وضوحا وخفا بالنظر
 الى نفس الدلالة بحسب اختلاف سرعته قوة وضوحا وخفا بالنظر
 اخر كما بعد تقييد الاختلاف بما ذكرناه لا في الواقع اذ لا اختلاف
 في الصور في المذكورة بالنظر الى نفس الدلالة كما عرفت فتدبره فانه قد يدل
 في الاقدام على سرعه سرعه وبطلان امره في الجواب عن المناقشة
 بتفسير اللفظ قال قدس سره بوجوب سرعته بوجوب الاختلاف او سرعه كان
 الاختلاف للمذكور ناشئا من تفاوت مراتب العلم بالوضع او من الف
 النفس او قرب العهد او كثرة الورد على الخيال او غير ذلك قال
 قدس سره وذلك امر اعم من الاختلاف المذكور لا يخصص عند التكلم
 حتى يراعى في الكلام مراتبه المختلفة بخلاف الدلالة العقلية فان
 الاختلاف فيها وضوحا وخفا باعتبار اختلاف الزم في كونه بينا
 وغير بين وبواسطة وبلا واسطة قلنا امر لا يخصص للتكلم فيمكن
 الاطلاع على مراتب علم الخياط بل ذلك فيمكن لمراد المعنى الواحد
 بالدلالات العقلية مراتب مراتب الوضوح والحقا لكان قدس سره
 يمكنه رتبة اختلافه او لكن هذا الاختلاف في المطابقة بالنظر الى
 المراد بالنظر الى الدلالة فان جميع المعاني متساوية في دلالة اللفظ

المشترك

المشترك عليها بعد العلم بالوضع قال قدس سره وايضا لو سلمنا انما يثبت
 في سرعه المفتاح بان التراكيب التي يدل بها على معانيها الوضعية
 فقط بمنزلة الاصوات الحيوانات فلا اعتداد بالوضعية لا وحدها ولا
 مع غيرها قال قدس سره واما ما نسبنا خلاف الوضوح الى ما ذكرت
 سابقا من بيان الوضوح والحقا في الدلالة التضمنية لبيان ان التضمن
 فهم الجزء محطرا بالبان بعد فهم الكل وان التسمية تعارض الجملة
 في الوجود وليس كذلك فان التضمن فهم الجزء اجالا في فهم الكل
 فالجزء وجزء الجزء متساوية في ذلك لوجوب تصور جميع الاجزاء اجالا
 لتصور الكل ومعنى التسمية التسمية في الحصول من اللفظ اي المقصود
 الاصل من وضع اللفظ هي الدلالة المطلقة بقية والتضمنية طائفة
 بتعيينها فك قدس سره ولا بد منه اه بهذه الزيادة صابر هذا البحث
 مفار لما ذكره سابقا بقية له قلت تقييد المعنى بما ذكره مما لا يدل عليه
 اللفظ قال قدس سره وذلك اه اي لا بد من الاشعار به لان اللفظ اه
 قال قدس سره ليصح الكلام اي ما قالوا من ان علم البيان شعبة
 من علم المعاني وانه يبحث على وجهه كلي عن كيفية اقادة التراكيب
 بخواصها التي يبحث عنها في علم المعاني قوله ثم اللفظ اه كلمة ثم للانتقال
 من كلام الى كلام فان ما سبق كان في تعريف العلم وما يتعلق به وهذا
 في بيان ما يبحث عنه فية وكذا كلمة ثم الثاني فانه لبيان التشبيه الذي
 هو ليس اصلا بمراد قوله المراد به فية اشارة الى انه لا بد في هذا من قرينة
 لتعيين المراد والفرق بينهما باعتبار القرينة المنفعة عن المراد والموضوع له
 في البحث دون الكتابة قوله ثم ظاهر هذا الكلام اه لان الظاهر
 كون القسم باخص مطلقا من القسم ولا يجوز كونه اعم منه قوله لا يصح
 ظاهرا او يصح تأويله فانه لا بد في جميع اقسامه من العلاقة الصحيحة
 للانتقال وهو المراد بالزوم ههنا وفي بيان انواع العلاقة ما هو قسم
 منه كما سمى قوله ليس بعله اي تامة واقعية قوله فذكر المشبهة
 وازيد المشبهة فصلا باستعارة اي فصلا لانه كل هو مقتضى ظاهر
 الاستعارة وتخصيص الاستعارة المضروحة مع ابتداء الاستعارة بالكتابة

وجوز كونه اعم

والتشبيه على التشبيه ايضا لكونها واحدة وان لم تحصل في كلامه
 على انه ذكر التشبيه من غير ان يذكر التشبيه من حيث
 انه فرد من افراد التشبيه فيجعل القومين قوله فانخصر
 المقصود لما كان ضمير المخصوص راجعا الى علم البيان المحمول على الفن
 من الكتاب وكان الفن مشتملا على امور سوى تلك الثلاثة من تعريف العلم
 وما يختص به فيه ويصير التورية الى غير ذلك قال فانخصر المقصود
 من علم البيان في التشبيه والمجاز والكنية وما ذكرنا ظاهر ضعف ما قيل
 انه لو اريد بالمقصود اعم من ان يكون اسم الذاوتية او تشبيه لم يخرج
 الى التكلية في كونه مقصودا قال قدس سره وفيه من النكت اه
 كما استطلع عليه في ما خفي قل قدس سره وله مراتب اه اي باعتبار ذكر
 اركانها وحذفها قال قدس سره مع ان دلالة عطية اي دلالة
 على حيث الله تشبيه وانما قلنا ذلك لانه يجوز ان يكون تشبيه شي باخر
 كناية عن معنى ثالث يستلزم التشبيه المذكور كذا افاده في شرحه للفتاح
 وسواء قيل انه قدس سره قال بعض الافاضل وهو مولانا كمال الدين
 ابراهيم البحراني تأييد لما ذكره من كون التشبيه اصلا برأسه وما هو
 لازم للمعنى الوضعي ولان اللفظ فيه مستعمل في المعنى الوضعي لا يتقل منه
 الى لازمه المق بالذات بالاثبات والنفي لا ان المقصود الاصل في فيه هو المعاني
 الوضعية فقط على ما قيل وهذا هو المذكور في شرحه للفتح فاقبل
 ان قوله والحق له بيان الحق على مختار للشارح روح وما نقله من الفائدة
 بيان لما اختاره فلا تخالف بين كلاميه في كتابته وهم لان سوى كلامه
 قدس سره لبيان ان ما ذكره السكاكي روح من كون تشبيه التشبيه
 مقدما لبيان الحق والحق انه اصل وأسه وتأيد لما ذكره بعض الافاضل
 قال قدس سره كسبة الكناية اه في جواز ايراد المعنى الاصل في كل منهما
 قال قدس سره من الجهة الاخرى او هي كونه بمنزلة المفرد من المركب
 قوله هذا حيث اه بيان الماهل والتشبيه اما مبتداً مذهب الخبر او مفعلة
 او هو قوي الاخر على سبيل التعداد والتشبيه مطلقا من الاستعارة
 مطلقا وكون وجه التشبيه اقوى بشرط في الاستعارة المصروفة فقط

قال

قال العلامة في شرح الفتح في محض تعريف الاستعارة
 ان الاستعارة اما ان تعتمد على نفس التشبيه واما ان تعتمد على لوازمه
 اما الاول فيبان يشترك شيان في وصف وفي احدهما اقوى من الاخر
 فيعطى النقص اسم الرائد بالغة في تحقق ذلك الوصف كما تقول
 في الحمام اسود وانت تريد الشجاع واما الثاني فيبان يشترك شيان في
 وصف وانما ثبت كماله في التشبيه به بواسطة شي آخر فيثبت ذلك الشيء
 في المستعار بالغة في اثبات الاشتراك كما تقول انشبت النية اطفاها
 وانت تريد بالنية السبع بادعاء السبع منها وانكار ان تكون شيئا غير سبع
 فيثبت لها ما يخص التشبيه به وهو الاطفاها وما ذكرنا ظهر لك ان ما قيل
 ان معنى الاستعارة انما هو التشبيه الذي فيه وجه التشبيه اقوى واليه
 اعم فاسد وما اجيب عنه من ان ذكر ما عدا التشبيه الذي فيه وجه التشبيه
 اقوى متطفل وان ابتداء الاستعارة على التشبيه الاصطلاحي لا يقتضي
 ابتداءها على كل فرد منه مع كونه تكلية لشيء القاصد على الفاسد قوله
 ولا كان هو احسن اه لوجه لاراز الضمير الا ان يقال انه تأكيدي للتمييز
 ثم لا يخفى ان كون التشبيه الاصطلاحي من مقاصد علم البيان الباطن
 عن احوال الاقطار العربي من حيث وضوح الدلالة يقتضي ان يكون
 عبارة عن اشتراك شيئين في المعنى الذي هو مدلول الكلام او الكلام
 الدال عليه كما يدل عليه قوله وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه اه
 والتشبيه اللغوي عبارة عن فعل المتكلم فينبغي ان يكون لكن المصروح
 لما فسر التشبيه الاصطلاحي ايضا بفعل المتكلم حيث جعل جنسه
 التشبيه اللغوي كان اخبر منه معنى كونه من مقاصد علم البيان ان البحث
 عما يتعلق به من الطرفين ووجه التشبيه ولذا والفرض منه من مقاصده
 ومعنى قوله اصلها التشبيه انها فرعه يترتب عليه لانهما مسبوقا
 منه ولذا قال قدس سره التشبيه به واريده التشبيه دون حذف التشبيه
 واريده منه التشبيه وضمير فصار راجع الى الكلام دون التشبيه والى
 التشبيه بمعنى الكلام الدال عليه على سبيل الاستخدام وانما فسر
 بفعل المتكلم لانه المعنى الحقيقي له عندهم كما يدل على ذلك ما سيجي

من قوله لانه كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة لانه بهذا المعنى
 كثير الاستعمال في كلامهم ويستقنون منه المشبه لفاعله والمشبّه
 والمشبّه به للطرفين ويقولون وجيء التشبه والغرض منه واداته
 ولا يصح شيء من ذلك اذا اريد به الكلام الدال ولعل السكاكي رح
 لاجل هذا جعله مقدمة الاستعارة دون المقصد الاصلى لعدم رجوعه
 الى موضوع العلم ولما كان فيه من التكت والاطناف ما يوجب للكلام
 حسنا وبلاغة لا تدرك غايته جعل البحث عما يتعلق به من المقاصد
 قوله اشار اولا اه ليكون القياس قائما بالعلم بالنقول عنه والمناسبة
 بينهما وليس المراد ان معرفته موقوفة على معرفة المطلق فلذا ذكر
 تفسير التشبيه اللغوي اولا حتى لا يحتاج الى اثبات ان المطلق ذاتي الخاص
 وان المقصود معرفة الخاص بالكنه قوله او غير ذلك اه اى التشبيه
 الضمى كافى لبعض صور التجريد وكافى قوله * وان تفق الانام وانت فهم
 فان المسك بعض دم الغزال * كما سيجي قوله فاللام اه اشارة
 الى التشبيه المذكور سابقا بقوله ثم من المجاز ما يبنى على التشبيه قوله فليس
 على اطلاقه بل مقيد بما اذا لم يكن في المقام ما يدل على استغناء فالاصل
 ومقتضى الظاهر الاتحاد واذا دل القرينة على خلاف مقتضى الظاهر
 يكونان متغايرين واورده امثلة كثيرة في التلويح قوله هو مصدر قولك اه
 اى من الدلالة التى هي صفة المنكلم لاسم الدلالة التى هي صفة اللفظ فانه
 لا يصح جعلها على التشبيه لكونه فعل المنكلم وليس المراد منه من الدلالة
 المتعدية دون اللازمة كما سبق الى الوهم لان الدلالة لم تجب لازما فاهو صفة
 اللفظ ايضا متعد الا ان مفعوله محذوف لعدم الاحتياج اليه اى دالة
 اللفظ السامع قوله ان يدل اى المراد من الدلالة المعنى المصدرى
 لا الحاصل بالمصدر فانه لا يصح حمله على التشبيه واعلم ان التشبيه
 في اللغة جعل الشيء شبيها بآخر واجعل المذكور ليس الا باعتبار التكلم
 بما يدل على المشاركة فلذا فسر بالدلالة وضمير يدل المنكلم المذكور عليه
 بالناء في دلت قوله على مشاركة كذا اى اشتراك كما وقع في شرح
 العلامة فالفاعلة بمعنى الفعل كما فرت وواعدت بمعنى سفرت ووعدت

كذا يخرج نسخة

قوله

قوله في معنى اى وصف احتراز عن المشاركة في عين نحو شرك زيد
 عمرو اى الدار فانه لا يبنى تشبيها قوله وظاهرا لانه قال ذلك لانه لو
 اريد بالكاف ونحوه لدفع النقص لكنه خلاف الظاهر ولم يقل ههنا فلا بد
 من زيادة المكافى وضوء لان التشبيه بالاعم شائع عند اهل العربية بقوله
 لنحوه اى للدلالة على الاشتراك المستفاد منهما فان فيهما دلالة على شركة
 زيد وعمرو في القتل وشركتهما في الجنى وليس كى فعملهما تشبيها وان
 قصد بهما معنى الاشتراك لان التشبيه ليس مجرد الاشتراك في وصف
 بل لابد فيه من ادعاء بمثالة احدى الامرين لآخر في وصف وطاواته ايا
 في القاموس شبيهه مثله وفي التاج التشبيه ما شبه كوردن ولذا انقاه الشاعر
 قوله * ما انت ماد حنينا باقى تشبيها * بالتمثل والبدل لابل انت راجعها
 من ان الشمس خال فوق وجهها * او حنينا حزينا اندفع احزان السند
 بانه اذا قصصنا من نحو جاني زيد وعمرو وقال زيد وعمرو الدلالة على
 المشار كقولهم يضر الله واجده في التشبيه قال قدس سره يدل ضمها على ثبوت
 الجنى لكل واحد منهما فانه ان الواو الجمع المطلق فيدل على ثبوت الجنى لهما
 لا على ثبوت لكل منهما مع قطع النظر عن الآخر قال قدس سره
 بانه على ما ذكره من معنى الدلالة فانه اعتبر فيه النسبة الى المتكلم
 وتلك الفعل الاختيارى الى الفاعل المختار يدل على صدوره منه
 قصد بخلاف الدلالة التى هي صفة اللفظ فاقول انه يستفاد من كلامه
 اعتبار القصد في الدلالة وهم قال قدس سره فيكون تشبيها لغة
 قد عرفت انه ليس بشارة عن مجرد الاشتراك بل لابد من ادعاء المماثلة
 ايضا قال قدس سره فان محصول الكلامين وان كان واحدا
 فبسه ان معنى تقابل زيد وعمرو كون كل منهما فاعلا للقتل ومفعولا ومعنى
 تشارك زيد وعمرو كون كل منهما فاعلا للشركة ومفعولا وهذا المعنى
 يقتضى ان يكون شخص ثالث ايضا فاعلا ومفعولا لانهما حتى يكونان
 فاعلين للشركة قال قدس سره واعلم ان الدلالة على المشاركة اه فيه
 ان مدلول الجوهر ثبوت الشركة لاحدهما متعلقة بالآخر ويلزمه ثبوت
 الشركة للآخر ضمنا وليس مدلوله ومدلول الهيئة ثبوت الشركة لكل

اهل اللغة نسخة

منها متعلقة بالآخر فلا يكون المقهور من مشاركة زيد وعمر والمشاركين
 قوله او انما قال له اني اكنى بك كرهه لم يلزم بقل ولا على وجه الاستعارة
 التخييلية قوله عند المصنف لانها عند منتهى اوازيم التشبيه
 التشبيه بعد اذ علم كونه عينه فلا تشبيها لاق الاستعارة بالكناية قوله
 اوفى حكم الخبر في افادة الانحسار وتامس التشبيه من الحال والمفعول الثاني
 من باب علمات والصفة والمضاف كبحين الماء وكونه ميتا له كقوله تعالى
 حتى يتبين لكم الخطيط الايض من الخطيط الاسود من الفجر قوله اولاد له
 الحال او اخرى الكلام اي لولا القرينة الخالية او المقابلة المعينة
 لارادة المنقول اليه فانه اذا اتى القرينة المعينة اتى اثره اعني تعيين ارادة
 المنقول اليه وامتناع ازادة المنقول عنه فجاز ارادة كل منهما بالنظر الى اثره
 المسامع اعني وجود القرينة المعينة وان كان بالنظر الى وجود المتخيل
 اعني كونه المنقول عنه موضوعا له متعينا ارادة فاندفع انه اذا اتى القرينة
 المعينة تعين ارادة المنقول عنه وامتنع ارادة المنقول اليه فلا يخرج كونه
 صالحا لهما عند انتهاء القرينة وقال الشارح رح في شرح الكشف
 ان صحة ارادة المنقول اليه تنبني على دخول المشبه في جنس المشبه به حتى
 كان من افراده يصلح له كما يصلح لافراد الحقيقة واشترائط في القرينة
 انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقي يعني ان قوله اولاد دلالة متعلية بارادة
 المنقول عنه لا المنقول اليه وهو مع كونه بعيدا من حيث اللفظية عليه ان يتي
 القرينة بشرط لارادة المعنى الحقيقي لا لصحة ارادة فان صحة ارادة تنبني
 على كونه موضوعا له وقد يجاب بان عدم القرينة بوجوب عدم ارادة
 لعدم احتمال الارادة وصلاحيتهما اذ قد تفرد ان كل حقيقة محتمل
 الجواز وان كان احتمالا من جوار غير ناش عن دليل وفيه ان المقصود ههنا
 صلاحية الكلام لارادتهما لا احتمال لهما عند العقل وهو معنى قولهم
 ان كل حقيقة محتمل الجواز ولذا قالوا انه احتمال غير ناش عن دليل قوله
 واطلاق الاركان مع خروجها عن التشبيه المصطلح الذي هو الدلالة
 قوله ان التشبيه كثيرا في قوله اركانه استخدام قوله ولان ذكر
 احد الطرفين واجب اي في الكلام الدال على المشاركة فلا يرد انه يقال

ن

نعم في جواب هل تجد تشبيها للاحد فقد اخذ من الطرفين قوله والريق
 والخمر في المذوقات على زعم المولدين بمشربهما كذا في شرح المفتاح
 الشريفي وفيه دفع لما يقال من ان طعم الخمر مكره فليس لها لذة طعم
 وفيه انه انما يحتاج الى هذه العناية لو كان وجه التشبيه بينهما الطعم وليس
 كذلك بل وجه التشبيه كون كل منهما موجبا للنشاط والفرح وان كان
 الطرفين من الله وقاب قال حسان في نهج النبي صلى الله عليه وسلم
 كان خبيثة من بيت رأس * يكون مزاجها عسلا وماء * على اياها
 او طعم غصن * من التفاح هصره اجتهاد * قوله ووجه التشبيه تعرض
 لبيان كونه خفيا مع الاشارة الى ان المراد بالعلم الملكة لا الادراك قوله
 عما من شانه الحيوة وهو الموافق لقوله تعالى كنتم امواتا فاحياكم ولما تقرر
 عند اهل السنة ان البنية ليس بشرط للحيوة فالجزء الذي لا يتجزى
 ايضا قابل للحيوة عندهم وكونه متعارفا في زوال الحيوة لا يقتضي ان يكون
 ذلك معناه الحقيقي فانه قد يعلب استعمال الكل في فرد كالوجود في الوجود
 الخارجي قال الشارح رح في شرح المقاصد معنى من شانه من امره وصفته
 الحيوة بانفعال فخرج الامر يقين الى معنى واحد وح اطلاقه على مالا حيوة
 فيه مجاز قوله كيفية هيابة الظاهر ملكة تصدر عنها اي بسببها
 عن النفس الناطقة لا افعال اي الاختيارية قوله بسهولة احتراز
 عن القدرة فان نسبتها الى الضدين على السواء وتفصيله في الحكمة
 والكلام قوله وقيل اه ما من جواز تشبيه المحسوس بالمعقول
 مطلقا وعند هذا القائل عدم الجواز مطلقا الاما جاء في الشعر بحمله
 على تنزيل المعقول منزلة المحسوس قوله واذا كان المحسوس اصلا
 للمعقول اه فكان المحسوس اي محسوس اوضح من المعقول اي معقول
 فتشبيه المحسوس بالمعقول يكون جملا لما هو فرع في الوضوح اصلا
 في الوضوح والاصل في الوضوح فرعا وهو غير حار فاندفع ما قيل
 ان التشبيه به يجب ان يكون اصلا في وجه التشبيه فقط فيمكن ان يكون
 المعقول اصلا من وجه فرعاً من وجه ولا خلاف فيه لاختلاف
 جهتي الاصلية والقرينية قوله في وصف الشمس بالظهور

بمخلاف ما لو حاول محاول المسالفة في وصف الحجة بالظهور وقال الشمس
 كالجنة بان يكون التشبيه مقابلا لكل جند من القول قوله مثل الخيالات
 اي المركبات الخيالية لا الصور المدركة بالخيال فانها قد ادخلت في الحسيات
 والوهميات اي المعاني الجزئية المتعلقة بالخصوصيات المدركة بالوهم
 والوجدانيات اي المدركة لا بنفوسنا مثل الجوع والعطش والغم
 والفرح قوله او مادة اي اجزاء التي يتركب منها قوله الخيالي يعني
 بذلك لكونه مركبا من الصور المجتمعة في الخيال قوله كل واحدة منها
 مما يدرك بالحس فلا يدرك بعضها بالحس دون بعض لم يكن خياليا
 بل وهميا كالسحاب الاغوال فان الثابت يدرك بالحس دون القول قوله
 من باب جرد حقيقة الاصل شقيق محروصه بالاخر ارفع كونه احر
 للبالغة في احراره ولانه قد يكون غير محمر قوله ارادة شقائي النعمان
 ورده بالالفرد المفرد اذ غير وزوال شعر والا فالشقا في يطابق الواحد
 والجمع قوله الذي لا يكون اهل هو من محترقات التخلية ويرسم
 فيها من غير وجوده في الخارج واما الوهمي يعني ما يكون مدركا بالوهم
 من المعاني الجزئية المتعلقة بالخصوصيات كصدقة زيد وصدادته
 فلا كلام في كونه عقليا بهذا المعنى كذا في شرحه للفتاح قوله لكونه
 غير متفرع منه لعدم كونه جافلا من اجتماع امور محسوسة بخلاف
 الخيالي فانه وان كان من محترقات التخلية لكنه متفرع من الحس لكونه
 مجتمعا من امور كل واحد منها محسوس ولاجل هذه المناسبة ادخله
 في الحسي دون الوهمي قوله ولهذا قال اي لكون معناه ما ذكر
 لا المعنى المتعارف قال غير مدرك بها ولم يقل ما يكون مدركا بالوهم
 قوله ولكنه بحيث لو ادركه اي لو وجد وادرك لم يكن ادراكه الا
 بالحواس لكونه من قبيل الصور لا المعاني لان الكلام في صورة شبيهة
 بالتخليل والنسب قوله يتميز عن العقلي اي العقلي الصرف قوله
 والحال ان مضاجعي الخ اشارة الى ان الجملة حال وان المضاجعة كناية
 عن الملازمة وان في البيت قلبا لان المقصود الاصل العقلي والحال
 ان معنى ما يمنعك عن قتلي دون ما يمنعك عن قتلي معنى قوله وما يجب

وكما ايات نسخة

التنبه له الخ لما حل الخيالي والوهمي على غير المتعارف بين وجه عدم
 الحمل على ذلك ووجه الحمل على غير المتعارف قوله الصور المرسمة
 في الخيال لانها داخلية في الحسي ولا حاجة في دخوله الى قيد او مادته
 قوله ولا بالوهميات اه لدخولها في العقلي المفسر بما ذكر كما عرفت
 من غير حاجة الى تفسيرها بقوله اي غير مدرك بها لكنه لو ادرك لكان
 مدركا بها قوله لان الاعلام اه يعني ان المثالين اللذين ذكرهما
 لا يصح يدق عليهما الخيالي والوهمي بالمعنيين المذكورين فاذا ذكره
 الشارح رح وجه ابي لعدم ارادة المعنى المتعارف لهما وما ذكرنا وجه
 لمي والاولى التعرض لهما وفي الكلام لفق وتشر على الترتيب قوله
 ورؤس الشياطين في قوله تعالى انها شجرة تخرج من اصل احميم طلعتها
 كانت رؤس الشياطين والتشبيه تخيلي على ما في الكشف لان رؤس
 الشياطين وان كانت متحققة في الخارج محسوسة في بعض الاوقات
 للانبياء والاوياء علم لكنها على الوجه الذي قصد التشبيه بها وهي
 كونها اقبح الاعضاء وانما لمن هو اقبح الموجودات واخسرها
 كما نقرر في الاوهام ليست بموجودة في الخارج قوله كصدقة
 زيد وعداوة عمرو فان لهذا تحقرا راطيا قوله بل النفس هي
 التي تستعملها هكذا في شرحه للفتاح والظاهر بل النفس تستعملها
 اذ لا تظهر فائدة اراد ضمير الفضل والموصول قوله ما يدرك بالقوى
 الباطنة يعني انه ليس المراد ما يدرك بالوجدان الوجدانيات مطابقة لما يدرك
 بالقوى الباطنة فان ما يدرك بنفوسنا داخل في العقلي من غير حاجة
 الى تفسيرها بالمعنى المذكور واختلفوا في ان تلك القوة هي الواهمة
 او قوة اخرى قال الامام الرازي كلا القولين محتمل فان كانت هي الواهمة
 فالفرق بينها وبين الوهميات بالمعنى المشهور ان الوجدانيات يكون
 ادراكها بمحصول انفسها والوهميات يكون ادراكها بمحصول صورها
 كذا حققه بعض الفضلاء في حواشيه على شرح مختصر الاصول
 فتدبر فانه قد خفي على بعض النظارين فاعترض له بشكوك لعدم العلم
 بسريرة المقال قوله ان اللذة ادراك وتبل الاصابة والوجدان

واختبرها نسخة

والواو بمعنى مع اي ادراك يجمع نيل المدرك فالادراك جنس يشمل جميع
 الادراكات وقوله يجمع النيل بغيرها عملا لا يجمع النيل اصلي الادراك بالشيخ
 فان الادراك الذي يكون بالشيخ ليس بلذة بل تخيلها فلا يرد ما قول
 ان هذا التعريف يقتضي ان لا يكون اللذة واللام من قبيل الادراك
 لان المركب من الشيء وغيره لا يكون ذلك الشيء بل لا يكون اللذة ماهية
 واحدة وحدة حقيقة وعند المدرك متعلق بكمال وخير اي يكون
 كالبته وخير به عند المدرك بان يكون معتقدا للكمال به وخير به فيه
 بذلك لانه لو لم يعتقد لاي لذته واو اعتقده ولا يكون كالا وخيرا في نفس
 الامر بل لذته والكمال ما يخرج به الشيء من القوة الى الفعل وهو
 من حيث انه يقتضي راءة من القوة لذلك الشيء يسمى كالا واعتبار
 كونه مؤثرا كونه خيرا وانما ذكرهما متعلقا للذة بهما واخر الخيرة لانه يفيد
 تخصيصا للكمال وقيد بالحيثية لان الشيء قد يكون كالا وخيرا
 من وجه دون وجه والا لتاذ بالوجه الذي هو كمال وخير قوله وكل
 منهما حتى وعقلي فان ذلك الكمال اما من المحسوسات او المعقولات
 وفي الشبهة اللذة ليست الادراك الملائم من جهة ما هو ملائم فالحيثية
 اجساس الملائم والعقلية تعقل الملائم قوله فكادراك القوة الغضبية
 الخ اي ادراك النفس بتوسط القوة الغضبية التي شأنها دفع المنافر
 وتوسط القوة الشهوية التي شأنها جذب الملائم ما هو خير عندها
 وهو الغلبة في القوة الغضبية وجذب الملائم في القوة الشهوية
 في الاشارات كمال القوة الشهوية مثلا ان يتكيف العضو الذي
 بكيفية الحلاوة وكذلك المشعوم والمموس ونحوهما وكال القوة
 الغضبية ان يتكيف النفس بكيفية طلبه فقوله كيتكيف الذات
 بالخلو مثال لما هو خير عند القوة الشهوية وادراكها لذته حسية وكذا
 الحال في البواني قوله والنوهمية بصورة الخ اي وتكيف الواهية
 بصورة شيء مرجو حصوله لقوة الاسباب الآخذة في حصوله كوصول
 المحبوب فتكيف الواهية بصورة الوصال الذي هو معنى جزئي متعلق
 بالمحسوس كمال للواهية وادراكه لذته حسية وهيئة قوله فهذه مستندة

الى

الى الحسن اي حاصلة بتوسط الحسن الظاهر او الباطن في شرح
 الاشارات ما حاصله ان الكمالات التي تتعلق بها اللذة منها ما يتعلق بالقوة
 الشهوية اعني الخواص الظاهرة والباطنية ومنها ما يتعلق بالقوة
 الغضبية ومنها ما يتعلق بالقوة العاقلة قوله وهو ادراكاتها المجردات
 الحقيقية بالرفع صفة ادراكاتها اي ادراكاتها المجردات اي الواجب تعالى
 والمعقول الصائرة عنه الواقعة في رتبة الوجود على وجه مطابق
 الواقع من غير شبهة وخص المجردات وان كان ادراكاتها للمعقولات
 مطلقا وادراكاتها للملكات الفاضلة كالانها لان احل الكمالات
 ادراكاتها للمجردات على ما تقرر في موضعه فاما ذكره تصوير اللذة
 العقلية في اجل اقراء هاوليس المقصود اخبر كما وهم فهذا اجل كلام
 الشارح رح وبما حررنا اندفع السكوك والشبه التي استهج بها بعض
 الناظرين فتدبر قوله تحقيرا او تخيلا اي شركة تحقيق او تخيل
 او تحقيرا او تخيلا قوله مع ان شئنا منها ليس وجه التشبيه اي
 اذا كان قصد تشبيه زيد بالاسد في الشجاعة لانه لا يصلح شيء
 منها ان يكون وجه شبه قوله فالمراد المعنى الذي له مزيد الخ اراد
 بالمعنى ما يقابل العين سواء صكان تمام ما هيتهما او جزا او خارجا
 وبالاختصاص بالارتباط والتعلق اذا الاختصاص بالمعنى المشهور
 لا يقبل الزيادة والنقصان والمقصود انه لما كان التشبيه عبارة عن الدلالة
 على اشتراك امر لاخر في معنى واحد مماثلته معه لابد وان يكون لوجه
 الشبه مزيد ارتباط وتعلق بالمشبه به والمشبه في اعتقاد المتكلم في التشبيه
 الغير المقلوب له مزيد ارتباط بالمشبه به نحو زيد كالاسد وفي التشبيه
 المقلوب مزيد اختصاص له بالمشبه نحو الاسد كزيد فلا حاجة الى
 ما قيل المراد بقوله بهما اي باحد هما كما في قوله تعالى يخرج منهما
 اللؤلؤ والمرجان مع انهما يخرجان من المالح فانه توجيه فاسد لان
 التشبيه نص في مقابلة لا يحتمل غيرهما في الآية على حذف المضاف
 اي محتملها قوله ولهذا قال انه يرد على عبارة الشيخ انه يوجب
 كون وجه الشبه خارجا عن الطرفين وكونه وصفا ثابتا للشيء في نفسه

من غير اعتبار معتبر وكونه مختصا بالمشبه به مع ان شيئا منها ليس شرطاً
في التشبيه فلعنه اراد بالوصف المعنى مطلقاً سواء كان خارجياً او لا
ويكونه في نفسه ان لا يكون بالقياس الى المشبه لان لا يكون محسباً
ويكونه مختصاً بالمشبه به الاختصاص الادعائي لا الواقعي بان يقصد
التكلم اختصاص ذلك الوصف بذلك الشيء ثم يشبه به غيره ومن هنا
يفهم ان في عبارة الشيخ اشارة الى اعتبار القصد في الاشتراك قوله على
سبيل التخييل والتأويل اي تصرف في التخييل وجعلها ما ليس بمحقق
محققاً قوله جمع درجة يضم الدال ويسكون الجيم وقبح الباء قوله
للبالي المدلول عليه بما قبله من قوله * رب ليل قطعه بصدود * او فراق ما
كان فيه وداع * فان رب للكثير قوله او للجوهر والاضافة لادنى ملازمة
ورواية ديوانه بجاه تذكير الضمير وهو الذي اختاره في شرح المفتاح
قوله حتى يخيل ان الثاني اه قدم تخيل الثاني على تخيل الاول اشارة
الى انه المقصود بالذات ههنا قال قدس سره اقرب لان المقصود
ظهور السنن بين البدعة فالتناسب له ان يعتبر تشبيه البدعة بالظلمة
اولا ولان الظلمة مقدم على النور فورد ان الله خلق الخلق في ظلمة
ثم رى عليه من نوره قوله بلغ من بينها اي تظهر من لم فلان من
الباب اذا برز منه لا من لم البرق اضواء قوله لا يحتمل الغلة والكثرة
اي بالنسبة الى كلام واحد كالمحتملها بالقياس الى طعام واحد
قوله عيانه من العمانية بمعنى الباطل قوله كما يوجب الكلام الفاسد
اي فاسد المعنى فهو تشبيه لفاسد اللفظ بفاسد المعنى من حيث عدم
الاتفاق والاستضرار بالوقوع في العمالية والوحشة قوله ولا يحصل
منافعة اه اي على وجه الكمال بان لا يقع في الوحشة والتعسير قوله
وهي التغذية اي على وجه الكمال قوله فكانه اراد اه اي اراد بكثرة
الحو في الكلام كون الوجوه الغريبة مستعملة فيه فالكثير هو الوجوه
الضعيفة لكونها كثيرة بالقياس الى الوجوه القوية اولاً انه حصل
الكثرة بسببها في الحو وحيث يكون المراد بقلة الحو في الكلام كون
الوجوه القوية مستعملة فيه قوله ونحو ذلك كاجتماع الوجوه القوية الموجب
للتعقيد اللفظي المخل بفهم المراد وان كان كل واحد منها غير موجب له

قوله

قوله كبرياء الكبرياء بالكسر ثوب من القطن الايض معرب
فارسيته بالفتح كذا في القاموس قوله يكون معنى قائماً بهما اذ لابد
من وجود وجه التشبيه في الطرفين قوله منقورة فيها اي ليس حصولها
في الذات بالقياس الى غيرها قوله مرتبة اي مرتبة من رتب وقوبا
اذ اختلف قوله من الالوان لم يذكر الاضواء مع انها منصورة بالذات ايضاً
فكانه جعلها داخلية في الالوان كما زعم بعضهم قوله هيئة احاطة نهاية اه
سواء كانت في المحيط او المحيط والمراد الاحاطة التسامية لانها المتبادرة
فتخرج الزاوية والعبارة من جنس الاجتناب كقوله تعالى جعل لكم
الليل لتسكنوا فيه والنهار تبصرون اي جعل لكم الليل مطلقاً لتسكنوا
فيه والنهار تبصرون ليتفاوتيه من فضله فيقدر بالسطح بقريشة كالدائرة
ويقدر كالكرة بقريشة بالجسم والتقدير هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم
او بالسطح كالدائرة والكرة قوله اعني انها عبارة اه جعل التعريف الاول على
التسامح بجعل الجزء شرطاً في شرح العقلية السلفية جعل التعريف الثاني
على التسامح بجعل الشرط جزءاً ولعله امتزج في ذلك اذ ورد على كل واحد
اشكال فانه لو جعل الحركة هو الكون المسبوق بالكون الاول يلزم ان لا يكون
الانتقال معتبراً في الحركة بل شرطاً لها وان جعلت مجموع الكونين يلزم
ان لا يكون الا بياز بين الحركة والسكون بالذات فان الجسم اذا حصل
في مكان في آن وانتقل في آن الثاني الى مكان اخر واستقر فيه في آن الثالث
يلزم ان يكون الكون الثاني مشتركاً بين الحركة والسكون قوله مختص بالحركة
الاينية معني على تركب الزمان من الآتات المتتالية قوله هو الخروج اه ويقع
في المقولات الاربع كيف والكم والاي والوضع بالاتفاق قوله والحركة
من الاعراض النسبية اي على التعريف الاول لانها لاين المسبوق ومن
قبيل الانفعال على التعريف الثاني ومن كيف على تعريف ارسطو وهو
كال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة والى هذا اشار الشارح رجحاً
نقل عنه الحركة من قبيل الاين وقيل من قبيل ان يتفعل وقيل من قبيل
الكيف قوله فكانه اراد بالمقادير الخ فيه بحث اما اولاً فلا نه لا يصح ذلك على
رأى الحكماء لان الطول والقصر والسرعة والبطء من قبيل الاضافات

ولست أدري بقدر بالاضافات ولا على رأى المتكلمين لانهم صرحوا بان الطول والقصر نقص الاجسام اقوالهم في بحث الرؤية انا ترى الاجسام لا تفرق بين الطويل والاطول وقالوا الصرعة والبطون من الامور الاعتبارية لئلا يلزم قيام الغرض بالعرض واما ثانيا فلان تلك الاوصاف انما تكون مبصرة تتبع المقادير والحركات فعد هاهنا من البصيرات دون معروضاتها تحكم واما ثالثا فلان الحسن والقبح والضحك والبكاء ايضا مبصرة تبعا كالاوصاف فجعلها من المتصلات دون تلك الاوصاف تحكم قال قدس سره انه اراد بالكيفيات الجممية الخ فيسأله على هذا لوجه جعلها مما يدرك بالبصر وجعل الحسن والقبح مما يتصل بها فان جميعها مدرك بالبصر تبعا واوصاف الجسم قال قدس سره لاجتماع الخ لا يخفى ان مجرد الاحتمال مكافئ لما ادعاه الشارح رح من انها من الكيفيات فاقيل ان التمثيل يكفيه مجرد احتمال ان يكون تلك الاوصاف من الكيفيات المستلزمة للاضافه ليس بشئ قوله كالحسن والقبح اه يعنى انه اذا قارن الشكل اللون حصلت كيفية باعتبارها يصح ان يقال للشيء انه حسن الصورة او قبح الصورة والحسن والقبح الحاصلان لكل واحد منهما غير الحسن والقبح العارض للجسم كذا نقل عنه قوله الداخلة تحت الشكل لا يخفى انها ليست من جزئيات الشكل فالمراد بالدخول دخول المتصل بما يتصل به كما هو سوق الكلام قوله يدرك بها الاصوات بهذا القيد يخرج القوة المرتبة في ذلك العصب التي هي غير الجسم وهذا القيد مضى في تعريفات جميع القوى وان ترك في بعضها قوله اوتار الاغاني جمع اغنية في القاموس بينهم اغنية كائنية او مخففة ويكسر ان نوع من الغناء اطلاق في العرف على الات هي ذوات الاوتار قوله المزاج جمع مزمار من زمر زمر اغانى في القصب كذا في القاموس فالمراد ما يكون ذات النفع قوله في البدن كله اى في ظاهر البدن كله قوله اوائل المماسات لحصولها في العناصر الاربعة التي هي اوائل الاجسام العنصرية قوله من شأنها تفرق المختلفات وجمع المتشاكلات اذ الفعل الاولى للحرارة تسيل الرطوبات المتجمدة بالبرد ثم تحللهام ثم تصعدها

وتجبرها ومن ذلك يلزم الجمع والتفريق فلها مدخل ما فيهما فلذلك استند اليهما كذا في حاشية حكمة العين للسيد قوله من شأنها تفرق المتشاكلات اه كما لارض تنشق بشدة البرد والظاهر ما في الشفاء وشرح المواقف ان البرودة تجمع بين المتشاكلات وغيرها فان شأنها التكيف ومن ذلك يلزم الجمع وبالجمع يلزم التفرق اذا كانت اجزاء الجسم الذي اثرت فيها متخالفة قوله وكون هذه الاربعة الخ واما عند البعض الآخر فالحشونة عدم استواء وضع الاجزاء والملامة استواءه واللين الاستعداد نحو الانفعال والصلابة عدم الاستعداد نحو الانفعال قوله وكل منهما في الحقيقة الخ لان الخفيف في حيزه الطبيعي موصوف بالحفة وان لم توجد المدافعة وكذا الثقيل فهما في الحقيقة ليسا من المماسات انما المماس المدافعة التي هي اثرهما فعد هاهنا المماسات قول ظاهري قال قدس سره وهي الرطوبة اى الرطب الجارى في شرح المختص الجسم اما ان يقتضى صورته النوعية كيفية الرطوبة او لا والاول هو الرطب والثاني اما ان يلتصق به جسم رطب او لا يلتصق والاول هو المثل ان اتصل بظاهرة فقط غير غائص فيه والمتفق ان كان غائصا فيه قوله والاطافة والكثافة اى رقة القوام وغلظه قوله اى المختصة بذوات الانفس اى لا يوجد من بين الاجسام الا فيما له نفس وهي مبدأ الانوار وعلى نسق واحد او شعور فلا ينافى وجود بعضها في الواجب تعالى والمجردات كذا قيل ولا حاجة الى اعتبار الاختصاص الاضافي لان علم الواجب تعالى وعلم المجردات عند مثبتهما ليسا من الكيف قوله من الذكاء مصدر ذكت النار اذا اشتد لتهبها قوله اى حد الفؤاد التفؤد التوقد ومنه الفؤاد للقلب قوله وقيل هو ان يكون الخ فعلى الاول خلقى وعلى هذا كسبى قوله موضوعات ما اه في حواشي شرح المفتاح الشريف اراد بالموضوعات آلات يتصرف فيها سواء كانت خارجية كما في الحياطة او ذهنية كما في الاستدلال وصا در احوال عن الاستعمال وبحسب متعلق بالاستعمال وما مصدرية اى بحسب الامكان قال قدس سره اطلاق العلم اه ذكر هذه الاطلاقات

من باب مجازاة الخصم والمقصود الاعتراض بقوله واما الملكة المذكورة اه
قال قدس سره على ملكة الادراك اه اي ملكة يقتد زبها على ادراكات
جزئية كما في تعريف العلوم وانما قال غير بعيد لان اطلاقه على العلوم
العملية غير منصوص عليه قال قدس سره مناسبا للعرف فانهم
يقولون فلان يعلم النحو والمنطق ويريدون به ملكة الادراك قال
قدس سره على الملكة التي ذكرها اي ملكة العلوم العملية قال
قدس سره على مطلق ملكة الادراك الشامل للعلوم النظرية والعملية
قوله وهي الطبيعة اي الغريزة في اللغة الطبيعة اي السجية التي جبل
عليها الانسان قوله وفسرت اه اي فسرت الغريزة في الاصطلاح
بالمملكة التي يصدر عنها الصفات وما يصدر عنها من حيث قيامه
بمحل تلك الملكة يسمى صفة ومن حيث الصدور فعلا والغريزة
تطلق على تلك الملكة من حيث كونه صفة والخلق باعتبار كونه فعلا
والمراد بالصفات الذاتية الصفات التي لا يكون للكسب مدخل فيها
فلكة الكتابة لا تسمى غريزة والكرم الذي يصدر عنه بذل المال
والنفس والجاء ان كان صدوره عنها بالاعتقاد والمراسنة لا يسمى
غريزة وان كان بالذات يسمى غريزة في شرح المفتاح للعلامة الفرق
بين الغريزة والخلق انه لا مدخل للاعتقاد في الغريزة وله مدخل
في الخلق فاندفع ما قال السيد ان اطلاق الغريزة لهذا المعنى غير ظاهر
والظاهر اطلاقها بمعنى الصفة الخلقية قوله بسوء افتراض عن
القدرة فان نسبتها الى الضدين سواء قوله من غير روية اي فكر وتأمل
كن لم تحصل له ملكة الكتابة فيفكر في كتابة حرف خرف قوله مثل
الكرم في شرح العلامة الكرم ضد الخسل واللؤم فان كان يذل
النفس فهو شجاعة وان كان يذل المال فهو جود وان كان يكف ضرر
مع القدرة عليه فهو صفو ويقرب منه الحلم وان كان يكف ضرر
لامع القدرة عليه فهو نسيان الحق قال قدس سره قد اطلقوا اه
هذان الاطلاقان المذكوران في شرح الاشارات المحقق الطوسي
وتفصيل قبودهما مما لا يتصل به المقام قوله كما تطلق على ما يتقابل

الاضافي

الاضافي اه فالحقيق على هذا ما يكون متفردا في ذات الموصوف لا بالنظر
الى غيره فيدخل الاعتباري الذي يعتبره العقل في ذات الموصوف
بدون تعلقه بشئ في الحقيق قوله كذلك تطلق اه فالحقيق على هذا
ما يكون متفردا في ذات الموصوف بدون اعتبار العقل فيدخل فيه
عند الحكماء بعض الاضافات وهي التي قالوا بوجودها ولا يدخل شئ
منها فيه عند المتكلمين لعدم قولهم بوجودها قوله والى كليهما الخ
اي الى كلا الاطلاقين اشار صاحب المفتاح حيث قال اه فانه جعل الحقيق
مقابلا للاعتباري والنسي واورد مثالين لهما على سبيل اللف والنشر
الغير المرتب فالحقيق في عبارته معناه ما يكون موجودا في نفسه ومتفردا
في ذات الموصوف وهذا هو ما اختاره الشارح رح في شرحه وقال
السيد في شرحه الوصف العقلي ينقسم الى حقيقي اي موجود
في الخارج واعتباري لا وجود له فيه ولما كان اكثر الاوصاف
الاعتبارية نسبة لان النسب والاضافات باسرها لا وجود لهما
في الخارج عند هم عطف النسي على الاعتباري عطف قريبا
من العطف التفسيري انتهى ولعله اختار ذلك لاجل ادخال لفظة
بين على اعتباري ونسي ولا يخفى ما فيه من التكلف قوله او كما تصافه
بشئ تصويري وهمي محض مثل اتصاف السنة وكل ما هو علم بما يتخيل فيها
من اليباض والاشراق واتصاف البدعة وكل ما هو جهل بما يتخيل فيها
من السواد والظلام وبهذا التخييل يظهر ان العقلي في وجه الشبه يتناول
الوهمي كما تناوله في الطرفين قوله اما واحد في شرحه المفتاح وجه الشبه اما
ان يكون امرا واحدا في نفسه بان يكون عيناً من الاعيان او معنى من المعاني
بسيطا كان او مركبا واما ان يكون غير واحد بل امورا متكررة وهو صهيان
احدهما ان تؤخذ منها حقيقة اعتبارية ملتزمة من الكثرة او هيئة واحدة
متزعة منها باعتبار اشتراك الطرفين في تلك الحقيقة او الهيئة لاني كل واحد
من تلك الكثر متوالتيهما ان لا يضرب ذلك بل يجعل كل واحد من الكثرة على انه
مشارك فيه مقصود بالتشبيه فهذه هي الاقسام الثلاثة انتهى فمعنى كونه
واحدا ان يكون متصفا بالوحدة في نفسه مع قطع النظر عن اعتبار العقل

ومعنى كونه منزلا منزلة الواحد ان يكون الامور المتكثرة موصوفة بالوحدة باعتبار العقل والتعدد ان لا يكون موصوفا بالوحدة اصلا هكذا ينبغي ان يفهم وليس معنى الواحد ان يكون بحيث يعد في العرف واحدا بل ان وضع بارائه لفظ واحد سواء كان بسيطيا لا جزاء له او مركبا من اجزاء اعتبر انضمام بعضها الى بعض ووضع بارائه لفظ مفرد على ما في شرح المفتاح الشرقي فان كونه واحدا ليس باعتبار العرف ووضع اللفظ بارائه قوله وبهذا يشعر لفظ المفتاح اي يعوم المركب من متعدد لما يكون تركيبه حقيقيا ولما يكون تركيبه اعتباريا قوله وفيه نظر متعرفه وجه النظر ما ذكره في بيان المركب الحسي بقوله وبهذا يظهر ان ما ذكر في المفتاح اه واصله انما يكون تركيبه حقيقيا بان يكون حقيقة ملتزمة من قبيل الواحد دون المنزل منزله واعلم ان عبارة المفتاح هكذا وجه التشبيه اما ان يكون امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتزمة واما اوصافا مقصودا من مجموعها الى هبتوا واحدة ولا يكون في حكم الواحد انتهى وليس فيها ما يشعر بكون تركيبه حقيقيا فاجمل قوله اما حقيقة ملتزمة على كونه حقيقة ملتزمة بحسب اعتبار العقل كما نقل سابقا عن شرحه المفتاح فلا يكون داخلا في الواحد والمقابلية بينهما وبين الهيئة المترتبة انها حقيقة للطرفين فيكون كل من الطرفين ايضا مركبا مركبين فالنظر المذكور سابقا ولعله لاجل هذا سقطت هذه قوله وفيه نظر متعرفه وفيما سأتى قوله وبهذا يظهر ان ما ذكر في المفتاح اه فلم يوجد في كثير من النسخ وان كان في نسخة الاصل وعليه في السيد حاشيته قوله لم يلحق الى تقسيمه اي تقسيم المجموع المركب باعتبار اجزائه الى الاقسام الثلاثة اذ لا فرض لنا يتعلق باجزائه فالمجموع من حيث المجموع اما حسي او عقلي قوله بتمامه حسيا سواء كان واحدا او مركبا او متعددا قوله او متعددا مختلفا بان يكون واحدا منه حسيا والاخر عقليا قوله ولا يجوز ان يكون اه اما اذا كان بتمامه حسيا فظاهر

واما

واما اذا كان متعددا مختلفا فلا بد من انتزاع كل واحد منه من الطرفين ويمتنع انتزاع الذي هو حسي من العقلي بخلاف المركب من الحسي والعقلي فانه عقلي وان كان بعض اجزائه حسيا فيجوز ان يكون طرفاه او احدهما عقليا مركبا من الحسي والعقلي فتدبر قوله والعقلي سواء كان عقليا صرفا او بعض اجزائه عقليا وبعضه حسيا قوله عقليين صرفين او مركبين من المحسوس والمعتقوله قوله بل كل محسوس المناسب للترقي من عدم امتناع قياس المعتقوله بالمحسوس ان يدعى وقوعه ويقال بل كل محسوس يقوم به اوصاف عقلية كالشبيهة والجوهرية والعرضية ويترك التعرض لكون بعض اوصافه حسيا مع ان الكلية تحتاج الى التخصيص اي كل جسم محسوس والا يلزم التسلسل كما لا ينبغي قوله واعلم ان اه يجوز ان يكون مقصود المصنف رح حاصل ما ذكره السكاكي رح بقوله والتحقيق اه الا انه اورد بطريق السؤال والجواب فلا وجه لقول الشارح رح واعلم ان هذا اه قوله اما حسي اي ما يدرك بالحس او عقلي اي ما يدرك بالعقل وان كان بعض اجزائه حسيا كالتركيب الذي بعضه حسي وبعضه عقلي قوله والاخير اه اي المتعدد اما حسي بتمام جزئياته او عقلي بتمام جزئياته او مختلف بعض جزئياته حسي وبعضها عقلي قوله او عقليان اي مدر كان بالعقل سواء كان اجزاؤهما عقليين او بعضهما عقليا وبعضها حسيا قوله لكن وجوب كون طرفي الحسي بالمعنى الذي مر وهو ان يكون بتمامه حسيا واحدا او مركبا او متعددا مختلفا فسقط بكل واحد منها ثلثة اقسام كونها عقليين وكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا وبالعكس فتدبر فانه قد اطال بعض الناظرين بلا طائل قوله بدوات الانفس اي الانسانية قوله كونها صادرة اشارة الى ان الشجاعة كما تطلق على الملكة المخصوصة تطلق على غيرها ايضا قوله الدلالة الموصلة فحصره على مذهب الاعتزال متابعة للسكاكي رح ولانه الانسب في تشبيه العلم بالثور في كون كل منهما موصلا الى شيء قوله وبهذا يسقط الخ اي يجعل وجه الشبه بين وجود الشيء وعدمه العراء عن الفائدة

سقط كلام الشيخ لانه انما يرد اذا اريد بمثل هذا الكلام نفي الوجود وليس كذلك بل اريد اثبات المعنى الذي في العدم وهو العراء عن القاعدة للوجود فيكون تشبيها قوله لما فيه من شائبة التركيب لان الاضافة داخله في المضاف وان كان المضاف اليه خارجا الا انه لما لم يكن وجه الشبه هيئة منتزعة من امور متعددة عد واحدا قوله هو العقل لان العقل آلة الادراك كما ان الملكة كذلك وايضا العقل يطلق على الملكة المذكورة صريح به الامام الغزالي في الاحياء قوله مطلقا اي واحدا كان او مركبا او متعددا قوله الى عدة اشياء فيما اذا كان الطرف مركبا قوله اولى عدة اوصاف فيما اذا كان الطرف مفردا قوله وحاشا لا يخفى اه جواب عن قوله ولم خصص هذا التقسيم بوجه الشبه اه قوله في هيئة لعمريهما وشتملها عموم الكل في جزئياته فيكون تلك الهيئة المشتركة بينهما صادقة عليهما فلا بد ان يكون تلك الهيئة ايضا منتزعة من متعدد فلا بد ان يكون وجه الشبه مركبا ليجوز انتزاع الهيئة ايضا منه قوله فليتأمل حتى لا يتوهم انه يجوز ان يكون الهيئتان المنتزعتان من متعددين مشتركين في امر واحد عارض لهما فلا يستلزم تركيب الطرفين تركيب وجه الشبه قوله وبهذا يظهر اي بما ذكرنا من ان المركب سواء كان طرفا او وجه شبه لا يكون الهيئة منتزعة لاحقة ملتزمة من اجزاء مختلفة قوله محل نظر لانه جعل الحقيقة الملتزمة قسما من وجه الشبه المركب هذا هو النظر الذي ذكره فيما سبق بقوله وفيه نظر ستعرفه وقد عرفت اندفاعه قوله وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى الكاف لتشبيه مضمون جملة قد لاح بمضمون جملة ترى كما في المفرد لتشبيه مفرد بمفرد ولا فعل يتعلق به هذا الجار نص عليه في الرضى والمعنى الثريا الشبيهة بالعنود لاح في الصبح كما تراه وجعله حالا اوصفة للثريا والكاف بمعنى على اوصفة مصدر محذوف اي كظهور المرئي المحسوس او خبر مبتدأ محذوف كما قيل تكلف كما لا يخفى قوله وعبر عنه صاحب المفتاح اه قبل هكذا كان في نسخة الاصل فغيره رح الى قوله وصاحب المفتاح قد جمع بينهما لان النسخة الاولى مشهورة

بان السكاكي رح ام تعرض للمقدار وليس كذلك الا ان الشارح رح كتب في نسخة موافقة الاصل في الحاشية كما جمع صاحب المفتاح قوله فقد اخل بكثير من اللطائف وذلك لان صيغة المضارع تدل على الاستمرار التجددي واستمرار التهاوى يشعر بالتساقط في جهات كثيرة من العلو والسفل واليمين واليسار والتداخل والتلاقي والتصادم فيكون مشغرا باللطائف المشار اليها بقوله وهي تعلو وترسو اه بخلاف صيغة الماضي فانه يدل على وقوع التساقط في الزمان الماضي ولا يشعر بكونه في جهات كثيرة فيكون مخلا بتلك اللطائف قوله بفتح الهاء اه وبالصم معنى الصعود كذا في الاساس وشمس العلوم وفي القياس وبكلاهما معنى السقوط او بالصم للسقوط وبالفتح للصعود قوله في حكم الصلة للمصدر سواء كان افظ مثار مصدرا او اسم مفعول لان قيد اسم المفعول قيد لمصدره وانما زاد لفظ الحكم لانه ليس معمول المصدر لانه مفعول معد والعامل فيه معنى التشبيه المستفاد من كان لكنه قيد له ومقارن معه فيكون في حكم الصلة قوله وانصب الاسياف يعني ان نصب الاسياف ليس باعتبار انه معطوف على اسم كان ليكون تشبيها مستقلا بل باعتبار انه مفعول معه فان السيوف مصاحبة النفع سواء كان المثار مصدرا كما هو ظاهر كلام الشيخ او اسم مفعول كما هو مراد الشيخ على ما صرح به الشارح رح فانه اذا كان التقدير النفع المثار يكون في المثار ضمير النفع قوله تواقع هكذا صححه في شرح المفتاح وشرح التلخيص وللملم يوجد استعمال التواقع في كتب اللغة المشهورة غيره الى تدافع وليس على ما ينبغي لان هذا نقل لعبارة اسرار البلاغة وفيها تواقع فالشيخ انما استعمله قياسا او بوجه قوله اي يكون وجه الشبه الخ اشار بمحتمل وجه الشبه نفس الهيئة الى ان الظرفية المستفادة من قوله في الهيئات ظرفية الجزئية للكلية وهذا التوجيه بصحح الظرفية ولا يدفع الاستدراك اذ يكفي ان يقال ومن يدع المركب الحسى الهيئات التي تقع عليها الحركة بخلاف عبارة الشيخ فان معناه مجيء التشبيه في الهيئات بان يكون التشبيه والمشي به ووجه الشبه هيئة وهو واضح

لا غبار عليه والمراد بالهيئة الصفة ومعنى وقوع الحركة عليها كون
الحركة على تلك الهيئة المخصوصة كما يفسر عنه بقوله من الاستدارة
اي استدارة الحركة والاتساقا وغيرهما من السرعة والبطء
والانصال والانقطاع وليس المراد بوقوع الحركة عليها وجود الحركة
معها وجود الجزء مع الكل وبلاستدارة استدارة الجسم واستقامته
لانه حينئذ لا يشمل الوجه الثاني اعني مجرد الحركة عن الاوصاف
ويلزم استدراك قوله ويعتبر فيها التركيب قوله ويعتبر فيها التركيب
اي تركيب تلك الهيئة اعم من الحركة وغيرها من اوصاف الجسم
او من الحركات المختلفة ليكون وجهه الشبه مركبا قوله على وجهين
اي على طريقتين احدهما ان يقرن بالحركة غيرها من الاوصاف
فيكون الهيئة مركبة منهما او على نوعين احدهما ان يقرن بالحركة
غيرها من اوصاف الجسم او المقرون فيكون الحركة بغيرها من الاوصاف
قوله غير المص فانه جعل الهيئة التي تقع عليها الحركة من التركيب
الحسي فلا بد من اعتبار التركيب فيها كما يفسر عنه قول الشارح رح
ويعتبر فيها التركيب وجعلها على الوجه الاول بمجموع الحركة
والاوصاف المقرونة بها وعلى الوجه الثاني بمجموع الحركات بدل عليه
قوله ولا بد من اختلاطه وعبارة الشيخ بهيئة عن جميع ذلك فانهما
تفيد ان الهيئة التي تقع عليها الحركة موجبة لازدا بدرجة التشبيه
وان تلك الهيئة قد تكون مقرونة بغيرها من الاوصاف وقد تكون
مجردة عنها حتى لا يزد سوى تلك الهيئة وليس في كلامه اشعار بان تلك
الهيئة مركبة من الحركة والاوصاف او الحركات ولم يتعرض الشارح رح
ليبان وجه التخيير ولا الجرح والتعديل اشارة الى ان نفس التعبير كاف
في جرحه وان كان في نفسه صحيحا سيما اذا صارت بالتعبير بعدة عن فهم
المراد قوله والهيئة المقصودة سواء كانت مشتملة او مشتملا بها او وجه
التشبيه قوله ان تقرن اي تلك الهيئة قوله ان مجرد هيئة الحركة
من وضع المظهر موضع المضمرا اعتناء بشانه قوله من الاستدارة اي
استدارة الجسم واشراقه قوله والمعنى اي بحسب اصل اللغة قوله

فان الشمس اه تعليل لما يستفاد من الكلام السابق اي تلك الهيئة
خاصة في الطرفين قوله ليتحقق التركيب متعلق بالابد قوله فينطبق
انطباقا الفاء لتعليل التشبيه المستفاد من كان او اعتراضه لبيان وجه
التشبيه قوله في كل حالة الى جهة ان اعتبر حركة الانفتاح من الوسط
الى الطرف وحركة الانطباق من الطرف الى الوسط ففي كل حالة
حركة الى جهة وان اعتبر حركته في الحالتين الى اليمين والشمال ففي
كل حالة الى جهتين وان اعتبر مع ذلك من العلوي والسفلي وبالعكس
ففي كل حالة الى ثلث جهات قوله يعز ويندر لعز حركته الى الجهات
وندرتها قوله اكثر اي اكثر ندرة وعرة لان التركيب في الامور المتباعدة
اندر قوله على قوام معتدل بفتح الدال وهو مصدر ميمي وصف
القوام به على المبالغة لا يكسر الدال لانه لا يصح المقابلة بمجمل فانه
يفتح الجسم الا ان يكتفى في القافية بمجرد الاتساق في الروي بدون
حركة ما قبله قوله من جسد الله اي مجسدة وله مأخوذة من جدل
المستند الى الله تعالى ومعناه احكم فلذا فسر بمحكمة الخلق لا من
جدل المستند الى الانسان فان معناه القتل والمجدول المأخوذ منه معناه
المفتول ثم ان استعمله في احكام الخلق اما يحاز لان القتل يستلزم الاحكام
عادة واما لغة طارئة قوله ومن لطائف ذلك اي ما وقع التركيب في هيئة
السكون فان المقصود تشبيه هيئة المصلوب المركبة من سكون كل عضو
منه في موقعه بهيئة القائم من الناس المتطلي المركبة من سكون كل عضو
منه في موقعه والتعرض للناس واللؤثة والكسل لتفصيل تلك الهيئة وبيان
سببها واليه اشار الشارح رح بقوله فلطف بحسب التركيب والتفصيل
فلا يردان وجه الشبه في هذا التشبيه ابيض مركب حتى لان اللؤثة والكسل
عقليان والمركب من الحسي والعقلي عقلي ولذلك قال بعض الناظرين
قوله ذلك اشارة الى مطلق المركب قوله مثل الذين حملوا التوراة
على رؤسهم وكلفوا العمل بها ثم لم يعملوها لم يعملوها ولم يتفعلوا بها كمثل
الحمار يحمل اسفارا حال والعامل فيه معنى المثل اوصفه اذ ليس المراد
من الحمار معينا قوله وهو الكتاب وفي القاموس الكتاب الكبير وجزء

من اجزاء التورية قوله وكذا في جانب المشبه الا ان الجهل في جانبه
 تنزيلي فانهم لما لم يعملوا بها فكانهم لم يعلموها وليس المراد من الجهل
 عدم الانتفاع بما فيها على ما قيل لان ذلك داخل في وجه الشبه حيث
 قال وجه الشبه حرمان الانتفاع اه قوله فان قيل هذا يقتضي اه
 لا ينبغي ان لا يورود له لان ما تقدم انه اذا كان وجه الشبه مركبا من متعدد
 قد يقع الخطأ فيه بان انتزع من اقل مما يجب الانتزاع منه وفي التشبيهات
 المجتمعة انما يفوت الغرض من الكلام اذا اعتبر كل واحد على حدة
 لا انه يقع الخطأ في انتزاع وجه الشبه في قولنا زيد يصغو ويكدر
 وجه الشبه في كل واحد من التشبيهين على حاله في حالتي الافراد
 والاجتماع قوله بعض التشبيهات المجتمعة وهي التي يكون الغرض
 منها الاجتماع قوله من قبيل الاستعارة بالكناية والقول بان الاستعارة بالكناية
 تتضمن التشبيه لا ينفع في هذا المقام لان مقصود السائل ان بعض
 التشبيهات المجتمعة يلزم ان يكون تشبيها واحدا والتشبيهات الضمنية
 في الاستعارة بالكناية ليست من التشبيهات المجتمعة قوله في افادة ما كان
 يفيد اه وهو التشبيه المستقل وان كان يتغير حال الباقي في افادة اجتماع
 الصفات فان ذلك ليس تغيرا في افادة التشبيه بل فيما افاده او المعطف
 قوله قد ينزع الشبه اي التامثل اي الاشتراك في صفة قوله من نفس التضاد
 اي من غير ملاحظة امر سوى التضاد قوله ثم ينزل التضاد اه لاحقا
 في ان الانتزاع المذكور بعد التنزيل اذ هو باداه ان احدهما عين
 الآخر ومسمى به وذلك الاداء بعد التنزيل في شرحه للفتاح اي بعد
 انتزاع وجه الشبه من التضاد ينزل انصاف كل من الامرين بمضادة
 الآخر او تضادهما او شبه التضاد منزلة المتناهي بحسب وكذا
 ما قاله السيد في حواشي شرح المفتاح من ان كل فم للتزاح في الزينة
 لان الانتزاع موقوف على التنزيل فهو متقدم على الانتزاع ذاتا ورتبة
 فالوجه انه معطوف على اشتراك بتأويل لانه يشترك فهو مقدمة ثانية
 لتعليل الانتزاع يعني ينتزع وجه الشبه من نفس التضاد لانه يشترك
 الضبدان في التضاد تحقيقا ثم ينزل التضاد منزلة التماسك في صفة

فيحصل

فيحصل بينهما تماثل واورد كلمة ثم للتباعد بينهما فان الاشتراك حقيقي
 والتنزيل ادعائي محض في الرضى ويعطف الفعل على الاسم وبالعكس
 اذا كان في الاسم معنى الفعل قال الله تعالى قاتلوا الاصباح وجعل الليل
 سكنا على قرأة عاصم وقال تعالى صفات ويقضن اي يصغفن
 ويقضن والمراد بالتضاد التناقض مطلقا قوله وظرافة الظرافة
 بالطاء المججمة الكياسة ظرف ككرم ظرفا وظرافة كذا في القاموس قوله
 فان كان الغرض اه هذا الكلام يدل على عدم اجتماعهما وكلام الامام
 المرزوقي يدل على اجتماعهما فيحمل كلام الشارح رجا على ان مقصوده
 بيان النتائج المجردة والتهكم المجرد ليظهر تحقيق كل منهما بدون الآخر
 في العرف فيظهر الفرق غاية الظهور وعلى هذا فكملة اوفي المتن لمنع الخلو
 قوله قال الامام المرزوقي اه تأييد لكون تفسير النتائج بما في شرح
 المفتاح غلطاً حيث قال المرزوقي قصد بها الهزل والتمحيز وليس فيها
 اشارة الى قصة او مثل او شعر واشارة الى جواز اجتماعهما قوله كان
 للتشبيه اه اي الاستعمال هكذا فقوله لان الخبر اه نكتة لوقوع الاستعمال
 فلا يرد ان الحامد ايضا قد يكون متحدة بالاسم وانه كما لا يشبه الشيء
 بنفسه لا يشك في ثبوته له وان كان في التفسير الاعتباري في ثبوته له
 فليكيف في التشبيه ايضا قوله نحو كذا لك قلت اه فان الاصل
 كانت رجل قال حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه
 الخبر بعينه فقلب الضمير الغائب بالمخاطب وكذا في كافي قلت قوله نحو
 كان زيدا اخوك يمكن ان يقال انه في معنى المشتق اي متولد من ماء ابيك
 قوله اي في الكاف ونحوها لانه اذا كان الاصل في نحو الكاف ذلك في الكاف
 اولى وليس ذلك بطريق الكناية كافي قولك مثلك لا يخل لانه لا يدخل
 فيه نحو كالا ينفى قوله مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً اي حال المنافقين
 وقصصهم العجيب المذكرة فيما سبق كمثل الذي اي كحال الفوج الذي
 استوقد ناراً عظيمة اي طلب وقودها وهو ارتفاع سطوعها وارتفاع
 لهبها فلما اضاءت النار ما حول المستوقد من الاماكن والاشياء او اضاءت
 تلك الاماكن والاشياء بالنار ذهب الله بنور المستوقد بن اي اخذ نورهم

وامسكه ومضى به معه وما يسكه الله فلا مرسل له فهذا ابلغ من ان يقال
 اذهب وانما وجد الضمير في استوفد وحوله وجع في قوله بتورهم وما بعده
 نظرا الى جانب اللفظ والمعنى قوله كقوله نع او كصيب الخ العطف
 باو تبيينه على ان كل واحدة من القصتين كافية في تحصيل المقصود
 من التشبيه فبايتهما شئت حال المتألفين وقصتهم فقد اصبحت وان جعلت
 بينهما فقد بالغت في توضيح ما قصدت والصيب فيل من صاب يصوب
 اى تزل يطلق على المطر والسحاب ايضا فان اريد به السحاب فقيه ظلمنا
 سمحته وتطبيقه منتظمة بها ظلمة الليل وكون الرعد والبرق في السحاب
 واضح وان اريد به المطر فقيه ظلمة تكافئه وانتاجه يتبع القطر وظلمة
 اظلال غمامة مع ظلمة الليل واما الرعد والبرق فحيث كانا في اعلاه ومصبه
 ملتصقين به في الجملة فهو صافيه ايضا ويجه لون استيفان كانه قيل كيف حالهم
 مع ذلك الرعد الهائل وفي اطلاق الاصابع على الامايل مبالغة يخلو عنها
 ذكر الانامل وعن الصواعق متعلق بيجعلون على معنى ان ذلك الجعل من
 اجل الصواعق والصاعقة قصفة رعد تنقض مع ما شقة نار ولا تمر بشئ
 الا اهلكته وانصب حذر الموت على انه مقبول له الجمل قوله مع قبيل
 ما اوله دون من قبيل ما لا يليه المشبه به قوله تعالى كونوا انصار الله
 من اضافة الفاعل الى المفعول كقراءة الحجازيين وابى عمر والثوريين
 واللام والاضافة في من انصارى الى الله من اضافة اخذ المشار كين
 الى الآخر ليلينهما من الاختصاص اى من جندى متوجهها الى نصرة الله
 لطابق قوله نحن انصار الله فانه من اضافة الفاعل الى المفعول قوله
 بان الصواب المؤمنين اى في عبارة الفتاح قوله لا يكون نظيرا به
 مع انه قال في الفتاح ونظيره اى نظير كصيب قوله تعالى يا ايها الذين
 امنوا كونوا انصار الله الآية قوله وهذا غلط منه اى هذا الرد غلط
 من التنازع العلامة قوله في الكتاب اى في الفتاح قوله محذوف
 وهو كون الخوازيين انصار الله قوله اى داراه فالظرف اعني بين
 ليس متعلقا بالتشبيه حتى يراد ذكر ذلك البعض بل متعلق بالدوران
 فيكون كلامه خولي الذين مشبهاه والمثبه مادل عليه لام العهد

قال

قال السعيد في امرجه بالفتاح اغا ليصح الدوران لو كان لما اقتضاه
 ظاهر النظم ونجد صحة في الجملة وليس الامر كذلك قوله ويصعب الترميم
 عطف تفسيرى لقوله يفهم ختمنا قوله هم المؤمنون يؤيدون ايد وقع
 في معنى تصح المصالح المولى ملين بدل الخوازيين كذا في مخرج الفتاح
 الشرعي قوله قلت حذفت تقدير اى تقدير كمثل ما لا حاجة اليه
 لان المراجع في التحليل الكيفية المتفرقة سواء ولي بحرف التشبيه بمورد
 يتأني التشبيه به او لا بخلاف قوله او كصيب فان فيه حاجة الى تقدير مثل
 ولا يخفى ان دليله لا يثبت الاحتياج الى تقدير مثل بل الى تقدير ذوى
 ولا تعرض له في السؤال اضلا وان ظم اليه ما يستفاد من قوله بل الجواب
 اه بان يقال خذت الاحتياج الى تقدير ذوى فانفتح باب التقدير فقد ربا
 لفظ مثل ايضا للائحة المعطوف عليه لم يتم الجواب لان السائل يقول
 فليقدر كمثل ما لا يلائم التشبيه فلا فرق بين كاه وكصيب فالجواب الحق
 ان يقال لا يمكن تقدير المثل في كاه لان لفظ المثل انما يدخل على ما هو العادة
 في تشبيه الهيئة بالهيئة ليصح ان يقال تشبه حالهم بحال كذا وفيما
 نحن فيه يشبه حال الحبة بالنسبة بحال اللبابة لا بحال الماء ولا تعرض
 فيه لتقدير ذوى اى قوله فقال في حبة الحبة الكشاف اى تأنيده لقوله
 هذا تفصيلا ولا حاجة اليه وبما كان الكشاف فان قلت الذي كسبت
 تقديره في المقرد من التشبيه من حذف المصنف وهو قولك او كمثل
 ذوى صيب هل تستدرج منه في التركيب منه فقلت لا لا يطلب هذه
 الصلة الى اخر كلامه وقوله فان قيل اى شئ السلا وهذا المستفاد
 من قوله لولا طلب هذه الصلة من رجاء الكسب فليتغيا ولان يجعله
 واردا ايضا على قوله بخلاف قوله او كصيب فان الصواب اه
 قوله لا يقال الخ لوجه هذا السؤال والجواب بعدم لاختصاص قوله لا في
 في التشبه بل اراعى الكيفية المتفرقة سواء ولي بحرف التشبيه اه اللهم
 الا ان يحتمل على انه مبتدأ كبر السبق وتقريره قوله بل الجواب اه فيه بحث
 اما اولا فلما في معنى اللبابة في بيان مقدار المحذوف الذي ينبغي تظليله ما يمكن
 ليقل نحن الفة الاصل واما تأنيبا لخلات السائل شال عن وجه الاحتياج

بمستدرك ما لا يحسنه
 فليست في قوله كاه

الى تقدير المثل والجواب على تقدير تمامه بغيره اولوية تقديره
واما ثالثا فلاته اعتراف بقصور جواب الكشف اذا اشارت فيه الى ما ذكره
الشارح راجع اصلا وعندى ان سؤال الكشف سؤال عن تقدير ذوى وانه
ليس في الكلام تقديره مثل بناء على ان قوله او كصيب عطف على الذى
استوفى كانه نص عليه القاضي في تفسيره والكاف زائدة كفى قوله مثل
كعصف نص عليه الرضى فيكون التقدير بعد اعتبار العطف وزيادة
الكاف او كمثل ذوى صيب فالسؤال ليس الا عن تقدير ذوى ولذا
قال من حذف المضاف بصيغة الافراد فيطابق الجواب بلا ريب
ولا رد قوله فان قيل هباه وتفصيله في حواشينا على تفسير القاضي قوله
واشد ملامته لان الكاف في كل دخل على المشبه به فالنائب ان يكون
فيه كذلك كذا نقل عنه قوله فقد سها سها واما لو جهن القول
بالتقدير وجعله مما لا يلى الكاف المشبه به قوله اضرب انما قال ذلك
لانه يمكن جعل كلام المص راجع على حذف المضاف والنتائج حيث
جعل النبي من حاله منبثا عنه قوله والغرض اه قديم الغرض على بيان
احوال التشبيه لكونه اهم ولما كان التشبيه بمنزلة القياس في ابتداء شئ
على اخر كان الوجه ان يكون الغرض منه طائفا الى المشبه الذى هو
كالقياس ولذلك كان عوده اليه اغلب كذا في شرح المفتاح الشرقي
والاظهر ان يقال ان المقصود من التشبيه بيان حال المشبه فيكون
الغرض منه طائفا اليه قوله يسان امكانه اى امكانه الوقوعى قوله
ويدعى امتناعه اى امتناعه الوقوعى قوله بل صار اصلا برأسه اى
كانه اصل برأسه يدل عليه قوله كانه ليس منها فلذا قال كالمشع واللا
فكونه اصلا برأسه ممتنع قوله فلا استبعادا فيه اشارة الى ان جواب
الشرط في البيت محذوف اقيم عليه مقامه قوله مرفوع اى ليس
محرورا معطوفا على امكانه اذ لا معنى لبيان تقريره قوله من لا يحصل
اه اى لا يلقى لاجل سعيه على طائل فعلى صلة يحصل كذا يستفاد
من الاساس حيث قال حصل عليه من حق كذا اى ابقى منه وحصلت
منه على شئ ومضى الكرام فصلت بعد هم على ناس لثام انتهى

السؤال ليس الا اذا اضرب
تقدير ذوى نسخة

وقيل ان جعلت ملحقة بالافعال الناقصة فقوله على طائل خيره اى
لا يكون من سعيه على طائل وان لم يجعل فهو حال قوله لان الف الفكر
بالحيات اه اشار بذلك الى ان التشبيه للتقرير اصله ان يكون تشبيهه
بالمحسوس وبالمعقول يكون بتزويل المعقول منزلة المحسوس قوله
لتقدم الحسابات اى في الحصول ولذا قيل من فقد حسا فقد فقد علما
قوله ويوم كظلمت الريح اى في وقت الطلوع والغروب قصر طوله
اى قصر طول ذلك اليوم دم الزق اى شرب الخمر صادرا عننا فان
السرور والنشاط يوجب القصر قوله اى وان يكون المشبه به اه اشارة الى
ان قوله هو به معطوف على وجه الشبه واشهر على اتم والضمير
المرفوع راجع الى المشبه به ولذا ابرزه وليس جملة من المبتدأ والخبر
واقعة موقع الحال اذا المقصود ان هذه الاعراض تقتضى الامرين
لانها تقتضى التميز في حال صكونه اشهر والمراد الاية والاشهرية
عند مخاطب التشبيه وفي عطف اعرف على اشهر اشارة الى
ان الاشهرية كناية عن الاعرفية ومعنى الاعرف اشهد معرفة كما
في شرحه للمفتاح اى ان كان المشبه معروفا بوجه الشبه لابد وان يكون
المشبه به اشهد معرفة منه قوله وليس الامر كذلك فالمراد ان
مجموع الاعراض يقتضى مجموع الامرين وان اخص البعض ببعض
الاعراض قوله ليصح قياس المشبه عليه هذا لادخله في التعليل وانما
ذكره تمهيدا للقوله وجعله دليلا على امكانه فان جعله دليلا عليه انما هو
بغير يق القياس عليه والمقصود انه اذا كان المشبه به اعرف بوجه الشبه
من المشبه كان جعله مثله في وجه الشبه دليلا على امكان وجود المشبه
لكونه مشاركا فيه لاهو موجودا واما اذا كان في مرتبة التشبيه في الخفاء
لم يكن التشبيه به دليلا لاستبعاد وجود المشبه قوله لا يقتضى كونه
اه اذ لا دخل للاختصاص في امكان الوجود قوله مجرد الاشعار اى من غير
التفات الى زيادة ولقضاء قوله على حد مقدار المشبه به اما حقيقة
لو ادعاء قوله اذ دخل في السلامة اى في نفسه بان لا يكون قابلا
للتفاوت كان التشبيه اى الذى يسان المقنن اذ دخل في القول

فلا يرد ان التأييد مخالف لما هو المدعى لان كونه ادخل في القبول يدل على
 ان التشبيه الذي فيه تفاوت بالزيادة والتقصان مقبول ايضا قوله بل كما
 كان له اضرب عن قوله لصحة تشبيه وجه الهندى الى آخره لبيان ان شيئا
 من الثلاثة لا يقتضى الا شهر من فوات قوله لصحة انما يقتضى شيئا عدم
 اقتضاء الا بجهة قوله كان التشبيه انما في الاستطراد فخطا هو واما
 في التزيين والتشوية فلا ان احسن عالم يشتهر وفتح عالم يشتهر لا كثر
 تأثير الغرابتها بخلاف المألوف والناظر من جعلوه اضربا عن قوله
 وكذا في الاستطراد وتكافوا لجملة الاطراف من بما تقتضيه الاستماع
 قوله وقد اضطررت ان اضطرابه بسبب الاجمال فيه وعدم ظهور
 مطابقته للتفصيل الذي ذكره بعده وعدم مطابقة الدليل المدعى
 قوله اعرف بجهة التشبيه انما اشد معرفته واختصاصا والتصاقا
 بالقياس الى التشبيه عند الخطاب كذا في شرحه للفتاح قوله لبيان
 مقدار التشبيه انما مقدار حاله وكذا لبيان بحاله تركه لقرينه من يلائم المقدار
 وقد ذكره في الفصل قوله ولا زيادة في تقرير اي تقريره الذي هو زائد
 في نفسه قوله لا امتناع تعريف المجهول بالمجهول اي انه اذا لم يكن
 اعرف واقوى فان كان متساويا كان ذلك نصرا للمجهول بالمجهول
 في القدر الذي يقصد تعريفه وقصد الى التقرير بالابحاش لشيء
 يساويه في التقرير والتحقيق وهو متنع قطعا وان كان لا ينعقد واخفى
 فيما تلحق التقرير والتعريف اولى قوله الى الواقع مطلق بقوله فلا
 ويستطرف في تقليل النقل الامتناع ولصحة ضرورة تعليل النقل قوله
 اول وجه الاخر خطا على قوله لا امتناع اي نقلا للوجه الاخر
 قوله او عند حضور المشبه في نفسه انه لا يقتضى في هذه الصورة انما
 الاستطراد حاصل من حضور الحقيقة والتشبيه مما كاد يدل عليه
 قوله لكنه يتدرج حضوره عند حضور المشبه فيستطرف في مشاهدته
 عنان قوله وعلى هذا في تفسير مثل ما ذكره بل يستطرف انما
 قوله بخلافه من التعليل على انه لا يخفى ان في التعبير عن استطراد
 التدرة مثل ما ذكره عقيب كون قوله يستطرف من غير تقييد بحاجة

كذا

كذا في شرحه للفتاح ويمكن ان يقال ان لفظ مثل مقبول
 في التوجيه الشبهي لقوله من تعرفها او الى من امتناع تعريفها
 قوله الا فيكون لزيادة التقرير والمدعى عام والقول بانه تعليل للمجموع
 بالمجموع كما قرره للمعارف وادخ في عبارة المصنف لا يصح مع هذا لان
 مقصود التشبيها انما في بيان وجه جعل الغرض العائد الى التشبيه لا يتم
 كونه اتم في وجه التشبيه ولا يلزم من وجوب كونه التشبيه اقوى مع
 وجه التشبيه في ضرورة زيادة التقرير فقط ان يكون الغرض العائد
 الى التشبيه به في التشبيه المطلوب مطلقا انما كونه اتم ولا في ان يكون
 في كونه اتم في وجه التشبيه مستند كما اذا دخل له في اقسام المدعى الا ان
 يقال دعوى الا تم في وجه التشبيه فتضمن دعوى الاعتراف لان الاعتراف
 ان يكون الا تم اعرفا قوله نعم لابد فيكون للترتيب اه وكذا فيما يكون
 لبيان الحال والمقدار والامكان ليكون الدليل مطابقا للمدعى الا انه تركه
 اظهره قوله وجب انما اذا كان الامتناع في الغرضية لازمة في كل
 وجهه قال قدس سره واما الغرض العائد الى في التشبيه المطلوب
 كما قيل من المصنف واما قال من جهة الغالب ولذا قال في الاضرب
 الثاني ووجه كذا الغرض العائد الى التشبيه ببيان كونه اتم عند التشبيه قال
 قدس سره وهذا كلام غير منظم اه هذا مما يلزم ان اراد بقوله انما كونه
 اتم في وجه التشبيه كونه اتم في نفسه وذلك بطلان لانه التشبيه المطلوب الذي
 لا يكون الغرض منه التقرير لا يفيد اتمام كونه اتم في الغرض لاني نفس
 وجه التشبيه مثلا اذا قيل حقة الظبي كوجه الهندى يكون فصيلا لا يتم
 كونه اتم في الاستحسان وابلغ من مقابلة الظبي فزاده كونه اتم في وجه
 التشبيه بالنظر الى الغرض الذي يقصد من وجه التشبيه والى ترتيب
 عليه والكلام حينئذ منظم عليه الانتظام قال قدس سره يريد
 به ان بيان كونه هذا الكلام دليلا على اداة الغرض من جهة التشبيه
 بوجهين قال قدس سره وايضا في هذا الكلام انما في هذا الكلام
 دلالة على ان اتم وجه التشبيه وغيره من كونه اعرف وفصل الحكم وكونه
 نادرا ليكون في صورة لا في جميع الصور فلا يمكن جعل جهة التشبيه

كذا

على وجه الشبه لانه يستلزم عموم الاعتراف والاعتراف لجميع الصور فيكون
مخالفاً للفصل والظاهر ان يقال ان في هذا الكلام دلالة على ان الاعتراف تكون
في صورتين وهي زيادة التعريف والا انه قصد ان في الكلام دلالة على التوزيع
لا على المعلوم قال قدس سره واما الاستطراف او هذا صريح في الفصل
واما الجمل فالظاهر انه لا يعتبر فيه الاعتراف والاعتراف فلا يقول بغير
ما ذكر في المباحث يظهر من محله ما ذكره من الجمل والمفصل لان كل
واحد منهما قال قدس سره وذلك اي ظهور كون المشبه به اعرف بوجه
الشبه وج طبع كونه اعرف من الجمل والمفصل قال قدس سره والاول على
الاعتراف اي الاعتراف بوجه الشبه فعني قوله لامتناع تعريف المجهول
بالمجهول ان التشبيه تعريف المشبه المجهول بوجه الشبه وامتناع تعريف
المجهول بوجه الشبه بالمجهول بوجه الشبه فلا بد ان يكون اعرف بوجه
الشبه وحينئذ لا بد في تمام الدليل من ضم مقدمة اخرى بان يقال واذا
كان المشبه به مجهول الوجه لا يصح بيان الاغراض المذكورة به لان وجه
الشبه كالعلة في القياس والغرض كالحكم واذا لم يكن المقبس عليه معلوم
العلة لا يصح الثبات الحكم به فكذا المشبه به اذا كان مجهول الوجه لا يصح
بيان الغرض به واما على ما اختاره الشارح رح فلا حاجة الى هذه
المقدمة فان معنى قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول على مختاره
لامتناع تعريف مجهول الغرض بالمشبه به المجهول الغرض قال
قدس سره والثاني علة لكونه اقوى اي لكون وجه الشبه اقوى ظاهراً
بما يتاويه في قوله لامتناع تعريف الشيء بما يساويه ما يساويه في وجه
الشبه فلا بد فيه ايضا من ان يقال لان المساواة في وجه الشبه الذي
هو كالعلة توجب ثبوت اصل الحكم لا تقريره بوجه ابلغ وعلى مختار
الشارح رح لامتناع تقرير الشيء بما يساويه في التقرير قال قدس سره
وظاهر ان التعليل الخ هذا الظاهر على تقدير ان يراد تقرير الشيء
تقرير حال الشيء وتقوية شأنه كما في قوله ولا زيادة تقريره لما اذا اراد
بالقبرير البيان والاثبات وبالشيء الغرض مطلقاً بحيث يتم كل تلك
الاعراض كما اختاره الشارح رح واشار اليه بقوله نعم لا بد في التشبيه

ان يكون

ان يكون الخ فهو عام كالتمثيل الاول قال قدس سره للتلا محتل نظام
الكلام فانه لو كان مختصاً ببعض كيان الحال والمقدار كما في الفصل
يبقى البعض الاخر بلا دليل فيحتل النظام قال قدس سره ثم ذكر
الاستطراف عطوف على قوله ادعى قال قدس سره على وجه يشعر
الخ لان الظاهر ان قوله ادعى معرض الاستطراف معطوف على قوله
في معرض التزيين له قال قدس سره بما يصلح له وهو قوله لئلا يما ذكر
واما قال يصلح لانه يحتمل معنيين احدهما ان يكون معناه يستطرافه
وثانيهما ان يكون معناه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول كما مر
في الشرح قال قدس سره وكذا في بيان الامكان الخ هذا معني على
ان يكون معني قوله وان يكون مسلم الحكم معروفة الاعتراف وان يكون
قوله من وجه التشبيه في قوله فيمتنع يقصد من وجه التشبيه بياناً لما
الموصولة والظاهر خلافه لان الظاهر حينئذ ان يقول مسلم الحكم
معروفة في وجه الشبه والظاهر ان قوله من وجه التشبيه صلة يقصد
والمراد بما الغرض كما اختاره الشارح رح واما قلنا انما قلنا ذلك
لانه لو كان كذلك لجمع هذه الاعراض ببيان حال المشبه والمقدار
بان يقول فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان الحال او المقدار
او الامكان او التزيين او التشويه ولانه خلاف الواقع قال السواد في مقالة
الظبي ليس اعرف واشهر من سواد وجه الهندي وكذا الهيئة التي
في السلحة المنقورة ليست اعرف واشهر من الهيئة التي في الوجه المجذور
بل الامر بالعكس لكثرة رؤية وجه الهندي والوجه المجذور بخلاف
مقالة الظبي والسلحة المنقورة فالمراد بقوله مسلم الحكم معروفة
ان لا يكون في ثبوته استبعاد وانكار وهو غير الاعتراف قال قدس سره
فاذا اريد تطبيق اى التطبيق على وجه يصح فاصل التطبيق موقوف
على التأويل المذكور وصحته موقوفة على دعوى الاعتراف واما قلنا
ذلك لان التطبيق بين الجمل والمفصل حاصل بما ذكره سابقاً حيث
اعتبر الاعتراف في جميع الصور سوى الاستطراف في الجمل والمفصل
قال قدس سره وتأويل كلامه اه لا بد من بيان ذلك الوجه لئتم

تواجهه ولم يثبت فيه قط الواسع والواسع ان يكون قوله اوقى معرض
 الاستعمال اقل من المطلوب على قوله المعروف فلا يكون ذلك تحت الاعتراف
 والاقوى من مقال قدس سره وحقق قوله بطلان اذ لو جعل على الاستماع
 تعريف الجوهري لكانت له في الاعتراف في الاستماع طواف قال
 قدس سره لا يفي الشكل في الكلام على الاشكال في القول بالادليل
 اعني قوله لان حق التشبيه به ما للمدعي اعني قوله والتاخذ على الفرض
 العائد الى التشبيه بما ينام كونه اما التوجيه الذي ذكره قدس سره انما يدل
 على الشرايط الالتماع في زيادة التقرير لاني كل تشبيه هو لا يقتضي
 انقسام الالتماع في كل تشبيه على ما ورد في ذكر الاصول في الادب اذ
 لا يدل له في المدعي وما قاله السيد لدفعه في الترخاذه المتنازع من له
 يجوز تفسير الالتماع على ما يتناول الاعتراف واقف كمن في ذلك الاظهار
 يكون المشبه له اقوى في غالب الاستعمال ثم كونه متكلفا يحتاج الى اجابات
 ان التشبيه الذي يكون وجه التشبيه فيه اقوى اعني ما يكون له زيادة
 التثنية في الاستعمال دون شرط الفصل ولا يلحق انما يتنازع
 الشارح راجع الى ما ذكر من التكاليف سوى ان يحتمل قوله انما
 كونه اتم في وجه التشبيه على كونه اتم فيه بالنظر الى الفرض وانما
 بجهة التشبيه الفرضي قال قدس سره والا فلا يبين فيه بطلان
 لان الترتيب حاصل بمقتضى القلة مشبهه وان كان وجه التشبيه هو الصور
 قال قدس سره ولا شك ان مقتضى الظاهر ان يكون له على الحقيقة
 الاعتراف في هذين المثالين ولا يدل على انه لا بد منهما في التشبيه الذي
 للترتيب والتشبيه قال قدس سره فلا يفي الى ان الاول اخصر من
 عما يتبع في الجمل والثاني زيادة على ما يتبع من الجمل قال قدس سره
 هذا ما عدي اموضعاى توجيه لبيان المقترح وهو ان قوله اتم كونه اتم في
 وجه التشبيه فعلة كونه التشبيه اتم في وجه التشبيه بوجه من الوجوه كما كان
 بالاعتبار في الاخرية او الاصلية او الاقوى والى لان الاعتراف اتم من غير الاعتراف
 والاخص اتم من غير الاخص والاخرى اتم من غير الاقوى ومعنى قوله لان حق
 التشبيه ان يكون اتم على طريق الفصل لان حق التشبيه به ان يكون اعرف

بوجه التشبيه في صورة بيان الحال والمقدار وان يكون اخص بها اي اتم لان
 ما هو اكثر اتصالا بالواقع اتم في صورة التشبيه وان يكون اقوى
 خلافا لما في اقوى ثبوتات يكون مستلزم للثبوت وهو في صورة
 الامكان والتاثير والتشبيه ومعنى قوله لا يشترط تعريفنا الجوهري
 بالجهول بالاعتداع تعريفنا الجوهري لانه في ما يكون في بيان الحال
 والمقدار فان المطلوب فيهما تصور الحال والمقدار لان المتخاطب عالم
 بثبوت مطلق الحال والمقدار طالب التعيين ولهذا يطلب بعافية ولون
 ما لونه على مثله وما عدا ذلك لونهما وفيه من غف في بحث الاستصحاب
 ان الطالب انعين المسئلة منه طالب التصور او التصديق كافي صورة
 بيان الامكان والتاثير والتشبيه لانه يجب ان يكون المشبه به من الحكم
 اي ثبوت وجه التشبيه له وهو في قوله لا يحتاج تعريف الجوهري
 لتعريف الجوهري فاعدا التقرير وقوله تقرير الشئ اتم لتعريف لقوله ولا زيادة
 تقريره فمعنى التعليق عليه اتم عدم صحة بيان جميع الاغراض المذكورة
 على سبيل التوزيع وبطريق حاصل الاستدلال بقوله لان حق التشبيه به
 انما جملنا الفرض العائد الى المشبه به اليه اتم كونه اتم في وجه التشبه
 بوجه من الوجوه لان حق التشبيه به ان يكون اعرف في بعض الصور
 واطم في بعض الصور ومثل الثبوت في بعض الصور في جميعها وجه
 التشبه اتم بوجه ما فيكون الفرض العائد الى المشبه به في التشبيه المطلوب
 اليه اتم كونه اتم بوجه ما واما قوله اوقى معرض الاستماع فهو عطف
 على قوله اعرف تعريف الفصل وتفسير الاستماع السابق بايراد كلمة
 او فهمنا ثلث توجهات فاختارها شئت قوله ولا زوردي بالزاي
 والاصح وهو تعرب لازوردية بالزاء الغلظة وهو حجر معروف في شرح
 المفتاح الشريفي هي يكسر الزاء المعجمة وهو الثابت في نسخ الرواية
 والواو بمعنى رب وعلى حجر الواو قمت صلبة زهو والمراد بحجر
 البواقيت الورد والشقائق ونحوهما استعارة اي التفسير في زرقتهما
 احسن منها في جزئها والبواقيت نفسها والضمير في مكانها
 وبها التفسير الموصوف باللا زوردية على ارادة الافراد بالجنس

كما في قوله تعالى ثم يخرجكم طفلا اولالزهار كذا في شرح
فوائد الصبحاح قوله وفيه لغة اخرى ومن هذه اللغة البيت قوله
اولال ناراه اي النار المتصلة بالكبريت التي تضرب الى الزرق لا الشعلة
المرتفعة كذا نقل عنه روح قوله المشاهدة صفاق اما لا يقتل الاستطراف
لأجل المعانيقة المذكورة في الظواهرين معا لاننا نقول بلنا كان الكلام
المشتمل على التشبيه مسوقا للتشبيه كان المعنى به ههنا استطرافه كذا
في شرح المفتاح الشريفي قوله كان غرضه اي سياسته ووجه الخليفة
من قبيل رجل عدل في احتماله التوجيهات الثلاثة قوله بالاضافة متعلق
بإضافة قوله وعلى كونه معطوف على اتصاف قوله وهذا الكلام
الح زاد الشارح روح لفظ في وجه الشبه في موضعين ليغرض غلبه
والصريح لم يذكر في الاغراض الحاق الناقص بالكامل فزاده الحاق
الناقص في غرض من الاغراض المذكورة بالاضافة فلا اعتراض
قوله عن ترجيح احد المتساويين اي في اعتقاد التشبيه كما يدل عليه
السياق قوله من مثل ما في الكاس اه الغلبة فعليلية ومن ابتدائية
متعلقة بتسكب اي لتسكب دعيا كاشعا من مثل ما في الكاس ولم يقل مثل
ما في الكاس اشارة الى ان مثل ما في الكاس كائن عنده والذمع الاخر
مسكوب منه وفيه من المبالغة ما لا يخفى قوله اذ لو قصد شي من ذلك
اي من ذلك الوصف بان ازيد المبالغة فيه قوله لوجب جعل القوة الح
اذا اريد التشبيه على سبيل الحقيقة اذ لو اريد التشبيه على سبيل الاداء
تعين العكس فاندفع سؤال السيد بلا احتياج الى ما ذكره من ان المراد
لوجب التشبيه مطلقا لا التشابه الا انه اقتصر على خصوص هذا
التشبيه لكونه اصلا قوله اوجع وصفين في بيان المقدار اي جمع وصفين
على وجه من الزيادة والنقصان والشدة والضعف يوجد ذلك الوجه
في الفرع على مقدار ذلك الوجه او قريب من ذلك المقدار حال كون
ذلك الوجه في الاصل قوله فان العكس اه جواب في لم يقصد قوله
يستقيم من غير ان يعد تشبيها فقلوبا قوله لغرض من الاغراض
بان يكون الكلام فيه والغرض بيان معانيه كما اذا قيلت فرسا فقلت

غرضه كالصبح باذنا طلع الصبح فقلت للصبح كثر الفرس مع ان المتع قطعما
هو ترجيح احد المتساويين لا وجه كذا في مشروحه المفتاح قوله واما
النظر في اقسامه فقل لا فرق بين ان يقال التشبيه اما طرفاه مفردان او لا
وان يقال التشبيه طرفاه اما حسيان او لا ووجه هذا الفرق بين ان يقال
التشبيه اما وجهه من كب او لا وبين ان يقال التشبيه وجهه اما متزاع
من متعدد او لا تأمل لعل الوجه الاول ان العبارة الاولى تدل على
اعتبار الافراد والتركيبا بعد التشبيه والتشبيه يدل على تقديم اعتبار
كونهما حسيين او لا على التشبيه فيكون الاول من احوال التشبيه ومن
افساده والشان في من احوال الطرفين قوله الذي يريك الخ لان
الاستطراف انما نشأ من تشبهها على بساط لا يناسبها وهو البساط
الازرق كما لا يخفى قوله والمشير مبتدأ والخبر قدومه وقوله في شاخ
الرفعة خبر اه خبر والجملة في محل النصب على الحال والتقدير في مكان
شاخ الرفعة بحذف الموصوف وقولهم شاخ الرفعة من قبيل جد جده
شبه المريح والحال ان المشيرى اقامه في مكان عال في المرقى بانسان
منصرف في الليل عن مجلس دعوة او قدت امامه شجعة قوله لا بعد
تكلف وهو انداع وجه الشبه لكل تشبيه بخلاف ما اذا كان تشبيها
الهيشة بالهيشة فانه يكفي فيه وجه شبه واحد قوله فان الصحيح ان
هذين التشبيهين اه فان وجه تشبيه المتألفين بالمستوفدين الذين شبهوا بهم
في الآية هو رفع الطمع الى تسير مطلوب بسبب مباشرة اسبابه القريبة
مع تعقب الحرمان والخيبة لانقلاب الاسباب وانه امر وهمي متزاع من عدة
امور وتحقق هذا الوجه ظاهر في التشبيه وكذا اسبابه القريبة وانقلابها
واما في التشبيه المطلوب الخلاص من التعرض لهم والقدر فيهم ودخولهم
في عداد المؤمنين لبشارتهم في حفظهم واسبابه القريبة الايمان بالليسان
واتباع المؤمنين في طواهر احوالهم وانقلاب تلك الاسباب اطلاق الله
المؤمنين على استمرارهم واقضاهم بين المؤمنين واتساعهم عندهم بسمه
التفاق وكذا وجه التشبيه بينهم وبين ذوي الصبب هو انهم في المقام المطمع
في حصول المطالب ونحو المسأرب لا يحظون الا بضد المطموع فيه

من حقيقة طاق الاوهوال والاخرى مع موافقتهما في المشبه به بظاهرهما وما
 في المشبه بالاقسام المطبوع لهما هو اعلمهم بظاهرهما واتباعهم المؤمنين ضرورة
 وبقا لتمام الاوهوال اقتضاهاهم بنزول الوحي اليك شفيعا عن امرائهم
 ووقوفهم بك في محاورها لثمة قوله شبهه بدين الاسلام الى بعدهما
 وشبهه بالنافقين في معنى الصلابي ولم يذكره الظهور وقد قدروا فيما مضى
 ذوى قوله الحق على التامل في التعبير التميز بين المقيد والمركب
 الخلقا ودمشيرة في الهيئة التي جعلت وجه الشبه ولا حاكم في تمييز
 احدهما عن الاخر سوى سلامة الطبع وصفا القرينة في شرح المفتاح
 الشرقي اذا اتبس التقييد بالتركيب فان كان هناك امر واحد هو الاصل
 فيما قصد من المشبه والمشبه به وكان ما عينه بهما ونقطة في الاعتبار
 كان مفردا مقيدا والا كان مركبا انتهى ولا يخفى ان ما ذكره في الامتياز
 بينهما في المفهوم لا التميز في صورة الاشياء فان القيود معتبرة في الطرفين
 بحمل الدخول وعدم الدخول قال قدس سره فيجوز ان هذا الاحتمال
 اختاره الشارح رح في شرح المفتاح فجعل ما ذكر من الايات اشارة
 الى الثلاثة واختار ههنا كونه اشارة الى الايات الاربع المذكورة لان المشبه
 والمشبه به كلاهما في قوله * والشمس من مشرقها قيدت * انه قد ذكر ان
 مع امور متعددة يمكن ان تكون داخلية فيهما وتفسير الاسلوب يجوز ان يكون
 لبعدهما بخلاف قوله * والشمس كالرأه في كف الاشلال * فان المشبه به
 مفرد غير قيد فلا بد ان يكون المشبه به مفردا مقيدا عند السكاكي مرجع لعدم
 قوله بتشبيه المفرد بالمركب فقوله والظاهر ان تشبيهها بالوعداء من تشبيه
 المفرد الغير المقيد بالمفرد المقيد بتشبيهها بالمرأه بحمل اظرفه قال قدس سره
 فيسببه فطما لكون المشبه مفردا وفيه ان القطع بمنوع لما عرفت
 من كونه المذكور مع امور كثيرة محتمل كونها داخلية فيه قوله فان الفرق
 انه فان صاحب المفتاح فرق بينهما بان جعل تشبيه النساء الخليلي بالجار
 المذكور من تشبيه المفرد كما في تشبيه الشقيق بالاعلام المذكورة من
 تشبيه المشبه به فيه مركب حيث قال في بيان اسباب غرابية التشبيه
 او ان يكون المشبه به مركبا كفي قوله لو كان محمر الشقيق انه فعنده قوله

وكان

وكان محمر الشقيق او من تشبيه المركب بالمركب قوله ربطا ببعضها
 يريد ان الضمير في ربطا وابسا راجع الى القلوب باعتبار بعضها فان
 بعض القلوب قلوب ولذا قال ربطا وابسا ما لئلا يكره عوام المرجع
 لا يقتضي عموم الراجع كما في قوله تعالى ويعولنهن احق برذهن قوله
 الى الطبيب والرايحة على القياس من النشر الریح الطيبة او اعم اورد
 فم المرأة واعطاهما بعد النوم انتهى والكل مناسب المقام واما تفسير
 الشارح رح بالطيب فان اراد ان الطيب الذي يستعمله تلك النساء
 مسك فلا تشبه فيه وان اراد ان طيب تلك النساء غير المسك كما اسك
 مع كونه بعيد البس فيه كثير مدح فالصواب ترك لفظ الطيب والاكتفاء
 بالرائحة قوله تعالى في القاموس علله باطعام او غيره شغله به قوله
 من تشبيه اتريااه وجه الشبه في كلاهما متزع من امور متعددة حسي
 في بعضها وعقلي في بعضها والطارفان في بعضهما فان وفي بعضها
 مركبان وفي بعضها احدا هما مفرد والاخر مركب وقد مر تفصيله
 قال قدس سره لا يخفى ان المتبادر ان لا يخفى ان المتبادر من الاتزان من
 متعدد ان يكون المتزع منه متعدد ومن كونه وجه الشبه ان يكون
 ذلك المتعدد خاصا في كل واحد من الطرفين فيجوز ان يكون المتعدد
 جزءا لكل منهما وان يكون وصفا حارجا عنهما وان يكون جزءا
 لاحد هما حارجا عن الاخر فلا يلزم انتزاعه من متعدد تركيب
 الطرفين كما زعم السيد بل نقول انتزاع امر من متعدد قديكون بانتزاعه
 من مجموع المتعدد كالأجدة الاعتبارية وقديكون من احدهما بالقياس
 الى الاخر كالاضافات وقد يكون بانتزاع بعضه من احدهما الامرين
 وبعضه من الاخر وحيد فلا يلزم انتزاع التركيب في وجه الشبه
 ايضا قال قدس سره كما توجه الشارح رح بس في كلام الشارح رح
 ما يدل على هذا ويراد مثال تشبيه المفرد بالمفرد لا يقتضي الا ان يكون
 المتعدد الذي انتزع منه موجودا في الطرفين لا كونه جزءا كما في تشبيه
 القطع بعين الديك قال قدس سره بان التمثيل يستلزم التركيب مراده
 من التمثيل التمثيل على سبيل الاستعارة واستلزامه تركيب الطرفين

بناء على انه محاذ مركب لا يقتضي استلزام التشبيه التمثيلي تركيب الطرفين
 كيف وقد صرح بان وجه الشبه المركب يكون طر فاه مفردين ومركبين
 واحدهما مركبا والاخر مفردا قال قدس سره انظر كيف اعترف اه
 فيه ان اللازم مما ذكره الشارح روح ان لا يكون وجه الشبه في الاستعارة
 في المفرد متفرعا من متعدد ليجزج بقوله تشبيه التمثيل واما استدعاء
 تشبيه التمثيل التركيب فلا قال قدس سره حتى قال وحاصله اه
 اللازم منه ان التمثيل على سبيل الاستعارة يستدعي التركيب والكلام
 في استدعاء التشبيه التمثيلي ذلك وهو غير لازم منه قوله اي فن
 المحمل ماهو ظاهر وجهه اه يعني ان ضمير منه ان كان راجعا الى المحمل
 ففي استناد ظاهر اليه تسامح والمراد ظهور وجهه ويؤيده ان سوق
 الكلام في تقسيم المحمل وان كان راجعا الى الوجه فلا تسامح لكنه
 خروج عن سوق الكلام فلكون كل من التوجيهين مستثلا على خلاف
 الظاهر من وجه سوى بينهما وليس مراده ان تقدير كلام المص رح
 ذلك حتى يلزم حذف الموصول او الموصوف مع بعض الصلة او الصفة
 وحذف الفاعل قوله بنيتها الكلمة جمع كامل سمي الكل كلمة تغليبا
 قوله ربيع الكامل اه الظاهر في الاولين عدم الاضافة واجزاء القلب
 عليهما وفي الاخيرين الاضافة وفي شرح العلامة وقع التصحيح على الكل
 بالاضافة قوله هكذا ينبغي ان يفهم رد على من قال ان المراد مطلق
 الوصف قوله اي من المحمل ما ذكر فيه اه ولا بد كرا الوصف المشعر
 في التشبيه المفصل لان وجه الشبه فيه مذكور فلو ذكر الوصف المشعر
 كان تكرارا قوله فان وصف الحلقة بكونها مفرقة اه ضم كونها مفرقة
 الى قوله غير معلومة مع ان المشعر بوجه الشبه هو الثاني والاول داخل
 في المشبه به اذ ليس المشبه به مطلق الحلقة لان كونها غير معلومة
 الطرفين ناش من كونها مفرقة قوله اذا طلعت اه وجه التشبيه
 بين المدوح والشمس كالظهور بين الملوك والكواكب نقصان الظهور
 وقوله اذا طلعت لم يبد منه كوكب وصف المشبه به مشعر بوجه الشبه
 قوله فلان كثر اباديه كثر اباديه خير فلان وكالفت خير فان والقول

فكلا نسخة

بان كثر اباديه صفة بناء على ان فلان علم جنس و علمية تقديرية
 او انه يشهد بالوصول اي الذي كثر اباديه تكلف قوله اي بان
 بدخرا فائدة التفسير الاول ان المراد بالاستنباع الاستلزام فان
 الاستنباع اعم من استنباع المروم لللازم والعلة للمعلول وغيرهما
 وفائدة التفسير الثاني بيان ان الضمير المستتر في يستنبعه راجع الى ما الموصولة
 والثاني الى وجه الشبه دون العكس قوله وهذا التسامح اه لعل السر
 في ذلك ان وجه الشبه لما لم يكن امرا ظاهرا دل على امكانه بذكر ما
 يستنبعه قوله كبيل الطبع اه فان ميل الطبع الى الشيء وازالة الحساب
 عنه امر اعتباري لذلك الشيء وان كان الميل في نفسه والازالة صفة
 حقيقية او اضافية كذا في شرحه المفتاح قوله ويشبه ان يكون تركهم
 الخ انما قال يشبه لاحتمال انهم لم يتبينوا التحقيق الذي ذكره فبنوا
 الكلام على ماهو المتعارف بين الجمهور من ان الحمرة والسواد والياض
 مثلا امور محسوسة بلا تفرقة بين ما هو جزئي محسوس وبين ماهو كلي
 غفول كذا في شرح المفتاح الشريف قوله ناش عن هذا التسامح اه
 فكلمة من في قوله من تسامحهم ابتدائية كما هو الظاهر قوله لان جعلهم
 اه يانه على ما قرره في شرحه المفتاح هو انهم صرحوا بان وجه الشبه
 في تشبيه الخلد بالورد هو الحمرة وفي تشبيه الثياب بالقراب هو السواد
 وكذا في سائر المحسوسات على سبيل التحقيق دون الاستنباع فكيف كان
 الحاصل هو هذا الذي اعتقدوا على سبيل التسامح والتجاوز دون ذلك
 الذي اعتقدوه تحقيقا انتهى وفيه انه انما يرد ذلك لوسط العلامة انهم
 اعتقدوا ان وجه الشبه في الامثلة المذكورة الامور المحسوسة على
 سبيل التحقيق وهو لا يسل ذلك فانه باطل قطعا لعدم اشتراكها بين
 الطرفين بل يقول ان جميع الامثلة التي اعتقدوا ان وجه الشبه فيها
 من الامور المحسوسة من التسامح بذكر ما يستنبعه اعني الامور المحسوسة
 الجزئية فكان وجه الشبه اعني الامور الكلية العقلية وعبارته مصرحة
 بذلك حيث قال ويشبه ان يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه
 حاسلا وناشيا من تسامحهم هذا وهو ذكرهم متفجع وجه الشبه

مكانه وتسميته اياه وجه التشبيه مع كونه من الامور المحسوسة حيث
 نقول نحواها هنا ونحو هذه الامور المحسوسة وجه التشبيه المحسوس في ترك
 التحديق او قالوا وجه التشبيه قد يكون محسوسا وقد يكون عقليا والاول انما يحسب
 لهذا المعنى تركوا التحديق اذ لا حاصل لهم على تركه الا جعلهم هذه الامور
 المحسوسة لوجه التشبيه وما لورد على الشارح راجع من ان العبارة المنقولة
 لا تدل على انحصار المشأ في هذا التسامح فالاولى نقله الانحصار المصريح
 في عبارة العلامة فندفع اذ معنى كون شيء شائعا من شيء انه لولا الثاني
 للمحصل الاول قوله انه هو من قيل التسامح فكلمة من تقيضية والكلام
 على حقيقة المضائق وهو خلاف الظاهر قوله فهذا للاعتبار سموه
 لا يخفى ان تسمية وجه التشبيه حسي باعتبار ان ملوثة محسوسة وتسمية
 ما يستلزم وجه التشبيه بوجه الشبه باعتبار ان لازم وجه الشبه فلا يكون
 التسامح الاول من قيل الشائعي اللهم الا ان ياد ان كلا منهما تسامح
 باعتبار علاقة الزوم مطلقا فلذا غير الشارح راجع منظم قوله لان وجه
 التشبيه في تشبيه الحد بالورداء بقوله لان وجه التشبيه في تشبيه الحد بالورد
 هو الحرة الكلية المشتركة الغير المحسوسة لكنه يلزمها في الوجود
 ان يكون جزئية محسوسة فالجزئية لازمة انتهى ولا خفا في كونه
 تكلفا ثم الجيب ان الشارح راجع العلامة ذكر هذا التوجيه ورده حيث قال
 والمان المعنى ان تركهم التحديق في وجه التشبيه يشبه ان يكون متساوية
 مثال مساوحتهم هذا فعبارة الكتاب لا تؤدي بهذا المعنى وانما تؤدي
 ما حققناه فلا تنفك الى ماسواه فامعنى قوله والذي يحظر بالباله الا ان
 ياد الذي يختاره الباله قوله وهو ما الى التشبيه الذي اما كان التشبيه
 مساويا للبيان حال المشبه ووجهه كالتشبيه به كان فيه انتقال الذهن
 من المشبه الى حيث انه مشبه الى المشبه به من حيث انه مشبه به فان كان
 ذلك الانتقال خاصا فلا يتدقيق نظر بان يكون كون احدهما مشبه
 والاخر مشبه به ظاهر الظهور وجه التشبيه بهما كان التشبيه قريبا لكون كان
 ذلك الانتقال بعد تأمل وتدقيق نظر لعدم ظهور وجه الشبه فيهما كان
 التشبيه بعدا وانما يحفل وهو ما يكون ظاهرا غير محتاج الى تدقيق نظر

لظهور

لظهور وجهه في بادى الرأي ليظهر وجه تسميته بالقرب
 والبعد فان المناسب لهذا التفسير تسميته ظاهرا وخفيا فافهم فانه قد خفي
 على الناظرين حتى اعترض بعضهم بانه يقتضى تعريف التشبيه
 القريب بما يكون فيه المشبه به لازم المشبه مع خفا وجه الشبه اذ ليس
 المراد ان يكون الانتقال من ذات المشبه الى ذات المشبه به غير محتاج
 الى تدقيق النظر بل من حيث تشبيه احدهما بالآخر ولا يحتاج الى ما الجاب به
 من ان قوله لظهور وجهه قيد بالتعريف فلا انتقاص وبعضهم
 بان ظهور وجه التشبيه في نفسه لا يقتضى ان يكون ثبوت للطرفين ظاهرا
 فلا يكون التشبيه قريبا لجواز خفا حصوله في الطرفين وان اريد
 ظهور ثبوت للطرفين فكونه جليا لا يستلزم ذلك بل كون حصوله والعلم به
 في نفسه ظاهرا اذ كونه جليا كما يستلزم كونه في نفسه اسبق من التفصيل
 كذلك يستلزم كونه اسبق منه باعتبار حصوله للطرفين كما لا يخفى قوله
 لا تفصيل فيه اشارة الى ان ليس المراد بالجل ما لا يتضح معناه او ما يكون
 مر كبا بل ما لا تفصيل فيه والنظر الى واحد فواحد سواء كان امرا
 واحدا لا تركيب فيه او مركبا لا ينظر فيه الى اجزائه كادراك زيد من حيث
 انه انسان قوله فان الجملة اسبق في حصولها في نفسها وخصولها لشيء
 لانها تحتاج الى ملاحظة واحدة من النفس لتلك الجملة في حصول
 نفسها والتصدق بشئها لشيء بخلاف التفصيل فانه يحتاج الى ملاحظات
 بعدد الاجزاء قوله من التفصيل سواء كان تفصيل تلك الجملة كما
 في صورة ادراك الحواس او تفصيل شئ اخر كما في صورة التنوين قوله
 لان التفصيل يشتمل على الجمل اذ التعدد لا يد فيه من الواحد قوله
 ولذلك كان العام اعرف من الخاص في صورة يكون الخاص مشتملا
 على العام قوله النظرة الاولى حقا لانها تحسن القبح وتصح الحسن
 قوله مع غلبة حضور المشبه به اي ذاته سواء كان عند حضور ذات
 المشبه او مطلقا فغلبة حضور ذات المشبه به موجه لظهور وجه الشبه
 بادنى توجهه وظهوره موجب لسرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به
 من حيث انها كذلك فلا يشوبهم اشتماله على نوع مصادرة لانه جعل

كما في صورة التنوين

غلبة حضور المشبه به مع حضور المشبه عليه لتطهر وجه الشبه وجعل
ظهور وجه الشبه على السرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به قوله وهو
بجلافة ولا واسطة بين القسامين وما قيل انه يجوز ان يكون وجه الشبه
جليا مع ندرة حضور المشبه به فلا يمكن ادخاله في القريب المبتدل
ولا في البعيد الغريب مدقوع بان كون وجه الشبه جليا يستدعي
سبقه الى الذهن سواء كان المشبه به نادر الحضور او لا فيكون داخلا
في القريب وادخاله في البعيد كما قيل ينافي ما يستفاد من المتن قوله كل
من ذلك اي المذكور من الاقسام الثلاثة في امر واحد بان يكون الطرفان
او احدهما مفردا او امرين او امورا اذا كانا واحدا مراكبا قوله
اي تعتبره يعني ليس المراد من قوله وتدع بعضا عدم اعتبار البعض
اذ لا يعتبر جميع الاوصاف في تشبيه من التشبيهات بل اعتبار عدم
البعض كما في البيت قوله وان تعتبر الجميع اي وجود جميع الاوصاف التي هي
وجه الشبه قوله عبارة جامعة بين الشبهين اللذين بينهما بقوله ان معكاه
وان لكاه قوله في الجملة اي في جملة تلك الاوصاف فبعد ذلك لان في التشبيه
المفروق ينظر الى وجهين اي وصفين او اوصاف واحد فواحد ولك حاجة
الى ان ينظر في اكثر من شيء واحد او اكثر بل في كل واحد منها في شيء
قوله بل الى ما ليس في كل حرة اي الى صفة ليس في كل حرة بل خاصة
بمعين الديك فعبارة تركيب من الحرة المخصوصة والشكل المسمى
والمقدار المخصوص وبهذا يمتاز عن الثاني والاول فان النظر فيهما
الى وجود الوصف من غير اعتبار خصوصية فيه قوله خيالنا كان
بان يكون الامور التي يتركب منها من الحسابات او عقليا
بان لا تكون منها قابل الخيال بالعقل مع ان المقابلة انما هي بين
الحسي والعقلي لان التركيب لا يكون حسيا قوله كقوله تعالى
انما مثل الاية قال الله تعالى انما مثل الحياة الدنيا كماء انزلناه من السماء
فاختلط به ثلث الارض ممايا كل الناس والانعام حتى اذا اخذت الارض
زخرفها واذا زينت وطن اهلها انهم قادرون عليها اناها امرنا لئلا اونهاها

فجعلناها

فجعلناها حصيدا كان لم تغن بالامس فان المشبه به فيه مركب من عشر
جل تدخلت حتى صارت كأنها جملة واحدة ومعنى اختلط به اشتبك
بشبهه نبات الارض ممايا كل الناس والانعام من الزرع والبقول
والحشائش زخرفها اي ما تزين به والزخرف في الاصل هو الذهب
واذينت اي تربت ووطن اهلها اي اهل النبات وانث ضميره لا كنسابه
التأنيث من المضاف اليه قادرون عليها اي على حصدها ورفع غلتها
فجعلناها اي النبات حصيدا اي شبيها بما حصده كان لم تغن بالامس
اي لم تثبت ولم تكن قبل ذلك في زمان قريب غاية القرب يقال غني
بالمكان اقام به فقد شبه في الاية مثل الحياة الدنيا اي حالها العجوبة
الشان التي هي تقضيها بسرعة وانقراض نعمها بفتنة بالكلية بعد
ظهور قوتها واغترار الناس بها واعتمادهم عليها بزوال خضرة النبات
فجاء وذهابه خطاما لم يبق له اثر اصلا بعد ما كان غضا طريا قد التف
بعضها ببعض وزين الارض بالوانه وطرأوتها وتقوى بعد ضعفه
بحيث طمع الناس فيه ووطنوا انه قد سلم من الجوايح كذا في شرح المفاتيح
الشريفي قوله ولا منسوجة عليه العناكب مبا لغة في طرحه
وعدم الالتفات اليه فان بيت العنكبوت اذا بقي مدة مديدة تموت فيه
العناكب وتصبح منسوجة عليه وفي بعض النسخ ولا تأسج عليه العناكب
وهو ظاهر قوله ابلغ واحسن اه في عطف احسن على ابلغ اشارة
الى ان البليغ في المتن مجاز عن الحسن وليس بمعناه المتعارف
لانه صفة الكلام او المتكلم دون التشبيه ولو اريد بالتشبيه الكلام المشتمل
عليه فلا غنى عما يقتضي الحال واما كان التشبيه القريب مقتضى
الحال كان يكون المتكلم بليدا سي الفهم قوله ولان قيل الشيء بعد
طلبه الذل لانه اعز لحصوله بعد مشقة وكل ما هو اعز الذل من حيث
اعز به فلا ينافي ما سبق في بحث حذف المسند من ان حصول النعمة
غير المترتبة الذل لكونه رزقا من حيث لا يحتسب فكل منها جهة مزينة
يقصد تارة ههنا وتارة ذاك بحسب اختلاف الحال والمقام وقيل
لانافي بينهما لان الطلب لا ينافي لحصول الغير المترقب فانه يمكن

الحصول قبل ترقيب وقته او من غير موضع يطلب منه ويترقب منه فاذا
اجتمع الطلب وعدم الترقب فقد بلغ المرتبة العليا من اللذة ولا يخفى
انه يصير الدليل حينئذ اخص من الدعوى قوله ونعني بعدم الظهور
اه دفع لما يتوهم من ان الغرابة موجهة لحق المراد وخفاؤه يوجب
التعقيد وهو محل البلاغة فكيف يوجب الغرابة كون التشبيه بليغا
ولما كان منشأ هذا التوهم قوله وهو بخلافه لعدم الظهور ومورده
قوله والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب اخر تفسير لعدم الظهور الى
هذا المقام قوله مكى غير مصرح لان رؤية الشمس بوجه الحبيب ملتبسا
بعدد الحياء كناية عن تجاوزه عن حد الادب في دعوى مشابقتها اياه
قوله ينسب عن التشبيه فيكون التشبيه كانه مصرح به بلفظ الفعل
قوله ومثله قول الاخراء والفرق ان المعتبر في السابق عدم الحياء وفي
هذا الحياء قوله اي لو كان البدر اه يعنى ان التوصيف فرضي لا يحقق
قوله ما حذفت اداته اي نسبيا منسيا في قوله تعالى تمر مر السحاب
ان قدر الكاف كان مرسلان لم يقدر كان مؤكدا وتفسير الشارح رح
بيان لما حصل المعنى قوله يعنى صفرة اصيل فذهب الاصيل استعارة
مصرحة شبه صفرة الاصيل بالذهب في اللون واستعمل لفظ المشبه به
في المشبه قوله او شمس اصيل اي شعاع اصيل كالذهب في اللون والبريق
عطف على قوله صفرة الشمس قوله قريب من لجن الماء لانه ايضا من
اضافة المشبه به الى المشبه الان المشبه ههنا محذوف هو الشمس اشار اليه
بقوله او شمس اصيل كالذهب قوله قال الشاعر دليل على ان الاصيل
يوصف باللون والصفرة في المتعارف فيصح تشبيهه بالذهب قوله
وخص وقت الاصيل اي خص وقت الاصيل بالعبث فان قوله
وقد جرى حال من ضمير تعبث لانه من اطيب الاوقات فعبث الريح
بالقصون فيجب غاية لطافة الهواء ولذا اختار لفظ تعبث اي
تجماها رفق كاي فعل التلاعب قوله قال الايوودي اه تأييد الكونه
من اطيب الاوقات يصف الريح والضمير في لئاليه وفيه اله والمواجر
جمع هاجرة وهى ما بين الر وال والوعصر وخضلت كسمع من خضيل الشيء

هذه الاقوال الثلاثة لم توجد
في اكثر النسخ

اي

اي ندى حتى ترشش واصل فاعل خضلت وما كافي او مصدريه
والجمله صفة هو اجر ومعنى كما خضلت اصال كاصال خضلت والشمس
تتبع من اي تغيب حال من قوله اصال يقول ليلي الريح كالاسحار في طيب
هواها وهو اجره بمثاله لاصل خضلت اي صارت رطبة بسبب رش
المطر على النبات والرياحين فيها قوله خاتمة في تقسيم اه الظاهر في بيان
مراتب التشبيه في القوة والضعف كما تدل عليه عبارة المتن صريحاً
واوكان المقصود تقسيم التشبيه لذكرها في عداد التقسيمات ولم يجعلها
خاتمة وما قيل انما جعل هذا التقسيم منفردا عن سائر التقسيمات لانه
لا يختص بالطرف ولا الوجه ولا الاداة بل باعتبار كل من الطرفين والوجه
والاداة والمجموع تقسيم فاما يصير تكتة لعدم ادراجها في التقسيمات
للافراد منها قوله لان المشبه به مذكور قطعاً فان قيل حذف المشبه به
جائز كما في قولك زيد في جواب قول القائل من يشبه الاسد فانه تشبيه قطعاً
اذ معناه يشبه الاسد زيد اجيب بانه ليس بتشبيه اذ لم يقصد به بيان اشتراكهما
في امر بل قصد بيان الفاعل جواباً للسؤال وان سلم فالكلام في تشبيهات
البلاء ولم يرد مثله فيها كذا في شرحه المقترح قوله زيد كالاسد
فانه ابلغ من زيد كالشمس فان قوله كان زيدا الاسد فانه ابلغ لايهام
الاتحاد بخلاف زيد كالاسد قوله بانه ان ذكر الجميع اي جميع ما سوى المشبه به
لفظاً او تقديراً فيدخل فيه ما حذف المشبه به لفظاً قوله وان
حذف الوجه والاداة بان لم يذكر لفظاً ولا تقديراً وان كان منوباً قوله وهذا
اي ما يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها قوله متعلق بالاختلاف
اراد انه متعلق بالاختلاف المفهوم من قوله اعلى مراتب والطرف
يكفيه راحة للفعل لانه مقدر في النظم فهو ظرف لغو كما ان قوله
في قوة المبالغة متعلق باعلى على اللغوية وهذا اول من جعله ظرفاً
مستقراً على ان يكون حالاً من المراتب لانه ليس فاصلاً ولا مفعولاً
الان يقال انه فاعل معنى اي مراتب تشبه التشبيه قوله كانه قيل اه بيان
لما حصل المعنى قوله حذف وجهه واداته اي لفظاً وتقديراً ليحصل المبالغة
بدعوى الاتحاد لانه ليكون تشبيهاً لاستعارة قوله اومع حذف المشبه

أما لفظا فقط كافي مثال المتن أو لفظا وتقديرا لانية كافي قوله تعالى
وما ينسوي البحران هذا حذف فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج كاسيحي
في بحث الاستعارة قوله أي الأعلى بعد هذه المرتبة وأعلوية
هذه المراتب الأربعة على تقدير فرض العلو في الباقيتين قوله من
حيث الظاهر دون الحقيقة إذ التشبيه لا يكون الا في بعض الاوصاف
قوله نظرا الى الظاهر أي ظاهر ما يستفاد من اللفظ وأما في الحقيقة
فلا اجراء بل التشبيه قوله يجعل المشبه عين المشبه به مطلقا أما
اذ لم يذكر وجه المشبه فظاهر وأما اذا ذكر كافي زيد اسد في الشجاعة
فلان دعوى اتحاده بالاسد في الشجاعة مؤداها اتحاد شجاعته
بشجاعة الاسد وفيه من المبالغة ما ليس في زيد كاسد فانه يفيد مماثلته به
وإن شئ مثل الشئ عينه فاندفع ما قيل من ان ذكر وجه المشبه يدفع
ما يحصل من حذف الاداة اعني دعوى الاتحاد قوله بين نحو قولنا
لقيني اسد يرمي ولقيت في الحمام اسدا لم يظهر وجه ايراد المثالين
من الاستعارة قوله حيث يعد الأول اه مع انه لا تقدير لاداة التشبيه
فيهما والتشبيه من اد فيهما قوله ذات قرينة دالة الخ
احتراز عن نحو زيد اسد اذا اريد من اسد شجاع بطريق
ذكر الملزوم واردة باللازم فانه حينئذ يحجاز من مثل لا تشبيه ولا استعارة
قوله ان لا يكون المشبه مذكورا أي على وجهه يعني التشبيه فان قوله
قد زرع اوراقه على القمر * استعارة كاسيحي مع ان المشبه مذکور قوله
ولامقدرا ليس المراد بالمقدور خلاف المذكور أي المحذوف فان المحذوف
عندهم كالمذكور فهو داخل في قوله مذكورا بل المراد به ان لا يكون
مراد اثنوا بالاضافان الاستعارة المتفق عليها ما يكون المشبه فيها معرضا عنه
بالكلية بان لا يكون مذكورا ولا محذوفا ولا انضمام الكلام ولا اثنوا بمراد
بان يكون اسم المشبه به مستعملا في معنى المشبه به حيث اقيم لفظ المشبه
مقامه لاستقام الكلام الا انه يفوت المبالغة المستفادة من الاستعارة
وفي التشبيه يكون مستعملا في معناه الحقيقي فلا يستقيم اقامة اسم المشبه
مقامه وبذلك يعرف كون اسم المشبه مرادا في التشبيه دون الاستعارة

قوله على انه لا ثبات شبه ام لا في الكلام في لفظه ذات قرينة دالة
على تشبيه شئ بمعناه قوله فيكون قصد التشبيه مكثونا في الضمير أي
مستترافه مفروغا عنه لا اشعار به في اللفظ وانما يعرف ذلك بعد التأمل
بان اجراء حكمه على الاسد ليس الا باعتبار جعله اسدا وتشبيهه به
وادعاء دخوله فيه قوله واذا افتزت صورتان اما حاصل الفرق بين
قولنا زيد اسد ولقيت اسدا ان معنى الاول ادعاء ان المشبه من جنس
المشبه به ومن افراده وفي الثاني دعوى كونه من جنس مسلة مفروغا عنها
عبر عنه باسم المشبه به واستند فعله اليه فالوجه ان الاختلاف مبني على انه
هل يكفي في الاستعارة دعوى ان المشبه من جنس المشبه به او هي عبارة عن
كون دعوى انه من جنس مفروغا عنها مسلة والتعبير عنه باسم المشبه به
فعلی الاول زيد اسد استعارة وعلى الثاني تشبيه قوله والخلاف لفظي راجع
اه يعني ليس المراد بكونه لفظيا انه راجع الى اللفظ دون المعنى بل انه راجع
الى تفسير اللفظ ولن كان اختلافا في المعنى فان قسر التشبيه بالدلالة على
مشاركة امر لاخر في معنى بالكاف ونحوه والاستعارة باجراء اسم المشبه به
على المشبه سواء كان باستعماله فيه او حله عليه ففوز زيد اسد خارج
عن التشبيه داخل في الاستعارة وان لم يعتبر في التشبيه قيد بالكاف ونحوه
وخمسة الاجراء في الاستعارة بالاستعمال فيه فكان داخل في التشبيه خارجا
عن الاستعارة قوله هذا أي الاختلاف في كونه استعارة او تشبيها قوله وان
لم يكن كذلك أي وان لم يكن اسم المشبه به خيرا او في حكم الخبر و يكون
المشبه به والمشبه مذکورين كادل عليه سابق كلامه فلا يرد الاستعارة بالكناية
لعدم ذكر المشبه به والاستعارة التصريح بعدم ذكر المشبه قوله وانما التشبيه
مكتون في الضمير لان في نحو لقيت من زيد اسدا تخرج به اسد من زيد
يجعل زيد اسدا بالغا غايه الجنس بحيث يترفع منه اسدا اخر وهو مبني على
التشبيه المكنون في الضمير المفروغ عنه بالكلية فيظهر ذلك التشبيه بعد
التأمل في التجرى بالمبدول عليه عن اوال التجرى به يبين قوله ايضا لفظي
فانه اعتبر في التشبيه ان لا يكون على وجه التجرى به فليس بتشبيه وان اعتبر
فيه الدلالة على مشاركة امر لاخر في شئ مطلقا فتشبيه قوله فان لم يشبه

أي عن كل شيء إلا عن إطلاق اسم الاستعارة قوله فلا يحسن إطلاقه عليه لأن مبنى الاستعارة على تناسي التشبيه بالكلمة وحسن دخول أدوات التشبيه مشعر بالتشبيه قوله وإن لم يحسن الخ وإن حسن دخول بعضها دون بعض هان الأمر في إطلاقه وذلك كان يكون نكرة غير موصوفة به إذ لا يحسن دخول النكاف ويحسن دخول كان كذا في شرح المفتاح الشرقي وإنما لا يحسن دخول الكاف في نحو زيد كانه لأن المراد بالاسد فرد ما منه فيلزم القياس بالجهول بخلاف دخول صكان لأنه حكم بالتحديد بمفهوم الاسد على وجه الظن قوله لغرض تقدير الخ لا احتياجه إلى التفسير قوله نكرة موصوفة الخ وأما المعرفة الموصوفة بصفة لا تلائم المشبه به فتعبر واقع لأن التعريف يدل على أن المراد هو المعروف المشهور والصفة الغير الملازمة تأتي إرادة ذلك بخلاف النكرة فانها تجمع تلك الصفة قوله كالسدرا لأنه يسكن الأرض فإنه لا بد من جعل النكرة معرفة لئلا يلزم القياس على الجهول ومعلوم أن البدر المعروف غير موصوف بهذه الصفة فلا بد من الاستثناء فمثل هذه الأمثلة يحتاج إلى مزيد دقة ونحو من في تقدير الأداة فإطلاق الاستعارة عليها أقرب مما يحسن تقدير الأداة فيه قوله فيقرب أه أم من القرب أي يقرب الكلام أو من التقريب أي يقرب ما يحيل الكلام من إطلاق اسم الاستعارة أكثر إطلاق من الإطلاق على ما يحسن فيه دخول الأدوات بالتفسير فأكثر إطلاق مفعول مطلق لإطلاق اسم الاستعارة وقوله زيادة قرب مفعول مطلق لقول محذوف أي ويقرب زيادة قرب مما يحسن فيه التقدير بالتفسير أو يقرب زيادة قرب والجملة عطية على يقرب من إطلاق ولا يجوز عطية على أكثر إطلاق لا متاع كونه مفعولا مطلقا للإطلاق ويجوز أن يكون عطية على أكثر إطلاق على أن يكونا حالين من ضمير يقرب أي إذا أكثر إطلاق وذا زيادة قرب قوله دليل على أنه فوقه بخلاف قولنا زيد يسكن الأرض فإن هذا الوصف يدل على نقصانه من البدر المعروف فلا تنافي في قوله أو مثله إذا كان التشبيه بمعنى التشابه قوله ومثله

أي مثل قوله أسداً من الأسد اه إلا أن الحمل على التشبيه في الأول يستلزم التنافي وفي هذا يستلزم كونه الشيء موصوفاً بالبدن فيه فلذا قال ومثله قوله إلى التشبيه الساذج أي ما لا استعارة فيه قوله أن يثبت من الخدوح عداً من يتضمين معنى يحيل قوله هذه الصفة الجنية أو هي فرفة بين موضع وموضع في التلوين قوله فهو مبنى اه فإن قلت بيانه هذا يدل على كونه استعارة لأنه يفيد تناسي التشبيه فلا يثبت كونه أقرب زيادة قرب قلت ملاحظة كونه المشبه به محمولاً على المشبه يؤيد جانب التشبيه فيه فملاحظة يفيد هذا الوجه القريب من الاستعارة القرب الزائد قوله وإنما العمل في إثبات اه بناء على أن المقصود في الكلام المثبت والمثني هو القيد على ما مر سابقاً فإطلاق الشيخ قوله في الجملة أي تحقيقاً أو تخيلاً كما في قوله كان محمراً الشقيق اه فإن الأعلام الباقوية المنشورة على الرماح الزبرجدية ثابتة في الخيال بخلاف ما نحن فيه فإنه يمنع تخيل البدر الحقيقي المعروف موصوفاً بكونه فارقاً بين موضع وموضع فالفرض فيما نحن فيه محال بخلاف قوله كان محمراً الشقيق اه فإن المفروض فيه محال دون الفرض فتدبر قوله كان زيد الأسد كذا في النسخة المقروءة لكن المذكور في بعض النسخ على ما في الإيضاح كان زيدا مطلقاً وهو لا يظهر قيل وجه النسخة المقروءة أن المقصود في المعرفة التشبيه فيكون مشكوكاً فيه وفي النكرة الاتحاد فيكون خلاف الظاهر قوله وإيضاح هذا الفن اه أي النكرة الموصوفة تخيل تقدير إرادة التشبيه ما سبق كان بياناً لامتناع تقدير الأدوات تفصيلاً بامتناع معنى كل واحد منها وهذا بيان لامتناع انجاء بامتناع ما يقصد منها أعني التشبيه قوله والمقصود الأصلي اه أذهب بتأني إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة في الموضوع كما مر قوله والجاز على استعماله في غير ما وضع له ولا شك أن تعقل غير الموضوع له موقوف على تعقل الموضوع له كتوقف تعقل العدم على الملكة كذا في شرح المفتاح الشرقي ولك أن تقول الاستعمال في غير ما وضع له يستلزم عدم الاستعمال فيما وضع له لأن شأنه أن يستعمل فيه وبين الاستعمال فيما وضع له

وعدم الاستعمال فيما وضع له تقابل العدم والملكة ولو قيل ان بينهما تقابل
التضاد والاشياء تبين باضدادها كان وجهها للبحث عن الحقيقة لكن
لا يكون وجهها لتقديم تعريفه على الجواز فلذا تركه قوله لكن الدال
على غير ما وضع له اء لانه ينتقل اولاً من اللفظ الى معناه الحقيقي ثم ينتقل
بواسطة القرينة الى المعنى المجازي فيكون الدال على المعنى الحقيقي
من حيث انه دال عليه اصلاً للدال على المعنى المجازي من حيث انه دال
عليه قوله في الجملة متعلق بفرع فانه فرع عليه من حيث الفهم والانتقال
وليس فرعاً له من حيث الارادة قوله والمطلق الى غيره فلا يوهى الاطلاق
دخول العقلي فيه قوله ثم نقل الى الكلمة الخ الظاهر ان هذا النقل
من المعنى الوضعي الى هذا المعنى بلا واسطة وفي بعض نسخ الاصول انه نقل
اولاً الى الاعتقاد المطابق لتبوت في الواقع ثم الى القول الدال عليه ثم
نقل الى الكلمة المستعملة والظاهر انه منقول الى كل واحد منها
بلا واسطة لتحقيق العلاقة بينهما وبين المعنى الوضعي قوله والتاء
فيها اء الظاهر من عبارة الشرح ان حقيقة منقول الى الكلمة الثابتة
او المثبتة ادخل التاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وفي شرح
المفتاح الشريفي ان الجمهور على انها اذا كانت بمعنى مفعول فالتاء فيها
للتنقل وعلى الوجه الاول للتأنيث فرقا بين المذكر والمؤنث وحيث لا يكون
النقل فيها بعد ادخال التاء فيها واجرائها على الكلمة ولا يخفى انه زيادة
تصرف لا حاجة اليه قوله فلانه بقدر اى يفرض قوله من التكلف
المستغنى عنه وانما اختاره جرباً على قضية الاصل في التاء وهو التأنيث كذا
نقل عنه قوله اذ لا معنى له عند التأمل لان الاستعمال اذا ذكر بكلمة
في كان ما دخل عليه مراداً باللفظ يقال استعمل الاسند في زيد اى ازيد
منه ولو تعلق في ههنا بمسئله لكان الاصطلاح مراداً بالكلمة وهو
فاسد كذا نقل عنه قوله لو سلم اطلاق الحقيقة الخ يعنى ان المركب
وان كان موضوعاً باعتبار الهيئة التركيبية على التحقيق لكن لا يطلق
عليه الحقيقة وليس هذا مبنياً على الاختلاف في كون المركبات موضوعاً
كما قيل فانه خلاف ظاهر العبارة قال قدس سره وايضا يلزم اء

قد يقرر انه لا يجوز تعلق حرفي جرب بمعنى واحد بمقتضى واحد الا بعد
التقييد بالاول واعتبار الشك في قبيل المقيد وحيث لا انتقاض بذلك
الجواز اذا فرق بين تقييد الوضع بقوله في اصطلاح به التخرط وتقييد
الاستعمال بعد تقييده بقوله فيما وضعت له فتدبر قال قدس سره
وفيه بحث اء صرح الشيخ الرضى بان المراد بتبوت معنى الحرف في لفظ
غيره كون الحرف موحداً للمعنى في لفظ غيره وان يكون ذلك اللفظ متضمناً
للمعنى المدلول الذي احدث فيه الحرف مع دلالة على معناه الاصلى فرجل
متضمن لمعنى التعريف الذي احدث به اللام المقترن به وكذا اضرب زيد
متضمن لمعنى الاستفهام لان ضرب زيد يستفهم عنه فلا وجه للتدبر الذي
ذكره السيد ولا شك في انه يجوزى نقلاً في دفع السؤال المذكور لان
الحرف دال بنفسه على المعنى الذي احدثه في لفظ غيره ولو لا مخافة
الاطناب لنقلت كلام الشيخ تمامه والاعتراضات التي اوردتها عليه
السيد في حواشيه على شرحه والجواب عنها بحيث ينكشف صبح الحق
عن ظلم الشكوك قوله سلمنا ذلك اى كون معنى قولهم الحرف ما دل
على معنى في غيره انه مشروط في دلالة على معناه ذكر متعلقة لكن
لابتداء ذلك دلالة بنفسه لان المراد به ان يكون العلم بالتعيين كافياً في الفهم
اى في فهم المعنى عند اطلاق اللفظ فيكون شاملاً للحرف ايضا لان فهم
معنى من معاني الحروف عند اطلاقها بعد علمنا باوضاعها الا ان معانيها
ليست بتمامية في نفسها بل تحتاج الى الغير بخلاف معنى الاسم والفعل
كذا نقل عنه وفيه ان هذا المراد لا يجمع التسليم المذكور لانه حيث لا يكون
ذكر المتعلق مشروطاً بالدلالة بل في المعنى المدلول عليه والاداء في المختصر
ان النقص بالحرف وارد على من قال ان المراد بقولهم الحرف اء انه مشروط
في دلالة ذكر متعلقة اللهم الا ان يقال معنى التسليم المذكور حل قولهم اء
مشروط في دلالة ذكر متعلقة على اعم من ان يكون مشروطاً في نفس
الدلالة او في المعنى المدلول عليه وقال بعض الناظرين معنى قوله سلمنا
اى سلمنا كون معنى الحرف مشروطاً بذكر متعلقه ولا يخفى انه خروج
عن الشوق قال قدس سره هذا الكلام لا يجزى نقلاً اء لا يخفى ان فهم
المعنى من اللفظ تابع للوضع فان عين اللفظ بنفسه كان دالاً بنفسه

ولنه عينه بلا حيلة غيره كان دالا واسطة خيرة ولا يشك ان الواضع
 لم يلاحظ التعلق حين وضع الحرف لا بخصوصه ولا بعمومه بدليل
 انه يسبق الى الفهم عند اطلاق الحرف معناه بلا توقف لكن ذلك
 المعنى لما كان جزئيا يحتاج الى متعلق يفيد جزئيته فتدبر قوله لانه
 قد عيناه قيد دخل تعيينه في تعريف الوضع قوله وعدم الدلالة اه دفع
 لما يورد عليه من انه لو كان المشترك معينا بنفسه لكل واحد من
 المعنيين مع قطع النظر عن الآخر لدل على كل واحد منهما على التعيين
 اى بدون الآخر كما في الالفاظ المتباينة وليس كذلك فانه يدل على
 كلا المعنيين عند عدم القرينة المعينة لاحدهما وحاصل الدفع ان
 عدم الدلالة على واحد معين بواسطة الاشتراك وعدم ترجيح
 احد الوضعين على الآخر لا ينافي ان يكون تعيينه للدلالة على كل منهما
 بنفسه يعنى ان مقتضى الدلالة على واحد معين متحقق وهو التعيين له
 الا انه انتفى لاجل المانع وبما حررنا اندفع ما قبل ان عارض الاشتراك
 لا يدفع الدلالة والفهم اصلا انما يدفع تعيين المراد قوله وزعم
 صاحب المفتاح اه عبارة الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما يدل عليه
 بنفسه ادلالة ظاهرة كاستعمال الاسد في الهيكل المخصوص او القر
 في ان لا يتجاوز الظاهر والحيز غير مجموع بينهما هذا ما يدل عليه بنفسه
 مادام منتسبا الى الوضعين اما اذا خصصته بواحد اما صريحا مثل ان
 تقول القر بمعنى الظاهر واما استلزاما مثل ان تقول القر لاعمى الحص
 فانه حينئذ ينصب دليلا دالا بنفسه على الظاهر بالتعيين كما كان الواضع
 عينه باراه بنفسه قوله يعنى ان مدلوله واحد من المعنيين اه فالمصدر المأخوذ
 من قوله ان لا يتجاوز يعنى الفاعل اى غير المتجاوز او على حذف المضاف
 اى ذى ان لا يتجاوز قوله فهذا مدلوله اه يعنى انه اذا نسبت الى الوضعين
 دل بنفسه على احد المعنيين لا على التعيين وهو يعنى الاحد الدائر
 ومعنى كل واحد على سبيل البدل ومعنى ما لا يتجاوزها غير مجموع بينهما
 كذا في شرح المفتاح ومنه يعلم انه لم يرد قوله احد المعنيين يفهم
 الاحد المشترك بينهما كيف وانه لا يفهم اصلا عند اطلاقه فضلا

عن كونه متبادرا قوله لانه المتبادر اه لان دلالة على احد المعنيين
 بالتعيين ترجح بلا مرجح اذ الدلالة تابعة للوضع وانتسابه الى الوضعين
 على السوية ودلالته على مجموعهما خلافا للوضع اذ لم يوضع له
 صريح محاور ظاهر ولا ضمنا لان الوضع لكل واحد منهما لا يستلزم الوضع
 للمجموع فلم يبق الا الدلالة على احدهما على سبيل البدل وفيه انه يجوز
 ان يكون مدلوله كل واحد منهما مع قطع النظر عن الاجتماع وعدمه
 كما مر من قوله يدل على كل واحد من المعنيين ولاجل هذا قال وزعم
 صاحب المفتاح لكن لما كان مذهبه عدم جواز استعمال المشترك في المعنيين
 قال ان مدلوله احد المعنيين على سبيل البدل قوله واما اذا خصصته
 باحد الوضعين اه فيه اشارة الى ان القرينة في المشترك تخصيصه
 باحد الوضعين وترجح احدهما على الآخر لالدلالة فانه دال بنفسه
 على كل واحد من المعنيين بالوضع فظهر الملازمة بين الشرط
 والجزاء اعنى قوله اذا خصصته اه ولذا لم يتعرض الشارح رح لبيان
 قوله ان الواضع عينه للدلالة بنفسه اه لان الواضع لم يشترط في شيء
 من وضعه القرينة كيف والواضع ربما لا يكون واحدا وعلى تقدير كونه
 واحدا ربما كان الوضع الاول قبل الثاني عدة قوله قرينة لدفع المراجعة
 اى تخصيصه باحد الوضعين قوله لا لان يكون الدلالة بواسطة
 لانها تابعة للوضع والواضع عينه بنفسه لاعم القرينة قوله وحصل
 من هذين الوضعين اه اى لم من انتسابه الى مجموع الوضعين وضع آخر
 ضمني وهو التعيين لاحد الدائر فان التعيين لكل واحد على الخصوص
 تعيين لاحد المعنيين المطلق للمجموع المعنيين فانه ليس يلزم فالمحصل
 انه وضع هذا خاصة ولذلك خاصة ويلزمه الوضع لاحدهما مطلقا
 وكما يكون اللفظ موضوعا له يكون دالا عليه ضرورة ان قصدا
 فقصدا وان ضمنا فضمنا كذا في شرح المفتاح قوله فكان اه
 كلمة كان باعتبار قوله وقال اذا اطلق كما لا يخفى قوله لا يتوجه
 اعتراض اه وجهه اندفاع الاول ظهر من قوله لانه المتبادر الى الفهم
 والتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة ووجه اندفاع الثاني من قوله

والقرينة لدفع المزاحمة قال قدس سره ان اراد باحد المعنيين اه قد صرفت
من كلامه المتقول من شرح المفتاح انه ليس بمراد قال قدس سره
ولوضح ذلك اه زاد في شرحه المفتاح على هذه التوازم الثلاثة انه
يلزم ان يكون كل مشترك متواطئا ولم يقل به احد وكلها متدفعه
بما صرح به في شرح الشرح من ان وضع اللفظ لنفسه ضمني ومثل
هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والا لكان جميع الالفاظ مشتركة
ولا قائل به فكان المعبر في الاشتراك الوضع قصدا كما لا يخفى قال قدس سره
وان اراد اه اراد به احد المعنيين معينا في نفسه غير معين بدلالة اللفظ
بواسطة انتسابه الى الوضعين ولا شك انه معنى مغاير لكل واحد
بخصوصه وان اللفظ المشترك موضوع له ضمنا كما ورد في التامع انما هو
في تعيين المراد لافي الدلالة والكلام في الدلالة قد بدركه دقيق وضم
ما قال السكاكي رح وانه لمظنة فضل تأمل فاحفظ اي فعل الاختياط
وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكره السيد في شرحه للمفتاح حيث قال بعد
تزييف توجيه الشارح رح بما ذكره في الحاشية فالصواب ان يقال اراد
ان القرء اذا لم يتخصص باحد وضعه بآدركه الى الذهن ان المراد انما هذا
بعينه واما ذلك بعينه وكل واحد من هذين المعنيين وضع اللفظ له بخصوصه
فيكون مستعملا فيما يدل عليه بنفسه خروج عن سوق الكلام لان مساقه
ان القرء دلالة على معناه بنفسه لا بالقرينة سواء اعتبر انتسابه
الى الوضعين او الى وضع واحد لافي دلالة على المراد قال قدس سره
فان قلت اه يعني ان المشترك اذا اطلق ولم يقيد بما يخصه باحد المعنيين
يفهم منه جميع المعاني التي وضع لها بعد العلم بالوضع فكيف يصح
ما ذكر من ان هناك زيدا بين معني الوضعين قال قدس سره لان كلامه
في فهم المعنى المراد وهذا الكلام في فهم المعنى مطلقا ولا شك في التردد
في تعيين المراد عند الاطلاق وفيه بحث لما مر ان كلامه في الدلالة على المعنى
لا في الدلالة على المعنى المراد وقوله غير مجموع بينهما معناه انه ليس مدلوله
مجموع المعنيين لعدم الوضع له لانه لا يجوز ازادته منه قوله من المجائب اه
انما كان من المجائب لان عبارة الايضاح قبل دلالة على معناه لذاته

وهو ظاهر الفساد لاقتضائه ان يمتنع اه فتصديقه بلفظ قبل واران
الضمير في وهو ينادي على انه كلام رأسه فحمله على انه اعتراض
على السكاكي رح مع تعليل فساد بما حمله السكاكي رح من المجائب
قوله فقال اي قال ذلك البعض في دفع هذا الاعتراض قوله بالوضع
اي التعيين لئلا يلزم الدور قوله حفظت شيئا وهو ان مراد السكاكي رح
بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم قوله وغابت
عنك اشياء وهي الامور التي تدل على انه ليس من تمام اعتراضه على السكاكي
رح قوله تعلما بالوحى اي بان يوحى الالفاظ بحيث يفهم منها دلالتها
على معانيها وكذا الحال في الاسماع وفي خلق العلم الضروري قوله
بعضهم وهو عباد بن سليمان الضمير قوله ان لا تختلف اللغات
اه يعني ان كثيرا من الالفاظ يكون لمعان عند امه ويكون لمعان آخر
عند امه اخرى كالسوء فانه عند الاثر كعنى الماء وعند الفرس
بمعنى الجانب وعند العرب بمعنى القبح وانما يلزم عدم الاختلاف لان
ما بالذات لا يختلف ولا يتخلف قوله ولا تمتع جعل اللفظ اه يعني
ان لفظ المجاز مع القرينة يمتنع منه فهم المعنى الحقيقي فان استدا برعى
لا يفهم منه المعنى الحقيقي اصلا فاندفع ما قبل ان القرينة انما تدل على
عدم الارادة ولا توجب امتناع فهم المعنى الحقيقي فان ذلك انما هو
اذ الوحظ لفظ المجاز بل لاحظ القرينة قوله لاستلزامه ان يكون المفهوم اه
مع اننا نعلم قطعا ان المفهوم منه اتصافه باحد هما قوله لانه ممنوع
لانه يجوز المناسبة بتقيضين من جهتين قوله علمي الاشتقاق والتصريف
هذا يدل على انهما علمان وهو الحق لا متباين موضوعهما بالحيثية
فعلم التصريف يبحث عن اخول المفردات من حيث حروفها وهيئاتها
وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة
والفرعية قوله وان لهيئات اه عطف على ان الحروف اه قوله بالتحريك
اي بتحريك العين فانه يناسب ان يكون معناها ما فيه الحركة قوله
وكذا باب فدل اه فان قوة الضم تناسب ان يوضع للافعال اللازمة قوله
نفس اه لا حاجة الى جعل المصدر بمعنى الفاعل على التقدير الاول

ويعني المفعول المتعدي الى المفعول الثاني بواسطة حرف الجر على التقدير الثاني على ما قبل تحقيق العلاقة الصحيحة للنقل وهو اتصاف الكلمة بالمتعدي الذي هو المعنى الاصلي للمجاز وعلى التقديرين يكون هذا النقل كقول الحقيقة الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي ويحصل التناسب بينهما غاية التناسب قوله ان الظاهر اه فلفظ المجاز ظرف لكن حينئذ يفوت التناسب بين لفظي الحقيقة والمجاز قوله واعتبار ادفع توهم ان هذا الوجه يستلزم ان يسمى الحقيقة ايضا بالمجاز قوله في تعريف واحد يقيد معرفة حقيقة كل منهما قوله عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما من المشترك والحقيقة المطلقة في التلويح اللفظ اذا تعدد مفهومه فان لم يتخلل بينهما نقل فهو المشترك وان تخلل بينهما نقل فان لم يكن التخلل لمناسبة فهو مرتجل وان كان لمناسبة فان هجر الاول فهو المنقول وان لم يهجر في الاول حقيقة وفي الثاني مجاز انتهى ومعنى تحلل النقل ان يكون استعماله في المعنى الثاني بعد ملاحظة المعنى الاول فالمشترك سواء كان واضعه واحدا او متعددا ليس فيه نقل لعدم ملاحظة الوضع الاول فيه فهو حقيقة من كل وجه في كل واحد من معنييه واما المرتجل والمنقول فكل واحد منهما ان اعتبر استعماله في كل واحد من معنييه باعتبار وضعه له في نفسه مع قطع النظر عن وضعه لآخر حقيقة لانه مستعمل فيما وضع له وان اعتبر استعماله فيه بالقياس الى المعنى الاخر لتخلل النقل بينهما فهو مستعمل فيما وضع له من وجه ومستعمل في غير ما وضع له من وجه في قوله في غير ما وضعت له خرج المرتجل بالقياس الى كل واحد من معنييه لكونه مستعملا فيما وضع له وان اعتبر استعماله في احد المعنيين بالنظر الى وضعه لمعنى اخر فليس بحقيقة لكونه غير موضوع له بهذا الاعتبار ولا بمجاز لعدم العلاقة فلا يكون هذا الاستعمال صحيحا وخرج المشترك مطلقا لكونه مستعملا فيما وضع له من كل وجه اذ لا ملاحظة فيه للنقل وكذا الحقيقة المطلقة وخرج المنقول من حيث انه مستعمل فيما وضع له ودخل فيه بقيد في اصطلاح به الخطا طب من حيث انه مستعمل في غير ما وضع له

فانه قد قيل انه قد خرج المنقول بقيد في غير ما وضعت له ودخل الصلوة المستعملة في الدماء بعرف الشرع مع انه منقول وكذا ما قيل انه مخرج ههنا بان المرتجل والمنقول داخلا في الحقيقة ومبصرح بانها مستعملان في غير ما وضع له قوله مع جواز ارادته اي بالنظر الى كونه كايه فلا يتناقض امتناع ارادته في خصوص المادة كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى فهو مجاز متفرع على الكناية وقيل جواز ارادته ولو في محل اخر وكلا المعنيين مستفاد من الكشف كما سيحكي قوله قد يكون مجازا اه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له من حيث انه كذلك ان استعمل لعلاقة بينه وبين الموضوع له مع قرينة مانعة من ارادته فمجاز ان لم يهجر الاول وان هجر فنقول وان استعمل للعلاقة فان استعمل لآخر قصده فلفظ وان كان بقصد مرتجل قوله في معنى مجازي لا يكون فردا للموضوع له بقرينة المقابلة قوله باعتبار مجرد اه اي من غير ملاحظة خصوصية الفرس قوله بخلاف المجاز في كثير من النسخ بدون الواو فيكون ابيان الفرق بين الحقيقة والمجاز قصدا وتبعا للفرق بين رهاية المناسبة في المنقول وبين رعائتها في الحقيقة والمجاز وفي بعض النسخ بالواو فيكون الامر بالعكس وهو الموافق لما في التوضيح والتلويح قوله لا يتعين ناقلة اه اي لا يعلم ناقلة بالتعيين لان يكون ناقلة لجميع الناس فانه يمنع فافهم قوله وفعل في القاموس الفعل بالكسر حركة الانسان او هو كناية عن كل عمل متعدد وفي الصحاح معنى الامر والشان نقله المحويون الى الكلمة المخصوصة وقد يستعملونه بمعنى الحدث لاشتماله عليه كما في تعريف المفعول به والمفعول فيه والمفعول له في الكافية قوله فانها في العرف القام اه في التفسير الكبير ان الدابة في العرف للفرس خاصة وفي التلويح انها الذات القوام الاربع وفي القاموس انها غلبت على ما ركب وتقع على المذكر قوله بلفظ النكرة اه اي بلفظ في صورة النكرة قول الاقدم وبعرفة لان اللفظ اذا اراد به نفسه كان عماله والتشوين فيه للممكن وهذا على رأي الشارح راجح من كون الالفاظ موضوعا لانفسها واضعها ضمها قوله وتصل الى المقصود بها اي تصل التهمة الى الذي قصد بها وهو المنتم عليه قوله اكثر ما يظهر اه

ما صد رية ويكون عطف على يظهر والجوار والمجور وهي بها
منطلق يكون أي يكون الأفعال الدالة على القدرة بها فلا حاجة
إلى التكلف الذي ارتكبه بعض الناظرين قال قدس سره بتمام مجلد
الثالث بالفتاوى والهمزة من القام يقال أقام الرجل إذا وسعه ووافقه قوله
بعلaque السببية الضرورية وأما إذا أطلق بعلاقة العلة الفيا عليه
فهى داخلية في السببية قوله لا يغني شيئا أي لا ينفع شيئا من النفع
قوله كأنه جعل أي كل واحد منهم الأصبع في الأذن أي بحسب الظاهر
والتفسير والآخر المراد جعل الأفعال ولك أن تحصل الأصابع على
معناه فيكون التجوز في نسبة الجعل إليها حيث نسب فعل الجرة
إلى الكل لمسا لفة قوله أنه سهو قد يقال الدم وإن كان شيئا للدينة
الإن أكل الدية يجب لأكل الدم والتشبه بهذا الاعتبار ولا يخفى أن
عبارة الأيضاح لا تساعد قوله أو ما كان عليه السبق والحقوق الاعتبار
في الجواز باعتبار ما كان عليه وباعتبار ما يؤول إليه بالنظر إلى ثبوت
الحكم المنسوب لا بالنظر إلى الاختيار بذلك الحكم كما حقق في التلويح
قال قدس سره الظاهر غيبا لانه الذي يقع عليه العنصر لا العنصر
قال قدس سره وجعل من تسمية الشيء باسم غايته وفي الكشف
فسره بالعيب وقال أنه من تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه قال قدس سره
استخرج أنه لا يلزم عصر العنصر وهذا بناء على أن ما يسبق إلى الذهن
من نسبة الفعل وما يشبهه إلى ذات موضوعه بوصف أن يكون
اقتضاؤه ذلك الوصف سابقا على ثبوت الفعل له فيلزم وقوع العنصر
على العنصر أي المصور وأما إذا أريد عصر عصرا حاصلا بهذا
العصر فلا حاجة إلى تأويله باستخرج العصر قوله في الأخير نوع خفا
أي لا يظهر فيه هذا المعنى المجازي ظهوره في الأمثلة السابقة ولذا
جعل الكشف الوجهة على الثواب المخلد والطريقة على الاتساع وقيل
في الثاني أن المعنى جعل في لسان صديق ينطبق بالصدق في الآخرين قوله
فإن قلت الخ يعني أن اعتبار العلاقة إنما هو ليتقل الذهن من المعنى
الحقيقي إلى المعنى المجازي والاتصال فرع للزوم وأكثر هذه العلاقات

لا يفيد الزوم بالمعنى الذي مر في المقدمة وهو أن يكون المعنى الخارجى
بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله في الذهن أما على
الفوز وبعد التأمل في القرائن فلا قيل أنه لا حاجة إلى السؤال والجواب
بعد ما مر في المقدمة من أن المعنوية للزوم الذهني ولا يعتد بالحاطب
يعرف أو غير ذلك على الفوز أو بعينه التأمل في القرائن ليس بشيء قوله
أن مبنى الجاراه ذكر الجار يشاء على أن الكلام فيه والافتقار إلى
في المكتوبة أيضا لا تنقل من الزوم إلى اللازم كما مر قوله يعتبر
في جملتها يعني أن جميع هذه العلاقات موقوفة في الجملة على ما
فصله قوله إخص أو صافاه أي أظهر اختصاصا واشهره إذا لم يكن
الزيادة في الاختصاص ولذا لا يجوز أن يقال رأيت أمدا يرى أي
في الجمل قوله فيقتل الذهن من المشبه به إليه أي وجه التشبه
لكونه أشهر أو صافاه ثم يتقل منه إلى معروضه الذي سوى المشبه به معونة
القريئة فيتحقق الزوم بالمعنى الذي مر في الاستعارة قوله فلا سده
بيان لما ذكره على الوجه الكلى في مثال قوله إنما يستعار للشجاع
أي لما يصدق عليه الشجاع سوى الأسد لا بخصوصه من زيد أو عمرو
أو رجل أو امرأة وإنما يقع عليه في الخارج و فرق بين ما يقصد من اللفظ
عند الإطلاق وبين ما يقع عليه بحسب الخارج كما ينبغي
قوله ولا شك في اتصاله ومن الشجاعة إلى الشجاع أي لذات ما موصوفة
بالشجاعة سوى الأسد معونة القريئة قوله فيظهر بنا وإنه حيث
ظهر من كلامه أن في جميع أنواع العلاقات روبا في الجملة قوله
يتصفاه أي يعتبر ويلاحظ فيه الاتصاف سواء حصل في الواقع أو لا
فإن التكلم يعتبر الاتصاف في الزمان الماضي والمستقبل سواء حصل
في الواقع أو لا فانه مع ما في التلويح من أن في مجاز الأول لا يلزم الاتصاف
في الزمان المستقبل كما في عصر خمر لما ريفت في الحلال بقوله في زمان
سابق أو لاحق إذ لو انصف في زمان الحكم لم يكن مجازا بحسب الكون
أو الأول بل حقيقة أو مجازا باعتبار آخر فانه إذا استعمل اللغوي لفظ
الدابة في القرن لكونه قدرا لا يدل على أن حقيقة وإذا استعمل في

بخصوصه كان مجازا باستعمال المطلق في المقيد فاندفع ما في التلويح
من انه لا يلزم من حصول المعنى الحقيقي المسمى المجازي في زمان الحكم
ان يكون حقيقة كما في البداهة اذا استعملها اللغوي في الغرس فانه مجاز
استعمال المطلق في المقيد مع حصول المعنى الحقيقي في زمان الحكم
قوله او با لقوة اي الاستعداد لقوله واذا كان الخ فانه حينئذ
يكون الغير فردا من المعنى الحقيقي والذهن ينتقل من العام الى الخاص
في الجملة بمعرفة القرينة قوله وان لم يتصف احد معنى اذا كان الانصاف
مستلزاما في وقت فهو كاف في الانتقال في الجملة وان لم يتصف اصلا
فلا بد من اللزوم بوجه اخر قوله اما ذهني محض اي لزوم عقلي
في الجملة بلا انضمام الخارج اليه قوله كاطلاق البصيرة اي كاللزوم
الذهني في اطلاق البصيرة على الاعى فانه لا يلزم من تصور البصيرة
تصور الاعى لكن ينتقل الذهن منه الى الاعى باعتبار المقابلة كذا
نقل عنه فالعلاقة هي المقابلة وفي التلويح الحقيقي ان اطلاق احد
المتقابلين على الاخر من قبيل الاستعارة بتعريف المتقابل منزلة الناسيب
بواسطة تلميح او تهكم او مفاكدة قوله بحسب العادة كاطلاق الغائط
على الفضلات باعتبار المجاورة بينهما في العادة قوله كالقرآن للبهمن
اذا كان موضوعا لمجموع ما بين دفتي المصاحف قوله كالحال والحل
اراد بهما ما يقع العرض والحل والمظروف والمظروف قوله او مجاورتهما
بان يكونا في محل واحد او محلين متقاربين قوله احدهما بشرط
للاخر نحو ما كان الله ليضيع انما نكم اي صلواتكم نحو بيت المقدس قوله
فان الانسان لا يوجد بدونها هذا كلام صاحب التفسير وعلمه
سؤال ظاهر اورده مع جوابه في حواشي شرح التفسير وهو ان عدم وجود
الانسان بدون الرقبة والرأس انما يدل على استلزام الانسان اياهما دون
العكس كذا نقل عنه والجواب المذكور هو ثابته ان المراد بالاستلزام
الاستدلال واذا لم يوجد الانسان بدونها كانا مستقيمين له قوله فانه
يجوز وجود الانسان بدونها هذا بحسب التعريف والافوجود الكل
بدون الجزء محال فعلا قوله وان اراد الله اطلاقه بان يراد بالمشفر

مطلق الشفة ويقع على شفة الانسان باعني انه فرد منه قوله غير
عن التخيلية لعدم تحقق معناها حسا وعقلا في المشبه سواء كان عبارة
عن امر وهمي كما ذهب اليه السكاكي رج او عن انساب لازم المشبه به
المشبه وتبين عن المكنى عنها بناء على انهم لا يطلقون الحقيقة الاعلى
المصرح بها لا باعتبار انها لا تكون الا صورة وهمية حتى يتوهم منع الاشتراط
على ما وهم قوله بالقلب والحذف متعلق بشاك وان كان يوهم
ان يكون متعلقا بشاك وشاك على التوزيع ويكون الاصل شاكي لانه
خلاف ما صرح به في شرح المفتاح حيث قال شاكي السلاح من شاك
الرجل يشاك اذا ظهر شوكة وهي شدة البأس وخبرة السلاح
والاصل شاك وقد يقلب فيقال شاكي السلاح كالفاضي وقد يحذف
الياء فيقال هو شاك السلاح بضم الكاف وفي شرح الكشاف الاصل
شاك وقد يحذف العين فيقال شاك السلاح بضم الكاف وقد ينقل
الى موضع اللام ويعل فيقال شاكي السلاح فعلى هذا يكون بالقلب
متعلقا بشاكي السلاح وبالحذف متعلقا بشاك قوله الظاهر من اللباس اي
الذي يظهر من اللباس عند التأمل فيه قوله الحمل على التخيل اه
بان تخيل الجوع والخوف امر وهمي يشملهما كاللباس للابس سواء
شبه الجوع والخوف بذى لباس اولا اذ لا يتوقف المقصود عليه ثم اثبت
ذلك اللباس للقرينة بالدلالة على انها صارت نفس الجوع والخوف
من القدم الى الرأس فيفيد من المبالغة التامة في ازالة الامن والرزق الواسع
عنها بسبب كفرانهم لنعيم الله تعالى باللبس في حله على الاستعارة الحقيقية
فانها تفيد الاحاطة التامة لا اثار الجوع والخوف وهو التاميم لسياق
الآية قال الله تعالى وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها
رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بانعم الله فاذاقها الله لباس الجوع
والخوف بما كانوا يصنعون هذا ان حمل التخيل على مذهب السكاكي
رج من ان المستعار له في التخيل صورة وهمية وهو يزعم انه مذهب
الاصحاب وان حمل على ما هو مذهب الاصحاب في التحقيق وهو ان
التخيل جعل الشيء للشيء يجعل البديل للشئ فعناءه جعل اللباس للجوع

والخوف ثم اثبت القرينة ليفيد صيرورتها نفس الجوع والخوف وليس
في هذا تشبيه الجوع والخوف بشئ ضار محدد في الضرر كما لا يخفى
ولا يحتاج في هذا التخييل الى تصرف زائد مع افادته المقصود على
وجه ابلغ ثم كان الظاهر فكساها الله تعالى لباس الجوع والخوف لكنه
استعمل الازافة للاصابة لما فيه من الاشعار بشدة الاتصال ما ليس
في الكسوة لان الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس فينبغي الآية
استعارتان تحقيقية تبعية وهي استعارة الازافة للاصابة واستعارة
تحمل التخيلية والتحقيقية وهي استعارة اللباس فان اعتبر تشبيه الجوع
والخوف بذى لباس استعارة مكنته كانت ثلث استعارات قوله ليس
المشبه الخ لا عند صاحب الكشف ولا في الواقع قوله فتوهم
كونه تشبيها اما عند صاحب الكشف فلا في عبارة صريحة
في كونه استعارة واما في الواقع فلا في تشبيه الجوع والخوف
باللباس من حيث الاشتغال غير صحيح الا باعتبار الآثار فليشبه
آثارهما لا تشبههما قال قدس سره فان الجوع اذا قد عرفت انه على
تقدير الحمل على التخييل لا تشبيه الجوع بشخص ضار فتوهم هذا
التشبيه ناش من نسبة الازافة اليه باعتبار انه كثير ما يستعمل في المضار
لكن قد عرفت انه استعارة عن الاتصال بشدة وهو مناسب للجوع
والخوف فهو كالتمثيل بالنسبة الى اللباس كذا في الكشف قال قدس سره
والا فرب اى الى الله هم لكن قد عرفت ما فيه قال قدس سره ثم الحمل
اى على الاستعارة التحقيقية العقلية لصحة تشبيه قوله واسد
في الامثلة المذكورة له وما قيل ان اخراج اسد في الامثلة المذكورة بناء
على ما نقرر عندهم ان المراد به اندراج زيد تحت مفهوم الاسد ليتوصل به
الى المسالفة في التشبيه فان تم والاقلا وحيد لا يتجه نظر الشارح زج
بقوله لانا لانسلم ان اسدا في زيد اسد مستعمل فيما وضع له ليس بشئ
لان زاعمهم في ان صور حمل المشبه به على المشبه وصور التبريد هل هي
تشبيه او استعارة لاني اذا قصدتها المسالفة في التشبيه هل هي
استعارة او لا قوله في معنى الشجاع اى في ذات ما عوى الاسد يصدق

عليه مفهوم الشجاع اذ لو استعمل في مفهوم الشجاع لم يكن استعارة
اذ لا معنى لتشبيه مفهومه بالاسد بل مجازا مرسل قوله بقرينة قوله الخ
فيه ان القرينة في المجاز يجب ان تكون مانعة عن اعادة المعنى الحقيقي
والحمل ليس كذلك لجواز ان يكون على سبيل الادعاء او بتقدير اعادة التشبيه
والجواب ان المراد القرينة المجوزة بدليل ان قوله بل هو مستعمل في معنى
الشجاع سند المنع فكيف جواز الاستعمال فيه بالقرينة المجوزة الا انه اورد
بصورة الدعوى تزويجا للمنع المذكور واسارة الى قوته ولو لم يحمل
على هذا لزم ان يكون قوله بل هو مستعمل في معنى الشجاع غصبا لمنصب
الاستدلال قوله وتحقق ذلك اى تحقيق ان اسد استعارة كافي رأيت اسدا
وابتات التسوية بينهما قوله انه استعارة عن زيد اى عن ذات مخصوصة
من زيد او عمرو او رجلا او امرأة اذ لا ملازمة بين الاسد والذات المخصوصة
وان اعتبر وصف الشجاعة فيه اذ العلاقة انما هي بين الاسد والذات
الموصوفة بالشجاعة اى ذات كان لا الذات المخصوصة وانما يقع عليه
في الخارج اذ دلالة له عليه اذ الانتقال انما هو من الاسد الى الشجاعة
التي هي اخص واصنافه ومنها الى معروضه ولا انتقال منه الى خصوصية
الذات قوله عن شخص موصوف بالشجاعة سوى الاسد لتحقيق
التشبيه قوله زيد رجل شجاع اه ذكر الرجل على التمثيل والاشارة
الى ان المراد به سوى الاسد قوله فيكون استعارة لانه استعمل لفظ
المشبه به في المشبه وهو الرجل الشجاع مثلا فيكون تشبيهه مفروغا عنه
مسما والمقصود الحكم بالاتحاد كما ان في رأيت اسدا رعى تشبيه الرجل
الشجاع بالاسد مفروغا عنه والمقصود ايقاع الرؤية عليه فيحصل المسالفة
في الرجل الشجاع باستعمال لفظ المشبه به فيه وجعله فردا ادعائيا له
وفي زيد بحمله على زيد فاندفع ما قيل انه لا بد في الاستعارة من المسالفة
ولا مسالفة في قولنا زيد رجل شجاع كالاسد فان الحكم باتحاد زيد بالرجل
الشجاع التشبيه بالاسد يفيد تشبيه زيد بالاسد ولا مسالفة فيه فتدبر
قال قدس سره اذا قيل رأيت اسدا الخ خلاصته دفع المنع
الذي ذكره الشارح رح باثبات الفرق بين رأيت اسدا وبين زيد اسدا

بان معنى الاول رايت رجلا متجافا شبيها بالاسد فيكون تشبيهه بالاسد
مفروضا عنه والمق تعلق الرؤية به ومعنى الثاني زيد كالاسد والمقصود
منه تشبيه زيد بالاسد فالاول استعارة والثاني تشبيه بلانج بالمتشبه
بالمشبه به قال قدس سره فلاشك ان اسدا فيه انه يجوز ان يكون
التقدير رايت مثل اسد يرمى والجواب ان المراد لاشك فيه على تقدير كونه
استعارة قال قدس سره ولم يقصد به هذا المفهوم اذ لا معنى لتشبيه
المفهوم بالاسد بل الذات اى الذات التي يصدق عليه مفهوم النجاس
بما سوى الاسد قال قدس سره واما ان يراد هذا هو مراد الشارح
رح كما مر ويصحح ببيان وجه تعلق الجارية قال قدس سره ولا معنى
لرجوعه اليه اى رجوع التشبيه الى المفهوم قال قدس سره فيكون
سياق الكلام اه هذا ممنوع عند الشارح رح لان اسدا عنده في زيد اسد
وزيد شراست مستعمل في المفرد الادعائى المفروق عن تشبيهه بالاسد
الحقيقى بقريته الحمل وما الدليل على كون الغرض منه التشبيه فيكون
مستعملا في المعنى الحقيقى قال قدس سره فاذا قلت زيد الاسد اه
ايضا لفرق بين ما اذا كان الخبر المعرف والمنكر بان الظاهر في المعرف
التشبيه بان يكون اللام فيه لتعريف الجنس والتشبيه به باعتبار تحققه
لا الاتحاد بين زيد وماهية الاسد كما في زيد هو البطل المحامى ولا الحمل
عليه كما في زيد المنطلق فانه خلاف الظاهر لانه حكم بالاتحاد المتباينين
بمخلاف المنكر فان الظاهر فيه الحمل بطريق الادعاء لا التشبيه اذ لا معنى
للتشبيه بالفرد المجهول وفيه انه انما يتم ظهور التشبيه في الاول والحمل
في الثاني اذا كان الاسد مستعملا في معناه الحقيقى ودونه خرط القناد
لم لا يجوز ان يكون مستعملا في المفرد الادعائى اعنى الرجل النجاس
فيكون استعارة قال قدس سره ولا يقتضى ذلك بالاستعارة بان يقال ان
المقصود منها التشبيه بطريق المبالغة فيكون تشبيها بلانج قال قدس سره
ان يفسر الاستعارة اه بان يقول هو استعمال اسم المشبه به في المشبه
او اجراؤه عليه قال قدس سره انه يقتضى ان يكون قولنا زيد الاسد استعارة
اه ما ذكره الشارح رح يقتضى جواز كونه استعارة بان يكون معناه زيد رجل

شجاع
هذه

شجاع كالاسد وذلك لا ينافى ظهور تقدير اذا التشبيه قال قدس سره
هذا الاسد لال يشعر بان اسدا اه لا اشعار في كلامه بذلك انما يشعر بان
مفهومه محتمل وصحاحا للمحوظ قصدنا بان استعار الذات ما موصوفة
بالشجاعة كما مر قال قدس سره ثم ان استعمال الاسم اه اذا استعمل
الاسد في معناه الحقيقى ولو حط معنى الصولة بتقدير اعتبار انه لازم له
انتم به كان تعلق على مقصودا متعينا واذا استعمل في ذات ما موصوفة
بالجراة كان الموصوف ملحوظا قصد او يكون تعلق على ملحوظا قصدنا
ولا شك ان المقصود الشارح اجابات جراءة على نفسه قصدنا وهذا
لا ينافى كون وصفية الشبه خارجا عن الطرفين فان المشبه ذات موصوفة
به لا الذات مع الوصف فتدبر وانصف قال قدس سره ويؤيد ما
ذكرناه فيه ان ذكر وجه الشبه في الثاني مانع عن الحمل على الاستعارة
كما مر في الشارح رح بخلاف الاول فلا نعلم ان لفظ اسد في كليهما
مستعمل في معنى واحد قوله وكذا الكلام في نحو لقيت اسدا اى مثل
الكلام في نحو زيد اسد من المنع المذكور الكلام في نحو لقيت اسدا
فلا بد من تقدير به اومنه ليكون تحريدا عند القوم فتحذف المنع المذكور
واما نحو لقيت اسدا فهو استعارة بالاتفاق فلا معنى لقوله وكذا الكلام اه
واعلم سقط من قلم الناصح قوله واما اذا ترك اه اى هذا اذا جرى
المشبه به على المشبه ولم يذكر وجه الشبه واما اذا ترك المشبه بالكلمة
بان لم يكن مذكورا ولا معذرا في نظم الكلام فحينئذ اشكال قوله
ما يقتضى تقديره اى اعتباره وكونه مرادا في معنى الكلام وان لم
لم يحتج لنظم الكلام اليه ولم يقل اويمكن تقديره لانه يمكن تقدير
لفظ المثل في كل استعارة بان يقال في رايت اسدا يرمى مثل اسد وهكذا
اكن ليس فيها ما يقتضى تقديره محض وجه الشبه في رايت اسدا
في شجاع عنه فانه يقتضى تقديره مثل ادلا معنى لقولنا رايت رجلا شجاعا
في شجاع عنه قوله لان بيان السيطر الابيض بالفجر اه سواء جعل من يمانية
او تبعية او تجر يديته فان الفجر يطلق على كله وعلى كل جزء منه نشعر
بجميع تلك الوجوه عيسارة الكشاف قوله مبين بسواد اخر اللبلى

فكانه قيل من الحجر وسواد آخر الليل وإذا كانا ميتين بالحجر وسواد آخر
 الليل لا يمكن حله على الاستعارة إذ يلزم بيان الشيء بنفسه فلا بد
 من تقدير المثل فيكون الخيطان على معانيهما الخيطي أي يمين مثل الخيط
 الأبيض من مثل لطيح الأسود من الحجر وسواد آخر الليل قوله وأبعد
 من ذلك أنه أي من نحو رأيت أسدا في الشجاعة إلا بيان لعدم ذكر
 وجه التشبيه المشعر بالتشبيه فمعناه قوله إن يصح وقوع المعنى الحقيقي
 أي المعنى المقصود من اللفظ لا ما وضع له وفي بعض النسخ وقوع التشبيه
 وهو الأظهر قوله وهذا ليس كذلك أي قوله ضرب الله مثلا لا يصح فيه
 وقوع التشبيه إذ لا معنى لقولنا ضرب الله مثلا المؤمن والكافر فالمانع
 من كونه استعارة معنوية بخلاف الآية الثانية فإن المانع فيها لفظي
 ولذا فصله بقوله وكذا أي قوله بالحجرين الموصوفين بقوله هذا عذب
 أي من حيث المعنى وأما من حيث اللفظ فجملة مستأنفة معلقة بنى استواء
 البحرين وفيه إشارة إلى أنه ليس قرينة على قصد التشبيه لجواز كونه ترشيعا
 قوله وأراد تفضيل البحر الإجماع ومن هذا بين أنه لا يجوز أن يكون قوله
 ومن كل يأكلون لحما طريا ترشيعا قوله فهو في طريقة الخ فإن قوله أع
 وإن من الخسارة لما يتغير منه الأنهار بيان لتفضيل الحارة على قلوبهم
 قوله وهذا الكلام صريح أنه لا يوجد له موضوعا لا عم في الآيات
 كونه مجازا قوله باعتبار عموم أي باعتبار كونه فرعا من أفراد العام قوله
 بمعنى أن التصريف لا يعني أنه مجاز حكيم فإنه إما يكون في النسبة والكلام
 ههنا في اللفظ المفرد كالأسد مثلا وفيه رد على من ذهب إلى أنه مجاز
 حكيم وأدعى أن المراد بالأسد هو الأسد الحقيقي وما نسب إليه ليس
 منسوباً إليه حقيقة بل منسوب إلى الرجل الشجاع بمطابقة المشابهة
 والقرينة قرينة يجوز في النسبة ولا يخفى كونه تكلفا بارداً قوله لكان
 الإعلام المنقولة أي لأنها أطلقت على المعنى الثاني لمناسبة بالمعنى الأول
 كالاستعارة قوله كان الأسد مستعملا فيما وضع له ويكون سرية الحكم
 عليه إلى الرجل الشجاع كسرية الحكم إلى أفراد الحقيقة والقرينة
 قرينة على نقل معنى الاسدية إليه وأدعاه له قوله أي توقع الظل على

فسره بذلك لأن التظليل على ما في الخارج سابه وإن كرس ودر سابه كرس
 والمراد ههنا الثاني قوله وتحقيق ذلك أو حاصل التحقيق أن ادعاء
 دخول التشبيه في جنس التشبيه لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له
 إذ ليس معناه ما فهمه المستدل من أدعاء ثبوت التشبيه به له حقيقة
 حتى يكون استعمال لفظ التشبيه فيه أملا متعملا فيما وضع له والتجوز
 في أمره على وهو جعل غير المتشبهه مشبها به بل معناه جعل التشبيه به ما ولا
 بوصف مشترك بين التشبه والتشبيه به وأدعاء أن لفظ التشبيه به موضوع
 لذلك الوصف وإن أفراد قسمين متعارف وغير متعارف ولا خفا في أن
 الدخول بهذا المعنى لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له لأن الموضوع له
 هو الفرد المتعارف والمستعمل فيه هو الفرد الغير المتعارف ويؤيد
 ما ذكرنا ما قال الشاعر ربح في التلويح أن جعلها مجازا معقلا مبنى على
 اعتبار مرجوح وهو دعوى الهيكل المخصوص للرجل الشجاع والحق
 خلافة وهو دعوى فرد غير متعارف لغيره فقول المصنف ربح وأما
 التعجب والنهي عنه إشارة إلى جواب دخل مقدار وهو أنه إذا لم يكن مبنى
 الاستعارة على ادعاء ثبوت التشبيه به حقيقة بل على جعله فردا غير متعارف
 لم يكن للتعجب والنهي عنه في اليتيمين معنى لأن التعجب والنهي عنه
 إنما هو في الفرد المتعارف لا في الفرد الغير المتعارف فأجاب عنه بأن التعجب
 والنهي عنه لتأسي التشبيه وجعل الفرد الغير المتعارف مساويا للمعارف
 في حقيقة حتى أن كل ما يترتب على المتعارف يترتب عليه وبما حررنا
 اندفع ما قيل إن التعجب والنهي عنه إنما جعله المستدل دليلا على الادعاء
 وبعد تسليم الادعاء لا حاجة إلى المنازعة في كون التعجب والنهي
 عنه مبنيين عليه أو على تأسي التشبيه وذلك لأنه لم يسم الادعاء بالمعنى الذي
 ذكره المستدل ونهى عليه صحة التعجب والنهي عنه بل بمعنى آخر فلا بد
 من بيان صحتهما قوله والاستعارة تفارق أي بعد اعتبار نسبة شيء إليه
 أو نسبته إلى شيء فلا يردان الاستعارة في المفرد والكذب في الحكم فلا اشتباه
 بينهما حتى يحتاج إلى الفرق قوله وزعم صاحب الأظهر عندي أن
 الاستعارة من حيث المعنى تشابه الدعوى الباطلة ومن حيث اللفظ

تشابه الكلام الكاذب فيمن الفرق بان مبنى معناها على التأويل بخلاف
الدعوى الباطلة وان مبنى لفظها على نصب القرينة بخلاف الكذب
وفي شرح المفتاح الشرعي انه اراد بالدعوى الباطلة الجهل المركب
وجوابه مصر على دعواه يترى عن التأويل فضلا عن نصب القرينة
واراد بالكذب الكذب العمد وصاحبه لا ينصب القرينة بل روج
ظاهره لكن لامانع من قصد التأويل في ذنبه فلذا خص التأويل
بمفارقة الباطل ونصب القرينة بمفارقة الكذب هذا خلاصة كلامه
وفيه انه مع كونه خيلاف ظاهر العبارة اذ لا قرينة على تخصيص
الدعوى الباطلة بالجهل المركب والكذب بالكذب العمد انه لا وجه
لتخصيص مفارقة الاستعارة بهذين فانها تفارق الدعوى الباطلة مطلقا
سواء كان مع اعتقاد المطابقة او لا بالتأويل وعن الكذب مطلقا سواء
كان عمدا او خطأ بنصب القرينة قوله علم المراد غير علم الجنس فانه
يجري فيه الاستعارة لانه المنادر من اطلاق العلم فان علمه علم الجنس
تقديرية قوله من انها تقتضي ادخال اه هكذا في المفتاح حيث قال
والذي قرع سمعك من ان مبنى الاستعارة على ادخال المستعار له
في جنس المستعار منه هو السر في امتناع دخول الاستعارة في الاعلام
الا اذا تضمنت نوع وصفية وقال السيد في شرحه المفتاح تبعا للوذي
لانسلم ان الاستعارة تعتمد على الادخال فان المقصود في الاستعارة المبالغة
في حال المشبه بانه يساوي المشبه فيه وذلك يحصل بجعل المشبه
من جنس المشبه به ان كان اسم جنس او جعله عينه ان كان شخصا
فان المقصود من قولك رأيت اليوم حائما انه عين ذلك الشخص
لانه فرد من الجواد انتهى وفيه بحث اما اولا قلان القول بالادخال
في اسم الجنس مما لا داعي اليه فان البتة لفظه تحصل فيه ايضا بادعاء
الاتحاد واما ثانيا فلان جعله عينه فيما كان شخصا ان كان لافق قصد
فهو غلط وان كان قصدا فان كان باطلا فله عليه ابتداء فهو وضع
جديد وان كان مجرد ادعاء من غير تأويل فهو دعوى باطلة وكذب
محض فلا بد من التأويل بادخاله فيه والحاصل ان استعمال المشبه

في المشبه ليس بحسب الوضع الحقيقي وهو ظاهر فلو لم يعتبر الوضع
التأويل لم يصح استعماله فيه قوله لانها يحجاز الخ اشارة بالدليل العام
الحار في كل محاز مرصلا كان او استعارة الى ان تخصيص بيان قرينة
الاستعارة للاعتناء بشانها والا فالقرينة لازمة في كل محاز قوله يكون
كل واحد منهما قرينة وليس واحد منها ترشحا ولا يجزئ له لعدم ملائمة
للمشبه به ولا المشبه بما قيل لا يكشف الداعي الى جعل قرينة الاستعارة
المصرحة متعددة دون الاستعارة بالكناية بل جعلوا واحدا منها
بما يصرف بها عن الحقيقة قرينة والزائد عليه ترشحا ليس بشي فان
ملائم المشبه به ما عند القرينة سواء كان في المصروفة او الكنية ترشحا
الا ان القرينة في المكنية تكون ملائم المشبه به كالظفار وفي المصروفة
تكون ملائم المشبه كسرى قوله بالسيف لاثبات ان لقوله في ايماننا
قوله انا لله فسرهما بالانامل دون الاصابع اشارة الى ان اصابة الصاعقة
يسهولة ففيه امثلة في شجاعتهم قوله في الجود وعموم العطايا في
البيت استنباع حيث ضمن مدحه بالشجاعة مدحه بالسخاوة قوله
وباعتبار اخر بالاضافة كما هو السياق او بالوصفية فالمراد بذلك غير
الاعتبارات السابقة وعلى الاول الامور المذكورة من الطرفين والجامع
وغيرهما قوله استعار الاحياء اه والجامع كون كل واحد منهما موصلا
الى الحياة قوله وهذا اول من قول المص اه لان المستعار منه هو الاحياء
لا الحياة وانما قال اول لانه يمكن ان يقال المراد بالحياة الاحياء لكونها اولا
قوله ثم الضدان الخ توجيه هذه العبارة عند ان الضدين ان كانا قابلين
للشدة والضعف بان يكون كل واحد منهما قابلا لهما كالعلم والجهل
والعجز والقدره كان استعارة الضد الاشد كاجاهل للضعف الاضعف
وهو الاقل علما وقدره اولى من استعارته لقليل العلم والقدره وبالعكس
فان استعارة العالم الجاهل الاقل جهلا اولى من استعارته لقليل الجاهل والمص
روح ترك هذا القسم اظهره وهو الذي تعرض له الشارح راجع او بان يكون
احدهما اشد والاخر مختلفا بالشدة والضعف كالميت والحي الجاهل
والعاقل كان استعارة اسم الميت الحي الاقل علما والاضعف قدرة اولى

ركن استعارته المحي القليل العلم والقدرة والاقول علما اول من الاقل خدرة
 وكذا في جانب الاشد اي الميت اذا استعير له اسم الحي وكل ميت كان
 اكثر علما او اشرف علما اولي باستعارته اسم الحي من ميت قليل العلم والقدرة
 والاكثر علما اولي من الاكثر قسرة وقيل غايته توجيها ان يقال وخصت
 المعروض بوصف الغارض واراد بالضعف القابلين للشدة والضعف
 معروضيهما القابلين للشدة والضعف في الجامع ووجه الشبه قتل
 العلم والقدرة والميت ضدان باعتبار ما يشملان عليه اعني الحيوة والموت
 قابلان للشدة والضعف باعتبار الجامع وهو عدم فائدة الحيوة انتهى
 فغني العبارة على هذا التوجيه ان كان معروض الضدين نحو قليل العلم
 والميت فانهما معروضان للحيوة والموت اللذين هما ضدان قابليان للشدة
 والضعف في الجامع اعني عدم فائدة الحيوة كان استعارته اسم الضد الاشد
 في وجه الشبه وهو الميت للضعف الاضعف في وجه الشبه كقول العلم اولي من
 استعارته اسم الضد الاشد للضعف في وجه الشبه اعني لقليل العلم والقوة
 هذا لكن يرد عليه ان الاقل علما ليس اضعف في وجه الشبه اعني عدم
 فائدة الحيوة بل اشد واقوى من قليل العلم وقيل في توجيه الضدان
 فيما نحن فيه الموت والحيوة وهما قابلان للتشكيك باعتبار الاشدية التي
 هي التفاوت في الآثار وذكر قوة العلم وضعف القوة لبيان تفاوت آثارها التي
 منها العلم والقدرة فكل من كان اقل علما واضعف قوة كان احيوة فيه
 اضعف فهو باسم الميت اولي لان الميت اسم للاشدة في الموت لانه دال
 على الثبوت دون الحدوث واقل علما اولي من اقل قوة وكل من كان
 العلم فيه اكثر واثار القوة فيه ازيد كان باسم الحي اولي وان كانت الاكثر علما
 اولي من ازيد قوة وفيه انه لم يبين التشكيك بالشدة والضعف في الموت
 مع انه المحتاج الى البيان وما قاله من ان اسم الميت يدل على الثبوت
 فليس بشئ لان التشكيك يكون في المعاني وكون اللفظ دالا على الثبوت
 دون الحدوث لا يثبت الاشدية في الموت والله لم يبين معنى قوله وكذا
 في جانب الاشد وترتب قوله فكل من كان اكثر علما او اشرف عليه
 قوله ههنا العلم والجهل اذ لا الاقل علما وقوة والميت فان الميت لا يقبل

الشدة والضعف وايضا الاشد والاضعف لسانا متضادين قوله وهما
 جاء به لانه ادخل التشبيه في التشبيه به ادعاء ووجهه مع افراد التشبيه به
 تحت مفهومه قوله اما داخل ام لم يستغن عن هذا التقسيم بما مر
 من ان وجه التشبيه اما داخل في مفهوم الطرفين او خارج عنه لان كل
 تشبيه لا يكون بمعنى الاستعارة قوله وقال الشيخ اه يعني ان ما ذكره
 المصنف رخ يخالف لما ذكره الشيخ فانه جعل استعارة الطيران للعدو
 كرايت اسدا في ان الاشتراك في كل منهما في صفة الا ان الطرفين
 فيما نحن فيه من جنس واحد وفي رأيت اسدا من جنسين وانس المراد
 بالجنس ههنا مصطلح ارباب المنطق بل ما هو المتعارف وعليه ائمة
 الفقه من ان الشئيين اذا كان بينهما كثرة اختلاف في الاوصاف والمنافع
 فهما بجنسان كالكرك والاشي من الانسان وان لم يكن كذلك فهما جنس
 واحد كالكرك والاشي من الغنم قوله فانهما جنس واحد لاشتراكهما
 في المنفعة المقصودة منهما وهو المرور وقطع المسافة واما كون احدهما
 بالجنح والآخر بالقوائم وكون احدهما سريعا والآخر بطيئا فلا يوجب
 الاختلاف في الجنس لعدم الاختلاف بينهما في المنفعة المقصودة منهما
 قوله ثم قال اه هذا تأييد لما نقله اولامن ان الاشتراك في استعارة الطيران
 للعدو واشترائه في الوصف حيث قال ان خصوص الوصف الكائن
 في الطيران مرعي اه قوله مع ان في كل من المرسى والطيران اه اما
 في المرسى فيكونه مرسونا واما في الطيران فالسرعة قوله ان خصوص
 الخ خير لقوله والفرق والمراد بخصوص الوصف السرعة
 قوله ان التشبيه الخ اي تشبيه العدو بالطيران في السرعة منظور
 في استعارة الطيران للعدو بخلاف استعارة المرسى لانف فانه من
 استعمال المقيد في المطلق قوله ولهذا اذا لوحظ فيه اي لوحظ التشبيه
 في استعمال المرسى في الانف كما لوحظ في اطلاق المشفر على غلظ
 الشفة عد استعارة حقيقة لكونها مبنية على التشبيه قوله وقال
 ايضا اه نقل هذا الكلام لبيان وجه اطلاق الاستعارة على المرسى
 المستعمل في الانف حتى احتاج الى الفرق قوله ونحو ذلك مما فيه

استعمال المقيد في المطلق قوله عدوها في وضع المرسى موضع الاثني
 ونحو ذلك فالضمير راجع الى الجماعة اوالى وضع المرسى موضع الاثني
 بتأويل الاستعارة قوله فاعتقدت بكلامهم فاطلق اسم الاستعارة عليه
 في قوله استعارة المرسى الاثني قوله ونهت على ذلك اي على ان الواجب
 ان لا يطلق عليه اسم الاستعارة بان سميت استعارة غير مقيدة لمقدم
 ابتداء على التشبيه وكونه من استعمال المقيد في المطلق قوله
 ووجه التشبيه بينه اي بين وضع المرسى موضع الاثني وبين الاستعارة
 الحقيقية انك تفعل فيه اي في وضع المرسى موضع الاثني بل في استعمال
 المقيد في المطلق مطلق الاسم من مجانس وهو المقيد الى مجانس له
 وهو الفرد الذي وقع عليه مطلق الاثني في الخارج والجماعة والمجانسة
 من واد واحد لكونهما اشتراكا في امر في الاول اشتراك في الجنس
 وفي الثاني اشتراك في الوصف فاطلق اسم الاستعارة التي مبانها المتشابهة
 على ما فيه المجانسة مجازا قوله فلا يطلق الاستعارة عليه لا حقيقة
 ولا مجازا قوله فان قلت اذ اراد على قوله الجماعة اما داخل في الطرفين ام
 قوله مقيدة اي للبالغة المطلوبة منها قوله ان جزء الماهية او لا متاع
 التشكيك في الذاتيات قوله للجماعة اي للجماع اقام المضمر
 مقام المشتق لئلا يتوهم ارادة ما قصد في عبارة الشجاع قوله لا الرجل
 وحده لما عرفت انه لا ملازمة بينه وبين الاسد ولا دلالة له عليه قوله
 يجوز واساخ وجه الدلالة على كمال شجاعة الاسد كلها حقيقة وما هيته
 الموضوع له قوله بان يكون ام اي ليس المراد منه ان يكون وجه الشبه
 غريبا فانه لابد في الاستعارة ان يكون لخص اوصاف المشبه واشهرها
 بل ان يكون التشبيه غريبا لا يقع في كلامهم الا نادرا وبعد العلم بالتشبيه
 يكون وجه الشبه لخص اوصاف واشهرها قوله وفي الصحاح
 القريوس المخرج في التسميع الصحيح من الصحاح القريوس للمخرج
 فلا مخالفة بينه وبين ما في غيره السامع رخ به الا بالاجمال والتفصيل
 قوله وكذلك كل مخاطر اي مثل ذلك الاهمال فقل من يلقى نفسه
 في الامور الصعبة او مثل زيارة الحيات كل امر خطير يجرى في التعويد

او مثل ذلك الرجل يريد نفسه كل مخاطر في تعويد قوله شبه هيشة
 وقوع العنان اي شبه الهيشة الحاصلة من وقوع العنان المذكور بالهيشة
 الحاصلة من وقوع الثوب المذكور في الشكل والصورة فبعد التشبيه المذكور
 استعار الاجتناب الذي هو اجتناب تلك الهيشة واجتناب الوقوع العنان في
 قريوس السرج بان تصور الوقوع بصورة الايقاع واستند الى القريوس باللفظ
 في تأديبه كما تصور القريوس بصورة الاقدام في اقدمي بلك حق ل على فلان
 وقدمه فالايقاع المشبه تخيلي والايقاع المشبه حقيقة فالاستعارة المذكورة
 استعارة تصريحية تبعية مبنية على التشبيه المذكور واولادك التشبيه
 لما حقيق المتعاراة الاجتناب بالوقوع المذكور فتدبر فانه مما خفي على الناظرين
 قوله لان الركبتين اه ولان العنان يقع على القريوس بعد ما وقع على جانبي القم
 كالخوة تقع على الركبتين بعد وقوعها على الظهر قوله والمهاري
 يتبع الراء وكسرها كالصغاري والحواري قوله اخذنا في الاحاديث
 لم يبين معنى الاطراف وهو الواجب فهي اما جمع طرف بكسر الطاء بمعنى
 الكرم اي كرايم الاحاد يبدل يقال هو من اطراف العرب اي كرايمهم
 او طرف بالتحريك بمعنى الناحية اي فنون الاحاديث قوله حتى افاد
 انه اه لان نسبة الفعل الذي هو صفة الحال الى المحل يشعر بشيوعه
 في المحل واحاطته بكماله فالباء في باعناق للملابسة وقيل للتعدي اي اذهب
 الاباطح اعناق المطايا فيكون المطايا مشبها بالماء واعناقها الاشياء التي
 على الماء في الوادي ولا يخفى لطف الاول قوله من الابل المشبهة بالماء
 قوله كافي قوله تع واشتمل اه حيث استند الاشتغال الذي هو صفة الشبه
 الى الرأس الذي هو محله للاشعار باستيعابه له قوله فقلت له اه معقول القول
 البيت الذي بعده * الايه الليل الطويل الانجلي * يصح وما الاصباح
 منك يا مثل * والضمير في له الليل في بيت قبله وليل كوج البحر ارجى مدوله
 على بانواع الهوم ليتلى * قال المرزوقي يجوز ان يكون القطي مأخوذا
 من المطا وهو الظاهر فيكون القطي منه الظاهر ويجوز ان يكون من
 القطط بمعنى المد بقلب احد الطائين ياء قوله فاستدار اه فهناك
 استعاران تصريحية تخيلية لاحاق شكل الابل وصورته بالخيلة الشخص

المتطلي المردف الثقيل قوله والظاهر انه يعني به المتعارضة واحدة شبه
 الليل بالشخص المتطلي المردف الثقيل وانبت له لوازم التشبيه وقيل
 انه استعارة تمثيلية شبه هيئة الليل في الطول والثقل به هيئة المتطلي
 المخصوص قوله باعتبار الثلاثة اي بعد اعتبار حال الطرفين وحال
 الجامع يحصل ستة اقسام كما بينت المشرح ربح وان كان تقسيم كل واحد
 في نفسه يوجب ان يكون سبعة لان اقسام الطرفين اربعة واقسام
 الجامع ثلاثة قوله بجلا جسد ابدنا اذ الحدم او جسد من الذهب خاليا
 من الروح ونصبه على البديل له خوارى صوت البقر قيل في كون الامة
 استعارة بحث اذ جسد له خوار صريح في انه لم يكن بجلا اذ لا يفتال
 للبقرانه جسد له صوت البقر وقد ابدل بدل الكل فظهر به انه ليس عين
 الجمل فالمراد من الجمل مثل الجمل فهو نظير قوله تعالى حتى يبين لكم
 الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر فان البيان اخرج من
 الاستعارة الى التشبيه كما مر والجواب ان البديل اخرج من كون المراد
 الجمل الحقيقي وان المراد منه الجمل الادعائي اعني الحيوان المخلوق
 من الخلق فالبديل قريبة على الاستعارة كبرى في رأيت اسد ارمى بخلاف
 قوله من الفجر فانه اخرج الخيط الابيض من ان يكون المراد به الخيط
 الحقيقي وهو ظاهر واخرجه من ان يكون المراد به الخيط الادعائي اعني
 الفجر اذ لا يبين الشيء بنفسه فلا بد من تقدير المثل قوله فالمستعار منه
 هو النار هذا صريح من السكاكي رح بان المستعار منه في الاستعارة بالكناية
 هو المشبه به المرموز اليه بذكر اللازم كما هو مذهب الجمهور وسيجيئ منه
 ما يخالفه من ان المستعار منه هو المشبه المذكور قوله وزعم المصنف
 صبر بالزعم لانه خلاف مذهب المصنف رح فان قرينة الاستعارة بالكناية
 عنده حقيقة فالوافق لمذهبه ان يكون اشتعل بمعنى الحقيقي قوله
 عقلي اي يعرضه عقلي وهو تعذر التلاقي قوله فكشف الضوء الخ
 يعني ان النهار عبارة عن الضوء اما على التجوز او على حذف المضاف
 وقوله منه على حذف المضاف اي من مكان الليل اي مكان القاء ظلمته
 وذلك لان النهار والليل عبارتان عن زمان كون الشمس فوق الافق

وتحته ولا معنى لكشف احد هما عن الاخر قوله وموضع القاء ظله
 اي الليل وظله ظل الارض الذي في الليل وهو الظلمة ولم يقل القاء
 ظلمته متابعة للايضاح والكشاف اشارة الى ان الظلمة وجودية كما ذهب
 اليه بعض المتكلمين ويؤيده قوله تعالى وجعل الظلمات والنور فيصبح
 القول بظهورها بعد زوال الضوء قوله دائما او غالبا فانه اذا لم يكن
 احدهما يكون ذلك الحصول اتفاقا لا ترتيبا فا ذكره تفسيرا للترتيب في نفسه
 لانه هناك كذلك قوله وبيان ذلك اي ظهور الظلمة قوله ان الظلمة هي
 الاصل في الحديث ان الله تع^٢ خلق خلقه في ظلمة ثم رش عليه من نوره
 قوله فجعل ظهور الظلمة كان الظاهر فجعل اظهار الظلمة كاظهار
 المستلوح لان السمع متعدد الان تشبيه الاظهار باظهار تابع لتشبيه
 الظهور بالظهور فلما اختاره قوله واعترض اه وما قيل في الجواب
 من ان النهار عبارة عن مجموع مدة طلوع الشمس الى غروبها والواقع
 عقيب هذه المدة كلها الدخول في الظلام ليس بشيء لان الدخول
 في الظلام مترتب على السمع لا على انقضاء مدة النهار قوله فاقام اي
 كل واحد من الشيخ وصاحب المفتاح وفيه اشارة الى دفع ما قيل
 ان ظهر بمعنى زال يكون صلته عن لامن قوله قد يكون بمعنى النزاع اه
 في الاساس من المجاز سلع الله النهار من الليل وسلمت عنه درعه والاول بمعنى
 الاخراج والثاني بمعنى النزاع قوله فانه لا يستقيم اه اذ المفاجأة انما تتصور
 فيما لا يكون مترقب بل يحصل بقتة ويمكن الجواب بان نزاع الضوء عن
 مكان الليل لكون ظهوره في غايه الكمال كان المترقب فليس ان يكون
 في مدة مديدة فحصل الظلام بعده في مدة قصيرة حصول امر غير
 مترقب وبهذا ظهر الجواب عن النقوية قوله لندرة وقوعه وقديم
 المصنف رح عليها يجعل المثال مصنوما قوله لكنه قد ذكر اه استدراك
 بالاعتراض على السكاكي رح بانه عده في التشبيه قسما على حدة وجعل
 اقسامه ستة والاستعارة متبناها التشبيه فلا وجه لاسقاطه من الاقسام
 في الاستعارة والعذر بندرة الوقوع وكونه في الحقيقة استعارتين مشتركين بينهما
 قوله لم اعتبر التشبيه اه على تقدير ان يكون المعنى من ايقظنا من مكان رقادنا

خلق الخلق في ظلمة مستغنة

قوله لا يخرج الفير الظاهر ترك لفظ المجرد قوله ويكون الاستعارة
 اهـ اي على هذا الاحتمال والمعنى من يقطن من رقابنا قوله ولا شك
 ان عدم اهـ ويكون الرقاد كثير الوقوع في الحسن لا يصلح لعدم ظهور
 الفعل فيه اقوى وان كان يفيد الشهيرة قوله البعث اي
 سهولة تأتي البعث فانها في النوم اقوى واعرف فلا يرد ما قيل
 ان يكون البعث في النوم اقوى محل بحث لان المانع في الموت
 اقوى فبعث الفاعل فيه اقوى ولا ما قيل ان وجه التشبيه يكون مذكورا
 فيكون تشبيها كافي قوله * ولاحت من بروج البدر بعدا * قوله كسر
 الرجاجة في القاموس الصدع كسر شئ صلب وفي التاج شكاف
 فذكر الرجاجة على سبيل التمثيل وكونه محسوسا باعتبار الحاصل
 بالمصدر قوله التبليغ في القاموس التبليغ الايضال وهو امر عقلي
 يكون بالقول والفعل والتقرير فن قال التبليغ تكلم بقول مخصوص
 فهو وحسنى نام بأت بشئ قوله والمعنى الخ اشارة الى ان الباء في
 عما تؤمر للتعدية وما مصدرية اي يامر من المصدر الذي للمفعول
 في الكشف فاصدع بما تؤمر اجهرية واظهره يقال صدع بالحجة
 اذا تكلم بها جهارا وفي الاساس من المجاز صدع بالحق جهريا
 وصرح مفرقا بين الحق والباطل فاصدع بما تؤمر وفي الصحاح وقوله
 تعالى فاصدع بما تؤمر قال الفراء اراد فاصدع بالامر اي اظهر دينك
 ويجوز ان يكون ما موصولة اي بما تؤمر به من الشرائع فصدق الخار
 كقولك امرتك الخير قوله الخيمة في القاموس الخيمة كل بيت مستدير
 او ثلثة اعواد او اربعة تلقى عليها التمام فيستظل بها في الحر وكل بيت
 يبنى من عيسد ان الشجر قوله على نفس الذات اي الحقيقة والمفهوم
 في القاموس معنى ذات ينسبك حقيقة وصلكم وسجى في كلام السيد
 ان المراد به ما يستقل بالمفهومية وخرج بقوله الصالحة اهـ الاعلام
 والمضمرات واسماء الاشارات والحروف والافعال فانها كلها جزئيات
 لا تجري الاستعارة فيها وبقره من غير اعتبار وصف اهـ خرج المشتقات
 قوله وكذا ما يكون اهـ قاله في حكم اسم الجنس قوله وان لم يكن اللفظ اهـ

اي بعد ان يكون صالحا للاستعارة فلا ينقص بما يكون معناه جزئيا
 قال قدس سره التشبيه اهـ لخصه اذا عرض على قوانين الاستدلال
 ان معاني الحروف والافعال لا يجري فيها الاستعارة اصالة لانها لا تجري
 فيها التشبيه اصالة وكل ما لا يجري فيه التشبيه اصالة لا يجري فيه
 الاستعارة اصالة اما الكبرى فلان الاستعارة تعتمد التشبيه وكل ما لا يعتمد
 التشبيه يجري فيما يجري فيه التشبيه فالاستعارة تجري فيما يجري فيه
 التشبيه وتنعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما لا يجري فيه التشبيه
 لا يجري فيه الاستعارة واما الصغرى فلان معاني الحروف والافعال
 غير مستقلة بالمفهومية وكل ما هو كذلك لا يجري فيه التشبيه اما الصغرى
 فلانها لان تعرف حال الغير وكل ما هو كذلك غير مستقل بالمفهومية
 واما الكبرى فلان كل ما هو غير مستقل بالمفهومية لا يصلح ان يكون
 مشبها به وكل ما لا يصلح ان يكون مشبها به لا يجري فيه التشبيه فكل
 ما هو غير مستقل بالمفهومية لا يجري فيه التشبيه اما الكبرى فظاهرة
 واما الصغرى فلان ما هو غير مستقل لا يصلح ان يكون ملحوظا بكونه
 موصوفا بوجه الشبه وبالمشاركة بالمشبه به فكل ما هو كذلك لا يصلح
 ان يكون مشبها به ففي هذه المقدمات تحتاج المقدمات الى بيان وتحقيق
 وهما ان معاني الحروف والافعال غير مستقلة بالمفهومية وان غير المستقل
 بالمفهومية لا يصلح ان يكون ملحوظا بكونه موصوفا بوجه الشبه فلذا قال
 وتحقيق المقام اهـ فيين المقدمة الثانية اول قوله اهـ الاختصاره والاولى ثانيا
 بقوله اذا تمهد هذا فاعلم اهـ قال قدس سره ولا يخرج اهـ لان مفهوم الابدال
 ملحوظ قصدا والتقييد ملحوظ تبعا لخصيصه فهو ابتداء جزئي
 ملحوظ قصدا قال قدس سره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظية
 من لان الحروف روابط بين الاعمالي والافعال فكذا معانيها روابط
 بين المعاني قال قدس سره وهذا معنى ما قيل اهـ لا ينبغي ان اللازم
 بما ذكر ان معاني الحروف غير مستقلة بالمفهومية واما كونها جزئيات
 فغير مستفاد مما تقدم وانما قيل به بناء على انها لا تستعمل الا في الجزئيات
 والاستعمال بلا قرينة دليل الواضع فتكون موضوعا لها ولا شك

ان الوضع لو كان لكل واحد منها بخصوصه يلزم الاشتراك بين المعاني
الغير المحصورة ففيل بالوضع العام وهذا مذهب اليه قدوة المحققين
عضد الملة والدين وتبعه السيد وذهب الاوائل الى انها موضوعة
للمعاني الكلية الغير المحصورة بذاتها فلذلك شرط الواضع في دلالتها
ذكر متعلقاتها وهذا ما اختاره الشارح رج في نصائفه وما قيل انه يلزم
على هذا ان يكون استعمالها في خصوصيات تلك المعاني مجازا
لاحقة لها لعدم استعمالها في المعاني الاصلية اصلا مع انهم ترددوا
في ان المجاز يلزمه الحقيقة اولا فدفوع بانه انما يكون مجازا لو كان
استعمالها فيها من حيث خصوصياتها اما اذا كان من حيث انها افراد
المعاني الكلية فلا وقد مر ذلك مرارا قال قدس سره خالم يذكره
المناسب السابق واللاحق ان يقول خالم يحصل كافي شرح الشرح
حيث قال ومعلوم انه لا يحصل خصوص النسبة وتعيينها لافي العقل
ولا في الخارج الاتيين المنسوب اليه ادلا دخل للذكر في التحصيل
وغاية التوجيه ان يقال المراد انه خالم يذكر متعلق الحرف لا يحصل
فرد من ذلك النوع الذي هو مدلول الحرف من حيث انه مدلوله وحينه
يحتاج الى ذكر المتعلق قال قدس سره وهو ايضا محصور بالخط
هذا الكلام ايضا يدل على ان معنى الحرف غير متصل في نفسه وانما
يحصله باعتبار غيره وانما انه جزئي فكلا قال قدس سره وان زعم
هذا هو مراد القوم ومعنى اشراط الواضع ذكر متعلقه في دلالة ان معناه
معنى الاشتداء من حيث انه آله لتعرف حال متعلقه فلذلك وجب ذكر
متعلقه وحينه لا حاجة الى القول بالوضع العام والموضوع له الخاص
فانه التزام الامر لا شاهد عليه قال قدس سره لا يتصور انه قد عرفت
الفائدة وهو الاشارة الى ان معناه مفهوم الابدان من حيث انه آله لتعرف
حال المتعلق قال قدس سره فلا يله لادليل به الدليل على هذا
الاشراط عدم استعماله دون المتعلق على انه صك لا دليل
على هذا الاشراط لادليل على وضعه المعنى الجزئي مع احتياجه
الى اعتبار الوضع العام الذي لا دليل عليه وانما الاستعمال في الجزئيات

فقد عرفت انه لا يصير دليلا على الوضع قال قدس سره هو التزام
ذكر المتعلق به التزام ذكر المتعلق لاجل كونه آله لتعرف حاله بورت
الفرق بينه وبين الاسماء اللازمة الاضافة فانها المحوطة في انفسها
والاضافة تتبع لها ايشهد بذلك وقوعها محكوما عليه وبه دون الحرف
وهذا مراد من قال ان ذكر المتعلق في الحرف لتعين الدلالة لكون معناه
متبعلا بالقياس الى الغير وفي الاسماء اللازمة للخصص الغاية فان ذو مثلا
معناه متعلق في نفسه لا يحتاج في الدلالة الى ذكر المتعلق الا ان المقصود
من وضعة وهو التوصل الى جعل السماء الاجناس وصفا لشي لا يحصل
بدون ذكر ما يضاف اليه قال قدس سره موافقا لقواعد اللغة وهي
ان الوضع يؤخذ من الاستعمال واستعمال الحرف واقع في الجزئيات
لوانه كما يحتاج الى التعبير عن المعاني المستقلة يحتاج الى التعبير عن المعاني
الغير المستقلة واقوال الائمة وهو ما نقل بقوله وهذا معنى ما قيل وامثاله
وما ورد في تفسير الحرف وهو ما نقل من الايضاح وامثاله قال قدس سره
رامعا للافعال الناقصة فانها موضوعة لتقرر الفاعل على صفة فاعنها
غير مشتق بالمفهوم ومبدأ قال قدس سره لا يحصل اي من حيث انه مدلول
الفعل ليزن عليه الجزاء اعني وجب ذكره قال قدس سره بخصوصها
متعلق بقوله لكل نسبة والضمير راجع الى النسبة قال قدس سره لانه خلاف
وضعه ولانه لا يمكن ملاحظة شيء واحد مستندا ومستندا اليه في حالة واحدة
قال قدس سره فضلا انما قال فضلا لان في المحكوم عليه زيادة
اعتبار وقصد بالنسبة الى المحكوم به لان المحكوم به انما يطلب لاجله
قال قدس سره قلت لان المتغير الخ خلاصته ان منشأ الفرق كون
النسبة في اسم الفاعل تقيده غير مقصودة فاذا اصاله فيصح وقوعه
مستندا اليه باعتبار الدلالة على الذات ومستندا باعتبار دلالة على الحدث
بخلاف نسبة الفعل فانها تامة مقصودة اصاله منفردة مع طرفيها
فلا يرتبط الفعل بغيره باعتبار معناه المطابق اصلا قال قدس سره
فان قلت الخ ايراد على قوله ويقتضي عدم ارتباطها بغيره بانهم
قد صرحوا بوقوع الجملة الفعلية خبرا قال قدس سره يتصور الخ

لا يشغل على جنتين صغيري وكبرى واحكم الاول مدلول الجملة الصغرى في
 واذا كان هذا الحكم مقصودا بالذات كان ذا كذا زيد لمجرد بيان
 مرجع الصغرى والحكم الثاني مدلول الجملة الكبرى فذكر ابو حنيفة
 لتقييد المبتدأ قال قدس سره صرح بما اى مقصودا اصابة اذ لا يمكن
 توجيه النفس الى حكمين فصلال والذات قال قدس سره لا يمكن
 تعليمها فلاستعارة في معاني الحروف تبعية كنهية حركية راكبة النسبة
 قال قدس سره قلت لان مطلق النسبة ان اراد بمطلق النسبة نوع
 النسبة التي هي مطلق مدلول الفعل اعني نسبة القيام مطلقا وهي متعلق
 النسبة المخصوصة التي هي مدلول الفعل وحاصل الجواب ان النسبة
 المطلق التي هي متعلق مدلول الفعل لم تستعمل بوصف يصلح ان يجعل
 جازما لفظا وبين نسبة اخرى مطلقا كنسبة الظرفية والالية والعالية
 والجماع لا بد ان يكون اخص واصناف المشبه به واشهرها وما قيل انه
 يمكن ان يعتبر النسبة الى المحرض كالنسبة الى الفاعل فيقال ضرب
 زيد الكوفة محرضا عليه وكذا نسبة الفعل الى الالة والظرف فليس
 بشيء لانه اعتبر تشبيها المحرض بالفاعل فهو استعارة بالكناية فلا يحازر
 في النسبة وان لم يعتبر فهو محازر عقلي. نسب الفعل الى غير ما هو له
 ملائمة بينهما من غير قصد المبالغة في النسبة فلاستعارة قال قدس سره
 واعلم الخ يريد ان الاستعارة التبعية كما تقع في الفعل باعتبار معنى
 المصير تقع في الفعل باعتبار الزمان الذي هو جزء مدلوله لكن بعد
 التقييد المعنى المصير ربي بالزمان قال قدس سره او بكونه الخ
 قد اشار اليه في اشارة تقريره الى ان اولى كلامهم بمعنى الواو قال قدس سره
 دليل صحيح بناء على ان المراد بالحقائق المعاني المستقلة بالفهمومية
 ويقوله انما يصلح للموصوفية الملاحظة بالموصوفية بخلاف معاني الحروف
 والافعال فانها غير مستقلة بالفهمومية لا يمكن ملاحظتها بالموصوفية
 وهذا التقرير انما يتم على تقدير الاكتفاء في الدليل بقوله انما يصلح للموصوفية
 الحقائق دون معاني الحروف والافعال وانما على ما نقله الشارح رج
 من شرح العلامة من تفسير الحقائق بالامور الثلاثة المتقدمة وزيادة

لفظ الصفات بعد قوله الافعال والتعليل بانها محددة غير متغيرة
 لدخول الزمان في مفهومه الوعر ومنه لها فكلما والذي يخطر بالبال
 في توجيه ذلك ان يقال المراد انما يصلح للموصوفية من الحقائق
 اي الامور الثابتة في نفسها لان ثبوت شيء لشيء اخر ثبوت في نفسه
 كما تقرر في محله دون معاني الافعال والصفات فانها من حيث انها مدلولاتها
 مثبتة لشيء وذلك لدخول الزمان الذي هو زمان النسبة فانها
 الى شيء هو فاعلها او عر وض ذلك الزمان لها عر وضها فاعلها كالجزء
 فلا يثبت من هذه الخلية اما شيء فلا تكون موصوفة بوجود الشيء وانما
 تعرضوا لدخول الزمان دون النسبة اكون دخول الزمان امرا مفردا
 لا يشترط فيه. ولما عرفت فوالفعل عاذاك على معنى وقدرنا احدا للثلاثة
 فهو كالدليل على دخول النسبة الى شيء في مفهومه او على هذا التقرر
 لا اعتبار على استدلالهم ولا يحتاج الى الاطناب الذي ذكره السيد قال
 قدس سره هو المعنى المستقلة بطلاق الحقائق والذات على المعنى
 المستقل لا بد له من شاهد من كلام القوم ليصح تفسير كلامهم بذلك
 وما وجدنا في كلامهم ذلك قال قدس سره لانا توهم ان نسبة التوهم
 الى الشارح روح توهم فان التفسير المذكور موضح في شرح
 العلامة فاعتراض الشارح روح معنى على ذلك التفسير فان قدس سره
 واما عدم ورود الثاني الخ هذا حق وله الشارح روح لاجل ذلك
 قال بعد تسليم صحة ما قال قدس سره ولم ينقض الخ اورد الشارح روح
 النقض به على من اطلق الذات في تعريف الصفة لاعلى من قيده
 بكلمة ما او عينية ولقد ورد في كتابه ان اسم المكان والزمان والالة
 غير داخل في الصفة قوله لانها تصلح اذ فيه ان ما اخوذ في الدليل
 ان الاستعارة لا تجري الا فيما يصلح للموصوفية لان كل ما هو صالح
 للموصوفية تجري فيه الاستعارة الجواز ان يكون فيه ما يقع اخر قوله
 فالاولى ان لا يخفى ان دعواهم بعدم جريان الاستعارة في معاني الافعال
 والصفات ودليلهم مثبت لها وعدم جريانها في تلك الاسماء ليس
 ما اخوذ في دعواهم لانها لا تغيا ولا انبانا فاعتراض الشارح روح على دليلهم

بانه لا يجري في الاسماء المذكورة فتكون الاستعارة فيها اصلية وليس كذلك خارج عن قانون التوجيه غاية ما في الساب ان يكون الدليل قاصرا عن افادة ما هو في الواقع موها بغيرها في تلك الاسماء فلذلك قال قالاوي اي الاولى ان يضم هذا الدليل مع ذلك الدليل مبنيا لما هو في الواقع غير موهم بخلافه قوله لمعنى المصدر اي التشبيه في الاولين بمعنى المصدر كما يدل عليه فقندر التشبيه في تطفئ الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق وانما تعرض للتشبيه لانه المقصود من التشبيه كما سيجي قوله باعتبار المعنى اه نقل عنه اي ان كان معنى الكلمة غير مستقل بالمفهومية فالكلمة حرف وان كان مستقلا فان اقترن باحد الازمنة الثلاثة ففعل والافاسم وفيه نظر اذ ربما يمنع مستندا بانه يجوز ان يكون المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ له فقط غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ اخر بمعنى ان يكون مشروطا بحكم الوضع في دلالة احدى اللفظين عليه ذكر متعلقه دون اللفظ الاخر مثلا معنى الكاف الاسمية والحرفية هو المثل وهذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون الحرفية وقد حققناه في فوائد شرح اصول ابن الحناجب انتهى قوله لازمة للنطق لزوم النسب للسبب الواحد المتجاورين للآخر ولظهور نوع اللزوم لم يتعرض له فلا يراد ان مطلق اللزوم مشترك في جميع انواع المجاز فلا يصح كونه علاقة قوله فاستحسنه اي فاستحسن ذلك البعض الجواب المذكور عطف على قوله فقلت قوله كالحجة والتبني اه فانهما متقدمتان في الذهن مترتبان على الالتقاط في الخارج فما قبل انه اراد بالحجة محبة موسى عليه السلام او انارها فان محبة الملقظ وهو ال فرعون علة متقدمة عليه لبس بشي قوله ثم استعمل في العداوة اه اي في ترتيب العداوة والحزن الذي كان حقه ان يستعمل في ترتيب العلة الغائية اعني اللام قوله وهو اي كون الاستعارة في اللام تبعا للاستعارة في المجرور قوله يجب ان يكون متروكا في الاستعارة اي المصروفة على مذهب دون مذهب من قال ان التشبيه البالغ ايضا من الاستعارة نحو زيد اسد وفيما نحن فيه لبس المشبه

متروكا لكون ترتيب العداوة والحزن مذكورا في الكلام فلا استعارة في اللام تبعا ولا في المجرور اصلية اقول فغاد كلام المص رح ههنا وفي الايضاح ان الاستعارة في اللام تابع لتشبيه العداوة والحزن بالعلة الغائية وليس في كلامه ان الاستعارة في اللام تابع للاستعارة في المجرور وانما هي زيادة من الشارح رح وحاصل كلامه انه يقدر التشبيه اولا للعداوة والحزن بالعلة الغائية ثم يسري ذلك التشبيه الى تشبيه ترتيبها بترتيب العلة الغائية فتستعار اللام الموضوع لتزيم العلة الغائية لترتيب العداوة والحزن من غير استعارة في المجرور وهذا التشبيه كتشبيه الجمع بالقادر المختار ثم اسناد الاثبات اليه وهو المقادير من الكشف حيث قال بعد الكلام الذي نقله الشارح رح وتحريره ان هذا اللام حكمها حكم الاسد حيث استغبرت لما يشبه التعليل كما يستعار الاسد ان يشبه الاسد وهو الحق عندي لان اللام لما كان معناها محتاجا الى ذكر المجرور كان اللائق ان يكون الاستعارة والتشبيه فيها تابعا لتشبيه المجرور لا تابعا لتشبيه معنى كل معني كل معنى الحرف من جزئياته كلمة هب اليه السكاكي رح وتبعه الشارح رح قوله ههنا اي ما ذكره المص رح من تشبيه العداوة والحزن بالعلة الغائية للالتقاط قوله فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء اي في وجه من الوجوه لان الاستعارة التبعية عندهم حقيقة والاستعارة بالكناية تشبيه مضمير قوله انه تشبيه ترتيب اه اي تشبيه الترتيب بخصوص بالترتيب بخصوص تبعا لتشبيه ترتيب غير العلة الغائية بترتيب العلة الغائية فالتشبيه قصدا وقع في الترتيبين الكلين ثم سري في جزئياتهما يدل على ما قلنا قوله جرت الاستعارة اولا في العلية والفرضية وباعتبارها في اللام قوله ما لاستعارة مكنية متولة كانت التشبيه المضمير في النفس كما هو مذهب المص رح والمثبه المذكور كما هو مذهب السكاكي رح قوله او قرنت في استنباده الى الاستعارة اشارة الى ان التجريد والرشح انما يعتبران بعد القرينة لانها مقدمة للاستعارة ويؤيده مقابلة المطلقة فانها بعد اعتبار القرينة قوله ما لم تقرر

بصفة معلوم القرن سوسن جبرني يجزي من حد نصرو ضرب لغة
فيه كذا في الزاج قوله بصفة ولا تفرغ اذا كان الملازم من لغة الكلام الذي
فيه الاستعارة فهو بصفة وان كان كلاما مستعارة لا يجزي به بعد ذلك
الكلام فهو تفرغ سواء كان بحرف التفرغ او لا قال الشارح روح
في شرح المفتاح في قولنا لقيت بحرا اما اكثر علو مكان جعل ما اكثر علوه
صفة فبغير القول وان جعل تفرغ ككلام فلا كلام قوله ثم وصفه
بالقراء اذا كان من غير المساء بخارة وغيرة اذا كثر واما اذا كان
من قولهم ثوب غامر اي واسع فهو ترشيح قوله والمقارنة سياق الكلام
لا لفظ غمر لانه لا يدل على تعيين المعنى المجازي بخلاف سياق الكلام ويقع
منه انه اذا كان في الكلام ملازمان كل واحد منهما معين المعنى المجازي يجوز
ان يكون كل واحد منهما قرينة وتجزيدا الا ان اعتبار الاول قرينة
اولى لتقدمه والمقارنة من لغة الاستعارة قوله اي شارعا في الضحك
لما كان التسمي عبارة عما دون الضحك على ما في الصحاح ولم يكن الضحك
معاماله فسميه بشيء عا في الضحك وفيه مدح له بانه وقور لا يضحك
وانه خلق باسم الساقطين غاية التسمي قوله غلقت بضحكتي غلقت
اشارة الى انه يعلم ان السائلين حقا عليه بواسطته صارت الاموال حره وند
عندهم وانه عاجز عن اداء ذلك الحق فلذلك لم يقدر على انفكاك
الاموال عنهم قوله وعليه اي على التجريد قوله والاداء جرت
عندهم مجرى الحقيقة اعتبار الاداء مجازية مجرى الحقيقة في الاصابة
يشير الى ان التجريد حقيقة وقد صرح في شرح المفتاح بكون الترشيح
حقيقة حيث قال وما يجب التنبه له ان الترشيح هو ان كان بصفة
او تفرغ كلام فهو على حقيقة لا بناء على المشبه به حق كان المستعار
للعالم بحر اخر مثلا طم الامواج والاستبدال اشتراكا بفرع عليه ان
والتجارة وعدمهما فلا يفسر فيه تشبيه ولا استعارة انتهى فعلى قياس
الترشيح يكون المستعارة في التجريد الشجاع الساكن السلاح ولا يرد
ان التجريد مشعر بالتشبيه مع ان معنى الاستعارة تناسي التشبيه وادعاء
ان المشبه عين المشبه هذا لكن ذكر في شرح الكشاف ان الترشيح قد يكون

مجازا كالتعشيش والوكر في قوله * ولما رأيت النضر عن ابن دابة
وعشش في وكره جاش اه صدرى * ولعل ما ذكره في شرح المفتاح
بناء على الاكثر قوله والاخرى مكينة يستفاد من هذا الكلام
ان ذكر المشبه في المكينة اعم من ان يكون بلفظه الموضوع له او بغيره
قوله يكون اذا قد تمزلة الاطفاق المكينة اه يعني يكون قرينة الاستعارة
المكينة والقرينة لا تكون تجزيدا ولا ترشيحا كما مر ثم انه وقع في بعض النسخ
فلا يكون تجزيدا وهو المناسب لكلام الشارح روح فانه قد سبق في كلامه
ان الاداء تجزيد وفي بعضها فلا يكون ترشيحا وهو المناسب لكلام الكشاف
اعني وهو انه شبه ما يدركه فان المتوهم منه كونه ترشيحا قوله مرشحة
من الترشيح وهو التزيين وحسن القيام على المال قوله حاورت بالخاء المهملة
من المحاورة بمعنى المكالمه كذا ذكره في شرح المفتاح ويجوز ان يكون
من المجاورة بالمعنى بمعنى با كسي همسايه كردن وعلى التقديرين هو قرينة
لفظية وما يدركه ترشيح قوله هذا تجزيد لان اضافته لذي الابد قرينة
قوله هذا ترشيح اي له ليد اظفاره لم تقم واما مقدر فلبس تجزيد ولا ترشيح
لان للتعريف بكلام المعنيين يجوز انصاف المستعار له والمجتمعة من قوله
على تناسي التشبيه فان قلت قد يحى الترشيح للتشبيه كما سيجي قلنا المراد
تناسي التشبيه في نفس الترشيح الواقع بعد الاستعارة والتشبيه قوله حتى
انه يبنى بصفة المضارع لكون البناء مستقلا بالنظر الى ما قبله اعني التناسي
لا لحكاية الحال الماضية كما وهم قوله اذا معنى اه اذا تشبيهه عند الاستعارة
فكيف الاعتراف به قوله صريح في الايضاح حيث قال واذا جاز البناء
على التشبيه مع الاعتراف بالمشبه قوله ويدل عليه اه اذا وكان المراد
بالاصل التشبيه لم النكران قوله بالمطابقة فيكون التجوز حينئذ في المجموع
اي اللفظ المركب لا في معنى من مفرداته بل تكون باقية على حالها قبل
هذا التجوز من كونه حقيقة او مجازا كذا في شرح المفتاح الشريف
ولا يخفى انه مبنى على ان المدلول المجازي والمدلول مطابق بناء على انه تمام
ما وضع له بالوضع النوعي واما اذا كان مدلولاً نصيباً او التزاهيا كيف يكون
مدلول المركب معني مطابقا مع كون مدلول بعض اجزائه مدلولاً نصيباً

او التزاميا قوله واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد وقبل قد سبق
من المصنف والشارح رج ان طرفي التشبيه التمثيل قد يكون مفردا
وهذا يقتضي بناء الاستعارة في المفرد على التشبيه التمثيلي فاجراج قوله
تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا يصلح للتعويل وفيه ان مادة النقص
يجب ان تكون محققة ومجرد الجواز لا ينفع وليس كل تشبيه يجري فيه
الاستعارة ولعل الفرق ان المشبه والمشبّه به لما كانا مذكورين في التشبيه
يجوز ان يكون وجه التشبيه منتزعا من متعدد هي الاوصاف مع كون
طرفيه مفردا سيما اذا كان وجه التشبه مذكورا واما الاستعارة فلا بد
فيها من جعل الكلام خلوا عن المستعار له والجامع فلو كان الوجه فيه
منتزعا من متعدد مع كون لفظ المستعار منه مفردا صار الكلام لغزا
قوله اشارة اه يعني انه ليس داخل في التعريف حتى يرد ان الاولى تفهمه
على قوله تشبيه التمثيل لكنه عام داخل في عدد الجنس قوله تقدم
رجلا وتؤخر اخرى في شرحه للفتاح يلحق ان يكون المراد بالرجل
الخطوة لان المتزدد الذي يقدم رجلا لا يؤخر الرجل الاخرى بل تلك
الرجل الاولى لم يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف انتهى
اي الى جهة هي خلف المتزدد فاندفع ما اورده السيد في حواشي
شرح الفتاح من انه على هذا التفسير يكون المراد بالقدم قد علم الشخص
فيكون الخلف الواقع في مقابلته خلفه ايضا ومن البين انه هذا ليس
هيئة المتزدد وان المتبادر من المثل المذكور ان يكون التقديم والتأخير
واقعيين على شيء واحد كالا يخفى على ذي انصاف والحق مطلقهما
انما يظهر على ما صورناه من ان المراد تقدم رجلا تارة وتؤخرها تارة
اخرى ووجه الاندفاع ظاهر للتأمل في عبارة اما اندفاع الثاني في قوله
بل تلك الرجل الاول فان فيه اشارة الى ان تفسير الرجل بالخطوة
ليصير متعلقا واحدا وهو الرجل التي قد منها بخلاف ما اذا جعل
على معناها الحقيقي واما اندفاع الاول فان في تأخير الخطوة بالرجل التي
قدمها نصير الخطوة واقعة الى الجهة التي هي خلفه وهذا التفسير
الذي ذكره الشارح رج موافق لكلام السكاكي رج حيث قال فان قوله

وتؤخر اخرى معناه تؤخر رجلا اخرى قوله شبه صورة تردد اه اي شبه
الهيئة المنتزعة من اقدامه على البيع تارة واحكامه عنه اخرى الملزومة
لتردده وتشككه في المبايع بصورة ملزومة لتردده من قام للذهاب
وهي الصورة المنتزعة من تقديم الرجل تارة وتأخيره اخرى والمنتزعة منه
ههنا في المشبه والمشبّه به هو اجزاء المركب ومادة كما ترى ونص
عليه السيد في حواشي شرحه للفتاح والعلامة في شرحه فالصورة
المشبّه بها معنى مطابق لقوله تقدم رجلا وتؤخر اخرى والاضافة
في قوله صورة تردد لامبنة وابست يائنة حتى يرد عليه ان التردد ليس
معنى مطابقا للمثل المذكور بل لازما لمعناه المطابق وقد صرح سابقا
بان المشبه به انما يكون معنى مطابقا قوله وهو الاقدام تارة والاحكام
اخرى وهو داخل في الطرفين قوله كذلك وضع المركبات اه ولذا
يحتاج في افادة المعاني التركيبية الى رعاية القوانين التي اعتبرها الواضع
قوله موضوع للاخبار بالاثبات اي للاعلام بالاثبات شيء لشيء
مطلقا ان كان الالفاظ موضوعا للصور الذهنية والاعلام بثبوت شيء
لشيء مطلقا ان كانت موضوعا لأمور خارجية والهيئة التركيبية
الخصوصية في زيد قائم موضوعا للاخبار بثبوت القيام لزيد وقس
على ذلك والمراد بقوله للاخبار بالاثبات الاثبات المخبره للقطع
بان ما وضع له الهيئة التركيبية نفس الاثبات لا الاخبار به
الا ان الفرق بين المعنى الحقيقي والمجازي لما كان باعتبار قصد
الاخبار وعدمه تارة من الموضوع له مثلا قوله * هو اي مع الركب
الجانين مصعد * معناه الحقيقي اثبات الاصعاد مع الركب الجانين لهو اي
على قصد الاخبار والاعلام ومعناه المجازي ذلك على ان يقصد
اظهار التحسر والتحزن وبما ذكرنا ظهر اندفاع ما يتوهم من ان كلامه
هذا يدل على ان المجازي في المركب يكون باعتبار هيئة التركيبية التي
هي جزؤه وما ذكره سابقا يدل على انه يكون باعتبار مدلوله المطابق
قوله والغرض الخ اي الغرض منه اظهار التحسر على مفارقة
الحبوت اللازم للاخبار بها لان الاخبار بوقوع شيء مكروه

يلزم اظهار الحسب والتميز قوله يخسر المجاز المزمع بناء على ان
 للمعرف يجب ان يكون مساويا للمعرف قوله حدول عن الصواب فيه
 انه انما يكون عدولا عنه او وجد شاهد من كلام الباطل للمجاز المركب
 سوى الاستعارة وما ذكر من المثل وغيره من خلاف مقتضى الظاهر
 وهو قد يكون كناية وقد يكون مجازا وقد مر تفصيله في المقدمة فلم لا يجوز
 ان يكون كناية مستعملة فيما وضعت له لينقل الى اوانها قوله اي
 استعمال المجاز الى الاول نظرا الى المعنى فان الكلام في المجاز المركب
 والتميز نظرا الى القرب اللفظي قوله على سبيل الاستعارة لان يكون
 استعماله على وجه الاستعارة مساويا او لا بالتميز الى استعماله على
 الحقيقة والتشبيه قوله فهذا لا ينفك في شرحه للمفتاح الحاصل
 انه يجب ان لا يتغير المثل من حال المورد المشبه به الى حال المضرب
 المشبه ليصح انه استعارة وهذا لا ينافي ما ذكره صاحب الكشاف من
 انهم لم يضربوا مثلا ولا رآوه اهلا للتفسير ولا جديرا بالتداول والقبول
 الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه ومن ثمه جوفظ عليه وحجى من
 التفسير قوله قد اتفقت الاراء ينبغي ان راد ما عند ائمة الشيعه فانه
 سيجي انه ليس في كلامه ما يشعر بالاستعارة بالكناية قوله امر
 تختص اي لا يوجد في المشبه لانه لا يوجد في غير المشبه اتصالا
 فان اللفظ لا يوجد في غير السبع لكن لا يوجد في الميتة قوله خالبة
 عن النسبية قد يقال انما سمي الاستعارة لشبه الاستعارة في ادعاء
 دخول المشبه في جنس المشبه وليس بشي اذ الادعاء عند المصريح
 فانه قال في الايضاح اثبت لها اي الاستعمال بداعي سبيل التخييل بمبالغة
 في تشبيهها فالمراد بالتخييل ان الايات المذكور تخييلي في قوله لنخل
 انه من جنس المشبه به مناقشة قوله فالا يكمل وجد اه بل يكون ناقصا
 كالاطفار فان الاعتدال متحقق في الاستعداد دونها بالنسب لكن كاله بها
 قوله ما يكون قوامه ويكون حصول وجه الشبه في العادة كاللسان
 الانسان في الدلالة على المقصود وانما قلنا في العادة اذ يمكن حصول
 الدلالة بالاشارة لكنه غير متبادر قوله وعبرة لا تفلح بفتح العين

اي

اي دمع لا يمنع عنى من اقلع عنه اذا امتنع قوله شبه الحال اه هذا على
 تقدير ان لا يكون لسان حال من قبيل لحن الماء قوله في الانسان التكلم
 احتراز عن الانسان الاصح فان قوام الدلالة فيه بالاشارة قوله فإذا
 يقول اه فانه يوجد فيه الاستعارة التخيلية بدون الاستعارة المكنية
 قوله لا مستند له اي صريح لما سيجي من كلام الشيخ فان المصريح
 استغنى عنه كما يشعر به عبارة الايضاح قوله وبهذا يشعر اه انما قال
 يشعر لانه ليس في كلامه اطلاق الاستعارة بالكناية على المورد صريح
 قوله وهو صريح اه حيث اطلق المستعار عليه وجعله مرادوا اليه
 فهو مستعار بطريق الكناية اي لا بطريق التصريح به بل بذكر
 لازمه قال قدس سره ان نسبة هذا الفهم اليه اه صاحب الكشاف
 موضح في مواضع عديدة بان الاستعارة بالكناية الاظفار ونحوه قال
 في تفسير قوله تعالى ختم الله الابصار في قوله تقرى الرياح رياض
 الحزن مرهرة * اذا سري النوم في الاجفان ايظافا * ان الرياح استعارة
 بالكناية عن الضيق والايضاظ عن الاطعام بل انما يكون كذلك
 اذا كان ما هو المقصود والمضرب به واضحا كونه من روادف المسكوت
 وشائعا لا شعرا منه تشبيها بالاستعارة كما في قوله تعالى ينقصون اه وقولهم
 عالم به ترف الناس منه اذ لا فرق بين البابين سوى ان النقص تمهيد لكون
 المنقوض خبلا والاضراف لكون المشرق منه بحر او ان لهما من يد اختصاص
 بالحبل والبحر وان تشبيه العهد بالجبل والعالم بالبحر شائع مستفيض
 لا تشبيه الايقاظ بالاطعام فانه انما يلزم من ايقاع تقرى عليه وقال في تفسير
 قوله تعالى اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى وقد ظن ان الاستعارة
 بالكناية من الترشيع اسبق استعارة الحمار للبلد في قولهم * كان اذنى
 قلبه خطلا وان * والحبل للعهد في قوله تعالى ينقصون عهد الله وليس
 بدلالة الخالفة المصطلح المشهور المقصود التنبيه على مكان المسكوت
 لا ريبه وقال في تفسير قوله تعالى صم بكم عن الآية ان قوله اي صاحب
 الكشاف في الاستعارة بالكناية بخلاف رأى صاحب المفتاح فقد
 فسرها المصريح بانها ذكرى من روادف المستعار تشبيها على مكانه

على سبيل الرمز وقال ههنا وعلم من كلامه اي صاحب الكشف ان الاستعارة
في الافتراض تصير بحجة لكن لما كانت متفرعة عن استعارة الاسد للشجاع
صار كناية عن ذلك قال قدس سره مع ان عبارة صريحة اه هذا
بمجرد دعوى فان المستفاد من عبارة انهم يسكتون عن ذكر المستعار
ويرمزون اليه بذكر شيء من روادفه واما ان الاستعارة بالكناية
هو المسكوت او هذا الرادف فكلا بل الظاهر ان يكون هو الرادف
لان الكناية ذكر اللازم وادارة الملزوم فالرادف اولى بان يسمى كناية لانه
توطئة وتمهيد ليتقبل منه الى المسكوت وهو المقصود وقول صاحب
الكشف وهذا هو المستعار بالكناية اشارة الى ذكر شيء من روادفه
لتلايكون مخالفا لما ذكره في مواضع عديدة وهو الظاهر اقر به في الذكر
قال قدس سره بان المستعار هو المسكوت هذا مسلم لكن كونه كناية
غير من كونه في كلامه بل كونه مكنيا عنه والكناية غير المكنى عنه
قال قدس سره وان الرادف المذكور كناية عنه اذا كان الرادف كناية
مع انه استعارة تصريحية كان استعارة ملتبسة بالكناية عن المسكوت
قال قدس سره اشارة اه هذه الاشارة مسلمة لكن لا يظهر منه ان الاستعارة
هو المسكوت او الرادف المذكور قال قدس سره بل لم يرد به الخ
هذا ممنوع ظن الظاهر منه انه الاظهار عند صاحب الكشف
قال قدس سره على قياس ما عرف الخ اشارة الى ان قول صاحب
الكشف الذي مر سابقا اذا الكناية لا تنافي في ارادة الحقيقة ليس
معناه ان الافتراض ههنا كناية مع انه حقيقة اذ لا منافاة بينهما بل ان الكناية
كما لا تنافي في ارادة الحقيقة لا تنافي في ارادة الاستعارة فالافتراض مع كونه استعارة
مصرحة لا تنافي في كونه كناية عن المستعار المسكوت ولا يخفى انه حينئذ
لا يكون اطلاق الكناية عليه بالمعنى المصطلح فانها حقيقة كما سيجي
واعلم ان صاحب الكشف قال ولما لم يكن الافتراض او النقص كناية
عن المسكوت بل دالا على مكانه كان كناية في النسبة اعني اشارة الاسدية
للمردوف والجلية له وهو الشجاع والعهد فلو قبل ينقصون العهد
والجليل مثلام يكن من استعمال اللفظ في القدر المشترك نظرا الى انه

انما احتجب لاثبات الجليلة وترشها لكونه كناية وجاز ان يعد منه نظرا
الى انه في نفسه استعارة انتهى وهذا يدل على ان النقص من حيث انه
كناية عن اثبات الجليلة مستعمل في معناه الحقيقي اعني ابطال طاقات
الجليل فيكون كناية عن اثبات الجليلة للمعهد وترشها للجليل ومن حيث انه
في نفسه استعارة كان مستعملا في مطلق الابطال المشترك بين
ابطال العهد وابطال الطاقات ولا يلزم ارادة معين من اللفظ الواحد
في اطلاق واحد لان الاستعمال الثاني هو المراد والاستعمال في المعنى
الحقيقي لمجرد الاختصال الى ملزومه فلا يكون المعنيان مقصودين بالذات
من لفظ واحد وهذا متحقق في كل مجاز وكناية فانه لا بد من تصوير المعنى
الحقيقي ليتقبل منه الى لازمه او ملزومه فعلى هذا يكون قوله اذ الكناية
لا تنافي في ارادة الحقيقة على ظنا هره ويكون النقص كناية مصطلحة
قال قدس سره علم انه اراد او لا يخفى انه منافي لما نقلته مما بقا
من الكشف ان الاستعارة بالكناية انما تكون اذا كان واضحا كونه
من روادف المسكوت شائعا لاثباته تشبيها بالمستعار منه ولذا لم يقل
يكون لغز استعارة بالكناية فالجواب انه كناية باعتبار المعنى الحقيقي
وان كان استعارة تصريحية في نفسه كما فهم من عبارته التي نقلنا بها
انما قال قدس سره وهو نظير ما عطف في الترشح حيث قال في تفسير
قوله تعالى اولئك الذين اخطوا الضلالة اه ان التعقيب بالملايم قد يكون
تبعا لاستعارة الاصل لا وجه له غيره كما في قوله * له لهد اظفاره لم تقم
وقد يكون مستقلا كما في فحش في وكره فان طرفي الرأس للشمع
باعتبار الوكرين بالنسر والغراب قال قدس سره من ان الكناية
في الايات هي قولهم ان الاستعارة كناية في الايات كناية عنه لافي اليد
انها غير مقصودة بالذات قال قدس سره لا يخلو عن تعسف لا تعسف
فيه فان المعاني كما تكون حقيقة تكون مجازية ويكون الاستعارة حينئذ
بالمعنى المصطلح بخلاف ما اذا جعلت باقية على معانيها فان اطلاقها
عليها لا يصح بالمعنى المصطلح ولا بالمعنى اللغوي كما اعترف به سابقا
قال قدس سره بما وعدناه بقوله وان شئت جليلة الحال فاستمع لهذا المقال

قال قدس سره واستبان منه انه قد عرفت ان ما ذكره الشارح راجع
 مراد صاحب الكشف وان ما ذكره المبيد ناش من التعصب وعدم
 تتبع الكشف قوله وانما ادل امكن الظاهر المتبادر من قوله ارادة ان يثبت
 للشمال بذا ان الاثبات المذكور استعارة ويحتمل ان يكون مراده ان اليد
 المثبتة استعارة مكابيل عليه قوله لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة فلذا
 قال الشارح راجع قريبه وليس في كلامه ذكر الاستعارة بالكناية بل يفهم
 من قوله لانك تحتمل الشمال مثل ذي اليد ان اثبات اليد مبنى على تشبيهه
 بذي اليد واما ان ههنا استعارة بالكناية اولاً على تقدير وجودها انما
 التشبيه المذكور لو التشبيه المذكور اعني الشمال او التشبيه به المتروك
 اعني ذا اليد فلا دلالة لكلامه عليه قوله يمكن ان ينص عليه بذكر
 لفظه ان عليه صريحاً ويشار اليه حساً او عقلاً قوله عن حقيقة اي
 عن موضع الحق الذي يستعمل فيه لا عن معناه الحقيقي اذ ليس اليد
 عنده مستعملة في غير معناه يدل عليه قوله مع انه لم ينقل من شيء الى شيء
 فقوله ويوضع موضعاً لا يتبين فيه شيء كالتفسير له قوله في قوة تأثيرها
 في الغداة يشير الى ان ضمير زل منها راجع الى الغداة والمراد تأثيرها
 في الغداة بالتبديد وصاحب الكشف جعله راجعاً الى الفترة وهو الاظهر
 والاول اقوى لان الكلام سبق للغداة قوله فيجد التشبيه المنزع
 اي فيجد المشابهة التي انتزاعها غير حاصل لك من البداهة يكون المعنى
 اذا صحت الشمال ولها شيء مثل اليد لئلا يخلو بل حصل المشابهة لك
 بما يضاف اليه اليد اعني الشمال حيث شبه في قوة التأثير بالمسالك
 في تصرف الشيء بيده فثبت له بذا محيلاً والمقصود ان يثبت له حكم
 التصرف في الشيء بيده قوله سلا في التاج السلوان بل شدن لدوه وعشق
 ويعني يعني من حدثه من وفعل يفعل بالفتح فهما لغة شاذة وفي الصحاح
 خلوت عنه واميلت عنه قوله مجازاً بالتصنيف حال والعامل فيه معنى الفعل
 المستفاد من كذا التفسير اي افسره بسلا حال كونه مجازاً قوله عن الصحو
 خلاف السكر متعلق بقوله صحا يعني انه مشتق من الصحو خلاف السكر
 لا من الصحو يعني ذهاب الغيم قوله وقيل هو على القلب بناء على ما في التاج

ان الاقصار بان استبان ان اركاري بانواتي وكذا في الصحاح والقاموس
 فلا يمكن استاده الى الباطل قوله الصحة ان يقال له ان اراد صحة هذا
 القول على تقدير كون الامتناع والترك بمعنى الحقيقي فممنوع فان القدرة
 مقصورة في مفهومهما ايضاً في التاج الامتناع استادن والترك دعوت
 برداشين وان اراد صحة على تقدير ان يحمل الامتناع والترك على مطلق
 الانقضاء والزوال فسلم لكن كلام القائل على تقدير رجل لا قصار على
 معناه الحقيقي مع ان القول بالقلب يتضمن كنية لطيفة وهي انه ترك
 الباطل مع القدرة عليه قوله تنفي الاستعارة بالكناية منه المص لا عند
 القوم قوله اراد ان يبين انه هذه الارادة بطريق الكناية او بطريق
 الاستعارة التخييلية بعد حل الافراس والرواحل والوصفي على الاستعارة
 التخييلية والاستعارة بالكناية فلا يرد انه لم يقصد من الافراس والرواحل
 على مذهب المص راجع على تقدير كون الاستعارة تخيلية الاحقيقة
 الافراس والرواحل فكيف يدل على انه بطلت الآلة وانما لا يلام ذلك لو
 اراد باقراس الصبي ما يلزمه ففهم الاستعارة الحقيقية قريبة للكناية كافي
 قوله فعلى يتقضيون عهد الله او توهم له الآلات كما هو مذهب السكاكي
 راجع قوله واعرض عن معاودته اذا القاضيد للمعاودة لا يهمل الآلات
 بالكناية قوله فبطلت الآلة من بطل الاجر بالفتح بطلت اي تعطل
 لا من بطل الشيء بطلانا فلا يرد ان التعرية لا تدل على البطلان قوله
 بحجة من جهات التفسير اي بفرض من افراضه قوله والصبي على
 هذا من الصبوة اي الصبي في اليفتاسم يقال صبي بين الصبي والصبوة
 اذا كبرت قصرت واذا قصرت مددت ما اخوذا من الصبوة مصدر صبأ
 يصبوا صبوة وصبروا بمعنى الميل الى الجهل والقوة لا من الصبياء مصدر
 صبي من حد سمع وهذا على وفق ما في الصحاح من ان مصدر المبني
 من حد تصب صبوة وصبروا مصدر المبني من حد جمع صبأ بالفتح والمبني
 وفي القاموس من الصبوة جهلة القوة صبأ صبوا وصبروا وصبي وصبياء وصبي
 كرمي فعل فعلة فالاستفاد منه ان كلا اللفظين مشتركان في المصادر
 وانما كان الصبي على هذا المعنى مأخوذاً من الصبوة لا من الصبياء

لان المناسب تشبيه المقصد بالمقصد لا تشبيهه حال الصبي بالمقصد
 ولا حاجة الى تأويل الليل بما عيال اليه على ما قيل لان المقصد الاصل
 للشباب ان يقضاه الشهوة التي تدعو النفس اليها وما عيال اليه مقصود
 بالتمتع قوله اوان الصبي فيه اشارة الى انه يجوز على هذا الوجه ان يكون
 الصبي من الصبية بتقدير المضاف كما في المفتاح كما انه يجوز كونه من
 الصبوة قوله وعنقوان الشباب فانه اوان اتباع الغي قوله والمثال من الليل
 بمعنى الاصابة اي محل نيل الشهوات قوله وليس يصحح اي كون قوله
 على اصح القولين متعلقا بقوله مستعملة ليس يصحح لانه يفهم منه
 ان كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له انما هو على اصح القولين
 وانما على القول الغير الاصح فانها تفسر مستعملة فيما وضعت له وليس
 كذلك لاتفاق القولين على انها مستعملة فيما وضعت له نعم فرق بينهما
 وهو ان الوضع على القول الاصح ادعائي وعلى غير الاصح تحقيقي
 ويمكن ان يقال ان قوله على اصح القولين ليس اشارة الى الاختلاف
 في كونها مستعملة فيما وضعت له بل هو مجرد بيان لدخول الاستعارة في قوله
 هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له مع كونه مجازا فاصله ان الاستعارة
 كلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين مع انه لا يسمى على ذلك
 القول حقيقة بل مجازا وانما قيد به لان دخولها انما يضر على هذا
 القول لا على القول الغير الاصح لانها حقيقة عليه وعلى هذا التوجيه
 تعلقه بقوله في الاستعارة اظهر كما في عبارة المتن ولعل هذا وجه التأمل
 ويجوز ان يكون وجهه انه لا يلزم من عدم جواز ارادة الوضع في الجملة
 والوضع بالتحقيق انه يكون تعلقه بمستعملة غير صحيح بل هو ان يراد
 الوضع بالتأويل فيكون المعنى في الاستعارة تعدد الكلمة مستعملة فيما
 وضعت له بالتأويل على اصح القولين ولا يسمى حقيقة وجبته في فهم
 الكلام فانه لا ينطلم والجواب ان جعل الوضع على الوضع التأويلي
 بعد لان المتبادر منه انما يطلق الوضع او الفرد الكامل وهو الحقيقي
 قوله فيترك كون الكلام قلنا فاختل النظم وصار معقدا للفظان

بين قوله على اصح القولين وتعلقه بقوله في الاستعارة تعدد الكلمة
 مستعملة فيما وضعت له وبين قوله ولا تسميها حقيقة وبين قوله تعدد
 الكلمة او بقوله على اصح القولين قوله فيجب ان يكون لازمة او اراد
 انه احتراز وتقييد للتأويل على ان حرف الجر المحذوف هو اللام
 دون عن كذا في شرحه المفتاح ولا يخفى ما في التوجيهين من التكلف
 لان لازمة تكون للتأكيد وما نحن فيه ليس محلا له واستعمال الاحتراز
 بدون كلمة عن الملقوطة او المفردة خلاف الظاهر المتبادر قوله مبنى
 على تجوزاه فالمراد بقوله ليحترز لينضح الاحتراز قوله واجيب اه اجاب
 في المختصر بان السكاكي رح لم يقصد ان يطلق الوضع بالمعنى الذي
 ذكره يتناول الوضع التأويلي بل مراده انه عرض للفظ الوضع اشراك
 بين المعنى المذكور وبين الوضع التأويلي كما في الاستعارة فقده بالتحقيق
 ليكون قرينة على ان المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل
 فيه احيانا وهو الوضع التأويلي وفيه بحث اما اولا فلانا لانتم عروض
 الاشتراك فان المتبادر من الوضع هو التحقيق وانما يطلق على الوضع
 التأويلي تجوزا وامانا فلانه فرع تعريف الحقيقة بما ذكر على تعريف
 الوضع بتعيين الكلمة بازاء معنى بنفسها ثم قال وانما ذكرت هذا القيد
 ليحترز به عن الاستعارة في الاستعارة الخ فهذا صريح في ان الوضع
 في تعريف الحقيقة بالمعنى المذكور وان قوله من غير تأويل في الوضع
 الاحتراز لتعيين المراد قوله ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام اما
 اولا فلان عبارة المفتاح صريحة في ان قيد بنفسها لاخراج مطلق
 المجاز من تعريف الوضع فانه قال قولي بنفسها احتراز عن المجاز اذا
 صيته بازاء ما اردته بقرينة فان ذلك التعيين لا يسمى وضعاً وامانا فلما
 مر من ان القرينة في المجاز مطلقا للدلالة بخلاف المشترك فانها لتعيين
 المراد وامانا فلان تعيين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى المجازي ادعائي
 انما هو بسبب القرينة فكيف يصح انه تعيين اللفظ بنفسه وامانا رابعا
 فلان المتبادر من الوضع الوضع الحقيقي لا الادعائي قوله ورد الخ
 حاصله ان تعريف الحقيقة غير ما نفع قوله لا بعبارة المفتاح الخ

أشار بذلك إلى أن القصر في قولنا انما يمكن به هذه العبارة اضافي فانه يمكن
التعقيد بعبارة تؤدي معناه غير عبارة المفتاح بان يقال باعتبار وضع
استعمل به قوله لزوم الدور بالمعنى المصطلح اعني توقف الشيء على
ما يتوقف عليه لان معرفة المعرف تتوقف على معرفة المعرف المتوقفة
على معرفة المعرف بلا واسطة في الاول وبواسطة في الثاني قوله
لا ينبغي ان يلتفت اه لان الشائع فيما بينهم ان يكون بالتقدم في التأخر
لا العكس لاسيما في التعريفات فانه لا يجوز فيها الاكتفاء اصلا لكمال
الغاية فيها بالبيان قوله ولو سلم اه اي ولو سلم ان المراد بالوضع ما وقع
به الخطاب بناء على شيوعه فيما بينهم فهو لا يتفق في دفع الانتقاض لانه
يصدق على الصلوة المستعملة في الدعاء انها كلمة مستعملة فيما هي
موضوعة له في الجملة وهو الوضع اللغوي من غير تأويل في الوضع الذي يقع به
الخطاب وهو الوضع الشرحي فانه وضع محقق وان لم يستعمل في الدعاء
بهذا الوضع فلا بد من تقييد الوضع الذي يستفاد من قوله فيما هي
موضوعة له بالوضع الذي به الخطاب حتى يخرج قوله اي مع قطع النظر
اشارة الى ان قيد الحبيبة للاطلاق فان الحبيبة اذا كانت عين الحديث
كانت للاطلاق بمعنى انه لا يغير معه شيء اخر حتى الاطلاق ايضا فيكون
المعنى الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له باعتبار كونها موضوعة له من غير
اعتبار امر اخر وبهذا يتضح انه لا يمكن اعتبار الحبيبة في تعريف الجاز
لان استعماله في غير الموضوع له ليس بمتاعلي كونه غير موضوع له من غير
اعتبار امر اخر فانه لو فهم من ان الحبيبة ليست له مستغلة للاستعمال
فيها والمدة خلية فمقتضى هذا فصيحة التقييد بها في الحقيقة بدون الجاز محلي
محتمل لان ذلك محتمل على توهم كون الحبيبة للتفصيل قوله لا يدخل فيه
الفاظ ليس المراد به ما يكون سهواً والسبق للتفصيل بل ما يكون خطأ
في اللغة صادرا عن قصد فلا بد ان قيد المستعملة بمرجع اللفظ قوله
وهذا غلط اه لان استعماله خطأ في اللغة انما يعلم بسبب قرينة صالحة
او مقابلة كانت مع ذلك اللفظ ومقابل ان حاصل كلام الجيب ان المراد
بقوله مع قرينة ما عده من ارادة معناها ان ينصب تلك القرينة والفاظ

لكون كلامه صادرا لاعتقاده لا ينصب القرينة على ان وجود القرينة
في صورة لا يستلزم وجودها في جميع الصور فاللفظ الذي لا يوجد
فيه القرينة داخل في التعريف فندفع لما عرفت ان المراد باللفظ الخطأ
في اللغة قصد لوانه لا بد ان يكون معه قرينة والامساك بهم كونه غلطاً
وقد مر ان نصب القرينة امر خفي فادبر الحكم على وجود القرينة قوله
الجاز اللغوي اه احتراز عن الجاز العقلي والجاز الذي في حكم الكلمة
اهني الاعراب والجاز باستعمال المقييد في المطلق فانه لا فائدة فيه
سوى التوسعة في اللغة كما طلاق المشعر على شفة الانسان
قوله في معرض السبع معها في شمس العلوم المعرض بكسر الميم
المكان الذي يعرض فيه الشيء والعرض اشكار كردن وعرض كردن
وقال العلامة في زي السبع والزي الهيئة من اللباس قوله في انه كذلك
ينبغي اه الجاز متعلق ببرزت بعد تعلق الجاز الاول بها لئلا يلزم تعلق جازين
من جنس واحد بالفعل والضمير في انه راجع الى المنية باعتبار الموت وكذلك
اشارة الى الاسد وقع حالا ومعنى ينبغي بيانه وسرد فالمعنى برزت المنية
مع الاظفار في معرض السبع مع الاظفار في انها ينبغي مما تلت للاسد
من غير تفاوت بينهما لا شرا كهما في اغتيال النفوس قهرا من غير
فارق بين الضار والنافع وهذا المعنى هو الموافق لقوله لا يتفاوتان
وليس فيه الا العتابة في تذكير الضمير وفي شرحه للمفتاح وتبعه السيد
قوله في انه اي السبع كذلك ينبغي وهو ان يكون له مخلب وناب ولفظ
كذلك في موقع الحال انتهى فالكاف في كذلك مثل الكاف في قولهم
الاسم كزيد اي زيد ومثله فالمعنى ان السبع ينبغي مثل كونه ذاتا اي
كونه ذاتا ومثله ككونه ذاتا مخلب وذا اظفار ولا ينبغي ان السبع متصف
بهذه الصفات فاللائق ان يقال في انه كذلك لانه ينبغي كذلك وانه
لا فائدة في اعتبار هذا القيد قوله استعارة وصف الخ اي لفظ احدي
الصورتين لفظ الصورة الاخرى بان يستعمل بدله اوليان الصورة
الاخرى والاولى تلك لفظ وصف الثاني قوله كما يقال الخ ولو قيل
ان القسم ههنا ليس عاما من المقسم بل قيد القسم لان القسم عبارة

عن ضم القيود الى المقسم فالقسم هو الايض الحيوان قلنا فليكن
 في عبارة السكاكي رح كذلك قوله وبما يدل قطعا على ذلك انه لا يخفى
 ان هذا جواب اخر حاصله منع كون المقسم المجاز المفرد بل اعم منه
 والجواب الاول تسليمه ومنع لكون المقسم اخص مطلقا فالواجب
 تقديم هذا الجواب على الاول او اراده بكلمة على كما في المختصر الا انه
 لقوة هذا الجواب وكونه مؤيدا للجواب الاول في ان مطلق الاستعارة
 ليس قسما للمجاز المفرد اخره واوردته بعبارة تدل على قوته قوله فعلم منه
 انه ليس مورد القسمة اى ليس المجاز المعروف بالكلمة المستعملة اه مورد
 القسمة ولا يخفى ان هذا القدر لا يدفع الاعتراض لان مدار الاعتراض
 انه جعل الاستعارة من اقسام المجاز الراجع الى معنى الكلمة التي لا تكون
 المفردا فلا يصح عند التمثيل الذي هو مركب منها فلذا ضم اليه
 في المختصر مقدمة اخرى وهي قوله فيجب ان يراد بالراجع الى معنى
 الكلمة اعم من المفرد والمركب ليصح الحصر في القسمين اى حصر
 اللغوى في الراجع الى معنى الكلمة والراجع الى حكمها وتفصيل ذلك
 انه قال المجاز عند السلف قسمان فالمراد من المجاز اللفظ الذي يتجاوز
 عن موضعه الاصلى سواء كان معنى او اهرايا او نسبة ليدخل المجاز
 العقلي الذي هو في الجملة والمجاز في الحكم فيه ويكون المراد باللغوى
 ما ليس بعقلي اى المجاز الذي له اختصاص بمكانه الاصلى بحكم الوضع
 سواء كان في معنى اللفظ او حكمه بخلاف العقلي فان اختصاصه بموضعه
 الاصلى بحكم العقل كما في المفتاح واللغوى بهذا المعنى قسمان راجع الى حكم
 الكلمة وراجع الى معنى الكلمة اى اللفظ مفردا كان او مركبا ليصح الحصر
 بينه وبين الراجع الى حكم الكلمة والراجع الى معنى اللفظ قسمان متضمن
 للفائدة وغيره والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغيره فالاستعارة قسم
 من المجاز الراجع الى معنى اللفظ المتضمن للفائدة مفردا كان او مركبا
 فلا يكون قسما من المجاز المفرد بقى ههنا شيء وهو انه وقع في المضاح
 بعد قوله لغوى قوله وهو ما تقدم ويسمى المجاز في المفرد فكيف يمكن حله
 على ما يعم المجاز المركب والمجاز في الحكم والجواب ان المراد بقوله

وهو ما تقدم نفي توهم ان يكون المراد به ما يقابل الشرعى والعرفى
 لا الاختصاص بالمفرد او المراد به ان مثاله ما تقدم او المراد ان اللغوى عندى
 ما تقدم فانه لا يقول بالمجاز العقلي ويدخله في الاستعارة بالكناية وكذا المجاز
 في الحكم لا يدخله في المجاز بل يقول ان اطلاق لفظ المجاز عليه بطريق
 التشبيه ونسبته بالمجاز المفرد باعتبار الاغلب كسمية المجاز العقلي بالمجاز
 في الجملة هذا غاية التوجيه لكلام الشارح رح وعلى هذا فالتقول
 بقطعية دلالة هذا الكلام بمجرد ادعاء لزوم الجواب والافان القطعية
 مع الاحتياج الى هذه التصرفات ولذا قيل انه يجوز ان يكون هذا
 التقسيم منه ايضا خطأ كعاد خاله التمثيل لكن الحق احق ان يقع
 فان السكاكي رح اجل من ان يتوهم في حقه انه قسم المجاز المفرد الى نفسه
 والى العقلي وكذا قسم اللغوى الى نفسه وغيره مع عدم شعوره بذلك
 قوله فلا يصح في التعريف الخ بخلاف قوله الراجع الى معنى الكلمة
 فانه ليس بتعريف وقريته صحة الحصر دالة على ان المراد بها اللفظ
 قوله مع انه صرح به يعنى انه صرح بان الاستعارة عنده قسم من المجاز المفرد
 فكيف يرضى بان يراد في تعريفه للمجاز من الكلمة اللفظ مطلقا فلا يرد ان
 كلام الشارح رح هذا مناف لما تقدم من قوله فعلم انه ليس مورد القسمة لان
 ما تقدم كان في بيان ما ذهب اليه السلف وهم قسموا المجاز مطلقا وهذا
 الكلام في بيان تعريفه للمجاز ثم التصريح المذكور اشارة الى ما
 في فصل المجاز العقلي حيث قال واتى بناء على قولى هذا ههنا وقولى ذلك
 في فصل الاستعارة التبعية وقولى في المجاز الراجع عند الاصحاب الى
 حكم للكلمة على ما سبق اجعل المجاز كله لغويا وينقسم عندى هكذا
 الى مفيد وغير مفيد والمفيد الى استعارة وغير استعارة انتهى اى على
 قولى يرد المجاز العقلي الى الاستعارة بالكناية وكذا الاستعارة التبعية
 وقولى بان اطلاق لفظ المجاز على المجاز في الحكم بطريق التشبيه وليس
 بداخل في المجاز اجعل المجاز كله لغويا وهو الكلمة المستعملة فيما هي
 غير موضوعه له الذى سماء المجاز في المفرد وقيل في بيان الحوالة انه
 صرح بان التقسيم اليهما المجاز اللغوى الذى عيى بقوله وهو ما تقدم

ويسمى المجاز في المفرد ولا يخفى انه لو فسر الحوالة بما ذكره يلزم المناقاة المذكورة قوله بعد ما اريداه يعني ان هذا التعميم لادخال المجاز المركب اعني التمثيل في التعريف وبعد ما اريد ذلك يلزم اما عدم دخول المركب فيه او دخول المجاز في تعريف الحقيقة قوله لم يدخل المركب اى المجاز المركب في التعريف لان الاستعمال في غير الموضوع له الشخصى فرع وجود الموضوع له الشخصى ولا موضوع له شخصا للمركب لعدم الوضع الشخصى له هذا ولو اريد الوضع الشخصى له اولا جزائه لاندفع الاعتراض كما لا يخفى قال قدس سره ان المتبادر من هذه العبارة اه هذا حق لكن اعتبار تلك الامور في الطرفين اعم من ان يكون تلك الامور اجزاء لهما او خارجة عنهما عارضة لهما كما في تشبيه السقط بعين الديك في الهيئة الحاصلة من الحمرة والشكل الكرى والمقدار المخصوص او معروض لهما والتفصيل ان الانتزاع من الامور المتعددة قد يكون من مجموع تلك الامور كالوحدة الاعتبارية للعسكر وقد يكون من امر واحد بالقياس الى اخر كالاضافات وقد يكون بانتزاع جزء من واحد وجزء من اخر وحيث قد يكون المنتزع مركبا ومستلزم التركيب المنتزع عنه ففي قوله وحيث يلزم ان يكون كل واحد من طرفي التشبيه التمثيلي مركبا مناقشة فتدبر فانها المقدمة التي اوقعته في الغلط وعليه مدار كلامه كما استقف عليه قال قدس سره لانه منتزع من عدة امور هي اجزاؤه لم يدع الشارح رح هذا المعنى فلا وجه لنتفيه انما يدعى ان الانتزاع من امور يقتضى تعدد المأخذ كما سيحكي من كلامه قال قدس سره كما ان وجه الشبه فيه اه لان المنتزع من المركب يكون مركبا البتة قال قدس سره ولو اكتفى في التشبيه التمثيلي الخ كلام مستدرك اذ لم يذهب الشارح رح اليه بل اكتفى بالانتزاع من المتعدد سواء كان مركبا اولا قال قدس سره ذهب المحققون اه في المفتاح ان القسم الثاني وهو ان يكون وجه الشبه غير واحد لكنه في حكم الواحد على نوعين اما ان يكون مستندا الى الحس كسقط النار اذا شبه بعين الديك في الهيئة الحاصلة من الحمرة والشكل الكرى والمقدار المخصوص

وكالتريا اذا شبهت بفقود الكرم المنور في الهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصفار المقادير في المرأى على كيفية مخصوصة الى مقدار مخصوص من الى اخر الامثلة المذكورة فيه وقد سبق ذلك في كلام المص رح ايضا وقال العلامة في شرح قوله واعلم ان التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور خص باسم التمثيل نحو اعمال الكفرة كالسراب في المنظر الحسن مع الخبر المومنين على ما ذكره في اخر القسم الثاني من وجه التشبيه فكلام هذه الا كما يريد على ان كون وجه الشبه منتزعا من متعدد لا يقتضى تركيب الطرفين والتشبيه التمثيلي لا يعتبر فيه الا كون وجهه منتزعا من متعدد من غير تعرض لحال الطرفين فلا بد لدعواه اعني وجوب تركيب الطرفين في التشبيه التمثيلي عند المحققين من شاهد قال قدس سره وبني عليه الخ فيه ان مبنى اعتراضه ان التمثيل اى الاستعارة التمثيلية مستلزم للتركيب لانها مجاز مركب لا ان التشبيه التمثيلي يقتضى تركيب الطرفين قال قدس سره يخالف لما في المفتاح الخ لا يستفاد من عبارته الا كون المشبه والمشب به في التمثيل صورة منتزعة من متعدد والانتزاع عنها لا يقتضى التركيب بل قد يكون مركبا وقد يكون مفردا كما مر وسينكشف لك قال قدس سره واذا انحصرت اه هذه الشرطية صادقة لكن الكلام في تحقق المقدم قال قدس سره بناء على ما مر بعينه من ان كل تشبيه تمثيلي اذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة صارت استعارة تمثيلية قال قدس سره واما التجويز الاول وهو جواز كون طرفي التشبيه التمثيلي مفردين قال قدس سره وهو خلاف المتبادر من العبارة الانصاف ان المتبادر منها ان يكون في المأخذ تعدد واما تركيب الطرفين او وجه الشبه فكلا وهو مختار الشارح رح كما سيحكي قال قدس سره ولم يقل احده اه قد نقلت من المفتاح الامثلة التي طرفاها مفردان ووجه الشبه فيها منتزع من امور متعددة هي اوصاف الطرفين ولا معنى للتشبيه التمثيلي الا ما وجهه منتزع من امور متعددة على ان العلامة صرح بان تشبيه اعمال الكفرة بالسراب تشبيه تمثيلي

وجهه منترع من متعدد كما مر قال قدس سره لجواز ان يعبر الخ
 واذا جاز ذلك جاز ان يكون كل واحد من الطرفين مع تعدد الامور المعترية
 فيهما مفردا لعدم دلالة جزء اللفظ على جزء معناه وان كان له اجزاء
 قال قدس سره وهو مر دود ايضا اه لا يخفى ان ما ذكره انما يتم لو وجب
 ملاحظة الامور قصدا في ضمن ذلك اللفظ الذي عبر به عنها وليس
 كذلك فان التكلم يلاحظ الامور المتعددة قصدا وينترع عنها
 وجه الشبه ثم يعبر عنها بلفظ مفرد وكذا السامع اذا سمع ذلك اللفظ
 ينتقل منه الى الكل اجمالا ثم يلاحظها تفصيلا فيترع عنها
 وجه الشبه قال قدس سره ليست مدلوله لذلك اللفظ اه فيها ممدلوله
 لذلك اللفظ تضمننا او التزاما وذلك يكفي في الانتقال الى ملاحظتها
 قصدا في انفسها وان لم يكف في ملاحظتها قصدا في ضمن ذلك اللفظ
 وكون تلك الملاحظة باعتبار الفاظ مقسدة في الارادة بحسب بحث
 قال قدس سره فيكون الدال على المشبه الخ فيه انك قد عرفت
 ان الواجب في المشبه المركب ملاحظة اجزائه اجمالا لينقل منه
 الى التفصيل ولفظ المثل كاف في ذلك وفي المفرق لابد من ملاحظة
 الطرفين قصدا ولا يدل لفظ المثل عليه اصلا فالفرق بين التشبيه المركب
 والمفرق واضح فلا يقاس المركب عليه قال قدس سره ليست مفهومة
 من لفظ المثل ان اراد عدم كونها مفهومة منه تفصيلا فسلم لكن كونه
 واجبا في التشبيه المركب ممنوع لم لا يكفي الملاحظة الاجمالية التي
 ينتقل منها الى التفصيل اللازم في انتزاع وجه الشبه وان اراد عدم
 كونها مفهومة اجمالا فمنوع فان اضافة لفظ المثل للعهد كما هو
 الاصل فيها فيكون المراد منه القصة المعهودة المخصوصة قال قدس سره
 فلا شطار بالتركيب اي مبتدأ قال قدس سره ودخول الكاف اه فيكون
 لفظ المثل كالوصف العنواني به تسهل ملاحظة القصة والحكم
 بالتشبيه عليها قال قدس سره بما فررنا اه قد بين لك ان هذا مجرد ادعاء
 لم يثبت بما ذكره قال قدس سره فلكون كل اه فان المشبه تمسك المتقين
 بالهدى وهو امر اضافي منترع من التقي بالقياس الى الهدى والمشبه به

الاستعلاء المنترع من الراكب بالقياس الى المركوب وقد استعمل اللفظ
 الدال على المشبه به اعني كلمة على في المشبه من غير اشعار بالتشبيه وهذا
 معنى الاستعارة التمثيلية التبعية قال الشيخ الطيبي في حواشي الكشف
 في شرح قوله مثل لتمكنهم اه يعني هو استعارة تمثيلية واقعة على سبيل التبعية
 يدل عليه قوله شبهت حالهم وهي تمكنهم واستقرارهم عليه وتمسكهم
 به بحال من اعطى الشيء وركبه ثم استعير للحالة التي هي المشبه
 المتروكة كلمة الاستعلاء المستعملة في المشبه به ويدل على ان الاستعارة
 التبعية تمثيلية الاستقرار وبه يشعر قول صاحب المفتاح في استعارة
 لعل فتشبه حال المكلف وضكبت وكبت بحال المرتجي المخبر الخ
 قال قدس سره ولما صرح بان كل واحد الخ الملازمة بمنوعة
 بل اللازم ان يعتبر في كل واحد منهما امور متعددة هي مأخذ انتزاعها
 سواء كانت اجزاء او لا قال قدس سره لا يستلزم اه لما عرفت من ان
 الانتزاع على انحاء ثلاثة لا يستلزم التركيب الا واحد منها قال قدس سره
 بل في مأخذهما بل التعدد في مأخذهما وعل تسليم تركب المأخذ على الترتل
 قال قدس سره الاول ان المشبه به مثلاً اه قد عرفت انه فاعده بما مر
 من ان الانتزاع قد يكون من المجموع وقد يكون من واحد بالقياس
 الى اخرو على التقديرين لا يلزم التركيب قال قدس سره والثاني
 ان وجه الشبه في التمثيل الخ هذا ممنوع فان وجه الشبه في التمثيل
 يجب ان يكون منترعا من متعدد وقد عرفت ان الانتزاع لا يستلزم
 التركيب قال قدس سره وهي مصرحة بان كل واحد اه مفاد عبارة
 اعني قوله لامعنى للتشبيه المركب اه ان التركيب يستلزم الانتزاع
 واما ان الانتزاع يستلزم التركيب فكلما فالفرق بينهما بالعموم
 والخصوص قال قدس سره ولعلك تشتهي الان اه حيث لم يتعين
 بما سبق انه استعارة تبعية او تمثيلية انما ثبت على زعمه عدم اجتماعهما
 قال قدس سره الاول ان يشبه الهدى اه لا يخفى ان الاستعارة
 لا يفتأ على المبالغة في المشبه بادعاء كونه مفردا من المشبه لا يناسب
 حل الآية على الاستعارة بالكناية اذ ليس المقصود المبالغة في الهدى

بكونه فردا دائما من المركوب قال قدس سره الثاني ان يشبه تمسك اه
 هذا هو المراد من الآية اذا المقصود مدح المتقين بانهم مستقرون
 على الهدى والمبالغة فيه قال قدس سره الثالث ان يشبه اه لا يخفى
 ان التركيب من ذات المتق والهدى وتمسكه به اعتباري محض اذ لا تركيب
 بين الذات والصفة وكذا في جانب المشبه به فلا فائدة في تشبيه احديهما
 بالآخرى وادعاء دخولها فيها فضلا عن المبالغة المطلوبة من الاستعارة
 قال قدس سره ينبغي ان يذكر جميع الالفاظ اه بان يقال اولئك الذين
 على رواحل من ربهم قال قدس سره الا انه اقتصر الخ الاقتصار
 على بعض الفاظ الاستعارة التخييلية مع كونها منوية لادله من شاهد
 من كلامهم ولا يجوز اثباته بمجرد الرأي قال قدس سره كانت كلمة
 على دالة دلالة التزامية قال قدس سره فقد انضح جوازه انضح مما تقدم
 انه يجوز في التشبيه كون الفاظ المشبه مطوبا ذكرها مرادة وانه لا يجوز
 كونها مرادة في الاستعارة واما جواز كون الفاظ المشبه به والمستعار
 مرادة غير مقدر في النظم فكلا والمقصود هذا والقياس غير مفيد
 قال قدس سره في احوال الخ فان اعتبر تلك المعاني قيودا
 للمعنى كان الاستعارة تبعية وان اعتبر اجزاء كانت تشبيهية
 قال قدس سره فانه جعل الخ حيث قال شبهت حالهم بحال
 من اعلى الشئ وركبه قال قدس سره هو التمسك بالهدى
 لا الهبة المركبة من المتق والراكب والهدى قال قدس سره قد يتخيل
 اجتماع التمسك بالخ حيث قال قشبه حال المكلف الممكن من فعل
 الطاعة والمعصية مع الارادة فغنى ان يطبع باختياره بحال المرتجي
 المخير بين ان يفعل وان لا يفعل فان تشبيه الحال بالحال انما يستعمل
 في التخييلية يدل عليه الاستقراء كما مر منقولاً عن الطيبي قال قدس سره
 وقد صرح اه حيث قال فاذا اردت استعارة لعل لغير معناها قدرت
 الاستعارة في معنى التزجي ثم استعملت هناك لعل لنتهي لكن هذا
 التصريح انما يدل على كونها تبعية ولا يدل على نفي كونها تشبيهية
 واذا ذهب الشيخ الطيبي الى اجتماعهما كما نقلناه سابقا فنفيه التخييلية

بناء على ما راعه من امتناع الاجتماع بينهما وقد عرفت حاله قال الشارح رح
 في شرح المقتناع في هذا المقام وما يرشدك اليه النظر في كلامه ان الاستعارة
 التخييلية ولو في الحرف قد تكون تمثيلية واستبعاد ذلك بناء على ان الحرف
 مفرد والتخييل يستلزم التركيب انما نشأ من سوء الفهم وقصور الباع
 في التصناعة قال قدس سره قشبه بصيغة الخطأ والنصب
 عطف على قوله تبي في قوله مثل ان تبي على اصول العنيد قال
 قدس سره بارادة الله تع على رأى المعترلة من جواز تخلف المراد
 عن الازادة قال قدس سره لقائدين اه قال الشارح في شرحه للمفتاح للحالة
 المشبهة تعلق بالخالق والمخاوق جميعا لان حاصلها ارادة الخير والتقوى منهم
 مع تقوى بعض الاختيار اليهم والحالة المشبه بها تعلق بالراجي والمرجو منه
 لان معناه تربي الخير والتقوى من المخاطبين فآثر في ظاهر الاضافة
 جانب المرجو منهم دون الراجي لكونه اقرب الى رعاية الادب واوضح
 في تقرير المقصود واسهل في تصوير وجه الشبه من التردد ولكن لم يجعله
 خلوا من الاضافة الى جانب الخالق حيث قال مع الارادة منه ان يطبع
 باختياره بل وفي لفظ الممكن والخير اشارة الى ذلك قال قدس سره وعبارته
 هذه بخلة ايضا فانه انما يختل عبارته لو كان قوله بل وصف صورة عطفها
 على الحالة في قوله تشبيه الحالة واضربا عنه اما لو كان يحذف المبتدأ اي
 بل هو وصف صورة عطفها على قوله فان مبنى التخييل واضربا عنه كان
 موافقا لعبارة المقتناع في المعنى بل لا ريب في قوله بلانه توهم لللام اه بان
 توهم لللام شيئا به قوام سر بانه في النفس وتأثرها عنه فاستعاره
 اسم الماء واضافته الى الملام قرينة للاستعارة وان شئت الملام شيئا به ماء
 حتى توهم لللام مثل الماء شبه توهم الايجاب للتبعية لشيء بها بالسبع فبطاق
 عليه اسم الماء ويضاف الى الملام على سبيل الاستعارة التخييلية
 ليكون قرينة للاستعارة بالكتابة قوله منه فحين لان الاستعارة
 التخييلية فلما تحسن الحسن البليغ غير تامة للاستعارة بالكتابة كذا
 في المفتاح قوله قد شبه الملام بطرف شراب مكروه لا يشتماله على ما
 يكرهه الملوم او بالماء المكروه لان صاف كل منهما بالكره اه كذا

في التسخن التي رأيناها وهو مخالف لما في الايضاح واما قول ابن تمام فليس فيه دليل لجواز ان يكون ابو تمام شبيه الملام بظرف الشراب لاشغاله على ما يكرهه الملام كان الظرف قد يشتمل على ما يكرهه الشراب لبشاعته ومرارته فيكون التخييلية في قوله تابعة للمكنى عنها او بالماء نفسه لان اللوم قد يسكن حرارة الغرام كان الماء يسكن غلبه الايام فيكون تشبيها على حد لجين الماء فيها من الاستعارة والاستهجان على الوجهين لانه كان ينبغي له ان يشبهه بظرف شراب مكروه او بشراب مكروه انتهى فان مقاده تشبيه الملام بمطلق الظرف او بالماء المطلق ومعنى البيت لا تسقي ماء الملامة فان ماء بكاف قد استعذبته وحصل به الرى وانقطع العطش به فلا حاجة الى ماء الملامة ووجه الاستهجان ان اللائق تشبيه الملام لكونه مكروها للوم بظرف الشراب المكروه او الشراب المكروه ولفظ البيت لا يدل على شيء منهما انما يستفاد منه تشبيهه بمطلق الظرف او بمطلق الماء والظاهر ان لفظ المكروه في الموضعين من الشرح وقع سهوا من قلم الناسخ يدل على ذلك قوله لانه كان ينبغي ان يشبهه بظرف شراب مكروه او شراب مكروه فانه لو كان لفظ مكروه مذكورا فيما سبق لم يكن لقوله كان ينبغي اه معنى كالا يخفى قوله ان يكون الترشيح اى ترشيح الاستعارة المصراحة كما يدل عليه بيان الشارح رح وانما قلنا ذلك لان وجود الترشيح للاستعارة المكنية خلافا لما قال السيد في شرحه للفتاح قد يقال ان في قول السكاكي رح اعلم ان الاستعارة في نحو عندي اسد اه اشعارا بانها اى الترشيح والتجريد انما يجريان في الاستعارة المصراحة بهادون المكنى عنها لكن الصواب ان ما زاد في المكنية على قرينتها اعني اثبات لازم واحد بعد ترشيحها انتهى فالتفق عليه انما هو ترشيح المصراحة على انه يجوز ان يلتزم كونها عبارة عن صورة وهمة كما ان ما هو قرينة المكنية كذلك قوله ثم هذا الفرق اه متعلق بقوله ان لا فرق وتسمية لتحقيق كلام المصنف رح وقوله وهذا معنى قوله في الايضاح الى ههنا اعراض بينهما قوله وما يدل اه اشارة الى بطلان التالى المشار اليه في المتن فان حاصل اعتراضه انه لو كان التخييلية

عبارة عما ذكره السكاكي رح لازم ان يكون الترشيح تخيلية لكنه ليس كذلك ويمكن جعله كلاما مستقلا اشارة الى انه مسئلة برأسه يتفرع عليه بطلان التالى ولذا تعرض لنى كونه مجازا مع انه لا دخل له في نفي التالى ثم ان الشارح رح قال في شرحه للفتاح وتبعه السيد ان الترشيح سواء كان صفة او تفرع كلام فهو على حقيقته لا يقتضيه على التشبيه به حتى كان المستعار للشجاع اسد هصور وافى البرائن والاستبدال اشتراه يتفرع عليه الرخ والتجارة او عده مهما ولا يعتبر فيه تشبيه او استعارة وقال في شرح الكشاف ان الترشيح قد يكون مجازا عن شيء كالأوكر والتعشيش وقد لا يكون كتلاطم الامواج وهكذا في الكشف والجمع بين كلاميه ان الترشيح من حيث هو ترشيح لا يكون مجازا لان المقصود منه زينة الاستعارة وهى انما تحصل اذا كان بمعناه الحقيقي ليكون من خواص التشبيه به وانه يجوز ان يكون مجازا في نفسه اما مرسل لا يحول به اليه الطول اى التهمة العظمى او استعارة فالوكر والتعشيش باعتبار معناه الحقيقي ترشيح لاستعارة السر وابن داية للشيب والشباب باعتبار معناه المجازي المراد منهما اى القردين والنزول استعارة نصريحية تحقيقية وعبارة هذا الكتاب يجوز ان تحمل على السلب الكلى وان تحمل على رفع الايجاب الكلى فانه كاف في بطلان التالى قوله ما ذكره صاحب الكشاف اه حيث جعل الترشيح مقابلا للاستعارة فان كان المدعى رفع الايجاب الكلى فقد ثبت المطلوب وان كان السلب الكلى فيانه انه يفهم من قوله او هو ترشيح لاستعارة الحيل بما يناسبه ان الترشيح يكون بما يناسب المستعار منه والمناجبة انما تحقق اذا كان بمعناه الحقيقي فيكون الترشيح من حيث انه ترشيح حقيقة لا مجازا قال قدس سره قدس سره الى ان الترشيح اه حيث نقله بقوله ثم قال وعلى هذا نقول ان الرادف المتأخر به الخ قال قدس سره فله ان يأول اه قد عرفت نحرر عبارة الاستبدال بحيث يتدفع عنه هذا الاراد على ان التأويل خلاف الظاهر والاستدلال بالظاهر لان المطلب على قال قدس سره ترشيحا في الجملة

اعني العوضين نسخة

اي بالنظر الى المعنى الحقيقي استعارة في نفسه ايضا وكونه تابعاً لاستعارة
اخرى لا ينافي كونها استعارة في نفسه كما في يعضون عهد الله قوله
وجوابه انه الامر الذي اه قال التشبيه في شرح المفتاح في تقرير الجواب
ان اللازم في التخييلية قد اقترن بلفظ لا يلائمه بحسب الظاهر فاحتج
الى توهم امر يمكن اثباته له بحسبه وفي الترشيع قد اقترن بلفظ بلاعه
فلم يخرج فيه الى ذلك وهذا القدر من الفرق الناشي من اللفظ كاف له
فيما ذهب اليه وفيه ان كفاية هذا القدر ممنوعة لعدم صحة اضافة
الترشيح بالمعنى الحقيقي الى المنية مثلاً فلذا زاد الشارح رح قوله لانه
جعل التشبيه هو هذا المعنى مع لوازمه والجواب عندي عن اعتراض
المص رح ان المقصود من الترشيع زينة الاستعارة بعد تمامها بالقرينة
وذلك انما يحصل بالجل على المعنى الحقيقي بخلاف الاستعارة التخييلية
فانها مقصودة بنفسها وان كانت تابعة للمكنية فلا بد من ان يراد بها الصورة
الوهمية قال قدس سره فلا يكون ذكر الوصف الخ ان كان
المراد انه تقوية وزينة للمبالغة المستفادة من التشبيه الذي مع الترشيع
فالاعتراضان واردان لكونه متمم له وان كان المراد انه تقوية وزينة
للمبالغة المستفادة من التشبيه المعبر بدون هذا الترشيع فلا ورود لهما
لكونه خارجاً عن دائرة عليه وما سبق من قوله والترشيح ابلغ من التجريد
والاطلاق ومن جمع الترشيع مع التجريد بوياد ارادة المعنى الثاني حيث اعتبر
ابلفيته بالنسبة الى الاطلاق والتجريد وكذا الكلام في تناسي التشبيه
قال قدس سره ذكر هذا الكلام اه دفع لاستدراك هذا الكلام لعدم
توقف اعتراض المص رح عليه وعدم كونه بياناً للواقع بانه مذكور
ههنا نوطئة للاعتراض الذي اوردته المص رح على السكاكي رح
في رد التبعة الى الاستعارة بالكناية والتخييلية على ما سيجي في قوله
فلاستعارة بالكناية لا توجد بدون التخييلية انما مستلزما لها اتفاقاً
بناء على اتفاق الكل باضافة خواص المشبه الى المشبه وذلك يقتضي
الاستلزام المذكور وانما قال لتخييل صحة اه لان صحته مبني على الاستلزام
المذكور وهو تخيل محض توهم المص رح واهل مذهبا لا احد فان المكنية

توجد بدون التخييلية عند القوم في نحو يعضون عهد الله وعند السكاكي
رح توجد في نحو انت الربيع قوله لا يكون الاعلى سبيل الاستعارة
انه اراد انه لا يكون الاعلى سبيل استعارة ذلك اللازم بعينه لذلك
المشبه على التخييل وانما له شيء ادخل في المكنية لا يلزم منه استلزام
المكنية للاستعارة التخييلية بمعنى الصورة الوهمية وان اراد انه لا يكون
الاعلى سبيل استعارة ذلك اللازم للصورة الوهمية فمخرج لم لا يجوز
ان يكون اثبات ذلك اللازم بعينه على سبيل التخييل من غير استعارة
للمصورة الوهمية قوله ما يحصل به التفصي ام نقل عنه وجه التفصي
انه اذا جعل المنية مراداً بالسبع كان استعماله في الموت بطريق المجاز
كما يستعمل لفظ السبع ووجه الدفع ان ادعاء الترادف لا يوجب ذلك
كما ان ادعاء كون الشجاع من افراد الاسد لا يوجب كون لفظ الاسد
حقيقة فيه قوله على سبيل التخييل انما قال ذلك لان ادخال المنية في السبع
وجعل افراده فحين يوجب العموم والخصوص لا الترادف الا ان الاتحاد
في الصدق لما كان موهما للاتحاد في المفهوم ولذا توهم الترادف بين
السيف والصارم خيل الترادف بينهما قوله وعلى هذا يدفع ما قبل
اي في جواب اعتراض المص رح لان ادعاء الترادف لا يوجب الترادف
وادعاء السبعية لا يوجب كون الموت غير موضوع له بالتحقيق قوله وذلك
لانا نقول اه اي اندفاع ما قيل لاجل اننا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي
وهو ليس مراداً قطعا والسبع الادعائي نفس الموت وهو موضوع له
قال قدس سره اشارة الى ان لفظ المنية اه يريد ان قيد الحثية في تعريف
الحقيقة تعيلية بمعنى الكلمة المستعملة فيما وضع له لاجل كونه موضوعاً له
ولاشك في تحققة في لفظ المنية في قولك اظفار المنية وليست تعيلية
حتى يكون المعنى الكلمة المستعملة فيما وضع له فمقدار كونه موضوعاً له
اي من غير اعتبار امر اخر معه فلا يكون لفظ المنية حقيقة في الموت لا اعتبار
ادعاء السبعية له قال قدس سره يفهم منه ان المستعار هو لفظ المشبه
هذا مسلم اذا لم توجد قرينة صارفة عنه لكن قوله في تعريف مطلق
الاستعارة من قوله وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لهما قرينة

على ان المراد منه المشبه به الادعائي ولا شك ان المشبه به الادعائي هو الموت فلا يكون المنية مستعاراً اذ لا معنى لاستعارة اللفظ لمعناه فيكون المستعار لفظ السبع المتروك لشيء على تصريح به فلا حاجة الى ما ذكره بقوله اللهم الا ان يقال انه قال قدس سره وتعرفه لها بما ذكره اما حال التعريف فقد عرفت واما حال الامثلة فانه لم يورد في قسم الاستعارة بالكتابة الاثنية امثلة لبس في شيء منها دليل على ان المستعار لفظ المشبه قال قدس سره وعده مجازاً اي ان ادعاء السبعة للموت اذا استلزم كون لفظ المنية مجازاً فادعاء الاستعارة للشجاع يستلزم كون لفظ الاستد حقيقة والفرق نحكم قال قدس سره كما مر من قوله لان الادعاء لا يجعل الموضوع له غير موضوع له اه قال قدس سره فتأمل وجه التأمل ان التصوير المذكور ادعائي في كلتا الاستعارتين فال موضوع له في المكينة موضوع له تحقيقاً فيكون حقيقة وفي المصراحة غير موضوع له تحقيقاً فيكون مجازاً فالفرق المذكور مجرد تفسير في العبارة وبما ذكرنا طهر ضعف الجواب الذي ذكره في شرح المفتاح من ان ما ليس بخارج عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج صار خارجاً عنه دون العكس اي ما كان خارجاً اذا اعتبر معه ما ليس بخارج لم يصير خارجاً والسبب فيه ان ما اعتبر فيه الخارج كان خارجاً قطعا لان ذلك انما يكون اذا كان اعتبار الخارج تحقيقاً لا ادعاء قوله وجيشه يدفع الاشكال اي اشكال اختلال عبارة السكاكي رح واما اعتراض المص رح فلا بد دفع هذا الحق ولذا قال في شرح المفتاح وكيف ما كان يتوجه اعتراض الايضاح بانه جعل الاستعارة بالكتابة من اقتسام المجاز اللغوي وليس ههنا لفظ مستعمل في غير ما وضع له انتهى اللهم الا ان يقال انه مذكور كتابة بذكر حقيقة قوله وبالجملة ما جعله القوم اه هذا يجري في كل صورة يكون قرينة الاستعارة التبعية لفظية ولا يجري فيما يكون القرينة حالية اذ ليس ههنا لفظ يجعل استعارة بالكتابة كما في قوله تعالى لعلكم تتقون فان لعل استعارة تبعية لازمة تعالى لاقتناع الرجي عليه لكونه ملام القلوب

وكذا في قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين فان رب استعارة تبعية على سبيل التهم بقرينة منافية كثره الوداد بحالهم قال الشارح رح في شرح المفتاح فجعل ارادة التقوى استعارة بالكتابة عن الرجي ونسبة لعل اليه قرينة وقلة الوداد استعارة عن كثرته كما وذكروا رب قرينة وعلى هذا القياس وفيه ان ارادة التقوى ليست مذكورة فكيف يجعل استعارة بالكتابة وان الرجي مذكور صريحاً لكونه معنى حقيقة الكلمة لعل فكيف يكون مكيناً عنه وان نسبة لعل اليه تعالى قرينة على انها ليست بمعنى الرجي لاهل ان ارادة التقوى مجاز عن الرجي وكذا ذكر رب مع وداد الكفار قرينة على عدم كونها للقلة لاهل كون القلة استعارة عن الكثرة وقال السيد في شرحه يجعل الاتقاء استعارة بالكتابة عن المرجو ويجعل لعل قرينة لها وفيه ان المذكور في الآية يتقون بصيغة الفعل والاستعارة في معنى الفعل لا تكون الاتبعية مثبت التبعية ولو بطريق آخر فلا يكون التوجيه المذكور نافياً للتبعية من البين وقيل يجعل مخاطبون استعارة بالكتابة عن رجي منهم الاتقاء والقرينة نسبة التقوى المرجو اليهم بذكر لعل وتتقون وفيه انه ليس ههنا رد التبعية التي في لعل الى المكينة بل هو تصوير لاستعارة فاعل يتقون عن رجي منهم الاتقاء ويرد على جميع التوجيهات انه تصوير للاستعارة بالكتابة في الآيتين على غير طريقة السكاكي رح والكلام انما هو على جريان طريقة قوله لا مجازاً مرسلان بان يكون نطقت مجازاً عن دلت بعلاقة الملازمة بينهما على ما مر قوله ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة اي على تقدير كون نطقت الحال استعارة تبعية لان الكلام في رد التبعية الى المكينة عنها واذا حلت على المجاز المرسل لا يكون مما نحن فيه وايضاً على تقدير كونه مجازاً مرسلان يلزم تحقق المكينة بدون التخييلة فيلزم الفساد المذكور في الشق الاول قيل كلام السكاكي رح صريح في انه رد الاستعارة التبعية الى المكينة على قاعدة القوم فيثبت لاجل جده الى استعارة قرينة الاستعارة المكينة لشيء حتى تبقى التبعية مع ذلك بها فلا يتم ما رد به المص وانما قلنا كلامه صريح في ذلك لانه قال ولو انهم جعلوا

فسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكنية بان قدوا في قولهم
 في قولهم نطق الحال بكيف الحال التي ذكرها عندهم قريبة الاستعارة
 بالتعريض استعارة بالكناية عن التكلم وجعلوا نسبة النطق اليه قريبة
 الاستعارة كما تراهم في قوله **وإذا المنيعة انشبت اظفارها** **لكان اقرب**
الى الضبط اقول كلامه في ان فصل المجاز العقلي صريح في انه مختارة حيث
 قال **والتي بناء على قول** هذا من ان نحو انبت الربيع العقل استعارة بالكناية
 وقول ذلك في فصل الاستعارة التبعية من قوله **واولهم قدوا** **فعلوا**
 وقول في المجاز الرابع عند الاصحاب الى حكم للكلمة على ما سبق
 من انه ينبغي ان لا يعد في المجاز اجهل بالمجاز كله لغويا وينقسم عندى
 الى مفيد وغير مفيد والمفيد الى استعارة وغير استعارة والاستعارة الى
 مخرج بها او مكنى عنها والمخرج عنها الى حقيقية وتخييلية والمكنى عنها
 الى ما قريب منها امر مفيد وهي كالانبات في قولك **انبت المنيعة**
 وكسقطت في قولك **نطق الحال** بكذا او امر محقق كالانبات في انبت
 الربيع العقل انتهى فانه اسقط الاستعارة التبعية والمجاز العقلي من اقسام
 الاستعارة وجعلها ما داخلين في المكنى عنها قال **قدس سره** فاذا قلت
 اه لم يظهر وجه هذا التصور بعد تصوير الشارح رح بقوله **ففي قولنا**
نطق الحال اه فانه تكرر لما ذكره الشارح رح قوله **فما لا ينبغي ان يلتفت**
اليه رد على الخلل الى وبين وجهه في الحاشية بقوله لان هذا مع ما
 هو بين عندهم من ان ليس الاستعارة الانجاز علاقة المشابهة واذ لا يعرف
 ههنا علاقة غير المشابهة فلو لم يكن استعارة لم يصح الكلام اصلا
 مع ان السكاكي رح مصرح بان سقطت ههنا امر مفيد وهي كاظفار
 المنيعة فاطلاق التعلق ههنا ليس بطريق الحقيقة وهو ظاهر
 ولا بطريق المجاز المرسل اذ لا يعرف القصد ههنا الى علاقة بينهما غير
 المشابهة فكما في اظفار المنيعة انتهى يعني ان ما ذكره الخلل الى من
 اشراط الاخرين في الاستعارة مخالف لما تقر عندهم ولو اعتبر
 الشرطان فيها لم يطلان فصار المجاز في المرسل والاستعارة فالاول شرط
 لحسن الاستعارة التصريحية والثاني امر لازم من استعمال لفظ المشبه به

في المشبه واما ما كونه فردا منه فم يشترط فيها قصد التشبيه اذ لو
 لم يقصد التشبيه لم يكن استعارة وبعض النظارين لم يفرقوا بين قصد
 التشبيه وقصد المبالغة في التشبيه فاعترض بان هذا مخالف لما صرح به
 سابقا في مواضع متعددة من انه لا بد من قصد التشبيه وانما قال
 اذ لا يعرف ههنا علاقة اي ليس المعروف المشهور بينهما علاقة غير
 المشابهة فلا ينافي ما سبق في بحث الاستعارة التبعية فلاح عن بعض
 الفضلاء من تجويز كون العلاقة بينهما الملازمة بناء على ان الدلالة لازمة
 للنطق وجازي قوله مع ان السكاكي رح اه ان ما ذكره في جواب اعتراض
 المص ربح من جانب السكاكي رح لا يتم لانه معترف بكونه استعارة للصورة
 الوهمية قال **قدس سره** اشارة الى ان الاستعارة اه يعني ان ما ذكره
 الشارح رح انما يرد لو قال ذلك البعض بالاستعارة التخييلية في الحال
 باعتبار نفسها لكن مراده الاستعارة في الحال بجعل الانسان لها وفيه
 ان جعل الانسان لها انما يفيد تحقق الاستعارة التخييلية في اللسان لكونه
 مستعملا في صورة وهمية لاقى الحال لاصالة ولا تيمنا فكيف يصح قوله
 بل في الحال وهذا هو الذي بحثه الشارح رح على جعل لفظها
 مفعولا ثانيا لجعل كافي قوله تعالى **وجعلوا لله شركاء الجن** واما تصريحه
 بما ذكره فانه يدل على تحقق الاستعارة التخييلية في الحال والتخييلية
 في اللسان ولا يدل على تحقق التخييلية في الحال اصلا قال **قدس سره**
 بل الظاهر من كلام الجيب الخ هذا المحلل بعيد غاية البعد فلو كان كلام
 المص رح ينادي باعلى صوت على ان الكلام في نطق الحال والاقرب
 ان يقال انه جعل الاستعارة التخييلية في لفظ الحال بجعل الانسان لها
 باعتبار تقدير لفظ اللسان والمقدر كالمفوض فكما في قوله **نطق لسان**
الحال لفظ اللسان المفوض اليه استعارة تخيلية كذلك في لفظ الحال
 اللسان المقدر قال **قدس سره** وبالحالة اه فانه ذكر ثلث مقدمات كل
 واحدة منها مخالف لكلام السكاكي رح قوله في شرائط حسن الاستعارة
 ان يرد به شرائط حسنهما ان يكون بينهما قبول وان يثبت بينهما او يثبت
 غير خمسة وكذا جهات حسن التشبيه فلا خلاف في كلامه

لا شمول وجه الشبه للطرفين بحسن الاستعارة والتشبيه وانتفاة يوجب
انتفاة كما نض عليه السكاكي رح وكون التشبيه واقيا بالعرض يوجب
حسنه وكونه ناقصا فيه يوجب عدم حسنه ولا يوجب انتفاة وكذا
كونه سليما عن الابتذال يوجب حسنه وكونه مبتذلا يوجب كون التشبيه
غير مقبول لا انتفاة وعدم الاشمام بالتشبيه يوجب كونها مقبولة وبلاشمام
يتقى الاستعارة كما بينه الشارح رح بقوله ولذا قلنا اه وان اريد بها
ما يوجب حسننها ولا يتقى بانتفاة كما هو الظاهر المتبادر المستفاد
من عبارة المفتاح حيث قال واعلم ان الاستعارة لها شروط في الحسن
ان صادقتها حسنت والا صرحت عن الحسن وربما اكتسبت قبحا
وقال الفاضل الكاشي وانما قال ربما اكتسبت قبحا لان عدم شروط
الحسن لا يقتضي القبح بل يقتضي عدم الحسن وعدم الحسن يتحقق
اما بوجود القبح واما بعدم الحسن والقبح معا وهي الحالة المتوسطة
بين الحسن والقبح فلا بد من صرف العبارة عن الظاهر بان يقال المراد
بالشمول الشمول بلاشبهة وكذا بالوفاء الوفاء بلاشبهة فانه اذا تحقق
الشبهة في الشمول والوفاء يكون التشبيه باقيا وكذا الاستعارة الا انه لا يبق
حسنهما او معنى قوله ولذا قلنا بان نحو رأيت اسدا في الشجاعة تشبيهه
اي لاجل ان عدم اشمام الراحة شرط لحسن الاستعارة قلنا يعني المحققين
من علماء البيان انه اذا تحقق الاشمام بان ذكر المشبه به ولم يذكر المشبه
وذكر وجه الشبه كما في المثال المذكور انه تشبيه والتقدير رأيت مثل
اسد في الشجاعة وانه ليس باستعارة بناء على طي ذكر المشبه وذكر
لفظ المشبه به لان القول بالتشبيه البليغ اولى من القول بالاستعارة الغير
الحسنة كما ذهب اليه البعض فكذا اذا بين المشبه بالمشبه به صريحا
او ضمنا كما في قوله تعالى الخيط الابيض من الخيط الاسود عن الفجر او وجد
في الكلام ما يشعر بالتشبيه بان حل المشبه به على المشبه او ذكر مع لفظ
المشبه به صفة تلائم المشبه نحو يدري بكن الارض ونحو ذلك كما مر سابقا
من استمرار البلاغة وقال بعض الناظرين متابعة لما قاله السيد في شرحه
للمفتاح ان اشمام راحة التشبيه فيما اذا ذكر المشبه فيه من غير اشعار

بالتشبيه كما في قوله * قد زرا زرازه على القمر * او فيما اذا كان لتركيب
محملا للتشبيه والاستعارة نحو اسد يرى فانه ان قدر المبتدأ كان تشبيها
كما مر وان قدر الخبر اي عندي كان استعارة كما قاله الاثيري ففي هاتين
الصورتين كانت الاستعارة غير حسنة واذا زاد على ذلك بان يبين
المشبه بالمشبه به او ذكر وجه الشبه كان تشبيها بالاستعارة ففسر قوله
ولذا قلنا اه اي لاجل ان شرط الاستعارة عدم الاشمام قلنا انه اذا زاد
على وجه الاشمام بان ذكر وجه الشبه مثلا كان تشبيها لا استعارة
ولما كان قوله لان اشمامها يبطل الغرض من الاستعارة منافيا لهذا
التوجيه قدر المضاف اي يبطل كمال الغرض وجعل قوله اعني ادعاءه
تفسير الغرض ولا يخفى ما فيه من التكلف على ان ادعاء ان الاستعارة
في قوله * قد زرا زرازه على القمر * غير مستحسنة مما لا بد له من شاهد
فان الاستعارة انما تقتضي طي ذكر المشبه وعدم الاشعار بالتشبيه بحيث
لواقم لفظ المشبه مقام لفظ المشبه به استقام الكلام ولم يفت الالمبالغة
وهو متحقق في المثال المذكور قوله نعم المجردة ناقصة الحسن وما يتوهم
من ان فيه اشمام راحة التشبيه فلا تكون حسنة مدفوع بان المشبه
في المجردة هو الذات مع الوصف كما ان المشبه به في المرسحة الذات مع
الوصف وقد مر ذلك وقيل ان الخبر يدعي بعد تمام الاستعارة فلا يكون
الاشمام فيها والاشمام المانع للحسن ما يكون قبل تمام وفيه انه قد سبق
ان قوله تعالى ومن كل ثأكلون لما طرباه مانع من حل قوله تعالى
وما يستوى البحران هذا عذب فرات اه على الاستعارة مع انه جاء بعد
تمام الاستعارة قوله جل جلاله لا يقتضي الى الابتذال فانه منقوت للحسن
والتوصية بالجلال افا هو في الاستعارة التصريحية لعدم ذكر المشبه
فيه بلقظه فلو لم يكن وجه الشبه جليا بصير تعميده بخلاف الاستعارة
بالكناية لان المشبه مذكور بلفظ مستعمل في معناه استعمل لفظ المشبه به
كناية فالقرينة كافية في ذلك كذا في شرح المفتاح الشريفي فتدبر
فانه قد خفي على البعض قوله اعم محلا اي بحسب التحقق لا بحسب
الصدق قوله ويتعين التشبيه اي عند البلاغة لانهم يحترزون عن غير الحسن

لانه لا يصح الاستعارة فيكون منافيا لما تقدم من ان كل ما يأتي في
 فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه قوله غير تابعة لها بان تكون تابعة
 للتشبيه كما في اظفار المتعة التشبيهة بالسبع انشئت بطلان قوله استعارة
 مصرحة او بمعنى ان الاستعارة التخييلية مقصودة في نفسه مثبتة على
 تشبيه الصورة الوهمية بالمحقيقة فينبغي ان يكون حسنها برعاية جهات
 حسن التشبيه وكونها في بعض الصور تابعة للممكنة وقرينة عليها
 لا يقتضي ان يكون حسنها تابعة لحسنها ولا يكون لها حسن في نفسها
 نعم يقتضي ان يكون حسن الكلي منها موجبا لمزيد حسنها قوله وظاهر
 عبارة المفتاح اه وهو قوله وانما الرفع مجازا والنصب مجازا والمماثل وظاهر
 لانه يمكن ان يقال المراد المرفوع مجازا والرفع حكم مجازي وكذا النصب
 كذا في الشرحين وهو للمصنف السابق كلامه ولا حقه قوله كلمة
 تغير اه ظاهر هذا التعريف ان يكون مطلقا تغير الاعراب بالحذف
 او الزيادة موجبا لكونه مجازا وما سيجي من التعريف الذي ذكره
 الشارح رح فيما سيجي ان يكون التغير في الاعراب والمعنى الى ما يخالفه
 موجبا له قوله الظاهر الخ انما قال ذلك اذ يجوز ان يرد بحكم
 الاعراب الا والترتيب عليه اعني الفاعلية والمفعولية قوله وبه يشعر
 لفظ المفتاح حيث قال فالحكم الاصيل هو الجر قوله بان المقصود
 اى المقصود من هذا الكلام في المقام الذي وقع السؤال عن الاهل
 فالقرينة ههنا على الخذف هو المقام بخلاف الاول فان القرينة
 فيها الاتباع العقلي قوله ان لا يجعل الكاف زائدة قبل اصابة
 الكاف تقتضي تقي ذاته تعالى لان كل شيء يكون مثل مثله
 فانه تعالى هو مثل مثله فاذا تقي مثل مثله فقد تقي هو تعالى عن ذلك
 صلاوا كبيرا وليس بشيء لان الملائكة من الاضافات والتضامات يتكافأان
 وجودا فلو كان ذاته تعالى مثلا لكان في نفس الامر يلزم ثبوت مثله
 في نفس الامر نعم ان فرض مثل مثله يلزم ثبوت مثله بحسب الفرض
 ومفهوم الآية اني مثله في نفس الامر لا الفرض فان للعقل فرض كل شيء
 والى ما ذكرنا اشار الشارح رح بقوله اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله فتدبر

قوله اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اه قيل المفهوم من هذا البر كيف
 على تقدير عدم زيادة الكاف تقي ان يكون مثل مثله سواء بقرينة الاضافة
 كما ان المفهوم من قوله المتكلم ان دخل داوى احد فكذا احد غير المتكلم
 وايضا لان اسم انه او وجد له مثل لكان هو مثلا لانه لان وجود مثله محال
 والمحال جاز ان يستلزم محالا آخر والجواب عن الاول ان اسم ليس بشيء
 وهو مكررة في سياق التي فيعم فيفيد الآية تقي شيء يكون مثلا لانه ولا شك
 انه على تقدير وجود المثل يصدق عليه انه شيء هو مثل مثله والاضافة
 لا تعطى لخروجها عن عموم شيء بخلاف المثال المذكور فان القرينة
 العقلية دللت على تخصيص احد اخصر المتكلم لان مقصوده المنع من
 دخول الغير ومن الثاني ان وجود المثل لشيء مطلقا يستلزم وجود
 مثل المثل مع قطع النظر عن خصوصية ذلك الشيء وذلك بين
 فالمنع يجوز ان يكون ذاته تعالى مثل ولا يكون هو مثلا لانه مكررة
 قال قدس سره الصواب اه ما ذكره ليس بصواب اما اول فلا ان المذهب
 الكلاسي هو ايراد الحجة وليس في الآية اشعار بالحجة فثبت لاهل الاراد
 واما ثانيا فلا نه حيث يكون الحجة قياسا استقائيا استثنى فيه تقيض الثاني
 هكذا لو كان له مثل لكان هو مثل مثله لكنه ليس مثلا لانه فلا بد من بيان
 بطلان الثاني حتى تتم الحجة ان ليس بمتابعتيه بل وجود المثل ووجود
 مثل المثل في مرتبة واحدة في العلم والجهل لا يجوز جعل احدهما دليلا
 على الاخر قال قدس سره يدل على ذلك تقريره اه تقريره لبيان لزوم
 بينهما حتى يتحقق العلاقة الموجبة للانتقال من المعنى الحقيقي الى المعنى
 الكنتافي ولذا لم يتعرض لبطلان الثاني اصلا قال قدس سره لم يكن
 وجهها آخر اه ان اراد انه لا يكون وجهها آخر مثبتا لكنية ضمير الكناية
 التي اثبت الوجه الثاني فذلك غير لازم انما اللازم تغاير الوجهين في ذاتهما
 وان كانا مثبتين لنوع واحد من الكناية وان اراد انه لا تغاير بينهما
 كما يدل عليه قوله بل لا يكون اختلاف الا في العبارة فقد لك ممنوع فان
 الوجه الاول مبتدأ اثبات اللزوم بين وجود المثل ووجود مثل المثل لانه
 اني اللازم كناية عن نفى اللزوم من غير ملاحظة ان حكم الامثال واحد

وانه يجري في النقي دون الاثبات فان في اللازم يستلزم في المألوم
دون العكس بخلاف الوجه الثاني فان مناه ان حكم المتماثلين واحد
والا لم يكونا متماثلين ولا يحتاج الى اثبات اللزوم بين وجود المثل ووجود
مثل المثل وان يجري في النقي والاثبات كافي ابغيت لداته وبلغت اترابه
قال قدس سره ان الاول كناية في النسبة الى قوله والثاني اه فيه
ان الكناية في النسبة لا بد فيه من ترك التصريح بالنسبة كما سيحكي
وفيما نحن فيه نصريح بالنسبة بطريق الاضافة فهو على الوجهين كناية
من القسم الاول اعني ما يكون المطلوب بها غير صفة ولا نسبة ثم ان
بانه قدس سره انما يفيد اتحاد الوجهين في اثبات كونه كناية في النسبة
لانه لا تغاير بينهما الا في العبارة قال قدس سره لان العبارة في الكناية
اه سيحكي اختلافهم في ان اللفظ في الكناية مستعمل في المعنى المقصود
او المعنى الاصل فافرق المذكور غير ظاهر عند الكل قوله من فائدة
وهي المبالغة لانه كد عوى الشيء بالينة قوله فيمن له مثل اه اي فيمن
يمكن له مثل وفيمن لا يمكن له مثل قال قدس سره اعلم ان استعمال لفظ اليه
اه حاصل كلامه ان الشارح رح جعل ليس كمثل فيمن لا يمكن له وفيمن له
مثل كناية وجواز ارادة المعنى الحقيقي في الجملة كاف في الكناية
والمستفاد من تحقيق الكشف انه كناية في محل يمكن المعنى الحقيقي
فيه مجاز متفرع على الكناية فيما لا يمكن وكلا الوجهين المذكوران
في الكشف فقال ان قوله تعالى ليس كمثل شيء وقوله تع بل يده
مبسوطتان كنيان وقال ابن قوله تعالى ولا ينظر اليهم يوم القيمة
وقوله تعالى الرحمن على العرش استوى مجاز متفرع على الكناية
ولاختلاف بين القولين لانه كناية في نفسه مجاز في المحل الذي استعمل فيه
قال قدس سره ما وقع عليه عبارة النجاة من زيادة الحروف وهي التي
يكون الغرض منها التأكيد بخلاف ان واللام فان مد لواصل التأكيد
وبخلاف في فان المقصود منه التصريح بالطرفية قال قدس سره ليس
من المجاز اه هذا هو التحقيق عند الأصوليين وانما لم يذكرهما الشيخ
ابن الحاسب في مختصره وفي شرح جمع الجوامع انه يجوز اي توسع

زيادة كلمة او نقصها وان لم يصدق على ذلك حد المجاز وفي التحرير ومجاز
الحذف حقيقة لانه في معناه وانما سمي مجازا باعتبار تغير اعرابه قال
قدس سره بل ارادوا ان اصل الكلام اه فيه بحث اما اولا فلانهم عدوا
النقصان والزيادة من علاقات المجاز مقابلا لعلاقة المحلية كما في المنهاج
وجمع الجوامع ولذا اعترض شارح المنهاج بان الزيادة والنقصان ليس
بعلاقة وفي التحرير ان كون الزيادة والنقصان من العلاقة ضعيف
واما ثانيا فلانه يلزم على هذا ان يكون جرى التمر من باب المجاز
بالنقصان لانه حصل المجاز بسبب حذف لفظ الماء وكان الاصل جرى
ماء النهر واما ثالثا فلانه ذكر في التحرير في قوله تع واسأل القرية القول
بكونه مجازا بالنقصان مقابلا لكونه مجازا بذكر المحل وارادة الحلال وقال
انه على التقدير الاول مجاز بمعنى تجاوز الحد من امراض الى غيره وعلى
التقدير الثاني مجاز بالمعنى المشهور قوله واما تفسيرهم المجاز اه لا يخفى
ان السكاكي رح قال ان السلف قسموا المجاز الى لغوي وعقلي والمجاز
اللغوي الى ما في حكم الكلمة والى ما في معناها وما في معنى الكلمة الى
مفيد وغير مفيد والمفيد الى استعارة وغيرها والظاهر من هذا ان
التقسيم ليس باعتبار ما يطلق عليه لفظ المجاز بل باعتبار القدر المشترك
بينهما وهو الكلمة المتجاوزة عن امراض الى غيره سواء كان ذلك
الامر اعرابا او معنى فينشئ تحقيق للسكاكي رح رأى يتفرده وهو
ان المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له وتسمية المجاز في حكم
الاعراب بالمجاز بالتشبيه قوله اعني ذكر اللازم وارادة المألوم اه كان
الانساب لما ذكره المص رح من تعريف نفس اللفظ ان يقول ذكر المألوم
وارادة اللازم الا انه لما لم ينقل من المص رح تعريف المعنى المصدري
اورد تعريف السكاكي رح وزاد عليه قوله مع جواز ارادة اللازم لما انه
معترف بذلك وفرق به بين الكناية والمجاز قوله وهو الذي اشار اليه
المص لم ينقل وهو الذي ذكره المص رح لان نفس اللفظ على التفسير
المذكور للمعنى المصدري لفظ اللازم لا لفظ المألوم كما ذكره المص رح
قوله مع جواز اه اعلم ان فهم المعنى الحقيقي وتصويره في الذهن لازم

في كل من الجواز والكتابة ليحصل الاتساق منه الى المعنى المراد والفرق بينهما باعتبار انه يجوز ارادة المعنى الحقيقي في الكتابة من حيث انه كتابة لا تعلم ينصب قرينة من ارادته ولا يجوز في الجواز اذ لا بد فيه من قرينة مانعة عن ارادته وانما قيدنا بالحقيقة لانه قد يمتنع ارادته لاجل خصوصية الحمل كما في قوله فعلى بل ينافى بسقوطه قوله لا واجبة فيه ان هذا الجواز لا يجوز الامكان الخاص والظاهر ان المراد به الامكان العام بمعنى عدم الامتناع لانه هذا القيد لا يخرج الجواز ويمتنع في ارادة المعنى الحقيقي وكذا عدم المناقاة بحسب الوجوب بل قوله فلا يمتنع في قولك ان الصريح في انه مقابل الامتناع قوله وهذا هو الحق لان الكتابة كثيرا ما اريد فيها انما هي لا يدل على عدم ارادة المعنى الحقيقي في حصول الاستعمال بل يكون مقصودا بالذات كما هو مناط الصريح والكذب ولا يدل على عدم ارادته ليتقبل منه الى المقصود بالذات كما هو مفاد عبارة المفتاح حيث قال لا تنافي في ارادة الحقيقة بلفظها اي لفظ الكتابة لا تنافي في ارادة المعنى الحقيقي بناء على عدم نصب القرينة المانعة عنه قوله او معناها وغير معناها اللواتي معنى مع بقية قوله وخبره فيقيد ان غير معناها اصيل في الارادة ومقصود بالاقادة و ارادة معناها لا يمتنع له فيكون اللفظ مستعملا فيه ما بان يكون احدهما وسبب انتقاله من المعنى الاخر فلا يفرق بين المعنى الحقيقي وغيره بالمعنى الذي منه هو ويكون كل منهما مرادا من اللفظ اما المعنى الحقيقي فله عدم نصب القرينة المانعة عنه ولما المعنى المكلف عنه فلكونه محط القادة والقريضة الدالة على ارادته ويكون اللفظ حقيقيا لا يستعمل اللفظ فيما وضع له ولم يشترط فيما ان لا يراد غير الموضوع له وهذا معنى قوله والحقيقة اي الصريحة والكتابة كثيرا ما كانت في كونها امويا بما جرت العادة من حمل الجواز وعدم المناقاة على مقابل الامتناع ظهر ان لا يخالف بين عبارتي المقتضى وانما لا يلح في المتن الى حمل قوله من جهة ارادة المعنى الحقيقي على جواز اولاد تهوان ما قاله الشارح راجع في شرح المقتضى ان لهم في تقرير الكتابة طريقتين احدهما استعمال اللفظ في غير الموضوع له

تابع في نسخة

مع جواز ارادة الموضوع له وثانيهما استعمال اللفظ في الموضوع له لكن لا يكون مقصودا بل ليتقبل منه الى غير الموضوع له معنى على حمل الجواز على الامكان الخاص وانه لا يخالف بين الطريقتين اذا حمل الجواز على عدم الامتناع فانه لما كان المعنيان مرادين في الكتابة صح ان يقال انها مستعملة فيما وضع له فان الاصل في اللفظ ان يراد به المعنى الموضوع له عند عدم القرينة المانعة عنه وانما استعماله في غير ما وضع له بالنظر الى القرينة الدالة على ارادته والحاصل ان الكتابة لما لم يكن فيها القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له بالنظر الى لفظها يكون مرادها ولوجود القرينة الدالة على ارادة غير الموضوع له لا بد من ارادة بخلاف الجواز فانه مع القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له فيمتنع ارادته بخلاف الحقيقة بالمصراحة لا تنافي القرينة الدالة على ارادة غير الموضوع له هذا ما عرفت في حل هذا المقام وهو وان كان مخالفا لما ذهب اليه الشارحان لكن الحق باحق ان ينبع قوله وان كان مشيرا الى ان عرفت ان عبارة المفتاح ايضا تشير الى ذلك الا ان الاشارة في عبارة النص راجع الى ما عرفت من لفظ مع قوله ان معنى قوله ما عرفت ان يفسر الوجه بالجواز او بقدر المضاف قوله وبلازم المعنى ان يكون له تابعا ورد بقوله وحده ما فيه لان اطلاق اللازم على الموضوع له واطلاق المعنى على لازمه مستبعد جدا غير وارد في اطلاقهم وان اطلاق اللازم على الموضوع له لا يصح عند النص راجع اذ لا اتفاق عند من اللازم قوله لان الجواز قد يكون من الطرفين واذ لا اذا كان لكل منهما جهة الاصلية والقرينة كالنصب والطرح على خافي كتب الاصول مع ان التابع والرديف في الخارج ليس الا المطر قوله ثلثة اقسام بحكم الاستقراء وتبع مولد الكتابات كذا في شرحه المفتاح فاخصاص القسم الثاني بالقصة الى القرينة والبعيدة والواضحة والخفية دون القسم الاول والثالث بالنظر الى الاستقراء والادب العقل يجوز صحة كل منهما الى الاقسام المذكورة قوله المطلوب بها غير صفة اه لم يقل المطلوب بها الموضوع كما في المفتاح ليشمل ما اذا كان المكاني عند طرؤا غير الموضوع كما في قوله تعالى

ليس كشيء على تقدير عدم زيادة الكاف فان المكنى عنه في المثل
وهو ليس بموصوف لشيء مثل المثل فلا بد ان يراد بالموصوف اعم من
الموصوف حقيقة او ما هو غير ذلك كما اشار اليه الشارح رح في شرحه
في بيان وجود الضبط بقوله ان اللازم الذي ينتقل منه الى معناه السابع
للشيء غير انه الوصف المحض ولا محالة قد تكون للشيء صفات اخرى فان كان
القاصد الانتقال الى انفس ذلك الموصوف فالقسم الاول هو الى صفة
اخرى فالقسم الثاني اوالي اختصاص الصفة به فالثالث قوله عارض
بالرفع صفة اختصاص وانما كان هذا الاختصاص عارضا لان في وضع
الصفة سواء كانت مشتقة او غيرها لم تؤخذ الذات المعينة بقوله كتابة
بمعنى مكنيا بها حال عن قول قولنا مقدم عليه ويجوز ان يكون حالا
عن القول بمعنى المقول والعامل فيه معنى الكاف بحيث يكون قوله
حتى مستوى القائمة عريض الاظهار بدلا عن القول او بيان له قوله وجعل
السكاكي اه عبارة الكناية في هذا القسم تقرب تارة وتبعد اخرى
فالقريبة هي ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف
معين عارض والبعيدة هي ان يتكلف اختصاصها بان ينضم الى لازم
اخر واخر فالاعتراض مبني على ان التعريفين المذكورين نعرف
باللازم والقريبة والبعيدة بالمعنى الذي ذكره في القسم الثاني ومبنى
الجواب جعلهما تفسيرين للقريبة والبعيدة فانه قد يقع ما قيل ان جعل
اعتراض المص رح على ما ذكره الشارح رح بعيدا لان عبارة المفتاح
صريح بحسب ان القريبة والبعيدة ههنا ليست بالمعنى المذكور
في القسم الثاني قوله ضرورة احتياجا لفتح المشابهة الفعل قوله
على نوع تصريح انما قال ذلك لان الدلالة على التصريح من حيث انه
استند اليه في الظاهر وانما في الحقيقة فهو صفة الجاد قوله الى ضمير المصباح
اراد بالسبب والمسبب المتعلق والمتعلق قوله بل هو كناية بعيدة
عن الاله لانه الجزير يد ان المعنى المكنى عنه في الكناية يكون مقصودا
بالافادة ومناط التصديق والكذب وليس قولهم عريض الواسادة
مقصودا منه بالذات اثبات عرض القفاء بل ليقول منه الى الاله

فيكون عرض القفاء واسطة لا مكنيا عنه فلا يكون قريبة بل بعيدة بحيث
لا يتم جواب الشارح رح لان جواز كون الكناية بعيدة بالنسبة الى معنى
وقريبة بالنسبة الى آخر انما يصح اذا كان كل واحد من المعنيين صالحا لان يراد
بالثالث فيكون مناطا للصدق والكذب قال الشارح رح في شرحه
المفتاح ان الكناية عن الكناية انما تصح اذا تضمنت تلك الكناية شذوذا
ملحوظا بالمصريح الا ان يدعى ان عرض القفاء لكثرة استعماله في الاله
صار ملحوظا بالمصريح لكنه يتناقض اعتراف السكاكي رح بان عرض القفاء
كناية خفية عن الاله قوله المطلوب بهما نسبة سواء كان طرفاها
مذكورين صريحا او احدهما مذكورا صريحا والاخر كناية فيجتمع
الكناية في النسبة مع الكناية في الموصوف والصفة او كلاهما مذكورين
كناية فيجتمع الاقسام الثلاثة للكناية فالاحتمالات العقلية سبعة
واحد منها اجتماع الثلاثة وثلاثة منها اجتماع الاثنين وثلاثة منها مفردة
ولا يبطل شيء منها المخصر في الاقسام الثلاثة لان القسم مفيد بالوحدة
قوله وهذا معنى قول صاحب المفتاح اه يعني انه اراد التخصيص في الاليات
لا التخصيص في الثبوت قوله ان السماحة اه السماحة جواز عدمي كيدن
والمرودة مردى كردن والتدنى العطاء قوله اي ثبوته اه اذا كان
الاختصاص بمعنى الثبوت فلا بد من القول بالتجريد في ثبت اي يثبت
او يد كرمثلا قوله سكاك اختصاص امتعلق بقوله فترك التصريح
قوله باعتبار اضافته واستناده الى الموصوف كما في قولك هل طويل
فجاد زيد او هل طويل الجاد زيد واما مثال الاضافة والاستناد الى
ضمير الموصوف فاذا ذكره بقوله الا ترى اه قوله اذا اثبت الامر
الذي لا يقوم بنفسه قوله قولهم المجد بين ثوبيه المجد ثوب الشرف
والكرم لا يكون الا بالاباء او كرم الاباء خاصية والكرم والحسب اعم
من ان يكون من جهة الاباء او ثوبين الرجل كذا قيل قوله بل كنى
عن ذلك اه وذلك لان اذا كان المجد والكرم بين ثوبيه لا بد ان يكونا قائمين
بما يحفظ به الثوبان لا متنازع قيامهما بذاتهما ومعلوم ان المحاط بثوبيه
لا يكون الا كذلك فيكونان قائمين به قوله لان اسناد طويل الى الجاد اه

خلاصته انه لم يسنده الجحد الى الثوبين كما اسند الطويل الى الجحد
وجعل الجحد ماعناله في المعنى ولو قدر الاستاد بان يقال زيدا ما جحد
ثوبه لم يكن كناية لانه لا يمكن تصوير المعنى الحقيقي ليقول منه وههنا
لامعنى الجحد الثوبين فهو اسند مجازي كناية في شرح المفتاح الشريف
قولهم عن الموادي اي المعين واما في الاسلام عن الموادي المطلق
فهو مخرج به لان تعريف الجحد الله اعني المسلم فيقدر القدر فيقدر
ثبوته للمسلم ونفيه عن سواه قوله فهدى كناية اه فان في اعتقاد الحل
بهذه العبارة عن نفسه يدل على ثبوته لغيره على ما عرفت في ما انا قلت
فيكون كناية عن ثبوته حل الجحد لغيره واعتقاد حل الجحد كناية
عن الكفر فيحكم فيه الكناية اثنان قوله ولا يخفى انه هذا كناية على ان المص
رح قد اطلق ان الموصوف في القسمين قد يكون مذكورا وقد لا يكون
مذكورا وليس على اطلاقه بل عدم الذي ذكر في القسم الثاني انما يكون
اذا لم يصرح بالنسبة كما في صورة الاجتماع بين القسم الثاني والثالث
واما اذا صرح فذكر الموصوف واجب كذا تفصل عنه قوله مع عدم
ذكر الموصوف اي اللفظ ولا تقديرا فلا بد ان قولنا نعم كثيرا ارماد
في جوابه من قال هل زيد مضاف كناية عن الصفة مع عدم ذكر الموصوف
لانه وان لم يكن مذكورا لفظا لكنه مذكور تقديرا قوله بل هو اعم اه الظاهر
ان الضمير راجع الى ما ذكرنا لان رجوعه الى التعريف يوجب استدراك
قوله والمثاله ما ذكر ويرد عليه ان عموم ما سوى التعريف غير مفهوم
من كلام السمعاني راجح ولعل هذا وجه النظر وقيل وجه النظر
ان قسم الشيء يجوز ان يكون اعم كما مر في بحث الجحد المركب وليس
بشي لان هذا خلاف التحقيق واوسم فيكفي للعدول عن لفظ
بقسم كون الظاهر المتبادر منه اخصية القسم وقيل ان التفاوت
لا يبعد بل بالي فلا بد من تضمين معنى الانقسام لانه اللائق لهذا المقام
فلزم كونها اقباما للكناية وفيه بعد تسليم لزوم تضمين الانقسام
انه في بين التصريح بالانقسام وملاحظاته في ضمن التفاوت قوله
مسوقة لاجل اه تفسير العريضة كما يدل عليه عبارة المفتاح قوله

ومنه المعيار يصح في جميع المعارف في الحديث ان في المعارف بعض اسفد
عن الكتب المعارف يصح جمع معارض وهو خلاف التصريح من القول
في تفسيرها التورية يجوز والمراد ما يورى به في تاج البهيق التورية بوشيدان
جيز رابا واكردن جيز ديكر ما خوذ من وراء الشيء صككك تركت
الشيء الذي يلبسك وتجاوزت الى ما وراءه قوله ويسمى التلويح
فالتلويح يصح والتلويح عند صاحب الكشاف بمعنى واحد بخلاف
السكاكي راجح قوله يجوز حله اه اي يجوز حل ذلك المعنى على جاني
الحقيقة والمجازي على اكونه موضوعا له وكونه غير موضوع له ويجوز
ان يكون حلا من ضمير حل اي يجوز حل ذلك اللفظ وزاد لفظ الجانب
ولم يفسد على الحقيقة والمجاز لان الكناية ليست بحقيقة ولا مجاز واراد
بالوصف الجامع بينهما اي بين الجانبين كون اللفظ معينا لهما لا احدهما
بلا قرينة ولا اخر بقرينة قوله لامن جهة اه لم يتعرض للوضع
الكنشاني لانه بالنسبة الى المعنى الموضوع له حقيق وبالنسبة الى غير
الموضوع له مجازي فهو داخل في الوضع الحقيقي والمجازي قوله باللفظ
المركب لانه اذا لم يكن دلالة اللفظ بالوضع الحقيقي والمجازي يكون
دلالة عليه بسوق اللفظ المركب قوله ان قلت الوسائط بمعنى عدم
الكثره فبتساول مالا واسطة فيه قوله او ما رأيت الجحد الخ القاء الجحد
الرجل على آل طلحة كناية عن وجود الجحد في مكانهم ووجوده فيه كناية
عن نسبة الجحد اليهم فهو كناية بالواسطة وفيه استعارة بالكناية تشبيها
للجحد بالانسان الراجح قال قدس سره الموضوع له من نفس اللفظ حقيقة
كما في قولك لست انا بجاهل اذا قصد التعريف بشخص معين بالجهل
او مجازا كما في قوله تعالى ولا تكونوا اول كافرين فانه قصد به التعريف
بكونوا اول مؤمن به مع امتناع المعنى الحقيقي لسبق المشركين منهم
بالكفر فلا فائدة في نفيهم عن السبق في الكفر او كناية كما مر في قوله
عليه السلام المسلم من سلم المسلمون منه اذا قصد به التعريف بنسب الاسلام
عن الموادي المعين قال قدس سره والمعرض به من السابق وبهذا
غنى التعريف عن المجاز المركب فان كلا منهما يكون في المركب الا ان المعنى

المعرض به مفهوم بسابقه والمعنى المجازي باستعماله فيه قال قدس سره وقد غفل
مذكور بلفظ الموضوع له أى بالوضع الحقيقي كإبدل عليه قوله لأنه
الأصله والصواب أن يقول الموضوع له بالوضع الحقيقي أو المجازي كما
في عبارة المثل التام ليوافق قوله الموضوع له من نفس اللفظ حقيقة أو مجازا
أو كناية فإن الموضوع له فيه اعم وليوافق قوله لم تذكره فإنه السلب الكلي
أى لم تذكره أصلا لا حقيقة ولا مجازا قال قدس سره أو يجوز أشار
بكلمة أو إلى الطرفين المذكورين سابقا في الكناية وبين الشارح راجع
أن السابق هو الحق وقد عرفت أن الحق هو الأول كما يدل عليه جنان
ابن الأثير أيضا قال قدس سره وجعل صاحب الكشف التعريض
الحق لا يخفى أن التعريض موقوف على أن يراد بالموضوع له اعم من الوضع
الحقيقي والمجازي فالأولى أن يحمل قوله فيما وضع له على المعنى العام
ليوافق الكلامان قال قدس سره لا استعمالا فيه أن السكاكي راجع
قال أم لا نقول في عرفنا استعمال الكلمة في كذا حتى يكون الغرض الأصلي
طلب دلالتها عليه انتهى فإذا كان المعنى التعريضى مقصودا من الكلام
كان دلالة عليه غرضا أصليا ولو بالواسطة كما في الكناية لا يبعد لشيء
آخر فحقق معنى الاستعمال نعم يكون هذا استعمالا للربك لا لفرداته
كالتمثيل والفرق بين المقصود من الكلام إشارة وبين المقصود منه
استعمالا مشكلا قال قدس سره ويلزمه الخ زوم الخبر للكل
لأن الحضر يخص الحكم السلي قال قدس سره فهو في الإسلام
عن المؤدى المعين فيه أن كونه مقصودا من سياق الكلام لا من نفسه
محتمل تردد وما الدليل على ذلك ولابد من التبارق بين كون المعنى
المجازي في الاستعارة التمثيلية مقصودا من نفس الكلام وكون
المعنى التعريضى مقصودا من سياق الكلام قال قدس سره وقد
ظهر بطلان هذه دعوى بلا دليل نعم ظهر مما سبق أنه ليس بمستعمل فيه
عند صاحب الكشف وابن الأثير قال قدس سره وهكذا المجازي
والحقيقة أى لا يكونان مستعملين في المعنى التعريضى بل في المعنى المجازي
والحقيقي قال قدس سره دون المعنى الحقيقي لما عرفت أنه لا فائدة

في النهى عنه لسبق المشركين بالكفر عليهم قال قدس سره وقد غفل
عن مستنبعات التراكيب اه فيه أن المستنبعات هي المعاني التضمنية
والالتزامية التي تفهم في ضمن المدلولات المطابقة من غير تعلق قصد
التكلم بها ومعنى قول الشارح راجع لأنه يؤدى إلى أن يكون كلام الخ
أن ما قاله العلامة من أن آذيتي فسعر فحين استعماله في غير مخاطب
فقط ليس بمجاز وحين استعماله في مخاطب مع غيره ليس بكناية يؤدى
إلى أن يوجد كلام يدل على معنى باستعماله فيه ولا يكون حقيقة ولا مجازا
ولا كناية فالقول بأنه غفل عن مستنبعات التراكيب غفلة عن مراده
نظرا إلى الظاهر قال قدس سره بل أراد أنه لا يخفى أنه انما يتم إذا
لم يكن التعريض مستعملا في الموضع به والظاهر من كلام السكاكي راجع
خلافه فإنه جعل التعريض أولا قسم الكناية ثم قال والكناية إذا كانت
لموصوف غير مذكور كان المناسب أن يطلق عليها اسم التعريض ثم قال
في آخر بحث الكناية في قوله اما بعد فان خلاصة الأصولين اه وعرفنا
أن الكناية تنوع إلى تعريض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة ولم يذكر
في كتابه معنى آخر للتعريض وإذا كان التعريض قسمين من الكناية
كان اللفظ مستعملا في المعنى المعرض به فلا يصح توجيهه قدس سره
قوله أن عبارة التعريض أى بعض عباراته نص عليه العلامة لأن قولنا
المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه تحقق لزوم فيه كناية أن اريد به
نفي الإيمان عن مطلق المؤذى مع نفيه عن المؤذى المعين ومجاز أن اريد به
نفي الإيمان عن المؤذى للمعين فقط قوله اذ لا يتصور اه فيه أنه يجوز
أن يقال أنه انتقل من مخاطب المؤذى إلى المؤذى المطلق ثم منه
إلى الشجاع المعين كما في رأيت أسدا يرمى انتقل من الأسد إلى الشجاع ثم منه
إلى الشجاع المعين قوله وهو الذى قصده اه ويكون مقصوده منه بيان
النسبة بين التعريض والكناية على ما صرح به في شرحه للفتاح حيث
قال يراد به أن يبين وبين الكناية عموما من وجه لتصادقهما في مثل المسلم
من سلم المسلمون من يده ولسانه وصدق الكناية بدونه وهو كثير وصدق
بدون الكناية في مثل آذيتي فسعر فحين استعماله عن إرادة مخاطب

لوقفين ما وادع الغير فانه حينئذ يكون مجازا لا كناية وفيه بحث
 لا يكون التعريف اخص من الكناية وتحققها بدونه عظم من قولهم ان
 الكناية تفاوتت الى تعريفين وتلويح او مراد واما في قوله فانه
 على بيان التسمية بينهما يستلزم ان يكون له قول وقيل يكون على سبيل
 الكناية وعنده ان معنى عبارة السكالي راجع ان التعريف اخص الى الكناية
 العرفية قد يكون على طريق المجاز بان اريد به المعنى المعروض فقط
 وليس مجازا لعدم نصب القرينة المانعة كما هو شأن الكناية وقد يكون
 على طريق الكناية فقط بان اريد به كلا المعنيين اجمعا فصلا
 والاخر تبعا لقوله كان كناية فيه ان معنى الكناية على الانتقال من
 اللازم الى المألوم وفيما نحن فيه الانتقال من المألوم الى اللازم على ما
 يدل عليه قوله ويلزم منه التهديد الى كل من صدر منه الايداء قوله
 اطبق اللفظ اي العالمون بالاصطلاحات وغيرهم من اللفظ بالسليقة
 فانهم وان لم يكونوا عالمين بلفظ المجاز والكناية والحقيقة والاستعارة
 والتشبيه لكنهم ظالمون بما فيها قوله ان المجاز اي المجاز المقتضى فان
 خبر المقتضى مجرد توسعة في اللفظ قوله ابلغ اي يكون كلي منهما بالفا
 الى حيد الكمال في اعادة المقصود فهو مشتق من البلوغ مستند ببلغ
 من حيد نصرا لا من البلاغة من بلغ من حد كرم لان الحقيقة والتعريف
 اذا كان مقتضى الحال لا يكون المجاز والكناية اكثر بلاغة منهما بل لا يكون
 بلغا وما قيل انه من المسالفة فهو يستلزم استعمال اشتقاق الفعل من
 المزيد واستعماله بمعنى المفعول لان معنى المسالفة على ما في التلخيص
 علوم كذا وكذا في معنى الابلغ يوافقه فيه الا ان يقال بالاستناد المجازي قوله
 لان الانتقال فيها من المألوم الى اللازم اما في المجاز فظاهر واما في الكناية
 فلان اللازم اذا لم يصرف مساويا للمألوم بسبب القرينة لا يمكن الانتقال منه
 كما مر فالمراد بالمألوم المألوم في الذهن وان كان لازما في الخارج قوله
 وانما الاشكال ان معنى ان وجود المألوم انما يستلزم وجود اللازم
 اذا كان المألوم بينهما في الخارج ويساوي في جميع انواع المجاز مطلقا سيما
 فيما يكون العلاقة التضاد فانه قد قيل ان الشارح راجع قديين فيما سبق

عند بيان العلاقات ان المألوم متحقق في جميع اقسام المجاز فلا اشكال
 لان ما سبق بين ان المألوم الذي هو مناط الاستعارة والمجاز
 ههنا المألوم الخارج في قوله لا يشاء نوعه اه قوله الاستعارة ابلغ من التشبيه
 فخصيص بعد التوهم اهتماما بشأته لانه لا يشاء المسمى من انواع المجاز
 وعليها مدار البلاغة وقيل الاستعارة ابلغ من التشبيه لانه لا يشاء على
 ادعاء كون المسمى من جنس المشبه به وهذا الوجه يخص بالاستعارة
 سوى كونه نوعا من المجاز قوله بل لانه عطف على ما قبله بحسب التوهم
 كانه قبل ليس كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ لان واحدا
 من هذه الامور بل لانه قوله ان يكون في المشبه اتم فانه عطف على المشبه
 تفيد زيادة ليست في اللفظ فانه قد قيل ان قوله بل ان الاستعارة
 اصلها التشبيه لادخل له في الاعتراض قوله فكيف يصح ان يكون
 يصح السلب الكلي قوله ان مراد الشيخ الخ اي مراده رفع الامجاب
 الكلي لا السلب الكلي وان كان ظاهر العبارة يفيد قوله وهذا
 وهم من المصنف بل الخ خلاصة التوجيهين ان المصلح روح جعل
 قول الشيخ يفيد زيادة في نفس المعنى على افادة الزيادة في الفهم
 والشارح راجع حمله على الزيادة في الواقع قوله ان المساواة في الاول
 يعلم من طريق المعنى وفي الثاني من طريق اللفظ هكذا في النسخة
 الصحيحة وهو المطابق لما في دلائل الاعجاز وهو الظاهر ان ينتقل
 في المجاز اولا الى المعنى الحقيقي ثم الى المعنى المجازي وفي الحقيقة ينتقل
 من اللفظ الى المعنى وانما كان المعنى من طريق المعنى مزية على العلم
 من طريق اللفظ لان في الاول يفهم المقصود بالدلالة العقلية لانه
 ينتقل فيه من المألوم الى اللازم وهي اقوى من الدلالة اللفظية
 وفي كثير من النسخ لانه يعلم في الاول من طريق اللفظ وفي الثاني
 من طريق المعنى وتوجيهه ان في الاول استعمال لفظ المشبه به في المشبه
 فتعلم المساواة من اللفظ وفي الثاني تعلم المساواة من طريق المعنى فان
 معنى الثاني المساواة ولادليل في اللفظ عليها ولا شك ان في الاول مزية
 على الثاني قوله ان الثاني المتقدم سبق تحقيقه بما لا مزيد عليه

في قوله الفن الاول علم المعاني في قوله اي يتصور مقابلتها اي معنى ليس
 قوله علم بمعنى الملكة او التصديقات باللسان بل او نفسها والمعرفة
 بمعنى الادراك الجزئي الذي يحصل من استخراج الفروع عن القواعد
 الكلية كما في تعريف الفيلين اللسان يقيان باللسان في علم اليديع الا
 تصورات المحسّنات وبيان عددها وتفضيلها فهو علم يبين فيه
 مفهومات المحسّنات العرضية واقسامها واعدادها فليس فيه مسئلة
 فضلا عن ان يستخرج منه فروع ولذا جعل السكاكي رح يسان المحسّنات
 من نواحي علم البيان ولم يجعله علما برأسه فالمعرفة بمعنى الادراك التصوري
 كمال العلم قد يطلق على الادراك التصديقي مناسبا لما تقدم من
 ائمة اللغة من ان المعرفة تنسب الى مفعول والخذ والعلم الى مفعولين
 وما قالوا من ان لكل علم منسب بل فانما هو في العلوم الحكيمية واما العلوم
 الشرعية فلا يتأتى في جميعها ذلك فان اللغة ليس الا لفظا
 ومفهوما تملأ كذا التفسير والجد يشق قوله اشارة به جعل الاضافة
 للسند كما هو الاصل في قوله اي الخلو عن التعقيد المعنوي يخص
 وضوح الدلالة به مع انه يشمل الخلو عن التعقيد اللفظي لكونه محملا
 بوضوح الدلالة به لخصص علم البيان بقوله للتبيين اي لتذكر ما علم
 من قوله وتبينها وجوه اخره قوله احتراز عما يكون داخل في البلاغة
 وهو المطابقة ووضوح الدلالة اعني الخلو عن التعقيد المعنوي والخلو
 عن الغرابة وعن مخالفة القياسين وعن ضعف التلخيص وعن التناقض
 اما عن المطابقة ووضوح الدلالة فلا تفلت الشئ لا يكون بل يقتضيه
 واما عن البوار في فلا تفلت بعد المطابقة ووضوح الدلالة
 اذ كل واحد منها لكونه داخل في البلاغة ليس تابعا لهما في اراست
 الحسن التناقض في قوله لانه يدخل في دليل لقوله ولا يجوز
 الخ اي يدخل في حيزا يرتب وجوه التحسين فهو منها الاعظم الشئ من
 بعض ما ليس من المحسّنات القائمة بالبلاغة للكلام وهو ما سوى
 المطابقة ووضوح الدلالة وذلك لان بقاء ليس ظاهرا مشتملا اذ المحسّنات
 النابعة ليس خصوصيتها بغير المطابقة والوضوح فلا يشكها التعريف

فهو

فهو ظرف لغو متعلق بالتحسين ولا شك ان تحسين ما عدا المطابقة
 والوضوح مما يوجب الفساحة بغير المطابقة والوضوح لما هو
 في المقدم من ان الكلام الذي ليس بمطابقا لمقتضى الخلق وان كان
 فصيحيا يتحقق باصوات الحيوانات ليس له حسن عند البلغاء فالحسنات
 الداخلة في البلاغة يسوي المطابقة والوضوح وان كانت غير تابعة
 للمطابقة والوضوح في الوجود تابعه لهما في تحسين الكلام فيدخل
 كلها في التعريف فافهم فانه خفي على الناظرين وجه الاحتراز ووجه
 الدخول قوله كالخلو عن التناقض مثلا ازاوية الخلو عن الغرابة
 ومخالفة القياس وضعف التلخيص فان كلها يدخل في وجوه التحسين
 على تقدير رجحانها على مفهومها الشامل كما عرفت فالاصرات الذي
 ذكره السيد بقوله بل نقول له لوجه له فان كاف التمثيل والفظ مثلا ينادي
 على ان الشارح رح اراذ دخول جميع الخلو في وجوه التحسين قوله
 المطابقة وهي في اللغة الموافقة وطابقة بين الشئين جعلت احدهما
 على حذو والاخر ومطابقة الفرس في جريه وضع ترجمه مكان يديه في
 ذكر المعنيين المتضادين ايقاع توافق بين ما هو في غاية المخالف كذا
 في شرحه للفتح قوله في الجملة او بالواستطحة قوله او اعتبارا
 كالاحياء والامانة فانهما عبارتان عن الخلق سمي باعتبار تعلقه
 بالحياة واحياء وباعتبار تعلقه بالامانة قال قدس سره فيه بحث
 والجواب انه باعتبار كونهما لا يمتثلان في محل واحد يكون الجمع بينهما
 مطابقة وباعتبار تلازمهما في الوجود خارجا وذهبتا يكون بينهما
 مراعاة النظير قوله بله ظنين من نوع واحد فيكون الطيف لاجتماعهما
 في النوع ايضا قوله ايقاظا جمع يقط على وزن عضد او كتف بمعنى
 يقظان والرفود جمع راقد قوله لا يذوق بظا عنها اه الحصر مستفاد
 من تقديم الجوار والمجروح والاتضاع الذي يحصل من الدماء والصدقة
 للغير انتفاع بثمر الطاعة لا بنفسها وكذا المضرب بالمصيبة قوله فيه
 اعمال اي كثرة عمل لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى وهذا وجه
 لمي للتخصيص والوجه الا في الاشارة الى سبق رجحه تعالى بانه يشيب

بالخير بمجرد العمل ويعاقب على الشرب بعد كثرة العمل والقصد التام
 قوله في الجملة أي باعتبار استلزام الأحياء للحياة قوله لا يعلمون ما أعد لهم
 في الآخرة ومن في من الحياة الدنيا إما يانية أي الظاهر الذي هو الحياة
 الدنيا أو ابتدائية أي ظاهر الدنيا وهو التلذذ بالذات المخرجة لباطنها
 وهو كونها مزرعة الآخرة قوله من دبح الطير الأرض من الدبح بمعنى
 النفس فذكر الألوان كالنفس على البساط قوله لفصص الكتابية
 أو التورية لا لفصص الحقيقة فان ذكر الألوان لإفادة أصل المعنى ليس
 من المحسنات ولا لفصص المحازفانه ينصب القرينة المانعة عن إرادة
 الألوان لا يتحقق الجمع إلا في اللفظ دون المعنى فلا يكون من المحسنات
 المعنوية قوله ولا ينصبه أي فانه كناية في النسبة دون الصفة حتى يتوهم
 أنه ليس كناية في الثياب الحمر والخضر قوله يتعلق أحدهما به وليس
 بينهما تناف بل يجتمعان كالرحمة والشدة فان الرحمة تكون شديدة
 وبهذا يمتاز عن الطابق فيقال أنه إذا كان أحدهما لازما لمقابل الآخر
 يتحقق بينهما تناف في الجملة لأن متافى اللازم متافى للمزوم فيكون
 طابقا لا لمقابله مدفوع لأن اللازم قد يكون إجماعا قوله لكنها مسببة
 عن السن ومتافى السبب لا يجب أن يكون متافيا للسبب قوله إجماع
 التضاد فهو محسن معنوي باعتبار إجماع الجمع بين الضدين والافهم
 جمع في اللفظ فقط فيكون محسنا لفظيا قوله فيدخل في الطابق الخ
 لا يخفى أن في الطابق حصول التوافق بعد التناقى ولذا سمي بالطابق
 وفي المقابلة حصول التناقى بعد التوافق ولذا سمي بالمقابلة وفي
 كليهما إرادة المعنيين بصورة غريبة فكل منهما محسن بانفراد
 واستلزام أحدهما الآخر لا يستلزم دحواها فيها فالحق مع السكاكي
 رح قوله أنه زهد فيما عند الله زهد عن الشيء وفي الشيء رغب عند
 ولم يرد ومن فرق بين زهد في الشيء وعن الشيء فقد أخطأ كذا في المغرب
 قوله وإذا شرب أي اعتبر فيه قيد كافي شرح المفتاح الشريفي قوله
 ولم يشترط أي بل اعتبر الاجتماع قوله في صفة الأبل أي المهزولة
 قوله أنت اسم على الوعد أي لقوله تعالى أنه كان صادق الوعد ولقوله تع

وما توفيقي إلا بالله ولقوله تعالى لا تزيب عليكم اليوم ولقوله تعالى الملك على
 خلق عظيم قوله على ما يقال أي في العرف وإنما يمكن كذلك في الحقيقة
 قوله فان اللطيف يناسب أي اللطيف اسم من اسمائه تعالى معناه البر
 بعباد المحسن اليهم أن كان من لطف أطقا بالضم أي رفق كنصر
 أو العالم بخفيات الأمور ودقائقها أن كان من لطف ككرم أطقا ولطافة
 بمعنى دق وشي منهما لا يناسب كونه غير مدرك للأبصار إلا أن يقال
 أنه مناسب له نظرا إلى المعنى الثاني باعتبار اشتغاله على الدقة التي تناسب
 عدم كونه مدركا للأبصار قوله يناسب كونه مدركا للأشياء أي للأبصار
 والأخطى المدرك عينه لا يناسبه والمناسبة على ما ذكرنا بالعموم
 والخصوص قوله فالجسم أي في الجسم بالنسبة إلى الشجر حقيقة مزاغة
 الظير والنسبة إلى الشمس وانقرابها لها ويسجدان محاز عن انقيادها
 قوله تجمل من الرهط من جل جلاله كضرب عظم وتعبدية
 يعن يتضمين معنى التزهد والرهط بالسكون ويحرك جلد يشق جوانبه
 من أسافله ليتمكن المشي فيه بلية الصفار والبيض أو جلد يشق
 مسنونا والامام في المنسوب إلى الامام جمع أمة والفسادة من عبد كفرح
 غيدا يقال امرأة غداء وغداة أيضا أي ناعمة لينة ينة الغيد وهو
 الذؤعة وجلالتهما عن الرهط كناية عن كون ملابسها رقيقة وكونها
 ملكة كما قال السيد لا يفهم من البيت وعقيل بالتصغير لسم قبيلة والمالك
 جمع مملوك وهو العبد يعني أن لها في عيها رهطا من عقيل فيفيد
 كثرة عبيدها وأن فيها قبيلة من عقيل وما قاله السيد من أنه وصفها
 بكثرة قبائلها نسبها لا يفهم من البيت إلا أن يقال كان في كآبه
 في ممالكها بدون الباء جمع مملكة وفي ممالكها حال من رهط مقدمة
 عليه بمعنى أن لها من عقيل رهطا حال كونها كائنة في ممالكها فيفيد
 تعدد الرهط لأن الرهط الواحد لا يكون لها ممالك بل مملكة قال قدس سره
 أنها كريمة المناسب على صبغة المفعول من قولهم فلان يناسب فلانا
 فهو منسوب أي قريب بمعنى كريم ككل من يناسب إليه ليس في حبيب
 تلك المرأة أمة قوله وليس المراد أنه فسر في شرح المفتاح بهذا المعنى

حيث قال وعن ان تركب من التوق ما هي في الضم والاحتواء كالحوت وهو
 اولي ليكون فيه ايضا اليهام التاسب قوله صفة راء لاصفة دال وان كان
 قريباً منه يدل عليه ملاحظة المعنى قوله مطرف بكسر الميم وضمها
 وفتح الراء قال الفسراء واصلة الضم لانه في المعنى مأخوذ من اطرف
 اي جعل في طرفه العلمان لكنهم استعملوا الضم فكسروا قوله
 وهو نصب الرقيب فاقبل العجز كانه رقيب نصب لفهم العجز قوله
 فيه خطوط مستوية فاقبل العجز والعجز كانهما خطان مستويان
 في البيت قوله بمنزلة البيت في ان رعاية العافية واجبة فيهما بخلاف
 المضراع الا انه فرق بينهما فان البيت يكون بيتاً واحداً والفقرة لا تكون
 فقرة بدون الاخرى قوله حلى بفتح الحاء وسكون اللام زيور وجمعه حلى
 بضم الحاء وكسرهما وتشديد الباء مع كسر اللام قوله اذا عرف
 الروى اي من حيث انه روى بان يعرف العافية ايضا لان الروى اخر
 العافية فلا يرد ان معسرة الروى وهو التون في الآية والمسيم في البيت
 لا يدل على ان العجز يختلفون وحرام لجواز ان يكون مختلفون ويحرم
 والى ما ذكرنا اشار الشارح رحمه بقوله ان لم يعرف ان العافية مثل
 سلام اه قوله لوقوعه في صحته اي لوقوع الشيء في صحة الغير
 في قصد التكلم بان يكون ذكر الغير سابقاً اما محققاً او مقدراً وقصد
 التكلم وقوع شيء في صحته فالدفع ما يتوهم من ان الوقوع في صحته
 بعد الذكر فكيف يكون علة له قال الشارح رحمه في شرحه للفتاح سواء كان
 بينهما شيء من العلاقات المتغيرة في الجواز كاطلاق السبب على جزاء
 السبب المسبب عنها المترتب عليها اولا كاطلاق الطبع على حياطة
 الجبة والقبض ومن ههنا قوى اشكال المشاكلة بانها ليست بحقيقة
 وهو ظاهر ولا يجوز لعدم العلاقة ولا يخصص سوى التزام قسم ثالث
 في الاستعمال الصحيح او القول بان الوقوع المذكور نوع من العلاقة
 فيكون مجازاً انتهى لقول القول بكونه مجازاً ينافي كونه من المحسنات
 البدعية وانه لا بد في الجواز من اللزوم بين المعنيين في الجملة فتعين الوجه
 الاول واصل السر في ذلك ان في المشاكلة نقل المعنى من لباس الى لباس

فان اللفظ بمنزلة اللباس ففيه اراءة المعنى بصورة عجيبة فكيفه الوقوع
 في الصحبة فيكون محسناً معنوياً وفي الجواز نقل اللفظ من معنى الى معنى
 فلا بد من علاقة صحيحة للانتقال والتغليب ايضا من ههنا القسم
 لذفيه ايضا نقل المعنى من لباس الى لباس اخر لكثرة ولذا كان وظيفة
 المعاني وان صرح الشارح رحمه فيما سبق بكونه من باب الجواز بالحقيقة
 والجواز والكناية اقسام للكلمة اذا كان المقصود استعمال الكلمة
 في المعنى واما اذا كان المقصود نقل المعنى من لفظ الى اخر فهو ليس
 شبهاً منها قوله حيث اطلق ام فيه اشارة الى ما في شرح المفتاح من ان
 النفس وان ارادهم الذات والحقيقة لا تطلق على الله تعالى الا بطريق
 المشاكلة لما ندفع ما قيل بان النفس تقدير اذ به الذات وقد راد به القلب
 واطلاق النفس عليه مع بالمعنى الثاني بكونه بالمشاكلة واما بالمعنى الاول
 فلا لان الذات تطلق عليه تعالى على انه قال في شرح الكشاف واثبت خير
 بان لا يعلم ما في ذاتك وحقيقته ليس بكلام مرضي لان المراد لا يعلم
 معلومك لوقوع التفسير عن تعلم معلوم يعلم ما في نفسي فيكون
 المراد من النفس محل العلم بدون الذات والحقيقة قوله وهي الجبال اه
 لان المصدر الذي يكون على وزن فعلة يكسر الفاء يكون للمال والتويع
 ولا منافاة بينه وبين التأكيد لاشتماله على التأكيد قوله اي تطهر الله
 اي المراد من صبغة الله تطهر الله فهو تفسير لقوله مصدر فكان حقه
 التفسير الا انه لم يرض بالفضل للتفسير بين الموصوف والصفة قوله
 مؤاكبا انهمون اه فيكون ما حله واجب الخذف كافي له على الف درهم
 اعترافاً والاصل صبغة الله صبغة ولو جوب حذفه وجه اخر وهو انه
 اضيف المصدر الى فاعل الفعل فان المصدر الذي يضاف الى معمول
 الفعل او يذكّر معه يكون حذف طامله واجبا على ما في الرضى قوله
 يعمونه العمودية اسم الماء الذي فضل به عيسى عليه السلام خرجه
 علماء اخر فكلما اخذوا منه ماء صبوا به ماء آخر قوله وصيغنا الله
 اي عينا الله في الايمان الذي هو كالماء الطهور من صبغ يده في الماء
 غمسها فيه اولئذ الله من صبغه كمنعه ونصره وضره لونه

لا مثل صبغنا باحد المعنيين وكذا الحال في الوجه الثاني قوله بلفظ
 الغرس في افرس ويغرس لوقوعه في صحبة غرس الاشجار المذكور
 تقديره قوله على ان الفعل اه ولا يجوز ان يقرأ على صبغة الخطاب
 او يستلكن لفظ البين كما في قوله تعالى لقد تقطع بينكم اذا لم تقع المزاوجة
 على البين الا ان يجعل لفظ البين مقعما قوله اي يجعل اه فقوله
 في الشرط والجزاء حال من المعنيين اوصفة له وما وقع فيه المزاوجة
 محذوف قوله اذا ما نهى الخ والمقصود منه انها في ودادي على خلاف ما
 افعليه في ودادها قوله اذا احتربت يوما الضائر راجعة الى الغرسان
 في البيت السابق والمعنى اذا تحارببت هؤلاء الغرسان وتقاتلوا فقامت
 دماؤها التي يستكونها في القتال تذكرت ما بينهم من القرابة الجامعة لهم
 فقامت دموعها شفاقا على قطيعة الرحم يريد انهم مع كونهم اقارب
 تقاتلوا وتحاربوا قوله من ان معناه لان الظاهر ان يكون في الشرط
 والجزاء طرفا لتزواج قوله ومنه العكس اه فبعد تبديل المعنى وتعكسه
 اولاً ثم يذهب وقوع التبديل في اللفظين بخلاف رد المجز على التصدير
 فانه ايراد اللفظين احدهما في اول الكلام والثاني في آخره كما في قوله
 تعالى ونحشى الناس والله احق ان تحشاه قلنا كان العكس من الحسنات
 المعنوية ورده المجز على المصدر من الحسنات اللفظية قوله ومعنى
 وقوعه اه اي ليس معناه انه يقع في شي كائن بين الطرفين قوله وهما
 اقطان واقعان في طرفي جبلتين يريد بذلك ان وقوعهما المجز بين
 طرفي الجبلتين اوجب كون العكس واقعا في جبلتين لاختلافهما باعتبار
 المسند اعني جبل ويحلون ولا وقوعهما في الطرفين بل كان تقع
 الطرفين فيهما كان العكس بين طرفي جبلتين لاختلافهما بالقديم
 والكل خبر فاقبل كما انهما واقعان في طرفي جبلتين واقعان نفس
 الطرفين ايضا فلا وجه للقول بان العكس واقع في اقطان واقعين
 في طرفي جبلتين وهم اقوله ونقطه بانه قد غيرها اه اي نقصه بقوله
 بلى فاننا بانه قد غيرها اه يدل على ذلك قوله بلى عفاها الفناء وغيرها
 الارواح والديم وهي جمع ربح لان في الاصل واوقلت بالياء الكسر فاقبلها

فاذا

فاذا زال الكسر عاد الى الاصل قوله معنيان حقيقيان او محازيان او احدهما
 حقيقي والاخر مجازي لا يعتبر بينهما لزوم وانتقال من احدهما الى الاخر وبه
 عتاز الوردية عن المجاز والكتابة وبهذا يظهر ان التورية ليست من ايراد المعنى
 بطرق مختلفة في وضوح الدلالة حتى تكون من علم البيان نعمانه اذا كان
 المعنيان مجازيين او احدهما مجازيا كانت من علم البيان بالنسبة الى المعنى
 الحقيقي لهما ولا يلحقها ولا يلحقها بالنسبة الى المعنى الذي هو تورية بالقياس اليه
 فلاذلا علاقة بينهما ولا انتقال من احدهما الى الاخر قد عرفناه بما خفي على
 بعض الاذكياء قوله قريب وبعيد اي قريب الى الفهم لكثرة استعماله فيه
 وبعد منه فكان المعنى القريب متاثر البعيد والبعيد بخلفه وبه صارت
 التورية من المحسنات المعنوية فانها تارة بالمعنى المقصود تحت السر
 كالصورة الحسنه وحصول المعنى بعد الطلب وهو الذ فلو كان المعنيان
 متساويين في الفهم لم يكن تورية بل اجالا قوله على قرينة خفية
 حيث يذهب الوهم قبل التساؤل الى ارادة المعنى القريب ولو كانت
 القرينة واضحة لم يكن تورية اعدم سر القريب للبعد قوله ولم يقرن به
 اه فيه ان العرش مما يلزم المعنى القريب قوله اعني القدرة ولا فائدة
 كما يجمع اليه قوله ما يلزم المعنى القريب لان البناء وان كان يطلب
 القدرة لكن طلبه للبد اكثر قوله لما يفرق من التفريق اي ما غير بينهما
 قوله وقد يكون اه يشعر بان ليس في البيت السابق كل من التوريتين
 رشيما للاخرى وليس كذلك لان ذكر الجدي والحمل كانه رشيح للفرالة
 كذلك الفرالة رشيح للحمل والجدي الا ان يقال استعمال الجدي
 والحمل في الرجين وولد البقر والغنم شائع لا تمايز بينهما في القرب
 والبعيد قوله اذا صدق من التصديق وكذلك كذب اي اذا حصل
 التقى ما يتناه من الجسد شبه حاله بحال من يخبر المخاطب بمراده فيه تطيد
 اياه ويصدق في ذلك الخبر كما في قوله صلى الله عليه وسلم في صدقة
 الفرج او يكذبه والخيلة يفتح الميم وكسر الحاء الطين كذا في شمس العلوم
 والقاموس اي وان كذب اقلن ما يقوله العم ويحتمل ان يكون على صبغة
 اسم الفاعل من التخييل اي القوة المخيلة وقيل انهما من الصدق

والكذب بمعنى الثبوت والانتفاء أي إذا ثبت الجدل وان انقضى المجادلة أي المظنة
أي علامة تلك المكارم قوله أنه تمثيل أي تصوير لما صرح به في قوله
تمثيل وتصوير اعظمته وليس المراد أنه استعارة تمثيلية أو تشبيه تمثيلي
لغيره بخلافه التشبيه قوله مما يردف الملك بضم الميم أي السلطنة قوله
والفعل أي الاحتياط لصيغة التثنية في بداهة بان يراد النعمة الدنيوية
والآخروية قوله أن يفعل من جعل به إذا سعى بالباطل ويعدى بالباء
قوله حقيقة أو مجازا أما حال من فرد له أو خير كان المحذوف قوله
أي بالضمير الزايع أو فالضمير مستعمل في معنى آخر لكونه عبارة عن المظهر
والضمير الغائب إنما يقتضي تقدم ذكر المرجع لاستعماله في معنى يراد
بالمرجع فلا يلزم استعمال اللفظ في المعنيين ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز
إذا أريد بالضمير المعنى المجازي على ما فهم قوله إذا نزل السماء الخ
وصف الشاعر قومه بالغلبة على من عداهم من الأقوام بانهم يرون
كلامهم من غير رضا ثم قوله بين جوانحي وضلوعي الجوانح الاضلاع التي
تحت الزائب وهي ما يلي الصدر كالضلع مما يلي الظهر الواحد
جائحة كذا في الصحاح قوله بأحد الضميرين أه وكلا المعنيين مجازيان
للفضاضة فانه اسم للشجر في البادية في الايضاح الشجر يدل النار وحينئذ
يكون المعنى الثاني حقيقيا والافتاد ينسب إلى النار وإلى ما يوقد به قوله
وهو ذكر أه الضمير للنف والف والنشر لانهما نوع واحد من المحسنات قوله
نحو ومن رجسته أه فان قيل قد تعين الضمير في تسكنوا فيه للعود
إلى الليل فلا يكون اللفظ من اللف والنشر لما سبق من اشتراط
عدم التعيين فيه قلت التعيين المنفي فيما سبق من الاشتراط إنما هو التعيين
بحسب اللفظ والتعيين في الآية الكريمة إنما هو بحسب المعنى لا اللفظ
فإن ذلك الضمير صالح للعود إلى النهار من حيث اللفظ فلا تعين لفظيا
اصلا كذا في شرح المفتاح الشريفي قوله ابن حبوش بالجاء المهيضة والباء
المثناة التحتية المشددة والضمير المهيضة على وزن تنور والحقق بالكسر
والسكون النقا وهو الزم الجمع والمعنى كيف أخرج من حبك ودواعي
الحب من حسن العيين واعتدال القامة وعظم الردف موجودة فيك

قوله أولا أي قبل النشر فليس المراد من القولين المقولين لعدم
ذكرهما قبل النشر بل القولين المذكورين في ضمن قالوا قوله على ما
صرح به له حيث أورد كلمة ثم بعد قوله أن تلف فانه يدل على أن اللف
يكون سابقا على النشر قوله تلف بين الفريقين الخ هذا واضح
أنما الكلام في أنه لا يجمع بين الفريقين أو القولين في اللف يجب أن يذكر
بالكل في النشر ليرد السلع إلى كل فريق أو قول مقول فالظاهر الواو
دون كلمة وقال الشارح ربح في شرح المفتاح وقد جرى الاستعمال في اللف
الاجالي على أن يذكر النشر بكلمة أولان ما وقع الاتفاق عليه هو
أحد القولين وأنما الموكل إلى فهم السامع هو التبيين وفيه بحث
لأن اللازم في اللف والنشر الاجالي أن يذكر بالكل من أحاد المتعدد
الذي ذكره الجاهل وأما كونه متغافلا عليه بين أحاد المتعدد فلا وإن الموكل
إلى فهم السامع حينئذ يكون تعيين الأحاد اليهم لارد ما لكل من أحاد
المتعدد إليه ولو كان ما ذكره كافيا في اللف والنشر الاجالي لزم أن يكون
قالوا أن يدل على الجذبة إلا أحدهما منه وإن شئت تفصيله فارجع
إلى تعليلنا على تفسير القاضي قوله وهذا معنى لطيف مسلكه الذي
أشار إليه صاحب الكشف بقوله وهذا نوع من اللف لطيف المسلك
أه وقيل في وجهه لطفه أنه لفت مرتب على النشر معلوم منه والاعم
الاعليب العكس وقيل لأنه لم يصرح بالموقوف أولا بل بما يدل عليه
وحيث قصده ذكره حذف اللفظ الدال عليه ورد عليه ما لا يوجب
الطغلا لا يهدي إليه إلا النقاب المحدث ولا نسلم أنه لفت مرتب على النشر
بل نشر مرتب على اللف المفصل ثم رتب اللف الجميل عليه ولا نسلم
أنه لم يصرح بالموقوف فانه صرح بالموقوف المفصل ثم ذكر الجميل
أما القفا أو تقديرا وعندى وجهه أن مقتضى الظاهر ترك الواو لكونها
حلا للمسبق ولذا قال من لم يتدرب علم البيان أن الواو زائدة أو معطوفة
على علة مقبلة فيصح عطفه على ما سبق مع بقية التعليل وبيان
اختياره على ترك العطف فيبقى لا يشهدى إليه إلا النقاب المحدث
من علم البيان فيقدر الفعل المعلن مشملا على ما سبق أجمالا

فيكون ما سبق قرينة على حذفه ولكونه مستغلا على ما سبق يبقى التعليل
بحاله ولكونه مغايرا له بالاجمال والتعصيل يصح عطفه ولا فائدة هذا
الغطف كالغناية بشأن الاحكام السابقة حيث ذكرت اولا تفصيلا
ثم ذكرت اجمالا ثم عاينت من غير تعيين ثقة على فهم السامع بانه بلا حظها
مرة بعد اخرى ويرد كل واحد من العلل الى ما يليق به يكون اراد
الاعطف اولى من تركها قوله شرع ذلك اي بين قدر الفعل مؤخر
كما اختاره القراء لان حذف المعلل يدل على كمال العناية بشأن العمل
وقدره القاضي مقدما كاذهيب اليه الزجاج رعاية للاصلي مع عدم
مقتضى التأخير قوله وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر من غير
نقصان فيه المستفاد من قوله تعالى فعدة من ايام اخر كانه قيل فوجب
عليه قضاء ما فات مراعاة فيه عدة ما افطر قوله ومن الترخيص الخ
المستفاد من قوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر او من
قوله تع فعدة من ايام اخر قوله من كيفية القضاء المستفاد من اطلاق
ايام اخرى فعليه عدة من ايام اخر كيف ما تيسر متواصلا او متفصلا قوله
اي ارادة اه يعني ان الترجي مجاز عن الارادة اي اطلب على ما هو مذهب
الاصل من ان ارادته الى الفعل غير امره بوجوه لا يختلف المراد عن الارادة
وتغير الاسلوب عن الشكر واللاشارة الى ان هذا المطلوب غير المتزوج
لقوة الاسباب المتأخذة في حصوله وهي ظهور كون الترخيص نعمة
والمخاطب موقفا بكمال رأفته تعالى وكذا مع عدم قوت بركات
الشهر قوله بل هو توطئة له فليس له لادليل على الآية على كونه توطئة
فان كلا الحكمين المذكوران باسلوب واحد لم يفرع احدهما على الآخر
قوله بفرع الترخيص اه اعادة من في قوله ومن الترخيص عطف على
قوله من امر الشاهد يدل على عدم تفرعه على امر الشاهد بصرف الشهر
فلا يترك تفرع الترخيص والاكتفاء بما بعده قوله انه لم يقل اه
الظاهر ان ذلك من لقوب المعطوف عليه بخلاف قوله ومن الترخيص
قوله وفي هذا دلالة واضحة اه جوب لقوله جعل قوله وانكبروا
علة اه قوله شامل لامر الشاهد اه فالعنى وتكملوا عدة الشهر بالاداء

عند عدم العذر والقضاء في حال الافطار العذر بتعصيل خبراته ولا يفتوت
عنكم بركات صنومه نقصت اياه او كملت وبهذا اندفع النظر الذي
ذكره الشارح رخ بقوله وفيه نظرا قوله على انه ام يمكن
ان يقال ان ذلك اضافة عدة الى ما افطر قرينة على انه اراد مطلق
العدة لا عدة ما افطر قال قدس سره وما لا يبيح الكرم بنية اه فبان ما
ذكره انما يفيد لطفا للفت والتشريع الذي في الآية بخصوصه ولا يفيد
اطافة النوع والقول بان النوع عبارة عن لف يحتاج بتعصيل بعض
مالم فيه الى دقة النظر لا يفهم من عبارة الكشاف ولو سلمنا فدقة
وجه التعليل تفيد احتياجه الى الفكر الغامض لا اختصاصا بالفتاوى
بالمحدث قال قدس سره انه تعالى الامور اياما للطافة جلة المتألمة
قال قدس سره والى معال الفاعطف على قوله ان تعليل الامر اه بيان
لدقة وجه التعليل قال قدس سره مستند من غيره الى غير المغلبي
يعني ان معلله ليس المذكور اجزا انما هو مستند من قوله تعالى
فعدة من ايام اخر قال قدس سره وان كل واحد من العاقلين اى
انكبروا الله على ما هدواكم ولعلكم تشكرون قال قدس سره ان الشكر
اولى اه لان الترخيص نعمته ظاهرة واسمائه الى العباد وتعليم كيفية
القضاء والنسب بالهداية لكون المصود نفسه الخروج عن هذه المألوم
على الفساد قوله ان يجمع بين متعدد اه كان الظاهر ان يجمع متعدد
ادخل المظالمين للاشغلة الى ان التعدد لا يجب ان يكون في الذكر فلهي
قولنا المبين بنية الحياة الدنيا من الجملة قوله اى الغناية على وزن
كراهية لقوله ان الشياطين يفتن السكاكى رخ بكسر ان على سبيل الحكمة
لا تضمن لما تقرر عندهم ولذا التفسير المعيار مع ثلثة قوله هي ما يدعو اه
غيره بالمقتضية بمالعة قوله ارتفاع تبيين اه ليس المراد التباين المصطلح
بل المعنى اللغوي اى افتراق بين امرين حشر كذا في نوع قوله فانه لا يفتن
وجه الدقة ان الاضافة في ذكر ما لكل متضمنة اجمالا والتعيين مقوض
الى السامع الا ان المفاد من اضافة ما لكل البطلان ان يكون على التعيين
قوله لا يفتن على منم اى ظلم اى لا يوطن في موطن الظالم احدا الا الاذلان

نصيبا نسخة

قوله فلا يرد له اي للوقت اول كل واحد من العبر والوند قوله فلا يصدق
 التعيين لان المراد التعيين في اللفظ فان التعيين بالقربة محقق في اللفظ
 والنشر ايضا كما مر قوله ولو سلم فسواء اه يعني ان اسم الاشارة
 فيما نحن فيه اثنان فلا بد لكل منهما من اشارة اليه معين فالتعيين محقق
 الا ان التعيين محتمل وجهين بخلاف اللفظ والنشر فان نفس التعيين
 متحقق فيه فمصدقانه دقيق قد انتهى على بعض الساطر بن قوله الجمع
 مع التفريق اورد كلمة مع اشارة الى ان المحسن اجتماعهما وكذا فيما مضى
 وانما لم يذكر اجتماع بعض الحسابات الاخر بعضها مع بعض كاطباق مع
 المقابلة للدين الجمع والتفريق من المقابلة فاجتماعهما هو وجه محقق
 زائد على كل واحد منهما قوله من جهة النار والاحترق اي حوله
 واحترقه وفيه اشارة الى ان المراد من النار حرها في نفسها لا غيرها
 فانه المناسب لتجسيم القلب بها قوله وحتى متعلق الخ اي صطف
 عليه لان الجارة لا تدخل على الفعل قوله وقد شققت به من حد مسلم
 في التبايع الشقاء والشقاوة بدخول شدة وهي كناية عن الخراب
 والهلاك قوله فاعلم الخ امر اض بالقاء والندع ككاتب جمع
 يدعة كحكمه مؤنث بدع كعلم قوله باني الله كقوله تعالى هل ينظرون
 الا ان ياتيهم الله والمراد لمره لا متتابع الايمان على الله تعالى قوله
 اوياتي اليوم والمراد ايمان هؤلاء فلا يلزم جعل اليوم وقتا لايمان اليوم
 وجذوت الشيء بنفسه قوله والمأذون اه وقع في شرحه المقتضاه
 او الفاصلة وهو الموافق لتفسير القضاة وفي شرح الفتح للعلامة الواو
 الواصلة ولكل وجه ان قصد دفع التذافع بين الايتيماء وان قصد
 بيان معنى الايتيماء فالواو ويكون دفع التذافع خلاصته لا محالة قوله
 وجبت له النار هكذا فسر القضاة ومعنى وجبت تيسر وزمت لا وجوب
 على الله تعالى وهذا ولا معنى للوجوب للعدم فيكون قد خولهم النار والجنة
 ومنفردا من التفريق ويكون محتملا في التقسيم القيد انتهى قوله نعم
 لهم فيها خير وشهيق خالدين فيها فالظاهر على ما ذهب اهل السنة
 ان يثبت من الشقي بمن له الشقاوة في الجملة كقرا كانت او عصبانا

والسعيد

فقرنا بينهما

والسعيد بمن له الصعادة في الجملة بيان كلف مؤنثا كما هو المتبادر وخيطة
 يكون محيط الفائدة قوله في النار مع قيوده قوله الزفير الخراج النفس
 والشهيق ربه والمراد بهما الدلالة على شدة كربهم ونعيمهم وتبيينه
 حالهم بحال من استولت الحرارة على قلبه قوله اي سموات الارض
 وارضها في تفسير القضاة وفيه نظرية تشبيه بما لا يعرف اكثر الخلق
 وجوده ودوامه ومن عرفه بما يعرفه بما يدل على دوام الثواب والعقاب
 فلا يجدى له التشبيه انتهى وفي قوله بما لا يعرف اكثر الخلق وجوده
 اشارة الى رد الاستدلال العقلي الذي ذكره صاحب الكشف بقوله لانه
 لا بد لاهل الآخرة مما يقلمهم ويظلمهم ابا اسماء بخلفها الله او يظلمهم العرش
 وكل ما يظلم فهو وسماء بان كون المظلم ضروريا لهم لا يستلزم
 معرفتهم به على انه ان سلم كون العقل ضروريا لحل افعالهم لا نسلم
 كون المظلم ضروريا وان حل السماء والارض على المظلم والمفسد
 خلاف للمعنى الظاهر لا بد له من قربة وفي قوله ودوامه ومن عرفه اه
 اشارة الى رد الاستدلال العقلي الذي ذكره بقوله والدليل على ان لها
 سموات وارضها قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسموات
 وقوله تع واورثنا الارض تدور من الجنة حيث نشاء بانه انما يدل على وجود
 السماء والارض لها امداد واهما فلا يعرف منه وانما يعرف بدليل دوام
 دار الثواب فيان دوامه بدوامها بالنسبة اليه لا يجدى نفعا قوله ولكنه
 يمتد الى غير النهاية تصرح بما علم ضمنا للاعتناء بشأه فكلمة لكن
 ليجرد التاكيد كما في قولك لو جئتني لا كرمك لكنتك لم نجى على ما في المعنى
 والاتقان قوله في عذاب النار اشارة الى ان المراد بقوله في النار
 عذاب النار لا دار العقاب اقوله تعالى لهم فيها زفير وشهيق فان
 الخراج النفس ورده انما يكون من حر النار واحرقه ويقوله تع في الجنة
 نعيم الجنة لقوله تعالى عطاء غير محدود فان المناسب له نعيم الجنة
 مطلقا لا مطلق الدخول فيها قوله بمعنى ان اهل النار اه يعني ان مقتضى
 الاستثناء من الخلود في عذاب النار ان لا يعذبوا بها في جميع الاوقات
 بل ان يعذبوا في بعضها بعذاب آخر كعذاب الزمهرير وعذاب سحق الله

وخصيته واهله وهذا لا يقتضي الخروج من جوفهم وكذا مقتضى الاستثناء
 من الخلود في نعيم الجنة الى الذات الجسمانية التي لا تموت بانفسهم آخر
 من الاستثناء الروحانية كرضوان الله ويتلذذوا بها بحيث ينقطع
 عنهم الذات الجسمانية وهو لا يقتضي خروجهم من الجنة قولوا ما هو اكبر
 من كمال الله تعالى وعبد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الانهار
 خالدين فيها مما كان طيب في جنات عدن ورضوان من الله اكبر
 قوله مما لا يعرف كنهم الا الله تعالى كما قال الله تعالى فلا تعلم نفس ما اخفي اجمع
 من قرآن عين قوله بناء على مذهب من ان من دخل النار لا يخرج
 منها ابدا وهو الكافر وصاحب الكثرة الغير انما يصدق ما سواه
 لا يدخل النار كما عرف في الكلام قوله يكفي صرفه عن البعض
 ولا يقتضي صرفه عن الكل في وقت ما حتى يلزم خروج الكفار عن النار
 قوله والتأيد انه يريد ان قوله تعالى خالدين فيها حال وقدرة له دم
 مقارنته بالصامل فالتقدير اما الذين يسعدوا في الجنة مقدرون الخلود
 فيها ما اذا تمت السموات والارض والخلود المقدر لا يقتضي ثباته
 الدخول بل تقديره ولاجل الاشارة الى هذا عبر عن الخلود بالتأيد
 فان الخلود المقدر مرجعه التأيد اي ثبوت الحكم السابق وهو الكون
 في الجنة ابدا اي في جميع الاوقات المستقلة من وقت دخول اهل الجنة
 فيها والتأيد من وقت معين كما يقتضي باعتبار الانتهاء كافي الاستثناء
 الاول يقتضي باعتبار الابتداء له دم بقاء التأيد من الوقت المعين فينشأ
 اندفع ما ورد السبب متلبه لصاحب الكشف من ان الاستثناء يقتضي
 اخراجا من الخلود وهو لا محال لعدم الدخول لان ذلك انما هو في الخلود
 المحقق دون المقدر وكذا ما ورد من انه لا دلالة في الاشارة على المبدأ
 المبين من المتبادر من الآية خلود الذين يقفون من وقت الدخول هذا
 وقد يقال في تفسير الاستثناء وجوه اخر منها انه من قبيل ولا تكونوا منكم
 اي لا تكونوا من النساء الا ما قد سلف ولا يقفون فيها الموت الا الموت الاول
 وفيه انه انما يتبع اذا كان في الآية قرينة على انه يتعلق بالحال كما
 في اليتين ومنها انه استثناء من اصل الحكم والمستثنى زمان توقيفهم

في الموقف للحساب وذلك لان ظاهره يقتضي ان يكونوا في النار حين
 يأتي اليوم او مدة ليقتلهم في الدنيا وفي البرزخ ان لم يقيد باليوم وفيه
 ضعف لفظ التأخره عن الحال ولا مدخل له في الاستثناء ومعنى لان استثناء
 زمان الوقف او مدة البعث المذكور مما لا فائدة فيه فانه معلوم من سوق
 الكلام وانما الابهام بقوله الاما شاء ربك والتفخيم الذي يعطيه لايق له
 رونق ومنها انه استثناء من قوله تعالى لهم فيها زفير وشهيق وفيه مع كونه
 خلاف الظاهر انه لا يجري في المقابل ومنها انه بمعنى مدوي كقولك
 على القان الا الالف التي كانت بمعنى سوى والمعنى سوى ما شاء ربك
 من الزيادة التي لا اخر لها على مدة بقاء السموات والارض وفيه انه
 صرف للفظ الا من معناه الحقيقي بلا صارف بخلاف القول المذكور
 وانه مبنى على حل السموات والارض على هذين الجسمين المعروفين
 وان الظاهر على هذا المعنى ان يقال خالدين فيها ابدا كما في النصوص
 الاخر ومنها ان ما بمعنى من والمخرج هو الفصاة في الاستثناءين ولا بد
 من القول بالاستثناء من اصل الحكم وحينئذ لا حاجة الى جعل ما بمعنى
 من ومنها ان الاعمى بعد هذا هو الاقوال المنقولة في هذه الآية فعليك
 بالاعتبار قوله واطلاق السعادة اه في تفسير القاصي لا يقال فعلى هذا
 لم يكن قوله فخير شقى وسعيد تقسيما صحيحا لان من شرطه ان يكون
 صفة كل قسم متفردة عن قسمه لان ذلك الشرط حيث انقسم
 لانفصال حقيقي او مالمع من الجمع وههنا المراد ان اهل الموقف لا يخرجون
 عن القسمين وان حالهم لا يتحول عن الشقاوة والسعادة وذلك لا يمنع
 اجتماع الامرين في شخص بالاعتبارين انتهى وخلاصته ان التفريق
 باعتبار الوصفين لا باعتبار الذات قال قدس سره ان قلت ما وجه
 العطف باو او في الكشف التزويج جعل الشيء زوجا وقوله ذكر انا
 وانا حال من الضمير والواو للجنة ولتركب من القسمين السابقين
 لم يكرر فيه المشية وفي الكواشي ايضا انه حال والضمير راجع الى المذكور
 والمعنى او يجعل المذكور زوجا حال كونهم ذكورا مع الاناث والحال افاد
 ان زوجيتهم باعتبار ضم الاناث اليهم قد ذكر هذا القسم بكلمة او

بدون ذكر المشية لانه كانه ليس قسما على حدة بل تركيبه من القسمين
 السابقين كانه قيل يجب لمن يشاء الاثبات والذكور منفردين او مجتمعين ثم قيل
 ويجعل من يشاء عقبا فقيد المشية لانه قسم اخر وهذا اول مما في تفسير
 القاضي من قوله وتفسير العاطف في الثالث لانه قسم المشترك بين
 القسمين ولم يخرج اليه الرابع لافصاحه بانه قسم المشترك بين الاقسام
 الثلاثة واما الوجه الذي ذكره السيد ففيه بحث لانه على تقدير رجوع
 الضمير الى من يشاء يكون مفاد قوله او يزوجهم اه انه يجعل من يشاء زوجا
 والمقصود انه يهبهم زوجا ولا يظهر وجه تعلق قوله ذكرانا وانا ثانيا قبله
 ومن هذا ظهر ضعف ما قيل ان ذكرانا وانا ثانيا منصوب بزوج الحافض اي
 يقرنهم بالذكور والاثبات ولو سلم بان يكون التقدير يزوج لهم على ما في
 شمس العلوم من انه يقال زوجت الابل صغيرها وكبيرها اي قرنت
 صغيرها مع كبيرها قال الله تعالى يزوجهم ذكرانا وانا ثانيا اي يقرن لهم
 ذكرانا وانا ثانيا كاقال والقمر قدرناه منازل اي قدرناهما له فارجاع الضمير
 الى من يشاء لا يقتضي ان يكون المفعول المقدر في الرجوع اعني هبة الذكور
 او الاثبات معتبرا في الرجوع حتى يفسد المعنى ولو سلم فبرد عليه ان ليس المعنى
 على البدلية كما قررره بل على انه يهب بعضهم صنف واحد او بعضهم
 صنفين وبعضهم لا يهب شيئا منهما وان ليس التقييد بالمشية مستفادا من قوله
 او يزوجهم ذكرانا وانا ثانيا ولو سلم من يشاء في حق الذكور فقط او الاثبات
 فقط لا يمكن في حق بدليهما مشية الاثبات والذكور معا فان ما شاء الله كان
 على ما في الحديث المرفوع نعم انه ممكن في نفسه بالنظر الى ذاته تعالى
 اما بعد تعلق المشية فلا هذا فقد رللك تطلع على ما هو احسن
 مما ذكرت قال قدس سره هي عدم لزوم المشية اه فيه انه حيث يكون
 مفاد الآية امكان التزوج في حقهم بسبب عدم لزوم المشية والمقصود
 وقوع التزوج قوله لاجل المبالغة لكمال اه اشارة الى ان الام صلة
 المبالغة لاجل المبالغة في الكمال قد تكون مطلوبة في نفسها وقد
 تكون مطلوبة بالتهكم كما يقال للبيان لقيت من فلان اسدا واعلم بان الالتفات
 في التجريد مستعملة في المعاني الحقيقية فليس هو من دواخل البلاغة

لعدم ثباتي الموضوع والخفاء بالدلالة الوضعية صكها من بخلاف
 الاستعارة لكونها مجازا يتأق به الموضوع والخفاء فلذا كانت من دواخل
 البلاغة والتجريد لاجل المبالغة في الوصف فليس داخل في البلاغة
 على ما وهم قوله بمن التجريدية جعل بعضهم التجريدية معنى برأسه
 لكلمة من والاصح انها ابتدائية كما ان البناء التجريدية بله الملازمة قوله
 فليأمل لعل ونجه التأمل انه اذا كان لقاء زيد لقاء الاسد حصل المبالغة
 بوجه عين الاسد كما في الاستعارة وان كانت المبالغة الحاصلة من التجريد
 ومراذه بقوله والغرض التشبيه ان المقصود الاصل التشبيه قوله ومبالغة
 في انصافها بالشدة اي شدة العذاب فان المبالغة في الخلود يوجب
 شدة العذاب فان احتمال الانقطاع بكونه قوله منصوب اي رواية والا
 فيجوز رفعه بالعطف على نحوى بحذف العائد اي فيها قوله اذلا معنى
 للانزعاج بان يقال انزع الله تعالى من ذاته ربا مبالغة في رجوئته النبي
 صلى الله عليه وسلم لانه يلزم الامر بالصلوة للرب المنزع قوله ان
 في البيت اي في كونه من التجريد قوله بل هو اي اجتماعهما واقع فالمرجع
 مذكور معنى قوله النكتة لا يخفى ان النكتة المذكورة تحصل بمجرد
 جعل نفسه مخاطبا ولا يتوقف على التجريد فالصواب ان يقال ان
 اجتماعهما واقع في صورة يكون الاسلوب المنقول اليه دالا على صفة
 كما فيا نحن فيه فهو يعني قوله كريم الثقات من حيث انه اشقل من التكلم
 الى العيبة والتجريد من حيث التفسير بصفة الصفة بمبالغة في كرمه
 وما ذكرنا اندفع ما ذكره السيد من ان الالتفات يقتضي الاتحاد والتجريد
 يقتضي التفريق ولو ادعاء فينبغي انهما متنافيان لانه انما يلزم لو كان اعتبار
 المتنافيين من جهة واحدة قال قدس سره بحسب اقتضاء المقام
 انما قال ذلك لان نبي البخل لا يستلزم اثبات الجود لوجود الواسطة
 قال قدس سره ولا دليل او فيه ان البيت المذكور مثال بكيفية
 الاحتمال والدليل انما يلزم اذا كان شاهدا قوله اراد بالحال المعنى
 في التاج الاستعداد باري كردن فالمعنى فليمن النطق في المدح ان لم يكن
 المعنى في الاهداء فاقبل اي سالك وهو الفقر اذا الفقر لا يستلزم الاهداء

وانما يستبعد الشيء وهو جار منه فتفسير الحال بالشيء ليس كما ينبغي
 ليس بشيء قوله وانما يدعى ذلك اشارته الى ان قوله ثلاثا لفظا
 خارج عن التعريف بيان لغايتة للفرق بينه وبين الكذب قوله انه غير
 متناهى غير بلوغ في النهاية قوله ادعى ان جاره اه الحصر مستفاد
 من عموم حيث ما لا ولهذا الحصر صار متناها عاديا قوله مقبولان اه
 واعلم ان ما ذكره من المقبول والمردود بالنظر الى البدع واعتبارات
 الشعر واما بالنظر الى البيان فالكل مقبول لانها ليست بحجة على
 معانيها الحقيقية بل كنايةات او مجازات مرسله كانت او استعارة بالنظر
 الى الموارد والامثلة فقوله تع بكاد زيتها بضئ مجاز مركب عن كثرة صفاته
 ونوده وقول ابي الطيب مجاز عن كثرة الغبار ففرق بين الجواد
 وقول القاضي مجاز عن طول سهره وكثرة نظره الى الكواكب وقوله
 اسكر بالامس لا امتناع من ان يقال انه مجاز عن شدة سكره وولوعه
 وحرصه على الشرب كذا افاده بعض النظار يدوا لظاهر ان يقال
 ان المقبولة والمردودة انما هي بالنسبة الى المعنى المطابق لا بالنظر
 الى ما هو المقصود اعني ادعاء كمال الوصف قوله الى الصحة اي الامكان
 فلا يراد ان صحة كلام الله تعالى لا يميزه عليها فكيف يقال فيه ما يقربه
 الى الصحة قوله اراد حجة المطلوب على طريقة اهل الكلام اربابا لجهة يتطابق
 باداء اصل المعنى وكونه على طريقة اهل الكلام من المحسنات المعنوية
 فان المجاز لا يتوقف على كونه على طريقة فهم وان كان مرجعه الى ذلك
 قوله او كانه اراد اه فان اللائق بالدعوة العامة المقدمات المشهورة
 لكون النفس بطوعة اهل خلاف البرهان فانه مختص باول الاسباب
 الخالصة قوله ليس قطعي الاستلزام للفساد بمعنى الخروج عن هذا
 النظام المشاهد او اراد به عدم التكون يكون قطعي الاستلزام
 وقصده في شرح الفساد للشرح روح قوله موطنه القسم تدل على
 ان المذكور في بعض الجوابات القسم لا جزمه الشرط قوله
 اهون واسهل عليه لا بالنظر الى ذاته تعالى اذ لا ضرورة في حقه تعالى
 السهولة والسهولة بل على ما جرت عليه العادة فيما بينكم من ان كل فعل

وقع من شئ من موه كان اعادته اسهل عليه لخصول الممارسة قوله
 في الامكان اي امكان الاستدلال اذ الامكان الذاتي لا يمكن فيه الشدة
 والضعف قوله على مقابل الحقيق اعني الموجود الخارجي فتوهم انه
 بمعنى الموجود في نفس الامر قوله ولو كان الامر كما توهم من ان الاعتبار
 لا يكون الا غير حقيقي قوله اي لم يشأه في التاج حكى وعكاه في فعله
 خالفه او نشد دركار قوله ونفوقه عليها اي تفوقه عطفها على
 السحاب لان صفته عطائه اختار في كثير الآثار الواقعة في موقعها
 بخلاف السحاب فانه ليس له اختيار في نزول المطر وانما هذا قليلة
 بالنسبة الى آثار عطائه واقعة في غير موقعها وليس المعنى ان نازل السحاب
 لم يشأه فانه فلما علمت السحاب عدم المشابهة بين السائلين حيث
 قصد بهما الرخصاء حتى يقتضي وجود نازل السحاب او لا يظهرون له
 عدم المشابهة بين السائلين الموجب للمعنى الموجب للرخصاء فلا يتم
 ان نزول المطر مطلقا عرق حياها الخادعة بسبب عطائه الممدوح قوله
 كانت عسلة حبيفة اعني في العادة لان الكلام في العلة العبادية فلا يراد
 اعتراض السيد بقوله اي حذر اي اياك اشار الى ان الاضافه في حذر لك
 المضافة المصدر الى المفعول لا الى الفاعل يتعدى بنفسه يقال حذرته وبعث
 يقال حذرت منه كما في المتن قوله اي انسان معني من الفرق عرق انسان
 المعنى كناية عن المعنى اي نهي حذارك من المعنى فلا يراد ما قيل ان المناسبات
 ان يقول نهي نفسي من الفرق لان انسان العين يفرق بد مع قليل
 ولا يحتاج الى ان يحجب بان انسان العين هو الساكن في الماء الماهر
 في علم الماء فاذا كان يفرق يكون كثير الماء في الغاية قوله اي شدة
 النطاق الخ النطاق في الأصل شقة تلبسها المرأة وقد تطلق على
 ما تشد المرأة تلك الشقة في وسطها ولهذا المعنى سميت اسماء بنت
 ابي بكر ذات النطاقين وهو المراد ههنا ولا يناسب تفسيره انطلق بشد
 المنطقه لان الجوزاء مؤنث ولا يقال لاكواكب التي في حول الجوزاء
 منطقة الجوزاء بل نطاقها قوله قصد تغليظها بنية خدمة الممدوح
 لا بضمي انه لا يصلح تعليل رؤية النطاق بنية خدمة الممدوح

انما يصلح لتعليل الانتطابق بها اللهم لا ان يجعل رؤية النطاق كناية
عن وجوده قوله مدافع بجمع مد مع الماق وهي اطراف العين ونسبة
السيلان اليها كنسبة الجريان الى النهر قوله يعني ساقط الريح المزن
اليها لان الحاصل المعنى فان شغقت على صبغة المجهول معناه
ضمت او جعلت مقولة الشفاعة وقرأته على صبغة المعلوم من الشفاعة
يخل الوزن قوله قصده الملازمة اه يعني ان السحاب المذكور يحزن
ويغم من كثرة حزنه وخلو صدره من الغير وبطله في تلك الربى
اوفي تلك الديار ويكي عليه فان الديار البلاقع هي والربى واحد وهي
مواضع قيام الطبيعة فقوله فكان نفس ابي تمام اه متفرع على القولين
قوله احذر لاه لا يخفى ان تفسير التفرع المذكور يستدعي التمسك بالحكم
للتعلقين وفي المثال المذكور الحكم ان مختلفان فالتناسب ان يقول وابوه
راكب قوله من عض الكلب الكلب على وزن الكنف قوله وليس
اه اي ليس القدر المشترك بين جميع ما ذكر من تأكيد المدح بما يشبه
الذم وتأكيد الذم بما يشبه المدح وغير ذلك بتأكيد الشيء بما يشبهه
تقيضه ويجعل هذا واحدا من المحسنات المعنوية مندرجا تحتها جميع ما
ذكر وليس المراد ان يسمى تأكيد المدح بما يشبه الذم بهذا الاسم ويجعل
مقابلا لتأكيد الذم بما يشبه المدح قال قدس سره فانه ركيك جدا
لفظا ومعنى اما لفظا فلانه لا يقال ان جثتي اكرمك على تقدير محبتك
واما معنى فلان الجزء المذكور وجود الغيب فيهم لايات وجود الغيب
فيهم قوله ويعقب بلاداة الاستثناء لم يقل ويستثنى منها صفة مدح
اعدم الاستثناء فيه حقيقة فان الاستثناء متصلا كان او منقطع لا بد فيه
من اختلاف الحكمين ايجابا وسلبا ولا اختلاف ههنا والما يقيد التأكيد
لكونه في صورة الاستثناء واليه يشير قول الشارح رج بذكره قوله انا افصح
العرب الخ يجعله ابن مالك من الضرب الاول بتأويله بالتالي اي لا نقصان
في فصاحتي الا في من قرئ قوله ويستدعي غير اليه ذهب الجمهور
وفي المعنى انه لتعليل فالمعنى انا افصح العرب لاجل اني من قرئش
وهي التعليل ان له مدخلا في ذلك لانه صفة ناعمة وفي القاموس

ان يد بمعنى غير ومن اجل وعلى قوله واصل الاستثناء فيه اه اي الراجح
الكثير الاستعمال في هذا الضرب ان يكون المذكور بعد اداة الاستثناء
غير داخل فيما قبلها وفيه اشارة الى انه قد يكون داخلا الا انه خلاف
الاصل نحو فلان له جميع المحاسن الا انه مؤمن واما في الضرب الاول
فلكون ما قبل الاداة صفة منفية والمستثنى صفة مدح يكون غير داخل
فيما قبلها البتة لكنه قدر دخوله ليصير متصلا فيفيد التأكيد من وجهين
قوله فليتا مل حتى يظهر لك عدم التناقض بينهما اذ كون الكثير
الراجح في مطلق الاستثناء الاتصال لكونه حقيقة على ما بين في الاصول
لاينافي ان يكون الكثير الراجح في نوع منه الاتقطاع قوله ضرب
آخر كونه ضربا اخر من جهة انه ليس المستثنى منه فيه صفة ذم منفية
بل محذوف هو اعم الاشياء بقدر دخول المستثنى فيه الا ان العامل فيه
معنى الذم وهو راجع الى الضرب الاول كانه قبل لا عيب فيها الا ان آتينا
قال قدس سره الظاهر انه من الضرب الاول لان المذكور سابقا صفة
ذم منفية استثنى منها صفة مدح قال قدس سره اعتبر فيها جهتا
تأكيد جهة كونه كد عوى الشيء بلياسة وجهة كون الاصل
في الاستثناء الاتصال قال قدس سره لا يمكن الاعتبار جهة واحدة
وهي الجهة الثانية واما الجهة الاولى فيها تقدير الدخول ولا يمكن
ذلك في الضرب الثاني لكون المذكور قبل الاصفة مدح مثبتة ولا عموم
لها ويمكن ان يقال ان فسر لا يسمعون فيها لغوا بتنى سماع اللغو كان
من الضرب الاول لكون سماع اللغو صفة ذم منفية وان فسر يثبتون
عدم سماع اللغو كان من الضرب الثاني لكون عدم سماع اللغو صفة
مدح مثبتة قال قدس سره ولعله اراد اه فيه انه يلزم اختلال تعريف
الضرب الاول وتفضيله على الاطلاق والحصريين الضربين قوله
فالاولان استثناء ان محذوف العاطف او السالف استثناء من الثاني وكذا
قوله لكنه الويل قوله هذا الضرب من الاستثناء قال الزوزني ويسمى
هذا النوع الاستثناء الخداعي قوله لان الشكاية مصرح بها بقوله ابي دهرنا
اسعافنا في نفوسنا * قوله لكان اقرب لان قوله * فقلت له نعم لك فيهم اتمها اه

دعاء للمدح وحي متضمن للتمنية قوله اعم من الاستيعاب هذا بالنظر
الى ظاهر تعريف الاستيعاب اما لو قيل ان ذكر المدح في التعريف بطريق
التفصيل لا التخصيص يكون مساويا للادماج قوله اعم بها اي بالا جفان
اي باعتبار تحريكها وتقليبها وهو جمع جففن ككفر وهو غطاء
العساكين من اعلى واسفل قوله ولا بد لي من جهله الضمير المتكلم فيه
النفوس من التكلم الى الغيبة قابل الجهل بالحلم لا لامتزاجه الطبع وترك
الوقار قوله ادجج في الغزل بالحريك في الصحاح معارضة النساء بخادتهن
ومراودتهن يقال غارتها وغارتني والاسم الغزل قوله الهزل الذي
يراد به الجسد اي بذكر الكلام على سبيل المطاوعة ويقصد منه معنى
صحيح في الحقيقة قوله عدما امر من عد بعد بمعنى احسب او من عدى
يعدى اي تجاوز قوله وهو كما سماه السكاكي اه كان الظاهر ان يقول
وهو ما سماه السكاكي رج سوق اه الا انه اعتبر المغايرة من حيث انه مسمى
بالجناهل ومن حيث انه مسمى بالسوق فزاد كاف التشبيه وهو كقولهم
وهو كما هو المشهور كذا وهو كما سيجي كذا وقوله انكته متعلق بالجناهل
وكان حقه التقديم على قوله وهو كما سماه السكاكي رج الا انه اخبر
ليكون بيان السكات متصلا به قوله المع برق سري اه سري صفة برق
اي ظهر بالليل والضاحي بالاضاد العجة والحاء المهمل من الضحو
قوله قيد دلالة اه اي دلالة من حيث الظاهر والا فيجوز ان يكون
التخصيص بالرجال مستقادا من مقابلة النساء قوله امزاني سلمى اه
خاطب منزلتي الشفاء والصيف للحبيبة وناداهما فالهمزة للنداء والرواجع
جمع راجعة والتسليم مفعول يرجع المتعدي بمعنى يرد وفي بعض النسخ
بدل اوبد فع السكاكي او يكشف العمى اي عمه العشق وتخييره
والاستفهام انكارى اي لا يرجع ولا يدفع وثالث الاثافي فاعل الفعلين
على التنازع والاثافي بالتشديد والتخفيف جمع التسمية وهي ما يوضع
عليه القدر اي ثلث اجار والبلاقع جمع بلعة وهي الارض القفر التي
لا شيء فيها قوله القول بالموجب اي اعتراف المتكلم بما يوجب كلام
المخاطب مع لني مقصوده وذلك اما بآيات مناط مقصوده في شيء اخر

واما

واما يحمل لفظه في كلامه على غير ما قصده منه قوله اي في التلطف
فسر اللفظ بالتلفظ اذ لا معنى لتشابه اللفظين في نفس اللفظ فانه يستلزم
اتحادهما فيخرج منه الجنس الغير التام قوله في انواع الحروف اورد
لفظ الانواع تنبيها على ان الحروف انواع والا فيكني في الحروف
قوله وفي اعدادها اه الاول عددها وهيئتها اذ ليس توافق الكلمتين
في اعداد الحروف والهيئات الا انه اورد صيغة الجمع نظرا الى المواد
قوله فان هيئة الكلمة اه الظاهر ان يقول فان هيئة الحرف كيفية
تحصل له باعتبار الحركة والسكون اذ الكلام في هيئات الحروف دون
الكلمات ولان هيئة الكلمة يعتبر فيه تقديم بعض الحروف على بعض
كما هو المشهور قوله وهو القطيع من بقر الوحش اه والمعنى عيون النساء
الشبيهة بقطيع البقر الوحشي جالبات الموت والعشق قال للانسان
قوله وذى زمام اه اي ذى حرمة وقت بالعهد ذمته اي ذاته فان الذمة
في الاصل العهد ثم تطلق على ذات موصوفة به وهو الشائع في اطلاقات
الفقهاء ولا زمام اه اي ليس له ابار قليلة الماء في مسلك العرب وهو
كتابة عن كثرة خيراتاه قوله مامات اه والمعنى كل كرم اندرس فانه يحكي
ويتجدد عند هذا الممدوح ووقع في ديوان مصحح له من مات من حادث
الزمان والمعنى كل من مات من حوادث الزمان وابتل بشدائده المفضية
الى الموت فانه يحكي لدى يحيى بن عبد الله ويتخلص عنها ذلك ان تجعل
ما في مامات نافية ومن زائدة قال قدس سره ان هذه المطايا اه فالد بمعنى
الامداد والوجد بمعنى القوة وضمير عنها للمطايا على الالتفات وزل عنها
بمعنى ذهب صفة منا اي امر قدر للمطايا من الاعباء والكلال والمعنى
اعدكم يا مطايا منازل الاحباب قوتكن لا قامتها بها بعد الوصول اليها
وقدر ذهب عنكن ليس بذاهب عنى لان رؤية المنازل لم تزد في الا
تذكر الاحباب والحزن على فقدها قال قدس سره وهو انها بقيت اه
البقاء والبقية مصنفاد من ذهاب القدر عنها ومنا عبارة عن الموت وزل
عنها معنى لم تصبها وبقي الالتفات على معناه السابق ولذا لم يجعل
هذا الوجه عدلا الاول بقيل والمعنى الموت المفرد الذي ظهر فيكن

مخالفة وشدة انه وذل عنكن اي لم يصيبكن لبس بفلع عنى قال قدس سره
 انها وان طالت اه فالد بمعنى الاطالة والوجد بمعنى الحزن والحشاشة
 يضم الحاء المهملة بقية الروح والارماق جمع رماق بالتحريك بقية الروح
 فاضافة الحشاشة للبا لغة قوله وهذا نوع آخره فان الاول
 اختلاف بالحركتين والثاني اختلاف بالحركة والسكون والثالث اجمع
 فيه الاختلافان قوله جدى جهدى بالقح المشقة اي حظى من الدنيا
 انغاب النفس في الوصول الى المطلوب قوله اي يمدون سواعد من اليد
 عن ابتداء ثبته اي كائنه من ايد او تبعية بناء على ان السواعد
 بعض الايدي وانما قباله بالتبعية بناء على انه حيث ذكر حرف وعلى تقدير
 كونها للتبعية اسم بمعنى البعض مفعول يمدون قوله مطرفا نقلا
 من الخيل الايض الرأس والذنب وسائرهما مخالف لهما فان آخره مخالف
 للباقي في كون اللفظ اعادة كذا قيل ويجوز ان يكون وجهه انه جعل الحرف
 كائنه في الآخر قوله ووجه حسنه اه واما وجه الحسن الذي يعم الاقسام
 الثلاثة فهو جمع الالفاظ المناسبة وما ذكره الشارح رح انما يتم اذا ذكر اللفظ
 الذي فيه زيادة الحرف متأخرا متصلا باللفظ الناقص اما لو قدم اللفظ
 الذي فيه زيادة الحرف او فصل بين اللفظين نحو عواصم وعواص
 وايد عواص واعين عواصم فلا كما لا يخفى قوله وهو ثلثة اضرب اه
 جعل ضمير هو راجعا الى المضارع واحتاج الى التقدير وان كان قوله
 في الاول يقتضى ارجاعه الى الحرف المدلول عليه بقوله ثم الحرفان فانه رعاية
 السابق واللاحق فانهما تقسيما للجناس قوله لبس من هذا القبيل
 لان التهمة في ارضيتهم للاستفهام وهي كلمة برأسها قوله وبهارون
 اذا قلبا * آخره * ان هارون اذا ما قلبا * يجعل الحبة شيئا عجيبا * قلب
 هارون نوره وهو بالسريانية موسى كذا قيل والوجه ان قلب هارون
 نوره لان الف هرون مطروح في الكتابة قوله من شميم عرار نجيد
 النجد ما خالف الغور من بلاد العرب ويسمى الغور تهامة قوله ويجوز
 اي على الوجه الاول اضافة معرج الى الساعة اضافة على الانواع
 يجعل المفعول فيه مفعولا به كافي مالك يوم الدين فيفيد استيعاب التعرّيج

للساعة فيكون قليلا صفة مؤكدة وعلى الوجه الثاني الاضافة
 بتقدير في فلا يفيد الاستيعاب فيكون قليلا صفة مقيدة لان التعرّيج
 في الساعة يحتمل ان يكون قليلا من الساعة وان يكون مستوعبا لهما
 والاشارة الى هذا المعنى قدم قليلا على في ساعة لانه اعتبر الصفة
 مقدمة على الاضافة على ما وهم من ظاهر عبارته قوله اي قليل
 التعرّيج في الساعة على حذف المضاف او الاستخدام والوجه ان يجعل
 الضمير لمعرج والتأنيث باعتبار المضاف اليه قوله اتركاني اشارة الى
 اندعاني ثنية دع من ودع بدع قوله افصح بلغاتها يقال افصح
 الاعمى اذا انطلق لسانه وخلصت لفته عن اللكنة وجادت ولم يلحن
 وافصح به اي صرح والمراد باللفات الثغرات جعل كل نعمة لغة قوله
 ومفتون من الفتن بمعنى الاحراق قال الله تعالى يوم هم على النار
 يفتنون او بمعنى الاعجاب او بمعنى الجنون والرنات جمع رنة
 وهي الاصوات والثاني جمع مثني وهو من الاعواد ما كان
 ذا وترين والفاء لتفصيل اهل البصرة
 اي فتنهم الصالحون ومنهم
 دون ذلك والمقصود
 ان البصرة مصر
 جامع

قد تم طبع هذه الحاشية الجليلة للمولى عبد الحكيم السبا لكوني
 على المطول بمعرفة الحاج ابراهيم صائب نال ما تمناه
 في القسطنطينية صانها الله تعالى عن الآفات
 والبلى في اواخر رجب سنة احدى
 واربعين ومائتين والف
 من هجرة من له العز
 والشرف

ثم انما لا ريب انما يتبع العلم بالحق والبرهان بالحق والبرهان بالحق

...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...

SOLEYMANIYE G. KÜTÜ	
Kısım	<i>Seyid Nazif ef.</i>
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	56
Tasnif No.	802.7(28)

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]